السياسة الخارجية
الإسرائيلية

1

العلاقات الإسرائيلية الآسيوية

تأليف

موشِه يجار

ترجمة

عمرو زكريا خليل

اسم الكتاب : العلاقات الإسرائيلية الآسيوية

المؤلف : موشِه يجار

المترجم : عمرو زكريا خليل

تاريخ الإصدار : 2013

الناشر المترجم

رقم الإيداع :21356L2013

المحتويات

تقديم 5
مقدمة المؤلف 9
الفصل الأول: الدبلوماسية الصهيونية في آسيا من تصريح بلفور حتى إقامة الدولة 14
1. اليابان 15
2. الصين 21
3. سيام 24
4. الهند 25
5. مؤتمر شعوب آسيا، 1947 49
6. نحو قرار تقسيم فلسطين 59
الفصل الثاني: صعوبات وعلاقات أولية 74
1 ـ عالم غير توراتي 74
2 ـ دافيد بن جوريون وآسيا 83
3 ـ فشل ونجاح 87
4. جولدا مائير وأبا إيبن 92
5 ـ بشائر التغيير 97
الفصل الثالث: مؤتمر باندونج عام 1955 **وأثره على مكانة إسرائيل في آسيا** 101
الفصل الرابع: جولة موشِه شاريت في آسيا، 1956 123
الفصل الخامس: المساعدات كأداة لصنع الدبلوماسية (ماشاف) 138
الفصل السادس: بورما – ميانمار 148
1 ـ الاتصالات الأولى 148
2 ـ دافيد هاكوهين 150
3 ـ ازدهار العلاقات وتدهورها 170
الفصل السابع: الهنـــد 184
1. سنوات العداء 184
2. تطبيع العلاقات الهندية الإسرائيلية 216
3. بوتان 236
الفصل الثامن: سيلان – سريلانكا 237
الفصل التاسع: نيبـال 252
الفصل العاشر: دول حوض الميكونغ 261
1. تايلاند 261
2. فيتنام 273
3. كمبوديا 286

4. لاوس 291
الفصل الحادي عشر: الفلبين 294
الفصل الثاني عشر: سنغافورا 302
الفصل الثالث عشر: الصين 315
1. الاتصالات الأولى – حتى مؤتمر باندونج 315
2. هل أُهدرت الفرصة؟ 332
3. سنوات العداء 340
4. مرحلة التطبيع 351
5. بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية 374
6. التبت 383
الفصل الرابع عشر: تايوان 385
الفصل الخامس عشر: منغوليا 394
الفصل السادس عشر: اليابان 397
1. ضغوط المقاطعة العربية 397
2. حرب يوم الغفران، 1973 وما بعدها 405
3. الأعمال المضادة 411
4. بعض التحسن في العلاقات 426
الفصل السابع عشر: كوريا 432
1. كوريا الجنوبية 432
2. كوريا الشمالية 444
الفصل الثامن عشر: الدول الإسلامية 453
1. باكستان 455
2. بنجلاديش 469
3. المالديف 472
4. إندونيسيا 475
5. مالايا – ماليزيا 496
6. بروناي 516
الختام 518
أهم الأحداث التاريخية 535
قائمة الاختصارات 549
المصادر والمراجع 550
المترجم في سطور 591

تقديم

بعد مرور أكثر من ستة عقود علي قيام دولة إسرائيل وانضمامها رسمياً للأسرة الدولية في مايو 1948، مازلنا في الوطن العربي متأثرين- في طريقة تفكيرنا وتعاملنا مع كل ما يتعلق بالكيان الصهيوني في فلسطين- بقواعد اللعبة السياسية القديمة من خطاب الحرب وحظر التناول أو الاقتراب من الحلول السياسية السلمية التي تعتمد على سلاح العلم والمعرفة بكل صغيرة وكبيرة عن الطرف الآخر، وهي القواعد التي ورثناها وفرضتها الأنظمة العربية على شعوبها في كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي مع التعتيم وإخفاء كثير من الحقائق والتخويف من الاقتراب المعرفي لكل ما يتعلق بإسرائيل، سوي شحنات الغضب الشعبي العفوية (الصادقة ولكن مبنية علي جهل بالحقائق).

وقد آن الأوان ونحن بصدد تأسيس وبناء الدولة المصرية المدنية الحديثة بعد ثورتين شعبيتين تاريخيتين في أقل من ثلاث سنوات، أن نتبنى جميعاً ثورة فكرية ومعرفية لزيادة الوعي المعرفي في كل ما يدور حولنا من أحداث وسياسات وممارسات علي المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وأن نخرج من دائرة الإنغلاق الفكري وعدم الإقتراب من معرفة المجتمع الإسرائيلي ودراسته بشكل علمي وموضوعي للصالح القومي وقصر الاهتمام بالدراسات في الشئون الإسرائيلية علي المتخصصين وأجهزة الأمن المعنية فقط لسببٍ بسيط وهو: أن من أهم مقومات الأمن القومي الغائبة عن مجتمعاتنا العربية هو التحصن بالمعرفة والإدراك بشكل موضوعي وعلمي لكل ما يمس قضايا حياتنا.

وفي هذا الصدد أود أن أتوجه بالشكر الخالص النابع من الإحساس الوطني للزميل الأستاذ عمرو زكريا الباحث والمترجم المخضرم المتخصص في الشئون الإسرائيلية واللغة العبرية على ما قدمه للمكتبة المصرية والعربية علي مدى

العشرين عاماً الماضية من قائمة طويلة من الأعمال المترجمة من اللغة العبرية فى شتى موضوعات المعرفة بالطرف الآخر في المجالات الدينية والتاريخية والسياسية التي تتعلق بإسرائيل واليهودية والصهيونية، والتي يتوجها الآن بهذا العمل الضخم الذي يُلقي الضوء علي العلاقات الإسرائيلية – الآسيوية وكيفية نجاح السياسية الإسرائيلية في إقامة علاقات ديبلوماسية مع معظم دول القارة الآسيوية رغم أنها لم تكن قارة معروفة لدى الإسرائيليين عند إنشاء دولتهم، كما لم يكن اليهود معروفين لدى شعوب آسيا.

وأهمية هذا العمل الضخم الذي قام بترجمته الباحث الأستاذ عمرو زكريا للقارئ العربي سواء المتخصص منه في الشئون الإسرائيلية أو للباحث عن المعرفة، أنه عمل مُترجم لمن كان له الحق في أن يكون شاهداً وشريكاً في العمل الديبلوماسي الإسرائيلي في آسيا وهو مؤلف هذا العمل " موشيه يجار" والذي كتب في مقدمة كتابه أن الغرض من هذا الكتاب هو وصف النشاط الديبلوماسي الطلائعي في آسيا، بداية علي يد مؤسسات اليشوف العبري في فلسطين (قبل قيام الدولة) وبعدها على يد حكومات إسرائيل المتعاقبة، وتكمن أهمية هذا الكتاب، في تقديري، في أنه يعكس وجهة النظر الإسرائيلية ويعتمد في الأساس علي الوثائق الإسرائيلية، وهو الأمرالذي يتيح لأي باحث متخصص أو قارئ مهتم بالمعرفة، التحليل السليم لآليات الديبلوماسية الإسرائيلية التي تعمل في كل مكان في العالم وفقاً لأسلوب منهجي يمزج الاستفادة من الظروف الدولية الخارجية بالخطط الإسرائيلية الدؤوبة لتوسيع دائرة علاقاتها الديبلوماسية حتى في أصعب الظروف، وفي البلاد التي كان يبدو من المستحيل إقامة علاقات ديبلوماسية معها حيث كان رجال اليشوف (الاستيطان) اليهودي في فلسطين في الفترة التي سبقت قيام الدولة، والذين كانوا من أصل أوروبي وشبّوا علي القيم الثقافية الأوروبية، ولم يكن لديهم أي ارتباطات بالثقافات الآسيوية، لذلك فإن قراءة هذا العمل الضحم الذي أتاحه لنا الأستاذ عمرو زكريا بترجمته المهنية للغة العربية تتيح للقارئ العربي الوقوف علي السبل والأساليب المنهجية المختلفة التي تتبعها دولة إسرائيل بمثابرة كبيرة لدعم أهدافها الديبلوماسية – خاصة في هذه القارة المهمة بكل مواردها وإمكاناتها وأسواقها وتأثيرها علي حركة التجارة العالمية وثقل كتلتها التصويتية في الأسرة الدولية، ويكفي عند قراءة هذا العمل متابعة الجهود التي بذلتها إسرائيل لإقامة علاقات ديبلوماسية

مع دولة كالهند لأكثر من ثلاثين عاماً دون ملل أو كلل حتى نجحت في الوصول لغايتها؛ حيث واجهت إسرائيل في آسيا حاجزاً كبيراً يتمثل في قوة الشعور بالتضامن الإسلامي الذي أحاط الدول الإسلامية في آسيا وأثّر بشكل كبير أيضاً على الدول الأخرى ذات الأقلية المسلمة وخاصة الهند. وسيري القارئ لهذا العمل نموذج نجاح إسرائيل في إقامة علاقات ديبلوماسية مع الهند يتكرر بشكل منهجي مع الصين، ومع بقية البلدان الآسيوية الصغيرة الأخرى.

إن أهم الدروس المستفادة، في تقديري، التي يمكن أن نتعلمها من قراءة هذا العمل الضخم هو اعتراف مؤلفه (في كلمته الختامية للكتاب) بالأخطاء الإسرائيلية في معالجة القضايا الآسيوية المختلفة خلال القرن العشرين، والتي تداركتها إسرائيل بإعادة تقييم موضوعي لمواقفها وعملت على تلافيها بإصرار حتى حققت طموحاتها مع بدايات القرن الواحد والعشرين، وهو الأمر الخطير الذي ينقصنا في الجانب العربي للأسف الشديد قبل الإقدام على أية خطوات أو قرارات مصيرية؛ مما أدي إلى ما نحن عليه من القضية الفلسطينية برمتها وطريقة تناولنا وتعاملنا معها.

إنني أدعو دارسي اللغة العبرية والعلوم السياسية وكل الباحثين في الشؤون الإسرائيلية وراغبي المعرفة، أن يكون هذا العمل الكبير في مكتباتهم الشخصية ليساعدهم على التحليل الموضوعي لكثير من الأمور المتعلقة بالسياسة والديبلوماسية الإسرائيلية من منطلق الوعي القومي . وجازى اللّه خيراً الزميل الباحث المخضرم عمرو زكريا خليل عن حُسن اختياره وترجمته المفيدة لهذا العمل، وفي انتظار أعماله أخرى لإثراء المكتبة المصرية والعربية لينهل منها طالبو العلم والمعرفة، واللّه الموفق.

منير محمود
خبير الشؤون الإسرائيلية
أكاديمية آفاق الدولية

مقدمة المؤلف

على عكس القارات الأخرى -أوربا، وأمريكا، وحتى أستراليا- لم تكن قارة آسيا معروفة لدى الإسرائيليين. كما لم يكن اليهود معروفين لدى شعوب آسيا؛ حيث كانت هذه القارة بعيدة ومجهولة، ولم تكن دياناتها وثقافاتها معروفة. وكان القليل من اليهود موجودين في هذه القارة الضخمة. ولقد اكتنفها غطاء من الغرابة. وتتردد هذه الكلمات ليس فقط في فترة اليشوف اليهودي في فلسطين، عندما لم يكن التفكير في هذه القارة البعيدة، باستثناء بعض الشخصيات المعدودة، كما سنشرح في هذا الكتاب؛ بل أيضًا في السنوات التي تلت إعلان الدولة، عندما بدأت إسرائيل في نشر شبكة علاقاتها الدبلوماسية.[1]

لقد ساعدني الحظ في أن أتعرض لهذه "الغرابة" الآسيوية. ففي مارس عام 1960 أرسلت للعمل كسكرتير ثانٍ في سفارة إسرائيل في رانجون. ولقد أتيح لي في السنتين والنصف التي عملت فيها في بورما، زيارة دول أخرى في آسيا التي أسرتني بسحرها. ولقد عدت إلى المنطقة ثانية في نوفمبر عام 1964 عندما أرسلت إلى العاصمة الماليزية كوالالامبور، ومكثت فيها حتى يناير عام 1966. كما حظيتُ بالعمل في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية في وزارة الخارجية بالقدس في الفترة من 1963-1964، كمساعد لمدير قسم آسيا في ذلك الوقت يعقوب شمعوني. وكذلك في الفترة من 1972-1973 كنائب لمدير قسم آسيا في ذلك الوقت مردخاي شنياورسون. ولقد عملت في الشئون الآسيوية على وجه الخصوص في الفترة 1990-1993 عندما عُينت نائبًا لمدير عام وزير الخارجية ورئيس قسم آسيا، وأفريقيا، والأوقيانوس. وكانت هذه الفترة فترة نشاط كبيرة من العمل الدبلوماسي في آسيا، ومن التغييرات التي لها تأثير كبير على مكانة إسرائيل في القارة. كما في مواضع أخرى في العالم. ولقد كان لي الحق في أن أكون شاهدًا وشريكًا في هذه

[1] تشهد على ذلك كتب مثل كتب عزريئيل قارليباخ، الهند، وكتاب يوسى كرمل، رحلة إلى الأخوة البعيدين، عام 1957، وكتاب إسحق زيف-أب، عالم آخر، عام 1967.

العمليات، خاصة في كل ما يرتبط بعلاقات إسرائيل مع الهند، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، كما شاركت في الاتصالات التي تمت وقتها مع باكستان.

إن هذه المشاركة الطويلة في قضايا آسيا جعلتني أستنتج أنه يجب محاولة حكاية تاريخ الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية في آسيا بشكل ممنهج، ومنظم، وشامل إلى أكبر حد ممكن، بناءً على الوثائق والأوراق التي لدى الباحث المهتم.

إن الغرض من هذا الكتاب هو بالفعل وصف النشاط الدبلوماسي الطلائعي في آسيا، بداية على يد مؤسسات اليشوف العبري في فلسطين، وبعدها على يد الحكومة الإسرائيلية. لقد كانت نقطة الانطلاق للعمل في قارة آسيا تختلف -من ناحية إسرائيل- عن تلك في أوربا أو الأمريكتين، بل حتى في أفريقيا التي أصبحت هدفًا دبلوماسيًا في فترة متأخرة، وسوف نناقش ذلك الأمر في الكتاب.

بالإضافة إلى محاولة استرجاع الأحداث التاريخية نفسها، فقد انشغلت في توضيح القضايا المختلفة التي أثارت جدلًا شعبيًا في إسرائيل، مثل: هل أهملت إسرائيل آسيا؟ أم هل أهدرت إسرائيل الفرصة في إقامة علاقات مع الصين الشعبية في خمسينيات القرن الماضي؟ وما إلى ذلك بالنسبة لقضايا أخرى.

إن موضوع هذا الكتاب كبير جدًا لذا امتنعت عن الإسهاب في مناقشة القضايا الدولية العامة التي كان لها تأثير على مكانة إسرائيل في آسيا، مثل الحرب الباردة أو سياسة دول "العالم الثالث"، باستثناء في بعض المواضع التي كان الأمر ضروريًا فيها.

لقد كتب هذا الكتاب في الأساس من وجهة النظر الإسرائيلية، واعتماده الرئيسي على الوثائق الإسرائيلية، وإن كنت قد اعتمدت أيضًا -في بعض القضايا- على وثائق من مصادر غير إسرائيلية. لقد ساعدتني المادة الغزيرة من كتب وأبحاث ومقالات، نشرت في أماكن مختلفة في العالم، على توضيح رؤية أشمل للقضايا المطروحة، مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن عدم إمكانية استخدام أرشيف معظم الدول الآسيوية لا يسمح بدراسة مواقفهم من وجه نظرهم. ولقد فتح أرشيف الدولة ومعظم الأرشيفات الأخرى في إسرائيل، التي أتيح لي استخدامها حتى الانتهاء من العمل البحثي في هذا الكتاب، قد فتحت ملفاتها حتى عام 1972، وبالفعل يعتمد الكتاب حتى هذا التاريخ على المصادر الأولية، أولًا وقبل أي شيء، واضطررت بعدها في الاعتماد بشكل كبير على المادة الصحفية، ومقالات الباحثين والمحللين، وعلى الرغم من ذلك لم تكن هناك صعوبة في استرجاع الأحداث التاريخية

حتى في الفترة التي تلت هذه العام، وذلك بفضل المادة المتشعبة التي نشرت عن هذه الموضوعات في إسرائيل والعالم. ولا يجب رفض الاحتمال، أنه مع مرور الوقت، ومع ملفات أخرى للجمهور، سوف تظهر وثائق تلقي الضوء على هذه القضايا أو غيرها، والتي ربما لم يتم مناقشتها كما ينبغي وبالشكل الكافي في هذا الكتاب.

ينقسم الكتاب إلى قسمين. القسم الأول من الفصل الأول وحتى الخامس ويناقش العوامل الرئيسية لمكانة إسرائيل في آسيا. يصف الفصل الأول أعمال دبلوماسية الحركة الصهيونية واليشوف اليهودي في فلسطين في آسيا، ويجب اعتباره مدخلًا. ومن الفصل الثاني حتى الفصل الخامس يناقش سياسة ونشاط كل من دافيد بن جوريون وموشه شاريت وشخصيات أخرى، ونقاط التحول في مكانة إسرائيل وأعمالها في هذه القارة، مثل مؤتمر باندونج وتطور المساعدات (الماشاف) كأداة دبلوماسية. وفي القسم الثاني من الكتاب، من الفصل السادس وحتى الفصل الثامن عشر، يُناقش بالتفصيل التطور الدبلوماسي الثنائي بين إسرائيل وكل واحدة من الدول الآسيوية.

كما يجب أن نوضح هنا بعض المصطلحات الرئيسية. فمصطلح "آسيا" يتطرق، من الناحية الجغرافية، إلى كل المنطقة من سواحل البحر المتوسط وحتى اليابان. أما الاستخدام الفعلي الذي كان مستخدمًا في وزارة الخارجية -كما استخدمته أنا في هذا الكتاب- فيتطرق مصطلح "آسيا" إلى كل الدول من باكستان وشرقها. والتقسيم الثانوي المتبع في أمور هذه المصطلحات يقول بأن "جنوب آسيا" يشمل الهند، وباكستان، وبنجلاديش، ونيبال، وسريلانكا (سيلان)، والمالديف، ويضم "جنوب شرق آسيا" كل من ميانمار (بورما)، وتايلاند، وفيتنام، وكمبوديا، ولاوس، وماليزيا، وسنغافورا، وإندونيسيا، والفلبين. وتضم "شرق آسيا" كل من الصين، ومنغوليا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية، واليابان.

كما استخدمت مصطلح فلسطين للدلالة إلى المنطقة المسماة بالانجليزية Palestine، لفترة ما قبل قيام دولة إسرائيل لأن المصطلح "فلسطين" له اليوم دلالة مختلفة عن الفترات التي ناقشها الكتاب.

كما يجب لفت الانتباه هنا إلى بعض المصطلحات الشائعة في الأدب الدبلوماسي، لكن من المحتمل ألا تكون معلومة للقارئ العادي. ومنها مصطلح "اعتماد"، ومعناه: الوثيقة التي تقدمها الدولة، التي يخبرونها بتعيين سفير لديها، وتعرب فيها عن موافقتها لاستقباله. والمصطلح الثاني "أوراق الاعتماد" وهو

الوثيقة التي يقدمها السفير المرتقب عند تعيينه إلى رئيس الدولة، من رئيس الدولة التي يمثلها، وترمز مراسم تقديم أوراق الاعتماد إلى الاعتراف به كسفير لبلاده وبداية عمله كسفير. ويعتبر منذ لحظة تقديم أوراق اعتماده "سفيرًا معتمدًا" في البلد التي يعمل فيها. والمصطلح الثالث هو "السفير غير المقيم" ومعناه "أن يكون السفير الذي يمثل بلده في دولة معينة؛ سفيرًا في دولة أخرى لا يقيم فيها بشكل دائم.

ولقد كتبت أسماء الأشخاص بالحروف اللاتينية كذلك من أجل تسهيل قراءتها بالشكل الصحيح، وقمت بنشر فصول من هذا الكتاب في صورة مقالات منفردة في دوريات "كيفونيم حداشيم"، و"ناتيف"، و"جيشر".

الفصل الأول

الدبلوماسية الصهيونية في آسيا من تصريح بلفور حتى إقامة الدولة

منذ بزوغ فجرها تتطلع الحركة الصهيونية إلى الحصول على اعتراف دولي بأهدافها، عودة شعب إسرائيل إلى أرض فلسطين. ولقد تم صياغة هذا الهدف في "خطة بازل" التي صدرت في المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عُقِدَ في بازل في أغسطس من عام 1897: "تتطلع الصهيونية إلى إقامة وطن لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل (فلسطين) الموعودة". ولقد حددت واحدةً من الوسائل التي تم تقريرها من أجل تحقيق هذا الهدف؛ بأنه يجب القيام "بأعمال تجهيزية من أجل الحصول على موافقة الحكومات التي هناك حاجة إليها؛ من أجل تحقيق أهداف الصهيونية". ولقد بذل الدكتور بنيامين تيودور هرتزل -الحالم بدولة اليهود- مجهودات دبلوماسية كبيرة في هذا الاتجاه، غير أن أول أهم اعتراف دولي جاء فقط في الثاني من نوفمبر من عام 1917، في نهاية الحرب العالمية الأولى، في تصريح بلفور الذي منحته الحكومة البريطانية، التي اعترفت "بحق" الشعب اليهودي في إقامة "وطن قومي" في فلسطين. ولقد تم تضمين تصريح بلفور في رسالة الانتداب على أرض فلسطين، التي أعطتها عصبة الأمم لبريطانيا في عام 1922، وتم التصديق عليها نهائيًا في عام 1923، بهذا أصبح تصريح بلفور التزامًا دوليًا تجاه الشعب اليهودي، وكان ذلك أعظم إنجاز لحاييم فايتسمان وأصدقائه في قيادة الحركة الصهيونية في تلك الفترة.

ركز الهستدروت الصهيوني العالمي حتى الحرب العالمية الأولى، أساسَ عمله الدبلوماسي في دول أوربا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى. ولقد كانت البلدان الآسيوية بعيدةً ولم تُظهر اهتمامًا بالشعب اليهودي، ولم تكن غالبيتها الكبرى -من شبه الجزيرة الهندية وحتى اليابان- مستقلةً، وكانت تقبع تحت الحكم الاستعماري الذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت الدول المستقلة الوحيدة في منطقة آسيا حتى ذلك الوقت هي: الصين، واليابان، وسيام. ولقد بدأ الصهاينة الاهتمام بها بعد إصدار تصريح بلفور، حيث كان عليهم الحصول على تأييد أكبر عدد من دول عصبة الأمم؛ من أجل ضم التصريح في رسالة الانتداب، ولم يكن لدى الحركة الصهيونية -حتى ذلك الوقت- السبب الحقيقي، ولا الموارد الضرورية، من أجل تكريس الاهتمام الخاص للعمل الدبلوماسي في تلك الدول البعيدة؛ حيث لم يكن لها اهتمام أو تأثير على القضايا التي اهتم بها زعماء الصهيونية، وعندما دعت الحاجة إلى ضرورة تعبئة تأييدها للفكرة الصهيونية ولتصريح بلفور؛ انضم إلى هذا العمل أ.س. قدوري ونسيم عزرا من المكتب الصهيوني في شنغهاي.

لقد احتاجت الهند إلى اهتمام خاصة، فقد كانت تخضع بالفعل للحكم البريطاني، غير أن تطور الحركة القومية فيها -بزعامة حزب المؤتمر وزعمائه مهاتما غاندي وخلفه جواهرلال نهرو- قد أثار انتباه العالم كله، وكذلك الاستيطان العبري في فلسطين. فقد كان لآراء غاندي في أي موضوع -بما في ذلك الصهيونية- تأثيرٌ كبيرٌ في دوائر عريضة، كما ثارت المخاوف من ردود فعل مسلمي الهند على ما يجرى في فلسطين، على سياسة الحكومة البريطانية تجاه الصهيونية، لذلك أصبحت الهند عنصر جذب خاص للزعامة الصهيونية، خاصة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، رغم حصول هذه الدولة على استقلالها في عام 1947 فقط.

1. اليابان

يبدو أن أول مرة تثير فيه هذه الدولة الآسيوية اهتمام الطوائف اليهودية في أوربا والولايات المتحدة، ويتطرق بعض زعماء الحركة الصهيونية لها، كان عندما اندلعت حرب روسيا واليابان، في الليلة التي بين يومي الثامن والتاسع من شهر فبراير عام 1904، فقد كانت تلك فترة المذابح البشعة ضد اليهود في قيشنيف[1]، وفي أماكن أُخَر. فقد كانت روسيا مكروهة لدى اليهود، وتمنى الكثيرون سقوطها - مع أن الكثيرين من اليهود من المواطنين الروس، الذين خدموا في جيش القيصر، بل

[1] مدينة روسية شهدت أعمال عنف ضد اليهود في عام 1903.

أن حوالي ثلاثة آلاف منهم قد سقطوا في الحرب-. ولقد فقد يوسف طرومفلدور - الذي تفوق في المعارك وحصل على رتبة ضابط- ذراعه في هذه الحرب.

وفى الولايات المتحدة تبرع اليهود بالمال من أجل شراء سفينة حربية تسمى قيشنيف لليابان. والمساعدة الجديرة بالذكر قدمها لليابان المصرفي اليهودي يعقوب شيف (1847-1920). صاحب بنك "قوهن ليف وشركاه". الذي مولها بقروض كبيرة مكنتها من شراء السفن الحربية. ولقد سعد معظم اليهود في العالم عندما هُزِمت روسيا القيصرية. مضطهدةُ اليهود. كما كان من بينهم أيضًا حاييم فايتسمان. الذي كان قد استقر في إنجلترا. وكان في ذلك الوقت عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية الكبرى. ولقد أعرب فايتسمان -في رسائله من تلك الفترة- عن أمله في انتصار اليابان. وذكر أن هناك أهمية كبيرة للهزائم التي مُنِيَ بها الروس على يد اليابانيين. ولقد سعد على وجه الخصوص بهزيمة الأسطول الروسي في مضايق ستوشيما في 27-29 من مايو. ورأى في هذه الحرب احتمالًا لضعف حكم القيصر. وربما أيضًا سقوطه.

في عام 1914 دخلت اليابان الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء الذين حاربوا ألمانيا. واحتلت المستعمراتِ الألمانيةَ على سواحل الصين وجزر المحيط الهادي. وبعد الحرب اعتُبرت اليابان واحدة من الدول العظمى الكبرى. مع الولايات المتحدة. وإنجلترا. وفرنسا. وإيطاليا. وشاركت في مؤتمر السلام في باريس في عام 1919. وفي المؤتمرات التي تلته.

لقد دعا زعماءُ الصهيونية -الذين بحثوا عن تأييد دولي لموضوعهم- الدولَ العظمى؛ لتأييد تصريح بلفور. والتزام بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. وتوجهوا كذلك إلى اليابان. رغم أنها لم تُبدِ اهتمامًا بقضايا أوربا أو الشرق الأوسط. وفي مؤتمرات السلام اتخذت اليابان موقفًا مشابهًا لموقف إنجلترا. وما أن انعقد مؤتمر السلام في باريس حتى توجه حاييم فايتسمان -رئيس الاتحاد الصهيوني في إنجلترا- في 3 من يناير عام 1919 إلى سفير اليابان في لندن شِندا سوتيمي (Chinda Sutemi). وطلب منه تأييد اليابان لتصريح بلفور. وفي 6 من يناير عام 1919 رد السفير شندا على فايتسمان: "تَذْكُر حكومة اليابان بسعادةٍ الطموحات الصهيونية لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي على أرض فلسطين. وتتطلع بتشجيعٍ إلى تحقيق هذه الطموحات. على الأساس الذي تم اقتراحه. وأنا أضيف أن حكومة اليابان قد صرحت تصريحًا مماثلًا في شهر ديسمبر الأخير؛ ردًا على توجه المنظمة الصهيونية في هذا الموضوع. في شنغهاي". وفي 13 من يناير عام 1919 أُرسلت رسالة شكر للسفير الياباني. وبالفعل. ففي 24 من سبتمبر عام

1918 كتب رئيس الجمعية الصهيونية في شنغهاي أ.س قدوري لسفارة فرنسا في طوكيو، وطلب المساعدة في الحصول على التأييد الياباني. وفي 27 من ديسمبر عام 1918 ردت سفارة فرنسا على قدوري: بأن وزير الخارجية الياباني -أوتشيدا ياسويا (Uchida Yasuya)- قد أعلن أن حكومة اليابان "...سعيدة بسماع التطلعات القوية للصهاينة لإقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، وأنها سوف تمنح التأييد من أجل تحقيق تطلعاتهم".

عُقد مؤتمر سان ريمو في أبريل عام 1920 بمشاركة الحلفاء الأربعة: إنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان. (ورفضت الولايات المتحدة المشاركة). وتم في هذا المؤتمر مَنح الانتدابات على سوريا ولبنان لفرنسا، وعلى العراق وفلسطين لإنجلترا. ولقد كان ضم تصريح بلفور في رسالة الانتداب؛ بمثابة أول اعتراف دولي بأهداف الصهيونية، وكان لليابان دورٌ في هذا الاعتراف. وفي 27 من أبريل عام 1920 أرسلت الجمعية الصهيونية في شنغهاي رسالة شكر على ذلك للوزير أوشيدا. وفي 12 من مايو رد وزير الخارجية الياباني على سكرتير الجمعية الصهيونية نسيم عزرا ببرقية تهنئة على الإنجازات الصهيونية: "تقبلْ خالص تهانيّ القلبية على تحقيق آمالكم، التي تبلغ من العمر ألفَي سنة. ولقد تابعتُ باهتمام كبير تطور حركتكم". استمرت الجمعية الصهيونية في شنغهاي في التوجه بالرسائل لوزير الخارجية الياباني؛ بطلب تأييد اليابان في التصديق على الانتداب البريطاني على فلسطين، في عصبة الأمم. ولقد أُرسل خطابان بهذا المضمون في 9 و19 من مايو عام 1920. وفي 8 من يونيو عام 1922، رد القنصل الياباني العام في شنغهاي -باسم وزير الخارجية أوشيدا- بأن اليابان سوف تتعامل مع الموضوع باهتمام.

وفي يونيو عام 1922 عبَّرت الجمعية الصهيونية في شنغهاي عن تقديرها لأوشيدا، عندما سجلته في السجل الذهبي للصندوق الدائم لإسرائيل في القدس؛ تقديرًا لتأييده للحركة الصهيونية. ولقد ورد في رسالة موجهة له في 12 من يونيو، قولُه: "...نحن على دراية بالأهمية الكبيرة لتأييد الشعب الياباني للقضية (الصهيونية)، عشية مؤتمر هاج الذي سيعقد في القريب؛ من أجل تحديد مصير الانتداب على أرض فلسطين. لقد قدمت حكومتك برهاناً متجددًا (لتأييدها)، عن طريق تقدير حجم تأثيرها لصالح التطلعات القومية اليهودية...". وبعد عام من ذلك قدمت الشهادة للقنصل الياباني العام في شنغهاي، في احتفال أُجريَ في المعبد اليهودي هناك. ولقد شكر الحاخام و. هيرش حكومة اليابان على تأييدها للصهيونية، وأعرب عن أمله في أن يحدث ذلك في المستقبل أيضًا. ولقد رد القنصل العام أن اليابان كانت دائمًا ودودًا لليهود، وأيدت طموحاتهم القومية.

لم يكن هناك بالفعل مصالح فورية لدى الحكومة اليابانية في أرض فلسطين، لكنها أبدت اهتمامًا بما يجري هناك. وفي نهاية سبتمبر عام 1926 زار القدس قنصل اليابان في بورسعيد، وطلب الحصول من رجال اللجنة التنفيذية الصهيونية على مادة صهيونية من أجله ومن أجل حكومته. تم إرسال المادة إليه في 3 من أكتوبر، وأضيف اسمه إلى قائمة توزيع من يحصلون على المادة من القدس. لقد نبع الاهتمام بالحركة الصهيونية ونشاطها -الذي كشفه هذا الطلب- من احتمال أنه سوف يتم تعيين ياباني في منصب رفيع في أمانة عصبة الأمم.

ثانيًا، في عام 1927، وبمناسبة مرور عشر سنوات على تصريح بلفور، توجه صهاينة شنغهاي لرئيس الحكومة ووزير الخارجية الياباني، البارون تاناكا جيتشي (Tanaka Giichi)، وطلبوا التعبير مجددًا عن تأييد أهداف تصريح بلفور والآمال القومية اليهودية في فلسطين. ولقد أمر تاناكا القنصلَ العامّ لليابان في شنغهاي: بأن يرسل باسمه للجمعية الصهيونية في شنغهاي رسالة تهنئة للصهاينة؛ بمناسبة التقدم المحمود الذي تحقق في عملهم في فلسطين.

في 27 من فبراير عام 1928 اقترح نسيم عزرا -سكرتير الجمعية الصهيونية في شنغهاي- على المكتب الصهيوني في لندن، أن يشارك مندوب صهيوني في مراسم تتويج قيصر اليابان. غير أن اللجنة التنفيذية الصهيونية لم تستجب لهذا المقترح؛ "...بسبب المسافات الكبيرة التي تفصل العاصمة اليابانية عن المناطق الرئيسية للنشاط الصهيوني، في ظل العلاقات الضعيفة القائمة بين حكومة اليابان واللجنة التنفيذية الصهيونية، على الرغم من علاقات الصداقة بالطبع...". وبدلًا من ذلك اقترح الكولونيل فردريك هرمان قيش، من الإدارة الصهيونية في القدس، وفقًا لتوصية قس مسيحي زار فلسطين- إرسالَ ألبوم صور كهدية إلى القيصر بمناسبة التتويج، ولقد وافق المكتب الصهيوني في لندن على هذا المقترح، لكن الوقت لم يكن كافيًا للتنفيذ وأُلغيت الفكرة.

في سبتمبر عام 1928 استقبل "تاناكا" "جرو قريشبسكي"، المبعوثَ الخاص للحركة الصهيونية في الشرق الأقصى، وأعرب عن تأييده القلبي للمسألة الصهيونية ولإعادة بناء وطن قومي لليهود في فلسطين. كما أرسل وزير الخارجية الياباني شيدهارا كيجورو (Shidehara Kijuro) في ديسمبر 1929عام ، رسالة تهنئة بمناسبة الذكرى الثانية عشر لتصريح بلفور، للمجلة الصهيونية إسرائيليس ماسنجر (Israel's Messanger)، التي صدرت في شنغهاي.

عندما اندلعت الثورة العربية في فلسطين عام 1929 واصلت اليابان تأييدها للمسألة الصهيونية، وفي 3 من يناير عام 1930 نشرت مجلة إسرائيليس ماسنجر

مقابلة مع الدكتور سوجيمورا يوتارو (Sugimura Yotaro)، نائب أمين عام عصبة الأمم ومدير القسم السياسي للعصبة، الذي زار شنغهاي، ولقد جرى اللقاء في 13 من نوفمبر عام 1929. وقال الدكتور سوجيمورا أنه على دراية كاملة بالوضع السياسي في فلسطين، وأنه متفائل بشأن مستقبلها. فقد كان على قناعة أن عصبة الأمم لن تتحمل الانتفاضة العربية في فلسطين، وستساند الحقوق اليهودية في بناء وطنهم بكل وسيلة ممكنة. كما قال أنه ليس لديه شك في أن بريطانيا سوف تنفذ بشكل تام توجيهات انتدابها دون خضوع، وستساعد على إعادة إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. كما وعد الدكتور سوجيمورا مَن أجرى اللقاء معه بأن تبذل عصبة الأمم قصارى جهدها؛ من أجل مساندة التطلعات القومية اليهودية، وأن على اليهود الاستمرار في المُضي قُدُمًا في تنفيذ مَهمتهم الكبرى التي يواجهونها. وأضاف سوجيمورا أنه يُكِنُّ تأييدًا كبيرًا للمُثُل الصهيونية، وتقديرًا للشعب اليهودي؛ لإسهامه الكبير في الحضارة.

كما أبدت هيئة الأركان العامة اليابانية اهتمامًا بالمسألة اليهودية، وأرسلت لهذا الغرض ضابطًا إلى فلسطين وأوربا من أجل دراسة القضية. وكان الرجل الذي اختير لهذه المهمة هو الميجور ياسوا نوريهيرو (Yassue Norihiro, 1888-1950)، الذي خدم في القوات اليابانية في سيبريا بعد الثورة البلشفية، وأبدى اهتمامًا بالمسألة الفلسطينية بعد أن واجه مظاهر معادية للسامية، من جانب الروس البيض الذين ساعدتهم اليابان. ولم يكن نوريهيرو يتحدث الإنجليزية، ورافقه مترجم، وهو القس المسيحي ساكاي شوجون (Sakai Shogun, 1874-1940)، وهو القس الذي ذكرناه فيما سبق بأنه نصح الكولونيل قيش بأن يرسل لإمبراطور اليابان ألبوم صور بمناسبة تتويجه. ولقد وصلا القدس في 21 من ديسمبر عام 1927، والتقيا المندوبَ السامي البريطاني فلومر، وفردريك هرمان قيش رئيسَ اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين، وحاييم قلفرسكي، وشخصياتٍ كثيرةً أخرى. كما رافقهما الصحفي موشِه مدزيني من قبل الإدارة الصهيونية في جولاتهما في القدس، وتل أبيب، وحيفا، والكيبوتسات، والمستوطنات الزراعية الأخرى. كما زارا كذلك الجامعة العبرية في جبل المشرف (هار هاتسوفيم)، والتقيا هناك بمجموعة من الأساتذة. ولقد انتهت زيارتهما لفلسطين في 15 من يناير عام 1928، ومع عودته إلى اليابان، نشر ياسوما بعض الكتب عن رحلاته، وامتدح التطور السريع للاستيطان اليهودي في فلسطين، ووصف انطباعاته القوية عن الشعور القومي لدى اليهود. وفي 7 من يوليو عام 1928 أرسل القس ساكاي رسالة إلى قيش، شكره فيها على حسن الضيافة، ووعده بالعمل من أجل "الحركة القومية

اليهودية في فلسطين، ومن أجل التحالف بين الشعبين (المختارَيْن)".

في نهاية العشرينيات فقدت اليابان اهتمامها بالصهيونية، وفي عام 1939 انسحبت اليابان -مع ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا- من عصبة الأمم، ولقد اعتُبر المندوب الياباني في لجنة انتدابات عصبة الأمم صديقًا للصهيونية، ولقد جاء تركه بالضبط في الفترة التي حاولت فيها القيادة الصهيونية العمل على أن تُصدر هذه اللجنة قرارًا، يقول إن "الكتاب الأبيض" البريطاني يناقض الانتداب.

لقد أثار التقرب من ألمانيا لدى اليابان موجة من الأدب المعادي للصهيونية، الذي اتَّهم اليهودَ بالتطلع إلى السيطرة على العالم، ولقد تضمنت هذه المنشورات أيضًا رسائل القس ساكاي شوجون، التي كانت خليطًا من التقدير لليهود من ناحية، وتعبيرات معادية للسامية من ناحية أخرى، بل أن الميجور ياسويا قد ترجم بروتوكولات حكماء صهيون، ولقد وصلت معاداة السامية إلى ذروتها أثناء الحرب العالمية الثانية، مع هذا لم تكن معاداة السامية أبدًا الأيديولوجية الرسمية لليابان، وعلى الرغم من التحالف مع هتلر، إلا أن اليابان لم تَمسّ أبدًا اليهود الذين عاشوا على أراضيها وتحت حكمها، بل ساعدت فعليًا الآلاف من اللاجئين اليهود من أوربا النازية على إيجاد مأوىً لهم، وهذه الموضوعات ليست موضع نقاشنا الآن.

غيَّر انضمام اليابان إلى ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية من تعاملها مع العالم الإسلامي، فقد حاولت الحصول على تأييد مسلمي الهند وجنوب شرق آسيا ضد القوى الغربية العظمى، كما بدأت اليابان مساندة الحركة القومية العربية التي عارضت البريطانيين واليهود على حد سواء، لقد نبع الآن التعاملُ السلبي مع الصهيونية، من الرغبة في البرهنة للعالم الإسلامي: أن اليابان صديقته ضد المستعمرين البريطانيين وحلفائهم اليهود، لقد أملت اليابان في أن الحصول على تشجيع العرب سوف يساعدها على الحصول على تأييد المسلمين في بلدان جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، التي تقبع معظمها تحت نير الاحتلال، وفي عام 1940 ساعدت السفارة اليابانية في طهران مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، على الهروب من إيطاليا، حيث دعا من جانبه مسلمي آسيا إلى قبول اليابان زعيمةً لهم، وفي فترة الحرب ظهر في الصحف اليابانية هجوم على الصهيونية، ولقد باءت بالفشل كلُّ الجهود الدعائية اليابانية من أجل الحصول على تأييد العرب، وفي فبراير ومارس عام 1945 أعلنت أربع دول عربية -هي مصر، وسوريا، ولبنان، والسعودية- الحربَ على اليابان وألمانيا.

2. الصين

على عكس اليابانيين الذين لم يلتقوا اليهود أو يسمعوا عن اليهودية حتى الحرب الروسية-اليابانية في بداية القرن العشرين، فإن اليهود والصينيين قد التقوا قبل حوالي ألف سنة أو أكثر. فقد وصل -على ما يبدو- التجار اليهود إلى الصين عبر طريق الحرير في القرن الثامن. لكنهم لم يتركوا شواهد على وجودهم. وبعد حوالي أربعمائة عام من ذلك التاريخ بدأت تظهر في الصين مجموعات من التجار اليهود الذين أقاموا في المدن الساحلية لجنوب شرق الصين، وكذلك في داخل المملكة. وفي منتصف القرن التاسع عشر وصل التجار ورجال الأعمال ورجال الصناعة، الذين كانوا بشكل عام من اليهود البغداديين الذين أقاموا في منشوريا وفي شنغهاي وكوَّنوا طائفة هناك. وبعد فترة في القرن العشرين، وصل لاجئون كانوا قد فروا من الثورة البلشفية ومن الحرب الأهلية في روسيا.

وفي الثلاثينيات وصل لاجئون معظمهم من ألمانيا والنمسا، هربًا من الاضطهاد النازي. ولقد أنشأ نسيم عزرا -يهودي من أصل بغدادي- الجمعية الصهيونية في شنغهاي في عام 1903. كما أنشأ كذلك مجلة الجمعية إسرائيليس ماسنجر، التي ذُكرت سابقًا. كما قام عزرا بتحرير المجلة لأكثر من ثلاثين سنة حتى وفاته في عام 1936.

يبدو أنه لم يكن هناك أي ظهور لمعاداة السامية في الصين منذ بداية ظهور اليهود هناك وحتى القرن العشرين. أما الأحداث المعادية للسامية التي حدثت في حربين وفي شنغهاي في العشرينيات والأربعينيات من القرن العشرين؛ فقد وقعت بمبادرة اليابانيين، أو الروس البيض.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى أصبحت الصين في أزمة، واحتفظت كل من روسيا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة وألمانيا بأراضٍ صينية؛ استغلالًا لضعفها، واحتلت اليابان أراضيَ صينية أخرى وصعب على الصين مواجهتها. لقد أرادت الصين في البداية الامتناع عن المشاركة في الحرب وأعلنت الحياد؛ حيث أرادت بذلك ألَّا تقوم الدول المتحاربة بالقتال على أراضيها. غير أن اليابان استولت على الأراضي الألمانية في الصين. وفي عام 1917 أعلنت الصين تأييدها للحلفاء لأنها أرادت المشاركة في مؤتمر السلام عند انعقاده. وبالفعل عندما عُقِدَ مؤتمر السلام في عام 1918، تم دعوة الصين أيضًا للمشاركة فيه. لذلك كان من المهم للهستدروت الصهيوني العالمي الحصول على تأييد الصين للأهداف الصهيونية.

في 6 من يونيو عام 1918 كتب رئيس الجمعية الصهيونية في شنغهاي أ.س. قدوري لنائب وزير الخارجية الصيني شنج لو (Cheng Lu)، ليطلعه على إصدار

تصريح بلفور في 2 من نوفمبر عام 1917، وطلب منه تأييد حكومة الصين. وفي 14 من ديسمبر عام 1918 رد نائب وزير الخارجية الصيني: "...يشرفني أن أخبرك أن حكومة الصين قد سلكت نفس التوجه -مثل الحكومة البريطانية- تجاه التطلعات الصهيونية ".

وعلى غرار التوجهات إلى حكومة اليابان، واصل نسيم عزرا -محرر مجلة إسرائيليس ماسنجر- الكتابةَ إلى رؤساء النظام الحاكم في الصين، ومطالبته بالإعراب عن مساندة الصهيونية. وفي 14 من أبريل عام 1920 كتب نسيم عزرا إلى الزعيم الصيني الدكتور سون يات-سن "لقد حظيت الحركة القومية اليهودية بتأييد الصين، وأنا على قناعة أننا سنستطيع الاستمرار في الاعتماد على تأييدك أيضًا في المستقبل. فأشياء كثيرة مرتبطة بالإرادة الطيبة للدول العظمى، بما فيها بلادكم. فمهد ثقافتنا وتاريخنا أصلهما في آسيا. نحن اليهود لدينا الكثير من الأمور المشتركة التي تربط بلادنا ببلادكم، ونرحب بشدة وبرضا بالتأييد الذي حصلنا عليه، وإننا على ثقة بأن الساسة والزعماء لديكم سوف يستمرون في الاهتمام بمولد أمتنا من جديد، في وطنها التاريخي، أرض إسرائيل". ولقد ردَّ سون يات-سن في 24 من أبريل: "أريد أن أعدك بأن تأييدي ممنوح لهذه الحركة (الصهيونية)، التي تعتبر إحدى الحركات الكبرى في هذا العصر. فكل محبي الديمقراطية لا يستطيعون سوى التأييد بكل قلبهم، والترحيب بحماس، بالحركة من أجل إعادة بناء شعبكم الرائع والتاريخي، الذي ساهم حتى الآن بالكثير في الحضارة العالمية، والذي يستحق -عن حق- مكانةً محترمة في الأسرة الدولية". ولقد نُشر هذا الخطاب في إسرائيليس ماسنجر في 4 من يونيو عام 1920.

توجه السكرتير الشرفي للجمعية الصهيونية في شنغهاي ومحرر إسرائيليس ماسنجر إلى حكومَتَيْ الصين واليابان، بمناسبة العام العاشر على تصريح بلفور، وطلب منهما الإعراب عن مساندتهما. لقد ذكرنا سابقًا إعراب وزير الخارجية الياباني بارون تاناكا عن مساندته، كما أرسلت وزارة خارجية الصين إلى عزرا تصريحًا مشابهًا، حول تشجيع الصين للتطلع الصهيوني لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ولإنجازات المشروع الصهيوني فيها. ولقد نَشَرَ هذه التصريحات في 25 من نوفمبر عام 1927، المكتبُ الرئيسي للهستدروت الصهيوني، وكذلك في عدد 2 من ديسمبر لمجلة إسرائيليس ماسنجر، الذي نشرت صورة للرسالة الصينية.

بعد حوالي نصف سنة من ذلك التاريخ، في 16 من يوليو عام 1925، أرسل وزير خارجية الجمهورية الصينية، الدكتور جنج-تنج وانج (C.T. Wang)، رسالة

تشجيع أخرى إلى نسيم عزرا. كرد آخر على توجهه: "أمامي خطابك بتاريخ 4 من يوليو وأشكرك على تهانيك. إن الحكومة (الصينية) القومية تؤيد بالطبع الشعب اليهودي في تطلعه لإقامة وطن لنفسه. وليس لدي شك في أن الحركة الصهيونية سوف تُكَلَّل بالنجاح". كما نشر المكتب الرئيسي للهستدروت الصهيوني في لندن هذه الرسالة في 16 من أكتوبر عام 1928.

أرسل وزير خارجية الجمهورية الصينية الدكتور وانج خطابًا آخر -بنفس روح التأييد- إلى نسيم عزرا محرر إسرائيليس ماسنجر. في شنغهاي. في 18 من أكتوبر عام 1929. بمناسبة العام الثاني عشر على تصريح بلفور. وتظهر في هذه الرسالة نقطة جديدة: "...أخذ الشعب الصيني على عاتقه مَهمة إعادة البناء من جديد. لذلك فإنه يؤيد بشدة الآخرين الذين يعملون من أجل أهداف مماثلة. أنا أقدر بشدة الجنس اليهودي لإسهامه في الماضي في الحضارة...".

بشكل عام لم يعرف الكثيرون في الصين عن الشعب اليهودي وعن الصهيونية. والقليل جدًا الذي اهتم بذلك. ولقد زاد صعود هتلر إلى سُدة الحكم في ألمانيا واضطهاد اليهود من الاهتمام الكبير باليهودية وبفلسطين وبالصهيونية. وارتفع -نتيجةً لذلك- عددُ الكتب والمقالات التي نشرت في ذلك الوقت حول هذه الموضوعات. كان من بينها أشياء ترجمت عن الإنجليزية واليديش[1]. لقد أدت معركة هتلر المعادية للسامية إلى توجه أرملة الدكتور "سون ياط-سن" "سونج تشينج-لينج" شخصيًا. إلى القنصلية الألمانية في شنغهاي؛ لتقديم احتجاجها.

حاول كل من موشِه شيرتوك (1894-1965. بعد ذلك شاريت) وناحوم جولدمان من جانبهما إجراء اتصال دبلوماسي هادف جدًا. مع مندوبٍ صيني رسمي. كان ذلك في 20 من سبتمبر عام 1937 في جلسة لجنة الانتداب. التي عينتها عصبة الأمم للإشراف على دول الانتداب. كان الغرض من اللجنة التي

---

[1] اللغة اليديية وتسمى باليديشية יִדִיש. يديش/אידיש. ايديش بالإنجليزية(Yiddish) : هى - حسبما جاء فى الموسوعة العربية العالمية- لغة يهود أوروبا. وقد نمت خلال القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين من لغات عدة. منها الآرامية والألمانية والايطالية والفرنسية والعبرية. يتحدثها ما يقارب 3 ملايين شخص حول العالم. أغلبهم يهود أشكناز. الاسم يديش هو يديشية لكلمة "يهودية". وقد تكون تقصير لـ"يديش-تايتش" (דיש־טײַטש) أو ألمانية-يهودية. كانت فى البداية لهجة ألمانية خاصة باليهود فى أوروبا منذ القرن العاشر الميلادى. وهى مستخدمة الآن فى الولايات المتحدة. وبخاصة فى نيويورك؛ بسبب هجرة اليهود الأشكناز.
وبها 80 بالمائة من كلمات اللغة ألمانية. بالإضافة إلى بعض الكلمات العبرية والسلافية. وخاصة البولندية بعد هروب اليهود إلى بولندا وشرق أوروبا بسبب الحروب الصليبية. عادة ما تكتب اللغة اليديشية بالحروف العبرية.

اجتمعت في سبتمبر عام 1937 في جنيف، مناقشة المقترحات حول تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ولمنطقة انتداب، وهو ما كان مشتمل في تقرير اللجنة الملكية البريطانية – "لجنة بيل"-. التقى شيرتوك وجولدمان أحدَ أعضاء الوفد الصيني وشرحا له أهمية تأييد الصين: "أصغى الصيني لكنه لم يَعِد بشيء، تركنا بابتسامة لم تغادر وجهه ولم تعبر عن شيء". لم يمكن معروفًا - من كتابات شيرتوك- من كان هذا المندوب الصيني؟ وما هي أهميته؟. على أي حال، فبعد مرور عشر سنوات، بعد الحرب العالمية الثانية وفي فترة الصراع في الأمم المتحدة حول تقسيم فلسطين- أخذت العلاقات الدبلوماسية مع الوفد الصيني طابعًا آخر.

3. سيام

في صيف عام 1917 انضمت سيام -الدولة المستقلة الثالثة في آسيا، بعد الصين واليابان- إلى الحلفاء، وأعلنت الحرب على ألمانيا، و"النمسا والمجر". ولقد تقلصت مشاركتها في الحرب في إرسال حامية صغيرة إلى الجبهة الفرنسية، ضمت جماعات عمل صغيرة من حفّاري الخنادق. هكذا انضمت سيام كعضو مؤسس إلى عصبة الأمم، وبهذه الصفة كان تأييدها لتصريح بلفور مهمًّا للهستدروت الصهيوني العالمي، على الرغم من أنها لم تُبدِ أي اهتمام بالقضايا التي كانت بعيدة عن حدودها القريبة.

في 12 من يوليو عام 1918 توجه رئيس الجمعية الصهيونية في شنغهاي أ.س. قدوري إلى وزير الخارجية السيامي، وطلب منه التعبير عن تأييد أهداف الصهيونية. وفي 22 من أغسطس رد وزير خارجية سيام، ديفاوجس (Devawongse)، برسالة استقى صياغتها من تصريح بلفور، الذي من بين ما قيل فيها: "...لي الشرف أن أقر أن الحكومة الملكية لسيام، تعرب عن موافقتها على الموقف المشجع لحلفائها، فيما يخص ببناء فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي، وبالتعاون مع الدول العظمى الحليفة سوف تبذل قصارى جهدها؛ من أجل السماح بتحقيق هذا الهدف، يُفهم بوضوح أنه لن يحدث ما من شأنه أن يمس الحقوق المدنية أو الدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين".

نقل قدوري هذه الرسالة إلى مكتب الهستدروت الصهيوني في لندن، الذي توجه في 29 من نوفمبر إلى مفوضية سيام هناك برسالة شكر وتقدير: "حصلنا من الجمعية الصهيونية في شنغهاي على نسخة من التصريح، الذي أصدرته وزارة خارجية حكومة سيام الملكية في بانكوك في 22 من أغسطس. نحن ممتنون جدًا للتأييد العلني للحكومة السيامية الملكية لمبادئ الدول العظمى الحليفة،

فيما يخص مستقبل فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي، ونحن فخورون بذلك؛ بأن العدل الذي لا يمكن إنكاره من مطالبنا بفلسطين يهودية، اعترفت به معظم الحكومات القوية في العالم، والآن، عندما تأكد النصر بشكل واضح جدًا، فإننا واثقون في أملنا في المستقبل القريب، رؤية وضعِ أساسات الوطن القومي في فلسطين، وهو الذي تمناه شعبنا وصلّى من أجله في الألفي سنة الأخيرة، سنكون شاكرين إن نَقلْتَ تقديرنا للحكومة الملكية لسيام".

وبعد حوالي عام ونصف العام من ذلك، في 20 من مايو عام 1920، رد وزير الخارجية السيامي ديفاوجس بالإيجاب على محرر الإسرائيليس ماسنجر في شنغهاي -الذي كان قد طلب منه كتابة شيء ما لنشره في مجلته- مُجددًا التعبير عن تأييد حكومة سيام للحركة الصهيونية، وبعد عدة سنوات، في 2 من نوفمبر عام 1927، عاد نسيم عزرا وتوجه إلى وزير الخارجية السيامي، وأرسل له نسخة من عدد مجلة إسرائيليس ماسنجر، الذي كان مخصصًا لمرور عقد من الزمن على تصريح بلفور، وقد تقدم الوزير السيامي بالشكر لإرسال المجلة، وكذلك للمحرر الذي نشر هذا الشكر، وذكَّر قراءَه أن حكومة سيام كانت من بين أوائل الدول الآسيوية التي أعربت عن تأييدها للصهيونية والتطلعات القومية للشعب اليهودي.

4. الهند

كانت الهند تحت الحكم الاستعماري البريطاني ولم تكن دولة مستقلة، في عام 1886 بدأت الحركة القومية الهندية في العمل فيها مع تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي، وهو الذي بدأ في النضال من أجل التحرر من الحكم البريطاني، وقاد الهند إلى الاستقلال في عام 1947، ومبكرًا، في المراحل الأولى لنشاط حزب المؤتمر، ظهرت التوترات بين الأغلبية الهندوسية وبين الأقلية المسلمة، ولقد احتلت هذه القضية على مدى عشرات السنين مركز النشاط السياسي على الساحة الهندية، وفي عام 1906 تم إنشاء منظمة سياسية مسلمة مستقلة -"التحالف المسلم"- التي عبَّرت عن مخاوف المسلمين من سيطرة الأغلبية الهندوسية على الدولة دون مراعاة مكانة وحقوق الأقلية المسلمة، من جانبه رأى حزب المؤتمر في هذا النشاط الإسلامي المنفصل خطرًا يهدد بتصدع الأمة الهندية، وعائقًا في طريق النضال من أجل تحقيق الاستقلال، وسعى لتحقيق تحالف مع المسلمين من أجل زيادة التضامن القومي.

أظهر حزب المؤتمر -بناءً على ذلك- اهتمامًا كبيرًا بمشاعر المسلمين، وهو الاهتمام الذي عُبِّرَ عنه في سياسته تجاه القضايا المختلفة، كان أحد هذه

التعبيرات هو التأييد الكبير الذي منحه حزب المؤتمر لمسلمي الهند -منذ عام 1912 وما بعده- في تضامنهم مع الإمبراطورية العثمانية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، التي مُني العثمانيون فيها بالهزيمة في معارك البلقان، وفي حرب الإمبراطورية العثمانية ضد إيطاليا في شمال أفريقيا، وأبرز مثال على تأييد حزب المؤتمر لمسلمي الهند، عندما تأسست "حركة الخلافة" مع نهاية الحرب العالمية بواسطة الأخوين محمد علي وشوكت علي وبعض المسلمين الآخرين، للاحتجاج على شروط السلام القاسية، التي أرادت بريطانيا وحلفاؤها فرضها على الإمبراطورية العثمانية المهزومة، وكان هدفها حماية الحدود العثمانية قبل الحرب، والتأثير على الحكومة البريطانية للحفاظ على السلطة الروحية والمادية للسلطان العثماني كخليفة الإسلام، ولقد خشي مسلمو الهند بشكل خاص على مصير الأقاليم التي يسكنها العرب في الإمبراطورية العثمانية، التي ضمت فلسطين وسوريا وبلاد الرافدين (العراق)، وشبه الجزيرة العربية، وطلبوا بأن تبقى تحت السيادة المسلمة (أُلغيت الخلافة في عام 1924، بواسطة مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، وبذلك توقفت حركة الخلافة في الهند)، وكان لذلك أيضًا تأثير مباشر على علاقة الحركة الوطنية اليهودية بالصهيونية وتطلعات الشعب اليهودي في فلسطين.

كما خشي جدًا رجال الإدارة البريطانية في الهند من ردود فعل مسلمي الهند؛ تجاه الأحداث ذات الطابع الديني الإسلامي، وحرصوا على عدم المساس بها، فقد خشي البريطانيون -على سبيل المثال- في عام 1914 من رد فعل المسلمين في الهند، في حالة إعلان السلطان العثماني "الجهاد" ضد الحلفاء، وبالفعل أعلن السلطان "الجهاد"، لكن هذا الإعلان لم يؤثر نهائيًا على مسلمي الهند؛ فهم لم ينتفضوا وواصلوا الانضمام إلى الجيش البريطاني، بل وحاربوا الأتراك في جبهات بلاد الرافدين وفلسطين، وعندما اندلعت "الثورة العربية" (بزعامة الأمير فيصل) ضد تركيا أثارت ردود فعل غاضبة -خاصة في الصحف- خشية على مصير المدن المقدسة للمسلمين (مكة والمدينة)، لكن الأمر لم يهم معظم مسلمي الهند، مع هذا فقد بقيت القيادة البريطانية قلقة أيضًا في فترة مباحثات السلام التي أعقبت الحرب وبعد هزيمة الأتراك، ذلك على وجه الخصوص؛ بسبب مسألة الخلافة التي انشغل بها بعض الزعماء من مسلمي الهند بشكل كبير.

المتحدث الرئيسي الذي عبر عن الإحساس بالقلق البريطاني في تلك السنوات كان إدوين مونطجين (Edwin Montagu, 1948-1968، يهودي الأصل معروفًا بموقفه المعادي للصهيونية)، وهو الذي كان وزيرًا لشئون الهند في الفترة من

1917-1922، كانت المخاوف من رد فعل مسلمي الهند -على الرغم من أنه كان مبالغًا فيها- شائعة بين المؤرخين والمراقبين -وكذلك في إسرائيل- على مدى عشرات السنين، وأثرت على سياسة الهند المستقلة في الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص.

ساند حزب المؤتمر وزعيمه، مهندس كارامتشاند غاندي (Mohandes Karamchand Ghandi, 1869-1948)، الذي بدأ نشاطه السياسي في الهند عام 1919، وانتُخب رئيسًا لحزب المؤتمر الهندي في عام 1924- ساند حركة الخلافة، وأعلنوها حجر الأساس لأخوة هندوسية-مسلمة حقيقية.

ولقد ألقى غاندي بكل ثقل حزب المؤتمر لتأييد حركة الخلافة، بما في ذلك الطلب بأن تبقى فلسطين والمناطق العربية الأخرى تحت الحكم الإسلامي. فقد رأى في ذلك فرصة للحصول على التأييد المسلم للمؤتمر. وأعلن غاندي أنه لا يجب قبول حكم غير إسلامي على فلسطين، لأن هذه البلد قد حكمتها القوى الإسلامية منذ مئات السنين، وأنها أصبحت بذلك جزءًا جوهريًا من العالم العربي. وأعرب عن معارضة شديدة لعملية منح الأرض لليهود بعد الحرب. لكنه أضاف أنه يجب احترام فلسطين كمكان عبادة لليهود. وفي يناير عام 1922 نشر غاندي الحد الأدنى من طلباته تجاه الشرق الأوسط:

سحب كل الجنود الهنود من مصر، وإعلان حكومة بريطانيا معارضتها لاحتلال فرنسا لسوريا، والسيطرة الإسلامية الكاملة على فلسطين وبلاد الرافدين، وإعادة إزمير وترقيا -اللتان كانتا في ذلك الوقت تحت الاحتلال اليوناني- إلى تركيا. كما واصل حزب المؤتمر على مدى سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين جهوده لتهدئة الرأي العام المسلم، وصدرت في مؤتمراته قرارات عديدة تعبر عن التأييد لمصر وسوريا والعراق والفلسطينيين؛ في كفاحهم ضد الدول الإمبريالية إنجلترا وفرنسا. وفي 27 من سبتمبر عام 1936 أقام حزب المؤتمر "يوم فلسطين" في أماكن كثيرة في أنحاء الهند، حيث أجريت العديد من المهرجانات الجماهيرية ومسيرات التأييد للقضية العربية. لقد أيد حزب المؤتمر العربَ وعارض الصهيونية باتساق.

لم تكن الهند -كما أسلفنا- دولة مستقلة، لكن كان لِما يحدث بها تأثير على سياسة بريطانيا التي حكمتها. فقد خشي البريطانيون -في سياستهم تجاه الفلسطينيين- من رد فعل عدائي من جانب مسلمي الهند على كل خطوة يمكن تأويلها على أنها مؤيدة للصهيونية، وبالفعل، ردت بريطانيا بعصبية وقلق على الاحتجاجات الكثيرة ضد الصهيونية من جانب المسلمين في الهند. وكان من بين

الزعماء الصهاينة في لندن من اعتقد أن السير إدوين مونتجيو، الذي عارض الصهيونية ومنح تصريح بلفور، هو الذي يقف وراء الاحتجاجات الإسلامية.

أدرك زعماء الحركة العربية القومية في فلسطين -قبيل وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني- أهمية مسلمي الهند، وأجروا اتصالًا بهم. وفي أكتوبر عام 1923 أرسل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس وفدًا إلى مسلمي الهند؛ لجمع الأموال. وقبل ذلك -في 11 من يوليو عام 1922- عمل وفد من الفلسطينيين في مكة بين رؤساء وفود الحجاج -بما في ذلك حجاج الهند-؛ من أجل الحصول على تأييد معارضتهم للانتداب البريطاني والسياسة الصهيونية.

في الأيام من 17 من أبريل حتى 22 من مايو عام 1930 زار الهند -من قِبَل الوكالة اليهودية- جرشون إجرونسكي (فيما بعد إجرون 1893-1959)، وهو الذي كان مراسلًا لعدة صحف أمريكية وبريطانية، وافتتح أثناء زيارته -في 19 من أبريل- في بومباي مؤتمرًا إسلاميًا بعنوان "مؤتمر كل الهند لشؤون فلسطين" (All-India Conferences of Palestine Affairs). ولقد كتب إجرونسكي عن انطباعاته من المحادثات التي أجراها مع شخصيات هندية مسلمة، حيث سمع عن الأهمية التي يعطيها مسلمو الهند للفلسطينيين الذين يُعتبرون حماة الأماكن المقدسة، وعن علاقة الاحترام تجاه العرب بشكل عام، فقد كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو أيضًا عربيًا، غير أن الاهتمام بقضايا فلسطين أصبح حكرًا على الأخوين علي -مؤسسي حركة الخلافة- وعلى مسلمين آخرين، وكان هناك الكثيرون الذين لم تشغلهم مسألة فلسطين، مع هذا فقد تأثر إجرونسكي من مقدرة الأخوين على تحويل قضية فلسطين إلى مصدر إزعاج.

لم يتوانَ غاندي عن استغلال مشاعر التضامن الإسلامي والميول المؤيدة للإسلام في فترة عمل حركة الخلافة، ولقد قال مَن تحدث إجرونسكي معهم: إنه يحظر على الصهاينة تجاهل أن فلسطين تشكل نقطة تمركز لنشاط الزعماء المسلمين في الهند، وكتب عن مظاهرة إسلامية كبيرة جابت شوارع بومباي في 19 من أبريل، هتف فيها المتظاهرون ضد تصريح بلفور، ولقد خشيت السلطات البريطانية في الهند جدًا من أن يضر هذا الجو العام بالانضباط عند الكتائب المسلمة، لذلك صدرت الأوامر اليومية التي من شأنها أن تزيل تلك المخاوف من المساس بتلك الأماكن الإسلامية.

اقترح إجرونسكي إنشاء مكتب صغير في الوكالة اليهودية في القدس، يهتم بنشر معلومات عن فلسطين في دول المشرق؛ حيث أن الهند ليست الوحيدة التي يُنشر فيها مواد دعائية مصدرها المجلس الإسلامي الأعلى لمفتي القدس، الذي أجرى

اتصالات مع شخصيات هندية مسلمة. ولقد طرح ثانية مسألةَ ضرورة نشر مادة دعائية في الهند في السنوات التالية.

على عكس الآخرين فقد مال حاييم فايتسمان إلى التهاون، بالنسبة لشدة الخطر الذي تتعرض له الصهيونية من موقف مسلمي الهند. هذا على الرغم من علمه بأن حكومة بريطانيا تخشى ضغوط مسلمي الهند في مسألة فلسطين. ولقد أدرك أن حكومة بريطانيا مهتمة بعدم تعقيد الوضع في فلسطين نظرًا للتهديد الدائم للعرب بإثارة العالم الإسلامي لصالحهم. لكنه زعم أن "الناس الذين يعرفون جيدًا العالم الإسلامي لا يبالون بهذا التهديد. لكن التهديد قائم ويسبب ذعرًا للحكومة".

في يناير عام 1931 تُوفي محمد علي، أحد الأخوين المنظمَين لحركة الخلافة. ولقد عرض الحاج أمين الحسيني -مفتي القدس- دفنه بمدينة القدس. وبهذه المناسبة عُقد مؤتمر تضامن إسلامي كبير؛ يساند الفلسطينيين في كفاحهم من أجل الحفاظ على عروبة الأرض. لم تتحمس الحكومة البريطانية للفكرة، خاصة بسبب المخاوف من مشاركة مسلمي الهند، الذين حاولوا من قبل التدخل فيما يجري على أرض فلسطين. كما خشيت الحكومة من تورط مثل هذا المؤتمر في قرارات معادية لبريطانيا في قضايا الهند، ومعادية لفرنسا في قضايا سوريا والمغرب، ومعارضة لأسبانيا في قضايا المغرب، ومعارضة لهولندا في قضايا جاوا.

وبالفعل بعد نصف سنة من ذلك التاريخ، في يوليو عام 1931، زار شوكت علي القدس، والتقى مفتي القدس. ولقد وعد المفتيَ أنه سوف تبدأ في القريب معركة كبيرة من أجل الفلسطينيين وضد مكائد اليهود. ولقد زعم أنه "لديَّ أسباب قوية للاعتقاد أن الصهاينة -على الرغم من أنهم يتحدثون عن وطن قومي في فلسطين- يقصدون دولة يهودية حقًا، ليس في فلسطين فقط، بل في كل الشرق الأوسط. ولن يسمح العرب والمسلمون لهم بذلك أبدًا...". كانت تلك زيارة مطولة، استمرت الصحف العربية في فلسطين في الكتابة عنها. ولقد تابعت الوكالة اليهودية في القدس الزيارة وأرسلت عنها تقريرًا للمكتب التنفيذي الصهيوني في لندن. ولقد أوفى شوكت علي بوعده، وحاول في مؤتمر المائدة المستديرة للقضايا الهندية -الذي عقد في لندن في سبتمبر عام 1931- أن يضم قضية فلسطين في المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية، غير أنه عارض ذلك معظمُ الممثلين الهنود المسلمين الآخرين.

لقد تابع ممثلو الوكالة اليهودية في لندن ما يجري في مؤتمر المائدة المستديرة الهندي، ونوايا مسلمي الهند -فيما يخص قضية فلسطين والدعايات التي

مارسها شوكت علي-. ولقد قال له بزليج برودتسكي -سكرتير الوفد الهندي المسلم الذي قابله في حوار مع عضو المكتب التنفيذي الصهيوني (1888-1954)- : "إن شوكت علي يمثل نفسه فقط، وأنه ليس له مؤيدون في الهند. فمسلمو الهند لديهم مشكلات كثيرة جدًا، ولا يهتمون -على وجه الخصوص- بقضية مسلمي فلسطين أو أي مسلمين آخرين خارج الهند". ولقد وافق سكرتير الوفد الهندي المسلم على اقتراح برودتسكي بأن يتم تنظيم لقاء بين الزعماء المسلمين وبين الزعماء اليهود، والعمل على صنع اتصال بين المسلمين الهنود وبين زعماء صهاينة.

لقد زاد في تلك الفترة اهتمام قادة اليِشُّوف العبري في فلسطين وزعماء الحركة الصهيونية بما يجري في الهند، وأظهر دافيد بن جوريون -الذي شارك في مؤتمر عمال الإمبراطورية البريطانية، الذي عقد في لندن في يوليو عام 1930- اهتمامًا خاصًا بقضية الهند وسجل تفاصيله، حتى أنه شارك في الجدال وتحدث عن "الرغبة الكبيرة لشعوب الهند في التعبير القومي والسياسي الذاتي، وأن أي عامل من أي شعب كان سوف يساند بالطبع هذا التطلع بدون أي قيدٍ أو شرط". بل إنه اقترح في أعقاب الحوار دعوة رئيس منظمة عمال قطار الهند -الذي التقاه ذات مرة في زيارة إلى استوكهولم- لزيارة فلسطين. لقد كانت شخصية غاندي -زعيم الحركة القومية الهندية، الذي حظي آنذاك بشهرة دولية؛ بفضل النضال غير العنيف الفريد في نوعه الذي أداره ضد الحكم البريطاني- هي السبب الرئيسي لاهتمام القيادة الصهيونية، ولقد حظي -بفضل هذا النضال- مكانة عالمية لشخصية أخلاقية، كان لها وقع السحر على الزعماء الصهاينة، وفي عام 1930 وصف "بن جوريون" "غاندي" بشكل حماسي: "...الزعيم الهندي الكبير، مهاتما غاندي، الرجل الكبير الذي يقود حرب تحرير ثلاثمائة وعشرين مليون شخص ضد استعباد أجيالٍ أكبر إمبراطورية في العالم، حرب تحرير لا مثيل لها في كل التاريخ البشري؛ لكبر حجمها، ولعظمة قواتها المحتملة، وسلاح حرب هذا القائد هو (اللاعنف)".

كانت هناك شخصيات أخرى -في اليِشُّوف اليهودي في فلسطين- لها آراء سياسية مختلفة تمامًا عن بن جوريون، تأثرت بشخصية غاندي، حتى بعد أن نُشرت آراؤه السلبية عن الصهيونية، وعن حق شعب إسرائيل في فلسطين، وانتشرت بين الجميع. إن إعجاب رجال "تحالف السلام"، ومن بينهم الحاخام بنيامين والبروفسور هوجو برجمان، لَأمرٌ واضح ومفهوم من تلقاء ذاته، لكن أصحاب الآراء المخالفة في الهدف، مثل أبا أحيمائير -الذي أسس في عام 1931 "تحالف البلطجية" مع الشاعر أوري تسفي جرينبرج- فقد كتبوا أنه يجدر التعلم من غاندي، "... إن

الإخلاص لَمثالٌ بكل قوتك"... هذا يمكن أن نتعلمه من غاندي: كن الزعيمَ الذي يسير أمام المعسكر ، كن الأولَ في المعاناة، في الآلام، في التضحية الذاتية... إن أمامنا زعيمًا في صورة غاندي.. الحركة التي أنشأها أو خدمها بالنسبة له هي مسألة نجاح شخصي. أمامنا زعيم قومي مليء بروح التضحية الذاتية...".

قرر بيرل كاتسنلسون -بإصدار "عام عوفيد" التي أسسها- نشرَ السيرة الذاتية لغاندي "صراعات شعب الحقيقة". وأوضح أن غاندي "هو أحد الشخصيات العظيمة التي تغير النظام العالمي، وأحد كبار معلمي العالم في أيامنا". وقد ترجم إسحق شنبرج الكتاب ونُشر في عام 1945. وفي نفس العام نشرت دار هاكيبوتس هامئوحاد "رسائل من المعتقل". بقلم نهرو أما دار سِفْرِيات هَابُوعالِيم في مِرْحَافْيا كانت قد نَشرت كذلك في عام 1942 السيرةَ الذاتية لنهرو. وقد نُشرت كتب أخرى عن الهند وغاندي في فلسطين، في السنوات التي سبقت قيام الدولة. ولقد كان الفضول حول كل ما يجري هناك كبيرًا جدًا.

اقترح يوسف شبرينتسق (1885-1959) -الذي كان في ذلك الوقت عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية (فيما بعد رئيس الكنيست)- على حاييم فايتسمان في 31 من أغسطس عام 1931- استغلالَ الزيارة المرتقبة لغاندي للندن ولقاءه "...من أجل التوضيح لهذا الرجل العظيم في نظر كل الشرق، المضمونَ الحقيقي للاتجاه الصهيوني، وعملَنا الاستيطاني في فلسطين. ولقد اقترح أن يكون من بين الملتقين مع غاندي "رجال من فلسطين، عمال حقيقيون من العمل الزراعي". لقد جاء غاندي إلى لندن للمشاركة في مؤتمر "المائدة المستديرة" حول الهند، ومنح مجلة الجويش كرونيكل-Jewish Chronicle مقابلةً، نُشرت في الثاني من أكتوبر عام 1931. "إن القدس الحقيقية هي القدس الروحية. من هذه الناحية يستطيع اليهود تحقيق هذه الصهيونية في كل مكان في العالم". ولقد ردت الجويش كرونيكل بمقال هيئة التحرير، ذكرت فيه إن غاندي يقول لليهود ألاّ يفكروا في تحسين وضعهم القومي، في حين أنه نفسه جاء إلى لندن من أجل تقديم مطلب الاعتراف بحق الهند في تقرير مصيرها القومي.

تم اللقاء بين الزعماء الصهاينة وغاندي في لندن في الخامس عشر من أكتوبر. ولقد حضر لمقابلته البروفسور زليج برودتسكي وناحوم سوقولوب (1859-1936)، الذي حل في تلك الأيام محل فايتسمان في رئاسة الهستدروت الصهيوني العالمي. ولقد قال سوقولوب في اللقاء أن اليهود في كل العالم مهتمون بعمل غاندي من أجل شعبه، وأنهم يأملون أن يهتم كذلك بنشاط الصهاينة من أجل الشعب اليهودي، واستعرض باختصار أزمة الشعب اليهودي، وأضاف برودتسكي القول بأن

الشعب اليهودي موجود بسبب أمله الأبدي في العود إلى أرض آبائه. وردَّ غاندي أنه سمع كثيرًا عن الصهيونية من بعض أصدقائه اليهود. وأنه على دراية بمعاناة الشعب اليهودي. وأنه اندهش دومًا من المعجزة التاريخية في استمرار الشعب اليهودي في الوجود. على الرغم من الاضطهاد على مدى آلاف السنين. بل قال غاندي أنه قرر زيارة فلسطين في طريق عودته إلى الهند.

كان الهدف الرئيسي الذي وضعه سوقولب وبرودتسكي لنفسيهما في هذا اللقاء مناقشة الجهود التي بذلها بعض المسلمين. وخاصة شوكت علي؛ وذلك لسحب قضية فلسطين إلى قضايا العلاقات الهندية المسلمة في الهند. وتحويلها إلى قضية هندية داخلية. وقالا لغاندي إن هذا التوجه هو مصدر قلق كبير. وأعربا عن أملهما في ألا تحظى هذه المحاولة بموافقته -وهي سحب قضية فلسطين إلى مناقشات مؤتمر المائدة المستديرة-. وكما تطرقا إلى الأحداث الدامية التي وقعت في فلسطين في أغسطس وسبتمبر عام 1929. وقالا إن الصهاينة على استعداد لعمل أي شيء للتوصل إلى اتفاق مع العرب في فلسطين ومع الحكومة البريطانية. وافق غاندي مضيفَيْه. وأكَّد على أنه سيتحفظ على محاولة طرح قضية فلسطين في مؤتمر "المائدة المستديرة". لأنه من الجلي له أي ضرر سينتج عن ذلك.

في 19 من أبريل اندلعت في فلسطين "أحداث" (الثورة العربية) التي استمرت حتى عام 1939. ولقد أوصت لجنة بيل -التي شكلتها الحكومة البريطانية في مايو عام 1936- بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين. يهودية وعربية. وفي أغسطس عام 1937 قَبِلَ زعماء الوكالة اليهودية والهستدروت الصهيوني العالمي مبدأ تقسيم الأرض. أما اللجنة العربية العليا لفلسطين فقد رفضت التوصية. وطلبت بأن تكون كل الدولة دولة عربية مستقلة. ولقد شابهت ردود الأفعال تلك ما يحدث في الهند. فقد طالبت الحركة الصهيونية في فلسطين والرابطة الإسلامية في الهند في نهاية الثلاثينيات؛ بإقامة دول مستقلة لأسباب مشابهة. فقد شكل اليهود في فلسطين والمسلمين في الهند -كل طائفة في أرضها- أقلية بين أغلبية سكانية كبيرة صاحبة ديانة أخرى. فاعتقدت كل واحدة من الطائفتين أن أي حل سيربطها بالأغلبية السكانية في دولة واحدة؛ سوف يشكل تهديدًا على هويتها وخصوصيتها. غير أن فكرة إقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين قد قوبلت في الهند بالرفض. سواءً من جانب الهندوس أم من جانب المسلمين. فقد رفض مسلمو الهند الادعاء بوجود شبه بين وضعهم وبين وضع يهود فلسطين. وطلبوا بأن تبقى فلسطين والأماكن المقدسة تحت السيطرة المسلمة. أما حزب المؤتمر فقد خشي من تشابه الوضعين في الهند وفلسطين. ومن أن يُقوي ذلك

مطالبَ المسلمين. ويرى أن يهود فلسطين أقلية دينية في المجتمع العربي التعددي، ولقد استخدموا نفس المبرر أيضًا مع مسلمي الهند.

تابعت الوكالة اليهودية في القدس -باهتمام- ردود الأفعال في الهند حول الأحداث التي اندلعت في فلسطين. وبُدأ بذل مجهودات جادة من أجل الفوز بتأييد غاندي للقضية اليهودية؛ حيث قام إلياهو إفشطاين (فيما بعد إيلات، 1903-1990) -مدير المكتب العربي في القسم السياسي للوكالة اليهودية- من حين لآخر بإعداد استطلاعات حول "أصداء الأحداث في فلسطين في الصحافة الهندية". وذكر أن هذه الصحافة تهتم بشدة بما يجري في فلسطين، بما في ذلك نشر مقالات رئيسية ورسائل لهيئة التحرير. برز هنا أيضًا نشاط شوكت علي. ولقد أعلنت الرابطة الإسلامية يوم 19 من يونيو عام 1936 "يوم فلسطين". وأقيمت فيه تظاهرات احتجاجية، واجتماعات شعبية، وصلوات في المساجد؛ من أجل الفلسطينيين. مع هذا، ليس كما حدث في أحداث عام 1929 -وهي التي جاءت ردود الأفعال تجاهها من جانب المسلمين فقط- فانضم هذه المرة إلى مساندي العرب شخصيات هندية مهمة، من بينها باندیط جواهرلال نهرو (1889-1964) -رئيس حزب المؤتمر، ومن أبرز وأهم زعماء الحركة القومية الهندية (فيما بعد أول رئيس حكومة للهند المستقلة)-. ويأتي ذلك للحصول على تأييد المسلمين في نضالهم السياسي الداخلي الذي دار في ذلك الوقت ضد البريطانيين في الهند. ولقد قدم نهرو في مؤتمر حزب المؤتمر الذي عقد في بداية يونيو، مشروعَ قرار يعرب عن تأييد وتشجيع العرب في فلسطين"، في أعقاب حربهم الجريئة ضد الإمبريالية البريطانية ومؤيد للاستقلال القومي التام". واتُخِذ القرار بالإجماع وأُرسل إلى إدارة الرابطة الإسلامية. ولقد اقترح إفشطاين في الرد على ذلك "البدء الفوري في عملية إعلامية كبرى، وبتبني العلاقات بين فلسطين العبرية والهند".

كان أحد مصادر إلياهو إفشطاين هو الصحفي سيدني يعقوبسون، مراسل صحيفة ستيتسمان في نيودلهي، وهو الذي أرسل له استطلاعًا حول اتجاه الرأي العام في الهند فيما يخص الوضع في فلسطين. ولقد أكد على أن الاتجاه العام مؤيد للعرب، وإن كان يعتقد أن ذلك لا يشير إلى اهتمام حقيقي في الهند تجاه فلسطين، حتى بين المسلمين أنفسهم، واعتقد أن الأحداث في فلسطين قد حظيت بنوع من الظهور؛ لأن حزب المؤتمر استغل الفرصة للحصول على تأييد مسلمي الهند للحركة، من خلال مظاهرات التأييد للعرب في فلسطين. بل واعتُبرت هذه الأحداث سلاحًا مريحًا لضرب الحكومة البريطانية به. ولقد أيد إفشطاين هذا التقدير، بل وأكد عليه في استطلاع آخر أعده. ولقد عاد وأبرز الدور الذي لعبه شوكت علي في

طرح قضية الفلسطينيين في كل مناسبة شعبية، ويرى إفشطاين أن شوكت علي اعتاد استغلال الفرص من أجل تحقيق شهرة شخصية في الهند وخارجها، ولقد حاول هذه المرة أيضًا عدم تفويت الفرصة التي واتته مع اندلاع الأحداث.

لقد دفعت ردود الأفعال في الهند الوكالة اليهودية إلى التحرك، واستجاب موشِه شيرتوك -رئيس القسم السياسي للوكالة اليهودية منذ عام 1933- لاقتراح إلياهو إفشطاين؛ إرسال مندوب إلى الهند لإقامة علاقات صداقة هناك مع شخصيات سياسية هندية وعرض القضية الصهيونية عليهم، كتب شيرتوك إلى هيرمان قالنباخ (1871-1945) في جنوب أفريقيا طالبًا مساعدته، فقد كان لغاندي بعض الأصدقاء اليهود الذين ساعدوه في بداية عمله السياسي في جنوب أفريقيا، في الوقت الذي ناضل فيه من أجل المساواة في الحقوق بين الأقلية الهندية هناك قبل انتقاله إلى الهند في عام 1914، وكان أبرزهم قالنباخ، الذي كان صهيونيًا، التقى قالنباخ وغاندي لأول مرة في عام 1904، وبقيا أصدقاء مقربين حتى وفاة قالنباخ في عام 1945، ولقد أوضح شيرتوك في خطاب بتاريخ 5 من يوليو عام 1936، ضرورة الحصول على التأييد والتفاهم لأهداف الصهيونية ولإنجازات الصهيونية لدى زعماء الحركة القومية الهندية، خاصة بسبب الاهتمام الذي أثارته الأحداث الفلسطينية في الهند، وأضاف شيرتوك: "عليَّ أن أذكر بأسف أن رد الفعل الهندي العام لما يحدث هنا غير مؤيد لنا، وأقصد هنا الطائفة الهندوسية، وليس المسلمة المعروف جيدًا كراهيتها للجهود اليهودية في فلسطين... إن عرض قضيتنا في الهند أصبح أمرًا عاجلًا، لقد قررنا العمل وعرضنا على الدكتور عمانويل أولسفنجر -الذي تعرفه جيدًا- التوجه إلى الهند لشهرين أو ثلاثة شهور، وأن يكون أول مندوب صهيوني يحمل رسالة منا، بشكل شخصي ومباشر إلى زعماء الهند الجديدة، ولو نجح الدكتور أولسفنجر في إقامة علاقات شخصية طيبة مع بعض العشرات من الزعماء الهنود من النوع المثقف، وأن يُسمِع قضيتنا في المراكز السياسية والثقافية المهمة جدًا، حتى تصبح هناك قاعدة ما نستمر في البناء عليها في المستقبل- سأعتبر مهمته ناجحة..". طلب شيرتوك من قالنباخ أن يرافق أولسفنجر في سفره إلى الهند وأن يقدمه لأصدقائه، "ها أنت في وضع خاص لمساعدة الصهيونية في مجالٍ، مواردُ الشعب اليهودي فيه ضعيفةٌ جدًا، بل شبه منعدمة". في نهاية الأمر، لم يوفَّق لقاء قالنباخ وأولسفنجر في الهند وسافر أولسفنجر بمفرده.

اختار شيرتوك الدكتور عمانويل أولسفنجر (1888-1961) لهذه المهمة، ذلك لمعرفته أيضًا اللغة السنسكريتية، ولخبرته الكبيرة التي اكتسبها كمندوب

لصندوق الأساس[1] في كثير من الدول. وصل أولسفنجر إلى بومباي في 12 من أغسطس عام 1936. واستعان بتاجر ثري يدعى مائير نسيم، وأ.أ. شوحط. وهو شاب رَأَسَ المكتب الصهيوني وصندوق الأساس في بومباي. كان من بين أوائل الشخصيات التي التقاها "أولسفنجر" "ساروجيني نايدو (Sarojini Naidu)". شاعرة وزعيمة نساء الهند، وصديقة مقربة من غاندي، وشخصية بارزة في حزب المؤتمر الهندي الوطني. وعلى عكس معظم نظرائها في قيادة المؤتمر فقد أظهرت نايدو تأييدًا للصهيونية، وقد زودت أولسفنجر بخطابات لبعض الشخصيات المهمة، بل رافقته في أول لقاء له مع نهرو. كما قابلته مع صديق يهودي آخر لغاندي، منذ أيام جنوب أفريقيا، وهو هسل بولق، الذي كان يزور الهند. ولقد برهنت على صداقتها للصهيونية من خلال إظهار الجرأة في المظاهرة الاحتجاجية "ضد الاستعمار البريطاني لفلسطين"، التي اندلعت في بومباي في شهر أكتوبر من نفس العام، ولقد عارضت في كلمتها الأقوال التحريضية ضد اليهود، التي رددها بعض أعضاء حزب المؤتمر، واستنكرت الهجمات التي يقوم بها العرب ضد اليهود في فلسطين، وقالت إن اليهود "المهاجرين إلى فلسطين ليسوا أعداءً للعرب، فهؤلاء اليهود هم ضحايا الكراهية والاضطهاد المستمر في بعض دول أوربا، وليعلم العرب والمسلمون وليفهموا... أن مساندة الهنود للعرب لا تهدر دم اليهود، ولا تُعتبر تأييدًا هنديًا لأعمال العنف في فلسطين عن طريق نضال العرب من أجل التحرير، فالعرب قادرون وملزمون بالقتال من أجل حريتهم، غير أنه لا يجب عليهم سفك دماء هؤلاء العائدين إلى أرضهم وموطنهم بعد مئات السنين من الشتات".

كان تأييد ساروجيني نايدو للصهيونية استثنائيًا بين زعماء حزب المؤتمر، الذين عارض معظمهم الصهيونية، مثلما كشف ذلك في لقائه –يعني أولسفنجر- مع نهرو وفي الرسائل التي تبادلها معه في فترة وجوده في الهند، لقد وجد أولسفنجر" أن معرفة نهرو بالصهيونية مَعيبة، وأن آراءه المسبقة ضدها تنبع من المصلحة بصنع علاقات طيبة مع مسلمي الهند، كان نهرو أكثر انتقادًا من غاندي في مسألة وجود علاقة ما مع الإمبريالية، وأوضح لأولسفنجر أن الهنود يساندون الحركة القومية للفلسطينيين لأنها حركة موجهة ضد الإمبريالية البريطانية، إن القومية المسلمة في الهند -في رأيه- هي ظاهرة اصطناعية، ومثلها الفكرة الصهيونية التي أوجدتها الإمبريالية البريطانية في فلسطين، عبَّر نهرو عن مثل

[1] المؤسسة المالية الرئيسية لنشاط الهستدروت الصهيوني في فلسطين، والتي تقوم بجمع المال من الخارج (باستثناء الولايات المتحدة) من أجل الاستيطان اليهودي في فلسطين.

هذه الآراء في التصريحات الصحفية التي نشرت في 21 من سبتمبر. وأكد عليها في المحاضرة التي ألقاها في "اللّه آباد" في السابع والعشرين من نفس الشهر في "يوم فلسطين". أرسل أولسفنجر إلى نهرو رسالة احتجاج ورد عليه نهرو في 25 من سبتمبر بأن أيًا منهما لن يستطيع إقناع الآخر؛ حيث لكل منهما وجهة نظر مختلفة. وأخبر أولسفنجر بأنه لا حاجة إلى تعليمه. وأن معلوماته عن الوضع في العالم لا بأس بها. كما أرسل أولسفنجر رسائل جدلية لشخصيات أخرى في قيادة حزب المؤتمر.

تمسك نهرو بآرائه بشدة بل وحاول تفسيرها في الرسالة التي خطَّها لمحرر صحيفة *The Jewish Advocate* في بومباي أ.أ. شوحاط. في 26 من أغسطس عام 1937: "..كان يبدو لي دائمًا أن هذه القضية (فلسطين) يجب أن تحل من خلال التشاور المتبادل بين الزعماء العرب واليهود. ولسوء الحظ. اعتمد زعماء اليهود بشكل كبير جدًا في الماضي على التأييد البريطاني ضد العرب. وهذا ما كان في نظر العرب ومناصري الإمبريالية البريطانية في فلسطين. ويبدو لي أن اقتراح التقسيم سيء للغاية وسيسبب مشكلات أخرى في المستقبل. وليس حلًا للمشكلة. أما الحل الحقيقي فيجب أن يرتكز على العوامل التالية: (1) استقلال فلسطين. (2) الاعتراف بحقيقة أن فلسطين أرض عربية. لذا يجب أن يكون للعرب صوت حاسم فيها. (3) اعتراف بحقيقة أن اليهود في فلسطين جزء جوهري ويجب حماية حقوقهم ... ولا يمكن أن يقوم الحل الذي سيتم التوصل إليه على المصالح الإمبريالية البريطانية. فمصالح الطرف الثالث ستؤدي دائمًا إلى الفجوة بين العرب واليهود...".

توصل أولسفنجر إلى استنتاج أنه يجب تعيين مندوب خاص للهند؛ من أجل استمرار الحملات الإعلامية مع مشكّلي الرأي العام في الهند. ذلك للتغلب على مقاومة الصهيونية. بل أنه اقترح ذلك على من قاموا بإرساله. اعتقد نيكولاي قيرشنر (1885-1965) -الذي كان في ذلك الوقت رئيس الإتحاد الصهيوني في جنوب أفريقيا. وعلم بالعملية الإعلامية السياسية التي جرت في الهند- اقترح أنه يجب فرض هذه المهمة على أولسفنجر ذاته الذي أجرى هناك اتصالات واكتسب خبرة كبيرة. اقترح أولسفنجر من جانبه أ.أ. شوحط من بومباي. كما سيأتي فيما يلي.

قام أولسفنجر بزيارة غاندي لكنه لم يحدثه عن الصهيونية؛ لأن غاندي كان مريضًا جداً حينها. جرى هذا الحديث من خلال هرمان قالنباخ صديق غاندي. الذي وصل إلى الهند بناءً على طلب موشِه شيرتوك. بعد أن أنهى أولسفنجر مهمته في نوفمبر عام 1936. وفي مارس عام 1937 التقى في لندن كل من أولسفنجر

وقالنباخ. ولقد سجل أولسفنجر انطباعاته حول زيارته، وطلب شيرتوك من قالنباخ العمل على جعل غاندي أكثر تأييدًا للقضية الصهيونية. وصل قالنباخ إلى الهند في 20 من مايو عام 1937 -بعد أن مر بفلسطين في الطريق- من أجل الحديث مع رجال مختلفين. والوقوف على ما يحدث. ولقد مكث في الهند لمدة شهرين أجرى خلالهما محادثات كثيرة مع غاندي وزعماء هنود آخرين؛ في محاولة لتحقيق التفاهم والتأييد للقضية الصهيونية. تحدث قالنباخ مع غاندي حول مصير اليهود في أوربا وحول الضرورة الملحَّة لإقامة الوطن القومي للشعب اليهودي. ولقد كتب غاندي في 4 و5 من يوليو رسائل إلى قالنباخ، تطرق فيها إلى تقرير لجنة بيل، الذي قرأه وعرض أن يقوم اليهود بالاعتماد التام على الإرادة الطيبة للعرب، وأن يتخلوا تمامًا عن حماية البريطانيين. لقد نجح قالنباخ في إثارة اهتمام غاندي، وربما أيضًا جعله أقل حساسية للقضية اليهودية عن ذي قبل. والآن، لم يُظهر غاندي معارضة للصهيونية نفسها، بل للوسائل التي استخدمتها. فقد رفض اعتماد الصهاينة على القوة البريطانية، وأكد على أن تحقيق أهداف الصهيونية يجب أن يكون مرتبطًا تمامًا بالموافقة العربية. قام قالنباخ بتسجيل هذا التصريح حول الصهيونية من فم غاندي في يوليو عام 1937 وأعطاه إلى شيرتوك عند زيارته الثانية للقدس في نفس الشهر. قال غاندي في التصريح أنه لا يجب معارضة التطلع الطبيعي لليهود في العثور على وطن في فلسطين، لكن عليهم تأجيل تحقيقه حتى يكون الرأي العام العربي مستعدًا لذلك. كما يجب عليهم الاعتماد التام على العدل الأخلاقي لتطلعهم، وعلى حاسة العدل عند العرب والعالم الإسلامي. ولقد أكد على هذا الموقف في رسالتين أخريين كتبهما في أكتوبر من نفس العام. قال قالنباخ إن غاندي سيكون مستعدًا للعمل شخصيًا من أجل المساعدة على التوصل إلى حلٍ، من خلال المباحثات المباشرة بين العرب واليهود بدون تدخل البريطانيين، لو طلب منه ذلك. كما قال نهرو ومولانا عبد الكلام آزاد (Maulana Abd al-Kalam Azad) -من المسلمين المهمين في الهند، وكان مقربًا من غاندي- أنهما سيكونان مستعدَين لتقديم المساعدة في ذلك.

كشفت حوارات قالنباخ مع غاندي أنه لم يكن لديه فهم لكل ما يرتبط باضطهاد اليهود الذي حدث في ألمانيا، وأكثر من ذلك أن معرفته عن اليهود كانت ضعيفة، بل ومشوهه، وأن كل ما عرفه قد جاء من مصادر مسيحية قرأها. كما كان منغلقًا أمام التفسيرات حول العلاقة الخاصة بين اليهودية كـ"ديانة" واليهود كـ"قومية"، فضلًا عن أنه لم يدرك أبدًا العلاقة الحميمة بين "اليهودية" وبين فلسطين.

يجب فهم تصريحات غاندي ونهرو على خلفية النشاط السياسي لمسلمي الهند من أجل الفلسطينيين، الذي تزايد في تلك الأيام. وكذلك رجال السياسة الهنود الذين أرادوا أن يُبرزوا الوحدة الهندوسية-الإسلامية. وفي الفترة 7-10 من نوفمبر عام 1936 عُقد في نيودلهي مؤتمر عام لمسلمي الهند خُصِّصَ لقضية فلسطين، شارك فيه القليل من الزعماء المسلمين الرئيسيين من بينهم شوكت علي، مع هذا فقد كان له أهمية كبيرة؛ حيث رحب به حزب المؤتمر. ولقد اُتخذت في المؤتمر قرارات قاسية ضد الحكومة البريطانية، ورُدِّدت تهديدات بمقاطعة البضائع البريطانية وعدم التعاون مع الحكومة لو لم تلبِّ بريطانيا مطالب العرب في فلسطين. ولقد خشيت الحكومة البريطانية من انتقال القلاقل من فلسطين إلى مسلمي الهند؛ فاستقبل نائب مساعد الملك وفدًا من قبل المؤتمر الذي حرص على التوضيح له أن الحكومة البريطانية وفية لصداقتها مع المسلمين، وتتفهم مخاوفهم وستحافظ على التزاماتها في فلسطين تجاه العرب واليهود على حد سواء، وأنكر أن تكون هناك اعتداءات على الأماكن المقدسة والمسلمة، وأشار إلى التزايد الكبير الذي حدث في عدد السكان العرب في فلسطين بعد الهجرة إلى فلسطين، غير أن حزب المؤتمر واصل سياسته المؤيدة للعرب، واتخذ في أكتوبر عام 1937 قرارًا احتجاجيًا ضد مشروع تقسيم فلسطين، ووعد العرب بتضامن الشعب الهندي في نضالهم، من أجل تحقيق الاستقلال القومي.

لاحظ موشِه شيرتوك -رئيس القسم السياسي للوكالة اليهودية الذي بادر بإيفاد أولسفنجر وقالنباخ إلى الهند- أن الآراء المنتشرة بين الساسة الهنود، بالنسبة ليهود فلسطين، كما لو أن هناك غزوًا قادمًا من الغرب، يعتبر الصراع مع العرب صراعًا بين الآسيويين وبين الغرب، لذلك فإن رد الفعل الهندي تجاه اليهود هو مسألة غريزية وليس جدلًا سياسيًا، ولقد كتب أولسفنجر عن ذلك لقالنباخ، بعد عودته من لقاءاته مع غاندي، واقترح إعداد مذكرة مفصلة عن الصهيونية، وصلت هذه المذكرة إلى غاندي في نهاية شهر أغسطس عام 1937، التي رد عليها في رسالة إلى قالنباخ في 28 من أغسطس، وذكر لو أن كلمات المذكرة صحيحة؛ فإنه من غير المستبعد أن تكون هناك صعوبة في التوصل إلى تسوية بين اليهود والعرب، واقترح على قالنباخ أن يلعب دورًا في هذا الموضوع، وأن ينتقل إلى الهند لهذا الغرض ويعمل من هناك، إن غاندي نفسه لم يصنع شيئًا من أجل المساعدة على عقد لقاء بين العرب واليهود، لكنه شجع صديقه المقرب القس تشارلز فرير أندروز (Charles Freer Andrews) على القيام بذلك، كان أندروز -الذي كان مؤيدا للصهيونية- صديقًا لحاييم فايتسمان كذلك، وقبل بضع سنوات من ذلك في

عام 1933، كتب أندروز إلى فايتسمان يقترح عليه التوسط بين العرب واليهود. فكان لديه الكثير من المعارف مع رجال مسلمين في الهند، وتطلع إلى العمل في الهند من أجل وقف الدعايات ضد اليهود. ولقد تُوفي في عام 1940 ولم يَنتج شيء عن هذه المبادرة.

عمل شيرتوك على تعيين مندوب دائم للوكالة اليهودية في الهند ولقد وقع الاختيار على أ.أ. شوحط الذي ذكرناه سابقًا. الذي وصفه شيرتوك بأنه "يهودي شاب من الطائفة العراقية في بومباي، خريج جامعة، يتحدث العربية، والإنجليزية، والقليل من العبرية، أمضى في فلسطين ثلاثة شهور في زيارة دراسية صهيونية وعائد الآن إلى الهند. لديه كافة صلاحيات المندوب الخاص للصناديق، وسفير له صلاحيات كاملة لقسم المنظمة (الوكالة). الفكرة هي أنه -بالإضافة إلى عمله الصهيوني بين اليهود- عليه أن يكرس نفسه أيضًا لرعاية العلاقات السياسية في الدوائر الهندية القومية التي مَهّد أولسفنجر الطريق إليها أول مرة في عام 1936. أولسفنجر هو السفير الذي اكتشفه شوحط ودفعه كي يرتب له زيارة فلسطين. وناقشا احتمالات الحصول على التأييد من أجل مشروعنا بين الدوائر الهندية. حسب تقديري، إن الفرص كئيبة على ضوء المعارضة المتأصلة لكل شيء تنبعث منه رائحة تأييد "الإمبريالية البريطانية". وعلى ضوء قرار الحصول على تأييد المسلمين لنضالهم القومي، إن شوحط -على أي حال- غير يائس نهائيًا. واعتقد إنه من الممكن تحقيق الكثير من خلال حملة إعلامية مستمرة تساندها زيارات لشخصيات صهيونية بارزة في بعض الأحيان. إن إيفاد أولسفنجر كان ناجحًا. غير أنه ستكون هناك -في المستقبل- ضرورة إلى إرسال رجال يعالجون المشكلة بشكل مباشر أكثر، ومن ناحية سياسية".

كذلك بدأ دافيد بن جوريون -الذي كان في ذلك الوقت رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية- في إظهار الاهتمام بالهند، وذلك على وجه الخصوص؛ بسبب المخاوف التي أثارتها مساندة مسلمي الهند للفلسطينيين لدى الحكومة البريطانية. أضيفت حالة الغليان بين مسلمي الهند إلى العوامل الأخرى التي عززت من اتجاه الحكومة البريطانية لعدم مساعدة الصهيونية أكثر. ذكر هالا -في اللقاء الذي جرى في لندن بين بن جوريون وفايتسمان وبين وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد في 20 من سبتمبر عام 1938- المعارضة الشديدة لمسلمي الهند لتقسيم فلسطين، وعن أن هناك صدى قويًا في الهند لكل عمل بريطاني في فلسطين ضد العرب. لم يُعِرْ بن جوريون وكذلك فايتسمان اهتمامًا كبيرًا لهذه المعارضة؛ فقد اعتقد أن الأخوين محمد وشوكت علي لم ينجحا -حتى حينه- في إثارة حركة

حقيقية. قبل ذلك ببضع سنوات. ورأى أن مسلمي الهند لم يهتموا حقًا بفلسطين. بل بأعمالهم في الهند فقط. وفي الأول من يونيو عام 1937 التقى بن جوريون في لندن بهندي يسمى قايالا م. بانيقار (Kayala M. Panikkar). الذي كان وزيرًا للخارجية في ذلك الوقت لمهراجا فاطيلا. الذي لعب بعد ذلك أدوارًا مهمة ومختلفة في الهند المستقلة. كان بانيقار مؤيدًا للصهيونية وحافظ على صداقته في السنوات المأساوية والقاسية التي كانت على الأبواب. كما سيرد بعد ذلك.

لم يُعْطِ زئيف جابوتنسكي كذلك أهمية لمعارضة مسلمي الهند. ورأى: "...إن التضامن السياسي "للإسلام" هو أسطورة ميتة. بالضبط مثل التضامن السياسي للمسيحية... ولا يعني ذلك أن المسلمين لا يساندون بعضهم البعض نهائيًا؛ فتأييدهم ليس أقل من تأييد اليسار الفرنسي واليسار الأسباني. وكذلك بدون أي نتائج. ولهذه الأسباب... فإن الأساطير التي تقول إن بريطانيا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها في فلسطين من منطلق الخشية من الإسلام- أساسها الكذب...".

لقد اهتم حاييم فايتسمان في تلك السنوات بالهند بشكل أكبر. وبحث عن سبل للتأثير على زعماء الحركة القومية هناك. ولقد أبرق لقالنباخ. وتشاور معه في إمكانية كتابة رسالة لغاندي ونهرو وطلب منه أن يجد اتصالًا بينه وبينهما؛ حيث شغله رد الفعل في الهند حول الوضع في فلسطين -في سنوات الأحداث- كما شغل زعماء صهاينة آخرين. فقد اعتقد فايتسمان أنه من المهم جدًا أن يعرف زعماء الهند الحقائق كما هي. في كل ما يتعلق بما يدور في إسرائيل. واعتقد أنه يجب إرسال رجال إلى الهند من أجل الاتصال بزعماء المسلمين والهنود. كما وصلت إليه أنباء بشكل دائم عن ضغوط يمارسها مسلمو الهند على حكومة بريطانيا للتخلي عن مشروع تقسيم فلسطين. الذي وافقت القيادة الصهيونية عليه. وتبني الحل الذي يكون تفسيره الفعلي هو قبول المطالب العربية بإقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين وتحديد اليهود كأقلية دائمة.

في 27 من يونيو عام 1938 كتب فايتسمان لنهرو -الذي مكث ذلك الوقت في لندن- وطلب لقاءه. استجاب نهرو وتم اللقاء في 20 من يوليو. وشارك فيه أيضًا برل لوقر (1887-1972). الذي كان في ذلك الوقت المستشار السياسي للمكتب التنفيذي الصهيوني في لندن وسجل تفاصيله. ومن تسجيل الحوار؛ لا يمكن معرفة لو أن فايتسمان ولوقر قد عرفا أنه قبل ذلك بأيام معدودة خطب نهرو في "مؤتمر مشكلات السلام والمملكة" (البريطانية). الذي عُقد في لندن في الأيام 15-16 من يوليو. ونُشر خطابه في 17 يوليو. زعم نهرو في خطابه أن مشكلة فلسطين ظهرت

فقط بعد الحرب وأنها ظهرت في الأساس بسبب الإمبريالية البريطانية. هذه ليست مشكلة صراع ديني بين اليهود والعرب، بل كفاح قومي من أجل الاستقلال، يديره العرب ضد الخيانة التي خانها البريطانيون لهم، وضد الاستغلال الإمبريالي. هذه المشكلة يمكن حلها -فقط- لو تجاهل العرب واليهود الإمبريالية البريطانية وتوصلوا إلى اتفاق بينهما. إن من حق اليهود اعتبار القدس أرضهم المقدسة وزيارتها بحُرية، لكن ليس إقامة دولة في داخل دولة تتنامى بمساندة الاستعمار البريطاني. كما أن هذه الأرض مقدسة بالنسبة للعرب، وهم يعيشون عليها منذ حوالي 1300 سنة أو أكثر. لم تكن أرض فلسطين خالية تنتظر استيطان الأغراب من الخارج. لقد كانت أرضًا عامرة جدًا مع مكان صغير جدًا خالٍ لعدد كبير من المستوطنين من الخارج. لذلك لا عجب في إظهار معارضتهم.

إن الأمور التي ناقشها نهرو في خطابه (مقاله)، عاد وناقشها في الحوار مع فايتسمان ولوقر، لكن بدون تطرق مباشر إليها. بدأ فايتسمان قائلًا إنهما جاءا لرؤيته؛ لتقديرهما الكبير للقوة الأخلاقية الكبيرة التي يرمز لها هو وأصدقاؤه في العالم. لا يمكن أن يسمح اليهود لأنفسهم أن لا يفهم رجال مثل نهرو وغاندي وأصدقاؤهما، أو يكونوا معادين لقضيتهم. وأوضح فايتسمان أن لليهود حقًا أخلاقيًا في فلسطين، وأنهم منذ شتاتهم لم ينزعوا فلسطين من قلوبهم. وطالما شعروا أنها تنتمي إليهم، ولم يفقدوا الأمل في العودة إليها في يوم ما كشعب حر. وطالب فايتسمان: "لو إنك -يا نهرو- تعتقد أننا مخطئون أخلاقيًا، حينئذ لن يكون هناك أي حوار بيننا، فقط لو اعترفت بالأساس الأخلاقي لطموحاتنا في فلسطين؛ سيكون هناك منطق ما في الدخول في التفاصيل".

رد نهرو بأن هناك أيضًا علاقة تاريخية بين الشعب العربي وفلسطين، وإن الحركة العربية هي حركة قومية، لكن لها أيضًا أساس ديني في العلاقة بين العرب والأرض. وردّ فايتسمان بأن الصهاينة لم ينكروا أن للعرب مطالب عادلة في الأرض، والحل الوحيد للصراع هو ألا يحصل أي طرف على مائة بالمائة مما يريد. لقد اعتقد أن نهرو وأصدقاءه قادرون على أن يجعلوا العرب يفهمون أن عليهم الاعتراف بمنطقية المطالب اليهودية، وأن الطموحات العربية القومية قد تحققت بسخاء، وأن فلسطين تشكل جزءًا صغيرًا جدًا فقط من الأراضي الشاسعة التي في حوزتهم. قال نهرو: "بالطبع، لو أنك تتحدث عن شعبين". هنا طرح نهرو مسألة الاستعمار البريطاني ووجوده في فلسطين، فقال فايتسمان أنه بالنسبة لليهود يوجد فقط الدافع اليهودي، وذكر "أن من بين الدول الإمبريالية ليست بريطانيا هي الأسوأ في النهاية ". كما ذكر لوقر معطيات حول تحسن الوضع السكاني العربي في

فلسطين، والزيادة كبيرة في عددهم نتيجة للهجرة -التي في معظمها غير شرعية- من الدول العربية في أعقاب أعمال التنمية التي قام بها اليهود. قال نهرو إن هناك تأييدًا كبيرًا في كل دول آسيا للشعب العربي الطامح في التحرر من الحكم الإمبريالي.

اختتم لوقر التقرير بتقدير أن "نهرو بدا متأثرًا جدًا من الحوار". كان ذلك وهمًا - كما اتضح من الخطاب الذي ألقاه نهرو في 8 من سبتمبر عام 1938- الذي عاد وأكد فيه على رأيه في الإمبريالية البريطانية في أماكن مختلفة من العالم -بما في ذلك فلسطين- وهو ما يثير معارضة شعوب الهند. إن كفاح العرب في فلسطين هو كفاح قومي من أجل الحرية، وإن الإمبريالية البريطانية تستخدم القوات العسكرية المتزايدة من أجل قمع الشعب (العربي). والمشكلة في أساسها نتاج إجبار الحكومة البريطانية، وعليها تحمل مسئولية ما حدث". تم الاتفاق في ختام لقاء فايتسمان ولوقر مع نهرو على أن يلتقيا ثانيةً لاستكمال الحوار. وفي 13 من سبتمبر عام 1939 كتب فايتسمان لنهرو طالبًا موعدًا للقاء آخر. ولا يوجد شاهد على أن مثل هذا اللقاء قد تم.

تجدر الإشارة إلى أنه في أثناء هذه الزيارة المطولة التي قام بها نهرو للندن في عام 1938، حاول القيام ببعض الترتيبات من أجل استيعاب بعض اللاجئين اليهود من ألمانيا في الهند. ولقد نجح بعض أصحاب الحِرف من اليهود الألمان في الوصول إلى بومباي وكلكتا والاستيطان فيها. لقد أراد نهرو -الذي علم بما يجري في أوربا- أن يُحضر أصحاب المهن والمواهب الآخرين. كما أيد ذلك غاندي، الذي كان على علم كافٍ باضطهاد يهود ألمانيا. وفي 31 من أغسطس عام 1938 كتب لنهرو: "...فيما يخص اليهود أنا أشعر مثلك. أنا أقاطع البضائع الأجنبية وليس الموهبة الأجنبية. أنا أشعر بالتضامن مع اليهود المضطهدين. وكاقتراح عملي أقترح... أن توضح لهم أن عليهم أن يكونوا على استعداد لتأييدنا وقبول مستوى معيشتنا". ولقد أفشلت الحكومة البريطانية هذه المبادرة؛ حيث طلبت أن يحصل كل لاجئ -من البداية- على ضمان لوظيفة مضمونة لتشغيله طوال حياته، قبل أن يتم السماح له بدخول الهند. ولم تستطع أي حكومة إقليمية أو شركة صناعية تقديم هذا الالتزام.

في 26 من نوفمبر عام 1938 نشر غاندي في جريدته هاريجان مقالًا شاملًا فصل فيه رؤيته حول اليهودية والصهيونية. كان هذا إعلانًا غير مشجع صراحةً للصهيونية. فقد تطرق غاندي إلى قضيتين رئيسيتين: القضية العربية-اليهودية في فلسطين، واضطهاد اليهود في ألمانيا. لقد اعترف أن اليهود عانوا من "المعاملة

غير الإنسانية" من الألمان. لكنه تساءل مع ذلك: "لماذا لا يجعلون من البلاد التي ولدوا وعاشوا فيها موطنًا لهم مثل بقية البشر في العالم؟" ولقد اقترح على اليهود العمل وفقًا لمبادئ نظرية "اللاعنف" (ساطيا جراها) الخاصة به. ورفض مطالبة اليهود بوطن قومي في فلسطين. بل وحاجتهم بشكل عام إلى تجسيد قومي. واعترف "إن الدعوة لوطن قومي لليهود لا أستسيغها". "يبحثون عن برهان على ذلك في العهد القديم وعن إصرار اليهود الذين تطلعوا دائمًا إلى العودة إلى فلسطين". "إن فلسطين تخص العرب بنفس المفهوم الذي تخص فيه إنجلترا الإنجليز أو فرنسا الفرنسيين". إن يهود فلسطين -على حد قوله- "يسيرون في طريق غير صحيح... فليس من الصحيح دخولهم (فلسطين) في حماية السلاح البريطاني.. هم قادرون على الاستيطان في البلاد. على أساس الرغبة الطيبة للعرب فقط. عليهم محاولة استمالة قلوب العرب لصالحهم... إنهم يستطيعون استخدام وسيلة "الساطياجراها" تجاه العرب أيضًا. والقول لهم: "أطلِقوا علينا النار وألقونا في البحر الميت". دون رفع إصبع ضدهم. حينئذ سيجدون الرأي العام العالمي يساند طموحهم الديني... أما اليوم فهم شركاء البريطانيين في ظلم شعب لم يقترف أي سوء ضدهم".

سبَّب هذا المقال خيبة أمل كبيرة للزعماء الصهاينة؛ فكشخصية ذات شهرة أخلاقية عالمية انتظروا منه أن يعرب عن مساندته. خاصة في ظل اضطهاد اليهود في أوربا. غير أنه بادر بالمساندة الأخلاقية للعرب. ولقد نشر أول رد فعل في 2 من ديسمبر. في مقال هيئة تحرير المجلة الصهيونية التي تصدر في بومباي. كان الكاتب على ما يبدو مدير "المكتب الصهيوني" و"مكتب الصندوق الأساسي" في بومباي. أ.أ. شوحط الذي أشرنا إليه سابقًا؛ حيث تجادل مع غاندي بشدة وحلل أخطاءه الحقائقية وافتراضاته ومقارناته التي لا أساس لها. كما اتهم غاندي بالجهل في كل ما يتعلق بوضع يهود ألمانيا والوضع في فلسطين. وبالتحيز للعرب بالآراء المسبقة.

ردٌّ آخر -بأسلوب متهكم- نشره حاييم جرينبرج (1889-1953. من زعماء حركة العمل الصهيونية في الولايات المتحدة) في عدد مارس من مجلة *Jewish Frontier* التي تصدر في نيويورك.

كان الأكثر إحباطًا من تصريح غاندي؛ أعضاء مجموعة صغيرة من المثقفين في فلسطين باسم "العبء". التي أقامت في عام 1942 حركة "الوحدة – هائيحود". تطلعت هذه الحركة إلى إقامة دولة ثنائية القومية (يهودية وعربية) في فلسطين. وكان بعضهم من المعجبين القدامى بغاندي. ولقد أخذ اثنان من هذه الدائرة على

عاتقهما إجراء حوار معه. كان الأول الفيلسوف مارتين بوبر والثاني الدكتور يهودا ليف ماجنس رئيس الجامعة العبرية. ولقد كتب كل منهما ردًا مفصلًا منفصلًا على مقال غاندي في مجلة هاريجان. وكان الرأي السائد بينهما هو أن الصداقة العربية اليهودية هي الأساس الوحيد المحتمل لتحقيق أهداف الصهيونية. لكن الذي كان يقلقهما رؤية غاندي المشوهة عن اليهودية، ورأيه المسبق المساند للعرب، وعدم فهمه لجوهر ألمانيا النازية. كُتِبت رسالة بوبر بحذر شديد وامتلأت بالاحترام والتقدير لغاندي وحكمته، إلى درجة الرياء وإنكار الذات. وهكذا أيضًا كانت رسالة ماجنس، وإن كانت بشكل مختلف قليلًا. زعم بوبر أن عتاب غاندي الأخلاقي غير عادل، وأن مقارنة وضع يهود أوربا ومعاناتهم بوضع الهنود في جنوب أفريقيا لا أساس له، وأنه لا مجال لاتباع أسلوب "الساطياجراها" (اللاعنف) في ألمانيا. وبالنسبة لفلسطين زعم بوبر أن غاندي يراعي فقط الجانب العربي ولا يبحث عن حق الجانب اليهودي.

حاول ماجنس في رسالته إقناع غاندي أنه لو كان هناك شعب في التاريخ العالمي -جيلًا بعد جيل- شعب (اللاعنف)؛ فهو الشعب الإسرائيلي. ووصف قتل اليهود في ألمانيا واضطهادهم كي يوضح لغاندي أنه لا يفهم معنى الحكم النازي. كما أكد ماجنس على تمسك شعب إسرائيل بفلسطين منذ عصر "العهد القديم"، وأصر على حق اليهود في فلسطين، وأنه حق عادل ككل الحقوق الأخرى. وأشار إلى سياسة "ضبط النفس" التي اتبعها "اليشوف" اليهودي في فلسطين في ظل العدوان العربي في السنوات الثلاث الأخيرة. وسأل غاندي لماذا لا ينصح العرب باتباع أسلوب "الساطياجراها"؟

أرسل ماجنس الرسالتين إلى غاندي في 26 من أبريل عام 1939، و أعرب في الخطاب المرفق عن أمله في أن يرد غاندي عليه. وفي 19 من مايو تلقى ماجنس رسالة بريدية بتوقيع ك.س. أجانوس (K.C. Aganose) -وهو على ما يبدو أحد سكرتيري غاندي- يؤكد استلام الخطاب، لكن ما وصل هو "عدد واحد بدون ظرف والرسائل التي تتطرق إليها (أي رسائل د. بوبر وماجنس) غير موجودة. رسالتان مطبوعتان كل منها حوالي 16 صفحة، وصلت في مارس الماضي، وتم إرسالها إلى المهاتما غاندي، ويحتمل أنه لم يمر عليهما بعدُ؛ بسبب ضغط العمل". عاد ماجنس وكتب إلى أجانوسا في 27 من مايو عام 1939، وأرفق نسخة أخرى من الرسالتين إلى غاندي بدلًا من اللتين فُقدتا. وذكر أن "هذه نسخة مطبوعة (أي طباعةً)، مع تغييرات طفيفة عن الرسائل المطبوعة (بآلة الكتابة) التي أرسلتها إليه في مارس الماضي". يتضح من خطاب ماجنس هذا أنه أرسل في مارس نسخة سابقة من الرسالتين

اللتين وصلتا إلى غايتهما. وفي 26 من أبريل أرسل نسخة مطبوعة وفُقدت. وفي 27 من مايو عاد وأرسلها ثانيةً. وفي 31 من يوليو 1939 عاد ماجنس وكتب لغاندي نفسه. عاد وأرفق مع خطابه نسخة مطبوعة من الرسالتين وطلب من غاندي قراءتهما والرد عليهما. حيث يتساءل البعض (وردت بعض الأسماء في الخطاب) إن كان قد وصل الرد و"للأسف الشديد كان على الرد بالسلب". لا يمكن معرفة إن كان غاندي قد قرأ رسائل بوبر وماجنس. على أي حال. لا يوجد دليل على أنه حاول الرد عليهما.

لسبب ما اختار غاندي الرد على النقد اللاذع الذي وجهه إليه حاييم جرينبرج في مقاله في شهر مارس في مجلة جويش فرونتير التي ذكرناها سابقًا؛ فنشر ملخص مقال جرينبرج في هارجان وضم إليه رده عليه؛ حيث لم يجد ضرورة لتغيير رأيه حول فائدة مبدأ (اللاعنف) واستمر في التمسك به أيضًا. في حواره مع لويس فيشر المؤرخ لسيرته الذاتية. الذي أجراه في عام 1946 بعد سقوط ألمانيا النازية. وبعدما أصبحت أبعاد قتل اليهود معروفة.

يبدو أن مشاعر الإحباط واليأس من غاندي قد نجح في التعبير عنها إسرائيل كوهين -ناقد أدبي ومحرر ورجل مباي. محرر مجلة هابوعيل هاتساعير في السنوات 1948-1970. ورئيس اتحاد الكتاب العبريين في فلسطين-. وفي 20 من ديسمبر عام 1938 نشر كوهين مقالًا للرد على مقال غاندي. زعم فيه أنه من الممكن أن يكون هذا المقال نموذجًا يوضح إلى أي مدى فَهْم الصهيونية مشوش بين دوائر المثقفين المختلفة. " تظهر وتتضح تقريبًا كل الجهود وأخطاء الفهم. فيما يخص عودة صهيون. وهي التي نواجهها في معسكر المعارضين. في مجموعة في هذا المقال..." وأوضح كوهين أن الصهاينة توقعوا الفهم خاصة من شخصية مثل غاندي. وها هي تبدو طريقة تناوله لوضع الشعب اليهودي في العالم. كما لو أُخذت من "إحدى مذكرات العرب المتطرفين أو الإذاعة الألمانية..". تَتَبع كوهين في بقية المقال جذور الأخطاء والعروض المشوشة لغاندي. وأوضح لماذا صعُبَ عليه فهم الظروف الخاصة بمسألة شعب إسرائيل. كما أعرب كوهين عن عدم رضاه من رد بوبر وماجنس على غاندي. خاصة رد ماجنس. وذكر أنه ليس فيهما ما يوضح لغاندي جوهر الصهيونية. ولقد تهكم كوهين من الظاهرة التي انتشرت في أوربا من اعتبار غاندي "قديسًا. صِدِّيقًا. وأنه سيخرج منه النور إلى العالم". ولم يكن غاندي في رأيه سوى "سياسي مجرب وداهية. يثير الدهشة من تكتيكاته". ولقد رفض تفاخره الأخلاقي العادل. ليس فقط بسبب تطرقه للشعب اليهودي والصهيونية. بل بسبب سياسيته العامة؛ فلم يعتبره إنسانيًا. لم يتغير رأي كوهين السلبي عن

غاندي حتى بعد مقتله.

استمرت جهود المحادثات مع غاندي، بمساعدة هرمان قالنباخ، الذي عاد إلى الهند في بداية عام 1939؛ حيث التقى شوحط مع غاندي ولم تكن المقابلة ناجحة. اقتنع شوحط أن اهتمام غاندي بالعلاقات الهندوسية-الإسلامية له اعتبارٌ كبير في مقابل أي اعتبارات أخرى، وهو ينظر إلى قضية فلسطين من وجهة النظر الإسلامية فقط. ولقد اقتنع شوحط أنه لا يجب أن ننتظر شيئًا من غاندي، مع هذا فقد أعرب غاندي عن استعداده للاستمرار في تلقي معلومات عن القضايا الصهيونية، وبناءً على ذلك فقد نسق قالنباخ في 22 من مارس عام 1939 لقاءً بين غاندي ويوسف ناديف، سكرتير بلدية تل أبيب، الذي كان في زيارة للهند خاصة بشؤون صندوق الأساس. ولقد رافقه شوحط.

تجادل ناديف مع غاندي حول مقاله الذي نشر في نوفمبر عام 1938، وحاول إثبات أن المعلومات التي لديه حول ما يجري في فلسطين غير صحيحة، لذلك فإن استنتاجاته خاطئة أيضًا. ولقد رد غاندي أنه من الصعب قبول وصف ناديف حول البركة التي جلبها اليهود للفلسطينيين في ظل المقاومة العربية الشديدة، وحقيقة أن البريطانيين قد دفعوا بجيش آخر إلى فلسطين. و عاد وأكد في بعض المرات أنه يساند اليهود، لكنه لا يرى ماذا يمكن أن يضيفه ويفعله أو كيف يستطيع المساعدة؟ ولقد رفض الاستجابة لطلب ناديف وشوحط والرد على الدعايات العدائية المنتشرة بين مسلمي الهند. وفي 20 من مارس التقى ناديف وشوحط مع نهرو الذي لم يغير آرائه هو أيضًا. على أي حال، ففي أعقاب تقرير ناديف حول زيارته للهند ولأماكن أخرى في أسيا؛ قررت الوكالة اليهودية في القدس مساندة عمل الهستدروت الصهيوني في بومباي؛ من أجل زيادة احتمالات التأثير على الرأي العام في الهند، وذلك استكمالًا للقرار الذي اتخذ قبل ذلك بعامين -في أعقاب قرار الدكتور عمانويل أولسفنجر- بمنح المساعدات المالية للهستدروت الصهيوني في بومباي.

واصل غاندي التطرق إلى قضية يهود ألمانيا في بعض المقالات التي نشرها في هاريجان في تلك الفترة، وتثبت هذه المقالات -حسب رأي جدعون شمعوني- أن طبيعة النازية كانت بعيدة جدًا عن فهم غاندي، وما أن اندلعت الحرب العالمية الثانية، رفض غاندي أكثر وأكثر، منح تصريحات علنية حول الشأن اليهودي، وبعد الحرب -في عام 1946- طالبه يهود -لم يكونوا ممثلين للصهيونية أو لمنظمات يهودية- مرتين بإبداء رأيه حول المسألة اليهودية. كان الأول عضو برلمان بريطاني وهو سيدني سيلبرمان، الذي عُرف بالمُساند المتحمس للمسألة اليهودية، وكان

الثاني لويس فيشر المؤرخ لحياة غاندي. التقى "سيلبرمان" "غاندي" في مارس عام 1946، الذي قال له أنه لن يستطيع مساندة القضية اليهودية؛ نظرًا للأساليب الإرهابية التي يتبعها اليهود في فلسطين. حاول سيلبرمان أن يشرح لغاندي أن غالبية يهود فلسطين يعارضون أعمال العنف. أما غاندي فقد سأله إن كان لا يوجد مكانٌ آخر لليهود يذهبون إليه سوى فلسطين. وعارض أن تتحول الأغلبية العربية في فلسطين إلى أقلية. تحاور فيشر مع غاندي في يونيو عام 1946 كما ذكر سابقًا. وسأله عن رسالتي بوبر-ماجنس وعن حواره مع سيدني سيلبرمان. أجاب غاندي أنه لا يذكر الرسالتين. مما يؤيد الاعتقاد بأنه لم يقرأهما نهائيًا. مع هذا فقد أصر على رأيه بأن الصهيونية مخطئة سواءً من الناحية الأخلاقية أم السياسية. أعرب غاندي ثانيةً عن تأييده القوى للعرب في مقال نشره في هاريجان في أغسطس عام 1947. وفي مارس عام 1947 التقى غاندي للمرة الأخيرة مع موفد من ممثلي اليشوف اليهودي في فلسطين. الذي حضر إلى نيودلهي للمشاركة في المؤتمر الآسيوي الأول الذي عقد بمبادرة من نهرو. وسوف يناقش هذا الموضوع بشكل منفصل فيما بعد. ولقد استمر هذا اللقاء عشر دقائق فقط. ورُفض طلب الوفد بالحديث لصالح الشعب اليهودي المضطهد. وأشار إلى أنهم إذا أصروا على أن يُدلي بتصريح فيما يتعلق بقضية فلسطين فإنه سيوجه كلامه بالضرورة ضد الإرهاب اليهودي. لذا فمن الأفضل لهم أن يتركوه.

لا شك في أن غاندي لم يرغب في إغضاب مسلمي الهند بتصريحات حول المسألة اليهودية. ولقد كان يتطلع إلى الحفاظ على الوحدة الهندوسية المسلمة التي هي في خطر كبير كلما اقترب موعد تقسيم الهند. ولقد سبق قلقه حول هذا الشأن الإعراب عن تأييد الصهيونية واليهود. علاوة على أنه كان دائمًا مستعدًا للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. يمكن القول بالطبع أنه تصرف بتميز في مواقفه تجاه اليهود والعرب في فلسطين.

في عام 1939 -عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية- زاد ثانيةً نشاط مسلمي الهند لصالح الفلسطينيين. ولقد خشي بن جوريون من احتمال أن تتردد كذلك الادعاءات من الأصدقاء في الولايات المتحدة؛ بأن الإمبراطورية البريطانية في خطر. وأن مساعدة بريطانيا للصهيونية من شأنها أن تقلب العالم العربي المسلم ضدها. وزيادة هذا الخطر. ولقد سبق أن ذكرنا أنه نفسه اعتقد أنه لا أساس لهذا الادعاء -على الرغم من أنه يبدو منطقيًا إلى حد ما- حيث رأى أن مسلمي الهند لم يهتموا بفلسطين. وعلى حد قول بن جوريون كان ذلك أيضًا رأي "كبار الخبراء في إنجلترا". وهم الذين ذَكَرَ أسماءهم. كما قال فايتسمان الذي سمع من أصدقاء

إنجليز -أنصار للصهيونية- أنهم لا يعيرون أهمية "لكل الأقوال فيما يخص مسلمي الهند. وأن "من يعرف الهند جيدًا يؤمن أن مصلحة مسلمي الهند في فلسطين هي دينية فقط". غير أن هذه الأقوال قد ناقضت بالطبع حقيقة أن رأي مسلمي الهند قد شغل كثيرًا بال البريطانيين عندما ناقشوا القضية الصهيونية. وفي 25 من أغسطس عام 1939 التقى موشِه شيرتوك في لندن الجنرال إدموند أيرونسيد (1880-1959)، الذي كان في ذلك الوقت رئيس الأركان العامة الإمبريالية. قال أيرونسيد لشيرتوك أنه يعرف الهند وإن "المسلمين في الهند ليسوا عربًا. بل أنهم لا يشعرون بشيء تجاه العرب..."، لكنه أضاف وأوضح أن في الحكومة آراءً أخرى.

وبالفعل في 5 من نوفمبر عام 1939 تقدم "لي جناح -زعيم التكتل المسلم- بأربعة مطالب إلى الحكومة البريطانية. كان على أحد هذه المطالب أن تحاول حكومة بريطانيا تلبية "كل المطالب القومية المعقولة" للفلسطينيين. وفي رده، في 23 من ديسمبر، كتب نائب الملك في الهند "أن حكومة جلالة الملك قد راعت تلبية كل المطالب العربية العادلة. وأنها ستواصل مراعاة أهمية الموضوع وذلك في تشكليها لسياستها". غير أنه لا "جناح" ولا نائب الملك قد أوضحا ما هي "المطالب القومية المعقولة" للعرب. وإن كان "جناح" قد أخبر نائب الملك في 24 من فبراير عام 1940: أن التكتل الإسلامي لا يَكتفي برده فيما يتعلق بفلسطين. وأنه يجب إيجاد حل يُرضي العرب.

لم يعتبر معظم زعماء الحركة القومية الهندية –حزب المؤتمر– الصهيونيةَ حركةً حقيقية للتحرر القومي. ولقد نبع الأمر: من عدم معرفة العلاقة بين الشعب اليهودي وفلسطين. والدور الرئيسي الذي لعبه الارتباط بفلسطين في تاريخ شعب إسرائيل على مدى تاريخه. لذلك رفض غاندي ومعظم رفاقه الفكرة الصهيونية والمطالب الصهيونية في فلسطين. أولًا وقبل كل شيء لوجود أغلبية عربية فيها. ولقد اعتقد الكثير منهم أن المطلب الصهيوني في فلسطين أصله في تصريح بلفور. الذي كان في نظرهم خطوة إمبريالية بريطانية زرعت اليهود "الأجانب" على أرضٍ عربية. كما كانت الصهيونية في نظرهم ظاهرة استعمارية. وبالفعل عارض المؤتمر بشدة الاستعمار والإمبريالية البريطانية. وكذلك أيضًا الصهيونية المحسوبة عليهم.

رأى كل من غاندي ونهرو في "اليهودية" طائفة دينية أوروبية. ولم يكن اليهود في "رأيهما" جزءًا عضويًا من الشرق الأوسط العربي. بل مجموعة أجنبية استخدمتها القوى الإمبريالية الغربية في المنطقة لتحقيق أهدافها. لقد أيد غاندي والمؤتمر -

بمنطقية وبشكل تام- الحركة القومية العربية؛ من أجل استقلال فلسطين كأرض عربية، ولتحريرها من الإمبريالية البريطانية. لقد اعتبر نهرو العرب مناضلين ضد الحكم الإمبريالي، واستنكر اليهود الذين انضموا إلى الحاكم الأجنبي بدلًا من الانضمام إلى العرب في كفاحهم. لقد كان الحل لقضية فلسطين -وفقًا للخط العربي- إقامة دولة عربية في فلسطين مع حماية حقوق الأقلية اليهودية التي تعيش فيها. ولقد تم اتباع هذا الخط بمنطقية أيضًا من أجل إرضاء مسلمي الهند. إن حقيقة أن النشاط الدبلوماسي الصهيوني قد تركز بالضرورة في البلدان التي كانت بين الحربين العالميتين ذات تأثير على ساحة العلاقات الدولية- قد ساهمت في قلة المعرفة عنها في الهند. غير أنه عندما بدأت الحركة الصهيونية في العمل في الهند في العشرينيات والثلاثينيات لم تنجح في جهودها، وإن الجهود المتأخرة للصهاينة لتقديم رؤيتها حول قضية فلسطين أمام الزعماء الهنود، لم تترك أي انطباع ولم تقنع غاندي ورفاقه. على أي حال، فإن كل النشاطات الدبلوماسية في آسيا قد توقفت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، في آسيا بشكل عام، والهند بشكل خاص. ولقد استأنف هذا العمل السياسي بعد انتهاء الحرب، وكان لكل ذلك فيما بعد نتائج سلبية تجاه دولة إسرائيل، برزت في غياب العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين الهند وإسرائيل المستقلة على مدى أكثر من أربعين سنة.

5. مؤتمر شعوب آسيا، 1947

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سرعان ما انهار الحكم الاستعماري في آسيا، وكانت الفلبين أولى البشائر حيث حصلت على استقلالها عن الولايات المتحدة في 4 من يوليو عام 1946. وأخلى البريطانيون مستعمراتهم في شبه القارة الهندية - التي انقسمت إلى الهند وباكستان-، وبورما وسيلان، وفي شبه الجزيرة الماليزية بدأت حركة قومية في العمل وحصلت على الاستقلال بعد ذلك بسنوات قليلة. أما هولندا فقد طمحت في الاحتفاظ بحكمها لإندونيسيا، لكنها اضطرت إلى الجلاء عنها. كما تخلت فرنسا أيضًا بالتدريج عن حكمها للبلدان الثلاثة الهند الصينية -فيتنام، وكمبوديا، ولاوس.

استأنف القسم السياسي للوكالة اليهودية نشاطه في الهند في نهاية عام 1945، قريبًا جدًا من انتهاء الحرب. ولقد جاءت المبادرة لذلك من جانب ممثلي الوكالة في الهند ومندوبين من فلسطين، الذين مكثوا فيها وهبوا لعرض مقترحات عمل. ولقد أُرسل أول تقدير موقف شامل من بومباي إلى القدس في 20 من نوفمبر عام 1945، مصحوبًا باقتراح حول سبل العمل التي يجب اتباعها في

الهند. ولقد قدر ممثلو الوكالة أنه: للأسباب التي قد وقفنا عليها؛ فإن النظرة إلى الصهيونية ليست ودودًا، سواءً من جانب قيادة حزب المؤتمر الهندوسي بزعامة نهرو، أم من جانب التكتل الإسلامي.

ولقد كان الاستنتاج أنه يجب -في ظل الرأي العام في الهند المعادي لفكرة فلسطين اليهودية- محاولة التأثير على القيادة الهندية، وإقناعها بأن الحركة الصهيونية تناضل من أجل حرية الشعب اليهودي، وأنها استعانت ببريطانيا فقط لأنه لم يكن أمامها سبيل آخر. كما اقترح أن يُشار في العمل الإعلامي إلى نجاح المستوطنات التعاونية والمؤسسات الاشتراكية في فلسطين؛ حيث من المنتظر أن يثير هذا الموضوع اهتمام الدوائر التي تهتم بالبحث عن سبل من أجل تنمية الهند. كما قدم مقترحًا بمحاولة العمل بين الشخصيات الإسلامية المثقفة، التي ترفع راية الليبرالية والأممية، ومنهم الأكاديميين والكتاب والصحفيين الذين يستُحسن العمل معهم.

كانت مقترحات العمل الفوري التي طرحها مندوبو الوكالة اليهودية في بومباي: أولًا- الإكثار من توزيع المواد الدعائية في الهند. ثانيًا- إرسال شخص مناسب لفترة عام، يستعين بالزيارات الموسمية للساسة البريطانيين والأمريكيين المؤيدين للصهيونية وأصحاب التأثير، اقترح إلياهو إفشطاين -الذي كان في ذلك الوقت ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن- على شيرتوك أن يرسل إلى الهند مندوب مجلس النواب الأمريكي عمانويل سلر؛ ليجري لقاءات هناك مع شخصيات هندوسية ومسلمة. سلر، يهودي ذو شعبية كبيرة في الهند منذ المعركة التي أدارها في الكونجرس بواشنطن من أجل النضال القومي الهندي. كان سلر على استعداد لقبول هذه المهمة، وأراد أن يأخذ معه مندوبين آخرين من الكونجرس من غير اليهود ومؤيدين للصهيونية. كما اقترح إفشطاين دعوة السير سارفيبالي رادهاقريشنان (Sir Sarvepally Radhakrishnan) -أستاذ علم أديان وأخلاق الشرق، ونائب رئيس الجامعة الهندوسية في بنارس (اليوم فاراناسي)- لزيارة فلسطين. ولقد كان صديقًا مقربًا من غاندي ويُعتبر أحد أبرز المثقفين في الهند (اختير فيما بعد رئيسًا للهند). اعتقد إفشطاين أن رادهاقريشنان سيستطيع الإسهام كثيرًا في تطوير تفاهم أفضل بين زعماء اليشوف العبري في فلسطين وبين الزعامة الهندوسية في الهند. وفي 16 من مايو عام 1957 أخبرت جولدا مائيرسون -رئيسة الهستدروت الصهيوني في بومباي- أنه تقرر افتتاح مكتب دائم للقسم السياسي للوكالة اليهودية في الهند.

سنحت فرصة طيبة للوكالة اليهودية -أثناء تبادل الرسائل والبرقيات حول

أفضل طريقة للعمل الإعلامي والإقناع في الهند- عندما قرر نهرو أن يعقد في نيودلهي مؤتمرًا لشعوب آسيا. ففي ظل التغييرات السريعة التي طرأت في آسيا - في أعقاب الحرب العالمية- تطلع نهرو إلى أن يضمن لنفسه مكانة زعيم إقليمي. كما كان من المقرر أن يرأس قريبًا حكومة الهند المستقلة. عُقد "المؤتمر الأول للعلاقات الآسيوية" في مارس عام 1947. قبل شهور قليلة من تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان. وكان الغرض منه مناقشة مشكلات دول آسيا المُحررة وزيادة التعاون بينها. وكانت الجهة المنظمة هي المجلس الهندي للشؤون الدولية برئاسة نهرو. كانت موضوعات المؤتمر: حركات التحرر القومي. وشؤون الهجرة الداخلية الآسيوية. ومشكلات العنصرية الطائفية. وموضوعات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. والمشكلات الثقافية ومكانة المرأة. شارك في المؤتمر ممثلون رسميون ومراقبون من 23 دولة وحركة تحرر قومي. من بينها الجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتي. أما الإتحاد الإسلامي للهند فقد قاطع المؤتمر. كما لم تشارك في المؤتمر بعض الدول العربية التي لم ترد الإساءة إلى محمد علي نجاح وأرسلت مراقبين غير رسميين. حتى أن مصر -التي ليست دولة أسيوية- تم دعوتها للمشاركة حيث أرسلتها الجامعة العربية كمراقب. لم يشارك أيضًا - بالإضافة إلى الدول العربية التي اختارت عدم المشاركة- في المؤتمر: اليابان -التي كانت لا تزال تحت الاحتلال الأمريكي-. والصين الشعبية. وتركيا.

يبدو أنه لم يكن في نية نهرو من البداية توجيه الدعوة لممثلي اليشوف العبري في فلسطين لحضور المؤتمر. ولقد طلب إلياهو إفشطاين مساعدة عمانويل سلر الذي اتصل بفيجايا لاقشيمي باندیط (Vijaya Lakshmi Pandit). شقيقة نهرو وممثلة الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد أوضح لها سلر أن اليشوف العبري في فلسطين هو جزء من العالم الآسيوي. وأنه يجب توجيه الدعوة لممثليه لحضور المؤتمر المزمع عقده. ولقد وعدت السيدة باندیط بأن تطلب من أخيها إرسال دعوة. ولقد أرسلت بالفعل. ولقد سُمِّيَ الوفدُ رسميًا "وفد الجامعة العبرية. فلسطينا". أما الوفد فقد سمى نفسه "وفد يهود فلسطين" (Jewish Palestine Delegation). ولقد رأس الوفدَ البروفسور هوجو برجمان. وكان من بين أعضائه دافيد هاكوهين (مدير شركة سوليل بونيه). وبراخا حبس (صحفية. زوجة هاكوهين). والدكتور عمانويل أولسفنجر. والدكتورة حنا برخياهو (طبيبة. وممثلة رابطة مساواة حقوق المرأة في فلسطين). والدكتور أفريد بونيه (اقتصادي). والدكتورة ماي مرمينسكي (طبيبة نفسية). وبن تسيون إيلان (مزارع من كيبوتس أفيقيم). وفرِد وليام بولق (بومباي). ويعقوب شمعوني من القسم العربي في

الوكالة اليهودية (سكرتير الوفد).

استعد الوفد للسفر وأعد ورقة خاصة -من عشرين صفحة- تضمنت عرضًا تاريخيًا موجزًا لتاريخ الشعب اليهودي، ولقد بدأ العرض بـ"التحرر القومي من عبودية مصر"، ومرورًا بوصف الاستيطان في فلسطين، وخراب الهيكل والشتات، والاستيطان اليهودي في فلسطين "الذي لم يتوقف أبدًا"، والحركات المسيحانية[1] والاعتقاد التام والإيمان الراسخ بالعودة إلى صهيون وإعادة بناء أورشليم، والقمع، والاضطهاد، والتعذيب، والمذابح، وتقديس الرب، والنفي من بلد إلى آخر، والتحرر الذي تبع الثورة الفرنسية وانهيار التقاليد القومية والاندماج، والاضطهاد في روسيا القيصرية، وانتشار معاداة السامية الحديثة في وسط وغرب أوربا، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، وقتل ستة مليون يهودي على يد ألمانيا النازية، والإحياء القومي اليهودي الذي بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتطلع إلى العودة وإقامة طائفة يهودية حرة في فلسطين، وبداية الهجرات الطلائعية والاستيطان في الأرض في الثمانينيات من نفس القرن بصعوباته ومعاناته، وبناء مجتمع منتج في فلسطين وعملية هجرة اليهود إلى فلسطين، والحصول على اعتراف دولي بالانتداب على فلسطين في عام 1922 وغيره.

ولقد اختتم العرضَ بقوله أن اليهود هم جزء من المجتمع الآسيوي الكبير، وأنهم عائدون الآن إلى أصلهم وإلى موطنهم، ومن المثير أنه لم يظهر في كل هذا العرض مصطلح "صهيونية"، كما لم يتم ذكر "تصريح بلفور"، ويحتمل أن يكون ذلك مصادفةً، أو أن كاتبه لم يرغب في ذكر كلمة "صهيونية" التي حصلت على نوع من الاستهجان لدى معارضيها، أما "تصريح بلفور" فكان مرتبطًا ببريطانيا الإمبريالية، التي استُهجِنت هي أيضًا بين دوائر عريضة في آسيا.

بدأ المؤتمر في 23 من مارس عام 1947 بسلسلة من الخطابات الافتتاحية، ولقد رحب نهرو في خطابه بالوفود وفدًا وفدًا، وذكر الوفد العربي وممثلي الجامعة العربية، لكنه تجاهل تمامًا الوفد اليهودي من فلسطين، كما تحدثت رئيسة حزب المؤتمر ساروجيني نايدو -التي عرفت بتأييدها للصهيونية- في خطابها عن الثقافات الآسيوية المختلفة وعن التأثير المتبادل بينهما، لكنها لم تشر إلى شعب إسرائيل واليهودية، وفي اليوم التالي استمرت خطابات الترحيب برؤوس الوفود المختلفة، وحينها حدث ما سُمي: "الحدث الفلسطيني"، فقد نقل البروفسور برجمان تحية

[1] المعتقد الرئيس فى اليهودية أنه سيظهر فى نهاية الزمان رسول من الله سيجلب الخلاص للشعب اليهودى وسيحارب الشعوب الكارهة لإسرائيل ويهزمها، وسيجعل العالم عالمًا أفضل ويسمى هذا الرسول بالمسيح.

الجامعة العبرية واللجنة القومية لليشوف، وتحدث عن المكانة التاريخية لشعب إسرائيل في آسيا، وعن حالة الشعب اليهودي في العالم وعن مشكلته القومية الخاصة، وأعرب عن أمله في أن يتم إيجاد حل لمشكلة فلسطين بالمجهودات المشتركة، من أجل استغلال العلم والبحث؛ للتغلب على قدرة استيعاب فلسطين لصالح كل المهتمين بها، ولقد اعترض مندوب الجامعة العربية على هذا الخطاب، وطلب رئيس الجلسة الفيلسوف سير راداقريشنان من الذين يلقون كلماتهم عدم التعرض إلى القضايا السياسية التي تثير الخلافات، ولم يذكر صراحة خطاب برجمان لكن كان من الواضح أنه يقصده.

لم يكن نهرو في القاعة عندما ألقى برجمان كلمته، ثم عاد بعد ذلك واستعاد إدارة الجلسة، وبعد طلب الوفد المصري ومندوب الجامعة العربية أُعطيت الكلمة للمصرية كريمة السعيد التي اعترضت على خطاب برجمان وهاجمت الصهيونية بشدة، وأعلنت "إننا نعارض -وبشدة- أي حل في فلسطين يقوم على إقامة دولة يهودية... فإننا لا نريد أن يأتي هؤلاء الأوربيون الساميون إلى فلسطين تحت رعاية الإنجليز". كما تحدث تقي الدين الصلح المراقب من قبل الجامعة العربية عن "فلسطين المقموعة أكثر من أي بلد آخر.... ويحاول (الشعب اليهودي) الآن استغلال وضعه كأقلية خاصة تحت حماية السلاح البريطاني، نحن نعارض ذلك ونأمل في أن تقفوا معنا إلى جانب العدل". ولقد رفض نهرو منح برجمان حق الرد، فنزل برجمان -كنوع من الاعتراض- عن المنصة وغادر مع أعضاء الوفد، وبعد جهود وساطة من جانب مندوبين هنود مختلفين عاد برجمان إلى المنصة، وفي الخطاب الختامي لهذه الجلسة اعتذر نهرو عن الإساءة إلى برجمان، لكنه أضاف: "...لقد أعرب الشعب الهندي في السنوات الأخيرة عن تأييده الكبير لليهود في أوربا وفي أماكن أخرى، مع هذا من الواضح ... أن الشعب اليهودي قد ردد دائمًا -لأسباب مفهومة- إن فلسطين أرض عربية في الأساس ولا يجب اتخاذ أي قرار بدون موافقة العرب". وأعرب عن أمله في أن يتوصل العرب واليهود إلى اتفاق مشترك، وأضاف أنه سيصبح من الأسهل لو ابتعد "الطرف الثالث".

اعتقد البروفسور برجمان أن هذا الحدث قد جلب فائدة؛ لأنه أثار الفضول إلى الصهيونية وعمل على شهرتها، ولم يكن ليتحقق لها ذلك بطريقة أخرى، وكتعويض فقد جُعل دافيد هاكوهين رئيسًا للجنة الاقتصادية على مدى يومين، كما قام نهرو بلفتة كريمة ودعا -بعد يومين- وفد الجامعة العبرية إلى العشاء في منزله، الذي حضرته أخته فيجايا لاقشيمي باندیط وابنته إنديرا غاندي، لم يكن هناك مدعوون آخرون، ولقد اعتقد أعضاء الوفد أن نهرو لم يرغب في أن ينتشر

موضوع العشاء، كما أن نهرو قد تحفظ أثناء المؤتمر من الوفد ولم يبدِ أي اهتمام به، ولم يهنئ أعضاءه أثناء لقائهم في القاعة، أو في الأروقة، أو في غرفة الطعام، أو في أي مكان علني آخر، على عكس الترحاب الشديد الذي أبداه تجاه الوفد المصري، و نوقش -أثناء العشاء في بيته- طلب الوفد بمد إقامة بضع مئات من اللاجئين اليهود من أفغانستان، الذين كانوا على وشك الطرد من الهند، ولقد وافق نهرو بغير رضًا، شريطة أن يحصل الوفد لهم أو لجزء كبير منهم على تصاريح هجرة إلى فلسطين، غير أنه في مسألة فلسطين، لم ينجح أعضاء الوفد في إقناعه بتغيير آراءه؛ حيث أعرب نهرو عن رأيه الحاسم بأن البريطانيين لن يستطيعوا الاستمرار في السيطرة على فلسطين، ولقد طرح دافيد هاكوهين فكرة تقسيم فلسطين كالحل المحتمل الوحيد، ولقد أُوجزت هذه الموضوعات فيما بعد في الرسالة التي أرسلها دافيد هاكوهين إلى نهرو، لكن لم يرد نهرو على الرسالة ولم يتطرق إليها.

بعد انتهاء المؤتمر أرسل أولسفنجر رسالتين إلى نهرو، في 10 و19 من أبريل، واتهمه بأن الكلمات التي ألقاها في المؤتمر عن فلسطين لا تحمل مظاهر حب أو سمات الحقيقة، وفي 13 من يونيو تلقى أولسفنجر من نهرو مجرد رد بدون أي إجابة عن مزاعم أولسفنجر حول سلوكه العدائي.

التقى أعضاء الوفد غاندي -كما ذكرنا سابقًا-، وهو لقاء قصير استمر عشر دقائق فقط، وبعدما طلب دافيد هاكوهين من غاندي أن يُسمع صوته لصالح المضطهَدين، سأل غاندي عن "الإرهاب الفظيع في فلسطين"؛ حيث أشار إلى أنهم لو أصرُّوا على أن يقول شيئًا عن مسألة فلسطين فإن كلماته سوف توجَّه بالضرورة ضد الإرهاب، لذلك فمن مصلحة الوفد أن يبقيه خارج الصورة، ولقد قصد غاندي بذلك أعمال "الحركات السرية اليهودية"[1] في فلسطين.

---

[1] عملت الحركات أو المنظمات السرية في فترة الانتداب البريطاني، تأسست "الهجانا" في عام 1920، ولقد اعتبرت نفسها منظمة وظيفتها حماية أرواح وممتلكات يهود فلسطين، ودعت كل رجل وامرأة في اليشوف إلى الانضمام إلى صفوفها، عملت حتى عام 1948 وضمت عشرات الآلاف في المدينة والموشاف والكيبوتس، عملت "الهجانا" في مجلات رئيسية: أعمال قتالية، وتدريبات وإرشاد، وتصنيع وشراء سلاح وذخيرة، وجلب المهاجرين السريين، وتنظيم ومساعدة الاستيطان الأمني، وغيرها، تحولت منظمة "الهاجانا" في حرب الاستقلال إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، وفي عام 1931 انسحب جزء من أعضاء الهاجانا، وشكل "الهاجانا الوطني"، أو "المنظمة ب"، التي أصبحت في عام 1937 "منظمة عسكرية وطنية – إتسل"، ولقد ركزت هذه الحركة معظم سنواتها في الكفاح المسلح ضد البريطانيين، في حين اهتمت "الهاجانا"، باستثناء فترة قصيرة، بالاستعداد لمقاومة العرب، ولقد انضم إلى "اتسل" آلاف الأعضاء، وفى عام 1940 انسحبت مجموعة أعضاء من "اتسل" بسبب مساعدة البريطانيين في محاربة الألمان، وأنشأت "المقاتلون من أجل حرية إسرائيل – لحي"، ولقد كانت تلك أصغر منظمة وأكثرهم تطرفاً، رفت راية الإرهاب ضد البريطانيين، وضمت مئات الأعضاء، على مدى تسعة شهور (أكتوبر عام 1945-يوليو عام 1946)

لم يكن العمل الرئيسي للجنة في الخطابات الافتتاحية، بل في مجموعات النقاش المختلفة، وعلى رأسها مجموعة الحوار من أجل التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. ولقد عمل "وفد الجامعة العبرية" في هذه المجموعة بشكل خاص؛ حيث حاضر الدكتور بونيه عن المشكلات الاقتصادية المختلفة، أما بن تسيون إيلان فقد حاضر عن الاستيطان الزراعي وعن أنظمة التعاون اليهودي في فلسطين. وكما ذكرنا، فقد كان دافيد هاكوهين رئيس الجلسة في نقاشات هذه المجموعة على مدى يومين. كما تحدث المندوبون اليهود أيضًا في مناقشات المجموعات التي اهتمت بحركات التحرير القومي وبالمشكلات الثقافية وبالحركات النسائية. وفي كل حوار كهذا طرحت معلومات حول ما يتم في هذا المجال في فلسطين بل وعرضت اقتراحات مختلفة للتعاون المشترك. وفي مجموعات النقاش حول الأعراق والهجرة قال يعقوب شمعوني أنه وفقًا للقانون الدولي -كما حددته عصبة الأمم في خطاب الانتداب على أرض فلسطين- ووفقًا لرؤية اليهود؛ فإنه لا يجب التعامل مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين كما لو كانت هجرة أجنبية. فمصطلح "أجنبي" (alien) لا ينطبق على اليهود في فلسطين.

لم يشعر أعضاء الوفد بارتياح من البيئة الآسيوية التي وصلوا إليها؛ فلم يكن لديهم زي قومي يوحدهم كما كان لكل الوفود الأخرى، باستثناء بعض المندوبين السوفيت، الذي شُكل وفدهم من شعوب الجمهورية السوفيتية في آسيا. كان الإسرائيليون من بين القليلين الذين ارتدوا زيًا أوروبيًا، كما ظهر اختلافهم في ملامح وجوههم الأوروبية. لكن لذلك سبب أعمق بكثير؛ فقد اكتشف أعضاء الوفد أن شعوب الشرق الأقصى لا تعرف حضارة وثقافة وتاريخ شعب إسرائيل، ولا تعرف أن أصلهم في فلسطين، وأن ارتباطهم بها منذ زمن، وكان ما يُنشر في الصحف الهندية عن الصهيونية وعن ما يجري في فلسطين بين اليهود والعرب وبين اليهود والنظام البريطاني؛ عدائيًا في الأساس ومزيفًا بشكل كبير. "حتى القليلين الذين سمعوا شيئًا ما عن اليهود، لا يعرفون شيئًا تقريبًا عن أسفار العهد القديم[1] – مثلما لم ندرس نحن ولا أبناؤنا في مدارسنا عن كتب الهنود المقدسة... ولقد فوجئت في حواراتي مع الهنود المثقفين، الذين حتى لو عرفوا العهد القديم جيدًا... لم يروا أي علاقة بين بني إسرائيل الذين يظهرون في قصص العهد القديم والأنبياء... وبين اليهود المشتتين في أنحاء العالم اليوم... تاريخ إسرائيل على مدى الألفي

تعاونت الحركات السرية في النضال ضد البريطانيين، في إطار حركة التمرد العبرية. وبعد قيام الدولة في عام 1948 انضم أعضاء "إتسل"، و"لحي" إلى جيش الدفاع الإسرائيلي.

[1] كتاب اليهود المقدس، وينقسم إلى ثلاثة أقسام "التوراة والأنبياء والمكتوبات".

سنة الأخيرة...كل هذا كان جديدًا تمامًا بالنسبة للاثنين أو الثلاثة هنود الذين تحاوَرْتُ معهم، الذي من الممكن أن أفترض أن هناك الكثيرين أمثاله في الهند".

على الرغم من هذه التجربة، فقد اعتقد أعضاء الوفد أنه كانت هناك فائدة من مشاركتهم في المؤتمر، وفي انضمام اليشوف العبري إلى منظمة شعوب آسيا التي تقرر إنشاؤها في المؤتمر، وإن كان قد افترضوا أنه لا يجب المبالغة في تعليق الآمال حول قيمة هذه المنظمة الجديدة، خاصة في المكانة التي ستمنح فيها ليهود فلسطين، اختتم الدكتور برجمان في تقريره الختامي: "إن الأمر المهم والإيجابي من المشاركة في المؤتمر هو مشاركتنا ذاتها، إن هذه المشاركة في حد ذاتها قد وضعت -في رأيي- فلسطين كجزء من قارة آسيا وكعضو في أسرة شعوب آسيا" (برهن المستقبل على أن هذا القول التفاؤلي لم يكن لديه ما يستند إليه)، ميزة أخرى رآها برجمان في الاتصالات الكثيرة التي أجراها أعضاء الوفد مع شخصيات من بلدان مختلفة، وأشار إلى الوُد الذي أظهره رئيس الوفد البورمي، القاضي أو كياو مينط (U Kyaw Mint)، ورئيس الوفد السيلاني، القاضي سفارد باندارنايكا (S. W. R. D Bandarnaike) الذي أصبح فيما بعد رئيس الحكومة، مع هذا فقد كان لدى أعضاء الوفد انطباع بأن مشاعر تضامن المسلمين مع العرب –في القارة المنتشر فيها الإسلام جدًا– ستكون عاملًا رئيسيًا بناءً على شهادة براخا حبس: "سوف يُصعّب جدًا من مكانتنا في آسيا... على الرغم من ذلك، لا أود القول أن علينا أن نسحب أيدينا من العمل في اتحاد الشعوب الآسيوية، والتنازل عن المكانة التي وصلنا إليها، على العكس، علينا النضال من أجلها، وشغل مكاننا فيها، والوصول إلى أن تكون لنا هناك آذان مصغية لأقوالنا، على الرغم من الحقد والكراهية...."

إحدى النتائج المهمة جدًا لمشاركة وفد اليشوف العبري في فلسطين في مؤتمر شعوب آسيا، كانت المذكرة حول العلاقات بين الهنود والصهاينة التي أعدها في 8 من أبريل عام 1947 قاوالاس مادهاوه بانيقار، الذي شارك في المؤتمر، وضمت مقترحات تطبيقية للعمل، ولقد اعتقد بانيقار أن الرأي العام الهندي سوف يساند كل الموضوعات التي لمسلمي الهند مشاعر قوية تجاهها، وذلك لأسباب سياسية داخلية، مع هذا فمن الخطأ الافتراض أن الرأي العام الهندوسي يؤيد جميعه المطالب الإسلامية في فلسطين؛ حيث أن في الهند تأييد كبير، إن لم يكن مبلورًا للقضية اليهودية، ويفترض بانيقار أن الشخصيات السياسية الكبيرة في الهند -أمثال غاندي ونهرو، منطقية في سياستها ولا يمكن التأثير عليها- تبلورت آرائهما وفقًا لاعتبارات سياسية، وهي مؤيدة للعرب بالضرورة، وستستمر كذلك

طالما وجدت لذلك ضرورة من أجل تهدئة الرأي العام الإسلامي. لذلك اقترح عدم توجيه الجهود الصهيونية تجاه الزعماء الكبار وعدم الاهتمام بالدعايات العلنية. بل البدء في أعمال التأهيل الهادئ لقادة الصف الثاني الذين ما زالوا أحرارا في تشكيل آرائهم. واعتقد بانيقار أنه يجب إرسال مندوب دائم للوكالة اليهودية إلى نيودلهي يكون غير رسمي. على الأقل في المرحلة الأولى. ويكون دوره بناء العلاقات. والعمل في الإعلام. وإلقاء المحاضرات. والتأثير على الصحافة. وأن يكون همزة الوصل بين مجموعات في الهند مؤيدة للمسألة الصهيونية وبين المنظمات اليهودية في خارج فلسطين. كما كتب: "ويجب على الرجل الذي سيقع عليه الاختيار أن يكون مثقفاً وسياسيًا بدرجة كافية". كما اقترح إرسال وفود نوايا حسنة إلى الهند من المزارعين والفنيين والاقتصاديين؛ ليشاركوا في برامج التأهيل الكبرى في الهند. كل هذه الأفعال سوف تسهم في إيجاد إرادة طيبة وسيكون لها ميزة كبيرة.

وفي مجال الاتصالات الثقافية التي أعطاها بانيقار أهمية كبيرة. عرض أن يقوم إليوخ بإنشاء قسم للدراسات اليهودية والسامية في جامعة هندية. ومن الأفضل في الجامعة الهندوسية في بنارس. وسوف يقدر الهنود هذه الخطوة وربما يدفعهم ذلك الأمر إلى إقامة قسم مشابه للدراسات الهندية أو السنسكريتية في الجامعة العبرية. كما أوصى بأنشطة أخرى مثل تبادل الأساتذة. ونشر كتب عن الهند في فلسطين. وإرسال دعوات لشخصيات بارزة لزيارة فلسطين. وتنظيم المعارض وغيرها. والقيام بكل ذلك "بدون التسبب في الفضول الجماهيري غير الضروري!".

تبنى الوفد من فلسطين معظم مقترحات بانيقار. واقترح في التقرير الختامي الذي كتبه البروفسور هوجو برجمان: (1) الإرسال الفوري لمندوب سياسي دائم - "غير رسمي"- للوكالة اليهودية. ومنحه الميزانية المطلوبة التي تمكنه من العيش والحياة والعمل هناك. (2) الإنشاء الفوري لقسم خاص بالهند وآسيا في إطار القسم السياسي للوكالة اليهودية. (3) الإرسال المستمر للمواد الإعلامية -بما في ذلك الأدب الجاد- حيث يتم توزيعها على قائمة عريضة من الشخصيات المختارة والصحافة. وكذلك تشجيع الصحفيين من فلسطين على عرض خدماتهم كمراسلين للصحافة الهندية. (4) دراسة احتمال افتتاح - في بومباي- مكتب اتصال اقتصادي من قبل اتحاد المصدرين. ومعهد التجارة الخارجية وقسم التجارة والصناعة للوكالة اليهودية. (5) المناقشة الجدية لمقترح إنشاء قسم للدراسات اليهودية في جامعة بنارس. (6) وفي الختام: الدراسة الجدية لإمكانية الاستعانة بخدمات الساسة الأمريكيين المؤيدين لليهود وللصهيونية. أمثال عضو الكونجرس عمانويل سلر المعروف جيدًا في الهند ومقبول فيها. كما أكد يعقوب شمعوني -في

تقريره المستقل- على ضرورة تعيين مندوب في الهند وإنشاء -في المقابل- هيئة في فلسطين تهتم بالعلاقات مع دول آسيا. انضم الدكتور ألفريد بونيه إلى الاقتراح بإنشاء قسم في القسم السياسي للوكالة اليهودية يهتم بالعلاقات مع الهند. بل واقترح إنشاء معهد متقدم للاقتصاد التطبيقي وللزراعة -في فلسطين- يستقبل الطلاب الأجانب. اعتقد أولسفنجر أنه يجب إنشاء مؤسسة خاصة في فلسطين لشؤون آسيا وتعيين يعقوب شمعوني مديرًا لها. وبالفعل، أعلن الدكتور فلطر إيتان -من القسم السياسي في الوكالة- عن النية في العثور على مرشح وإرساله إلى الهند، من قِبَل القسم السياسي، بالإضافة إلى مندوب خاص من قِبَل "الصندوق الدائم لإسرائيل"، الذي لم يعثروا عليه بعد.

اقترح دافيد هاكوهين تطوير العلاقات مع شخصيات سياسية هندية محورية، وذكر على وجه الخصوص لاقشيمي باندیط شقيقة نهرو، وقريشنا منون (Krishna Menon)، الذي "له -على ما يبدو- مكانة كبيرة في تأثيره على نهرو والسياسة الخارجية.. (هو) المبعوث الشخصي لباندیط نهرو في أوربا ومقره الأساسي في لندن؛ (هو) شخص مثير للاهتمام، هندي غيور، زاهد، والوصول إليه ليس سهلًا، تهرب من أن يُظهر لنا الوُد، أو حوارٍ هادفٍ بشأن قضيتنا... كنت أقترح أن يقوم أوبري (أبا إيبن) بمثل هذه المحاولة في لندن...". اقترح هاكوهين خطوط تبريرية للعملية الإعلامية، بما في ذلك كشف كل الصفات السلبية للمجتمع العربي والأنظمة الحاكمة في الدول العربية.

وفي نهاية حواراته قرر مؤتمر شعوب آسيا أن يعقد المؤتمر القادم في الصين بعد عامين، وأن تشكَّل في كل دول آسيا جمعيات صداقة تتصل جميعًا بتحالف جمعيات صداقة شعوب آسيا. وفي 9 من يوليو عام 1947 أنشأت في القدس جمعية "اليشوف العبري في فلسطين" التي سميت "قيدم"... وهي جمعية عبرية لعلاقات الصداقة بين شعوب آسيا، وكان هدفها -بما يتماشى مع قرارات المؤتمر في نيودلهي- "تعميق التفاهم حول قضايا آسيا، ورعاية علاقة الصداقة والعمل المتبادل في داخل شعوب آسيا". كما حدد أن تعمل الجمعية في تنظيم المحاضرات والمعارض، وعرض الأفلام، وإنشاء المكتبات، وتبادل المحاضرين والطلاب، واستقبال الضيوف من بين شعوب آسيا". وفي نفس التوقيت كان اليشوف غارقًا في الدوامة السياسة التي أدت إلى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، الذي أعقبه الحرب مع العرب وإنشاء دولة إسرائيل، وتم تأجيل الاهتمام بشؤون آسيا بشكل عام والهند بشكل خاص.

يبدو أن مؤتمر شعوب آسيا قد أعطى الفرصة لممثلي اليشوف العبري والحركة

الصهيونية لعرض قضيتهم أمام كبار الزعماء الآسيويين. ولقد تم ذلك الأمر إلى حد ما. لكنها كانت الفرصة الأولى والأخيرة. فللمرة الثانية لم يتم دعوة وفد إسرائيلي رسمي للمشاركة في مؤتمرات الشعوب الآسيوية. وبعد سنوات معدودة من ذلك. عندما أسس الزعماء الآسيويون -الذين كان نهرو أبرزهم- التكتلَ الأفرو آسيوي -الذي كانت الدول العربية عنصرًا قويًا له ثقل فيه-. وهو التكتل الذي أصبح عنصرًا مهمًا على الساحة الدولية. لم تكن إسرائيل من بين أعضائه.

6. نحو قرار تقسيم فلسطين

في أبريل-يونيو عام 1945 عُقد في سان فرانسيسكو مؤتمر منظمة الأمم المتحدة -التي حلت محل عصبة الأمم. والتي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى-. المؤتمر الذي كان الغرض منه تحديد لوائح المنظمة. وصل إلياهو إفشطاين (فيما بعد إيلات). الذي أدار في السنوات 1945-1948 المكتب السياسي للوكالة اليهودية في واشنطن. إلى سان فرانسيسكو كمبعوث من قبل القسم السياسي في القدس. ولقد كان قلق القيادة الصهيونية حول ماذا سيكون مصير اليشوف العبري في فلسطين بعد الحرب؟ وماذا عن الوعود التي قدمتها بريطانيا في تصريح بلفور. والتي تم تضمينها في خطاب الانتداب لعصبة الأمم؟. كان من المفترض أن يقوم إلياهو إفشطاين بتنظيم العمل السياسي المرتبط بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة. من قبل الوكالة اليهودية.

من بين الدول الآسيوية التي شاركت في المؤتمر ولفتت انتباه الممثلين الصهاينة قبل أي شيء؛ مندوبو الصين. التي اعتبرت في ذلك الوقت إحدى الدول العظمى الكبرى. وكذلك الدبلوماسيون الهنود الذين حضروا المؤتمر. على الرغم من أن الهند لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها. ولم يتم تقسيمها إلى دولتين: الهند وباكستان.

كان الوفد الصيني مهتمًا بكل خطوة وعَمَلٍ على الساحة الدولية؛ من شأنه أن يسهم في تقوية دول آسيا. لذلك ساعدت عدة مرات أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو مندوبي الدول العربية التي شاركت فيه. لهذا السبب كان من المهم جدًا للوفد الصهيوني أن يلتقي المندوبين الصينيين ويشرح لهم موقفه. التقى الحاخام الدكتور ستيفن فايز -رئيس المؤتمر اليهودي الأمريكي- في حوار مع السيدة وو-يفونج (Wu Yi-fung). التي كانت عضوًا في الوفد الصيني. وعضوًا في المجلس السياسي للصين. وكان من أول الأسئلة التي سألتها رايز: هل اليهود كاثوليك أم بروتستانت؟ هي نفسها كانت مسيحية. وفي أعقاب هذا الحوار توصل فايز إلى استنتاج؛ أن كثيرين في الوفود المختلفة في المؤتمر لم يسمعوا بالطبع أبدًا عن

"الوطن القومي"، و"تصريح بلفور" و"الكتاب الأبيض". ويعرفون بالطبع القليل جدًا عن الشعب اليهودي.

من أجل تسهيل الاتصال بالوفد الصيني؛ دعا صموئيل برونفمان -من زعماء المؤتمر اليهودي في كندا- موريس أبراهام كوهين إلى سان فرانسيسكو. كان كوهين من مواليد لندن من عائلة حريدية هاجرت من بولندا وصديق سون ياط-سن منذ عام 1908. ولقد أصبح سون ياط-سين -بعد أربعة عشر عامًا من ذلك التاريخ- رئيسًا للصين. وأصبح كوهين -شديد البأس- حارسه الشخصي. وفي عام 1925 تُوفي سون ياط-سن وأصبح كوهين أمين سر ولي عهده جنرليسيمو جانج كاي-شق. ولقد مُنح كوهين رتبة الجنرال؛ تقديرًا لمساعدته في بناء الجيش وتدريبه. ولقد حافظ -بعد أن ترك الجيش الصيني- على علاقاته الشخصية مع كثير من الأصدقاء الصينيين. وقد أقام بعد الحرب في مونتريال (توفي في عام 1970 عن عمر 83 سنة). و كان من بين أصدقائه طو سونج دزه-فون (T.V. Soong)، وزير الخارجية الصيني الذي رأس وفد الصين في المؤتمر.

ذكر كوهين أن العرب نشطاء جدًا بين الوفد الصيني وقال أن معلومات الدبلوماسيين الصينيين عن اليهودية ضعيفة للغاية. وهناك شك إن كانوا قد سمعوا يومًا عن الصهيونية. ولقد أوصى بالقيام بنشاط إعلامي أساسي وتقليدي بين زعماء الصين. في ظل الدور المهم الذي من المنتظر أن تلعبه هذه الدولة في منظمة الأمم المتحدة.

قام كوهين بعد بضعة أيام من وصوله إلى سان فرانسيسكو بترتيب لقاء لرئيس هستدروت صهاينة أمريكا (ZOA)، الدكتور إسرائيل جولدشطاين وبعض أصدقائه مع عضو الوفد الصيني الجنرال فوي -الذي اتضح أنه كان أيضًا مسيحيًا-. ولقد استقبل جولدشطاين وزملاءه بترحاب كبير ووعدهم بتأييده.

لقاء مهم آخر قام كوهين بالترتيب له لإلياهو إفشطاين مع ولينجتون كو (V. K. Wellington Koo) -دبلوماسي صيني قديم عمل في تلك الأيام سفيرًا في لندن. وانضم إلى الوفد الصيني في سان فرانسيسكو. كان كو في السنوات 1922-1924 المندوب الدائم للصين في عصبة الأمم واكتسب -على عكس زملائه في الوفد الصيني- خبرة في قضية فلسطين. عمل في العشرينيات وزيرًا للخارجية ورئيسًا للحكومة مرتين. وهو يعتبر ثاني أهم شخصية في الوفد الصيني. بعد وزير الخارجية ورئيس الحكومة طو طونج. ولقد التقى ولينجتون كو -أثناء فترة خدمته في عصبة الأمم في جنيف- بجاييم فايتسمان ودبلوماسيين صهاينة آخرين. جرى الحوار في 22 من مايو عام 1945. ورفض كو حق أي دولة أو مؤسسة أيًا كانت -

خارج الأمم المتحدة- بتغيير من جانب واحد، الطابع الخاص لأي انتداب تم التصديق عليه من قِبَل عصبة الأمم. ولقد وجه بذلك رأي إفشطاين، وكانت هذه الكلمات عامة، لكن عندما حاول إفشطاين توجيه الحوار إلى الأمور المرتبطة مباشرة بفلسطين، تراجع كو عن الاستمرار في الحوار، فقد خشي -على ما يبدو- من أن يورطه وضعه كسفير في لندن مع الحكومة البريطانية لو نُشر مضمون هذا الحوار، كما التقى إفشطاين -بمساعدة الجنرال كوهين- أعضاءً آخرين في الوفد الصيني في حوارات حول مستقبل الانتداب البريطاني على فلسطين، أما بالنسبة لكوهين؛ فقد واصل الاهتمام بشؤون فلسطين، وفي أبريل عام 1946 طلب -أثناء زيارته لشنغهاي- من ممثلي الوكالة اليهودية المساعدة على فتح السوق الصيني؛ لاستيراد المستحضرات الكيماوية من فلسطين.

عمل إلياهو إفشطاين -أثناء فترة تواجده في سان فرانسيسكو- على رعاية العلاقات مع دبلوماسيين هنود، وفي 11 من مايو عام 1945 التقى السير فيروز خان نون (Firoz Khan Noon, 1893-1970 (كان مسئول الشؤون الأمنية في مجلس الحاكم العام في الهند، وعضو الوفد الهندي للمؤتمر، وكان في السنوات 1936-1941 الممثل الأعلى للهند في إنجلترا، وفي السنوات 1944-1956 المندوب الهندي في مجلس الحرب البريطاني، وفي السنوات 1956-1957 وزير خارجية باكستان، و رئيسًا لحكومتها في 1957-1958). ولقد حاول فايتسمان لقاءه في لندن قبل حوالي عام من ذلك، لكن لم ينجح، ولقد جرت مراسلات بينهما اهتمت بإمكانية استغلال الهند استغلالا صناعيا لعمليات كيميائية قام فايتسمان بتطويرها، أما الآن فقد أوضح فايتسمان لفيروز خان نون مطالب الوفد الصهيوني، سأل فيروز خان عن ما يجري في فلسطين وعن علاقات اليهود بالعرب، وأكد -كمسلم- على العلاقة الروحانية لأبناء طائفته بالقدس، وأعرب عن رأيه بأن مفتي القدس السابق قد أضر أخلاقيًا بالنضال السياسي للفلسطينيين بسبب اتصالاته مع هتلر، أما فيما يخص بقضية فلسطين فقد أدرك إفشطاين أن فيروز خان -ومثله أيضًا أي عضو آخر في الوفد الهندي- لن يستطيع ولن يرغب بالطبع في عمل شيء يعارض موقف الحكومة البريطانية، ولقد قال بالفعل جي جي سنج -صحفي هندي من طائفة السيخ، ومبعوث صحيفته للمؤتمر في سان فرانسيسكو- لإفشطاين: أن "الوفد الهندي ليس سوى أداة في يد المستشارين البريطانيين فيه". ولقد كان هذا الصحفي مؤيدًا متحمسًا للصهيونية ومن منتقدي زعماء الطائفة المسلمة في الهند "الذين يتآمرون على سلامة الأمة الهندية ومستقبلها"، ويرى أن علي جناح ومفتي القدس السابق قد حولا الإسلام إلى أداة للرجعية، كما ساعد "سينج"

"إفشطاين" بالمشورة الطيبة، فيما يتعلق بالطريقة التي يجب اتباعها بين الشخصيات الهندية التي تصل إلى الولايات المتحدة، كما أشار إلى أهمية عمانويل سلر -عضو مجلس النواب من منطقة بروكلين في نيويورك- في هذا الموضوع.

قام حاييم فايتسمان -الذي مكث في لندن- ببذل جهود من أجل رعاية الدبلوماسيين الهنود-المسلمين، ولقد عرف السير ظافر اللّه خان، وسمع عن زيارته المرتقبة لفلسطين، وكتب عن ذلك للجنة التنفيذية الصهيونية في القدس، وطلب أن يعطوه الاهتمام اللازم، حيث كان من المنتظر أن يلعب ظافر اللّه -في خلال فترة قصيرة- دورًا مهمًا في الجدل حول مستقبل فلسطين، فلقد كان رجل قانون وأصبح في عام 1931 رئيس الرابطة الإسلامية في الهند (وانتقل إلى باكستان مع تقسيم الهند وكان وزير خارجيتها في السنوات 1947-1954، وفي عام 1961-1964 مندوب باكستان في الأمم المتحدة، واختير في 1970-1973 رئيسًا للمحكمة الدولية في هاج)، كتب ظافر اللّه خان بعد زيارته لفلسطين إلى فايتسمان أن مشكلة فلسطين معقدة أكثر مما كان يتصور.

كما كتب فايتسمان لرئيس الولايات المتحدة هاري ترومان في 12 من ديسمبر عام 1945، محاولًا إقناعه بأن هناك مبالغة كبيرة في المخاوف من رد الفعل السلبي لمسلمي الهند، حول احتمال قيام دولة يهودية، ويرى أنه كانت لديهم مخاوفهم، وأشار فايتسمان إلى أن مسلمي الهند قد ردوا -بدون حماس كبير- على ما يحدث لإخوانهم المسلمين في الأراضي المتاخمة للهند أكثر من فلسطين، غير أنه عندما نشر في 4 من أكتوبر عام 1946 طلب ترومان السماح "بهجرة كبيرة" وفورية لليهود إلى فلسطين، دون انتظار حل مشكلة فلسطين بأكملها، وقد اندلعت موجة من الاحتجاجات العربية الغاضبة، كما أعلن محمد علي نجاح -زعيم هندي مسلم- عن واجب استنكار المسلمين في جميع أنحاء العالم لإعلان الرئيس ترومان، والهبوب لمساعدة إخوانهم في فلسطين.

سياسي آخر كان سبب قلق إلياهو إفشطاين، وهو رئيس الوفد الفلبيني الجنرال كارلوس روملو (Carlos Romulo)، ذكر السفير الفرنسي لإفشطاين أن هناك مؤامرة بين روملو والعرب، "على ما يبدو أن روملو أراد الحصول على أي فائدة لنفسه في المؤتمر بمساعدة العرب، فروملو -في رأي (الفرنسي)- طامع ليس لديه مبادئ، وعلى استعداد للقيام بأي عمل فيه ما يدفع مشاريعه الذاتية". ولقد سجل إفشطاين في مذكراته بعد ذلك ببضعة أيام: "... عرف.. أن روملو الفلبيني مستمر في نشاطه التآمري ضدنا...". ولقد قدَّر ناحوم جولدمان -الذي كان في ذلك

الوقت رئيس مجلس إدارة الكونجرس اليهودي العالمي، وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية- قَدَّر مثله مثل زعماء صهاينة كثيرين؛ أن الشعب اليهودي والحركة الصهيونية يمران بفترة حرجة في التطور السياسي لقضية فلسطين، والحل سيكون في يد الأمم المتحدة، ستدير الدول العربية معركة عنيفة، وسوف تحظى بتأييد دول أخرى مثل الفلبين، ومن المحتمل أنه قد تأثر في هذا الموضوع بالتقارير عن سلوك روملو.

اعتقد بن جوريون -مثل زعماء صهاينة آخرين- أنه يجب الاستعداد للفترة القادمة، بل أنه أعد "رؤوس موضوعات كبرنامج" شملت برنامج النشاط الإعلامي في دول مختلفة في العالم بما فيها الهند والصين، اجتمع وقتها رجال القسم السياسي للوكالة اليهودية في لندن، وفي سلسلة من المشاورات التي أقامها خلال شهرَي يناير وفبراير عام 1947؛ بلوروا تقدير موقف حول ما هو متوقع لو قررت بريطانيا أن تنقل إلى الأمم المتحدة حل مشكلة فلسطين، وكان الافتراض أن تتَّبِع من بين الدول الآسيوية كل من الهند والصين وسيام والفلبين وأفغانستان وإيران وتركيا، سياسة معادية للصهيونية، وأنه يجب العمل في تلك الدول، وقد حدد أنه يجب توجيه الاهتمام الخاص إلى لهند وتوسيع العلاقات مع شخصيات هندية مختلفة، ولقد طلب من الوفد اليهودي المتوجه إلى مؤتمر شعوب آسيا في نيودلهي في شهر مارس -الذي استعرضنا عمله سابقا- أن يركز على الوفد الفلبيني، وبالطبع على نهرو وشخصيات هندية أخرى، كما تقرر التوجه إلى ألبرت أينشطاين والطلب منه أن يكتب إلى نهرو، كتب رئيس الرابطة الصهيونية في بومباي إلى جولدا مائيرسون، وطلب إرسال وفد إلى الهند لمقابلة نهرو وزعماء سياسيين آخرين، قبل أن يعلنوا انحيازهم التام إلى العرب، ولقد برر إلحاح الأمر بالتطورات المرتقبة في الأمم المتحدة، وردت عليه جولدا وشيرتوك بأن وفدًا معتمدًا من قبل اللجنة القومية سوف يتوجه إلى الهند من أجل المشاركة في مؤتمر شعوب آسيا.

في 8 من أبريل التقى شيرتوك سفير الهند في الولايات المتحدة -ولدى الأمم المتحدة- آصف علي، الذي كان كذلك رئيس حزب المؤتمر، قال السفير لشيرتوك إن على اليهود والعرب أن يلتقيا دون أي تدخل بريطاني أو أي عنصر أجنبي آخر، وبَذْلَ جهود حثيثة من أجل حل الخلافات بينهما، رد شيرتوك إن اليهود مستعدون لذلك، وشرح للسفير الهندي جوهر الحركة الصهيونية؛ بأنها حركة قومية للتحرر الذات، وليست "واجهة للحكم الأجنبي"، شعر شيرتوك أن عليًّا ملتزم تمامًا بالقضية العربية، ولقد التقى إلياهو إفشطاين مع آصف علي وكان لديه شعور مماثل، وفي بداية شهر مارس التقى بن جوريون آصف علي للتحاور، وقد عرض عليه

وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين لمدة خمس سنوات. أجابه بن جوريون "أن هذا ليس في الحسبان. ولو حتى لخمس ثوان. حينها قال له (آصف علي) إنه لا مجال للحوار". في 6 من مارس كتب عمانويل سلر إلى نهرو وقال "بخيبة أمل كبيرة وحزن شديد تلقينا تأييدك للجامعة العربية في مطلبها بدولة عربية في فلسطين". وزعم أن غلق أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية "مستمر في كونه أحد أبشع الأعمال في عصرنا" بعد مقتل ستة ملايين يهودي على أيدي النازيين. ولولا الكتاب الأبيض عام 1939 لأنقذت أرواح كثيرة. ففلسطين فقط هي التي تمنح الأمان لمئات الآلاف من الناجين الموجودين في المخيمات. إن الدول العربية المستقلة قد قامت على أراض كانت ذات مرة تحت الحكم التركي و"أن طوائف مختلفة قد أقرت أن اليهود موجودون في فلسطين عن حق وليس معروفًا". ووبخ "سلر" "نهرو": "أنا على قناعة أنك ضحيت بمبادئك من أجل الضرورة السياسية". وأضاف أن هذا لن يغير شيئا عند محمد علي جناح. "يؤسفني جدًا أنك وجدت ضرورة لمساندة الجامعة العربية في قضية فلسطين".

في 24 من فبراير عام 1947 أعلن وزير الخارجية البريطاني أرنست بفين (1881-1951) عن نية حكومته تسليم قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة؛ من أجل حل المشكلة. وفي 15 من مايو قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق إلى فلسطين: "أونسكوب" – United Nations Special Committee on Palestine (UNSCOP) التي كُلفت بإعداد توصيات لحل مشكلة فلسطين قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية نفس السنة. قامت إحدى عشرة دولة -وفقًا للمفتاح الجغرافي- بإرسال ممثليهم إلى اللجنة. وقام بتمثيل آسيا كل من إيران والهند. وكان هؤلاء المندوبون معادين للصهيونية ومؤيدين للعرب بشكل علني وواضح.

عُيِّن مندوب لوفد الهند في الأونوسكوب. شخص مسلم وهو السير عبد الرحمن. الذي كان قاضيًا في المحكمة العليا في لاهور منذ عام 1943. ولقد شهد دافيد هوروفيتس عليه: " أصبح هذا المسلم الهندي متحدثًا خالصًا للعرب. دون أن يحاول نهائيًا إخفاء ذلك أو تغطية موقفه". كما أشار كل من حاييم فايتسمان ودافيد بن جوريون وموشِه شيرتوك وآخرون؛ إلى العداء الشديد للمندوب الهندي في الأونوسكوب. الذي ظهر في نقاشات اللجنة وكذلك في الأحاديث مع الصحفيين. ولقد حدث صدام شديد بين عبد الرحمن وبين دافيد بن جوريون أثناء شهادته أمام اللجنة في 4 و8 من يوليو عام 1947 في القدس؛ حيث أظهر عبد الرحمن وقاحةً شديدةً واستفزازًا وعداءً تجاه بن جوريون. مما اضطر رئيس الجلسة إلى التدخل

وتهدئة الأجواء، ولقد عكست أسئلته اتجاه مزاعم الدعايات العربية المضادة للصهيونية، التي استمر العرب في ترديدها على مدى عشرات السنين بعد ذلك. فقد كان جذر الشر في المشكلة الفلسطينية -في رأي عبد الرحمن- هو التطلع التوسعي اليهودي، وأن التأثير الشديد ليهود بريطانيا والولايات المتحدة هو سلاح مساند له أهمية كبيرة وحاسمة.

في 31 من أغسطس عام 1947 نشر الأونوسكوب تقريرين، تقرير الأغلبية الذي قدمه مندوبو كندا وتشيكوسلوفاكيا، وجواتيمالا، وهولندا، وبيرو، وأوروجواي، والذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مع وحدة اقتصادية بينهما، ونظام حكم دولي مستقل للقدس وأحيائها. أما تقرير الأقلية الذي قدمه مندوبو الهند وإيران ويوغوسلافيا، فكان قريبًا جدًا من الموقف العربي حول إقامة فدرالية عربية يهودية، يكون فيهما دولتان مستقلتان، ويتم السماح لليهود على مدى ثلاث سنوات بالهجرة إلى دولتهم وفقًا لقدرتها الاستيعابية، ووفقًا لما ستحدده لجنة دولية، قبلت الوكالة اليهودية مشروع التقسيم، أي مشروع الأغلبية، أما العرب فرفضوا المشروعين على حد سواء، ولقد أوضح المندوب الهندي عبد الرحمن أن اقتراح الأقلية كان مبنيًا على الإيمان بأنه لا يجب تكريس تقسيم فلسطين على أسس دينية، ولقد قويت هذه الرؤية لدى زعماء الهند في أعقاب تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان، التي كانت مروية بسفك الدماء، وللسخرية فضل عبد الرحمن -نفسه- الانتقالَ إلى باكستان التي قامت على أساس ديني.

في 16 من سبتمبر عام 1947 افتتحت في ليك ساكسس في نيويورك، الجلسة الاعتيادية للجمعية العامة للأمم المتحدة وبدء مناقشة تقارير الأونوسكوب، وكان قد أضيف إلى التكتل الإسلامي في الأمم المتحدة -بين مايو وسبتمبر- دولتين جديدتين، هما اليمن وباكستان، حولت الجمعية العامة مسألة فلسطين للمناقشة في لجنة خاصة، لجنة أد هوك، حيث كانت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة فيها، ولقد بدأت جلساتها في 25 من سبتمبر، حصل العرب في تلك المناقشات على مساندة من قبل ممثل باكستان محمد ظافر الله خان -الذي كان مجادلًا ألمعيًا، والذي أصبح المدعي الأول للقضية العربية وكذلك في الجمعية العامة فيما بعد- وعلى مساندة للوفود العربية في إدارة معركتهم، ولقد خُصِّصَ خطابُه في لجنة أد هوك في 7 من أكتوبر للتأسيس القانوني لمطالب العرب؛ حيث ألغى تصريح بلفور كـ"وثيقة غير قانونية" واتهم حكومة الانتداب بأنها لم تنفذ الكتاب الأبيض لعام 1939 بالكامل وأساءت إلى العرب، وزعم أن مشكلة اللاجئين

اليهود هي مشكلة على كل أمم العالم أن تعمل على حلها، وأنه لا يجب إلقاء هذا العبء على العرب. كما رفض الادعاء بأن تقسيم الهند هو بمثابة سابقة من أجل تقسيم فلسطين، حيث أن تقسيم الهند قد تم بموافقة الطرفين. وقال أنه يجب السعي من أجل التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود. وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق فإنه يجب منح الاستقلال لفلسطين. يُمنح فيه اليهود الموجودون في فلسطين استقلالًا دينيًا ولغويًا وثقافيًا.

كانت هناك أهمية كبيرة لموقف كل من الصين والهند. الدولتان الآسيويتان الكبيرتان، على الرغم من أن الصراع السياسي في الأمم المتحدة كان من المنتظر أن تحسمه الأغلبية، التي كان من بينها في تلك الأيام دول غير آسيوية؛ فقد أعطت الوكالة اليهودية قيمة أخلاقية -ليس فقط سياسية- لتأييد الصين والهند للتطلعات القومية للشعب اليهودي من أجل الاستقلال السياسي. كما كانت للصين أهمية أخرى نظرًا لكونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن.

قَدَّر وفد الوكالة اليهودية أن تأييد الصين للتطلعات الصهيونية لن يدوم لفترة طويلة. فقد توقع موشِه شيرتوك أن يؤدي التنافس بين الصين والهند -الذي كانت مؤشراته واضحة- إلى مغازلتهما للعرب. من ناحية أخرى ساد الاعتقاد بين ممثلي الوكالة اليهودية أن وفد الصين قد تلقى إلهامه من الأمريكيين. فمن ناحية، أعرب المندوبون الصينيون في خطابهم في الأمم المتحدة عن تفهمهم لـ"التطلعات القومية للفلسطينيين". لكن من ناحية أخرى ضَمَّن رئيسُ الوفد الصيني في الأمم المتحدة -السفير الدكتور جواو طاي تشي (Gio Tai-qi)- العبارةَ التالية في الخطاب الذي ألقاه في الاجتماع: "...إن قضية الشعب اليهودي هي مأساة تاريخية كبيرة...الشعب اليهودي الذي أسهم كثيرًا -ليس فقط في المجال الديني- بل أيضًا في العلوم والفن والأدب، يستحق وطنًا قوميًا خاصًا به... ويستحق مكانًا من الممكن أن يعتبره خاصًا به، يستطيع العيش فيه بسلام، بعيدًا عن التفرقة الاجتماعية والسياسية، محتميًا من الخوف الأبدي من الاضطهاد..."

أجرى إلياهو إفشطاين في 29 من سبتمبر حوارًا مع سفير الصين في واشنطن الدكتور فولينجطون كو، الذي كان قد أجرى معه اتصالات في مؤتمر تأسيس الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وفهم إفشطاين من أقواله أن الصين تتطلع إلى لعب دور فعال في قضايا آسيا، بما في ذلك الشرق الأوسط. وخشى أنه إذا لم تسرع في ذلك؛ فمن المنتظر أن تصبح الهند زعيمة شعوب آسيا. لا شك في أن مؤتمر شعوب آسيا -الذي عقد في نيودلهي قبل شهور معدودة- قد زاد من مخاوف رئيس الصين جانج قاي شق بأن نهرو من الممكن أن يشكل تحديًا لمكانة الصين. فقد

هزمت اليابان في الحرب ومازالت تحت الاحتلال الأمريكي، وكانت الصين والهند في ذلك الوقت أكبر وأهم دولتين في آسيا. لقد سعد كو بتقدير تصريحات رئيس الوفد الصيني في الأمم المتحدة، التي ذكرناها سابقًا، لكن إفشطاين لم ينجح في التوصل من حواره مع الدبلوماسي الصيني الحذر إلى ماذا سيكون موقف الوفد الصيني حول قضية فلسطين، في اجتماع الجمعية العامة القادم. فقد فهم أن الوفد الصيني لم يتعهد بمساندة المطالب العربية، لكنه لم يظهر كذلك استعدادًا لتأييد الجانب اليهودي. وبالفعل ففي الخطاب الذي ألقاه مندوب الصين في مجلس الأمن، الدكتور جيانج طينج فو (Jiang Ting-fu)، في 11 من أكتوبر في لجنة أد هوك، قال أنه لا يستطيع تأييد اقتراح الأغلبية في الأونوسكوب أو اقتراح الأقلية، واقترح أن تُجرى مباحثات أخرى بين اليهود والعرب؛ بغرض التوصل إلى تسوية متفق عليها بينهما.

من ناحية أخرى عملت آنذاك في شنغهاي يهوديت هاسر (Hasser) -عضو اللجنة التنفيذية للحزب الرجعي-؛ من أجل التأثير على تصويت الصين في الأمم المتحدة. ولقد استطاعت هاسر الحصول على رسالة تأييد للصهيونية من سون فو (Sun Fo) رئيس المجلس التشريعي الصيني، الذي كان ابن مؤسس جمهورية الصين الدكتور سون ياط سن. فكتب لها في رسالته بتاريخ 4 من يوليو عام 1947 أنه يقبل تمامًا رؤية والده الذي أيد الصهيونية. وفي 30 من أغسطس أرسلت هاسر نسخة من هذه الرسالة إلى الوفد الصيني في الأمم المتحدة.

رغم كل ذلك مازال موقف الصين غامضًا، فيقول إلياهو إفشطاين: "...علمنا أن الآراء في الوفد الصيني كانت منقسمة، ولم يحاول الأمريكيون الحسم لصالحنا. ولقد كان لهذا الموقف الأمريكي حول قضية فلسطين مغزى في نظر الصينيين؛ لأن الأمريكيين حرصوا -في بقية القضايا التي نوقشت في الجمعية العامة- على التمهيد لها لدى الوفد الصيني كي تقبل سياستهم ولكي تؤيدها الصين. ولقد كان في ذلك ما يساند المؤيدين للموقف العربي في الوفد الصيني، وكذلك أولئك الذين يقولون أنه من الأفضل الامتناع عن اتخاذ موقفٍ. وفي جهودنا من أجل الحصول على تأييد الوفد الصيني لمشروع التقسيم؛ قمنا بالاستعانة بمارت باني هولتسمان -ناشطة صهيونية، وسيدة قانون، عملت في ذلك الوقت مستشارة قانونية للسفارة الصينية في الولايات المتحدة، وحملت لقب سفير شرفي، منحته إياها الحكومة الصينية؛ على الإسهامات التي قدمتها للصين في الأوقات العصيبة، في الحرب العالمية الثانية وما بعدها-. وكان لها علاقات قوية في الدوائر المؤثرة في الحكومة الصينية ووفدها في الجمعية العامة. وفي الحوارات التي قامت

بها مع بعض الأعضاء في الوفد.... أوضحت لهم أنه نظرًا لأن الأمريكيين لم يتوجهوا إليهم ولم يطلبوا منهم تأييد توصيات الأغلبية في اللجنة الخاصة (الأونوسكوب)؛ استنتج الوفد ...أنه لا يهمهم كيف سيتصرف الصينيون ولا أي موقف سوف يتخذونه. وزعموا أن الصين كدولة عظمى في قارة آسيا، مهتمة بتأييد التكتل العربي-المسلم في منظمة الأمم المتحدة. ولأن كثيرًا من سكانها مسلمون؛ فإنها سوف تستفيد بشكل كبير لو ساندت الموقف العربي، أو تتخذ على الأقل موقفًا محايدًا في النزاع الفلسطيني. ولقد رأى الصينيون -الذين كانوا حساسين للرأي العام الأمريكي- في اتخاذ موقفٍ محايدٍ لمنع توجيه انتقادات من جانب الكثير من المؤيدين للنضال الصهيوني في الولايات المتحدة. ووفقًا لأقوال السيدة هولتسمان؛ فإن الحكومة الصينية -التي واجهت في ذلك الوقت مشكلات صعبة في بلادها، وكانت في حاجة إلى رأي عام مساند في الولايات المتحدة- قد خشيت من انتقاد أفعالها في الولايات المتحدة. وكانت اعتباراتها في ذلك الوقت من شأنها أن تساعدنا أكثر من قلقها على مستقبلنا في فلسطين. وعلى الرغم من فشلها، إلا أن السيدة هولتسمان لم تستسلم للصينيين. وآمنت أنهم سوف يؤيدون مشروع التقسيم في نهاية الأمر".

استمر الموقف الصيني في إزعاج وفد الوكالة اليهودية. فلم يحاول الأمريكيون -كما ذكرنا- التأثير على نظرائهم الصينيين من أجل تأييد مشروع التقسيم. أما العرب فلم يتوانوا عن الضغط على الصينيين. والسفير فولنجطون كو -الذي ثمَّن الدور الذي سيلعبه الرأي العام المؤيد. في الصحافة وفي الكونجرس الأمريكي. في الوقت الذي ستكون فيه الحكومة الصينية في حاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة في إعادة بناء اقتصادها وقوتها العسكرية-؛ هو الذي منع أعضاء الوفد من اتخاذ قرار مؤيد للعرب. ولقد ساهم السيناتور الأمريكي الجمهوري روبرت طافط مساهمةً حاسمةً في التغيير الذي طرأ على موقف الوفد الصيني لصالح مشروع التقسيم؛ حيث كان السفير كو قد التقى طافط وطالبه بتأييد طلب حكومة الصين في ذلك الوقت؛ الحصول على قرض بمبلغ 60 مليون دولار من الولايات المتحدة. ولقد كانت الاستجابة لطلب الحكومة الصينية -الذي نوقش في ذلك الوقت في لجان الكونجرس الأمريكي- مرتبطة بموافقة عضو الكونجرس. ولقد قال كو لطافط إنه لو استطاع أن يشرح لزملائه ولرسليهم أن الاستجابة لطلب طافط بشأن فلسطين سوف تزيد من فرص الصين في الحصول على القرض. وسيسهل عليه الأمر النصح بتأييد حكومته لمشروع التقسيم. قال طافط لكو إنه من المهم للصين أن تقوم دولة يهودية مستقلة وديمقراطية في الشرق الأوسط.

و في مجلس النواب أيَّد طافط منح القرض للصين، وفي 22 من نوفمبر أعلن فولنجطون كو في خطابه في الأمم المتحدة أن وفده سوف يصوت لصالح مشروع التقسيم. غير أنه في غداة هذا الخطاب تلقى الوفد الصيني تعليمات صريحة من حكومته بالتصويت ضد مشروع التقسيم. واتضح أنه بعد خطاب كو أعلن وزير الحرب في حكومة الصين -وهو مسلم- أن تأييد القرار سوف يثقل على علاقات الصين مع جارتيها المسلمتين، باكستان وأفغانستان. كما زعم وزير الحرب أن المسلمين في جميع أنحاء العالم سوف ينظرون إلى التأييد الصيني للجانب اليهودي في الصراع الفلسطيني، كعمل عدائي من شأنه أن يضر بمكانة الصين وبمصالحها في القارة الآسيوية. ولقد سببت هذه التعليمات حرجًا شديدًا للوفد الصيني في الأمم المتحدة، وبعد تبادل للبرقيات بين الوفد الصيني والحكومة قررت الحكومة أن على الوفد الصيني الامتناع عن التصويت. مجهود آخر قام به ثلاثة من مندوبي الوكالة اليهودية – حاييم جرينبرج عضو الإدارة الصهيونية، وأوبري إيبن (أبا إيبن) ودافيد هوروفيتس- الذين التقوا رئيس الوفد الصيني في الأمم المتحدة الدكتور جيانج، الذي اعتبر في نظرهم معاديًا، لكن بدون فائدة.

كان موقف الوفد الهندي مؤيدًا تمامًا للعرب، وانحاز إلى الموقف العربي، ذلك على الرغم من تصريحات رئيس الوفد آصف علي -الذي كان كذلك سفير الهند في واشنطن- أن موقف الهند في الصراع العربي الإسرائيلي "حيادي". التقى إلياهو إفشطاين في ليك ساكسس مع الدكتور قافالاس مادهاوا بانيقار، المرسل من قبل رئيس الحكومة جواهرلال نهرو للانضمام إلى وفد الهند في الأمم المتحدة، عرف بانيقار عن الصهيونية ولم يُخف تأييده لها، وإن كان مع تحفظ معين. ولقد التقى حاييم فايتسمان لأول مرة في عام 1926 ومرة ثانية في نيويورك عام 1943، وأخذ عنه انطباعًا جيدًا وشعر تجاهه بالإعجاب. كما أقام علاقات صداقة مع موشِه شيرتوك وإلياهو إفشطاين. كما نصح -كما ذكرنا- وفد اليشوف اليهودي في مؤتمر شعوب آسيا في نيودلهي، التقى بانيقار في فترة المباحثات في الأمم المتحدة في عام 1947 مع فايتسمان عدة مرات ليشرح له وجه النظر الهندية. وفي لقائه مع إفشطاين أوضح بانيقار أنه لا أمل في أن تؤيد الهند مشروع التقسيم، وذلك أيضًا لأن مندوب الهند في الأونوسكوب، عبد الرحمن، يعتبر من الذين اقترحوا مشروع الأقلية الفدرالية. ولقد عمل عبد الرحمن في هذا الشأن بناءً على تعليمات الحكومة الهندية، التي رفضت إقامة دولة يهودية في فلسطين، وكانت هذه هي السياسة المحددة لحزب المؤتمر الذي أيد المطالب العربية بشكل قاطع، كما نبع الأمر من النظرة الشخصية السلبية لنهرو إلى الصهيونية وأهدافها، ومع حصول

الهند على استقلالها وقبولها عضوًا في الأمم المتحدة كان نهرو مهتمًا بالحصول على تأييد العرب والحصول على تعاونهم في نضال الهند ضد باكستان المسلمة. وبالطبع لم يرغب في أن يقدم لها ورقة ضد الهند من خلال إظهار تأييدها للجانب اليهودي والإيقاع بذلك بين الهند والدول العربية. لقد كان لبانيقار علاقات شخصية طيبة مع بعض رؤساء الوفود العربية. ولقد عرف اتجاهاتهم ومشاريعهم. ولقد علم إفشطاين منه الكثير عن ما يدور بين هذه الوفود في فترة المباحثات في الأمم المتحدة في عام 1947 وتشاور معه في مناسبات مختلفة.

كما قال بانيقار أن النظرة إلى الصهيونية من جانب رئيس الوفد الهندي، فيجايا لاقشمي باندیط، تختلف عن نظرة أخيها جواهرلال نهرو. ففي الحرب العالمية الثانية قابلت بعض اللاجئين اليهود الذين وصلوا إلى الهند من ألمانيا، وتعاملت باحترام بتأثير من قصصهم مع مشاكل الشعب اليهودي بعد الهولوكوست. وأوضح بانيقار أنها كانت ملتزمة التزامًا تامًا بالتعليمات التي تلقتها من أخيها، ولم تستطع تغييرها. وعلى المستوى الشخصي أظهرت باندیط وبعض رفاقها تفاهمًا وودًا، لكن في خطابها في لجنة أد هوك في 11 من أكتوبر عرض المقترحات الرسمية لحكومة الهند لحل مشكلة فلسطين: (أ) ضرورة الفصل بين مشكلة فلسطين وبين مشكلة اللاجئين والمبعدين اليهود. (ب) ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني بدون تأجيل والاعتراف باستقلال فلسطين. (ج) ضرورة ضمان حكم ذاتي مستقل للأقلية اليهودية في المناطق التي يسكنها اليهود اليوم، في إطار الدولة الفلسطينية.

كما التقى شيرتوك بباندیط لاقشيمي في حوار مطول، وأعجب بشخصيتها لكن الحوار بينهما لم يشجعه على الأمل في أن تؤيد حكومة الهند مشروع التقسيم. ولقد قام عمانويل سلر بمحاولة أخرى للتأثير على موقف الهند، حيث كتب لباندیط رسالة جادلها فيها حول موقف حكومتها، وزعم أن الهند تقترف خطئًا.. لكن بدون فائدة. كما تحدث فايتسمان مع باندیط في 24 من نوفمبر، لكنه سمع أيضًا أن الوفد الهندي أعلن أنه سيصوت ضد مشروع التقسيم، وأن "قلبها منفطرٌ لذلك. ولقد أوضحت هذه الانحرافات من خلال حقيقة أن مجلس وزراء نهرو مشكلٌ من أغلبية رجعية، لذلك فإن الوفد هنا لا حول له ولا قوة...".

اقترح بانيقار وكذلك الزعيم الصهيوني الأمريكي المخضرم، قاضي المحكمة العليا البروفسور فليكس فرانكفورتر (1882-1965)، على كل من فايتسمان وإفشطاين لقاء الأخوين سير بنجل راما راو، وشيفا راو. التقى فايتسمان مع السير بنجل راما راو وقابل بانيقار إلياهو إفشطاين بشيفا راو، الذي كان عضوا في الوفد

الهندي، وقدمه له كصديق الصهيونية الذي يعرف جيدًا قضية فلسطين؛ حيث كانت زوجته لاجئة يهودية من ألمانيا وصهيونية. حافظ أعضاء الوفد الصهيوني على علاقات مع بانيقار ومع شيفا راو وشاوروهما في مناسبات عديدة. لكن أوضح بانيقار لإفشطاين أنه على الرغم من التأييد الشخصي لمعظم أعضاء الوفد الهندي إلا أنهم لن يستطيعوا التصرف خلاف التعليمات التي حصلوا عليها "نهرو غير معتاد أن يخالفوا تعليماته..."، بل أن فايتسمان نفسه قد قام بمحاولة دراماتيكية أخيرة وفي 27 من نوفمبر -أي قبل يومين من التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة-؛ حيث أرسل برقية إلى نهرو قال فيها:

"أتوجه إليك بخشية اللّه في الوقت الأكثر مصيرية في الألفي سنة من التاريخ اليهودي، لا يمكنني أن أصدق أن الهند تود المشاركة في مسئولية خيبة الأمل المأساوية، التي لن تُمحى أبدًا من ذاكرتنا القومية. إن هزيمة المشروع تعني دعوة الفلسطينيين -بزعامة المفتي- إلى مهاجمة اليهود في فلسطين، لأنها مرتبطة بفقدان أي سيطرة للأمم المتحدة على الوضع وترك فلسطين إلى صراع علني. وإن قبول مشروع القرار المقترح معناه الاستقلال، سواءً لأغلبية اليهود أم أغلبية العرب، وإنهاء الانتداب، وظروف أفضل لوجود تفاهم يهودي عربي، فوري، وفور توصية الجمعية بالإيجاب. سأقوم أنا بنفسي -وكذلك أصدقائي- بالاتصال بالزعماء العرب ومناقشة تنمية منسجمة ومستقلة لغرب آسيا، لن يكون من الممكن القيام بذلك إلا بعد قرار دولي بإقامة دولة يهودية ودولة عربية. أستحلفك بخشية اللّه ألا تهدم فرصًا كبرى، في داخل فوضى سوف تنجم عن فشل الأمم المتحدة، وأود أن تعبر عن رأيك حول تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكل أوربا المتقدمة لمشروع منح استقلال متساوٍ بين اليهود والعرب في فلسطين. تعذر علي فهم كيف ترغب الهند في السعي لمثل هذا الاتفاق. ويا ليت الإحساس بالمسئولية التاريخية تجاه سلامة آسيا يوجه عمل بلادك".

علم وفد الوكالة اليهودية أن باندیط لاقشمي أجرت مكالمة هاتفية قاسية مع أخيها؛ فقد طلبت مع بانيقار وشيفا راو من نهرو الإذن بأن يمتنع وفدهم -على الأقل- عن التصويت على مشروع التقسيم، لكن نهرو قرر أنه يجب التصويت ضد المشروع. وبعد أسبوع من التصويت في الأمم المتحدة ألقى نهرو خطابًا في البرلمان، في نيودلهي، عاد وأوضح عن قناعة شديدة لماذا كان مقترح الهند، مقترح أقلية الأونوسكوب بإقامة دولة فدرالية في فلسطين، تُشكل من أجزاء مستقلة ذاتيًا، لكن تكون ذات أغلبية عربية تدير الدولة الفدرالية، وذلك ليس فقط حلًا منطقيًا وعادلًا، بل الحل الوحيد للمشكلة، على الرغم من عدم قبول معظم أعضاء الأمم

المتحدة له.

لم يكن موقف حكومة الفلبين واضحًا. فقد أيد كارلوس روموﻻو وزير الخارجية ورئيس الوفد الفلبيني في الأمم المتحدة، مطالب العرب في لجنة سان فرانسيسكو، وقال أقوالًا مختلفة لأناس مختلفين وكان من الواضح أنه من غير الممكن الاعتماد على أقواله. فقد قال لمندوبي وفد الوكالة اليهودية: أنه من الطبيعي أن تسير الفلبين -حليفة الولايات المتحدة- في أعقابها، وتصوت في صالح مشروع التقسيم، لكنه أعلن في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 26 من نوفمبر؛ أن وفده سوف يصوت ضده. وفي نفس اليوم طلب أعضاء وفد الوكالة تدخل بعض الشخصيات، التي كان من بينها عضو الكونجرس الأمريكي سول بلوم (1870-1949)، الذي عمل بين أعضاء الوفد الفلبيني، وبرنارد باروخ، اقتصادي كبير ومستشار عدة رؤساء في الولايات المتحدة، الذي تحدث مع روموﻻو. ولقد قام كل من هنري مورجنطاو (1891-1967، وزير مالية الولايات المتحدة في السنوات 1934-1945 ورئيس الجباية اليهودية الموحدة ومشروع صكوك قرض التنمية لإسرائيل في أوائل الخمسينيات) وقضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة فليكس فرانكفورتر وفرانك مرفي، بالتحدث إلى سفير الفلبين في واشنطن كي ينقل إلى رئيس الفلبين -منوال أ روحاس- طلبهم بأن يؤيد وفد بلاده للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعَ التقسيم. ولقد أرسل السفير الفلبيني برقية إلى رئيسه وحذره بأنه إن لم يؤيد الوفد الفلبيني مشروع التقسيم؛ سوف يوجه إليه انتقادًا لاذعًا في الولايات المتحدة. وأكد السفير على أنهم في الولايات المتحدة لن يفهموا كيف أن دولة قد أضرتها اليابان في الحرب لا تؤيد الناجين من الهولوكوست في أوربا، في الوقت الذي هي في أمس الحاجة فيه إلى مساعدة شاملة من الولايات المتحدة؛ من أجل إعادة بناء اقتصادها وتطويره.

وفي 27 من نوفمبر أرسل حاييم فايتسمان برقية إلى رئيس الفلبين روحاس بطلب اللحظة الأخيرة. ولقد كانت هذه الرسالة دراماتيكية جدًا في أسلوبها، وتشبه البرقية التي أرسلها فايتسمان في نفس اليوم إلى نهرو. اختفى روموﻻو من نيويورك وخطب المندوب الذي خلفه في صالح مشروع التقسيم.

شكلت سيام كذلك مشكلة لوفد الوكالة اليهودية؛ ففي التصويت الذي أجرى في لجنة أد هوك انضمت سيام إلى التكتل العربي وصوتت ضد مشروع القرار. لم ينجح الوفد الصهيوني -فيما بعد على مدى يومين- في معرفة كيف ستتصرف سيام. فقد أعرب أعضاء مختلفين في الوفد عن آراء مختلفة. ولم تنجح المحاولات في التأثير على الوفد الأمريكي بأن يمارس ضغوطا على وفد سيام. وإذا بانقلاب يندلع في سيام في تلك الأيام. وأطيح بالحكومة وألغي خطاب اعتماد الوفد

في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنها لم تعين وفدًا جديدًا محله. وفي صباح يوم 29 من نوفمبر غادر رئيس وفد سيام نيويورك ولم يشارك نهائيًا في عملية التصويت التي جرت في ذلك اليوم.

لقد كُرست جهود وفد الوكالة اليهودية في الأيام الأخيرة التي سبقت عملية التصويت لتغيير موقف بعض الدول. وفي آسيا تركزت الجهود في الأساس مع الصين والفلبين، فهاتان الدولتان -ودول أخرى في قارات أخرى- اعتبرت خاضعة بشكل ما للتأثير الأمريكي في القضايا الدولية. ولقد أدت الشكوك حول استعداد وفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ممارسة تأثيره، إلى إرسال حاييم فايتسمان رسالة إلى الرئيس هاري ترومان نفسه، والطلب منه أن تمارس بلاده تأثيرها من أجل ضمان الأغلبية المطلوبة في الأمم المتحدة من أجل مشروع التقسيم. ولقد سجل في خطابه أسماء الدول "القريبة من السياسة العامة للولايات المتحدة، التي من المنتظر أن تساعد العرب في إفشال مشروع التقسيم من خلال التصويت ضده أو الامتناع". ولقد ضمت القائمة كذلك كل من الصين والهند وسيام والفلبين.

جرى التصويت الحاسم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 من نوفمبر. لكن المناقشات بدأت قبل ذلك بيوم. كان أول من ألقى كلمة هو رئيس وفد باكستان ظافر اللّه خان، الذي قام بمحاولة أخرى لإفشال مشروع التقسيم. كان ذلك خطابه الأخير قبل سفره إلى هاج لشغل منصبه كقاضٍ في المحكمة الدولية. بذلك لم يشارك في التصويت الذي جرى في اليوم التالي. وبعد ذلك بأسابيع معدودة، في 4 من يناير عام 1948، كتب له حاييم فايتسمان رسالة لطيفةً وودودًا، ودعاه إلى زيارة فلسطين كي "أريك شيئًا ما من عملنا، ومناقشتك شخصيًا في مشكلاتنا". كما كتب له فايتسمان أن هناك مشكلات كثيرة ستتشارك فيها البلدان، وأنه يتمنى أن يصبح من الممكن أن يناقشها "سويًا وبتعاون لمصلحة شعبينا". لم يوجد رد ظافر اللّه خان على هذه الرسالة. والتقى هو وفايتسمان في نيويورك في 12 من أبريل عام 1948.

قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة -بتأييد من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- مشروع التقسيم بتصويت 33 مندوبًا في صالح المشروع، و13 ضده، وامتناع 10. كان من المؤيدين للتقسيم من بين دول آسيا؛ الفلبين فقط. ولقد عارضت كل من الهند وباكستان وأفغانستان، وامتنعت الصين. أما سيام فقد غابت عن التصويت. لم يتم قبول إسرائيل في آسيا ببشاشة، وتم التعبير عن ذلك في السنوات التي تلتها، عندما حاولت إسرائيل المستقلة أن يتم قبولها كعضو في شعوب آسيا.

الفصل الثاني

صعوبات وعلاقات أولية

1- عالم غير توراتي

عينت المؤسسات القومية اليهودية في فلسطين -بعد قرار الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر عام 1947- لجنةً لتخطيط البناء الإداري للدولة اليهودية المزمع قيامها. ولقد كُلف الدكتور فلطر إيتان -الذي كان في ذلك الحين متحدث الوكالة اليهودية- بالتخطيط لبناء وزارة الخارجية. عمل إيتان في ذلك الوقت مدير "المؤسسة التكميلية" لجوار القسم السياسي للوكالة اليهودية. ولقد أُنشئت هذه المؤسسة في عام 1946، وكان دورها تأهيل كبار الموظفين لخدمة الدولة المزمع قيامها ووزارة خارجيتها. ولقد كَلَّف إيتان خمسة من الدارسين في "المؤسسة التكميلية" (التي كانت تضم 25 دارسًا) بالتخطيط لبناء وزارة الخارجية والخدمة الدبلوماسية. تم تقديم مقترحهم في 30 من يناير عام 1948. وفي ذلك الحين لم يُقترح إنشاء قسم خاص بآسيا. وقسمت دول آسيا -بناءً على هذا المقترح- بين ثلاثة أقسام جغرافية: قسم دول اتحاد الكومنولث البريطاني، الذي ضم المستعمرات البريطانية والدول المرتبطة بها في آسيا. القسم الإسلامي، وضم أيضًا الهند، لأنهم لم يرغبوا في فصلها عن باكستان. وأما بقية الدول الآسيوية فقد تم ضمها إلى القسم الذي سُمي "بقية آسيا والحبشة".

وبالنسبة للممثليات التي يستحسن فتحها في دول آسيا؛ فقد تم التوصية بفتح قنصلية عامة في شنغهاي وقنصلية أخرى في بومباي. وكان قد قدم قبل ذلك، في 13 من مارس عام 1948، كل من إلياهو ساسون -الذي كان في ذلك الوقت

مدير الفرع العربي في القسم السياسي في الوكالة اليهودية-، وحاييم برمان (ردي) -الذي كان سكرتير القسم السياسي للوكالة- مُقترَحًا بإنشاء ثلاثة مكاتب اتصال في باريس، وفي إسطنبول، وفي نيودلهي؛ تجري اتصالات مع الدول العربية ومع شخصيات عربية. ولقد تم التوصية بفتح مكتب اتصال في نيودلهي؛ نظرًا لاهتمام إسرائيل باستمالة الهند إلى جانبها، لكونها دولة تسعى إلى السيطرة على شعوب آسيا، وكذلك لوجود شخصيات إسلامية مهمة فيها، ربما يصبح التحاور معها ممكنًا.

في 19 من مارس عام 1948 تم تقديم مقترح ثانٍ لتخطيط بناء وزارة الخارجية. ولقد أعد هذا المقترح مجموعة مشتركة من العاملين بالقسم السياسي، وقسم الهجرة، وقسم التجارة والصناعة في الوكالة اليهودية. كان من المقرر -وفقا لهذا المقترح- إنشاء سبعة أقسام جغرافية، وبالنسبة لدول آسيا؛ اقتُرح توزيعها بين قسم الإمبراطورية البريطانية وقسم أفريقيا وآسيا، ولقد كانا في الأساس مقترحان متشابهان للغاية. وعندما أُعلن عن قيام دولة إسرائيل وأنشئت وزارة الخارجية؛ قام موشِه شاريت بتعيين فلطر إيتان أول مدير عام لها.

في الشهور الأولى تم معالجة الموضوعات المتعلقة بآسيا في قسم دول الكومنولث البريطانية.. لكن خلال فترة قصيرة، في عام 1949 تم إنشاء قسم آسيا وعُين يعقوب شمعوني -الذي كان ذا خبرة في الشؤون الآسيوية- أول مدير لها. ولقد اشتغل معظم سنواته في خدمة الخارجية في الشؤون الآسيوية حتى تقاعده عام 1980، ولا شك في أنه كان له تأثير كبير جدًا على سياسة إسرائيل في هذه القارة في العقود الأولى من قيام الدولة.

في 5 من ديسمبر عام 1949 قدم شمعوني للمدير العام فلطر مشروعًا لنشر ممثليات إسرائيلية في آسيا "يبدو لي ضروريًا، بعد اعتراف كل دول آسيا بنا". ولقد أوضح شمعوني أن الاعتبار الأساسي لتحديد حجم التمثيل سيكون -حسب رأيه- اقتصاديًا؛ لأنه "يجب أن نفترض أن القضايا السياسية البحتة بيننا وبين بعض دول آسيا؛ ستكون قليلة دائما". وكما اقترح فتح ممثليات في الهند (ستكون هناك حاجة -مع الوقت- إلى إضافة قنصلية في بومباي أو في كلكتا)، وباكستان، وإندونيسيا والصين (ومن المستحب فتح قنصلية في شنغهاي). كما إن الممثلية في الهند -على حد قوله- ستهتم أيضًا ببورما، و ستهتم الممثلية في باكستان (أو في طهران) أيضًا بأفغانستان. أما في اليابان فسيكفي أن تهتم القنصلية بالعلاقات الاقتصادية، ورأى شمعوني أنه ليست هناك حاجة إلى فتح ممثلية في ماليزيا (التي هي مستعمرة بريطانية)، وفي الدول الثلاثة الهند والصين وكوريا،

كما يمكن الاكتفاء في الفلبين بقنصلية شرفية.

لكن سرعان ما اتضح أن الواقع كان مخالفًا وأملى تطورات أخرى. فالدول الآسيوية -التي نالت معظمها استقلالها- قبل فترة قصيرة من قيام دولة إسرائيل، ترددت في الاعتراف بها. ولقد مر حوالي عام ونصف منذ أعلنت إسرائيل استقلالها قبل أن تعترف بها الصين (الشعبية)، والفلبين (في أبريل عام 1949). ولقد جاء بعدهما اعتراف بورما في ديسمبر عام 1949. أما الهند وتايلاند فقد اعترفتا بإسرائيل في خريف عام 1950. ولقد اعترفت سيلان بإسرائيل، لكن بشكل غير مباشر وبصورة غير واضحة. وبالنسبة للدول الإسلامية: باكستان وأندونسيا؛ فلم تعترفا بإسرائيل. أما بقية الدول الأخرى فلم تحصل على استقلالها بعد. وكانت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي. وفي 23 من يوليو عام 1951 اقترح المدير العام فلطر "التركيز في الشهور والسنوات التالية على تقوية علاقات إسرائيل مع الهند، والصين، وبورما، وسيلان، وسيام (تايلاند)، وإندونيسيا، وباكستان. ولقد أيد شمعوني هذه الرؤية واقترح افتتاح -خلال عام أو عامين- ثلاث ممثليات على الأقل: واحدة في الهند، وواحدة في جنوب شرق آسيا -تكون مشتركة لكل من بورما وتايلاند والفلبين- وواحدة أخرى في الصين، في الوقت الذي ستسنح فيه الظروف الدولية المناسبة. كما فكر أنه من المستحب فتح ممثلية في اليابان. واقترح سرعة العمل قبل أن يسبق العرب إسرائيل بالبدء في فتح ممثليات لهم في آسيا.

افتتحت أول ممثلية دبلوماسية إسرائيلية في آسيا في اليابان في 26 من ديسمبر عام 1952، عندما تحررت هذه الدولة من الاحتلال ووقَّعت على اتفاق سلام. ولقد عُين المندوب في طوكيو أيضًا كمندوب غير مقيم في تايلاند، وهو المنصب الذي عمل فيه حتى عام 1958، عندما تم افتتاح ممثلية مستقلة في بانكوك. وعندما تم افتتاح ممثلية في رانجون في خريف عام 1953؛ عين المندوب هناك أيضًا كمندوب غير مقيم في لاوس، والفلبين، وسيلان. كما عَينت وزارة الخارجية الإسرائيلية قناصل شرف في مانيلا، وبانكوك، وبومباي. وفي يونيو عام 1953 استُبدل بقنصل الشرف في بومباي قنصلًا عاملًا. وكان أول تعيين في آسيا في بداية عام 1949؛ حيث عين موشِه يوفال -الذي كان في ذلك الوقت نائب قنصل في نيويورك- وأُرسل إلى شنغهاي من أجل الاهتمام بهجرة يهود شنغهاي.

لقد خاف موشِه شاريت -أول وزير خارجية- على كرامة إسرائيل. فلقد آمن أنه يجب أن تحظى بمكانة متساوية بين سائر دول العالم. لذلك أصرَّ على مبدأ المعاملة بالمثل واعتقد أن على إسرائيل فتح ممثليات –فقط- في الدول التي ستفتح ممثليات لها في إسرائيل. ولم تمر أيام كثيرة حتى اتضح أنه لو أرادت إسرائيل إقامة علاقات

دبلوماسية مع دول أخرى؛ فإن عليها التنازل -في كثير من الحالات- عن مبدأ المعاملة بالمثل. حاول شاريت وفلطر ومجموعة من رجال وزارة الخارجية الذين عملوا في الشأن الآسيوي في السنوات الأولى من قيام الدولة- التوضيح لأنفسهم وللآخرين عوامل صعوبة قبول إسرائيل في البلدان الآسيوية؛ حيث اعتقدوا أن الصعوبات التي تواجهها إسرائيل في الحصول على اعتراف دبلوماسي من قبل معظم دول آسيا، تنبع في الأساس من عدم المعرفة أو سوء الفهم. ولقد أسهب شاريت في الحديث عن هذا الموضوع في خطابه في الكنيست يوم 15 من يونيو عام 1953، وأكد على هذه الكلمات أيضًا في مناسبات أخرى. وأوضح أن إسرائيل تواجه في قارة آسيا "جدرانًا من الغربة، وسوء الفهم، وكذلك الريبة، بل والعداء". وأسباب ذلك "نفسية وتاريخية" تتربص بين شعوب آسيا وبين إسرائيل. "إن رسالة الإسهام التي حظي بها شعبنا، في الإسهام قديمًا في بلورة أحد الأسس الرئيسية للعالم الروحي للإنسان- الإيمان باللّه، الإيمان بالإله الواحد، مبادئ الديانة والأخلاق.. هذه الرسالة لم تخترق أبدًا مناطق آسيا الشاسعة، التي بقيت خارج نطاق العالم الروحي والثقافي للشعوب الكبيرة الأخرى. فالنبوة الإسرائيلية ليست من تراثهم الروحي". وتاريخ شعب إسرائيل في فلسطين ليس من الموروث التاريخي لشعوب آسيا، نظرًا لأن الدور الذي لعبته في تاريخ البشرية ليس جزءًا من عالمهم.

لقد واجهت إسرائيل في آسيا "عالمًا غير توراتي، لا يؤمن بالكتاب المقدس". فالعهد القديم غير معروف في آسيا سوى لدى بعض النخبة. "لذلك فإن كل الحقائق الرئيسية لتاريخ إسرائيل -التي هي حجر أساس الثقافة التاريخية والرؤيا الدينية العامة في عالم النصرانية- هي هنا (في آسيا) كالطلاسم". ومن أجل تأييد نظريته؛ سعد شاريت بالاستماع إلى اللورد هور بليشا -يهودي كان وزيرًا للحرب في بريطانيا في بداية الحرب العالمية الثانية- حول انطباعاته عن زيارته لآسيا في بداية عام 1955. قال بليشا لشاريت أنه تحدث مع رئيس بورما الذي أخبره أنه مال في البداية إلى قبول الموقف العربي تجاه إسرائيل، واعتقد أن العرب هم أصحاب الأرض، لكنّ شخصًا ما أعطاه العهد القديم ليقرأه، وهو الذي لم يعرفه من قبل، وعندما قرأه عرف أن اليهود هم أصحاب الأرض الحقيقيين، العائدون إليها الآن. أما العرب فقد تسللوا إليها بدون أي وجه حق. والسبب الآخر لغياب المعرفة في آسيا عن كل ما يرتبط بإسرائيل، ربطه شاريت بحقيقة كون عدد اليهود في معظم أجزاء القارة الكبرى صغيرًا جدًا. "كذلك قضية آلام شتاتنا -الأحكام، والطرد، والاضطهاد، والتدمير، والاضطرابات، والمذابح- لم تجد مكانها في القارة الكبيرة وكذلك الأخبار عن أحداثها في أنحاء أخرى من العالم، لا يعرفها الكثيرون".

برزت بين الطوائف اليهودية في آسيا طوائف صغيرة قليلة الأهمية السياسية، وهي التي كانت موجودة على مدى مئات السنين في قايبنج في الصين وفي قوتشين في الهند. لكن معظم الطوائف اليهودية الصغيرة قد ظهرت هي الأخرى في آسيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، في أعقاب توسع الاستعمار الغربي، أو ظهرت خلال القرن العشرين. ولقد تطورت مثل هذه الطوائف في بعض المدن في الصين واليابان وكذلك في رانجون وسنغافورا وهونج كونج. كما نشأت طوائف صغيرة جدًا في بانكوك -في مانيلا- وفي بعض المدن في إندونيسيا وماليزيا. لقد نشأت الطوائف اليهودية في آسيا بعد ثلاث موجات من الهجرة. الموجة الأولى في معظمها "يهود بغداديون" قدموا من الهند أو بلدان الشرق الأوسط. والموجة الثانية ضمت في الأساس لاجئين يهودَ فروا من روسيا من الثورة البلشفية في عام 1917. أما الموجة الثالثة فقد ضمت لاجئين يهود -خاصة من ألمانيا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا- الذين فروا من النازيين. ولقد استمرت هذه الطوائف لعشرات السنين فقط. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول دول آسيا على استقلالها؛ هاجر معظم أبنائها إلى الولايات المتحدة، وأستراليا، وإنجلترا، وإسرائيل. وبقيت الطوائف اليهودية الصغيرة -التي كان نشاطها محدودًا- في سنغافورا، واليابان، والهند، وتايلاند. أما الطوائف التي كانت موجودة في بورما، والصين، وإندونيسيا، وماليزيا، فقد اختفت. كما لا توجد طوائف يهودية في البلدان الثلاثة في الهند وآسيا، أو في بقية البلدان الآسيوية. لقد كانت الطوائف اليهودية في الأماكن الأخرى في العالم؛ تُعتبر مصدرًا لنشر معلومات عن الشعب اليهودي، وتاريخه، وارتباطه بفلسطين. ولم يكن هذا العنصر موجودًا في آسيا. ويمكن القول -بشكل مناقض- أنه لهذا السبب لم تكن معاداة السامية -بصورتها المسيحية الأوربية، أو العربية الإسلامية- معروفة في آسيا (باستثناء بعض الموجات من المنشورات المعادية للسامية، التي نشرت من حين إلى آخر في اليابان، أو بعض التعبيرات المعادية للسامية، والتي كانت من سمات رئيس الحكومة الماليزية الدكتور داطو محمد مهاتير.

إن وجود الطوائف اليهودية في الدول الغربية هو ذكرى ظلمٍ دائمٍ لأغيار البلدان- بأنه يوجد هنا شعب منفي، شعب مشتت، في الوقت الذي اصطدم فيه جموع المسيحيين بجيرانهم اليهود، ووقفوا على كينونتهم وعبادتهم. ولقد ساعد ذلك على صنع أساس للتفاهم حول الصهيونية". وهذه المعرفة شبه معدومة في بلدان آسيا. إن العوامل التي ذكرناها سابقًا: عدم معرفة العهد القديم والتاريخ اليهودي، وشبه غياب تام للطوائف اليهودية، هي السبب في أنهم "يعتبروننا غرباء

عن الأرض ونحن في داخلها. آسيا كلها. قدموا من الخارج. جاءوا من أوربا. جاءوا من أمريكا. جاءوا من كل هذه الدول. وغزوا البلاد (فلسطين). احتلوا المكان هناك وسيطروا على الحكم. هذه هي الصورة العامة". وأضاف شاريت أن تلك الطبقات المثقفة في آسيا التي سمعت عن تصريح بلفور. لا تعتبر ذلك بداية تحقيق حلم عودة صهيون. بل عمل الإمبريالية البريطانية التي غرست اليهود في أرض لا تخصهم. لأهدافها هي. لذلك اعتُبِرَت الصهيونية أداة في يد الإمبريالية الغربية. فضلًا عن علم الجميع أن لإسرائيل علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة. حيث تعتمد على مساعدتها المالية.

لقد كانت إسرائيل -في نظر المثقف الآسيوي- جزءًا من الحضارة الأوربية الغربية. وفي الواقع لا داعي لإنكار أن إسرائيل تعتبر من زوايا عديدة "أمة" ذات طابع أوربي. على أي حال يبدو الإسرائيليون للمثقفين الآسيويين كمن ينحازون في شكل حياتهم وطابعهم الاجتماعي والثقافي إلى "العالم الغربي" أكثر من الآسيوي. كما أضاف شاريت وأوضح شعور الآسيويين بالغربة تجاه اليهود في إسرائيل في لون الوجه "الأبيض". ولقد لاحظ ذلك أعضاء الوفد اليهودي في مؤتمر شعوب آسيا الذي عقد في نيودلهي في عام 1947.

كما ربما ترتبط أيضًا بذلك حقيقةُ أن معظم المحسوبين على النخبة السياسية. في دول آسيا بعد الحرب العالمية الثانية- كانوا معادين للصهيونية في آرائهم. ولقد تشكلت اتجاهاتهم بواسطة الحركة المعادية للإمبريالية والمعادية للاستعمار. التي سادت آسيا خلال العشرينيات والثلاثينيات. وتأثرت بالأيديولوجية الماركسية-الشيوعية من ناحية. وبالقومية العربية من ناحية أخرى. ولقد كانت الفكرة السائدة بين تلك الدوائر أن الصهيونية هي حركة أجنبية واستعمارية جاءت لطرد أبناء الأرض "الأصليين". العرب. ولقد أدت مشاعر التضامن الإسلامي بين الشعوب الإسلامية في آسيا؛ إلى رؤيةٍ معادية للصهيونية ومعادية لإسرائيل. وإلى مساندة العرب. ولقد عززت مشكلة اللاجئين العرب -التي نتجت عن حرب الاستقلال (حرب فلسطين عام 1948)- الانطباع بأن الأجانب دخلوا فلسطين من بلدان أوربا وطردوا منها سكان المكان "الأصليين". كما عززت عملية قادش (المعروفة بعملية سيناء) الشكوك حول إسرائيل. وأولئك الذين زعموا أن إسرائيل هي فرع للإمبريالية الغربية.

لقد ساهمت بعض العوامل العملية –أحيانا- في صنع الصورة السلبية لإسرائيل في آسيا. خاصة في العقود الأولى من قيام الدولة. فمن الناحية السياسية العملية؛ فرضت بعض المصالح الإسرائيلية ضرورة الانعزال أحيانًا.

عما اعتبر رغبة سياسية مشتركة للشعوب الآسيوية. فإسرائيل لم تنتمِ أبدًا إلى أي تكتل دولي لكن كانت علاقاتها -بشكل عام- مع الغرب قوية جدًا لأسباب كثيرة ومعروفة. ولم يُستخدم ذلك في صالح الدولة من الناحية الدعائية. بالفعل صوت مندوبو إسرائيل دائمًا في الأمم المتحدة ضد الاستعمار. لكن حدث أن مصلحتها القومية ألزمتها بموقف آخر. فعلى سبيل المثال. اتخذت إسرائيل موقفًا مخالفًا تجاه فرنسا -أثناء حرب الجزائر- عن الذي أظهره تجاهها من اعتبروها دولة استعمارية عظمى. لقد شكلت تلك القيود. التي منعت الانحياز الإسرائيلي الكامل إلى رؤى الشعوب الآسيوية -دون شك- عائقًا أمام جهود إسرائيل في الحصول على تأييد تلك الدول. التي كانت تغلي في الخمسينيات والستينيات ضد الاستعمار.

لكن -في رأي شاريت- العائق الحاسم الذي كان أمام إسرائيل في آسيا هو المعارضة العربية. ويعتقد أنه لو كان اليهود قد جاءوا إلى فلسطين بدون إثارة معارضة العرب "لكان من الممكن أن تتقبل (شعوب آسيا) الأمر. ربما لم يكونوا ليعتبروننا واحدة منهم. لكنهم كانوا سيتعايشون مع الأمر. غير أننا جئنا رغمًا عن شعب هذه الأرض. الذي لم يتوقف عن المعارضة والقتال". لذلك كان من الواضح لشعوب آسيا أن واجبهم الأول هو الوقوف إلى جانب العرب ومساندتهم. ولقد عبر عن هذا التضامن مع العرب أولًا بين الدول الإسلامية في آسيا. إن معظم الدول العربية جزء من القارة الآسيوية. وراسخة في السياسة الإسلامية. سواءً على أساس التراث الإسلامي التاريخي. أم على أساس النضال المشترك ضد الاستعمار. ولقد عُبر عن هذا التعاون عام 1951. عندما أسست الدول العربية وآسيا في الأمم المتحدة التكتل الآسيوي العربي. الذي كان أساس التنظيمات الأفروآسيوية التي نشأت منذ ذلك الوقت. وكان مطلب العرب الوحيد من أجل هذه الشراكات هو الانضمام إلى المعركة التي أداروها ضد إسرائيل. وربما نجحوا في ذلك. فلم تتم دعوة إسرائيل إلى المؤتمرات الأفروآسيوية. ولا إلى المؤتمر الذي عقد في باندونج عام 1955. ولا إلى المؤتمر الذي كان من المفترض عقده في الجزائر عام 1965. ولا إلى كل الهيئات المختلفة التي نشأت على الأساس الجغرافي لآسيا وأفريقيا في الأمم المتحدة أو خارجها. كان استنتاج شاريت أن على إسرائيل العمل من أجل إيجاد اتصال جديد مع القارة الآسيوية. "التي ربطَنا القدر بها برباط أبدي لا انفصام له". ليس معنى ذلك أنه مع العودة إلى الوطن "يجب التخلي عن الكنوز الثقافية التي اكتسبناها في الدول الغربية. لكننا جئنا كغرباء. ليس كأبناء الغرب الغزاة للشرق. لكن كمواطنين شرقيين عائدون إلى وطنهم". وزعم أن على إسرائيل

العمل بين شعوب آسيا والغرس فيهم -من خلال الإعلام المناسب"- معرفة الحقيقة والشعور بالوحدة والتعاون". ولقد آمن أن الأمر ممكن، وأن وزارة الخارجية قد حققت تقدمًا في هذا المجال، وأنه -أي شاريت نفسه- ساهم في ذلك بمشاركته في مؤتمر الحركات الاشتراكية الآسيوية الذي عقد في رانجون عام 1953.

كما كان لبن جوريون آراء مشابهة حول أسباب الصعوبات التي تواجهها إسرائيل، وهي التي تنبع من تجربته الشخصية:

في كل قارة آسيا يوجد من بين مليارَي مواطن بعض عشرات الآلاف من اليهود، الغالبية العظمى منهم في الدول الإسلامية، باستثناء المسلمين فإنه لا يوجد أي تقارب بين معتقدات الشعوب الآسيوية –الهندوس والبوذيون، والقنفوشيوسيون، والطاويون- وبين ديانة موسى وإسرائيل، فالقليلون فقط في جَر البشر في هذه القارة -من بين أولئك الذين درسوا في مدارس المبشرين المسيحيين- هم الذين يعلمون عن وجود كتاب العهد القديم، ولذلك أيضًا ارتباط بالمسيحية وليس بالشعب اليهودي الذي مازال موجودًا بفضل هذا الكتاب، والمثقفون -خاصة أولئك الذين هم من أبناء الطبقة المثقفة، التي تلقت تعليمها في غرب أوربا- قابلوا يهودَ بالطبع، لكنهم لم يلحظوهم كأبناء قومية ذات طابع خاص مختلف عن شعوب العالم، قابلْت أناسًا كثيرين في آسيا – كذلك من المثقفين – لم يعلموا شيئًا عن الهولوكوست الذي حل بشعبنا في أوربا في سنوات الحرب، إن سجل شهداء الشعب اليهودي بسبب خصوصيته وكذلك معاداة السامية على مر الأجيال- كل ذلك غير معلوم، غريب وغير مفهوم لدى الشعوب التي تتعامل بتسامح كبير مع معتقدات وأديان الآخرين...

لقد تحدثت أكثر من مرة في سفرياتي في بلدان أفريقيا وآسيا، وفي اللقاءات في أروقة الأمم المتحدة، وفي الاجتماعات بين البرلمانات، مع شخصيات من هاتين القارتين وعلمت أن إسرائيل "التاريخية" بالنسبة لهم ليست عاملًا مقنعًا في مصداقيته، فمن وجهة نظرهم فإن احتلال منطقة يسكنها شعب ما –حتى لو اعتمد المحتل على كتاب من القوانين، والأساطير، والأقوال الأخلاقية، والأحداث التاريخية قبل ثلاثة آلاف عام- ليس سوى ظلم وتشويه للحق، إن دعايات خصومنا التي تشير إلى تعاون بيننا وبين الإمبريالية منذ تصريح بلفور، وعن استغلال قوة المال اليهودي- تكمل الصورة، كما يتم تفسير حقيقة أن دولة إسرائيل تم قبولها كعضو في الأمم المتحدة في الفترة التي شَكل فيها حكام أوربا البيض وحلفاؤهم الأمريكيون -مجموعة مسيحية إمبريالية معروفة جيدًا في آسيا وأفريقيا- الغالبية العظمى في منظمة الأمم المتحدة، والشعوب التي عانت في الماضي

التاريخي القريب من الطرد من بلدانهم، ومصادرة أراضيهم، من حكم الأقلية الأجنبية، القوية والغنية لغير المتعلمين، من حكم البيض لغير البيض -تميل إلى قبول دعايات من هذا النوع.

وفي حواره مع أو نو رئيس وزراء بورما في 28 من ديسمبر عام 1953، كان لدى هاكوهين انطباع أن "رئيس الوزراء يعلم بوجود العهد القديم معرفة ضعيفة، على أي حال كان من الواضح من بعض العبارات التي قالها أن العهد القديم -في نظره- هو كتاب النصارى المقدس، ومن خلال حواري معه فقط عرف أنه مقدس لنا أيضًا". ولقد واجه هاكوهين -أكثر من مرة- في أثناء فترة خدمته في بورما، جهل تام في كل ما يتعلق بتاريخ الشعب اليهودي. لذلك أوضح " أن المطالبة بالملكية والحكم السياسي لمنطقة مأهولة بمساعدة شعب أجنبي "إنجلترا"؛ ليس فيه ما يؤدي إلى مساندة أولئك الذين لم يسمعوا أبدًا عن خصوصية واختلاف شعبنا؛ النموذج الوحيد في التاريخ العالمي للشعب الذي حافظ في منفاه على ديانته، وقوميته، ولغته، وبفضل كل ذلك يطلب لنفسه الشيء الوحيد.. الأول والأخير.. العلامة المميزة الملموسة التي ستحدد مكانته كشعب مساوٍ لكل الشعوب- الوطن". كما أوصى هاكوهين بضرورة القيام بعمل إعلامي عاجل، ونشر معلومات عن اليهودية بين الدوائر المثقفة في أنحاء آسيا، ولكونه رجلًا عمليًا تحدث عن ذلك مع أصدقاء له في الولايات المتحدة وكان لديه انطباع "إنه من الممكن ضمان تمويل هذا العمل بسهولة". وعلى عكس آراء فلطر ورجال آخرين في قيادة وزارة الخارجية، اعتقد دافيد هاكوهين، الذي كان رجلا يقظاً جدًا، أن الاهتمام بالعلاقات مع دول آسيا لن يؤدي إلى تحسن العلاقات مع العرب، فقد آمن أنه لا يوجد لدى تلك الدول المقدرة أو الرغبة في تقليص الهوة الكبيرة بين العرب وإسرائيل، وعلى حد قوله فإن لديه أيضًا شخصية آسيوية ستكون مستعدة للعمل في هذه المهمة، ولا أساس للاعتقاد بأن "تعنت العرب وشرهم سوف يتحطم" أمام جهود سيقوم بها أي شخص آسيوي، كما اعتقد أن الاهتمام بالعلاقات مع دول آسيا أمرٌ مهمٌ في ذاته، وليس كطريق غير مباشر إلى قلب العرب.

كتبت زوجة دافيد هاكوهين -الكاتبة والصحفية براخا حبس- هي أيضًا عن نقص المعرفة عن اليهودية وعن إسرائيل التي وجدتها بين المثقفين في بلدان آسيا، لكنها أضافت أن الجهل فيما يخص آسيا بين الإسرائيليين -بما فيها هي نفسها- لا يقل عما هو سائد في آسيا عن إسرائيل.

2 ـ دافيد بن جوريون وآسيا

وضع بن جوريون لنفسه مكانة خاصة في فصل العلاقات الإسرائيلية الآسيوية؛ فباستثناء العلاقات الفريدة من نوعها التي تطورت بينه وبين رئيس حكومة بورما أو نو، لم يهتم بن جوريون بالعمل الدبلوماسي العملي مع بلدان هذه القارة، لكنه أكثر من الكتابة والحديث عن الشؤون الآسيوية، ومن الواضح أنه أعطى أهمية كبيرة لقارة آسيا.

أظهر بن جوريون قبل سنوات غير قليلة من قيام دولة إسرائيل، اهتمامًا بآسيا وبالرابط الجغرافي والسياسي والثقافي بين هذه القارة وبين أرض فلسطين والشعب اليهودي؛ ففي عام 1935 أرسل مذكرة إلى القاضي الأمريكي الأعلى لويس د. برانديس (1856-1941)، من كبار القادة الصهاينة في الولايات المتحدة في حينه) شرح فيها أن لخليج إيلات أهمية كبيرة؛ حيث سيسمح لفلسطين بالتجارة مع آسيا، كما اهتم بالديانات الآسيوية وخاصة البوذية التي حظيت بانتشار كبير فقط بعد تطور العلاقات الإسرائيلية البورمية، كانت الصداقة التي تطورت بين بن جوريون وبين أو نو قد نشأت في فترة سابقة، وفي أبريل عام 1947 -الفترة القاسية على اليشوف العبري في فلسطين، وعلى دافيد بن جوريون، الذي كان من زعماء اليشوف- أرسل بن جوريون ثلاث برقيات إلى الهند، اثنين للدكتور عمانويل أولسفنجر، وواحدة لدافيد هاكوهين، مكث الشخصان في ذلك الوقت في الهند للمشاركة في مؤتمر شعوب آسيا، وقد طلب منهما أن يرسلا إليه الكتب المقدسة الهندية، وكذلك كتبًا عن تاريخ الأدب والفلسفة الهندية، يتضح من تصريحات بن جوريون -الشفهية والمكتوبة- في السنوات التالية أن ذلك لم يكن مجرد نزوة؛ فقد قرأ ودرس بعناية الثقافات الآسيوية وديناتها -وخاصة البوذية- وهي القراءة التي أثرت على رؤيته فيما يخص هذا الجزء من العالم.

وفي الإصدار السنوي للحكومة (1953) نشر بن جوريون مقالًا شاملًا بعنوان "إسرائيل بين الشعوب"، خصص فيه مساحة محترمة جدًا لشرح رؤيته حول أهمية قارة آسيا، وما كتب أن آسيا هي القارة الأكبر في العالم، ليس فقط من حيث المساحة، بل أيضًا من حيث عدد السكان، وكانت هذه القارة قبل آلاف السنين مهد الثقافة البشرية، كما يسكن آسيا أكبر شعبين في العالم من حيث عدد السكان – الشعب الصيني والشعب الهندي، اللذان يضمان معا حوالي نصف سكان الجنس البشري تقريبًا، ليس هذان الشعبان كبيرين فقط من الناحية العددية، بل يتميزان أيضًا بحضارتهما القديمة والأصلية، التي استمرت على مدى آلاف السنين وبدون توقف حتى اليوم، إن قارة آسيا تصحو على حياة جديدة، وقد

تخلصت من عبء الاستعمار البريطاني والفرنسي والهولندي وتتطلع لشغل المكانة التي تستحقها في النظام السياسي والاقتصادي والثقافي في وقتنا الحالي. إن تحرر شعوب آسيا -بما فيها أيضًا شعب إسرائيل- ونيلهم استقلالهم -في رأي بن جوريون- أكبر حدث في جيلنا. ولقد توقع أن تصبح الصين والهند في خلال سنوات معدودة قوتين عظميين. وقال أن اليابان بالمعرفة والتكنولوجيا التي لديها، لن تقل عن شعوب أوربا والولايات المتحدة. وسيكون لشعوب آسيا (وأفريقيا) في السنوات القادمة، تأثيرٌ كبيرٌ على رسم شكل البشرية كلها. وفي عام 1960 توقع بن جوريون -بصورة شبه مبالغ فيها- أن تسود شعوب آسيا وأفريقيا البشرية: "بعد 10-20 سنة ...ستحكم هذه الشعوب العالم". لذا فمن المهم أن تحظى إسرائيل بمكانة احترام وود بين هذه الشعوب.

أضاف بن جوريون: أنه على الرغم من عمليات تحرر واستقلال شعوب آسيا، إلا أنها ما زالت تعاني من عقدة الانحطاط. فأي شخص أبيض محل شك لديهم؛ لأن الإنسان الأبيض حكمهم وقمعهم على مدى مئات السنين. "وهم لا يميزون بين شخص أبيض وآخر... وإن كنا شعبًا استقر في هذه الأرض قبل بعض الشعوب في آسيا بمئات السنين... فإننا نبدو في نظرهم أوربيين من الجنس الأبيض الذي يقمع.. الحاكم الذي تخلصوا منه قبل سنوات معدودة".كما قال إن معظم الشعوب التي تحررت في آسيا وأفريقيا ما زالت في حاجة إلى الاحتياجات الأساسية جدًا: الصحة، وتعليم الشباب، وتنمية المحاصيل الزراعية لمنع المجاعة، والتزود بالمياه النقية للشرب، ووسائل الري، والتنمية الصناعية، واستئصال الفساد وإنشاء إدارة شريفة ومؤهلة.

اعتقد بن جوريون أن إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل صعود شعوب آسيا، ويجب عليها أن تساهم بنصيبها من أجل المساعدة على تطويرها وتنميتها، وهذه مسألة أخلاقية وسياسية على حد سواء بالنسبة لإسرائيل. كما قال بن جوريون، فمن الناحيتين معا فإن على إسرائيل اعتبار تقديم المساعدة لتلك الدول مهمةً تاريخيةً كبيرةً، حقًا وواجبًا معًا. فتقديم المساعدات أمر تحتاجه إسرائيل بصورة لا تقل عن الدول التي تقدم لها المساعدة. غير أنه مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الكبيرة لقارة آسيا والعدد المتزايد للدول المحتاجة للمساعدة، إلا أن هناك شكًّا في قدرة إسرائيل الصغيرة، ذات الإمكانيات الضعيفة، على تقديم المساعدة بشكل حقيقي. علاوة على أن إسرائيل نفسها مازالت في حاجة -وسوف تحتاج في المستقبل- إلى المساعدة الخارجية، وخاصة من اليهودية العالمية. بماذا وكيف ستستطيع إسرائيل مساعدة البلدان الجديدة في آسيا وأفريقيا؟ كان رد بن جوريون:

بما ستفعله لنفسها في بلدها، أي كونها نموذجًا للدول الجديدة المحتاجة. فزعم بن جوريون أن في إسرائيل حلًا -بمعدل صغير- للمشاكل التي تواجه البشرية كلها في أيامنا: تقليص الفجوة الاقتصادية والثقافية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتقوم إسرائيل بتطوير زراعة متطورة، كما تقوم بصهر طوائف بعيدة عن بعضها -في اللغة والماضي والمستوى الثقافي والاقتصادي- في أمة واحدة تتمتع بمستوى ثقافي وحياتيّ للدول المتنورة والمتقدمة، وهي تُنشِئُ نظامَ حكم ديمقراطيًا مستقرًا، وتطوِّر تعليمًا وثقافةً بمستوى مرتفع، كما تقوم بتدريب جيش هدفه الدفاع عن أمن الدولة، وكذلك دمج الشتات واستصلاح الأراضي القفر، وبتنفيذ هذه المهام وغيرها لنفسها- هكذا ستساعد إسرائيل أيضًا الدول الجديدة حيث ستصبح نموذجًا وقدوةً لها، "سيتعلمون من المشروع الذي يُنفذ في إسرائيل كيف يُحدِثون هذه التغييرات في بلدانهم".

كما يرى بن جوريون -بالإضافة إلى الدارسين الذين جاءوا إلى إسرائيل من بلدان مختلفة؛ للتأهل في مجالات مختلفة- أنه كان على إسرائيل إرسال خبراء ومرشدين إلى تلك البلدان، قدر استطاعتها." لكن الشرط الضروري لنجاح هؤلاء المبعوثين: هو كونهم على علم بهذه المهمة الرائدة، وليس فقط شغل وظيفة يحصل فيها على راتب".

زعم بن جوريون أن الكثير من شعوب آسيا وأفريقيا لم تكن على أي دراية بما يدور في بلد صغيرة جدًا مثل إسرائيل، لولا عمليات الجيش الإسرائيلي، وحرب عام 1956 على وجه الخصوص، التي أثارت انتقادات شديدة ضد إسرائيل في جميع العالم، فصنعت لإسرائيل شهرة، وأدت إلى تدفق الدارسين إليها من بلدان كثيرة.

ولقد سرد بن جوريون الأعمال والعوامل في إسرائيل "التي تجذب إلينا أفضل شعوب آسيا وأفريقيا": الجيش الإسرائيلي، والاستيطان العامل، واتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، والمشروعات التعاونية، والإنجازات العلمية، والمؤسسات التعليمية والبحثية، ومقدرة الشعب الإسرائيلي على البناء والمبادرة ، ومشروع استيعاب المهاجرين، والنظام الديمقراطي والاستقرار السياسي فيها، وتجد الشعوب الجديدة كل ذلك في إسرائيل وليس في بلدٍ أخر. كما دعا بن جوريون إلى استخدام القوى الخفية في إسرائيل، وإعدادها لتقديم المعونة الإنسانية والصديقة -وبدون أي تكلف- لشعوب آسيا وأفريقيا، وكل ما ستطلبه إسرائيل في المقابل -على حد قوله- هو صداقة هذه الشعوب، وإن المساعدات التي ستقدمها إسرائيل ستدفع إلى تأييدها واحترامها، يقوى ذلك من مكانتها ويؤدي في نهاية الأمر إلى اجتثاث الكراهية من لدن جيرانها العرب المتآمرين على وجودها، ولقد رأى في هذا

الأمر أهمية كبيرة؛ لأن العرب يستغلون "القوى الظلامية والمتشددين الإسلاميين من ناحية، ومساعدة القوى الشيوعية العظمى من ناحية أخرى" لتشويه إسرائيل لدى دول آسيا وأفريقيا؛ فمشاعر الوحدة الدينية في الدول الإسلامية قوية جدًا، وتتعاون هذه البلدان مع الدول العربية في الأمم المتحدة في كل ما يخص إسرائيل.

أكد بن جوريون في مقالاته ولقاءاته مع الصحافة على ما كتبه قبل ذلك بعشرات السنين- بخصوص أهمية إيلات كحلقة وصل بين إسرائيل وآسيا من الناحية الاقتصادية والسياسية، ولم يكن لديه شك في أن ثِقَل شعوب آسيا وأفريقيا على الساحة الدولية سوف يتزايد، سواءً بسبب عدد السكان الكبير فيها، أم لتزايد عدد الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا، وبناءً على ذلك، أوضح بن جوريون أن مكانة هذه القارات سوف ترتفع في المستقبل في تجارة إسرائيل الخارجية، وسيكون لميناء إيلات وللملاحة الإسرائيلية في مضايق البحر الأحمر والمحيط الهندي أهمية سياسية واقتصادية كبيرة.

كما تحدث بن جوريون عن الصين في مواضع لم يُنتظر سماع مثل هذه الأقوال فيها -خاصة من زعيم إسرائيلي-، وفي عام 1962 زار دول إسكندنافيا -السويد، والنرويج، وفنلندا، وأيسلندا- وتحدث كثيرًا مع رؤساء تلك الدول عن أن مستقبل العالم سيكون مرتبطًا بالصين، وبعد عامين من هذا التاريخ وفي مارس عام 1964، قال في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية: أن كثيرًا من آمال إسرائيل في السلام مرتبطة بالصين، ولقد اعترف أنه مصاب بـ"الهوس الصيني" واقترح دعوة -بدون أي تلكؤ- وفد صيني رسمي لزيارة إسرائيل، وأكد أنه لا يعتقد أن إقامة علاقات مع الصين "فيه ما يمس العلاقات مع أمريكا بشكل ما، وأن من يعتقد ذلك مخطئ تمامًا".

لقد احتلت كل من الدولتين الكبيرتين الهند والصين مكانة خاصة في فكر بن جوريون، الذي كتب عنهما عام 1963 تلك الكلمات: "...اليوم الدولتان العظميان اللتان تقودان العالم هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي رأيي لن يستمر هذا الأمر إلى الأبد؛ فهناك دولتان في آسيا –الهند والصين- عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان أمريكا وروسيا .. ولاشك أنه لن تمر فترة طويلة وستصبح هاتان الدولتان الآسيويتان –الصين والهند– الدولتين العظميين في العالم..."

فيما يخص الهند أعرب بن جوريون عن دهشته من أن نهرو -أحد الشخصيات السياسية المهمة في العالم- قد استسلم للضغوط العربية ورفض بعقلانية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كان من الصعب على بن جوريون التعايش مع أن نهرو، الرجل "صاحب الآراء التقدمية والرؤية"، يظهر الضعف ويستسلم

لضغط عربي، وعلى الرغم من تصريحاته الصريحة التي ذكرها عدة مرات للإسرائيليين الذين التقاهم، حول نيته فتح سفارة في إسرائيل، إلا أنه لم يلتزم بكلامه، لم يكن لدى نهرو أي أساس أخلاقي، فمن المنطقي والإنساني معارضة إسرائيل أو التنكر لها، لكن المستشار الرئيسي لنهرو -في رأي بن جوريون- كان قريشنا منون "عدو إسرائيل". ولقد استنتج بن جوريون أنه طالما بقي نهرو في السلطة فليس هناك أي فرصة لتحسين العلاقات الهندية الإسرائيلية.

وبالنسبة للصين زعم بن جوريون أنه من السخافة ألا تكون هذه الدولة الكبرى عضوًا في الأمم المتحدة، ولقد كان موقف الولايات المتحدة -التي رفضت الاعتراف بالوضع القائم في الصين- غريبًا جدًا في نظره، وتمنى أن يتم تصحيح هذا الخطأ من أجل السلام في العالم، ومن أجل تقوية صلاحية الخطأ في عدم تمثيل الصين في الأمم المتحدة، وأن تعترف الولايات المتحدة بالصين وتقيم علاقات معها، ولقد أوضح بن جوريون أنه يحتفظ بهذه الآراء على الرغم من تعامل الصين السيئ مع إسرائيل، وأنه لا يعتقد أنه كان هناك أي سبب حقيقي لتسود الكراهية بين الصين وإسرائيل، وأنه يجب البحث عن السبيل إلى الصين الشعبية، كما قال: إن الصين العملاقة من الممكن أن تتعلم الشيء غير القليل من إسرائيل الصغيرة.

لم يتوانَ بن جوريون عن تقديم المشورة للولايات المتحدة فيما يخص السياسة التي يجب اتباعها تجاه الصين، وفي عام 1972 -قبل سفر رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون لزيارة موسكو- قال بن جوريون في لقائه مع شخصيات أمريكية جاءت لزيارته في المطار: إن أمام نيكسون الآن فرصة فريدة في نوعها كي يجلب السلام العالمي، هذا لو قال للروس إن عليهم أن يعيدوا إلى الصين الأراضي التي اقتطعتها منها روسيا القيصرية، وقال بن جوريون إنه "لو أصرَّ نيكسون بشدة على هذا الموضوع، سيكون الروس مستعدين للتسوية ويعيدون الأراضي إلى الصين، في ذلك الوقت سيوجد وضع من التوازن الذي سيضمن السلام العالمي لأجيال".

من الصعب إلصاق السذاجة السياسية بن جوريون، كما أنه من الصعب كذلك فهم كيف اعتقد أن رئيس الولايات المتحدة سيقبل القيام بمثل هذه المهمة! وأكثر من ذلك كيف تصور أن الاتحاد السوفيتي سيوافق على إعادة أراضٍ في حوزته بالرغبة المطلقة، ومن أجل "السلام العالمي للأجيال"؟!

3 ـ فشل ونجاح

وُجهت الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية في آسيا -بقيادة موشِه شاريت في السنوات الأولى للدولة- تجاه الهند في الأساس، وبشكل أقل تجاه الصين، أكبر

دولتين في آسيا. وبعد التوقيع في عام 1949 على اتفاقية وقف إطلاق النار مع الدول العربية؛ أملت وزارة الخارجية في القدس بأن يصبح من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية مع الهند خلال فترة قصيرة. على غرار العلاقات التي أقيمت مع دول مختلفة في أوربا وفي القارة الأمريكية. كان وزير الخارجية موشِه شاريت -الذي حرص على مبدأ المعاملة بالمثل- مستعدًا للخروج عن هذا المبدأ بالنسبة للهند التي كانت دائمًا هدفًا مهمًا في نشاطه الدبلوماسي؛ حيث أدرك أن لإسرائيل مصلحة عملية كبيرة. خاصة بغرض تهجير يهود الهند إلى إسرائيل. وفتح قنصلية في بومباي. كما أن للهند مصلحة مشابهة في فتح ممثلية لها في إسرائيل. لقد اعترفت الهند فعليًا بإسرائيل في سبتمبر عام 1950. لكن لم يحدث تقدم آخر غير ذلك. كما سنناقش ذلك بشكل منفصل في الفصل السابع.

كما بُذلت أيضًا جهود تجاه الصين -التي كانت تحتلها القوات الشيوعية منذ فترة قريبة وحولتها إلى "الصين الشعبية"- بعد أن فرَّت فلول قوات الجنرال جيانج قاي-شق إلى بورموزا -تايوان- وأنشأت هناك كيانًا سياسيًا مستقلًا. اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية في 9 من يناير عام 1950 وأيدت قبولها عضوًا في الأمم المتحدة. ولقد أوقفت الحرب الكورية جس النبض بين الدولتين من أجل إقامة علاقات بينهما. غير أنه عاد مرة أخرى. بتحفيز خاص من دافيد هاكوهين. في الوقت الذي خدم فيه كمندوب في رانجون (كما سيتضح فيما بعد في الفصل الثالث عشر). على أي حال. كان مؤتمر باندونج الذي عقد في أبريل عام 1955. دليلًا على قطع الاتصالات بين الصين وإسرائيل. وبداية فترة عداء صعبة من جانب الصين تجاه إسرائيل. وتدريجيًا أدرك صناع السياسة الإسرائيلية تجاه آسيا؛ أن العداء العربي تجاه إسرائيل هو عائق كبير نحو شغل إسرائيل مكانة في هذه القارة.

ولقد نشأت مجموعات من الدول كان تحفُّظها من العلاقات مع إسرائيل واضحًا؛ أولًا الدول الإسلامية: إندونيسيا. وماليزيا. وبروناي. وأفغانستان. وباكستان. وفيما بعد بنجلاديش.. ثم بعدها الدول الشيوعية: الصين. ومنغوليا. وكوريا الشمالية. وكوريا الجنوبية. ولقد أضيف إلى هاتين المجموعتين؛ الدول التي فضلت التقارب مع الدول العربية وتكتل دول عدم الانحياز على حساب العلاقات مع إسرائيل. وكانت الهند على رأسها. وفي يناير عام 1953 أوْجز المدير العام فلطر مكانة إسرائيل في آسيا. وقال أنه باستثناء الممثلية الجديدة في طوكيو والقنصلية الشرفية في مانيلا وبومباي. ليس لإسرائيل أي تمثيل في آسيا. وأن علاقاتها مع دول آسيا وشعوبها مازالت ضعيفة جدًا. غير أن إسرائيل نجحت في تلك الأثناء في إقامة علاقات مع دول أخرى في آسيا. مثل سيلان. ولاوس. وبورما على وجه الخصوص. التي

شكلت العلاقات معها نجاحًا دبلوماسيًا باهرًا في إسرائيل. وتعويضًا عن الفشل الكثير الذي كان في مجالات أخرى في آسيا. بدأ اهتمام بورما بإسرائيل في عام 1952. بعد زيارة -بالمصادفة البحتة- لوفد بورمي لإسرائيل. رأسه الأمين العام للحزب الاشتراكي البورمي. ولقد توطدت العلاقات بين الدولتين وتطورت إلى علاقات دبلوماسية كاملة. وذلك بعد المؤتمر الأول للجنة الاشتراكية الآسيوية التي عُقدت في رانجون في يناير عام 1953. ولقد رأس وفدَ حزب عمال إسرائيل (مباي)؛ وزيرُ الخارجية موشِه شاريت. من القادة الرئيسيين للحزب. كانت بورما وإسرائيل الدولتين الوحيدتين في آسيا اللتين تحكم فيهما أحزاب اشتراكية. وسرعان ما أدت العلاقات التي تبلورت في رانجون بين الحزبين إلى إقامة علاقات جريئة خرجت عن الإطار الحزبي. وبعد مرور شهور معدودة أقامت إسرائيل ممثلية في رانجون. وعُين عضو الكنيست (عن حزب المباي) أول مندوب لإسرائيل في بورما.

وتدريجيًا. ومع النشاط الدبلوماسي. فكرت إسرائيل أيضًا في احتمالات تطوير علاقات تجارية مع آسيا. فقد زار ثلاثة من أعضاء الوفد التجاري -كوفد تجاري مستقل- كلًا من هونج كونج. والفلبين. وتايلاند. وتايوان. برئاسة دافيد هاكوهين ممثل إسرائيل في رانجون. الذي اختتم زيارته للصين في 23 من فبراير عام 1955. (انظر الفصل الثالث عشر).. كان موشِه جرنو هو رئيس الوفد. والعضوان الآخران هما يوسف زرحين وماشير دي شاليط. وكان ذلك تكملة لزيارة سابقة لبجرنو قام بها لنفس الدول قبل ذلك بسبعة شهور. ولقد كانت استنتاجات الوفد أنه من الممكن التجارة بين إسرائيل ودول آسيا. والمطلوب -حسب رأيه- من أجل تحقيق ذلك: أسعار منافسة. وبضائع جيدة. والتوريد في المواعيد المحددة سلفًا. كما اقترح الوفد أن يتم ضمان وسيلة نقل منتظمة بين إسرائيل وتلك الدول. ولقد أوصى الوفد بتعيين ممثلين تجاريين في أماكن أخرى في آسيا. وإنشاء مؤسسة في إسرائيل تتخصص في مشكلات التجارة مع آسيا.

بدأت العلاقات التجارية مع آسيا تتطور بعد عملية قادش في عام 1956. وعلى الرغم من بقاء قناة السويس مغلقة أمام الملاحة الإسرائيلية -كما كانت من قبل-؛ فإن ميناء إيلات ربط إسرائيل بدول آسيا (وشرق أفريقيا). وفي بداية الستينيات تم إنشاء شركة إسرائيلية للاستيراد والتصدير مع دول جنوب شرق آسيا. وفتحت مكاتب لها في بانكوك وسنغافورا ورانجون. ولقد أرسلت كيماويات مختلفة وبضائع أخرى من إسرائيل إلى آسيا عبر ميناء إيلات. وقد وصل إلى إسرائيل من آسيا النفط من إيران والمنتجات الأخرى.

في مايو عام 1956 التقى جرشون أفنير -مستشار سفارة إسرائيل في لندن- مع

ديفيد مارشال -يهودي من أصل بغدادي- عمل في ذلك الوقت "وزيرًا كبيرًا" في حكومة سنغافورا، وتشاورا معًا حول علاقات إسرائيل مع القارة الآسيوية. وكان الادعاء الرئيسي لدى مارشال أن طريقة تعيين قنصل شرفي -التي تتبعها إسرائيل- ليس لها أي مدلول ولا يمكن أن تساعد في التوغل السياسي في آسيا، التي اعتُبرت منطقة صعبة بالنسبة لإسرائيل. ونصح بإرسال إسرائيليين أصحاب مواهب خاصة إلى آسيا المسلمة وغير المسلمة، المؤيدة للعرب بطبعها. كما قال مارشال أن على الإسرائيليين القادمين كمبعوثين دائمين أو مؤقتين، ألَّا يتعاملوا مع الآسيويين بغرور أو إظهار أي تعالٍ عرقي تجاههم، كما يفعل الأوربيون.

كما أضاف مارشال أنه ليس كل الإسرائيليين الذين قابلهم في الماضي كانوا كذلك. ولقد أوصى بفتح ممثليات دبلوماسية في مانيلا وبانكوك و كولومبو. ومحاولة القيام بذلك أيضًا في إندونيسيا. وأعطى أهمية ثانوية لتمثيلٍ في كمبوديا وفي لاوس.كما اقترح مارشال فتح قنصلية في هونج كونج كنقطة مراقبة سياسية للصين. يمكن لهذا القنصل أن ينتقل إلى بكين في حال فتح ممثلية هناك. وأكد مارشال على أنه "لا يفهم لماذا نُصر على التعامل بالمثل في التمثيل. فلو أن اختراق آسيا مهم لنا؛ فعلينا الآن ألَّا نتمسك بالجوانب الرسمية في الموضوع". وقدَّر أن إسرائيل قادرة على النجاح في أماكن أخرى في آسيا، على غرار النجاح في بورما، لكن "بشرط أن يزيد عدد الممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين سيرسلون إلى آسيا، وأن يَجري عمل هادئ ومنظم، وخاصة الظهور الحضاري المقنع". وقال مارشال أن كل ذلك سيكلف مبالغ طائلة ولن يؤدي إلى نتائجَ فورية.

استمر النزاع بين إسرائيل والدول العربية حول العلاقات مع آسيا. فقد واصلت إسرائيل جهودها في توطيد علاقاتها مع دول آسيا؛ في إطار تطلعاتها لخرق حلقة الحصار التي فرضتها عليها الدول العربية وعلى رأسها مصر (ومنها الرحلة التي قام بها شاريت لآسيا في نهاية 1956 التي سوف نناقشها في الفصل الرابع). غير أن يد العرب كانت هي العليا في أهم ثلاث دول في القارة: اليابان، والصين، والهند. ذلك إلى جانب العداء الواضح الذي استمرت الدول الإسلامية في إظهاره. ونظرا للمصالح الاقتصادية والتجارية لليابان في العالم العربي ومخاوفها من المقاطعة العربية- لم يكن هناك تقريبًا أي مضمون عملي للعلاقات مع إسرائيل. وفي الهند -التي اعتبرها العرب دولة محورية مهمة- كان الضغط الذي مارسوه من أجل التضييق على الخطوات الإسرائيلية كبيرًا جدًا. أما الصين وإسرائيل فكانت بينهما قطيعة تامة.

رغم كل هذه الصعوبات، إلا أن إسرائيل نجحت في زيادة ممثلياتها في آسيا. فمع

نهاية عام 1960 كان لها سفارات في بورما وتايلاند، وممثليات في اليابان والفلبين، وممثل في سيلان، وممثليات غير مقيمة في نيبال، وفي كمبوديا ولاوس، وقنصلية في بومباي، وتم إقامة علاقات دبلوماسية مع نيبال في أبريل عام 1960، التي سرعان ما أصبحت ذات مضمون حقيقي، على غرار العلاقات التي تطورت مع بورما، وإن كان بشكل أكثر تواضعًا، وفي المقابل ألغت سيلان -في عام 1960- اعتماد ملحقها غير المقيم في إسرائيل بعد ضغوط من الدول العربية، لكن الممثلية الإسرائيلية في كولومبو واصلت عملها.

إن المكانة الإستراتيجية التي نجحت إسرائيل في الحصول عليها في آسيا كانت في بورما، وكان لرئيس حكومة بورما أو نو -الذي كان أول رئيس حكومة يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل (في يونيو 1955)- دورٌ كبيرٌ في توطيد العلاقات بين البلدين، ولم يؤثر تخليه المؤقت عن السلطة في سبتمبر عام 1958 بالسلب على علاقات بورما وإسرائيل، ولم يقلل من المضمون العملي الكبير الذي اكتنف العلاقات بين البلدين، حتى الانقلاب العسكري في بورما عام 1962، وفي نهاية الخمسينيات بادرت إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولتين "المقسمتين": كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية، أما (كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية الشيوعيتان فكانتا موصدتين أمامها، كما لم ترغب إسرائيل في إقامة علاقات معهما)، غير أن هذه الجهود أخفقت؛ فإسرائيل لم تَمِلْ إلى الاعتراف بحكومة سيول كحكومة شرعية لكل كوريا، أما فيتنام الجنوبية فقد تحفظت على إقامة علاقات مع إسرائيل؛ خشية أن يؤدي ذلك إلى توطيد الدول العربية لعلاقاتها السياسية مع فيتنام الشمالية، وفي نهاية عام 1958 تم رفع العلاقات مع تايلاند إلى مستوى السفارات، ولقد أعطت إسرائيل أهمية كبيرة لعلاقاتها مع سنغافورا، لكن مرت بعض السنوات قبل أن تقام علاقات دبلوماسية بين الدولتين.

وصلت وفود النوايا الحسنة.. وفود اقتصادية في تلك السنوات من اليابان، ومن فيتنام الجنوبية ومن كمبوديا، وفي عام 1960 وُقعت اتفاقية مساعدات فنية مع نيبال، واتسعت برامج المساعدات الإسرائيلية في دول مختلفة في آسيا.

تعتبر الصعوبات التي تواجهها إسرائيل في محاولة الاندماج في المجال الرياضي في آسيا؛ شاهدًا على مكانتها السياسية، ففي شهر مايو عام 1954 شارك وفد إسرائيلي في ألعاب آسيا التي جرت في مانيلا، وكما شاركت إسرائيل في شهر سبتمبر عام 1956 في دورة كرة القدم الآسيوية التي جرت في هونج كونج، وفي شهر مايو عام 1958 شاركت إسرائيل في ألعاب آسيا في طوكيو، لكن لم يتم السماح بمشاركتها في ألعاب آسيا في جاكرتا، في أغسطس عام 1962، وفي عام

1964 شارك رياضيون إسرائيليون في مباريات الكرة الطائرة في الهند. وفي كرة القدم للشباب في سايغون. ولقد أجريت مباريات نهائي بطولة آسيا لكرة القدم في مايو من نفس العام في إسرائيل (بمشاركة منتخبات الهند. وكوريا الجنوبية. وهونج كونج. وفازت إسرائيل بكأس آسيا). لكن منذ ذلك التاريخ بدأت عملية ممنهجة لإبعاد إسرائيل عن المشاركة في الفعاليات الرياضية في آسيا. ولقد انضمت اتحادات رياضية عربية أكثر وأكثر إلى الاتحادات الرياضية الآسيوية وطالبت بإبعاد إسرائيل. وبالفعل قرر الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في شهر سبتمبر عام 1974 استبعاد إسرائيل من المباريات التي جرت في طهران. وفي أكتوبر عام 1976 قرر الاتحاد الآسيوي للرياضة استبعاد إسرائيل من ألعاب آسيا. وفي نهاية الثمانينيات وخلال التسعينيات فقط بدأت في الظهور تصدعات أولية هنا وهناك في المقاطعة الرياضية. متزامنة مع البوادر الأولية للانفراجة في الوضع السياسي.

4. جولدا مائير وأبا إيبن

لم تهتم وزيرة الخارجية جولدا مائير بآسيا كما اهتم بها شاريت. فقد وجهت جهودها في الأساس نحو تقوية مكانة إسرائيل في أفريقيا. وبناءً على شهادتها فإنه كان ينقصها في تعاملها مع آسيا "الضرورية والدراما التي ترتبط بأفريقيا. ربما كان ذلك لأني لم أفهم أبدًا بشكل صحيح إجراءات التصرف المعقد في الشرق الأقصى. وربما كان ذلك لأن اليهود. والموروث اليهودي والأخلاق اليهودية. معروفة بشكل أقل ....فآسيا...كانت خارج موروثات العهد القديم. وهناك كان يجب التفسير والتوضيح أكثر: مَن نحن ومِن أين جئنا؟". مع هذا فقد أكثرت جولدا مائير من لقاء سياسيين آسيويين في إطار الأمم المتحدة وفي مناسبات أخرى. كان المجهود الرئيسي الذي بذلته فيما يخص آسيا في يناير – فبراير عام 1962 عندما زارت اليابان. والفلبين. وهونج كونج. وتايلاند. وبورما. وكمبوديا.

كان الاستقبال الذي حظيت به جولدا مائير في اليابان فاترًا جدًا. ونشرت وزارة الخارجية اليابانية هجيموشو بيانًا صحفيًا -قبل عدة أيام من وصولها- ذكرت فيه أن وزارة الخارجية علمت أنها مهتمة بزيارة اليابان في إطار جولة لعدة دول آسيوية.. لم تكن زيارتها بدعوة من الحكومة اليابانية. لكنها سوف تُجري زيارة أدبية لوزير الخارجية. وستزور مؤسسات الخدمات الاجتماعية في طوكيو. حاول اليابانيون التأكيد على أن الزيارة شخصية. واعتقدت الممثلية الإسرائيلية في طوكيو أن ذلك قد تم بضغط عربي. وصلت مائير إلى طوكيو في 18 من يناير عام 1962. وكان في استقبالها في المطار نائب وزير الخارجية الياباني. وممثلو جمعية الصداقة الإسرائيلية اليابانية. ومندوب الطائفة اليهودية. ومجموعة من الطلاب

اليابانيين حاملين الإعلام الإسرائيلية، وغنوا نشيد "الأمل"[1] -النشيد الوطني الإسرائيلي- بالعبرية، وغطت وسائل الإعلام اليابانية الزيارة تغطية واسعة.

وفي غداة وصولها استقبلها الإمبراطور والإمبراطورة في قصرهما، ثم التقت بعد ذلك وزير الخارجية زنطارو كواسكا (Zentaro Koasaka) الذي أقام مأدبة عشاء على شرفها، لقد كان الحديث رسميًا وفاترًا، وتحدثت وزيرة الخارجية عن رغبة إسرائيل في تقوية العلاقات مع اليابان، وذكرت الصعوبات والعراقيل، أوضح الوزير الياباني أن السوق اليابانية حرة والحكومة لا تملي على الشركات سياسة تجارية، كما اقترحت جولدا مائير رفع مستوى التمثيل إلى مستوى السفارات، غير أن الوزير الياباني أجابها بأنه سوف يدرس ذلك للعام المقبل، كما قابلت رئيس الحكومة إيكيدا (Ikeda) في حوار عام، وكذلك زعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ولقد أقامت الجمعية الإسرائيلية اليابانية حفل استقبال على شرفها، شارك فيه أعضاء البرلمان وشخصيات اقتصادية أخرى، وخلال الزيارة أصدرت الممثليات العربية في طوكيو بيانًا مشتركًا مطولًا هاجمت فيه إسرائيل، غادرت جولدا طوكيو في 25 من يناير في طريقها إلى الفلبين.

مكثت جولدا مائير في الفلبين خمسة أيام، قابلت خلالها الرئيس ديوسداد ماقاباجل (Diosdado Macapagal)، ووزير الخارجية عمانويل بلاز (Pelaz)، وأعلنت جولدا مائير عن زيادة التعاون مع الفلبين، وأعلن وزير الخارجية بلاز أنه سوف يفتتح في القريب (خلال ثلاثة شهور) ممثلية دبلوماسية فلبينية في القدس!؛ حيث وافق الوزيران على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارات، على أن يشغل منصب السفير فيها يحيئيل إليسار -الذي كان وزيرا مفوضا في ذلك الوقت، وقامت وزيرة الخارجية بترقيته لدرجة سفير-. كما تم منح جولدا مائير درجة الدكتوراه الفخرية من الجامعة الكاثوليكية في مانيلا، ولقد ذكرت ذلك في سيرتها الذاتية: "علمت أن هذا شرف كبير بأن تقوم مؤسسة كاثوليكية بمنح سيدة يهودية، من دولة يهودية..."، وفي المقابل فقد هاجم إسرائيل بشدة عضو برلمان مسلم بمناسبة زيارتها.

مكثت مائير في تايلاند من 29 من يناير حتى 2 من فبراير، وقامت بزيارة أدبية

---

[1] هَتكْفاه بالعبرية :(הַתִּקְוָה أو התקווה) بمعنى الأمل، هو اسم النشيد الوطنى الإسرائيلى الذى تمت كتابته على يد نفتالى هيرتس إيمبر شاعر يهودى من شرقى أوروبا، صدرت أول نسخة لهذه القصيدة فى القدس عام 1886م، وعلى ما يبدو كتبه إيمبر خلال زيارته لفلسطين تضامنًا مع الحركة الصهيونية .وفى سنة 1933 تبنت الحركة الصهيونية البيتين الأولين للقصيدة -بعد تعديلهما- نشيدا لها، حيث صار نشيدًا وطنيًا غير رسمى لدولة إسرائيل عام 1948، في عام 2004 أعلن الكنيست" هتكفاه" نشيدا وطنيًا رسميا لدولة إسرائيل.

للملك والملكة، والتقت رئيس الحكومة المارشال ساريط تاناراط (Sarit Thanarat) في حوار خاص، وكذلك نائبي رئيس الحكومة، كما أجرت حوارًا مع وزير الخارجية تاناط قومان (Thanat Khoman). ولقد غادرت بانكوك متوجهة إلى رانجون، واعُتبرت زيارة بورما الجزء الرئيس في رحلتها إلى آسيا، فقد كانت تلك هي ذروة أيام الصداقة بين بورما وإسرائيل (كما سنوضح فيما بعد في الفصل السادس).

قام بن جوريون بزيارة بورما قبلها بفترة قصيرة، (أما نائب الرئيس المصري، المشير عبد الحكيم عامر، كان قد أنهى زيارته لرانجون في اليوم الذي وصلت فيه جولدا مائير)، استمرت زيارتها ثمانية أيام، وامتازت بالإظهار الشديد للصداقة بينهما، فقد قامت بزيارة أماكن مختلفة في أنحاء الدولة بصحبة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نه فين، الذي قام بعد حوالي شهر بانقلاب عسكري، وأطاح بأو نو ووضع نهاية للمساعدات الإسرائيلية الكبيرة لبورما، بما في ذلك عملية توطين الجنود المُسَرَّحين في نمسنج، التي اعتبرت قمة النشاط الإسرائيلي في بورما، تأثرت مائير -حسب شهادتها- بزيارة نمسنج كثيرًا، وقامت قبل عودتها إلى البلاد بزيارة هونج كونج وكمبوديا، حيث التقت وزير الخارجية ورئيس الدولة الأمير نوردوم سيهانوك، الذي أعرب في خطاب الترحيب عن "الإعجاب بجهود شعب إسرائيل وإنجازاته المبهرة، التي تم تحقيقها في ظروف صعبة جدًا".

بعد ذلك بعدة سنوات، في مارس عام 1967، قام وزير الخارجية أبا إيبن بزيارة لبعض الدول الآسيوية: تايلاند، وكمبوديا، وبورما، وسنغافورا، والفلبين، واليابان، (وكذلك أستراليا ونيوزلندا)، كانت محطته الأولى بانكوك، ولقد سمع مديحًا من الملك، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، والوزراء، حول نجاح المزرعة التجريبية في محافظة بتشبوري التي أدارها الإسرائيليون، وكذلك مطالب بتوسيع المساعدات في هذا المجال وفي مجالات أخرى، كما ناقش الاتفاقية الجوية بين تايلاند وإسرائيل، التي وقعت بعد حوالي أسبوعين بالأحرف الأولى، في القدس.

وأجرى في فنوم بن (القصر الملكي) حوارًا سياسيًا شاملًا، حول قضايا سياسية تشغل الرأي العام العالمي- مع رئيس الدولة الأمير نوردوم سيهانوك، كما سمع منه إطراءً حول التجربة الرائدة لإسرائيل، وفي كمبوديا زار أيضًا المزرعة التجريبية التي أدراها الخبراء الإسرائيليون، وطلب سيهانوك بأن ترسل إسرائيل مرشدين زراعيين آخرين ومهندسي ري، وفي رسالة مفصلة أرسلها إيبن لسيهانوك في 24 من مايو عام 1967 -مع عودته إلى القدس- أكد على بعض عناصر حوارهما، وأوضح بشكل أساسي الوضع الإسرائيلي في ظل "عدوان" جارتيها، مصر وسوريا.

وفي رانجون التقى إيبن -في حوار- مع رئيس مجلس الانقلاب العسكري الحاكم

الجنرال نه فين. ذكر نه فين ذكرياته عن لقاءاته في عام 1959 مع بن جوريون. وفي عام 1962 مع جولدا مائير. لكنه قال لـإيبن كلمات غير لطيفة. وردد ادعاءات عن المساعدة التي منحتها إسرائيل لبورما. في فترة ازدهار العلاقات بين الدولتين. وزعم نه فين أن بورما دفعت سعرًا أكثر من المعقول في مقابل الخدمات التي حصلت عليها. حصل الخبراء الإسرائيليين -على حد قوله- على أجور مرتفعة جدًا. وإن الشركات الإسرائيلية سعت لمكاسب سريعة. وإن الخبراء الإسرائيليين تصرفوا بعجرفة. وكان يبدو مشروع التوطين الذي طورته إسرائيل في بورما (في نمسنج على ما يبدو). "كالفيل الأبيض" غير مفيد. وانتهى بالفشل. أي أن الإسرائيليين -والكلام لـ نه فين- قاموا باستغلال بورما. فضلًا عن حقيقة أنهم كانوا مرتبطين بشكل كبير بأعدائه؛ أو نو. ذكر نه فين لـ إيبن أن بورما هي التي فتحت أبواب آسيا أمام إسرائيل. وعلى الرغم من هذه الكلمات طرح إيبن بعض المقترحات الحذرة لاستئناف العلاقات.

غادر "إيبن" "رانجون" متوجهًا إلى سنغافورا؛ حيث قوبل هناك بتجاهل شديد. فلم يتمكن من إجراء مباحثات سياسية مع زعماء النظام الحاكم. ولم يتم ترتيب لقاء له مع رئيس الحكومة لي كوان يو. وعلى الرغم من أن وزيري الخارجية والدفاع قد أجريا له مأدبات احتفالية. إلا أنه لم يدُر فيها حوار سياسي حقيقي. وفُرض على الزيارة تعتيم تام ولم يُنشر عنها أي شيء. على عكس ما حدث في البلدان الأخرى. وقد لاحظ أبا إيبن الفجوة الشاسعة بين التعاون الوطيد. الذي كان قائمًا فعليًا بين سنغافورا وإسرائيل في مجالات مختلفة. وبين التحفظ السياسي من جانب سنغافورا. ولقد ذكر في التقرير الذي قدمه للكنيست عن رحلته -بعد عودته إلى البلاد- أن على إسرائيل أن تطمح بكل قواها إلى تقديم شكل واضح ورسمي للعلاقات القائمة بين إسرائيل وسنغافورا.

كانت المحطة التالية مانيلا. وكانت الزيارة ودودًا. وظهر ذلك في المباحثات مع الرئيس فرديناند ماركوس (Marcos). ومع وزير الخارجية نارسيسو راموس (Ramos). وكذلك مع وزراء آخرين. وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ. ولقد اقتنع إيبن أن الزعماء سوف يتطلعون إلى تقوية علاقات الصداقة بين الدولتين (الأمر الذي لم يحدث بسبب تقوي تمرد المورو -المسلمين في جنوب الفلبين- كما سنتناوله في الفصل الحادي عشر). لقد طالب الزعماء الذين قابلوا إيبن بزيادة برامج المساعدات الإسرائيلية في مجال الزراعة. وخاصة في مجال رعاية الشباب. من خلال إقامة إطار مشابه لكتيبة الشباب العبرية "جادناع" (كتائب الشباب العبري)[1]. والشباب

[1] كتائب لإعداد الشباب قبل الخدمة العسكرية.

الطلائعي المقاتل "ناحل"[1].

كانت الجولة الأخيرة والمهمة جدًا في الجولة الآسيوية لوزير الخارجية إيبن؛ هي اليابان. ولقد وقف هناك بوضوح تام على مدى قوة المقاطعة العربية، وعلى خضوع اليابان لهذه المقاطعة. وشعر أنه يجب البحث عن وسائل للوصول إلى تعاون مع اليابان في المجال التكنولوجي-الصناعي، واستغلال كل فرصة لتقوية العلاقات في تبادل المعلومات وفي السياحة، وخاصة العلاقات التجارية. وكان يبدو له أنه يمكن التغلب على ابتعاد اليابان عن إسرائيل من خلال الاستعانة بيهود أمريكا، مثلما تم ذلك بنجاح مع شركات مثل أمريكان إكسبريس، وكوكا كولا، ورينو التي خضعت للمقاطعة العربية.

يصعب الإشارة إلى إنجازات حقيقية ذات قيمة في هذه الجولة، ومن قبول وصف موشِه أريئيل، الذي رافق إيبن بأن "الحصاد السياسي للزيارة لم يكن ذا ثقل تنفيذي فوري". كما زعم إيبن أنه وضع في البلدان التي زارها أسس مشروعات كبيرة للتعاون، لكن لا أساس لذلك الحديث. غير أنه مع عودته إلى إسرائيل طلب وزير الخارجية -في محاضرته أمام كبار العاملين في وزارته- إعطاء أهمية أكبر للتواجد الإسرائيلي في آسيا، خاصة في كمبوديا، واليابان، وبورما. فقد اعتقد أن مجموعتين من الرجال المتحمسين واستثمار حوالي مليون جنيه- من الممكن أن يغير وضع إسرائيل في آسيا بشكل أساسي، وقال في كلمته في الكنيست في 12 من أبريل عام 1967 إن "هذا الاستثمار لا يخرج عن نطاق قدرتنا، وسنقوم بذلك". غير أنه لم يحدث الكثير، ولم تنفذ تعليماته. وفي 16 من مايو أرسل إيبن مذكرة إلى المدير العام وإلى كبار المسئولين الآخرين في وزارة الخارجية، واشتكى من أنه لم يحصل على النتائج المرجوة من زيارته لآسيا، وعن النشاط من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها، وأن على وزارة الخارجية أن تكرس جهودها من أجل تحقيقها. وقبل ذلك في 30 من مارس، توجه وزير الخارجية إلى السفير أبراهام (إيبف) هرمان في واشنطن، وطلب منه أن يطرح مقترحاته حول توسيع نشاطات إسرائيل في آسيا في القسم السياسي، خاصة في مجالات الزراعة والتعليم. "وطلبتُ أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل -ذات الإمكانات المحدودة- لأنني" على قناعة بأن زيادة التواجد الإسرائيلي سيكون له فائدة للعالم الحر... وأخشى إن لم يأت العون سنضطر إلى إهدار فرص لن يستطيع أحد في العالم الحر تحملها..."

أراد إيبن -على ما يبدو- أن يصنع في آسيا ما صنعته جولدا مائير في أفريقيا:

---

[1] تطلق على أطر معينة في الجيش الإسرائيلي تقوم بالاتصال بالشباب.

"بعد نجاح جهود جولدا مائير في نسج شبكة من اتفاقيات الصداقة والتعاون في أفريقيا، انتبهت -بطبيعة الأمر- إلى جنوب شرق آسيا، المكان الذي لا يوجد فيه أي أثر للتواجد الإسرائيلي". إن محاولة المقارنة بين نشاط جولدا مائير المتواصل في أفريقيا، وبين الزيارة الوحيدة والاهتمام الذي لم يستمر طويلا لـإيبن بآسيا أمر مُفنَّد من أساسه. فزيارته لم تؤت بأية نتائج خاصة. كما أنه لم يكن لها استمرار. يعتقد البروفسور ميخائيل بريتشر -باحث متخصص في السياسة الخارجية الإسرائيلية- أن إيبن ركز -وفقًا لرؤيته- على السياسة الدولية في أمريكا وأوربا، كما اعترف بذلك أن للتواجد الإسرائيلي في أفريقيا قيمة دبلوماسية، ولم يكن يقظًا لأهمية آسيا، لذلك لم يهتم بها تقريبًا.

5 ـ بشائر التغيير

بعد حرب يوم الغفران التي اندلعت في أكتوبر عام 1973، برزت حقيقة أن السياسة تجاه الشرق الأوسط وتجاه إسرائيل على وجه الخصوص، التي اتبعتها الكثير من دول آسيا، خاصة الصناعية منها كاليابان، وسنغافورا، وكوريا الجنوبية- قد حُددت وفقًا لارتباطها بالنفط العربي، وجهودها في جذب الاستثمارات إليها، وبحثها عن أسواق، ومحاولة الفوز بعقود البناء الكبيرة في الدول العربية. أما الدولتان الإسلاميتان الكبيرتان، إندونيسيا وماليزيا؛ فقد ظهر عداؤهما بتأثير من الشعور بالتضامن الإسلامي والتطرف الديني الذي نما في كل البلدان الإسلامية في الجيل الأخير. كما أن الاتجاه المتنامي لدول آسيا نحو الانضمام إلى تكتل دول عدم الانحياز الخاضع بشكل كبير لتأثير الدول العربية، والإسلامية، والاتحاد السوفيتي- لم يُسهل أيضًا علاقات إسرائيل معها، حيث أدى هذا الاتجاه بشكل عام إلى تأييد تلك الدول -بما في ذلك الدول الصديقة كبورما ونيبال- للقضية العربية في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى.

قامت إسرائيل في نهاية عام 1978 وبداية عام 1979 بمحاولة أخرى لإعادة تقوية تواجدها السياسي في آسيا؛ حيث زار رئيس الكنيست إسحق شامير في 27 من ديسمبر عام 1978 -10 من يناير عام 1979، كلًا من تايلاند وكوريا الجنوبية، بناءً على دعوة من رؤساء برلماناتها، والتقى مع ملك تايلاند، ورئيس كوريا، ورئيسي حكومتي البلدين، وأعضاء الحكومتين، وشخصيات أخرى. كما زار وزير الخارجية موشِه ديان في شهر أبريل عام 1979 كلًا من بورما وسنغافورا وتايلاند. كما أجرى محادثات مع رجال دولة على مختلف المستويات.

قوبل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وإقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل في مارس عام 1979 -بعد التوقيع على معاهدة السلام- بترحيب شديد

من معظم دول آسيا، كخطوة أولى شاملة نحو حل الصراع في الشرق الأوسط. غير أن الحرب في لبنان، "عملية سلام الجليل" عام 1982، والتقارير الإعلامية "القاسية وغير المتزنة"- قد تسببت في الإضرار بصورة إسرائيل لدى مختلف الدول الآسيوية، وإن لم تكن هناك ردود فعل معادية للسامية مثلما حدث في بعض دول أوربا.

وفي بداية الثمانينيات كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع سبع دول فقط من ثمانية وعشرين دولة آسيوية: اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايلاند، وسنغافورا، وبورما، ونيبال. أما الهند فقد كان بينهما علاقات قنصلية فقط (عبر القنصلية الإسرائيلية في بومباي)، واحتفظت إسرائيل في المستعمرة البريطانية هونج كونج بقنصلية شرفية برئاسة رجل أعمال يهودي محلي. أما الدول التي لم يكن لها علاقات مع إسرائيل فكانت إما دولًا إسلامية أو شيوعية، وأُضيف إليها تايوان وسريلانكا. والدول الآسيوية التي كان لها سفارات في إسرائيل فكانت: اليابان، والفلبين وبورما. ولم يكن لإسرائيل سفارة في كوريا الجنوبية، وكانت ممثلة فيها عبر سفيرها في اليابان، كسفير غير مقيم. والدولتان اللتان مُثِّلتا في إسرائيل عبر سفراء غير مقيمين: نيبال، مثَّلتها سفيرة مقيمة في باريس. وتايلاند مثَّلتها سفيرة في بورما.

في بداية الثمانينيات شهدت دول كثيرة في آسيا تغييرات سياسية، بعضها نتيجة التطورات الدولية والبعض نتيجة التطورات الداخلية، وكان لذلك الأثر الكبير على وضع إسرائيل في هذه القارة. فقد اعتُبرت اليابان أحد دول القوى الاقتصادية السبعة العظمى في العالم، وكانت الصين الشعبية تعيش حالة تنمية عظيمة، وبمعدل نمو مثير للاهتمام صاحبه تطور سياسي معين. ولقد حولت الإنجازات الصناعية كوريا الجنوبية إلى دولة عظمى ذات أهمية اقتصادية عالمية. ولقد ميز التطور الاقتصادي السريع في تلك السنوات كلًا من سنغافورا، وهونج كونج، وتايوان، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا والهند. وفي يونيو عام 1988 قام وزير الخارجية الياباني بأول زيارة من نوعها لإسرائيل. كما وافقت الحكومة الهندية على رفع التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في بومباي من نائب قنصل إلى قنصل. أما تايلاند فقد أعلنت عن نيتها فتح مكتب تجاري. والتقى كل من وزير خارجية إسرائيل والصين في سبتمبر عام 1988، في نيويورك أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد كان موقف دول آسيا تجاه حرب الخليج في يناير عام 1991 حذرًا للغاية، خاصة موقف الدول الإسلامية والدول التي بها أقليات مسلمة كبيرة، مثل الهند،

والفلبين، وسنغافورا.. وإن كانت جميعها قد أيدت قرار مجلس الأمن، ولقد أيد الجمهور المسلم في تلك الدول الرئيسَ العراقي صدام حسين، واعتبروه بطلا يواجه الأعداء التقليديين للعرب والإسلام، انحازت اليابان بشكل تام إلى الحلفاء بل وشاركت في نفقات الحرب بإجمالي 11 مليار دولار، كما أيدت الصين الاتجاه المعادي للعراق، وإن كانت امتنعت عن التصويت حول استخدام القوة ضد صدام حسين، كان الانشقاق في العالم العربي بين الدول التي ساندت التحالف المحارب في العراق، وبين التي تؤيدها- أحد نقاط التحول في سياسة بعض دول آسيا تجاه إسرائيل.

ومن الأحداث الأخرى التي لم ترتبط بالشرق الأوسط وأدت إلى تغييرات في منظومة العلاقات الدولية، ونتج عن ذلك توسيع دائرة العلاقات مع إسرائيل، وكذلك مع بعض الدول الآسيوية، كان أولًا وقبل كل شيء- انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة؛ حيث أصبحت التحالفات السياسية القديمة غير ذي جدوى، وأصبحت نظرية عدم الانحياز (non-alignment) لا معنى لها في عالم لم يعد منقسمًا بين دولٍ عظمى، وفي الشرق الأوسط نفسه.. فعلاوة على حرب الخليج -التي ذكرناها سابقًا- حدثت مسيرات السلام المختلفة بين إسرائيل وبعض جاراتها وهي التي أدت إلى إعادة تقييم للسياسة الخارجية لبعض الدول الآسيوية، ولقد برز ذلك في اليابان على وجه الخصوص؛ حيث كانت حرب الخليج نقطة التحول الرئيسية بالنسبة لها، وفي الصين التي بدأت في العمل العلني - وليس سرًا مثلما كانت- في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، أما كوريا الجنوبية فقد وافقت -بعد سنوات طويلة- على رفع مستوى العلاقات الثنائية مع إسرائيل، وكذلك الهند فقد أظهرت -بعد سنوات من العداء الشديد لإسرائيل- استعدادًا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

لقد كان معدل الأحداث سريعًا؛ ففي 18 من أكتوبر عام 1991 استُؤنفت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وفي 30 من أكتوبر عام 1991 عُقد مؤتمر مدريد، وفي 16 من ديسمبر عام 1991 تم إلغاء قرار الأمم المتحدة الصادر في 10 من نوفمبر عام 1975 الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، وفي 24 من يناير عام 1992 أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وحدثت بعد ذلك تحولات درامية في طبيعة علاقات إسرائيل مع دول أخرى في آسيا، وخاصة مع الهند، لقد كانت التغييرات سريعة وعميقة في المجال السياسي، وكذلك في المجال الاقتصادي، وأصبح من الممكن الآن القيام بأعمال مختلفة، لم يكن من الممكن القيام بها قبل عشرات السنين؛ فاتسعت التجارة الحرة والعلنية مع إسرائيل، وبدأت الشركات العملاقة -التي قاطعت إسرائيل حتى ذلك الوقت- في العمل، وأقيمت استثمارات

-لم يكن القيام بها ممكنا- بأحجام كبيرة في أعقاب التغييرات التي حدثت على المستوى الدبلوماسي. وكتعبير عن هذه التغييرات؛ افتتحت إسرائيل سفارات في كل الدول التي لم تستطع إقامة علاقات معها قبل بداية التسعينيات. وافتتحت هذه الدول سفارات لها في إسرائيل. لكن مجال واحد فقط -التصويت في الأمم المتحدة- لم يحدث فيه تغيير حقيقي؛ حيث كانت طبيعة تصويت معظم دول آسيا كما هي. باستثناء بعض التحسن هنا وهناك. كانت العوامل الرئيسية التي حددت وضع إسرائيل المنخفض في هذه المنظمة كما هي؛ فلقد واصل العرب والمسلمون في تكوين تكتل كبير وقوي في الأمم المتحدة. وبقيت إسرائيل دولة منعزلة. مع هذا كان يبدو في العقد الأخير من القرن العشرين أنه قد انتهت حقبة صعبة للغاية في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية في آسيا وبدأت حقبة جديدة.

الفصل الثالث

مؤتمر باندونج عام 1955 وأثره على مكانة إسرائيل في آسيا

شكل مؤتمر باندونج -والمؤتمرات التحضيرية التي سبقته- نقطة تحول درامية بالنسبة لمكانة إسرائيل في آسيا، لذلك يجب مناقشته بالتفصيل وبشكل منفصل.

لقد بدأ تكتل الدول الأفروآسيوية في عام 1950 -بعد سنوات قليلة من تأسيس الأمم المتحدة-؛ حيث بدأ مندوبو 12 دولة من إجمالي 20 دولة -من آسيا وأفريقيا- عضو في الأمم المتحدة- في إجراء مقابلات جماعية دائمة، وفي عام 1953 انضم إلى هذه المجموعة دولتان من أفريقيا، هما ليبريا وأثيوبيا، كما أرادت إسرائيل الانضمام إلى لقاءات هذه المجموعة، لكن الدول العربية عارضت ذلك، ولقد تزايد عدد أعضاء المجموعة مع انضمام دول آسيوية وأفريقية أخرى إلى الأمم المتحدة، وفي عام 1956 كان في المجموعة 28 دولة؛ حيث أصبحت أكبر تكتل إقليمي في الأمم المتحدة.

في أغسطس عام 1953 بادرت إندونيسيا بالدعوة إلى عقد مؤتمر لشعوب آسيا وأفريقيا؛ حيث أراد الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو -بشدة- استضافة مثل هذا المؤتمر في بلده لعدة أسباب، منها: الكرامة القومية، والدوافع الأيديولوجية، واعتبارات المصالح الاقتصادية، والطموحات السياسية، كما كان من الممكن ملاحظة الاتجاه المعادي للاستعمار والغرب والحياد الشديد، والتطلع إلى إقامة "تكتل ثالث" حيادي نظريًا، لكن فعليًا ودود تجاه الكتلة الشرقية، بذل رئيس

الحكومة الإندونيسي علي ساستروميدجوج (Ali Sastroamidjojo) جهدًا كبيرًا من أجل إقناع رئيس الحكومة الهندية جواهرلال نهرو كي يوافق على عقد مثل هذا المؤتمر الأفروآسيوي؛ حيث كان لنهرو طموحاته الخاصة في أن يكون زعيم العالم الأفروآسيوي. فكما ذكرنا في الفصل الأول فقد عقد في نيودلهي عام 1947مؤتمر شعوب آسيا. قبل حصول الهند على استقلالها. وبالفعل لم يوافق نهرو بسهولة على ظهور شخصية منافسة في هذا المجال. وتقرر في نهاية الأمر عقد مؤتمر تمهيدي لرؤساء حكومات "دول كولومبو" (الهند. وإندونيسيا. وباكستان. وبورما. وسيلان) لمناقشة أهداف المؤتمر. وجدول أعماله. وقائمة الدول التي سيتم توجيه الدعوة إليها. أما رؤساء الحكومات الثلاثة الآخرين فكانوا: رئيس حكومة بورما أو نو (U Nu). ورئيس حكومة سيلان سير جون كوتيلاوالا (John Kotelawala). ورئيس حكومة باكستان محمد علي (Mohammad Ali).

التقى رؤساء الحكومات الخمس في كولومبو -عاصمة سيلان- في 28 من أبريل حتى 2 من مايو عام 1954. واتُخذ هناك قرار مبدئي حول عقد مؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا في عام 1955. وحُدد لقاء تمهيدي آخر بمشاركة رؤساء الحكومات الخمس؛ من أجل الإعداد للمؤتمر الكبير. نشر رؤساء الحكومات الخمس -بعد اللقاء في كولومبو- بيانًا مشتركًا.. من بين ما ورد فيه: إن استمرار الاستعمار مثله مثل المساس بحقوق الإنسان الأساسية وتهديد للسلام العالمي. وعادوا وأكدوا على إيمانهم بالديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية. ودعوا إلى منح حق تقرير المصير لكل من تونس والمغرب. كما تضمن البيان قرارات بشأن السلام في الهند الصينية. ومعارضة إنتاج قنبلة هيدروجينية وما إلى ذلك. ولقد تطرق البندان 10 و11 إلى الشرق الأوسط. بالقول: بدراسة الوضع في الشرق الأوسط؛ أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم الحقيقي بشأن معاناة اللاجئين الفلسطينيين. ولقد حثُّوا الأمم المتحدة على العمل من أجل حل هذه المشكلة والتعجيل من توطين هؤلاء اللاجئين في بيوتهم الأصلية". كما أعرب رؤساء الحكومات عن تأييدهم العميق للفلسطينيين في معاناتهم. وأكدوا على تطلعهم لرؤية حل سريع لهذه المشكلة". وفي المناقشات السابقة حول قائمة البلدان التي سيتم دعوتها إلى المؤتمر- طالب أو نو أن تتم دعوة إسرائيل كذلك. بل هدد أنه في حال عدم دعوة إسرائيل فإن بورما لن تشارك أيضًا. كما طلب من نهرو أن يساعده في هذا الأمر وألاَّ يترك بورما وحيدة في علاقاتها مع إسرائيل. وافق نهرو على إرسال دعوة لإسرائيل -فقط- بعد موافقة الدول العربية.

جرى اللقاء التمهيدي الثاني بين رؤساء الحكومات في 28 من ديسمبر عام 1954.

في قصر الرئيس سوكارنو في بوجور (Bogor) القريب من جاكرتا، وتقرر أن يُعقد المؤتمر في مدينة باندونج، بإندونيسيا في أبريل عام 1955، وفي 29 من ديسمبر نُشِر بيان مشترك تم فيه تحديد أهداف المؤتمر، ونشرت رسميًا قائمة الدول الآسيوية والأفريقية التي تمت دعوتها للمشاركة فيه، ولقد ضمت قائمة الدول المدعوة 29 دولة، ولم يتم دعوة كل من: كوريا الجنوبية والشمالية، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزلندا، وجمهورية منغوليا الشعبية، وكذلك الصين القومية (تايوان)، وإسرائيل، ولقد كان عدم دعوة إسرائيل نتيجة لدعوة الدول العربية، وكتعويض لرئيس حكومة باكستان محمد علي، الذي وافق على الحضور في مقابل أن تُضم الصين الشعبية إلى قائمة الدول المدعوة.

بدأ دافيد هاكوهين ممثل إسرائيل في راجون بالعمل على توجيه الدعوة لإسرائيل لحضور المؤتمر في مراحل الإعداد الأولى للمؤتمر في كولومبو، وفي ظل غياب ممثليات دبلوماسية لإسرائيل في دول كولومبو الأخرى، تحمّل هو عبء هذه المعركة الدبلوماسية، التقى كوهين مع أو نو في 24 من أبريل عام 1954 -عشية توجهه إلى كولومبو- وأجرى حوارًا توضيحيًا معه حول وضع إسرائيل في ظل اعتداءات جاراتها العربية عليها، ولقد قال لرئيس حكومة بورما أن إسرائيل ترغب في السلام وفي علاقات حسن الجوار مع العرب، بينما هم يتوقون إلى الحروب وإلى الانتقام، وأوضح له طرق الابتزاز التي يمارسها تكتل الدول العربية على الساحة الدولية، ومن هنا انتقل إلى مناقشة سياسة الهند ووصف خيبة أمل إسرائيل الكبيرة من نهرو، الذي واصل التهرب من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، كما قال كوهين إنه يدرك أنه من غير المريح لبورما أن تكون الدولة الوحيدة في لقاء تحتفظ فيه بعلاقات صداقة مع إسرائيل وتمنع المساس بها، وطلب من أو نو أن يؤثر على نهرو أيضًا، أما فيما يخص باكستان وإندونيسيا قال هاكوهين إنه ليس لديه أية أحلام وهمية، ولقد وعده أو نو بالحديث مع نهرو على انفراد، بدون وجود رؤساء حكومتي باكستان وإندونيسيا، وإن كان لا يتحكم في مزاج نهرو العام.

سببت بنود القرار الذي اتخذ في مؤتمر كولومبو وناقشت قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ خيبة أمل كبيرة لدافيد هاكوهين، أخبر مدير عام وزارة الخارجية البورمية هاكوهين -بتعليمات من أو نو- تسلسل الأحداث في كولومبو، فبناءً على كلامه، طرح رئيس حكومة باكستان محمد علي القضية العربية للمناقشة، وعرض صيغة قرار يستنكر العدوان الإسرائيلي وقسوته، وأعرب عن تأييده للقضايا العادلة للعرب ووعد بتقديم المعونة لهم لمنع النوايا العدوانية الإسرائيلية، رد أو نو بأنه لن يستطيع تأييد مشروع القرار الذي يتهم إسرائيل

ويسيء إليها. أيد نهرو أقوال أو نو وكذلك كوتلاوالا رئيس حكومة سيلان. أما الإندونيسي فلم يتحدث نهائيًا. وبعد مناقشات اتفق رؤساء الحكومات على الصيغة التي صدرت. أراد أو نو التأكيد على ألَّا يرد اسم إسرائيل نهائيًا في القرار. وأن يُوجه كل ما يقال عن الفلسطينيين إلى اللاجئين فقط. ورأى أنه لم يكن من الممكن فعل أكثر من ذلك في ظل نشاط رئيس حكومة باكستان من أجل القضية العربية. كما أن رئيس حكومة باكستان كان محبطًا من عدم قبول رأيه. فالقرار النهائي لم يرضه. أما دافيد هاكوهين فلم يخف عن المدير العام لوزارة الخارجية البورمية أسفه بأن " نهرو وأو نو لم يقوما بتفنيد الإدعاءات حول قضية اللاجئين والدعوة إلى إعادتهم. وإنه لا سابقة لذلك في أي بلدٍ آخر. وليس فيها أي عدلٍ أو إقرار للسلام".

نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في 11 من مايو عام 1954 بيانًا. أعربت فيه عن نوع من الرضا عن نتائج المؤتمر في كولومبو. ذلك لرفض رؤساء حكومتي الهند وبورما مطالب رئيس حكومة باكستان بالإدانة الشديدة لإسرائيل. التي لم يؤيدها رئيسا حكومتي إندونيسيا وسيلان.

لم يكتف دافيد هاكوهين بذلك وطلب أن يكتب رئيس الحكومة ووزير الخارجية موشِه شاريت إلى أو نو رسالة شخصية مفصلة يشرح فيها مشكلة اللاجئين. وربما يقنعه بأنه أخطأ في التصويت لصالحه. حتى ولو لكونه قرارًا توافقيًا. فلقد اعتقد هاكوهين أن مثل هذه الرسالة ستفيد أيضًا بالنسبة لموقف بورما في الأمم المتحدة. أو في أي مناسبة أخرى تثار فيها القضية. كما طلب أن ترسل وزارة الخارجية مذكرة بخصوص اللاجئين إلى رؤساء الدول الأخرى الذين شاركوا في مؤتمر كولومبو. وخاصة نهرو.

وفي 2 من يونيو التقى هاكوهين مع أو نو شخصيًا. ولقد دار الحوار حول قرار كولومبو.. قال هاكوهين إن القرار سبَّب خيبة أمل كبيرة لإسرائيل. سواءً من ناحية المضمون. أم لحقيقة اعتبار رؤساء الحكومات أنه من الصحيح معالجة القضية التي لا ترتبط بشكل مباشر بآسيا والتي هي محل خلاف. "ليس من العدل طرحها على مائدةٍ نحن غير متواجدين عليها. في الوقت الذي يوجد للعرب عليها ممثلون (الحديث عن رئيس حكومة باكستان)". وقال أو نو لـ هاكوهين كان الاقتراح حول مشكلة اللاجئين مفاجئًا: "لقد كان من غير المعقول -من الجانب الباكستاني- إثارة هذه المسألة. لكن لم يكن من الممكن التخلص منه. كما أنه توسل بأن يتخذوا أي قرار لأنه لا يستطيع العودة خاوي الوفاض. وهنا اعترف رئيس الحكومة أنه لم يكونوا ليخضعوا له لولا أنه كانت هناك ضرورة لضمان مشاركته في قضايا

أخرى". وقال أو نو لـ هاكوهين في نهاية الحديث: "أطلب منك أن تكتب للسيد شاريت أن يتجاهل هذا القرار تمامًا.. فنحن لا ننوي تشكيل سياستنا بناءً عليه. أطالبك بنسيانه".

لم تُرَدّ وزارة الخارجية في القدس على مقترحات دافيد هاكوهين في رانجون، الذي اشتكى من عدم تلقيه أي تلقين بالنسبة لانعقاد المؤتمر في بوجور. ولقد استنتج هاكوهين من الكلمات التي سمعها من الممثل الهندي في رانجون وهو مسلم، أنه قد قيل للدول العربية صراحة إن إسرائيل لن تُدعى إلى المؤتمر. إن موضوع دعوة إسرائيل سيُطرح -بالفعل- في اللقاء في بوجور بواسطة الهند وبورما، غير أنهما ستقومان بذلك فقط من أجل الوفاء بالوعد، وستتراجعان عن موقفيهما لو أصبح عليهما مواجهة الخيار الحتمي من التحذير؛ إما العرب أو إسرائيل.

واصل دافيد هاكوهين العمل بلا كلل. وفي 26 من ديسمبر عام 1954 -قبل يومين من لقاء رؤساء الحكومات الخمس في بوجور- تحدث مع أو تشو نين (U Kyaw Nyein) -وهو وزير في حكومة بورما، وإحدى الشخصيات السياسية الرئيسية في تلك الأيام، حول مسألة دعوة إسرائيل للمؤتمر الأفروآسيوي، حيث كانوا في بوجور على وشك إقرار قائمة الدول المدعوة. أوضح أو تشو نين -الذي كان صديقًا مخلصًا لإسرائيل- أنه لا شك لديه في شرعية المطلب الإسرائيلي، لكنه أضاف أنه ليس من السهل على بورما أن تبقى الدولة الوحيدة في آسيا التي تظهر علاقات الصداقة تجاه إسرائيل. فردود الفعل العربية على صداقة بورما تجاه إسرائيل تضعها في وضع ليس بالسهل. طلب أو تشو نين ألا تطلب إسرائيل من بورما أن تكون هي التي تتسبب في انهيار الجبهة الآسيوية الموحدة. فبورما لا تستطيع دائمًا أن تتصرف بناءً على الاحتياجات السياسية الإسرائيلية. رد هاكوهين بأنه لا يجب على بورما أن تنساق وراء العرب، ولا حتى وراء نهرو، وإن إسرائيل تتطلع إلى أنه في حال عدم دعوتها للمشاركة في المؤتمر؛ أن تتأهب بورما كي لا يتم طرح أي موضوع يرتبط بها للنقاش في المؤتمر.

التقى هاكوهين ثانيةً مع رئيس حكومة بورما أو نو قبل سفره إلى بوجور. وقال له إنه تلقى تعليمات من الحكومة الإسرائيلية بأن يبلغه "باعتبارنا دولة آسيوية مستقلة نرى أنه من حقنا أن تتم دعوتنا للمؤتمر بالضبط كأي دولة أخرى... وأضفت: أنه إذا لم نتلق دعوة للمؤتمر فإننا نطالب ألا يُسمح للعرب بطرح أي قضية بيننا وبينهم للنقاش. ولقد تركت أو نو بانطباع أنه سيسافر للقاء رؤساء الدول الداعية الخمس (في بوجور)، مع العلم بأنهم سوف يتنازلون عنا، وأنه لن تتم دعوتنا". وفي اليوم التالي قال أو تشو نين لدافيد هاكوهين أن كلماته قد أثرت -على

ما يبدو- على رئيس حكومة بورما، وإن الحكومة البورمية قررت أن على أو نو الإصرار على دعوة إسرائيل، وإن لم يحدث ذلك سيرفضون هم أيضًا المشاركة . أعرب دافيد هاكوهين عن شكوكه حول مقدرة أو نو على مواجهة نهرو وبقية نظرائه رؤساء الحكومات في هذا الشأن.

وبعد تشاور رؤساء الحكومات الخمس للهند، وباكستان، وبورما، وسيلان، وإندونيسيا، الذي جرى في بوجور، تقرر -كما ذكرنا- عدم دعوة إسرائيل لمؤتمر الشعوب الأفروآسيوية؛ ذلك لأن العرب أنذروا بأن كل الدول الإسلامية -وعددها 13 (من بينها 9 دول عربية)- سوف تقاطع المؤتمر لو شاركت إسرائيل فيه. أصرَّ أو نو على موقفه في البداية بأنه يجب دعوة إسرائيل، وأيده نهرو في ذلك.. غير أن رئيسي حكومتي إندونيسيا وباكستان عارضا بشدة خشية المقاطعة العربية الأكيدة. أما رئيس حكومة سيلان فقد كان محايدًا. وكان نهرو هو الذي رجح الكفة في النهاية ضد إسرائيل؛ حيث انحاز بالفعل ضد عدم تقديم الدعوة لإسرائيل. كما صرح.. لكن تلك الدعوة كانت ستغلِق بشكل تلقائي الباب أمام المشاركة العربية. لم يرغب أو نو تحمل مسئولية عدم انعقاد المؤتمر بسبب إسرائيل؛ فوافق على التراجع عن موقفه حول دعوة إسرائيل، بشرط ألا تُطرح مشكلة إسرائيل بأي شكل في مناقشات المؤتمر. ولقد قام بذلك بعد أن أرسل إلى أصدقائه في حكومة رانجون وطلب منهم أن يسمحوا له بالتراجع عن الموقف الذي اتخذته حكومة بورما كلها، أي التنازل عن دعوة إسرائيل، لكن شريطة ألا تُطرح مسألة إسرائيل للنقاش. أصبح هذا الاستسلام للتهديد بالمقاطعة من جانب العرب سابقة في المؤتمرات الأفروآسيوية التالية؛ حيث لم تتم دعوة إسرائيل منذ ذلك الوقت لأي مؤتمر للدول الأفروآسيوية أو عدم الانحياز. ولقد ثار جدل في كل هذه المؤتمرات حول حجم إدانة إسرائيل.

في 1 من يناير عام 1955 مرَّ نهرو ومساعده قريشنا منون بمطار رانجون وتأخرا فيه لمدة ساعة. ولقد كان دافيد هاكوهين هناك وجاء لمحادثة منون ونهرو، بالمصادفة تقريبًا وبدون أي مبادرة من جانبه. هاجم هاكوهين بأسلوب حاد خيانة نهرو وأو نو لمبادئهما، وأخبره منون ماذا حدث في لقاء رؤساء الحكومات؛ فمسألة إسرائيل طرحت -على حد قوله- على الفور على جدول الأعمال. ولقد عارض بشدة رؤساءُ حكومات إندونيسيا وباكستان دعوةَ إسرائيل خشية المقاطعة العربية الأكيدة. ولقد قاومهما أو نو ونهرو، وخاصة أو نو. أما رئيس حكومة سيلان فكان محايدًا. زعم منون أنه لو أصر أو نو ونهرو على رأيهما حتى النهاية لم يكن المؤتمر لينعقد. لم يقتنع هاكوهين وقال لمنون إنه من المؤسف رؤية أناس أمثال

نهرو وأو نو يكذبان على نفسيهما! وهم من كانا أساس انعقاد المؤتمر. وأنهما يمدان يد العون للحرب الباردة التي يقودها العرب ضد إسرائيل!. حاول منون إقناع هاكوهين أنهم لن يخضعوا للعرب بأي شكل كان لو حاولوا الإساءة إلى إسرائيل في المؤتمر نفسه. هنا طُلب من هاكوهين الاقتراب من نهرو الذي أراد الحديث معه. قال له نهرو إنه أحس بشعور قاسٍ عندما اضطُر إلى مساندة القرار بعدم دعوة إسرائيل. لكن كان من الضروري التوصل إلى رأى موحد ولم يكن هناك مخرج آخر. رد هاكوهين إن قرارهم سيصيب حكومة إسرائيل بخيبة أمل شديدة لأن الدول التي ليس لها أي خلاف معها وتود مصادقتها (أي الهند وبورما)؛ قد ساعدت في المساس بها وبمكانتها الدولية.

بعد أسبوعين وفي 16 من يناير. سمع هاكوهين من أو نو بنفسه حول ما يدور. ووفقًا لروايات أو نو فإن نهرو لم يكن أقل حماسة منه وطالب بإشراك إسرائيل في المؤتمر. ولقد قاما بتوزيع المهام فيما بينهما. تحدث نهرو على انفراد مع رئيس حكومة إندونيسيا. وتحدث أو نو مع رئيس حكومة باكستان. لكنهما تلقيا نفس الردود السلبية. لقد زعم الباكستاني والإندونيسي أن "موافقتنا على دعوة إسرائيل مثلها مثل الانهيار الأكيد لحكومتي إندونيسيا وباكستان". فلو تمت دعوة إسرائيل فإنه سيتم إبعاد رئيسي الحكومتين عن منصبيهما وهناك شك في إمكانية عقد المؤتمر. وعندما اجتمعوا جميعهم في جلسة رسمية أثار نهرو وأو نو من جديد المسألة وحاولا الجدال. لكنهما عرفا أن عليهما التنازل لو أرادا إنقاذ المؤتمر. تراجع أو نو إلى خط الدفاع وطالب بعدم مناقشة قضايا إسرائيل في المؤتمر. رد دافيد هاكوهين وقال أنه يخشى من انهيار هذا الموقف عندما يواجهون ضغط الوفود العربية وجهًا لوجه. "نحن نتعلم من التجربة. أن أي تراجع وتنازل للابتزازات العربية تدفعها إلى ممارسة ضغوط أخرى وإلى وقاحات متزايدة". وردَّ أو نو على ذلك بوعد قاطع أنه لن يسمح بأن يكون كرة في يد العرب. وأنه لن ينساق وراءهم بأي حال من الأحوال. قال أو نو: "سوف أعلنها صراحة من على المنبر إنني لن أستطيع تأييد أي قرار ضد إسرائيل؛ نظرًا لوجود علاقات صداقة معها".

تجاهلت وزارة الخارجية في القدس -على مدى أسابيع طويلة- مقترحات دافيد هاكوهين في رانجون؛ بأن يكتب رئيس الحكومة شاريت إلى أو نو وإلى كوتيلاولا وأن يُحمّلهم المسئولية الأخلاقية والواجب بضرورة منع النقاشات عن إسرائيل في المؤتمر المرتقب. ورفْض -على وجه الخصوص- أي قرار عدائي لو لم ينجحوا في منع العرب عن مهاجمة إسرائيل. كما اقترح إرسال رسائل إلى كل الحكومات التي تمت دعوتها إلى المؤتمر. باستثناء العربية منها. و"الطلب منها الانضمام إلى احتجاجنا

-مع أنهم تجاوزونا- والحفاظ على الحيادية في المناقشات في المؤتمر. فمن غير المستبعد أن يقوم العمل الجاد من جانبنا لدى عواصم العالم وبين مندوبي الدول التي تمت دعوتها، بإبطال مكائد العرب". لكن هذه الرسائل لم تكتب على الرغم من طلب هاكوهين.

الأمر الوحيد الذي سُمع في ذلك الوقت هو بيان موشِه شاريت في الكنيست، في 16 من مارس عام 1955، في رد على استجوابين. ولقد ذكر أن الحكومة الإسرائيلية تعتبر عدم دعوة إسرائيل "قرارًا خاسرًا". ومن المحتمل جدًا أن عدم اتخاذ أي إجراء من قبل وزارة الخارجية -كما اقترح هاكوهين- قد نبع من حقيقة أن العمل الدبلوماسي كان متاحًا في بورما فقط، الوحيدة من بين دول كولومبو الخمس التي عقدت المؤتمر، وهي الوحيدة التي كان لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وقد قام بمثل هذا العمل دافيد هاكوهين. كما ساد أيضًا الإدراك بأن أي عمل دبلوماسي لن يساعد على تغيير الموقف العدائي لباكستان وإندونيسيا، وإن الدول غير الإسلامية -الهند، وبورما، وسيلان- لم يكن مقبولا لديهما أن ينسف المؤتمر بسبب عدم دعوة إسرائيل.

قررت وزارة الخارجية -في بداية شهر أبريل قبل أيام فقط من انعقاد مؤتمر باندونج- اتخاذ بعض الإجراءات لدى الدول التي تمت دعوتها إلى المؤتمر؛ بهدف إثنائها عن تقديم يد العون للمحاولات المحتملة للعرب لطرح بند إسرائيلي على جدول أعمال المؤتمر. ولقد قامت ممثليات إسرائيل في الدول الآسيوية والأفريقية -التي تمت دعوتها لباندونج والتي أقامت إسرائيل علاقات معها، وكذلك لدى بعض العواصم الأخرى- بإرسال مذكرات تطلب فيها الامتناع عن مناقشة مسألة فلسطين طالما لم تتم دعوة إسرائيل للمشاركة في المؤتمر. هناك شك حول جدوى هذه الطلبات المتأخرة. ولقد أعلن فقط الوفد الفلبيني المشارك في مؤتمر باندونج أنه سوف يطلب الامتناع عن إصدار أي قرار معادٍ لإسرائيل في المؤتمر. ولقد أسف دافيد هاكوهين على إهمال الاهتمام بمؤتمر باندونج. وإنه لم يعط القرارات المرتقبة فيه قيمة حقيقية، لكن اعتقد إنه من الناحية الدعائية سيكون لها صدىً كبير. كما اعتقد أنه كان على وزارة الخارجية إظهار يقظة أكبر في هذا الموضوع.

في 24 من مارس عام 1955 تمت دعوة دافيد هاكوهين إلى منزل، أو نو الذي أكد على وعده بأنه لن ينساق بأي شكل وراء قرارات معادية لإسرائيل، حتى لو "بقي وحيدًا في المعركة". وهو لم يعرف ماذا سيكون موقف نهرو. لكنه نوى استيضاح ذلك عند زيارته لنيودلهي، التي من المرتقب أن يقوم بها بعد حواره مع هاكوهين. وبعد عدة أيام من ذلك، وفي 1 من أبريل، قال وزير الخارجية البورمي لهاكوهين إن أو

نو اتصل من دلهي وطلب إخبارك بأن هناك اتفاقًا تامًا بينه وبين نهرو على منع أي جدل حول إسرائيل في المؤتمر.

أبدى دافيد هاكوهين تشككًا حول سلوك نهرو المرتقب. وفي طريقه إلى مؤتمر باندونج تأخر رئيس مصر جمال عبد الناصر في كراتشي. ليحصل هناك على تأييد رئيس حكومة باكستان محمد علي حول مشروع قرار مصري سيتم طرحه في المؤتمر يدين "الإمبريالية الإسرائيلية". ولقد واصل من هناك إلى نيودلهي. كان على نهرو في البداية أن يحاول استمالة عبد الناصر كي يحضر المؤتمر. وفي نهاية فبراير عام 1955 سافر إلى القاهرة لمدة يومين لهذا الغرض. لقد كان قرار عبد الناصر - المشاركة في مؤتمر باندونج- نقطة تحول في حياته المهنية. وهو مدين بذلك لنهرو. تحفظ نهرو في حديثهما من موقف عبد الناصر الذي طالب فيه بطرح "قضية الإمبريالية الإسرائيلية" في المؤتمر. كما طلب منه أن يُثني بقية الدول العربية عن طرح قضية فلسطين في المؤتمر. بل اقترح على عبد الناصر أن يتوسط شخصيًا بين مصر وإسرائيل. وفي نهاية الأمر خضع نهرو لطلب عبد الناصر. لقد كان هاكوهين مقتنعًا منذ البداية أن نهرو لن يفي في نهاية الأمر بتعهداته بألاَّ يطرح موضوع إسرائيل في المؤتمر. فقد كان واثقًا أن نهرو سوف يخضع للضغوط التي سيمارسها عليه عبد الناصر -مثلما حدث بالفعل- وذلك لتطلعه إلى كسب ود العرب. وأن يصنع معهم أيضًا جبهة موحدة في قضايا أخرى. اتضح بالفعل من الأخبار التي نشرت -حتى قبل بداية مؤتمر باندونج- أن موضوع إسرائيل أصبح مركز النقاش وأن العرب قد قاموا بجهود حثيثة لوضعه على جدول الأعمال.

وبالفعل. أعد مندوبو الدول العربية جيدًا لهجومهم على إسرائيل في مؤتمر باندونج. فقد عقد عبد الخالق حسونة -الأمين العام للجامعة العربية- في كراتشي. في 11 من أبريل. مؤتمرًا للدبلوماسيين العرب؛ ليحددوا موقفًا موحدًا بالنسبة لقضية فلسطين (الإمبريالية الإسرائيلية) ومشكلة شمال أفريقيا. في مؤتمر باندونج المنتظر افتتاحه بعد حوالي أسبوع. كما بكَّر وزراء الخارجية العرب في الحضور إلى جاكرتا من أجل القيام هناك بالتنسيق فيما بينهم. وللضغط على المشاركين في المؤتمر من أجل طرح القضية الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر.

افتتح رئيس إندونيسيا أحمد سوكارنو ورئيس حكومتها علي ساسطروامید جوجو -الذي شغل كذلك منصب رئيس المؤتمر- مؤتمر باندونج في 18 من أبريل الذي استمر حتى 24 من نفس الشهر. شارك في المؤتمر 29 دولة. منها 14 دولة إسلامية. كما حضر المؤتمر مفتي القدس الحاج أمين الحسيني كعضو في وفد اليمن. أما أحمد الشقيري -الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لمنظمة التحرير

الفلسطينية- فقد شارك في المؤتمر كعضو في الوفد السوري. قسّم المؤتمر نفسه إلى ثلاث لجان: سياسية، واقتصادية، وثقافية. ولقد ضم جدولُ الأعمال الذي تم تحديده البنود التالية: التعاون الاقتصادي، والتعاون الثقافي، وتقرير المصير، وحقوق الإنسان، ومشاكل الشعوب المستعبدة، ورعاية التعاون والسلام العالمي. لقد بدأ الهجوم العربي على إسرائيل على الفور مع خطابات الجلسة الافتتاحية، وعلى رأسها خطاب جمال عبد الناصر. كما حاول رئيس حكومة باكستان وضع قضية فلسطين كبند منفصل في جدول الأعمال، لكنه وافق في النهاية على ضمه في بند "تقرير المصير وحقوق الإنسان". لم تكن باكستان ولا الصين أقل من العرب في جهودهما لإدانة إسرائيل في النقاش الذي تطور فيما بعد حول فلسطين. لم تهتم الوفود العربية تقريبًا بالقضايا الأخرى التي سُجلت على جدول أعمال المؤتمر: السلام العالمي، ومنع الحروب، والتنمية، وإقامة نظام حكم حر وما إلى ذلك. وهي القضايا التي تهم نهرو وأو نو. كان موقف بورما الودود تجاه إسرائيل محل انتقاد عربي شديد. واقترح نهرو -بضغط من العرب- تشكيل اللجنة السياسية، لجنة فرعية لصياغة مقترح بشأن فلسطين في إطار بند "حقوق الإنسان". ولقد كان أعضاء اللجنة الفرعية هم: أفغانستان وبورما، والصين، وباكستان، وفارس، والفلبين، وسوريا، وتايلاند. كما أعرب نهرو في خطابه عن تأييده التام للاجئين العرب. لكنه أشار أيضًا إلى معاناة اليهود أيام الحكم النازي. وذكر أن الهند ساندت الدول العربية أثناء النقاش الذي دار في الأمم المتحدة حول فلسطين. ودعا إلى تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل عبر المفاوضات المباشرة ومباحثات السلام، وربما حتى عبر الوساطة. لكن رفض المندوبون العرب هذا المقترح.

أظهر رئيس حكومة الصين جو أن-لاي موقفًا مؤيدًا للعرب تأييدًا كاملًا، وأعلن عن تأييده لمشروع القانون الذي تقدمت به أفغانستان، الذي دعا إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في شهر ديسمبر عام 1948، والذي يقضي بضرورة السماح للاجئين بالعودة إلى منازلهم في أقرب وقت ممكن. كما أعلن عن مساندته التامة للاجئين العرب، وتحفظ فقط من الجزء الذي يناقش تنفيذ قرار الأمم المتحدة، حيث لم تكن الصين عضوًا في الأمم المتحدة ولم تكن قراراتها ملزمة لها.

دعا رئيس حكومة بورما أو نو الدول العربية إلى عدم محاولة فرض إصدار القرار على مؤتمر باندونج، وأعرب عن كامل تأييده للاجئين العرب.. لكنه تساءل كيف سينجح مؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا في حل مشكلة فلسطين إن كانت الأمم المتحدة قد فشلت في ذلك. ويرى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا كانوا قادرين على حل مشكلة اللاجئين، لكنهم امتنعوا عن القيام بذلك. وأكد أو

نو في خطابه على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الوطيدة بين بورما وإسرائيل، وعاد وأعرب عن معارضته مناقشة قضية فلسطين في المؤتمر نظرًا لأن إسرائيل غير ممثلة فيه.

لم تؤت جهود أو نو من أجل إسرائيل ثمارها. ففي 21 من أبريل صدرت توصية في اللجنة السياسية -صدق عليها المؤتمر كقرار بعد ذلك بثلاثة أيام- في الجلسة الختامية للمؤتمر. ولقد حدد القرار:

في ظل التوتر القائم في الشرق الأوسط على خلفية الوضع في فلسطين، وفي ظل الخطر المرتقب من هذا التوتر على السلام العالمي- أعلن المؤتمر الآسيوي-الأفريقي مساندته لحقوق الفلسطينيين، ودعا إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول فلسطين، وتسوية مشكلة فلسطين بالطرق السلمية.

تم إقحام العبارة الأخيرة – "تسوية مشكلة فلسطين بالطرق السلمية" – بضغط من نهرو وأو نو اللذان لم يرغبا في إصدار هذا القرار منذ البداية ووافقا عليه في النهاية، خاصة أو نو بعد تردد طويل، زعم أو نو بعد ذلك أنه كان توافقًا ضروريًا للحفاظ على الوحدة الآسيوية الأفريقية، في الوقت الذي كان فيه مشروع القرار الذي تقدم به العرب ومؤيدوهم في الأساس أكثر شدة؛ حيث دعا مشروع القرار العربي -الذي أعدته مصر- إلى فرض شعوب آسيا وأفريقيا مقاطعة تامة على إسرائيل. أيَّد مندوبو إندونيسيا وأفريقيا المشروع، لكن عارضه مندوبو بورما والهند بشدة ونجحوا في التخفيف من حدته، كما لم يذكر اسم إسرائيل في القرار. من الصعوبات الأخرى التي واجهاها نهرو وأو نو فيما يخص هذا القرار؛ حقيقة أن قرار عودة اللاجئين كان قد صدر في حينه بواسطة رؤساء حكومات دول كولومبو الخمس، وذلك في المؤتمر التحضيري في كولومبو. ولقد وافقوا عليه جميعًا في حينه، ولم يستطع نهرو وأو نو الاعتراض عليه لأنهما قد وقعا عليه بأيديهما. ولقد توقع دافيد هاكوهين ذلك منذ البداية.

أحد أهم الأحداث في مؤتمر باندونج بشكل عام، ومن وجهة نظر إسرائيل بشكل خاص؛ كان مشاركة وفد الصين الشعبية برئاسة رئيس الحكومة جو أن-لاي. كان ذلك أول أهم ظهور له على الساحة الدولية، وذلك بسبب عدم دعوة الصين القومية (تايوان). وفي 23 من أبريل التقى جو أن-لاي مع المفتي الحاج أمين الحسيني وقال له إن الصين تؤيد كل التطلعات العربية، خاصة فيما يخص قضية فلسطين. وقال في خطابه في الجلسة الختامية للمؤتمر إن الشعب الصيني يُكِنُّ تأييدًا كبيرًا للفلسطينيين وكذلك لشعبي الجزائر وتونس، في نضالهما من أجل الاستقلال، كما يُساند نضالهما من أجل "حقوق الإنسان". ولقد تحفظ فقط من

الاعتماد على قرار الأمم المتحدة. كان من الواضح أن جو أن-لاي عمل على كسب قلوب العرب والحصول على تأييدهم في قضية تايوان، وقضية عضوية الصين في الأمم المتحدة. وفي مؤتمر باندونج جرت اتصالات بين مصر والصين، وهي التي كان لها أثر على العلاقات الإسرائيلية الصينية، على مدى السنوات التالية.

أما الوفود الأفريقية ووفود بلدان آسيا الأخرى -اليابان، والفلبين وتايلاند، وسيلان- فلم تشارك تقريبًا في الجدل حول فلسطين الذي نجح العرب في إشعاله. لقد وعدت الفلبين إسرائيل بالفعل أنها ستساند موقفها بعدم إجراء أي نقاش في المؤتمر بدون مشاركة إسرائيل، لكنها لم تتصرف في هذا الخصوص. وأعرب نائب رئيس الوفد الياباني في المؤتمر عن أسفه الشديد للقرار الذي صدر حول فلسطين، وزعم أن وفده لم يستطع فعل شيء؛ لأن العرب أصرُّوا بقوة على مطالبهم بل ووصل الأمر إلى التهديدات، لم يكن في المقدور منعهم من الكلام كما يحلو لهم، نظرًا لعدم وجود لائحة إدارية، وكان كل شيء مرتبط برئيس المؤتمر الذي كان رئيس حكومة إندونيسيا، على أي حال لم ينضم أي من هذه الوفود إلى الهجمات على إسرائيل، على الرغم من أن دافيد هاكوهين قد ذكر قبل افتتاح المؤتمر أنه تلقى "أنباء موثوق فيها حول محاولة رجال الولايات المتحدة -في هذه المنطقة (آسيا) وكذلك خارجها- أن يتم تسليط الضوء في مؤتمر باندونج على المشاكل العربية الإسرائيلية، من أجل إبعاد النقاش عن القضايا التي تمس أمريكا، وخاصة مشكلة بورموزا". بناءً على أقوال هاكوهين؛ فإن الولايات المتحدة قد عملت من خلف الستار و"وجهت أتباعها -تركيا، والفلبين، وتايلاند، وسيلان- وأعطتهم الضوء الأخضر للتضحية بإسرائيل". ويرى أنه لولا ذلك لاختلف النقاش والقرارات عما كانت عليه.

كتب دافيد هاكوهين عن الكلمات التي سمعها من صديق بورمي شارك في المؤتمر عن المكائد التي دارت في الكواليس عن الجدل حول فلسطين:

"...(دافع) أو نو لكنه اضطر إلى الاستسلام، وكان المتسببون في ذلك هم نهرو وعلي شاسطرو (ساسطروراميدجوجو) الإندونيسي، الذين قررا تجنب الباكستاني محمد علي والتقليل من قيمته في نظر العالم الإسلامي، من أجل أنفسهم (خاصة أن نهرو في حاجة إلى ذلك)...ولقد أثبت كلاهما لأو نو أنه من الضروري رفع الشأن العربي في شمال أفريقيا ضد الفرنسيين، والأخذ بزمام المبادرة قبل محمد علي، لذلك يجب التنازل للعرب وإطلاق يدهم في الخطاب عن إسرائيل، وكذلك اقتراح قرار على هواهم، وإن لم يحدث ذلك سيكون محمد علي هو البطل المقاتل من أجل العرب، لم يكن عبد الناصر بارزًا في المؤتمر لولا نهرو الذي جعله منذ

اللحظة التي وصل فيها إلى دلهي كضيف عليه وفي أثناء فترة إقامته في باندونج... إن الهنود... هم الذين التفتوا أيضًا إلى المفتي ... ولقد قام قريشنا منون بالعمل الدعائي وهمس الأروقة... لكن العمل الرئيسي قام به نهرو نفسه. فقد ركض من وفد إلى وفد. واقترب من مائدة أو نو وناجاه. أو جمع البورميين. والسيلانيين. والإندونيسيين. حول مائدته وحدد لهم الخط الذي يتبعوه. لقد كان كل أعضاء وفد أو نو منعزلين عنه في الواقع في فندقهم. في حين قضى هو نفسه ساعة هنا وساعة هناك. بين محل إقامة نهرو وعبد الناصر. وجو أن لاي. وهناك كانوا يحددون العمل حسب إملاءات نهرو... كما حصل جو أن لاي من نهرو على توجيه بخصوص إسرائيل. تكلم نهرو بالفعل وقال إن إسرائيل هي حقيقة قائمة. لكنه استسلم للعرب في عملية عرض القضية وصياغة القرار... ولقد صاغ نهرو القرارات النهائية وقبلها عبد الناصر. وكذلك الآخرون".

كتب دافيد هاكوهين بنبرة مريرة -اعتمادًا على التقارير التي حصل عليها من أصدقاء في الوفد البورمي-:

"تصرف نهرو بشكل كبير من الازدواجية. فهو لم يفِ بوعده -الذي قطعه في مطار رانجون. عندما عاد من بوجور وأخبره عن الاتفاق الذي توصل إليه مع أو نو في دلهي. عشية انعقاد المؤتمر- بألَّا يتم طرح القضايا محل الخلاف بين الدول. ولقد عاد وأكد على ذلك وهو في طريقه إلى باندونج. حيث مكث هناك يومًا واحدًا مع عبد الناصر. ووعد أو نو أن الاتفاق بشأننا قائم ولن يسمحوا باتخاذ قرار بخصوصنا. وهذا ما أخبر به أو نو مرافقيه في باندونج. وعندما بدأ المؤتمر ولم ينجح نهرو في منع طوفان الخُطب. انكمش في نفسه وغضب ولم يحاول حتى القيام بأي محاولات للرد والدفاع عن موقفه والتزاماته. ولو أنه قام وقال كلمات من أجل صد سيل السخرية. والإهانات التي رددها العرب. ربما شجع ذلك الآخرين. لقد بقي أو نو في الحقيقة منعزلًا. حتى بدون نهرو. وهو واقعٌ طول الوقت تحت ضغط كبير....

قال لي أحد المرافقين أن مالكًا (اللبناني) قال في خطابه في المؤتمر أنه: لو أن في القاعة من يحتفظ بعلاقة صداقة مع إسرائيل؛ فعليه أن يعلم أن العالم العربي لن يتوافق معه -وأشار بذراعه مباشرة إلى وجه أو نو-. ولقد أضاف محاور أخرى وقال أن أو نو تصرف بناءً على نظرية يسوع: "*مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الأَيْمَنِ فَحَوِّلْ لَهُ الآخَرَ أيضًا.*" بدلًا من أن يقوم ويرد على الوقح الصاع صاعين. بل أنه منع زملاءه من القيام بذلك. ليس فقط أن العرب هاجموا البورميين. بل إن نهرو -الأخ الأكبر- لم يذد عنهم. والحقيقة أن الأخ الأكبر والمحترم تركهم. وبعد فترة قصيرة فرض عليهم إرادته.

روى لي كيف اقترب قريشنا منون من أو نو -الواقف مع مجموعة من البورميين- وبدأ بالتملق له لتصرفه الذي يستحق التقدير (admirable behaviour) تجاه إسرائيل. وعلى الفور عاتبه لأن هناك حدودًا للعند وأنه ليس مسموح لأو نو أن يهدد أمورًا عظيمة. وأن عليه المساهمة في المبدأ المهم؛ وهو التوافق وإنقاذ وحدة الرأي في المؤتمر. ولم يتوقف هذا الضغط على أو نو طول الوقت...

من الواضح أنه لم تكن هناك أي مساعدة لوفد بورما. فقد توجهوا إلى روموللو الفلبيني وإلى الأمير وان التايلاندي وطلبوا العون منهما. ولقد اعترفوا بالفعل أنهم يعلمون المشكلة من الأمم المتحدة. لكن... لم يرفعوا أصواتهم... قال أصدقائي لي بمرارة أنهم لم يعملوا بشكل لطيف بعد أن علموا أنهم لن تتم دعوتهم إلى باندونج. ولقد فاجأهم ضعفنا الدبلوماسي. "أين كان اليابانيون. والتايلانديون والفلبينيون. والأتراك؟ لماذا تصرف معكم التكتل الموالي للولايات المتحدة بهذه الطريقة ولم يساندكم؟ ماذا كنا نستطيع نحن فعله. بمفردنا في المعركة؟"

على الاعتراف بأن غضبهم علينا -بأنْ تم تركهم وعزلهم- فيه شيء من الصدق. لقد حذرتُ مرارًا بأن علينا العمل بشكل أكثر استعدادًا تجاه المؤتمر. وحذرتُ من المخاطر المرتقبة منه علينا. بعد أن كان من الواضح أنه لن تتم دعوتنا للمشاركة فيه...

يحكي الجميع عن خبث زورلو -وزير الخارجية التركي-... الذي أظهر طوال الوقت تضامنه (مع العرب)... ولقد ظهر ضعف جبهتنا أمام العرب لأصدقائنا البورميين في باندونج... وفيما يخص سلوك جون أن لاي فليس فيه أي مفاجأة. فقد أراد الخروج من هذا المؤتمر -الذي تعترف فيه حوالي ست دول فقط ببلاده- بإكليل من الزهور على رأسه. ولقد نجح في ذلك بقوة. حيث شعر على الفور بثقل العرب وبالرقص حولهم. خاصة من جانب نهرو... ولقد حاول في البداية التحفظ على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنا. وهي القرارات غير الملزمة له ولا يعرفها. غير أنه بعد فترة شاهده البورميون يغازل العرب وسمعوا تصريحاته عن معاناة اللاجئين. دون أن يذكر مشكلة اليهود نهائيًا. ولقد استنتجوا من ذلك أنه قد مورس عليه ضغط. ويحتمل أنه كان لنهرو -في هذه الحالة أيضًا- دور في هذا العمل. أو لقريشنا منون -همزة الوصل الرئيسية مع جو أن لاي-. لم يكن هناك في هذه الظروف مجال لتوقع تدخل أو نو الذي علم للمرة الثانية أنه منعزل تمامًا.

كما سمع دافيد هاكوهين من أو نو عن انطباعاته عن مؤتمر باندونج.. ومن الضروري قراءة ذلك على لسان هاكوهين:

"بالأمس...شاهدني أو نو... فبدأ يحكي لي عن باندونج، -حسب كلامه- فقد بذل أقصى ما في وسعه وأنه قد نجح أيضًا. لقد أراد العرب إدانتنا بشدة وهو حارب هذا المطلب. فمن اللحظة الأولى طلبَت كل من مصر والعراق والأردن تضمين قضية فلسطين في جدول الأعمال، وعارض أو نو ذلك بمساندة نهرو، بحجة أن بلده -وكذلك دول أخرى مشاركة في مؤتمر باندونج- صديقة لإسرائيل والعرب على حد سواء، وذكر العلاقات التجارية والثقافية الممتازة بين بورما وإسرائيل وأوضح أن عليه توخي الحذر لعدم التورط في نزاع لا يخص بلده. غير أنه لم تكن هناك أي وسيلة لمنع النقاش، وفيما يخص التصويت "بالإجماع"؛ فقد كان ذلك أحد مبادئ المؤتمر أنه لا يمكن الاعتراض وليس هناك أي مخرج منه سوى بالتخفيف من حدة القرار، لم يدَّخر أو نو جهدًا لإقناعي أنه دافع عن إسرائيل أمام تجمع عربي قاصم لم يشهد له نظيرًا حتى اليوم، وعندما ذكر موضوع إبادة خمسة ملايين ونصف المليون يهودي، سخر العرب من سذاجته وزعموا أن هذه دعايات كاذبة لليهود وقع الكثيرون في شركها، وهو معهم، وفي إحدى المناسبات أساءوا له شخصيًا عندما وجّه أحدهم -في حضور الآخرين- بأنه لو أن اليهود طيبون جدًا في نظره- فلماذا لا يأخذهم إلى بورما، ولو حكمت -وفقًا لكلماته- فإن نهرو ساندة، وطرح في مناسبة علنية مسألة إبادة اليهود على يد النازيين وقدم أينشتاين اليهودي كإحدى الشخصيات البارزة على مر الأجيال.كما اضطر نهرو مثله إلى تأييد القرار، لكنه أكد في نفس الوقت أنه ليس هناك أي قوة أخلاقية لقرار المؤتمر الذي استمع إليه جانب واحد فقط، ونهرو هو الذي قال عن العرب أنه من غير المعقول حل مشكلة اللاجئين وقضايا أخرى محل نزاع بين إسرائيل والعرب طالما يعارض هؤلاء التفاوض، ولقد كانت هناك مقترحات أكثر شدة وافقت مضمون الخطابات التي ألقاها العرب، لكن اتخذ في النهاية القرار المعتدل الذي يؤيد حق الفلسطينيين، وتسوية سلمية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، كان لنهرو دور كبير في التخفيف من غضب العرب.

ليس لدي أساس للتشكيك في الأقوال التي رددها أو نو على مسامع نهرو في باندونج، رغم أني أتلقى أصداءً أخرى من أناس موثوق فيهم سمعوه هنا، فقد حُكي لي أنه وصف الصهيونية في مناسبة ما بأنها حركة عدائية، وأنه وصف إسرائيل -في جلسة مغلقة- بأنها دولة استعمارية عدوانية الرُّوح، وأنه لا خطر منها لأنها صغيرة وضعيفة، ربما يمكن المعرفة من ذلك أن نهرو -المثقف، والمثالي، والسياسي- له آراء مختلفة ومتناقضة عنَّا، وليس من الحتمي أن يلحظ أو نو ذلك، ورغمًا من ذلك فإنه يكن له الحب، حتى إن كان في قلبه شيء ضده فلن يظهره".

أكد أو نو في هذا الخصوص على كلمات لأصدقائه في الحكومة؛ بأن القرار حول اللاجئين الذي نبع من منطلق النظرة إلى معاناتهم، قد تضمن في سلسلة القرارات حول حقوق الإنسان، التي لا تأتي في إطار القرارات السياسية الحقيقية.

لقد كان رد فعل وزارة الخارجية في القدس على قرارات مؤتمر باندونج بخصوص فلسطين قاسيًا. فقد وصفه شاريت بـ"الانهيار". وتقرر بعد مشاورات أن يرسل رئيس الحكومة ووزير الخارجية موشِه شاريت برقية إلى رئيس المؤتمر. لم يتم صياغة البرقية على أنها احتجاج صريح، بل استنكار لعدم النزاهة التي ظهرت في المؤتمر. وهذه هي الصيغة:

"أنا مضطر للتعبير عن دهشة حكومة إسرائيل وأسفها الشديدين من المؤتمر الأفروآسيوي، الذي -على الرغم من مبادئه العامة والمساواة الدولية التامة- قد أوصد أبوابه صراحة أمام إسرائيل، واعتبر أنه من المنطقي والمفيد -في ظل غياب إسرائيل- مناقشة واتخاذ قرارات حول قضايا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل إسرائيل وعلاقاتها مع دول الجوار. سأكون ممتناً لو أنك عرضت صيغة هذه البرقية على المؤتمر." ولم يتلق أي رد على هذه البرقية.

شعر شاريت بالخزي والضرر الشديدين بسبب نتائج مؤتمر باندونج، وبحث عن وسيلة مناسبة للرد. ولقد رفض مقترحًا طُرح في وزارة الخارجية بكتابة رسالة إلى نهرو، لكنه وافق على إرسال رسالة إلى أو نو عَبْر دافيد هاكوهين، يقترح على أو نو إرسال نسخة منها إلى نهرو، لكن لم تعجبه المسوّدة التي أعدها له مستشاره السياسي -الدكتور ليو هاكوهين-؛ لأنها كانت "انفعالية" أكثر من اللازم. في نهاية الأمر أرسل إلى أو نو رسالة احتجاج كتبها بنفسه في 17 من مايو عام 1955. ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة لمسألة الرد على قرار مؤتمر باندونج ظهر جانب مهم في التفكير السياسي لشاريت.. فعندما أرسل دانيال لفين مدير قسم آسيا، برقية إلى أبا إيبن كي يثنيه عن "المجادلات مع ممثلي الدول التي شاركت في مؤتمر باندونج بسبب القرار الخبيث"، وبَّخَهُ شاريت بشدة وأيده في ذلك فلطر إيتان وأرثر لوريا، واعتقد أنه يجب الاحتجاج -حتى لو لم يجدِ ذلك نفعا- خاصة إن الغضب على الحمقاء "يُحدث صخبًا أكبر"! وهو ما كان متضمنا في برقية لفين التي "عرض فيها كيفية توضيح أن القرار الذي صدر بشع للغاية، حيث يضم بالفعل نوعًا من التوافق وأنه يناصر السلام العالمي!" وزعم شاريت أنه علينا أن نحذِّر ونُدين ونؤنب ونُخجل...". ولقد كتب شاريت في مذكراته، في 9 من مايو، الكلمات التالية:

"استغرقت في أفكار مريرة جدًا حول عدم وجود أية إمكانية للاعتماد على الأنجلو ساكسونيين و"اليكيم" (وهو لقب يطلق على اليهود القادمين من ألمانيا)، في معرفة الخط السياسي الذي يجب اتباعه، وإن تحالف السلام[1] هو غواية متأصلة يرتبط به هذان السبطان ولا صلاح لهما، ومن المخزي الإرسال إلى إيبن أن التعليمات التي تلقاها من القسم الإقليمي المعتمد باطلة، وعليه التصرف بالعكس تمامًا عما ورد في تلك التعليمات.. لكن لا مفر من ذلك.

أدرك دافيد هاكوهين مندوب إسرائيل في رانجون، أن العرب حققوا في مؤتمر باندونج انتصارًا في جهودهم "لإبعاد إسرائيل خارج المعسكر"، في مقابل فشلهم في إلغاء عضويتها في الأمم المتحدة، كما شعر هو أيضًا أن هناك ضرورة للرد على قرار مؤتمر باندونج لأنه "لم أستطع السكوت عندما أهانوني والاختباء وراء القيود الدبلوماسية". وفي 4 من مايو أرسل رسالة شخصية -بأسلوب مؤثر جدًا- إلى الوزراء الاشتراكيين التسعة في حكومة بورما، الذين شكلوا القيادة الحاكمة، لقد كانت تلك خطوة استثنائية لا يقوم بها الدبلوماسيون المخضرمون، لكن دافيد هاكوهين لم يكن بطبعه رجلًا عاديًا، وبالطبع ليس بالدبلوماسي التقليدي، لم يتم طباعة الخطاب على ورق المراسلات الرسمية للممثلية، بل على ورق شخصي يخص هاكوهين:

"أكتب إليك ليس بصفتي كممثل رسمي في هذا البلد يتوجه إلى وزير محترم في بورما، بل كصديق اشتراكي إسرائيلي، يعيش في بورما ويستمتع بصداقتكم وبكرم ضيافتكم، أشعر أنني أستطيع -معكم فقط أصدقائي ومضيفي هنا- مشاركتكم خيبة أملي الشديدة من التطورات في باندونج.

أشك إن كان قد حدثت من قبل مثل هذه السابقة من الظلم البين في العلاقات الدولية، فأولئك أعطوا لأنفسهم الحق في الجلوس على كرسي من يحاكم إسرائيل في باندونج وتجاهلوا -ليس فقط من ناحية المبدأ- أنه لا يجب إصدار أحكام في غير حضرة المتهم، بل خضعوا للمطالب الابتزازية العربية بسلبنا حقنا الشرعي في أن نكون حاضرين، وهو حق لا يجب الاختلاف عليه.

وصف هاكوهين في بقية خطابه كيف يشوه العرب -باستخفاف- قرار الأمم المتحدة الذي يعتمدون عليه الآن، كما اعترض على تجاهل المشاركين في مؤتمر باندونج لحقيقة أن إسرائيل هي التي تضغط باستمرار من أجل حل سلمي، وأعرب

[1] مجموعة بحثية باسم "تحالف السلام" تأسست عام 1925، وأخذت طابعًا سياسيًا في عام 1929، وحُلت في عام 1933، حملت لواء الحل الثنائي لقومية لفلسطين، كما تميزت بالرؤية التبريرية - ويقول البعض الانهزامية- تجاه العرب، رأسها في البداية أ. روبين

عن أسفه من أن "الزعماء التقدميين مثل جو أن لاي ونهرو قد انساقوا وراء العرب وأدانوا إسرائيل، "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". أعرب هاكوهين عن تقديره للجهود التي بذلها أو نو في باندونج في أجواء عدائية للغاية واستغل الفرصة كي يضيف كلمات وداع، حيث كان من المنتظر أن ينهي مهام منصبه ويعود إلى إسرائيل في نهاية نفس الشهر.

لم يكن انتصار العرب حول قضية فلسطين في مؤتمر باندونج على رأس جدول الأعمال، وكان لمنظميه أهداف أخرى ونوقشت فيه قضايا أخرى، وكان الهجوم العربي المركز على إسرائيل في النهاية أمرًا هامشيًا جدًا، مقارنةً بالقضايا الأخرى التي نوقشت في المؤتمر، الذي جسد عملية يقظة شعور آسيا وأفريقيا وانضمامهم إلى معتركات نشاط الحياة الدولية، ولقد سُمح بهذه العملية فقط مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية -بعد الحرب العالمية الثانية- والتوجه التدريجي لشعوب آسيا وأفريقيا نحو الاستقلال، فقد تطلع ممثلو هذه الشعوب الذين اجتمعوا في باندونج إلى التخلص من ورطة الصراع الذي دار بين الدول الغربية برئاسة الولايات المتحدة من جانب، وبين العالم الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والصين -قبل الانفصال بينهما- من جانب آخر، وتطلع كل من نهرو وسوكارنو وآخرون إلى بناء تكتل دولي مستقل محايد، عُرف فيما بعد بـ"العالم الثالث".

حاول منظمو مؤتمر باندونج تقييد مناقشات المؤتمر بالقضايا العامة التي يستطيع الجميع من خلالها اتخاذ موقفًا موحدًا، لذلك حددوا أيضًا أن على كل القرارات أن تُتخذ بالإجماع فقط، كان في مقدور المشاركين في المؤتمر العثور بالفعل على صيغ متفق عليها لختام نقاشاتهم في مجمل عام للقضايا الأساسية، ولقد صيغت هذه المبادئ الأساسية في حوالي "عشرة مبادئ من أجل تحقيق السلام العالمي"، وهي التي صدرت بالإجماع في إحدى الجلسات الختامية للمؤتمر، والتي شكلت توافقًا بين الدول المؤيدة للغرب وبين الصين الشعبية، والنقاط العشرة هي:

1. احترام حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.
2. احترام السيادة والحدود الإقليمية لكل أمة وأمة.
3. الاعتراف بالمساواة بين كل الأعراق والقوميات.
4. عدم التدخل في شؤون أي دولة.
5. حق كل دولة في الدفاع عن نفسها، بمفردها أو بشكل جماعي، بما يوفق ميثاق الأمم المتحدة.

6. الامتناع عن المشاركة في أي حلف دفاعي -مرتبط بتكتل دولي- والامتناع عن ممارسة ضغط على الدول الأخرى.

7. الامتناع عن وسائل التهديد والعدوان أو استخدام القوة ضد أي دولة.

8. تسوية كل الصراعات الدولية بالوسائل السلمية.

9. التعاون الاقتصادي والثقافي.

10. احترام التزامات العدل الدولي.

هذا هو في الحقيقة تكرار لمبادئ وثيقة الأمم المتحدة. وكان من الواضح أنه ليس في نية العرب تطبيق هذه المبادئ مع إسرائيل.

لقد تطلع رئيس حكومة الهند إلى الامتناع عن مناقشة المسائل السياسية المثيرة للخلاف لدى دولة أو أخرى. ولقد كان لـ أو نو نفس الرأي. لكنهما لم يستطيعا ذلك وصدرت قرارات حول موضوعات ترتبط بدول لم تشارك في المؤتمر . مثل: تأييد حق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في تقرير المصير والتحرر من الحكم الفرنسي. وتأييد مطالب إندونيسيا بضم غرب غينيا الجديدة (إيريان جايا - من الجزر الإندونيسية)، التي كانت لا تزال تحت السيطرة الهولندية. والاحتجاج على التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. وتأييد موقف اليمن في مسألة عدن ومناطق أخرى وغيرها تحت الحماية البريطانية. وقبل كل ذلك قضية فلسطين. والأمر الذي له أهمية حقيقية في كل هذا الأمر هو انعقاد المؤتمر نفسه. فقد تأسست فيه حركة دول عدم الانحياز التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في الحياة الدولية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

من ناحية إسرائيل. من المهم العودة والتذكير أن العرب تمتعوا في مؤتمر باندونج بمكانة قوية على وجه الخصوص وبالأولوية العددية. وهناك شك في إن كان في حضور الوفد الإسرائيلي للمؤتمر -حتى لو تمت دعوتها- ما سيغير هذه الحقيقة الأولية. وهذا نعرفه من تاريخ مكانة إسرائيل في الأمم المتحدة على الدوام وفي كل المنظمات الدولية الأخرى. كانت الدول العربية منقسمة فيما بينها في العديد من القضايا التي تمت مناقشتها في المؤتمر. لكن ليس حول قضية فلسطين التي منحتهم الفرصة في أن يظهروا كجبهة موحدة. استمتعت بالتأييد التلقائي للدول الإسلامية الأخرى. حقق العرب في مؤتمر باندونج نصرًا سهلًا؛ لأن نهرو وجو أن لاي والزعماء الآسيويين الآخرين احتاجوا إلى مساندة العرب في قضايا مختلفة أخرى. ومن هنا فصاعدًا أصبح العرب هم العنصر المسيطر في تكتل الدول الأفروآسيوية في الأمم المتحدة وعلى الساحات الأخرى. وأصبح عبد الناصر أحد

الشخصيات المركزية في هذا التكتل.

لقد منح مؤتمر باندونج الدول العربية ميزتين مهمتين عن إسرائيل. أولا كان صفعة لمكانة إسرائيل في آسيا وأخَّر لعشرات السنين عملية إقامة علاقات بينها وبين دول آسيا. وفي خلال عام من المؤتمر أقامت مصر ودول عربية أخرى علاقات دبلوماسية مع إندونيسيا، وبورما، والهند، واليابان، والأهم مع الصين الشعبية.

لقد كان مؤتمر باندونج الخط الفاصل أو الضربة القاسمة بين إسرائيل ودول العالم الثالث. ولقد اعتبره موشِه شاريت "مظاهرة جديدة لعزل إسرائيل وتكوين جبهة طويلة ضدنا تضم معظم الجنس البشري". وذكر أن جهود أو نو أو "الوعظ الأخلاقي لنهرو" لم تساعد في المؤتمر. وفي نهاية الأمر تفوقت "البلطجة العربية" - على حد وصفه- في مؤتمر باندونج. ولقد خشي شاريت "من تزايد مشاعر عزلة إسرائيل وتنكر العالم كله لها". وفي أعقاب الإحساس بالسقوط في باندونج نجح شاريت في الحصول على موافقة الحكومة على إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، بحجة أن إقامة مثل هذه العلاقات سيكون "تعويضًا عن أضرار مؤتمر باندونج" (لمناقشة هذا الموضوع انظر الفصل الثالث عشر). استمر موضوع مؤتمر باندونج في شغل شاريت حتى في الفترة التي تلته، حتى استقالته من الحكومة. فقد خشي من تكملة لمؤتمر باندونج يتم فيها عقد مؤتمر ثانٍ بدون دعوة إسرائيل إليه، وهو ما سيزيد من عزلة دولة إسرائيل. بل تم الحديث عن ذلك مع أو نو، وزعماء بورميين آخرين أثناء زيارته لبورما في عام 1956.

في النهاية، لم يمس مؤتمر باندونج العلاقات الثنائية التي كانت قائمة بين إسرائيل وبين بعض الدول الآسيوية وبإقامة علاقات مع دول أخرى مع مرور الوقت. لكن حُدِد مبدأ أن إسرائيل غير مقبولة في أي منتدى للعالم الثالث ودول عدم الانحياز.

لم يكن لمؤتمر باندونج تكملة؛ حيث لم تتحمس الهند لعقد مؤتمرات مشابهة على أساس جغرافي وفضلت إطار عدم الانحياز، حيث يتم التعبير فيه بشكل أقل عن الخلافات في الرأي بين الآسيويين. وعلى الرغم من هذا نشرت أنباء -من حين إلى آخر مع مرور السنين- عن مبادرة إندونيسيا ورغبتها في عقد مؤتمر ثانٍ. فعلى سبيل المثال عُلم -في أكتوبر عام 1955- عن استعدادات لمؤتمر أفرو آسيوي ثان. ولقد أرادت الدول العربية أن يعقد هذا المؤتمر في بيروت أو القاهرة لكن البرنامج لم ينفذ. وثانيًا، في نهاية عام 1957 عُقد في القاهرة -بمبادرة الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، ومصر- "مؤتمر التضامن مع شعوب أفريقيا وآسيا". ولقد حضره ممثلو أربعة وأربعين دولة، واتُخذت فيه قرارات معادية لأمريكا. كما أنشِئت

في القاهرة أمانة دائمة. وفي أبريل عام 1961 عقدت هذه المنظمة مؤتمرًا في باندونج، وكان من بين الحاضرين الوفد العربي الفلسطيني. ولقد كان هذا المؤتمر مع الشيوعية وضد أمريكا. وفي أثناء المؤتمر ظهر الخلاف الشديد في الرأي الذي اندلع بين الاتحاد السوفيتي وبين الصين الشيوعية. لا يمكن أن نرى في أعمال هذه المنظمة أي استمرار لمؤتمر باندونج. وفي عام 1962 نشر في بانكوك أن وزراء خارجية الدول التي شاركت في باندونج سيجتمعون في شهر ديسمبر بناءً على دعوة إندونيسيا؛ من أجل الإعداد للمؤتمر الأفروآسيوي الثاني. وفي سبتمبر من نفس العام نشرت السفارة الإندونيسية في قنبره منشورًا ورد فيه أن 23 دولة قد وافقت على المشاركة في هذا المؤتمر التمهيدي. ولم يُسمع شيء عن ذلك فيما بعد. ولقد فسر دافيد شمعوني -مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية- ذلك في وقتها بتغير الظروف السياسية في آسيا وتوتر العلاقات بين دول مختلفة فيها:

"...قوبلت حتى الآن كل هذه الدعوات برفض بعض الدول الرئيسية لعقد مؤتمر ثانٍ.. أولا الهند... والهدف الوحيد الذي اجتمعت عليه كل الدول التي اجتمعت في باندونج- القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال للجميع. ولقد تم تحقيقه.. أما فيما يخص بقية الأهداف والمشكلات فلم يكونوا متفقين عليها في عام 1955. وفي هذه الأثناء زاد الخلاف والانقسام. من الصعب اليوم وصف مثل هذا المؤتمر الذي جلست فيه معًا.. ليس فقط الصين والهند. وباكستان والهند. وباكستان وأفغانستان.. بل الصين من ناحية. ودول مثل تايلاند. والفلبين. واليابان من ناحية أخرى.. حتى أن مسألة تمثيل فيتنام وكوريا كفيلة بمفردها بأن تنسف المؤتمر حتى قبل انعقاده..."

جرت محاولتان أخريان من أجل عقد قمة لدول عدم الانحياز: الأولى في بلجراد عام 1960 والثانية في القاهرة عام 1964." ولقد واجه عقد مؤتمر أفروآسيوي ثانٍ صعوبات كثيرة. اجتمع مؤتمر تمهيدي على مستوى وزراء الخارجية في جاكرتا في أبريل عام 1964. لكنه قرر تأجيل المؤتمر بسبب الخلافات الشديدة حول قائمة المدعوين. كما جرت بعض اللقاءات والمؤتمرات. لكن بدون مضمون سياسي حقيقي. لقد وَجدت دول كثيرة في أفريقيا وآسيا قناة لنشاطهم في الأطر المختلفة لحركة دول عدم الانحياز.

وفي 3 من يوليو عام 1956 جرت مشاورات في وزارة الخارجية. من أجل دراسة الدروس المستفادة من قضية مؤتمر باندونج ومن الوضع الاقتصادي لإسرائيل في آسيا. وتقرر أنه يجب -بشكل مبدئي- انتهاز أي فرصة من أجل وضع ممثل لإسرائيل في كل دولة آسيوية ممكنة. وبشكل عملي تقرر إرسال ممثل دائم (معين)

إلى سيلان. فور تقديم ممثل إسرائيل في رانجون أوراق اعتماده كممثل غير مقيم في سيلان. كما تقرر مواصلة استيضاح إمكانية إرسال مندوب غير رسمي لنيودلهي. وطُرحت فكرة العثور على شخص مثقف لهذا الغرض: أستاذ من الجامعة العبرية. أو رجل علم. أو كاتب. وما إلى ذلك. كما تقرر إرسال مبعوث إلى سنغافورا وماليزيا يحاول الاتصال بحكومة سنغافورا. وكان من المفروض أن يحصل الممثل على موافقة ماليزيا وسنغافورا على تعيين ممثل إسرائيلي دائم هناك. كما تم الاتفاق على تقوية النشاطات الإعلامية في آسيا من خلال تشجيع الزيارات المتبادلة. وسوف تناقش هذه القرارات في الفصول الخاصة بعلاقات إسرائيل مع كل واحدة من الدول المذكورة.

الفصل الرابع

جولة موشِه شاريت في آسيا، 1956

طُرحت فكرة إرسال مبعوث خاص -رفيع المستوى- إلى بعض العواصم الآسيوية، في وزارة الخارجية في القدس في يونيو عام 1956، في البداية تم التفكير في إرسال أبا إيبن -السفير في واشنطن- لكن بعد استقالة موشِه شاريت من الحكومة توصلت إدارة الوزارة إلى استنتاج أن عليها الخروج في هذه المهمة، ولقد كان الهدف أن يقوم أيضًا بالمشاركة -إلى جانب زيارة بعض الدول الآسيوية- في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في بومباي وفي مؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي في بانكوك، والمنتظر عقدهما في نوفمبر من نفس العام، وبناءً على قرار وزارة الخارجية كان من المنتظر أن ترافقه زوجته تسبورا و إلياشيف بن حورين، نائب مدير قسم آسيا الذي عُين سكرتيرًا ومرافقًا له أثناء الرحلة.

كان الغرض الأساسي إجراء حوار أساسي مع نهرو، وكان لهذه الزيارة -وكذلك زيارة البلدان الأخرى في آسيا- أهمية خاصة نظرًا؛ للنتائج الصعبة لمؤتمر باندونج، ولقد وصف شاريت -نفسه- الغرض من الرحلة: "عملية إعلامية في آسيا". وكان رئيس الحكومة بن جوريون قد اقترح قبل ذلك بفترة أن يسافر بنفسه إلى نيودلهي للحوار مع نهرو إذا وافق على دعوته، ولقد كان شاريت واثقًا أن نهرو سيرفض، وعرض دراسةَ إمكانية ترتيب مقابلة بين رئيسي الحكومتين في أوروبا، ولقد أتيح للسفير الإسرائيلي في بريطانيا إلياهو إيلات مقابلة نهرو في لندن، ودعاه لزيارة إسرائيل -بناءً على تعليمات بن جوريون- وأجاب نهرو أنه لن يستطيع تلبية الدعوة.. حينها قال له إيلات إن بن جوريون سيسعد بأن تتم دعوته إلى نيودلهي، فأجاب نهرو إنه سيسعد بدعوته في "الوقت المناسب". وبعد فشل هذا المقترح كان

هناك مقترح آخر بأن يتم ترتيب لقاء بين نهرو وشاريت -ليس في زيارة خاصة- لكن في إطار مشاركة شاريت في مؤتمر الإتحاد الاشتراكي في بومباي.

طلب شاريت -الذي كانت علاقته مع بن جوريون، ومع جولدا مائير (التي خلفته في وزارة الخارجية) متوترة بعد تقديمه لاستقالته من الحكومة- بأن تقوم وزيرة الخارجية بدعوته رسميًا -بتصديق من رئيس الحكومة- إلى السفر في رحلة آسيا، تم ترتيب ذلك الأمر، وبدأ شاريت استعداداته في منتصف يوليو عام 1956، ولقد تنازل عن مشاركة زوجته في الرحلة بسبب "التشكك حول ردود الفعل في إسرائيل حول الخروج على سياسة التقشف" وكذلك الخوف من "ماذا سيقولون؟" عن النفقات المالية المضاعفة، ولقد تمنى شاريت أن يوافق نهرو على مقابلته، لأنه غير قادم في زيارة رسمية كما أنه غير قادم إلى الهند من أجل هذا اللقاء على وجه الخصوص، وفي النصف الثاني من شهر أغسطس بدأت الردود تصل من الدول التي تم سؤالها إن كانت ستوافق على استقبال شاريت، فوصلت دعوات من بورما، والفلبين، واليابان.. وبعدها وصلت موافقات من ماليزيا، وسيلان، ونيبال، ولقد أرسل رئيس حكومة بورما في تلك الأيام أو با سوي (U Ba Swe) -زعيم الحزب الاشتراكي البورمي- رسالة شخصية ودودًا جدًا إلى شاريت، ودعاه رسميًا لزيارة رانجون قبل مؤتمر بومباي؛ للتشاور معه مسبقًا حول كل القضايا المشتركة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، كما أعلن رئيس حكومة سيلان أنه سيتم استقبال شاريت كضيف رسمي للحكومة، وعلى ضوء حقيقة أنه لم يكن لسيلان علاقات رسمية مع إسرائيل- فقد كان ذلك مفاجئة سارة بالنسبة لشاريت.

وفي 2 من سبتمبر كتب شاريت رسالة شخصية لنهرو، وأخبره بزيارته المرتقبة للهند بمناسبة المؤتمر الاشتراكي، وسأله إن كان يستطيع استقباله للتحاور، ورد نهرو على شاريت عبر قنصل إسرائيل في بومباي ودعاه للحوار في 29 أو 30 من أكتوبر، وفي المقابل انشغل شاريت بالإعداد لمؤتمر بومباي الذي كان سيمثل فيه حزب مباي (حزب عمال إسرائيل)، وكذلك بالإعداد للمؤتمر البرلماني الدولي في بانكوك الذي كان سيرأس فيه وفد الكنيست، كما التقى أيضًا الممثلين الدبلوماسيين لبورما واليابان في تل أبيب.

سافر شاريت في رحلته، من قبل حكومة إسرائيل ومباي في 19 من سبتمبر عام 1956، وزار كلًا من بورما، والفلبين، واليابان، وسنغافورا، وماليزيا، وسيلان، والهند، ونيبال، وتايلاند، ولاوس، وكمبوديا، كما قام بزيارة قصيرة لهونج كونج، وعاد إلى إسرائيل في 9 من ديسمبر.

كانت محطته الأولى بانكوك، التي وصل إليها في 21 من سبتمبر، واستضافه

القنصل الشرفي الدكتور يعقوبسون، وسافر في اليوم التالي إلى بورما، وفي أثناء تواجده في بورما التقى شاريت مع أو نو -الذي لم يكن رئيسًا للحكومة في ذلك الوقت- ومع رئيس بورما، ومع رئيس الحكومة أو با سوى، كما التقى قادة الجيش، وأو تشو نيان، ووزراء آخرين. كما ألقى بعض المحاضرات، وعقد مؤتمرًا صحفيًا واصطُحب في جولات في رانجون وفي قطاع شان في شمال شرق البلاد. وفي حديثه مع أو نو تحدث عن فرص إقامة علاقات دبلوماسية مع الهند. كما تحدث في هذا الخصوص مع أو تشو نيان. وقال لـ أو با سوي عن برنامج إقامة ستة شهور في إسرائيل لقضايا التعاون الذي يحضره دارسون من آسيا (عقد المعهد الأفروآسيوي السمينار بجوار الهستدروت). كما تم الحديث عن تأهيل 400 فني بورمي في إسرائيل برعاية الجيش الإسرائيلي. كما تحدث مع قادة الجيش في حوار حول "مهام الجيش كوسيلة للوحدة القومية، وكوسيلة للتعليم والثقافة وكعامل في تنمية البلاد وحمايتها". استمع شاريت إلى أناس مختلفين -من بينهم خبراء أمريكيين- عن الصعوبات التي يواجهها الخبراء الأجانب عند قدومهم لمساعدة بورما. كما استمع من البورميين ومن الإسرائيليين عن الصعوبات التي ظهرت في المشروعات الإسرائيلية المختلفة للمساعدات الفنية (سيناقش هذا الأمر في الفصل السادس)؛ حيث كان للبورميين انتقادات لإسرائيل وبعض خبرائها حول الأمور المالية، والرواتب المرتفعة، وقضايا أخرى. طلب شاريت أن تقوم بورما برفع تمثيلها في إسرائيل إلى مستوى السفارة وتضع سفيرًا على رأسها. كان جو الزيارة وديًا جدًا كما هو متبع في العلاقات الفريدة من نوعها، التي سادت بين إسرائيل وبورما في تلك السنوات.

كتب شاريت عندما لخص انطباعاته عن زيارته لبورما في كتاب "زورق في آسيا":

"... إن مكانة قضية التعاون الفعلي مع إسرائيل -أي الاستعداد للتمتع بالمشورة والتوجيه والنصيحة- قوية كما كانت. وكلما زاد المعدل الذي يتزايد فيه عدد زائري إسرائيل والدارسين لما يجري فيها، تزايد معسكر أصدقاء إسرائيل، المعجبون بطابعها وعملها من خلال المعرفة الحقيقية والمشاهدة المباشرة. لا يُعتبر هذا الأساس من التعاون مع إسرائيل موضوعًا للخلاف السياسي في القيادة البورمية، ولا يجب اعتبار أنه حدث أي تغيير من هذه الناحية... في الوقت الذي توجد فيه تحفظات في هذا المجال، إلا أن جذورها لا ترتبط بالتردد السياسي.

هناك سؤال يطرح نفسه: نفس حجم الامتيازات التي تستفيد بها بورما من التعاون مع إسرائيل ونفس الشعور من التقارب النفسي الذي تكنه لنا- إلى أي مدى سيؤثر ذلك على مكانتها الدولية في القضايا المرتبطة بنا؟ لا شك في أن هذا

التأثير موجود ويؤتي ثماره. ولقد ظهر ذلك في نوع من الاعتبار حول قضايا إسرائيل عندما أرادت حكومة بورما أن تحدد موقفها بشأن قناة السويس -التي يجب على عبد الناصر أن يبقيها مفتوحة أمام الجميع، على الرغم من التأميم المبرر-. كما انعكس في وقوف أو نو وحيدًا في المعركة في مؤتمر باندونج. غير أن تجربة باندونج نفسها والدلائل الأخرى تشهد على القيود التي تتربص بهذا الاعتبار وتحذرنا من الآمال المبالغ فيها.

مع كل التصنيفات والمخاوف تظل بورما بالنسبة لنا موقفًا مهمًا جدًا، سواءً في حد ذاته، أم كسابقة في علاقاتنا مع دول أخرى في آسيا. تُشكل -بلا شك- الإنجازاتُ التي حققناها حتى الآن ثروة فريدة من نوعها؛ حيث يكفي أن نفترض للحظةٍ غيابَها كي نقف على قيمتها الكاملة. يمكنني هذه المرة... التقدير عمليًا المهمة نفسها التي لعبها هنا أول ممثل لنا، عضو الكنيست دافيد هاكوهين، الذي يحترمه الجميع هنا. هذا بالإضافة: يظهر أمام الجميع الدور الحاسم الذي عُرف في تشكيل علاقتنا مع بورما إلى تحالف فكري لزعمائها مع الحزب الرئيسي في إسرائيل (أي مباي)".

غير أنه أضيف إلى هذا الملخص في مذكرات شاريت القطعة التالية:

"إن التحفظات تجاهنا في مجال التعاون قائمة، لكنها لا تنبع من الترددات السياسية بل من الاعتبارات وردود الأفعال المرتبطة بطبيعتنا كشركاء. هناك - بشكل عام- نوع معين من عدم الثقة تجاه كل أجنبي، ويظهر ذلك أيضًا في العلاقات معنا. تصنع اللقاءات بين خبراءنا ومبعوثينا وبين نظرائهم البورميين، نوعًا من الشعور بعدم الارتياح، من خلال ظهور التفوق الخاص أو الثقافة العامة لرجالنا. وأحيانًا نعترض على أنفسنا من خلال المساومة على الشروط التي تبدو في نظر الطرف الآخر جُثًا في أمور تافهة، أو الأسوأ من ذلك- من خلال الانطباع بأننا نحاول استغلال هذه الصفقة أو التسوية لجشعنا.

سافر شاريت من بورما إلى الفلبين، واستمرت زيارته هناك أربعة أيام من 28 من سبتمبر حتى 2 من أكتوبر عام 1956. وبدأت جولة مباحثاته السياسية بزيارة نائب وزير الخارجية ماجلوبس (Raul S. Manglapus). واقترح شاريت في لقائه أن تقام علاقات دبلوماسية بين الفلبين وإسرائيل. وقال إن إسرائيل ستكون مستعدة لتعيين ممثل طوكيو أو رانجون في مانيلا، كممثل غير مقيم، وهم يستطيعون تعيين ممثلهم في بورما لإسرائيل. وافق ماجلوبس على ذلك، بل وتحدث عن "العهد القديم" (التوراة، الأنبياء، المكتوبات)، الذي هو جزء مشترك بين الفلبين وإسرائيل، وغير موجود بين إسرائيل وأي من الدول الآسيوية الأخرى (حيث أن الفلبين هي الدولة

المسيحية الوحيدة في آسيا). كما أجرى شاريت معه "حساب عدل" -حسب قوله- فيما يخص مؤتمر باندونج. ولقد طرحت مسألة العلاقات الدبلوماسية كذلك في اللقاءات مع نائب الرئيس كارلوس ف. جرسيا (Carlos P. Garcia) -الذي شغل كذلك منصب وزير الخارجية- ومع الرئيس رايموند ماجاساسي (Magsaysay). ولقد تحدث نائب الرئيس عن ارتباط هذا الشعب المسيحي الآسيوي بالعهد القديم. أما الحوار مع رئيس الفلبين فقد دار في الأساس حول مشكلات التنمية الزراعية. وعلى رأسها مشروعات الري. ولقد قال شاريت للرئيس في أثناء الحوار عن التعاون بين بورما وإسرائيل. ووافق الرئيس على مقترح شاريت حول تعيين متبادل للممثلين غير المقيمين كمرحلة أولى لإقامة علاقات دبلوماسية. كما تم ترتيب لقاءات لشاريت مع أعضاء مجلس النواب. ومع أعضاء من الطائفة اليهودية. وصحفيين. ولقد اهتم بكل ترتيبات الزيارة القنصل الشرفي أرنست سيمكا (Simke) -وهو يهودي محلي-.. تاجر دفع من ماله كل نفقات القنصلية الشرفية. وخاصة نفقات العلاقات المتشعبة التي نجح في تطويرها مع الصحافة الفلبينية لصالح إسرائيل.

كانت زيارة اليابان من 3 من أكتوبر حتى 8 من أكتوبر عام 1956. أجرى شاريت لقاءات مع رئيس الحكومة. ووزير الخارجية. ونائب وزير الخارجية. ومع رؤساء الأحزاب الكبرى. ورؤساء النقابات المهنية. وأعضاء لجنة الخارجية في مجلس النواب. وكذلك كبار رجال مجلس الشيوخ. ورؤساء الاقتصاد. وأعضاء الطائفة اليهودية. كما أجرى مقابلة مع القيصر. ولم يتضمن جدول أعماله محاضرة أو أي ظهور علني آخر. وإن كان قد أجرى حوارات مع الصحفيين. ولقد قال شاريت في لقائه مع رئيس الحكومة اليابانية هاتوياما (Hatoyama) أن في استطاعة الدول الآسيوية المساعدة كثيرًا بممارسة تأثير ودي على العرب. وعدم تأييدهم سياسيًا أو أخلاقيًا؛ طالما يرفضون اتباع أي سياسة للسلام. ولقد قال رئيس الحكومة الياباني لشاريت أن بعض الدول العربية طلبت سلاحًا من اليابان لكنها رفضت الاستجابة للطلب. وقال شاريت لأعضاء لجنة الخارجية عن التعاون بين إسرائيل وبورما.

أما زيارة هونج كونج فقد كانت قصيرة. من 9-10 من أكتوبر. واختتمت بإلقاء شاريت خطابًا أمام أعضاء الطائفة اليهودية.

توجه شاريت من هونج كونج إلى سنغافورا -التي كانت في ذلك الوقت مستعمرة تحت التاج البريطاني- ومكث فيها يومين. حتى 12 من أكتوبر عام 1956. ولقد تم ترتيب مقابلات لشاريت خاصة مع الوزير الأول ليم أيي يوفك (Lim Aye Yovk). ومع رؤساء الأحزاب في المجلس التشريعي. الذين برز من بينهم شاب

يدعى لي كوان يو (Lee Kuan Yew)، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس حكومة لسنغافورا المستقلة. ولقد قضى شارت وقتًا طويلًا في صحبة أعضاء الطائفة اليهودية. لكن الأمر الأهم -من ناحية شارت- هو إعداد ترتيبات لزيارة ماليزيا الاتحادية، التي كانت على وشك الحصول على استقلالها. وترتيبات الزيارة للعاصمة الماليزية كوالالامبور، التي قام بها رجال الإدارة البريطانية.

كان لزيارة ماليزيا، التي تمت في الفترة بين 13-15 من أكتوبر، أهمية كبيرة لدى شارت. فقد كان من المنتظر أن تحصل ماليزيا -التي معظم سكانها من المسلمين- على استقلالها في أغسطس المقبل. ولقد تحدث رئيس الحكومة المرتقب طونكو (الأمير) عبد الرحمن مع شارت أربع مرات أثناء هذه الزيارة القصيرة. ولقد استقبل شارت "بترحاب". وسمع منه عن تطور علاقات إسرائيل وبورما. وعن رغبة إسرائيل في دفع العلاقات التجارية مع ماليزيا. واقترح لهذا الغرض -كخطوة أولى- أن تعين إسرائيل قنصلا لها في كوالالامبور، الذي سيحصل في حينه -عندما تحصل ماليزيا على استقلالها- على مكانة مثل دبلوماسي. ولقد استقبل الأمير هذا المقترح بترحاب وقال "إنه من دواعي الشرف أن نستقبل لدينا ممثلًا لإسرائيل". لكنه طلب أن ينقل الطلب إلى وزارة الخارجية البريطانية -المسئولة حتى موعد الاستقلال- عن العلاقات الخارجية لماليزيا الاتحادية. ولقد ذكر شارت عن ذلك إنه -من الناحية الرسمية- يجب التوجه إلى حكومة بريطانيا. لكن على الأمير أن يدرك أن الممثل الإسرائيلي سيقدم أوراق اعتماده له وليس للبريطانيين، الذين أوشك حكمهم على الانتهاء.

ولقد طرح أيضًا شارت مقترحًا على الحاكم البريطاني بافتتاح قنصلية. ومن خلال التأكيد على رؤية الأمير الإيجابية للموضوع. ولقد رد الحاكم بتردد. وكان ما توقعه شارت صحيحًا عندما سجل في يومياته أنه يخشى من ردود فعل وزارة الخارجية البريطانية. كما سجل أنه يجل توجيه سفارة إسرائيل في لندن جيدًا والاعتماد على الموافقة "الحماسية" للأمير.

كانت سيلان هي المحطة التالية في الرحلة. مكث فيها شارت من 16 من أكتوبر حتى 20 من أكتوبر. ولقد التقى في حوار مع رئيس الحكومة باندارنايكا. ومثلما اعتاد في حواراته في هذه الرحلة بدأ بمحاضرة شاملة عن مهمته. وعن تاريخ إسرائيل وانجازاتها ومشكلاتها. ولقد اختتم كلماته الافتتاحية بعرض لقضية السلام والاحتمال القائم أمام الأمم الآسيوية. من أجل صنع ضغط أخلاقي على العرب. من خلال توضيح حازم أنها لن تستطيع بأي شكل كان أن تنحاز إلى سياسة تدمير السلام. كما أكد شارت على التعاون الذي تطور مع بورما. وعرض

أن ترسل سيلان إلى إسرائيل موظفًا معتمدًا يقوم بالتجول فيها، وربما يتوصل إلى استنتاج حول التعاون المحتمل بين سيلان وإسرائيل. ولقد استقبل باندارنايكا الفكرة بترحاب. وفي خلال الحديث سمع شاريت أن سيلان قد قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأن الخطاب الذي يعبر عن ذلك في طريقه إلى القدس. ويبدو أن أزمة السويس قد عرقلت هذا القرار الإيجابي. غير أن شاريت قد عجل بذلك. وفي لقاء آخر مع باندارنايكا طرح شاريت قضية مؤتمر باندونج وأجرى معه "حساب عدل" بأسلوب لاذع جدًا. تجدر الإشارة إلى أن باندارنايكا كان واحدًا من رؤساء الحكومات الخمس لدول كولومبو الذين دعوا إلى المؤتمر وعقدوه. ويكتب شاريت في ختام أقواله "ساد صمت شديد بيننا، وكانت الرؤوس محنية. وقال رئيس الحكومة بصوت منخفض: صدقت" يبدو أن شاريت قد خدع نفسه فيما يخص قوة تأثيره البلاغية. فاستمرار السلوك السياسي لسيلان والبلدان الأخرى لم يشهد أي تغيير في طبيعة العلاقة تجاه إسرائيل. وبالفعل، سجل شاريت في يومياته في ختام زيارته أن رئيس الحكومة باندارنايكا شخص لا يمكن الاعتماد على "الجانب الأخلاقي فيه". ولم يعتقد أن تتطور مع سيلان علاقات مشابهة لتلك التي تطورت مع بورما، "لا شيء من هذا القبيل، ربما من المحتمل". كما التقى شاريت وزير الزراعة، لكن رئيس الحكومة رفض السماح له بإلقاء محاضرة علنية في جامعة كولومبو.

زار شاريت نيبال من 25 حتى 28 من أكتوبر. ولم تقم حكومة نيبال باستضافته وكان التعامل معه باردًا. ولقد التقى في البداية مع مدير عام وزارة الخارجية النيبالي (حيث كان وزير الخارجية مريضًا)، وفي اليوم التالي تحدث مع رئيس الحكومة أتشاريا تانكا براساد (Acharya Tanka Prasad). ولقد كانت ردود فعل رئيس الحكومة النيبالي على محاضرة شاريت "باردة ومكبوتة، بل قاسية ولاذعة إلى حد ما ". ولقد عرض شاريت إقامة علاقات دبلوماسية ومساعدة الماشاف (الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي)، غير أن براساد لم يبد اهتمامًا، وإن كان قد سأل إن كان لدى إسرائيل خبراء للتنقيب عن النفط. غادر شاريت اللقاء محبطًا، كما لم ينجح في لقائه مع الملك في إثارة اهتمامه. كان حواره الثاني مع مدير عام وزارة الخارجية أفضل بكثير؛ الذي أوضح لشاريت أن لديهم صعوبة في إقامة علاقات مع إسرائيل، فالموضوع لم يطرح أبدًا وأن شاريت أول مع عرض عليهم ذلك، وإنهم في حاجة إلى بعض الوقت لدراسته. كما قال إن نيبال مهتمة برد فعل الهند، وإن كانت مستقلة في قرارها، واقترح أن تتقدم إسرائيل برسالة رسمية في هذا الخصوص. كما أوضح المدير العام النيبالي سؤال رئيس الحكومة حول الخبراء الإسرائيليين للتنقيب عن النفط؛ حيث حصلوا على آراء بوجود نفط في بلادهم.

وأنهم لا يودون عرض الأمر على الأمريكيين أو ممثلي أي دولة عظمى أخرى، ومن الأسهل لهم الاتصال بدولة صغيرة.

شعر شاريت بالراحة عندما التقى قيادة حزب المؤتمر الاشتراكي، "الأخت الرائعة لمباري". وكان من بينهم كذلك صديق شاريت القديم ب. ف كويرالا (B.P. Koirala)، وهو مسئول كبير في الحزب، ويعتبر الصلاحية الفكرية وروح الحزب". ساد هذا اللقاء "الود والتقدير لإسرائيل، والتضامن المعنوي الشديد معها، وكان تواقًا للاستماع والفهم، وعلى مستوى عالٍ من الخبرة". غير أن هذا الحزب لم يصل بعد إلى الحكم، (وفي الانتخابات التي جرت في نيبال عام 1959، فاز حزب المؤتمر الاشتراكي بالأغلبية الساحقة واضطُر الملك لتعيين كويرالا رئيسًا للحكومة، وفي عام 1962، أخذ الملك -في انقلاب ملكي- بزمام الحكم بين يديه وألقى بكويرالا في المعتقل).

وصل شاريت في هذه المرحلة إلى الغرض الرئيسي من رحلته في آسيا- زيارة الهند واللقاء المرتقب مع رئيس حكومتها جواهرلال نهرو. التقى شاريت فور وصوله إلى نيودلهي في 28 من أكتوبر، مع صديق قديم، قايالام بانيقار، للتشاور حول اللقاء مع نهرو. اتفق الاثنان على أنّ تطرُّقَ نهرو السلبي للصهيونية -التي يعتبرها أداة إمبريالية- هو الذي يعيق إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ونظرًا لعدم وجود هذه العلاقات قبيل قيام الدولة؛ ازداد الأمر صعوبة مع مرور الوقت. كان الخوف من الاستغلال الدعائي الذي ستستخدمه باكستان في البلدان العربية والإسلامية عاملًا- مُحبطًا رئيسيًا. ولقد نصح بانيقار بأن يخبر نهرو: إنه نظرًا لعدم وجود علاقات دبلوماسية فإنه يهدر فرصة للوساطة بين إسرائيل ومصر. فمثل هذه الفرصة -في رأيه- من شأنها أن تجذب نهرو.

تم اللقاء في 30 من أكتوبر، وعرف شاريت في نفس الصباح من مندوب وكالة أنباء يونايتد برس أن الجيش الإسرائيلي قد دخل شبه جزيرة سيناء ويقترب من قناة السويس. كان رد فعل شاريت: "نحن المعتدون!... لم أستطع عدم التفكير في مصيري الشخصي... لقد جاء الآن غزونا لسيناء بالضبط في نفس اليوم الذي تحدد لي فيه أول لقاء مع نهرو...". هو لم يعرف شيئًا منذ البداية عن العملية المرتقبة. ولقد أخفى بن جوريون عنه ذلك. لكن كان من الواضح لشاريت "أن عليه الاستعداد على الفور للدفاع عن الموضوع".

بدأ شاريت الحوار قائلًا لنهرو إنه ليس لديه في الوقت الحالي أي معلومات مباشرة من حكومته عما حدث، لكنه علِم في الأيام الأخيرة بوجود مخاطر شديدة على أمن إسرائيل من جانب مصر، وعن استفزازاتها الخطيرة. وأن المشكلة هي

غياب سلام بين إسرائيل وبين البلدان المجاورة بسبب رفضها المتعنت صنع هذا السلام. ولقد رد نهرو أن لديه انطباعًا بأن إسرائيل مخطئة أكثر من العرب في الأعمال العدائية، وأن الوضع يزداد سوءًا، وأنه مهتم بمعرفة إن كان هناك حل. قال شاريت إن الحل في تسوية سلام عن طريق الحوار المباشر، وإن دول آسيا -خاصة الهند- قادرة على التأثير في هذا الاتجاه. استمر الحوار وركز على استيضاح مواقف العرب ومواقف إسرائيل، وفي لحظة ما قال شاريت لنهرو إن دولة إسرائيل هي وطن الشعب العبري، وإن لم يتم فهم وقبول هذه الحقيقة التاريخية؛ فإنه لا يوجد ما يمكن الحديث عنه نهائيًا. كما زعم أن العرب هم الذين أوجدوا وضعًا استلزم القيام بعملية عسكرية إسرائيلية "وإن حكومته لن تستطيع التخلي عن مسئولية أمن مواطنيها".

كما طرح شاريت قضية عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل، وقال إنه لا يوجد مبرر لذلك؛ "حيث أنكم لا تتحدثون إلينا كما يتحدث الآخرون مع بضعهم البعض". أجاب نهرو إنه ليس لديه أي مبرر ليخالف هذا الادعاء، "لكن عمل الشيطان، ففي كل مرة خطر على بالهم القيام بهذه الخطوة حدث شيء ما يعطلها". وحول هذه النقطة قال شاريت -بناءً على اقتراح بانيقار- إن الهند كانت قادرة على لعب دور، ومساعدة عبد الناصر على الوصول إلى تسوية مع إسرائيل، وفي المقابل فالهند تساند العرب في صراعهم مع إسرائيل وإنها غير محايدة. "أنت تقول لنا إنك ستقيم معنا علاقات دبلوماسية فقط بعد حلول السلام، في حين أنكم على علاقات دبلوماسية مع العرب دون ربطه بالسلام، ذلك في الوقت الذي نريد فيه السلام والعرب يرفضونه، وهذا الموقف يبعد السلام ويشجع على الرفض العربي".

هنا غيَّر نهرو موضوع الحوار وطرح -بمبادرة منه- موضوع مؤتمر باندونج، وقال لشاريت بالتفصيل عن تسلسل الأحداث؛ ليبرهن له إنه لم يكن أمامه أو الآخرين مفر من الخط الذي اضطروا آسفين إلى اتباعه، وفي ختام اللقاء -الذي طرحت فيه موضوعات أخرى- عاد شاريت إلى موضوع العلاقات الدبلوماسية، ولم يقدم له نهرو إجابةً شافية.

توصل شاريت في ختام هذا اللقاء المتواصل إلى رأي: أنه لم ينجح في أن ينزع من قلب نهرو الكراهية للصهيونية ولإسرائيل، وأنه لم يستطع الحصول منه على شيء، باستثناء التعارف الشخصي والقليل من التفاهم حول المفاهيم التي وضحها له. "لم يَخُفَ عليّ أنه لم يقم حتى بمحاولة دعوتي إلى مأدبة". وهو أمر متبع في الحياة الدبلوماسية، ولقد اتبعوا مع شاريت نفس القواعد في كل الأماكن

الأخرى. أسرع شاريت في الكتابة إلى بانيقار عن لقائه مع نهرو. واعتقد بانيقار أن شيئًا جيدًا سينتج عن هذا اللقاء.

تلقى شاريت مع عودته إلى الفندق برقية بها تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية على خلفية عملية قادش (المعروفة بعملية سيناء). والغرض منها. كان محبطًا جدًا لتأخر البرقية لثلاث ساعات. وفي هذه الأثناء بدأت الهند عملية من النشاط الدبلوماسي؛ حيث قام نهرو بنشر تصريحات سمَّى فيها العملية العسكرية الإسرائيلية بـ"العدوانية" ضد أرض مصرية. ودعا الأمم المتحدة إلى سرعة العمل. وفي الأول من نوفمبر ألقى خطابًا هاجم فيه إسرائيل. وإنجلترا. وفرنسا. الذين احتلوا منطقة قناة السويس في هذه العملية. كما أعلن نهرو عن تأييده الكامل لمصر. كان شاريت في حالة نفسية سيئة وكتب في يومياته: "في داخل هذا الانهيار الذي حط علينا في هذه القارة دُفن كل مجهودي الكبير في هذه الرحلة... ويؤسفني أني ...قبلت هذه المهمة السياسية ... حيث ذهب كل عملي هباءً". مع هذا أوضح شاريت في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم التالي -في الثاني من نوفمبر- أن تصريحات نهرو قد آلمته جدًا "إن نهرو اقتلع الحدث الأخير (أي عملية قادش) من موضعه وجعله غير مفهوم تمامًا. لأنه تم تضليله تمامًا في حكمه من خلال أنباء غير مكتملة وغير صحيحة". أضاف شاريت إن حكومته لا تهدف إلى احتلال الأرض بل ضمان أمن مواطنيها. وإن مسئولية الأحداث في الشرق الأوسط تقع على ديكتاتورية عبد الناصر الذي نظم العمليات الإرهابية.

توجه شاريت إلى بومباي كي يرأس هناك وفد مباي في المؤتمر الاشتراكي الآسيوي الذي عقد في 3-11 من نوفمبر. وكانت المشكلة الرئيسية التي يواجهها شاريت هي مواجهة نتائج عملية قادش. والاتهام بأن إسرائيل قد قامت بمؤامرة بالاتفاق مع الدول الاستعمارية الغربية: إنجلترا وفرنسا. كانت حالته صعبة جدًا حتى بين الأصدقاء. وقام ببعض اللقاءات الطيبة مع الوفود. ومن بينها وفد الحزب الاشتراكي الإندونيسي (حزب صغير وغير مهم في إندونيسيا). وكذلك مع أو با سوا. رئيس حكومة بورما وزعيم الحزب الاشتراكي فيها. غير أن الحزب الاشتراكي الباكستاني -الذي دعا إلى لقاء شاريت وزملائه- لم يظهر في الموعد المحدد ولم يتم اللقاء. ولقد قام شاريت بالحديث في بعض المرات في مناقشات المؤتمر نفسه. وتحدث مع كثيرين من المشاركين فيه. وبذل ما في وسعه من أجل منع إصدار قرار إدانة لإسرائيل. ولقد أثرت خطاباته ونشاطه السياسي بشكل إيجابي على القرار الذي اتخذ بعد مناقشات طويلة. وكان كالتالي:

الاجتماع الثاني للمؤتمر الاشتراكي الآسيوي يسوده القلق الشديد؛ بسبب

الأحداث الأخيرة في غرب آسيا، وهو المكان الذي حدث فيه خرق خطير للسلام... إن المؤتمر يرفض بشدة اجتياز الحدود واحتلال الجيش الإسرائيلي لأراضٍ مصرية، ويدعو حكومة إسرائيل بسحب قواتها إلى داخل حدود أرضيها... إن العودة الفورية للأمور إلى وضع ما قبل الحرب ووقف كل الأعمال العدائية- أمر ضروري، ويجب الاجتماع الفوري للحوار من أجل التوصل إلى تسوية دائمة...

ويستنكر المؤتمر بشدة التدخل السافر من جانب القوات البريطانية والفرنسية، الذي لم يتسبب فيه أي استفزاز في الصراع العربي الإسرائيلي، كما يستنكر اعتداءهم على مصر ومحاولتهما احتلال قناة السويس...

إن المؤتمر يؤيد قرارات الأمم المتحدة المطالبة للغزاة بسحب قواتهم، كما يدعو الأطراف المتحاربة بوقف الأعمال العدائية وتسوية النزاعات بينهما، عبر القنوات الشرعية للأمم المتحدة...

بذل وفدان اشتراكيان كل ما في وسعهما من أجل الإساءة إلى إسرائيل: وفد الحزب الاشتراكي الباكستاني، ووفد يوغوسلافيا الذي تمت دعوته كمراقب صاحب رأي استشاري فقط، لكنه أظهر نشاطًا ملحوظًا. ولقد كان القرار الذي تم اتخاذه معتدلًا إلى حد ما، بالنظر إلى الظروف الصعبة.

وفي أثناء المؤتمر في بومباي -في الوقت الذي كان فيه منشغلًا بالنضال السياسي والإعلامي الصعب- رد شاريت في الخامس من نوفمبر على انتصار الجيش الإسرائيلي في سيناء في برقية إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن جوريون - خصمه الذي أدى إلى استقالته من الحكومة- وكتب: "في هذه الأيام العظيمة، قلوبنا مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وقادته في رحاب الصحراء المقدسة، نحن فخورون ببطولتهم، ونخشى على سلامتهم، ومتأثرون بقدراتهم وشجاعتهم الكبيرة. إن صلواتنا بعد هذا الانتصار المبهر بأن يحل السلام المنشود". لم يتمتع الكثيرون بالعظمة الروحية التي أظهرها شاريت، رغم شعوره بالألم لأنهم لم يحافظوا على الاتصال معه كما ينبغي قبل بداية العملية، وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي شهده.

عاد شاريت إلى نيودلهي، والتقى ثانية في الفترة من 12-14 مع رؤساء حكومات دول كولومبو؛ لمناقشة الأزمات في الشرق الأوسط والمجر (التي قام الاتحاد السوفيتي بغزوها)؛ حيث أراد شاريت أن يلتقي ثانيةً مع باندارنايكا ومع نهرو. ولقد تم اللقاء الثاني مع باندارنايكا في 12 من نوفمبر. ولقد بدأ شاريت قائلا: إن هناك رسالة أخلاقية ملقاة على عاتق مؤتمر دول كولومبو؛ لأن العرب يولون أولوية كبيرة لرؤساء الحكومات المشاركة فيه، فعليهم الطلب من العرب الاعتراف بإسرائيل وحل

المشاكل المختلفين عليها من خلال الحوار المباشر وبالطرق السلمية. ولقد أجاب باندارنايكا: أن المشكلة هي أن العرب يرفضون الاعتراف بوجودكم... ولو وافقوا على الدخول في مباحثات معكم، ففي هذا فقط اعتراف بكم". ولقد رفض نهرو لقاء شاريت لمرة ثانية.

إن الأحداث التي مرت على شاريت في تلك الفترة قد استدرجته إلى التدخل الشخصي، فقد جعلته يفكر في لو أن هناك علاقات دبلوماسية قائمة بين الهند وإسرائيل- "لكنت على استعداد بكل حماس في قبول سفارة في دلهي لمدة عام أو عامين، وكنت لأحاول أن أظهر ما يمكن عمله من أجل إسرائيل خلال تلك الفترة، في الهند بشكل خاص، وفي آسيا بشكل عام... سأحاضر في الكليات، وسأكتب المقالات، وسأجري لقاءات، وأمهد طرقًا كثيرة ومختلفة؛ من أجل التأثير والإلهام... سيكون هذا عملًا رائدًا كبيرًا في السياسة الإسرائيلية- إسهام أصيل، مبلور وخاص، سيكون ثروة إلى الأبد...". ولقد كشف بعض هذه الأفكار لدافيد هاكوهين الذي "تحمس للفكرة". ولقد قال هاكوهين عن ذلك لبانيقار بأمل أن يخبر نهرو بذلك، "وربما يحصل من خلال ذلك على دفعة من أجل التعجيل بالعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل".

توجه شاريت من الهند إلى بانكوك -التي مكث فيها من 15-22 من نوفمبر- كرئيس لوفد الكنيست لمؤتمر الاتحاد البرلماني في بانكوك. قام هنا أيضًا بنضال إعلامي سياسي منهِك من أجل صد الهجمات على إسرائيل. كما نجح كذلك في التخفيف من قرار المؤتمر بخصوص الشرق الأوسط. كما استغل هذه الزيارة في إجراء محادثات رسمية مع ممثلي حكومة تايلاند. لم يستطع شاريت مقابلة الملك ورئيس الحكومة، لكنه زار نائب وزير الخارجية وطلب أن يرسلا إلى إسرائيل ممثل تايلاند في بورما ليقدم أوراق اعتماده. ولقد أوضح نائب الوزير أن هذه الخطوة تأجلت للصعوبات المختلفة التي تظهر من حين إلى آخر، وأوضح أنه بسبب أزمة السويس يجب الانتظار حتى تحسن الظروف. ولقد اتضح لشاريت أن هذا الوضع غير الطبيعي من المنتظر أن يطول. ولقد لخص زيارته لتايلاند من الناحية السياسية بـ"الفشل الذريع... بعد كل نشر مسيء لإسرائيل وإدانتها في الأمم المتحدة وفي أنحاء آسيا، فلم يكن هناك أي اهتمام لدى حكام تايلاند بإظهار أي تعامل إيجابي معنا".

غادر شاريت متوجهاً إلى المحطة التالية لاوس؛ حيث مكث هناك في الفترة من 28-30 من نوفمبر. وعند وصوله إلى المطار في فيانتيان اكتشف أنه لم يكن هناك أي شخص في استقباله. وبعد بعض التأخير ظهر نائب مدير قسم المراسم الذي

اعتذر عن سوء التفاهم. وفي خلال فترة وجيزة تم ترتيب بعض اللقاءات له. وكان أهم لقاء مع رئيس الحكومة الأمير سوبانا بوما. الذي لم يعلم نهائيًا بزيارة شاريت المرتقبة. ولقد ألقى عليه شاريت محاضرة حول خلفية الأزمة في الشرق الأوسط. وقال إن إسرائيل تطلب مساندة الدول الآسيوية في السياسة التي ستضع العرب وإسرائيل على مائدة واحدة. كما أعرب شاريت عن رضاه بإعلان حكومة لاوس عن استعدادها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وعرض أن يقدم ممثلهم الأقرب أوراق الاعتماد في إسرائيل. ولقد رد رئيس الحكومة أن سفيرهم في فرنسا سيُعَيَّن في إسرائيل. ووافق على أن يتم تعيين ممثل إسرائيل في رانجون كممثل غير مقيم في لاوس. ولقد أجرى شاريت لقاءً مماثلًا مع ولي العهد. كما التقى وزير التعليم. ووزير البناء. ورئيس البرلمان. وكذلك نائب وزير الزراعة. الذي عرض عليه أن يرسل إلى إسرائيل رجلًا أو اثنين لمشاهدة إن كان هناك شيء في إسرائيل من الممكن أن يفيدهم.

بقيت فقط زيارة كمبوديا التي وصل إليها شاريت في 1 من ديسمبر. وبقي فيها حتى 5 من ديسمبر. كانت الشخصية الرئيسية في هذا البلد هي الأمير نوردوم سيهانوك. الذي كان ملكًا حتى عام ونصف قبل الزيارة. وتنازل عن العرش وعمل رئيسًا للحكومة لفترة ما . واستقال سيهانوك من رئاسة الحكومة. لكنه استمر في السيطرة على الحكم على الرغم من عدم وجود مكانة دستورية له. ولقد كان يبلغ في ذلك الوقت الخامسة والثلاثين.

أُجريت مراسم استقبال رسمية لشاريت في مطار بافنوم بان. وهو الشرف الذي لم يحظَ به في دول أخرى في رحلته. وفي 3 من ديسمبر استقبله سيهانوك في لقاء مطول -وكما في كل مكان آخر- فقد قام شاريت هنا أيضًا بشرح جوهر مهمته. وطلب تأييد دول آسيا من أجل تشجيع سياسة السلام في الشرق الأوسط. ولقد قال عن حالة العلاقات بين بورما وإسرائيل. وقال إن تجربة إسرائيل في خدمة أصدقائها أينما كانوا. ولقد أشاد سيهانوك بالإنجازات الإسرائيلية وباضطرارها إلى مواجهة الأخطار التي تتعرض لها من جيرانها. وقال لشاريت أنه أثناء وجوده في مؤتمر باندونج "صدم من الطابع العام الذي ظهر به العرب هناك. فكل عربي اعتلى المنصة لم يتحدث سوى عن إسرائيل. ولم يتحدث فقط. بل سكب النار والكبريت على رأسها. ولم يكتف بكلمات الكراهية والاحتقار. بل طلب المساعدة من المؤتمر لمحو إسرائيل من على الأرض. وإبادتها تمامًا. لأنها دولة خماسينية. لا يعرفون مكانها في تلك الأرض. التي هي أرض العرب منذ الأزل. لقد كان فظيعًا سماع تلك الكلمات. فقد تركت انطباعًا كئيبًا جدًا...". استغل

شاريت المناسبة وذكر الانتقادات المعروفة عن مؤتمر باندونج وعن ما حدث فيه، وطلب ألاَّ يتكرر الظلم الذي حدث هناك تجاه إسرائيل. كما أثار شاريت أيضًا قضية العلاقات الكمبودية-الإسرائيلية. وذكر لسيهانوك أن يعقوب شمعوني - ممثل إسرائيل في رانجون- زار بفنوم بان قبل بضع شهور. كما قال إن الرد على طلب شمعوني بخصوص إقامة علاقات كان مشجعًا. وأنه كتب فيما بعد لشاريت - الذي كان لا يزال وزيرًا للخارجية- رسالة رسمية وعرض فيها القيام بالتواصل. وأنه لم يتلق ردًا على هذه الرسالة. لم يعلم سيهانوك ذلك وقال أنه سيحفز الحكومة. كما تم الحديث عن تعيين ممثل إسرائيل في رانجون كممثل غير مقيم في بافنوم بان. وسفير كمبوديا في باريس أو لندن كممثل غير مقيم في إسرائيل. ولقد غادر شاريت -غير سعيد- هذا اللقاء الذي بدا له "غير متزن".

كما التقى شاريت رئيس الحكومة وطرح عليه مسألة العلاقات الدبلوماسية. الذي رد قائلًا إن كل شيء مرتبط بسيهانوك. هنا سمع شاريت أن سيهانوك قد نشر مقالًا يقترح فيه تشكيل لجنة من أربع دول "محايدة". مثل الهند. وسويسرا أو السويد. تهتم بقضايا الشرق الأوسط.كان من المنتظر أن يكون نهرو رئيس اللجنة. لم يشر سيهانوك تمامًا إلى هذه المقترح في لقائه مع شاريت ولم يعرف به حتى سمع بذلك من رئيس حكومة كمبوديا. لقد أراد شاريت بشدة أن يلتقي سيهانوك في حوار آخر بدعوة منه. لكن لم يتم له ذلك لأن سيهانوك سافر خارج البلدة. كما التقى شاريت الملك والملكة والدا سيهانوك. ولقد أتيح لمساعد شاريت -إلياشيف بن حورين- أن يسمع من رئيس المراسم أن مسألة العلاقات الدبلوماسية ليست بهذه البساطة. وليست مسألة إهمال. فقد ناقشت حكومة كمبوديا المسألة واعتقدت أنه يجب التصرف بحذر تجاه إسرائيل. وتقرر أنه يجب الانتظار في ظل الأزمة في الشرق الأوسط.

توقف شاريت في طريق عودته إلى إسرائيل في بانكوك. وانتظره هذه المرة أيضًا يوسف لينطون. ممثل إسرائيل في طوكيو الذي عُين كذلك ممثلًا في بانكوك. قال شاريت للينطون إن تايلاند كانت الوحيدة من بين الإحدى عشرة دولة -التي قام بزيارتها- التي فشلت فيها زيارته فشلًا ذريعًا. بل اقترح عليه أن يُطلع وزارة الخارجية التايلاندية أنه قد غادر محبطًا إحباطا شديدًا بسبب تصرفهم. عاد شاريت إلى إسرائيل في 9 من ديسمبر بعد أن غاب عنها لمدة 81 يوما.

في أثناء زيارته لآسيا دوَّن شاريت -بأدق التفاصيل- سير الزيارات. وخاصة مضمون الحوارات التي أجراها. وقدم التقرير الأكثر تفصيلا في محاضرة ألقاها فور عودته في جلسة مركز حزب مباي في 20 من ديسمبر عام 1956. ولقد حاول أن

ينقل إلى مستمعيه أحاسيسه وآرائه حول الانتماء التاريخي والجغرافي لإسرائيل لقارة آسيا، وإنها جزء من هذه القارة منذ قديم الزمان وحتى اليوم. ولقد وصف أمام سامعيه حجم هذه القارة، وكثرة دولها، وضرورة العمل فيها من أجل منحها فهمًا أكبر لسياسة إسرائيل واحتياجاتها. وأوضح شاريت أنه يتطور بين دول آسيا جو عام من التضامن المتزايد والمتسع مع أفريقيا. ويجب على هذه الحقيقة أن تجعل إسرائيل تطالب بمكانتها وحقها ومكانها بين أسرة هذه الشعوب، خاصة بعد إخراجها من مؤتمر باندونج. كما تحدث شاريت عن الصعوبات التي تواجهها إسرائيل في آسيا، وأكد على رؤيته بأن آسيا هي "عالم غير توراتي"، ليس فيه تقريبًا طوائف يهودية. فإسرائيل تعتبر "غصن غريب" في آسيا، إن مساندة شعوب آسيا ممنوحة للعرب. ولقد شرح شاريت بالتفصيل أهداف رحلته: أولًا: الشرح العام والمفصل لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي. والهدف الآخر تقوية العلاقات الدبلوماسية. ولقد استطلع لقاءاته مع رؤساء الأنظمة الحاكمة في الدول المختلفة. ولقاءاته والضجة الإعلامية التي أثارتها زيارته. كما ذكر عملية قادش والصعوبات التي سببتها له بعد ذلك في لقائه مع نهرو وفي مناقشات المؤتمرات في بومباي وبانكوك. أرجع شاريت النظرة العدائية لإسرائيل، التي أظهرتها بعض البلدان الآسيوية خاصة في المؤتمرين اللذين شارك فيهما- إلى عملية قادش، وخاصة التحالف مع فرنسا وبريطانيا.

استمر شاريت بعد ذلك في الاهتمام بعض الشيء بقضايا آسيا. وفي 12 من ديسمبر عام 1956 قال بن جوريون إن نهرو "ليس رجل حقيقة". وفي 26 من يونيو عام 1957 أعرب لرجال وزارة الخارجية عن ضيقه من تعليق الاتصالات مع جنوب فيتنام، وأكثر من ذلك إهمال إقامة ممثلية في ماليزيا. وبعدها لم يعد يهتم بشؤون آسيا.

الفصل الخامس

المساعدات كأداة لصنع الدبلوماسية (ماشاف)

إن التفكير في أن على الشعب اليهودي -عندما يتم خلاصه- أن يقدم المساعدة أيضًا لأبناء الشعوب الأخرى، يذكرنا بأيام الصهيونية. كتب تيودور هرتسل في يومياته -في 9 من أبريل عام 1896- أن الكاتب المسرحي النمساوي اليهودي الدكتور ريكارد بار هوفمان (1866-1945)، قد فكر في الفكرة بعد قراءة كتاب "دولة اليهود"؛ حيث اقترح أن تنشأ في دولة اليهود "مدرسة كبيرة للطب، يتوجه الجميع إليها من آسيا كلها، وأن يكون العمل فيها كذلك لصالح صحة المشرق".

خلال عشرات السنين من ذلك التاريخ، في ثلاثينيات القرن العشرين، ذاع صيت البِشّوف العبري لإنجازاته في مجالات الزراعة وفي مجالات أخرى. كما حاول زعماء اليهود إبراز هذه الإنجازات وتقديمها كمبرر آخر لمطالب الصهيونية في فلسطين؛ حيث كانوا مستعدين مشاركة تجربة البِشّوف مع الفلسطينيين ومع المهتمين الآخرين.

إن أول حالة معروفة لطلب مساعدة من البِشّوف هي توجه وزير مالية ولاية بيكانر (Bikaner) الهندية، التي كانت إحدى الإمارات الكثيرة في القارة الهندية، والتي كانت موجودة في أيام الحكم البريطاني وألغيت بعد استقلال الهند في عام 1947.. في 29 من يناير عام 1938 كتب وزير مالية الإمارة إلى موشِه شيرتوك

(شاريت) -رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية في القدس- مطالبًا باسم المهراجا إرسال مادة عن "الزراعة الجافة"، أي الزراعة في المناطق القاحلة". ولقد رد عليه شيرتوك في 14 من مارس وأرفق خطابه بتقارير متخصصة مختلفة لمحطة التجارب الزراعية للوكالة اليهودية.

أما الحالة الثانية فكانت عام 1943 عندما أخبرت وزارة الخارجية البريطانية الوكالة اليهودية أن حكومة أفغانستان مهتمة بتشغيل عدد من الخبراء "الإسرائيليين": أطباءً، ومهندسي ري، ومعماريين، ليحلوا محل الألمان الذين طُردوا عام 1941، في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان بعض المرشحين الذين طلبتهم حكومة أفغانستان من اللاجئين اليهود، من ألمانيا والنمسا، الموجودون في تركيا وسويسرا، وتم الاتصال بهم عبر السفير الأفغاني في أنقرة. ولا يتضح من التوثيق الحالي إن كانوا قد سافروا إلى أفغانستان.

كان التوجه الهادف أكثر في 14 من ديسمبر عام 1945، حين كتب السكرتير العام لحكومة فلسطين -حكومة الانتداب البريطاني- إلى الوكالة اليهودية، وذكر أنه في إطار مشروعاتها المستقبلية بعد الحرب- فإن الحكومة الهندية (البريطانية) تدرس إقامة زراعة تعاونية بشكل واسع. ومن المنتظر أن يكون التقدم الذي حققه الاستيطان التعاوني، واتباع المبادئ التعاونية في مجالات زراعية مختلفة وفي التسويق في فلسطين- محل اهتمام خاص في الهند. وطلبت الهند إرسال وفد مكون من ستة ضباط زراعيين إلى فلسطين، لفترة بين الشهر والشهر ونصف؛ من أجل تعلم أساليب التعاون الزراعي. ولقد سأل قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية إن كان سيوافق على إعداد برنامج عمل للوفد ووضع مرشد معه، مكث الوفد في فلسطين في يونيو عام 1946، ومع عودته نشر تقريرًا فنيًا متخصصًا ومفصلًا. لقد كانت الزيارة ناجحة على ما يبدو؛ حيث حركت مندوب الوكالة اليهودية في بومباي لتوصية القسم السياسي في الوكالة اليهودية في القدس، الذي عمل في إعداد وفد اليِشّوف، الذي كان من المنتظر أن يشارك في مؤتمر شعوب آسيا، الذي عُقد في نيودلهي في مارس عام 1947- ليعرض على الهند الاستعانة بالتجربة الزراعية لليِشّوف العبري في فلسطين.

شعر وفد اليِشّوف في مؤتمر شعوب آسيا أنه غير مرغوب فيه -كما أسلفنا سابقًا- بل ومر ببعض التجارب غير اللطيفة من الداعي إلى المؤتمر الذي عقده رئيس الحكومة الهندية المرتقب جواهرلال نهرو، رغم ذلك تم التأكيد في النتائج الختامية للمؤتمر على إنجازات اليِشّوف العبري في فلسطين في مجالات الزراعة والصناعة، ولقد تلقى الوفد مقترحات -خاصة من المندوبين الهنود في المؤتمر-

بإرسال "وفد نوايا حسنة" من الزراعيين والكيميائيين والفنيين والمعلمين وغيرهم؛ "لينقلوا إلى بلدهم نتائج الخبرات التي اكتسبناها في فلسطين". ومع عودتهم إلى فلسطين أوصى بعض أعضاء الوفد -البروفسور شموئيل هوجو برجمان، ودافيد هاكوهين، ويعقوب شمعوني، وآخرون- بإرسال مثل هذه الوفود المتخصصة إلى الهند. كما اقترح الاقتصادي الدكتور ألفرد بونيه إنشاء معهد متقدم في فلسطين للاقتصاد العملي، والزراعة للطلاب الأجانب؛ حيث اعتقد أن على اليِشّوف أن يرعى الاهتمام الكبير الذي أبداه كثير من الهنود تجاه العمل الاقتصادي والاجتماعي لليِشّوف العبري في فلسطين. فالأمر سيؤدي -في رأيه- إلى إيجاد أسواق للمنتجات الفلسطينية في الهند.

أخذت هذه الأفكار طابعًا أكثر عملية في 15 من نوفمبر من نفس العام، في الرسالة التي خطها حاييم فايتسمان لنهرو، الذي شغل منذ 15 من أغسطس منصب رئيس حكومة الهند المستقلة. كتب فايتسمان بناءً على مقترح بانيقار وشيفار راو، الذي تحدث معهما في ليك ساكسس Lake Success بنيويورك حول احتمالات التعاون العلمي والفني بين اليِشّوف العبري في فلسطين والهند. عرض فايتسمان على نهرو البدء بالمجال العلمي وإرسال مجموعة صغيرة من العلماء اليهود إلى الهند يقومون بالاتصال بنظرائهم الهنود، ويتعرفون على القضايا المناسبة ويبدءون في إعداد برنامج تطبيقي. كما عرض فايتسمان أن ترسل الهند إلى فلسطين بعض الطلاب ليعملوا في البحث المتقدم، في الفيزياء والكيمياء في الجامعة العبرية، أو في معهد فايتسمان للعلوم في رحوفوت. وعد فايتسمان بأن يقوم بنفسه باستقبالهم ومساعدتهم. كما تجدر الإشارة إلى أن ذلك كان في قمة الصراع المأساوي في الأمم المتحدة حول مشروع التقسيم، أي عن إمكانية السماح للشعب اليهودي بإقامة دولة مستقلة في فلسطين. ولقد أوضحنا أن الهند أظهرت عداءً وعملت بمنطقية ضد قبول مشروع التقسيم، بل وصوتت ضده في 29 من نوفمبر.

رد نهرو على فايتسمان في 2 من ديسمبر، دون التطرق نهائيًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تقسيم فلسطين، في التصويت الذي جرى قبل ذلك بثلاثة أيام. ولقد رحب باقتراح التعاون العلمي بل وعلى توسيعه أيضًا ليشمل مجالات ثقافية أخرى. ولقد أخبر فايتسمان أن الجلسة السنوية للمؤتمر العلمي الهندي، ستعقد في شهر يناير عام 1948، وعرض أن يشارك فيه بعض علماء المعهد. وكتب أنه من الممكن -في هذه المناسبة- دراسة إمكانية التعاون العلمي في المستقبل. ورد فايتسمان -في 16 من ديسمبر- أنه لا يمكن بهذا الإعلان القصير

ترتيب تعاون في المؤتمر العلمي الهندي، لكنه سيقوم بتجهيز مجموعة من المشاركين في المناسبة القادمة، وفي هذه الأثناء سوف يقوم بتجهيز المجموعة المتخصصة الأصلية التي عُرض توجهها إلى الهند قبل ذلك، كما ذكر فايتسمان أنه سوف يعود في نهاية عام 1948 إلى إسرائيل وسيقوم -شخصيًا كما وعد- باستقبال المجموعة الهندية التي ستصل إلى إسرائيل.

في هذه الأثناء، وبسبب حالة الطوارئ السياسية، تم استدعاء فايتسمان للعودة ثانية من لندن -التي كان قد وصل إليها في طريقه إلى فلسطين- والعودة إلى نيويورك، فكتب ثانيةً إلى نهرو وأعرب عن أمله في ألا يزيد هذا التأخير عن الشهر، وأنه سيبدأ فور عودته إلى إسرائيل في الإعداد لرحلته إلى الهند، التي يراها الآن أكثر أهمية عمَّا سبق، واقترح أن يتوجه -في هذه الأثناء- عالم هندي أو عالمان وخبير إلى إسرائيل، "سيستطيعون زيارة معهدنا وصناعاتنا، ويدرسون البرنامج الذي نطوره والأساليب التي نستخدمها في تنفيذ هذه البرامج، فمثل هذه الزيارة ستسمح لرجالك معنا بتكوين برنامج مفصل يمكن بناء تعاوننا المستقبلي عليه".

وفي شهر مايو عاد فايتسمان -الذي كان حتى ذلك الوقت في نيويورك- وكتب.. لكن كانت رسالته هذه المرة موجهة إلى السير بنجل راو، الذي كان على وشك أن يُعين سفيرًا للهند في واشنطن، ولقد عرفه فايتسمان منذ فترة، وأخبره ألَّا يعود إلى رحوفوت قبل نهاية شهر سبتمبر أو منتصف أكتوبر، وطلب معرفة متى سيستطيع العلماء الهنود السفر إلى إسرائيل، "أعدك أننا سنسعد جدًا باستقبالهم كضيوف كرام، وسنهيئ لهم كل الظروف التي يحتاجونها لأغراضهم العلمية"، وأضاف فايتسمان أنه سيستطيع وقتها فقط التقرير متى سيسافر إلى الهند (وبورما)، واقترح في هذه الأثناء الإرسال الفوري للفيزيائي الجيولوجي البروفسور حاييم ل. فكريس إلى الهند، وهو الذي سيقوم بعمل دراسة شاملة وسيحدد أي العلماء الآخرين سينضمون إليه فيما بعد، غير أن المعارك التي اندلعت في فلسطين غداة التصويت في الأمم المتحدة على مشروع التقسيم قد منعت تنفيذ هذه المقترحات.

وفي 4 من مارس عام 1949، عندما هدأت معارك الحرب، حاول فايتسمان إعادة طرح مسألة التعاون العلمي والتقني مع الهند، فكتب إلى هرش تسينوفيتس، الذي وصل الهند في عام 1941 للعمل في التجارة، وأصبح زعيمًا طائفيًا ومثلًا للوكالة اليهودية هناك، ونقل معه مقترح التعاون العلمي والتقني، أمل فايتسمان أن يؤدي هذا المقترح إلى بدء العلاقات الدبلوماسية، وأن يؤثر ذلك على سياسة الهند تجاه إسرائيل في الاجتماع القريب للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما اقترح إرسال خبيرين زراعيين إلى الهند، واستقبال مجموعة من الكيميائيين والمهندسين الهنود في فلسطين لمناقشة إنتاج الفيتامينات والكحول من نفايات السكر، ودبس السكر. كان الاقتراح الثاني استقبال الباحثين الهنود من الفروع العلمية المختلفة في علوم الطبيعة والتقنيات في معهد فايتسمان في رحوفوت، وفي التخنيون في حيفا، وفي الجامعة العبرية في القدس. رد تسينورفيتس في 26 وفي 28 من مارس بأن الهند تطلب إرسال اثنين أو ثلاثة رجال إلى إسرائيل ليكملوا الدراسة في الزراعة وفي تجهيزات حفر الآبار، وقبل توجهه إلى الولايات المتحدة في 7 من أبريل نقل فايتسمان الموضوع إلى وزارة الزراعة في تل أبيب لتهتم به.

واصل تسينوفيتس العمل على إرسال خبراء زراعيين إسرائيليين إلى الهند، غير أن وزارة الزراعة رفضت التخلي عن رجالها لمهمة الهند، ذلك في الفترة التي كانت فيها إسرائيل -بعد إعلان قيام الدولة- في أمسّ الحاجة إلى كل خبير لمعالجة المشكلات الصعبة للهجرة الكبيرة التي بدأت في التدفق إليها. في عام 1949 وصل تسينوفيتس إلى إسرائيل وأحضر معه طلبًا من وزارة الزراعة الهندية بإرسال أربعة أو خمسة خبراء إسرائيليين في الزراعة وحفر الآبار. غير أن وزارة الزراعة أصرَّت على رفض تقديم الخبراء المطلوبين. كما لم تكن الوكالة اليهودية مستعدة للتخلي عن العاملين لديها لهذا الغرض. ولقد كانت هناك محاولة في الحصول على أشخاص مستقلين لكنهم طلبوا مبالغ مرتفعة جدًا. أما وزارة الخارجية فلم تعارض الموضوع لكنها لم تظهر حماسًا لتنفيذ هذه الفكرة؛ نظرًا لعدم وجود طلب مباشر من حكومة الهند. لكن من خلال تسينوفيتس الذي أبدى حماسًا لتنفيذها، ذلك في الوقت الذي رفضت فيه الهند الاعتراف بإسرائيل بل صوتت ضد قبولها عضوًا في الأمم المتحدة. ولقد جاء طلب رسمي واحد فقط من وزارة الأغذية الهندية إلى البروفسور حاييم فايتسمان -في معهد فايتسمان (وليس كرئيس للدولة!)- طلبت فيه أن يرسلوا لهم نتائج الأبحاث التي جرت في المعهد حول بدائل الحبوب. غير أنه لم تكن هناك أية نتائج أو استمرار لكل هذه المقترحات والنشاطات.

لم تكن الهند الدولة الوحيدة التي حاولوا معها تطوير برنامج للتعاون العلمي والمساعدات الفنية؛ فقد كانت بورما هي الثانية، وكانت هي المبادرة؛ ففي 18 من ديسمبر عام 1947، بعد شهر ونصف من أول توجه لفايتسمان لنهرو وعرضه عليه التعاون العلمي والتقني، تلقى فايتسمان -الذي مكث آنذاك في لندن- من ماو تشي (U Kyi) -نائب سكرتير (ما يقابل المدير العام) قسم التخطيط القومي في بورما- دعوةً باسم الحكومة لزيارة بورما. فقد كان السير بنجل راو هو الذي أخبر

البورميين عن الزيارة المرتقبة لفايتسمان إلى الهند فأسرعوا لدعوته لزيارتهم. ولقد تضمن الخطاب معطيات عن الموارد الطبيعية لبورما: الكهرباء، والنفط، والفحم، ومعادن أخرى. وهي مجالات أرادوا المساعدة فيها لتطويرها. رد فايتسمان في 2 من يناير عام 1948 بأنه سيحاول دمج زيارتي الهند وبورما. وأعرب عن أمله في أن "تساعد تجربته في فلسطين على دفع التنمية في بورما نحو استقلال صناعي واقتصادي أكبر". ونظرًا لعدم إمكانيته للتفرغ لهذه الزيارة قبل نهاية عام 1948 - اقترح فايتسمان أن تقوم مجموعة من الخبراء البورميين بزيارة إسرائيل في الربيع؛ حيث ستجرى هناك محادثات مبكرة حول موضوعات مختلفة. وسوف تقدم المعطيات المطلوبة من أجل التجهيز لزيارة العلماء الإسرائيليين لبورما. وأضاف أنه من الأفضل لو شاهد البورميون بأنفسهم ما يجري في إسرائيل في المجالات العلمية، والزراعية والصناعية.

اطَّلَع فايتسمان على المعطيات الأولية التي حصل عليها من بورما وكتب أنه: يعتقد أنه يستطيع المساعدة بإرسال خبراء في مجال الكهرباء، وفي مجال استخدام الفحم والنفط كأساس للصناعة الكيمائية العضوية، وكذلك القيام بمسح لمصادر المعادن في بورما. وأوضح في خطابه أنه يقترح الاهتمام بالانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي. ففي فلسطين يحاولون الدمج بين هذين المجالين من خلال استخدام المنتجات الزراعية كمادة خام للصناعة الكيمائية. وأنه يعتقد أنهم سوف يهتمون بما يجري في فلسطين في هذه المجالات. وفي 22 من يناير رد أو تسو بأن حكومة بورما تقبل مقترحات فايتسمان بإرسال طاقم من الخبراء إلى فلسطين في يونيو عام 1948. كما طلب إرسال خبير الجيوفزيقا البروفسور حاييم باكريس إلى بورما في أقرب فرصة، وهو الذي ورد ذكره في خطاب فايتسمان، والذي كان من المقرر أن يزور الهند. وفي 12 من فبراير صدّق فايتسمان على هذا الخطاب، ووعد بأن يقدم مساعدة المعهد العلمي في رحوفوت وبقية المؤسسات والمنظمات في إسرائيل المرتبطة بالأمر؛ للطاقم البورمي. غير أنه لم يحدث شيء.. وخلال بضعة شهور بدأت معارك حرب عام 1948 ووجدت دولة إسرائيل نفسها -التي قد أعلنت للتو- مشغولة بأمور أخرى. غير أن البورميين لم ينسوا على ما يبدو. ففي 7 من أبريل عام 1950 زار السكرتير الأول في سفارة بورما في واشنطن نظيره الإسرائيلي، وجدد الدعوة للوفد الإسرائيلي بزيارة بورما؛ للتشاور في المشكلات الاقتصادية والصناعية، وهذه المرة أيضًا بدون نتائج.

حول المعيار التاريخي لفايتسمان، تشهد على رؤيته لمعالجته هذه القضية من تقديم المساعدات للشعوب الأخرى، هذه العبارات من الرسالة التي كتبها في 6

أغسطس 1948 إلى ونستون تشرشل:

"...وأنا مازالت في ليك ساكسس توجه إليّ وفدا الهند وبورما حول التعاون بين بلادهما وبين إسرائيل في المجالات الثقافية والعلمية. هذه أول حالة تطلب فيها دولة شرقية كبيرة التعاون معنا (يبدو أنه لم يعلم بطلبات سابقة ذكرناها سلفًا). لقد آمنت دائمًا أن الخالق قد اختار الشعوب الصغيرة ليمنح البشرية هباته الغالية جدًا من خلالها. لقد كانت أثينا بلدة صغيرة وكانت فلسطين دائمًا بلدا فقيرًا تحت ضغوط من الشمال والجنوب. مع هذا فإن ما قدماه إلى العالم مازال أساس الحضارة البشرية. من المؤثر التفكير أنه بعد فترة من القفر بلغت الألفي عام. من الممكن أن يبعث المجد القديم للثقافة اليهودية من جديد في صورة حديقة...".

يبدو أن التعاون التقني مع بورما قد اضطُر إلى الانتظار حتى مجيء أول ممثل لإسرائيل في رانجون. دافيد هاكوهين. في ديسمبر عام 1953. وليست هناك شواهد على أن دافيد هاكوهين أو رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية. أو البورميين الذين عملوا معهم قد عرفوا بتبادل الرسائل مع بورما التي أوردنا لها في السابق. لكن لا شك في أن دافيد هاكوهين قد تذكر الأمر الذي أثير في مؤتمر شعوب آسيا والتجربة الزراعة والاقتصادية ليهود فلسطين. على أية حال. أصبحت برامج المساعدة والتعاون -التي تم تطويرها مع بورما بمبادرة منها- حجر الأساس ونموذجًا لأعمال مساعدات وزارة الخارجية في السنوات التي تلتها. وأحد مجالات النشاط المهمة للدبلوماسية الإسرائيلية. ويمكن اعتبار دافيد هاكوهين. من الأوائل إن لم يكن أول وأهم الذين وضعوا حجر الأساس في منظومة التعاون والمساعدات الإسرائيلية في مجالات التنمية الكثيرة والمتنوعة في كثير من دول آسيا. وأفريقيا. وأمريكا اللاتينية. وحوض البحر المتوسط.

أوضح دافيد هاكوهين في خطاب لدافيد بن جوريون بتاريخ 28 من يوليو عام 1954. كيف طرأت له فكرة تقديم المساعدة:

بعد أن وصلنا إلى رانجون..كان من الواضح لي أنه ليس لدينا ما نقدمه لبورما أو لآسيا كلها. لا على المستوى السياسي. أو على المستوى الاقتصادي. حتى الثروة الأخلاقية والثقافية التي نملكها عبر الأجيال لن يتم استيعابها في هذه الأرض - المتشبعة بتراثها- وبين الجماهير. الذين لم يكن هناك واحد من بين عشرات الآلاف قد قرأ التوراة. وهناك شك إن كانوا قد سمعوا بوجودها...

...لقد جئت بمشاريع أصلية. ليس من أجل المساعدة على إعطاء المشورة من فم الخبراء. لأن الآخرين أعظم منا في ذلك. فدمجت بين المشورة في التخطيط

العملي وبين الاستعداد لإرشاد العشرات -وإن أرادوا العشرات من رجالهم عندنا في فلسطين، في الحياة والعمل متساويين معنا- وهو الأمر الذي لم يعرض عليهم لا من أمريكا أو من أي بلدٍ آخر... أنا على قناعة أن هذا هو الطريق الوحيد لاختراق هذا البلد والعثور على سبيل إلى قلوب الناس، وستكون هذه التجربة مدخلًا للبلدان الأخرى عندما يحين الوقت..."

وفي خلال فترة قصيرة أصبح أسلوب العمل الذي طوره دافيد هاكوهين في بورما نموذجًا للمحاكاة لعمل وزارة الخارجية في بلدان أخرى، التي سرعان ما طالت قائمتها، بداية في آسيا وأفريقيا، وبعد ذلك في أنحاء أخرى من العالم. كانت دوافع عمل إسرائيل من أعمال المساعدات معقدة. فمن ناحية كان هناك شعور بالالتزام الأخلاقي بمساعدة الدول غير المتقدمة ومشاركة الشعوب التجربة الإسرائيلية التي اكتسبتها في مجالات مختلفة، خاصة الزراعة، التي ميزت -بدون شك- الكثيرين جدًا ممن عملوا في مجال المساعدات. ولقد برز في هذا الاتجاه رئيس الحكومة دافيد بن جوريون ووزيرة الخارجية جولدا مائير. فقد كان هناك عنصر حقيقي من إنكار الذات في رؤية هذين السياسيين والمجموعة التي قامت ببناء منظومة المساعدات الإسرائيلية، خاصة في السنوات الأولى، ورغبتهما الحقيقية في مشاركة التجربة العملية الإسرائيلية مع الدول النامية الأخرى، وليس للحصول على جائزة. ومن ناحية أخرى، كان هناك أمل في أن تسهم برامج المساعدات في كسر العزلة السياسية التي فرضها العرب على إسرائيل، وصنع جو سياسي مشجع ورغبة طيبة في تقوية علاقات الصداقة مع الدول التي تستعين بإسرائيل. لهذا السبب قدمت المساعدات في بعض الحالات للدول التي رفضت إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. يمكن إضافة عامل ثالث معقول إلى هذين العاملين الأساسيين، وهو الميزة الاقتصادية التي حققتها إسرائيل في بعض الحالات، مثل العثور على موارد للمواد الخام من أجل الصناعة الإسرائيلية في بعض البلدان التي تقدم لها المساعدة، وفتح أسواق لمنتجاتها الصناعية.

ماذا وجدت الدول النامية التي تستعين بإسرائيل الصغيرة، التي نالت هي نفسها استقلالها الآن؟ يبدو أنها انبهرت بحقيقة كون إسرائيل دولة متقدمة تكنولوجيًا وقادرة على تقديم المساعدة، وإرسال الخبراء واستقبال الدارسين، وكذلك لا ترغب هذه الدولة الصغيرة -بل وغير قادرة- على تهديد سيادتها أو استقلالها الاقتصادي بأي شكلٍ كان. فهذه المخاوف -سواءً كانت حقيقية أم لا- كانت قائمة في علاقاتها مع الدول العظمى الكبرى وبعض دول غرب أوربا التي عرفت بماضيها الاستعماري والإمبريالي، علاوة على كون المساعدات الإسرائيلية "حيادية"،

حيث لم تكن مرتبطة بأي تعقيدات أيديولوجية ارتبطت في بعض الأحيان بمساعدات الدول الغربية أو الكتلة السوفيتية، فضلا عن ديناميكية جهود تنمية إسرائيل، وروح الطلائعية التي نبضت فيها في العقود الأولى من قيامها، وإنجازاتها رغم الظروف القاسية التي فرضت عليها من الداخل والخارج، والنمو السريع لاقتصادها رغم ضعف مواردها الطبيعية، كل ذلك وغيره قد أثار بلا شك اهتمام دول كثيرة مستقلة حديثًا ونامية، ووضعوها نموذجًا لهم يستطيعون محاكاته في مجال ما أو في آخر.

أصبح تقديم المساعدات الخارجية أحد الأدوات المهمة للسياسة الخارجية الإسرائيلية ودبلوماسيتها في جهودها لتوسيع شبكة علاقاتها السياسية، فبرامج المساعدات الإسرائيلية التي نفذت وفقًا لقدرات إسرائيل كانت متواضعة جدًا ولم تشمل المساعدات المادية، مع هذا فالأثر الذي تركته كان واضحًا وذا مغزى، ولقد انضمت إلى هذه المهمة القومية وزارات حكومية أخرى وكذلك هيئات ومؤسسات أخرى، على سبيل المثال، كل المنظومة الزراعية بفروعها، والهستدروت (الذي أسس معهد أفروآسيوي خاص لدراسات التعاون)، والحركة الكيبوتسية، والمؤسسات الأكاديمية، ووزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي، فكان يجب موائمة الأدوات التنظيمية لذلك الغرض، وفي عام 1958 قررت وزيرة الخارجية جولدا مائير إنشاء "قسم التعاون الفني" بين إسرائيل والدول الخارجية في وزارة الخارجية في إطار قسم المؤسسات الدولية، وفي عام 1960 أصبح القسم مستقلًا تحت اسم "قسم المساعدات والتعاون الدولي"، واختصارًا "ماساف"، وفي عام 1961 تم حذف كلمة "المساعدة" ومنذ ذلك الوقت أصبح الاختصار "ماشاف" (Israeli Agency for International Development Cooperation)، هذه الكلمة معروفة في بلدان كثيرة (مثل كلمة "إعلام"، وهي إسهام آخر لوزارة الخارجية الإسرائيلية في المعجم الدولي، والمعروف كذلك في بلدان كثيرة في العالم)، وتعرف أعمال المساعدات منذ ذلك الوقت بـ"الأعمال الماشافية".

امتدت المساعدات الإسرائيلية لآسيا في السنوات التالية -وهي التي بدأت ببورما- إلى كل من نيبال، وتايلاند، ولاوس، وكمبوديا، وفيتنام الجنوبية، وسنغافورا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وسيلان، وإلى الهند أيضًا عبر بعض الطرق غير الرسمية، عمل كثير من الخبراء الإسرائيليين في كل هذه البلدان كما جاء الدارسون منها للمشاركة في دورات تدريبية إسرائيلية خاصة في مجالات الزراعة، والري، وتطوير منابع المياه، وأعمال التعليم والشباب، والخدمات الاجتماعية، والتعاون، والطب العام، وفي بداية الخمسينيات جاء إلى إسرائيل بعض الدارسين من باكستان

وإندونيسيا بـمِنـح من الأمم المتحدة. وأنشئت في بعض البلدان بعـض الشـركات الاقتصادية المشتركة بين شركات إسرائيلية، مثل سوليل بونيه، وتاهل وتسيم وشركات محلية. كما تطورت علاقات التدريب في المجالات العسكرية المختلفة وفي أعمال المساعدات العسكرية مع بورما، ونيبال، وسنغافورا، وكوريا الجنوبية. كما عملت إسرائيل في آسيا في إطار التعددية مع إيكافي (United Nations Economic Commission for Asia and the Far East – ACAFE) لتطوير دلتا نهر هامقونج.

أولت وزيرة الخارجية جولدا مائير أهمية كبيرة لنشاط ماشاف وحاولت إيجاد تمويل له في الولايات المتحدة وغرب أوربا، حيث كانت ميزانية وزارة الخارجية لتمويل هذه النشاطات صغيرة جدًا مقارَنةً بالاحتياجات المتزايدة. يمكن أن نجد رؤية جولدا مائير حول هذا النشاط في خطاباتها العلنية، خاصة في الكنيست. وفي عام 1960 انضم أيضًا أبا إيبن إلى من أرادوا العمل في هذا المجال، وعرض أن تنشئ إسرائيل جامعة للشباب الآسيوي والأفريقي وبهذا تصبح مركزًا علميًا وثقافيًا دوليًا.

أتضح مع مرور الوقت أن الإمكانيات التي سخرتها إسرائيل لعمل الماشاف لم تكن كافية. وكذلك الآمال التي علقتها إسرائيل على هذه الأعمال كان مبالغاً فيها. فمن وجهة النظر الإسرائيلية تصرفت دول كثيرة استعانت بإسرائيل - وخاصة في أفريقيا- "بجحود"، وتسببت في خيبة أمل كبيرة، مثل الموقف الذي اُتخذ في فترة حرب يوم الغفران في أكتوبر عام 1973. فقد كانت الصداقة التي توقعتها إسرائيل في مقابل جهودها مخيبة. لم تكن صعوبات إسرائيل مادية فقط. فقد حدثت بعض المشكلات هنا وهناك؛ بسبب نقص الموارد البشرية المتحمسة، الأصيلة غير التقليدية في طرق تفكيرها وعملها. ولقد وقف موشِه شاريت على ذلك في زيارته لبورما، في إطار رحلته الموسعة لآسيا التي قام بها في عام 1956، واستمع في محادثاته مع الخبراء الإسرائيليين ومع الزعماء البورميين في راڠون إلى بعض الأقوال غير اللطيفة عن عيوب في أعمال المساعدات الإسرائيلية. ولقد خبا ازدهار إسرائيل بشكل كبير مع الوقت، ومع كثرة المشكلات في إسرائيل، وانغماس المؤسسات والتنظيمات التي كانت ذات مرة نموذجًا للدول الأخرى، مثل الحركة الكيبوتسية أو الهستدروت. وكذلك أدت زيادة الضغوط التي مارسها العرب على دول "العالم الثالث"، في أعقاب حرب عام 1973، من أجل قطع علاقاتها مع إسرائيل أو على الأقل تقليصها- أدت إلى انخفاض أعمال المساعدات بشكل كبير. رغم ذلك فإن أعمال الماشاف، حتى وإن كانت متواضعة كثيرًا عما توقعها دافيد هاكوهين، إلا أنها ما زالت تعمل، غير أن ذلك ليس موضوع حديثنا.

الفصل السادس

بورما – ميانمار

1 ـ الاتصالات الأولى

عندما أرادت إسرائيل أن يتم قبولها في الأمم المتحدة في 11 من مايو عام 1949 صوتت بورما ضدها، إلى جانب الدول الآسيوية والعربية، مع هذا فبعد نصف سنة من ذلك التاريخ وفي 6 من ديسمبر عام 1949 اعترفت بورما بإسرائيل اعترافًا دبلوماسيًا كاملًا. ولقد أعلن الاعتراف سفارتا البلدين في واشنطن. وقبل يوم من اعتراف بورما بإسرائيل قدم يعقوب شمعوني -مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية- مقترحًا للمدير العام حول الانتشار المستحب لمثليات إسرائيلية في آسيا "بعد اعتراف جميع الدول الآسيوية بنا". لم يعتقد شمعوني أن هناك ضرورة لفتح ممثلية في بورما "لأنه من الممكن أن تهتم الممثلية في الهند بشؤون (بورما)".

بدأت العلاقات الأكثر قربًا في التطور في منتصف عام 1952، بعد زيارة تمت بالمصادفة التامة قام بها وفد الحزب الاشتراكي البورمي (AFPFL) الحاكم، إلى إسرائيل، رأس الوفدَ (U Kyaw Nyein) الأمين العام للحزب ووزير في الحكومة. وكان الوفد قد عاد من جولة دراسية في بعض بلدان أوربا والمشاركة في اجتماع دولي للنقابات المهنية في بلجراد. وقامت الحكومة الإسرائيلية بدعوته لزيارة إسرائيل أيضًا، والتقوا أثناء الزيارة برئيس الحكومة دافيد بن جوريون، ووزير الخارجية موشِه شاريت، ووزيرة العمل جولدا مائير، ووزراء آخرين، ومردخاي نامير الأمين العام

للهستدروت (إتحاد نقابات العمال)، وشخصيات أخرى. ولقد قاموا بزيارة الكيبوتسات، والمشروعات الصناعية، ومشروع تجفيف "الحولة"[1]، ومؤسسات الهستدروت وأماكن أخرى، واهتموا في الأساس بالتنظيم التعاوني في الصناعة والزراعة في إسرائيل، وأرادوا معرفة كيفية عمل جيش الدفاع الإسرائيلي. انبهر البورميون بشكل إيجابي مما شاهدوه وسمعوه، وقرروا طلب المساعدة والعون من إسرائيل من أجل تنمية بورما، واستجابت إسرائيل بسعادة كبيرة.

جاء استمرار التواصل سريعًا جدًا، ففي يناير عام 1953 عُقد في رانجون "المؤتمر الاشتراكي الآسيوي الأول". ولقد كانت المبادرة بعقد هذا اللقاء من جانب الحزب الاشتراكي البورمي، والإندونيسي، والهندي. ولقد حضر الاجتماعات -في رانجون- وفود من تسع دول آسيوية، كما تم دعوة حزب عمال إسرائيل (مباي) للمشاركة. على الرغم من معارضة الدول العربية، شارك من إسرائيل وزير الخارجية موشِه شاريت، و رؤبين بارقات الأمين العام لحزب مباي، ورؤبين شيلواح، كما دُعيت الأحزاب الاشتراكية العربية، لكن جاء ممثلون من مصر ومن لبنان، وقد انسحبوا من المؤتمر فيما بعد بسبب الحضور الإسرائيلي. كان هناك في البداية تحفظ تجاه الإسرائيليين حيث اعتبروهم أوربيين، لكن مع نهاية المؤتمر تغير موقفهم تمامًا؛ بسبب شخصية شاريت ونشاطه على وجه الخصوص، وهو الذي أبهر المشاركين في المؤتمر، وكذلك لأن الوفد الإسرائيلي والوفد البورمي قد مثلا الدول الوحيدة في آسيا التي حكمتها أحزاب اشتراكية-ديمقراطية، وأصبح الوفد الإسرائيلي عضوًا في الدائرة الداخلية المبادرة، وأرسل بن جوريون رسالةً إلى المشاركين في المؤتمر، ولقد توجه ممثلو بورما إلى شاريت وطلبوا أن ترسل إسرائيل إليهم أطباءً وخبيرًا في إدارة مزارع الجرارات، بهذا كان الاتجاه نحو العلاقات التي تطورت بسرعة شديدة، كان الإنجاز الحقيقي لشاريت: في العلاقات الشخصية القريبة التي اهتم بها مع أعضاء الوفود الأخرى، كما أوجد المؤتمر فرصةً للقاءات عديدة بين الوفد الإسرائيلي وقيادة النظام الحاكم في بورما.

كانت مكانة الهستدروت ومباي في الاشتراكية العالمية الآسيوية قويةً حتى منتصف عام 1955؛ حيث تم دعوة عضو اللجنة التنفيذية للهستدروت في تل أبيب إلى رانجون؛ للعمل في تنظيم دار نشر من قبل أمانة التنظيم الآسيوي (لسوء الحظ لم يكن الرجل مناسبًا للمنصب، وعاد إلى إسرائيل قبل إتمام مهمته التي

[1] تجفيف "الحولة" ייבוש החולה . عملية هندسية في "وادي الحولة" في الخمسينيات من القرن العشرين، تم خلالها تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها، بمساحة 62 ألف فدان، لأغراض زيادة الرقعة الزراعية في المنطقة.

كان من المفترض أن تستمر عامين)، وفي أبريل عام 1960 اجتمعت في حيفا الجلسة العالمية الاشتراكية، التي اعتادت الاجتماع بشكل عام في أوربا، ولقد شارك في هذه الجلسة مدعوون مهمون كثيرون من آسيا، ولقد كانت الدعوة بعقد المؤتمر في إسرائيل ودعوة كثير من الآسيويين بمبادرة من شاريت.

2 ـ دافيد هاكوهين

قرر شاريت -بعد مؤتمر رانجون- فتح ممثلية فيها، ولقد وقع اختياره على دافيد هاكوهين وليس على شخص آخر من العاملين الدائمين في وزارة الخارجية، وفي 15 من مارس عام 1953 قررت الحكومة إقامة ممثلية في رانجون، وعينت دافيد هاكوهين ممثلًا فيها، ولقد جاءت موافقة حكومة بورما على تعيينه في يوليو عام 1953 بعد كثير من التردد، كان هاكوهين على دراية معينة بآسيا منذ أن شارك في مؤتمر شعوب أسيا، الذي عُقد في نيودلهي في عام 1947، كما التقى أيضًا أعضاء الوفد الاشتراكي البورمي الذين زاروا إسرائيل عام 1952، كان دافيد هاكوهين في ذلك الوقت عضو كنيست، كما أدار شركة سوليل بونيه التابعة للهستدروت، وهي التي كانت في ذلك الوقت إحدى المشروعات الكبرى في إسرائيل، كتب شاريت إلى هاكوهين موضحًا له لماذا يعتبره الرجل المناسب لهذه المهمة:

"من الواضح لي أنك ستجد أمامك متسعًا للعمل، وسرعان ما تصبح شخصيةً ذات مكانة مرموقة في الطاقم الدبلوماسي؛ نظرًا للعلاقات التي ستقيمها مع رجال النظام الحاكم، والعلاقة الخاصة التي سيطورونها هم من جانبهم معك، هناك ثلاث ميزات في هذا البلد من ناحيتنا بشكل عام ومن ناحيتك الشخصية بشكل خاص:

أولا: يمسك الحزب الاشتراكي بزمام الحكم ويعتبرك رجاله منذ البداية عضوًا مخلصًا، ثانيًا: يُجرى هناك مشروع تنمية والرجال المشرفون عليه في حاجة إلى كل خطوةٍ ومشورةٍ تستطيع -بمبادرة منك وبخبرتك- تقديمها لهم أكثر من أي ممثل آخر، ثالثًا: هذا البلد ليس كبيرًا جدًا؛ فعدد سكانه لا يتعدى 18 مليون نسمة، ولن يصعب عليك احتواء مشكلاته وإمكاناته وإيجاد صور مناسبة للمساعدة تكون في إطار استطاعتنا، كما تجلب الفائدة الواضحة لبورما... إن الصفات المطلوبة للنجاح في رانجون متوافرة فيك بوفرة وبامتزاج كامل: القدرة على التودد والصداقة، القدرة على كسب الثقة، الخبرة الاقتصادية والتنظيمية، الخيال الاقتصادي والاجتماعي الخلاق، المبادرة والذكاء... كما أن ما ستأخذه معك من المنتظر أن يكون ذا قيمة كبيرة في رانجون..."

حثَّ "شاريت" "هاكوهين" على التوجه إلى رانجون في أسرع وقت ممكن قبل

اكتشاف العرب هذا النشاط الإسرائيلي، وقبل أن يمارسوا الضغط على بورما من أجل إفشال افتتاح الممثلية (من المهم أن نشير إلى أنه بالنسبة لإقامة العلاقات مع الصين؛ لم يُبْدِ شاريت نفس العجلة مثل التي أبداها تجاه بورما كما سنوضح فيما بعد)، قبِلَ دافيد هاكوهين المنصب، لكنه أراد أن يُلقى على عاتقه أيضًا ممثليات دبلوماسية أخرى، مثل الهند والصين وإندونيسيا، وكذلك تعيين ممثل غير مقيم لتايلاند. حاول شاريت كبح جماح هاكوهين واتفقا -بعد مناقشات بينهما- على أن يحصل على المنصب في تايلاند، لو سارت الأمور على ما يرام. أما بالنسبة لإندونيسيا والصين فقد قيل له بأن يكتفي بإقامة علاقات صداقة مع ممثلي الدولتين في رانجون، دون أن يعرض عليهما زيارة بلديهما دون الرجوع إلى وزارة الخارجية في إسرائيل. سرعان ما اتضح أن شاريت كان موفقًا جدًا في وصف خصال دافيد هاكوهين التي صنعت منه بالفعل ممثلًا دبلوماسيًا فريدًا من نوعه، ممثلًا لم يكن له نظير في خدمة الخارجية الإسرائيلية. فالأفكار التي طرحها في فترة عمله القصيرة في بورما -حوالي العام ونصف العام- والمشروعات التي قام بالعمل عليها- أصبحت فيما بعد حجر الأساس للدبلوماسية الإسرائيلية في بلدان "العالم الثالث".

وصل دافيد هاكوهين إلى رانجون في 21 من ديسمبر عام 1953، وبدأ عمله بهمة ونشاط فور وصوله. ولقد أراد اكتشاف ما يحتاجه البورميون وكيف ستستطيع إسرائيل إفادتهم. واتضح له أن بورما في حاجة إلى التنمية في مجالات مثل الزراعة والخدمات القومية والبناء والملاحة. وهي المجالات التي اكتسبت فيها إسرائيل خبرة كبيرة. فبدأ على الفور في إقامة سلسلة لقاءات مع وزراء وكبار الموظفين، وضباط جيش عملوا في المجالات الاقتصادية والتخطيط، وعرض عليهم مقترحات بالتعاون بين بورما وإسرائيل في مختلف المجالات. وفي 18 من ديسمبر تمت دعوة هاكوهين إلى حوار مع قائد الجيش الجنرال نه فين الذي أخبره أنه قد سمع عن جيش الدفاع الإسرائيلي، أراد نه فين معرفة إن كانت إسرائيل ستوافق على التعاون معهم؛ حيث أنهم يرغبون في وقف عمل الوفد العسكري الإنجليزي، حوالي 60-80 ضابطًا يقومون بتدريب الجيش البورمي. وفي هذا الحوار وفي حوار آخر أجراه مع نه فين بعد بضعة أيام- تبلور برنامج لإرسال وفد عسكري بورمي إلى إسرائيل لدراسة إمكانية المساعدة الإسرائيلية على رفع كفاءة الجيش البورمي، وكإظهار للصداقة وضع الجيش البورمي منزلا تحت أمر الممثلية. وكان يعتبر ذلك الأمر بادرة غير عادية في ظروف حياة رانجون في تلك الفترة. ولقد تحمس شاريت نفسه عندما سمع عن ذلك.

حوار آخر أجراه هاكوهين في تلك الأيام مع وزير العمل أو رشيد قد جلب سلسلة من النشاطات في المجال المدني. كان رشيد مسلمًا من أصل هندي ينتمي إلى المجموعة القديمة لزعماء بورما التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال. ويعتبر من الرجال المقربين جدًا من أو نو. عرض هاكوهين أن تقوم وزيرة العمل جولدا مائير بدعوته لزيارة إسرائيل. لقد كان كسب صداقة رشيد المسلم أمرًا مهمًا في نظر هاكوهين؛ حيث أراد أن يستعين به في البلدان الأخرى في آسيا. عرض هاكوهين على رشيد أن تقوم حكومة بورما بدعوة المهندس المعماري أريه شارون كي يقدم له المشورة في مشروعات البناء المختلفة. وكان المهندسون البريطانيون والأمريكيون والسنغافوريون قد أعدوا هذه المشروعات. لكن اعتقد هاكوهين أن المهندسين الإسرائيليين الموهوبين قادرون على التنافس مع الآخرين. قبل رشيد المشورة بحماس كبير. وبعد هذه الحوارات الأولية وغيرها بلور دافيد هاكوهين لنفسه رؤية عامة وشاملة للسياسة الإسرائيلية في بورما. كان فيها تجديد وأصالة. بل القول والرؤية أيضًا. ولقد صاغ كل ذلك في رسالة بتاريخ 3 من مارس عام 1954 لصديقه وزميله هليل دان في إدارة سوليل بونيه:

"أود أن أمهد هنا الأرض للتقارب الشجاع والعملي بين إسرائيل وبورما. فصل معقد جدًا من التعاون بيننا وبينهم. يستلزم العمل هنا وفي إسرائيل أيضًا... الخطة مبنية على أن نكون نحن المساعدين في إتاحة الأدوات للبورميين. على غرار تلك الموجودة لدينا. نفترض -على سبيل المثال- مصنعًا للإطارات أو لإنتاج ماكينات النجارة أو إنشاء فرن وماكينات للزجاجات والأدوات الزجاجية. بل وربما إقامة شركة سوليل بونيه صغيرة تعتمد على نقابة العمال عندهم. وتقوم بنفسها بتطوير جزء من أعمالهم الكبيرة. وعلى غرار ذلك يتم التعاون في إطار المشروعات الصناعية العسكرية – ويستلزم كل ذلك:

1- غرس الثقة في قلوب البورميين بأننا نجحنا في عملنا وأننا نود في المساهمة معهم من تجربتنا. بحسن نية وطيب خاطر.

2- فتح السوق البورمي أمام استيراد منتجاتنا. من هؤلاء الذين ينووون الإنتاج في بلدهم. لاكتساب الخبرة. وتحقيق مكانة في السوق قبل بدء إنتاجهم في المكان.

3- الاستعانة برجالنا أصحاب الخبرات لتخطيط تلك المصانع التي ينووون إقامتها عندهم. على غرار مصانعنا.

4- تدريب الكوادر البورمية في بلدنا. وليس المقصود المخططين فقط. بل أيضًا العمال الذين سوف يتم إرسالهم من هنا للتخصص في العمل في المصانع

في إسرائيل، وهي التي سيشيد مثلها هنا بعد فترة ما.

5- إنشاء المصانع أو الإشراف على إنشائها في بورما.

6- نقل طاقم من الرجال من إسرائيل (ليس على وجه الخصوص من "الخبراء الأجانب" باهظي الثمن، الذين يسكنون الفنادق الفاخرة ويقدمون المشورات)، ليعملوا مع البورميين ومع أولئك الذين سيعودون من إسرائيل بعد فترة ما من تشغيل المصنع.

هذا هو فكري عن التعاون الاشتراكي المتبادل، الذي سيؤتي ثماره بلا شك في العلاقات السياسية بين الدولتين وسيكون عاملًا اقتصاديًا مهمًا لهما. فلو نجحنا في إقامة مصنعٍ عندهم سيكون نظيره موجودًا عندنا وكنا قد أمددناهم بمنتجاته من قبل، فـ"خسارة" السوق البورمي سوف تعوض (بفرض أنه سيكون لدينا نصيب في هذا السوق حتى إنشاء هذا المصنع المحلي)- من خلال الاتصالات التي ستكون بيننا، فسيفتحون لنا أسواقًا أخرى إضافية لمصانعنا الأخرى، المصانع التي لم نشيد مثلها هنا.. وهكذا سيستمر التعاون.

لو قبلت الشخصيات الرئيسية في الحكم هنا هذا المشروع، سيكون لذلك صدىً إيجابي في بلدان آسيا الأخرى التي تراقب بعض المناطق في بورما، وكما سنحقق نصرًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا.

...كانت لي حوارات جادة مع شخصيات مركزية في الدولة تحدد مصير الأعمال هنا، لم يكن لدي انطباع أن أفكاري قد حكم عليها بالفشل.. على العكس، فبعضها قد استوعبها البورميون جيدًا، وليس مصادفةً إعطاء توجيه في اتجاه معين لوفد الشراء الذي مكث في إسرائيل، وقريبًا سيتوجه وفد أكبر ولفترة أطول..."

تمنى هاكوهين أن تساهم أفكاره -إن تحققت بنجاح- في إيجاد أنماط جديدة في العلاقات الدولية، ولقد ساهم دافيد هاكوهين بشكل كبير في تحقيق هذا الأمل، وطرح أفكاره ومشروعاته على رئيس الحكومة أو نو، وقال له إن سبب مجيئه كممثل لإسرائيل في بورما هو الرغبة القوية في مساعدتهم فيما يرونه صحيحًا، وهذه هي أيضًا نوايا الحكومة الإسرائيلية، "لقد عرضت عليه مساعدتنا في بعض المجالات التي لنا خبرة ونجحنا فيها... إن عليهم الإيمان برغبتنا الطيبة وبعلاقتنا الودية العميقة مع الشعب البورمي، ولو أن هذا الاعتقاد قائم؛ فالطريق *ممهد* وعلينا البداية في السير فيه". لقد حاضر هاكوهين بالتفصيل عن مشروعات التعاون المشترك وعن طرق تأهيل العمال البورميين في مجالات الصناعة المختلفة، كما دعا إلى تعليم الصغار الريادة في الصناعة وليس في النشاط السياسي، طلب

أو نو من هاكوهين أن يستمر في حواراته مع شخصيات مختلفة في الحكومة لإعداد تفاصيل البرنامج بروح مقترحاته. وبالفعل كرَّس نفسه لذلك بحماس كبير. وأملَ أن يكون الاستعداد في إسرائيل للمشروعات المختلفة إيجابيًا وعمليًا. ولقد تم تجهيز -مع سكرتير اللجنة الاقتصادية والاشتراكية في مكتب رئيس الحكومة- قائمة لفروع الصناعة التي اهتمت بها بورما. وتم اختيار -من بينها- مجموعة من المصانع الموازية في إسرائيل. ولقد كانت النية إرسال بورميين إلى هذه المصانع للعمل والحصول على تدريب؛ ليعودوا ويشيدوا مصانع مشابهة في بورما بمساعدة خبراء إسرائيليين. ولقد قال سكرتير اللجنة الاقتصادية والاشتراكية لدافيد هاكوهين إن أي ممثل لدولة أجنبية لم يتطرق أبدًا إلى مسألة حل مشكلة تدريب وتعليم البورميين مثلما فعل ذلك ممثل إسرائيل. ولقد رأوا في مقترحاته تجديدًا تامًا. وطلب أو نو من دافيد هاكوهين أن ترسل إسرائيل أيضًا خبراء في الزراعة للعمل بشكل مماثل.

طرح هاكوهين في سبتمبر عام 1954 مقترحًا آخر لإقامة خط ملاحي مباشر من حيفا إلى الشرق الأقصى يتم تشغيله بالتعاون مع البورميين. ولقد نُفذت هذه الفكرة بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ. وخلال بضع شهور وصل إلى بورما مدرب إسرائيلي عمل في تشييد محطة الأوناش. كما وصل إلى رانجون وفد وزارة العمل الإسرائيلية الذي عمل على تأهيل مجموعة من 22 دارسًا. كان من المنتظر أن يتوجهوا إلى إسرائيل للدراسة في التأهيل الفني. كما قام وفد من كبار المسئولين من وزارة التأهيل البورمية بزيارة إسرائيل في فبراير عام 1955؛ لدراسة سبل التأهيل الفني للكبار، لأغراض إعادة تأهيل المتمردين الذين استسلموا للقوات الحكومية. ولقد استمرت المناقشات في بورما وإسرائيل حول مشروع إقامة مصانع مشتركة. وبالفعل أقام هاكوهين سريعًا منظومة متشعبة من النشاطات في مجالات مدنية مختلفة. لكن امتازت المؤسسات الحكومية في بورما بعدم الخبرة. واتسم التقدم في هذه المجالات بالبطء الشديد. وفي المقابل حدث تقدم سريع في التعاون مع الجيش البورمي الذي كان أكثر فائدة. كما كانت احتياجات الجيش أكثر إلحاحًا؛ حيث انشغل الجيش -منذ أن نالت بورما استقلالها في بداية عام 1948- بقتال حركات التمرد المختلفة للأقليات القومية وفلول الحزب الشيوعي.

إن فكرة إرسال وفد عسكري بورمي رفيع المستوى إلى إسرائيل -التي طرحت في اللقاء بين الجنرال نه فين ودافيد هاكوهين- صدقت عليها الحكومة البورمية في بداية مارس عام 1954. ولقد طلب هاكوهين أن تقوم وزارة الدفاع وهيئة الأركان

بإعداد برنامج معقول، حيث اعتبر هاكوهين أن في إقامة علاقات ناجحة مع الجيش مهمة سوف تحقق منجزات خاصة لإسرائيل على المستوى السياسي والاقتصادي على حد سواء، وكذلك في تشكيل علاقتها مع بورما. لقد رأى هاكوهين في الجيش -فضلًا عن تطوير المصانع- هدفًا رئيسيًا لجهوده. ولقد ضم الوفد ضباطًا من كافة الأسلحة وكذلك بعض كبار الموظفين. ولقد رأسه نائب قائد الجيش اللواء أونج جي (Aung Gyi)، ولم تُبدِ وزارة الدفاع الإسرائيلية حماسًا من فكرة الوفد العسكري من بورما، حيث اعتبرته عبئًا عليها من ناحية الاهتمام الإداري ومن الناحية المالية، طالب هاكوهين في خطاباته بشدة، بل وبغضب ، أن يُظهر جيش الدفاع الإسرائيلي تفاهمًا لهذه العلاقات ومغزاها، وأن تكون استضافة الضباط البورميين لائقة وعلى قدر رتبهم الرفيعة، ولم يكتف بخطاباته مع وزارة الخارجية بل كتب بشكلٍ مباشر إلى مدير عام وزارة الدفاع شمعون بيريز لإقناعه بأهمية الزيارة، وأوضح له أن جيش بورما مستعد للاستعانة بإسرائيل كبديل عن إنجلترا في مجال التدريب والإمداد العسكري: وكتب له "لا يجب عليّ أن أوضح لك القيمة السياسية لهذا الاتصال". كما أعطى رئيس الحكومة أو نو أهمية لإرسال الوفد، فقبل سفره إلى إسرائيل، جمع أو نو أعضاءه في حوار ولتوجيههم للمشكلات التي عليهم تعلمها في زيارتهم لإسرائيل، خاصة في كل ما يرتبط بقانون الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، والبناء التنظيمي للجيش، ودمج الحياة المدنية مع الجيش، كما أعطى هو ورئيس هيئة الأركان نه فين الصلاحيات لأعضاء الوفد لتقرير كل ما يرونه صحيحًا حول تحديد العلاقات مع الجيش الإسرائيلي في المستقبل وتنفيذ البرامج التي سوف تحدد خلال هذه الزيارة، وفي 17 من يونيو كتب أو نو إلى رئيس الحكومة موشِه شاريت ولفت انتباهه إلى الوفد، إن مخاوف هاكوهين جعلته يكتب أيضًا بشكل مباشر إلى رئيس الحكومة شاريت، وأن يطلب منه التحدث مع وزير الدفاع بنحاس لافون ورئيس هيئة الأركان موشِه ديان لضمان الرعاية المناسبة للوفد، كما تابع هاكوهين، أثناء زيارة الوفد لإسرائيل - التي استمرت أكثر من شهر- أعمال الوفد، واستمر في المطالبة برعايته كما ينبغي.

اهتمت كل من انجلترا ويوغسلافيا بالغرض من وراء إرسال الوفد العسكري إلى إسرائيل، ولقد عرضا -كل على حدا- على البورميين أن يختصر الوفد البورمي زيارته إلى إسرائيل ويتوجه لزيارتهما، وبناءً على طلب أو نو ناقشت الأركان العامة البورمية هذه الطلبات، وقررت أنه يجب على الوفد إنهاء مهمته في إسرائيل كما خُطط لها والعودة إلى بورما، أنهى الوفد زيارته في 18 من أغسطس، وكان هناك

انطباع جيد لدى أعضاء الوفد من زيارتهم لإسرائيل، ونصحوا بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي ومع الهيئات المدنية الأخرى في إسرائيل في مجالات كثيرة وشاملة. تم الاتفاق مع الوفد -قبل مغادرته- على بعض الموضوعات. فقد تحدد بأن تقوم مجموعات من الخبراء الإسرائيليين في مختلف المجالات بالتوجه في أقرب فرصة إلى بورما، وتوجه مجموعة من الدارسين من بورما إلى إسرائيل. وبالفعل، أرسل سلاح الجو البورمي إلى إسرائيل ثلاثة من ضباط سلاح الجو للتأهل في كهرباء الطائرات. كما أُرسل ضباط آخرون إلى إسرائيل في دورة تدريبية في القفز بالمظلات، ودورة تدريبية في جمع المظلات وصيانتها، ودورة تدريبية لضباط التسليح. كما جاء ضابطان آخران للدراسة في المعامل العسكرية في سلاح الطب وفي مجالات أخرى. كما توجه ضباط من الجيش الإسرائيلي إلى بورما لتنظيم مدرسة المظلات ولمهام مختلفة في سلاح الجو. كما قام الجيش البورمي بشراء 30,000 بندقية في إسرائيل. كما سافر خبراء شركة "سولتم" إلى بورما لإجراء تدريبات إطلاق نار وتدريبات على الراجمات -من إنتاج هذا المصنع- بأمَل أن تقوم بورما بطلب الراجمات (وُجد أن الراجمات غير مناسبة لظروف القتال في الغابات). لقد كانت زيارة هذا الوفد أساس العلاقات الوطيدة التي تطورت في السنوات التالية بين إسرائيل وبين جيش بورما، وكذلك في مجالات النشاط الاقتصادي المدني.

غير أن أول بوادر إحباط ميانمار من إسرائيل، وعدم الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، قد ظهرت في قضية مهمة وهي بيع طائرات "سبيت فايتر" التي باعتها إسرائيل لبورما. كانت هذه الطائرات قد شاركت في الحرب العالمية الثانية في "المعركة حول بريطانيا" أي المعارك الجوية الضارية ضد الطائرات الألمانية. وقام بقيادة هذه الطائرات طيارون تشيكوسلوفاكيون نجحوا في الفرار من بلادهم التي احتلتها ألمانيا النازية، و عادوا بعد الحرب إلى بلادهم. ولقد منحت الحكومة البريطانية وقتها طائرات "سبيت فايتر" إلى تشيكوسلوفاكيا كهدية كنوع من التقدير لطياريها الذين شاركوا في الدفاع عن إنجلترا. تم شراء -في إطار صفقة السلاح التي وقعتها إسرائيل مع تشيكوسلوفاكيا، في فترة حرب الاستقلال عام 1948- الخمسين طائرة لصالح سلاح الجو الإسرائيلي. ولقد سجل دافيد هاكوهين في يومياته في 5 من مارس عام 1954:

"منذ عدة أيام وأنا أستعد لإمكانية القيام بصفقة جادة مع الجيش، الحديث عن طائرات قتالية من طراز "سبيت فايتر" تحتاجها وزارة الحرب على وجه السرعة. إن وزارة دفاعنا مستعدة للتنازل من أجل ذلك على عدد معين من هذه الطائرات الموجودة في خدمة سلاحنا الجوي، في المرحلة الأولى سوف يتم تزويدهم بعشرين

طائرة، ثم عشرة آخرين في مرحلة متأخرة. يمكن أن تضيف إليها وزارة الدفاع عددًا معينًا من طائرات "دقوطا" ثنائية المحرك التي لدينا، والتي تهم كذلك وزارة الحرب البورمية. الشرط الأساسي لعملية الشراء هو الإمداد بقطع الغيار بالقدر المطلوب، على الأقل لمدة عامين ونصف العام، وكذلك طاقم من الخبراء، حوالي أربعة أشخاص حسب قولهم، من أجل الخدمة الأرضية وتدريب الأطقم البورمية في المكان. والطائرات مطلوبة على الفور نظرًا لأنهم يحاربون هنا... المشكلة بالطبع هي نقل الطائرات من إسرائيل إلى بورما، فطياروننا ليسوا في الحسبان، والناس هنا يتفهمون ذلك جيدًا... والدفع سيكون نقدًا؛ فهذه ليست صفقة تبادل بضائع. الشيء الساحر بالنسبة لي هو أن طاقمًا من الرجال سوف يأتي إلى هنا، إن التعاون عبر التدريب بين جيشنا وجيشهم سيكون أول تجربة لكل ما أدعو إليه هنا.".

في 7 من أبريل عام 1954 قررت بورما تنفيذ الصفقة، في المراحل الأولى بدأ دافيد هاكوهين يتشكك في أن وزارة الدفاع غير متحمسة لهذه الصفقة مثله، وطلب أن يقوم موشِه شاريت نفسه بمتابعة تفاصيل المباحثات مع الوفد البورمي الذي توجه إلى إسرائيل لهذا الغرض على وجه الخصوص. وفي 19 من أبريل عام 1954 سجل في يومياته: "لقد رافقت الآن الوفد الذي غادر متوجها إلى إسرائيل...لشراء طائرات "سبيت فايتر"، لم أكِلّ عن كتابة أدق التفاصيل إلى إسرائيل -لوزارتي الخارجية والدفاع، والمدير العام، ومدير "تاعس" (شركة الصناعات العسكرية)- حول ضرورة الاهتمام الشخصي بضيوفنا، وعلى الأخص حول أهمية المباحثات المعقولة وتنفيذ الصفقة وفقًا للشروط التي سيتم التوقيع عليها، مصير هذا الأمر الآن بين أيدي أصدقائي في إسرائيل ...". وفي 6 من مايو عام 1954 تلقى هاكوهين برقية من إسرائيل تقول إنه تم الانتهاء من المباحثات مع الوفد على أفضل حال، ولقد أعلن شمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع عن ذلك أيضًا لرئيس الحكومة الإسرائيلية شاريت، اشترى البورميون 30 طائرة "سبيت فايتر" مع مدافع، ومدافع رشاشة وذخيرة، قيمة الصفقة مليون دولار.

اشتكى هاكوهين في 28 من يونيو في رسالة إلى قسم آسيا، إنه على الرغم من مرور شهر ونصف الشهر منذ التوقيع على العقد، فإنه تم إرسال ثلاثة طائرات "سبيت فايتر" فقط، من إجمالي 30 طائرة، إلى معهد الفحص في اللد من أجل التجديدات والإعداد للتسليم، كتب هاكوهين، بأسلوبه اللاذع الصريح، "يبدو لي أن هذا إيقاع السلحفاء وليس سبيت فايتر". كما كتب أن شمعون بيريز لم يرد على البرقيات التي أرسلها، أو أنه رد عليها متأخرًا، ولقد بدأ الملاحظة أيضًا أن رجال الجيش البورميين الذين أجرى معهم الاتصالات، يظهرون نوعًا من القلق والتشكك

فيما يخص قدرة إسرائيل -وربما رغبتها- في ضمان تنفيذ عقد "الأرز" (اسم صفقة الـ"سبيت فايتر"). أما في إسرائيل فكانت تتم عملية تجديد الطائرات ببطءٍ شديد. أما البورميون فقد ترقبوا وصول الطائرات في بداية أكتوبر، موعد بدء الهجوم على جماعات المتمردين المختلفة. لقد خشي هاكوهين أن تضار سمعة إسرائيل في نظر كثير من الشخصيات المركزية في الأجهزة الأمنية البورمية، التي اعتمدت على إسرائيل وتنازلت عن إمكانية شراء الطائرات في أماكن أخرى مثل إنجلترا أو فرنسا. كتب ثانيةً إلى إسرائيل وطلب أن يتحمل وزير الدفاع بنحاس لافون بنفسه مسئولية الموضوع حيث أن موضوع "الأرز" ليس على ما يبدو "في الأيدي التي يستحقها". وفي 27 من أكتوبر قرر الكتابة إلى رئيس الحكومة، ولقد قال في رسالته أنه وصلت طائرتان فقط إلى بورما حتى ذلك الوقت، ولقد كان رجال وزارة الدفاع البورميين متذمرين. هناك خطر على مستقبل العلاقات مع بورما، ولقد أرجع هاكوهين ذلك إلى وزير الدفاع، وطلب تشكيل لجنة تحقيق. "لو شكلت هذه اللجنة لظهرت عيوب الاهتمام بالموضوع من قبل الضباط برتبهم المختلفة، والمسئولين عن تفاصيل تنفيذ العَقد، وكذلك المدير العام، بل ووزير الدفاع بنفسه". ولقد رفض برقية توضيح أرسلها شمعون بيريز وعد فيها بأن تصل العشرون طائرة المفترض وصولها إلى رانجون حتى نهاية أكتوبر ومع نهاية شهر ديسمبر، والبقية بعدها بفترة، وأقرَّ أن هناك تقصيرًا شديدًا في تنفيذ الصفقة. كما تجاهل شاريت طلب تعيين لجنة تحقيق. أرسلت الطائرات إلى رانجون، في البداية عبر طيارين لشركة إنجليزية مدنية باسم "فيلدز" وبعد ذلك عبر طيارين مأجورين جهزتهم وزارة الدفاع. وكما ظهرت صعوبات في طريق الرحلة الطويل، الذي يبلغ ثمانية آلاف كيلو متر فوق تركيا وإيران شمالي الهند. ولقد تحطمت إحدى الطائرات في الطريق أو اضطُر البعض إلى الهبوط اضطراريًا. ولقد وصل معظمهم في النهاية إلى المطار العسكري بجوار رانجون في شهر مايو عام 1955.

تسبب عدم قدرة إسرائيل على إرسال "السبيت فايتر" في الموعد الذي التزمت به في تشكك القيادة المتشددة في بورما -وخاصة في السلاح الجوي- في المقدرة الإسرائيلية على التنفيذ. وأضيف إلى ذلك الشكاوى حول المعاملة غير المناسبة تجاه الدارسين البورميين في إسرائيل، الذين تم إرسالهم للتدريب في مجالات الطيران المختلفة. كما اتضح أن إسرائيل غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها لتأهيل الضباط في مجال كهرباء الطائرات. ولقد أدى الأمر إلى إلغاء برامج تأهيل الطيارين البورميين في إسرائيل. ولقد قرر سلاح الجو البورمي وقف الاتصال مع إسرائيل، وأُلغيت طلبيات تجهيزات وقنابل وعاد إلى علاقاته التقليدية مع إنجلترا وأستراليا. مع هذا

اتضح أن قضية العلاقات مع جيش بورما لم تكتمل ولم تلق بالشك على حقيقة مشاعر الصداقة التي تكنها إسرائيل لبورما. ولقد ساهم في ذلك بلا شك الانطباع الإيجابي للوفد العسكري الذي زار إسرائيل. استمرت منظومة العلاقات مع بورما في مجالات كثيرة بل اتسعت وتشعبت كما سنوضح فيما بعد.

اهتم دافيد هاكوهين بسلسلة طويلة من القضايا السياسية والدبلوماسية الأخرى بين إسرائيل وبورما. فطلب في 6 من فبراير عام 1954 -بناءً على توجيهات من إسرائيل- من المدير العام لوزارة الخارجية البورمي، بأن تساند بورما الموقف الإسرائيلي في المناقشات التي تمت في تلك الأيام في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، حول حرية الملاحة في قناة السويس. ولقد رد عليه المدير العام أن بورما لن تستجيب لطلب إسرائيل لأنها ستوصم بأنها معادية للقضية العربية. وأضاف أن ممثلية إسرائيل في رانجون قد افتتحت رغم المعارضة الشديدة من العرب. وتعتبر بورما منذ ذلك الوقت هدفًا للهجوم العربي الذي يتهمها بالدفاع عن المصلحة الإسرائيلية. كان استنتاج هاكوهين من هذا الحوار أن "دوري هنا ليس التوصل إلى تأييد البورميين لمواقفنا تجاه العرب. وهذه مهمة لن أستطيع -لأسباب موضوعية تماما- تحقيقها... وستحاول حكومة بورما -في مواجهة المعارضة والاحتجاج الشديدين للعرب- الحفاظ على موقف رسمي حذر جدًا ومقيد بينها وبيننا...". لا يمكن أن تكون الصداقة التي تم تحقيقها مع بورما أساسًا لعمل مشترك معها في القضايا التي بينها وبين إسرائيل والعرب. "والوسيلة ليست في طلب التضامن البورمي مع مصلحة السياسة الإسرائيلية على خلفية المبادئ الاشتراكية المشتركة. من الأفضل رعاية علاقة قُرب مع بورما، في المناطق الحيوية والعملية التي تسهم في مصلحة بورما ولا تمس أي طرف آخر... وبهذا عليَّ رؤية مهمتي".

نضال دبلوماسي صعب آخر قام به هاكوهين في قضية باندونج. فكما ذكرنا سابقًا في الفصل الثالث، فقد أيدت بورما إسرائيل بشدة، وهنا أظهر دافيد هاكوهين أيضًا سلوكًا أصيلًا غير نمطي للدبلوماسية الاعتيادية.

كما عمل هاكوهين على إقناع حكومة بورما على التصرف بالمعاملة بالمثل وفتح ممثلية في إسرائيل. ولقد تحدث عن ذلك مع كثير من رجال حكومة بورما. لكنهم لم يكونوا متعجلين لذلك. وزعم البورميون أن لديهم قليلًا من الشخصيات المناسبة للوظائف الدبلوماسية. كما أن ليس لديهم ميزانية. فضلًا عن أنه لو تم افتتاح ممثلية دبلوماسية في إسرائيل سوف يضطرون إلى القيام بذلك في مصر أيضًا. لم يتوانى هاكوهين وتحدث عن ذلك أيضًا مع وزير الخارجية البورمي. وفي 26 من ديسمبر كتب أو نو لشاريت وأخبره أن حكومة بورما قررت فتح ممثلية

في إسرائيل عما قريب. ولقد تأخر التنفيذ حتى 15 من مايو عام 1955. وفي ذلك اليوم وصل المسئول البورمي إلى إسرائيل. والتقى موشِه شاريت في اليوم التالي. كان أو نو على وشك زيارة إسرائيل في 29 من مايو مما أدى إلى نهاية العملية. وفقط في عام 1957 تحولت الممثليتان في البلدين إلى سفارتين.

لم يبتعد دافيد هاكوهين -الذي أعطى تفسيرًا كبيرًا ومتحررًا جدًا لقواعد المراسم الدبلوماسية- عن الاهتمام بالقضايا الحزبية. فقد علم أن الاهتمام بعلاقات الأحزاب الاشتراكية في إسرائيل وفي بورما -مباي والهستدروت من جانب. والحزب الاشتراكي البورمي وأمانة المؤتمر الاشتراكي الآسيوي من جانب آخر- هو أمر خارج السلطات. لكن شعر مع هذا "أن الأمر مرتبط كذلك بي. ليس من ناحية الرابطة الشخصية الاشتراكية للهستدروت ومباي. بل بلعب دوري الرسمي نظرًا لأهميته في بورما. وأي فشل في هذا المجال من شأنه أن يضر بعملي". لقد تأخر مباي عن دفع رسوم العضوية لأمانة المؤتمر الاشتراكي الآسيوي وطلب دافيد هاكوهين تسديد الديون. كما أخبر الأمين العام للهستدروت رؤبين بارقات أنهم يشتكون منه بأنه لا يجيب على الرسائل. وأنهم لا يحافظون في إسرائيل على الاتصال مع مؤسسات المؤتمر الاشتراكي في رانجون. حتى أنه كتب إلى وزارة الخارجية وطلب أن يتوجهوا من هناك إلى مباي ويطالبوا بسداد الدين!

صدق هاكوهين في طلبه بأن صداقة بورما لإسرائيل بُرهِنَ عليها بشكل كبير في مجال أنشطة المؤتمر الاشتراكي الآسيوي. وكما ذكرنا. فإن شاريت قد شارك في المؤتمر الأول الذي عُقد في رانجون في يناير عام 1953. ونجح رغم الصعوبات الأولية في أن يحتل لنفسه مكانة بارزة وخاصة. كان من المنتظر أن يُعقد المؤتمر الثاني في باندونج في 27 من أبريل عام 1954. ولقد قام الحزب الاشتراكي الإندونيسي -الذي نظم هذا المؤتمر- بدعوة ممثلين من حزب مباي غير أن الحكومة الإندونيسية رفضت منحهم تأشيرة دخول. ونشرت وزارة الخارجية الإندونيسية بيانًا صريحًا ذكرت فيه أن إندونيسيا لا تعترف بإسرائيل. وأن الحكومة تريد منع المعارضة في العالم الإسلامي. حاولت بورما إلغاء القرار بمبادرة منها. دون أن تطلب إسرائيل منها ذلك. وعندما أصرت الحكومة الإندونيسية على الرفض -رغم جهود الحزب الاشتراكي الإندونيسي- قرر رؤساء المؤتمر الاشتراكي -أو با سفه. وأو تشو ناين- نقل المؤتمر إلى رانجون.

في 28 من مارس عام 1954 تمت دعوة دافيد هاكوهين لمقابلة أو تشو ناين في وزارة الصناعة بمشاركة كبار المسئولين. ولقد عرض على الحاضرين مقترحاته بشأن مشاركة إسرائيل في تنفيذ مشروعات التنمية الصناعية البورمية. وعلى

الفور تم قبول مقترحه حول مشاركة إسرائيل في تشييد بعض مصانع: الإطارات، والمنتجات الزجاجية، والصناعات القطنية، وصناعة الأدوات الكهربائية. ولقد حدد أن تقوم إسرائيل بإرسال مستشارين في التخطيط للمساعدة في تشييد المصانع وتدريب الطواقم البورمية في إسرائيل. اعتقد هاكوهين أن هذا النشاط سيحقق لإسرائيل إنجازات سياسية كما سيساعدها على إدخال منتجاتها إلى فروع مختلفة للتنمية. "عندما نحقق لأنفسنا موقعًا هنا؛ ستفتح لنا مجالات عمل في بلدان أخرى، في المناطق الكبيرة حولها، التي ترغب في التنمية. ولن يتم ذلك في يوم واحد، ولا سنة أو سنتين، غير أن سنوات قليلة من العمل معهم والتنفيذ بإخلاص؛ ستحقق لنا بلا شك نتائج كبيرة. ولقد نقل هذا الاجتماع الكُرَة إلى أيدينا وعلينا العمل".

قام دافيد هاكوهين بدعوة أطقم من الخبراء في صناعات الإطارات والزجاج والمنسوجات القطنية؛ لتقوم بعمل دراسات. ولقد أخذ البورميون على عاتقهم دفع نفقات السفر والإعاشة في بورما، وكذلك بعض آلاف الدولارات في مقابل التقارير التي سيقدمها الخبراء. ولقد خشي هاكوهين هذه المرة أيضًا من الإهمال والمماطلة في إسرائيل... وعاد إلى الاهتمام بمقترح إنشاء شركة ملاحية مشتركة مع بورما؛ تقوم بتشغيل سفينة أو سفينتين تحت العلم البورمي. كما اشتغل بتنفيذ مشروع إقامة شركة مقاولات بناء مشتركة بين جيش بورما وشركة سوليل بونيه. وفي ديسمبر توجه وفد مكون من خمسة أفراد برئاسة يوحانان رطنر من التخنيون في حيفا إلى بورما بناءً على طلب الحكومة البورمية، وذلك لتقديم الاستشارات، وتدريب منظمة التعليم المهني والفني. ولقد اشتكى هاكوهين من تأخر التقارير التي التزم الوفد بتقديمها. وفي المقابل، ففي شهر ديسمبر تم استلام التقرير الذي قدمه الخبراء الإسرائيليون حول إقامة مصنع للإطارات. ولقد ذكر رؤساء وزارة الصناعة البورمية أن هذا التقرير كان "أفضل وأوضح تقرير من بين كل البرامج والأبحاث التي حصلوا عليها من المستشارين الأجانب في الموضوعات الصناعية".

ولقد أُثيرت مسألة تمويل هذه المصانع. وشرح هاكوهين لأو تشو ناين أنه ليس لدى إسرائيل المال لاستثماره في البلدان الخارجية. وافق أو تشو ناين على العثور على تمويل في الولايات المتحدة. لكن "من منطلق الحفاظ على مبدأ أننا (أي إسرائيل) نكون ممثلي هذا المال في بورما". بل إنه كان مستعدًا للموافقة على مقترح هاكوهين؛ بأن يكون هناك "تعاون ثلاثي علني، يضم رجلًا أو هيئةً أمريكية". كتب هاكوهين عن ذلك لرؤبين شيلواح في سفارة إسرائيل في واشنطن، وطلب منه

أن يساعده في توفير خمسة أو ستة ملايين دولار؛ من أجل تنفيذ بعض المشروعات المقترحة ولبرهنة "فائدتنا ونوايانا الحسنة".

أُنشئت في إسرائيل "لجنة تنسيق" -بناءً على طلب دافيد هاكوهين- مهمتها المساعدة في تنفيذ المشروعات في بورما، شارك فيها رجال من قسم آسيا في وزارة الخارجية وممثلين من وزارات حكومية أخرى، وفي نهاية ديسمبر حصل على أول بروتوكول للجنة التنسيق، التي أغضبته وسببت له خيبة أمل:

"حصلتُ على بروتوكول جلسة لجنة التنسيق لبورما واتضح لي -للمرة الثانية- البعد الشاسع بين الفكر والعمل. لقد قصدت من خلال مقترحي وجود لجنة، دورها مساعدة مدير قسم آسيا في البحث عن مرشحين للخدمة والاهتمام، بتعجيل توجههم (إلى بورما) وتنسيق الرواتب، والاهتمام بالبورميين الموجودين في إسرائيل، ومتابعة أعمال المؤسسات المسئولة عن تنفيذ ما هو مرتبط ببورما، وتحفيز تنفيذ القرارات التي اتُخذت، لكن لم أختيل نهائيًا، ولا أتفق مع حقيقة أن المشكلات المرتبطة بشكل مباشر بوظيفتي كممثل رسمي لدولتي- مشكلات أساسية.. أفكار ومقترحات من أجل تطوير علاقاتنا وتعميقها مع بورما -بعضها سرية بالطبع-؛ سوف تكون محل نقاش واتخاذ قرارات في هذه اللجنة... إن فشلنا -حتى هنا- أساسه في قضية طائرات "السبيت فاير" التي أثبتت أنهم في إسرائيل تعاملوا مع هذا الموضوع -منذ البداية- بدون استعداد حقيقي، ودون دراسة واتزان في كل مراحل التنفيذ، إن عدم خبرتنا فقط وإهمالنا الشديد -الذي أشرت إليه وحذرت منه مرارًا وتكرارًا- هو الذي سبب العقبات..."

ولقد شارك مردخاي نامير -سكرتير الهستدروت في ذلك الوقت- قلقَ هاكوهين، وكتب له:

"...أنا أعيش إحساس أنه حدث تراجع في وزارة الخارجية، وكذلك لدى أصدقائنا الذين تمسهم قضايا آسيا؛ من منطلق التهاون والخوف من تحمل مسئولية العمليات التي هي بالفعل غير بسيطة تمامًا... وتستلزم وسائل استثمار، وكذلك تضحيات، إن هذا التراجع -إن كان موجودًا حقًا- هو في رأيي خطأ خطير جدًا... يجب التوقع أنه خلال فترة قصيرة ستُفتتح هنا ممثليات عربية، ومن الناحية السياسية ستفوق قوتها قوتنا كثيرًا، وسيمنع تأثيرنا الشخصي سعيها من أجل التأثير على مكانتنا.. ويمكن الحفاظ على مكانتنا فقط من خلال الأعمال الديناميكية المتبادلة مع بورما، من خلال قوة رجالنا الذين لديهم الخبرة، ومن خلال التخطيط الحقيقي لتنمية بلادهم، واستخدام كل وسائل التنفيذ المفيدة، وفقًا لبرنامج زمني متواصل، وبأقصى استغلال لكل فرصة، والإظهار الدائم للمبادرة من جانبنا، هذه

الاحتمالات قائمة لكنها تستلزم بالطبع بذل جهود وربما المال أيضًا. وفي الأساس المبادرة المثمرة. أنا أخشى أن ننساق -بسبب بعض مرات الفشل في الماضي. التي نحن في الأساس مسئولون عنها- وراء روح التراجع عن النشاط الديناميكي. مما سيهدد المكانة التي حققناها حتى الآن. إن الأمر جادٌ ومعقد ولقد كتبت اليوم عن ذلك إلى وزارة الخارجية..."

في يناير عام 1955 طرأت لدافيد هاكوهين فكرة جديدة للتعاون الموسع بين إسرائيل وبورما في مجال استصلاح الأراضي الواسعة غير المستغلة. بإدارة إسرائيلية. تقوم فيما بعد بتزويد إسرائيل بالحبوب التي تستوردها بمبالغ كبيرة.

"الهدف هو مساحة مليون فدان أو أكثر من ذلك. وأنا لا أتجاهل حقيقة أن هذا المشروع مرتبط بإيضاحات كثيرة أولا: سياسية. واقتصادية. وغيرها.. وبدراسة دقيقة لكل هذه الأراضي. ومن المحتمل أن نكتفي في المرحلة الأولى -لأول سنتين أو ثلاثة- بتجربة مساحة عشرين أو خمسين ألف فدان قبل البداية في المشروع الكبير. غير أن فكري في مساحة كبيرة. يستلزم هذا المشروع -بالطبع- استثمارات كبيرة جدًا. وشراء تجهيزات. ونقل رجال. وما إلى ذلك. غير أننا لو أخذنا في الحسبان إننا ننفق عشرات الملايين من الدولارات سنويًا على الحبوب للإنسان والطيور والحيوان؛ حينها سيكون من الواضح لي أن الأمر يستحق الدراسة. ورأي جاد.

اعتقد هاكوهين أن مثل هذا المشروع سيكون أيضًا مصدرًا جديدًا للدخل بالنسبة لبورما؛ بل سيشكل "محطة تجارب عملاقة" من أجلها. ولن يكون تسويق المنتجات مشكلة؛ لأن إسرائيل ستكون هي المشتري. تواجد في بورما في ذلك الوقت بعض الخبراء الزراعيين من إسرائيل. وخبراء آخرون على وشك المجيء إلى إسرائيل.. وفكر في دراسة المشروع مستعينًا بهم. صاغ هاكوهين المهمة التي فرضها عليهم كتابةً وقال:

"...كما هو معروف نحن من كبار المستوردين للحبوب. والأغذية للإنسان. والحيوان. والطيور. وكذلك النباتات الزيتية. والقطن. ...وكذلك هناك مشكلة الإمداد بالأبقار وتربيتها. وهناك شك حول إمكانية حلّها في بلدنا. في القريب.

هناك أراضٍ كثيرة غير مستصلحة في بورما... ولقد خطر لي أنه ليس من المستبعد أنه بعد الدراسة الدقيقة... نستطيع التوصل إلى تفاهم واتفاق متبادل مع حكومة بورما لتأجير أراضٍ معينة في أنحاء مختلفة من الدولة لاستغلالها لمصلحة الطرفين وللفائدة المباشرة... لدولتنا.

... ليس من المستبعد. لأن ربع مليون هكتار كنا نستصلحها هنا ... كانت تشكل عنصرًا مهمًا جدًا في توازن الحبوب لدينا. وبهذا فقط نغير كثيرًا في ميزان

العملة الصعبة لوزارة المالية...

إن مهمتكم هنا تمنحنا فرصة نادرة لا نظير لها من أجل تنفيذ... الدراسة، من منطلق الحرية والسيطرة التامة على المادة بدون أي نفقات أخرى، وبدون أن يُكشف الأمر ويثير الدهشة...

عليكم تجهيز الدراسة خلال الشهور الكثيرة التي ستمكثون فيها هنا، التي سوف تشمل أدق التفاصيل للمشكلة، بما في ذلك الأراضي، والأماكن، وموائمتها للزراعة، ومشكلات الميكنة، والري، ومسألة التسميد.. باختصار؛ أدق التفاصيل... يجب على الدراسة أن تقترح بعض الصيغ والأنماط للاتصال والاتفاق مع البورميين، وأن تكون في مصلحة الطرفين...أنا أعتمد عليك وعلى أصدقائك بأن تعدوا برنامجًا بكل تفاصيله من أجل تنفيذه بواسطة الهيئات التي سيوُكَل إليها في المستقبل الانضمام إلى المهمة.

... إن عملكم هذا... -الذي هو بالطبع خارج مهمة وظيفتكم المباشرة التي جئتم هنا من أجلها-... يجب أن يتم بكل الفهم والحذر، ولا يجب الكشف عن تفاصيله لأي أحد، لا هنا ولا في إسرائيل. وسوف أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى وزارة الخارجية، وإلى وزير المالية ووزير الزراعة في إسرائيل، الذين قد يكون رأيهم في الموضوع... أنه من الصحيح الطلب منهم مباشرة".

ولقد كان لهذا الموضوع بقية كما سنرى فيما بعد.

لقد كان لدافيد هاكوهين رؤى واضحة مثالية في جوهرها، حول الصفات المطلوبة في الخبراء والمستشارين الإسرائيليين القادمين للعمل في بورما، فقد اعتبرهم مفتاح نجاح المشروع كله أو فشله، ولقد كتب عن ذلك بلا كلل، وعاد وكتب إلى شخصيات مختلفة في إسرائيل؛ لضمان أن آراءه ستكون مفهومة ومقبولة وكي تتصرف المؤسسات العاملة مع بورما وفقًا لها.

لقد كانت نقطة الانطلاق لرؤيته -فرضية أن إسرائيل غير معترف بها في آسيا- أمرًا غريبًا، بل أسوأ من ذلك عميلة للاستعمار، لذلك فمقارنة بها يتمتع أعداؤها العرب بميزة بين شعوب آسيا، واعتقد أن عملية إعلامية شاملة من أجل مقاومة ذلك غير كافية، واقترح "طريقة أخرى مختلفة في الأساس، وإن كانت أصعب وتفرض التزاماتٍ وجهودًا، لكن هدفها النهائي أكثر أهمية، ومن شأنه أن يحظى باهتمام الناس الذين جئنا إليهم وننشد مساعدتهم ومساندتهم". فهو يرى أن التطور الذي حدث في إسرائيل في مجالات كثيرة؛ من الممكن أن يكون نموذجًا لدول مثل بورما، التي تواجه مشكلات صعبة مماثلة، لذا كان لزامًا على إسرائيل أن تشارك الدول غير المتطورة في كل ما اكتسبته من معلومات وخبرة، دون التوجه

إليهم بأي تعالٍ عليها. هكذا فقط يمكن صنع تقارب بين الشعوب. كما اعتقد أن وزارة الخارجية لن تستطيع بمفردها تحمل هذا العبء. لذا كان لزامًا على الوزارات الحكومية الأخرى الانضمام إلى هذا الهدف القومي، من تقديم المساعدة، والمشورة، والتدريب. وكذلك أيضًا المؤسسات والهيئات الاقتصادية الأخرى في إسرائيل " على رأسها الهستدروت ومؤسساته".

في 10 من يونيو عام 1954 شرح دافيد هاكوهين في رسالة لشمعون بيريز رؤيته عن جوهر المساعدات إلى بورما، وعن الصفات المطلوبة في الإسرائيليين المقرر توجههم إلى مثل هذه المهمة. وكان ذلك بمناسبة توجه طلائع رجال جيش الدفاع الإسرائيلي للتدريب في بورما: "... إرسال الخبراء هو أحد الطرق المهمة جدًا كوسيلة للتعاون الذي سيؤدي إلى توطيد العلاقات بين الدولتين... والشكل والرؤية بكل تفاصيلها في تقديم المساعدة هي التي تحدد الموضوع ذاته. نحن في حاجة إلى أن يحدث ذلك أيضًا كتعبير عن صداقة دولة لأخرى... وليس لأسباب مالية. وكذلك على أية حال ليس على خلفية المكاسب الفردية للخبراء... الشرط الرئيسي هو أن يكون هؤلاء الرجال حقًا أصحاب مهنة ورجال عمل وأصحاب مزاج جيد...". كتب ثانيةً بعد بضعة أيام من ذلك: "يجب أن تكون رؤيتنا سياسية أيديولوجية. وعلينا إظهار كل التواضع في مطالبنا، بما يوافق ذلك. يجب على الناس أن يكونوا مدربين ومقتنعين أنهم مطلوبون في مهمة سياسية رائدة رفيعة. وإن كان ذلك خارج حدود إسرائيل. إن الإقامة المتواضعة هنا (أي في بورما) والراتب الكامل في إسرائيل هو الحد الأقصى الذي يجب على الشخص المرسَل أن يكتفي به".

لقد خشي دافيد هاكوهين ألا يتم في إسرائيل إدراك جيد لأهمية العمل في البلدان الجديدة. "المشكلة هي أنه باستثناء بعض العاملين في وزارة الخارجية وبعض الشخصيات الأخرى في قيادة الحكومة والحزب؛ فإن دوائر عريضة لم تستوعب حتى الآن قيمة ووزن الدول الجديدة الصاعدة على الساحة العالمية الأجنبية -بالنسبة لنا- ونحن لسنا على دراية بها نهائيًا". ومع نهاية فترة عمله في بورما يأس من إمكانية أن يشاهد الخبراء وأصحاب المهن الإسرائيليين الذين عملوا في بورما "يعتبرون أنفسهم متطوعين من أجل عملية رائدة، بدون مطالب في أجور مبالغ فيها". ولقد اعترف أنه: نظرًا لاتساع النشاط الإسرائيلي والرغبة في جلب أناس كثيرين إلى بورما؛ كان هناك حاجة إلى التخلي عن "الاعتراف أن الشخصيات التي لديها أخلاقيات وتطوع فقط -وليس السعي وراء الرواتب المرتفعة- هي التي تستطيع أن تمثل القيم الإسرائيلية الرائدة. إن مستوى المعيشة المرتفع، والرغبة في أقصى حد من الادخار من الرواتب المرتفعة- يضر بالقيمة الشخصية الإسرائيلية

في المهمة، ونهايته الإضرار بشكل مشروعنا بشكل عام".

خدم دافيد هاكوهين كممثل لإسرائيل في بورما لفترة قصيرة فقط، حوالي عام ونصف، لكنه نجح في ترك بصمة في العلاقات الإسرائيلية البورمية، وفي نفس الفترة الزمنية بدأ بإجراء الاتصالات مع الصين، وأثّر تأثيرًا طويل الأمد على سياسة المساعدات الخارجية الإسرائيلية، رغب هاكوهين في العودة إلى إسرائيل.. إلى عضويته في الكنيست، وإلى نشاطه العام، ولقد حاول رئيس الحكومة ووزير الخارجية موشِه شاريت -الذي أعجب كثيرًا بنجاحه الكبير- أن يثنيه عن ذلك وإقناعه بأن يمد فترة خدمته في رانجون لعدة شهور أخرى، وفي 18 من مايو عام 1954 كتب شاريت إلى هاكوهين : "ليس لديك فكرة، إلى أي مدى سعادتي وحماسي وأنا أتابع بزوغ نجمك في المشرق، إنني فخورٌ بك... وإنني سعيد لأقصى درجة؛ لأن كل الآمال التي علقتها على هذا التعيين قد تحققت بشكل تام...". عاد الإسرائيليون الذين زاروا رانجون متأثرين بالمكانة التي حققها هاكوهين في رانجون بهذه السرعة الكبيرة، فعندما عاد يونا كسه -على سبيل المثال- من المؤتمر الاشتراكي الآسيوي، قال لشاريت "العجائب حول مكانة دافيد (هاكوهين) وحكاياته في رانجون". كتب كسه: "إن ممثلنا دافيد هاكوهين قد نجح في بناء قاعدة صلبة من العلاقات بيننا وبين هذه الدولة (بورما)... وبالنسبة لعمله فليس عنده بروتوكول تقريبًا، وهم يعرفون جيدًا من هو دافيد هاكوهين، ويعلمون أنه رجل شركة سوليل بونيه، واشتراكي، ورجل حزب العمل، وإن كل الأبواب تُفتح له؛ على أساس التكافل الاشتراكي، فعندما يرغب في التحدث مع وزير أو مع مسئول كبير أو حتى رئيس الحكومة- فإن ذلك يتحقق له بسهولة ويُسر، إن هذا العمل يثير الغيرة لدى ممثليات أخرى هناك".

لقد أراد دافيد هاكوهين العودة إلى البلاد في موعد انتخابات الكنيست الثالث، وفي مارس عام 1955 بذل شاريت مجهودًا آخر لإقناعه بالاستمرار في عمله في رانجون نظرًا "للأهمية الفريدة -التي تعتبر فوق العادة- لمهمتك لكسر حواجز الغربة، واليقظة، وشغل مواقف التفاهم والصداقة لصالح دولتنا وحركتنا على السواء في منطقة قاسية للغاية، وهي التي فيها كثير من الفرص لجبهتنا الدولية في دول جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى...".

كانت الخدمة في رانجون -في نظر شاريت- أفضل من مقعد في الكنيست؛ حيث اعتقد أن هاكوهين "قد صنع التاريخ (في بورما)، بكل المعاني العظيمة لهذه الكلمات". ولقد وعده شاريت أنه لو أقيمت ممثلية في الصين فسيكون هاكوهين أول مرشح لترؤُّسها.

لم يفلح أي شيء.. فدافيد هاكوهين مُصِرٌ على العودة إلى إسرائيل؛ بل إنه تأذى من محاولات شاريت، واعتبرها استهزاءً بأهمية مكانته ومهمته في إسرائيل، لكنه تعرض قبل أن يعود إلى مأزق دبلوماسي صعب آخر ألا وهو وعد أو نو بزيارة إسرائيل.

في 22 من يونيو عام 1954 قال أو نو لدافيد هاكوهين أنه يرغب في زيارة إسرائيل؛ لقضاء بعض الأيام بصحبة بن جوريون في كوخه في منطقة سديه بوقر، هناك أهمية خاصة لهذه الزيارة، خاصة بعد مؤتمر باندونج والضرر الشديد الذي لحق بإسرائيل من جرائه، وكانت قد تقررت هذه الزيارة قبل مؤتمر باندونج، واعتبرها هاكوهين حدثًا مهمًا جدًا لمكانة إسرائيل في بورما، بل في آسيا كلها، ولقد خشي هاكوهين وقتها أن يضغط العرب على أو نو ليلغي الزيارة كتعويض عن موقفه المساند لإسرائيل، الذي كان من الواضح أنه سوف يتخذه في المؤتمر، ولقد صدق في هذه الفرضية.. فعندما علم عبد الناصر أن أو نو ينوي زيارة إسرائيل قام بتوجيه الدعوة له لزيارة مصر أيضًا، قبل أو نو الدعوة، لكن بعد مشاورات قررت حكومة بورما إلغاء الزيارة إلى البلدين معًا، وفي صباح 29 من أبريل دُعِيَ هاكوهين للقاء أو نو، ولقد حضر اللقاء أيضًا ممثلون من اليابان، وإنجلترا، ويوغوسلافيا، والولايات المتحدة، قال رئيس حكومة بورما للممثل الإسرائيلي -في حضورهم- أنه اضطُر إلى التخلي عن زيارة إسرائيل لأن عبد الناصر طلب منه زيارة مصر أيضًا، ولقد رفض دعوة مصر، لكن بعد "التوبيخ الذي سمعته بشكل مكثف في باندونج عن صداقتي لإسرائيل- لن أستطيع المساس بمصر، وسأضطرُ إلى التخلي أيضًا عن زيارتكم". قرر هاكوهين الرد في المكان وعلى الفور، رغم وجود الممثلين الأجانب: "دون أن أعطي لحظة هدنة لأو نو ... توجهت إليه وسألته كيف رد رئيس الحكومة على وقاحة العرب الذين أقحموا أنفسهم في علاقات بورما مع دولة أخرى، في هذه الحالة إسرائيل... إن كل نشاطي هنا والاتصالات التي قامت بها الوفود البورمية مع الممثلين الإسرائيليين في بلادنا قد تمت بناءً على الاختيار الحر للطرفين، وكل شيء وفقًا للعرف الدبلوماسي المتبع... لقد اُتُهمنا في مؤتمر باندونج بتزييف التاريخ دون أن يُعطى لنا حق الدفاع عن أنفسنا، ومع ذلك يتجرأ العرب على توبيخ رئيس حكومة بورما لعلاقاته معنا... بدون أن أرغب انفجرت كلماتي بحرارة .... وساد الصمت". تشاور أو نو مع مساعديه وتوجه في النهاية إلى هاكوهين وقال: "... تستطيع أن ترسل إلى حكومتك الآن بأن زيارتي إلى إسرائيل سوف تتم". في نهاية اللقاء قال أو نو لهاكوهين: "لقد تفوهْتَ بكلمات قاسية تجاهي... غير أنني لم أكن محقًا في التخلي عن زيارتكم". طلب هاكوهين العفو عن تهوره الشديد، هناك شك إن كان دبلوماسيًا آخر سينجو بسلام من مثل هذا الموقف! وامتدح شاريت

تصرف دافيد هاكوهين، في كلمته في لجنة الخارجية والأمن بالكنيست.

كتب شاريت -الذي كان مشاركًا في التخطيط لتفاصيل الزيارة- في يومياته: "إنه انتصار كبير لصداقة بورما وإسرائيل، ومدعاة فخر لدافيد (هاكوهين)، معنى ذلك بالطبع أن (أو نو) سوف يزور مصر كذلك".

أنهى دافيد هاكوهين خدمته في بورما وعاد إلى إسرائيل، وعندما وصل أو نو إلى إسرائيل كان هاكوهين من بين مستقبليه، بل رافقه طوال مدة الزيارة.

وصل أو نو وحرمُه وأفراد عائلته في 29 من مايو عام 1955، وكتب شاريت في يومياته أنه كان هناك شعور -في المراسم التي أجريت في المطار في اللد- "بارتفاع الحالة المعنوية... ولقد سار دافيد هاكوهين كالإشبين في حفل زفاف، قليلون جدًا علموا بالعمل الجريء والشجاع من أجل إحياء عملية سفر أو نو بعد أن مات البرنامج وصار شبه مدفون...". رافق شاريت أو نو في بعض جولاته في إسرائيل، وأمضى في صحبته ساعات طويلة، طلب أو نو أن ترسل إسرائيل إلى بورما خبراء ومستشارين آخرين، ولقد التقى بن جوريون مرتين في القدس وفي سديه بوقر، وتحدثا كثيرًا عن البوذية، واستقبل الشعب الإسرائيلي أو نو في كل مكان بإظهار كبير للصداقة والحب، سواءً لأنه ذاع أنه صديق إسرائيل، أم لأن أو نو كان أول رئيس حكومة أجنبي يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل المحاطة بالدول المعادية، الحكومة التواقة لإظهار الود لإسرائيل منذ قيامها، فسر شاريت هذا الحماس تجاهه "في ظل الحصار الشديد الذي يحيط روح الشعب منذ سنوات، هاهو يتحطم جدار الحصار ويظهر في الأفق ضيف من آسيا البعيدة يبشر بتحالف الأخُوة... لقد حظي الشعب المحاصر بعزاء كبير، ولقد ظهر في رده المؤثر إلى أي مدى تأثُره بحالته المحاصرة". انتهت الزيارة في 6 من يونيو بإدلاء رئيسَي الحكومتين موشِه شاريت و أو نو ببيان مشترك كتب شاريت مسودته.

أجرى رئيس الحكومة -بعد عدة أيام من زيارة أو نو- مشاورات حول استمرار العلاقات مع بورما، ولقد كانت القضايا الرئيسية هي إعداد برنامج لمشروعات التنمية المشتركة، والعثور على مرشحين لتنفيذ المهام المختلفة، عين شاريت لهذا الغرض لجنة، كان أعضاؤها: نائب المدير العام أرثر لوريا، ودافيد هاكوهين، ومدير قسم آسيا دانيال لفين، ومدير القسم الاقتصادي موشِه برطور، وبنحاس سابير، وفي شهر أغسطس أرسل شاريت رسالة إلى أو نو حول برنامج للتعاون الاقتصادي، وفي 15 من ديسمبر تم التوقيع على اتفاق تجاري لثلاث سنوات بمليون دولار سنويًا، ولقد باعت بورما إلى إسرائيل منتجات صناعية: إطارات السيارات، ومختلف المعدات، ومكيفات الهواء، في مقابل الأرز، وفي منتصف شهر فبراير عام

1956 توجه إلى بورما وفدٌ إسرائيلي برئاسة عضو الكنيست دافيد هاكوهين. وفي 5 من مارس وقّع مع أو رشيد -وزير التجارة في الحكومة البورمية- على اتفاقية تعاون اقتصادي؛ حيث تم الاتفاق على إنشاء مصانع مشتركة لإنتاج إطارات السيارات، والسيراميك، والأدوات الزجاجية، والدهانات، ودراسة إمكانية إنشاء شركة مقاولات بناء مشتركة، وإعداد دراسة حول إمكانية استصلاح أراضٍ سنويًا بمساحة حوالي مليون فدان في قطاع شان (Shan)، تزرع بالقمح، والذرة، والصويا، وزراعات أخرى مخصصة، معظمها للتصدير إلى إسرائيل (ولقد طرح هاكوهين هذه الفكرة -كما ذكرنا من قبل- قبل ذلك بعام ونصف)، وإعداد مشروع لري أراضي "المنطقة الجافة" لبورما، وتأهيل العمال البورميين في إسرائيل للعمل في المشروعات الصناعية والزراعية المختلفة التي ستقام في بورما، كما تم الحديث عن إنشاء شركة ملاحة مشتركة.. لكن نظرًا للمخاوف من أن يسبب المصريون مشكلات في العبور في قناة السويس- تم تأجيل دراسة هذا المقترح.

شارك قادة الجيش البورمي في كل المناقشات التي أجراها الوفد الإسرائيلي مع الوفد البورمي برئاسة أو رشيد؛ حيث اهتم قادة الجيش البورمي بالاستيطان الزراعي الأمني، وفي نهاية عام 1955 أُرسل إلى إسرائيل ضابط برتبة مقدم لدراسة هذا الموضوع، ولقد برز بشكل خاص الاهتمام الكبير لضباط الجيش بالبرنامج الزراعي في وقت المباحثات، بل أنهم أظهروا استعدادًا لتنفيذ هذا البرنامج لو لم ترغب السلطات المدنية في تنفيذه، حيث اعتبروه وسيلة لتوطين قطاع خالٍ من البلاد بالسكان وإمكانية توطينه بالجنود المسرَّحين، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك بسنوات معدودة.

منح توقيعُ هذا الاتفاق شاريت فرصة ليسجل في يومياته -في 11 من مارس عام 1956- بعض أفكاره عن العلاقات الفريدة من نوعها التي تطورت بين إسرائيل وبورما، وحول دور دافيد هاكوهين في هذه المنظومة:

"يُعتبر العقد مع بورما إسهامًا كبيرًا جديدًا ساهمت فيه الاشتراكية الديمقراطية لحركة "العمال الصهيونية"، لدمج إسرائيل في آسيا وتحصين مكانتها الدولية بشكل عام، أتمنى أن تكون لدينا القوة من أجل تنفيذ الآمال التي تعلقها بورما علينا، وإظهار القدرة على تنفيذ المطلوب منا، والنظر بعيدًا تجاه الفائدة الكبيرة التي سننعم بها من الاتصالات الجديدة، لقد كنت راضيًا جدًا عن هذا البرهان المنتصر لصدق الرؤية حول مشكلة مضمون علاقاتنا مع بورما، التي اتخذتها في زيارتي لرانجون بمناسبة المؤتمر الاشتراكي في يناير عام 1953؛ تلك الرؤية التي دفعتني إلى التعجيل من صنع علاقات مع هذا البلد الذي حدد عندي اختيار

"دافيد (هاكوهين) كممثل لإسرائيل في بورما، ولجنوب شرق آسيا، بنفس القدر. إني أذكر جيدًا كيف فوجئ الكثيرون ولم يقتنعوا بهذا الاختيار الذي بدا لهم شاذًا، زعم هؤلاء أنه يجب إرسال -إلى بورما- شخصية فكرية قادرة على التكيف الروحي مع عالم البوذية، وقالوا إن التخبطات الأيديولوجية لزعماء الاشتراكية البورمية، والإيمان بنظرية ماركس، التي يتخبطون في مشكلة موائمتها، أو عدم موائمتها لظروف الواقع كما هو- يستلزم إرسال مُنظِّر إلى بورما باسم إسرائيل، قادر على تسوية المشكلات والعمل كمرشد لجهود الفكر النظري. غير أن إدراكي قال لي أن الأساس المطلوب هنا هو إبداع اقتصادي، ودافع تنمية، وروح المبادرة والاكتشاف، وكل ذلك وجدته في دافيد أكثر من أي مرشح آخر كان في الحسبان، ولسعادتي أثبتت التجربة أنني كنتُ مُحقًا".

3 ـ ازدهار العلاقات وتدهورها

حاول شاريت استخدام خدمات أو نو الطيبة الودود في قضية كانت بعيدة جدًا عن إدراك رئيس حكومة بورما، ولقد سبب ذلك بالضرورة إحراجًا شديدًا. ففي أكتوبر عام 1955 كان من المنتظر أن يزور أو نو الاتحاد السوفيتي؛ فكتب له شاريت رسالة مفصلة طلب فيها أن يخبر مُضيفيه الروس عن قلقه من وضع يهود الاتحاد السوفيتي، والسؤال: لماذا لا يسمحون لهم بحرية الاتصال بإسرائيل. كان ذلك جزءًا من نشاط شامل قامت به إسرائيل في أنحاء العالم للاستعانة بالزيارات المهمة إلى الاتحاد السوفيتي، والتعبير من خلالها عن الاهتمام العالمي بمصير اليهود هناك، وكان من المفترض أن تكون الرسالة كمادة موجزة، وخلفية لأو نو نفسه لإطلاعه على هذه القضية، لكن مع وصوله إلى موسكو قدمها -بسذاجته- كما هي إلى وزير الخارجية مولوتوف، ولقد رد قادة الاتحاد السوفيتي بغضب لم يفهمه أو نو، وبعد عدة شهور من ذلك، في سبتمبر عام 1956، وفي أثناء زيارة شاريت لرانجون لم يفهم أو نو الخطأ الذي اقترفه عندما قدم الرسالة، التي كانت موجهة إليه فقط، لمضيفيه السوفيت.

في سبتمبر عام 1956 زار موشِه شاريت بورما -في إطار رحلته المطولة في آسيا- بعد استقالته من الحكومة كما ذكرنا فيما سبق. كان يعقوب شمعوني هو السفير في رانجون آنذاك، وهو كبير خبراء وزارة الخارجية في آسيا، لكنه صاحب مزاج مختلفٍ تمامًا عن سابقه، دافيد هاكوهين، ولقد أُحبط شاريت مما رآه في السفارة وسجل ذلك في يومياته: "عندما كان دافيد هاكوهين هنا كانت أيام ازدهار، وبعدما غادر حدث تدهور تدريجي، كان شمعوني رجلًا مستقيمًا وعاقلًا، لكنه لا يناسب - نهائيًا- هذا المنصب في بورما... لقد حدث تدهور في ظهورنا هنا منذ أن غادر دافيد

هاكوهين..."، لقد كان شمعوني بالفعل دبلوماسيًا محترفًا، صاحب خبرة كبيرة في شؤون آسيا (فقد أدار قسم آسيا في السنوات 1949-1952 ثم مرة أخرى من عام 1960 حتى عام 1964، وفي السنوات 1955-1957 عمل مندوبًا لإسرائيل في رانجون ومن عام 1968 حتى عام 1976 كان نائب المدير العام لشؤون آسيا)، ولقد كان رجلًا هادئًا جدًا، حذرًا في تقديراته، وينقصه الرؤية والحماس والنشاط الذي ميز دافيد هاكوهين؛ الذي أحبه البورميون لهذا السبب، لقد تمتع هاكوهين بشخصية حماسية جارفة، فقد طرح أفكارًا مثالية (بل خيالية إلى حدٍ كبير) وطور رؤية جديدة لسياسة إسرائيل الخارجية في بورما، وفي بلدان "العالم الثالث" بشكلٍ عام، لقد كان فريدًا في صفاته وفي رؤيته وفي حماسه وفي علاقاته السياسية في إسرائيل، ولم تنجح وزارة الخارجية في أن تجد له بديلًا من بين صفوفها، ولم يستطع كل من حلّوا محله -على الرغم من صفاتهم، وهم الذين كانون من الطاقم المتخصص في وزارة الخارجية- أن يقارنوا بشخصية هاكوهين.

لقد كان لشمعوني رؤية مختلفة عن هاكوهين في العديد من القضايا، فضلًا عن الطباع والمزاج المختلفين تمامًا، ففيما يخص الخبراء الإسرائيليين الذين خدموا في بورما وظروف تشغيلهم -على سبيل المثال- وافق شمعوني أن يتمتعوا بظروف حياة طيبة أفضل مما كانت لهم في إسرائيل، لكنه أضاف أن حياتهم في بورما كانت أصعب بكثير من عدة نواحي؛ لذلك وجد أنهم يستحقون التعويض المادي الذي حصلوا عليه، يختلف هذا الموقف تمامًا عن موقف هاكوهين الذي أراد أن يعتبر الخبراء روادًا، كما اعتقد شمعوني أنه قد حدث نوعٌ من اليقظة من "الحماس الساذج، والخيال الجامح" الذي ميَّز بداية خطوات إسرائيل في بورما قبل ذلك بأربع سنوات، "من الطبيعي والحتمي أن يقلَّ حماس الطرفين عندما يبدءان في ترجمة طابع العلاقات من لغة الحلم والخيال إلى لغة التنفيذ والعمل"، كما اعتقد شمعوني أنه لم يكن لدى بورما الموظفون والرجال أصحاب القدرة على التنفيذ، والقادرون على العمل بتنسيق وتفاهم وتعاون مع الخبراء الإسرائيليين "أصحاب النشاط الكبير والمطالب الحماسية"، كما أضاف شمعوني أنه لم يتم اختيار كل الخبراء الذين أرسلوا من إسرائيل بالدقة المطلوبة، وكان من بينهم من فشل في مهمته؛ نظرًا لعدم ملاءمته، ولم يُخْفِ رأيه بأن بعض المشروعات لم تتم دراستها بالحذر المطلوب، خاصة مشروع زراعة مليون فدان في قطاع شان، فقد كان على ثقة أنه ليس هناك أي فرصة لتنفيذ مثل هذا المشروع الكبير غير الواقعي، مثل هذه الآراء والانتقاد الضمني لدافيد هاكوهين لم تجعله محبوبًا لدى موشِه شاريت.

لم تسبب معركة قادش -التي دارت في أكتوبر عام 1956- أي تغيير في العلاقات البورمية الإسرائيلية. ولم تحِد بورما عن سياسة الحياد في قضايا الشرق الأوسط..إنما أعربت فقط عن أسفها لدخول القوات الإسرائيلية لشبه جزيرة سيناء. كما صوت وفد بورما في الأمم المتحدة في صالح مشروع قرار لإدانة إسرائيل والغزو الإنجليزي والفرنسي للسويس كأعمال عدائية. لكنها أكدت أنه يجب التمييز بين العملين. ولقد واصلت بورما المطالبة بتأييد مطلب إسرائيل بحرية الملاحة في المياه الدولية. واستمر التعاون بين البلدين. بل وتطور. وفي ديسمبر عام 1957 تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارات. وهي الخطوة التي رمزت إلى العلاقات الطيبة والمقربة التي تطورت بين البلدين.

عُبر عن العلاقات الحميمة بين بورما وإسرائيل في سلسلة الزيارات الشخصية التي جرت في تلك السنوات؛ حيث زار رئيس هيئة الأركان موشِه ديان. ومدير عام وزارة الدفاع شمعون بيريز بورما في يناير عام 1958. وشاركا في الاحتفالات بمرور عشر سنوات على استقلالها. ولقد حلا ضيفين على الجنرال نه فين ووزارة الدفاع البورمية. ومع عودته إلى إسرائيل قدم ديان تقريرًا عن الزيارة وعن سفارة إسرائيل في بورما إلى رئيس الحكومة دافيد بن جوريون. وانتقد بشدة السفير الجديد دانيال لفين. الذي كان كسابقه من كبار رجال وزارة الخارجية الذين عملوا في شؤون آسيا على مدى فترة طويلة. رأى ديان أن لفين غير مناسب لمنصب سفير في بورما. كما لم تكن له آراء إيجابية عن بعض الخبراء الإسرائيليين في بورما. "الخبراء من الدرجة الثانية والثالثة". قال بن جوريون. "ليسوا أفضل من لدينا". وكان يعتقد أن ظروف تشغيلهم ورواتبهم مبالغ فيها. وأضاف ديان أن بعض برامج المساعدات التي اقترحتها إسرائيل غير عملية. خاصة المشروع الزراعي. بزراعة مليون فدان قمح. ولقد رأى أن البورميين قد أُحبطوا من المساعدة الإسرائيلية وإنهم أصبحوا غير مهتمين بها. "الآن لا يرغبون في المساعدة من إسرائيل. ورفضوا كل ما حاولنا عرضه عليهم ... أنا واثقٌ أنهم يعتبرون هذه الحقبة من المساعدات الإسرائيلية وخبرائها قد انتهت". لقد كان ديان مُحِقًا في كثير من انتقاده. لكنه كان مُبالِغاً جدًا. فلقد حدث في السنوات التي تلت زيارته ازدهارٌ كبيرٌ في التعاون مع بورما.

قام وزير التجارة والصناعة بنحاس سابير بزيارة بورما كضيف على وزارة التنمية التجارية البورمية وذلك في مارس عام 1958. وكان ذلك جزءًا من رحلة قام بها لكل من اليابان وتايلاند والفلبين وأستراليا. ولقد أجرى في كل مكان قام بزيارته مباحثات من أجل توسيع التجارة بين إسرائيل وهذه البلدان. وهكذا صَنَع في بورما. وفي أبريل من نفس العام زار وفدان من بورما إسرائيل: الأول برئاسة المدير العام

لوزارة الدفاع البورمية، والثاني برئاسة قائد القوات الجوية. عانت بورما في تلك الفترة من عدم الاستقرار السياسي؛ بسبب انقسام في الحزب الحاكم. وفي أكتوبر عام 1958 قدم أو نو استقالته من رئاسة الحكومة وبناءً على اقتراحه صدق البرلمان على تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة برئاسة الجنرال نه فين، حتى موعد الانتخابات العامة التي أجريت في فبراير عام 1960. فاز أو نو في هذه الانتخابات وعاد لشَغل منصبه كرئيس للحكومة، وعاد نه فين إلى منصبه السابق كرئيس للأركان. وفي فترة الحكومة الانتقالية برئاسة الجنرال نه فين دخل الجيش في نشاطات اقتصادية موسعة من خلال منظمة تسمى (DSI) Defense Service Institue، وعمل الجيش في مجال البنوك، والمتاجر، والبناء، والملاحة، والصيد، ومجالات أخرى كثيرة. ولقد أصبحت DSI أكبر وأقوى منظمة اقتصادية في بورما؛ ولم يظهر الجيش ترددًا -مثل الحكومة المدنية التي سبقته- ووسع جدًا من التعاون مع إسرائيل، فرفع عدد الخبراء الإسرائيليين الذين تمت دعوتهم إلى بورما في مختلف المجالات، وحظي معظمهم بالتأييد والتقدير، ونجحوا في مهامهم، وكان من بينهم بعض الحالات الشاذة القليلة التي عادت إلى إسرائيل بناءً على طلب من نه فين، كما ارتفع عدد الدارسين البورميين الذين توجهوا إلى إسرائيل في تلك الفترة، بصورة كبيرة.

في مارس عام 1959 تم التوقيع في رانجون على اتفاقية بين شركة سوليل بونيه وبين DSI من أجل إنشاء شركة مشتركة باسم "الشركة البورمية للبناء والإسكان المحدودة"، تمتلك DSI 51% من أسهم الشركة و49% تمتلكها شركة سوليل بونيه، كان مدير الشركة وكبار المهندسين من الإسرائيليين. وفي نفس الشهر تأسست شركة ملاحية باسم "خط الخمس نجوم لبورما (The Burma Five Star Line)، وامتلكت الشركة منظمة الـ DSI أما شركة "تسيم" فقد أعارتها مديرًا عامًا ومسئولًا ماليًا، ووضعت تحت تصرفها كل وكالاتها في بلدان آسيا، وعملت كمستأجرة للسفن منها، وعملت الشركة في الأساس في نقل الحاويات بين بورما واليابان. كما تم التوقيع أيضًا على اتفاقيات مع DSI على إنشاء مصنع لإطارات السيارات وإنشاء مصنع للأقلام الرصاص بمشاركة بين DSI ومصنع "أقلام رصاص القدس". ولقد أخذت شركة "مدرمان – فرع الفندقة "على عاتقها مع منظمة DSI فرش وإدارة فندق كبير وجديد بناه الاتحاد السوفيتي في رانجون. كما أخذت شركة "تاهل" (شركة تخطيط مياه إسرائيل) على عاتقها تخطيط تزويد أربع مدن في بورما بالمياه، وكذلك تخطيط ري "المنطقة القاحلة" في بورما، ولقد أعطى DSI إدارة بنكها للإسرائيليين، بل وأقام شركة عملت في صيد

وتسويق الأسماك. أدراها خبيران إسرائيليان مع ضابط وستة جنود بورميين كانوا قد درسوا في إسرائيل. كما تم تشغيل الإسرائيليين في مصنع لإنتاج الأدوية وفي مدرسة للممرضات. ولقد قامت همشبير همركازي (هيئة تابعة للهستدروت تقوم بشراء السلع والتزويد بها) بالحصول على وكالة تسويق الأرز البورمي لأفريقيا وآسيا. كما اتسع التعاون أيضًا في النواحي العسكرية. فتوجه دارسون من بورما إلى إسرائيل للدراسة في مجالات مختلفة في قواعد التدريب التابع للجيش الإسرائيلي وفي منشآت الصناعة العسكرية.

وفي إطار أعمال المساعدات الإسرائيلية في بورما في تلك السنوات برز برنامج توطين الجنود المحررين في منطقة نمسنج (Namsang) في قطاع شان؛ حيث أراد جيش بورما توطين مناطق الحدود الشرقية والشمالية الشرقية، التي كانت تحد الصين، والتي كان عدد سكانها ضئيلًا جدًا. كان الغرض أن تصبح هذه القرى - التي سوف يتم إنشاؤها- نموذجًا للزراعة الحديثة، التي سوف تبنى على أسس تعاونية. فقد اعتقد قادة الجيش في بورما -الذين عرفوا إسرائيل جيدًا- أن المستوطنة التعاونية هي النموذج المناسب لتنفيذ الاستيطان على غرار قطاع لاخيش. وبناءً على طلب قادة الجيش أُرسل إلى بورما رجل قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، عميرام شافرنسك. وفي شهري أغسطس وسبتمبر عام 1959 اهتم بمسح منطقة نمسنج وبمناقشة رجال الإدارة الاستيطانية في وزارة الدفاع البورمية. ولقد كانت توصياته بناء ثلاث قرى، تضم كل واحدة بين 50 و70 أسرة، حول المركز الإداري (البلدية القائمة – نمسنج)، وهي التي سيقام فيها مراكز للتسوق، ومدرسة، ومستشفي. وحدد بأن يرافق طاقم مكون من أربعة خبراء إسرائيليين برئاسة شافرنسك المشروع، ويهتم بتدريب الجنود المستوطنين. وفي نوفمبر عام 1958 أرسل إلى إسرائيل خمسة جنود مُسَرَّحين مع عائلاتهم. وبعد فترة إقامة لمدة شهر في الأولبان[1]، تم توزيعهم على أربعة مزارع مختلفة من أجل تعلم أمور الاستيطان الزراعي. ولقد مكثت هذه المجموعة في إسرائيل حوالي عام، وفي بداية عام 1960 وصلت مجموعة ثانية تضم أكثر من مائة شخص. ولقد شكلتا هاتان المجموعتان نواة الاستيطان في نمسنج.

لقد لاقى مشروع الاستيطان في نمسنج صعوبات منذ بدايته؛ حيث اتضح أن القرار تم بدون التشاور مع زعماء السكان المحليين في قطاع شان، الذين كانوا شانيين وليسوا بورميين. فقد خشي زعماء القبائل الشانيين الغاضبين من الحكومة التي

[1] مدرسة للتعليم المكثف للغة العبرية

تجاهلتهم، من إغراق أراضيهم بالمستوطنين من الجنود البورميين. كما لم تتعاون مستويات مختلفة -من الموظفين في الوزارات المختلفة- بشكل كامل مع الخبراء الإسرائيليين. تم التخطيط لأول أربع قرى وتم تشييدها، ووُطِّنَت فيها العائلات التي مكثت في إسرائيل مع عائلات أخرى. كما واجه المدربون الإسرائيليون صعوبات في هذا المجال أيضًا. فقد كان هناك حاجة إلى مجهودات دائمة لإقناع المستوطنين بالعمل وفقًا لتعليمات التدريب. كما تسببت الصعوبات الإدارية في تأخير إحضار المزروعات وأدوات العمل من رانجون أو من إسرائيل. كما تأخرت القرى الأخرى بسبب المماطلة، وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث في مارس عام 1962 ومغادرة العائلات الإسرائيلية من نمسنج في عام 1964- تضاءل هذا المشروع.

تعتبر الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل الجنرال نه فينن في صيف عام 1959، والزيارة التي قام بها إسحق بن تسفي وزوجته راحيل بنائيت في شهر أكتوبر من نفس العام- شاهدًا على العلاقات المقربة التي سادت في تلك السنوات بين بورما وإسرائيل. ولقد ساد الزيارتين الاحترام والود الكبيران. وفي المقابل اتخذت بورما خطوات من أجل ضمان توازن معين في علاقاتها مع الدول العربية؛ حيث زار الجنرال نه فين القاهرة في عام 1959، مع شخصيات حكومية رفيعة.

وفي شهر فبراير عام 1960 أُجريت الانتخابات العامة في بورما، وعاد أو نو إلى رئاسة الحكومة والجنرال نه فين إلى منصبه كرئيس لهيئة الأركان. ولقد كانت الصداقة مع إسرائيل إرث كل الزعماء السياسيين في بورما. وبناءً على ذلك لم يحدث أي تغيير في العلاقات بين الدولتين مع تبدل نظام الحكم. ولقد استمرت كل المشروعات المشتركة في عملها. كما واصل الدارسون من بورما السفر إلى إسرائيل. وواصل الخبراء الإسرائيليون السفر إلى بورما. وكما استمرت الزيارات رفيعة المستوى. وفي الفترة بين 16-21 من سبتمبر عام 1960 زار بورما وفد من الكنيست برئاسة عضو الكنيست دافيد هاكوهين. حيث التقى الوفد مع رؤساء البرلمانَين البورميَين، السفلي والعلوي ، ومع رئيس الحكومة ووزرائها. كما زاروا -على وجه الخصوص- مشروع الاستيطان في نمسنج. وبعد ذلك بفترة قصيرة، زار رانجون وزير الصحة إسرائيل برزيلاي. وبالتدريج زار إسرائيل ساسة وضباط جيش وصحفيون بورميون. وفي يونيو عام 1961 زار بورما مجموعة من المستشارين الإسرائيليين برئاسة محافظ بنك إسرائيل دافيد هوروفيتس، لدراسة برامج المساعدات المختلفة.

كان أهم حدث سياسي في العلاقات بين الدولتين هو -بلا شك- الزيارة التي قام بها دافيد بن جوريون إلى بورما. ولقد أصبحت العلاقة التي تطورت بين بن جوريون

وبين أو نو شخصية جدًا، وخرجت عن إطار العلاقات التي تقام بشكل عام بين رؤساء الدول الصديقة. ومنذ زيارة أو نو لإسرائيل في عام 1956 وهناك تبادل للرسائل بينهما، رغب بن جوريون بشدة في السفر إلى بورما لاستكمال الحوار عن البوذية، بل والدخول في فترة تأمل والدراسة في دير بوذي، غير أنه لم يكن قادرًا على إيجاد وقت لذلك. وفي هذه الأثناء عاد ودعا أو نو لزيارة إسرائيل ثانيةً، ولو "سرًا". أرسل أو نو إلى بن جوريون محاضرات ألقاها عن البوذية وعاد ودعاه للقيام بزيارة ولو قصيرة، أراد بن جوريون أيضًا زيارة مشروع الاستيطان في نمسنج. كتب له أو نو أنه سوف يُرتب له أيضًا إقامة في دير بوذي وكذلك زيارة نمسنج "ثمرة التعاون الإسرائيلي البورمي". كما تناولت مراسلاتهما قضايا سياسية، ولقد تحدد في نهاية الأمر أن تجرى الزيارة في شهر ديسمبر من عام 1961.

وصل بن جورين والوفد المرافق له إلى بورما في 4 من ديسمبر عام 1961، وصرح على الفور -مع وصوله إلى مطار رانجون- أن الصداقة الوطيدة الحميمة التي تطورت بين بورما وإسرائيل هي أحد "الاكتشافات المبهجة في علاقات إسرائيل الدولية". ولقد قال أو نو في الخطابات التي ألقاها في المآدب الرسمية وفي المراسم المختلفة التي أجريت على شرف الضيف، عن ذكرياته من الاستقبال الحميم الذي حظي به في إسرائيل، كما أشار إلى المشروعات المختلفة التي أقيمت في بورما بالتعاون مع إسرائيل، كما تحدث عن الصداقة بين البلدين، وعبر عن الصداقة الحميمة والشخصية للضيف، منحت جامعة رانجون درجة الدكتوراه الفخرية في القانون لبن جوريون.. واصطُحب في جولات في أماكن مختلفة في رانجون وخارجها، كانت أهم زيارة له هي لمشروع الاستيطان العسكري في نمسنح؛ حيث قابل هناك عائلات المستوطنين الذين مرَّوا بفترة تأهيل زراعي في إسرائيل، "قابلنا مستوطنين يتحدثون العبرية، واستقبلَنا عشية وصولنا أطفالٌ بورميون يغنون أغاني عبرية... أمرًا لا ينسى". كما زار بن جوريون مزرعة -كنموذج- في "المنطقة القاحلة"، وهي التي شيدت بمساعدة الخبراء الإسرائيليين، ولقد قرر هناك إعطاء بورما هدية، وهي إرسال طاقم إسرائيلي يستمر في العمل في المنطقة لمدة عامين آخرين، على حساب الحكومة الإسرائيلية، ولفتة أخرى على شرف أو نو بمناسبة زيارة بن جوريون لبورما، هي نشر كتاب بالعبرية ضم مجموعة من رسائل أو نو: مقالات سياسية، ومقالًا عن البوذية وقصة، كتب بن جوريون المقدمة، وكتب يعقوب شمعوني مقدمة لسيرته الذاتية، ولقد وُصف الكتاب بـ"هدية محبة لـأو نو الصديق، صديق إسرائيل".

أجرى بن جوريون سلسلة من المحادثات مع أو نو ومع الجنرال نه فين ومع زعماء

سياسيين آخرين. وفي أهم حوار سياسي مع أو نو تم الحديث عن الزيارة المرتقبة لرئيس وزراء بورما إلى مصر. كان هناك خلاف بينهما حول طبيعة عبد الناصر. فقال بن جوريون لأو نو أنه لا يستطيع نصحه إن كان يتحدث مع عبد الناصر عن إسرائيل أم لا. لكنه يعتقد أن عبد الناصر غير قادر على تغيير تعامله مع إسرائيل. وهو يتركه ليقرر ذلك عند وجوده في مصر. ونظراً لأن أو نو كان على وشك زيارة الهند ولقاء نهرو؛ طرح عليه بن جوريون قضية تعامل نهرو مع إسرائيل "المثيرة للدهشة"، وحثه بوعده الذي قدمه قبل بضع سنوات حول إقامة علاقات مع إسرائيل (انظر الفصل السابع). وعد أو نو بالحديث مع نهرو عن ذلك. كما عرض بن جوريون على أو نو إرسال طلاب بورميين لاستكمال الدراسة في إسرائيل في اللغة العبرية، وتاريخ إسرائيل، واليهودية.. وأنه سيسمح بإرسال طلاب إسرائيليين إلى رانجون لدراسة البوذية. وفي لقاء مع الجنرال نيه فين تم مناقشة سبل التعاون بين إسرائيل وبورما. واتضح لبن جوريون أنه على الرغم من عودة نظام الحكم المدني؛ إلا أن الجيش مستمر في لعب دور مهم في قطاعات اقتصادية كثيرة ليس لها طابع عسكري.

خُصصت فترة طويلة من الزيارة لاهتمامات بن جوريون البوذية، حيث تحدث عن ذلك مع أو نو كما قابل الدارسين البورميين البوذيين. وأجرى لقاءين مع ناسك بوذي مهم من أصل يهودي، وهو نيانابونيقا تيرا (Nyanaponika Thera)، الذي سكن في سيلان لكن أتيح له آنذاك زيارة رانجون. ولقد كان اسمه السابق زيجموند فنيجر. ولقد كان الناسك في شبابه عضوًا في حركة هابوعيل هاتساعير (العامل الشاب) في ألمانيا، وكان ابن عمه إسحق فنيجر عضوَ كيبوتس جفعات حاييم. كان للناسك علاقات مع نتنئيل لوريخ -المسئول الأول عن الممثلية الإسرائيلية في كولومبو- ومع دافيد هاكوهين، أثناء فترة عمله كمندوب في رانجون. وقام بمراسلة بن جوريون حتى قبل لقائهما في رانجون، واستمرت المراسلة أيضًا بعد ذلك. وبعد عودته من رحلته إلى نمسنج دخل بن جوريون في "عُزلة" استمرت حوالي ثمانية أيام، في الغرفة المخصصة لهذا الغرض في مقر رئيس الحكومة. غير أن هذه العزلة لم تكن تامة كما ينبغي؛ لأن بن جوريون استمر في تلقي البرقيات من إسرائيل، وزاره كل يوم ثلاثة من الدارسين البوذيين وحدَّثوه عن البوذية وذاع الأمر في مختلف الصحف، وكذلك في إسرائيل، التي قالت أن رئيس الحكومة قام بعُزلة في دير بوذي. وقد عاد بن جوريون إلى إسرائيل في 22 من ديسمبر عام 1961.

أراد بن جوريون في زيارته لبورما دراسة نشاطات إسرائيل في هذا البلد، وجدواها وفائدتها. كما أراد معرفة إن كانت إسرائيل ستستطيع الاستعانة بصداقة بورما

من أجل توسيع اتصالاتها في البلدان الأخرى في آسيا، لأنه يرى "أن علاقاتنا مع قارة آسيا -اقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا- ستحدد مستقبلنا ومكانتنا الدولية أكثر من أي عامل آخر". كما كتب وقال مرات كثيرة: "أعتقد أن مفتاح دول آسيا موجود في بورما؛ لأنها تشكل المركز الروحي للشعوب البوذية". كان ذلك تقديرًا مبالغًا فيه لأهمية بورما، لكنه صحيحٌ بالنسبة للأهمية المتصاعدة لقارة آسيا.

سافر أو نو إلى القاهرة بعد يومين من عودة بن جوريون، وفي أعقاب زيارته لها، وفي 25 من ديسمبر أصدر بيانًا مشتركًا مع عبد الناصر، ذُكر في البيان أن الزعيمين يستنكران السياسة الإمبريالية في الشرق الأوسط، ويعربان عن أملهما في استعادة الحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني، "يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها". فوجئ بن جوريون مفاجئة غير سارة، وقال ذلك صراحة في بيان في الكنيست في 31 من يناير عام 1962، مع هذا أضاف أنه واثقٌ من الصداقة الحقيقية مع أو نو ومن استقامته، ولقد فُسِّر البيان بتمسك أو نو بالأمم المتحدة، ولقد كان الأمين العام للأمم المتحدة هو أو تانت، وهو بورمي ومقرب جدًا من أو نو، الذي بدا أنه سقط في شباك مكائد عبد الناصر، الذي لم يحترم هو نفسه قرارات الأمم المتحدة، وأكد على القرار الذي صدر في مناسبة أخرى في بلجراد، وأوضح أن "أو نو لم يدرك أن عبد الناصر يقول هنا كلمات مخادعة، حيث أنه لا يمكن أن يطالب بتطبيق قرارات وهو نفسه لا ينصت لقرارات الأمم المتحدة... ولقد قام أو نو بذلك بحسن نية، لكنه لم يعلم أن عبد الناصر قام بذلك من منطلق الخداع". أضاف بن جوريون أنه على الرغم من الصداقة الكبيرة بين إسرائيل وبورما؛ فإن بورما غير مُلزَمة بالتصديق على كل ما تقوم به إسرائيل". وأنه من الممكن أن يكون هناك تصويت مختلف لبورما ولإسرائيل في الأمم المتحدة، كتب أو نو بنفسه إلى بن جوريون وأخبره عن حواراته مع عبد الناصر وعن مخاوفه من إسرائيل، وأضاف أنه كان لديه انطباع طيب من الحاكم المصري، ومن طريقة تعبيره وتصرفه، وأعرب عن أمله في حلٍ سلمي.

زيارة سياسية أخرى جرت في بورما في 4-13 من فبراير عام 1962، كانت هذه المرة لوزيرة الخارجية جولدا مائير، التي زارت بعض بلدان آسيا، بما فيها بورما، وأجرت محادثات مع وزير الخارجية البورمي ومساعديه، كما جرى حوار شامل آخر مع الجنرال نه فين، نوقشت فيه المعاني المحتملة للبيان المشترك بين عبد الناصر وأو نو؛ حيث كان هناك مخاوف في إسرائيل من كون هذا الأمر قد يبشر بتدهور في العلاقات بين الدولتين، التي وصفتها جولدا مائير "بقصة الحب الملتهبة". تحدث نه فين بسخرية عن رئيس الحكومة أو نو "الذي يقوم بأشياء كثيرة دون التفكير، فقط من

أجل نيل إعجاب الجميع" وأضاف أنه لن يحدث أي تغيير للأسوأ في علاقات الدولتين. وبالطبع طالما أن نه فين "موجود في المكان".

أظهرت الحكومة المدنية برئاسة أو نو قلة الحيلة في كل المجالات وسرعان ما تدهور الوضع في بورما؛ فالجهاز الحكومي لم يعمل تقريبًا وزاد التمرد وهدد الدولة. فقرر نه فين العودة إلى الحكم لكن هذه المرة بالقوة. وقام في 2 من مارس عام 1962 بانقلاب عسكري وشكل مجلس انقلاب. وتم الزج بأو نو وبقية وزراء الحكومة في السجون. (بقي أو نو في المعتقل حتى عام 1966، وفي عام 1969 غادر للمنفى في تايلاند. وفي السنوات 1973-1974 بقي في الولايات المتحدة. وبعدها استقر مع عائلته في الهند. وقد عاد إلى رانجون في أغسطس عام 1980. وفي ديسمبر عام 1989 أُعتقل ثانيةً لمشاركته في حركة احتجاجية سياسية ضد النظام العسكري. وأُطلق سراحه في أبريل عام 1992 وتُوفي في 1 من أبريل عام 1995.) تم حل البرلمان وألغيت الأحزاب. وقاد نه فين نظام حكم عسكريًا ديكتاتوريًا. وبدأ تدريجيًا في إبعاد بورما عن مشاركتها الدولية واتبع سياسية انعزالية منغلقة قادت بلاده إلى التدهور الاقتصادي الشديد.

في البداية لم تتأثر العلاقات الإسرائيلية البورمية نتيجةً للانقلاب. واستمرت العلاقات على مدى عدة شهور مع المجلس الانقلابي بصورة طبيعية. وفي نهاية المطاف أصبح الجنرال نه فين وقيادة ضباط الجيش البورمي معروفين جيدًا في إسرائيل واعتُبروا أصدقاءً. كما استمرت المشروعات الأساسية الإسرائيلية في بورما بالتعاون مع الجيش (شركة دي – إس – أي). حاولت مصر وقف التعاون بين إسرائيل وبورما. ووصل بالفعل وفدٌ مصري في منتصف شهر مارس عام 1962 إلى بورما وعرض على نيه فين أسلحة خفيفة وذخيرة من إنتاج مصر. كما عرض عليه التعاون في زراعة القطن. لم يستحسن نيه فين هذه العروض. بل أنه حظر فتح مكتب للجامعة العربية في رانجون. علمت إسرائيل بالأمر وسارع رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية بوعد نيه فين أن إسرائيل سيسعدها مساعدته في كل مجال. بما في ذلك المجال العسكري. وفي نهاية شهر مايو قام نائب وزير الدفاع شمعون بيريز بزيارة بورما والتقى نيه فين. صدَّق الجنرال على استمرار النشاط الإسرائيلي في بعض المجالات. بل اهتم بما إذا كانت إسرائيل قادرةً على المساعدة في مجال استخراج النفط. فقد ساورته الشكوك في أن شركة النفط البورمية -وهي التي كانت شراكة بريطانية بورمية- تُخفي معلومات عن الحكومة. مع هذا عبَّر نيه فين في هذا اللقاء عن رؤيته في أنه لا يرغب في شراكات جديدة مع هيئات أجنبية. أو في اتفاقيات إدارة مع هيئات أجنبية بالنسبة للمشروعات الاقتصادية البورمية. كان

في ذلك إشارة لما سيحدث.

في الشهور التالية كان هناك أيضًا نشاط في مجالات مختلفة من المساعدة الإسرائيلية. ففي يونيو عام 1962 انتهت الدراسة التي قام بها خبير من قبل شركة "ورد" حول استمرار تنمية "المنطقة القاحلة". وفي بداية شهر ديسمبر من نفس السنة كتب بن جوريون إلى نيه فين وعرض عليه إعداد الشباب لأهداف طلائعية.كما كتب بن جوريون إلى نيه فين في 10 من يونيو عام 1963 حول الاتفاقية التي وُقعت في 17 من أبريل بين مصر وسوريا والعراق. حول إقامة اتحاد بينهم (أرسلت رسالة مماثلة إلى دول أخرى). وفي شهر أكتوبر عام 1963 انتهى البحث الزراعي المشترك الذي جرى في منطقة نمسنج. الذي قام به خبراء من المعهد القومي الجامعي للزراعة في رحوفوت. وكذلك خبير من محطة التجارب الزراعية لوحدة استيطان الجيش البورمي في نمسنج. كان هنا نتائج إيجابية حول إمكانية زراعة القمح بنجاح في منطقة نمسنج. كانت هذه الدراسة على ما يبدو آخر مساعدة إسرائيلية لبورما على مدى فترة طويلة.

في شهر سبتمبر عام 1963 أصدر مجلس الانقلاب أوامر بتأميم كل المشروعات الاقتصادية في بورما. ولقد كان هذا العمل موجهًا ضد الأجانب الذين عملوا في بورما. والتحرر من أي روابط وطيدة مع العناصر الخارجية. تم في إطار هذه الأوامر تأميم كل الشركات التي كان بها شراكة أو أي مشاركة إسرائيلية. وكان ذلك بما يوافق سياسة التأميم العامة. والمحايدة المتطرفة. والاعتماد على الذات. والانغلاق. التي اتبعها النظام العسكري. كان من الواضح بالنسبة للمشروعات التي كانت بمشاركة إسرائيلية؛ أن الحكم العسكري قد بدأ في دراستها من جديد على ضوء الخبرة التي اكتسبها في عمله مع الإسرائيليين. والصحوة النسبية التي طرأت على قادة بورما في كل ما يخص المساعدة الإسرائيلية. ولقد سمع السفير إلياشيف بن حورين -في لقاء وداع مع الجنرال نيه فين عشية مغادرته البلاد- كلماتٍ واضحةً حول هذا الأمر في 20 من يونيو عام 1963. فقد قال له الجنرال إنه "غير سعيد" من حالة علاقات العمل بين بورما وإسرائيل. ليس الجانب الإسرائيلي فقط مخطئًا. لكنه لا يمكن أن يُسمح بالفساد. وأشار إلى أنه كان هناك مثل هذه الحالات أيضًا بين الإسرائيليين. وليس فقط بين الضباط البورميين. حتى مشروع الاستيطان في نمسنج وهو الذي اعتبر مصدر فخر للإسرائيليين والبورميين على حد سواء. يرجع التغيير الذي طرأ على التعامل الودود التقليدي لنيه فين بالنسبة للتعاون مع إسرائيل إلى سببين رئيسيين: السبب الأول: أنه اعتقد أن الخبراء الإسرائيليين -الذين حصلوا في فترة معينة على مرتبات مبالغ فيها- قد جاءوا

كبقية الخبراء الأجانب بنية كسب المال، وإخراج العملة الصعبة من الدولة، وليس من أجل مساعدة بورما. كما ترددت فيما بعد مزاعم من شخصيات بورمية التقت إسرائيليين حول حصول كل الخبراء الإسرائيليين تقريبًا على رواتبهم من المؤسسات البورمية، وكانت هذه الرواتب أكبر بعدة أضعاف من نظرائهم المحليين. كما أن استكمال دراسة معظم البورميين في إسرائيل قد دفعتها الحكومة البورمية كاملة. السبب الثاني- هو أنه اعتقد أن حزب المباي قد ساند الاشتراكيين البورميين، الذين كانوا أعداء نظامه وأعداءه الشخصيين (الذين كانوا جميعًا في المعتقل). وتقرر في المشاورات التي جرت في إسرائيل في أغسطس عام 1966، الطلب من جولدا مائير -التي كانت في ذلك الوقت الأمين العام لحزب مباي- أن تكتب لنيه فين. أُرسلت رسالة جولدا مائير إلى نيه فين في 20 من سبتمبر عام 1966، وقد كتبت فيها أن حزب مباي كحزب اشتراكي... يشعر بالمساندة العميقة والتلقائية والتطابق مع تطلعات المجلس الانقلابي، وانجازات الشعب البورمي تحت قيادتك...". ودعت نيه فين إلى زيارة إسرائيل، وأعربت عن أملها في تقوية العلاقات بين بورما وإسرائيل.

في 30 من سبتمبر عام 1963 تلقى مدير شركة المقاولات الإسرائيلية إعلانًا مكتوبًا، حول حل الشراكة مع شركة سوليل بونيه ونقل الملكية الوحيدة للشركة إلى حكومة بورما. حدث ذلك الأمر قبل انتهاء مدة العقد. وفي عام 1964 قاضت شركة سوليل بونيه الحكومة البورمية بمبلغ 200,000 دولار لاستثمارات رأس المال وتعويضًا عن المصروفات. كما انتهى العقد مع شركة تسيم حول إدارة شركة الملاحة "النجوم الخمسة" في عام 1964. وهذا ما حدث أيضًا مع شركة "بدرمان" التي تدير الفندق الكبير في رانجون، ومشروع الاستيطان في نمسنج، والمشروعات الأخرى التي ارتبطت بها إسرائيل. ولم تعد بورما توافق على زيارة شخصيات مختلفة من بينها "عقيبا إيجار" -وغيرها من المعهد الأفروآسيوي- لدراسات العمل والتعاون، الذي تأهل فيه الكثير من الدارسين البورميين. في مقابل ذلك وافق نه فين على استقبال اللواء إسحق رابين الذي زار بورما في مارس عام 1966. سمع رابين في هذه المناسبة انتقادًا شديدًا حول المساعدات الإسرائيلية المقدمة لبورما. كما زار وزير الخارجية أبا إيبن بورما في عام 1967، في إطار رحلته الآسيوية. وفي الفترة بين 29 من أبريل إلى 2 مايو قام وزير الخارجية موشِه ديان بزيارة بورما وقابل الرئيس نيه فين. وكذلك رئيس الحكومة ووزير الخارجية والأمين العام لمجلس الدولة.

على الرغم من خيبة الأمل التي انتابت بورما من طبيعة بعض الخبراء

الإسرائيليين ومن سلوكهم، والتي أبداها نه فين، فإنه من الضروري التأكيد على حقيقة أساسية بأن إسرائيل قد استثمرت موارد كبيرة وجهود بارزة في مشروعات المساعدات التي طورت في بورما. لقد كان المقصد الرئيسي لإسرائيل هو الحصول على التأييد في المقابل، والصداقة والنية الطيبة، ولقد تم تحقيق كل ذلك إلى حد كبير. لكن إسرائيل لم تنجح في إيجاد خبراء ومستشارين من النمط "الطلائعي"، مثلما قال دافيد هاكوهين مرارًا وتكرارًا. يحتمل أن ذلك كان أمرًا غير واقعي التطلع إلى أن يرتكز مشروع المساعدات المقدمة لبورما على مثل هؤلاء الأشخاص. ورغم الانتقادات حول مستوى أو شخصية بعض الخبراء الإسرائيليين فإن الكثيرين منهم -وربما غالبيتهم- قد قاموا بعمل ممتاز، وبإخلاص.. عملٌ لم يعرفه البورميون دائمًا ولم يستطيعوا استغلاله بشكلٍ تام. كما أنه في الوقت الذي أرادت فيه القيادة السياسية والعسكرية الرفيعة في بورما المساعدة من إسرائيل- لم يكن كل رجال المنظومة الإدارية والفنية شركاء في هذه الرغبة، مما أدى إلى كثير من الاحتكاكات التي أضرت بجدوى المساعدات الإسرائيلية. على أية حال، عندما بدأ نظام الحكم العسكري في الانغلاق أمام العناصر الخارجية- تبددت كثافة العلاقات الخاصة التي تطورت بين الدولتين. وفي عام 1963 كان المبعوثون الإسرائيليون آخر الأجانب الذين بقوا في بورما، لكنهم غادروا أيضًا في النهاية. هكذا انخفضت برامج المساعدات والتعاون التي كانت نموذجًا لأعمال مشابهة طورتها إسرائيل، واستمرت في تطويرها في السنوات التالية في مختلف بلدان العالم. مع ذلك لم يحدث أي تغيير تقريبًا في العلاقات السياسية بين بورما وإسرائيل. فقد واصلت سفارتا الدولتين العمل، وواصلت بورما بشكل عام اتباع سياسة عدم الانحياز فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تؤيد المقترحات المعادية لإسرائيل التي طُرحت في مناقشات مختلف الهيئات. كما رفضت بورما (مع نيبال) تأييد القرارات المعادية لإسرائيل التي صدرت في مؤتمر دول عدم الانحياز في القاهرة خريف عام 1964، بل كتب نيه فين إلى رئيس الحكومة ليفي أشكول بعد المؤتمر، وأقر أن بورما لديها علاقات طيبة مع إسرائيل. كما أكد على ذلك ثانيةً في رسالة أخرى لأشكول، في 20 من مايو عام 1966. وفي حرب الأيام الستة عام 1967 لم تتخذ بورما موقفًا، وإن كانت قد قامت بالتصويت ضد إسرائيل في الأمم المتحدة في أعقاب حرب عام 1973. كما امتنعت عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1991 على إلغاء القرار الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، ولقد احتجت إسرائيل على ذلك.

إن العلاقات الخاصة مع بورما قد انتهت، لكن في السنوات التالية استمر الدارسون البورميون -في مختلف المجالات بما فيها العسكرية- في زيارة إسرائيل،

كما كان هناك خبراء إسرائيليون يتم إرسالهم من حين إلى آخر إلى بورما، كما استمرت بعض العلاقات التجارية المعينة.. فعلى سبيل المثال: في ديسمبر عام 1967 فازت شركة "مشروعات البحر الميت" بمناقصة حكومية للتزود بالبوتاس بقيمة مليون دولار. وفي المقابل رفضت إسرائيل في عام 1969 توجهات بورمية للتعاون في المجال العسكري، معللة ذلك باحتياجات جيش الدفاع الإسرائيلي، ومشكلاته بعد حرب الأيام الستة عام 1967. وفي نفس العام ألغيت وظيفة الملحق العسكري في سفارة إسرائيل في رانجون. وفي عام 1977 جرت تجربة إسرائيلية هولندية مشتركة لتخطيط مصنعين في بورما. وفي التسعينيات عملت بعض الشركات الإسرائيلية في بورما، وهي التي زودت وزارة الاتصالات البورمية بمعدات هاتفية، وأنظمة ري لمزارع التجارب. زاد في تلك السنوات عدد الدارسين البورميين في إسرائيل، كما أجرى الخبراء الإسرائيليون تدريبًا في ميانمار (بعد تغيير اسمها من بورما في يونيو عام 1989) في مجالات الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطب العام، والإدارة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا.

كانت كل هذه العلاقات بشكل متواضع جدًا، مقارنة بالماضي. ولقد أعلن من حين لآخر عن تعاون عسكري سري بين إسرائيل وميانمار، وعن تعاون إسرائيل في برامج النظام العسكري من أجل زيادة قواتها المسلحة، ويحتمل أن تكون قد نُفذت بعض صفقات السلاح غير الكبيرة وفقا لما نُشر، لكن الأنباء عن "التعاون العسكري السري" قد بدت تخمينية لا أساس لها.

وفي بداية عام 1995 فكر وزير الخارجية شمعون بيريز في غلق السفارة الإسرائيلية في رانجون كجزء من خطة التقشف لوزارة الخارجية، غير أن قسم آسيا في الوزارة عارض ذلك بزعم أن بورما لم تغلق ممثليتها في إسرائيل حتى عندما أدارت لها الدولة الأخرى ظهرها، قُبِلَ هذا الاعتراض ولم تُغلق السفارة في رانجون، غير أن العلاقات بين الدولتين كانت على مستوى ضعيف، مقارنة بالعلاقات المكثفة الفريدة التي ازدهرت بينهما في الفترة بين أعوام 1953-1963، وقلّت بعد ذلك، لم يكن نجاح أعمال المساعدات كاملًا بالفعل، فبعض هذه المشروعات لم تدخل حيز التنفيذ، ونُفذ بعضها بنجاحٍ كبير، غير أن هذا النشاط صاحَبَه حماسٌ كبير رسَّخ أنماطًا جديدة في العلاقات الدولية، هناك دول أخرى قدمت المساعدات لبورما والبلدان الأخرى، لكن بأسلوب مختلف، فقد برز هنا الطابع الإسرائيلي الخاص الذي ميَّز العقود الأولى للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وكما وصف ذلك يعقوب شمعوني بدقة: "لقد كان ذلك فصلًا جميلًا ذا مغزى كبير، خاصة في العقود الأولى لدولة إسرائيل، لقد كانت العلاقات مع بورما في تلك الفترة نموذجية ومثالًا للتعاون بين إسرائيل وبلدان أخرى في العالم الثالث، خاصة أفريقيا".

الفصل السابع

الهنـــد

1. سنوات العداء

في 29 من نوفمبر عام 1947 صوتت الهند ضد مشروع تقسيم فلسطين، وضد إقامة دولة إسرائيل. ولقد كان ذلك بما يوافق الاتجاه التقليدي المعادي للصهيونية الذي اتبعه كل من غاندي ونهرو. ولقد استمر هذا الاتجاه في نظرهما أيضًا بعد إقامة دولة إسرائيل. ولقد حاول أعضاء وفد الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة، بعد أن قامت الدولة وقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة (أعضاء البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة، وخاصة إلياهو إفشطاين "إيلات")- حاولوا التقرب من الوفد الهندي في الأمم المتحدة والتأثير عليه. لكن غالبيتهم لم يكونوا ودودين وانحازوا إلى النضال العربي. وفي يناير عام 1948 تم اقتراح إرسال إلياهو إفشطاين إلى نيودلهي لمحاولة إجراء اتصالات مع نهرو ومع ساسة آخرين، وصنع جو ودود هناك لدولة إسرائيل، مع إنشاءها. تحدث الدكتور حاييم فايتسمان عن ذلك مع أصدقاء هنود لكن الأمر لم يتم تنفيذه. وفي 1 من فبراير هام 1948 أرسل بن جوريون برقية مواساة إلى نهرو بسبب اغتيال غاندي. وفي أبريل عام 1948 أرسل نهرو برقية إلى الجامعة العربية واعدًا فيها بالتأييد الهندي غير المشروط للمطالب العربية.

حتى قبل ذلك، وفي شهر يناير، نشرت مجلة روزا اليوسف المصرية خبرًا عن تزويد الحكومة الهندية الدول العربية بكميات كبيرة من السلاح مخصصة للحرب في فلسطين. أرسل مندوب الكونجرس الأمريكي عمانويل سلر، برقية في هذا الخصوص إلى نهرو، وأخبره أن ذلك يعتبر خرقًا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي فرضت حظرًا على إرسال السلاح إلى الشرق الأوسط. أجاب نهرو سلر بأن هذا الخبر ليس له أساس من الصحة، وأن الهند على دراية تامة بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة وتفي بها بإخلاص.

أرسل موشِه شاريت -وزير خارجية الحكومة المؤقتة، الذي كان على دراية بأهمية الهند- برقية إلى نهرو في 17 من مايو عام 1948، طلب فيها اعتراف الهند الدبلوماسي بإسرائيل، وقررت الحكومة الهندية تأجيل دراسة هذا الموضوع. وفي رسالة خاصة بتاريخ 26 من يونيو عام 1948، أوضح نهرو الصعوبات التي تثيرها مسألة الاعتراف بإسرائيل، وكتب إن الأمر سيشكل تغييرًا مفاجئًا في السياسة السابقة من تأييد للفلسطينيين، وسيُفسر على أنه رغبة في المساس بالمسلمين. لذا "ليس من المقبول أن تغير حكومتنا سياستها فجأةً، ولو عملنا عكس تصريحاتنا في الماضي- سينتقدوننا على أننا انتهازيون وليست لدينا مبادئ". في 11 من أغسطس عام 1948 التقى إلياهو إيلات ممثلَ إسرائيل في واشنطن مع السير بنجل راما راو السفير الهندي الجديد، وذلك بناءً على توصية أخيه الصحفي

شيفا راو. وقال لإيلات أن الهند ستبدي حذرًا تجاه إسرائيل بسبب الأقلية المسلمة الكبيرة في الهند. واقترح إيلات البدء في علاقات اقتصادية وثقافية قبل إقامة علاقات دبلوماسية.. أجاب السفير الهندي أنه سيتشاور مع نهرو حول ذلك. كما اقترح إيلات على شاريت التحدث مع أخت نهرو. فيجايا لاقشيمي باندیط. التي كانت آنذاك رئيسة الوفد الهندي في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في باريس. ولقد قابلها شاريت بالفعل ووعدته بأنها سترتب له لقاءً مع نهرو.

في شهر أغسطس عام 1948 أعرب رجال دين مسلمون في الهند وكذلك برلمانيون مسلمون عن معارضتهم الاعتراف بإسرائيل. كان متحدثهم الرئيسي هو مولانا عبد الكلام آزاد (Maulana Abd al-Kalam Azad). وهو عضو كبير في قيادة حزب المؤتمر وأحد الشخصيات المقربة جدًا من نهرو. كما كان وزيرًا للتعليم في الحكومة الهندية بداية من عام 1948 وحتى وفاته عام 1958. ولقد عُرف آزاد بتأييده للعرب. ومارَس بنجاح تأثيره على نهرو لمنع أي تقارب بين الهند وإسرائيل. وبالفعل. عندما طلبت إسرائيل أن يتم قبولها في الأمم المتحدة -بعد التوقيع على اتفاق الهدنة مع جاراتها- صوتت الهند في 3 من يونيو عام 1949 مع الدول العربية ضد القرار. وفي يناير عام 1950 صوتت الهند في الأمم المتحدة في صالح تدويل القدس وما حولها.

واصلت إسرائيل جهودها من أجل الحصول على اعتراف دبلوماسي من الهند. والتقى ممثلو إسرائيل في واشنطن وفي الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا مع نظرائهم الهنود. وكان أحد اللقاءات في واشنطن في أكتوبر عام 1949. بين نهرو وإلياهو إيلات في حضور عمانويل سلر. ولقد وعد نهرو بأن الاعتراف لن يتأخر لفترة طويلة. وفي 24 من ديسمبر التقى عمانويل أولسفنجر مع نهرو في نيودلهي وعرض عليه مسألة الاعتراف بإسرائيل. لقد كان النشاط الدبلوماسي لأولسفنجر شخصيًا في طبعه. وطلب منه يعقوب شمعوني -رئيس قسم آسيا في وزارة الخارجية- بالتوقف عنه. يحتمل أن تكون الأهمية الكبيرة في توجه عمانويل سلر إلى سفيرة الهند في واشنطن فيجايا لاقشيمي باندیط في 16 من فبراير عام 1950. كما عمل "المجلس الصهيوني الأمريكي" (American Zionist Council) بين الهنود أصحاب النفوذ الذين عاشوا في الولايات المتحدة. وهم الذين أرسلوا بدورهم برقيات إلى نهرو. وفي 27 من فبراير عام 1950 -وفي عدة مناسبات قبلها- أعلن نهرو أن الهند ستعترف بإسرائيل. حيث أنه من غير الممكن تجاهل حقيقة قائمة. وفي مايو من نفس العام قال نهرو في مؤتمر صحفي أن سبب عدم الاعتراف بإسرائيل هو أن الهند لم تكن مهيأة بعد لتبادل الدبلوماسيين. ولقد كان موقف شاريت عدم

الضغط على الهند، وأمر كل من أبا إيبن وإلياهو إيلات بذلك، وأرسل المدير العام منشورًا بهذا المعنى إلى كل الممثليات. لقد تحقق الاعتراف نفسه فقط في 16 من سبتمبر عام 1950، وأرسل رئيس الحكومة الهندية ووزير خارجيتها جواهرلال نهرو برقية إلى وزير الخارجية الإسرائيلي موشِه شاريت، وأخبره أن الحكومة الهندية قررت الاعتراف بإسرائيل في 18 من الشهر (قبل يوم من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وفي اليوم التالي أرسل شاريت برقية إلى نهرو أعرب فيها عن سعادته ورضاه، تم تبادل هذه البرقيات عبر سفارتي الهند وإسرائيل في واشنطن، ونشرت سفارة (الممثلية العليا) للهند في لندن بيانًا بهذا الخصوص في الصحافة، وجاء فيه أن الاعتراف بإسرائيل لن يؤثر على مشاعر الصداقة التي تكنها الهند للدول العربية، وأنها ستواصل العمل من أجل اللاجئين الفلسطينيين، كما ذكر أن الهند تعارض إسرائيل في موضوع مكانة القدس وحدود إسرائيل، وأنها سوف تحدد موقفها بالنسبة لهذه القضايا من خلال وضع المطالب العربية في الاعتبار، لم يتسبب الإعلان (اعتراف الهند بإسرائيل) في إثارة الطائفة المسلمة في الهند، لكن كانت هناك فقط بعض الاحتجاجات المعتدلة من جانب بعض الزعماء المسلمين المعدودين والدبلوماسيين العرب، ولم تحدث احتجاجات إسلامية كبيرة، ولم تقطع أي دولة عربية علاقاتها مع الهند، وقبل بضع أسابيع من ذلك، في 1 من سبتمبر عام 1950 تم تعيين رجل الأعمال والناشط الصهيوني في الطائفة الهندية في بومباي، فرد وليام بولق، "ممثلًا تجاريًا لإسرائيل في جنوب شرق آسيا والهند". ولقد استقر في بومباي عام 1939 وحرر مجلةً باسم الهند وإسرائيل (India and Israel)، وفي 7 من يونيو عام 1951 وافقت حكومة الهند على طلب إسرائيل بالاعتراف به كضابط هجرة وكوكيل قنصلي لإسرائيل (في 20 من أكتوبر عام 1952 عين "قنصل شرف" واحتفظ بهذا اللقب حتى 1 من يونيو عام 1953، عندما وصل إلى بومباي أول قنصل إسرائيلي)، أصبح الاعتراف الهندي أسهل على نهرو بعدما اعترفت كل من تركيا وإيران بإسرائيل، لكن الهند لم تصاحب هذا الاعتراف بالموافقة على تبادل الممثليات الدبلوماسية، الهند نفسها تم تمثيلها في إسرائيل من خلال السفارة البريطانية.

في هذه الأثناء اتخذت في إسرائيل بعض الإجراءات من أجل إقامة ممثلية لها في الهند، وفي نهاية عام 1949 اقترح مدير قسم آسيا يعقوب شمعوني الفتح الفوري لممثلية كاملة في الهند، والاستعداد لفتح قنصلية في بومباي أو كلكتا في تاريخ متأخر، لو كانت هناك حاجة إلى ذلك، ولقد اعتقد أن الهند لن تفتح ممثلية في إسرائيل، ومال إلى قبول المزاعم الهندية بأن نقص الإمكانيات المادية والقوى

البشرية المناسبة هي التي تعرقل فتح ممثليات دبلوماسية جديدة. وفي بداية خريف عام 1950 عرض شاريت على بن جوريون التوجه إلى الحكومة الهندية. والعرض عليها أن يقوم رئيس حكومة إسرائيل بزيارة نيودلهي لعقد لقاء تعارف شخصي مع نهرو. وافق بن جوريون على ذلك. كما تحدد أنه لو لم يستطع رئيس الحكومة السفر. سيسافر وزير الخارجية شاريت بدلًا منه. عرض شاريت فكرة اللقاء على نائب وزير الخارجية الهندي في نيويورك أثناء مناقشات الأمم المتحدة في نهاية عام 1950. غير أنه لم يتلق أي رد من الهند. وفي مارس عام 1953 جرت مباحثات خاصة عند وزير الخارجية موشِه شاريت حول إقامة ممثليات إسرائيلية في الهند. ولقد اعتقد شاريت أنه لا يجب التعجل في فتح ممثليات بل انتظار المعاملة بالمثل؛ حيث تشكك في ذلك بسبب معارضة نهرو لإسرائيل.. مع هذا وافق على فتح قنصلية في بومباي. ولقد اعتقد شمعوني أنه يجب فتح ممثليات والتنازل عن مبدأ المعاملة بالمثل. وفي النهاية تم قبول رأي المدير العام بأنه يجب أن نجد أولًا المرشح المناسب لمنصب المندوب في نيودلهي. وأن يكون "شخصية رفيعة من الناحية الثقافية والروحية" وبعدها التوجه رسميًا إلى الهند بمقترح إقامة الممثلية. وفي بداية عام 1952 تقرر إرسال مدير وزارة الخارجية الدكتور فلطر إيتان إلى الهند. وكان الهدف من الزيارة دراسة فرصة إقامة علاقات دبلوماسية. في ذلك الوقت أيضًا لم يتنازل شاريت نهائيًا عن مبدأ المعاملة بالمثل. لكنه كان مستعدًا -في مقابل فتح ممثلية إسرائيلية في الهند- للاكتفاء بتعيين الممثل الدبلوماسي الهندي في أنقرة مندوبًا غير مقيم في إسرائيل. ولم يعترف بأن إسرائيل مهتمة بتوطيد العلاقات مع الهند أكثر من اهتمام الهند بالعلاقات مع إسرائيل. وأن "هذا هو موقف ضعف بالنسبة لنا. من الأفضل أن نداريه بشكل ما. ولن نحقق أي شيء من كثرة إبرازه". في 18 من ديسمبر عام 1951 أرسل بن جوريون برقية إلى نهرو بأن إسرائيل ترغب في إرسال إيتان إلى نيودلهي للقائه؛ لمناقشة تقوية العلاقات بين البلدين. وفي 22 من ديسمبر رد نهرو بالإيجاب.

مكث فلطر في نيودلهي من 27 من فبراير وحتى 9 من مارس عام 1952. وكان الغرض من الزيارة هو الحصول على موافقة الحكومة الهندية على إقامة ممثلية إسرائيلية في نيودلهي وممثلية هندية في إسرائيل. أو على الأقل. تعيين الممثل الهندي في أنقرة أو في أي دولة مجاورة لإسرائيل. ولقد أجرى مباحثات مع زعماء وزارة الخارجية الذين أوضحوا له أن الهند لن تستطيع فتح ممثلية في إسرائيل -في الوقت الحالي على الأقل- بسبب الصعوبات المادية. وأزمة الأيدي العاملة. لكن أيضًا بسبب أن إسرائيل دولة ترعاها الولايات المتحدة. ويشير إلى ذلك السفريات

الكثيرة للوزراء الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة لجمع المال، والتأييد الدائم للولايات المتحدة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وكذلك لصداقة الهند مع الدول العربية والخوف من ردود أفعالهم، وبسبب مشاعر الأقلية المسلمة في الهند. سُئِل إيتان في مرحلة معينة لو من الممكن أن تكتفي إسرائيل بممثل تجاري، لكنه أجاب بالرفض، فهو من جانبه قد أعدَّ مذكرة لرجال وزارة الخارجية الهندية، فصَّل فيها مزاعمه حول ضرورة إقامة الهند علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وقيل له أن القرار في يد نهرو، الذي التقاه في 5 من مارس، ذكر نهرو صراحةً أن العامل الرئيسي الذي يُعرقل إقامة علاقات دبلوماسية هو الأقلية المسلمة الكبيرة في الهند، وإن سياسة الحكومة هي عدم القيام بشيء يمس الأقلية المسلمة، وإن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل هي أحد هذه الأمور، وكذلك فإن باكستان مستعدة في كل وقت لاستغلال هذه الفرصة لتحرض الأقلية المسلمة في الهند ضد الحكومة، وأضاف نهرو أن مسألة العلاقات مع إسرائيل سيتم دراستها من جديد بعد الانتخابات التي ستُجرى في أبريل، وذكر صراحةً أنه إذا لم يلتزم صراحة، فإن هذا "النقاش المتجدد" سيكون إيجابيًا، وعد نهرو أنه في الوقت المناسب سيكون هناك معاملة بالمثل.. ممثلية إسرائيلية في الهند وممثلية هندية في إسرائيل، وفي محادثات أخرى أجراها إيتان مع زعماء وزارة الخارجية كان لديه انطباع أن "المسألة كما هو متفق عليها، وأن إسرائيل ستتلقى إعلانًا عن ذلك خلال شهرين أو ثلاثة". بل أنه سُئل أسئلة فنية حول مستوى المعيشة في إسرائيل من أجل إعداد مشروع ميزانية للمثلية، أحضر إيتان معه هدية "توراة" بغلافٍ معدني، من الرئيس حاييم فايتسمان إلى الرئيس الهندي، الذي أرسل إلى فايتسمان رسالة شكر وأرسل له هدية من عنده.

في الحقيقة لم تثمر المباحثات عن شيء، فقد مرت شهور ولم يحدث شيء، وفي 25 من يوليو كتب إيتان إلى السكرتير العام لوزارة الخارجية الهندية وسأله إن كانت الحكومة الهندية قد اتخذت قرارًا بالنسبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولقد جاء الرد فقط بعد نصف عام، في الأول من فبراير عام 1953، ذُكر فيه: "لم نقرر بعد فيما يتعلق بمسألة تبادل الوفود بين بلدينا، وأعدك أن الموضوع محل نقاش دائم، وسأكتب لك ثانيةً في اللحظة التي سيتم فيها اتخاذ قرار". اعتقد شاريت أنه يجب إرسال تعليمات إلى سفير إسرائيل في واشنطن أبا إيبن؛ كي يعرب عن دهشته لدى نظيرته الهندية فيجايا باندیط، من غياب الرد من الهند، ولقد قام بذلك في خطاب شديد اللهجة في 14 من ديسمبر عام 1952، استعرض فيه السلوك السلبي للهند تجاه إسرائيل منذ البداية، وفي منتصف شهر يونيو

عام 1953 أُتيح لفلطر البقاء في السويد، حيث التقى هناك بعض كبار الدبلوماسيين الهنود، ومن بينهم أولئك الذين تحدث معهم أثناء زيارته لنيودلهي، ولقد قيل له أن نهرو قد قرر بالفعل إقامة علاقات، لكن العائق الكبير الذي منع ذلك هو المعارضة الشديدة لماولانا آزاد، الذي كان له تأثير كبير على الحكومة، زعم آزاد أن باكستان ستستخدم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل لأغراض دعائية بين الأقلية المسلمة في الهند؛ من أجل إثارة الغليان ضد الحكومة الهندية، يرجع عدم إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى الموقف السلبي لمولانا آزاد، لكن يجب إضافة أن موقف نهرو في نفس الفترة كان قويًا بالدرجة التي كان يستطيع فرض رأيه، لو أراد حقًا إقامة علاقات مع إسرائيل، ويحتمل جدًا أنه نفسه لم يعط الموضوع في ذلك الوقت أهمية كبيرة أو أولوية، وعلى مر السنوات حاول كثير من المؤرخين -بل وسياسيون إسرائيليون آخرون- فهم أسباب سلوك نهرو، ولقد اتضح فيما بعد -بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الهند عام 1992- أن ليس كل العوامل التي ذكرت على مر السنوات كانت حقيقية، على أية حال العوامل التي يجب تفصيلها من أجل فهم الجو السياسي الذي أحاط مسألة العلاقات الهندية الإسرائيلية هي:

العامل الأول الذي منع إقامة علاقات مع إسرائيل هو: وجود أقلية مسلمة كبيرة في الهند، ففي عام 1952 بلغت حوالي 12% من إجمالي السكان وقدرت بـ45-50 مليون نسمة، وفي نفس الفترة عمل في الحكومة الهندية وزيران مسلمان، أحدهما هو ماولانا آزاد، الذي كان كذلك أحد الزعماء المهمين في حزب المؤتمر الحاكم، وكان من المهم لهذا الحزب الحفاظ على ولاء الأقلية المسلمة التي تميل معظمها للتصويت له في الانتخابات، وأنه بدون هذا التأييد من الممكن أن يفقد حزب المؤتمر الأغلبية البرلمانية التي يعتمد عليها، كما اعتاد الزعماء المسلمون تحذير حكومة الهند بألا تتجاهل مشاعر السكان المسلمين وعدم إغضابهم، ولقد أوضحوا أن الاعتراف بإسرائيل سوف يسيء إليهم، ولقد ترسخ الادعاء بأنه يجب مراعاة مشاعر التضامن الإسلامية لمسلمي الهند -منذ الحرب العالمية الأولى- عندما أظهر البريطانيون مخاوفهم من ردود فعل مسلمي الهند، في أعقاب انضمام تركيا العثمانية المسلمة إلى الحرب ضد الحلفاء، كما كان هناك هنود مسلمون، في وظائف رسمية يعتقدون شيئًا آخر، لقد كان الحفاظ على ولاء السكان المسلمين في الهند مهمًا أيضًا؛ نظرًا لاستمرار النزاع بين الهند وباكستان حول السيطرة على إقليم كشمير، لقد كان نزاع كشمير دافعًا مهمًا لمغازلة الهند للدول العربية؛ حيث احتاجت إلى تأييدها، أو على الأقل حيادها في الأمم المتحدة، خاصة

في الفترة التي اندلعت فيها أعمال العداء بينها وبين باكستان (والصين)، لقد انزعجت الهند كثيرًا من جهود باكستان من أجل رعاية علاقات الصداقة مع الدول العربية على أساس التضامن الديني الإسلامي. كان من المنتظر أن يؤدي ذلك الأمر أيضًا إلى إضعاف الرابط الإسلامي الهندي بأرضهم. وكان من المنتظر أن يقدم التقارب مع إسرائيل سلاحًا دعائيًا لباكستان. هكذا أصبحت إسرائيل إحدى قضايا الجدل السياسي-الدعائي بين الهند وباكستان؛ حيث تنافس الاثنان على إدانة إسرائيل. فقد اعتادت باكستان اتهام الهند بصداقتها مع إسرائيل، وزعمت الهند أن باكستان مثل إسرائيل قد قامت على أسس دينية وأن هناك شبهًا أيديولوجيًا كبيرًا بينهما. ولقد أظهرت الهند في الأمم المتحدة وفي ساحات أخرى عداءً ضد إسرائيل وتأييدًا بلا حدود للعرب حتى لا تتخلف عن باكستان. ولقد تزايد عدد الدول العربية والدول الإسلامية في الأمم المتحدة بعد حصول دول أخرى على استقلالها، في حين أن إسرائيل بقيت دائمًا صوتًا واحدًا في الأمم المتحدة.

كما كانت هناك أسباب اقتصادية لها وزن كبير في رغبة الهند في رعاية علاقاتها مع الدول العربية، التي كانت سوقًا محتملًا مهمًا للهند. كما أن معظم النفط الذي حصلت عليه الهند كان يأتي من الشرق الأوسط. وكانت حرية الملاحة في قناة السويس -التي مرت من خلالها ثلثي التجارة الهندية- أمرًا ضروريًا لها.كما أن العلاقات الجوية للهند مع أوربا كانت تمر فوق الدول العربية. وكذلك انتشرت في هذه الدول طوائف كبيرة جدًا من التجار الهنود. وعمل مئات الآلاف من الهنود كعمال في دول الشرق الأوسط. خاصة في الإمارات الخليجية. وتمتعت الهند بمبالغ مالية ضخمة من العملة الأجنبية التي أرسلها هؤلاء العمال إلى ديارهم. ولقد كان الحفاظ على صداقة المملكة العربية السعودية أمرًا ضروريًا كذلك لضمان سلامة الحجاج المسلمين الهنود. وكانت التجارة مع إسرائيل -في مقابل حجم التجارة بين الهند والدول العربية- محدودةً للغاية (حتى التطبيع الكامل الذي طبُق في بداية التسعينيات). لم يكن لدى إسرائيل الكثير لتقدمه للهند من الناحية الاقتصادية. وبالفعل قامت الهند في السنوات 1952-1954 بتوطيد علاقاتها جيدًا مع الدول العربية في كل المجالات. ووقعت اتفاقات التجارة والصداقة مع سوريا والعراق ومصر. وقام نهرو وشخصيات هندية كبيرة بزيارة كل من مصر، وسوريا، والأردن، والسعودية، ولبنان. كما زار وفد تجاري هندي الإمارات الخليجية، والعراق، وسوريا، ولبنان، ومصر. ولقد أُنشئت اتحادات في الدول العربية وفي الهند.

العامل المهم جدًا الذي أثر على سياسة نهرو تجاه إسرائيل؛ هو تطلعه إلى لعب دور كبير في القضايا العالمية. فـ"عدم الانحياز" وإقامة "تكتل ثالث" كان فكرة

نهرو. ولقد انتشر الأمر بين الدول المستقلة الجديدة. وكان يتطلع أن يصنع من الهند قوة قائدة في "العالم الثالث" "المحايد". ولقد احتاج ذلك إلى تأييد البلدان العربية، التي طالبت بالمقابل، ولقد كانت سياسة العدائية تجاه إسرائيل ثمنًا بخسًا للهند في مقابل الحصول على المساعدات العربية، وهو ما كان فيه كذلك من إضعاف لتطلعات باكستان إلى إقامة تكتل إسلامي مؤيد. في النهاية يجب أن نذكر أنه طوال فترة حكم حزب المؤتمر، منذ إقامة الهند وحتى بداية التسعينيات، كان من الواضح أن الموقف الرسمي السلبي ضد إسرائيل يعتمد على المصدر الرئيسي للمعارضة الصهيونية، التي ميزت رؤى غاندي ونهرو في فترة الحكم البريطاني للهند والكفاح من أجل الاستقلال. كان أساس رؤية نهرو المعادية للصهيونية في أن اليهود هم عنصرٌ أجنبي دخل فلسطين، وأن الصهيونية أداة في يد الإمبريالية البريطانية التي سلبت الأرض من سكانها الأصليين (انظر الفصل الأول)، ولم يتحرر أبدًا من هذه المفاهيم.

قررت وزارة الخارجية الإسرائيلية -في ظل غياب فرصة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الهند وفتح سفارة في نيودلهي- أن تستبدل بقنصل الشرف الإسرائيلي في بومباي قنصلًا بدلًا منه من السلك الدبلوماسي المتخصص، ولقد كانت مهمته إقامة علاقات مع شخصيات ودوائر مختلفة، ونشر معلومات عن إسرائيل والعمل في النشاط الإعلامي، وبالفعل، في سنوات الخمسينيات والستينيات تطورت في الهند منظومة علاقات مع شخصيات منفردة، ومع منظمات ومؤسسات مختلفة، معظمها غير رسمية، وزارت وفود هندية إسرائيل لدراسة أساليب التنمية الطائفية والتعاون. كما قامت علاقات بين حزب مباي والحزب الاشتراكي الهندي، وكذلك بين النقابات المهنية الهندية وبين الهستدروت، وقامت أحزاب المعارضة اليمينية المعارضة لمسلمي الهند بتأييد إسرائيل واعتبرتها حليفة محتملة، لكن لم يكن لكل ذلك وزنٌ سياسي حقيقي؛ هذا لأن نهرو قد حكم بلا معارضة حقيقية، وحدد السياسة الخارجية للهند، وكان لحزب المؤتمر المكانة الغالبة في البرلمان. كما قامت وزارة الخارجية الهندية بالمضايقة المنهجة لأعمال القنصل الإسرائيلي في بومباي، كما ذكر: "منذ اللحظة الأولى... كان لدي شعور أنني شخص غير مرغوب... وزارة الخارجية لا تجيب على رسائلي، أو برقياتي، أو طلباتي، وعندما تجيب تقوم بذلك بصورة فظَّة للغاية..."، في ظل هذه الظروف لم يكن الكثير حقًا في تواجد إسرائيل في الهند.

رفض موشِه شاريت تفاخر نهرو أنه يعتبر زعيمًا محايدًا، بل وقال ذلك لصحفي هندي التقاه، مع هذا اعترف بأهمية الهند وواصل تعبئة التأثير من أجل إقامة

علاقات دبلوماسية كاملة معها، لكن بدون فائدة. وفي نهاية شهر نوفمبر عام 1953 سافر عضو الكونجرس عمانويل سلر إلى الهند للحديث مع نهرو. وفي طريقه تأخر في إسرائيل في لقاء تمهيدي مع شاريت. كانت الهند وقتها قد أخبرت العراق أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولقد قدمت لجنة كولومبو - التي كانت تهدف إلى الإعداد لمؤتمر باندونج (انظر الفصل الثالث)- فرصةً أخرى من أجل دفع العلاقات بين الهند وإسرائيل. ولقد حدث ذلك الأمر هذه المرة من خلال رئيس حكومة بورما أو نو، الذي تحدث عن ذلك مع نهرو بناءً على طلب دافيد هاكوهين ممثل إسرائيل في رانجون. عُقد مؤتمر باندونج في بداية مايو عام 1954، ومع عودته إلى رانجون كتب أو نو إلى أعضاء حكومته أن نهرو وافق بالإيجاب على مقترحه ووافق على فتح ممثلية لإسرائيل في نيودلهي. وبالتدريج نقل أو نو الخبر أيضًا إلى هاكوهين، ونصحه بالسفر دون تأخير إلى نيودلهي والترتيب لفتح الممثلية. لم تُطرح مسألة المعاملة بالمثل في التمثيل الدبلوماسي في حديث أو نو مع نهرو. لكن كان فيه تأكيدٌ على الوعد الذي أُعطي إلى المدير العام فلطر في عام 1952. اقترح هاكوهين على وزارة الخارجية في القدس العمل بسرعة من منطلق افتراض أن نهرو وعَد هذه المرة رئيس حكومة بورما أو نو وليس ممثل إسرائيل. لذلك لن يتنكر له. أعطى شاريت أهمية كبيرة لحديث أو نو مع نهرو لنفس السبب؛ لأن هذه المرة بالذات كان زعيمًا آسيويًا هو الذي طرح على رئيس الحكومة الهندية مسألة العلاقات مع إسرائيل. لكن رد نهرو لم يُرح بال شاريت تمامًا. فقد أراد معرفة إن كان من الممكن النشر الفوري لتصريح مشترك في القدس ونيودلهي؛ بأن الدولتين قد اتفقتا فيما بينهما على إقامة علاقات دبلوماسية. وفي أعقاب مثل هذا التصريح كان شاريت مستعدًا لفتح ممثلية في نيودلهي. وخشي -بدون مثل هذا التصريح المشترك- من أن فتح ممثلية في الهند سيتم تفسيره كخطوة إسرائيلية من طرف واحد، دون خطوة مقابلة من جانب الهند. وهو عمل غير محترم.

قرر شاريت بعد مشاورات في القدس الكتابة إلى نهرو والاستيضاح في البداية، إن كان يُصدّق على أقوال أو نو التي أخبر بها دافيد هاكوهين حول استعداده إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. (أعرب فلطر إيتان في هذه الأثناء عن رغبته في التعيين ممثلًا في نيودلهي. لكن شاريت رفض إبعاده عن منصب مدير عام وزارة الخارجية. وكان إيهود أبريئيل هو مرشحه لهذا المنصب). يبدو أن شكوك شاريت وحذره من نهرو كانت حقيقية. ففي 5 من يونيو عام 1954 رد نهرو على شاريت أن الموضوع طُرح بالفعل في حديث بينه وبين أو نو. لكن الوقت المناسب لم يأت بعد؛

لأن باكستان ستستغل هذا ضد الهند في علاقاتها مع الدول العربية. "يحتمل أني لم أشرح نفسي جيدًا وأن أو نو لم يفهمني بالشكل الكافي".

أُرسلت نسخ من تبادل الخطابات بين شاريت ونهرو إلى دافيد هاكوهين، الذي طلب لقاءً مع أو نو على الفور. جرى اللقاء في 22 من يونيو عام 1954، وذكر هاكوهين أن أو نو دُهش من رد نهرو وقال إنه لم يكن هناك مجال لـ"سوء الفهم". يصف تقرير هاكوهين بشكلٍ وصفي جدًا صدمة أو نو من تصرف نهرو الإنكاري، بل سارع إلى الكتابة إلى شاريت في 24 من يونيو، "صُدمتُ وأسِفتُ على التحول في الموضوع؛ حيث أخذتُ الأمر على عاتقي بحماس كبير". وفي بقية خطابه وصَف أو نو حواره مع نهرو:

"أخبرت رئيس الحكومة الهندي أن ممثل إسرائيل قدم لي طلبًا لدراسة إن كانت هناك أي صعوبة من جانبه في فتح ممثلية دبلوماسية لبلادك في نيودلهي. أجاب نهرو على الفور أنه لن تكون هناك أية صعوبة. قلت له سأكتب عن ذلك على الفور مع عودتي إلى بورما. قال نهرو أنه لا حاجة في ذلك وأن حكومة إسرائيل تستطيع الكتابة. دعوت ممثلك وأخبرته بحواري مع رئيس حكومة الهند واقترحت عليه أن يكتب إلى حكومة الهند، بل وأن تطلب أن يزور ممثلك هنا نيودلهي للقيام بالترتيبات من أجل فتح ممثلية. يؤسفني أن نهرو لا يقبل الآن هذا المشروع. ولا يجب أن نذهب إلى بعيد من أجل العثور على أسباب تغييراته. يحتمل أنه -مع عودته إلى نيودلهي- نصحه خبراء وزارة خارجيته ضد هذا المقترح، بزعم أنه من الممكن التخمين بسهولة أنه يجب اختبار رد فعل المسلمين في العالم ومسلمي الهند".

لقد كان دافيد هاكوهين مقتنعًا أن أو نو كان دقيقًا في تقريره عن حديثه مع نهرو الذي أعرب فيه عن استعداده إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكنه لم يقصد ذلك على ما يبدو أو أنه غيّر موقفه بعد عودته إلى نيودلهي.

إن خيبة الأمل المتكررة التي عانتها إسرائيل من الهند، قد جعلت مدير عام وزارة الخارجية يعطي تعليمات إلى كل الممثليات بالتوقف عن محاولة الشرح لنظرائهم الهنود أهمية إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل. كما حظر على ممثلي إسرائيل مناقشة هذا الأمر. وقيل لو "فتح ممثل هندي حوارًا في هذا الموضوع، فليصغ إليه نظيره الإسرائيلي ويكتب عنه إلى قسم آسيا".

كانت هناك مفاجأة صغيرة لشاريت، عندما أخبره إلياهو إيلات السفير في لندن أنه توجه إلى نهرو بخصوص الحكم بالإعدام الذي صدر في القاهرة، ضد مجموعة من اليهود لقيامهم بأعمال تخريب وتجسس. ولقد قام إيلات بذلك عبر أخت نهرو، فيجايا لاقشيمي باندیط سفيرة (الممثلة العليا) الهند في لندن في تلك الأيام، الذي

استجاب وأرسل إلى سفير الهند في القاهرة بالتوجه إلى عبد الناصر بطلب العفو عن المتهمين. لم يُفد هذا التدخل أو تدخلات أخرى وتم تنفيذ الحكم. لكن شاريت رأى في تصرف نهرو "إنجازًا كبيرًا في حد ذاته دون النظر إلى النتائج".

أيد نهرو -مع بورما وسيلان، في فترة الإعداد لمؤتمر باندونج الذي عقد في عام 1955- دعوة إسرائيل إلى المؤتمر. غير أن الدولتين الداعيتين الأخريين -باكستان، وإندونيسيا- عارضتا ذلك بشدة. وعندما هدد العرب بمقاطعة المؤتمر، خضع نهرو، وأو نو من بعده، ولم تتم دعوة إسرائيل (انظر الفصل الثالث). وفي مؤتمر باندونج نفسه دعا نهرو إلى الاعتدال بالنسبة لقضية فلسطين والاتفاقية التي سوف يتم التوصل إليها بين إسرائيل والعرب، وربما بسبب التصرف المعتدل لنهرو في مؤتمر باندونج- حاول رئيس الحكومة دافيد بن جوريون اختبار -عبر السفير إلياهو إيلات في لندن- إذا كان نهرو مستعدًا لزيارة القدس أو دعوته إلى نيودلهي لإجراء محادثات، ولا يوجد توثيق إن كان هذا الاختبار قد تم.

كان التوتر الشديد بين الهند وإسرائيل؛ عندما بدأت عملية قادش في نهاية شهر أكتوبر عام 1956 ودخول القوات الإسرائيلية إلى شبه جزيرة سيناء. ولقد سبب تأميم حكومة عبد الناصر لقناة السويس -في يوليو عام 1956- مفاجأة لنهرو؛ حيث كان غلق القناة من شأنه أن يضر التجارة الهندية. غير أن الدخول الإسرائيلي لسيناء وبعده العدوان البريطاني والفرنسي على منطقة قناة السويس كانت أحداثًا اضطرته إلى اتخاذ موقف. تطورت صداقة شخصية بين نهرو وعبد الناصر. فقد اعتبر نهرو الحاكم المصري زعيمًا قوميًا يقاوم الإمبريالية الغربية. ولقد عارضت الهند ومصر "حلف بغداد" عام 1956. وفي شهر أبريل من نفس السنة تم توقيع معاهدة صداقة هندية مصرية. وعلى هذه الخلفية كان من الصعب توقع حدوث تقارب هندي-إسرائيلي. لقد ساندت الهندُ مصر صراحة في أزمة السويس. ولقد اتهم نهرو إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، في الخطابات التي ألقاها في البرلمان- "بالاعتداء العلني". وطلب تدخل الأمم المتحدة. كما اعتبر إسرائيل مصدر إزعاج في قلب العالم العربي. ولم يستطع الموافقة على التعاون الإسرائيلي مع الدول الأوربية الاستعمارية ضد مصر، الدولة التي تعتبر من الكتلة الأفروآسيوية. عمل نهرو على تحقيق وقف إطلاق النار من أجل إنقاذ كرامة عبد الناصر. ووعد مصر بالتضامن الكامل. وعندما هُزم الجيش المصري في سيناء أرسل نهرو إلى عبد الناصر برقية مساندة. ولقد شاركت الهند في المبادرة من أجل إصدار قرار الأمم المتحدة، الذي دان العدوان الثلاثي على مصر وطالب بالانسحاب من سيناء وقطاع غزة بدون شروط. وكان موقفها من مضايق تيران وخليج إيلات بأنها

مياه إقليمية مصرية. وفي تلك الأيام زار موشِه شاريت الهند كجزء من رحلته الشاملة في آسيا. وافق نهرو على لقائه ودارت بينهما مباحثات صعبة وغير مفيدة (انظر الفصل الرابع). وبعد المعركة قررت الأمم المتحدة إرسال قوة طوارئ دولية (UN Emergency Force) إلى سيناء وقطاع غزة مهمتها الحفاظ على خط وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل. طُلب من الهند المشاركة في هذه القوة وكانت واحدة من عشر دول شكلتها. وكان لذلك نتيجة غير طيبة عندما اندلعت المعارك في حرب الستة أيام (عام 1967) بعد عشر سنوات من ذلك. بعد معركة سيناء ساءت السياسة الهندية أكثر تجاه إسرائيل. وزادت القيود على النشاط الإسرائيلي في الهند وعلى زيارة الهنود إلى إسرائيل. ولقد صرح نهرو وقتها في البرلمان أن العلاقات الدبلوماسية بينهما أصبحت مستحيلة. وفي بعض الأحيان اتخذت الهند مبادرات معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة.

بعد عملية قادش (حرب عام 1956) زاد الإدراك لدى وزارة الخارجية في القدس أنه لا سبيل إلى تغيير رؤية نهرو. وأن أي جهود إعلامية للإقناع لن تفيد. مع هذا لم تتوقف الجهود من جانب شخصيات إسرائيلية للحديث معه. لقد أظهر نهرو صبرًا كبيرًا ووافق على لقاء كل من طلب مقابلته. تبادل الدكتور عمانويل أولسفنجر المراسلات مع نهرو منذ عام 1938. ولقد واصلا ذلك حتى بعد عملية قادش. إلى قُبيل وفاة نهرو. حاول نهرو أن يشرح لأولسفنجر سياسته. وإن الخط الذي اتبعته الهند هو اعتراف الهند بكيان اسمه إسرائيل. لكنها لن تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. وزعم أن الهند ليست "غير ودود" لإسرائيل. حتى وإن لم تتفق دائما مع أعمالها. إن مشكلة إسرائيل -على حد قوله- يجب أن تُحل بالحوار بينها وبين الدول العربية.

انتقد دافيد بن جوريون رئيس الحكومة الإسرائيلي نهرو بشدة. وانتقد تراجعه عن وعده بإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل. ورفض تعاليه واعتباره نفسه محايدًا. كما رفض بشدة إمكانية أن يكون نهرو وسيطًا بين إسرائيل والعرب. ذلك لأن نهرو أقام علاقات مع الدول العربية ورفض إقامتها مع إسرائيل.. مع هذا فقد لقبه بالزعيم "العظيم" والسياسي "البارز". وربما كان ذلك على سبيل السخرية.

كان من بين الشخصيات التي أرادت لقاء نهرو ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي. ولقد كتب إلى سفير الهند في واشنطن. في 29 من نوفمبر عام 1956 بعد عملية قادش. وطلب أن يرتب له هذا اللقاء. جرى اللقاء في لندن في 27 من يونيو عام 1957. وتم فيه الحديث عن عبد الناصر وعن الشرق الأوسط. ولم

يتطرق إلى إقامة علاقات مع إسرائيل. اقترح جولدمان في رسالة إلى وزيرة الخارجية جولدا مائير، أن تقوم إسرائيل بإرسال خبراء إلى الهند في مجال الاستيطان الزراعي (الموشاف)، والاستيطان التعاوني (الكيبوتس) عبر يهودي أمريكي يدعى موريس فريدمان، وهو الذي كان بوذيًا. وافقت جولدا على الاقتراح لكن لم توجد شواهد على تنفيذه.

من الشخصيات السياسية الأخرى التي أرادت الاهتمام بقضايا الهند في فترة ما بعد عملية قادش؛ عضو الكنيست يجئال ألون الذي قال أنه اهتم بالهند بشكل كبير -منذ شبابه-؛ وذلك بتأثير كتاب غاندي "قصة تجاربي مع الحقيقة" ونهرو "السيرة الذاتية"، اللذين كانا منتشرين جدًا في إسرائيل بعد ترجمتهما إلى العبرية. وكتب إلى المدير العام لوزارة الخارجية فلطر إيتان واقترح عليه استغلال حساسية نهرو تجاه دوائر اليسار الاشتراكي في غرب أوربا، وخاصة في انجلترا. وبالفعل، كتب أحد زعماء حزب العمال البريطاني، أنرين بيفن (Aneurin Bevan) إلى نهرو خطاب توصية على يجئال ألون وطلب أن يقابله للحوار. ولقد سبق ذلك حوار أجراه ألون في لندن في 18 من ديسمبر عام 1957 مع سفيرة الهند لاقشيمي باندیط. ذكر ألون أنه في أثناء الحوار قالت باندیط إن عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل كان خطأً، "وكلما بكّرت الهند في إقامة العلاقات الدبلوماسية ستتخلص من الخزي الذي لا يضيف إليها الاحترام". وأضافت أن معارضة وزير الدفاع قريشنا منون، "الذي لا يعتبر صديقًا لإسرائيل"، تُعيق قرار رئيس حكومة الهند. كما قالت إنها ستطرح الموضوع على أخيها نهرو، وستطالبه بتصحيح الخطأ، بالضبط مثلما تطلب الهند من الولايات المتحدة إقامة علاقات مع الصين.

زار ألون الهند في منتصف شهر فبراير عام 1959، وفي 11 من فبراير التقى بقريشنا منون وبعدها بنهرو. كان الحوار مع منون صعبًا؛ حيث زعم أنه ليس معاديًا للسامية وليس معاديًا لإسرائيل -كما يزعمون في الولايات المتحدة وفي إسرائيل- لكنه يعارض السياسة الإسرائيلية وعدوانها على جيرانها، وقال إن الهند أخطأت في الماضي عندما لم تُقِم علاقات كاملة مع إسرائيل، وأعرب عن استعداده للتوجه إلى الشرق الأوسط في مهمة سلام بين الدول العربية وبين إسرائيل. وفي حديثه مع نهرو سمع ألون -حسب أقواله- الكلمات التالية: "أعترف إنني رفضت الصهيونية في الماضي. لقد اعتبرتها نهبًا للعرب، وهجرة غير عادلة إلى أرض مسكونة منذ قديم الأزل. لقد اعتقدت أن فلسطين يجب أن تبقى عربية. غير أنني غيرت رأيي الآن. إن الكارثة الكبرى التي حلّت باليهود في أوربا وعملية البناء العظيمة التي قاموا بها في فلسطين قد أقنعتني أن إسرائيل يجب أن تقوم كدولة

يهودية، إسرائيل يجب أن تقوم لأنها حقيقة قائمة قبل أي شيء، ثانيًا: هي عضو في الأمم المتحدة، ثالثًا: من حق اليهود أن يكون لهم دولة خاصة بهم". أضاف نهرو إن "من مصلحة الهند مشاهدة إسرائيل مزدهرة في الشرق الأوسط". وأكد على الأقوال التي ترددت في تلك الأيام من شخصيات هندية أخرى اعتقدت أنه كان يجب إقامة علاقات مع إسرائيل في عام 1950، تدريجيًا مع الاعتراف بها، وإنه كان من الخطأ عدم القيام بذلك، "في هذه الأثناء ارتبكنا وأصبحت مسألة الإعاقات الدبلوماسية غير صحية للجانبين". وقال أيضًا "إن مستشاريه أخطئوا" وإن باكستان تستغل هذه القضية من أجل تحريض مسلمي الهند، وأعرب عن ثقته في أنه "لن يمر وقت طويل حتى نقيم هذه العلاقات". وقال بعدها "يجب التفكير، إن لم يكن من الأفضل البدء بقنصلية متواضعة في تل أبيب". بل قبِل نهرو مقترح ألون بأن يتم إرسال وفد إلى إسرائيل لدراسة الأساليب الزراعية والاجتماعية المتبعة هناك، خاصة في الكيبوتس، لقد كانت استنتاجات ألون أنه يجب الضغط من أجل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، بل المحاولة لفتح قنصلية في نيودلهي، وكذلك دراسة إن كانت الهند على استعداد لفتح قنصلية في إسرائيل، أو على الأقل تعيين قنصل شرف فيها.

بل تمت دعوة ألون للحديث في بيت "قائد مهم في الجيش الهندي"، لا يكشف عن هويته، أظهر الجنرال اهتمامًا بالأمن اللوجيستي للجيش الإسرائيلي، وقال أنه يريد إجراء اتصالات مع الجيش الإسرائيلي وإرسال وفد من الفنيين إلى سلاح الذخيرة، لكن وزير الدفاع قريشنا منون منع ذلك، لقد انبهر الجنرال من أسلوب الدمج بين الدفاع الشامل وبين الإستراتيجية الهجومية، وقال لألون أنه سيحاول إقناع نهرو بتغيير سياسته تجاه إسرائيل، وسيشرح له أهمية العلاقات معها بالنسبة لأمن الهند، يجب الإشارة إلى أنه بعد التطبيع في عام 1992 تطورت العلاقات بين الدولتين بشكلٍ كبير في الاتجاه الذي أشار إليه "القائد العسكري المهم" قبل ذلك بثلاثين سنة.

في منتصف عام 1960 زارت إسرائيل رئيسة الصليب الأحمر الهندي راجقوماري قاور (Rajkumari Amrit Kaur)، وهي تعتبر شخصية محترمة في الهند، بل وعملت في الماضي وزيرة للصحة في حكومة نهرو، والتقت بن جوريون الذي دعا نهرو من خلالها لزيارة إسرائيل، ولقد أوصت بأن يقوم بن جوريون بالكتابة لنهرو بهذا الخصوص، أرسل هذا الخطاب بالفعل في 28 من يوليو عام 1960.، وفي 9 من أغسطس رد عليه نهرو بالسلب، قائلًا: "لن أستطيع قبول دعوتك، ليس سهلًا عليّ أن أسافر إلى الخارج في بعض الأحيان، فضلًا عن أنه في

الظروف الحالية لن يكون من المطلوب القيام بمثل هذه الزيارة، وبدلًا من تحسين العلاقات الدولية فإن ذلك الأمر سيأتي بنتائج عكسية".

بعد عام من ذلك، وفي 15 من فبراير عام 1961، جرى لقاء آخر بين نهرو ومندوب إسرائيلي، وهو جدعون رفائيل نائب مدير عام وزارة الخارجية، الذي توجه إلى الهند لتمثيل إسرائيل في المؤتمر السنوي لمنظمة الصحة العالمية، ولقد أملوا في وزارة الخارجية أن تؤدي هذه الزيارة إلى استئناف الاتصالات مع الحكومة الهندية. التقى رفائيل في البداية مع نائبة وزير الخارجية لاقشيمي منون (Lakashmi Menon)، ويبدو أن رفائيل قد دُعي بتوصية منها للحوار مع نهرو، قال رئيس الحكومة الهندية لرفائيل أنه كان من الطبيعي إقامة علاقات مع إسرائيل تدريجيًا مع الاعتراف بها عام 1950، وأن الكثيرين قد جاءوا منذ ذلك الحين للتحدث إليه في هذا الخصوص، وأكد على الكلمات التي رددها في مناسبات أخرى بأنه: ليس لدى الهند أي شيء ضد إسرائيل، لكن لديها علاقات تاريخية مع العرب تم توطيدها في السنوات الأخيرة، وأن العرب يعارضون بشدة نية إقامة علاقات مع إسرائيل، وافق نهرو على رعاية التعاون العملي بين الدولتين في المجالات التقنية والعلمية.

في 24 من فبراير التقى جدعون رفائيل وزيرَ الدفاع قريشنا منون في حوار، عاد منون وأكد على المبادئ الأيديولوجية المعروفة، التي كانت أساس تعامل الهند مع إسرائيل، أي أن الصهيونية كانت أداة في يد الإمبريالية البريطانية، لكن بعد الذي حدث للشعب اليهودي على يد هتلر، ولأن الدولة اليهودية صاحبة السيادة قد أصبحت موجودة، فقد بليَت هذه الرؤية الأيديولوجية في ظل الواقع القائم، أضاف منون أن فرصة تبادل السفراء عام 1950 قد أهدرت، "لكن من الأفضل الآن قبول الوضع الحالي الذي يستطيع أن يمنح الهند دورًا أفضل، من أجل المساعدة على تسوية الصراع بين إسرائيل والعرب، عندما يحين الوقت لذلك". رد رفائيل أنه طالما تتنكر الهند لإسرائيل لن يكون لها أي دور في تسوية الخلاف بينها وبين العرب، فمكانتها غير محايدة، وحتى لا يتحقق توازن لن توافق إسرائيل على منحها أي دور".

ملخص موقف نهرو في أعقاب لقائه مع مدير القسم الإقليمي جدعون رفائيل؛ عرف به قنصل إسرائيل في بومباي ميخائيل ميخائيل، في حوار مع مدير القسم الإقليمي في وزارة الخارجية الهندية، كتب المدير أنه سمع من نهرو أنه ليس هناك أي تغيير في الخط السياسي المتبع تجاه إسرائيل، ذلك على عكس الأقوال التي رددها نهرو أمام رفائيل حول موافقته على تعزيز العلاقات عمليًا في كل المجالات، وإن نهرو -على حد قوله- أرجع سبب ذلك إلى المبادئ والسياسة الهندية التي أساسها أن

إسرائيل هي عنصر إمبريالي غريب في الشرق الأوسط، وليس الخضوع للضغط العربي. يعتبر هذا أيضًا تفسيرًا للرغبة في تقليص الاتصالات مع إسرائيل إلى أدنى حد ممكن، خاصة على المستوى الحكومي الرسمي. كما قيل للقنصل أن عمل القنصلية لا يرضي وزارة الخارجية الهندية، وهذا هو سبب الصعوبات المختلفة التي تعوق منح التأشيرات للإسرائيليين الراغبين في زيارة الهند، أو منح الجوازات للهنود الراغبين في السفر إلى إسرائيل، خاصة للدورات التدريبية واستكمال الدراسة. وأكثر من ذلك ففي شهر أبريل عام 1962 حُظر على القنصلية الإسرائيلية مخاطبة المؤسسات الحكومية الهندية المختلفة بشكل مباشر، وأُبلغت أن كل المخاطبات يجب أن ترسل عبر وزارة الخارجية في نيودلهي. وفي شهر يناير عام 1961 رُفض طلب إسرائيل نقل قنصليتها من بومباي إلى نيودلهي.

زعم نهرو -ردًا على استجواب في البرلمان الهندي في 15 من يونيو عام 1962- أن الحكومة الهندية لن تستفيد من تبادل الممثلين الدبلوماسيين مع إسرائيل، لكن في نهاية نفس السنة هاجمت الصينُ الهندَ في منطقة كشمير وهُزم الجيش الهندي. وفي 27 من أكتوبر توجه نهرو إلى رؤساء حكومات العالم -بما فيها حكومة إسرائيل- برسالة شفهية، أوضحت موقف بلاده في ظل الأزمة التي تواجهها بسبب العدوان الصيني، وطلب التأييد الدولي. رد بن جوريون في 30 من أكتوبر ووافق على القيام بذلك من أجل السلام، حتى بين إسرائيل وجيرانها، "يجب حل كل النزاعات في العالم بالطرق السلمية ووفقًا لمبادئ الأمم المتحدة." كان ذلك ردًا مهذبًا، غير ملزم، وبأسلوب "حيادي". رد عليه نهرو برسالة أخرى في 9 من نوفمبر عام 1962، وأكد أن الهند ملتزمة بأفكار السلام والحل السلمي للنزاعات، لكن "مع ذلك عليها مقاومة الاعتداء على أراضيها لحماية سلامتها القومية، من خلال احترام معايير السلوك الدولي".

لم تكتف الهند بتبادل الرسائل الشفهية بل طلبت من بلدان مختلفة -بما فيها إسرائيل- السلاح والمعدات العسكرية، وأجابت إسرائيل بالقبول. طلبت الهند أن يُرسل السلاح الذي وافقت إسرائيل على بيعه في سفن لا تحمل العلم الإسرائيلي، بهذه الطريقة تستطيع الحصول على المساعدة الإسرائيلية دون إثارة الغضب العربي أو الهجمات الدعائية الباكستانية. رفضت إسرائيل، ووصلت الراجمات الثقيلة والذخيرة التي تم إرسالها إلى بومباي على سفينة إسرائيلية. وفي غضون ذلك تمت لقاءات بين ضباط جيش كبار من الجانبين؛ حيث زار رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ومدير عام وزارة الدفاع الهند، وقابلا رئيس هيئة الأركان الهندي ومساعديه. ورفضت حكومة الهند على الفور برامج التعاون الأمني التي

كان الجيش الهندي مهتمًا بها -وهي التي طرحت في هذه اللقاءات- لأسباب سياسية. حافظت الهند على سرية هذا التعاون وعندما تسربت أنباء عنه قلل متحدثو الحكومة الهنود من أهميته، بل أنكروا وجوده في بعض الأحيان. على أية حال، كانت هذه القضية مسألة عابرة انتهت بسبب المعارضة المصرية. لم تمتن الحكومة الهندية لإسرائيل واستمرت العلاقات في التدهور؛ فقد ألغت الحكومة الهندية -على سبيل المثال- في عام 1964، طلبَ حكومةِ ولاية راجستان، التي طلبت خبراء إسرائيليين من أجل تقديم المشورة في تخطيط مشروعات ري كبرى في المناطق الصحراوية هناك. كان ذلك في أعقاب الزيارة التي أجراها وزير زراعة راجستان قبيل ذلك بفترة قصيرة إلى إسرائيل. وهذا ما حدث أيضًا للاتفاقية التي خُطط لها بين مدينة بنجلور (Bangalore) وولاية ميزور (Mysore)، وبين شركة المياه الإسرائيلية لتنظيم تزويد بنجلور بالمياه.

في عام 1962، في الوقت الذي كانت فيه الهند مستغرقة في حربها الحدودية مع الصين، لم تقدم لها الدول العربية معروفاً نظير مساندتها إياهم ضد إسرائيل. فهذه الدول لم تساندها كذلك في حروبها مع باكستان التي تورطت الهند فيها في عام 1965، وفي عام 1971. لقد كان هذا حقًا تطلعًا مبالغًا فيه الافتراض أن العرب لن يُظهروا تضامنًا مع دولة إسلامية شقيقة -باكستان- ويفضلون الهند عليها، لذلك قدَّرت الهند بشدة مصر لحفاظها على الحياد. واستمر اعتبار عبد الناصر في الهند ثروة مهمة لحركة "دول عدم الانحياز" (Non-Alignment Movement – NAM)، التي تزعمتها الهند واعتبرتها حجر الأساس في سياستها الخارجية. مع هذا لم تتوقف الهند عن الاعتقاد أنه يجب مواصلة بذل كل شيء من أجل إحباط المشاريع ذات الطابع الإسلامي لباكستان، وهو الخط الفكري الذي عاد وقوّى ميول الحكومة الهندية المؤيدة للعرب.

تحدثت الحكومة الهندية بلغة مزدوجة، فتدريجيًا، ومع سوء سياساتها تجاه إسرائيل وتضييقها على خطوات القنصلية في بومباي- ردد متحدثو الحكومة كلمات مختلفة على مسامع جمهور مختلف. فعلى سبيل المثال عندما حاضرت ابنة نهرو ورئيسة حزب المؤتمر إنديرا غاندي في 23 من أبريل عام 1962 في المعبد اليهودي في تورونتو، قالت: "إن سياسة الهند تجاه إسرائيل غير مفهومة في الغرب بالشكل الكافي. وإن العلاقات بين الدولتين طيبة، وليس حقيقيًا أن الهند لا ترغب في إقامة علاقات صداقة مع إسرائيل. وفي الهند يقدرون ويبجلون المشروعات الكبرى التي قامت بها إسرائيل ويكنون لها كل الود. إن أمام الهند الكثير لتتعلمه من الإسرائيليين، وهي تقوم بذلك بالفعل، لكن نظرًا لوجود مخاوف من صنع

أوضاع غير طيبة مع العرب. وبسبب باكستان؛ فإن الوقت غير مناسب لتبادل السفراء. على الرغم من أن الهند ترغب في ذلك بشدة".

في الفترة ذاتها عملت الهند على تقليص حركة الزائرين بين الهند وإسرائيل. وبعد بضع شهور من ذلك قالت نائبة وزير الخارجية لاقشيمي منون -أثناء زيارتها للأردن- أن الهند لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بسبب تضامنها مع الشعوب العربية. وأوضحت أن الهند تعترف بحق العرب في استعادة فلسطين إليهم. وشككت في المصداقية التاريخية لقيام دولة يهودية. وقالت منون إن حقيقة وجود إسرائيل تشكل خطرًا على السلام العالمي. وخاصة السلام في الشرق الأوسط. كما أنكرت الأنباء بشراء الهند للسلاح من إسرائيل.

رغم ذلك لم تفقد إسرائيل الأمل في إقامة علاقات دبلوماسية مع الهند. وفي خطابها في الكنيست قالت وزيرة الخارجية جولدا مائير إنه "لو تلقينا اليوم برقية من رئيس الحكومة الهندية يعلن فيها عن طلبه تبادل السفراء معنا- فإني سأعتبر ذلك أمرًا عظيمًا ومهمًا". كما لم تتوقف محاولات الحديث مع شخصيات من الحكومة الهندية. وفي يناير عام 1963 أتيحت الفرصة لوزير العمل يجئال ألون لمقابلة نائب وزير الخارجية الهندي دينش سينج (Dinesh Singh). في المؤتمر الذي عقد في العاصمة الأوغندية كامبالا.. فقدمت له الدعوة لزيارة إسرائيل. غير أن دينش سينج رفض الدعوة. وفي 15 من أبريل عام 1964 أراد قنصل إسرائيل في بومباي برتس جوردون إقامة احتفال بمناسبة يوم الاستقلال في نيودلهي. غير أنه مُنع من ذلك. وأوضح دينش سينج في البرلمان أن نشاط القنصل محدود في بومباي. وأن إقامة احتفال في نيودلهي ليس من صلاحيات القنصل. ومثل ذلك يعتبر محاولة من القنصل للعب دور دبلوماسي في الوقت الذي يجب أن يقيد نفسه بالمهام القنصلية. وفي مناسبة أخرى قال دينش سينج للصحفي موشِه زاك من صحيفة معاريف أنه يعتبر إسرائيل دولة ثيوقراطية ذات طموحات توسعية. وفي أبريل عام 1964 زار يجئال ألون الهند ثانية. هذه المرة كوزير للعمل. وأجرى لقاءات وألقى محاضرات في نيودلهي وفي بومباي. لكنه لم يلتق نهرو هذه المرة. ربما بسبب تدهور حالته الصحية. وتُوفي نهرو بعد ذلك بفترة غير طويلة.

في 17 من أبريل عام 1963 قررت مصر وسوريا والعراق إقامة اتحاد باسم "الوحدة الاتحادية". اعتبر بن جوريون ذلك خطرًا على وجود إسرائيل. وبدأ معركة سياسية وتوجه إلى رؤساء الحكومات في العالم لإطلاعهم على خطر الاتحاد الجديد. كان نهرو رئيس الحكومة الهندية من بين رؤساء الحكومات الذين كتب بن جوريون إليهم في 13 من مايو عام 1963. ولقد طُلب منه أن يمارس تأثيره الدولي الكبير.

حتى لو لم يجد أنه من السليم إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وأن يثني الرئيس المصري عن القيام بهذه المغامرة الخطيرة التي أعلن عنها، وأن يقنعه ببدء محادثات السلام مع إسرائيل. لقد كان الدور هذه المرة على نهرو لتقديم -في 30 من يونيو- الرد "الحيادي" المعتاد حول أهمية الحفاظ على السلام وتقوية الأمم المتحدة، وهي المبادئ التي "شكلت السياسة الهندية دائمًا". زعم نهرو "أن مسألة فلسطين يجب أن تحل وفقًا لمبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، والمبادئ التي صدرت في مؤتمر باندونج عام 1955". كان هذا آخر تبادل للرسائل بين نهرو وبن جوريون حيث توفي نهرو في بداية شهر يونيو عام 1964. ولقد سمحت وزارة الخارجية الهندية لنائب القنصل الإسرائيلي بالمشاركة في الجنازة.

خلف نهرو لال باهادور شاستري (Lal Bahadur Shastri). ولقد اعتبرت وزيرة الخارجية جولدا مائير ذلك فرصة من أجل بذل جهود من لإقامة علاقات طبيعية بين الهند وإسرائيل. واعتقدت أن هناك فرصة في التغيير لو أصغى شاستري إلى "كلماتٍ واضحة من رجال الحكومة البريطانية، ومن الأصدقاء والمقربين من خارج الحكومة، ومن رؤساء الحكومات الأخرى لدول الكومنولث البريطاني"، بما في ذلك رؤساء الدول الأفروآسيوية في اتحاد الكومنولث. كان شاستري على وشك السفر إلى لندن والمشاركة في مؤتمر رؤساء دول الكومنولث البريطاني، وكتبت وزيرة الخارجية عن ذلك إلى سفير إسرائيل في لندن أرثر لوريا. كما كتبت بشكل مباشر إلى بعض الساسة البريطانيين. ولقد كان تقدير رئيس القسم الآسيوي يعقوب شمعوني أن شاستري ليس صاحب تجربة في القضايا الخارجية والقضايا الدولية، لذلك لن يسُرَّه تغيير سياسة سابقه (نهرو)، فضلًا عن أن قيادة وزارة الخارجية الهندية عدائية لإسرائيل وأنها ستستمر في معارضة أي تغيير. وبالفعل وفي أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده شاستري أثناء زيارته للندن، سأله صحفي إسرائيلي إن كان يرى أن هناك فرصة لتحسين العلاقات مع إسرائيل؟ أجاب شاستري أن "الوضع القائم سيستمر"، وإن لم يرفض إمكانية التعاون الإسرائيلي الهندي في مجال التنمية الزراعية. وبالفعل عندما اندلعت المعارك في سبتمبر عام 1965 في كشمير بين الهند وباكستان- طلبت الهند من إسرائيل المساعدة بالسلاح والذخيرة، مثلما فعل نهرو في الصراع بين الهند والصين في عام 1962 (وثانية في ديسمبر عام 1971، في الحرب الثانية بين الهند وباكستان، التي أدت إلى استقلال شرق باكستان وإقامة بنجلاديش)، باعت إسرائيل إلى الهند آنذاك -بعد مشاورة حكومة الولايات المتحدة- راجمات وذخيرة. وأظهرت السعودية وإيران وإندونيسيا تضامنًا إسلاميًا وساندت باكستان، بل وأرسلت المساعدات إليها. أما مصر

صديقة الهند ودول عربية أخرى فقد حافظت على الحياد. ولقد سبب ذلك خيبة أمل للحكومة الهندية. لكن لم يؤدِّ إلى تغيير تعاملها مع إسرائيل. لقد أراد شاستري إعادة دراسة سياسة الهند تجاه إسرائيل. لكنه تراجع عن ذلك في ظل معارضة قيادة وزارة الخارجية. على أية حال كان حكم شاستري قصيرًا حيث توفي في يناير عام 1966.

اختيرت إنديرا غاندي لرئاسة الحكومة محل شاستري. ولقد حولت السياسة الرسمية تجاه إسرائيل أيام حكمها إلى عداء علني. أكثر تطرفًا عن سياسة والدها نهرو. وكان انحيازها إلى العرب انحيازًا تامًا. ولقد أوضحت إنديرا غاندي ذلك في الزيارة التي قامت بها إلى القاهرة قبيل توليها الحكم. وقالت في الخطاب الذي ألقته هناك أن تأييد الهند للعرب ليس فقط بسبب الصداقة التقليدية. لكن لالتزام الهند بمبدأ العلمانية وأنه لا يجب إقامة الدولة على أساس ديني. وأضافت أن الهند قلقة للغاية من المعاناة الإنسانية التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون. وأنها تؤيد حقهم في العودة إلى وطنهم. وفي يوليو عام 1965 -في فترة حكم شاستري القصيرة- منحت الهند صفة دبلوماسية لمكتب جامعة الدول العربية في نيودلهي. وكانت بذلك أول دولة غير عربية تتخذ هذه الخطوة. وفي فترة متأخرة - في سبتمبر عام 1967. وفي خلال زيارتها للعاصمة السيلانية كولومبو- قالت إنديرا غاندي أن إسرائيل حقيقة قائمة معترف بها وفقًا لقرارات الأمم المتحدة لذلك لن تساند اقتراح القضاء عليها.

عيَّنت إنديرا غاندي دينش سينج وزيرًا للخارجية. الذي عُرف بآرائه المؤيدة للعرب والسوفيت. وكانت آراؤه عن إسرائيل مشبعة بالصور النمطية عن الصهيونية والإمبريالية. وطرد العرب من فلسطين. وأن اليهودية ديانة فقط. وإن إسرائيل دولة ثيوقراطية. ليست كالهند دولة علمانية لذلك لا يوجد أي شيء مشترك بينهما. لم يكن لدينش أي تفاهم مع إسرائيل. وكان ممثلًا مخلصًا للرؤية الرسمية في الهند. أن أي تغيير في السياسة تجاه إسرائيل لن يخدم مصالح الهند. بل سيتسبب في فقدان الأصدقاء وكسب أعداء آخرين. ولقد وجدت هذه الرؤى تعبيرًا عمليًا لها في بعض القضايا كما سنوضح فيما بعد.

في 26 من أبريل عام 1966 جرت مشاورات في وزارة الخارجية بخصوص الأعمال المضادة التي يجب اتخاذها تجاه حكومة إنديرا غاندي. ولقد تم طرح المقترحات التالية: وجوب تشجيع الدوائر الصديقة في حزب المؤتمر. وفي أحزاب المعارضة. وفي هيئات أخرى في الهند؛ كي تزيد من انتقاداتها للحكومة وسياستها. أو أنه يجب إقناع يهود وأصدقاء آخرين في البلدان التي لها علاقات تجارية مع الهند بالرد على العداء

الهندي. وتم الاتفاق على أن يشكل في وزارة الخارجية "قسم خاصة تخصص له ميزانية وصلاحيات للعمل الجاد والحازم". وعلى الرغم من هذا القرار لم يتم اتخاذ أي عمل ممنهج. غير أنه في 15 من سبتمبر عام 1967 أرسل رئيس نادي رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، يواكيم فرينتس، رسالة إلى رئيس حكومة الهند أعرب فيها عن قلقه من سياسة الهند أحادية الجانب والمؤيدة لمصر. وكتب فرنتس إن هذا الأمر يناقض سياسة الحياد التي تعلنها الهند.

جسدت سلسلة أحداث متتالية سياسة الهند تجاه إسرائيل. وفي عام 1966 ضرب الهند جفاف شديد وضربت المجاعة أجزاءً مختلفة من الدولة. بُذلت بعدها جهود دولية لإمداد الهند بالطعام، والأسمدة، والعربات لنقلها. وقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة ومدير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة نداء استغاثة. وفي 30 من يناير أخبر قنصلُ إسرائيل في بومباي رؤبين دافني وزارةَ الخارجية في نيودلهي؛ عن نية حكومته المساهَمة للمناطق التي تعاني من المجاعة بالأسمدة والمبيدات والفيتامينات. وبعد أسبوعين تلقى القنصل الرد التالي: "إن الحكومة الهندية تثمن العرض الكريم لحكومة إسرائيل، غير أنها مع الأخذ في الاعتبار الوضع السياسي، حيث تستغل باكستان كل شيء من أجل تعبئة العالم العربي ضدها- عليها الرفض بأسفٍ شديد، وبأمل أن تتفهم إسرائيل وضع الهند".

في 25 من أبريل عام 1966 التقى يجئال ألون في واشنطن مع وزير هندي، وعرض عليه مرة أخرى المقترح القديم بالتعاون بين الهند وإسرائيل في مجالات مختلفة، مثل الدورات التخصصية في إطار المعهد الأفروآسيوي وفي المؤسسات التعليمية والبحثية الأخرى، وكذلك أيضًا إقامة علاقات مع الهستدروت، ومع حركات الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية (الموشاف)، والتعاون في كل ما يرتبط بالمساعدة التقنية وإقامة علاقات تجارية وسياحية؛ كل ذلك يمكن تنفيذه بدون وجود علاقات دبلوماسية كاملة. رد الوزير الهندي أن الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية لأن ذلك العام هو عام الانتخابات، التي ستجرى في يناير عام 1967، وأنه يجب أيضًا إرجاء مقترحات المساعدات التقنية إلى ما بعد الانتخابات.

في ديسمبر عام 1966 حصلت وزارة الخارجية في القدس على نسخة من منشور، أرسلته وزارة الخارجية الهندية إلى كل وزارات الحكومة وإلى كل ممثليات الهند في العالم، وهو المنشور الذي حدد السياسة الهندية تجاه إسرائيل. ولقد كان فيه تأكيدٌ على منشورات مشابهة أرسلت في السنوات السابقة. ولقد حددت التوجيهات الرئيسية:

نحن نعترف بإسرائيل ككيان دولي، لكننا نحتفظ معها بأدنى حد من

العلاقات، لأن إسرائيل وسعت حدودها بالقوة بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة، وأنها تتجاهل قرارات الأمم المتحدة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك نظرًا لمراعاتنا للمشاعر القوية لثلاث عشرة دولة عربية لنا معها علاقات صداقة قوية، تريد جميعها ألا نقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

إن سياستنا تجاه إسرائيل هي: استمرار الوضع الراهن، الاعتراف الكامل بإسرائيل ككيان دولي، بدون تطوير علاقات دبلوماسية واقعية معها، نحن نريد منع إيجاد سوء فهم في الدول العربية أو في إسرائيل حول علاقتنا بإسرائيل، فمثل هذا التفاهم ينتج -ليس فقط بسبب الحساسية المفرطة لدى العرب لكل ما هو يتعلق بإسرائيل- بل أيضًا بسبب التشويه المتعمد الذي تقوم به باكستان لكل شيء تقوم به الهند في هذا الخصوص لتشويه صورة الهند في نظر العرب، نحن لا نود توسيع علاقاتنا الرسمية مع إسرائيل، نحن لا نرغب في ضيوف رسميين من إسرائيل ولا زيارات رسمية من الهند إلى إسرائيل، وهذا لا ينطبق على السائحين أو الزيارات غير الرسمية من الجانبين، وإن كان يجب التصرف بحذر في ذلك".

حادث مؤسف، أساءت فيه الهند إلى قواعد الآداب الدولية المتبعة وتصرفت فيه بعدم خلق كريم، وقد وقع في مارس عام 1966، حيث تم دعوة الرئيس الإسرائيلي زلمان شازار وحرمه لزيارةٍ ملكيةٍ في نيبال، وتم توجيه طلب إلى الهند حول إذا كان من الممكن الهبوط بالطائرة في نيودلهي؛ حيث لم يكن من الممكن الطيران مباشرة إلى قطمندو لأن الطائرات النفاثة الكبيرة لا تستطيع الهبوط في مطار العاصمة النيبالية.. كما نصح أطباء الرئيس بضرورة السماح له بالراحة ليوم بين الطائرة والأخرى.. وفي 30 من مارس عام 1966 أخبرت وزارة الخارجية الهندية القنصل الإسرائيلي في بومباي أن الرئيس لا يستطيع البقاء في نيودلهي، على ما يبدو خشية تفسير الأمر على أنه زيارة رسمية للهند ويلزم الحكومة بتصرف معين، لقد كان ذلك تغيرًا نحو الأسوأ في المعاملة الهندية، حيث هبطت طائرة الرئيس اسحق بن تسفي في نيودلهي عندما زار بورما في عام 1959، وحظي باستقبال لائق من جانب رئيس المراسم الهندية، بل ووضعت السلطات الهندية سيارات تحت تصرفه للتجول في المدينة، أما هذه المرة فقد اقترحت وزارة الخارجية الهندية أن يهبط الرئيس في كلكتا ويمكث فيها.

وبالفعل في اللحظة التي هبطت فيها طائرة الرئيس شازار في نيودلهي في طريقه إلى كلكتا، لم يكن في المطار أي ممثل للحكومة ولم يخرج الرئيس من الطائرة، وفي كلكتا استقبل الرئيسَ موظفٌ صغير في حكومة بنغال الغربية، وكذلك ممثلو الطائفة اليهودية هناك، وجمعية الصداقة الهندية الإسرائيلية، تم

نقل الرئيس إلى فندق في المدينة للراحة لليلة واحدة بسيارتين وضعتا تحت تصرفه وقدمت الحكومة الهندية فاتورة بمبلغ 80 دولار من أجلهما. وفي مواجهة الفندق الذي أقام فيه الرئيس اندلعت مظاهرة لبعض الطلاب العرب. وكان من الواضح أن الحكومة الهندية أرادت بهذا التصرف غير اللائق تجاه رئيس دولة إسرائيل إظهار التحفظ من إسرائيل، ورغبتها العارمة في نيل إعجاب العرب في هذه المناسبة أيضًا. وفي طريق عودته من نيبال قرر الرئيس شازار التخلي عن يوم الراحة في الهند واستبدل الطائرات في مطار كلكتا فقط.

أدى تصرف الحكومة الهندية إلى جدل شديد في البرلمان الهندي بغرفتيه في نيودلهي وتوجيه انتقادات شديدة ضدها، حتى أن أعضاء حزب المؤتمر لم يهبُّوا لمساعدة دينش سينج الذي حاول تفسير موقف الحكومة. لكن الحكومة الهندية لم يعجبها الانتقاد، وفسَّر مدير عام وزارة الخارجية أن التنكر للرئيس شارازا أنه كان في طريقه إلى نيبال "وأنه حلق فقط فوق الأراضي الهندية لذلك لا مجال للتمسك بالمراسم". والأقوال الأكثر وضوحًا قالها متحدث وزارة الخارجية الهندية؛ الذي قال إن الهند تعترف بإسرائيل لكن صداقتها التقليدية مع الدول العربية هي التي توجهها في علاقتها بهذه الدولة. وزعمت رئيسة الحكومة غاندي فيما بعد أنها لم تعلم نهائيًا بالتصرف الهندي، المخالف للبروتوكولات الدولية بين الدول التي ليس لها معها علاقات دبلوماسية. ولقد وصف بن جوريون تعامل الحكومة الهندية مع الرئيس شازار بـ"الخنزيري" وقال أنه لا يعتقد أن ابنة نهرو ستكون أفضل (في تعاملها مع إسرائيل) من والدها.

أقسى تعبير على التعامل السلبي لإنديرا غاندي تجاه إسرائيل كان في حرب الأيام الستة، في يونيو عام 1967. فقد ساندت الهند التوجه المصري -قبل اندلاع المعارك- وأعلنت تأييدها لمطالب مصر في السيادة على مضايق تيران وخليج إيلات. وبناءً على ذلك لم يكن الحصار المصري في نظرها عملًا حربيًا. وعندما طالب عبد الناصر بأن تخرج الهند كتيبتها من "قوات الطوارئ الدولية" (UNEF)، التي تمركزت في قطاع غزة، وفي سيناء بعد حرب عام 1957، استجابت الهند على الفور. وعندما اندلعت المعارك في 5 من يونيو أسرعت الهند بإلقاء المسئولية على إسرائيل. ألقى الممثل الهندي تعبيرات شديدة اللهجة في خطاباته في الأمم المتحدة، ووجه انتقادًا شديدًا في البرلمان الهندي وفي بعض الصحف لهذا الموقف الأحادي، وليس فقط أحزاب المعارضة، باستثناء حزب المؤتمر، بل أيضًا من بعض أعضاء حزب المؤتمر. ولقد بادرت الهند بتقديم مشروع قرار معادٍ لإسرائيل في مجلس الأمن، وصفته إسرائيل بـ"العدائي"، طالبت فيه بعودة القوات العسكرية إلى

حدودها السابقة.

قُتل في المعارك التي دارت في قطاع غزة في 5 و6 من يونيو 14 جنديًا هنديًا من قوات الطوارئ الدولية وأصيب 24 آخرون. قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة رسالة احتجاج. وأعربت إسرائيل عن أسفها لقائد قوات الطوارئ الدولية (الذي كان جنرالًا هنديًا) ورفضت الاتهامات بأن إصابة جنود قوة الطوارئ الدولية متعمدة. ولقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن استعدادها دفع مبالغ لعائلات القتلى بالنسبة المتبعة في إسرائيل، وكذلك تقديم العلاج الطبي المجاني للمصابين، لو بقوا لتلقي العلاج في إسرائيل.

كما قدم قنصل إسرائيل في بومباي مذكرة إلى وزارة الخارجية الهندية، أوضح فيها ملابسات الأحداث على أساس التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي (وأضاف مدير قسم آسيا في الرسالة المرفقة لقنصل بومباي: أن تقارير تحقيقات الجيش الإسرائيلي "تثير تساؤلات حول أعمال الجنود الهنود وقت المعارك في القطاع... ففي جعبتنا أشياء غير لطيفة بالنسبة للهند"). تم التأكيد في المذكرة على أن "تعنت الحكومة الهندية في ادعاء أن القوات المسلحة الإسرائيلية قد تسببت عن عمد في خسائر بين القوات الهندية التابعة لقوات الطوارئ الدولية- هو أمرٌ لا أساس له من الصحة". وفي محادثات شفهية جرت في نيودلهي مع القنصل الإسرائيلي، وفي الرسائل التي قدمت مكتوبة، وكذلك في أقوال المندوب الهندي في مجلس الأمن، وفي أقوال إنديرا غاندي في البرلمان- اُتّبع أسلوب متشدد "كاد أن يصل إلى الفظاظة". تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأحداث لم تزعج الهند - بعد عام ونصف- عندما اشترت من إسرائيل قذائف مدفعية بقيمة ستة ملايين دولار.

مناسبة أخرى لإهانة إسرائيل حدثت مع حكومة إنديرا غاندي عندما مات رئيس الهند زكير حسين في 3 من مايو عام 1969. أمرت وزارة الخارجية في القدس نائب القنصل الإسرائيلي في بومباي بالسفر إلى نيودلهي للمشاركة في الجنازة، غير أن قسم المراسم في وزارة الخارجية الهندية منعه من ذلك بزعم أن القنصلية في بومباي مسموح لها بالعمل فقط في ولاية ماهاراشطره وليس لديه أي صفة في نيودلهي. وسُمح له فقط بالتوقيع في سجل التعازي ووضع إكليل من الزهور بجوار جسد الرئيس. ولم يشارك في الجنازة. لم تُثَر مثل هذه المشكلات عندما جرت مراسم جنازتي نهرو وشاستري. ولقد عرض ممثلو الأحزاب الأمر في البرلمان، ورد وزير الخارجية دينش سينج أن الحكومة لن تسمح بنقل القنصلية الإسرائيلية من بومباي إلى نيودلهي. ولم يعتقد أن هناك أي نية في المساس بالدبلوماسية

الإسرائيلية، وألقى بمسئولية ذلك على القنصلية الإسرائيلية، ولقد أشار وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبن إلى هذا الحادث في الكنيست، في 11 من يونيو عام 1969، وأعرب عن أسفه لتصرف وزارة الخارجية الهندية، وفي نهاية نفس الشهر، 27 من مايو عام 1969، أوضح دينش سينج سياسة الهند تجاه إسرائيل في مؤتمر للسفراء الهنود، وقال إن الهند لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ "لأن إسرائيل اتبعت سياسة خاطئة تجاه العرب، خاصة الفلسطينيين، وحتى لا يحدث تغيير في هذه السياسة، سيصعب على الهند تغيير سياستها".

ذكرنا سابقًا أن سياسة الهند المؤيدة للعرب والمعادية لإسرائيل لم تؤت ثمارها السياسية التي توقعها زعماء الهند، فالدول العربية لم تساند الهند في مواجهتها مع باكستان في قضية كشمير، وفي أفضل الأحوال اتخذت موقفًا محايدًا، ولقد تلقت الهند ضربات دبلوماسية صعبة في هذا الاتجاه في سبتمبر عام 1969، ففي نفس السنة حاول شاب أسترالي مسيحي إحراق المسجد الأقصى في القدس، وفي أعقاب ذلك الحدث اجتمعت الدول الإسلامية في مؤتمر الرباط في 23 و24 من سبتمبر، وأدانت إسرائيل، أرادت الهند المشاركة في هذا المؤتمر بزعم أن السكان المسلمين لديها يأتون في المرتبة الثالثة من حيث العدد في العالم بعد إندونيسيا وباكستان؛ حيث يوجد في الهند 55 مليون مسلم يشكلون 10% من إجمالي السكان، ولقد توجه وفد هندي برئاسة وزير مسلم إلى الرباط، غير أن باكستان والأردن أعلنتا أنهما سينسحبان من المؤتمر في حال مشاركة الهند، ولم يُسمح للوفد الهندي بالمشاركة، ولقد أدان المؤتمرُ الهندَ للأحداث التي تدور فيها بين المسلمين والهندوس.

وبعد بضع أسابيع التقى وزير الخارجية أبا إيبن ووزير الخارجية دينش سينج في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، كان هذا هو أول لقاء على مستوى الوزراء منذ سنوات طويلة، حاول دينش إقناع إيبن أن حكومته لا تعادي إسرائيل رغم العلاقات الممتازة السائدة بينها وبين الدول العربية، ولقد جرى حوار مطول أكثر بين دينش وبين دافيد هاكوهين في 4 من أكتوبر عام 1969، أوضح دينش لهاكوهين أن الهند تنحاز تمامًا إلى المطالب العربية؛ بأن على إسرائيل الانسحاب من كل المناطق التي احتلتها، ولقد كانت الكلمات لاذعة بين الجانبين، وأوجز هاكوهين انطباعه عن اللقاء مع دينش وقال "إنه لا يجب أن يكون لدينا أي توهم حول حدوث أي تحسن في علاقاتنا الحالية مع الهند..". وكما لو جاء من أجل تأكيد هذا التقدير، كان خطاب إنديرا غاندي الذي ألقته في 9 من سبتمبر عام 1970 في مؤتمر لوساكا؛ حيث قالت أنه من المستحيل تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في

موطنه الذي نُفي منه. وأضافت أن الهند تدين إسرائيل لتعنتها، وأنه يجب إجبارها على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في شهر نوفمبر عام 1967.

استمر العرب في إظهار عدم الاهتمام بالمصالح الهندية حتى في وقت حرب بنجلاديش عام 1971 (انظر الفصل الثامن عشر). ولقد بدأت انتفاضة سكان شرق باكستان ضد الحكومة الباكستانية في نوفمبر عام 1971. ولقد قام الجيش الباكستاني بعمليات قمع قاسية، وفرَّ حوالي 10 ملايين لاجئ إلى الهند المجاورة. ولقد كان ذلك في نظر الهند حالة واضحة لتحرر شعب مقموع يناضل من أجل تقرير المصير، وفي شهر ديسمبر عبر الجيش الهندي الحدود، وهزم الجيش الباكستاني وساعد بنجلاديش على إعلان استقلالها. ولقد بقيت كل من مصر وسوريا والجزائر على الحياد، في حين أدانت كل من الكويت والأردن والمغرب والسعودية الهند، في الوقت الذي دعا فيه الرئيس الليبي معمر القذافي إلى "الجهاد" ضدها. ولقد أمدت السعودية والأردن باكستان بالطائرات، وأدانت إسرائيل الأعمال العدائية التي يقوم بها الجيش الباكستاني، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت ببنجلاديش (شرق باكستان)، عندما أعلنت استقلالها في فبراير عام 1972. رفضت الدول العربية الاعتراف ببنجلاديش إلى أن قامت باكستان نفسها بذلك بعد عامين، في فبراير عام 1974.

في ظل الموقف الذي اتخذته الدول العربية في قضية بنجلاديش؛ تزايدت الأصوات في الهند، خاصة من بين زعماء المعارضة الذين رأوا الرياء في تجاهل العرب لمعاناة لاجئي بنجلاديش، في الوقت الذي ساندت فيها الهند دائما قضية اللاجئين الفلسطينيين، وطالبوا بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. غير أن هذه المطالب رفضتها وزارة الخارجية الهندية التي اعتقدت أن السياسة المؤيدة للعرب تخدم المصالح الهندية جيدًا، وإن التغيير في هذه السياسة سوف يضعف مكانة الهند بين دول "عدم الانحياز" المعادية لإسرائيل. عاد متحدثون حكوميون هنود وصرحوا رسميًا: أنه على الرغم من خيبة الأمل الهندية من الدول العربية فإنه ليس في نية الهند توطيد علاقاتها مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وفي خطاب له في الكنيست اعترف وزير الخارجية أبا إيبن أنه لا يوجد أي تغير نحو الأفضل في موقف الحكومة الهندية، "على عكس الرأي العام الهندي الذي يوجد فيه تأييد كبير لإسرائيل".

لقد أعطت حرب يوم الغفران -التي اندلعت في أكتوبر عام 1973- الفرصة للهند للتعبير عن تأييدها غير المشروط والدائم لمصر وسوريا. ولقد اتهمت إسرائيلَ بالتسبب في الحرب، على الرغم من أن الدولتين هما اللتان بدأتا بالحرب في

يوم الغفران بهجوم مباغت ضد إسرائيل على الجبهتين. ولقد كانت الهند وقتها عضوًا في مجلس الأمن وتزعمت هجوم دول "عدم الانحياز" على إسرائيل. ولقد أرجعت إنديرا غاندي في أحد خطاباتها الحرب إلى "التعنت" الإسرائيلي. بل أن الهند أرسلت تجهيزات طبية إلى مصر وسوريا. وسبب آخر للسلوك الهندي هو أزمة النفط الناتجة عن الحظر العربي الذي فرض في أثناء المعارك. ولقد أيدت الهند حق الدول المنتجة للنفط "أوبك" في رفع أسعار النفط. استغل العرب الأزمة وطلبوا من الحكومة الهندية قطع علاقاتها مع إسرائيل (مثلما فعلوا مع سريلانكا والمالديف) وإغلاق القنصلية الإسرائيلية في بومباي. غير أن رئيسة الحكومة رفضت اتخاذ خطوات بعيدة الأمد.

زادت أزمة النفط من ارتباط الهند بالدول العربية المنتجة للنفط. وفي مجهود لكسب ود العرب. طلبت الهند في المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة عام 1974 بفرض عقوبات وخطوات عقابية ضد إسرائيل. وأيدت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات الدولية ومنح هذه المنظمة وضع مراقب في الأمم المتحدة. انضمت الهند كراعية لقرار الأمم المتحدة رقم 3379 في نوفمبر عام 1975 الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية. وكانت أيضًا الدولة غير العربية الثانية (بعد الصين) التي اعترفت في يناير عام 1975 دبلوماسيا بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام 1980 مُنح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيودلهي صفة سفارة. وهاجمت رئيسة الحكومة إنديرا غاندي ووزير الخارجية سواران سينج (Sardar Swaran Singh). إسرائيل بشدة في خطابهما في الأمم المتحدة وفي الساحات الدولية الأخرى. ولقد بالغت إنديرا غاندي عندما تطرقت إلى إسرائيل: إلى دولة معتدية أسسها اليهود الأجانب الذين تسللوا من الخارج إلى الشرق الأوسط. بل اتهمت إسرائيل بما يحدث في الشرق الأوسط وزعمت أن على إسرائيل قبول شروط جيرانها العرب من أجل حل الصراع.

عارضت المعارضة في البرلمان الهندي -حزبُ جانا سانج (Jana Sasngh)- سياسةَ حزب المؤتمر وسياسة رؤساء الحكومة -نهرو. وشاستري. وإنديرا غاندي- حتى في قضايا العلاقات الخارجية. ومن بينها العلاقات مع إسرائيل. وأظهر حزب سوانتارا (Swantara) المحافظ بل والحزب الاشتراكي تأييدًا لإسرائيل. وفي المقابل كانت سياسة الحزب الشيوعي معادية لإسرائيل وقريبة من حزب المؤتمر. لم تأسف -نهائيًا- الدوائر الهندوسية غير المسلمة التابعة لجانا سانج. على الحروب التي مُني بها العرب في حروبهم مع إسرائيل. وخاصة في حرب الأيام الستة. فطالما طالبوا بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ورعاية علاقات الصداقة معها. كما

كان في رأيهم إن التقارب مع الدول العربية، التي مالت إلى اتخاذ مواقف مؤيدة لباكستان أكثر من المواقف المؤيدة للهند- لم يكتمل.

وفي مارس عام 1977 يخسر حزب المؤتمر في الانتخابات، لأول مرة منذ أن حصلت الهند على استقلالها، ولم تنجح إنديرا غاندي نفسها في الحصول حتى على مقعد واحد في مجلس النواب، ولقد كان الفائز الرئيسي هو حزب جانا سانج، وعندما كانوا في المعارضة دعا زعماؤه -أطال بيهاري فاجباييه (Atal Bihari Vajpayee) ول.ك. أدفاني (L.K. Advani)- إلى إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات صداقة مع إسرائيل، شكل جانج سانج وأحزاب أخرى حكومة ائتلافية باسم جاناتا (Janata)، وعين مونا موراجي دساي (Moraji Desai) رئيسًا للحكومة وأطال بيهاري فاجباييه للخارجية، ويعتبر الاثنان من الشخصيات المهمة جدًا التي أيدت تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لقد أثار فوز هذا الائتلاف الأمل في وزارة الخارجية في القدس لإقامة علاقات دبلوماسية مع الهند، لكن سرعان ما تبدد هذا الأمل بعدما اتضح أن الحكومة الجديدة تحذر -ليس أقل من سابقاتها- من المساس بمشاعر الأقلية المسلمة وعدم إثارة الكراهية تجاه العرب، سارع وزير الخارجية فاجباييه بالإعلان أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سوف يدرس فقط عندما يتحقق السلام في الشرق الأوسط وإقامة "وطن للفلسطينيين".

دعا رئيس الحكومة موراجي دساي وزير الخارجية الإسرائيلي موشِه ديان إلى زيارة نيودلهي في زيارة سرية غير رسمية، جرت الزيارة في 15-16 من أغسطس عام 1977، التقى خلالها ديان رئيسَ الحكومة ووزير الخارجية، ولقد نشر ديان -نفسه- تفاصيل المهمة السرية، التي -على حد قوله- لم يتم التنسيق لها عبر القنوات الدبلوماسية، لكن عبر رجل أعمال إسرائيلي ورجل أعمال هندي التقيا مصادفة في انجلترا، ولقد أكد رئيس الحكومة مناحم بيجن على هذه الزيارة، وفي اللقاء نفسه أوضح دساي لديان أن على إسرائيل الانسحاب من "الأراضي المحتلة" كي يتم إعلان الدولة الفلسطينية، أما فيما يخص العلاقات الهندية الإسرائيلية، فقد زعم دساي أنه غير قادر على العمل على تحسينه لأن الشعب الهندي سوف يعارض هذه الخطوة، ستقيم الهند علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل فقط بعد أن تتوصل إلى سلام مع العرب، وإنها أخطأت عندما لم تقم هذه العلاقات مع استقلالها، لكن الآن ليس من الممكن تدارك هذا الخطأ، كما أنها لا يمكن أن تسمح لنفسها بفتح قنصلية إسرائيلية في نيودلهي، ففي الهند 60 مليون مسلم وغير مسلم لا يؤيدون إسرائيل، أجاب "ديان" "دساي" بأن إسرائيل لن تستطيع الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، وأنه يجب توطين اللاجئين العرب في البلاد الموجودين

فيها. يجب استيعابهم هناك مثلما استوعبت إسرائيل 850,000 يهودي جاءوا من الدول العربية. وإن كان دساي يرغب في المساعدة على التوصل إلى سلام عربي إسرائيلي؛ سيكون عليه ضمان أولا مساواة العلاقات الهندية مع الطرفين. هكذا انتهى الحوار المخيب ويصعب تفسير لماذا كان دساي مهتمًا به.

كما التقى ديان كذلك وزير الخارجية فاجبايية في حوار.. ولا توجد تفاصيل عن هذا الحوار. لكنه كان مشابهاً لسابقه. فسياسة حكومة جاناتا الرئيسية لم تكن مختلفة عن سابقاتها. ولم يحدث أي تحسن في علاقات الدولتين. وإن كان أسلوب التصريحات الهندية تجاه إسرائيل قد اعتدل.

محاولة أخرى لاستيضاح لماذا لم يكن دساي وحكومته مخلصين للصداقة التي أعربوا عنها تجاه إسرائيل عند كونهم في المعارضة. وماذا تغير بعدما شكلوا الحكومة. قام بها عضو البرلمان البريطاني (اليهودي) جرفيل جانر (Greville Janner)، وذلك في يناير عام 1979. التقى جانر مع دساي ومع فاجبايه واستمع إلى أقوال مشابهة لتلك التي استمع إليها ديان قبل ذلك. ولقد كشف له دساي أنه التقى في حوار سري كذلك مع وزير الدفاع الإسرائيلي (عيزر فايتسمان) الذي جاء للقائه في لندن. تحدث جانر مع إنديرا غاندي. التي لم تكن في الحكم في ذلك الوقت كما ذكرنا. وكشف أن آراءها حول الشرق الأوسط وإسرائيل كما هي. على أية حال لم تطل أيام حكومة دساي في الحكم. وفي عام 1980 عاد حزب المؤتمر إلى الحكم وعينت إنديرا غاندي ثانية لرئاسة الحكومة. وساءت العلاقات الإسرائيلية الهندية ثانية.

استأنفت إنديرا غاندي الإدانات في تصريحاتها تجاه إسرائيل. ولقد عادت وطرحت في تصريحاتها وخطاباتها المختلفة المطلب -الذي رددته كثيرًا- وهو انسحاب إسرائيل من "المناطق المحتلة". ولقد وصفت غاندي إسرائيل بالـ"دولة التوسعية". ولقد زادت هذه الإدانات بعد قصف المفاعل النووي العراقي في عام 1981. كانت السياسة الهندية مؤيدة للعرب ولمنظمة التحرير الفلسطينية ومعادية لإسرائيل بشكل تام. وفي 26 من مارس عام 1980 منحت الحكومة الهندية الاعتراف الدبلوماسي الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وحصل مكتب المنظمة في نيودلهي على مكانة السفارة. ودعت الهند إلى إقامة دولة فلسطينية وعملت على تقوية مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بين دول "عدم الانحياز". بل كانت هناك أنباء عن أن المنظمة حصلت على مساعدات عسكرية من الهند. وفي المقابل رفضت الهند الطلب الإسرائيلي برفع مستوى تمثيل القنصلية الإسرائيلية في بومباي إلى درجة قنصلية عامة وتوسيع مجالها خارج إطار ولاية ماهارشطرا.

وعلى العكس فُرضت قيود على العمل الثقافي الذي قامت به القنصلية. وحاولت الحكومة الهندية منع زيارة الإسرائيليين إلى أراضيها. ووضعت صعوبات على طالبي التأشيرات. بل صعبت مشاركة الإسرائيليين في المؤتمرات الدولية التي عقدت على أراضيها. وفي يونيو عام 1982 دخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان وبداية عملية "سلام الجليل". وبعد عدة أيام وفي 29 من يونيو أجرى القنصل الإسرائيلي يوسف حسين مقابلة مع صحيفة سانداي أوبزرفر. الصادرة في بومباي. واتهم حسين الحكومة الهندية بالاستسلام لضغوط الدول العربية والإدانة الدائمة لإسرائيل في كل المحافل الدولية؛ من أجل إرضاء العرب.. بأنها أكثر عداءً لإسرائيل من باكستان. كما قال أن السفراء العرب في الهند يستخدمون مسلمي الهند كـ"لوبي" للضغط على الحكومة. أعلنت إنديرا غاندي أن حسينًا شخصية غير مرغوب فيها" وتم طرده. رغم أنه من المقبول بالفعل أن ينتقد الدبلوماسي علنًا حكومة البلد التي يعمل على أرضيها. لكن هذه الأمور لا تحدث. وكان الطرد خطوة بعيدة الأثر ومبالغ فيها. ولقد اتخذت غاندي هذه الخطوة وهي تعلم أنها تظهر من خلال ذلك عداءها لإسرائيل. أعلن وزير الخارجية الهندي ناراسيما راو (P.V. Narasimha Rao). الذي أصبح فيما بعد رئيس الحكومة. والذي أدى إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. في البرلمان في 3 من يوليو عام 1980- أعلن أن الدول الإسلامية تضغط على الهند من أجل غلق القنصلية الإسرائيلية في بومباي. ويبدو أن الضغط الأمريكي هو الذي منع غلق القنصلية. وحتى عام 1989 بقيت القنصلية في بومباي بدون قنصل يرأسها. حيث لم توافق الهند على تعيين قنصل جديد. وفي عام 1982 جرت في نيودلهي "دورة الألعاب الآسيوية". ولقد منعت الهند مشاركة وفد الرياضيين الإسرائيلي. وفي مارس من نفس العام عُقد في نيودلهي مؤتمر رؤساء دول "عدم الانحياز". ولقد كان ذلك فرصة مناسبة للتصريحات والقرارات المعادية لإسرائيل"

في يونيو عام 1984 أرسلت إنديرا غاندي قوات الجيش إلى معبد طائفة السيخ لإبعاد بعض المقاتلين الذين تحصنوا به. ولقد قتل في العملية أكثر من ألف شخص. وفي 30 من أكتوبر اغتيلت غاندي على يد حراسها من السيخ. وفي نفس اليوم بعد ساعات من اغتيال أمه عُين راجيف غاندي رئيسًا للحكومة.

كان رجيف غاندي متحررًا من العوائق الأيديولوجية لأمه وكراهيتها الشديدة لإسرائيل. وأبدى استعدادًا لإعادة النظر بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط. لكن رغم التأييد البرلماني الذي تمتع به. إلا أن خطواته نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل كانت جزئية ومترددة. لذلك لم تؤتِ ثمارًا حقيقية. وفي عام 1985. بعد فترة ليست

بالطويلة من فوزه في الانتخابات، التقى راجيف غاندي في الهيئة العامة للأمم المتحدة مع رئيس الحكومة شمعون بيريز. ولقد كانت تلك أول مرة يلتقي فيها رئيسا الحكومتين. ولم يؤدِّ هذا اللقاء إلى حدوث أي تغيير.

وفي 17 من مارس عام 1987 أظهر الكونجرس الأمريكي لأول مرة اهتمامًا بالعلاقات الهندية الإسرائيلية، عندما عُرض مقترحٌ على اللجنة الفرعية لشؤون آسيا والمحيط الهادي التابعة لمجلس النواب، أشار إلى منع الهند للإسرائيليين من المشاركة في المؤتمرات الأكاديمية الدولية وفي الأحداث الرياضية التي تجرى في الهند، ودعا الهند إلى تقوية علاقاتها مع إسرائيل. وفي مايو عام 1987 نشرت "رابطة مكافحة التشهير" في نيويورك احتجاجًا شديدًا على رفض الهند السماح بمشاركة لاعبي التنس الإسرائيليين، في مسابقة كأس ديفيز التي أجريت في الهند في شهر يوليو، بعدها قرر الكونجرس الأمريكي في واشنطن خفض المعونة إلى الهند وتقليصها بـ60 مليون دولار لتصل إلى 35 مليون دولار، تغير قرار المقاطعة الهندية وسمح للاعبي التنس الإسرائيليين بالمشاركة، وفي بداية شهر يونيو عام 1986 أجرى راجيف غاندي مقابلة مع صحيفة لو موند الفرنسية، قال فيها أن الهند تعتبر إسرائيل دولة معتدية وأن أي تغيير في سلوكها سوف يؤدي إلى إقامة علاقات معها وتطبيعها، وقبل ذلك بفترة زار راجيف سوريا وأكد على التزام الهند بالقضية العربية، وبعدها في نفس الشهر، في يونيو عام 1988 التقى راجيف غاندي في نيويورك مع عضو الكونجرس ستيف سولرز (Stephen J. Solarz)، الذي كان في ذلك الوقت رئيس اللجنة الفرعية لمجلس النواب لشؤون آسيا والمحيط الهادي، وكان معروفا بتأييده للهند، كما شارك في اللقاء رئيس نادي رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة موريس أبرام، وتم الحديث عن العلاقات الهندية الإسرائيلية وأُوضح على ما يبدو لرئيس الحكومة الهندي أن الاهتمام الشعبي في الولايات المتحدة بسلوك الهند، في الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص- سوف يتصاعد، وفي نفس الوقت بدأ المتحدثون الرسميون للهند في تغيير النبرة المعادية لإسرائيل والتقليل من الإدانات، وإن بقي التأييد للفلسطينيين كما هو، في 15 من نوفمبر عام 1988 أعلن عرفات في الجزائر أنه يقبل مشروع التقسيم الصادر في الأمم المتحدة لعام 1947، وأنه يعلن إقامة "الدولة الفلسطينية"، كانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت بذلك وقبلت عرفات رئيسًا للدولة، وفي يناير عام 1989 -بعد عشر سنوات- سُمح ثانيةً لإسرائيل بتعيين قنصل لها في بومباي، وفي نفس الشهر زار نيودلهي عضو الكونجرس ستيف سولارز وكذلك وفد من "رابطة مكافحة التشهير"، ولقد جاءوا

لمناقشة شخصيات هندية حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولم يلتق وفد "الرابطة" مع رئيس الحكومة، لكن التقى فقط وزير الخارجية ناراسيما راو.

وفي النصف الثاني من عام 1989 تفجرت في الهند فضيحة فساد، ونشرت اتهامات لشخصيات حكومية حصلت على رشاوى من حكومة السويد، ومن صناعة الأسلحة لديها؛ لتوافق على شراء كمية كبيرة من المدافع من إنتاج شركة بوفورس السويدية، هبطت شعبية راجيف غاندي وتلقى ضربة قوية في الانتخابات التي جرت في شهر نوفمبر من نفس العام وخسر الحكم، ولقد جاءت من بعده - الواحدة تلو الأخرى- حكومة أقلية كانت مشغولة بأمور أخرى، ولم تتخذ قرارات في مسائل السياسة الخارجية، بما في ذلك إسرائيل، وفي مايو عام 1991، وفي أثناء حملة الانتخابات اغتيل راجيف غاندي على يد انتحارية تاميلية من سريلانكا، وعُين ناراسيما راو رئيسًا للحكومة.

2. تطبيع العلاقات الهندية الإسرائيلية

في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي طرأت تغييرات كبيرة في العالم وتغير الوضع الدولي، وكان انهيار الاتحاد السوفيتي -الحليف القديم للهند وأكبر مزود لها بالسلاح- ضربةً قاسيةً لها، كما كشفت حرب الخليج عن نقاط ضعف وانقسامات حقيقية في العالم العربي، وبدأت أخيرًا عملية المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة دول كثيرة وتحت رعايتها، لقد أرادت الهند -لدواعي الكرامة القومية- أن تكون من بين هذه الدول، وفي ظل هذه التغييرات قام رئيس الحكومة الجديد ناراسيما راو -رغم كونه عضوًا في حزب المؤتمر- بالقيام بتغيير أساسي في سياسة سابقيه وتخلى عن النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي ساد البلاد على ما يبدو أيام نهرو وابنته إنديرا غاندي وحفيده راجيف غاندي، واتبع نظام الاقتصاد الحر والمنفتح؛ في محاولة لإنقاذ الهند من الأزمات الاقتصادية وأزمة الفقر المدقع الذي ضرب أجزاءً كبيرة من السكان، لهذا الغرض كان راو في حاجة إلى مساندة الولايات المتحدة بشكل خاص والاستثمارات الغربية بشكل عام، وكانت هذه المساندة مرتبطة بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة التي أصبحت الدولة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

بدأ زعماء الهند في تقدير قوة اللوبي اليهودي، وفي هذا الخصوص يجب أن نشير بشكلٍ خاص إلى نشاط نائب رئيس الكونجرس اليهودي العالمي، ومن زعماء يهود أستراليا، إيزي لبلر، الذي اتضح فيما بعد أن هذا النشاط كان له تأثيرٌ على قرارات راو، سافر لبلر إلى الهند، وفي 21 من نوفمبر عام 1991 التقى رئيس الحكومة ناراسيما راو، حضر اللقاء أيضًا السفير الأسترالي، طلب ليبلر من راو أن يظهر

تعاملًا متساويًا تجاه إسرائيل، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية معها، وتبادل السفراء فيما بينهما، وأوضح لراو أن اختبار تغيير السياسة التقليدية للهند؛ سيكون موقفها تجاه إلغاء قرار الأمم المتحدة، الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، رد راو أن الهند تغير سياستها تجاه إسرائيل بشكل تدريجي، وكان لدى لبلر انطباع أن راو على دراية بأهمية المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وأن الأمر سيؤثر على اعتباراته، كما أنه غير مكترث بشكل كبير بالقضية الفلسطينية، وليس -بالطبع- بالمؤيد المتحمس لمنظمة التحرير الفلسطينية - بشكل واضح- على عكس رؤساء الحكومات الذين سبقوه، بل إنه لم يطرح هذه المسألة في الحوار،اعتقد لبلر أن حكم راو واعدٌ أكثر من وجهة نظر إسرائيل، أكثر من سابقيه، كما التقى لبلر مع نواب من البرلمان الهندي ودوديين تجاه إسرائيل، واقترحوا صراحةً ممارسة ضغط على راو في الولايات المتحدة.

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى التقليل الشديد من الأهمية السياسة والأيديولوجية لعالم "عدم الانحياز".كما أدى انخفاض أسعار النفط في بداية التسعينيات إلى تقليل ارتباط الهند بالنفط العربي، كما أدى الاتجاه المؤيد لباكستان في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) حول مسألة كشمير إلى إعادة تقييم الهند من جديد لسياستها في الشرق الأوسط، ولقد سمح مؤتمر مدريد لإسرائيل -للمرة الأولى- بإملاء الشروط على الهند، ولقد أوضحت إسرائيل أن أي مشاركة هندية في عملية السلام في الشرق الأوسط مرتبطة بتطبيع العلاقات بين الدولتين، كما تسبب صعود الأصوليين الإسلاميين وزيادة الإرهاب في الإساءة إلى الوضع الأمني المحلي والإقليمي في الهند، التي اعتبرت ذلك أمرًا مشتركًا مع إسرائيل، وربما أيضًا التفكير في التعاون الأمني المحتمل معها، وعلى هذه الخلفية اتخذت أول خطوة إيجابية من جانب الهند، التي أشارت إلى تغيير مرتقب في السياسة: عندما صوتت الهند في ديسمبر عام 1991 في صالح قرار إلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الصادر في عام 1975، وهو الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

لقد كانت تلك ظروفًا مناسبة لإسرائيل لمحاولة فتح حوار سياسي جديد مع الهند؛ من أجل إحداث تغيير في سياستها العدائية التقليدية، وكان من حسن الحظ أنه وقع حدثٌ مكَّن إسرائيل من إجراء اتصالات وبدء حوار أدى إلى إقامة علاقات كاملة خلال فترة ستة شهور، ففي 27 من يونيو عام 1991 هاجمت مجموعةٌ من الإرهابيين "المسلمين" مجموعةً من السائحين الإسرائيليين في مدينة سرينجر، عاصمة مقاطعة كشمير شمال الهند، وقُتل أحد الإسرائيليين وأصيب

ثلاثة واحتُجز واحد كرهينة.

"عليَّ هنا إضافة بعد التفاصيل عن تدخلي الشخصي في الأحداث. ففي تلك الفترة كنت نائب مدير عام في وزارة الخارجية، ورئيس قسم أفريقيا وآسيا والأوقيانوسيا[1] ولقد أمرني مدير عام وزارة الخارجية حينها -رؤبين مرحاف- بالتوجه إلى الهند لمحاولة إطلاق سراح الرهينة. كما قال -كتوجيه عام- ألاَّ أمتنع عن المحادثات السياسية لو أتيحت مثل هذه الفرصة. إن قضية إطلاق سراح الرهينة وإرسالها إلى إسرائيل مع الجرحى الثلاثة ليس موضوعنا هنا، لكن يجب أن نشير إلى كيف تمت الاتصالات مع ممثلي الحكومة الهندية أثناء تلك الزيارة. بدأ الحوار حول وضع العلاقات الثنائية بين الدولتين في محاولة لدراسة إمكانية تحسينها. لم يكن الأمر بسيطًا. فقبل وصولي إلى نيودلهي نشرت وزارة الخارجية الهندية بيانًا صحفيًا قالت فيه: أن أعمال الهند في حادث كشمير تتم فقط وفقًا لاعتبارات إنسانية فقط، وأن الزيارة ستكون زيارة "قنصلية" فقط، ولن تُجرى أي محادثات سياسية في وزارة الخارجية، ولن يحدث أي تغير في سياسة الهند تجاه إسرائيل.

مع وصولي إلى نيودلهي في 2 من يوليو، انتظرني خبر من البروفسور م.ل. سوندهي (M.L. Sondhi)، رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة نهرو في نيودلهي وصديق قديم ومخلص لإسرائيل منذ أول زيارة له لإسرائيل في مارس عام 1964. التقينا في نفس اليوم وأوضح لي: أن الظروف الدولية في الفترة الأخيرة، وتحسن مكانة إسرائيل، بل حتى حادث كشمير الذي أثار موجة من التأييد في الهند- تؤدي جميعها إلى أن الوضع مناسب الآن للعمل على تغيير تعامل الهند مع إسرائيل. واقترح استغلال زيارتي في سلسلة من اللقاءات. قلت له إنني سيسعدني إجراء أي مقابلة سوف يحددها لي، وأن تكون مع أشخاص يكون الحوار معهم ذا جدوى.

كان أول لقاء حدده لي في اليوم التالي مع رام نات قاو (Ram Nath Kao)، الذي كان رئيس الخدمة السرية الهندية على مدى سنوات طويلة، وبعد تقاعده تم تعيينه مستشارًا خاصًا لرئيس الحكومة للأمن، ويعتبر شخصية ذات تأثير كبيرة. فأخبرته برأينا حول تطبيع العلاقات، وأوضحت له لماذا سيكون الأمر مفيدًا للدولتين، واقترحت دراسةَ سياسةِ الهند القديمة تجاه إسرائيل، مثلما تفعل دولٌ

[1] منطقة فى جزر المحيط الهادئ الاستوائية. تتكون أوقيانوسيا من مجموعة من الجزر المرجانية والبركانية فى جنوب المحيط الهادئ مقسمة عرقياً إلى مناطق فرعية مثل ميلانيزيا، مايكرونيزيا، وبولنيزي ومنطقة معزولة بالكامل بين آسيا والأمريكتين، بما في ذلك وأرخبيل الملايو

أخرى. وقلت له أنني لا أنوي طلب لقاء رجال القسم السياسي في وزارة الخارجية؛ بسبب السياسة العدائية التقليدية لوزارة الخارجية الهندية. وأضفت أن إسرائيل لن تتوجه بشكل رسمي بمقترح إقامة تمثيل دبلوماسي لها في الهند. فبعد كل السنوات التي رُفضت فيها طلبات إسرائيل مرارًا وتكرارًا يجب أن تأتي المبادرة من الهند. ولو جاءت مثل هذه المبادرة؛ فسترد إسرائيل عليها بالإيجاب. وافق قاو على أنه قد حان الوقت لتغيير حالة العلاقات. لكنه أوضح لماذا لا يعتقد أن هناك فرصة لذلك في المستقبل المنظور. وبناءً على مقترح قاو قام البروفسور سوندهي بترتيب لقاء لي مع سكرتير الحكومة نارش تشاندرا (Naresh Chandra).

جرى هذا اللقاء في بيته في 4 من يوليو. وقال نارش تشاندر أن الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر السائد في تلك الأيام في الهند. في أعقاب الانتخابات الأخيرة- لن يسمح -حسب رأيه- بتغيير وضع العلاقات. لكن من المحتمل أنه من الممكن التفكير في نقل القنصلية من بومباي إلى نيودلهي. وحتى ذلك ليس في الوقت القريب.

أخبرني البروفسور سوندهي فيما بعد عن الانطباعات التي سمعها عن هذه اللقاءات. وقال إن سكرتير الحكومة كتب عن ذلك إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية. ووزير الدفاع. ووزير المالية. ومدير عام وزارة الخارجية. الذين شاركوا في نفس الأسبوع في المؤتمر الذي عقد في جزر المالديف. ولقد رد الجميع -بالفعل- أنه من حيث المبدأ يجب التقدم في العلاقات معنا. لكنهم اعتقدوا أن الحكومة ضعيفة جدًا. لكونها حكومة أقلية محتاجة إلى أصوات الطائفة المسلمة. وليس من الأفضل لها المخاطرة بالتسبب في قلاقل. وفي رأي بعضهم إن تحسين العلاقات مع إسرائيل سوف يؤدي إلى مثل هذه القلاقل من جانب المعارضين. خاصة بين الأقلية المسلمة.

من ناحية أخرى عملت الهند في نفس الوقت على الحصول على قرض 2-5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان هناك خوف من أن يقوم "اللوبي اليهودي" في الولايات المتحدة بإفشال الحصول على القرض؛ بسبب التعامل السلبي للهند مع إسرائيل. اقترح سوندهي بأن تقوم إسرائيل بتعبئة ضغط أمريكي على الهند في هذه القضية. بل أنه أشار أنه سينقل ذلك إلى وزير المالية نفسه المهتم بشكل أكبر من الآخرين بتحسين العلاقات الإسرائيلية الهندية. وبتحييد أي معارضة محتملة في الولايات المتحدة. اعتقد سوندهي أنه لا يجب تفويت الفرصة وعلينا العمل الفوري لدى أصدقائنا الأمريكيين. ذلك بسبب الحاجات الاقتصادية الملحة للحكومة الهندية. ويجب أن يوضح الأمريكيون للشخصيات الهندية أن تحسين العلاقات الهندية الإسرائيلية سوف يساعدها في

تحسين وضعها وصورتها في الولايات المتحدة. ولقد بدا الوقتُ مناسبًا. وفي تلك الأيام نشرت مقالات في الصحف الهندية دعت الحكومة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مع التأكيد على الفوائد التي ستجنيها الهند من وراء ذلك. ولقد ساهم في ذلك القنصل الإسرائيلي في بومباي جيورا بكر، الذي عمل كثيرًا بين الدوائر الإعلامية في الهند. وعمل الكثير من أجل تحفيز القراء لتأييد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

سمعت من شخصيات كثيرة قابلتها أنه فضلًا عن التبريرات التقليدية لحكومة الهند ضد إقامة علاقات مع إسرائيل، مثل الخوف من رد فعل الأقلية المسلمة، والقلق من أن يفقد حزب المؤتمر تأييده، والخوف من رد فعل الدول العربية الذي سوف يسبب لها أضرارًا اقتصادية، والصعوبة النفسية في تغيير السياسة التقليدية التي أساسها تأثيرُ موروثِ معارضة نهرو ومن تبعه للصهيونية وإسرائيل، والشعور بأن هذا سيكون خروجًا على تقليد نهرو في السياسة الخارجية، والخوف من أن تستغل باكستان التقارب بين الهند وإسرائيل والدعاية المعادية للهند بين الدول العربية- فضلا عن كل ذلك هناك عنصر آخر قائم: وهو محافظة الطاقم المتخصص لوزارة الخارجية الهندية، إن الاتجاه المؤيد للعرب والمعادي لإسرائيل لدى موظفي وزارة الخارجية هو الذي وجَّه سياستهم، وكذلك معاناة المستوى السياسي -وقتها- من الضعف، وعدم التفرغ للاشتغال كثيرًا بالسياسة الخارجية وفَرْض آرائه على المهنية التي حفرت في مواقفها التقليدية، وكما ظهرت معارضة للتقارب مع إسرائيل لدى بعض الوزراء في الحكومة وكذلك في دوائر أخرى في قيادة حزب المؤتمر.

لقد كان لديَّ انطباع -بعد تلك الزيارة التي قمت بها إلى الهند- أن هناك شعورًا معينًا بعدم الراحة تجاه إسرائيل. إن تحسين العلاقات بين إسرائيل وبين دول مختلفة في العالم لم يَغِبْ عن أنظار القادة السياسيين الهنود. كما كانوا على دراية بأن الصحافة قد تغير تعاملها إلى حدٍ ما إلى الأفضل. مع هذا كان يبدو أنه لا يجب التوقع أن الحكومة ستقوم بعمل شيء ما بمبادرة منها. كان يبدو أن الهند يسودها تطلع بأن يُفرض عليها مثل هذا التغيير بطريقة ما، أو أن يقوم عنصر خارجي بتحفيزه. لقد كانت تلك هي الفرصة المناسبة أمام أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة ولعناصر أخرى للعمل في الاتجاه المطلوب.

مع عودتي إلى القدس بدأ الإعداد لعمل منهج لعناصر صديقة مختلفة، وخاصة في الولايات المتحدة، وهم الذين طُلب منهم توضيح وجهة نظرهم لشخصيات في الحكومة الهندية. لقد كان التوقيت مناسبًا خاصة على ضوء

حقيقة أنه منذ حادث سرينجر لم تتوقف الصحافة الهندية عن الاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. لقد كانت الحكومة الهندية يقظة للعلاقات التي تتحسن بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي الذي استأنف علاقاته مع إسرائيل في 18 من أكتوبر عام 1991، والتقارب المستمر في العلاقات مع الصين (انظر الفصل الثالث عشر) ومع دول أخرى، بما في ذلك الفاتيكان. كما تابعت تطورات "عملية السلام" وأدركت أنها ستبقى خارجها إن لم تقم علاقات مع إسرائيل. مع هذا كان هناك مجال للخوف من أن تحاول الحكومة الهندية التهرب من تطبيع العلاقات الكامل للعلاقات الدبلوماسية من خلال تطبيق أي حل جزئي، مثل السماح بنقل القنصلية من بومباي إلى نيودلهي، أو رفع مستواها إلى قنصلية عامة. كان يجب استغلال اللحظة المناسبة التي ساهمت فيها الظروف المحيطة.

في خلال شهر يونيو طولبت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، مثل مؤتمر الرؤساء (Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations)، واللوبي إيباك، ورابطة مكافحة التشهير (ADL)، والمؤتمر اليهودي الأمريكي، والمؤتمر اليهودي العالمي، ومنظمة الحاخامات الأرثوذكس، وغيرها- طولبت بالتوضيح لممثلي حكومة الهند أن القروض الكبيرة التي تطلبها من الولايات المتحدة، من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، سوف تلزمها بتغيير سياستها أحادية الجانب تجاه إسرائيل. ولقد عمل في هذا الموضوع أيضًا رئيس بلدية نيويورك ديفيد دينكينس (غير يهودي، أسود)، وعضو مجلس النواب ستيف سولرز الذي كان معروفًا بصداقته للهند وإسرائيل معًا، وكذلك عضو مجلس الشيوخ دانيال مونيهان. أما العمل الجاد جدًا قام به في نيويورك هربيط مندل من "اللجنة اليهودية للعلاقات الطائفية" (Jewish Community Relations Committee, JCRC) التي نسَّقت أعمال المنظمات اليهودية المختلفة ونظَّمت لقاءات بين القادة وبين الدبلوماسيين الهنود في سفارة الهند في واشنطن، وفي ممثلية الهند في الأمم المتحدة، وفي قنصليتها العامة في نيويورك، وبين الساسة الهنود الذين قدموا في زيارة إلى الولايات المتحدة. كان من بينهم أيضًا ل.ك. أدفاني، زعيم حزب المعارضة BJP، الحزب الهندوسي القومي الذي فاز في الانتخابات بعد فترة ما. وطلبت "اللجنة اليهودية للعلاقات الطائفية" مقابلة رئيس الحكومة الهندية ناراسيما راو ووزير الخارجية م. سولانكي (Madhavsinh Solanki) الذين كانوا سيزورون نيويورك في نهاية شهر يناير.

في شهر ديسمبر عام 1991 انضمت الهند -كما ذكرنا- إلى الدول التي صوتت في صالح إلغاء قرار الأمم المتحدة لعام 1975، الذي ساوى بين الصهيونية

والعنصرية. وفي 22 من يناير عام 1992 تم دعوة القنصل الإسرائيلي في بومباي جيورا بكر إلى نيودلهي للقاء مدير عام وزارة الخارجية ج. ن. ديقسيط (J.N. Dixit)، وهو لقاء لم يحدث من قبل. وأعلنه أن في نية الحكومة الهندية العمل على تحسين علاقاتها مع إسرائيل في المستقبل القريب. وشرح له أنه لم يتقرر بعد إن كان سيطلب من إسرائيل أولًا فتح قنصلية عامة في نيودلهي استعدادًا لرفع مستوى التمثيل فيما بعد إلى سفارة، أم أنهم سيقيمون على الفور علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، أي فتح السفارات. كان القرار النهائي في يد رئيس الحكومة نفسه وأنه سيتخذه خلال بضعة شهور. هكذا أُبلغ. كان من الواضح أن الصدع في جدار العداء الهندي والضغوط التي مورست على حكومة الهند من اتجاهات مختلفة بدأت تؤتي ثمارها.

غير أن ما كانت الهند مستعدة للقيام به في هذه المرحلة لم يلبِ المطالب الإسرائيلية. وفي 23 من يناير أتيح لكاتب هذه السطور أن يكون في بكين بمناسبة مراسم إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، التي أجريت في اليوم التالي. ولقد تساءل مراسل وكالة الأنباء الهندية إن كانت إسرائيل ستوافق على مشاركة الهند في "عملية السلام" في الشرق الأوسط على الرغم من عدم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين؛ فتلقى ردًا سلبيًا حاسمًا. وقيل له أن ذلك من الممكن فقط بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. وفي 26 من يناير حصل المراسل على إجابة مشابهة من وزير الخارجية دافيد ليفي. ولقد نشرت هذه الأقوال في الصحف الهندية.

قامت الحكومة الهندية بمحاولة أخرى، غريبة قليلًا، لتأجيل إقامة العلاقات مع إسرائيل. ففي 28 من يناير اتصل جيورا بكر، القنصل الإسرائيلي في بومباي، وقال إن رئيس الحكومة راو مسافر إلى نيويورك ويعرض على دافيد ليفي المجيء إلى هناك من أجل الحديث معه. هكذا سيسهل عليه أن يشرح لليفي بشكل مباشر الصعوبات التي يواجهها. وإذا كان وزير الخارجية ليفي لا يستطيع المجيء إلى نيويورك فليرسل ممثلًا معتمدًا. هكذا قيل له. أمرت بكر بأن يرد عليه أننا غير مستعدين للموافقة على هذا المقترح. وإن كان مستوى تمثيل القنصل بكر ليس كبيرًا بالشكل الكافي في نظرهم، يستطيع سفير الهند في الولايات المتحدة إرسال طلب إلى سفيرنا هناك للقاء رئيس الحكومة راو. عاود بكر بعد ذلك الاتصال، وقال ثانية أن مدير عام وزارة الخارجية الهندية يقترح أن نسمح لهم بالانضمام إلى "عملية السلام" ويَعِد أنه خلال ثلاثة شهور سوف يحلون المشاكل الداخلية لديهم، وسيتغلبون على معارضة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، التي مازالت سائدة في

حزب المؤتمر، ويقيمون معها علاقات دبلوماسية كاملة، أوضحت لبكر بشدة أننا لا نقبل ذلك الأمر وقلت له أن يخبر مدير عام وزارة الخارجية ديقسيت أن تجربة الأربعين سنة الماضية قد علمتنا عدم الاعتماد على مثل هذه الوعود، نحن نقترح أن يحلوا مشكلاتهم أولًا وعندما يكونون مستعدين سيسعدنا أن يقوموا بالاتصال.

وفي اليوم التالي، يوم الأربعاء 29 من يناير عام 1992 اتصل القنصل في بومباي جيورا بكر في وقت الظهيرة، وقال أن كيسط مدير عام وزارة الخارجية الهندي قد اتصل به من نيودلهي وأخبره أنهم ينوون نشر نبأ -بعد ثلاث ساعات- عن قرارهم برفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى مستوى السفارات، وهم يتطلعون إلى أن ننشر نبأً مماثلًا في نفس التوقيت، كما أُوضح له أن الهند لا تشترط تطبيع العلاقات بين الدولتين بدعوتها للمشاركة في المؤتمر المتعدد الأطراف الذي ينعقد في موسكو، لكنه يأمل ألا تعارض إسرائيل ذلك، وطلب بكر من مدير عام وزارة الخارجية الهندية التأجيل قليلًا وقت إذاعة النبأ؛ لإعطائي فرصةً لإخبار وزير الخارجية دافيد ليفي ومدير عام وزارة الخارجية يوسف هداس، اللذَيْن كانا في ذلك الوقت في موسكو، كما طلبت من بكر أن يخبر مدير عام وزارة الخارجية ديكسط أننا نريده أن يرسل إلينا أولًا صيغة النبأ الذي يقترحونه، قمت بإرساله إلى مدير عام وزارة الخارجية يوسف هداس، في موسكو، ونشر نبأ إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل في نفس التوقيت في نفس المساء، في نيودلهي وفي موسكو وفي القدس، مرت ست ساعات درامية، منذ أول مكالمة هاتفية لمدير عام وزارة الخارجية الهندية مع قنصل إسرائيل في بومباي، وحتى إعلان نبأ إقامة العلاقات، وهكذا وفي أسبوع واحد تم إقامة علاقات مع أكبر دولتين -الصين (انظر الفصل الثالث عشر)، والهند- التان يسكنهما معًا حوالي نصف البشرية، وهو تحولٌ مهم، وهناك شك إن كان هناك حدث مشابه له في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية، باستثناء الأيام الأولى بعد إقامة الدولة واعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبلدان أخرى بدولة إسرائيل، وهو الذي جاء متتاليًا.

إن قرار حكومة الهند إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، بالطريقة التي جاء بها، كان مفاجئًا؛ حيث قد مر أسبوعان فقط على تصريح الهند أن إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل مرتبط بانسحابها إلى حدود مشروع تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947، لكن مرَّ أسبوعٌ بعد أن زار ياسر عرفات نيودلهي وسمع أن هذه الخطوة حتمية في أي وقت قريب، وقبل بضعة أيام من قرار رئيس الوزراء ناراسيما راو المفاجئ، لم يكن واضحًا إن كانت الهند ستعرض إقامة علاقات كاملة على مستوى السفارات، أم فقط على مستوى القنصليات العامة، في

نيودلهي وفي إسرائيل. وقد باءت بالفشل محاولة الهند -حتى اللحظة الأخيرة تقريبًا- إقامة علاقات مع إسرائيل،"على مراحل"، في مواجهة تعنت إسرائيل وإصرارها على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

من الممكن إيجاز هذه المرحلة في العلاقات الإسرائيلية الهندية والقول أن السياسة غير الودود المستمرة التي اتبعتها الهند تجاه إسرائيل- كانت من صفات حزب المؤتمر ورؤساء الحكومات من نسل نهرو. ولوحظت فرصة التغيير -كما ذكرنا- في نهاية شهر يونيو وبداية يوليو من عام 1991، أثناء معالجة حادث كشمير. غير أنه لا شك في أن تحفيز عملية اتخاذ قرار إقامة علاقات دبلوماسية كاملة قد ساهم فيه عاملان. نبع العامل الأول من رغبة الهند في الحصول على نصيب في العملية السياسية في الشرق الأوسط. وهى العملية التي تلقت دفعة مع عودة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي. ولقد اتضح للهند عشية المؤتمر المتعدد الأطراف في موسكو أنها لن تستطيع المشاركة فيه. ولقد رفض الأمريكيون الطلبات الهندية بأن تتم دعوتهم وعرضوا عليهم التوجه إلى إسرائيل. أما إسرائيل فقد اشترطت مشاركة الهند في العملية السياسية في الشرق الأوسط بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة. لقد كان الغياب عن المؤتمر يمس الكرامة القومية الهندية. كما ساهمت في تحفيز عملية اتخاذ القرار حقيقة أن الهند قد ضمنت مشاركتها في هذا المؤتمر بإقامتها علاقات مع إسرائيل قبل ذلك ببضعة أيام.

يرجع العامل الثاني الذي أدى إلى تحفيز العملية، إلى الوضع الاقتصادي للهند. ولقد أعلن ديكسط مدير عام وزارة الخارجية الهندية، نبأ إقامة العلاقات في مؤتمر صحفي خاص في 29 من يناير. قبل ساعات محدودة فقط من توجه رئيس الحكومة ناراسيما راو إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى الهند. ومن شبه المؤكد أنه اعتقد أن إقامة علاقات مع إسرائيل سوف تحسن من صورة الهند عند الولايات المتحدة، وستسهل عليها الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المهمة جدًا بالنسبة لها. ولقد أدى إلى هذا الاستنتاج طلبات من قبل زعماء المنظمات اليهودية المختلفة إلى رئيس الحكومة ناراسيما راو؛ حيث طلبوا لقاءه عند زيارته الولايات المتحدة، وكان لديه انطباع أن غياب العلاقات مع إسرائيل سوف يُثقل على الزيارة. يبدو أنه لهذه الأسباب قرر راو اتخاذ خطوة جريئة وإنهاء قضية عدم وجود علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في خطوة مفاجئة أحادية الجانب، مثلما فعل في 29 من يناير.

وهذا ما حدث في اللقاء الذي كان مقررًا في 1 من فبراير، في نيويورك بين راو وممثلي

المنظمات اليهودية؛ حيث تحول إلى لقاء ترددت فيه أقوال تقدير للهند، والحديث عن التعاون المستقبلي بين الهند والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة. كما حظي عضو الكونجرس الأمريكي ستيف سولرز -الذي كان رئيس اللجنة الفرعية للكونجرس لشؤون آسيا والمحيط الهادي- بتقديرٍ كبير، وقام من جانبه بنشر تصريحٍ صحفي أعرب فيه عن رضاه عن إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل. وبعد بضعة أيام من ذلك، بين 9-15 من فبراير زار نيودلهي إيزي لبلر للإعراب عن تقدير "المؤتمر اليهودي العالمي" للتحسن الدرامي الذي طرأ خلال شهور معدودة في العلاقات بين الهند وإسرائيل والشعب اليهودي، وقال له رئيس الحكومة راو أنه من الخطأ توقع الإعراب عن أسف الهند على سياستها السابقة تجاه الشرق الأوسط. ولقد اعترف وزير الخارجية الهندي سولانكي أن هناك معارضة كبيرة في وزارة الخارجية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أما وزير الزراعة الدكتور جاكار (Balram Jakhar) فقد أظهر حماسًا حول فرص التعاون بشكل كبير مع إسرائيل.

تختلف الرواية الهندية لهذه الأحداث قليلًا عن الرواية الإسرائيلية، يظهر الوصف المفصل لها في يوميات مدير عام وزارة الخارجية الهندي ديكسط، الذي كان مشاركًا في كل مسيرة التطبيع، ولا يوجد شخص أكثر منه ثقة في وصف المسألة من وجهة النظر الهندية، ولقد فصَّل في كتابه العوامل التاريخية، والإستراتيجية، والاقتصادية، التي قربت الهند من الدول العربية.. وشرح بعدها أن هناك ثلاثة تطورات مهمة جعلت الهند تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل: الأول: حرب الخليج عام 1991، الثاني: الرؤية العامة للدول العربية لمشكلة كشمير، الثالث: توقيع اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل، وهذا هو وصف ديكسط:

"على ضوء هذه التطورات كانت هناك حاجة إلى إعادة دراسة علاقة الهند مع إسرائيل بشكلٍ أساسي، وفي الوضع الدولي الذي نتج بعد حرب الخليج اعتقدت الهند أنه من المستحب إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والمبادرة بالتعاون الثنائي معها في كل المجالات... على الرغم من تأييدنا الدائم والأساسي للقضية العربية في فلسطين، ورغم أننا أبعدنا أنفسنا عن إسرائيل ولم نقم معها علاقات دبلوماسية، إلا أن إسرائيل قد ساندت الهند في قضايا مثل كشمير وسلامة الأراضي الهندية، وكان الإسرائيليون مهتمين بإقامة علاقات اقتصادية مع الهند والاستثمار فيها، وأرادوا أيضًا المبادرة بالتعاون العلمي والتكنولوجي معنا، إن تجربة إسرائيل في الزراعة الجافة، والري الصحراوي، والصناعات الزراعية والتعاون الزراعي، من الممكن أن تكون مفيدة للهند، كما من الممكن تطبيق تجربة إسرائيل في

محاربة الإرهاب في الهند للتعامل مع الحركات الانفصالية في أماكن مختلفة في البلاد. لقد كوَّنَت إسرائيل خبرة في تحسين أنظمة الأسلحة السوفيتية تستطيع الهند استخدامها...

من ناحية أخرى، كان من الممكن أن تتأثر الصداقة الهندية، وعلاقات التعاون بينها وبين الدول العربية. وكان من المنتظر أن يضر ذلك الأمر بالتزود بالنفط من دول الخليج. وسيتسبب كذلك في طرد الكثير من الهنود الذين يعملون في الخليج وفي الدول الإسلامية الأخرى، الذين يساهمون في الاقتصاد الهندي وفي عملتها الصعبة. كان من الممكن أن تشكل الدول العربية ودول إسلامية أخرى في غرب آسيا وفي المغرب، تهديدًا جيواستراتيجيًا على أمن الهند لو اتبعت سياسة عدائية تجاهها؛ بسبب مبادرتها بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. كما كانت هناك مخاوف سياسية داخلية بأن يعارض السكان المسلمون لدينا هذا القرار، وأن يكون لهذا القرار آثارٌ سياسية داخلية، وآثار تصويتية بالنسبة للحزب الحاكم الذي سيتخذ قرارًا إيجابيًا تجاه إسرائيل. لقد قمنا في وزارتنا بدراسة هذه الاعتبارات المتناقضة وعرضنا توصيات سياسية على وزير الخارجية وعلى رئيس الحكومة، على ضوء توازن القوى الدولية وقوة الولايات المتحدة، في مواجهة معظم الدول العربية والإسلامية. ولقد كان افتراضنا أنه ليس من المعقول أن تتسبب إقامة علاقات مع إسرائيل في تدهور علاقات الهند مع البلدان العربية والإسلامية. ولقد وافق راو على افتراضنا، لكنه رغب أولًا في إشراك كبار أعضاء حزبه، وزعماء أحزاب المعارضة، في صلب الموضوع. وقال أنه بعد أن يضمن الاتفاق التام، بالمفاهيم السياسية الداخلية، سوف يتحدث مع ياسر عرفات للوقوف على رد فعله، حينها فقط سيتخذ القرار النهائي.

وفي النصف الثاني من شهر يناير عام 1992 أجرى ناراسيما راو محادثاتٍ مع زعماء في حزب المؤتمر وفي المعارضة، ولقد أقنعتهم تفسيراته، حينها طلب دعوة ياسر عرفات إلى زيارة رسمية، مكث عرفات في الهند من 20-22 من يناير، وتحدث مع راو، وأخبره بالمحادثات السرية مع إسرائيل، وقال إن العلاقات الرسمية سوف تكون خلال ستة حتى ثمانية أشهر. وافق عرفات على اتجاه الحكومة الهندية نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل...

وفي 23 من يناير تحدث رئيس الحكومة مع أصدقائه في مجلس الوزراء، ولقد اعترض فقط أرجون سينج (Arjun Singh)، وأعرب عن مخاوفه من أن (إقامة العلاقات) سوف تؤثر على تأييد المسلمين لحزب المؤتمر. ورأى أن ذلك سيؤدي إلى التخلي عن الإطار الذي حدده نهرو للسياسة الخارجية للهند. ولقد سُئلت عن

ذلك وأجبت أن نهرو نفسه اعترف بإسرائيل رسميًا، ولقد امتنعنا عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بسبب العدوان الإسرائيلي ومعاملتها التمييزية تجاه الفلسطينيين. وأكدت أن إقامة العلاقات مع إسرائيل ليس معناه أن نغير تأييدنا للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق طموحاته المشروعة. كما أشرت أيضًا إلى الشق الإيجابي الكامن في العلاقات الهندية الإسرائيلية. أنهى رئيس الحكومة المناقشات بقول أن عرفات نفسه يؤيد قرار الهند تطوير العلاقات مع إسرائيل.

تم توجيهي بالإعلان رسميًا عن قرار الهند إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وفتح سفارات في البلدين... ولقد قمت بذلك في 24 من يناير عام 1992.

وهذه هي الكلمات التي قالها ديكسط للسفراء العرب:

دعوت السفراء العرب والمسلمين. وشرحت لهم قرارنا وأخبرتهم بكل الخلفيات التي أدت إلى هذا القرار... وسألتهم صراحةً: لماذا على الهند أن تُظهر حساسية كبيرة لقلقهم من إسرائيل. ذكرت لهم أننا أيدناهم بإخلاص وبشكل دائم على مدى أربعة عقود... في الوقت الذي انقسمت فيه الدول العربية نفسها بالنسبة لإسرائيل. أظهر بعضهم مرونة واستعدادًا للتوافق مع إسرائيل بضغط غربي. وأوضحت أنه على الرغم من الصداقة الهندية الدائمة وتأييدها للعرب، إلا أنهم أظهروا عدم اكتراث بقلق الهند في قضية كشمير وفي اتجاهات باكستان نحو تشجيع انفصالها عن الهند.

لقد أكدت أن الشكل الذي تؤيد به البلدان العربية باكستان في OIC (منظمة التعاون الإسلامي) ضروري، وسيضطر الهند إلى إعادة تقييم سياستها تجاه العرب. واختتمت قائلًا: أنه مثلما تعمل الدول العربية كل واحدة بمفردها وجميعهم معًا، من أجل مصلحتهم القومية، ووفقا لتقديرهم، هكذا ستفعل الهند... وذكرت تفاصيل عن حديث راو مع عرفات، وذكرت أن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها تجري مباحثات سرية مع إسرائيل، وانتهى الأمر هناك، ولم يكن هناك تأثير سلبي على العلاقات الهندية العربية.

وحول محاولة الهند تأجيل إقامة العلاقات -كما ذُكر فيما سبق- يحكي ديكسط باختصار: "كان رئيس الحكومة راو مهتمًا بالتقدم البطيء (في العلاقات مع إسرائيل). وقال أن العلاقات ستكون في البداية على مستوى الموظفين، ثم على مستوى مدير عام وزارة الخارجية... الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية (لم يكن في وزارة الخارجية الإسرائيلية مثل هذه الصفة)، وزار موشِه يجار الهند في خريف عام 1992، ثم رَدَدْتُ الزيارة في 22-25 من مارس عام 1993. وبالإضافة إلى المحادثات التي أجريتها مع نظيري في وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ استقبلني أيضًا وزير

الخارجية شمعون بيريز ورئيس الحكومة إسحق رابين... وانتقل القنصل الإسرائيلي خلال ثلاثة شهور (بعد الحديث مع السفراء العرب) من بومباي إلى نيودلهي. ولقد قمنا بافتتاح سفارتنا في تل أبيب في بداية صيف عام 1992...وإني أرى في إقامة العلاقات مع إسرائيل أحد التطورات المهمة جدًا في سياسة الهند الخارجية في فترة خدمتي كمدير عام".

لم تكن جميع الآراء مشابهة. فقبل أسبوعين من نشر نبأ إقامة العلاقات الدبلوماسية زار وزير الخارجية مادهافسين سولانكي القاهرة، ووعد نظراءه المصريين بأن الهند ستنتظر نتائج -أو على الأقل- أي تقدم في عملية السلام العربية الإسرائيلية قبل أن تستقبل سفير إسرائيلي في نيودلهي.

في 12 من فبراير عام 1992 أخبرت وزارةُ الخارجية الإسرائيلية وزارةَ الخارجية الهندية أن قنصلها في بومباي جيورا بكر، قد عُين مؤقتًا مسئولًا عن سفارة إسرائيل في نيودلهي. ولقد تم البدء في استعدادات افتتاح سفارة منظمة وتحديد برنامج للتعاون بين الدولتين.

مع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تم تفنيد افتراضين افترضهما الكثيرون. الأول: أنه مع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة ستضطر الهند إلى التعامل مع غضب الدول العربية. ولقد كان هذا الافتراض سائدًا على مدى سنوات طويلة، بل كان له تأثير على سياسة الهند. لكن اتضح أنه لم تكن هناك ردود فعل سلبية من جانب العرب. الثاني: أن الهند ستخاطر بإثارة الأقلية المسلمة الكبيرة لديها لو قامت بتحسين علاقاتها مع إسرائيل. وكان يبدو حتى اللحظة الأخيرة أن ذلك سوف يحدث. لكن عندما قرر رئيس الحكومة راو إقامة علاقات مع إسرائيل، لم يُسمع أي رد فعل احتجاجي حقيقي من جانب مسلمي الهند.

لم يمر شهر منذ إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل، إلا وأعلن وزير الدفاع الهندي شاراد باور (Sharad Pawar) أن الهند تدرس إمكانية الاستفادة من التجربة الإسرائيلية في مقاومتها للإرهاب. واعتقد أن ذلك الأمر سوف يأتي بفائدة متبادلة للبلدين. وأضاف أنه سيتم طلب العون الإسرائيلي في التدريب الخاص للقوات العسكرية، وإن التكنولوجيا الإسرائيلية سوف تحسن من منظومات الأسلحة. كما عُلم أن وزارة الزراعة الهندية قد ناقشت احتمالات التعاون بين الهند وإسرائيل في مجالات الري والزراعة في الأراضي الصحراوية.

في الفترة 23-29 من مارس عام 1992 زار نيودلهي -ثانيةً- رئيس قسم آسيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ من أجل بدء حوار سياسي منظم حول مستقبل العلاقات بين الدولتين، وحول المجالات التي يمكن تطوير التعاون فيها. ولقد جرت

مباحثات مع وزير الزراعة ووزير الخارجية ونائبه، ومدير عام وزارة الخارجية الهندية ديكسط، وكذلك مع مدير عام وزارتي السياحة والطيران المدني، وتقرر في هذه المباحثات إعداد اتفاقيات للتعاون في مجالات الزراعة، والنقل الجوي، بما في ذلك رحلات العال، والسياحة والثقافة والطب، كما تم دعوة وفود هندية في هذه المجالات وغيرها إلى إسرائيل للتوقيع على اتفاقيات ومناقشة تطوير طرق العمل، وهذا ما حدث، ففي 7 من أبريل أرسلت وزارة الخارجية الهندية إلى إسرائيل طاقمًا من أجل إقامة السفارة.. وفي خلال أسابيع معدودة زارت إسرائيل وفود هندية في المجالات التي تمت مناقشتها أثناء الزيارة وبدأ تنفيذ مشروعات مختلفة.

تحدث مدير عام وزارة الخارجية ديكسط في مباحثات نيودلهي، عن رغبة الهند في المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط، وأوضح أنه على الرغم من عدم وجود علاقة بين قرار الهند إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وبين مسألة مشاركتها في عملية السلام، إلا أن ذلك سيساعد الحكومة الهندية -على المستوى الداخلي- أن توضح للرأي العام قرارها إقامة علاقات مع إسرائيل، ولقد رد محاوره الإسرائيلي أن إسرائيل ليس لديها أي مانع في مشاركة الهند في مباحثات السلام، لكنها ترغب في أن تكون السياسة الهندية أكثر اتزاناً، واتضح بالفعل في الحوارات التي دارت أثناء الزيارة أنه على الرغم من الرغبة المعلنة في تطوير العلاقات والتعاون في جميع المجالات، إلا أنه مازال هناك شعور بنوع من التحفظ تجاه إسرائيل لدى قيادة سكرتارية وزارة الخارجية، ولقد أوضح مدير عام وزارة الخارجية ديكسط أن بعض الدوائر والشخصيات من حزب المؤتمر الحاكم، وفي بعض أحزاب المعارضة الصغيرة، مازالت تعارض تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ حيث اعتبروا هذه الخطوة موقفًا ليس مبنيًا على مبادئ، وخيانة للسياسة التقليدية للهند تجاه العرب، كما قالت شخصيات حكومية أخرى أنه لا يجب توقع تغيير السياسة التقليدية الهندية المؤيدة للعرب في الشرق الأوسط، وكان يبدو أن الهنود كانوا يخشون من الأعمال الانتقامية العربية، ربما في مجال تجارتهم الكبيرة مع الدول العربية، وربما في مسألة العاملين الهنود الكثيرين الذين يعملون في الدول العربية، كان الخوف في الهند من تعريض هذه المصالح للخطر، وكان من الواضح أن الهنود يريدون تقليص شكل العلاقات مع إسرائيل وإقامة علاقات على مستوى أقل من المستوى الوزاري، غير أنهم يرحبون بالتقدم العملي في العلاقات، يجب أن نشير إلى أن الهنود أظهروا في هذه المباحثات عدم اكتراث تام لاحتمال تحسن العلاقات بين إسرائيل وبين جاراتها الإسلامية الكبرى للهند؛ باكستان وبنجلاديش، والأمر الوحيد الذي كان من الممكن أن يثير استياءهم هو احتمال إقامة أي علاقات

أمنية بين إسرائيل وباكستان!

وفي 23 من مارس عام 1993 وصل مدير عام وزارة الخارجية الهندي ديكسط في زيارة لإسرائيل. وأجرى مباحثات في وزارة الخارجية في القدس كما التقى رئيس الحكومة إسحق رابين. تحدث ديكسط عن خطر الإرهاب "الإسلامي" وعن اختراق التأثيرات الإسلامية الأصولية للهند. وقال أنه من المعروف للهنود أن السعوديين والإيرانيين ناشطون بين مسلمي الهند. الذين يصل عددهم إلى 118 مليون نسمة. وتخشى حكومة الهند من ظهور التطرف "الإسلامي" ومن انتشار التأثيرات الأيديولوجية بين المسلمين لديها. واقترح أن يُجري الخبراء الإسرائيليون والهنود مناقشات مشتركة في هذه القضية. وأكد على الفكرة التي طرحت من قبل -في مناسبة أخرى- بإنشاء مركز لدراسات الإرهاب في الهند. وطلب العون الإسرائيلي والتدريب في هذا الموضوع. ولقد أشاد ديسكط بالتطور السريع للعلاقات الثنائية بين الهند وإسرائيل. لكنه أضاف أنه مازالت هناك دوائر في حزب المؤتمر تعارض تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتعتبره خروجًا على سياسة نهرو. وقال أنه سيكون هناك تعبير عن هذه المعارضة. ورفض مخاوف إسرائيل من العلاقات القائمة بين الهند وإيران. ومن أنباء بيع الهند لأسلحة كيماوية لسوريا. كما فسَّر استمرار التصويت غير الودود للهند في الأمم المتحدة؛ بأن الرؤية الأساسية للهند في حل المشكلة الفلسطينية لم تتغير. وأنها ستستمر في مساندة القضية الفلسطينية. وقال ديكسيط أن حكومة الهند كانت تريد زيادة التعاون بين الدولتين بشكلٍ تدريجي. حتى في القضايا الأمنية.

لإظهار كما لو أن الهند لم تتحرر بعد -بشكلٍ نهائي- من تحفظاتها ضد إسرائيل- وقع في بداية شهر يوليو عام 1993 حادث ذو طابع ثقافي. فقد أرادت فرقة القدس الموسيقية. بجوار هيئة الإذاعة. القيام برحلة موسيقية في الهند في شهر أكتوبر. وفي 9 من يوليو أخبرت وزارة الخارجية الهندية سفير إسرائيل في نيودلهي. أن شرط زيارة الفرقة الموسيقية للهند هو حذف كلمة "القدس" من اسم الفرقة. ولقد مسَّ هذا الطلب إسرائيل. بل وجرى نقاش في الكنيست حوله. وترك وزير الخارجية شمعون بيريز القرار -سواءً الخضوع للمطلب الهندي أم إلغاء الرحلة- في يد الفرقة الموسيقية نفسها. أما رئيس بلدية القدس. تدي قولق. فقد رد قائلًا "إنه لو ذكر في البرنامج من أين أتت الفرقة الموسيقية. ليست هناك أي مشكلة من ناحيته وتستطيع الفرقة السفر في هذه الجولة". استنكر أعضاءُ الكنيست -عن الليكود والعمل على حد سواء- كلًّا من الحكومة الهندية وتدي قولق. وفي نهاية الأمر ألغت الفرقة الموسيقية سفرها إلى الهند. لكن في شهر ديسمبر عام 1994

قامت الفرقة الفلهرمونية الإسرائيلية بجولة من الحفلات في الهند، بقيادة زوبين مهاتا من مواليد بومباي.

على الرغم من وجود هذا النوع من العقبات، إلا أن العلاقات الثنائية بين الدولتين استمرت في التطور بمعدل سريع. وفي الفترة 17-19 من مايو عام 1993، بعد شهرين من زيارة ديكسط لإسرائيل، زار وزير الخارجية شمعون بيريز الهند، تم التوقيع خلال الزيارة على عدة اتفاقيات كانت قد أُعدت أثناء الاتصالات السابقة بين ممثلي الحكومتين، وكانت تلك اتفاقيات ثقافية، وسياحية، وفي النقل الجوي، وفي التعاون العلمي والتقني، والتجارة والزراعة والتعاون الاقتصادي، وفي نهاية عام 1994 وُقعت اتفاقية جوية تسمح بالرحلات المباشرة بين تل أبيب ونيودلهي، بالإضافة إلى الرحلات التي قد عملت على خط بومباي.

كانت محادثات بيريز في الأساس مع رئيس الحكومة الهندية، يقول مدير عام وزارة الخارجية ديكسط أن ذروة زيارة بيريز كانت في المؤتمر الصحفي الذي أعرب فيه عن تأييد إسرائيل غير المشروط في قضية جامو وكشمير. ولقد أثار ضجة عندما قال: إن من حق الحكومة الهندية توطين غير المسلمين في وادي كشمير؛ من أجل تغيير البناء الديموغرافي للوادي الذي غالبية سكانه من المسلمين. عاود بيريز زيارة الهند ثانية في شهر أغسطس عام 2000، عندما كان وزيرًا للتنمية الإقليمية، كما قام وفد برلماني مكون من سبعة أعضاء يرأسهم رئيس البرلمان الهندي بزيارة إسرائيل في نوفمبر عام 1994، وفي 1 من أغسطس عام 1995 عينت إسرائيل قنصلًا عامًا شرفيًا في كَلكَتا على الساحل الشرقي للهند. كما زار الرئيس عيزر فايتسمان الهند في نهاية عام 1996، ومن الجانب الهندي زار إسرائيل كبار وزراء جوزرات وماهاراشطرا والبنغال، وكذلك وزراء من الحكومة المركزية، مثل وزير الداخلية الذي زار إسرائيل في يونيو عام 2000، وتبعه وزير الخارجية في شهر يوليو من نفس العام، غير أن الرئيس الهندي لم يردّ الزيارة (حتى تاريخ إصدار الكتاب باللغة العبرية عام 2004).

وفي سبتمبر عام 1993 وُقعت في القدس اتفاقية للتعاون العلمي في مجال العلوم الدقيقة، بين الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم وبين الأكاديمية المناظرة لها في الهند. وفي ديسمبر عام 1994 زار الهند وزير الصناعة والتجارة ميخا حاريش ووقع اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين. وفي أعقاب التوقيع على هذه الاتفاقية تم إلغاء التمييز التجاري بين إسرائيل والهند. كما تم التوقيع كذلك على اتفاقيات اقتصادية وتجارية أخرى بين الهند وإسرائيل، خلال زيارة وزير المالية أبراهام شوحط لنيودلهي، لم يُسجل تطور مشابه في مجال واحد فقط وهو

مجال العلاقات الثقافية.

لو حكمنا وفقًا لما هو منشور في الصحافة الهندية، وفي إسرائيل وفي الولايات المتحدة، بل في المجلات المتخصصة- فإن العلاقات الحقيقية قد تطورت وبسرعة بين الأجهزة الأمنية في إسرائيل والهند. ولقد كانت هناك اتصالات معينة قائمة في مجال الأمن بين الدولتين قبل سنوات طويلة من التطبيع، بل في ظل حكم إنديرا غاندي العدائي، وهي التي عملت رئيسة للحكومة في سنوات 1966-1977، وكذلك في سنوات 1980-1984. ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1992 قويت جدًا العلاقات الأمنية بين الدولتين، وتشهد على ذلك قائمة الزيارات المتبادلة والتصريحات العلنية في هذا المجال، التي نشرت في الصحافة. وفي 23 من فبراير عام 1992 -بعد فترة قصيرة من الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة- أعلن وزير الدفاع شاراد باور -كما ذكرنا- أن تطبيع العلاقات بين الدولتين قد مهَّد الطريق للاستفادة من تجربة إسرائيل في محاربة الإرهاب. وفي الزيارة التي قام بها رئيس قسم آسيا وأفريقيا في وزارة الخارجية لنيودلهي في مارس عام 1992؛ من أجل وضع أساس عمل سفارة إسرائيل والعلاقات بين الدولتين، والتقى كذلك -في حديث عام في الشؤون الأمنية- مع مدير وزارة الدفاع الهندي ن.ن. فوهرا (N.N. Vohra)، وفي نهاية شهر مايو وصل الهند وفد اقتصادي إسرائيلي، ضم ممثلي الصناعات العسكرية. وفي أغسطس وصل إلى نيودلهي وفد من قبل الصناعات الجوية، وعرض تكنولوجيا لطائرات بدون طيار. كما وصل وفد آخر في نفس الشأن إلى الهند في شهر ديسمبر من نفس العام. كما تم كذلك طرح التعاون الأمني في المحادثات التي أجراها مدير عام وزارة الخارجية الهندية ديكسط في القدس في مارس عام 1993. كان من بين الوفد الذي رافق وزير الخارجية شمعون بيريز -في زيارته للهند في مايو 1993- ممثلون للصناعة الجوية، ألبيط وشركات أخرى. وعلى ما يبدو أنه تم وقتها مناقشة إمكانية تطوير طائرات الميج 21 العاملة في سلاح الجو الهندي، وهي الصفقة التي فازت بها روسيا في نهاية الأمر. وفي يونيو عام 1993 نُشرت أنباء بأن الهند اشترت من إسرائيل تجهيزات للدبابات والمدفعية المنتجة في الهند. وفي نفس الشهر زار إسرائيل مجموعة من الدارسين في الكلية الهندية القومية للدفاع. وفي شهر سبتمبر زار الهند وفد إسرائيلي مثّل معظم مصانع الصناعات العسكرية والجوية والاتصالات والالكترونيات الإسرائيلية. ولقد استمر هذا العمل ثنائي الاتجاه في السنوات التالية. ومن المهم أن نؤكد أن هذه الأنباء مستقاة مما نشر في وسائل الإعلام الهندية والإسرائيلية، وفي منشورات دولية، حيث أنكر ممثلو الهند وإسرائيل في مناسبات مختلفة أن هناك تعاونًا أمنيًّا قائم

بين الدولتين.

في نهاية شهر أغسطس عام 1994 زار الهند مدير عام وزارة الدفاع دافيد عبري. ولقد ناقش بتوسع التعاون الأمني الهندي الإسرائيلي. وبعد عام، زار الهند قائد سلاح الجو اللواء هرتسل بودينجر. وكذلك وفد وزارة الدفاع. وجرت مباحثات حول تطوير طائرات بوينج 707 التابعة لسلاح الجو الهندي. ولقد تم مناقشة القضايا الأمنية في زيارة الرئيس عيزر فايتسمان في شهر ديسمبر عام 1996. وفي شهر فبراير عام 1997 زار إسرائيل مدير عام وزارة الدفاع الهندية. وبعد عدة شهور من ذلك عينت الهند ضابطًا بسلاح الجو ملحقًا عسكريًا في سفارتها في تل أبيب. وفي مارس عام 1998 زار إسرائيل رئيس هيئة الأركان الهندية.

ولقد شمل تعاون الصناعات الأمنية في إسرائيل بيع معلومات وسلاح، بما في ذلك سفن حربية، وطائرات بدون طيار، ومدافع، وتجهيزات إلكترو-بصرية، والليزر وغيرها. وفي عام 1998 تمت هذه الصفقات -وفقًا لمنشورات مختلفة- بمئات ملايين الدولارات. ولقد اتسع هذا النشاط وأصبحت الهند أحد أهم الأسواق (بعد الصين وتركيا) لتصدير السلاح والمعدات الأمنية من إسرائيل. ظهرت في هذا المجال عوائق من جانب الولايات المتحدة التي أرادت تقليص حجم بيع السلاح الإسرائيلي إلى الهند. كما نشرت وسائل الإعلام.

إن هزيمة حزب المؤتمر وصعود الحزب الهندوسي القومي (BJP) -الذي ساند طوال سنواته في المعارضة العلاقات مع إسرائيل- إلى الحكم، سوف تدفع بشكل كبير العلاقات بين الهند وإسرائيل في المجال الأمني مثل المجالات الأخرى. توجد في البلدين دوائر تدعو إلى تعميق التعاون الإستراتيجي بين الدولتين. وفي يوليو عام 1999 -على سبيل المثال- جرى في جامعة بار إيلان حوار إستراتيجي بمشاركة خمسة أعضاء كبار من المعهد الهندي للدفاع والتحليل (Institute for Defense Studies and Analyses, IDSA). ولقد دارت المناقشات حول قضايا أسلحة الدمار الشامل ومنع الإرهاب والتطرف الأصولي. قال وزير الداخلية الهندي لالا قريشنا أدفاني -الذي زار إسرائيل في يونيو 2000- في مقابلة مع صحيفة: أنه يعمل من أجل "التعاون مع إسرائيل في كل المجالات. ويجب زيادة هذا التعاون". وإن المجال الذي فيه مصلحة مشتركة للدولتين هو محاربة الإرهاب "الإسلامي". وبالفعل زار وفد من الخبراء الإسرائيليين في محاربة الإرهاب الهند في النصف الثاني من شهر سبتمبر عام 2000، بناءً على طلب من الحكومة الهندية لدراسة إمكانية مساعدة الهند في هذا المجال. كما زار باحثون وعلماء هنود آخرون مهتمون بالقضايا الأمنية، إسرائيل في السنوات الأخيرة.

على الرغم من المنشور في وسائل الإعلام إلا أن الحكومتين أقامتا علاقات أمنية بينهما، بشكل سري. فالهند مهتمة بهذه السرية من أجل عدم المساس بعلاقاتها بالعالم العربي، وخاصة إيران ودول الخليج التي تعتبر المزود الرئيسي للهند بالنفط. كما لا ترغب الهند في خلق انطباع بأنها تخلت عن تأييدها التقليدي للعرب. كذلك إسرائيل مهتمة بالحفاظ على التواضع، خصوصًا بسبب المشكلات التي من المنتظر أن تُثار في حالة المعارضة الأمريكية. كما أنه من المنتظر أن تثير العلاقات الهندية الإيرانية القلق في إسرائيل. وبناءً على منشورات إعلامية، فإن الهند مستمرة في تزويد بعض الدول العربية بالسلاح والتكنولوجيا الحديثة. كانت أكبر صفقة سلاح بين الهند وإسرائيل هي صفقة بيع ثلاث طائرات إنذار من طراز "فالكون"، بحوالي أكثر من مليار دولار. ولقد تم مناقشة الصفقة أثناء زيارة رئيس الحكومة أريئيل شارون لنيودلهي في 8 من سبتمبر عام 2003، وُقعت بعدها بحوالي شهر في 10 من أكتوبر، صاحبها إعلان إعلامي كبير.

الإنجازات السريعة التي يجدر الإشارة إليها في العلاقات بين الدولتين تم تحقيقها في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والزراعة، وفي المجالات غير العسكرية الأخرى. وفي خلال فترة قصيرة تم التوقيع على اتفاقيات -قد ذكرنا بعضها فيما سبق- من أجل تشجيع الاستثمار وحمايته، والتعاون الجمركي، ومنع الازدواج الضريبي، والسياحة والطيران المدني، والاتصالات، والتجارة، والزراعة، وإدارة موارد المياه، وتحليه مياه البحر، ومحاربة التصحر، والتعاون التقني والعلمي. كان هناك تعاون في كل هذه المجالات بين الشركات الهندية والإسرائيلية، وأقيمت مشروعات مشتركة في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، والاتصالات، والزراعة، والتكنولوجيا الزراعية، والطب، والأجهزة الطبية، والمنسوجات. كما تم الاتفاق على أن تحصل الاستثمارات من الجانبين على وضع الدولة الأولى بالرعاية. والخطوة المهمة في توطيد العلاقات الاقتصادية بين الهند وإسرائيل تم اتخاذها أثناء زيارة رؤساء البنك الحكومي الهندي لتمويل الصادرات والواردات؛ حيث جاءوا للتوقيع على اتفاقيات ائتمانية مع البنوك الإسرائيلية الكبرى ومع المعهد الإسرائيلي للصادرات. كما زارت وفود زراعية هندية إسرائيل لدراسة طرق منع ملوحة التربة، والري، والزراعة في الصوب، والأسمدة، والطاقة الشمسية، وموضوعات زراعية أخرى. كما توجه الخبراء الإسرائيليون إلى الهند لتدريس دورات في الري، والتسميد، وغيرها. وفي بداية عام 1997 أقيمت في الهند مزرعة مشتركة، وفي يناير عام 2001 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة أجريدف وبين حكومة غرب البنغال حول إقامة ثلاث مزارع نموذجية زراعية أخرى. كما شهد مجال السياحة من إسرائيل إلى الهند زيادة كبيرة، ففي عام

1999 على سبيل المثال، زار الهند 23,000 سائح إسرائيلي، أكثر من العام السابق ب2000 سائح. كما ارتفع -من عام إلى آخر- عدد الهنود الذين زاروا إسرائيل للمشاركة في الدورات المختلفة.

تشير دراسة المعطيات حول حجم التجارة إلى الزيادة السريعة والمبهرة التي حدثت في هذا المجال. ففي عام 1992 وصل التبادل التجاري إلى 202 مليون دولار. وفي عام 1994 وصلت الصادرات الإسرائيلية للهند إلى 400 مليون دولار (زيادة بحوالي 100% خلال ثلاث سنوات). وفي عام 1995 وصل حكم التبادل التجاري بين البلدين إلى حوالي 500 مليون دولار. وفي عام 1997 كانت 600 مليون دولار. وبعدها بعام أصبحت 680 مليون دولار. وفي عام 1999 ارتفع التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل إلى 933 مليون دولار. زيادة بنسبة 46% في مقابل عام 1998. كما ارتفعت الصادرات الهندية ب33% في مقابل عام 1998 والصادرات الإسرائيلية بنسبة 61%. وفي عام 2000 وصلت التجارة في الاتجاهين إلى 1,083.4 مليار دولار بشكل متساوٍ تقريبًا بين الصادرات والواردات. يعتبر ذلك زيادة بخمسة أضعاف حجمها عام 1992، وقت افتتاح السفارات. لا تشمل هذه المعطيات الصادرات الأمنية. وفي عام 2002 قدرت التجارة بين الدولتين بحوالي 12 مليار دولار.

كانت الهند حتى التطبيع إحدى المبادرين الرئيسيين بالقرارات المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى. ومع إقامة العلاقات الدبلوماسية وتطور الاتصالات الثنائية توقفت الهند عن المبادرة بالقرارات المعادية لإسرائيل. لكن واصلت الهند في كثير من الحالات التصويت في صالح مشروعات القرارات التي بادرت بها دول أخرى. يجب فهم ذلك على خلفية ما يدور في الأمم المتحدة. حيث الهند خاضعة هناك دائمًا للضغوط بسبب قضية كشمير. وتحاول الهند عدم إثارة الدول العربية والإسلامية. لذا فإن أنماط تصويتها في الأمم المتحدة -التأييد التلقائي للمواقف العربية- بقيت كما هي. ولقد طلبت حكومة إسرائيل من حكومة الهند -في بعض المناسبات- تغيير ذلك. لكن بدون جدوى.

يشهد على التغيير السريع والكبير الذي طرأ على العلاقات الهندية الإسرائيلية المقال الذي نشر في يوليو عام 1995 في صحيفة هندوستان تايمز. بعنوان: "محبة الهند لإسرائيل". يستعرض كاتب المقال التغييرَ الشديد الذي طرأ على تعامل الهند مع إسرائيل. ويذكر أن مجرد ذكر اسم إسرائيل في الماضي كان خطيئة. لكن اليوم تغزو المحبة إسرائيل من كل اتجاه. ومن كل الدوائر والمؤسسات. والحزبان الرئيسيان يجريان حوارًا إيجابيًا معها. ويختتم المقال بالتعبير عن الأمل: بأنه على الرغم من كون الهند دولة عظمى ومستقلة. أن تتعلم من إسرائيل الصغيرة

وتحاكي إنجازاتها في كل مجال. أقوال مشابهة حول قوة العلاقات بين الهند وإسرائيل قالها أيضًا سفير الهند في إسرائيل في شهر سبتمبر عام 2001.

3. بوتان

بوتان إمارة صغيرة على جبال الهيمالايا شمال شرقي الهند. يقدر عدد سكانها بالمليون ونصف المليون نسمة. ديانتهم البوذية-اللامية من مدرسة التبت. يرأس الإمارة مهراجا. في عام 1865 فرضت إنجلترا الحماية على بوتان. التي بناءً عليها قبلت الإمارةُ الدعم المالي السنوي. في مقابل الموافقة على الإشراف البريطاني على علاقاتها الخارجية والأمنية. وفي عام 1947 ورثت الهند المستقلة ترتيبات الحماية التي كانت قائمة بين إنجلترا وبوتان. وفي عام 1949 تم التوقيع على عقد بين الهند وبوتان. واعترفت الهند باستقلال بوتان في الشؤون الداخلية. أما المهراجا فقد التزم بقبول "التوجيهات" الهندية في الشؤون الخارجية. كما تعتبر الهند نفسها مسئولة عن الدفاع عن بوتان. وفي عام 1971 تم قبول بوتان عضوًا في الأمم المتحدة.

لم تكن بوتان وجهةً ذات أي أهمية في السياسية الخارجية الإسرائيلية. باستثناء الرغبة في توسيع شبكة العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية على قدر المستطاع. وفي 17 من فبراير عام 1994 التقى سفير إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك جاد يعقوبي. مع نظيره البوتاني في حوار حول إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. أوضح السفير البوتاني أنه نظرًا لقيود مختلفة في بلاده فإنهم يقومون بتوسيع علاقاتهم الخارجية ببطء. كل عام مع دولتين أو ثلاث فقط. مع هذا فإن بوتان على استعداد للحديث مع إسرائيل والتعاون معها. وفي أبريل من نفس العام التقى سفير إسرائيل في نيودلهي في حديث مع وزير خارجية بوتان. الذي أضاف أنه يرى بشكل إيجابي احتمال وجود علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مستوى سفير غير مقيم. ووعد بعرض الأمر على المهراجا لحسمه. كما أشار إلى أن دولته ليست في حاجة قريبًا إلى مساعدة خارجية وأنه من المنتظر أن يمر وقت طويل حتى يأتي هذا الحسم. وفي هذه الأثناء عرض أن يأتي السائحون الإسرائيليون إلى بوتان. وكان لدى السفير انطباع أن بوتان غير مهتمة بشكل كبير بتوسيع علاقاتها الدبلوماسية. وفي 18 من ديسمبر عام 1995 حاول سفير إسرائيل في الأمم المتحدة ثانية طرح الموضوع على نظيره البوتاني. الذي أجابه بأن هناك تقدمًا بطيئًا.

رغم ذلك بدأ يتطور نوع مع العلاقات مع الماشاف. وفي عام 1997 درس ثلاثة بوتانيون في إسرائيل في مجالات الزراعة. والتعليم. والعلوم. والتكنولوجيا. وفي عام 1998 وصل خمسة دارسون بوتانيون في دورات تدريبية مختلفة.

الفصل الثامن

سيلان – سريلانكا

سريلانكا عبارة عن جزيرة، وكان ذلك دائمًا اسمها عند أهلها. كان البرتغاليون أول أوربيين يصلون إلى هذه الجزيرة في عام 1505 وقاموا تدريجيًا بالسيطرة على معظمها. أما الاسم سيلان (Ceylon) فقد أطلقه البرتغاليون على سريلانكا (Sri Lanka)؛ حيث سموا الجزيرة Si Lao. في عام 1956 طرد الهولنديون البرتغاليين واحتلوا الجزيرة. استولت بريطانيا على الجزيرة في فترة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطلقوا عليها سيلان، وإن كان سكانها قد استمروا في تسميتها باسمها الأصلي سريلانكا. وفي 22 من مايو عام 1972، مع إصدار الدستور الجديد حددت الجمهورية الديمقراطية الاشتراكية أن سريلانكا هو الاسم الرسمي للدولة.

أصبحت سريلانكا في عام 1802 مستعمرة تحت التاج البريطاني. وكان التوجه نحو الحكم الذاتي بطيئًا وبدون قلاقل، ولقد جاء في أعقاب تطور الأحداث في الهند. وفي 4 من فبراير عام 1948 حصلت سيلان على استقلالها وأصبحت عضوًا في دول الكومنولث البريطاني. وفي مايو عام 1958 حدثت اضطرابات طائفية بين السنهاليين والتاميل، واندلعت الأزمات السياسية الواحدة تلو الأخرى، بما في ذلك التمرد الماوي في عام 1971، كما اندلع تمرد الأقلية التاميلية في المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة في عام 1972، وقد ميَّز الوضعُ الاقتصادي الصعب السنواتِ الأخيرةَ من القرن العشرين.

أظهرت سيلان نشاطًا في المنظمات الأفروآسيوية، واتبعت الهند بشكلٍ كبير في سياستها الخارجية، غير أن سياستها "الحيادية" أصبحت تميل منذ عام 1970 نحو

اليسار؛ حيث اعترفت بألمانيا الشرقية، وكوريا الشمالية، وفيتنام الشمالية، وقطعت علاقاتها مع إسرائيل.

كان أول اتصال رسمي بين إسرائيل وسيلان في بداية شهر مارس عام 1955؛ حيث زار دانيال لفين مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية العاصمة كولومبو لاستيضاح وضع العلاقات بين الدولتين، والتقى مع جوناسنا دي سويزا (Gunasena de Soyza)، السكرتير العام لوزارة الخارجية السيلانية، الذي قال أن سيلان كانت قد اعترفت بإسرائيل في يوليو عام 1950، وأنها أرسلت رسالة بهذا الخصوص إلى كل الممثليات السيلانية في العالم، واعتقد السيلانيون أنه لا حاجة إلى التراسل أو أي إعلان رسمي لمنح صلاحية لهذا القرار، على أية حال لم يتم إخبار إسرائيل بذلك ولم يُنشر قرارهم علنًا، طلب لفين تصديقًا مكتوبًا باعتراف سيلان بإسرائيل، بعدها كتب دي سويزا إلى مدير عام وزارة الخارجية فلطر إيتان وأخبره باستعداد حكومته الاعتراف العلني بإسرائيل، وأضاف دي سويزا أن سيلان سترحب بتعيين ممثل إسرائيلي في كولومبو، لكنها لا تستطيع ضمان المعاملة الفورية بالمثل، رد إيتان على دي سويزا في 3 من يوليو، واقترح إعلان الاعتراف في توقيت واحد في كولومبو والقدس، وأعلن أن إسرائيل سوف تعين يعقوب شمعوني ممثلها في رانجون كممثل غير مقيم في كولومبو.

نظرًا لأن دي سويزا قد طلب من إسرائيل أن ترسل رسالة رسمية، تعرض فيها إقامة علاقات دبلوماسية؛ كتب وزير الخارجية موشِه شاريت -في 10 من يونيو عام 1956- إلى رئيس حكومة سيلان سفارد باندارنايكا (S.W.R.D Banadranaike)، الذي عمل كذلك وزيرًا للخارجية والدفاع، واقترح إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وسيلان، وأضاف أن إسرائيل تتطلع إلى إقامة ممثلية لها في كولومبو، لكنها ستعين مؤقتًا ممثلها في رانجون كممثل غير مقيم في سيلان، كما طلب الموافقة على تعيين يعقوب شمعوني في هذا المنصب، أوضح شاريت أنه يدرك أن حكومة سيلان لن تستطيع التعامل بالمثل في تلك الأثناء، لكنه يأمل أن تقوم بذلك في المستقبل غير البعيد وأن تعين ممثلية دبلوماسية مناظرة في إسرائيل، وبعد عشرة أيام من ذلك التاريخ رد دي سويزا بأن مقترحاته مقبولة لدى حكومة سيلان، لكن ما زالت هناك بعض الصعوبات الدستورية القائمة التي يجب التغلب عليها، قبل أن يستطيعوا منح الموافقة المبدئية على التبادل الدبلوماسي الذي تم اقتراحه في رسالة شاريت والإعلان عن ذلك، وأضاف أن الخطوات الرسمية سوف يتم ترتيبها في خلال أسابيع محدودة، حينها سوف يرد على رئيس الحكومة باندارنايكا على شاريت بشكل رسمي وسيخبره بموافقة سيلان، كان من المعروف

أن مصر كانت زبونًا تجاريًا للشاي السيلاني. لذلك كان باندارنايكا حذرًا في علاقاته مع إسرائيل.

بعد عدة شهور أخبرت وزارةُ الخارجية الإسرائيلية وزارةَ خارجية سيلان بنية شاريت -وزير الخارجية السابق- القيامَ بجولة آسيوية. ولقد عُرض عليه أن يزور سيلان كذلك. وكان الرد فوريًا وإيجابيًا. استقبل السيلانيون الزيارة بترحاب شديد. بل وأعلنوا أن شاريت ومرافقيه سيحلون ضيوفًا على رئيس الحكومة. وطلبوا تفاصيل عن الممثل الإسرائيلي المرتقب وضموا مقترحًا بإصدار إعلان مشترك. التقى شاريت -عند وجوده في كولومبو في نهاية أكتوبر عام 1956- مع باندارنايكا وأعلنا أن حكومة سيلان قد أرسلت الآن الموافقة على تعيين شمعوني ممثلًا غير مقيم . غير أن عملية قادش (حرب 1956) قد اندلعت بعد عدة أيام من ذلك. وأعلنت سيلان أن "الوقت غير مناسب". التقى شاريت باندارنايكا للمرة الثانية في نيودلهي -في 12 من نوفمبر- الذي هدأه بأن ذلك مجرد تأجيل (انظر الفصل الرابع). وفي منتصف مايو عام 1957، أخبرت سيلان إسرائيل أنه من الممكن تحديد تاريخ جديد لتقديم أوراق اعتماد ممثل إسرائيل. وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن ممثلها المرتقب سوف يصل إلى كولومبو في الأسبوع الأول من شهر يونيو. حينها رفض السيلانيون للمرة الثانية مجيئه. وهذه المرة بزعم أن الحكومة مشغولة بتقديم الميزانية. وفي نهاية الأمر قدم شمعوني أوراق اعتماده كممثل غير مقيم في 18 من سبتمبر عام 1957، وبذلك أقيمت علاقات دبلوماسية طبيعية.

أنهى شمعوني مهمته في رانجون قبل فترة قصيرة من ذلك التاريخ. وتم تعيين دانيال لفين -الذي كان الممثل في طوكيو- كممثل في بورما بدلًا منه. وبعدها كان يجب استبدال شمعوني كممثل غير مقيم في سيلان. وفي نهاية نوفمبر عام 1957 تم الاتفاق مع حكومة سيلان على نشر إعلان في نفس التوقيت. حول تعيين لفين ممثلًا غير مقيم لإسرائيل في سيلان. وتعيين ممثل سيلان في بورما ممثلًا غير مقيم في إسرائيل. كان من المفترض نشر ذلك في 3 من ديسمبر. غير أن حكومة سيلان قررت تأجيل تعيين ممثلها الدبلوماسي في إسرائيل. واتضح بعد تقديم شمعوني أوراق اعتماده في كولومبو أن الدول العربية ثارت واحتجت ومارست الضغوط؛ حيث قامت الممثليات العربية في دلهي. وكذلك ممثل باكستان. بالاحتجاج أمام السفير السيلاني هناك. وأخبرت مصرُ الحكومة السيلانية أنه سيصعب عليها تنفيذ الاتفاق التجاري الذي تم توقيعه بينهما لو أقامت سيلان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وكان التهديد العراقي أكثر جدية. فالعراق والدول العربية الأخرى كانت زبونًا مهمًا للشاي السيلاني منخفض الجودة. وهو الشاي الذي له سوق في الدول

العربية فقط وليس في الدول الأخرى. تراجعت الحكومة السيلانية وكان يبدو أنها أرادت التراجع عن موافقتها على تعيين دانيال لفين.

وفي وزارة الخارجية الإسرائيلية بحثوا عن طريقة لتخطي العراقيل التي وضعتها سيلان. وقررت إسرائيل إرسال مسئول إلى كولومبو؛ فإقامة مثل هذه الممثلية، برئاسة مسئول لا يستلزم قبول موافقة الدولة المضيفة، الذي كان قد قدم إليها أوراق اعتماده كممثل غير مقيم. ولقد أخبر مدير عام وزارة الخارجية فلطر إيتان نظيره السيلاني دي سويزا بذلك. عُين نتنئيل لورخ -الذي أنهى خدمته في الجيش الإسرائيلي وانضم للخدمة في وزارة الخارجية- في منصب المسئول. تخبط السيلانيون حول مسألة ماذا سيفعل المسئول الذي وصل إليهم فجأة في مارس عام 1958. وبعد أسبوعين قررت قبوله وحينها تم ترتيب لقاءات تعارف له ولقاءات أخرى مع موظفين في وزارة الخارجية، بما فيهم السكرتير العام دي سويزا. وفي شهر أبريل تم السماح بفتح مكتب رسمي للممثلية وتعليق يافطة ورفع العلم الإسرائيلي.

حدثت قضية مثيرة أخرى في العلاقات بين إسرائيل وسيلان، وهي بيع إسرائيل لسيلان بارجتين من سلاح البحرية الإسرائيلي، "مفطاح" و"مزناق". فبعد عملية قادش (حرب عام 1956) تم نقل البارجتين من حيفا إلى ميناء إيلات. وفي عام 1958 تقرر بيعهما، وأظهرت سيلان رغبة في شرائهما. استمرت المباحثات لعدة شهور وتوصلا إلى النهاية الناجحة في ربيع عام 1959 بعد أن قام وفد برئاسة رئيس أركان البحرية السيلانية بزيارة إسرائيل. وأعطت وزارة الدفاع السيلانية الموافقة الرسمية لشراء البارجتين في نهاية شهر مايو ووقعت اتفاقيات الشراء. وصل طاقم فني صغير ضم أربعة ضباط، إلى إيلات في 26 من يونيو عام 1959، لمتابعة أعمال الصيانة التي تُجرى على السفن وتعلُّم تشغيلها. وتقرر أن تقوم كاسحة ألغام سيلانية بإحضار 300 شخص إلى إيلات. وبعد مراسم تبادل الرايات سوف يتدرب الطاقم في خليج إيلات بمساعدة القادة الإسرائيليين، ثم يبحرون تحت الراية السيلانية.. غير أن عدة أعطال قد عرقلت البرنامج. وفي تلك الأيام عرضت سيلان لأول مرة ترشُحها لمجلس الأمن. ولقد كانت الأصوات العربية مهمة لها. وأراد رئيس الحكومة باندارنايكا الامتناع عن الدخول في مشكلات مع الدول العربية.

وفي 11 من أغسطس توجه قائد السلاح البحري السيلاني إلى المسئول لورخ، وسأله إن كان الطاقم الإسرائيلي يستطيع إحضار السفينة الأولى مفطاح إلى كولومبو، وذلك لتجنب مرور الطاقم السيلاني بالسفينة عبر مضايق تيران. وافقت إسرائيل وتحدد أن السفينة ستُسلَّم إلى السلاح البحري السيلاني على مسافة

كيلومترات محدودة من جيبوتي. جرت مراسم تسليم السفينة في 7 من سبتمبر عام 1959. أما تجديد السفينة الثانية مزناق فقد انتهى في 6 من أبريل عام 1960 وأحضِرت السفينة -بناءً على طلب السيلانيين- إلى الميناء السيلاني البعيد طرينقومالي من أجل عدم لفت الانتباه. وسُلِّمت هناك للسلاح البحري السيلاني في نهاية نفس الشهر.

لقد كان أمام لورخ مهمتان رئيسيتان. المهمة الأولى: الحصول على موافقة الحكومة السيلانية على تعيين دانيال لفين -الممثل في رانجون- كممثل غير مقيم في كولومبو. والمهمة الثانية: العمل على أن تقوم سيلان بتعيين ممثلٍ غير مقيم لها في إسرائيل. أعطى لفين الموافقة بعد عدة شهور وجاء لتقديم أوراق اعتماده. أما بالنسبة للمثل السيلاني غير المقيم فقد ظهرت صعوبات. ولقد عينت سيلان لهذا المنصب ممثلها في روما. وطلبت في 26 من أكتوبر موافقة إسرائيل على ذلك. وافقت إسرائيل على التعيين لكن الدول العربية وعلى رأسها مصر والعراق ثارت واحتجت ثانيةً. كما خشيت حكومة سيلان من إغضاب الأقلية المسلمة لديها. وكذلك حكومة الهند التي لم يعجبها التطور الإيجابي للعلاقات بين جارتها سيلان وبين إسرائيل. تأجل تقديم أوراق الاعتماد بدون تحديد تاريخ جديد. على الرغم من وعود رئيس الحكومة باندارنايكا. وفي 5 من أغسطس عام 1959 أعلن رئيس الحكومة باندارنايكا في البرلمان السيلاني أنه "سيُرسل قريبًا جدًا ممثل غير مقيم إلى إسرائيل". لكن باندارنايكا اغتيل على يد ناسك بوذي في 25 من سبتمبر عام 1959 وعينت حكومة سيلان محله وزير التعليم داهانايكا (Dahanaike) رئيسًا فعليًا للحكومة للفترة الانتقالية حتى الانتخابات الجديدة. ولقد تبادل داهانايكا مع بن جوريون برقيات التهنئة بمناسبة تعيينه. ذهب إليه لورخ وطلب منه تنفيذ وعود سابقة. وبالفعل أمر داهانايكا بإرسال الممثل في روما إلى القدس لتقديم أوراق اعتماده. بسرعة وبسرية. حتى لا تعلم مصر بالأمر. وبالفعل قام بتقديم أوراق اعتماده في 31 من ديسمبر عام 1959. وعندما نشر الخبر كان ذلك بعد إتمام العملية. كانت هذه هي الزيارة الوحيدة للممثل السيلاني لإسرائيل. كان من الواضح من تسلسل الأحداث ومن التوضيحات العلنية التي قام بها: أن داهانايكا قد نفذ سياسة بانادارنايكا.

أدى اغتيال رئيس الحكومة بانادارنايكا إلى تغيير في الوضع الداخلي في سيلان: فقد فازت سيريمافو بانادارنايكا (Sirimavo Bandaranaike) أرملة رئيس الحكومة المغتال. في الانتخابات التي جرت على منصب رئيس الحكومة. وبدأت العلاقات بين إسرائيل وسيلان -التي كانت باردة ومقيدة منذ بدايتها- في التدهور السريع. فقد

صرحت السيدة باندارنايكا في المرحلة الانتخابية أنها لو فازت ستقطع علاقاتها مع إسرائيل. وبالفعل نفذت كلامها؛ حيث أعلنت رئيسة الحكومة عن إلغاء تعيين ممثل سيلان في إسرائيل في 20 من أغسطس عام 1960 ونشر الخبر في صحيفة سيلان ديلي نيوز. وهذا نصه:

"منذ فترة وحكومتي تدرس موضوع اعتماد سفيرنا في روما لإسرائيل. وملابسات اتخاذ حكومة داهانايكا المؤقتة لهذا القرار. تشعر حكومتي أن عملية الاعتماد تمت دون الالتفات الكافي إلى الصعوبات الخاصة للوضع في الشرق الأوسط. وبدون الوضع في الحسبان الآثار المترتبة عن هذا العمل بالنسبة لعلاقاتنا مع البلدان العربية التي لنا معها علاقات صداقة مقربة. إن حكومتي تتذكر أنه عندما طرحت مسألة إرسال ممثل دبلوماسي إلى إسرائيل -في عهد رئيس الحكومة الفقيد (باندارانايكا)- قرر الامتناع عن القيام بذلك من منطلق إدراك الوضع في الشرق الأوسط. تعتقد حكومتي أن خطوة الحكومة الانتقالية لداهانايكا قد غيرت هذه السياسة الأساسية. ولقد قررت حكومتي الآن اتخاذ خطوات تعديلية عاجلة معينة بغرض تقوية علاقاتنا مع الدول العربية ودفعها".

هكذا اتضح أن شراء البارجتين لم يدفع تطوير العلاقات. وأن الضغط العربي والاعتبارات الاقتصادية كانت العامل الأكبر في تحديد سياسة سيلان. أرسلت وزيرة الخارجية جولدا مائير على الفور رسالة شخصية إلى رئيسة الحكومة السيدة باندارانايكا. جاء فيها أنه لا يوجد أي خلاف بين إسرائيل وسيلان. وأن إسرائيل لا تفهم تدخل الدول العربية في العلاقات بين الدولتين. كما أعربت جولدا مائير عن أملها في أن تكتفي الحكومة السيلانية بالخبر الذي قد نشر. وتمتنع عن إعادة الممثل. تلقى دانيال لفين تعليمات بالسفر إلى كولومبو للحوار مع رئيسة الحكومة باندارانايكا. كما تلقى سفراء إسرائيل -في عدة دول في العالم- تعليمات بالحديث مع نظرائهم السيلانيين. كانت نتيجة الحوارات التي أجراها لفين مع رئيسة الحكومة السيلانية ومستشاريها سلبية. وتقر إلغاء اعتماد ممثلهم في روما كممثل غير مقيم في إسرائيل. وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ممثلًا إسرائيليًا غير مقيم في كولومبو. في ذلك الحين استمر المسئول الإسرائيلي في البقاء في كولومبو كما واصل ممثل إسرائيل في رانجون العمل كممثل غير مقيم هناك. ولم يصبح لسيلان أي تمثيل دبلوماسي في إسرائيل.

أخبر المسئول الإسرائيلي في كولومبو -أثناء نشر إعلان رئيسة الحكومة باندارانايكا- أن حكومة سيلان تنوي الاستمرار في رعاية علاقات الصداقة مع إسرائيل. ولقد استمر بالفعل نوع معين من العلاقات في عدة مجالات. فعلى سبيل

المثال، كانت هناك علاقات تجارية، خاصة في مجال صادرات الأدوية. كما شارك دارسون سيلانيون من حين لآخر في دورات تعليمية في إسرائيل. وفي عام 1959 شارك ممثلون من سيلان في سمينار حول الاستيطان، وسمينار حول التعاون. وفي مارس من نفس العام زار إسرائيل مجموعة من المدرسين السيلانيين كضيوف على نقابة المدرسين. وفي نهاية عام 1964 وخلال عام 1965 قام خبراء إسرائيليون ببعض الدراسات الزراعية في سيلان. وفي خريف عام 1965 أجرى خبير إسرائيلي دراسة حول إمكانية إقامة حركة شبابية في سيلان. وفي أكتوبر أجريت دراسة حول إمكانية إنشاء تعاونيات. وفي نفس السنة درس في إسرائيل ستة طلاب. وزارها برلمانيون، والقاضي الأعلى، وشخصيات أخرى. علاوة على أنه في عام 1961 باعت إسرائيل لسيلان بنادق عوزي وذخيرة. وفي عام 1963 باعت لها راجمات 81مم. وكمفاجئة لإسرائيل، وفي مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عُقد في بلجراد في الفترة من 1-6 من سبتمبر عام 1961؛ ساندت بانداراناياكا موقف نهرو الذي عارض التصديق على وثيقة تدين إسرائيل.

إن سياسة سيلان تجاه إسرائيل تم توضيحها في الخطاب الذي ألقاه وزير المالية فليكس دياز بانداراناياكا في البرلمان، خلال المناقشات حول السياسة الخارجية، في نوفمبر عام 1960، كان ذلك بعد عدة شهور من اتخاذ قرار إلغاء اعتماد ممثل سيلان في إسرائيل. وقال أن السياسة التقليدية لكل الحكومات في سيلان كانت الامتناع عن إقامة أي علاقات وطيدة مع إسرائيل. ولقد عُبر عن ذلك بإلغاء الزيارات، وتأجيل زيارات الممثلين من الطرفين. وفي الطريقة التي أُرسلت بهما البارجتان -خاصة الثانية- إلى سلاح البحرية السيلاني.. وأمثلة أخرى. كان السبب الرئيسي لهذه السياسة اقتصاديًا؛ فسيلان لم تستطع السماح لنفسها بخسارة سوق الشاي العربي. والسبب الثاني، كان على ما يبدو تأثير نهرو. استمر النهج الذي اتبعته سيلان تجاه إسرائيل في السنوات التالية، ولم يحدث تطبيع في العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. ولقد سمع بالفعل -ذات مرة في اللقاءات التي أجراها المسئول الإسرائيلي مع موظفين من وزارة الخارجية- أن حكومة سيلان توافق "مبدئيًا" على اعتماد ممثل إسرائيل مقيم في كولومبيا، لكن "الوقت غير مناسب لذلك". ولقد كان المبرر الخوف من الإساءة إلى العلاقات مع العرب. وفي المقابل كان السيلانيون مهتمون بتوطيد علاقات المساعدات الفنية.

خسرت السيدة بانداراناياكا في الانتخابات التي جرت في بداية عام 1965، واختير دادلي ساناسكا (Dudley Senanayake) رئيسًا للحكومة، وقد تولى مهام منصبه في مارس عام 1965، تمنت إسرائيل أن تكون الحكومة الجديدة ودودًا أكثر.

وأن يكون هناك إمكانية في ترتيب العلاقات الدبلوماسية بصورة صحيحة. غير أنه سرعان ما اتضح أنه لم يحدث أي تغيير في سياسة سيلان تجاه إسرائيل. واستمرت في موروث الانحياز مع دول العالم الثالث فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي. وفي محادثات مع ممثلين سيلانيين تردد دائمًا مبرران تقليديان فيما يخص تعامل سيلان مع إسرائيل وترددها بخصوص تعميق العلاقات. المبرر الأول: الخوف من رد فعل الأقلية المسلمة. والثاني: الخوف من تأثير ذلك على بيع الشاي السيلاني منخفض الجودة إلى العرب – خاصة العراق- الذين كانوا تقريبًا المشترين الوحيدين لهذا الشاي. أما التعامل العدائي العلني فأظهرته الأحزاب اليسارية وحزب السيدة بانداراناياكا، التي أصبحت في المعارضة الآن.

وفي شهر سبتمبر عام 1965 طلب المسئول الموافقة على تعيينه كممثل مقيم. ولم تردّ الحكومة السيلانية على طلبه. لقد كان الضغط العربي على سيلان دائمًا ومستمرًا؛ كي لا تحسّن علاقاتها بإسرائيل. ولقد ظهر ذلك الأمر في الموقف المؤيد للعرب الذي اتخذته سيلان في الأمم المتحدة ولجانها. وبعد حرب عام 1967 حدث تدهور في علاقات سيلان مع إسرائيل. وكانت تصريحات ممثليها في الأمم المتحدة سلبية ولاذعة؛ حيث طالبت سيلان بالانسحاب الفوري لإسرائيل إلى الخطوط السابقة. وكان هناك إشارات حول إمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية. ولقد أضر الموقف الرسمي لسيلان بإسرائيل لدرجة أن وزير الخارجية أبا إيبن اعتقد -في 11 من أكتوبر عام 1969- ضرورة اتخاذ أي عمل انتقامي ضدها. اقترح المدير العام جدعون رفائيل العمل على تقليص عملية شراء الشاي السيلاني في أسواق إنجلترا والولايات المتحدة. والإضرار بالتجارة السيلانية من خلال المستوردين المهمين في تلك البلدان. الذين هم من "أصدقائنا". لقد اعتقد شمعوني أنه لا أمل في محاولة المساس بتجارة الشاي: "لقد حاولنا في الماضي في الاتجاهين: التشجيع على زيادة شراء الشاي في الغرب من خلال التأكيد على أننا قمنا بذلك (من أجل تحرير سيلان من ارتباطها بالمشترين العرب). ومحاولة الإضرار بأسواق الشاي. ولم ننجح. ولا أعتقد أن هناك الآن مجالًا للنجاح ".

على الرغم من الجمود في مجال العلاقات الدبلوماسية. فقد زار إسرائيل في صيف عام 1965 رئيس البرلمان السيلاني ورئيس مجلس الشيوخ. وكانت هذه أول زيارة رسمية لشخصيات سيلانية لإسرائيل. وفي مجال المساعدات حدث تطور عندما بدأ نشاط المساعدات الخارجية (ماشاف) في سيلان في بداية عام 1964. في إرسال وفد بحثي زراعي إلى إسرائيل. وهو الذي قدم توصياته إلى الحكومة السيلانية. وفي نوفمبر عام 1965 زار وفد بحثي ثانٍ. كما توجهت حكومة سيلان

بطلب المساعدة في عدة مجالات. وبعد ذلك أجرى طاقم إسرائيلي في عام 1966 تنقيبًا عن المياه في منطقتين قاحلتين بهدف إقامة ثلاث مزارع لزراعة الموالح، والقطن، والأرز. كما أجرى خبراء آخرون أبحاثًا لدراسة إمكانية إقامة حركة شبابية، كما عرض اقتراحًا لتنظيم "ناحل" (الشباب الطلائعي المقاتل) في سيلان. كما أرسل دارسون سيلانيون لدورات تعليمية في إسرائيل. وكان من بينهم ضباط شرطة كبار.

أكدت السيدة بانداراناياكا في برنامج حزبها "حزب الحرية" (Freedom Party)،في حملة الانتخابات التي جرت في عام 1970، على ضرورة استمرار العلاقات الوطيدة مع تكتل دول "عدم الانحياز" ومع العالم العربي، سواءً بسبب قرب الأيديولوجية السيلانية من هذا التكتل ومن الدول العربية، أم من أجل تقريب الناخبين إليها من أبناء الأقلية المسلمة في سيلان إليها، الذين كانت لهم أهمية تصويتية. ولقد وعدت المسلمين أنها لو فازت في الانتخابات ستقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كان يوجد في سيلان 1.2 مليون مسلم شكلوا 8% من إجمالي السكان، وكانت لهم علاقات مع الدول العربية، وخاصة ليبيا والعراق اللتان أرسلتا أموالًا طائلة للمؤسسات الدينية الإسلامية في سيلان. كان المسلمون في بعض المناطق الانتخابية هم رمانة الميزان. كما عمل كثير من المسلمين كعمال في دول الخليج وكانت دخولهم أحد المصادر المهمة للعملة الصعبة في الجزيرة. كما رأى الحزب الحاكم لسانايكا ضرورةً في إظهار موقفٍ معادٍ لإسرائيل؛ بغرض تحييد الموقف المعادي والأكثر تطرفًا من جانب المعارضة لإسرائيل. فازت سريمابو باندارانيكا، في هذه الانتخابات التي جرت في 27 من مايو عام 1970، وعادت إلى الحكم ووفت بوعدها للمرة الثانية، فأعلنت في خطابها أمام البرلمان السيلاني في 14 من يونيو، عن تعليق العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وطلبت من المسئول الإسرائيلي مغادرة البلاد وغلق الممثلية. كما طلبت بقاء الطاقم الزراعي الإسرائيلي وأن يستمر في عمله. لكن الأمر لم يكن مقبولًا لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية.

قالت بانداناياكا في الخطاب المذكور أن العلاقات الدبلوماسية وكل العلاقات الأخرى مع إسرائيل سيتم تعليقها حتى تتصرف إسرائيل وفقًا لقرارات مجلس الأمن في 22 من نوفمبر عام 1967 وبناءً على قراراته، وتنسحب من الأراضي المصرية والسورية والأردنية، أو أن تتوصل إلى أي حلٍ تقبله الدول العربية المعنية. وفي 15 من يونيو نشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية ردًا قال فيه: أن قرار الحكومة السيلانية يشير إلى اتخاذ موقف متحيز، فمنذ إقامة العلاقات بين الدولتين

تتعاون إسرائيل مع الحكومة السيلانية في برامج التنمية في مختلف المناطق. وهذا التعاون سوف يتم تجميده الآن. أُرسل الإعلان السيلاني الرسمي حول تعليق العلاقات إلى المسئول الإسرائيلي في 29 من يوليو. وطالبت إسرائيل حكومة سويسرا تمثيلها في سيلان. وفي 26 من أغسطس عام 1970 أعلنت وزارة الخارجية السويسرية عن استعدادها القيام بذلك.

لم يؤد قطع العلاقات مع إسرائيل إلى أي زيادة حقيقية في المساعدات الاقتصادية أو الفنية لسيلان من قبل الدول العربية. على العكس، فسيلان - سُمِّيت سريلانكا منذ عام 1972- لم تنجُ من ارتفاع أسعار النفط في عام 1973. ولقد كان الأمر ضربةً قاسيةً لحكومة باندانايكا. فقد توقعت أن تمنحها الدول العربية مقابل قطع العلاقات مع إسرائيل. لكنها أظهرت أنها لم تحصل منها على أي معاملة خاصة في فترة أزمة النفط. ورغم ذلك استمرت سياسة باندانايكا العدائية تجاه إسرائيل. الأمر الذي ظهر في الهجمات المستمرة ضدها في الأمم المتحدة؛ ففي عام 1975 أيدت سريلانكا القرار الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية. كما أظهرت سياسة راديكالية عدائية أيضًا في مجالات أخرى. وفي عام 1977 خسرت باندانايكا الانتخابات.

على الرغم من تعليق العلاقات إلا أن بعضها استمر قائمًا هنا وهناك؛ فسريلانكا لم تمنع مشاركة ممثلي إسرائيل في لقاءات المنظمات الدولية التي عقدت في كولومبو. وفي عام 1979 عقد الهستدروت بعض ورش العمل. وفي المقابل رفض فريق الكريكيت السريلانكي في نفس العام اللعب ضد إسرائيل. وبعد ثلاث سنوات من ذلك وفي شهر أبريل عام 1982 منحت حكومة سريلانكا مكتب منظمة التحرير الفلسطينية مكانة سفارة.

في عام 1982 بدأ أبناء الأقلية التاميلية -أبناء الطائفة الهندوسية على عكس أبناء الأغلبية السنهالية الذين هم من البوذيين- عصيانًا مدنيًا. وفي نفس العام ظهرت حركة سرية انفصالية. وهي "نمور التاميل" (LTTE)، التي طالبت بإقامة دولة تاميلية مستقلة شمال شرقي الجزيرة. ولقد قدمت ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية المساعدات للمتمردين. وفي 29 من أبريل عام 1983 انتشرت أنباء عن أن منظمة التحرير الفلسطينية تزود حركة التمرد الانفصالية بالسلاح وتقوم بتدريبها. ولقد أكد هذه المعلومات زعيم المتمردين نفسه في 23 من سبتمبر عام 1984. وفي حرب لبنان. في يونيو عام 1982، قامت إسرائيل بأسر بعض الإرهابيين التاميليين الذين تدربوا في معسكرات "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". كما يبدو أن حكومة الهند برئاسة إنديرا غاندي قد قدمت بعض المساعدة للمتمردين؛

حيث مكنتهم من العمل من قواعد في جنوب الهند. فالتاملیون في سريلانكا ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية التي تسكن جنوب الهند، وهم في الحقيقة من نسل المهاجرين التامليليين من الهند، الذين وصلوا إلى سريلانكا لأول مرة قبل أكثر من ألفي عام، لكن معظمهم جلبهم البريطانيون كعمال بناء في منتصف القرن التاسع عشر، وتركزوا في المحافظات الشمالية الشرقية للجزيرة، بحثت سريلانكا عن السلاح والمساعدات العسكرية لدى مختلف الدول.. وهكذا بدأت في إجراء اتصالات مع إسرائيل، ولقد جرت هذه الاتصالات في واشنطن، ونُشرت أنباء كثيرة في صحف كثيرة في الولايات المتحدة وإنجلترا، والهند، وباكستان، وهونج كونج، والدول العربية، وحتى في إسرائيل نفسها؛ عن مساعدات إسرائيلية عبر المستشارين العسكريين وسلاح تم تقديمه لسريلانكا.

في عام 1983 انتُخِب جونيوس جاياواردينى (Junius R. Jayawardene) رئيسًا لسريلانكا، ولقد كان صديقًا قديمًا لإسرائيل، صاحب شخصية قوية، وتدخل في الإجراءات السياسية للحكومة، وليس كالرؤساء الذين سبقوه الذين لم يتدخلوا في أعمال رؤساء الحكومات، وفي نفس الفترة بدأت مباحثات سرية بين إسرائيل وسريلانكا، وعرض عليها استئناف العلاقات مع إسرائيل بشكل جزئي من خلال إقامة "قسم للمصالح" الإسرائيلية في داخل إحدى السفارات الغربية في كولومبو، وافقت سريلانكا، لكن شريطة أن يكون "قسم رعاية المصالح" في سفارة الولايات المتحدة، وفي بداية عام 1984 أعلن القسم السياسي للولايات المتحدة موافقته على ذلك، وإن كان قد تحدد أن "القسم" لن يكون في داخل سفارة الولايات المتحدة بل في مكتب خاص به، وفي 1 من يونيو عام 1984 تم التوصل إلى اتفاق بخصوص هذا الشأن، وعُين دافيد متاني رئيسًا "للقسم"، في البداية أخفى الرئيس جاياواردينى الأمر عن وزير الخارجية المسلم شاهول حميد (Shahul Hameed)، لكن ليس لفترةٍ طويلة، لم يُبدِ وزير الخارجية حميد اعتراضًا، وساعد الرئيس في التغلب على المعارضة التي أثارتها هذه الخطوة، نشرت وزارة الخارجية السيلانية تصريحًا قالت فيه أن الأمريكيين ساعدوا سريلانكا في الحصول على مساعدة إسرائيلية من أجل محاربة الإرهاب التاميلى.. كما توجهت سريلانكا أيضًا إلى بلدان أخرى، بما فيها دول "عدم الانحياز"، غير أن إسرائيل هي التي استجابت.

أدى فتح "قسم رعاية المصالح" إلى موجة من ردود الفعل الغاضبة؛ حيث هاجم ممثلو الدول العربية الحكومة على هذه الخطوة، كما تظاهر الكثير من المسلمين بعنف أمام المسجد في كولومبو، وكذلك أبناء الطائفة التاميلية، وقامت

الأحزاب اليسارية بمظاهرات خاصة بها، وسقط قتلى وجرحى في جميع هذه المظاهرات. وفي شهر أغسطس كان هناك حوار في البرلمان حول هذه القضية، وأعلن رئيس البلاد أن المصلحة القومية فوق الجميع. دافع رئيس الحكومة راناسينجا بريماداسا (Ranasinghe Premadasa) بشدة عن قرار الرئيس والحكومة بدعوة إسرائيل إلى مساعدتها في الحرب ضد الإرهاب التاميلي المتنامي في الجزيرة. كما أوضح أن الحكومة طلبت مستشارين إسرائيليين للمساعدة في التدريب العسكري؛ نظرًا لامتلاك إسرائيل أفضل الخبرات في العالم في محاربة الإرهاب. ولقد فاجأ وزير الخارجية حميد -على الرغم من ميوله المؤيدة للعرب- المعارضة عندما قال أنه قد شرح للزعماء العرب قرار حكومة سريلانكا استخدام الخبراء الإسرائيليين. وأضاف أن فتْح "قسم للمصالح" هو أمرٌ مؤقت ليس معناه عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بل هناك شروط لقبول الخبراء الإسرائيليين. كما وعد أنه لن يكون لكل ذلك تأثير على استمرار التأييد السريلانكي للقضية العربية. كما أعلن وزير شؤون الأديان -مسلم يدعى حنيفة (Hanifa)- أن "قسم رعاية المصالح" ليس معناه العلاقات الدبلوماسية وأنه لا تغيير في تأييد سريلانكا للعرب.

كما كانت الهند قلقة في ظل توطيد سريلانكا لعلاقاتها مع إسرائيل، وأعربت إنديرا غاندي في أغسطس عام 1984عن قلقها بسبب دخول الإسرائيليين سريلانكا. وأكدت غاندي على ذلك ثانيةً في أبريل عام 1985. ولقد ردت الدول العربية بشدة على ذلك، وسحبت العراق سفيرها، وعلقت الكويت والسعودية قروض تمويل مشروع كبير للري، بل رفضت السعودية استقبال السفير الجديد لسريلانكا الذي وصل في عام 1984. كما قامت إيران -المزود الأكبر لسريلانكا بالنفط- بسحب سفيرها المرتَقب. كما خفضت مصر -التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل- من شرائها للشاي، وفي نفس العام انخفض عدد السريلانكيين الذين حصلوا على تأشيرات عمل في الإمارات الخليجية. ولقد أعقب ذلك انخفاض لدخل العملة الصعبة التي يرسلها حوالي 300,000 عامل سريلانكي يعملون في الإمارات الخليجية، ويأتي هذا المصدر في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد دخل صادرات الشاي. على أية حال، ففي سبتمبر عام 1984 انتهى دور المرشدين الإسرائيليين، الذين تراوح عددهم بين اثنين وستة أشخاص كان أحدهم ضابط شرطة، ولقد صرح موظف كبير في وزارة الداخلية بذلك علانية وأعلن أنهم غادروا البلاد. وفي 28 من يونيو عام 1984 قام المتمردون التاميل بتفجير فندق في كولومبو، كان يسكن فيه الممثل الإسرائيلي دافيد متاني الذي لم يكن متواجدًا في ذلك

الوقت في المدينة.

وفي خضم كل تلك الأحداث حدث أمرٌ أحرج حكومة سريلانكا، وكان شاهدًا على الصعوبات التي تواجهها في مجال دفع العلاقات مع إسرائيل. ففي شهر أغسطس عام 1984 زار إسرائيل مسئول سريلانكي كبير، وهو مدير عام وزارة الداخلية، ويدعى دوجلاس لياناجا (Douglas Liyanage). كانت تلك أول زيارة لمسئول سريلانكي كبير منذ قطع العلاقات الدبلوماسية في عام 1970، وقد التقى مديرَ عام وزارة الخارجية دافيد قمحي، وزار أماكن مختلفة في إسرائيل، بل وتحدث مع الصحفيين عن العلاقات الإسرائيلية السريلانكية، وعن وجود إسرائيليين هناك، وعن المساعدات الإسرائيلية لمحاربة الإرهاب، كما نادى إلى إقامة علاقات وطيدة أكثر بين الدولتين.

اضطر الجدل الذي ثار بعد ذلك في البرلمان السريلانكي والاحتجاجات العربية، الحكومةَ إلى إنكار أقواله والزعم بأن هذه الزيارة كانت "شخصية" وليست بعلمها، وعند عودته إلى كولومبو التقى لياناجا مع الرئيس جونيوس جياواردنا، وبعد اللقاء قدم خطاب استقالة كتب فيه أنه لا يريد إحراج الحكومة. استغلت الحكومة هذه المناسبة للتأكيد على أن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ستبقى معلَّقة وأن "قسم رعاية المصالح" قد فُتح فقط للتمكن من الحصول على المساعدات المخابراتية من إسرائيل لمحاربة تمرد الأقلية التاميلية الانفصالية، وهو التفسير الذي رفضته الدول العربية من قبل.

بدأ "قسم رعاية المصالح" تدريجيًا في العمل كممثلية دبلوماسية مستقلة في كل شيء، بدون أي علاقة بالسفارة الأمريكية، وكان ينقصه فقط الختم الرسمي. فتم استئجار المكاتب، وأجريت المقابلات في الوزارات الحكومية مع الوزراء والموظفين، كما أجريت بعض اللقاءات مع الرئيس، وأقيمت علاقات مع ضباط في الجيش ومع موظفين كبار، واتسع نشاط القسم، وأقيمت نشاطات في مجال المساعدة التقنية (ماشاف)، وجاء الخبراء الإسرائيليون في مختلف المجالات، وأرسل العشرات من الدارسين من سريلانكا إلى إسرائيل، وأقيمت علاقات تجارية متبادلة، وكان هناك اتصال هاتفي مباشر بين البلدين، والمجال الرئيسي الذي اهتم به رئيس سريلانكا، في العلاقات مع إسرائيل؛ هو المساعدة العسكرية، فقد طلب من إسرائيل وسائل قتالية، وحصلت سريلانكا في بداية عام 1974 من إسرائيل على سفن دُبور (سفن دوريات بحرية خفيفة)، ونُشرت أنباء في الصحف حول شراء سريلانكا من إسرائيل طائرات صغيرة بدون طيار، وأسلحة خفيفة بمختلف أنواعها، ومعدات الكترونية، وفي عام 1987 تم شراء سفن دبور أخرى، ولقد اعترضت الحكومة الهندية على هذه

العلاقات العسكرية.

كما جرت لقاءات بين شخصيات إسرائيلية وسريلانكية. ففي مايو عام 1985 زار وزير الصناعات القروية السريلانكي إسرائيل. كما التقى كل من وزير الخارجية حميد ووزير الخارجية إسحق شامير في شهر سبتمبر في نيويورك. وفي أكتوبر التقى في باريس كل من الرئيس جاياوردنا ورئيس الحكومة شمعون بيريز. وزار وفد تجاري إسرائيلي مكون من ثلاثة أعضاء كولومبو في مايو عام 1986. وأجرى سلسلة من اللقاءات مع موظفي الحكومة ورجال أعمال. الأمر المفاجئ، أنه في ظل الرؤية المترددة المعروفة لسريلانكا. كانت الزيارة التي قام بها الرئيس حاييم هرتسوج -في نوفمبر عام 1986- جزءًا من زيارته لبلدان أخرى في المنطقة. على الرغم من احتجاجات الدول العربية والإسلامية وكذلك الهند. ولقد جرت له مراسم الاستقبال الرسمية المتبعة. ولقد أخبر أثناء الزيارة أنه تم إرسال مرضى سريلانكيين للعلاج في إسرائيل.

لقد شجع الرئيس جاياوردنا إسرائيل واعتقد أن العلاقات معها سوف تفيده أيضًا مع الولايات المتحدة. ولقد كان مهتمًا بالعمل على التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل. لكنه تردد في القيام بذلك للأسباب المعروفة: الخوف من ردود فعل الدول العربية والجارة الهندية. ومن رد فعل أحزاب المعارضة. وخاصة رد فعل الطائفة المسلمة المحلية ذات التأثير الكبير. وبالفعل وبضغط من المسلمين والدول العربية قطعت العلاقات الإسرائيلية السريلانكية للمرة الثانية في 20 من أبريل عام 1990 وأغلق "مكتب رعاية المصالح". ولقد كان الرئيس في ذلك الوقت هو راناسينجا بريماداسا. الذي انتخب عام 1988 واغتيل في عام 1993 على يد انتحاري تاميلي.

على الرغم من القطع الرسمي للعلاقات وغلق "مكتب رعاية المصالح". استمرت العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الدولتين حتى في سنوات التسعينيات. واستمرت ممثلية شركة كور في العمل في سريلانكا من خلال المكاتب السريلانكية. وواصل الدارسون السريلانكيون المشاركة في الدورات التدريبية في إسرائيل في مختلف التخصصات مثل: الطب. والتعليم. والتطوير الاجتماعي. كما زار السائحون الإسرائيليون سريلانكا بدون صعوبات. وفي عام 1994 باعت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية لسريلانكا خمس طائرات من طراز كفير. بموافقة الولايات المتحدة. حيث أن المحركات الموجودة فيها من إنتاجها. فضلًا عن بيعهم -في منتصف التسعينيات- بعض السفن السريعة للحراسة من طراز دفورا 2. وطائرات صغيرة بدون طيار. ومعدات عسكرية أخرى. كما تم تدريب ضباط من

"القوات الخاصة" التابعة لوحدة محاربة الإرهاب في شرطة سريلانكا، في إسرائيل على مر السنين. ولقد أدى حجم العلاقات إلى أن قام 65 عضو برلمان من بينهم خمسة وزراء -في يوليو عام 1995- إلى الطلب من الرئيس عدم استئناف العلاقات مع إسرائيل، لدرجة أن حزب "المؤتمر الإسلامي لسريلانكا" الشريك في الإئتلاف، قد هدد بالانسحاب من الائتلاف إذا عادت العلاقات.

وفي شهر أغسطس عام 1994 انتخبت تشندريقا بانداراناياكا قومرطونجه (Kumaratunga Chandrika Bandaranaike) رئيسةً لسريلانكا، وفي عام 1999 انتخبت لفترة رئاسة ثانية، حينها تقرر الإعلان عن حقيقة وجود علاقات بين الدولتين. فقررت إقامة علاقات رسمية دبلوماسية مع إسرائيل. كان الدافع الرئيسي من وراء رغبة سريلانكا هو الحصول على المعدات العسكرية من إسرائيل. غير أن إسرائيل أبدت هذه المرة حماسًا أقل، أولًا: نظرًا لأنها قد اكتوَت مرتين من التصرف المتقلب لهذه الدولة تجاه إسرائيل، وثانيًا: لأنه في يناير عام 1992 أقيمت علاقات دبلوماسية مع الهند وقلت أهمية الوجود الدبلوماسي الإسرائيلي في سريلانكا، ولقد أوضحت إسرائيل أنها لا تهتم بتمثيل على المستوى المنخفض، بل على مستوى السفارات، كما طلبت من سريلانكا أن تعلن نفسها عن استئناف العلاقات، ولقد حدث بالفعل.. ففي 15 من مايو عام 2000 وُقعت في نيويورك اتفاقية استئناف العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارات، وفتحت سريلانكا أخيرًا سفارة لها في إسرائيل في 16 من نوفمبر من نفس السنة وأرسلت سفيرًا مقيمًا إليها . غير أن إسرائيل قررت الاكتفاء بسفير غير مقيم، ولقد عُين لهذا المنصب أول سفير غير مقيم سفير إسرائيل في بانكوك دافيد قمحي، الذي كان كما ذكرنا من افتتح "مكتب رعاية المصالح" في كولومبو عام 1984.

الفصل التاسع

نيبـال

تقع مملكة نيبال في نطاق سلسلة جبال الهيمالايا وتحدها الصين من الشمال والهند من الجنوب. تبلغ مساحتها حوالي 140 إلف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة. معظم السكان النيباليين من المزارعين الذين يسكنون القرى. في عام 1840 سيطرت أسرة رانا (Rana) على الحكم في نيبال. وتناقل منصب رئيس الحكومة في هذه الأسرة بالوراثة. ولقد كان حكم الملك رمزيًا فقط. أبعدت حكومة رانا عن الحكم في انقلاب عام 1951 وعاد الملك ليصبح الرئيس الفعلي للدولة. وفي عام1955 تم تتويج الملك ماهندرا بير بيكرام شاه (Mahendra Bir Bikram Shah) الذي منح نيبال دستورًا. وفي أبريل عام 1959 جرت الانتخابات في نيبال لأول مرة وفاز فيها حزب المؤتمر برئاسة ب.ف. كويرالا (B.P Koirala). الذي عُيِّن رئيسًا للحكومة. وسُرعان ما ثار الخلاف بينه وبين الملك. وفي 15 من ديسمبر عام 1960 أخذ الملك الحكم في يديه. وعلَّق العمل بالدستور. وحلَّ البرلمان والأحزاب. واعتقل كويرالا. مات الملك ماهندرا في عام 1972 وخلفه على العرش ابنه بيرندرا بير بيكرام شاه (Birendra). الذي اغتيل عام 2001 -على ما يبدو على يد ابنه- في ظروف لم تتضح ملابساتها.

كانت بداية العلاقات بين إسرائيل وكويرالا وأصدقائه في المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الاشتراكي الآسيوي. الذي عُقد في رانجون في ديسمبر عام 1953. مثَّل إسرائيل في هذا المؤتمر -كما ذكرنا من قبل- وزيرُ الخارجية موشِه شاريت. ورؤبين

برقات، ورؤبين شيلواح. ولقد طرح شاريت مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل ونيبال لأول مرة أثناء زيارته لقطمندو عام 1956، في إطار رحلته الآسيوية، وكان رد رئيس حكومة نيبال آنذاك حذرًا؛ حيث أجاب أنه يتبع الهند في هذا الأمر، مع الأخذ في الاعتبار معركة قادش (سيناء عام 1956). وحقيقة أن الحكم حينها في نيبال لم يعتبر مستقرًا، لم تستمر وزارة الخارجية الإسرائيلية في محاولتها العمل من أجل إقامة علاقات دبلوماسية، وذلك حتى صعود حزب المؤتمر النيبالي برئاسة كويرالا إلى الحكم في عام 1959. ولقد أظهر أعضاء هذا الحزب ودًا نحو إسرائيل، في اليوم الذي التقى فيه ممثلو حزب المباي في راجون عام 1959. ولقد زار كويرالا وصديقه الدكتور طولسي جيري (Tulsi Giri) -الذي عُين بعد الانتخابات وزيرًا للتنمية- إسرائيل لأول مرة في أغسطس عام 1958، كضيفين على اللجنة التنفيذية للهستدروت. ولقد زار كويرالا إسرائيل مرة ثانية في أغسطس عام 1960، وشارك في المؤتمر الدولي حول دور العلم في تقدم الدول، الذي عقد وقتها في معهد فايتسمان في رحوفوت.

مع التحول السياسي الذي طرأ على نيبال في عام 1959، وُجدت اللحظة مناسبة للمبادرة من جديد بالدعوة إلى إقامة علاقات دبلوماسية؛ حيث استؤنفت الاتصالات في لندن بين سفيري إسرائيل ونيبال. لقد كانت المبادرة إسرائيلية واستجاب سفير نيبال، اقترحت إسرائيل تعيين سفيرها في راجون ممثلًا غير مقيم في قطمندو. وأجاب السفير النيبالي السفير الإسرائيلي إلياهو إيلان أنه بناءً على التعليمات التي تلقاها؛ فإن هذا الأمر سيتم مناقشته بين رؤساء الوفود، في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة قريبًا في نيويورك. ولقد رأس وفد إسرائيل للجمعية العامة للأمم المتحدة لذلك العام وزيرة الخارجية جولدا مائير، ورأس وفد نيبال وزير الداخلية أوبدايا (Upadiya)، الذي أعرب عن رغبته في زيارة إسرائيل بعد فترة وجوده في نيويورك، ونظرًا لحدوث نوعٍ من سوء التفاهم لم يقم بالزيارة، وتقرر إرجاء الاستمرار في متابعة الموضوع حتى موعد زيارة ي.ب. طابا (Thapa) -رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر- الذي سيزور إسرائيل كضيف على الهستدروت ووزارة الخارجية في ديسمبر عام 1959.

ذكر طابا أن موضوع العلاقات مع إسرائيل قد نوقِش في دوائر الحكم في نيبال، وأن رئيس الحكومة ب.ف. كويرالا يؤيد بشدة تبادل الممثليات الدبلوماسية، كما نوقش الموضوع مع حكومة الهند، التي لفتت انتباه النيباليين إلى أنها نفسها لا تقيم علاقات مع إسرائيل، في نهاية الأمر قررت حكومة نيبال الإعلان عن تبادل الممثليات الدبلوماسية مع إسرائيل في إطار إعلان عام عن فتح سلسلة من

الممثليات في أماكن مختلفة في العالم.

كانت البقية في رانجون في الفترة 7-9 من مارس عام 1960، أثناء زيارة كويرالا لها؛ حيث التقى المسئول المؤقت عن السفارة الإسرائيلية، الدكتور أفيجدور دجان، مع كويرالا في حوار بشأن العلاقات. وقال كويرالا أنه يرغب في تنفيذ الأمر على مرحلتين: المرحلة الأولى: دفع العلاقات الثقافية والتجارية.. وبعد عدة شهور تم تبادل الممثلين الدبلوماسيين، كما لو كان هذا نتيجة العلاقات. أجاب دجان أن إسرائيل مهتمة في المرحلة الأولى بتعيين ممثل أو سفير غير مقيم ويتمنى أن تقوم نيبال بذلك أيضًا. قال كويرالا: "أخبرك الحق.. أنا لا أخشى رد الفعل العربي، لكن رد الفعل الهندي". وأضاف أن لديه صعوبات داخلية في بلاده وأن عليه التصرف بحذر. ورغم ذلك فقد قبل المقترح الإسرائيلي بتعيين ممثل دبلوماسي في نيبال، شريطة ألَّا يُلزمه الأمر بالتعيين الفوري لممثل في إسرائيل، بل بعد فترة ما، ولإقناع كل أعضاء حكومته طلب رسالة خاصة غير رسمية من وزارة الخارجية، وأرسلت جولدا مائير هذه الرسالة في 30 من مارس.

توجه دجان إلى قطمندو لتسليم رسالة وزيرة الخارجية، وكذلك "دعوة" من رئيس "معهد فايتسمان" "أبا إيبن"، دعا فيها نيبال إلى المشاركة في مؤتمر رحوفوت للعلوم، الذي أعد له وقتها معهد فايتسمان. وفي 15 من أبريل عام 1960 كتب كويرالا إلى جولدا مائير وأخبرها أن حكومة نيبال قررت -قبل يوم من ذلك- إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وطلب الآن رسالة رسمية من حكومة إسرائيل تضم مقترحًا بإقامة علاقات دبلوماسية، حتى يستطيع هو أيضًا إرسال موافقة رسمية على هذا المقترح. وطلب كويرالا أن يُرسل الطلب الرسمي عبر سفارة نيبال في لندن. وفي 28 من أبريل عام 1960 أرسلت جولدا مائير رسالة رسمية - كما هو مطلوب- عرضت فيها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وفي 25 من مايو عام 1960 رد كويرالا على الرسالة وأعلن موافقة حكومة نيبال. ولقد حُدد تاريخ الأول من يونيو لإقامة العلاقات. ولقد أعلن في ذلك اليوم، وفي نفس الوقت في قطمندو وفي القدس، عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات. وعينت إسرائيل سفيرها في رانجون إلياشيف بن حورين سفيرًا غير مقيم في قطمندو.

كانت الزيارة الثانية لكويرالا لإسرائيل، هذه المرة كرئيس حكومة، في الفترة من 12-22 من أغسطس عام 1960، عندما حضر للمشاركة في مؤتمر رحوفوت الأول في معهد فايتسمان. وتقرر أثناء الزيارة إقامة تعاون اقتصادي وتقني في مجالات مختلفة، وكذلك أن تستقبل إسرائيل دارسين من نيبال، وبالفعل، فخلال شهور معدودة توجه إلى نيبال وفد من ثلاثة خبراء قاموا بدراسة موضوعات المياه والزراعة،

ولقد وقّعت حكومة نيبال على عقد مع شركة سوليل بونيه حول إقامة شركة مشتركة للبناء والمقاولات. وفي 7 من سبتمبر عام 1960 وصل إلى قطمندو سفير إسرائيل في راڠون الياشيف بن حورين وقدم أوراق اعتماده كسفير غير مقيم في نيبال. ولقد تسلم رئيس الحكومة كويرالا أربعين مدفعًا رشاشًا "عوزي" هدية من رئيس حكومة إسرائيل دافيد بن جوريون. ولقد قررت وزارة الخارجية في القدس فتح مكتب دائم للسفارة في قطمندو برئاسة مسئول يكون خاضعًا للسفير في راڠون.

وكما ذكرنا، ففي 15 من ديسمبر عام 1960 أبعد الملك ماهندرا رئيسَ الحكومة كويرالا ووضعه في السجن. أظهر الملك -على مدى فترة قصيرة بعد الانقلاب- ريبة تجاه إسرائيل؛ بسبب الصداقة الكبيرة التي أظهرتها إسرائيل تجاه كويرالا، وهي التي لم يتم إخفاؤها حتى بعد اعتقاله. لكن هناك أيضًا بعض الشخصيات في الحكومة الجديدة التي شكلها ملك نيبال زارت إسرائيل واعتُبرت من أصدقائها، على أية حال لم تتلق إسرائيل أي نبأ أو إشارة حول إذا ما كان نظام الحكم الجديد يريد أن يتراجع عن مشروعات التعاون معها أو عن علاقات الصداقة. وفي الزيارة الثانية التي قام بها إلياشيف بن حورين إلى قطمندو في مارس عام 1961 بمناسبة افتتاح مكتب السفارة ووضع مسئول دائم بها، اقتنع أن حكومة نيبال الجديدة مهتمة باستمرار التعاون مع إسرائيل، بل وتوسيعه. وفي نفس المرحلة قررت حكومة نيبال عدم تعيين سفير مقيم في إسرائيل، لكنْ تعيين سفيرها في روما كسفير غير مقيم فيها. ولقد قدم هذا السفير أوراق اعتماده إلى الرئيس الإسرائيلي في مايو عام 1961. وفي هذه الأثناء بدأت في التوافد على إسرائيل وفودٌ نيبالية مختلفة، من بينها مجموعات من أعضاء البرلمان. كما شارك دارسون من نيبال في ورشات عمل في إسرائيل. وبدأت شركة المقاولات المشتركة -(51 %) لحكومة نيبال و(49 %) لشركة سوليل بونيه- في أعمال مختلفة. وأصبحت توصيات الوفد الإسرائيلي لدراسة تطوير المياه والزراعة في إسرائيل؛ أساسَ مشروعات التنمية التي بدأت في التبلور.

لم تنس إسرائيل صداقة كويرالا وحاولت مساعدته هو وعائلته في أزمتهم، وان كانت ترددت في كيفية القيام بذلك. كتب رئيس حزب المؤتمر النيبالي ونائب رئيس حكومة نيبال السابق -سوبارنا شومشر (Subarna Shumsher)، الموجود في المنفى في كلكتا- في 4 من يوليو عام 1961 إلى رئيس حكومة إسرائيل دافيد بن جوريون، طالبًا منه التدخل عند ملك نيبال من أجل كويرالا وزملائه الموجودين في السجن؛ فالحالة الصحية لكويرالا قد ساءت ويحتاج إلى استشارة أطباء متخصصين غير موجودين في نيبال. كما كتب شومشر أنه يجب إطلاق سراح

كويرالا ونقله إلى كلكتا، أو بومباي، أو أي مكانٍ آخر. ذكر مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية يعقوب شمعوني رأيه حول رسالة شومشر -بعد تشاور مع وزيرة الخارجية- في مذكرة لرئيس الحكومة؛ حيث نصح بعدم التدخل في الموضوع نفسه وبشكلٍ مباشر. لكن "نظرًا لأننا نرى من جانبنا أن هناك التزامًا إنسانيًا وأخلاقيًا لفعل أي شيء من أجل كويرالا- فقد جرِنا في كيفية حل المشكلة، وتبلورت المقترحات التالية: 1: يتوجه أو با سويه -الزعيم البورمي الاشتراكي الذي يشغل منصب رئيس المؤتمر الآسيوي الاشتراكي- إلى ملك نيبال باسم كل الأحزاب الفرعية، بما في ذلك حزب مباي. 2: اقترحنا على مكتب العلاقات الخارجية لحزب مباي أن يهتم بإرسال طلب مشابه إلى الملك موجه من الاشتراكية الدولية. فهذا الطلب لو أرسل سيكون بالطبع باسم كل الأحزاب الفرعية للاشتراكية الدولية. 3: اقترحت وزيرة الخارجية... أن يتوجه الطبيب الإسرائيلي الذي عالج كويرالا عندما كان هنا، بطلب طبي إنساني...". من غير الواضح أي خطوة تم اتخاذها في نهاية الأمر. لكن -في تلك الأثناء- استمر بقاء كويرالا في السجن.

توجهٌ آخر في هذا الشأن كان بعد أكثر من سنتين، في 13 من سبتمبر عام 1963، أثناء زيارة ملك نيبال لإسرائيل؛ حيث أراد دافيد بن جوريون -الذي لم يعد رئيسًا للحكومة- الحديث مع الملك بخصوص كويرالا. لكن لم يُتح له ذلك. لذلك التقى رؤبين برقات، بصفته ممثلٍ عن حزب مباي مع رئيس حكومة نيبال الدكتور طولسي جيري، وقال له أن حبس كويرالا في ظل حالة صحية متدهورة ويخشى الكثيرون على حياته- أمر يثير استياء وقلق "الرأي العام التقدمي في العالم، وكما يثير الانتقاد ضد حكومة نيبال"، الأمر الذي يؤثر على مساندة نيبال. اقترح برقات تخفيف ظروف حبس كويرالا، ورد جيري أن الملك يخشى من تأثير كويرالا ومن حرية نشاطه، ويعتقد أنه سوف يزعزع استقرار الحكومة. على أية حال فقد وعد بالحديث مع الملك عن ذلك، وبعد ذلك بفترة أُطلق سراح كويرالا من محبسه وسُمح له ولأفراد عائلته بالتوجه إلى كلكتا، وفي فترة منفاه حصل على مساعدات مالية معينة من إسرائيل.

في سبتمبر عام 1963 زار الملك ماهندرا وزوجته الملكة راطانا (Ratana) إسرائيل على الرغم من الاحتجاجات العربية، ولقد جاء بصحبة رئيس الحكومة، ووزير الخارجية د. طولسي جيري، وكذلك وفد من المسئولين وكبار رجال الجيش. التقى الملكُ ورئيسُ الحكومة الرئيسَ زلمان شازار، ورئيسَ الحكومة ليفي أشكول، ووزيرةَ الخارجية جولدا مائير، ووزراءَ آخرين، وكذلك الدكتور رعنان فايس وشخصيات أخرى، كما قاموا بزيارة دافيد بن جوريون في سديه بوقر في 22 من سبتمبر، وتم نشر بيان

مشترك. أكدت إسرائيل على استعدادها الاستمرار في مساعدة نيبال في تنميتها. وكانت تلك الزيارة هي التي جسدت العلاقات الوطيدة والحميمة التي نشأت بين الدولتين خلال فترة قصيرة.

بدأ برنامج المساعدات الخارجية المتشعب ماشاف في نيبال في عام 1961، بعد زيارة كويرالا في أغسطس عام 1960، عندما وصلت إلى إسرائيل مجموعة من 28 نيباليًا في مختلف المجالات بتمويل أمريكي. كما وصل إلى إسرائيل في السنوات الثلاثة الأولى من إقامة العلاقات أكثر من 60 دارسًا في مجالات الهندسة، والطب، والزراعة، والتنمية القروية، والتعاون ودراسات العمل، وتأهيل المعلمين، وغيرها. كما زار إسرائيل شخصيات نيبالية مختلفة، من بينها وزراء، ووفود نيبالية أخرى. اشتغلت الشركة المشاركة مع شركة سوليل بونيه في بناء مدرسة وفندق وكذلك مطار جديد في قطمندو. وأجريت دراسات لإقامة مشروع استيطاني وهيئة للاستيطان الزراعي، لتوطين آلاف المزارعين الذين ليس لديهم أراضٍ. ولقد كان أساس فكرة هذا الاستيطان نقل سكان الجبال الذين ليس لديهم إمكانات معيشية، إلى منطقة واسعة بها أراضٍ خالية للاستصلاح. قدم رئيس الحكومة طولسي جيري -أثناء الزيارة الملكية- طلبًا بأن تقيم إسرائيل في نيبال مصنعًا لإنتاج المدفع الرشاش عوزي، وذلك بعد إعجاب الملك بزيارته لمصانع الصناعات العسكرية تاعس. غير أن غياب البنية التحتية والتقنية في نيبال لم يسمح بتنفيذ هذا الطلب.

مشروعان مهمان للتنمية الزراعية والتوطين الجديد على الأرض أقامهما الإسرائيليون في نيبال، ولقد كانت بدايتهما في عام 1960، ونهايتهما بعد خمسة عشر عامًا من ذلك التاريخ، في عام 1975، مع انتهاء مهمة الخبراء الإسرائيليين. نُفذ أحد المشروعين في منطقة نوالبور (Nawalpur)، والثاني في منطقة نيبالجانج (Nepalgang) في قطاع طراي (Terai)، غير بعيد عن الحدود الهندية. ففي عام 1960 قام ثلاثة خبراء إسرائيليين بدراسة في منطقة طراي. وفي عام 1963 حُددت الأراضي المناسبة لإقامة قرى مع عناصر تعاونية. ولقد أُرسل بعض المرشحين للتوطين إلى إسرائيل للتأهيل في التقنيات الزراعية الجديدة. ولقد كان المشروع توطين 800 أسرة ليس لديها أراضٍ في نوالبور، وألف أسرة أخرى في نيبال جانج. بدأ التوطين في عام 1964.. وحتى منتصف السبعينيات تم توطين عدة آلاف من العائلات في 22 قرية جديدة، عاشت على الزراعات المختلفة منها القطن الذي أحضره الإسرائيليون إلى نيبال وتم استيعابه هناك جيدًا. وفي نهاية عام 1975 أنهى الخبراء الإسرائيليون -كما ذكرنا سابقًا- عملهم في المشروعين وسلموا

وظائفهم إلى النيباليين. كما جرت في نيبال بعض أعمال المساعدات التي قدمها الماشاف، التي من بينها تشييد خبير إسرائيلي لخدمة الأرصاد الجوية في نيبال بتمويل من الأمم المتحدة.

مع اتساع أعمال المساعدات التي قدمتها ماشاف قررت وزارة الخارجية تغيير مكانة المثلية إلى سفارة مقيمة كاملة، وفي يوليو عام 1964 عُين موشِه أريئيل كأول سفير مقيم في نيبال. بالإضافة إلى مجالات نشاط المساعدات التي ذُكرت سابقًا، تطورت فترة عمله بمبادرة من أريئيل في مجال آخر؛ وهو الإنزال بالمظلات. ويصف ذلك في مذكراته: "إن التفكير في الفائدة التي ستجنيها الحكومة من التمكن من إنزال أشخاص، والمواد والتجهيزات من الجو- كان على ضوء النقص الشديد في طرق المواصلات في بلد جبلية، فلم يكن هناك إمكانية في الوصول إلى كثير من المناطق الشاسعة في البلاد، سوى سيرًا على الأقدام لمدة أسابيع، أو من عبر الإنزال لتقديم المساعدات في أوقات الطوارئ، ولنقل التجهيزات الضرورية، أو لأغراض شُرَطية". تحدث السفير عن ذلك مع الملك على العشاء في بيت السفير. "تم الاتفاق من حيث المبدأ على موضوع الإنزال خلال دقيقة أو دقيقتين. عرفت بعد مرور فترة إن الفكرة قد وُضعت على جدول الأعمال في نيبال -بشكل أو بآخر- في اتصال مع دول أخرى". فلم ينجح البريطانيون في ذلك. "وعلمت في مرحلة أكثر تأخرًا أن الحكومة الصينية منحت الجيش النيبالي -في الماضي- طائرتي نقل صغيرتين وكمية من المظلات، بدون فائدة..."

قرر الملك إنشاء كتيبة مظلات. وفي 22 من مارس عام 1965 اقترح السفير على الملك إرسال عددٍ من الضباط للتدريب في إسرائيل ليساعدوا -عند عودتهم- في تنظيم الوحدة الجديدة. وبناءً على طلب حكومة نيبال قام قائد مدرسة المظلات في الجيش الإسرائيلي، المقدم أبراهام أورلي، بإعداد دراسة حول إمكانية تشكيل وحدة مظلات في الجيش النيبالي. وافقت الحكومتان على برنامجه وأرسل مدربو مظلات، وطاقم آخر للتدرب في إسرائيل. وسافر ضابطان إسرائيليان إلى نيبال لإقامة المنشآت المطلوبة وتصنيف المتطوعين. أرسلت معدات المظلات من إسرائيل. وفي يناير عام 1966 أرسلت فرقة من 12 جنديًا نيباليًا للتدرب في إسرائيل. وبعدها تم تشغيل مدرسة المظلات في نيبال. وكان من بين المتدربين ولي العهد بيرندرا، الذي تُوِّج ملكًا في عام 1975 . وكان على رأس الطاقم الإسرائيلي في نيبال المقدم مارسيل طوبيا، الذي حظي بكثير من التقدير والاحترام في نيبال. "ولقد كانت ذروة مشروع المظلات في نيبال في العرض الرائع الذي أجري في يوم الجيش النيبالي، أمام كبار رجال الشعب والنظام الحاكم والدول الأجنبية في قطمندو ورئيس دولة

إسرائيل (الذي كان آنذاك موجودًا في نيبال، ردًا لزيارة الملك لإسرائيل)، وقد كان يجلس عن يمين الملك في مقعد الشرف في وسط الصف". دخلت وحدة المظلات النيبالية في العمل النظامي، وكان أول عملها هو إنزال الطعام إلى مناطق نائية بجوار حدود التبت، التي قد ضربتها المجاعة، وعندما أنهى المقدم طوبيا مهمته، عرض أن يستمر الجيش الإسرائيلي في مساعدة نيبال في مجالين إضافيين: الاستيطان الأمني، وتنظيم حركات الشباب.

كانت زيارة الرئيس زلمان شازار وزوجته لنيبال، بناءً على دعوة من الملك ماهندرا في الفترة من 15-22 من مارس عام 1966، وكانت بمثابة تعبير عن الصداقة الحميمة والعلاقات الطيبة بين الدولتين، وقبيل الزيارة تُرجمت إلى العبرية مجموعة من الأشعار بقلم الملك ماهندرا، ولقد ترجم الرئيس زلمان شازار بنفسه بعض هذه الأشعار، وقدم الكتاب للملك كهدية خاصة، وفي أثناء الزيارة أعجب الرئيس الإسرائيلي بالأمير برندرا، واقترح على الملك أن يرسل ابنه إلى إسرائيل "في إطار برنامج أكاديمي تطبيقي؛ لتوسيع أفقه وإثراء خبرته في أعمال التنمية وبناء الشعب والدولة". أُعجب الملك بالفكرة جدًا وأضاف إليها رحلة دراسية إلى اليابان والولايات المتحدة، لقد وضعت مبادرة الرئيس هذه أساسًا لاستمرار التعاون الطيب مع الجيل الملكي الصاعد." زار الأمير برندرا إسرائيل عام 1968، وفي مارس عام 1970 زار إسرائيل وفد برلماني من نيبال وحظي باستقبال طيب في الكنيست.

حُددت السياسة الخارجية لنيبال بشكل عام وفقًا للمصالح الاقتصادية، مثل النفط والمساعدات أو دخول العمال الذين يعملون في الدول الأخرى، وموقف دول "عدم الانحياز"، خاصة الهند والصين وباكستان وبنجلاديش، وكذلك ضغوط الدول العربية، رغم كل ذلك أظهرت نيبال موقفًا مشجعًا جدًا تجاه إسرائيل على مر السنين، وإن كانت قد أبدت حذرًا، ونيبال مثل بورما، وفي بعض الأحيان مثل سنغافورا، لم تنحزْ في تصريحاتها العلنية انحيازًا كاملًا مع الخط الشرق أوسطي -أي المعادي لإسرائيل- وهو الذي كان متبعًا لدى دول "عدم الانحياز"، واتخذت موقفًا مستقلًا كان أكثر راحة بالنسبة لإسرائيل، والتعبير الشديد عن الصداقة بين الدول قد أظهره الملك في مؤتمرات دول "عدم الانحياز"، التي عقدت في سبتمبر عام 1961 في بلجراد، وفي أكتوبر عام 1964 في القاهرة، عندما تحفظ من المبادرات العربية ضد إسرائيل ومن "القرار الفلسطيني". ولقد وعد الملكُ السفيرَ أريئيل قبل توجهه إلى القاهرة أنه لن يسمح بأي عملية عدائية ضد إسرائيل، ولقد وفَّى بوعده حتى تحت الضغط العربي الكبير، كما صمدت نيبال أمام الضغوط العربية السابقة في كل مناسبة حدث فيها تقارب بينها وبين إسرائيل، وحتى بعد حرب

عام 1967، سمع عبد الناصر من رئيس حكومة نيبال أن حكومته تؤيد الحوار المباشر بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط، وإيجاد حل دائم. كما تحفظت نيبال من القرارات المعادية لإسرائيل حتى في عام 1977، وكذلك في مؤتمر قمة دول "عدم الانحياز" في نيودلهي عام 1983. لقد رأت إسرائيل أهمية كبيرة في علاقاتها مع نيبال لمشاركة قواتها في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل) في لبنان. ولأسباب غير مرتبطة بالعلاقات مع إسرائيل سحبت نيبال وحدتها من جنوب لبنان بعد حوالي العام.

الفصل العاشر

دول حوض الميكونغ

1. تايلاند

تُعتبر تايلاند الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي لم تخضع للحكم الاستعماري الأوربي. وفي نهاية القرن الثامن عشر انتهت فترة طويلة من الحروب بينها وبين مملكة بورما. وفي عام 1782 استولى على الحكم أحد قادة الجيش -الجنرال تشاكري (Chakri)- وتوَّج نفسه ملكًا ومنح نفسه لقب "راما الأول". وأصبح "راما" (Rama) -منذ ذلك الوقت- هو لقب كل ملوك تايلاند حتى اليوم. قام تشاكري بطرد البورميين وأسس عاصمة جديدة- بانكوك. وفي عام 1896 وعام 1907 اتفقت كل من فرنسا وإنجلترا فيما بينهما على الحفاظ على استقلال تايلاند كدولة عازلة؛ حيث سيطرت فرنسا وقتها على دول الهند-الصينية (فيتنام، وكمبوديا، ولاوس) شرقي تايلاند؛ أما بريطانيا فقط سيطرت على بورما، غربي تايلاند، وعلى شبه الجزيرة الماليزية، جنوبها. ولقد شاركت تايلاند في الحرب العالمية الأولى مشاركة رمزية وانضمت إلى عصبة الأمم كعضوٍ مؤسس.

أصبحت تايلاند -مع اندلاع الحرب العالمية الثانية- حليفة لليابان. وقبلها، عام 1932، تغير اسمها من سيام إلى تايلاند. وبعد سقوط اليابان عفا الحلفاء عن تايلاند؛ لتحالفها مع اليابان، ووقعوا معها معاهدة سلام. وفي ذلك الوقت بدأت فترة من عدم الاستقرار السياسي النابع -في جزء منه- من التمردات التي اندلعت في أنحاء مختلفة من البلاد. وشهدت انقلابات عسكرية متتالية. ولقد اتَّبعت كل الحكومات سياسة التعاون مع الولايات المتحدة.

ذكرنا من قبل أن ممثل تايلاند قد تغيب أثناء التصويت في الأمم المتحدة على مشروع تقسيم أرض فلسطين. كما امتنعت وفود تايلاند عن التصويت الذي جرى في 11 من مايو حول قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة. وفي 25 من سبتمبر عام 1950 فقط، أرسل سفير تايلاند في باريس إلى نظيره الإسرائيلي موريس فيشر وأخبره باعتراف تايلاند بإسرائيل.

ولقد جرى أول اتصال رسمي بين الدولتين في سبتمبر عام 1952، عندما زار يوسف لينطون -ممثل إسرائيل في أستراليا- بانكوك، واستقبله للحوار كلٌّ من ملك تايلاند ووزير الخارجية. وفي عام 1953 أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية بينهما. وفي 10 من مايو من نفس العام عينت وزارة الخارجية الإسرائيلية الدكتور بيرتس يعقوبسون -المقيم في تايلاند وهو يهودي من أصل ألماني- قنصلًا شرفيًا لإسرائيل في بانكوك. كان يعقوبسون طبيب عيون وصل إلى تايلاند كلاجئ من ألمانيا بعد صعود هتلر إلى الحكم، وأصبح بيته مركزًا للنشاط من أجل إسرائيل وذلك على نفقته الخاصة. وليس من أجل الحصول على جائزة. ومن أعماله التي قام بها لصالح إسرائيل إصداره مجلة إعلامية حظيت بانتشار كبير في تايلاند وفي بعض الدول المجاورة. عُيِّن يوسف لينطون -الذي انتقل مؤقتًا إلى طوكيو- ممثلًا غير مقيم في بانكوك، وقدم أوراق اعتماده إلى ملك تايلاند في 23 من يونيو عام 1954.

لم تستطع إسرائيل في تلك السنوات السماح لنفسها بفتح ممثلية في كل دولة آسيوية أقامت معها علاقات دبلوماسية. ولقد ثار تساؤل هل يُعين دافيد هاكوهين -الممثل في رانجون المجاورة- ممثلًا غير مقيم في بانكوك. أوصى دانيال لفين مدير قسم آسيا بتعيين ممثل رانجون. ولقد أيد وزير الخارجية موشِه شاريت ذلك. بل ووعد دافيد هاكوهين بذلك. غير أن حكومة تايلاند رأت في ذلك استخفافًا بها، بأن يتم تعيين ممثل غير مقيم يكون مقره في رانجون. ولم تكن هذه الحساسية موجودة تجاه اليابان، حيث كان العائلة المالكة ذات أقدمية واستمرارية تفوق كل العائلات المالكة في آسيا، وإن لم يكن في العالم كله.

في تلك الأثناء ظهرت مشكلة أخرى. فخلال زيارته لبانكوك اقترح لينطون على حكومة تايلاند بأن تقوم بتعيين الممثل التايلاندي في بورما ممثلًا غير مقيم في إسرائيل. ولقد أعجبه قبول هذا الاقتراح. وبالفعل طلبت حكومة تايلاند -بعد عدة أسابيع- موافقة حكومة إسرائيل على تعيين ممثل تايلاند في بورما ممثلًا غير مقيم في إسرائيل. ولقد مُنحت الموافقة الإسرائيلية في 12 من أغسطس عام 1954، غير أن الممثل التايلاندي قد أرجأ -من حين إلى آخر- قدومه إلى إسرائيل لتقديم أوراق اعتماده. ولقد اتصل به إلياهو ساسون ممثل إسرائيل في روما،

لاستيضاح الأمر. وأرجع الممثل التايلاندي تأجيل سفره لأسباب مالية. عُلم في تلك الأثناء أن الدول العربية قد ضغطت على حكومة تايلاند كي لا ترسل ممثلها إلى إسرائيل. مهددة بأن الأمر سوف يضر علاقات تايلاند بالدول العربية. كما انضمت حكومة باكستان إلى الضغط العربي على حكومة تايلاند وطالبتها بالامتناع عن تبادل الممثلين الدبلوماسيين مع إسرائيل. ولقد التقى فلطر إيتان -مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية. الذي زار بورما وقتها. في أغسطس عام 1955. بعد عام من تقديم الموافقة الإسرائيلية- مع الممثل التايلاندي وتوصل إلى استنتاج أن سبب تأجيل سفره إلى إسرائيل تعليمات حكومته في بانكوك. فأمر لينطون بالسفر فورًا إلى بانكوك والضغط من أجل حل الموضوع. ولقد كان الشعور في القدس أن تأجيل الزيارة سيكون معناه الهزيمة في الحرب التي يديرها العرب ضد إسرائيل في آسيا. منذ مؤتمر باندونج على وجه الخصوص. مكث لينطون في بانكوك شهرًا من الزمان.. والتقى مع رئيس الحكومة. ووزير الخارجية. وكبار الموظفين في وزارة الخارجية. وفي نهاية الأمر وعدوه بأن يزور الممثل التايلاندي في بورما إسرائيل خلال فترة وجيزة. ولقد زار وزير الخارجية الأسبق موشِه شاريت بانكوك في نهاية عام 1956. كما أوضحنا في الفصل الخاص بجولة شاريت في آسيا؛ حيث كانت هذه الزيارة مخيبة للآمال وبدون أية نتائج.

إن الأهمية المتزايدة لبانكوك كواحدة من العواصم الرئيسية في آسيا. ومقر المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة. وكذلك الرغبة في إزالة الأضرار التي سببها مؤتمر باندونج الذي كشف عزلة إسرائيل في آسيا- كل هذا قد جعل وزارة الخارجية تتخذ قرارًا بتعيين ممثل كبير دائم فيها. ولقد اتفقتا حكومتا تايلاند وإسرائيل فيما بينهما. في صيف عام 1958. على رفع مستوى التمثيل بينهما من ممثلية إلى سفارة. وعُين مردخاي (راجي) قدرون سفيرًا. وقدم أوراق اعتماده لملك تايلاند في 26 من نوفمبر عام 1957. وبفتح السفارة أنهى الدكتور يعقوبسون عمله كقنصل شرف وواصل الممثل التايلاندي في بورما -الآن السفير- التردد. وقدم أوراق اعتماده كسفير غير مقيم فقط في شهر مارس عام 1960. لم تتعامل تايلاند بالمثل ولم تفتح سفارة أو ممثلية مقيمة في إسرائيل. وفي عام 1956 فقط عُين قنصل شرف. مواطن إسرائيلي. كممثل لها في إسرائيل.

على الرغم من خيبة الأمل التي سببتها تايلاند لإسرائيل في مجال تبادل التمثيل الدبلوماسي. إلا أن فتح السفارة في بانكوك قد أدى إلى تطور في العلاقات العملية؛ ففي نوفمبر عام 1959 زار إسرائيل أول وزير تايلاندي. وهو وزير الزراعة. وفي عام 1961 زار بانكوك وزير الصحة إسرائيل برزيلاي. وبدأت إسرائيل في تقديم

المساعدات الفنية إلى تايلاند. وشارك الدارسون التايلانديون في دورات تعليمية مختلفة في إسرائيل. وفي مارس عام 1955 زار بانكوك وفد تجاري إسرائيلي برئاسة موشِه باجرنو. في إطار جولة في بعض الدول الآسيوية. ولقد عُرض وقتها اقتراح بالتوقيع على معاهدة تجارية. ولقد أظهر التايلانديون اهتمامًا بالبضائع الإسرائيلية المختلفة وأرادوا بيع الأرز إلى إسرائيل.

أحد المجالات الرئيسية التي بدأت سفارة إسرائيل في الاهتمام بها هو المشاركة في مشروعات تطوير حوض نهر الميكونغ. يبلغ طول نهر الميكونغ حوالي 4,200كم. ومنبعه في التبت. ويتدفق عبر عدة بلدان قبل أن يصب في بحر الصين. وفي عام 1957 بدأ "المجلس الاقتصادي لآسيا والشرق الأقصى" إلى جانب الأمم المتحدة (UN Economic Commission for Asia and the Far East – ACAFE) والتي تسمى اليوم (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific – ESCAP). في وضع برنامج لتطوير الكهرومائية والري في وادي الميكونغ السفلي. من أجل استغلال الطاقة الكامنة للنهر. وكان المشروع يمس الدول الأربع التي يعبر فيها النهر وهي: لاوس. وكمبوديا. وتايلاند. وفيتنام. ولقد أقيم المكتب الرئيسي لهذه المنظمة الإقليمية في بانكوك. ولقد ساهمت أربع وعشرون دولة في المشروع وشاركت فيه بشكل ما. وكانت إسرائيل واحدة من هذه الدول. وكانت الاتصالات الأولى لإسرائيل مع المجلس الاقتصادي في مؤتمر المنظمة الذي عُقِد في مانيلا في يناير عام 1953. عندما شاركت فيه كمراقب. وفي عام 1960 عُين السفير قدرون في منصب المراقب الإسرائيلي الدائم في المجلس. وهو المنصب الذي استمر في شغله أيضًا السفراء الذين جاءوا من بعده. وفي اجتماع المنظمة الذي عُقد في بانكوك في 17 من مارس من نفس السنة أعلن قدرون عن المساهمة بألف طن من الخرسانة في المشروع. وبعد عام من ذلك أعلن عن مِنح دراسية في إسرائيل في مجالات الري والتنقيط.كما تم توفير منح أخرى في السنوات التالية.

في الخامس والعشرين من مارس عام 1962 وقعت إسرائيل على اتفاقيات ثنائية. في إطار مشروع الميكونغ. مع حكومات تايلاند. فيتنام. كمبوديا. ولاوس؛ من أجل إجراء أبحاث الري والتنقيط وتقديم خطط عمل. وحتى عام 1965 تم استكمال التخطيط الإسرائيلي لري مناطق الاستيطان في كمبوديا. وتم البدء في التخطيط الزراعي لمنطقة استيطان في لاوس. كما قام الخبراء الإسرائيليون بتشغيل نماذج مزارع زراعية نموذجية في البلدين. ولقد عملت هذه المزارع على أساس ثنائي. أي مباشرة بين إسرائيل وبين الحكومتين. لكنها اعتُبرت جزءًا من مشروعات لجنة الميكونغ. وفي 17 من سبتمبر عام 1964. أمرت وزيرة الخارجية جولدا مائير بالعمل

في سكرتارية المجلس الاقتصادي ولدى الدول الأعضاء في المنظمة؛ من أجل تغيير مكانة إسرائيل من مراقب إلى عضو كامل في المجلس. ولقد أُرسل لهذا الغرض مدير قسم آسيا دانيال لفين في شهر أكتوبر، في جولة مباحثات في بعض دول آسيا. لكن باءت هذه المجهودات بالفشل ولم يتم قبول إسرائيل كعضو. مع هذا فقد استمر التعاون مع المجلس الاقتصادي الذي وافق على إجراء ورشة عمل في إسرائيل للتخطيط الإقليمي ونقل المعلومات التكنولوجية. ولقد عقدت الورشة في رحوفوت في عام 1974 وشارك فيها 16 دارسًا من مختلف البلدان. لقد أدت الحروب في فيتنام وكمبوديا إلى وقف عمل المجلس الاقتصادي حتى نهاية الثمانينيات. كما لم تستطع إسرائيل الاستمرار في عملها في البلدين التي قطعت علاقاتها معهما.

زاد النشاط الثنائي بين تايلاند وإسرائيل منذ فتح السفارة في بانكوك عام 1958. وبدأ في التوافد إلى إسرائيل زائرون بأعداد كبيرة، من بينهم وزراء وبرلمانيين، وكبار الموظفين، وضباط جيش، وشخصيات عامة. كما زاد عدد الطلاب التايلانديين في إسرائيل. كما زادت مشاركة التايلانديين في الدورات وورش العمل التي عُقدت في إسرائيل. وَفدَ الطلاب التايلانديون لدراسة الهندسة الزراعية في التخنيون في حيفا وفي كليات الزراعة والطب بالجامعة العبرية. كما زار وفد تجّاري تايلاندي إسرائيل في عام 1964. زار إسرائيل -على مدى عدة سنوات- طلاب كلية الدفاع القومي التايلاندية. وفي ديسمبر عام 1965 زار إسرائيل وزير الزراعة التايلاندي. كما زارتها أميرتان من بنات الملك، في شهر أبريل عام 1977. ولقد ارتبطت الصغيرة فيهما جدًا بإسرائيل. وزارتها -منذ ذلك الوقت- مرات أخرى عديدة.

كانت وزيرة الخارجية جولدا مائير من بين الإسرائيليين رفيعي المستوى الذين زاروا بانكوك في نهاية يناير عام 1962. وفي فصل الصيف من نفس العام زار بانكوك كذلك تسفي تسور رئيس الأركان العامة. كما زارها رئيس الأركان إسحق رابين في عام 1967. كما زار وزير الخارجية أبا إيبن تايلاند في شهر مارس عام 1967. وموشِه ديان في عام 1979. كما تزايدت السياحة الإسرائيلية في السنوات التالية، خاصة بعد افتتاح خط طيران "العال" إلى بانكوك.

لقد أثار النشاط الإسرائيلي في إطار مشروع الميكونغ، اهتمام تايلاند للحصول على مساعدة إسرائيل بشكل مباشر من خلال قسم التعاون الدولي في وزارة الخارجية، الماشاف، وخاصة في مجالات الزراعة والتخطيط الاستيطاني. ولقد تلقى أبراهام داروم -الذي عُين سفيرًا في عام 1965- طلبًا باسم ملك تايلاند بالحصول على مساعدة إسرائيل في إقامة مستوطنة تعاونية في جنوب تايلاند، لتوطين المزارعين الذين ليست لديهم أراضٍ فيها. وفي مارس عام 1965 توجه إلى تايلاند أول

طاقم من الخبراء الزراعيين الإسرائيليين -من قِبَل الماشاف- برئاسة عميرام شافرينتسك، من أجل القيام بدراسة استمرت ثلاثة أشهر. وتم الاتفاق على إقامة قرية زراعية كنموذج، تقام إلى جوارها مزرعة حكومية كنموذج. وكانت الأراضي التي خصصت لهذا المشروع تخص العائلة المالكة. وكان هذا أول مشروع يحصل عليه الماشاف لنفسه في هذه البلاد. وأُرسل لهذا الغرض خمسة خبراء إسرائيليون في أغسطس عام 1966، إلى المكان الذي يسمى هوب كرابونج (Hup Krapong). استمرت عملية التأهيل والتخطيط حوالي ثلاث سنوات. وأقيمت هناك قرية تعاونية من 120 مزرعة زراعية على مساحة 100,000هكتار. وكذلك مزرعة حكومية نموذجية. أنهى الإسرائيليون مهمتهم عام 1971، واعتبرت هذه المستوطنة التعاونية نجاحًا. وأصبحت منذ ذلك الحين مصدرًا للإلهام والمحاكاة. ويزورها كل عام حوالي 30,000 مزارع من جميع أنحاء تايلاند في إطار التدريب الذي تنظمه وزارة الزراعة. ولقد أظهر الملك اهتمامًا شخصيًا بهذا المشروع، بل وأعرب عن شكره لإسرائيل على مجهودها. ويحتمل أن يكون هذا أحد أهم أسباب نجاحها. كما عمل الخبراء الإسرائيليون في مشروعات أخرى؛ حيث أدار خبير إسرائيلي -على سبيل المثال- مشروع الري في قوراط (Korat) شمال شرقي تايلاند.

وفي مارس عام 1965 درس الوفد البحثي -من قِبَل قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية برئاسة عميرام شفرينسك- مشروع تنمية في إقليم قاو طاو. وأُقيمت بعدها هناك مزرعة كتجربة. كما عمل في تايلاند في نفس العام خبير في الموالح. وأجرى خبراء إسرائيليون دورات تدريبية في تايلاند نفسها. وفي أبريل عام 1973 تم التوقيع على اتفاقية لمدة ثلاث سنوات بين تايلاند وإسرائيل لإنشاء مركز تعليم وتدريب للموظفين والمعلمين، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) و "برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة" (UNDP). وفي نهاية السبعينيات أسست دارسة تايلاندية حصلت على درجة الدكتوراه من معهد فايتسمان، مع تايلانديين آخرين درسوا في إسرائيل "جمعيةَ الصداقة التايلاندية الإسرائيلية".

وفي الستينيات تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين إسرائيل وتايلاند؛ ففي 7 من يوليو عام 1960 وُقعت اتفاقية للإلغاء المتبادل، لضرورة الحصول على تأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات سفر الخدمات. وفي 20 من نوفمبر عام 1963 وُقعت اتفاقية تعاون في مجال تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية (وُقعت اتفاقية مماثلة في نفس السنة مع الفلبين). وفي إطار هذا الاتفاق استقبلت إسرائيل دارسين من تايلاند. وفي 8 من مارس عام 1968 تم التوقيع على اتفاق في مجال الطيران. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 من فبراير عام 1971، لكن مرَّت

أكثر من عشرين سنة حتى نُفذت على أرض الواقع.

وفي مجال العلاقات التجارية فقد كان التقدم فيها بطيئًا للغاية. فلم يكن لإسرائيل اتفاق اقتصادي مع تايلاند. ولقد كان الميزان التجاري لصالح إسرائيل. لكن لم تصل الصادرات الإسرائيلية في عام 1967 إلى مليون دولار. وعملت في مجال تطوير العلاقات التجارية شركة "أسطرقو" التي مثلت مختلف المصدرين الإسرائيليين. وكان لها مكتب في بانكوك. وبعد سنوات قليلة من ذلك أُرسل ملحق تجاري إلى سفارة إسرائيل في بانكوك. لكن في بداية عام 1975 أُلغي هذا المنصب وواصل موظف تايلاندي محلي في السفارة رعاية النشاط الاقتصادي والتجاري. وصل حجم التبادل التجاري بين تايلاند وإسرائيل في عام 1984، إلى 31 مليون دولار.

في 28 من ديسمبر عام 1972 وقع حادث "إرهابي عربي" في تايلاند. فقد قام "إرهابيون عرب" من منظمة "سبتمبر الأسود" بالسيطرة على مبنى السفارة الإسرائيلية واحتجزوا ستة من موظفيها. ولم يكن السفير رحبعام عامير متواجدًا حينها في السفارة. وتواجد هناك بالصدفة شمعون أبيمور سفير إسرائيل في كمبوديا. الذي كان في زيارة للمدينة. لكن الإرهابيين لم يكتشفوا شخصيته. ولقد كان ذلك اليوم يوم تتويج ولي العهد. ولقد أراد ملك تايلاند وحكومته إنهاء الأزمة بسرعة وبدون إراقة للدماء لعدم تكدير يوم العيد. ولقد أجرى قائد سلاح الجو التايلاندي ونائب وزير الخارجية مفاوضات مع الإرهابيين وأوضحوا لهم أنه لن يسمح لهم بإخراج الرهائن من بانكوك. وبناءً على طلب الملك أُشرك السفير المصري في المفاوضات. واتُفق في نهاية الأمر مع الإرهابيين على أن يتركوا مبنى السفارة ويُنقلوا إلى القاهرة بصحبة السفير المصري ونائب وزير الخارجية التايلاندي.

من الناحية السياسية تم تحذير تايلاند بعدم الاقتراب كثيرًا من إسرائيل. لقد كان الجو العام في تايلاند تجاه إسرائيل مريحًا. لكن لم تتطور علاقات صداقة. مثل التي بين بورما وإسرائيل. وحرصت تايلاند على عدم اتخاذ موقفٍ في قضية الصراع العربي الإسرائيلي. وحافظت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى على اتباع سياسة الامتناع عن التصويت. وصوتت في بعض الأحيان ضد إسرائيل. ولقد ذكرنا فيما مضى أن تايلاند لم تفتح ممثلية دبلوماسية في إسرائيل. واكتفت بالتمثيل من خلال سفير غير مقيم في روما. الذي لم يزُر إسرائيل على مدى سنوات طويلة. كما لم يقم أبدًا ملك تايلاند الذي زار بلدان مختلفة- بزيارة إسرائيل. ولقد نبعت هذه السياسة من الدراية بقوة الدول العربية والإسلامية في التكتل

الأفروآسيوي.

تسببت حرب يوم الغفران (عام 1973)، وأزمة النفط التي سببتها الدول العربية في أعقابها، في السنوات 1973-1974، وارتباط تايلاند باستيراد النفط من الخليج العربي- تسبب كل هذا في تغيير تايلاند لسياستها إلى تأييد للعرب، خاصة في الأمم المتحدة. فثمانون بالمائة من واردات وقود تايلاند تأتي من الدول العربية، ولقد بدأت شركات بناء تايلاندية العمل -في بداية الثمانينيات- في الشرق الأوسط، وخرج الآلاف من العاملين التايلانديين للعمل في الدول العربية، خاصة السعودية وليبيا، وفي عام 1984 كان هناك حوالي 200,000 عامل تايلاندي في السعودية وحدها، ولقد أرسل هؤلاء العمال العملة الصعبة إلى تايلاند بمبالغ كبيرة، ففي عام 1983 أرسل هؤلاء العمال إلى ديارهم في تايلاند مليار وربع المليار دولار، والسبب الآخر الذي زاد من الاتجاه المعادي لإسرائيل في السياسة التايلاندية في السبعينيات والثمانينيات؛ هو التمرد الإسلامي الانفصالي في محافظات الجنوب التي تحد ماليزيا، وعلى الرغم من أنه لم يكن أمام هذه الحركات أي أمل في النجاح، لكن حكومة تايلاند توجهت -من حين إلى آخر- إلى السعودية والدول الإسلامية الأخرى، بطلب الامتناع عن طرح قضية مسلمي جنوب تايلاند للمناقشة في المحافل الإسلامية المختلفة، ولقد جاء توطيد العلاقات مع هذه البلدان لإرضاء الطائفة التايلاندية المسلمة، ولقد مارس أعضاء البرلمان التايلاندي من مسلمي الجنوب الضغوط لصالح السياسة المؤيدة للعرب، وكانت التصريحات ضد إسرائيل تساعد في ذلك.

قال رئيس حكومة تايلاند، في 4 من ديسمبر عام 1973، كلمات وصلت إلى مسامع إسرائيل: "هناك تقدير كبير وعميق لإسرائيل الصغيرة التي صنعت وتصنع الكثير من أجلنا، أكثر مما كنا نتوقعه بكثير... ومن غير المتوقع أن يحدث تدهور في العلاقات بين إسرائيل وتايلاند... كانت هناك اليوم مناقشات في الحكومة حول مشكلات شراء الوقود من الدول العربية، وبالطبع تم الحديث عن إسرائيل، لن نمس إسرائيل، ولن ننساق وراء تصريحات الآسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) [Association of South East Nations-ASEAN] التي نُشرت في الأسبوع الماضي... ولو ضغطوا علينا، ربما سنضطر إلى التصريح بشيء من هذا القبيل، لكن ذلك ليس أكثر من كلام".

مع ذلك فقد تدهورت العلاقات التايلاندية الإسرائيلية في تلك السنوات بقدر ما؛ حيث امتنعت تايلاند عن القيام بزيارات رسمية على المستويات الرفيعة، وصوتت في الأمم المتحدة إلى جانب العرب في معظم القضايا التي تمس الشرق الأوسط، واعترفت في عام 1980 بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وألزمت

بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. وعلى الرغم من أنها عارضت فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بانكوك خشية أن يشكل ذلك مشكلة أمنية، وبسبب علاقاتها مع المتمردين المسلمين في الجنوب. لكن اعتاد الممثل الإقليمي لمنظمة التحرير الفلسطينية -الذي كان مقره في هانوي- زيارة تايلاند في زيارات متكررة، وعمل من خلال "جمعية الصداقة التايلاندية الفلسطينية" التي أسست في عام 1983 بمبادرة من أعضاء البرلمان المسلمين.

واصلت إسرائيل تقديم المساعدات الفنية إلى تايلاند. لكن كان من الواضح أن الحجم المتواضع لهذا العمل لن يكون جبهة سياسية مضادة للتطورات التي ذكرناها سابقًا، فضلًا عن تأثر تايلاند بمساعدات الكثير من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. لقد كان للمساعدات الإسرائيلية في حقيقة الأمر قيمة إعلامية، وفي إطار هذا النشاط الإسرائيلي، في الفترة بين سنوات 1973-1983، درس 730 تايلانديًا في إسرائيل ، ومكث 140 خبيرًا إسرائيليًا في تايلاند -سواءً لفترات قصيرة كانت أم طويلة- في مهام مختلفة. مع ذلك فقد عارضت وزارة الخارجية التايلاندية زيارة ولي العهد التي خطط لها في فبراير عام 1986. كما رفضت طلب استضافة الرئيس حاييم هرتسوج في إطار جولته في آسيا وأوقيانوسيا.

في 26 من نوفمبر عام 1991 زار بانكوك نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي إيزي ليبلر، الذي التقى مع وزير الخارجية التايلاندي أرسا سارسين (Arsa Sarasin) واشتكى له من سياسة تايلاند تجاه إسرائيل في مختلف المجالات، وخاصة بالنسبة لرفض السماح لشركة "العال" بالطيران إلى بانكوك. ولقد أجاب وزير الخارجية التايلاندي أن تايلاند لديها علاقات طيبة مع إسرائيل، لكن لديها أيضًا علاقات مهمة مع الدول العربية، التي تعتبر سوقًا كبيرًا بالنسبة لها، وكان من الواضح أن تايلاند ستستمر في الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل بشكل ضعيف؛ كي لا تضر علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، وعلى الرغم من التحفظات السياسية لتايلاند إلا أن الزيارات الرسمية في الاتجاهين قد استمرت بينهما في النصف الثاني من السبعينيات. ففي يوليو عام 1976 زار نائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة والتعاون التايلاندي إسرائيل، وبعدها بأسبوعين زارها المستشار الزراعي لملك تايلاند. ولقد أشرنا من قبل إلى زيارة الأميرتين، ابنتي الملك في عام 1977، ولقد عادت إحداهما -الأميرة تشولهبورن- وزارتها ثانية في سبتمبر عام 1994، تم التوقيع أثناء الزيارة على اتفاق تعاون بين معهد فولكاني وبين معهد الأبحاث التايلاندي الذي ترأسه الأميرة، وفي يونيو من نفس العام زار إسرائيل وزير الداخلية التايلاندي

كضيف على وزارة الداخلية الإسرائيلية. وفي الفترة من 3-6 من أكتوبر عام 1977 وصل وفد برلماني إلى إسرائيل. كما زار رئيس البرلمان التايلاندي إسرائيل في الفترة من 20-25 من يوليو عام 1978 على رأس وفد برلماني. كضيف على رئيس الكنيست إسحق شامير. وفي يناير عام 1979 زار إسرائيل وفد مكون من 12 عضوًا من قبل اللجنة الزراعية والتعاونية التابعة للبرلمان التايلاندي. لدراسة أساليب الزراعة المختلفة. وشؤون الري. وصور الاستيطان في إسرائيل. وفي عام 1989 جرت زيارة ولي العهد. الذي خلع في حينه. وفي 27 من فبراير عام 1994 وصل نائب رئيس الحكومة التايلاندي ووزير التجارة في زيارة إلى إسرائيل. وفي فبراير عام 1995 زار وفد برلماني تايلاندي إسرائيل برئاسة رئيس البرلمان للمرة الثانية. وفي عام 1997 زار وزير الاتصالات التايلاندي. الذي كان ابن وزير الزراعة الذي زار إسرائيل عام 1959 ورافق والده في حينها. وفي أبريل عام 1999 زار إسرائيل نائب وزير الخارجية التايلاندي.

من بين الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها إسرائيليون إلى تايلاند. تجدر الإشارة إلى زيارة رئيس الكنيست إسحق شامير في يناير عام 1979. التي كانت ردًا لزيارة رئيس البرلمان التايلاندي لإسرائيل في يوليو عام 1978. كما زار وزير الخارجية موشِه ديان بانكوك في الفترة من 6-9 من مايو عام 1979. ولقد استقبله الملك وأجرى مباحثات مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وفي مايو عام 1993 زار وزير الخارجية شمعون بيريز تايلاند.

كما استمرت المساعدات الفنية بدون أي مضايقات سياسية؛ حيث جاء الدارسون من تايلاند للدراسة في مختلف المؤسسات في إسرائيل. المؤسسات الأكاديمية وغيرها. ففي عام 1995 -على سبيل المثال- شارك 45 دارسًا تايلانديًا في دورات تعليمية في إسرائيل. وكذلك 136 آخرون في دورات تدريبية متنقلة أقامها المرشدون الإسرائيليون في تايلاند. وفي نفس العام مكث في تايلاند ستة خبراء إسرائيليون في مهام مختلفة. وفي عام 1996 مكث في إسرائيل 99 دارسًا تايلانديًا. ودرس 181 آخرون في دورات تدريبية متنقلة على يد إسرائيليين في تايلاند. ولقد مكث ثلاثة خبراء إسرائيليون في نفس العام في تايلاند. وكانت الموضوعات التي تم تدريسها في إسرائيل وفي تايلاند: الزراعة. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والطب العام. والإدارة. والعلوم والتكنولوجيا. والتعليم. كما شارك في السنوات التالية عشرات التايلانديون في دورات في نفس المجالات. في إسرائيل وتايلاند.

ومع عودة العلاقات الإسرائيلية مع كمبوديا ولاوس وإقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام. في بداية السبعينيات- استأنفت إسرائيل نشاطها في إطار لجنة الميكونغ. وفي عام 1995 وقّعت إسرائيل على اتفاقية للتعاون الفني مع لجنة

الميكونغ. وفي عام 1997 وقّعت مذكرة تفاهم أخرى للتعاون الفني في مجالات الزراعة، وإدارة مصادر المياه، والري وتنمية القرى. ولقد قدمت إسرائيل المنح التعليمية، وعقدت الدورات المتنقلة، وأرسلت إلى لجنة الميكونغ -في السنوات 1995-1998- خبيرًا اشتغل في التخطيط الزراعي والري.

وفي تلك السنوات وُقعت كذلك عدة اتفاقيات ومذكرات. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى مذكرة التفاهم والتعاون العلمي التي وُقعت في أغسطس عام 1992، بين الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم وبين المعهد القومي للبحوث في تايلاند، وتهتم هاتان المؤسستان بالأبحاث المشتركة في مجال التنمية الزراعية والطاقة الشمسية. وفي عام 1993 صدقت حكومة تايلاند -بعد عراقيل مستمرة- على فتح خط "العال" إلى بانكوك (عبر بومباي). ولقد بدأت هذه الرحلات الجوية في ديسمبر من نفس السنة. وفي 24 من أغسطس عام 1996 دخلت إلى المذكرة حيز التنفيذ، حول منع الازدواج الضريبي ومنع التهرب من ضريبة الدخل والثروات. وفي 13 من أغسطس عام 1997 وُقعت في بانكوك مذكرة حول تبادل السجناء، والتي دخلت حيز التنفيذ في 11 من يونيو عام 1998.

كذلك حدث تقدم في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات. وارتفع حجم التجارة من 27 مليون دولار عام 1983 إلى 376 مليون دولار عام 1998. وارتفع عدد السائحين الإسرائيليين في تايلاند من 5,000 إلى حوالي 70,000 عام 1999. وبعد عام من ذلك التاريخ ألغت حكومة تايلاند ضرورة الحصول على تأشيرة دخول لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية. وفي سبتمبر عام 1988 أعيد الملحق التجاري إلى سفارة إسرائيل في بانكوك. وفي ديسمبر عام 1989 تم افتتاح ملحقية تجارية تايلاندية في تل أبيب تخضع لسفارتها في روما. وفي عام 1990 أقيم في بانكوك مكتب تجاري تايلاندي إسرائيلي. وفي 23 من أغسطس عام 1994 قررت حكومة تايلاند شراء أجهزة تنصّت إلكترونية وأجهزة اتصال للجيش، من شركة "تديران". كما بدأت إسرائيل في تشغيل العمال التايلانديين، الذي تزايدت أعدادهم ووصلوا في أبريل عام 1994 إلى 2000 عامل تايلاندي. وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، في أبريل عام 1999، وصل عددهم إلى 25,000 عامل، من بينهم 18,000 في مجال الزراعة.

يبدو أن الحجم المتزايد للعلاقات التجارية والعدد الكبير للعمال التايلانديين كانت عوامل رئيسية في قرار الحكومة التايلاندية، بضرورة وجود تمثيل دبلوماسي وفتح سفارة في تل أبيب. ففي مايو عام 1994 كانت هناك معارضة من قبل الدوائر المسلمة في الحكومة التايلاندية، لاتخاذ مثل هذه الخطوة نظرًا لعلاقات

تايلاند مع الدول العربية. لكن افتتاح خط "العال" أثبت أن هذا الموقف قد ضَعُف. وواصلت تايلاند التصويت -في الجمعية العامة للأمم المتحدة- ضد إسرائيل في عدة قضايا. لكن أعلنت حكومة تايلاند في فبراير عام 1995، نيتها فتح سفارة في إسرائيل. ومن أجل إحداث التوازن أعلنت تايلاند أيضًا عن موافقتها فتح سفارة كويتية في بانكوك. وفي 18 من أبريل صدقت الحكومة التايلاندية على فتح السفارة. وفي شهر يونيو قدمت حكومة تايلاند طلبًا رسميًا إلى إسرائيل لاعتماد السفير الذي عينته. وفُتحت السفارة في شهر أكتوبر من نفس العام.

هناك حدثان رمزيان يعبران عن التقارب الكبير الذي حدث بين البلدين. ففي شهر نوفمبر عام 1998 احتفلت "قفص السلام" -وهي رابطة تايلاندية درست في إسرائيل على مر السنين- بمرور خمسين سنة على قيام دولة إسرائيل. وخمسين سنة على تتويج الملك بهوميدول أدولياديج (Bhumidol Adulyadej). ولقد شارك في الاحتفال الدارسون الذين جاءوا من جميع أنحاء الدولة. وكذلك شخصيات حكومية رفيعة. ولقد أقامت سفارة تايلاند في إسرائيل. مع أعضاء الطائفة التايلاندية فيها "جناح الصداقة التايلاندية الإسرائيلية" في غابة الصندوق الدائم لإسرائيل في منطقة موديعين.

قُدر حجم التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين إسرائيل وتايلاند عام 2011 بـ 1,2 مليار دولار. بزيادة بنسبة 17% عن عام 2010. ولقد قدرت الواردات الإسرائيلية من تايلاند ب577 مليون دولار. والصادرات بـ 641 مليون دولار. بارتفاع بنسبة 5,6% و30% عن عام 2010. وترجع الزيادة إلى زيادة صادرات اللؤلؤ. والأحجار الكريمة.. والتي قدرت في عام 2011 بحوالي 346 مليون دولار في مقابل 265 مليون دولار عام 2010.

تحتل تايلاند المرتبة السادسة بين الدول الآسيوية التي قامت إسرائيل بالتصدير إليها في عام 2011 (21 دولة). بعد دول مثل هونج كونج. والهند. والصين. واليابان. وتايوان. وماليزيا. كما تحتل تايلاند المرتبة السابعة من بين الدول التي تقوم إسرائيل بالاستيراد منها بعد الصين. واليابان. وهونج كونج. والهند. وكوريا الجنوبية. واليابان. وتايوان.

والاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع تايلاند: اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة في 20 من سبتمبر عام 1998. واتفاقية الاستثمارات الموقعة في 28 من أغسطس عام 2003. ومذكرة تفاهم حول التعاون وتبادل المعلومات بين سوق تايلاند للأوراق المالية. وبين الهيئة الإسرائيلية للأوراق المالية في 17 من يوليو عام 2006.[1]

[1] المترجم: http://www.export.gov.il/uploadfiles/10_2012/tahilandskira12.10.12.pdf

2. فيتنام

حققت فرنسا لنفسها -في نهاية القرن الثامن عشر- مكانة سياسية في فيتنام عبر التدخل في النزاعات المحلية، وأعلنت -في الفترة من الأعوام 1874-1884- الحماية على كل فيتنام، ولقد أنهت اتفاقياتُ جنيف عام 1954 حربَ فيتنام الأولى بين القسم الشمالي الشيوعي، والقسم الجنوبي الجمهوري. ولقد انتهى الحكم الفرنسي عام 1956، وواصلت قوات العصابات الشيوعية، الفيتاكونج، العمل ضد حكومة فيتنام الجنوبية، بمساعدة من فيتنام الشمالية التي ساندتها الصين والاتحاد السوفيتي. ولقد عانت فيتنام الجنوبية من عدم الاستقرار السياسي، ومن الفساد والانقلابات العسكرية، بدأت الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات في تقديم المساعدات العسكرية المتزايدة لحكومتها، غير أن الرأي العام في الولايات المتحدة عارض التدخل العسكري في الحرب في فيتنام، وفي عام 1969 بدأت الولايات المتحدة في السحب التدريجي لقواتها، وفي يناير عام 1975 بدأ الشيوعيون الهجوم، وفي 30 من أبريل سقطت سايجون في أيديهم، وفي عام 1976 وُحدت كل فيتنام تحت الحكم الشيوعي، كما فرضت فيتنام حمايتها على لاوس المجاورة، وفي عام 1978 قامت بغزو كمبوديا وأبعدت "الخمير الحمر" عن الحكم، ولقد اهتزت العلاقات مع الصين التي ساندت الفيتاكونج وفيتنام الشمالية، وفي فبراير عام 1979 قامت الصين بغزو فيتنام، لكنها أوقفت القتال بعد شهر من جانب واحد وسحبت قواتها من هناك.

كان أول اتصال بين ممثلي اليشوف العبري في فلسطين مع فيتنام في عام 1946، ولم يكن لهذا اللقاء أي أهمية فعلية أو استمرارية، لكن يجب الإشارة إليه؛ فقد مكث وقتها رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية، دافيد بن جوريون، ورئيس مكتب الدفاع الدكتور موشِه سنيه (الذي أصبح شيوعيًا ، بعد سنوات من ذلك)؛ في باريس، ولقد كانت فيتنام في تلك الفترة في ذروة نضالها من أجل الحصول على استقلالها عن فرنسا، وأجرى زعماؤها بزعامة هو تشي مين مفاوضات في باريس حول مستقبل بلدهم، ولقد أقام هو تشي مين وبن جوريون في نفس الفندق، أبدى هو تشي مين اهتمامًا كبيرًا ببن جوريون وبادر بالحديث معه، والتقيا على مدى أسبوعين بشكل شبه يومي، ولقد شارك سنيه أيضًا في جزء من هذه الأحاديث، حكى بن جوريون لهو تشي مين عن كفاح الاستيطان ضد الانتداب البريطاني، وعن المذابح التي قام بها النازيون ضد يهود أوروبا، وعن ضرورة ضمان فلسطين كملجأ للناجين من الهولوكوست، كما حكى هو تشي مين لبن جوريون عن نضال حركته، "الفياتمين"، من أجل نيل الاستقلال، وعن صعوبة المفاوضات مع فرنسا،

عرض هو تشي مين على بن جوريون -في إحدى هذه اللقاءات- أن تُشكل في فيتنام حكومة يهودية في الشتات، واستخدام موانئ فيتنام الشمالية كقاعدة لانطلاق سفن المهاجرين السريين، لكنه لم يكن واثقًا من أن هذا الاقتراح عملي، رفض بن جوريون هذا المقترح وقال أنه لن يقوم بشيء ضد الفرنسيين ولن يعاديهم، فشلت المفاوضات بين الفيتناميين وفرنسا، وودع هو تشي مين بن جوريون وعاد إلى فيتنام، وبعد عدة أسابيع بدأت الحرب بين الهند والصين والتي استمرت حتى التوقيع على اتفاقيات جنيف عام 1954، أصبح هو تشي مين رئيسًا لفيتنام الشمالية حتى وفاته في عام 1969.

في ديسمبر عام 1949 وُضع أول تخطيط في وزارة الخارجية لموضوع بلدان آسيا ونوع الممثليات التي سيكون من الجدير افتتاحها بها، وبالنسبة للبلدان الثلاث - الهند الصينية، وفيتنام، وكمبوديا ولاوس- تحدد أنه لا حاجة في وجود أي ممثلية بها نظرًا لعدم الاهتمام السياسي أو الاقتصادي بها، وبالفعل، بعد فترة قصيرة، في فبراير عام 1950، عندما دعت فرنسا مختلف الدول إلى الاعتراف بدول الهند الصينية، التي حصلت في نوفمبر عام 1949 على مكانة أعضاء في "الاتحاد الفرنسي"، لم تستجب إسرائيل لهذه الدعوة، وبررت إسرائيل هذه الخطوة بأن تلك الدول لم تكن لديها سيادة واضحة، كانت سياسة إسرائيل في تلك الفترة عدم التورط في القضايا المرتبطة بالدول المنقسمة (كانت كوريا الحالة الثانية).

عرض دانيال لفين، مدير قسم آسيا، بعد التوقيع على اتفاقيات جنيف عام 1954، الاعتراف بأربع دول الهند الصينية: فيتنام الجنوبية، وفيتنام الشمالية، وكمبوديا ولاوس، وكان تبريره أن ثلاثين دولة اعترفت -حتى الآن- بفيتنام الجنوبية، وبكمبوديا وبلاوس، وعشر دول (شيوعية) اعترفت بفيتنام الشمالية، ولم تعترف معظم دول آسيا بعد، بواحدة من هذه الدول، ولقد رأى لفين ميزة في أن تكون إسرائيل أول دولة آسيوية تقوم بذلك، كما أن فرنسا سوف تقدر هذه الخطوة، رفضت جولدا مائير اقتراحه، لكنه عاد وطرحه ثانية في يناير عام 1955، في هذه المرة أيضًا رفضته وزيرة الخارجية، ولقد أعرب وزير الخارجية الأسبق موشِه شاريت، الذي التقى مع رجال وزارة الخارجية، عن تذمره من تعليق الاتصالات مع فيتنام الجنوبية.

وفي الأول من نوفمبر عام 1955 أخبرت حكومة فيتنام الجنوبية إسرائيل بالإطاحة بالرئيس باو-داي (Bao-Dai)، وتعيين نجو دين ديام (Ngo Dinh Diem) محله، وكذلك عن رغبتها في إقامة علاقات صداقة وعلاقات دبلوماسية معها، قررت وزارة الخارجية الإسرائيلية عدم مناقشة مسألة الاعتراف بالدولتين

الفيتناميتين والاكتفاء برد لطيف؛ حيث خشيت وزيرة الخارجة من أن يثير الاعتراف بفيتنام الجنوبية ردود أفعال داخلية في إسرائيل، من قِبَل العناصر اليسارية الحساسة للصين الشعبية على وجه الخصوص. تم الاتفاق مع فيتنام الجنوبية فقط على وجود علاقات اقتصادية وتجارية، وتعاون فني بينهما، ولهذا الغرض جرت عدة زيارات لفيتنام الجنوبية، بتأخير كبير، فقط في نهاية عام 1958 وبداية عام 1959؛ حيث زار دافيد جولان -المسئول عن الممثلية الإسرائيلية في مانيلا- سياجون في ديسمبر عام 1958، والتقى مع الرئيس، ووزير الخارجية وكبار الموظفين الاقتصاديين، وأخبروه أن السلطات الفيتنامية مهتمة بالتعاون الاقتصادي والتجاري مع إسرائيل وطلبوا مساعدة الخبراء الإسرائيليين في تطوير منابع المياه، وفي أعمال هندسية مختلفة. كما زار فيتنام في نفس الفترة ممثل شركة "تاهل"؛ للقيام بدراسة المياه والزراعة، وفي يناير عام 1959 وصل إسرائيل -كضيف على شركة "تاهل"- وفد اقتصادي فيتنامي، ورجال ري وزراعة برئاسة القنصل العام لفيتنام الجنوبية في رانجون، والذي تمت من خلاله الاتصالات بين الحكومتين، وفي أعقاب هذا النشاط تم إعداد معاهدة للتعاون التجاري بين البلدين، دُعي للتوقيع عليها في سياجون في شهر أبريل عام 1959، سفير إسرائيل في رانجون آنذاك دانيال لفين، عاد لفين بدون التوقيع على المعاهدة، على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت في 25 من يناير عام 1959 إقامة علاقات قنصلية مع فيتنام الجنوبية، وأخبر السفير في رانجون القنصل العام الفيتنامي بهذا القرار، لكن هذا القرار لم ينفذ أيضًا.

جاء استعداد إسرائيل لإقامة علاقات رسمية مع فيتنام الجنوبية في الوقت الذي وضعت فيه الحرب الكورية أوزارها، وبذلك انتهى التحفظ الإسرائيلي من إقامة علاقات مع الدول المنقسمة، كما أن حقيقة عدم وجود أي أمل في إقامة علاقات مع الصين الشعبية، قد أزال عائق الاتصال مع فيتنام الجنوبية، غير أنه اتضح حدوث تحول في موقف فيتنام الجنوبية، فحكومتها لم تعد مهتمة بإقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وباءت كل عمليات جس النبض التي قامت بها إسرائيل بالفشل، واتضح أن التحفظ الفيتنامي قد نبع من خشية أن تثير الدول العربية ضدها، وكذلك بسبب معارضة مجموعة في البرلمان -في سياجون- إقامة علاقات مع إسرائيل، سمع شمعون لفين في حديثه مع الرئيس الفيتنامي ووزير الخارجية أنهما يفضلان البدء في بناء علاقات فعلية، والدخول في العلاقات الرسمية في مرحلة متأخرة؛ بكلمات أخرى، أنهما كانا مستعدين للاكتفاء بالوضع القائم، في حين عرضت عليهم إسرائيل إقامة علاقات قنصلية، في الوقت

الذي تم الاتفاق فيه مبدئيًا مع كمبوديا المجاورة، على إقامة علاقات دبلوماسية، وفي عام 1959 زار سياجون الملحق العسكري في رانجون، المقدم رفائيل فردي، كضيف على الجيش الفيتنامي، غير أن محادثاته تطرقت فقط إلى المطالب الفيتنامية في المجال العسكري، وهي المطالب التي لم يتم الاستجابة لها.

صدر قرار في وزارة الخارجية، في منتصف الستينيات، بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع فيتنام الجنوبية (وحتى كوريا الشمالية)، شريطة أن يتم ضمان موافقة الطرف الآخر أولًا على إقامة مثل هذه العلاقات، ومن أجل هذا الغرض سافر إلى سايجون، في سبتمبر عام 1960، إلياشيف بن حورين، الذي عُين في تلك الأثناء سفيرًا في رانجون، وذلك من أجل استيضاح إمكانية إقامة العلاقات، ولقد انتهت الزيارة بدون أية نتائج، ولم يسمع في المحادثات التي أجراها مع وزارة الخارجية الفيتنامية، عن الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية، ولقد كانت الذريعة الصعوبات المالية والتنظيمية، لكن السبب الحقيقي كان المخاوف من أن تحفز عملية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، الدولَ العربية -وخاصة مصر- على الاعتراف بفيتنام الشمالية، ولم تمر فترة طويلة حتى اعترفت الدول العربية بفيتنام الشمالية، لكن الأمر لم يغير موقف فيتنام الجنوبية، لقد كان الفيتناميون مستعدين فقط للتعاون العملي في المجالات التي ليس فيها أي ظهور سياسي بارز، ولقد وجد السفير الإسرائيلي في بانكوك، مردخاي (رجي) قدرون الذي دعي إلى سياجون في مارس 1961 بمناسبة جلسة لجنة الميكونغ، والعقيد حاييم هرتسوج الذي زارها في فبراير عام 1962، مع نهاية مهام منصبه كرئيس لقسم المخابرات في الجيش الإسرائيلي، والتقى في حديث مع الرئيس نجو دين ديام.

أقوال مشابهة سمعها في أبريل عام 1961 الصحفي الإسرائيلي دافيد جلعادي، الذي تلقى دعوة من رئيس فيتنام -مع الصحفيين الأجانب الآخرين- للعمل كمراقب في الانتخابات التي جرت في نفس الشهر، وحول سؤال جلعادي عن سبب عدم وجود علاقات بين فيتنام وإسرائيل أجاب نجو دين ديام: أن الأمر ليس بسبب فيتنام، كما لم يستطع جلعادي استيضاح مَن المتسبب في عدم التوقيع على الاتفاقية التجارية التي أُبرمت قبل سنتين أثناء زيارة دافيد جولان.

على الرغم من الجمود في المجال السياسي، إلا أنه كانت هناك علاقات معينة في مجال المساعدات الفنية، ففي مارس عام 1961 قام خبيران إسرائيليان بدراسة حول المياه والزراعة في فيتنام الجنوبية بناءً على طلب من حكومتها، غير أن هذا العامل نفذته شركة أيزنبرج، من منطلق تشويه متعمد لهوية الباحثين الإسرائيليين، وعلاقة الحكومة الإسرائيلية بهذا العمل، وبعد عامين من ذلك

التاريخ استجابت الحكومة الفيتنامية لطلب إسرائيلي بمنحها مكانة الأمة الأولى بالرعاية، وبذلك تطوير فرصة زيادة العلاقات التجارية بين البلدين. ولقد جرى الاتفاق في 13 من مارس عام 1962 في صورة تبادل الرسائل بين سفيري الدولتين في بانكوك.

أدى الانقلاب العسكري الذي أطاح بنجو دين ديام من الحكم، في فيتنام الجنوبية في نوفمبر عام 1963 ومقتله- إلى وقف الاتصالات بين الحكومتين. ولقد استؤنفت هذه الاتصالات في منتصف عام 1964 عندما توجهت حكومة فيتنام إلى إسرائيل (وحوالي ثلاثين دولة أخرى) طالبة المساعدة. في نوفمبر من نفس العام اجتاحت الفيضانات الشديدة فيتنام الجنوبية، وأرسل السفير الإسرائيلي في مانيلا يحيئيل أليسار إلى سياجون لتسليم شحنة أدوية، كهدية من إسرائيل لمتضرري الفيضانات. وفي يناير عام 1965 دُعي أليسار ثانية لزيارة سياجون. ولقد أوضح له وزير الخارجية الفيتنامي أن مسالة العلاقات الدبلوماسية قد أعيقت بسبب أزمة داخلية في حكومة سياجون في نهاية عام 1964.

وفي عام 1965، في أعقاب عدم الاستقرار في فيتنام الجنوبية، ثار التردد في إسرائيل من جديد حول التقارب مع هذه الدول. فقد تزايد التدخل العسكري الأمريكي في حرب فيتنام، وتزايدت معه الطلبات الأمريكية -من إسرائيل- بإظهار التأييد لفيتنام. وفي مارس عام 1965 طلبت سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب أن ترسل إسرائيل طاقمًا طبيًا إلى فيتنام. وكان موقف وزارة الخارجية سلبيًا. ولم يتم الرد على الأمريكيين. وفي يوليو عام 1965 تلقت سفارة إسرائيل في بانكوك طلبًا فيتناميًا بمساعدة إسرائيل لها، وأرفقت بالطلب قائمة طويلة لتفاصيل المساعدات العسكرية والمدنية المطلوبة. ويبدو أن هذا الطلب قد تم توجيهه إلى حكومات أخرى كثيرة، ولم ترد إسرائيل على الطلب. وفي سبتمبر عام 1965 توجهت سفارة فيتنام الجنوبية إلى السفارة الإسرائيلية في مانيلا وطلبت الموافقة على إرسال وفد رسمي إلى إسرائيل، حول قضايا تدريب الشباب. ولقد أُرسل رد إيجابي بتوصية من الولايات المتحدة. واستقبلت إسرائيل في ذلك العام دارسَين فيتناميَين، الأول في المعهد الأفروآسيوي، والثاني في ورشة عمل إقليمية للاستيطان القروي.

دارت العجلة مرة أخرى.. وفي صيف عام 1965، بعد الانقلابات السياسية والعسكرية، استولت على الحكم في سياجون حكومة عسكرية برئاسة المارشال نجويان كاو كي، وبتشجيع من الولايات المتحدة استؤنفت الطلبات من إسرائيل وجس النبض؛ من أجل دراسة إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية وتقديم المساعدات.

لم يكن مقصد الأمريكيين تقديم المساعدات الإسرائيلية، بل المغزى الرمزي، في إطار المجهودات لتعبئة تضامن أكبر قدر من الدول مع حكومة سياجون، ومع التدخل الأمريكي في الحرب الدائرة في فيتنام. ولقد ردت إسرائيل باستعدادها دراسة تقديم المساعدات المدنية بشكل محدود، خاصة استقبال الدارسين في إسرائيل. وفي 1 من ديسمبر عام 1965 زار المسئول الفيتنامي لدى سفير إسرائيل في بانكوك، وقال أنه تلقى تعليمات لدارسة أي المجالات تستطيع إسرائيل تقديم المساعدة فيه لفيتنام الجنوبية في صراعها، وأظهر اهتمامًا بأنواع السلاح المختلفة، وباستقبال الأطباء، والممرضات والأدوية، واستقبال الخبراء من أجل إنشاء المزارع التجريبية. ولقد كانت نية الحكومة -على حد قوله- الوصول إلى إقامة علاقات دبلوماسية. ولقد تلقى السفير الإسرائيلي تعليمات من القدس بأن يرد على المسئول الفيتنامي بأن إسرائيل ستكون مستعدة لتقديم تأهيل زراعي متخصص لحوالي 15 دارسًا، لفترة ستة شهور. ولقد طلب من السفير ألَّا يتطرق إلى العلاقات الدبلوماسية: "لعلمك أننا غير مهتمين بها الآن". وبعد شهر ونصف شهر في 16 من يناير عام 1966، أخبر المسئول الفيتنامي السفير الإسرائيلي في بانكوك أن بلاده مستعدة للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وأن الحكومة الفيتنامية تستعد لتعيين سفيرها في روما سفيرًا غير مقيم في إسرائيل. ولقد تلقت إسرائيل في واشنطن نبأً مماثلًا من وزارة الخارجية الأمريكية. وفي 14 من فبراير عام 1966 ذكر المسئول الفيتنامي الأمر للسفير في بانكوك وسأل عن رد إسرائيل. وفي واشنطن واصل الموظفون الأمريكيون شرح الاهتمام الكبير للولايات المتحدة بالمساعدة الإسرائيلية لفيتنام الجنوبية. ولقد سمع وزير الخارجية أبا إيبن -الذي زار واشنطن في بداية فبراير- تنويهات مشابهة.

وقبل ذلك، في 24 من يناير عام 1966، قرر وزير الخارجية أبا إيبن الموافقة مبدئيًا على المقترح الفيتنامي، بإقامة علاقات دبلوماسية وتعيين السفير في بانكوك كسفير غير مقيم في سايجون. وفي 24 من فبراير عام 1966، بعد عودة وزير الخارجية من الولايات المتحدة، عادت إدارة الوزارة وأوصت الحكومة -في الجلسة التي عقدت برئاسة الوزير- بالموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية، والإعلان أيضًا -في نفس الوقت- عن الاستعداد لإقامة مثل هذه العلاقات مع فيتنام الشمالية (وبعد يومين بثت إذاعة هانوي ترحيب وتضامن الفياتكونج مع منظمة التحرير الفلسطينية). غير أنه حدث عائق وقتها، فقد نشر سفير فيتنام الجنوبية في واشنطن في 19 من مارس عام 1966، إعلانًا عن رغبة بلاده في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، والحصول منها على مساعدات في مختلف المجالات.

خاصة في إقامة "ناحل" (وحدة عسكرية تهتم بالشباب). ونشرت وزارة الخارجية في القدس في 21 من مارس تصريح تكذيب للإعلان، كما لو أن هناك مباحثات بين إسرائيل وفيتنام الجنوبية بشأن إنشاء "ناحل". وأضاف التصريح أن إسرائيل ليس لديها أية نية في إقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية "في هذه المرحلة". ولمزيد من الإرباك، أصدر البيت الأبيض تصريحًا ذكر فيه أن حكومة الولايات المتحدة ترحب بفكرة إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وفيتنام الجنوبية، وأعرب عن أمله في التعاون الفني المستقبلي بين الدولتين.

في هذه المرحلة تدخلت حكومة الاتحاد السوفيتي، والتقى السفير السوفيتي في إسرائيل ديمتري تشوجين مع شخصيات إسرائيلية مختلفة، وضغط عليها كي لا تؤيد إقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية. ولقد قررت حكومة إسرائيل - بسبب هذا الوضع- تأجيلها مؤقتًا إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة فيتنام، وأصدر وزير الخارجية أبا إيبن تصريحًا بهذا المعنى في الكنيست في 24 من مارس، في جلسة استجواب من أعضاء الكنيست عن حزبي "مبام – حزب العمال الموحد" و"مكي – الحزب الشيوعي الإسرائيلي" . مع هذا أوضح أن إسرائيل لا تغلق الباب نهائيًا، وأنه من الممكن أن يحدث تغيير في المستقبل.

في تلك الأثناء واصلت سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب الإيماء إلى رجال وزارة الخارجية أنها مهتمة بأن تساهم إسرائيل بشيء فيما يحدث في فيتنام. ولقد غضب وزير الخارجية أبا إيبن عندما سمع ذلك، واعتقد أنه بذل ما فيه الكفاية مع زعامة يهود الولايات المتحدة من أجل سياسة الولايات المتحدة في فيتنام. كما زعم أنه في كل ما يخص غياب العلاقات الدبلوماسية، فإن فيتنام هي التي رفضت إقامة العلاقات عندما كانت إسرائيل مهتمة بها. ولقد عرض أريئيل مدير قسم آسيا - الذي سأله أحد رجال السفارة الأمريكية حول ما تستطيع إسرائيل تقديمه- بأن تقوم إحدى الشركات الإسرائيلية التي تتاجر في آسيا بفتح فرع لها في سايجون، وبذلك سيكون هناك نوع من التواجد الإسرائيلي، إن لم يكن سياسيًا. تم الموافقة على هذا المقترح، لكن لم يتم تنفيذه. كما لم تنجح محاولة السفارة الأمريكية في إقناع إسرائيل باستضافة سيناتور من فيتنام الجنوبية، الذي اتضح أنه كان جنرالًا متقاعدًا، وواصلت إسرائيل رفضها التضامن مع الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

حرجٌ آخر تسبب لحكومة إسرائيل عندما استجاب رئيس الأركان الأسبق -عضو الكنيست موشه ديان- للدعوة الأمريكية بزيارة فيتنام وساحات القتال فيها، ونوقش الأمر في الكنيست في 15 من يونيو عام 1966، ورد وزير الخارجية أبا إيبن أنه

علم بنية ديان السفر إلى فيتنام بشكل غير مباشر. ولقد تم تحديد السفر دون تشاور أو تنسيق مع أي عنصر حكومي إسرائيلي. من هنا فإن إسرائيل غير مسئولة عن هذه الجولة، أو ما سيكتب أو يقال خلالها. "إن هذا العمل يتم على المسئولية الشخصية لعضو الكنيست ديان". كما أمرت وزارة الخارجية ممثليات إسرائيل، التي في طريق سفر ديان (باريس، ولندن، وواشنطن)، بالتحفظ من هذه الزيارة كي لا تمنحها أي طابع رسمي. ولقد نُفذت هذه التعليمات وسافر ديان ونشر انطباعاته في كتاب.

رغم ذلك فقد حدث تغيير بطيء في موقف إسرائيل خلال عام 1968. ففي يناير من نفس العام توجهت الملحقية العسكرية لفيتنام في واشنطن، إلى ملحقية الجيش الإسرائيلي بطلب إرسال وفد إلى إسرائيل لدراسة أساليب التجنيد، والتنظيم والإصلاح القروي. ولقد تقرر وقتها عدم الاستجابة لهذا الطلب وعُرض في المقابل على الفيتناميين إرسال دارسين إلى إسرائيل في مجال التنمية القروية فقط. كما أخبروا الفيتناميين أن كل الاتصالات بين الحكومتين سوف تتم من خلال سفارتيهما في بانكوك. ولقد كان المقصد الابتعاد قليلًا عن الضغط الأمريكي. وفقط في بداية عام 1970 وافقت إسرائيل على السماح بزيارة "شخصية وخاصة" لسبعة من البرلمانيين الفيتناميين، رأسهم جنرال. وعندما طرح الأمر على الكنيست في 4 من فبراير عام 1970 أوضح وزير الخارجية أبا إيبن أن الزيارة "لا تعتبر خطوة سياسية من جانب إسرائيل وليس لها أي مغزى سياسي خاص". وبعد شهر من ذلك أكد وزير الدفاع موشه ديان في الكنيست أن الوفد التقى مع رجال وزارة الدفاع، ومع ضباط الجيش الإسرائيلي. ولقد عرضت هذه الزيارة على الكنيست مرة ثانية في 16 من مارس. ولقد اعترف إيبن أن برنامج الزيارة قامت وزارة الخارجية بإعداده.

في أغسطس عام 1970 عرض يعقوب شمعوني -الذي عين في تلك الأثناء نائب المدير العام- على وزير الخارجية أن تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية طبيعية مع فيتنام الجنوبية. واعتقد أن الأسباب التي منعت في الماضي من إقامة مثل هذه العلاقات أصبحت ماضيًا، وتقابلها أسباب لها ثقلها لإقامة علاقات. أولًا وقبل كل شيء: فإن إقامة علاقات مع فيتنام الجنوبية سوف تبعد القلق عن "منظومة علاقاتنا مع الولايات المتحدة". ثانيًا: كانت كل دول "العالم الحر" قد أقامت علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية، حتى تلك التي تعترف بالصين الشعبية وتتحفظ على حرب فيتنام والتدخل الأمريكي فيها (بريطانيا، فرنسا، الدول الإسكندنافية باستثناء السويد، ودول أخرى في غرب أوربا). "ستكون إسرائيل في مجتمع محترم

ومناسب عندما تقيم العلاقات؛ وستكون في مجتمع غريب وغير مناسب في الوضع الحالي من غياب للعلاقات. لقد آن الأوان كي نتغلب على ترددانا... الآن هو الوقت المناسب...".

ولقد مال أبا إيبن نحو الموافقة على إقامة علاقات مع فيتنام الجنوبية، واقترح على رئيس الحكومة في شهر مارس عام 1971، أن تشارك شركة النفط القومية الإسرائيلية في مناقصة التنقيب عن النفط، في دلتا نهر الميكونغ. كما استجاب الهستدروت لطلب السفارة الأمريكية في تل أبيب لمساعدة النقابات المهنية الفيتنامية (CVT) وتكوين جماعات تعاونية زراعية، وهو شيء يشبه المستوطنات الإسرائيلية، وعرضوا أن يرسلوا دارسًا أو اثنين إلى المعهد الأفروآسيوي في تل أبيب، لدراسة الزراعة التعاونية في إسرائيل ويشاهدوا إن كان الأمر مناسبًا لفيتنام، ذلك علاوة على دارسين آخرين من النقابات المهنية الفيتنامية، كانوا قد وصلوا بالفعل في ذلك العام للدراسة في إسرائيل.

في منتصف شهر أغسطس عام 1972 كان يبدو أن هناك فرصة في التوصل إلى تسوية بشأن الحرب في فيتنام، ولقد لعب هذا التغير المحتمل -بالإضافة إلى الضغط الأمريكي المعتدل والمستمر- دورًا.. وفي 20 من أغسطس طلب وزير الخارجية إيبن من رئيس الحكومة تقرير إقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية: "أنا أنصح وأناشد بأن نقرر مبدئيًا إقامة علاقات مع فيتنام الجنوبية... ففيتنام الجنوبية ليست دولة معادية، وليست دولة منبوذة مثل جنوب أفريقيا أو البرتغال، ونظام حكمها ليس أفضل أو أسوأ من أنظمة عشرات الدول التي نحن ممثلين فيها، وممثل فيها ليس فقط الدول الغربية الستة وحلف الأطلنطي، بل أيضًا دول محايدة (أستراليا، سويسرا، والسويد) ودول آسيوية (ماليزيا والهند)... وفيتنام الجنوبية نفسها ممثلة في دول كثيرة... وبدأت الدول العربية الآن في الاهتمام بفتح ممثليات فيها، يبدو لي رفض إسرائيل في تلك الظروف أن تمثل في فيتنام؛ أمرًا لا أساس له، وإننا لم نتصرف بهذه الصورة تجاه أي دولة أخرى في مثل هذه الظروف... وإن طرحي للمشكلة الآن بسبب المخاوف من تأنٍ يكون كل تأخير إهدارًا للوقت...".

تم قبول رأي إيبن، وبذلك -بعد ترددات كثيرة سواءً من جانب حكومة فيتنام الجنوبية أم من جانب الحكومة الإسرائيلية- تم التوقيع بين الحكومتين في 7 من ديسمبر عام 1972، على إقامة علاقات دبلوماسية، وفتح سفارات في العاصمتين، تم التوقيع على الاتفاق في بنوم بن عاصمة كمبوديا، لسبب ما، كانت قضية العلاقات مع فيتنام الجنوبية دائمًا مسألة سياسية داخلية في إسرائيل بسبب معارضة الأحزاب اليسارية، وهذه المرة أيضًا.. فبعد إقامة العلاقات دار جدل في

الكنيست، لكن الحكومة كانت حاسمة في موقفها، وفُتحت السفارة الإسرائيلية في سايجون في 4 من أبريل عام 1973 لعامين فقط، وحتى سقوط فيتنام الجنوبية في أبريل عام 1975 لم تفتح سفارة فيتنامية في إسرائيل.

كانت إسرائيل مهتمة -مبدئيًا- بإقامة علاقات مع فيتنام الشمالية، لكنها لم تقم بأية محاولة طوال السنوات التي ذكرناها في إقامة مثل هذه العلاقات، ولقد أقام دافيد هاكوهين، عندما كان ممثلًا في رانجون، علاقات صداقة مع ممثل فيتنام الشمالية في بورما، وتم من خلاله دعوته لحوار مع رئيس حكومة فيتنام الشمالية فام وان-دونج عندما قام بزيارة رانجون، كما تمت دعوة هاكوهين من خلاله لزيارة هانوت، غير أن مدير قسم آسيا دانيال لفين حذره من القيام بذلك، فقد كان الاعتقاد الواضح لإسرائيل أن الاعتراف بفيتنام الشمالية الشيوعية سيؤدي إلى حرق كل الجسور المحتملة بينها وبين فيتنام الجنوبية، تلك التي لم تستجب فعليًا لعرض إسرائيل بإقامة علاقات، لكن احتمال إقامة العلاقات الدبلوماسية كان يبدو محتملًا، رغم كل شيء، ذلك فضلًا عن اتباع فيتنام الشمالية -مثل الصين الشعبية- سياسة عدائية تجاه إسرائيل، كما أعلنت حركة الفياتكونج عن تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وإدانتها "الولايات المتحدة التي تزود إسرائيل بالسلاح من أجل قمع حركة التحرر القومية [الفلسطينية]، إن الإمبريالية الأمريكية وأتباعها هم الأعداء المشتركون لشعب فيتنام الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية".

اعترفت حركة الفياتكونج التي حاربت في فيتنام الجنوبية بتنظيم "فتح" الذي أسسه أحمد شقيري وأقامت اتصالات معه، مع ذلك فقد أقامت الفياتكونج علاقات معينة مع "منظمة السلام في إسرائيل"، وهي تنظيم تابع لمبام، وفي 5 من يناير عام 1967 أرسلت له خطاب شكر، مصاغًا جيدًا بتعبيرات الأسلوب الشيوعي السائد في تلك الفترة، حول أعمال التضامن التي قام بها "الشعب الإسرائيلي الشقيق" لصالح "الشعب الفيتنامي المقاتل"، وفي 28 من أبريل عام 1966 قال هو تشي مين نفسه -في مقابلة مع مجلة المصور المصرية- أن "إسرائيل تعتبر قاعدة إمبريالية للعدوان في الشرق الأوسط، وأني أعبر عن التأييد التام للفلسطينيين وكل العرب، وأتمنى أن تنجح مصر بزعامة عبد الناصر في كفاحها ضد الإمبريالية الاستعمارية الجديدة"، ويبدو أنه لم يتبق الكثير مما سمعه من بن جوريون في لقائهما في باريس قبل عشرين سنة من هذا التاريخ".

أقوال أكثر دفئًا قالها رئيس وفد فيتنام الشمالية طران وان دون في لقائه مع رئيس "التنظيم الإسرائيلي للسلام في فيتنام"، وهو تنظيم يساري آخر، ولقد أعرب

عن رضاه عن قرار إسرائيل بعدم تحديد موقف رسمي مؤيد لسياسة الولايات المتحدة في فيتنام، وأعلن أن حكومة هانوي تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وقال أنه يحتمل أن يسمح في المستقبل بزيارة وفد إسرائيلي في شمال فيتنام، وفي نفس العام حاولت إسرائيل صنع اتصالات هادئة -عبر قنوات غير رسمية- مع فيتنام الشمالية، في باريس وفنوم بن، وليس واضحًا إن كانت نجحت في ذلك.

طُرحت مسألة إقامة علاقات مع فيتنام الشمالية في الكنيست في 11 من أبريل عام 1973، وصرح وزير الخارجية إيبن أن إسرائيل مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية معها، بل والتعاون معها في الجهود الدولية لإعادة الإعمار في الهند والصين،" كما توجهنا إلى الحكومات الصديقة التي تقيم علاقات مع حكومة هانوي، واتفقنا أن نبلغها بهذا الموقف عبر قنواتها، ويسعدني أن لو استطعت أن أقدم تقريرًا للكنيست في الوقت المناسب، حول تقدم الأمر، لكن الأمر ليس في المقدور اليوم".

سمع الشعب في إسرائيل عن فيتنام ثانيةً في عام 1977، بعد الانقلاب السياسي في الانتخابات الإسرائيلية، الذي أدى إلى صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم وانتخاب مناحم بيجن رئيسًا للحكومة، وفي 21 من يونيو عام 1977 أعلن بيجن عن استعداد إسرائيل استيعاب 66 لاجئًا فيتناميًا، أنقذتهم سفينة إسرائيلية بجوار سواحل فيتنام في 9 من يونيو، وعن إقامة لجنة تهتم باستيعابهم، ولقد كلفت وزارة الخارجية بالاهتمام بإحضار اللاجئين إلى إسرائيل، وكان ذلك في أعقاب الكلمات المؤثرة التي ألقاها رئيس الحكومة الجديد أمام الكنيست؛ حيث قال إن ذلك كان أول عمل له كرئيس للحكومة، وتذكر اللاجئين اليهود في الثلاثينيات، الذين تنقلوا على مدى أسبوع كامل وأرادوا الدخول إلى بلد معين أو إلى بلدان كثيرة، لكنهم قوبلوا بالرفض، واليوم الدولة اليهودية قائمة، ولم ننسَ، وسنتصرف بإنسانية، وسنحضر هؤلاء البؤساء، اللاجئين الذين أنقذتهم سفينتنا من الغرق في البحر، إلى بلدنا، وسنمنحهم المأوى والملجأ..."، امتدح الرئيسُ الأمريكي جيمي كارتر رئيسَ الحكومة بيجن، عند زيارته للبيت الأبيض في 19 من يوليو عام 1977، وأكد بيجن على موضوع اللاجئين الفيتناميين في مؤتمر صحفي في نيويورك في 22 من يوليو.

طُرحت مسألة اللاجئين ثانية في 7 من يناير عام 1979؛ حيث قررت الحكومة في ذلك اليوم منح حق اللجوء لمائة لاجئ فيتنامي آخر، ظلوا محتجزين في سفينتهم لفترة طويلة قبالة سواحل الفلبين، وكُلفت سفارة إسرائيل في مانيلا بالاهتمام بكل التفاصيل المرتبطة بجلب اللاجئين إلى إسرائيل، وفي 15 من يونيو أعلنت

حكومة ماليزيا عن نيتها طرد آلاف اللاجئين الفيتناميين لديها. وفي 19 من نفس الشهر، أرسل بيجن نداءً إلى 49 من رؤساء دول العالم، للعمل على إنقاذ 70,000 لاجئ مطرود من ماليزيا. وقررت الحكومة الإسرائيلية وقتها استيعاب 200 آخرين من اللاجئين الفيتناميين. وصل هؤلاء اللاجئون إلى إسرائيل في 23 من أكتوبر عام 1979 وأُرسلوا إلى بلدة سديروت. كانت هذه هي المجموعة الثالثة التي حضرت إلى إسرائيل. ولقد جرى نقاش حول ذلك في الكنيست، الذي وجه النداء إلى كل برلماني العالم للعمل على استقبال واستيعاب اللاجئين الفيتناميين الذين طردوا من ماليزيا. ولقد قامت إسرائيل بعملٍ إنساني آخر في 8 من أكتوبر عام 1978 عندما أرسلت أدوية إلى منكوبي الفيضانات في فيتنام.

مرَّ عقد من الزمان.. وفي أغسطس عام 1989 فقط، لوحظت البوادر الأولى أن فيتنام (الموحدة والشيوعية) تلطف من رؤيتها السابقة القاسية تجاه إسرائيل، وتهتم بامكانية الاستعانة بها في أعمال إعادة الإعمار، بعد سنوات الحرب الطويلة. ولقد سمع سفير إسرائيل في ستوكهولم كلمات بهذه الروح من نظيره الفيتنامي نجويان دين فوانج (Nguyen Dinh Phuong)، الذي كان عضو وفد فيتنام في مباحثات كيسنجر- له دوق تو بجنبه في منتصف السبعينيات. ولقد كشفت وزارة الخارجية في القدس عن استعدادها لدراسة إمكانية التعاون، لكن اتضح أن الولايات المتحدة توقعت أن تُكمل فيتنام سحب قواتها من كمبوديا قبل أن تقيم دول صديقة لها علاقات اقتصادية مع فيتنام. غير أن رجال الأعمال الإسرائيليين لم يتمهلوا وبدءوا في العمل في فيتنام. وجرت لقاءات في بانكوك بين سفير إسرائيل عوزي مانور ونظيره الفيتنامي.

وبتأثير التغييرات التي طرأت على علاقات إسرائيل مع البلدان الأخرى في آسيا، وعلى رأسها الهند والصين- بدأت الاتصالات تتحرك الآن مع فيتنام بسرعة. وزار وفد إسرائيلي من المكتب التجاري (إسرائيل-آسيا) فيتنام في عام 1991. كما زار وفد تجاري إسرائيلي آخر هانوي، بناءً على دعوة حكومة فيتنام في مارس عام 1992. وفي ديسمبر عام 1992 زار إسرائيل وفد مكتب التجارة والصناعة الفيتنامية، وكان من بين أعضائه مدير عام مكتب التجارة، وكذلك ممثل وزارة الخارجية. وفي يناير عام 1993 زار هانوي، في زيارة هادئة غير معلنة، وفد من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وعلى الفور، بعد ذلك، وصل إلى إسرائيل وفد مكتب التجارة الفيتنامية. وفي مارس من نفس العام زار هانوي أول وفد إسرائيلي رسمي علني، ووقع على مذكرة تفاهم تجارية. استمرت الزيارة أربعة أيام، وكان غرضها دراسة إمكانية إقامة علاقات اقتصادية، وتجارية، واستثمارات، ومجالات أخرى. وفي بداية شهر يوليو أعلنت

حكومة فيتنام أنها تنوي تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وفي 11 من يوليو عام 1993 وصل إلى إسرائيل نائب وزير الخارجية الفيتنامي. وفي اليوم التالي أُعلن عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين. وأعلنت حكومة فيتنام أنها ستستمر في الحفاظ على علاقاتها الوطيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وللتأكيد على هذه السياسة استضافت ياسر عرفات في الزيارة التي قام بها لهانوي في أغسطس. ولقد رحب الرئيس الفيتنامي "له دوق أن" (Le Duc Anh). باتفاق المبادئ الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر من نفس العام. واعتبره "انتصارًا مهمًا جدًا للشعب الفلسطيني". قامت إسرائيل بفتح سفارة لها في هانوي. وأعلنت فيتنام عن تعيين سفيرها في القاهرة كسفير غير مقيم في إسرائيل.

أدت إقامة العلاقات إلى منظومة فورية متشعبة من تبادل للزيارات. والمشروعات المشتركة في مجالات مختلفة. ولعلاقات تجارية واقتصادية. وفي 9 من أكتوبر عام 1994 وصل إلى إسرائيل أول سفير فيتنامي غير مقيم. وقدم أوراق اعتماده. وأعلن أن شركة السياحة الفيتنامية فتحت ممثلية لها في إسرائيل. كما تم اتخاذ قرار مبدئي بفتح سفارة مقيمة في إسرائيل في المستقبل غير البعيد. وفي 25 من ديسمبر عام 1994 قام نائب وزير الصناعات الخفيفة الفيتنامي بزيارة إسرائيل. وذلك بعد حوار دار بين رئيس حكومة فيتنام وبين سفير إسرائيل في هانوي دافيد متاني. قبل أسابيع معدودة من ذلك التاريخ. وطلب رئيس الحكومة وقتها مساعدة إسرائيل في تصنيع الزراعة في فيتنام. وفي سبتمبر عام 1995 وصل نائب وزير الداخلية الفيتنامي كضيف على شركة "تديران"؛ لدراسة إمكانية الحصول على منتجات الشركة. وفي يناير عام 1996 زار فيتنام وزير المالية أبراهام (بيجه) شوحاط. والتقى مع رئيس الحكومة ووزير الاتصالات الفيتنامي. ونوقشت احتمالات التعاون في مجالات الاتصالات. والزراعة. والصيد. والمشروعات الصناعية المختلفة. ووُقع أثناء الزيارة -في هانوي في 24 من يناير- على اتفاقية حول التعاون الاقتصادي. والسياسي. والتكنولوجي. والزراعي. والتجاري. وفي 16 من مارس عام 1997 زار إسرائيل وفد برلماني من الحزب الاشتراكي الفيتنامي. وفي 5 من أغسطس عام 1997 وُقعت في هانوي اتفاقية أخرى حول التعاون في المجال الزراعي. وفي نهاية القرن وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وفيتنام إلى حوالي 30 مليون دولار سنويًا. وكان مُقدرًا أن يتضاعف خلال سنتين. وبدأ الدارسون الفيتناميون في التوافد على إسرائيل في نهاية عام 1991. قبل عامين من إقامة العلاقات وفتح سفارة إسرائيل في هانوي. غير أن العدد تزايد في السنوات التالية. كما تزايد عدد

المشاركة في الدورات التدريبية المتنقلة التي نظمها الخبراء الإسرائيليون في فيتنام في مجالات الزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطب العام، وما إلى ذلك. وفي نوفمبر عام 1999 زار إسرائيل نائب رئيس حكومة فيتنام، وبناءً على معطيات معهد الصادرات الإسرائيلية زاد حجم التبادل التجاري مع فيتنام بشكل كبير في السنوات الأخيرة؛ حيث تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لفيتنام عشرة أضعاف.

وفي عام 2010 زاد حجم التبادل التجاري مع فيتنام بنسبة 10%، وقُدر بـ209 مليون دولار، وتُصدّر إسرائيل إلى فيتنام المنتجات التكنولوجية المتقدمة، والمنتجات الصناعية والكيمائية والطبية، والمعدات والآلات، وتستورد منها المنتجات الزراعية، والأغذية، والمنسوجات، وصل حجم التبادل التجاري في عام 2011 إلى حوالي 250 مليون دولار، ويشكل هذا المبلغ نسبة 0.2% من إجمالي التجارة العامة الإسرائيلية، والتي تقدر بـ117 مليار دولار، وفي شهر نوفمبر عام 2011 زار الرئيس شمعون بيريز فيتنام على رأس وفد اقتصادي ودبلوماسي، وبمشاركة كثير من رجال الأعمال، وذلك لدفع العلاقات بين البلدين.[1]

3.كمبوديا

بين القرن العاشر والقرن الرابع عشر وصلت مملكة كمبوديا إلى قمة توسعها، وامتدت على مساحات كبيرة من الأرض في جنوب شرق آسيا، ولقد تسببت الحروب المنغولية والاعتداءات المتكررة من قبل جارتيها، فيتنام وتايلاند، في ضعفها التدريجي وتقلصها، وفي عام 1863 استعان الكمبوديون بفرنسا التي حولت كمبوديا إلى دولة تحت الحماية، وأصبحت كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس مستعمرات الهند الصينية الفرنسية، ظهرت الحركة القومية الكمبودية في الحرب العالمية الثانية، في فترة الاحتلال الياباني (1941-1945).ولقد رأسها الملك نوردون سيهانوك (Nordom Shihaouk) الذي تُوج ملكًا على البلاد عام 1941، وفي نوفمبر عام 1949 حصلت كمبوديا على الاستقلال الجزئي في إطار "الإتحاد الفرنسي". ولقد حصلت كمبوديا على استقلالها الكامل في عام 1953 وانسحبت عام 1955 من "الاتحاد الفرنسي". وفي مارس عام 1955 تنازل سيهانوك عن التاج وأصبح رئيسًا للحكومة، ولقد تُوِّجَ أبوه محله، اتبع سيهانوك سياسة "عدم الانحياز" على غرار العالم الأفروآسيوي، وبعد وفاة والده عام 1960 لقب نفسه "رأس الدولة" (Chef d'etat)، وفي 18 من مارس عام 1970 قام رئيس الأركان الجنرال لون نول (Lon Nol) بانقلاب عسكري، وأطاح بسيهانوك الذي فرَّ إلى بكين

[1] المترجم

وشكل فيها حكومة منفى. وفي عام 1972 انتُخب لون نول رئيسًا للبلاد. وقامت قوات فيتنام الشمالية. مع الحركة الشيوعية الكمبودية "الخمير الحمر" (Khmer Rouge). بتكثيف هجماتهم على القوات الحكومية. وفي 17 من أبريل عام 1975 استقال لون نول. ولقد خضع الجيش وسيطرت قوات "الخمير الحمر" بقيادة بول فوط على الدولة. وتغير اسم الدولة إلى كمبوتشيا. وبدأ نظام حكم من الاستبداد والقمع والقتل الجماعي. وقام "الخمير الحمر" -حسب التقديرات- بقتل حوالي مليون ونصف المليون من أبناء شعبهم. وربما أكثر. وفي عام 1979 أسقط تيارٌ شيوعي منافس. بمساعدة جيش فيتنام الذي احتل الدولة. نظامَ حكم بول فوط. وفي عام 1982 عُين سيهانوك رئيسًا لحكومة ائتلافية. شارك فيها أيضًا "الخمير الحمر" . وساندتها فيتنام. وفي عام 1993 أُعلن الأمير سيهانوك ملكًا لكمبوديا. لكنه لم يعد ثانية إلى مكانة نصف المستبد التي شغلها في فترة حكمه الأولى. ولقد سادت فترة من عدم الهدوء. والانقلابات. وتغيير الحكم والإرهاب حتى عام 1998. وفي ذلك العام أجريت الانتخابات وشُكلت حكومة ائتلافية.

قررت إسرائيل. بعد اتفاقيات جنيف عام 1954. التي أنهت الحرب الأولى بين الهند والصين. وحكم فرنسا لدول الهند الصينية. وقبل مؤتمر باندونج الذي كان على وشك الانعقاد والذي كان من المفترض أن يشارك فيه سيهانوك- الاعتراف بكمبوديا. ولقد تم ذلك في 13 من فبراير عام 1955. بعد حوالي شهرين من انعقاد المؤتمر. في الإعلان الذي أرسلته سفارة إسرائيل في واشنطن إلى سفارة كمبوديا هناك. وبعد مرور أكثر من عام. في 15 من يونيو عام 1956. كتب موشِه شاريت إلى وزير الخارجية الكمبودي الأمير سيسوات سيريق ماتاق (Sisiwath Sirik Matak). وعرض عليه إقامة علاقات دبلوماسية وتقديم المساعدات الفنية. ولم نعثر على رد على خطاب شاريت. ولقد زار "موشِه شاريت" "بنوم بن" بعد ذلك بعدة شهور. في إطار رحلته الشاملة إلى آسيا. وتحدث مع رئيس الدولة الأمير نوردوم سياهنوك. الذي لم يستجب لعرض إقامة علاقات بين الدولتين.

لم يحدث شيء لفترة طويلة. حتى زار وفد كمبودي -يضم ممثلي وزارة الخارجية. ووزارة الدفاع. ورجال التعاون والزراعة- إسرائيل في يناير عام 1959. وفي 6 من فبراير تلقت سفارة إسرائيل في باريس رسالة من سفارة كمبوديا. ورد فيها أنه بعد جولة الوفد تقرر إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين على مستوى الممثلين. ولقد صدر تصريح مشترك حول إقامة العلاقات في 16 من فبراير عام 1959. في نفس التوقيت في كل من القدس وبنون بن (في نفس العام قام معهد الفحص الإسرائيلي بعملٍ لصالح سلاح الجو الكمبودي). طلبت إسرائيل موافقة كمبوديا على تعيين

سفيرها في بانكوك، مردخاي قدرون، ممثلًا غير مقيم في بنوم بن. وفي شهر يونيو عام 1960 فقط، أعلنت حكومة كمبوديا موافقتها على ذلك، وكذلك موافقتها على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارات. قدم قدرون أوراق اعتماده في من 30 أغسطس كسفير غير مقيم، أما كمبوديا فلم تقم من جانبها بتعيين سفير لها في إسرائيل. وبعد التوترات التي سادت بين كمبوديا وتايلاند حول النزاع على الحدود، تم نقل تمثيل إسرائيل في بنوم بن -بعد فترة ما- من السفير الإسرائيلي في بانكوك إلى السفير الإسرائيلي في رانجون.

وأول أمر طلبته كمبوديا من إسرائيل، في عام 1962، هو أن تبيعها خمس طائرات تدريب من طراز "بوجا مجيستر". وبعد أن اتضح أنه لن يكون في ذلك ما يمس العلاقات الإسرائيلية التايلاندية تم التصديق على الصفقة. وفي نفس العام، بعد زيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير، بدأ التعاون الفني والمساعدات عبر الماشاف، بشكل منظم. وفي سبتمبر عام 1964 زار إسرائيل وفد كمبودي من رجال التعاون، والزراعة، والتعليم. وفي عام 1965 زار كمبوديا وفد دراسي من إسرائيل. وبدأ طاقم إسرائيلي في العمل في نفس السنة في مزرعة نموذجية في منطقة برك تنوط (Prek Thnot)، التي تم التخطيط فيها لمشروع الري، في إطار مشروع التنمية الدولية لحوض نهر الميكونغ، الذي تم بواسطة "اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لآسيا". كما وصل كمبوديا خبراء إسرائيليون آخرون في مجال التعاون الزراعي وفي مجالات أخرى، وقامت وفود ودارسين من كمبوديا بزيارة إسرائيل. وبعد اتساع نشاط الماشاف في كمبوديا، وكذلك بسبب المكانة المهمة التي حققها سيهانوك لنفسه بين دول "العالم الثالث"، افتتحت إسرائيل في يناير عام 1967 سفارة مقيمة في بنوم بن، على الرغم من الضغوط المصرية لمنع ذلك. وعُين رفائيل بن شالوم، عضو كيبوتس هاعوجن، سفيرًا هناك.

كان تعامل سيهانوك مع إسرائيل مختلطًا؛ حيث أعرب في مناسبات مختلفة عن العرفان بأن إسرائيل استجابت لطلبه الغريب بعض الشيء، والذي وجهه إلى دول كثيرة للاعتراف بحدود كمبوديا (على عكس نوايا فيتنام وتايلاند للمساس بها). ولقد أكثر في خطاباته العلنية من امتداح إنجازات إسرائيل في تطوير الأرض، وأكثر من الحديث عن "النموذج الإسرائيلي"، بل أنه برر التعاون والصداقة السائدة بين البلدين. لكنه قال من ناحية أخرى إن إسرائيل تسبب مشكلات كبيرة في علاقاته مع أصدقائه العرب، الذين يعارضون إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وأضاف صراحة أن العلاقات الطيبة مع الدول العربية مهمة له؛ نظرًا لمكانتها في الأمم المتحدة وفي العالم الأفروآسيوي، وأنه في حاجة إلى مساندتها. وأوضح

سيهانوك أنه ستكون هناك قيود على العلاقات الطيبة بين كمبوديا وإسرائيل، وبالفعل فقد عكرت حرب عام 1967 العلاقات بين الدولتين، غير أن سيهانوك لم يخضع للضغوط العربية ولم يقطع العلاقات مع إسرائيل، وفي خطاب له أمام صغار الضباط الكمبوديين امتدح الجيش الإسرائيلي، غير أنه في كل مرة طُلب منه إعلان رأيه عن إسرائيل علنًا؛ تحدث عن "العدوان الإسرائيلي"، وعن "حقوق العرب الأشقاء"، وعن ضرورة الانسحاب الفوري لإسرائيل من المناطق التي احتلتها بعد 4 من يونيو عام 1967، ولقد كان الموقف المعلن لكمبوديا هو "عدم الانحياز"، أي أنها مؤيدة للعرب ومعادية لإسرائيل، وكان سلوك كمبوديا في الأمم المتحدة، من بين كل الدول الآسيوية التي كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية معها، الأكثر عداءً، ولقد نشد سيهانوك بذلك –بالطبع- تقوية مكانته بين دول "عدم الانحياز"، وربما رأى سيهانوك نوع من الشبه بين ما حدث في الشرق الأوسط وبين الوضع في كمبوديا، ولقد قدم في موقفه تعبيرًا عن مخاوفه من احتلال أراضي كمبوديا على يد جارتها.

في مارس عام 1969 أرسل سيهانوك أطيب التهاني والتمنيات لليفي أشكول بمناسبة تعيينه رئيسًا لحكومة إسرائيل، لكنه رفض تعيين سفير كمبودي غير مقيم في إسرائيل، كما واصلت شخصيات كمبودية رفيعة زيارة إسرائيل، وكذلك الدارسون الكمبوديون الذين جاءوا لحضور دورات تعليمية مختلفة ينظمها الماشاف، استمرت المساعدات الإسرائيلية لكمبوديا حتى بعد حرب عام 1967، ولقد دفع انبهار سيهانوك بالجيش الإسرائيلي إلى طلب الحكومة الكمبودية -على الرغم من التحفظ السياسي من إسرائيل- المساعدات في المجال الأمني أيضًا، وفي منتصف عام 1969 طلبت كمبوديا من إسرائيل أن يستكمل بعض ضباط الجندمريا دراسة محاربة العصابات، وفي شهر يوليو أجرى العقيد دان مي دراسة في كمبوديا وتلقى هذا الطلب ثانية، وفي نهاية زيارته عرض على الكمبوديين تشكيل تنظيم، في إطار المرحلة التي تسبق التجنيد على غرار الجادناع، وتوطين المناطق في إطار يشبه مستوطنات الناحل، وتشكيل تنظيم مفيد للدفاع الإقليمي، وتشكيل تنظيم مخابراتي وأمني، وما إلى ذلك، كما اقترح أن يقوم وفد رفيع المستوى بزيارة إسرائيل لمناقشة كل القضايا الأمنية، ولقد كان كل شيء مرتبطًا بموافقة سيهانوك، الذي لم يستطع الاهتمام بهذا الأمر الحساس قبل الإطاحة به من الحكم.

أُطيح بالأمير نوردوم سيهانوك عن رئاسة البلاد في انقلاب عسكري في 18 من مارس عام 1970 وفرَّ إلى بكين؛ حيث عمل هناك مع أعداء الماضي، "الخمير الحمر"

الشيوعيين، ضد النظام الجديد "للجمهورية الخميرية" برئاسة الجنرال لون نول المؤيد لأمريكا. ولقد بدت العلاقات الإسرائيلية مع النظام الجديد واعدةً في البداية. ففي عام 1972 عينت حكومة جمهورية الخميرية سفيرًا غير مقيم في إسرائيل، وهو ما لم يقم به سيهانوك. وفي 2 من يوليو قدم السفير الكمبودي أوراق اعتماده. غير أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأت حكومة لون نول اتباع سياسة غير ودود تجاه إسرائيل، وبدأت العلاقات بين البلدين في الانكماش. ولقد ناضلت حكومة كمبوديا في الأمم المتحدة بشدة من أجل الحفاظ على مقعدها هناك، وذلك ضد جهود سيهانوك وأنصاره من أجل طردها من الأمم المتحدة، والحصول على اعتراف بحكومة المنفى والتي شُكلت في بكين. لذلك قامت كمبوديا بالتصويت بمنهجية ضد إسرائيل بأمل الحصول بعد ذلك، على تأييد الدول العربية والإسلامية. وفي سبتمبر عام 1974 نقلت السفارة الكمبودية من القدس إلى تل أبيب، وسحبت كمبوديا سفيرها من إسرائيل. وفي 2 من مارس عام 1975 قامت إسرائيل بسحب خبرائها من كمبوديا، ثم سحبت بعد أسبوع طاقم السفارة من بنوم بن. وأغلقت السفارة.. وانتهى الوجود الإسرائيلي في كمبوديا. وقام نظام "الخمير الحمر" الذي استولى على بنوم بن في 17 من أبريل عام 1975 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأعطى مبنى السفارة الإسرائيلية لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

تسببت قسوة نظام "الخمير الحمر" في فرار اللاجئين الكمبوديين إلى تايلاند. ولقد أثارت الحالة الصعبة لهؤلاء اللاجئين ردود فعل مؤيدين لهم في إسرائيل. وفي 18 من أكتوبر عام 1979 أعلنت حكومة مناحم بيجن أن إسرائيل ستقدم مساعدات للاجئي كمبوديا. وفي 24 من أكتوبر أعلن الوزير موشه نسيم في الكنيست أن إسرائيل سترسل طواقم طبية وتجهيزات طبية، بل أنها ستنشئ صندوقًا خاصًا لجمع التبرعات لهذا الغرض. وفي نفس المناسبة انتقد الوزير نسيم الدولَ التي لا تظهر مبالاة، ولا تقدم للاجئين الكمبوديين المساعدات التي بوسعها تقديمها إليهم. وفي 30 من أكتوبر توجه إلى تايلاند وفد طبي إسرائيلي يضم ستة أطباء وأربعة ممرضين، للعمل في مخيمات اللاجئين الكمبوديين. ولقد سبقهم إيفي ناتان وسافر إلى هناك بنفسه لنفس الغرض في 14 من أكتوبر عام 1979.

عادت العلاقات الدبلوماسية بين كمبوديا وإسرائيل في 4 من أكتوبر عام 1993، بعد أن أُبعد نظام "الخمير الحمر" عن الحكم واستقر الوضع الداخلي في كمبوديا. كما ساهم في ذلك تغير وضع إسرائيل في آسيا، بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين، والهند، ودول آسيوية أخرى. وفي خلال فترة قصيرة استؤنفت المساعدات الفنية، وزار وزير الخارجية الكمبودي إسرائيل في شهر مارس عام 1994.

ووقّع وقتها على اتفاقية للتعاون الفني المشترك. ولقد قام وفد من قبل الماشاف بزيارة كمبوديا في شهر يونيو. وعلم أن في نية الحكومة الكمبودية فتح سفارة في تل أبيب. كما وصل إلى إسرائيل وفد عسكري من كمبوديا في 28 من مايو كضيف على وزارة الدفاع. وقدم طلبًا للقيام بعمليات شراء مختلفة. كما أعربت كمبوديا عن اهتمامها بشراء سفن لحماية السواحل وبناء نظام لجمع المعلومات. كما طلبت كمبوديا التعاون في مجال الزراعة. وإدارة أنظمة المياه وتوطين المسرحين من الجيش. وفي 12 من ديسمبر عام 1994 قدم مردخاي ليفي. السفير في بانكوك. أوراق اعتماده كسفير غير مقيم في بنوم بن. وفي السنوات التالية استمرت العلاقات التي فعلها الماشاف بين البلدين. فقد جاء الدارسون إلى إسرائيل من أجل المشاركة في الدورات الدراسية في مجالات الزراعة. والتعاون. والتطوير الطائفي. وعمل الخبراء الإسرائيليون في هذه المجالات في كمبوديا.

4. لاوس

لاوس هي إحدى أقل الدول في عدد السكان في آسيا. تبلغ مساحتها حوالي 236,800 كيلو متر مربع. لكن يقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين نسمة فقط. وتتكون من قبائل كثيرة. أما العاصمة الملكية ومقر الملك -حتى إلغاء النظام الملكي عام 1976- فكانت لوانج برابانج (Laung Prabang). وكانت فيانتيان (Vientiane) العاصمة الإدارية ومقر الحكومة حتى قبل زمن الحكم الفرنسي. دين الدولة البوذية. مذهب التراودة. ويشبه السائد في كمبوديا وتايلاند وبورما وميانمار وسريلانكا.

احتلت فرنسا مملكة لاوس عام 1893. واستمر الحكم الفرنسي حتى بعد الحرب العالمية الثانية. حصلت لاوس على استقلال جزئي عام 1949 وبقيت عضوًا في "الاتحاد الفرنسي". حصلت لاوس على الاستقلال الكامل. بعد مؤتمر جنيف عام 1954. الذي أنهى حرب الهند الصينية الأولى. وقطعت علاقتها ب"الاتحاد الفرنسي".

قررت حكومة إسرائيل بعد اتفاقيات جنيف الاعتراف بلاوس وكمبوديا. ولقد تم ذلك في 13 من فبراير عام 1955. أعلنت ذلك سفارة إسرائيل في واشنطن لممثلية لاوس هناك. وفي عام 1956 زار لاوس ممثل إسرائيل في رانجون يعقوب شمعوني؛ لمناقشة إقامة علاقات دبلوماسية. وتم الاتفاق على ذلك في نفس العام. أثناء زيارة موشه شاريت للاوس. وفي 12 من فبراير عام 1957 قدم شمعوني أوراق اعتماده كأول ممثل غير مقيم في لاوس. وعُين سفير لاوس في فرنسا ممثلًا غير مقيم في إسرائيل. لكن مرت عدة سنوات حتى قام بتقديم أوراق اعتماده. وفي يوليو 1964 تم

رفع مستوى التمثيل المتبادل إلى مستوى السفارات، واعتُمد سفير إسرائيل في بانكوك سفيرًا في لاوس، ومنذ عام 1971 وما بعده، تولى المنصب سفير إسرائيل في بنوم بن.

كان أول ممثل غير مقيم للاوس في إسرائيل هو رئيس الحكومة الأسبق الأمير سوبانا فوما (Souvanna Phouma) الذي عُين عام 1959 سفيرًا لبلاده في باريس، ولقد قدم أوراق اعتماده لرئيس الدولة في القدس في 11 من يناير عام 1960، وفي نفس العام استُدعي ليرأس حكومة لاوس ثانية؛ بسبب الاضطرابات الداخلية التي شهدتها، ولم تعلن الحكومة عن إلغاء منصبه الدبلوماسي، وبذلك أصبح يشغل رئيس الحكومة -من الناحية الرسمية- منصب ممثل بلاده في إسرائيل، لم ترسل لاوس سفيرًا جديدًا إلى باريس، وبذلك لم يصل أيضًا ممثل جديد للاوس في إسرائيل، كانت العلاقات بين البلدين هادئة، على مدى عدة سنوات، وفي مارس عام 1961 تفاقمت الحرب الأهلية في لاوس، وفي يونيو عام 1962 شُكلت -بعد سلسلة من المعارك- حكومة وحدة وطنية برئاسة الأمير سوبانا فوما للمرة الثانية، عُقد بعده ثانية مؤتمر جنيف في 2 من يوليو عام 1962، والذي انتهى بتوقع اتفاقية دولية ضمنت حياد لاوس.

استُؤنفت العلاقات في منتصف عام 1964.. ففي 29 من يونيو من نفس العام تلقت سفارة إسرائيل في بانكوك رسالة من حكومة لاوس، أعلنت فيها عن موافقة الملك على رفع مستوى التمثيل إلى السفارات، ونُشر الأمر كما ذكرنا في الأول من يوليو عام 1964، في نفس التوقيت في القدس ولاوس.

في عام 1965 بدأت إسرائيل في أعمال المساعدات في لاوس، والتي ارتبطت بمشروع الميكونغ الإقليمي التابع للأمم المتحدة، طُلب من إسرائيل -في ذلك الإطار- تقديم المساعدة في إدارة المزارع النموذجية والتجريبية في سهل فيانتيان، ولقد عملت هذه المزرعة (Hotdokkao) في الزراعة، وفي تدريب المزارعين على استخدام الأدوات الزراعية، ولقد عمل فيها عام 1965 ثلاثة خبراء إسرائيليون، كما أخذت إسرائيل على عاتقها أيضًا إقامة مشروع زراعي شامل، بالتعاون مع نيوزلندا، في المنطقة القروية الجديدة في قطاع نام نجوم (Nam-Ngum) بجوار فيانتيان، وفي محاولة إنشاء جمعية زراعية تعاونية للخدمات الزراعية، وفي هذا الخصوص زار إسرائيل وفد دراسي من لاوس، برئاسة شقيق الملك، عام 1967، ولقد درس في إسرائيل في تلك الفترة 15 شخصًا من لاوس، معظمهم في دورات المعهد الأفروآسيوي وبعضهم في دورات دراسية قصيرة.

عندما اندلعت الأزمة بين مصر وإسرائيل والتي أدت إلى حرب يونيو عام 1967،

أرسل رئيس الحكومة رسالة إلى رؤساء الحكومات في العالم، من بينهم رئيس حكومة لاوس، الذي لم يُتلقَ أي رد منه، ولم تعرف وزارة الخارجية في القدس ما موقف لاوس من الصراع، الذي كان بعيدًا عنها، ولم يهمها، وفي سبتمبر عام 1968 طلبت لاوس شراء 1000 بندقية آلية "عوزي" وبعدها بشهور، في يناير عام 1969، تلقت الصناعة الجوية عرضًا من لاوس للقيام بتجديد طائرة دقوطا لصالحها، وبذلك، ومع مساعدات الماشاف التي أشرنا إليها، اختتمت العلاقات الفعلية حتى 23 من فبراير 1976عام ، عندما أعلنت لاوس عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد استيلاء قوات "الباطط لاو" الشيوعية على الدولة.

استؤنفت العلاقات فقط في 6 من ديسمبر عام 1993، وقدم سفير إسرائيل في فيتنام أوراق اعتماده إلى رئيس جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، (حيث ألغى"الباطط لاو" الملكية بعد استيلائهم على الدولة)، في 4 من مايو عام 1994، وفي الفترة من 24- 29 من أغسطس من نفس العام، زار إسرائيل وزير خارجية لاوس، الذي وعد بإعادة النظر في طبيعة تصويت بلاده غير الودود أحيانًا، في المنظمات الدولية المختلفة.. أما إسرائيل فقد وعدت لاوس بتقديم المساعدات عبر الماشاف، وُقِّعت أثناء الزيارة اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني، وبالفعل درس في إسرائيل -عام 1995- ثلاثة أشخاص من لاوس، وتوجه خبير إسرائيلي إلى لاوس لتقديم المشورات في الأمور الزراعية والتنموية، وفي عام 1997 درس في إسرائيل عشرة أشخاص من لاوس، وأجرى الخبراء الإسرائيليون الدورات التدريبية فيها، كما وصل إلى إسرائيل عام 1998 ثلاثة دارسين، وتوجه ثلاثة خبراء إسرائيليون في مجالات الزراعة والتنمية والطب العام إلى لاوس، كما وصلت إلى إسرائيل في السنوات التالية، شخصيات ووفود مختلفة قادمة من لاوس اعتادت زيارتها سنويًا.

الفصل الحادي عشر

الفلبين

الفلبين دولة جزر، تضم أكثر من 7,000 جزيرة -وإن كان معظمها صغير جدًا- و360 جزيرة منها فقط هي المأهولة بالسكان، يبلغ عدد سكانها حوالي أكثر من 5 مليون نسمة، مكونين من مجموعات عرقية مختلفة، حوالي 80% من السكان الفلبينيين من المسيحيين الكاثوليك، نتيجة الاستعمار الأسباني المتواصل، وحوالي 5% من المسلمين، يتمركزون في الجزر الجنوبية، والبقية من الوثنيين من أنواع مختلفة ويؤمنون بديانات مختلفة.

اكتشف ماجلان جزر الفلبين عام 1521، وسُميت على اسم ملك أسبانيا فيليب الثاني، وفي عام 1898 سلمت أسبانيا الفلبينَ إلى الولايات المتحدة التي منحتها استقلالها في الرابع من يوليو عام 1946.

كانت الفلبين -كما ذكرنا- الدولة الوحيدة في آسيا التي أيدت مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1947، كما صوتت في صالح قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، اعترفت الفلبين بإسرائيل في الأول من أبريل 1949، وقررت وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك عدم وجود حاجة إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الفلبين، واكتفت بتعيين قنصل شرفي فيها، عُيِّن في هذا المنصب يهودي عاش في مانيلا، وهو أرنست سيمكا، وفي 6 من فبراير عام 1950 صدَّقت وزارة الخارجية الفلبينية على تعيين سيمكا، وفي أغسطس عام 1954 رُقِّي سيمكا لدرجة قنصل شرفي عام، وفي سبتمبر من نفس العام عَينت الحكومة الفلبينية الدكتور

جرشون مارون قنصلًا شرفيًا عامًا في تل أبيب، وزئيف سلومون قنصلًا في حيفا.

بدأت العلاقات الفعلية بين البلدين في التطور بشكل سريع نسبيًا؛ ففي نهاية عام 1949 زار الفلبين وفد صداقة قادم من إسرائيل. وفي عام 1950 زار إسرائيل وفد طيران فلبيني للإعداد لعقد طيران دائم، ليحل محل الامتيازات المؤقتة التي مُنحت قبل ذلك لشركة الطيران الفلبينية، والتي شغلت خدمة الطائرات بين مانيلا واللُّد. وُقِّعت الاتفاقية الجوية في عام 1951.

دُعيت إسرائيل لترسل وفدًا للنوايا الحسنة إلى الفلبين. كما زار إسرائيل وزير المالية الفلبيني، وشخصيات عامة أخرى، وزار وفد تجاري إسرائيلي الفلبين في الفترة من 28 من فبراير حتى 5 من مارس عام 1955 (كان أعضاؤه مع الوفد الذي رأسه دافيد هاكوهين، الذي زار الصين قبلها). وفي نفس الفترة اشترت إسرائيل في الفلبين منتجًا واحدًا فقط -الكوبرا- أما الفلبينيون فلم يشتروا شيئًا في إسرائيل. ولقد استفسر الوفد عن إمكانية توقيع عقد تجاري، وطلب الفلبينيون أن ترسل إسرائيل إليها خبراء الري، عبر الأمم المتحدة أو بشكل غير مباشر.

وقع حادث محرج، في الأيام الأولى من تطور العلاقات بين إسرائيل والفلبين؛ حيث أخبر القنصل الشرفي سيمكا قسم آسيا أن وزير خارجية الفلبين، الجنرال كاروس ف. روموللو، الذي عرف بموقفه السلبي تجاه إسرائيل منذ فترة خدمته كمندوب لبلاده في الأمم المتحدة، قد ظهر في الولايات المتحدة في شهر مارس عام 1954، في سلسلة محاضرات من قبل الجباية اليهودية الموحدة، وحصل على مبلغ 700 - 1,000 دولار عن المحاضرة. وقد أكدت سفارة إسرائيل في واشنطن صدق الخبر، وذكرت أن روملو وصف إسرائيل في كلامه بأنها حصن الديمقراطية ودعا إلى مساعدتها.

كما كانت الفلبين أول دولة في آسيا -وتعتبر الوحيدة- التي استطاع الرياضيون الإسرائيليون الظهور فيها، وفي الفترة من 1- 9 من مايو عام 1954 استضافت مانيلا "الألعاب الآسيوية"، التي شاركت فيها وفود رياضية من معظم دول آسيا، باستثناء الدول العربية، كما شاركت فيها الدول الآسيوية الإسلامية. أرسلت إسرائيل وفدًا صغيرًا مكونًا من ثلاثة رياضيين حصلوا على ميداليتين ذهبيتين، وميداليات فضية، وميدالية برونزية! ولقد شعر القنصل الشرفي سيمكا (أنه ليست هناك وسيلة أفضل من أن تعتاد دول آسيا حقيقة وجود إسرائيل، عن طريق إرسال ممثلين لها، مثل هؤلاء الشبان والشابات". لذلك كانت لها أهمية في فترة لاحقة . في ظل مقاطعة إسرائيل الأحداث الرياضية الآسيوية، مع هذا كان هناك رأيٌ سلبيٌ في وزارة الخارجية -وخاصة لدى موشِه شاريت- حول سلوك

الفلبين تجاه إسرائيل منذ مناقشات الأمم المتحدة في عام 1947 وحتى مؤتمر باندونج.

بدأ التقدم الملموس في العلاقات بين البلدين في أعقاب زيارة موشه شاريت لمانيلا في 28 من سبتمبر عام 1956، كجزء من رحلته الموسعة في آسيا، وتم الاتفاق في الحوار بينه وبين الرئيس الفلبيني رامون ماجسياساي على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وفي نفس الفترة كان لإسرائيل ممثليتان مقيمتان في آسيا، في طوكيو وراجون، لم ترغب الفلبين في أن يأتي الممثل غير المقيم الذي أرادت إسرائيل تعيينه في مانيلا، من طوكيو؛ حيث ما زالت ذكرى الاحتلال الياباني في الحرب العالمية الثانية، حديثة في الفلبين، لذلك كلّف يعقوب شمعوني الممثل في راجون بالمنصب، والذي قدم أوراق اعتماده لرئيس الفلبين في 13 من مارس عام 1957، وبعد أربعة أيام من ذلك التاريخ قُتل الرئيس ماجسياساي في كارثة جوية، ولقد كتب شاريت عن ذلك في يومياته: "صُدمت بشدة، هذا الرجل اللطيف، والحازم، والطيب، والمستقيم، والشجاع، والنشط، قد قُطف في ذروة قوته، لقد أحسست بالخسارة الشخصية"، قدم دانيال لفين، الذي حل محل شمعوني في راجون، أوراق اعتماده كممثل غير مقيم في 20 من أبريل عام 1958؛ بل أن إسرائيل افتتحت في مانيلا مكتبًا برئاسة مسئول مؤقت، دافيد جولان، وعُين سفير الفلبين في روما ممثلًا غير مقيم في إسرائيل، وقدم أوراق اعتماده لرئيس إسرائيل في أغسطس عام 1957، ولم تفتح الفلبين مكتبًا في إسرائيل.

وقّع دانيال لفين على اتفاقية صداقة، في 26 من فبراير عام 1958، أثناء فترة إقامته في مانيلا لتقديم أوراق اعتماده، ولقد جرت المفاوضات التي سبقت الاتفاقية بواسطة القنصل الشرفي سيمكا في نهاية عام 1955، ولقد جاء التأخير في التوقيع على الاتفاقية بسبب المعارضة المستمرة لسيناتور مسلم، وصدَّق عليها مجلس النواب في 21 من مايو عام 1963 فقط، كان لهذه الاتفاقية أهمية كبيرة في نظر إسرائيل؛ لأن الفلبين وقعت -في منتصف عام 1955- على اتفاقية صداقة وبروتوكول تجاري مع مصر، بدأت حكومة الفلبين في إبداء الاهتمام المتزايد بالدول العربية، وفي عام 1956 افتُتحت في القاهرة القنصلية الفلبينية.. وأُرسل في نفس العام إلى مصر أول ممثل للفلبين، وكان مسلمًا، وخلال فترة ليست بالطويلة قررت إسرائيل أن ترسل إلى الفلبين ممثلًا غير مقيم، قدَّم أول ممثل، يحيئيل إليسار، أوراق اعتماده للرئيس كارلوس جراسيا في 23 من يونيو عام 1960، وفي الفترة التالية أُرسل إلى الفلبين خبراء إسرائيليون في مجال الزراعة وجاء الدارسون الفلبينيون للدراسة في إسرائيل.

زار ت وزيرة الخارجية جولدا مائير الفلبين في الفترة بين 25- 29 من يناير عام 1962، في إطار جولتها الآسيوية، ونُشر في نهاية الزيارة بيان مشترك من جانبها ومن جانب نائب الرئيس الفلبيني، الذي كان أيضًا وزيرًا للخارجية. فصَّل البيان مشاريع التعاون بين الدولتين في مجالات التنمية الاقتصادية، والزراعية، والتعليم، والصحة، والعلوم والثقافة، وتضمَّن البيان كذلك الإعلان عن رفع مستوى التمثيل إلى مستوى السفارات، وتم ترقية يحيئيل إليسار على الفور إلى درجة سفير، كما ورد في البيان أن سفارة الفلبين سوف تُفتح في القدس، غير أن ضغط أعضاء البرلمان المسلمين أدى في النهاية إلى فتحها في تل أبيب في شهر أبريل، ووصل إلى إسرائيل سفير مقيم، وبعد زيارة جولدا مائير تأسست "جمعية الصداقة الفلبينية الإسرائيلية".

ولقد بدأ الدارسون الفلبينيون في السفر إلى إسرائيل، في عام 1958، جماعات وفرادى، وشاركوا في دورات تعليمية في المعهد الأفروآسيوي، وفي مركز تأهيل السيدات بجبل الكرمل، وفي مجالات دراسية مختلفة، وفي دراسات أكاديمية، كما توجه الخبراء الإسرائيليون إلى الفلبين، وقامت الحكومة الفلبينية بإجراء تجربة لإشراك الخبراء الزراعيين الإسرائيليين في تطوير مناطق معينة في جزر ميندناو جنوبي البلاد، وشجعت الحكومة المستوطنين المسيحيين -من الجزر الشمالية المزدحمة بالسكان- على الاستيطان في الجنوب المسلم، والذي كان عدد سكانه ضئيلًا، كان يبدو -بناء على التقرير الذي قدمه الخبراء الإسرائيليون- أنهم لم يلحظوا نهائيًا التوتر العرقي والديني الصعب في الجنوب، على أية حال، كان من حسن حظ إسرائيل أنها لم تتورط في قضايا منطقة الجنوب، والتي تزايد فيها تمرد السكان المسلمين، يُذكر أيضًا أنه وُقعت في صيف عام 1963 اتفاقية صداقة، واتفاقية إسرائيلية فلبينية للتعاون في البحث النووي للأغراض السلمية، وبعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ،طلب وزير الخارجية أبا إيبن من سفير إسرائيل في مانيلا أن يحاول التوصل مع الفلبين، إلى تعاون في المجال الطبي، على سبيل المثال، وهو مجال أقل مشاكل عن المجال النووي.

كانت فترة رئاسة ديوسدادو ماقافاجال، في النصف الأول من الستينيات، فترة صداقة معلنة تجاه إسرائيل، فقد زار ماقافاجال وزوجته إسرائيل في أبريل عام 1960، عندما كان لا يزال نائبًا للرئيس، ولقد ظهر تعامله الحميم في أثناء زيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير في يناير عام 1962، وكذلك في 12 من يونيو عام 1962 عندما أذاع خطاباً في الإذاعة، للمشاركين في "معرض الشرق الدولي" في تل أبيب، وتحدث عن التعاون بين إسرائيل والفلبين، ولقد كان خطابه مشبعًا بتعبيرات

التقدير والصداقة القوية. كما اهتم الرئيس ماقافاجال أيضًا بالتوقيع -في 16 من أبريل عام 1964، على اتفاقية المساعدات الفنية (عبر الماشاف) في مجال الزراعة، والتنمية القروية.

وفي الفترة 23- 25 من أبريل عام 1964 زار وزير العمل يجئال ألون مانيلا. وكانت هذه مناسبة أخرى لإظهار الصداقة بين الدولتين. وفي يوم وصوله استُقبل ألون لإجراء محادثات مع الرئيس ماقافاجال. كما التقى وزيرَ الخارجية ونائبَه، ووزيرَ الدفاع، ورئيسَ هيئة الأركان. تحدث ألون مع الرئيس عن سبل تنفيذ اتفاقية المساعدات الفنية، وطلب كل من الرئيس ووزير الخارجية ونائبه؛ المساعدةَ الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الاستيطان في جزر ميندناو. وطلب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان شراء سلاح من إسرائيل، وإرسال ضباط إلى إسرائيل للدراسة في الوحدة المقاتلة المتحركة، والوحدة المقاتلة الصغيرة. وكذلك التعلم من خبرة إسرائيل في إدارة الجيش من الناحية التنظيمية، والفنية والتكتيكية. كما اهتموا أيضًا بتكوين "الناحال". كما زار رئيس هيئة الأركان إسحق رابين الفلبين في مارس عام 1966. وفي حوار مع الرئيس الفلبيني تمت مناقشة احتمالات التعاون في قضايا التعليم من أجل أعمال الاستيطان على غرار الناحال. كما حاضر رئيس هيئة الأركان أمام الضباط والدارسين في مدرسة القادة والأركان.

طرأت في بداية السبعينيات تغيرات على السياسة الودود للفلبين تجاه إسرائيل، وكان ذلك لسببين أساسيين: الأول اقتصادي؛ فقد كانت الفلبين مرتبطة بواردات النفط من بلدان الشرق الأوسط التي عمل فيها عدد كبير من العمال الفلبينيين، حوالي 100,000 عامل. ووصلت التحويلات المالية للفلبيني -في بداية الثمانينيات- إلى أكثر من مليار دولار سنويًا. ولقد كان ذلك دخلًا مهمًا للفلبين، التي عانت من نقص في العملة الأجنبية. ولقد زاد هذا الارتباط الاقتصادي من حساسية الفلبين نحو الرغبات السياسية للدول العربية والاتجاه نحو منع العداء معها. أما السبب الثاني فقد كان سياسيًا داخليًا: تمرُّدُ الأقلية المسلمة في الجزر الجنوبية، والذي استمر منذ نهاية الستينيات. وكان لهذا التمرد أسباب تاريخية ليس هنا مجال مناقشتها.

تزايد تمرد الأقلية المسلمة في نهاية الستينيات ووصل إلى ذروته في السبعينيات، في فترة تولى الرئيس فرديناند ماركوس. ولقد حصل المتمردون المسلمون على مساعدات مالية، وتأييد سياسي وشحنات سلاح من ليبيا، وتم تدريب رجالهم في معسكرات تدريب في ماليزيا وسوريا، وحصلوا كذلك على مساعدات في التسليح والتدريب من منظمة التحرير الفلسطينية. كما ساندهم "سياسيًا" كل من

الملكة العربية السعودية وإيران، عبر ممارستهما ضغوطًا على حكومة الفلبين، ولقد تم مناقشة قضية التمرد بشكل دائم في اللقاءات السنوية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، التي شجبت معاملة الحكومة الفلبينية للأقلية المسلمة، وهددت بالمقاطعة النفطية.

حاول الرئيس ماركوس عدم إغضاب العالم العربي والإسلامي، وعمل على تخفيف الانتقادات ضده في هذه الدول، ولقد سعى إلى توطيد علاقاته مع الدول العربية والإسلامية للتقليل من المساندة العربية والإسلامية للمتمردين المسلمين، ولقد أقيمت علاقات دبلوماسية بين الفلبين وبين معظم الدول العربية والإسلامية، وفتحت في بعضها سفارات للفلبين، كما حاول ماركوس الاستعانة بدول عربية -خاصة ليبيا والسعودية- كوسطاء بينه وبين المتمردين، أما العلاقات مع إسرائيل فقد بقيت كما هي؛ لكنها أصبحت أكثر برودة، وقام الرئيس ماركوس بعمل معروف في صالح العرب وضد إسرائيل، في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى، مثلما اعتادت أحيانًا الكثير من الحكومات التي كانت في حاجة إلى أفضال العرب، كما كان من المهم بالنسبة له تفنيد الادعاءات بأن الفلبين تابعٌ أمريكي، سارعت الفلبين في حرب عام 1973 إلى تأييد المواقف العربية ضد إسرائيل، وأدان ماركوس إسرائيل، في مراسم تقديم أوراق اعتماد السفير المصري في مانيلا في 8 من نوفمبر عام 1973، ودعاها إلى سحب قواتها من "الأراضي العربية" التي احتلتها من مصر وسوريا قبل شهر، وبعد شهر أصدرت الفلبين بيانًا آخر معاديًا لإسرائيل، تحدث فيه ماركوس عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وقال إن الاحتلال الإسرائيلي المستمر يمس بشكل كبير "المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة"، وفي 22 من نوفمبر أرسل وزير الخارجية كارلوس روملو رسالة إلى الملك فيصل ملك السعودية، شملت بيان الرئيس ماركوس، وفي ديسمبر، أثناء الزيارة التي قام بها عبد الحليم خدام نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية السوري للفلبين، أكد ماركوس على تأييد الفلبين لقرار الأمم المتحدة الداعي إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، واعترفت الفلبين بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

قابل سفير إسرائيل في مانيلا دانيال لائور وزير الخارجية كارلوس روملو، في محاولة لوقف إعلان السياسة الفلبينية المعادية، واعترف روملو أنه نفسه أوصى بالمساندة العلنية للقضية العربية، وأن الرئيس ماركوس قد قبل موقفه، من هنا كانت تصريحات الرئيس ووزير الخارجية المتكررة في بعض المناسبات، حول تأييد الفلبين لطلب انسحاب إسرائيل من كل "الأراضي" وأن تعترف بالحقوق

الفلسطينية، اعترض لائور على التصريحات الفلبينية في الأمم المتحدة، وتصويتها ضد إسرائيل ، وعلى ظهور صعوبات في إرسال الدارسين إلى إسرائيل. ولقد برر روملو تصرف حكومته بالصعوبات التي يواجهها الرئيس، خاصة تمرد المسلمين، وضغوط الدول العربية وأزمة النفط.

انخفض نشاط المساعدات (عبر الماشاف) والتي تقدمها إسرائيل للفلبين في فترة رئاسة فرديناند ماركوس، واستُؤنف النشاط في عهد خلفه الرئيس كورازان أكوينو (Corazon Aquino). مع هذا فقد استمرت بعض النشاطات في فترة التدهور في عصر ماركوس، أهمها مساعدة الخبراء الإسرائيليين في إنشاء قرية زراعية تعاونية كنموذج باسم ريو ريكارتا (Rio Ricarta)، والتي خطط لها المجلس الفلبيني القومي للأيدي العاملة والشباب، تأسست القرية في عام 1971 في جزيرة لوزون، وعمل الخبراء الإسرائيليون في القرية حتى نوفمبر من عام 1977. واتضح أن تجربة إنشاء مستوطنة (موشاف) إسرائيلية -بكل ميزاتها- لم تنجح في البيئة الفلبينية؛ نظرًا للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية المختلفة في الدولتين، وكذلك مستوى التنفيذ السيئ للمؤسسة الفلبينية. ولقد أوصى الخبير الإسرائيلي الأخير الذي عمل في المكان بألا تستمر إسرائيل في مثل هذه النشاطات في الفلبين، ويتضح أنه لم يتم قبول توصيته حيث حضر فلبينيون إلى إسرائيل في الثمانينيات لدراسة التعاون الزراعي وفقًا لنموذج الاستيطان الإسرائيلي، وكذلك في مجالات التعاون الأخرى.

درس في إسرائيل منذ التوقيع على اتفاقية المساعدات عبر الماشاف، في عام 1964 وحتى نهاية عام 1980، حوالي 350 دارسًا فلبينيًا في موضوعات الزراعة، والتعاون، والطب، والمنظمات النسائية وغيرها، عمل في الفلبين خلال تلك السنوات، عشرات من الخبراء والمرشدين الزراعيين، وقاموا بدراسات، ونظموا ورش عمل ودورات تدريبية، وعملوا في الإرشاد والتوجيه، كما زار إسرائيل الكثير من الفلبينيين، من بينهم وزراء، وبرلمانيين، وضباط جيش، وفي عام 1972 وصل حجم التبادل التجاري بين الفلبين وإسرائيل إلى 1,300,000 دولار، منها حوالي مليون دولار صادرات إسرائيلية.

وفي نهاية عام 1986 وقع للمرة ثانية حادث عكر العلاقات بين الفلبين وإسرائيل، فقد زار الرئيس حاييم فايتسمان الابن بعض البلدان الآسيوية، وكانت الفلبين من ضمن برنامج الزيارة، ولقد أراد الرئيس البقاء فيها لمدة يومين في شهر نوفمبر من نفس العام، تم مناقشة برنامج الزيارة بين سفير إسرائيل في مانيلا وبين نائب الرئيس الفلبيني، الذي كان كذلك وزيرًا للخارجية، وكذلك مع بعض من

حاشية الرئيس أكينو. تم التصديق على الزيارة لكن مع اقتراب موعد الزيارة بدا التردد على الجانب الفلبيني. فلقد خشي موظفون في وزارة الخارجية في مانيلا من ردود الفعل السلبية في الدول الاسلامية المجاورة، وخاصة ماليزيا، وحذروا من البداية أن الزيارة سوف تشهد صعوبات. وفي تلك الفترة دارت مفاوضات بين كورازون أكينو وبين زعيم المتمردين الإسلاميين في الجنوب؛ من أجل العمل على إنهاء التمرد. كما خشوا في وزارة الخارجية الفلبينية أن يكون لزيارة الرئيس الإسرائيلي تأثير سلبي على هذه المفاوضات. فقررت حكومة الفلبين إلغاء الزيارة وعرضت على إسرائيل أن تعلن أن الرئيس "قد مرض". لذلك لن تتم الزيارة. حاولت سفارة إسرائيل تقديم حل يكتفي فيه الرئيس -بدلا من الزيارة لمدة يومين- بالتوقف في المطار في مانيلا وتناول الغذاء هناك مع شخصيات فلبينية رفيعة. كما كتب عضو الكونجرس الأمريكي ستيفن سولرز -الذي كان معروفًا بتأييده لتقديم المساعدات الأمريكية للفلبين- للرئيس أكينو.. لكن بدون جدوى. وتزايدت معارضة وزارة الخارجية الفلبينية وخلت إسرائيل عن الزيارة.

استمرت العلاقات الإسرائيلية الفلبينية -على الرغم من هذا الحادث- كما هي، وعُبِّر عنها في أنشطة المساعدات الفنية. ولقد واصل عشرات الدارسين الفلبينيين زيارة إسرائيل للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة، في الزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية القروية، والطب العام، وغيره. كما درس الكثيرون في دورات تدريبية نظمها الخبراء الإسرائيليون في الفلبين. وفي 6 من يونيو عام 1994، وُقعت بين الدولتين اتفاقية تعاون فني في مجال الزراعة، دخلت حيز التنفيذ في 30 من مايو عام 1996. كما دخلت اتفاقيةٌ حول التعاون في مجالات البريد والاتصالات حيز التنفيذ في 27 من يناير عام 1998. كما زارت إسرائيل شخصيات رسمية، من بينها وزير الخارجية الفلبيني. وفي عام 1992 زار إسرائيل الرئيس الفلبيني الجنرال فيدل فالديز راموس (Fidel Valdez Ramos).

الفصل الثاني عشر

سنغافورا

تقع جزيرة سنغافورا جنوب شبه الجزيرة الماليزية، وتبلغ مساحتها 543كم2، وعدد السكان حوالي مليونين ونصف المليون نسمة. ليس لدى سنغافورا موارد طبيعية وترجع أهمية الجزيرة إلى موقعها ووسطيتها من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية، وسيطرتها على المدخل الجنوبي لمضايق مالاقا. اشترى الجزيرة ستامفورد رافلس (Stamford Raffles) من السلطان جوهور في عام 1819 لصالح شركة الهند الشرقية البريطانية، وكان يسكن الجزيرة وقتها حوالي 200 فرد من الماليزيين الذين عملوا في الصيد. أسس رافلس في سنغافورا محطة تجارية، غير أن الجديد أنها أُعلنت منذ البداية "ميناءً حُرًا" لا يكون الإنفاق عليه من الضرائب التجارية التي تمر عبره، لكن على النشاط التجاري نفسه. جذبت الجزيرة الكثير من المهاجرين، معظمهم صينيون (حوالي 76% من السكان اليوم) وأقلية ماليزية وهندية (هندوس ومسلمون)، وكذلك أوربيون، مما أدى إلى التزايد السريع في عدد السكان، وأصبحت سنغافورا خلال بضع عشرات من السنين أكثر الموانئ التجارية ازدهارًا في جنوب شرق آسيا. أصبحت سنغافورا في عام 1867مستعمرة بريطانية، وتأسس فيها عام 1948 مجلس تأسيسي، بعضه منتخب والبعض مُعين من قبل الحاكم البريطاني، حصلت سنغافورا على الدستور في عام 1955، واختير زعيم حزب العمل ديفيد مارشال (مشعل فيما مضى) -وهو يهودي- "وزيرًا أعلى" في الانتخابات التي جرت حينها، حصلت سنغافورا على الحكم الذاتي عام

1959، ورأس الجزيرة "رئيس دولة"، وهو ماليزي، بدلًا من الحاكم البريطاني. وفي نفس العام فاز في الانتخابات "حزب العمل الشعبي" بي. إيه. بي (People's Action Party - PAP)، بزعامة لي كوان يو (Lee Kuan Yew) الذي أصبح منذ ذلك الحين الشخصية الرئيسية في حياة سنغافورا، وعمل رئيسًا للحكومة على مدى 31 عاما، حتى استقالته عام 1990. ولقد بقيت الشؤون الخارجية والدفاع، وكذلك القواعد العسكرية التي كانت في الجزيرة، في أيدي بريطانيا حتى حصول سنغافورا على استقلالها التام، وفي 16 من سبتمبر عام 1963 انضمت سنغافورا إلى الاتحاد الماليزي، غير أنها انسحبت منه -أو طُردت- في 9 من أغسطس عام 1965؛ بسبب تناقضات سياسية شديدة، أصبحت سنغافورا المستقلة -تحت الحكم الديناميكي الفعال للي كوان يو- مركزًا تجاريًا وماليًا ذا أهمية عالمية، وحققت مكانة مهمة في منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى الساحة الدولية بشكل عام.

كان ديفيد مارشال هو أول من طرح فكرة أن على إسرائيل إرسال ممثل دبلوماسي إلى سنغافورا؛ حيث اقترح -في الحوار الذي أجراه في لندن في مايو عام 1956 مع مستشار السفارة الإسرائيلية هناك، جرشون أفنير- أن تعيِّن إسرائيل قنصلًا في سنغافورا، يحاول العمل أيضًا في ماليزيا وإندونيسيا المجاورتين. ولقد قام موشه شاريت بزيارة الجزيرة بعد شهور معدودة من ذلك التاريخ، كجزء من جولته الواسعة في آسيا، وطرح هذا الأمر، كما أوضحنا من قبل في الفصل الرابع، ولم يتم اتخاذ أي خطوة عملية وقتها، غير أن العلاقات العملية الأولى مع سنغافورا بدأت تتشكل.. ففي بداية عام 1959 زار إسرائيل جوه كنج سوي (Goh Keng Swee)، الذي كان من المنتظر أن يكون وزيرًا للمالية في حكومة بي. إيه. بي، التي فازت في الانتخابات التي جرت في نفس العام؛ والذي اهتم على وجه الخصوص بقضايا التنمية والتعاون، أُرسل إلى إسرائيل بعد هذه الزيارة، في مايو عام 1960، مجموعة دراسية لدراسة أساليب التعليم المهني، ولقد أرسلت إسرائيل وقتها إلى سنغافورا طبيبين من أجل دراسة إمكانية التعاون بين منظمات الخدمات الطبية والتعليم الطبي في المكان.

في 26 من أغسطس عام 1960 عاد يعقوب شمعوني -مدير قسم آسيا في تلك الفترة- واقترح على وزيرة الخارجية إنشاء قنصلية عامة في سنغافورا برئاسة دبلوماسي كبير، وقال إن مثل هذه القنصلية سيكون لها أهمية اقتصادية وتجارية، غير أن أهميتها الرئيسية سياسية، ويرى شمعوني أنه من المهم جدًا اختراق ماليزيا، الدولة الإسلامية، التي أظهرت في تلك الفترة علاقات ود تجاه إسرائيل، وسمحت حكومتها للإسرائيليين بزيارتها، وسمحت للماليزيين بزيارة

إسرائيل (انظر الفصل الثامن عشر، 5)، غير أنه افترض أن ماليزيا لن تقيم في القريب علاقات رسمية مع إسرائيل، سواء لطابعها الإسلامي، أو لعلاقاتها مع الدول العربية، وكذلك لمعارضة الدوائر المسلمة المتشددة والمتطرفة فيها. لذلك أمل في أن تصبح سنغافورا عاملًا مساعدًا مثاليًا للوصول إلى ماليزيا، ومكانًا من الممكن الحفاظ معها على علاقات طيبة. أما بالنسبة لسنغافورا نفسها، فقد أضاف شمعوني وأوضح أنه قد تطورت معها علاقات مهمة في مجال الطب، والدراسة في مجال التعليم الفني، وأن التعاون الفني سوف يتطور في مجالات أخرى، وبما أن العلاقات مع سنغافورا قد أدارتها الحكومة البريطانية ولم يكن لها وزارة خارجية خاصة بها؛ عرض شمعوني التوجه في هذا الخصوص إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، وافترض -بحسن نية كما اتضح فيما بعد- أنه لن يكون لدى البريطانيين أي اعتراض على فتح قنصلية عامة لإسرائيل في سنغافورا.

قُبِلَ اقتراح شمعوني، وأرسل سفير إسرائيل في لندن رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية؛ طالبًا فيها الموافقة على فتح قنصلية عامة في سنغافورا. ولقد كتب شمعوني نفسه عن ذلك، في 19 من أبريل عام 1961، لوزير مالية سنغافورا جوه كنج سوي. ولقد كان الرد بالسلب. فلقد رد جوه كنج سوي أن حكومة سنغافورا تقدر بالفعل التعاون مع إسرائيل وتبارك توسيعه، غير أنه ليست هناك حاجة إلى قنصلية من أجل هذا الغرض. فلقد خشيت من ماليزيا، الجارة القريبة، على الرغم من أن الحكومة الفدرالية لماليزيا غير معادية لإسرائيل، مع هذا عليها أن تضع في الحسبان أن معظم ناخبيها من المسلمين. كما أن على سنغافورا تذكر ذلك، وإن إقامة قنصلية إسرائيلية تعتبر تهديدًا حقيقيًا، وأن ذلك سوف يضر حكومة ماليزيا وحكومة سنغافورا، حيث العلاقات بينهما وطيدة للغاية. ولقد فضلت حكومة سنغافورا استمرار التعاون مع إسرائيل على أساس غير رسمي. واتضح فيما بعد أنه كانت هناك مفاوضات حول إقامة إتحاد موسع سيطلق عليه ماليزيا، سيشكل من المستعمرات البريطانية التي سوف تخليها بريطانيا: سلطنة بروني، وشمال برونياو (صباح)، وسارفاك، وسنغافورا. كما اعترض رئيس الحكومة لي كوان يو على إقامة قنصلية إسرائيلية؛ لعدم الإثقال على العلاقات مع ماليزيا في تلك الفترة. ولقد أرادت سنغافورا الانضمام إلى الاتحاد الجديد: ماليزيا. وكتب "لي كوان يو" نفسه في مذكراته أن سفير إسرائيل في بانكوك، مردخاي كدرون، توجه إليه عدة مرات في عامي 1962-1963، طالبًا فتح قنصلية إسرائيلية في سنغافورا. "لقد وعدني أن الطونقو قد وافق وأنه لا يجب الانتظار حتى إنشاء ماليزيا. فكرت في أنه إذا كان الطونقو قد وافق حينئذ لن تكون هناك صعوبة في إنشاء قنصلية حتى بعد

إنشاء ماليزيا، لكن إن قمت بذلك قبلها فسأصنع مشكلة قد تغضب الماليزيين المسلمين وتؤثر على عملية الاندماج. لقد كان محبطًا، وعندما قامت ماليزيا لم يستطع الطونقو، ولم يوافق كما توقعت على إقامة قنصلية إسرائيلية".

كان من الواضح في وزارة الخارجية في القدس أن هناك ضرورة للحصول على موافقة عنصرين آخرين: رئيس حكومة ماليزيا طونقو عبد الرحمن، والحكومة البريطانية. لقد كانت الفكرة هي القيام بذلك بسرعة، قبل تشكيل الاتحاد الماليزي الجديد، حيث سيكون الأمر صعبًا بعدها، من الأفضل أن تقبل ماليزيا سنغافورا والقنصلية الإسرائيلية موجودة فيها، ولو وافق الطونقو على هذا الترتيب، سيساعد ذلك الأمر على إقناع حكومة سنغافورا، ولا دليل على أن كانت هناك محاولة للوصول إلى قرار مع الطونقو في هذا الخصوص، لقد ساد الاعتقاد أن البريطانيين سيحبِطون عملية إقامة قنصلية إسرائيلية في سنغافورا، على الرغم من افتتاح قنصلية مصرية في سنغافورا في نفس الوقت.

لم تحصل إسرائيل على إذن بفتح قنصلية، وكانت التوضيحات التي حصل عليها الممثلون الإسرائيليون حول رفض سنغافورا فتح قنصلية إسرائيلية؛ مرتبكة ومتناقضة، وقال رجال وزارة الخارجية البريطانية لرجل السفارة في لندن أنهم حاولوا إيجاد حل يرضي إسرائيل ويتجاوز مخاوف حكومة ماليزيا، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل، وعرض السنغافوريون -على حد قول الموظفين البريطانيين- إقامة قنصلية شرفية.. غير أن الماليزيين عارضوا حتى هذا الحل، ويحتمل أن العرب علموا برغبة إسرائيل فتح ممثلية؛ فضغطوا على طونقو عبد الرحمن رئيس حكومة ماليزيا، كما يحتمل أن البريطانيين أنفسهم ساهموا في إفشال المحاولة الإسرائيلية؛ حيث عملت وزارة الخارجية البريطانية -في تلك الفترة- ضد إسرائيل في بلدان أخرى، وكذلك في آسيا التي كانت ذات مرة تحت الحكم البريطاني.

وافق "لي كوان يو" -في نهاية الأمر- على أن تكلف إسرائيل شخصًا ما بتمثيل قضاياها في سنغافورا، وإدارتها بشكل غير رسمي.. ووعد أنه من جانب حكومة سنغافورا فإنها ستتعامل معه كما لو كان ممثلًا كاملًا لإسرائيل، فقط ألا يكون له مكانة رسمية، قررت وزارة الخارجية تكليف حنان ليساور ممثل شركة "أستركو" في سنغافورا بهذه المهمة، وافتتح فرعًا لهذه الشركة في عام 1960، وعرض أيضًا إرسال مساعد له.. رجل أقل مرتبة، أو متوسطها، لكن ذو خبرة في عمل وزارة الخارجية، غير أن هذا المقترح لم يُنفذ.

استمر إرسال الخبراء الإسرائيليين إلى سنغافورا -بناء على طلب الحكومة- أيضًا في الفترة التي انتمت فيها إلى ماليزيا، على الرغم من التعليمات المتناقضة

التي تم تلقيها من الحكومة الماليزية في كوالالامبور. ولقد احتل أريه لفين مكانة بارزة بين الخبراء الإسرائيليين الذين عملوا في سنغافورا؛ حيث أنشأ في عام 1964 مركزًا لتأهيل مرشدي الشباب من قبل الحزب الحاكم؛ بي. إيه. بي. وواصل الدارسون من سنغافورا زيارة إسرائيل والمعهد الأفروآسيوي والمؤسسات الأخرى. وفي الفترة من أعوام 1960- 1963 كان متوسط عدد الخبراء الإسرائيليين الذين مكثوا في سنغافورا اثني عشر شخصًا. لقد كانت المساعدات إلى سنغافورا متنوعة، وضمت -غير الموضوعات التي ذكرت سابقًا- الأعمال اليدوية، والهيدروفونيا (زراعة النباتات بدون تربة)، والمنظمات الرياضية، والتربية البدنية، والعلاقات العلمية من أجل إنشاء معهد للبحث والتنمية، وعين المايسترو شالوم روني ريكليس مستشارًا للفرقة الموسيقية التي أُنشئت في سنغافورا.

على الرغم من فشل الجهود من أجل فتح قنصلية عامة في سنغافورا استمرت برامج التعاون معها. وأُرسل -بعد وفد الأطباء الإسرائيلي- أطباء آخرون لإدارة مستشفيات، وتدريس الطب في جامعة سنغافورا. كما أرسلت حكومة سنغافورا أيضًا ثلاثة أطباء إلى إسرائيل للدراسة فيها. ولقد كان التخصص الذي حظي بتعاون طبي بارز وكبير هو زرع النخاع للأطفال المرضى بالسرطان. كما زار إسرائيل مجموعة من البرلمانيين السنغافوريين، والذين شاركوا في ورشة عمل.

كانت أهم عملية مساعدات قامت بها إسرائيل في سنغافورا؛ المساعدات التي قدمتها لها في بناء قواتها المسلحة. ففور انفصال سنغافورا عن ماليزيا في أغسطس عام 1965 وحصولها على استقلالها- بدأ برنامج بناء جيش نظامي صغير، من قوة من المتطوعين في الخدمة الجزئية والتي تسمى "قوة الدفاع الشعبي" (People's Defence Force)، عُين الدكتور جوه كنج سوي أول وزير للدفاع، ولم يكن لدى سنغافورا خبرة سابقة في الأمور العسكرية، لذلك طلبت المساعدة من بعض الدول الصديقة، من بينها بريطانيا، ونيوزلندا، وفرنسا، وإسرائيل. ولقد كانت إسرائيل -الوحيدة على ما يبدو- التي ردت بترحاب. وأرسلت مجموعة من الضباط للمساعدة على بناء الجيش، وفي تنظيم الدفاع عن الجزيرة. ولقد بدأت الاتصالات حول هذا الموضوع بالمفاوضات التي جرت بين مردخاي كدرون السفير في بانكوك وبين جوه كنج سوي، في الزيارة التي قام بها لسنغافورا، بعد أيام من إعلان الاستقلال في 9 من أغسطس عام 1965. ولقد تركت سنغافورا هذا المجال في يد الإسرائيليين، على الرغم من المخاوف من أن تقوم ماليزيا بالرد على ذلك بشكل سلبي، وبعد عدم تلقي رد على طلب رئيس الحكومة لي كوان لكل من رئيس حكومة الهند باهادور شاسترو، والرئيس المصري عبد الناصر، يَحكي "لي كوان يو"

في مذكراته أنه أمر جوه كنج سوي بالعمل مع الإسرائيليين، لكن يمتنع عن نشر أي تفاصيل؛ كي لا يثير الأمر ردود فعل عدائية من قبل الماليزيين المسلمين، في ماليزيا وفي سنغافورا نفسها. ولقد ظهرت مجموعة صغيرة من الضباط الإسرائيليين برئاسة العقيد يعقوب (ياق) إلعزري في نوفمبر عام 1965، وبعدها في ديسمبر، ووصل طاقم مكون من ستة آخرين، ووصل فيما بعد مستشارون إسرائيليون حاولوا التغطية على وجودهم، لكن بدون نجاح كبير؛ حيث قالوا عنهم أنهم "مكسيكيون"، لأنهم بدوا فاتحي البشرة جدًا في نظر السنغافوريين.

في ديسمبر عام 1965 سُنَّ في سنغافورا قانون لبناء جيش نظامي وقوة من المتطوعين في خدمة جزئية. ولقد أقام الضباط الإسرائيليون قاعدة تدريب وإرشاد لتأهيل الضباط، سُميت "معهد تدريب القوات المسلحة السنغافورية" (Singapore Armed Forces Training Institute – SAFTI). وفي عام 1967 صدر قانون الخدمة الإلزامية، الذي طالب كل رجل بالعمل لفترة في الخدمة العسكرية من سن 18 سنة، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قوة الاحتياط. قامت سنغافورا ببناء الجيش النظامي والاحتياطي الخاص بها، بما في ذلك إقامة منظمة -لفترة ما قبل العسكرية- على غرار النموذج الإسرائيلي، وتم البدء في برنامج تدريب شامل في المدارس الثانوية. ويَحكي "لي كوان يو" أن: "كان الإسرائيليون موهوبين ومفيدين، ليس فقط في التدريب العسكري، بل أيضًا في نقل نظريتهم التي أسسوا عليها التدريبات. ولقد كان أسلوبهم على النقيض تمامًا من أسلوب البريطانيين. فقد أصروا من البداية على أن يقوم الضباط بالتعلم منهم ويأخذوا على عاتقهم مهام المدربين. فقد أرسلوا 18 ضابطًا فقط، وكل مهمة قاموا بها تعلمها نظراؤهم السنغافوريين، من قادة الأقسام وقادة السرايا، وحتى مدير هيئة الأركان العامة. لقد حرص الإسرائيليون على الكفاءات العسكرية والحافز الكبير". وفي مرحلة متقدمة من العمل الإسرائيلي في عام 1966، زار سنغافورا رئيس هيئة الأركان في ذلك الوقت اللواء إسحق رابين للوقوف -على ما يبدو- على طبيعة العمل. ولقد كان لديه انطباع جيد للغاية من لي كوان يو ومن نظرته الإيجابية لإسرائيل.

انتهت أول دورة تدريبية للضباط والتي ضمت 500 دارس، في يونيو عام 1967، ولقد حضر اللواء رحبعام ("غاندي") زئيفي حفل الاختتام، وبدأ العمل الآن على تشكيل كتائب سلاح المشاة للجيش النظامي، وقوات الاحتياط. أرسل جوه كنج سوي برقيات شكر إلى رئيس هيئة الأركان إسحق رابين، وإلى وزير الدفاع موشِه ديان، على أعمال الوفد الإسرائيلي، وهنّأ بهذه المناسبة الجيش الإسرائيلي على

انتصاره في حرب الأيام الستة عام 1967، كتب لي كوان يو عن ذلك في كتابه: "عندما اندلعت حرب الأيام الستة في يونيو عام 1967، كان من الطيب لنا أن الإسرائيليين لم يُهزموا، فإنه لو حدث ذلك لفقد جنودنا الثقة في مدربيهم الإسرائيليين".

قُدمت المساعدات العسكرية الإسرائيلية والتدريب في قطاعات مختلفة: العمليات، والقيادة والأركان، والموارد البشرية، والمهمات، والتسليح، ومصانع الأسلحة، والاتصالات والإلكترونيات، والمدفعية، والمدرعات، ولقد درب مدربون من الجيش الإسرائيلي رجالَ سلاح المدرعات في سنغافورا، الذي اشترى من إسرائيل 50 دبابة AMX، كما تم الحصول على أسلحة أخرى من إسرائيل، بل أنهم لم يخفوا تحفظهم من أساليب التدريب الإسرائيلية، على أية حال، بقي تدريب طياري القوات الجوية السنغافورية في يد الضباط البريطانيين، وحصلت سنغافورا على الطائرات من بريطانيا، وتدرب ضباط سلاح البحرية السنغافوري في بريطانيا وأستراليا، وفي يوليو عام 1968 انتهى الاتفاق بين إسرائيل وسنغافورا، وكتب وزير الدفاع السنغافوري الجديد ليم كيم سان (Lim Kim San) إلى وزير الدفاع موشِه ديان، وشكره على المساعدات الإسرائيلية، وطلب منه مد الاتفاق لمدة عامين آخرين.. ووافق ديان، انتهت علاقات التدريب والمساعدات العسكرية في عام 1971، ولم تكن سنغافورا مُنكِرة للجميل، فبعد سنوات طويلة من انتهاء مهمة ضباط الجيش الإسرائيلي، قامت بشكر إسرائيل على المساعدات التي قدمتها لها في تطوير جيشها.

كان غرض إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع سنغافورا، ويكتب "لي كوان يو" في مذكراته أنه بعد أن بدأ الضباط الإسرائيليون برئاسة إليعزر في العمل، طلب كدرون بشدة مقابلًا سياسيًا.. لكن لي كوان رفض هو أيضًا بشدة، لأنه احتاج إلى اعتراف وتأييد من دول التكتل الأفروآسيوي، كما خاف أيضًا أن "تُغضب المسلمين الماليزيين في سنغافورا وفي ماليزيا، الذين كان تأييدهم لإخوانهم المسلمين، والفلسطينيين، والعرب، ولم نستطع القيام بذلك حتى لو غادر الإسرائيليون، وعندما اتضح لهم أننا لن نوافق، أرسلت تل أبيب رسالة بأنهم يتفهمون موقفنا، وسيستمرون في تقديم المساعدة، لكنهم يأملون في أن نسمح مع الوقت في فتح سفارة في سنغافورا".

اتضح أن الانفصال عن ماليزيا لم يؤدِّ إلى اعتبار سنغافورا نفسها حرة في إقامة علاقات علنية مع إسرائيل؛ فقد كانت حذرة في عدم إغضاب جارتيها المسلمتين، ماليزيا وإندونيسيا، المعاديتين لإسرائيل، وفي المقابل، عندما اندلعت أزمة

حرب الأيام الستة وناقشت الأمم المتحدة مقترح إدانة إسرائيل، لم تتخذ سنغافورا موقفًا علنيًا مثلما فعلت معظم دول العالم. هذا على الرغم من تأييد وزير الخارجية السنغافوري ف. راجاراتنام (P. Rajaratnam)، بغطاء من وزراء آخرين، المقترح لكونه من المؤيدين المتحمسين للشأن الأفروآسيوي. ولقد أراد هؤلاء أن تنشر الحكومة بيانًا ضد إسرائيل، وطلب وزير الدفاع الدكتور جوه كنج سوي من رئيس الحكومة الضغط على راجاراتنام، وأن يأمر وفد سنغافورا في الأمم المتحدة بعدم التصويت في صالح قرار الإدانة؛ خشية أن يترك الضباط الإسرائيليون سنغافورا. لقد كان لي كوان يو مقتنعاً أن الإسرائيليين لن يغادروا، حتى لو انضمت سنغافورا إلى قرار الإدانة في الأمم المتحدة، لكنه أيد الامتناع عن التصويت. ولقد قبل معظم أعضاء الحكومة رأيه، وبالفعل امتنعت سنغافورا عن التصويت في الأمم المتحدة ولم يغادرها الإسرائيليون.

كان في ذلك نوع معين من إظهار الجرأة السياسية من جانب لي كوان يو، الذي برهن على استقلاليته في عدة مناسبات أخرى امتدح فيه إسرائيل علانية. فقال على سبيل المثال، في المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي عقد في زيوريخ في منتصف أكتوبر عام 1967: "قد قررنا بعد الانفصال عن ماليزيا أننا نشبه إسرائيل وفنلندا وسويسرا، أكثر من أي دولة أخرى. لقد اخترنا النموذج الإسرائيلي لتحويل كل شاب وفتاة إلى وحدة دفاعية في بلدنا".

لقد كان التقدم في إقامة العلاقات بطيئًا. فقد كان هناك انطباع من نوع معين، في وزارة الخارجية في القدس من عدم المنطقية من الجانب السنغافوري، وتقرر استيضاح الأمر وإرسال وفد لإجراء مباحثات تجارية، يناقش أيضًا إقامة ممثلية. ولقد توجه إلى سنغافورا لهذا الغرض -في أبريل عام 1968- نائب مدير عام وزارة الخارجية أفيعزر شلوش، الذي نجح في الحصول على موافقة حكومة سنغافورا على إقامة ممثلية تجارية لإسرائيل تتحول إلى سفارة بعد عام. ولقد رأس هذه الممثلية - التي افتُتحت في أكتوبر عام 1968- رجل وزارة الخارجية حاجاي ديقان، الذي كان مرشحًا أيضًا ليكون أول سفير. أُعلن عن إقامة السفارات في 11 من مايو عام 1969، في سنغافورا والقدس في نفس الوقت. ولقد اعتُرف بحجاي ديقان كمسئول مؤقت حتى تقديم أوراق اعتماده كسفير، بعد أسابيع قليلة من ذلك في 23 من يوليو. ولقد فسر لي كوان يو التغيير الذي طرأ على موقف سنغافورا، حول مسألة فتح السفارة الإسرائيلية بأن التواجد الإسرائيلي في سنغافورا أصبح معروفًا جيدًا، ولقد اعتاد السكان الماليزيون المسلمون -سواء في سنغافورا أو لدى جارتها- وجودهم. ولم ترسل سنغافورا ممثلا دبلوماسيًا إلى إسرائيل، حتى إن كان غير مقيم.

كما تولت سفارة إسرائيل في سنغافورا العلاقات مع إندونيسيا وماليزيا، وبروني، لو تطورت مثل هذه العلاقات.

استمرت العلاقات بين سنغافورا وإسرائيل بشكل حذر لكن طبيعي. وتبادل الوزراء، ونواب الوزراء، وكبار المسئولين، وشخصيات أخرى من الدولتين؛ الزيارات. فوصل من سنغافورا وزير الدفاع، ووفد برئاسة وزير التعليم، وغيرهم. وفي عام 1985 زار إسرائيل -في أول زيارة رسمية من نوعها- وزير خارجية سنغافورا. كما زار وفد تجاري إسرائيلي سنغافورا في مايو عام 1971، ووقّع على اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، وعلى اتفاقية الطيران، وقام وزير الخارجية موشه ديان -في بداية مايو عام 1979- بردّ الزيارة بزيارة رسمية لسنغافورا، وفي عام 1983 أجرى مدير عام وزارة الخارجية دافيد قمحي مباحثات في سنغافورا مع رئيس الحكومة ووزيري الخارجية والاقتصاد. كما استمر التعاون الفني وفازت شركة تاهل (تخطيط مياه إسرائيل) بمناقصة هناك. كما استمر خبراء الطب في عملهم.

مع هذا فقد اتبعت سنغافورا سياسة تحفظية معينة تجاه إسرائيل من منطلق مراعاة جارتها المسلمة إندونيسيا، وخاصة ماليزيا التي كان عداؤها تجاه إسرائيل بارزًا. فقد ارتبطت سنغافورا بماليزيا من ناحية التزود بالمياه التي تصلها من جنوب شبه الجزيرة الماليزية. كما كانت حذرة جدًا في كل ما يرتبط بها وبمشاعرها. كما كان تزود سنغافورا بالنفط العربي والاستثمارات العربية عاملًا مؤثرًا في العلاقات بين الدولتين. فعلى سبيل المثال، لم يوافق وزير الخارجية السنغافوري -في مارس عام 1971- أن تعقد إسرائيل مؤتمرًا في سنغافورا لسفرائها في آسيا، ونُقل المؤتمر إلى قنبرة. كما أظهرت سنغافورا حساسية تجاه الدعاية السائدة في ماليزيا وإندونيسيا التي تقول بأن سنغافورا أصبحت مركزًا للاختراق الإسرائيلي والصهيوني للمنطقة. وبعد حرب أكتوبر عام 1973، تخبطت حكومة سنغافورا حول إذا كانت ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في مقابل الاستمرار في تزويد معامل تكريرها بالنفط العربي. ولقد وصلت الضغوط العربية حينها إلى ذروتها. ولقد وقف أصدقاء إسرائيل في الحكومة إلى جانبها. وأقنعوا أعضاءها بأنه لا يجب الاستسلام للعرب. ولم تُقطع العلاقات. وفي السنوات التالية كانت سنغافورا إحدى الدول الوحيدة في آسيا التي تحفظت من القرارات المعادية لإسرائيل، في مؤتمرات قمة منظمة دول عدم الانحياز.

في أبريل عام 1986 زار الرئيس السنغافوري وي كيم وي (Wee Kim Wee) إسرائيل. وفي نوفمبر من نفس العام قام الرئيس حاييم هرتسوج برد الزيارة لسنغافورا. كما قام في إطار هذه الرحلة إلى آسيا بزيارة كل من اليابان وهونج

كونج وسريلانكا. وكما ذكرنا من قبل فإن الزيارة إلى الفلبين قد ألغيت في اللحظة الأخيرة. ولقد وافقت سنغافورا على زيارة هرتسوج التي كانت من المقرر أن تجرى في مايو عام 1985، لكن إسرائيل أجلتها مرتين. ولقد وافق لي كوان يو على الزيارة، شريطة ألَّا تكون سنغافورا المكان الوحيد الذي سيقوم بزيارته في جنوب شرق آسيا. ولقد افتُرض أن تمر الزيارة بهدوء، مع الوضع في الاعتبار أن وزير الخارجية موشيه ديان قد زار سنغافورا في مايو عام 1979 دون أن يكون للزيارة أي أصداء. وفي 23 من أكتوبر عام 1986، أذاعت سفارة إسرائيل في سنغافورا نبأ الزيارة التي من المنتظر أن تبدأ في 18 من نوفمبر، ولمدة ثلاثة أيام. ولقد أثار الأمر ردود فعل سلبية على الفور من جانب رئيس حكومة ماليزيا داطو مهاتير. ولقد انشغل مهاتير كثيرًا في تلك الفترة بمهاجمة الصهيونية (كما سيرد في الفصل الثامن عشر – 5)، ولم يكن عداؤه لإسرائيل جديدًا؛ حيث اعتاد في خطاباته وصف الصهيونية بأنها مؤامرة دولية ذات نوايا سيئة تجاه ماليزيا. وعندما نُشر نبأ زيارة الرئيس هرتسوج لسنغافورا كانت هناك ردود أفعال من قبل بعض رجال الحكومة في ماليزيا بأن ذلك الأمر يُعد استفزازًا لماليزيا، وأنه يدل على عدم مراعاة مشاعر المسلمين. ولقد اندلعت مظاهرات مختلفة في ماليزيا ضد سنغافورا ورُددت هتافات تطالب سنغافورا بإلغاء الزيارة. وكانت المظاهرات -التي قامت ببعضها منظمات تابعة للحزب الحاكم- بإيعاز من مهاتير ذاته. كما كانت هناك مظاهرات أمام سفارة سنغافورا في كوالالامبور ورُدد المطلب الذي ينادي بمغادرة سفير ماليزيا سنغافورا -كنوع من الاحتجاج- خلال أيام الزيارة. ونشرت الصحافة الماليزية تهديدات بوقف تزويد سنغافورا بالمياه، وإلغاء اتفاقيات الطيران بين البلدين. حتى أن رئيس الحكومة الأسبق طونقو عبد الرحمن -الأب الروحي لاستقلال ماليزيا ومؤسسها، والذي يعتبر شخصًا ذا رؤى معتدلة- نشر مقالًا في جريدة زعم فيه أن زيارة هرتسوج هي تعبير سنغافوري عن موقف معادٍ لماليزيا، وطالب مهاتير بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سنغافورا. ولقد اكتفت ماليزيا بسحب سفيرها من سنغافورا بشكل مؤقت خلال أيام الزيارة.

لقد كان رد فعل إندونيسيا أكثر اعتدالًا. فقد احتجت الحكومة على الزيارة أمام حكمة سنغافورا، لكن لم تَجرِ فيها مظاهرات أو ردود أفعال احتجاجية من منظمات مختلفة، ونُشرت فقط أنباء عامة تعبر عن التضامن الإسلامي. كما سحبت إندونيسيا سفيرها من سنغافورا خلال فترة الزيارة. أما رد فعل بروناي فقد كان فاترًا؛ حيث اكتفت بتقديم احتجاج لدى حكومة سنغافورا. ولقد كان لهذه السلطنة علاقات وطيدة مع سنغافورا، وكان رد فعلها فقط من أجل عدم إغضاب

ماليزيا وإندونيسيا. ولقد أعرب الوزير السنغافوري ف. راجاراطنام عن دهشته من أن ماليزيا لم تحتجّ عندما زار السادات إسرائيل أو عندما زار شمعون بيريز المغرب ومصر، التي هي أيضًا دول إسلامية. لكن جاء رد فعلها مدويًا ضد سنغافورا، التي ليست بدولة إسلامية، بسبب زيارة هرتسوج. وفي النهاية مرت الزيارة بسلام، وأجرى هرتسوج لقاءً مهمًا مع لي كوان يو، الذي قال لضيفه أنه حقق نجاحًا في مرحلة معينة من عمله كرئيس لحكومة سنغافورا؛ لأنه تابع الأخطاء التي اقترفتها إسرائيل وتلافاها، وزال التوتر بين سنغافورا وجارتها.

يمكن معرفة الشعور العام في الدوائر الرسمية في سنغافورا تجاه إسرائيل، من الحوار الذي أجراه نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي إيزي ليبلر مع نائب وزير الخارجية السنغافوري بريجادير-جنرال ياو يونج-بون (Yeo Yong-Boon)، في نوفمبر عام 1991.ولقد كان ياو في منصبة السابق قائدًا لسلاح الجو السنغافوري. ولقد زار إسرائيل عدة مرات. أعرب ليبلر عن قلقه من أن سنغافورا تواصل تقليص علاقاتها مع إسرائيل. ولقد رد ياو أن على سنغافورا مراعاة جارتها. وإسرائيل غير حساسة لهذا الأمر وقامت بأمور سببت الحرج لسنغافورا. كما أن الإسرائيليين يميلون إلى تسريب المعلومات. وترتكز علاقات سنغافورا تجاه إسرائيل على تقدير حساس لما تستطيع جارتها المسلمة تقبله. وطلبت سنغافورا من إسرائيل تفهم ذلك. والاعتراف بالنقاط الحساسة للوضع الجيوسياسي وعدم تعجيلها. مع هذا تعتبر سنغافورا إسرائيل صديقة إستراتيجية. وأنها لن تنسى أبدًا ما قامت به إسرائيل من أجلها في أيامها الأولى. واعترف لي كوان يو بذلك علنًا.

خففت التسوية في العلاقات بين إسرائيل وبين العالم العربي والدول الإسلامية من صعوبات سنغافورا في علاقاتها مع إسرائيل. ولقد عبرت عن ذلك حين امتدح حكومة سنغافورا تبادل خطابات الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993. ولقد نشر لي كوان يو -نفسه- كلمات حماسية بمناسبة هذا الاعتراف. وبنفس الشكل استقبلت حكومة سنغافورا بترحيب شديد الزيارة المفاجئة لرئيس الحكومة إسحق رابين لجاكرتا في 16 من أكتوبر عام 1993. والحوار الذي أجراه مع الرئيس سوهارتو (انظر الفصل الثامن عشر، 4). واتجه رابين من جاكرتا إلى سنغافورا. حيث التقى في محادثات مع الوزير الكبير لي كوان يو (وهو اللقب الذي مُنحه في عام 1990 عندما تنازل عن رئاسة الحكومة). وكذلك مع رئيس الحكومة جو تشوك تونج (Goh Chok Tong). وقد أطلعهم على تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط. وطلب مساندة شعوب آسيا لاتفاق المبادئ الذي وُقع مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد دعا رابين لي كوان يو

لزيارة إسرائيل.

جرت هذه الزيارة في الفترة من 7- 10 من مايو عام 1994 والتقى لي كوان يو - الذي جاء بصحبة رجال اقتصاد وتعليم- برئيس الحكومة إسحق رابين، وبوزير الخارجية شمعون بيريز، وبشخصيات أخرى، وزار متحف المحرقة (ياد فاشيم)، والبلدة القديمة، والقلعة (الماتصادا)، والمصانع العسكرية.

كان حجم التبادل التجاري بين سنغافورا وإسرائيل صغيرًا جدًا؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع إسرائيل في عام 1993 0.15% فقط من إجمالي التجارة العامة في سنغافورا. لذلك دعا لي كوان يو -في محاضرته أمام اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل- إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مجالات التجارة، والبحث والتنمية، وفي الاستثمارات، والسياحة، كما دعا رجال الأعمال الإسرائيليين إلى استخدام سنغافورا في أنشطتهم، ومن أجل توزيع البضائع والمنتجات الإسرائيلية في دول جنوب شرق آسيا. كما عرض أن تفتح إسرائيل في سنغافورا مركزًا للتجارة يعمل في جميع بلدان آسيا. أعلن لي كوان يو أن سنغافورا لن تفتح سفارة في إسرائيل "بسبب وجود نقص في الأيدي العاملة"، لكنه لم يرفض احتمال تعيين قنصل شرفي لو تطورت التجارة بين البلدين. واستغل المناسبة لشكر إسرائيل على مساعدتها سنغافورا لبناء قواتها المسلحة "في الوقت الذي لم يكن أي أحد مستعد لمساعدتنا". وذكر أنه توجه وقتها إلى كل من مصر والهند بطلب المساعدة في هذا المجال، لكنهما لم يرغبا في المشاركة. "كان الإسرائيليون مستعدين لمساعدتنا وذلك ليس بالأمر الذي ننساه بسهولة". ولقد تمنى أن تفتح شركة "العال" خطًا جويًا لسنغافورا لتقوية العلاقات السياحية والتجارية. قام شمعون بيريز بالجمع بين الضيف وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في غزة، الذين طلبوا منه المساعدة في مشكلات الإسكان، والعمل، وتطوير الميناء. وقال لهم لي كوان أن سنغافورا ستكون مستعدة لتأهيل الفلسطينيين على تطوير مراكز تجارية، وصناعية، وخدمات مصرفية.

توجه لي كوان من إسرائيل لزيارة عَمّان، وسأله صحفي أردني كيف يمكن أن تقيم سنغافورا علاقات متوازنة مع العرب وإسرائيل، أجابه لي كوان أنه لا يعتقد أن على سنغافورا أن تساند أي طرف في أية قضية، "عندما يخطئون، نحن ندينهم، وعندما يكون الحق معهم لا ندينهم". لم تكن هناك ردود فعل سلبية لدى جارات سنغافورا المسلمة على زيارة لي كوان يو لإسرائيل.

لم تعد سنغافورا -منذ سنوات طويلة، التي أصبحت دولة متطورة ومن بين الدول المتقدمة جدًا في العالم- في حاجة إلى المساعدة الإسرائيلية، ولقد تفوقت

سنغافورا في بعض المجالات على إسرائيل التي تلقت التدريب على يديها. وهناك مجال واحد فقط أبدوا فيه اهتمامًا بالتجربة الإسرائيلية؛ وهو أساليب التعليم لديها. فقد تحدث وزير التعليم السنغافوري -الذي رافق لي كوان يو في زيارته لإسرائيل- عن نيته العمل في هذا المجال. وبالفعل. فمنذ عام 1995 وما بعده وصل إلى إسرائيل عدد من السنغافوريين للمشاركة في دورات في التعليم والتطوير الاجتماعي. وفي بداية ديسمبر عام 1997 زار إسرائيل نائب رئيس الحكومة السنغافوري ووزير الدفاع الدكتور طوني طان (Tony Tan)، المسئول عن التعليم الجامعي. والتقى مع كبار رجال التعليم في إسرائيل. وزار الجامعات ومؤسسات أخرى تعمل في مجال التعليم العالي. كما اهتم بالمبادرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا المتقدمة ("الهاي تك"). ولقد جرت في هذا المجال عدة لقاءات في يناير عام 1996، بين ممثلي شركات "الهاي تك" السنغافورية وبين نظيراتها الإسرائيلية. لدراسة إمكانية إقامة مشروعات مشتركة.

قررت حكومة سنغافورا في عام 1996 التوقف عن سياستها السابقة وإقامة نشاط دبلوماسي في إسرائيل. وتعيين سفيرها في باريس سفيرًا غير مقيم لها في إسرائيل. ولقد جاء هذا التغيير -على ما يبدو- في أعقاب قرار ماليزيا السماح بإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. غير أن ذلك لم يكن مؤشرًا على ما سيحدث. فبعد عامين اتخذت سنغافورا خطوة أساءت إلى إسرائيل؛ عندما رفضت استقبال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في زيارة رسمية. ولقد كان المبرر الذي أخبر به سفير إسرائيل في سنغافورا هو جمود عملية السلام. وفي المقابل. زار إسرائيل في أكتوبر عام 1999 نائب رئيس الحكومة السنغافوري.

يعمل في سنغافورا الكثير من المبعوثين الإسرائيليين: رجال السفارة. وممثلو الصناعات المختلفة. والمصانع. والشركات.. وكذلك المستشارون المرسلون من قبل الدولة. ولقد لخَّص أحدهم انطباعاته عن وجوده في سنغافورا قائلًا: "يعرف السنغافوريون كيف يُقدِّرون الإسهام الإسرائيلي في صالح بلدهم؛ فسنغافورا جزيرة منعزلة في داخل البحر الإسلامي. ومرتبطة بإسرائيل بروابط شديدة ". ويحتمل أن يكون أصل هذه العلاقة في المقارنة التي يجريها كثير من السنغافوريين. بين وضعهم ووضع إسرائيل- دولة صغيرة محاطة بالأعداء".

الفصل الثالث عشر

الصين

1. الاتصالات الأولى – حتى مؤتمر باندونج

كان أول عمل رسمي -وفيما بعد الوحيد- الذي قامت به إسرائيل تجاه الصين (الوطنية حتى الآن) قبيل إقامة الدولة- هو إرسال ممثل إلى شنغهاي. فقد توجه إلياهو إيلات في 16 من نوفمبر عام 1948 -والموجود في واشنطن، وقد حمل وقتها لقب "الممثل الخاص"- إلى سفير الصين الدكتور فولسنجتون كو، الذي عرفه منذ فترة النضال السياسي في الأمم المتحدة حول قرار التقسيم، وطلب منه تأشيرة دخول من أجل موشه يوفال، الذي كان وقتها نائب قنصل في نيويورك. ولقد أخبر إيلات كو أن على يوفال السفر إلى شنغهاي؛ من أجل تهجير عدة آلاف من اللاجئين اليهود الموجودين هناك إلى فلسطين. ولقد كان من المقرر أن يعمل بالتعاون مع ممثل "الجوينت" في شنغهاي، ووُصف سفر يوفال بأنه غير رسمي ومتعلق فقط بإخراج اللاجئين اليهود. ولقد أبرق المستشار القانوني لوزارة الخارجية شبتاي روزِن، من المقر في تل أبيب، إلى يوفال التعليمات التالية: "يجب الحصول على موافقة حكومة الصين على إقامة قنصلية إسرائيلية في شنغهاي، وعليك التوجه إلى سلطات المكان بهذا الخصوص. وبهذا الصنيع لا تتورط في مسألة الاعتراف من قبل حكومة الصين. ففي رأينا أنه من الممكن إقامة علاقات قنصلية بين دولتين، رغم غياب الاعتراف المتبادل بينهما. وإن لم يكن أمامك خيار آخر، ومن أجل القيام بالمهمة، يمكنك العرض على سلطات المكان المعاملة بالمثل، من خلال إقامة قنصلية صينية في حالة رغبة الحكومة الصينية في ذلك... وعليك دراسة -

بالتشاور مع رجال المكان- إن كانت تستطيع أن تتوجه في هذا الخصوص إلى السلطات الشيوعية قبل احتلالهم لشنغهاي والحصول على موافقتهم...".

في نهاية شهر فبراير عام 1949 أخبر ممثل الصين الوطنية في الأمم المتحدة، أبا إيبن أن حكومته مستعدة للاعتراف بإسرائيل، وعرض إجراءات حول كيفية تنفيذ ذلك فور قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، وتم قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة في بداية شهر مارس، ولقد كانت الصين الوطنية من بين الدول التي ساندتها، غير أن أيام حكومة الصين الوطنية، بزعامة جيانج كاي-شك، كانت معدودة، وتوجهت القوات العسكرية الشيوعية واحتلت الصين سريعًا، ولم تُطرح أبدًا مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والصين الوطنية، والتي لم تكن إسرائيل مهتمة بها في ظل التطورات العسكرية السريعة، على أية حال وصل موشه يوفال إلى شنغهاي في ديسمبر عام 1948 وعمل على استخراج التصاريح لليهود الذين رغبوا في الهجرة إلى إسرائيل، غادر يوفال شنغهاي بعد أسابيع معدودة، وعينت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في 6 من مايو عام 1949، يهوديًا محليًا يدعى إيزادور ماجيد (Isador A. Magid) قنصلًا شرفيًا، احتل الجيش الشيوعي شنغهاي في 25 من مايو عام 1949، غير أن ماجيد واصل نشاطه دون إزعاج؛ حيث عمل في الأساس على منح تأشيرات لمن رغب في الهجرة إلى إسرائيل، كما عمل على نقل ممتلكات الطائفة اليهودية -النادي اليهودي، والمعبد اليهودي "أوهل موشه" (خيمة موسى)- إلى ملكية دولة إسرائيل، وعندما غادر ماجيد شنغهاي في عام 1951، خلفه يهودي آخر يدعى الدكتور أبيش (Abisch)، غير أن هذا المنصب قد أُلغي خلال فترة وجيزة؛ فقد هاجر معظم اليهود الذين تواجدوا في الصين، 5,277 شخص، إلى إسرائيل في الفترة المستعرضة، وسافر آخرون إلى أستراليا والولايات المتحدة، وبقي في شنغهاي حوالي 800 يهودي، وكان مئات آخرون متفرقين في أماكن مختلفة في شمال الصين وفي منشوريا، ولقد غادر معظمهم الصين مع الوقت.

في هذه الأثناء أكملت القوات الشيوعية بزعامة ماو تسي تونج، سيطرتها على جميع أرجاء الصين، وفي 1 من أكتوبر عام 1949 أُعلن في بكين عن إقامة جمهورية الصين الشعبية، وفرت بقايا قوات جيانج كاي شق إلى جزيرة تايوان (بورموزا)، وأقامت هناك نظام حكم منفصل (الصين الوطنية)، والتي تدَّعي منذ ذلك الوقت وحتى اليوم أنها دولة مستقلة، أما الصين الشعبية فتعتبرها محافظة متمردة.

اعترفت بالنظام الشيوعي في الصين، حتى نهاية ديسمبر عام 1949، كل الدول الشيوعية في العالم، وكذلك الهند وبورما، وبعد ذلك بفترة قصيرة، في يناير عام

1950، اعترفت بالصين كل من إنجلترا، وبلجيكا، والدانمارك، وفنلندة، وسويسرا، والنرويج، والسويد، وإسرائيل، وكذلك أفغانستان وباكستان، وفي شهر مارس اعترفت بها كل من هولندا وإندونيسيا، وتعتبر الدول العربية من ضمن كثير من الدول التي رفضت في ذلك الوقت منح الاعتراف الدبلوماسي للنظام الجديد في الصين.

لقد جاء اعتراف إسرائيل بالصين بناءً على طلب موشه شاريت، ورغم تحذيرات إلياهو إيلات سفير إسرائيل في واشنطن من أن الاعتراف بالصين سيكون له أصداء سلبية بين الدوائر الصديقة في الولايات المتحدة، كما نصح ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة أبا إيبن بالتروي في الاعتراف بالصين الشعبية، حتى يقوم بذلك عدد من الدول غير الشيوعية، وفي المقابل نصح يعقوب شمعوني بالمبادرة وفتح ممثليات في الصين، أو قنصلية على الأقل، وإن كان قد اعتقد كذلك أن الأمر ليس عاجلًا، وبالفعل، قررت حكومة إسرائيل -في شهر يناير فقط- منح الاعتراف الدبلوماسي لجمهورية الصين الشعبية (وكذلك لإندونيسيا)، أرسل شاريت في نفس اليوم برقية إلى رئيس حكومة الصين وكذلك وزير خارجيتها جو أن لاي، وأخبره بالاعتراف الإسرائيلي، ولقد رد جو أن لاي ببرقية شكر مهذبة، غير أن العلاقات الإسرائيلية الصينية لم تواصل تطورها، فلم تذكر إسرائيل أو الصين في برقيتيها أي عرض لإقامة علاقات دبلوماسية فيما بينهما، ويجب أن نضيف أن إسرائيل لم تعترف بتايوان ولم تقم معها أي علاقات رسمية، غير أنه كان هناك فرق: أمر المدير العام فلطر إيتان كل الممثليات الإسرائيلية بالامتناع عن أي علاقات رسمية مع ممثلي الصين الوطنية، لكن عدم الامتناع عن مثل هذه العلاقات مع ممثلي الصين الشعبية.

مع ذلك بدأوا التفكير -في وزارة الخارجية في القدس- في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، فقد عرض مدير قسم آسيا يعقوب شمعوني، في 5 من ديسمبر عام 1949، فتح ممثلية في بكين وقنصلية في شنغهاي (مثلما حدث بالفعل بعد مرور أكثر من أربعة عقود!)، غير أن وزير الخارجية موشه شاريت قال "إنه لا يجب التعجل في الاتصال الدبلوماسي المباشر مع الصين، فلم يحن الوقت بعد، ويمكننا أن نعرض عليهم قيام اتصال بين ممثليتنا وممثليتهم في موسكو "، وفضَّل انتظار طلب صيني، وكذلك استيضاح علاقات الصين مع الدول الغربية الأخرى، خاصة الولايات المتحدة، والتي كانت سياستها ضد الشيوعية صلبة للغاية، غير أن الصين في هذه المرحلة لم تتوجه إلى إسرائيل بعرض تبادل الممثلين، وليس إسرائيل فقط.. فبنفس الطريقة لم تتوجه الصين إلى دول أخرى اعترفت بها

مثل فنلندا، وسويسرا، وأفغانستان، وباكستان. وإن كانت قد قامت بذلك مع بعض الدول مثل إنجلترا، والهند، وسيلان؛ حيث عرضت عليها إرسال ممثلين إلى بكين لإجراء محادثات مبكرة حول إقامة العلاقات. ولقد طُلب من دول أخرى -النرويج، والدانمارك، والسويد- قطع علاقاتها مع حكومة تايوان كشرط مسبق لإقامة علاقات مع الصين.

قرر شاريت أن يكون استمرار التواصل مع ممثلي الصين عبر ممثلية إسرائيل في موسكو.. وفي 31 من يناير عام 1950 أخبرت وزارة الخارجية ممثلية إسرائيل في موسكو أنه لا يرى ضرورة لفتح ممثلية في بكين، وأنه يجب الاقتراح على السفارة الصينية الاستخدام -المؤقت- لممثلية إسرائيل في موسكو كقناة للاتصال الدبلوماسي. مرت شهور معدودة حتى حدث اتصال بين الممثليتين في موسكو وحتى أصبح من الممكن إبلاغ الصينيين بهذا المقترح الإسرائيلي. في 20 من يونيو عام 1950 قام المسئول الصيني بزيارة المستشار في الممثلية الإسرائيلية أريه لفافي، وسأله -بناءً على تعليمات حكومته- إن كانت إسرائيل تفكر في إقامة ممثلية دبلوماسية لديهم. ولقد أجاب لفافي أن إسرائيل مهتمة بعلاقات جريئة مع الصين، غير أن فتح ممثلية في الصين مرتبط بصعوبات مالية. وفي 25 من يونيو أمرت إدارة وزارة الخارجية لفافي، بأن يخبر المسئول الصيني أن إسرائيل مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وأن يقترح عليه اعتماد الممثل في موسكو ممثلًا في بكين كذلك. ناقشت الحكومة الإسرائيلية مسألة العلاقات مع الصين في جلستها بتاريخ 28 من يونيو عام 1950، وقررت -بشكل مبدئي- تبني مقترح وزارة الخارجية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، لكن عدم الإفصاح عن ذلك في الوقت الحالي بسبب الأزمة الكورية التي اندلعت في هذه الأثناء. ولقد ذُكر للممثلية في موسكو ألا تقوم بشيء حتى يتضح الوضع فيما يخص الحرب الكورية، وحتى تلقى تعليمات أخرى. وبعد أيام قليلة من ذلك، في 2 من يوليو عام 1950، أوصى شمعوني مدير عام وزارة الخارجية بإلغاء قرار تأجيل إخبار الصين وأن يأمر لفافي بإخبار المسئول الصيني بالرد الإيجابي لإسرائيل، في أقرب وقت. تمسك شاريت برأيه بأن الوقت غير مناسب لذلك، بسبب الحرب الكورية التي اندلعت في 25 من يونيو، ولم تكن هناك أية نتائج لهذا القرار، وإن كانت إقامة علاقات دبلوماسية في مثل هذا التوقيت ستعتبره الولايات المتحدة استفزازًا غير مقبول.

تقدمت قوات كوريا الشمالية -التي غزت الجنوب في 25 من يونيو عام 1950- بسرعة، وفي اليوم الذي بدأت فيه المعارك انعقد مجلس الأمن، وبتأثير من الولايات المتحدة، دعا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب جيش كوريا الشمالية إلى

خط عرض 38. وعندما اتضح أن كوريا الشمالية -التي يساندها كل أعضاء الكتلة الشيوعية- لا تنوي الإصغاء لقرار مجلس الأمن، أمر رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان القوات الأمريكية بالدخول في المعركة وصد الجيش الشمالي. ولقد اتخذ قرار مهاجمة كوريا الشمالية وإدانتها في الأمم المتحدة، ساندت إسرائيل هذا القرار، لكنها امتنعت عن إرسال جنود إلى قوات الأمم المتحدة في كوريا؛ بزعم أنها نفسها معرضة للتهديد من قبل جيرانها. وفي 4 من يوليو، وفي أغسطس عام 1950 جرى نقاش مطوَّل في الكنيست حول موضوع الحرب الكورية، تمثَّل الموقف الإسرائيلي في خطابات رئيس الحكومة دافيد بن جوريون، ووزير الخارجية موشه شاريت. وعارضت الأحزاب اليسارية في الكنيست مقترح إرسال مساعدات طبية إلى كوريا الجنوبية، ومساندة الحكومة قرار الأمم المتحدة الصادر في شهر أكتوبر عام 1950، والذي أعطى صلاحية لقوات الأمم المتحدة باجتياز خط عرض 38 (دعا حزب مبام إلى الامتناع)، وإدانة الصين الشعبية كمعتدٍ، وفرض حظر على تجارة السلع الإستراتيجية مع الصين. أما أحزاب الوسط واليمين فقد وافقت على تأييد الحكومة لأعمال الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وأرسلت إسرائيل إلى كوريا مواد طبية وأغذية تقدر بـ 100,000 دولار، مع هذا أيدت إسرائيلُ في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في شتاء عام 1950 قبول الصين في الأمم المتحدة، ولقد كان نقاش عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة موضوعًا حساسًا في فترة الحرب الكورية، وقرر شاريت معارضة الولايات المتحدة في هذه المسألة والانضمام إلى الهند، وباكستان، وبورما، ودول الكتلة الشرقية، وتأييد طلب الصين للقبول كعضو في الأمم المتحدة، وتمنى أن يحسِّن هذا الموقف فُرص إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية مع تلك الدول الآسيوية (الهند وباكستان)، ويؤكد على سياسة عدم انحياز إسرائيل، والتي تزعزعت للغاية بعد تأييد إدانة الصين في الأمم المتحدة، التي رفضت في نفس الجلسة أيضًا كل مقترحات قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة.

في 1 من فبراير عام 1951 صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة، لصالح مشروع قرار أدان الصين لعدوانها على كوريا، وبنفس الروح صوتت إسرائيل كذلك في 18 من مايو عام 1951 في صالح مشروع قرار للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أوصى بفرض حظر بيع سلاح للصين. ولقد أظهر موشه شاريت وأبا إيبن نشاطًا كبيرًا في الأمم المتحدة في قضية وقف إطلاق النار في كوريا، وطرحا مقترحات مختلفة. هناك شك في إن كان لهذا النشاط أهمية كبيرة، لكنه منح أعضاء الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة الشعور بالرضا، وفي السنتين والنصف التالية لم

تُظهر إسرائيل أي نشاط آخر في القضية الكورية. واتضح فيما بعد أن موقف إسرائيل من موضوع الحرب الكورية وتدخل الصين في هذه الحرب؛ لم يمنع استئناف الاتصالات بين ممثلي الدولتين.

لم تتوقف وزارة الخارجية في القدس، رغم الحرب الكورية، عن الانشغال بقضية العلاقات مع الصين. وفي 8 من أغسطس عام 1950 عرض المدير العام فلطر إيتان على وزير الخارجية إخبار الصينيين بقرار حكومة إسرائيل، الصادر في 28 من يونيو نفس العام، بإقامة علاقات دبلوماسية عبر الممثليات في موسكو. ولقد أجاب شاريت أنه "يساوره الشك إن كان الوقت قد حان". وفي 18 من نوفمبر عام 1951 عاد رؤبين شيلواح، ممثل إسرائيل في واشنطن، وعرض الأمر على المدير العام، واقترح تعجيل العمل والبدء -على الأقل- في تعيين قنصل أو ممثل تجاري إسرائيلي في بكين. ولقد زادت مخاوف شاريت -في 29 من نوفمبر عام 1951 أثناء وجوده في باريس- من رد فعل أمريكي شديد على خطوات التقارب بين إسرائيل والصين. فقد جاء إليه دبلوماسي أمريكي وقال له إن الولايات المتحدة ترى في الاعتراف بالصين خطوة غير سليمة، طالما تعتبر الصين معتدية وتحارب قواتها في كوريا ضد قوات الأمم المتحدة. وأُوضح لشاريت أن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في مثل هذا الوضع أمر غير مستحب. وبالفعل، عندما عاد فلطر إيتان وعرض على شاريت -في يوليو عام 1952- إرسال وفد إلى بكين، ذكَّره وزير الخارجية أن الولايات المتحدة ستعارض بشدة مثل هذه الخطوة.

لم يستسلم إيتان؛ حيث اعتقد أن مستقبل علاقات إسرائيل في قارة آسيا كلها مرتبط بشكل كبير بعلاقاتها مع الصين، وإنه سيمكن التغلب على معارضة الولايات المتحدة، مثلما فعلت دول غربية أخرى، من بينها إنجلترا. وطلب من شاريت طرح هذا الأمر للنقاش في لجنة الوزراء "كي لا يسبقنا العرب" وكي لا تخسر إسرائيل ميزة التواجد في بكين قبلهم. بل أن إيتان طلب رأي أبا إيبن حول الرد الفعل الأمريكي المحتمل. كما شارك موظفون كبار آخرون في وزارة الخارجية في النقاش الداخلي حول العلاقات مع الصين. ولقد كان شاريت متنورًا جدًا في رؤيته للنقاشات من هذا النوع وشجع العاملين في مكتبه على إبداء آرائهم وتقديم المقترحات. بل أنه حاول بنفسه الرد على مثل هذه المكاتبات. ولقد طرح اعتبارًا آخر في تبادل المذكرات بين المدير العام وبين جرشون أفنير، من السفارة الإسرائيلية في لندن، وهي المخاطر المرتبطة بوجود ممثل صيني شيوعي في إسرائيل. ولم يكن لديه شك في أن مثل هذا التواجد سيكون "تعزيزًا حقيقيًا للحركة الشيوعية لدى السكان العرب في إسرائيل، " فضلًا عن العبء الآخر الذي سيلقيه على علاقات

إسرائيل بالولايات المتحدة. ولقد رد أفنير: "بنية خالصة لا أرى العرب في إسرائيل سينضمون إلى ميكي [الحزب الشيوعي الإسرائيلي] نتيجة لعمل ممثل الصين فقط... كما أعتقد كذلك أن الاحتمال النظري بانضمام ألف عربي آخر إلى ميكي لا يوازي ميزة إقامة علاقات مع الصين، والتي ستؤثر بلا شك للأفضل على مكانتنا في آسيا...".

يبدو أن المخاوف من أن تهدر إسرائيل الفرصة، والشعور أنه لا يجب إرجاء العلاقات الدبلوماسية مع الصين أكثر؛ قد جعلت السفراء -في الدول التي بها ممثليات صينية- يتلقون تعليمات بمحاولة استيضاح ردود الأفعال الصينية حول إمكانية تبادل الممثليات. كما أرسلت هذه التعليمات إلى ممثلي إسرائيل في ستوكهولم ورانجون (سنتحدث عن رانجون فيما بعد بشكل مستقل). والأمر المهم أنه كان هناك أيضًا جس نبض من جانب الممثلين الصينيين: ففي 9 من نوفمبر عام 1953 زار المسئول عن ممثلية الصين في هلسنكي المسئول الإسرائيلي هناك. وقال إنه مستعد أن ينقل إلى حكومته عرضًا من الحكومة الإسرائيلية حول تبادل الممثلين بين الدولتين. لو جاء مثل هذا العرض من الجانب الإسرائيلي. وسؤال مشابه طرحه دبلوماسي صيني هناك على دبلوماسي إسرائيلي في ممثلية إسرائيل في بوخارست، في 6 من أغسطس عام 1954. كما كان في بودابست تبادل لمثل هذه الأسئلة بين الدبلوماسيين الإسرائيليين والصينيين. وبعد التساؤلات التي طرحها الدبلوماسيون الصينيون على نظرائهم الإسرائيليين؛ أرسل شاريت برقية إلى سفارة إسرائيل في واشنطن، وأمر بإخبار وزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل تفكر في إقامة علاقات منتظمة مع الصين. وأخبر شاريت ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة، في يوليو عام 1953، أن إسرائيل تؤيد قبول الصين في الأمم المتحدة (وُقع اتفاق الهدنة في كوريا قبل ذلك بشهر). وحُدد مع دافيد هاكوهين -عشية توجهه إلى رانجون- أنه لو أصبحت الظروف مناسبة، فسيكلف بالقيام بزيارة للنوايا الحسنة للصين.

في 25 من مايو عام 1954 جرت في القدس مناقشات في لجنة وزراء الخارجية والدفاع، حول العلاقات مع الصين. واقترح شاريت أن تصرح الحكومة بأن إسرائيل تنوي إقامة علاقات كاملة مع الصين. وسوف ترسل في هذه الأثناء وفدًا تجاريًا إلى بكين. وزعم أن إسرائيل من الممكن أن تخسر الصين لو سبقهم العرب إليها. وفي هذه الأثناء عُلم أن الصين توجهت إلى بعض الدول العربية وطلبت الاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية. غير أن هذا لم يغير موقف معظم الوزراء الذين لم يؤيدوا موقفه ولم يصدقوا على مقترحه؛ بزعم أنه لا يجب على إسرائيل أن تكون

البوابة التي تخترق الصين من خلالها الشرق الأوسط، وأن عليها انتظار نتائج مؤتمر جنيف المنعقد في ذلك الحين لإيجاد حل للصراع في الهند الصينية، وفي هذا الخصوص يجب أن نعرض وصف شاريت، في تقريره عن النقاش، في لجنة الوزراء: "وصفتُ التسلسل، في هلسنكي توجه الصيني في شهر نوفمبر إلى قنصلنا وسأله إن كنا مستعدين لإقامة علاقات دبلوماسية، لم نرد حتى اليوم، وفي رانجون توجه الصيني إلى ممثلنا وقال أنهم مهتمون بإقامة علاقات تجارية، وحينها أجبنا بمقترح إرسال وفد تجاري إلى بكين يرأسه الممثل في رانجون.. ولم نتلق ردًا حتى اليوم، ومن الواضح أنهم لا يردون على مقترح الوفد التجاري لأننا لم نرد على مقترح العلاقات الدبلوماسية، وفي هذه الأثناء... تكثر بوادر التقارب بينها وبين الدول العربية.. سنخسر عالمنا في بكين لو سبقنا العرب إلى هناك، حاولت الحصول على موافقة الأعضاء لأننا سنخبر الصين الآن استعدادنا المبدئي لإقامة علاقات بدون أن ننفذ ذلك على الفور، وفي تلك الأثناء نعرض ثانية إرسال الوفد التجاري، لكنهم عارضوا، واقترح وزير الدفاع [بنحاس] لافون الانتظار ورؤية كيف ستجري الأمور في جنيف، وزعم وزير التعليم [زلمان] أران أنه سيكون من السيئ لو أصبحت إسرائيل أول بوابة لدخول الصين الشيوعية إلى الشرق الأوسط، وانضم "عموم الصهاينة"[1] إلى طالبي تأجيل القرار...". كما خشي كل من رؤبين شيلواح، ومدير عام مكتب رئيس الحكومة تيدي كولك، ومدير قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية يعقوب هرتسوج؛ من إغضاب الولايات المتحدة، وبدون أي خيار آخر اضطُرَّت وزارة الخارجية إلى الاكتفاء بالبرقية التي أرسلها المدير العام فلطر إيتان، إلى الممثليات الإسرائيلية التي اهتمت -بشكل أو آخر- بموضوع الصين -الممثليات في الدول الشيوعية في شرق أوربا، وكذلك في ستوكهولم، وهلسنكي، وبرن، ورانجون، وبومباي- وأعلن أن إسرائيل ما زالت غير قادرة لتقديم مقترح رسمي لحكومة بكين لإقامة علاقات دبلوماسية، وأنه يجب الانتظار، هناك حقًا، خطر قائم في أن تغير الدول العربية رؤيتها السلبية للصين الشعبية، لذلك فمن المهم أن يُظهر ممثلو إسرائيل في الخارج الصداقة والنوايا الحسنة تجاه نظرائهم الصينيين، لكن عليهم القيام بذلك دون اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تضر العلاقات مع الولايات المتحدة، وذُكر في برقية إيتان للممثلين: "...أطالبك بتقوية علاقاتك الشخصية والاجتماعية مع نظيرك الصيني، بشكل يلفت الانتباه إلى إظهار الود من جانبك؛ كي يخبر

[1] اسم الحزب الصهيوني في أوربا وفلسطين وفى دولة إسرائيل، ويعتبر على الجانب اليميني اللبرالي على الخريطة السياسية، أنشيء منذ بداية الثلاثينيات وحتى الستينيات، ثم أصبح فيما بعد الحزب اللبرالي، والذي هو جزء من مكوني حزب الليكود.

حكومته بهذه الحقيقة... وفيما يخص مسألة العلاقات الدبلوماسية -في حالة إذا طرحوها- فلا تقل شيئًا أكيدًا...".

في 23 من سبتمبر عام 1954 أعلن جو أن-لاي في أول جلسة للمؤتمر الشعبي القومي الصيني الأول؛ أنه جرت اتصالات لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وأفغانستان. ولقد أعلن هذا التصريح، على الرغم أنه قبل يومين من ذلك في 21 من سبتمبر، صوت وفد إسرائيل في الأمم المتحدة في صالح مشروع قرار أمريكي بعدم مناقشة قضية قبول الصين في المنظمة، في نفس الجلسة. ولقد جرى التصويت بناءً على قرار رئيس وفد إسرائيل في الأمم المتحدة أبا إيبن، الذي خضع للضغوط الأمريكية الكبيرة، وعلى خلاف توجيهات وزارة الخارجية. ولقد كان ذلك خروجًا عن أنماط تصويت إسرائيل حول مسألة الصين في السنوات السابقة؛ حيث امتنعت بشكل عام ولم تنضم إلى غالبية أعضاء الأمم المتحدة، الذين أيدوا المقترحات الأمريكية بتأجيل مناقشة مسألة قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة. ولقد فوجئت وزارة الخارجية في القدس من تصرف وفد الأمم المتحدة وأعربت عن تحفظها الرسمي من التصويت. وقدمت سفارة إسرائيل في رانجون اعتذارًا لسفارة الصين؛ فإسرائيل امتنعت بشكل عام عن التصويت حول قبول الصين في الأمم المتحدة، وكان المبرر أن هذا الأمر مرتبط بالطرد التلقائي لتايوان من المنظمة. على أية حال، يبدو أن هذا التصويت الإسرائيلي لم يسبب ضررًا للعلاقات بين إسرائيل والصين. ولقد كان ذلك بعد أن وافقت الصين على استضافة وفد تجارى من إسرائيل. ولقد سبب كل هذه الأحداث في طرح مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في الكنيست، خاصة من قبل الأحزاب اليسارية. ولقد أعفى شاريت المتسائلين بالكلمات التالية: "... لا يخفى على وزارة الخارجية الإسرائيلية مسألة وجود الصين الشعبية، وأهميتها في آسيا، بل وحتى إمكانية المتاجرة معها... وأقترح... بوضع الاهتمام بهذا الموضوع في أيدي وزارة الخارجية الإسرائيلية...".

إن تعيين دافيد هاكوهين ممثلاً في رانجون، في نهاية عام 1953، واهتمامه -بحماسه المميز لشخصيته- بقضية العلاقات مع الصين- قد وضع هذا الأمر على قمة جدول أعمال وزارة الخارجية في القدس، ومنحتها لفترة ما اهتمام مكثف لم تحظ به من قبل. وعشية توجهه إلى رانجون اتفقا شاريت وهاكوهين على احتمال تكليفه بالقيام بمهمة زيارة للنوايا الحسنة في بكين. وكان من المفترض أن تكون مثل هذه الزيارة خطوة مرحلية في التقدم من حالة الاعتراف المتبادل، بدون أي علاقات إلى حالة العلاقات الدبلوماسية المنتظمة.. (بل أن شاريت

شجع هاكوهين بالبحث عن وسيلة لزيارة إندونيسيا وتايلاند؛ من أجل دفع العلاقات مع هاتين الدولتين).

لم يُضِع هاكوهين الوقت، حيث زار السفير الصيني في رانجون في 22 من ديسمبر عام 1953، بعد أيام قليلة من وصوله، ولقد كان السفير الصيني مقربًا من جو أن-لاي، واهتم بمعرفة سبب اختيار إسرائيل إرسال الممثل في بورما، وهل فكرت في توطيد مثل هذه العلاقات مع الصين، ولقد أجاب هاكوهين أنه تلقى تعليمات من حكومته بالحرص على وجود علاقات طيبة مع ممثلي الصين ونقل التحيات إلى الحكومة الصينية من خلاله، وأضاف هاكوهين أنه مع الهدوء في العلاقات الدولية (نهاية الحرب الكورية، والحرب الهند الصينية)، فإن العلاقات ستتعمق بين الدولتين، وبعد مرور عدة أسابيع، في 6 من يناير عام 1954، ذهب السفير الصيني إلى هاكوهين وأخبره أن حكومة الصين ترحب بفتح إسرائيل ممثلية لها في بورما، وأن الصين مهتمة بإقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، وترغب في معرفة أي بضائع وأي كميات وأي أسعار ممكن أن تبيع بها إسرائيل، وأضاف أن الصين مهتمة بالأسمدة بشكل خاص، أضاف دافيد هاكوهين -الذي أخبر القدس بهذا الحوار- أنه يجب إرسال وفد تجاري إلى الصين لدراسة المشكلات المرتبطة بالتجارة مع الصين، وعدد بنفسه الصعوبات: قيود الحظر الأمريكي على التجارة مع الصين، حجم التبادل التجاري مع دولة كبيرة مثل الصين كان بها حوالي 500 مليون نسمة، ومسافة نقل طويلة، ولقد عرض المسئول عن سفارة الاتحاد السوفيتي في رانجون -والذي علم بمضمون حوار هاكوهين مع السفير الصيني- على هاكوهين أن تنقل إسرائيل البضائع إلى الصين عبر ميناء أوديسا ومنه برًا، عبر سيبريا إلى الصين.

في 16 من فبراير أخبر هاكوهين السفير الصيني بأن إسرائيل مهتمة بالتجارة مع الصين، وعرض عليه بأن يقوم وفد تجاري إسرائيلي بزيارة الصين لاستيضاح الاحتمالات الممكنة، وأضاف أنه لو كُللت أول دراسة بالنجاح فستكون هناك حاجة إلى زيارات متبادلة أخرى، وربما فتح ممثليات أو تحديد ممثلين تجاريين في الدولتين، شعر هاكوهين بضرورة التعجيل، وطلب من وزارة الخارجية في القدس إدخال السفارة في واشنطن في دائرة التشاور، أرسل شاريت برقية بذلك إلى أبا إيبن "بتمهيد الطريق في وزارة الخارجية..."، كما خشي هاكوهين من أن تبدأ الدول العربية في التودد إلى الصين، وكان واثقًا من ترحيب الصين وأن من غير المستبعد أن يتم الأمر على حساب إسرائيل، توقع هاكوهين -في هذه المرحلة- بالتطورات مثلما حدث بعد ذلك بفترة غير طويلة في مؤتمر باندونج، فقد تأخر الرد الصيني.. لكن في

29 من يونيو قابل هاكوهين -في منزل السفير الصيني- جو أن-لاي الذي قام بزيارة لراجون. ولقد أعرب جو أن-لاي عن أمله في زيارة هاكوهين للصين قريبًا، وقال إنه سيهتم مع عودته إلى بكين بمسألة زيارة الوفد الإسرائيلي. في 14 من سبتمبر عام 1954 أخبر سفير الصين دافيد هاكوهين أنه حصل على موافقة حكومته على زيارة وفد إسرائيلي للصين، يكون معتمدًا للتفاوض حول المشكلات التجارية، وحول كل مسألة تتعلق "بالدولتين الصديقتين". وأضاف أن الوفد سيكون ضيفًا على حكومة الصين، وأن كل نفقاته ستكون على حساب الصين. ولقد أُرجئ تاريخ سفر الوفد لسفر هاكوهين إلى نيويورك للانضمام إلى الوفد الإسرائيلي لمناقشات الأمم المتحدة لذلك العام.

أتيحت لدافيد هاكوهين الفرصة، أثناء فترة بقائه في نيويورك، لاستيضاح موقف وزارة الخارجية الأمريكية بالنسبة لسفر الوفد التجاري إلى الصين، وكان لديه انطباع أنه لم تكن هناك معارضة لذلك. أعلن شاريت في الكنيست عن التوجه القريب للوفد من أجل "استيضاح احتمالات إقامة علاقات تجارية مباشرة مع هذه الدولة العظمى". وقال إن إسرائيل تعلق "آمالًا معلومة حول الاستيضاح الذي سيتم بمناسبة هذه الزيارة، وحول إمكانية توطيد آخر للعلاقات. وعندما يعود الوفد ويقدم إلينا تقريرًا سيحين الوقت للحكومة كي تقرر لو أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوة أخرى، وأي خطوة يستلزم اتخاذها، ومتى يستلزم ذلك".

خصص شاريت وقتًا طويلاً لإعداد الوفد وصياغة أهداف سفره، وحدد أن الوفد سيهتم بالأمور التجارية في راجون أيضًا، وسيزور كذلك هونج كونج ، وتايلاند، والفلبين، لتكون للرحلة فائدة أكبر "وللتخفيف قليلًا من الحدة الصينية فيها". وحدَّد في التوجيه الذي أعده ألَّا يطرح أعضاؤه مسألة العلاقات الدبلوماسية، بل الانتظار حتى يقوم الطرف الآخر بذلك، فقط إن مرت عدة أيام بدون وجود مثل هذه المبادرة من جانب الصينيين- يعرض أعضاء الوفد التساؤلات حول شروط التمثيل الدبلوماسي "دون الالتزام بأي شيء، ذلك للسماح للحكومة بالتقرير في ذلك كما يتراءى لها مع الوقت". كان شاريت مازال يعتقد أن كل الخيارات حول مسألة العلاقات مع الصين في يد إسرائيل، وأنها هي التي ستحدد متى تتقدم في العلاقات معها، وبأي معدل، ولم يمر وقت طويل حتى اتضح أن الواقع كان مختلفًا.

في 14 من يناير عام 1955، قبل أيام معدودة من توجه الوفد إلى الصين، كان لأبا إيبن سفير إسرائيل في واشنطن رأي إيجابي، بعد أن عارض لسنوات التقارب مع الصين وكتب:

أ- سوف تقوي العلاقات مع الصين موقفنا الدولي، لذلك فإن جاء الرد

الأمريكي الفوري سلبيًا فلا يجب تأجيل خطورة نهايتها تقويتنا، وستتعايش معها حكومة الولايات المتحدة بل وستحاول الاستفادة منها.

ب- لدينا أسباب ومبررات من أجل تهدئة رد الفعل السلبي الأمريكي ويجب استغلالها، لا يوجد تطرف خاص في موقف الأشخاص المسئولين هنا، الذين يبحثون هم أيضًا عن وسيلة لتهيئة علاقات بين الولايات المتحدة والصين، لكن لا يجب توقع أن تُمتدح مبادرتنا.

ت- يعتقد الهولنديون أن الخطوة التي اتخذوها في إقامة العلاقات لم تضرهم لدى الولايات المتحدة، ويرون أنه من الأسهل -من ناحية رد الفعل الأمريكي- إقامة علاقات مباشرة، عن طريق الضغط من أجل قبول الصين في الأمم المتحدة.

ث- بعد السابقة الهولندية أميل إلى الأسف على توجهنا للعلاقات التجارية وليس للعلاقات الدبلوماسية...

ومن الواضح أنه من الأفضل عمل الوفد بتواضع وبدون أي إذاعة لذلك.

كان أعضاء الوفد دافيد هاكوهين (الممثل في رانجون ورئيس الوفد)، ودانيال لفين ومائير (مامي) ده-شاليط (وزارة الخارجية)، وموشه باجرنو (ملحق تجاري في موسكو)، ويوسف زارحين (مدير قسم الصادرات في وزارة التجارة والصناعة)، توجه الوفد في طريقه إلى هونج كونج في 26 من يناير عام 1955 ووصل إلى مقاطعة (جوانجو) في الصين في 28 من نفس الشهر، وفي 31 من يناير وصل الوفد إلى بكين ومكث هناك حتى 5 من فبراير، وزار بعد ذلك مدن طيانجينن وشنيانج، عاد الوفد إلى بكين في 12 من فبراير وغادر الصين في 19 من نفس الشهر، كان الوفد ضيفًا على المكتب الصيني للتجارة الخارجية والذي رأسه نائب الوزير ليي رن-مين (Lei Ren-min) ، ولقد جرت المباحثات على دورتين، وكليهما أثناء الزيارتين لبكين، قال دافيد هاكوهين في الحوار الأول مع ليي رن-ين -في 1 من فبراير- أن الوفد مهتم بالحديث مع ممثلي الحكومة عن تطوير التجارة بين البلدين، وأضاف أن إسرائيل تأمل في أن ترسل الصين وفدًا إليها، ومع عودة الوفد إلى بكين، من زيارة شمال شرقي الصين، التقى أعضاؤها ثانية مع نائب الوزير ورجاله، وأعرب الجانبان عن أملهما في تطور العلاقات التجارية، وحُددت لقاءات أخرى لاستيضاح تفاصيل مختلفة مع نائب الوزير ومع مديري الشركات التجارية المختلفة، وجرت استيضاحات حول أنواع العقود، وتفاصيل البضائع، وما إلى ذلك.

صيغ في 19 من فبراير محضر للجلسة وقع عليها ليي رن-مين ودافيد هاكوهين ذُكر فيها:

(1) يرغب الجانبان في علاقات تجارية على أساس المساواة والفائدة المتبادلة.

(2) عرض الطرفان المشكلات الأخرى المرتبطة بالتجارة، ودرسوا قوائم البضائع التي يمكن المتاجرة الخارجية فيها، ودرسوا مسائل أخرى مرتبطة بالتجارة.

(3) وافق الجانبان على أن تبادل المباحثات والمعلومات قد وضع أساس تطوير علاقات تجارية وطيدة أكثر بين البلدين.

(4) وافق الجانبان على تقديم تقرير لحكومتيهما حول الجو الذي ساد محادثات بكين، والاستمرار -من خلال القنوات القائمة والقنوات التي ستشكل في المستقبل- في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

(5) أعرب الوفد الإسرائيلي -باسم حكومة إسرائيل- عن أمله في أن ترسل حكومة الصين الشعبية وفدًا تجاريًا، لزيارة إسرائيل كضيف رسمي على الحكومة الإسرائيلية...

لقد كان استنتاج الوفد أن الصينيين مهتمين بتطوير التجارة مع الدول الغربية، بما فيها إسرائيل، وأن هذه الدول تسعى لزيادة التبادل التجاري مع بلدهم، لذا أوصى الوفد بالتبكير بإقامة علاقات تجارية مع الصين، وترسيخ سوق لبضائع الصادرات الإسرائيلية فيها، ومن المستحب القيام بذلك على الفور، لأنه يحتمل أن يحدث تغيير في المستقبل للأفضل في العلاقات بين الصين والدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، وربما تكون الصين وقتها غير متحمسة للتجارة مع إسرائيل، كما ستكون المنافسة أصعب بكثير. اعتقد دافيد هاكوهين أن الطريق قد مُهدت أمام استمرار المباحثات، وتبادل المعلومات وإرسال الوفود الأخرى لتقوم بصفقات حقيقية، لم يلتزم الصينيون بإرسال وفد تجاري صيني لزيارة إسرائيل، على الرغم من أنه تم الحديث عن ذلك، بل أن الأمر سُجل في محضر الجلسة، وفور تلقيه تقرير الوفد في القدس كلّف شاريت دافيد هاكوهين بأن يطلب من نظيره الصيني ردًا واضحًا حول موعد زيارة الوفد الصيني. لقد كان لهذا الأمر أهمية كبيرة في نظر شاريت، فقد آمن بضرورة المعاملة بالمثل، وكذلك على ما يبدو، من منطلق الشعور بالكرامة القومية والإحساس بضرورة الحفاظ على المساواة في العلاقات بين الأمم، اكتشفت الدبلوماسية الإسرائيلية -مع مرور الوقت- أن عليها تقديم الكثير من التنازلات في هذا الاتجاه، وذلك بضغط من الهجوم العربي المستمر عليها.

كانت إحدى المهام التي كلف بها الوفد تحسس أمر مشكلة إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية، ولقد اهتم بذلك كل من دافيد هاكوهين ودانيال لفين؛ حيث التقيا مع أحد نواب وزير الخارجية، ولقد كان انطباعهما عن الحوار أن الصينيين مستعدون لإقامة علاقات دبلوماسية، لكن بما يتماشى مع التعليمات المُقيدة التي تلقوها قبيل مغادرتهم، وقال الممثلان الإسرائيليان أنهما سيكتبان

تقريرًا عن ذلك في إسرائيل وأنهما سيواصلا استيضاح الأمر لو قررت الحكومة الإسرائيلية بالإيجاب. فيما يخص ذلك الأمر. وردًا على ذلك قال محاورهما الصيني أن حكومته ستقرر أيضًا في ضوء هذه المباحثات. واتُفق على إقامة حوار آخر بين دانيال لفين. ورئيس قسم آسيا الصيني. وفي الحوار الثاني ناقشوا مسائل فنية مرتبطة بإقامة مثليات. واحتمالات التعاون بعد إقامتها. ذلك شريطة موافقة الحكومتين على إقامة علاقات دبلوماسية. ولقد كتب هاكوهين إلى المدير العام فلطر إيتان: "...اتضح لنا تقريبًا دون أي شك. أن أي خطوة أخرى من جانبنا نحو ترتيب دبلوماسي جديد بين البلدين. ستقابل بالإيجاب والنوايا الطيبة". وأضاف محذيرًا بأن التكاسل والإهمال من جانب إسرائيل؛ سيحول زيارة الوفد إلى "حدث عارض منفصل سيُنسى مع مرور الوقت ويفقد أي قيمة... ويجب على الحكومة الاستمرار -بدون أي توانٍ- في العمل في كل المناطق التي بدأنا فيها؛ من أجل الاستمرار الطبيعي لمهمتنا والتعبير الحقيقي عن العلاقات بيننا وبين الصين".

عمل دافيد هاكوهين من رانجون ودانيال لفين من القدس -مع عودة الوفد إلى إسرائيل- على إقناع رئيس الحكومة ووزير الخارجية موشه شاريت بسرعة العمل. والعرض على الصين إقامة علاقات دبلوماسية دون أي تأجيل قبل انعقاد مؤتمر باندونج. بعد أسابيع معدودة (انظر الفصل السادس). وزعم هاكوهين أنه ليس هناك أي مجال للتردد. وأنه لا يجب ربط الأمر بقيام الوفد التجاري الصيني برد الزيارة. ولم يكن لديه شك في أنه ستبذل نشاطات -في باندونج- للتقارب بين العرب والصين. وربما يكون هناك اعتراف متبادل وتقام علاقات دبلوماسية. وسوف يطلب العرب من الصين بالطبع عدم إقامة علاقات مع الصين. وكان يأمل في أن الفرصة لم تهدر بعد. وطلب أن تصدر إليه التعليمات على الفور للاستيضاح. من السفير الصيني في رانجون. إن كان لدى الصين الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وللتغلب على المعارضات في القدس وعلى المخاوف؛ أضاف هاكوهين أن المباحثات والاتفاق على إقامة علاقات مازالت غير ملزمة بفتح سفارات. ولم يخش هاكوهين من رد الفعل الأمريكي السلبي لأنه كانت هناك دول أخرى أقامت علاقات مع الصين بدون رد فعل أمريكي.

لم ينجح هاكوهين في تغيير رأي شاريت الصادر في شهر مارس عام 1955. الذي يقول بأن على الصين احترام مبدأ المعاملة بالمثل وإرسال وفد تجاري إلى إسرائيل. ولقد اعتبر شاريت الاستجابة لدعوة إسرائيل حفاظًا على نوع من التوازن بين إسرائيل والصين. وشرطًا مسبقًا لحدوث تقدم آخر وعرض إقامة علاقات دبلوماسية. واعتقد -على ما يبدو- أنه إذا لم تجرِ هذه الزيارة سيكون معنى ذلك أن

الصين ليست مستعدة للتعامل بالمثل. وحينها هناك شك في إن كان هناك جدوى في عرض إقامة علاقات دبلوماسية معها؛ حيث أنها لن تستجيب لهذا العرض. كما خشي شاريت من رد فعل الولايات المتحدة وأمر بوقف الاهتمام بمسألة العلاقات مع الصين. فقد رأى أنه لا داعي للتعجل في مسألة العلاقات الدائمة.

ولقد وصف شاريت في مذكراته -بشكل دقيق- الجدل الذي دار وقتها في وزارة الخارجية حول موضوع العلاقات مع الصين؛ حيث كتب في 12 من أبريل عام 1955:

"...علاقاتنا مع الصين. منذ عودة الوفد من هناك وهناك لدينا رؤيتان في خصوص هذا الموضوع. الأولى يتزعمها الممثل في رانجون. ويؤيدها مدير قسم آسيا [دانيال لفين]. ويميل إليها المدير العام [فلطر إيتان].. والأخرى التي أتزعمها أنا. الأولى تلزم بمبادرة عاجلة من جانبنا وإقامة علاقات دبلوماسية. والثانية تعتبر ذلك قفزة وتطلب إرجاء نهاية عملية التقارب إلى ما بعد زيارة الوفد التجاري الصيني لنا كمرحلة انتقالية. والآن ما إن ذاعت الأنباء حول سفر عبد الناصر إلى مؤتمر باندونج للأمم الآسيوية والأفريقية. والذي تم استبعادنا منه. وحول لقائه في رانجون مع [رئيس الحكومة الصينية] جو أن-لاي. حتى تعصَّب الزملاء هنا وجاءوا يطلبون مني قرارًا بإقامة فورية لعلاقات دبلوماسية. حتى لا يأتي توطيد العلاقات بين مصر والصين قبل أن نتخذ من جانبنا الخطوة الحاسمة تجاه الصين. وأنا لا أرى ضرورة لهذه العجلة. فإننا -على أية حال- لن نتمكن من تحديد الثوابت قبل بدء المؤتمر. فالأمر مشحون بقرار الحكومة. والعمل المتسرع لن يكون لائقًا حتى تجاه الخارج. ومع كل ذلك فقد خطونا خطوة مهمة لها أصداء دولية تجاه الصين من خلال إرسال الوفد. وهم لم يعاملونا بالمثل بعد. واقترحت في الوقت الحالي الاكتفاء بإعطاء التعليمات لدافيد هاكوهين بأن يخبر نظيره الصيني كي يخبر جو أن-لاي. أننا ندرس بجدية مسألة العلاقات الطبيعية ويسأل الآن إن كان هناك جديد في مسألة الوفد. وبالنسبة لإمكانية نقاش حكومي؛ سألت إيبن في برقية: ماذا سيكون رد الفعل في الولايات المتحدة لو اتخذنا الخطوة الأخيرة تجاه الصين؟".

وقبل ذلك التاريخ. في 28 من مارس عام 1955. كتب شاريت إلى دافيد هاكوهين وأوضح له موقفه:

"قرأت رسالتك إلى المدير العام بخصوص العلاقات الدبلوماسية مع الصين...

لنفترض جدلًا أن مسألة العلاقات الدبلوماسية قد حددناها نحن -وليس الأمر كذلك. وليس ذلك إلا توجه وزارة الخارجية وليس قرار الحكومة- فأنا لا أرى أي مبرر لتخطي المرحلة الانتقالية التي حددناها لأنفسنا. وهي رد وفد صيني للتجارة والنوايا الحسنة للزيارة.

ولقد كان الحديث منذ البداية أن تأتي زيارتهم لنا بعد زيارتنا لهم... إنا أدرك أنه من جانب الصين لم تُحدد بعدُ ثوابت في هذا الخصوص. وأتصور أنه يجب التأسف على ذلك...

ولو تمت هذه الزيارة -فقط بعد القيام بها- سنصل إلى مرحلة المباحثات الجادة بخصوص العلاقات الدبلوماسية... ومن ناحيتنا يجب أن يكون من الواضح أنه بعلاقات مع الصين -ليست كالتي مع بورما- علينا أن نُصِرَّ على المعاملة بالمثل في كل مرحلة... وأنا مستعد للتوجه إلى بكين. ولست مستعدًا للركض. ناهيك عن الهرولة".

يجب الانتباه إلى ملاحظة شاريت بأنه مازال لا يوجد قرار حكومي بخصوص إقامة علاقات مع الصين. ويبدو أن المعارضة التي أظهرها وزيران كبيران في مباي - بنحاس لافون وزلمان أران- بخصوص إقامة علاقات مع الصين؛ كانت من العوامل الحاسمة التي أثرت جدًا على شاريت. ولقد قاومهما في هذا الخصوص. لكنه بقي مع موقف الأقلية.

استمر هاكوهين في الإصرار على أنه لا يجب الربط بين قيام الوفد التجاري الصيني برد الزيارة. وبين توجه الصينيين بمقترح إقامة علاقات: "لا أقترح عدم الذهاب أو الركض أو الهرولة في علاقاتنا مع الصين. أنا أقترح فقط القيام بما تم بيننا وبين أربعين دولة وأكثر على ما أظن- الارتباط بالصين بعلاقات دبلوماسية... بدون أي نظرية مراحل خاصة أُوجدت من أجل الصين فقط...".

لم يكن مدير قسم آسيا دانيال لفين سعيدًا من رفض شاريت عرض موضوع العلاقات الدبلوماسية على الحكومة لإصدار قرار فيها. قبل قيام الوفد التجاري الصيني برد الزيارة. واتفق معه مدير عام وزارة الخارجية. والتقيا مع شاريت لمحاولة إقناعه وذلك في 4 من أبريل عام 1955. وحُدد في هذا اللقاء أن يراسل لفين نظيره في وزارة الخارجية الصينية. ويخبره بالقرار المبدئي لحكومة إسرائيل بإقامة علاقات مع الصين. أما دافيد هاكوهين فسوف يضغط من أجل قيام الوفد التجاري الصيني برد الزيارة. أو على الأقل تحديد تاريخ لمثل هذه الزيارة. ولقد كان ذلك الأمر مهمًا جدًا في نظر شاريت. سواء من حيث المبدأ أو من حيث الرأي العام. بشكل عام. وإبعاد المعارضة في الحكومة بشكل خاص. وفي 29 من أبريل عام 1955 كتب مدير قسم آسيا دانيال لفين إلى نظيره الصيني. وفي 21 من مايو تم تلقي رد غامض. التقى لفين وزير الخارجية موشه شاريت للمرة الثانية. والذي وافق هذه المرة بعدم الإصرار على قيام الوفد التجاري الصيني برد الزيارة كشرط ضروري. قبل أن يستطيع أن يعرض موضوع إقامة العلاقات مع الصين للمناقشة في جلسة الحكومة. كما

رفعت سفارة إسرائيل في واشنطن معارضتها، وإن كان رؤبين شيلواح قد فضَّل تأجيل المسألة عدة أسابيع. تمسك أبا إيبن بموقفه وأرسل برقية من واشنطن بأن "موقفي لم يتغير، أي أن العلاقات الدبلوماسية مع الصين تعضد من مكانتنا، لذا يجب السعي إليها على الفور، ولا أستطيع أن أعد أنه لن تكون هناك أي أصداء سلبية هنا، لكن في رأيي أنه لن تكون هناك أصداء قادرة على المساس بنا ... فقد فتحت النرويج وهولندا ممثليات [في الصين] في الأسابيع الأخيرة [أكتوبر- نوفمبر عام 1954] دون المساس بمكانتيهما هنا..."،

في 13 من أبريل عام 1955 وصل جو أن-لاي إلى رانجون في طريقه إلى مؤتمر باندونج، ولقد سأل السفير الصيني هاكوهين إذا كان يرغب في لقاء رئيس الحكومة الصينية، أرسل دافيد هاكوهين برقية إلى القدس وطلب التوجيهات، والتي ردت عليه بأن عليه الاكتفاء بتبليغ السفير بأن إسرائيل "تدرس" مسألة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، توصل هاكوهين إلى استنتاج "أن مثل هذه الكلمات الغامضة لن تقنع رجلًا مثل جو أن-لاي بنوايانا الجادة، وكيف أفسِّر له أن المشكلة المعلومة لحكومتي جيدًا منذ أكثر من خمس سنوات؛ أننا مازلنا "ندرس"، اعتقد هاكوهين أنه لا داعي للقاء جو-أن لاي إذا كان لا يستطيع الحديث في هذا اللقاء عن إقامة علاقات دبلوماسية،

انعقد مؤتمر باندونج في الفترة من 18-24 من أبريل عام 1955، وصدر -في اليوم الأخير منه- قرار بخصوص فلسطين، والذي اعتبرته إسرائيل إخفاقًا سياسيًا شديدًا، ولقد صوتت الصين مثل بقية المشاركين في المؤتمر، في صالح القرار، وفي نفس اليوم فقط عرض شاريت مسألة إقامة العلاقات مع الصين على الحكومة لاتخاذ قرار بشأنها، لكن جاء ذلك متأخرًا جدًا؛ حيث وضع مؤتمر باندونج أساس العلاقات بين الرئيس المصري عبد الناصر، وبين رئيس الحكومة الصيني جو أن-لاي، والصينيون حتى ذلك الوقت لم ينظروا إلى العرب؛ لأنهم كانوا مؤيدين للغرب، وفي باندونج تغير الوضع وفقدت الصين الاهتمام بالعلاقات مع إسرائيل، وغُرست بذور السياسة الصينية المعادية لإسرائيل، ووافق تطلع العرب إلى الابتعاد عن الغرب (عدم الانحياز) سياسة الصين، هذا على الرغم من اتخاذ بعض الدول العربية سياسة معادية للشيوعية، وكان هناك بالفعل بعض الممثلين العرب الذين رددوا في باندونج تصريحات معادية للشيوعية، لم يرد عليها جو أن-لاي، ونتيجة هذا المؤتمر أقام جو أن-لاي الاتصال بين عبد الناصر وبين الاتحاد السوفيتي، وأوصى بأن تُمد مصر بالسلاح، وهكذا وُلدت صفقة الصلاح التشيكية – المصرية، التي زعزعت ميزان القوة في الشرق الأوسط وأدت إلى "عملية قادش" (حرب عام 1956)،

غضب دافيد هاكوهين كثيرًا من هذا الإخفاق الكبير، وتمسك -على الرغم من ذلك- بأن جو أن-لاي أعرب في كلمته في المؤتمر عن أسفه على اللاجئين الفلسطينيين، لكنه لم يدِن إسرائيل. يحتمل أن كل شيء لم يُفقد بعد. وبعد أسابيع معدودة أنهى هاكوهين مهام منصبه كممثل لإسرائيل في رانجون، وعاد إلى إسرائيل، وفي زيارة الوداع، التي قام بها لدى السفير الصيني الودود والمساند، حاول استيضاح حالة العلاقات الصينية مع إسرائيل بعد مؤتمر باندونج. وقال له السفير الصيني -إن كان من منطلق الأدب أو التعزية- ترغب الصين في صداقة حقيقية وفي علاقات احترام متبادل مع إسرائيل، لم يُمس -على حد قوله- أي شيء في العلاقات بين إسرائيل والصين. ويحتمل أن يحدث بالفعل تقارب معين -بعد اللقاءات مع العرب في باندونج- بين الدول العربية والصين، لكن لا يجب اعتبار هذا التقارب أنه سيأتي بأي شكل على حساب إسرائيل، وأن أي ضغط من هذا النوع من جانب العرب سوف يواجه بمعارضة الصين. ولقد تبين مع مرور السنين أن بعض أقوال السفير الصيني صحيحة.

2. هل أهدرت الفرصة؟

كان دافيد هاكوهين مقتنعًا بأن إسرائيل قد تهربت عن علم من إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. ولقد كان هذا الأمر في نظره "أكبر فشل دبلوماسي في تاريخ الدولة". واستمر -حتى بعد مرور سنوات من هذه الأحداث- في توجيه النقد الشديد، بل واللاذع، ضد الحكومة. وكان من الصعب عليه تلفظ اسم صديقه المقرب موشه شاريت. ولقد لقبه في الأقوال النقدية التي نشرها في بعض المناسبات بـ"الوزير المعني". واتهمه بأنه لم يعرض موضوع إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين للنقاش بين أعضاء حزب مباي في الكنيست، وفي لجنة الأمن والدفاع. ولو حدث مثل هذا الأمر "يحتمل أن كل منظومة العلاقات بيننا وبين الصين كانت مختلفة تمامًا، أو على الأقل في جزء منها أكثر مما هو معلوم ومحزن اليوم".. كما كتب في الكتاب الذي نُشر في عام 1974.

زعم هاكوهين أن ضغط السفارة في واشنطن جعل شاريت يتخلى عن نواياه من بداية عام 1954 -بعد حوار هاكوهين مع سفير الصين في رانجون- للعمل من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. ولقد كانت مخاوف السفارة من رد الفعل الأمريكي في رأيه "مبالغ فيها، ومُضخمة، ووهمية".

شعر هاكوهين في محل إقامته في رانجون أن الاهتمام قد قلَّ في إسرائيل بالنسبة لفرص التقارب مع الصين. "برز هذا التدهور عندما أظهر وفدنا في الأمم المتحدة العداء تجاه الصين، في التصويت مع الولايات المتحدة ضد مناقشة

انضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة. ولقد كان ذلك خروجًا واضحًا عن كل تصويتنا السابق بخصوص هذه المسألة. وصوتنا في المؤتمر العام للأمم المتحدة عام 1950، في صالح قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة. وكنا في السنوات الثلاثة التي تلتها -سنوات الحرب الكورية- من بين الممتنعين عن التصويت. وفجأة، في عام 1954، بدلًا من العودة والتصويت كما صوتنا في عام 1950، صوّت وفدنا لأول مرة في تظاهرة علنية ضد الصين". كان هذا التصويت -كما ذكرنا- ثمرة قرار أبا إيبن الذي خضع للضغوط الأمريكية وعمل عكس التوجيهات الصريحة لوزارة الخارجية في القدس.

اتهم هاكوهين السفارة في واشنطن، وزعم أن "مستويات رفيعة" فيها (لم يذكر أبا إيبن، وتيدي قولق، ورؤبين شيلواح بالاسم) تحفظت من اتخاذ السبل من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. ولقد نبعت التحفظات -في رأيه- من الحساسية المبالغ فيها من ردود فعل وزارة الخارجية الأمريكية. "أنا أيضًا لم أستهزئ بالحساسية القائمة في الولايات المتحدة من كل ما يتعلق بالصين. وكنتُ على علم بالمخاطر في حالة المساس بهذه الحساسية. لكن هناك فرق حقيقي وأساسي وجوهري بين ذلك، وبين الخضوع التام للإملاءات -الحقيقية أو الوهمية- لوزارة الخارجية الأمريكية، والتضحية بالاحتياجات العامة لدولة إسرائيل. وأصبحتُ أكثر قناعة بأن أصدقائي في واشنطن مصابون بالعمى، وينقصهم الحس السياسي الموضوعي، ويبالغون في إعطاء أولوية كبيرة للاتجاه العام في الولايات المتحدة والتنازل عن احتياجاتنا الضرورية". لقد أشار هاكوهين إلى دول أخرى حليفة للولايات المتحدة -إنجلترا، وهولندا، والنرويج- أقامت ممثليات في بكين، لأنها عملت بالطبع "بناءً على اعتباراتها هي". كما رفض أيضًا التفسيرات حول "خطر الصدع المنتظر حدوثه بيننا وبين يهود الولايات المتحدة عندما نعمل مع الصين، ليس وفقًا للآراء التي تقبلها الإدارة الأمريكية". ولقد كان انطباعه حول ردود الأفعال الأمريكية المرتقبة مختلفًا عن رجال السفارة الإسرائيلية في واشنطن. وارتكز على الحوارات الكثيرة التي أجراها مع دبلوماسيين أمريكيين في بورما وبلدان آسيوية أخرى، ومع مختلف الخبراء الأمريكيين، وعسكريين ومدنيين زاروا رانجون. وعلى أساس هذه الانطباعات "كان لي أساس معقول للشك في اعتبارات نظرائي في سفارتنا في واشنطن". لا شك في أنه كان في ذلك إلصاق للاتهام ببعض كبار الدبلوماسية الإسرائيلية في تلك الفترة.

التقى دافيد هاكوهين في لقاء مطول مع موشه شاريت، في طريقه من رانجون إلى نيويورك في نهاية عام 1954، للمشاركة في اجتماع الجمعية العامة للأمم

المتحدة، وحاول إقناعه بأهمية العلاقات مع الصين، وعرض عليه مشروعات تعاون صناعي موسع تستطيع إسرائيل تطويرها مع الصين، من خلال استغلال أموال التعويضات الألمانية التي بدأت إسرائيل في تلقيها. غير أن الأمر يتطلب "علاقات دبلوماسية جريئة وسفارة كبيرة مليئة بالاقتصاديين الخبراء، ورجالنا المتخصصين". ولقد حذر هاكوهين شاريت أنه "إذا لم تسرع إسرائيل في إقامة علاقات مع الصين، فإن كل الجهود التي بذلت حتى الآن سوف تُدفن؛ حيث أن العرب سيصحون ويكتشفون الصين في مؤتمر باندونج المنتظر انعقاده قريبًا. وقلت أن المؤتمر سيتحول إلى ساحة إهانة كبيرة لنا من كل رؤساء الدول العربية، وكان من الواضح لي أنه لن تتم دعوتنا إليه، وحذرت بشكل صريح أن نهرو -رئيس الحكومة الهندية- سيكون إشبين العلاقات العربية مع الصين، وأننا سنكون الخاسرين". ولقد ناشد شاريت "بعدم إرجاء القرارات، والعمل قدر المستطاع على دفع الخطوات من أجل إقامة علاقات دبلوماسية، طالما ليست هناك دولة عربية واحدة ممثلة في الصين، وطالما رغبت الحكومة الصينية في ذلك". وكبرهان على رغبة الصين في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل- ذكر هاكوهين الخطاب الذي ألقاه جو أن-لاي عن السياسة الخارجية في تلك الفترة في المؤتمر الشعبي القومي في بكين، والذي قال فيه أنه يتطلع إلى مباحثات من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل.

كان من الصعب على هاكوهين "استيعاب كيف أن رجلًا ذكيًا ذا خبرة مثل موشه شاريت، يرى خطرًا في فتح سفارة صينية في إسرائيل بسبب تأثيرها الشيوعي على الأقلية العربية في أراضينا. إن عرب إسرائيل ليسوا الشيء الذي يهم الصين، لا من حيث الكم أو الكيف". وكنا قد رأينا كيف أن جرشون أفنير قد سخر من المخاوف التي أعرب عنها شاريت.

لكن يبدو أن ما أَرَّقَ شاريت وسبَّب تردده بخصوص اتخاذ قرار بإقامة علاقات مع الصين، لم يكن الخوف من رد فعل الخارجية الأمريكية، أو يهود الولايات المتحدة، ولا حتى الخوف من اختراق التأثيرات الشيوعية الصينية لعرب إسرائيل، بل المعارضة الشديدة التي أبداها وزيران كبيران من مباي، وهما بنحاس لافون وزلمان أران، في حقيقة الأمر إن كل النقاش حول تردد شاريت هو نظري، وربما لا حاجة له؛ لأنه لم يكن في مقدور شاريت التغلب على هذه المعارضة. كتب هاكوهين "كانت لي آرائي الخاصة، حول رؤية لافون وأران لقضايا السياسة الخارجية ومخاوفهما الدائمة من الوحش [الولايات المتحدة]... ليس لديهما أية فكرة لا عن الصين ولا عن التغيرات التي تطرأ على هذه المساحة الشاسعة المسماة بجنوب شرق آسيا؛ حيث لم يقابلا

في حياتهما أي شخصية من تلك التي ترسم السياسة في تلك الدول. وهنك شك في إن كانوا قد قرءوا -في حياتهم- كتابًا أو مقالًا عن ما يدور هناك". غير أن آراء دافيد هاكوهين السلبية عن الوزيرين لم تساعد شاريت في صراعه في داخل الحكومة، خاصة مع وزير الدفاع بنحاس لافون الذي نظر إليه بعدائية.

لقد حاول هاكوهين إقناع شاريت بإصدار التعليمات له بإلغاء سفره إلى المؤتمر في نيويورك، وإرساله إلى بكين لمناقشة إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. لكنه لم يفلح في ذلك، واعترف شاريت بضعفه في الحكومة وبأنه "مكبَّل ولن يكون في مقدوره الحصول على التأييد لهذه الخطوة الجريئة والثورية التي طرحتها"- السفر إلى بكين.

كما يحكي دافيد هاكوهين أن الوزير زلمان أران قال له بعد عدة سنوات، أنه عندما قرأ كتابه مذكرات بورما (المنشور في عام 1963) توصل إلى رأي؛ أنه كان ليتردد في معارضة إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين لو كان علم كل التفاصيل التي نُشرت في الكتاب، غير أن شاريت قد احتفظ سرًا بقضايا حول الصين، ولم يشرك فيها سوى مجموعة من موظفي وزارة الخارجية المهتمين بالأمر، كما لم يعلم وزراء الحكومة بالتطورات.

يعتقد الخبير المعروف في العلاقات الدولية، البروفسور ميخائيل بريتشر، أن السلوك الإسرائيلي بخصوص الصين كان "خطأً سياسيًا من الدرجة الأولى". فقد نبع من افتراضات خاطئة لمتخذي القرار في إسرائيل، فيما يخص ردود الأفعال الأمريكية المتوقعة، وعن عدم فهم أظهروه في كل ما يرتبط بآسيا بشكل عام، والصين بشكل خاص. لقد أيد شاريت بالفعل إقامة علاقات مع الصين الشعبية، لكن ليس بالإصرار الكافي، ويعتقد بريتشر أن شاريت قد أظهر ترددًا حذرًا تجاه آسيا بشكل عام، فكان من الصعب -على سبيل المثال- إقناعه بإقامة علاقات مع اليابان؛ حيث اعتبر اليابانيين مجرمي حرب فاشيين مثل الألمان، ويزعم بريتشر أن موشه شاريت، وأبا إيبن ، وآخرين، ممن اتخذوا القرارات التي ارتبطت بالصين، كانوا ذوي خلفية أوربية في تعليمهم، وفي رؤيتهم، وصفاتهم. "كان عالم ما وراء إيران فوق تصورهم، خاصة أهميته في السياسة الدولية". ولقد كان ذلك وصفًا مدهشًا للغاية، حيث أن تاريخ حياة شاريت ونشاطه الدبلوماسي في آسيا، حتى قبل قيام الدولة، يفنده تمامًا.

لقد كان ذلك الأساس بالنسبة لرجال مثل فلطر إيتان، ويعقوب شمعوني، وآخرين من بين أولئك الذين اهتموا بشئون آسيا، ولو حتى كان هناك قليل من الحقيقة في هذا النقد الشامل تجاه شخصيات مثل أبا إيبن وآخرين، فيجب أن نشير

إلى أنه كان لهم تأثير محدود في قضايا معينة (الصين) وفي فترات معينة. فهم لم يحددوا -طول الوقت- السياسة تجاه الدول الآسيوية، بما فيها الصين. بل ويفترض بريتشر أنه لو أقيمت علاقات مع الصين -كما لو أن الأمر يرتبط بإسرائيل وحدها- يحتمل أنه كان لهذه العلاقات تأثيرٌ طيبٌ على سياسة الهند تجاه إسرائيل، لأن تلك الفترة كانت فترة الصداقة الهندية الصينية. كما يحتمل أنها كانت ستؤدي إلى دعوة إسرائيل إلى مؤتمر باندونج، وهكذا تسبب غياب الرؤية في إسرائيل بخصوص الصين، والتعامل الرسمي الصعب مع الهند في "فرصتين مهدرتين"؛ الصين والهند. من الصعب قليلًا رؤية على ماذا اعتمد بريتشر في هذه الافتراضات. كان وضع الباحثين أفضل لو فُتح الأرشيف الصيني -الخاص بتلك الفترة- أمامهم، ولو وُجدت فيه الوثائق التي تشهد على مواقف الصين من إقامة علاقات مع إسرائيل، يحوِّل غياب مثل هذه المصادر الانتقاد إلى تكهنات ليس لها أساس قوي.

كما يعتقد البروفسور إسحق شيحور -مؤرخ للصين الحديثة- بأن الصين أملت في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولقد تبدد هذا الأمل؛ لأن الحكومة الإسرائيلية أرجأت حسم هذا الأمر حتى أصبح متأخرًا جدًا. وبعد مؤتمر باندونج لم يكن في مقدور الصين تعريض العلاقات التي قد أقامتها للتو مع العرب للخطر. كما يعتقد شيحور أن الصين سارت في تلك السنوات على درب الاتحاد السوفيتي في رؤيتها لإسرائيل. وهكذا تدهورت بالفعل نظرة الصين تجاه إسرائيل في نهاية عام 1952، ليس بسبب الحرب الكورية، بل بسبب تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل في نهاية نفس العام وبداية عام 1953، وبسبب مهاجمة الصهيونية، ومحاكمة رودولف سلنسكي في براغ، والتجهيز لمحاكمة الأطباء اليهود في موسكو. وعندما طرأ تحسن على علاقات إسرائيل والاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1953، استأنف الصينيون اتصالاتهم مع الممثلين الإسرائيليين، وتطلعوا إلى إقامة علاقات دبلوماسية. كما هو واضح من أقوال جو أن-لاي في المؤتمر الشعبي القومي في سبتمبر عام 1954، بخصوص الاتصالات بين إسرائيل والصين. غير أن إسرائيل لم تنوِ إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. وفي أثناء زيارة الوفد التجاري للصين في يناير-فبراير عام 1955 كان صبر الصينيين قد نفد. كما يعتقد شيحور أن موشه شاريت قد أخطأ في الحذر المبالغ فيه وفي التردد الذي أدى إلى إهدار الفرصة.

يعتقد يعقوب شمعوني -الشخصية الرئيسية في وزارة الخارجية في السنوات الأولى لقيام الدولة، والذي اهتم بقضايا آسيا- أن التردد الذي أظهره شاريت بعد عودة الوفد التجاري الإسرائيلي من الصين عام 1955، كان مفهومًا ومبررًا في ظل

البرود الذي تم به استقبال الوفد وحقيقة أنه أقام اتصالات على المستوى المتوسط والمنخفض فقط. وكانت المزاعم في نظره -كما لو أن هذا التردد قد منع إقامة علاقات كاملة وطبيعية- في إطار التكهن فقط. وعلى حد قوله: "ماذا حدث في الفترة بين التصريح الصيني العلني في سبتمبر عام 1954 [تصريح جو أن-لاي] حول إقامة فورية مرتقبة للعلاقات، وبين الإرجاء.. وفي النهاية رُفض العرض الإسرائيلي في ربيع عام 1954 وما بعده، اكتشفت الصين في بداية عام 1955 فرصًا لإقامة علاقات مع البلدان العربية واختراق الشرق الأوسط، وفضلت هذه العلاقات على العلاقات مع إسرائيل.

يعتقد جدعون رفائيل -من أوائل رجال وزارة الخارجية ومن كبار العاملين بها في السنوات الأولى- أن "الادعاء بأن إسرائيل قد أخطأت في الحذر المفرط، لا يمكن أن يناقضها بسهولة. فقد قامت بنصف العمل ودفعت كامل الثمن على ذلك بدون تحقيق نتائج حقيقية. غير أنه في ضوء التطورات الاقتصادية في العالم، هناك شك كبير إذا كان عام 1955 هو عام الرغبة في توطيد العلاقات بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية. حتى وإن كانت إسرائيل قد اتخذت وقتها خطوة شجاعة فإن الوقت أصبح متأخرًا للغاية".

كلّف أبا إيبن -الذي كان على علم بالاتهامات التي ألصقت به، بأنه نَسَفَ فرص إقامة علاقات مع الصين- أحدَ المساعدين -بعد سنوات طويلة من ذلك- بدراسة الوثائق التي تتناول هذه القضية. ومن المثير للاهتمام قراءة رده بالكامل، على لسانه: "أشكرك... على مجموعة الوثائق حول قضية العلاقات الدبلوماسية مع الصين. كانت خلفية المناقشات الإسرائيلية واضحة للغاية. لكنني لا أجد إجابة في هذه المادة على السؤال الرئيسي. لا توجد أي إشارة معتمدة في أي وقت، بأن الصين كانت مستعدة لتبادل الممثلين معنا. أم أنه كانت هناك عوامل كثيرة في إسرائيل تلاعب نفسها الشطرنج؟ تُذكرني هذه القضية بقصة الخاطب الذي حاول إقناع أب يهودي كي يسمح بزواج ابنته من ولي العهد البريطاني. وبعد نجاح جهود الإقناع بقي السؤال لديها: هل ولي العهد مستعد للاستجابة؟"

احتاجت جولدا مائير هذه القضية؛ فقد سجلت في سيرتها الذاتية الكلمات التالية: "هناك إسرائيليون، ومن بينهم دافيد هاكوهين، يعتقدون أننا لم نبذل الجهد الكافي من أجل التودد إلى الصينيين. لكنني لست واثقة تمامًا أننا كنا قادرين على القيام بأكثر مما قمنا به. ففي عام 1955 أرسلنا إلى الصين وفدًا تجاريًا، برئاسة دافيد هاكوهين، ومن المعلوم أننا دعونا الصينيين إلى إرسال وفد إلينا. لكنهم لم يردوا حتى على الدعوة...". وبعد أن وصفت تأييد الصين للعرب ضد إسرائيل

أضافت الكلمات التالية:

"عندما أذكر الصين تتبادر إلى ذهني صورتان. الأولى: المشاعر البشعة التي انتابتني عندما رفعت ذات مرة لغمًا من إنتاج صيني ... والذي أنهى حياة طفلة ذات أعوام ستة في يشوف سِفِر[1] في إسرائيل ... كما أتذكر كيف في احتفالات استقلال كنيا جلست مع إيهود أبريئيل على منضدة مجاورة لوفد الصين... وطلبت من إيهود أن يقدمني إلى الصينيين... فاقترب ... إلى رئيس الوفد وقال ..."وزيرة خارجيتي موجودة هنا وكانت ترغب في لقائك".

أدار الصينيون فقط عيونهم ... وقبل فترة غير طويلة دُعي صديقي العزيز، الاشتراكي، والسياسي الإيطالي بيترو ننى، إلى الصين... قلت له ... "سيكون الصينيون مستعدين للسماع منك، حاول من فضلك الحديث معهم عن إسرائيل" ... حاول أن تشرح لكل أنواع الساسة الصينيين المهمين أي نوع من الدول هي إسرائيل ... لكنهم لم يكونوا مهتمين ...

وبالفعل، لم تسد في وزارة الخارجية أية ثقة بأن الصينيين كانوا سيستجيبون إلى طلب إقامة علاقات رسمية لو طرحه الوفد التجاري.

أما زئيف سوفوت، الذي كان أول سفير لإسرائيل يعمل في الصين ودرس هذه القضية بتعمق، فلا يشارك في انتقاد شاريت ويعتقد أنه "من الواضح أن التردد وغياب شعور واضع السياسة في إسرائيل بالتعجل، نبع طول الوقت من حسابات المصالح التي -بناء عليها- تخضع العلاقات الإسرائيلية الصينية بشكل تام للمصالح الحيوية الأخرى، والتي كان يجب الحفاظ عليها دون أي ضرر. كذلك كان للصينيين مصالح أخرى، خاصة قبيل [مؤتمر] باندونج وبعد [مؤتمر] بوجور، كما كان لهم معدل نشاط وعجلة خاص بهم، حتى ولو عرضت إسرائيل عليهم إقامة علاقات دبلوماسية، سواء أثناء زيارة الوفد أو بعدها على الفور، لا يجب الافتراض نهائيًا أن الصينيين كانوا سيخرجون عن عاداتهم ويتعجلون في الاستجابة الفورية [خاصة قبل باندونج]، مثلما لم يتعجلوا في الرد على دعوة الوفد لرد الزيارة لإسرائيل، وكذلك ليس أثناء تسليم الوفد الإسرائيلي للدعوة في بكين، ولا في صياغة البيان المشترك بعد الزيارة، ولقد اكتفوا بالإشارة إلى حقيقة الدعوة الإسرائيلية دون أي إشارة للاستجابة، وكذلك ليس على مدى الشهرين المتبقيين حتى مؤتمر باندونج، في ضوء كل ذلك ليس من السليم استنتاج فشل

[1] مستوطنة أعلن عن قيامها وزير المالية، بتصديق من لجنة المالية في الكنيست، كمستوطنة يستحق ساكنوها تعويضات مالية من الدولة بسبب الأضرار غير المباشرة عن الحرب.

الدبلوماسية الإسرائيلية".

اعتقد شمعوني لسنوات طويلة بعد انتهاء هذه القضية، أن الصين كانت ستقطع اتصالاتها مع إسرائيل بضغط من العرب، في إحدى الأزمات والحروب التي جاءت بعد ذلك.. أو حتى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في عام 1954، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي ومعظم الدول التابعة له في أوربا الشرقية في أعقاب حرب عام 1967. يشارك إسحق شيحور هذا الرأي، بشكل ما؛ حيث قال: "... من الواضح اليوم أنه حتى لو كانت قد أقيمت علاقات بين إسرائيل والصين، كانت ستُنسف - إن آجلًا أو عاجلًا وبشكل شبه مؤكد- من الجانب الصيني. وبالفعل، كانت بداية العلاقات بين الصين والدول العربية بعد فترة قصيرة من زيارة الوفد الإسرائيلي [برئاسة دافيد هاكوهين]. وإن كان جو أن-لاي حريصًا في كلماته في باندونج على عدم المساس بإسرائيل كدولة، أصبح -من هنا وما بعده- موقف الصين تجاه إسرائيل أكثر سلبية، وفي المقابل توطدت العلاقات مع الدول العربية، ومع المنظمات الفلسطينية في السنوات الأخيرة". ويعتقد شيحور أنه كان من المنتظر أن تُعلق الصين علاقاتها مع إسرائيل أو المساس بها بشكل مختلف، لكنها لم تكن لتقطعها، حيث أنه لا توجد لدى الصين سابقة في قطع العلاقات الدبلوماسية، باستثناء العلاقات مع الدول التي اعترفت بتايوان. ويوافق هذا الرأي التقدير الأولى لدافيد هاكوهين، الذي قدر في حينه أن الصين لم تكن لتقطع العلاقات، بل ستتصرف مثل رومانيا أو تركيا لتظهر الاستقلال وأنها غير متأثرة بالاتحاد السوفيتي. كما يؤيد بريتشر هذا الرأي. ويقول البروفسور جبرائيل شفر المؤرخ لحياة شاريت: "لن نعرف أبدًا إن كان ذلك أكبر خطأ تاريخي اُتهم فيه شاريت، أم أن الصين كانت ستقطع العلاقات الدبلوماسية -لو كانت مستعدة لذلك- بعد مؤتمر باندونج".

من المثير أن دافيد هاكوهين فقد من ثقته بعد مرور الوقت؛ حيث ذكر في مقدمة كتابه "مذكرات بورما": "... إن الأساس الذي بنيت عليه افتراضات معينة قد انهار، وتثير هذه الحقيقة اليوم الشكوك في قلبي حول معقولية مزاعمي الكبيرة والمفصلة حول بناء علاقاتنا مع الصين. لا يمكن أن نعرف بشكل مؤكد، سواء من منطلق تجربة وزارة الخارجية الإسرائيلية أم من موقف الصين، إن كنا قد اتخذنا في تلك الأيام الموقف الذي نصحتُ به. كنا سنحظى بالمكانة التي رجوتها". يبدو أن هذا هو الرد الصائب على كل التكهنات التي طُرحت في الجدل حول المسألة محل النقاش.

3. سنوات العداء

تواصلت محاولات إسرائيل لإقناع الصين بإقامة علاقات دبلوماسية معها. ففي مايو عام 1955 كتب سفير إسرائيل في موسكو يوسف أفيدار، إلى سفير الصين وأخبره برغبة إسرائيل في إقامة علاقات.. ولم يتلق ردًا. وفي يوليو عام 1955 سافر يوسف أفيدار إلى بكين، والتقى بنائب وزير الخارجية الصيني، الذي قال له أنه في الظروف الحالية مازال الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين الصين وإسرائيل، وأعرب عن أمله في أن تستمر في التطور علاقات الصداقة والاهتمام المتبادل بين إسرائيل والصين، كما تهرب نائب الوزير الصيني من الرد على الإشارة التي أشار إليها أفيدار بخصوص زيارة الوفد الصيني لإسرائيل.

حرص شاريت -قبيل الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي بدأ في سبتمبر عام 1955- على أن يصوت وفد إسرائيل في الأمم المتحدة بناءً على تعليماته، ولا يخرج عنها مثلما فعل قبل ذلك بعام، وكان من الواضح أن الولايات المتحدة ستعود وتقترح إرجاء المناقشات حول قبول الصين في الأمم المتحدة، مثلما تفعل في كل عام، "ساندنا في العام الماضي الولايات المتحدة وتورطنا، وقررنا هذه المرة التصويت ضد الولايات المتحدة، وقامت القيامة، فقد توجه رجال الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة إلى نظرائهم الإسرائيليين وطلبوا أن يصوتوا مثل العام السابق، كما وجهت السفارة الأمريكية في تل أبيب طلبًا مماثلًا إلى شاريت بشكل مباشر، وطلب أبا إيبن نفسه من شاريت أن يسمح له بالامتناع عن التصويت، وافق شاريت وتشاور مع بن جوريون الذي أيد هو أيضًا الامتناع عن التصويت، طلب شاريت نقل رسالة إلى الصينيين، مفادها أنه على الرغم من عدم ردهم على مقترح إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية- فإن إسرائيل لم تستجب لطلب الأمريكيين، وفي 21 من سبتمبر تحدث شاريت مع سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، وفسَّر له تصويت إسرائيل بالامتناع، "وفقًا لكل الاعتبارات الأساسية والموضوعية -من ناحية إسرائيل- كان لزامًا علينا التصويت ضد الولايات المتحدة، بما أن علينا خرق الحصار العربي وعدم إثارة الدول الكبرى في آسيا ضدنا، ماذا نتج عن ذلك؟ تخلينا عن صحبة طيبة لدول حلف الأطلنطي، وانضمت آسيا إلى الصحبة السهلة للعرب، كل ذلك من أجل الاستجابة بشكل ما لطلب الولايات المتحدة، التي لم تضع في الاعتبار نهائيًا الأمور الضرورية لإسرائيل". لم يتردد شاريت في العمل أحيانًا ضد المصالح الأمريكية، بل واتهام الأمريكيين بالمساس بالمصالح الإسرائيلية، لكن في الحالة التي أمامنا لم يؤد ذلك المعروف إلى تغيير سياسة الصين تجاه إسرائيل.

بعد يومين من حوار شاريت مع السفير الأمريكي، التقى المسئول المؤقت لسفارة إسرائيل في رانجون مردخاي جازيت (الذي رأس السفارة في الفترة من يوليو- أكتوبر عام 1955، بعد مغادرة دافيد هاكوهين وحتى مجيء السفير الجديد يعقوب شمعوني) التقى مع السفير الصيني، وأوضح له أن إسرائيل قررت الامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة على مشروع القرار الأمريكي؛ "لأننا لم نستطع للأسف تحديد حدوث تقدم في العلاقات بين الدولتين". وأجاب السفير الصيني أن إسرائيل لا تفسر صمتها بشكل صحيح، إن الصين ترغب في علاقات مع إسرائيل وهذه هي سياستها المعلنة والملزِمة. التقى جازيت السفير الصيني مرتين أخريين، لكنه حصل على إجابات مشابهة غير ملزمة، وفي 27 من سبتمبر عام 1955 التقى المسئول عن السفارة الإسرائيلية في موسكو أفيعيزر شالوش بالسفير الصيني لنفس الغرض، ولقد أجاب السفير الصيني بإجابة مشابهة غير ملزمة وقال إن الصين مهتمة -من الناحية المبدأية- بعلاقات صداقة مع كل الدول، حديث مشابه أجراه في نفس التوقيت عضو البرلمان البريطاني موريس أورباخ، الذي زار الصين والتقى مع نائب رئيس الحكومة مارشيل تشن إي، وقال الجنرال إن الصين بذلت في مؤتمر باندونج -الذي شاركت فيه- مجهودًا من أجل كسب صداقة الدول الآسيوية بما فيها الدول العربية، ولا يجب تفسير ذلك على أنه خطوة معادية لإسرائيل؛ فالصين لا تنوي المساس بإسرائيل، وستقيم معها بالتأكيد -في الوقت المناسب- علاقات دبلوماسية.

جرى حديث آخر بصيغة مشابهة في 26 من أغسطس عام 1956 في بودابست؛ حيث قال السفير الصيني هناك لدبلوماسي إسرائيلي: أنه من المؤسف عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين، وإن الشرق الأوسط في حالة عدم استقرار، وعلى إسرائيل تسوية خلافاتها، أولًا مع العرب، كما يمكن أن نشير إلى أن الصين وافقت في شهر ديسمبر عام 1961 على زيارة سفير إسرائيل في موسكو، الدكتور أريه هارئيل، للصين، لكنه لم ينجح في إجراء أي حوار سياسي، وبذلك انتهت -في واقع الأمر- ولفترة طويلة الاتصالات بين الدبلوماسيين الإسرائيليين والصينيين، ذلك لحرص الممثلين الصينيين آنذاك على عدم إقامة أية اتصالات مع الإسرائيليين.

دليل على ذلك أن وزارة الخارجية في القدس كانت ما لا تزال تأمل في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، والاستعداد لمثل هذا اليوم، ويتجلى ذلك في حقيقة أنه في صيف عام 1955 وبداية عام 1956 أُرسل اثنان من العاملين الشباب في وزارة الخارجية لدراسة اللغة الصينية، حيث أُرسل تسفي قيدار لدراسة اللغة الصينية في جامعة لندن، في منحة دراسية قدمها الأخوان لورنس وهوراس كدوري

من هونج كونج. أما زئيف سوفوت فأُرسل إلى جامعة يل، في منحة دراسية قدمها يهودي من نيويورك، ودرس كل منهما لمدة عامين. كان هذا الاستثمار ذا جدوى؛ فقد خدم قيدار خلال سنوات عمله في الخارجية في سفارة إسرائيل في رانجون، وعمل مسئولًا في سيول، وسفيرًا في سنغافورا وطوكيو، وأصبح أحد أكبر الخبراء المتخصصين في وزارة الخارجية في الشئون الآسيوية. أما سوفوت عمل بعد ذلك بعشرات السنين كأول سفير لإسرائيل في بكين.

بدأ التقارب بين الصين ومصر، وفيما بعد بينها وبين الدول العربية الأخرى، قبل مؤتمر باندونج، في أبريل عام 1955. ولقد بدأت بوادره منذ بداية عام 1954 عندما بدأت المباحثات حول اتفاقية التجارة بين مصر والصين، والتي آتت ثمارها فقط بعد مؤتمر باندونج. وفي صيف عام 1955 وصل وفد صيني إلى مصر وقام فيها بشراء كميات كبيرة من القطن. وفي 25 من أغسطس تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الدولتين. وكانت اللقاءات الأولى بين عبد الناصر وجو أن-لاي في رانجون وفي باندونج. وفي 30 من مايو عام 1956 كانت مصر أول دولة عربية اعترفت بالصين وأقامت علاقات دبلوماسية معها، ثم جاء بعدها كل من سوريا واليمن. وقطعت مصر علاقاتها مع الصين الوطنية (تايوان) وألغت اعترافها بها، وفي نفس الفترة تغيرت تمامًا معاملة الصين لإسرائيل وأصبحت أكثر عدائية.

بدأت الصين، منذ عام 1956، وخاصة منذ "معركة قادش" في شهر أكتوبر من نفس العام، في مهاجمة إسرائيل بلغة حادة وعنيفة ومتزايدة. فقد تسبب التعاون بين إسرائيل وكل من إنجلترا وفرنسا في الاعتداء على مصر، في إيمان الصين بأن إسرائيل "أداة في يد الإمبريالية الغربية"، بل عرضت الصين على مصر المساعدات، والمنح، و"المتطوعين". ولقد تسبب ابتعاد مصر ودول عربية أخرى عن الغرب، والذي بدأ تقريبًا في نفس الفترة، في اهتمام الصين بالدول العربية التي ظهرت لها على أنها "ثورية ومعادية للاستعمار". واعتقدت الصين أن الفرصة قد سنحت -في تلك الفترة مع الاتحاد السوفيتي وربما بتأثير منه- لاستغلال الجو العام المعادي للغرب بين العرب من أجل تقريبهم إليها.

في 8 من يوليو عام 1957، بعد أن هدأت قليلًا أصداء "معركة قادش"، جرى تشاور في وزارة الخارجية بدعوة من دافيد هاكوهين؛ الذي زعم أن على إسرائيل القيام بأي عمل من أجل إخراج العلاقات مع الصين من جمودها. وعرض هاكوهين التوجه إلى حكومة الصين والسؤال إن كانت توافق على زيارة ممثل حكومة إسرائيل لاستكمال المباحثات التي جرت قبل عامين. وعرض دانيال لفين العودة إلى دعوة وفد صيني لزيارة إسرائيل وإجراء الاتصال بالصين في استوكهولم. واقترح

المدير العام فلطر إيتان التوجه إلى الصين بشكل رسمي، وإخبارها أن إسرائيل مهتمة باستيضاح مسالة العلاقات معها والطلب بأن تعين الصين ممثلًا لهذا الغرض. وتقررَ أن يصوغ إيتان خطاباً يسلمه السفير يوسف أفيدار إلى سفير الصين في موسكو. ويبدو أن كل المقترحات كانت منعزلة عن الواقع الذي تطور في تلك الأثناء، ولم يُنفذ شيئا.

ما أن أُرجئت محاولات إسرائيل للتقارب مع الصين، ولكونها منزعجة بمشكلات عاجلة أخرى: قللت إسرائيل من اهتمامها بالصين إلى مستوى اهتمام منخفض، وللمرة الثانية -على الأقل- انشغلت وزارة الخارجية في القدس بالمسألة المتكررة حول تمثيل الصين في الأمم المتحدة، ذلك، عندما كانت وزارة الخارجية على وشك إرشاد وفد إسرائيل في الأمم المتحدة حول كيفية التصرف في التصويت، بخصوص قبول الصين عضوًا في الأمم المتحدة، والتي تُطرح سنويًا على جدول الأعمال. وكما أوضحنا من قبل، فإن الوفد الإسرائيلي قد اتبع سياسة الامتناع عن التصويت، وصوت، -في حالات نادرة- لصالح قبول الصين. لقد كان القرار في معظم الأحوال كحل وسط بين اعتبارات مختلفة: الرغبة في عدم إغضاب الصين أكثر من اللازم، لكن أيضًا لعدم المساس بالولايات المتحدة، والتعبير عن الاحتجاج على تأييد الصين للعرب والمنظمات الإرهابية الفلسطينية على وجه الخصوص، لكن أيضًا للحرص على عدم الابتعاد أكثر من اللازم عن أصدقاء إسرائيل في مجموعة دول "عدم الانحياز" وفي دول غرب أوربا التي أيدت قبول الصين في الأمم المتحدة. في 20 من ديسمبر عام 1961 أعلن وزير التعليم والثقافة أبا إيبن في الكنيست (بدلًا من وزيرة الخارجية جولدا مائير) أنه "حدث تقدم في موقف إسرائيل [في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس العام]، وأنها صوتت لصالح عودة الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة وكل مؤسساتها ووكالاتها الخاصة". مع ذلك امتنعت إسرائيل عن التصويت على مشروع قرار [قدَّمه الاتحاد السوفيتي] لطرد تايوان من الأمم المتحدة، فإسرائيل لم تكن لتستطيع التصويت في صالح طرد دولة عضو في الأمم المتحدة في الوقت الذي تآمر فيه أعداؤها العرب على طردها هي أيضًا.

واصلت إسرائيل جهودها هنا وهناك من أجل إقامة اتصالات مع ممثلي الصين؛ حيث استغل ممثل إسرائيل في طوكيو، في فبراير عام 1961، علاقاته القديمة من أجل دعوة وفد من الصين الشعبية لزيارة إسرائيل بشكل غير رسمي، غير أن هذه الدعوة لم تلبَّ، وجرت محاولة أخرى لإجراء اتصالات مع الصين في 9 من فبراير عام 1962؛ حيث تحدث سفير الصين في وارسو، الدكتور أبراهام دَجان، مع السفير الصيني هناك بخصوص إقامة علاقات مع إسرائيل، ولقد رد عليه السفير الصيني

في 13 من مارس فقط، بأن "الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وأنه يجب الانتظار". وفي مارس عام 1963 حاول رئيس حكومة سنغافورا الأسبق ديفيد مارشال الحصول على تأشيرة دخول للصين لصالح السفير الإسرائيلي في بانكوك، لكنه فشل في ذلك، وكان قد توجه قبل ذلك، في أبريل عام 1962، صديق يهودي أمريكي يدعى برودي برونر إلى وزير العمل يجئال ألون، وعرض عليه التوجه إلى الكاتب الأمريكي إدجار سناو، والذي اعُتبر صديقًا للصين، وطلب الوساطة منه بين الصين وإسرائيل، كتب برونار أن سناو عاد مؤخرًا من الصين، حيث أجرى مباحثات مع جو أن-لاي ويرى أن الظروف مهيأة لقيام إسرائيل بمبادرة للتفاوض مع الصين، ولقد أخبرت وزيرة الخارجية ألون بموافقتها على مثل هذه المبادرة، وإن كانت متشككة بالنسبة لنتائجها، ولقد كان مدير قسم آسيا وقتها (للمرة الثانية) يعقوب شمعوني متشائمًا، لكنه لم يرفض محاولة الاتصال مع الصين عبر إدجار سناو وشخصيات أخرى لها علاقات مع الصين، هو نفسه أراد الاتصال لهذا الغرض بالجنرال موريس كوهين في إنجلترا، وتوجه أيضًا إلى الدكتور كاتس، طبيب من تل أبيب كانت له علاقات صداقة ومراسلات مع طبيب أمريكي لبناني عمل في الصين... مع ذلك طرح شمعوني فكرة التوجه من جديد إلى قادة الصين بشكل رسمي ومباشر، على الرغم من أن فرص الرد على هذا التوجه بالإيجاب لا تبدو له معقولة، واقترح أن تقوم جولدا مائير أو رئيس الحكومة ليفي أشكول بالكتابة إلى جو أن-لاي، أو ربما يكتب دافيد بن جوريون رئيس الحكومة السابق إلى ماو تسي تونج، كما اقترح اتخاذ خطوة غير درامية وإصدار التعليمات لسفراء إسرائيل في أماكن مثل موسكو، ووارسو، ورانجون، واستوكهولم، في محاولة للحديث مع نظرائهم الصينيين.

حينها حدثت المفاجأة، ففي 2 من أغسطس عام 1963 أرسل جو أن—لاي رسالة إلى رئيس الحكومة وعرض عليه عقد مؤتمر دولي لرؤساء دول العالم لمناقشة الحظر التام للأسلحة النووية، وتقرير التدمير التام لكل الأسلحة النووية الموجودة، وصلت الرسالة بالبريد الجوي من بكين إلى القدس، وكانت هذه الرسالة -التي كانت أول توجه صيني رسمي تلقته إسرائيل- مماثلة للرسائل التي أرسلت إلى العديد من رؤساء الدول، ولم يكن فيها أي تطرق خاص بإسرائيل، ولقد انقسمت الآراء في مكتب رئيس الحكومة، وفي وزارة الخارجية في القدس، بين من أعطى هذه الرسالة أهمية، وبين من اعتبرها عملًا روتينيًا يحدث لكثير من الدول، على أية حال تقرر عدم الاستجابة، وفي 2 من سبتمبر أرسل أشكول ردًا وديًا، وكتب أن إسرائيل عبَّرت بشكل مستمر عن رغبتها في نزع الأسلحة النووية والتقليدية، واقتبس من

خطاب وزارة الخارجية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1962، ومن خطابات إسرائيليين آخرين في محافل دولية أخرى. وذكر أشكول أن إسرائيل عرضت نزع الأسلحة التقليدية الإقليمية في الشرق الأوسط، من خلال اتفاقية بين الدول العربية وإسرائيل، غير أن العرب -لسوء الحظ- رفضوا هذا المقترح. أضاف أشكول أن إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. سُلمت الرسالة إلى دبلوماسي صيني في استوكهولم سلمها له دبلوماسي إسرائيلي. لم ترد الصين على الرسالة. وعندما لم يصل الرد أرسل رئيس الحكومة أشكول رسالة أخرى إلى جو أن-لاي في 16 من يوليو عام 1965، ذكر فيها أن إسرائيل كانت من بين أوائل الدول التي اعترفت بالصين. وقام وفد إسرائيلي في عام 1955 بزيارة الصين. كما ذكر الدعوة التي قدمها رئيس الوفد دافيد هاكوهين بقيام وفد صيني برد الزيارة لإسرائيل. وأضاف أشكول أن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع 72 دولة صاحبة أنظمة حكم مختلفة. وأنها لا تنتمي إلى أي تكتل، وتتطلع إلى إقامة علاقات مع جميع الدول. كما دعا جو أن-لاي إلى إرسال وفد رسمي أو شبه رسمي، أو خاص، إلى إسرائيل. يمكن أن تكون انطباعاته "ركيزة موضوعية" لترتيب العلاقات بين الصين وإسرائيل. سُلمت هذه الرسالة أيضًا في استوكهولم (فشلت محاولة تسليمها عبر السفارة في باريس، ووارسو؛ حيث رفض السفراء الصينيون هناك مقابلة الممثلين الإسرائيليين). وهذه الرسالة أيضًا لم يُتلقَ رد عليها.

لإزالة الشكوك حول سياسة الصين في الشرق الأوسط؛ وصف جو أن-لاي بوضوح سياسة بلاده في المنطقة أثناء زيارته للقاهرة في ديسمبر عام 1963، بعد شهور قليلة من إرسال الرسالة حول القضية النووية إلى زعماء الدول والحكومات في العالم، والتي قام ليفي أشكول بالرد عليها. وهذا ما قاله في تصريحه: "تؤيد جمهورية الصين الشعبية الشعوب العربية في نضالها وحربها ضد الاستعمار... من أجل حماية استقلالها القومي، وتؤيد الشعوب العربية في تطلعها إلى تحقيق التضامن والوحدة، وتؤيد الدول العربية في جهودها لتسوية الصراعات بالطرق السلمية ومن خلال التشاور، وتطالب باحترام كل الدول لسيادة الدول العربية، وتعلن أنه يجب معارضة أي اختراق أو تدخل لأي عنصرٍ كان".

حاولت إسرائيل -كما ذكرنا من قبل- الاستعانة في بعض المرات بالوسطاء من أجل نقل الرسائل إلى الصين؛ ففي 29 من يونيو عام 1964 التقى ليفي أشكول في باريس بالرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديجول، (أقامت فرنسا علاقات دبلوماسية مع الصين في يناير عام 1964). قال له ديجول عن الرسالة التي أرسلها إلى جو أن-لاي وعن أنه لم يتلق ردًا منه، وطلب من ديجول الطلب من زعماء الصين تغيير تعاملهم

مع إسرائيل، وأجاب ديجول: "أنا أسجل ذلك أمامي".

في نفس الشهر -يونيو عام 1964- قامت وزارة الخارجية بمجهودٍ آخر، فقد أُرسل مبعوث آخر -لم تُذكر هويته في الوثائق- إلى هونج كونج ومكث فيها عدة أسابيع؛ في محاولة لإجراء اتصال تجاري أو سياسي مع الصين، ولقد نجح في مقابلة "الزعماء غير الرسميين للممثليات الصينية في هونج كونج"، وعرف منهم أن هناك تعليمات عامة لكل ممثلية صينية بالامتناع عن أي اتصال مع ممثلي إسرائيل وعدم إعطاء تأشيرات الدخول للإسرائيليين، ولقد سأل المبعوث إن كان يستطيع الحصول على تأشيرة لدخول الصين من أجل استكمال المباحثات في بكين، وكان الرد الذي تلقاه: "في اليوم الذي تُريني فيه تأشيرة دخول إلى القاهرة وإلى جاكرتا- تستطيع طلب مني ذلك". وفي صيف عام 1965 زار هونج كونج إلياهو إيلات والبروفسور أ.د. برجمان، والتقيا مع "شخصية صينية مقربة من الحكومة في بكين". ولقد وجدا هما أيضًا أنه لا يوجد استعداد صيني لإقامة أي اتصال بإسرائيل.

في الستينيات، تبنت الصين الموقف العربي المتشدد جدًا تجاه إسرائيل، ووقفت إلى جانب العرب في كل قضية طرحت بينهم وبين إسرائيل، ولقد كان هذا التطور وليد الصراع بين الصين الشعبية وروسيا السوفيتية، الذي تأجج في المؤتمر الشيوعي العالمي، الذي عقد في موسكو في شهر نوفمبر عام 1960 وأدى إلى حدوث فجوة بين الاثنين، من وقتها وتقف الصين ليس فقط ضد الولايات المتحدة، بل -أيضًا- ضد الاتحاد السوفيتي، في هذه الحالة حاولت الصين -من جانبها- تعبئة الدول الأفروآسيوية، وخاصة الدول العربية، ولقد كان زيادة العداء مع إسرائيل وسيلة مفيدة لهذا الغرض، ففي السنوات 1963-1965 زار جو أن-لاي مصر مرات عدة، وكذلك سوريا التي حصلت على نوع من المساعدات الصينية، كما كانت اللغة الصينية في التعامل مع إسرائيل مليئة بالعداء، والقذف، والإدانة الشديدة، من أفضل ما ورد في المعجم الشيوعي-الماركسي في تلك الفترة.

كانت الصين قادرة على منافسة الاتحاد السوفيتي في اللغة العدائية المعادية لإسرائيل، لكن ليس في الناحية المادية، لذلك فإن مساعدتها للدول العربية، وخاصة مصر وسوريا، لم يكن له تأثير كبير، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمساعدات العسكرية والسياسية التي قدمتها للمنظمات "الإرهابية" الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى أن الصين بدأت في منتصف الستينيات "الثورة الثقافية"، التي أدت إلى اتباع أيديولوجية وسياسة خارجية متشددة، ولقد قوبلت منظمة التحرير الفلسطينية -التي أُسست في عام 1964- كحركة ثورية وحصلت على الفور على الاعتراف الصيني وتأييده، وأصبحت الصين الدولة

الرئيسية المزودة لحركة فتح بالسلاح، ومن بعدها منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التابعة لجورج حبش، وفي مارس زار الصين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، أول مؤسس لهذه المنظمة وزعيمها، ووقع على اتفاقية مع الصين، وكانت هذه أول اتفاقية توقعها منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة غير عربية، ولقد خصصت الصين لصالح المنظمة قواعد تدريب وتأهيل لحرب العصابات، وأمدتها بالأسلحة الخفيفة، بل ومنحتها المال والتأييد السياسي والدعائي، كما كانت الصين أول دولة غير عربية اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وسمحت لها بفتح ممثلية رسمية لها في بكين عام 1965، ولقد استقبل زعماء منظمة التحرير الفلسطينية استقبالًا رسميًا وجماهيريًا عند زياراتهم للصين.

تزايدت انتقادات الصين لإسرائيل ووصلت إلى ذروتها -على وجه الخصوص- بعد حرب الأيام الستة في يونيو عام 1967، ولقد امتدحت الصين العملية التي قامت بها المنظمات الفلسطينية وشجعتها على إدارة "حرب التحرير الشعبية" ضد إسرائيل، و يُعقد في 15 من مايو من كل عام في بكين مؤتمر شعبي بمناسبة "يوم التضامن مع فلسطين"، كما واصل ياسر عرفات -الذي تولى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية في فبراير عام 1969- إقامة علاقات طيبة مع الصين والحصول منها على مختلف أنواع المساعدات.

أيدت الصين العرب تأييدًا كاملًا صاحبه إدانة شديدة لإسرائيل، وذلك في فترة التوتر بين إسرائيل والدول العربية قبل حرب الأيام الستة وفي أثناء الحرب نفسها في يونيو عام 1967، وفي 6 من يونيو أصدرت الحكومة الصينية بيانًا أعربت فيه عن "تأييدها الكامل لحرب الشعوب العربية ضد إمبريالية الولايات المتحدة وإسرائيل"، ولقد نشرت الصحف الصينية معلومات كاذبة عن سير الحرب، مليئة بالقذف والإدانة لإسرائيل، كجزء من الحملة ضد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على السواء، وأرسل جو أن-لاي برقيات تأييد وتشجيع إلى رئيسي مصر وسوريا وإلى أحمد الشقيري، واندلعت في بكين مظاهرات تأييد جماعي للعرب، وأصبح الطلب بالانسحاب الإسرائيلي من "المناطق المحتلة" الأساس الثابت للدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط.

أعربت شخصيات إسرائيلية، من حين إلى آخر، عن خيبة أملها من العداء الصيني وأملها في تغيير سياستها، ولقد قالت جولدا مائير كلمات بهذا المعنى في خطابها في الكنيست بتاريخ 29 من مارس عام 1965، وأضافت أن إسرائيل لا تجد أي سبب معقول لهذا الموقف، باستثناء الرغبة في خدمة المصالح الصينية في

العالم العربي. كما تحدث بن جوريون مرات عديدة في قضايا الصين، سواء في فترة كونه رئيسًا للحكومة أم بعد اعتزاله الحياة السياسية. وكان يعتقد أن موقف الصين من قضايا الشرق الأوسط، والتي تبحث لها عن أصدقاء لدى الدول العربية المعادية لإسرائيل، هو أحد عوامل تفاقم الوضع الأمني في المنطقة. إن الدعايات الرسمية الصينية تهتم كثيرًا بكراهية إسرائيل من أجل كسب صداقة العرب. وأضاف بن جوريون أنه ليس لدى الصين سبب لكراهية إسرائيل مثلما لا يكره هو الصين، وكان مع التقارب مع الصين وأسِف لعدم استجابة الصين، واعتقد أن حقيقة تمثيل تايوان للصين في الأمم المتحدة هو تشويه خطأ دولي، وأن على الولايات المتحدة تغيير تعاملها في هذه القضية.

قال أبا إيبن في الكنيست في من 25 نوفمبر عام 1970 -عندما كان وزيرًا للخارجية- إن إسرائيل مهتمة بإقامة علاقات طبيعية مع الصين الشعبية في كل المجالات، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، وقال إن إسرائيل حاولت أكثر من مرة إجراء محادثات مع الصين، فضلًا عن التوجهات المباشرة والرسمية إليها، وعن طريق جس النبض غير الرسمي. ولقد قوبلت كل المحاولات بالرفض والتعامل السلبي، وكانت إحدى هذه المحاولات في 11 من مايو عام 1971، عندما عاد -وقتها- مدير عام وزارة الخارجية جدعون رفائيل من جولة آسيوية، وعرض محاولة إقامة لقاء مع ممثل الصين الشعبية في قطمندو، عاصمة نيبال. وفي نفس اليوم توجه السفير الإسرائيلي في قطمندو إلى ممثل الحكومة النيبالية وطلب منه القيام بالاتصال بينهما، وبعد أربعة أيام رد النيبالي، الذي توجه إلى السفير الصيني وحصل منه على رد سلبي فوري. وقال السفير الصيني أن حكومته غير مهتمة باللقاء المقترح. ولقد سمع صحفي إسرائيلي، نجح بطريقة ما في دخول بكين وإجراء لقاء مع مسئول صيني لم يذكره في تقريره، أن الصين لن تكون مستعدة للاعتراف بإسرائيل حتى تعترف هي بالعرب. ولقد شبَّه إسرائيل "بكلب الإمبريالية المفترس" وأداة الإمبريالية الأمريكية للعدوان في الشرق الأوسط.

استمر هذا الوضع لبضع السنوات فقط؛ ففي الفترة 1969-1970 تلاشت "الثورة الثقافية" وبدأ يظهر في الصين نوع من الاعتدال، سواء في الأمور الداخلية أو في السياسة الخارجية. ولقد اعتدل الحماس الثوري والتشدد الأيديولوجي الذي ميَّز سنوات "الثورة الثقافية". وحدث ترميم تدريجي لمنظومة العلاقات الدبلوماسية، ومنحتها الكثير من الدول -وخاصة الغربية- الاعتراف، وأقامت علاقات دبلوماسية معها. وفي عام 1971 توجه رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون إلى رئيسة الحكومة جولدا مائير؛ طالبًا منها أن تصوت إسرائيل في صالح مشروع

قرار قبول الصين في الأمم المتحدة، وإخراج تايوان منها، استجابت إسرائيل للطلب الأمريكي وصوتت في صالح قبول الصين -عن غير رضا- في صالح إبعاد تايوان، على الرغم من أن هذه الخطوة قد تكون سابقة بالنسبة لإسرائيل نفسها، وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نفس العام -في 25 من أكتوبر عام 1971- تم قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة مكان تايوان، وشغلت مكانها كعضو دائم في مجلس الأمن، كما اعتبرت زيارة نيكسون للصين في عام 1972 تطورًا إيجابيًا بالنسبة لإسرائيل، أرسل وزير الخارجية أبا إيبن في 29 من أكتوبر، بعد التصويت على قبول الصين في الأمم المتحدة- برقية تهنئة إلى جو أن-لاي، ولقد عادت البرقية بعد بضعة أيام مرفقة برسالة من وزارة البريد في بكين بأنه لا توجد علاقات بريدية بين البلدين.

في هذه المرحلة، لم يغير تصويت إسرائيل في صالح ضم الصين إلى الأمم المتحدة من سياسة الصين تجاه إسرائيل، وقال جو أن-لاي في اللقاء الذي أجراه مع صحفي ياباني، ونشر في 28 من أكتوبر عام 1971، في Asahi Shimbun- أن إسرائيل بدأت بحرب عدوانية في الشرق الأوسط ولم تحل مشكلاتها بعد، لقد صوتت إسرائيل -بالفعل- في صالح الصين، لكن ليست هناك نية في إقامة علاقات معها، أما رئيس وفد الصين في الأمم المتحدة، فقد تحدث في أول خطاب له في 15 من نوفمبر عن الوضع في الشرق الأوسط، ووصفه بعدوان من جانب الصهيونية على الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى، وذلك بتأييد ومباركة من الدول العظمى، وإن حل مشكلة الشرق الأوسط مرتبط بإعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل (عام 1967) وإعادة "الحقوق القومية للشعب الفلسطيني"، وأن الصين لا تعارض الشعب اليهودي أو الشعب الإسرائيلي، لكن التوسع الصهيوني وعدوانه، وواصل المندوب الصيني حديثه قائلًا إن الصين وقفت دائما إلى جانب العرب وساندتهم.

مع قبولها في الأمم المتحدة بدأت الصين تكيف لنفسها -ببطء وبتدريج- سياسةً أكثر اعتدالًا تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل، ولقد توقفت لغة القذف، التي كانت نمطية في الدعايات الشيوعية الماركسية، وإن كان الموقف الأساسي تجاه إسرائيل ظلَّ كما هو، وبدأت وزارة الخارجية في البحث عن بدائل لاستئناف الحوار مع الصين، وطلبت -على مر السنين- من بعض الشخصيات السياسية التي زارت الصين؛ طرح مسألة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عليها، وغير واضح من منهم بالضبط طرح المسألة، لكن كانت إجابة الصينيين دائمًا متطابقة: لن تقوم علاقات حتى يُحل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وكان

من بين الشخصيات التي توجهت إليها إسرائيل: فيير ماندس فرانس وفرانسوا ميتران من فرنسا، وبوب هوك من أستراليا، وأنطوني وجود من إنجلترا، والسيناتور هنري جاكسون، ووزير الخارجية هنري كيسنجر من الولايات المتحدة، وغيرهم. وفي يوليو عام 1971 زار الصين الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشسكو، وناقش مع زعمائها ضرورة إقامة علاقات مع إسرائيل. كما زار الزعيم الاشتراكي الإيطالي بياترو ننى الصين في نوفمبر عام 1971 (عندما كان يبلغ من العمر ثمانين عامًا!) وأبلغ جو أن-لاي رسالة من جولدا مائير. رفض جو أن-لاي في حديثه مع ننى حق إسرائيل في الوجود. وفي بداية عام 1975 زار الصين وزير دفاع ألمانيا الغربية الأسبق فرانتس يوزف شتراوس، وسأل ماو تسي تونج: متى ستعترف الصين بإسرائيل؟. ولقد كانت الإجابة: إن هذه "مسألة وقت". لكن عندما سافر رؤساء أحزاب مجلس النواب الأمريكي إلى الصين في عام 1972، فضلت وزارة الخارجية الإسرائيلية عدم الاستعانة بخدماتهم. ولقد أوضح نائب المدير العام يعقوب شمعوني: "لا تميل الوزارة إلى الإكثار من جهود وساطة شخصيات من دول ثالثة بالنسبة للصين وعلاقاتها بإسرائيل. ومن الواضح لنا أن هذه الوساطة لن تفيد كثيرًا... لقد قمنا بعدة محاولات للاستعانة بالأصدقاء الوسطاء، لكنها لم تأت بفائدة...". وبالفعل لم تكن هناك أية نتائج لكل جهود الوساطة التي ذكرناها سلفًا.

في يوليو عام 1971 عُلم أن ممثلين صينيين رسميين في باريس قد التقوا بإيلي بن جال، ممثل حزب "مبام" هناك. ولقد اهتم الصينيون بالرؤى المختلفة للحياة السياسية في إسرائيل. وقدم تقريرًا عن لقائه في السفارة الإسرائيلية في باريس. ولقد أخبرت وزارة الخارجية حزب "مبام" معارضتها لمثل هذه اللقاءات. كما قام الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ميكي" باتصالات من نوع ما بخصوص الصين. ومن شبه المؤكد أن حكومة الصين علمت أن هذه الاتصالات ليست قناة معتمدة للاتصال بإسرائيل، إن كانت مهتمة في الأصل بمثل هذا الاتصال. ولا يجب إعطاؤها أي وزن سياسي.

منحت حرب الغفران -في أكتوبر عام 1973- الصين فرصة للقيام بدعايات. الغرض منها أن تنال إعجاب العرب، وإقناعهم أن الدولتين العظميين -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء- هما عدوتاهم. ولقد زعمت الصين وقتها أن إسرائيل هي التي بدأت بهذه الحرب ويجب إدانة ذلك. ودعت العرب إلى معارضة قرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. واتهمت واشنطن وموسكو بأنهما فرضتا رأيهما على مجلس الأمن. ولقد أيدت الصين المقاطعة العربية للنفط، ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشات الجمعية

العامة للأمم المتحدة، وفي عام 1975 أيدت الصين قرار الأمم المتحدة الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

إن دخول الصين الأمم المتحدة، والتقارب التدريجي بين الولايات المتحدة والصين، وتهدئة النبرة الصينية بالنسبة لإسرائيل، جعل وزارة الخارجية في القدس تفكر في أنه يستحسن فتح ممثلية إسرائيلية في هونج كونج. وإلى جانب الأسباب الاقتصادية التي بررت التواجد الإسرائيلي في هونج كونج، كان هناك افتراض أن هونج كونج من الممكن أن تصبح وسيلة ما للاتصال بالصين.

أخذ البريطانيون جزيرة هونج كونج من الصين تدريجيًا منذ عام 1841، ولقد كانت هونج كونج مستعمرة تحت التاج البريطاني حتى عام 1997، عندما عادت إلى الحكم الصيني. ويقدر عدد سكانها بحوالي خمسة ملايين نسمة. ولقد كانت أهميتها الاقتصادية كبيرة منذ بدايتها، ولكونها من أهم المراكز المصرفية والتجارية والصناعية في العالم. وكانت هناك طائفة يهودية ثرية ونشطة. ولقد تاجرت إسرائيل مع هونج كونج وتوجهت السفن الإسرائيلية إليها بشكل منتظم. و كانت هونج كونج -حتى وحدتها ثانية مع الصين الشعبية- نافذة على هذه الاتصالات.

في عام 1958 عينت إسرائيل قنصلًا شرفيًا في هونج كونج، وكان رجل أعمال محليًا يدعى فيكتور زيرنسكي، وعمل من قَبلُ كضابط هجرة. ولقد جاء هذا التعيين بموافقة إنجلترا التي حكمت المستعمرة. وفي عام 1968 تم رفع مستوى التمثيل إلى قنصلية عامة شرفية. وفي 26 من نوفمبر عام 1969 عرض يعقوب شمعوني إقامة قنصلية -أو قنصلية عامة- في هونج كونج برئاسة دبلوماسي متخصص. فالقنصل العام الشرفي -في رأيه- لم يكن كافيًا لتمثيل قضايا إسرائيل في هونج كونج. وبالفعل، في عام 1973 افتُتحت في هونج كونج قنصلية عامة نظامية. وعُين عمانويل جلبر في منصب القنصل العام. ولقد خابت الآمال التي عُلقت على هذه الممثلية؛ حيث فشلت جميع محاولات الاتصال مع الصين من خلالها. وبعد عامين -في يناير عام 1975- قُرر إغلاق القنصلية العامة وبقي تمثيل إسرائيل في هذه المستعمرة مع القنصل الشرفي فيكتور زيرنسكي. وأُعيد فتح القنصلية ثانية في عان 1985 -كما سنشرح فيما بعد- وحينها كانت التجربة أكثر نجاحًا.

4. مرحلة التطبيع

مات ماو تسي-تونج في سبتمبر عام 1976، وبعد فترة ما من الصراعات الداخلية في الصين استقرت قيادة جديدة بزعامة دنج شياو-بنج (Deng

(Xiaoping)، الذي بدأ تدريجيًا اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، والحداثة. بدأت مرحلة جديدة في الصين المعاصرة، والتي أدت إلى بداية مرحلة مستمرة وبطيئة من التقارب مع إسرائيل وتغيير سياسة العداء السابقة تجاهها. وإن كانت الإستراتيجية الأساسية للصين في كل ما يخص الشرق الأوسط قد بقيت كما هي لسنوات ليست بالقليلة. ولقد اعتُبرت إسرائيل لاعبًا مهمًا في صد التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط. ولقد كان ذلك الأمر على هوى الصين لكنه لم يؤد إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، حيث أن مثل هذه الخطوة تمس العرب ولا يبدو أنها ستأتي بالفائدة على الصين. واستمر الخط العلني المعارض لإسرائيل. وفي مايو عام 1975 ألقى وزير الخارجية الصيني تشياو جوان-خوا (Qiao Guanhua)خطابًا ضم الثوابت التالية: إسرائيل حقيقة قائمة.. ليست هناك إمكانية في إعادة اللاجئين الفلسطينيين وخلق مشكلة لاجئين إسرائيليين.. الصراع العربي الإسرائيلي تعبير عن صدام بين القوتين العظميين.. الصين لا تفكر في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. يتضح من كلامه أن إسرائيل تخدم بوجودها المصالح الصينية. ولقد أكدت التصريحات الصينية الرسمية والتحليلات التي نشرتها وكالة الأنباء الصينية شينحوا (Xinhua)، والصحف الصينية: أن الصين تعتبر نفسها حليفة للشعوب العربية في كفاحها ضد محاولات الدولتين العظميين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة- فرض السيطرة على المنطقة. وليس هنا مجال الخوض في تفاصيل التصريحات السياسية الصينية في تلك الفترة بخصوص الشرق الأوسط، والعرب، وإسرائيل، والدولتين العظميين. وهي تبدو أحيانًا متناقضة. لكن كان ذلك على ما يبدو أسلوب السياسة الدعائية للصين في السنوات الأولى بعد ابتعاد ماو تسي تونج.

رد وزير الخارجية يجئال ألون على التطورات التي طرأت على الصين بعد وفاة ماو تسي تونج، وقال أنه لايرى -في الوقت الحالي- أي بادرة على حدوث تغيير في السياسة الصينية، وأنه يجب انتظار التطورات. "نحن نتابع، لكننا لا نلهث وراء أي دولة لا تقيم معنا علاقات دبلوماسية". واعتقد أنه لا مجال لتقديم مبادرة إسرائيلية للصين في هذه المرحلة. لكن البادرة الواضحة للتغير تظهر في رد فعل الصين على زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، وبداية عملية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1977. لقد كان موقف الصين في هذه القضية قاطعًا. فمن ناحية واصلت هجومها الدعائي على إسرائيل والصهيونية، وامتنعت عن إظهار أي تأييد علني لخطوات السادات تجاه إسرائيل كي لا تمس علاقاتها بالدول العربية الأخرى، ومنظمة التحرير الفلسطينية.. لكن من ناحية أخرى يبدو أنها

تعاملت مع عملية السلام بإيجابية، وامتنعت عن توجيه النقد لهذه التطورات، وكان لذلك سببان: الأول: أن العملية تمت بدون مشاركة الاتحاد السوفيتي وبما يخالف مصالحها. الثاني: أنها دعت قبل ذلك بفترة طويلة إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي عبر المفاوضات، دون تدخل القوى العظمى الأجنبية، وكانت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خطوة صحيحة بالنسبة للصين، مع أنها لم تعرب عن تأييدها علنًا.

بدأت سياسة التوافق -التي بدأت مع صعود دونج شياو-بينج إلى الحكم- تؤتي ثمارها في نهاية السبعينيات، ففي ديسمبر عام 1978 حددت الصين المجالات التي سيتم فيها الإصلاح، ولقد تم وضع الحداثة على رأس سلم الأولويات، وكانت مجالات التنمية المفضلة هي: الزراعة، والصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع القومي، ولقد كان من الطبيعي أن تؤدي سياسة الإصلاح إلى إيجاد علاقات مع إسرائيل -أيضًا- في كل مجال من هذه المجالات الأربعة المذكورة، ولقد أوجدت هذه العلاقات تدريجيًا، في البداية بشكل عملي وليس بشكل رسمي، وبطرق غير مباشرة، ففي البداية كانت محدودة وفي كل مرة قُدمت لهم علنًا سارعت الحكومة الصينية في إنكارها، ومرَّت أكثر من عشر سنوات حتى أصبح لهذه العلاقات تأثير في مجال العلاقات الدبلوماسية، ولقد تطورت العلاقات الوطيدة والمتنوعة في مجال الزراعة أولًا، وكانت معظمها بمبادرة حكومية وبعضها بمبادرة خاصة، ولقد شملت أمورًا مثل تطوير المستوطنات القروية والمناطق القاحلة، والري، وإنشاء المزارع النموذجية، ومزارع الأزهار، وتسمين الأبقار، والقيام بدراسات زراعية في عدة محافظات، بل أن الصين اشترت من إسرائيل معدات زراعية، وسافر خبراء إسرائيليون من كلية الزراعة التابعة للجامعة العبرية، ومن مركز بحث الاستيطان في منطقة رحوفوت، ومن معهد فولكاني، ومن وزارة الزراعة، ومن مشروعات الصناعة الكيبوتسية المتحدة ومؤسسات أخرى؛ إلى الصين بداية من نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات.

ومنذ عام 1979 وما بعده بدأت تستحدث علاقات بين صناعات مختلفة إسرائيلية وصينية، وإن كانت العلاقات في هذا المجال -مقارنة بالمجالات الأخرى- محدودة للغاية، ولقد وُجدت العلاقات في مجال العلوم والتكنولوجيا في فترة مبكرة أكثر، وكانت متنوعة للغاية، فقد دُعي العلماء الإسرائيليون -في البداية من حملة جوازات السفر الأجنبية، ومنذ عام 1982 من أصحاب جوازات السفر الإسرائيلية- للمشاركة في المؤتمرات الدولية التي عُقدت في الصين أو لإلقاء المحاضرات وتقديم المشورة، تجدر الإشارة إلى أنه في ربيع عام 1964 دعت أكاديمية العلوم الصينية

عالم الطفيليات البروفسور شاؤل أدلر، لإلقاء سلسلة من المحاضرات في مجال تخصصه، واستمرت الزيارة لمدة ستة أسابيع. كما توجه بعض الطلبة الإسرائيليين المعدودين للدراسة في الصين، وكان ذلك في البداية أيضًا لحاملي جوازات السفر الأجنبية. كما وَفَد إلى إسرائيل بعض الطلاب الصينيين، وذلك مع انتهاء فترة الثمانينيات. وفي منتصف فترة الثمانينيات بدأت عملية من التسارع في كل هذه المجالات كما سنورد لذلك فيما بعد.

المجال الخاص في تطور العلاقات العملية الذي لفتت الانتباه في كثير من وسائل الإعلام العالمية؛ كان المجال العسكري. ولقد انتشرت كثير من الشائعات التي تم إنكارها من الحكومتين، وخاصة الصين. والكلمات التي يمكن استعراضها -بشكل أكثر عقلانية- كانت بدايتها في الصالون الجوي الذي عُقد في باريس في يونيو عام 1975؛ حيث فوجئ رجال الجناح الإسرائيلي برؤية مندوبين صينيين اهتموا بطائرة "كفير" التي عُرضت هناك. كما اهتم الصينيون أيضًا بالمعدات العسكرية السوفيتية التي غنمتها إسرائيل في حروبها مع جيرانها العرب. وفي معرض السلاح الذي أقيم في سويسرا عام 1978 أجرى الصينيون والإسرائيليون محادثات في أمور السلاح. وعلى مر السنين نُشرت أنباء عن صفقات عسكرية بأحجام كبيرة، وعن عدد كبير من الإسرائيليين يعمل في الصين وقدموا لها المشورة في أسلحة المدرعات، والطيران، وإنتاج الصواريخ، وتطوير الأسلحة السوفيتية. لا شك في أن كثيرًا من هذه الأنباء كان مبالغًا فيها وأصلها مصادر أجنبية، خاصة البريطانيين الذين أضيروا من دخول إسرائيل إلى السوق العسكري الصيني. مع هذا يبدو أن الصين كانت مهتمة بإقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل لعدة أسباب: قدَّرت الصين القدرة العسكرية الإسرائيلية، سواء من ناحية أساليب القتال أو من ناحية كفاءة المعدات التي تستخدمها، ورأت في ذلك إسهامًا في عملية تحديث جيشها. احتاجت الصين إلى مصادر رخيصة من أجل مشكلة التحديث التي أرادت الصين تطبيقها على جيشها. لم تستطع إسرائيل تجاهل القدرة الاقتصادية العظيمة للصين، حيث وافقت -على ما يبدو- على بيع تكنولوجيا حديثة للصين تُحسن من إنتاجها، وبأسعار أقل نسبيًا. هكذا وُقِّعَت صفقات لتطوير الأسلحة السوفيتية، والتعاون في إنتاج مدفع 105مم يُثبَّت على الدبابات الصينية. ولقد شوهد في العرض العسكري العلني في عام 1984؛ بناءُ سفن الصواريخ، وإنتاج صواريخ البحر بحر، وغيرها.

كان الوسيط الرئيسي- على ما يبدو، بناءً على شهادته نفسه، ومصادر أخرى-

هو شاؤل أيزنبرج[1] الذي كانت له علاقات طيبة مع الصين، وكان قد باع فيها منتجات إسرائيلية. نجح أيزنبرج في جذب انتباه الصينيين إلى العلاقات الأمنية مع إسرائيل، وقام بالوساطة بين أجهزة الأمن الصينية والإسرائيلية. ولقد سهل الأمر أيضًا على الصينيين ليقولوا أنهم لا يقيمون علاقات رسمية وعلنية مع إسرائيل. وفي 22 من فبراير عام 1979 سافرت طائرة أيزنبرج الخاصة إلى الصين وعلى متنها 30 إسرائيليًا، وهم ممثلون للصناعات العسكرية الإسرائيلية المختلفة. كانت الرحلة سرية، وهكذا بدأت العلاقات الأمنية السرية بين الصين وإسرائيل. وكانت الولايات المتحدة والصين قد أقامتا قبل أيام معدودة علاقات دبلوماسية بينهما في 1 من يناير عام 1979. ولقد أُمِّلت القيادة الأمنية في إسرائيل (رئيس الحكومة مناحم بيجن، ووزير الدفاع عيزر فايتسمان، ووزير الخارجية موشه ديان) أَلَّا تعارض الولايات المتحدة الاتصالات بين الصين وإسرائيل، ومع عودة الوفد الأمني من الصين، توجهت بعده وفود أخرى، ووفقًا لمنشورات أجنبية حصلت الصين من إسرائيل على أنظمة أسلحة مختلفة، وساعد خبراء إسرائيليون في تطوير طائرة مقاتلة.

ساد التعتيم الذي فرضته الصين وإسرائيل على العلاقات بينهما لمدة خمس سنوات. وفي عام 1984 كتبت المجلة البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية **جينس** أن صفقات السلاح بين الصين وإسرائيل وصلت إلى حوالي 3.5 مليار دولار. و قال أيزنبرج في مقابلة أجراها مع جريدة *يديعوت أحرونوت*: "بدأ الصينيون - بفضلي- في الاهتمام بإسرائيل، وكلما اهتموا أكثر، هكذا زاد فضولهم... لقد كنت رجل إسرائيل في الصين، وفي ظل غياب العلاقات الدبلوماسية، كنت ممثل إسرائيل هناك.... أنا أؤمن أني قد ساهمت إسهامًا كبيرًا في التقارب بين الدبلوماسية الإسرائيلية والصينية، ولقد شكرني رئيس الحكومة إسحق شامير على ذلك". ولإيجاد نوع من التوازن يجب الإشارة إلى أن الصحف قد نشرت أن أيزنبرج طالب "بالحَصْرية" على إقامة هذه العلاقات الأمنية وحصل على عمولة بنسبة 17-20% من المبيعات.

وفي نفس السنوات -تقريبًا- التي حدث فيها تعاون في مجالات كثيرة بين الصين وإسرائيل، بما فيها مجالات المعدات والتكنولوجيا العسكرية، عملت الصين على

[1] من مواليد ميونخ في ألمانيا لعائلة بولندية متدينة، فرَّ من الحكم النازي وتنقل في أوربا، سافر إلى الشرق الأقصى ووصل إلى شنغهاي عام 1940، ومنها إلى اليابان، عمل في سنوات الحرب العالمية الثانية مع مصانع لدول المحور، وبدأ في العمل بعد الحرب مع المصانع الأمريكية التي استورد منها برادة الحديد لصناعات الصلب اليابانية، وقام في المقابل بتصدير محطات القوة وأسلاك الكهرباء والهواتف إلى الهند. (المترجم).

دفع بيع أسلحة لدول عربية مختلفة وبمعدلات كبيرة، ولم يكن للشحنات العسكرية الصينية إلى الشرق الأوسط حتى نهاية السبعينيات أهمية؛ حيث احتوت في الأساس على أسلحة خفيفة من أجل "حركات التحرر القومية". ومنذ بداية الثمانينيات تغير التوجه وأصبحت الصين واحدة من أهم الدول المزودة بالسلاح للشرق الأوسط، وكانت معظم الصفقات العسكرية الصينية مع الدول العربية، والتي ضمت أيضًا صواريخ باليستية، تتم سرًا، وكانت الزبائن الرئيسية مصر، والعراق، وسوريا، والسعودية، وإيران (والأخيرة عبر كوريا الشمالية). ولقد اشترت ليبيا من الصين مواد كيميائية، كما اشترت السودان والصومال الأسلحة من الصين لكن بكميات محدودة، وفي عام 1990 وقعت الصين وإيران على اتفاقية للتعاون النووي لمدة عشر سنوات، واستمرت منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على المساعدات العسكرية من الصين، خاصة الأسلحة الخفيفة والتدريب العسكري، وفي التسعينيات، شغلت مسألة بيع الأسلة الصينية -بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل- زعماء إسرائيل الذين طرحوا على الزعماء الصينيين مسألة تهديد ذلك لأمن إسرائيل، ولم يتردد شمعون بيريز عندما كان رئيسًا للحكومة ووزيرًا للخارجية في مهاجمة الصين مرات عديدة، في الفترة بين أعوام 1985-1988 في خطاباته في الكنيست وفي أماكن أخرى؛ لتأييدها الدول العربية المتشددة وتزويد المنطقة بالصواريخ، ولقد قام بذلك أيضًا عندما توطدت العلاقات مع الصين تدريجيًا، كما قام بذلك أيضًا رئيس الحكومة إسحق شامير.

كانت سياسة الصين بخصوص الشرق الأوسط في تلك الفترة مؤيدة للعرب، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها صيغت بمصطلحات موضوعية غابت عنها لغة القذف التي ميزتها في السنوات السابقة، وإن كان قد استمر الأسلوب اللاذع والإدانات حتى نهاية الثمانينيات تقريبًا، وفي مارس عام 1978 نُشر في الصحيفة الصينية ***يوميات الشعب*** تصريحًا رسميًا، ذُكر فيه أن الصين ستعترف بإسرائيل عندما تتنازل عن سياستها العدوانية وعن توسعها، وتتعلم التعايش في سلام مع جيرانها، وفي مايو عام 1979 وعد سفيرُ الصين في لبنان ياسر عرفات بأن الصين لن تعترف بإسرائيل (على الرغم من أنه بالفعل في نفس الفترة أظهرت تأييدًا هادئًا للاتصالات المصرية الإسرائيلية، كما ذكرنا من قبل)، استمر تأييد الصين لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل متواصل وكذلك إدانتها لإسرائيل لأعمالها العسكرية في لبنان أو لسن قانون القدس في يونيو عام 1980، وفي 3 من ديسمبر عام 1981 أضاف سفير الصين في الأمم المتحدة عبارة ذات مغزى

لخطاباته الاعتيادية في الأمم المتحدة. فقد قال إن جميع دول الشرق الأوسط في حاجة إلى الاستمتاع بحق الوجود والاستقلال. وبعد عام من ذلك التاريخ قال رئيس الحكومة الصينية جاو تسي-يانج (Zhao Ziyang) صراحة، أثناء زيارته للقاهرة، أن "جميع دول الشرق الأوسط -بما فيها إسرائيل- يجب أن تتمتع بحق الاستقلال والوجود، على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في عام 1967، بما في ذلك القدس.. وأنه يجب إعادة حقوق الشعب الفلسطيني إليه، بما في ذلك حق العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته. ولقد رحبت الصين بإعلان "قيام الدولة الفلسطينية" في نوفمبر عام 1988. ولقد كان الموقف الرسمي الصيني وقتها تجاه إسرائيل أن "الصين تعترف بحقيقة وجود إسرائيل كدولة، لكنها تعتقد أنه يجب التمييز بين نظام الحكم في إسرائيل وبين الشعب الإسرائيلي".

في هذا الجو الجديد أصبح أكثر سهولة البدء في اتصالات سياسية معينة، تطورت تدريجيًا وببطء. وعندما نُشرت أنباء عن وجود علاقات بين الصين وإسرائيل أنكرت الصين ذلك بشدة. أكدت الصين -في إنكارها المتكرر لأنباء وجود علاقات مع إسرائيل، (خاصة العلاقات العسكرية) والتي نُشرت في السنوات 1982-1983 في وسائل الإعلام- على أنها تصر على رفضها الاعتراف "بالكيان الإسرائيلي الصهيوني" أو إقامة علاقات دبلوماسية معه. كما مالت عناصر مختلفة في حكومة إسرائيل إلى إنكار الأنباء لزيارة إسرائيليين للصين، وزيارة صينيين إلى إسرائيل، أو إقامة علاقات عمل معها. وكانت الصين قد اعترفت بأهمية العلاقة مع إسرائيل، لكنها مازالت تخشى من ردود أفعال العالم العربي. كما لوحظ كذلك تغيير في أنماط تصويت الصين في الأمم المتحدة بخصوص الشرق الأوسط، والتي كانت علامة مهمة. وفي يوليو عام 1978 التقى في نيويورك سفير إسرائيل في الأمم المتحدة ونظيره الصيني، وتحدثا عن التطورات في الشرق الأوسط. ولقد جرت لقاءات مشابهة -معظمها مصادفة- في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أو في حفلات الاستقبال لدى السفارات الأجنبية في مختلف الدول، وذلك حتى منتصف الثمانينيات. كما تواصلت من حين إلى آخر محاولات الوساطة السياسية المختلفة. ففي مارس عام 1982 قال وزير الخارجية الروماني لسفير إسرائيل في بوخارست أبا جيفن، أنه اتضح من حديثه مع الزعماء الصينيين أن هناك فرصة في التقدم في علاقات الصين وإسرائيل، لو حدث تحرك حقيقي نحو حل المشكلة الفلسطينية. وفي 13 من نوفمبر من نفس العام تحدث عن ذلك السفير مع رئيس رومانيا نيكولاي تشاوشسكو نفسه، الذي قال له أنه لو قبلت إسرائيل مقترحاته

-أي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتجرى مباحثات معها، وتوافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة- سوف يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الصين (والاتحاد السوفيتي). ولقد طرح تشاوشسكو -كما ذكرنا- مسألة إقامة العلاقات مع إسرائيل على زعيم صيني في عام 1978، بناءً على طلب رئيس الحكومة مناحم بيجن، لكن الصينيين لم يكونوا وقتها مستعدين لمناقشة الأمر. وفي منتصف عام 1987 طلب وزير الخارجية شمعون بيريز أيضًا من المستشار الألماني هلموت كول -الذي كان سيزور الصين- أن يذكر للصين مقترح إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية.

أملت إسرائيل أن يتحقق -وبالتدريج، ومع تطور العلاقات العملية في المجالات التي فصّلناها فيما مضى- التطبيع أيضًا في مجال العلاقات الدبلوماسية مع الصين. ولقد تحدث رئيس الحكومة شمعون بيريز عن ذلك، في عرضه لحكومته في الكنيست الثالث عشر في سبتمبر عام 1984، وفي مقابلة مع صحيفة معاريف في 26 من سبتمبر. لكنه لم يمتنع أيضًا عن إدانة الصين لتأييدها الدول المتطرفة مثل ليبيا، واليمن الشمالية، وسوريا، وأثيوبيا (التي كانت في ذلك الوقت تحت حكم الجنرال مانجستو).

في نهاية عام 1983 قرر وزير الخارجية إسحق شامير أن الظروف مناسبة من أجل إعادة فتح القنصلية في هونج كونج. فقد كانت إنجلترا على وشك إعادة هونج كونج إلى الصين في يوليو عام 1997. ولقد تضمنت الاتفاقية التي وقعت بين إنجلترا والصين في عام 1984 بندًا، يقول أنه بعد عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية الكاملة ستُمنح الممثليات القنصلية للدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين، وقائمة في هونج كونج، إمكانية الاستمرار في العمل تحت الحكم الصيني. لذلك كان من المهم الإسراع في إعادة فتح القنصلية الإسرائيلية. ولقد كان الافتراض أن تكون "بابًا خلفيًا" للدخول إلى الصين، وربما تستطيع إسرائيل من خلالها اختراق جدار الرفض الصيني لإقامة علاقات دبلوماسية. وفي تلك الأثناء كان من الممكن محاولة إقامة علاقات مختلفة مع الصين، بما في ذلك العلاقات التجارية، حيث كانت التجارة الإسرائيلية مع هونج كونج -قبل ذلك- طيبة، ووصلت البضائع الإسرائيلية عبر هونج كونج (وكذلك سنغافورا) إلى أماكن كثيرة في آسيا، بما فيها الصين. ولقد كانت المحاولة السابقة لفتح قنصلية في هونج كونج -كما ذكرنا- غير طيبة لكن الظروف تغيرت في هذه الأثناء، وكان من الجدير إعادة المحاولة، وافتتحت القنصلية من جديد -بموافقة إنجلترا- في أغسطس عام 1985، وعُين رؤبين مرحاف رجل الموساد السابق قنصلًا

عامًا.

في عام 1984 بدأت تظهر ملامح مرحلة جديدة في تطور العلاقات العملية بين الصين وإسرائيل؛ حيث قُرر في الصين آنذاك اتباع سياسة خارجية من الانفتاح والاندماج. وأصبح التقارب بين الدولتين منذ ذلك الوقت أسرع ومنظمًا وأكثر علانية ومباشرة. يُعتقد أن الصين قررت في ذلك الوقت التقدم نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بحيث تكون هي المحافظة على المبادرة في يديها، سواء في تحديد معدل التقارب أم في الخطوات التي ستُتخذ. ومن العوامل التي دفعت الصين إلى هذا القرار كان رغبة الصين في أن تكون جزءًا من عملية المفاوضات في الشرق الأوسط. وكان من الواضح أنه بدون علاقات مع إسرائيل لن تستطيع الصين المشاركة. وحتى يُفتح الأرشيف الصيني لن يكون من الممكن التحقق من هذا الاعتقاد، على أية حال، في ظل التطورات، تبدو الأمور منطقية جدًا.

التقى وزير العلوم الإسرائيلي البروفسور يوفال نئمان، في أبريل عام 1985 في مؤتمر علمي في الولايات المتحدة، بوزير العلوم الصيني.. الذي قال لنئمان أن حظر دخول العلماء والأكاديميين الإسرائيلي للصين قد رُفع (حمل العلماء الإسرائيليون الذين زاروا الصين في السنوات السابقة جوازات سفر أجنبية، وإن كانت هويتهم يعرفها مضيفوهم). وخلال عام 1985 جرى تبادل لزيارات مهمة؛ حيث قام وفد زراعي صيني بزيارة إسرائيل لمناقشة التعاون في مجال الزراعة، والتقى بوزير الزراعة أريك نحمقين. وفي يونيو عام 1985 زار الصين وفد من رجال الأعمال الإسرائيليين برئاسة العالم الرئيسي في وزارة الزراعة البروفسور شموئيل فوهوريلس، الذي عاد وزار الصين في عام 1986 ووقع على عدة اتفاقيات لإقامة مشروعات مشتركة، واُتفق على أن تبني الشركات الإسرائيلية مزارع نموذجية زراعية. ولقد زار الخبراء الإسرائيليون -الذين قدموا المشورة في شؤون زراعة القطن وأساليب الري- الصين في نهاية عام 1986.

وفي بداية شهر أبريل عام 1986 شارك نائب رئيس الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والآداب، البروفسور يهوشواع يورطنر، في مؤتمر علمي في بكين. ولقد عرض على وزير العلوم الصيني بأن يُسمح للعلماء الإسرائيليين بالمشاركة بشكل حر في المؤتمرات في الصين، وأُجيب هذا الطلب. وفي مايو عام 1986 أقيمت اتصالات هاتفية مباشرة بين الصين وإسرائيل. وفي يوليو افتتح في جامعة بكين قسم للدراسات العبرية. وفي نفس التوقيت تطور نشاط آخر في بعض أماكن في الصين حول الدراسات اليهودية وإسرائيل. وتُرجمت إلى اللغة الصينية بعض كتب التاريخ، والسير الذاتية لشخصيات سياسية إسرائيلية، ونُشرت انطباعات الزائرين

الصينيين عن زيارتهم لإسرائيل. كما تُرجم إلى اللغة الصينية كتاب "دولة اليهود" لتيودور هرتسل وكتاب "في قلب الأيام" لعجنون. وفي شهر نوفمبر بدأت مباحثات حول شراء الفحم من الصين (وصلت أول شحنة إلى ميناء أشدود في أبريل عام 1993). وسُمح كذلك -في نفس العام 1986- لرجال الأعمال الإسرائيليين بزيارة الصين بجوازات السفر الإسرائيلية. وعلى الرغم من تطور العلاقات العملية في مجالات كثيرة ومتنوعة، إلا أن الصين واصلت إظهار حساسية حول نشر الموضوع على الملأ. ونشرت تكذيبات.. خاصة كرد على الأنباء المتزايدة في نفس السنة عن صفقات السلاح. ولقد سببت التسريبات في إسرائيل في بعض الأحيان إلى إلغاء اتصالات، أو زيارة شخصيات ووفود، وعرقلة التقدم في العلاقات في مجالات مختلفة.

استؤنفت في عام 1986 اللقاءات بين شخصيات رسمية صينية وإسرائيلية، و جرى في الأمم المتحدة بنيويورك ، في شهر يناير لقاء بين أعضاء الوفدين. وفي شهر أبريل التقى مدير عام مكتب رئيس الحكومة أبراهام طامير، مع ممثلين صينيين في باريس. والتقى طامير (الذي أصبح مدير عام وزارة الخارجية) في شهر مارس وكذلك في بداية سبتمبر عام 1987 رئيس الصين (والاتحاد السوفيتي) في الأمم المتحدة. وفي 17 من يونيو عام 1987، وافق نائب رئيس وكالة الأنباء الصينية "شينوا" في هونج كونج على لقاء القنصل العام رؤبين مرحاف، في حديث عن وضع العلاقات بين الدولتين. ولقد جرت لقاءات أخرى خلال عام 1987 بين دبلوماسيين إسرائيليين وصينيين في عدة أماكن في العالم. وفي 30 من سبتمبر من نفس العام التقى وزير الخارجية شمعون بيريز مع وزير الخارجية الصيني في نيويورك، بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد دعا بيريز في الخطاب الذي ألقاه في صبيحة ذلك اليوم، الصين (والاتحاد السوفيتي) إلى إقامة علاقات مع إسرائيل. وفي اللقاء الذي أجراه بيريز بعدها مع وزير الخارجية الصيني، قال الوزير الصيني لبيريز أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، طالما تحتفظ إسرائيل "بأراضٍ محتلة" وبقاء القضية الفلسطينية بدون حل. مع ذلك، أضاف أن الصين سوف تقبل أي صيغة لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يوافق عليه بين العرب وإسرائيل والسكرتير العام للأمم المتحدة. وأكد على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين في المؤتمر. أوضح وزير الخارجية شمعون بيريز لنظيره الصيني أنه يجب إقامة علاقات دبلوماسية قبل أن توافق إسرائيل على مشاركة الصين في مؤتمر السلام (آراء مشابهة رددها أيضًا في عدة مناسبات رئيس الحكومة إسحق شامير ووزير الدفاع إسحق رابين). ولقد وافق وزيرا الخارجية على استمرار

الاتصالات -فيما بعد- بين ممثلي البلدين في الأمم المتحدة.. كانت الاتصالات الدبلوماسية السابقة سرية، أما هذه المرة فقد نشر الصينيون أمر اللقاء وسمحوا للمصورين بالتصوير.

سارع الممثلون الصينيون إلى تهدئة العرب، بأن الصين ليس لديها أية نية في الاعتراف بإسرائيل، أو إقامة علاقات دبلوماسية معها، وأن هذا الأمر لم يُناقش نهائيًا في اللقاءات التي تمت مع الإسرائيليين. وفي ديسمبر عام 1985 زار وزير خارجية الصين القاهرة وأعلن أن بلاده لن تقيم أية علاقات مع السلطات الإسرائيلية، طالما واصلت إسرائيل سياستها التوسعية العدوانية، غير أنه أضاف الفصل -الذي قد رُدد في الماضي- بأنه يجب الفصل بين "السلطة" وبين "الشعب" في إسرائيل، رغم ذلك ففي عام 1987 اعترف دبلوماسي في السفارة الصينية في باريس، أن الصين تجري منذ فترة طويلة علاقات اقتصادية وتجارية وصناعية مع إسرائيل، فقد كانت الصين مهتمة -على حد قوله- بلعب دور فعال في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وإن مشكلة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين يمكن تسويتها أثناء الإعداد للمؤتمر. وفي ديسمبر عام 1989 زار القاهرة رئيس الصين يانج شانج-كون (Yang Shangkun)، وقال هناك أن بلاده تجري تبادلًا غير رسمي مع إسرائيل في مجالات العلوم والثقافة.

تظهر البوادر التي تدل على حدوث تغيير في سياسة الصين تجاه إسرائيل، في نتائج نشاط المنظمات اليهودية التي بدأت تهتم بهذا الموضوع في عام 1986، ولم يكن هناك أي سبب -قبل ذلك- للاهتمام بالعلاقات الصينية، لكن عندما بدأت الصين تظهر انفتاحًا تجاه الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، وتقدير الفائدة التي من الممكن أن تعم من هذه العلاقات الجديدة، فكانت أمام المنظمات اليهودية الفرصة في العمل في هذه القضية مثلما فعلت في قضية اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، ولقد اهتم عنصران بذلك: "المجلس اليهودي لعلاقات الطوائف" في نيويورك، ونائب رئيس "المؤتمر اليهودي العالمي" إيزي ليبلر من أستراليا، بدأ "المجلس اليهودي لعلاقات الطوائف" في نيويورك العمل في هذا المجال عام 1986، بالتعاون مع طائفة المهاجرين من الصين في المدينة، وتسمى منظمة مهاجري الصين في نيويورك Chinatown Planning Council (CPC)، وفي 9 من أبريل افتتح في المتحف اليهودي في نيويورك معرض عن يهود قايبنج، ولقد جرى حفل الاستقبال بمناسبة افتتاح المعرض بمشاركة الطائفة اليهودية، والطائفة الصينية، ولقد حضر القنصل الإسرائيلي العام واثنان من القنصلية الصينية، ونُشرت تقارير مصورة في الصحف الصينية الأربعة في نيويورك وكاليفورنيا، وفي

صحف الطائفة اليهودية، وفي 10 من يناير عام 1987 أقامت الطائفة الصينية في نيويورك حفل استقبال للقنصل الإسرائيلي العام وزعماء "المجلس اليهودي للعلاقات الطائفية". ونتيجة هذه الاتصالات، توجهت مجموعة من 22 صحفيًا صينيًا، بعضهم من صحافة الطائفة الصينية في الولايات المتحدة، والبعض مراسلين لصحف ووكالات أنباء يبعثون تقاريرهم إلى بكين- توجهوا لزيارة إسرائيل في يوليو عام 1989، بتنظيم من سارا بار أور من القنصلية في نيويورك. قال أحد الصحفيين أنه سمع من زعماء صينيين في دوائر مختلفة في الصين، في زياراته المتكررة للصين، أن الوعي يتزايد بأن الصين قد انساقت بدون وعي وراء الاتحاد السوفيتي، بخصوص العلاقات مع الصين، وأنه يجب تغيير ذلك ولكن بشكل تدريجي، وأعرب عن اعتقاد بأن تغييرات حقيقية في العلاقات مع إسرائيل سوف تحدث خلال 3-5 سنوات القادمة. التقى رجال "المجلس اليهودي للعلاقات الطائفية" -مع الوقت- مع مدير مكتب وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" في نيويورك، وأمدوه بمادة لعمله، ومنذ نوفمبر عام 1988 وما بعده التقوا أيضًا مع ممثلي الصين في الأمم المتحدة، ومع رجال السفارة الصينية في واشنطن. ولقد كان الموضوع الرئيسي في الحوار دائمًا؛ دفع العلاقات مع إسرائيل. أوضح الممثلون اليهود للصينيين أن التزامهم بأمن وسلامة إسرائيل هو على قمة أولويات الطائفة اليهودية. ولقد اشتكى الصينيون، مرات عديدة في هذه الحوارات، من أن إسرائيل تضغط بشدة من أجل إقامة علاقات ولا تراعي حقيقة وجود أصدقاء للصين في العالم العربي.

أما نائب رئيس "المؤتمر اليهودي العالمي" إيزي ليبلر، فقد عمل بصورة مختلفة؛ فقد بحث عن طريقة لتطوير مشروعات مشتركة مع الصين في المجالات الأكاديمية، ولقد زار ليبلر الصين ثلاث مرات، في عام 1981، وعام 1985، وفي نهاية يوليو عام 1987، وكانت لقاءاته الأساسية مع رؤساء الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، الذين توصل معهم إلى اتفاق حول الإعداد في بكين عام 1988، لمؤتمر للدارسين الصينيين، واليهود من إسرائيل حول الرؤى المختلفة للعلوم اليهودية، كما أخذ على عاتقه إرسال كتب عن اليهودية، ونسخ من "الموسوعة اليهودية" وأفلام في هذه الموضوعات لستة أكاديميات في الصين، ولقد سمع في محادثاته في الصين شكاوى من الصينيين من عملية التسريب للصحافة الإسرائيلية، وعن تصريحات الساسة الإسرائيليين في كل مرة يجرى فيها اتصال بين موظفين صينيين وإسرائيليين، كما قيل له أن الاهتمام الزائد في وسائل الإعلام الإسرائيلية بشؤون الصين أدى إلى وجود ضغوط عربية على وزارة الخارجية الصينية، وأحرج الصينيين،

وأدى إلى نوع من البرود في وزارة الخارجية الصينية تجاه عملية تقدم العلاقات مع إسرائيل. كما قيل له أن الاتصالات غير الرسمية مع إسرائيل ستستمر، لكن بشرط ألا يصاحبها نشر يخرج الصين.

التقى مختلف الممثلين الصينيين الذين زاروا الولايات المتحدة في كثير من الأحيان، مع يهود وغير يهود من أصدقاء إسرائيل، وسُئلوا عن علاقات الصين وإسرائيل. لا شك في أن هذه اللقاءات قد جسدت لهم اهتمام يهود الولايات المتحدة وأصدقائهم بسلامة إسرائيل وأمنها. وبالفعل، بناءً على شهادة زئيف سوفوت، أول سفير لإسرائيل في الصين، الذي قيل له بعد أن وصل الصين في عام 1991، أنه صدر عام 1986 وثيقة توصي بتغيير التعامل مع إسرائيل. وكان أحد أسباب ذلك أن الأمر سيخدم المصالح الصينية في الولايات المتحدة.

زادت العلاقات العملية في مجالات كثيرة وتزايدت؛ ففي عام 1987 أقيمت في إسرائيل شركة اقتصادية باسم Copeco والتي بدأت في تطوير علاقات تجارية مع الشركات الصينية. وفي نفس العام سُمح للإسرائيليين بدخول الصين كسائحين. ووقعت اتفاقية لتبادل الأنباء مع وكالة الأنباء الصينية"شينخوا". وأعدت القنصلية العامة في هونج كونج مطبوعات وتسجيلات مرئية عن الزراعة في إسرائيل وعن موضوعات أخرى، وأرسلتها إلى عناوين مختلفة في الصين. علاوة على كل ذلك، زار إسرائيل في شهر يوليو من نفس العام وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي "راقاح" برئاسة مائير فلنر. ولم تكن هناك أي أهمية سياسية لهذه الزيارة. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أنه لا توجد أية علاقة بهذه الزيارة بحكومة إسرائيل. وأضاف أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل ليس في الحسبان "الآن". ولقد استمرت هذه المسيرة أيضًا في عام 1988، على الرغم من إعلان وزير الخارجية الصيني الجديد تشيان تشي-تشن (Qian Qichen) عدم حدوث أي تغيير في سياسة الصين تجاه إسرائيل. وفي شهر سبتمبر سمح الصينيون لرؤبين مرحاف بزيارة الصين لمدة خمسة أيام، دون إجراء أية لقاءات سياسية. والتقى مع ممثلي شركة تجارية كانت مرتبطة بوزارة العلوم الصينية، وعرض عليها أن ترسل إسرائيل إلى بكين وفدًا دائمًا من أجل "تبادل المعلومات والتكنولوجيا". وفي نهاية نفس العام عُين مرحاف مديرًا عامًا في وزارة الخارجية، ولقد عمل في هذا المنصب على دفع العلاقات الإسرائيلية الصينية. وفي عام 1988 وصل إلى معهد فايتسمان في إسرائيل أول دارس صيني. و اعترفت الصين في المقال "بالدولة الفلسطينية" التي أعلنت من وقت ليس بالطويل، ووافقت على رفع مستوى ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في الصين إلى مستوى سفارة. وفي

عام 1989 أسس "المعهد الصيني لدراسات السلام والتنمية" في شنغهاي مركزًا للدراسات الإسرائيلية. وفي أبريل من نفس العام سمحت الصين لسفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة يوسف تاقواع بزيارة شنغهاي، المدينة التي نشأ فيها.

في نهاية شهر سبتمبر عام 1988 التقى وزير الخارجية شمعون بيريز بوزير خارجية الصين تشيان تشي-تشين، في مكتب رئيس وفد الصين في الأمم المتحدة. ولقد أدت هذه المقابلة إلى عدة تطورات مهمة. فقد وافق الوزيران على فتح ممثلية للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والآداب في بكين، بناءً على المقترح الذي طرحه مرحاف في زيارته لبكين، والتي ذكرناها فيما سبق. وكان التوصيف الرسمي لدور هذه الممثلية الإشراف على تبادل العلم والعلماء. وكان من الواضح منذ البداية أنها ستصبح مكتبًا غير رسمي للاتصال بين الحكومتين. واتُفق تدريجيًا على فتح مكتب لشركة الطيران الصينية (CITS) في تل أبيب، والتي كانت مهمته مماثلة. افتتح مكتب الاتصال الصيني في تل أبيب في سبتمبر عام 1989، أما مكتب الاتصال الأكاديمي الإسرائيلي فقد افتتح في بكين في يونيو عام 1990، ورأسه الدكتور يوسف شلهبات، وعُين يوئيل جيلات من وزارة الخارجية نائبًا له. وفي فبراير عام 1991 وافقت الصين على أن ينضم الدبلوماسي الإسرائيلي، السفير زئيف سوفوت، إلى المكتب الأكاديمي "كمستشار سياسي".

كما واصلت المنظمات اليهودية نشاطها، واعتقد ممثلوها أن العلاقات مع الطائفة اليهودية مهمة بالنسبة للصين؛ لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأن تبدأ الصين في الاعتراف بأن الطريق إلى قلب الطائفة اليهودية يمر بإسرائيل. ولقد استمرت العلاقات في التطور بين ممثلي الصينيين وبين ممثلي "المجلس اليهودي لعلاقات الطوائف" في نيويورك. وفي أبريل عام 1989 رتبت هريات مندل، نائبة مدير المجلس، زيارة لإسرائيل لممثلي وكالة أنباء "شنخوا"، الأول في نيويورك والثاني في القاهرة. ولقد جرت لقاءات الزعماء اليهود مع الدبلوماسيين الصينيين في نيويورك مرة شهريًا، خاصة بعد مذبحة الطلاب في ميدان طيانامن، حيث تطلع الصينيون إلى تحسين صورتهم التي أضيرت وقتها بشدة، وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في الصين.

عاد إيزي ليبلر وزار بكين في الفترة من 7-11 من أكتوبر عام 1991، على رأس وفد "المؤتمر اليهودي العالمي" الذي حضر بناءً على دعوة "المركز الصيني الدولي للتبادل الثقافي". ولقد أوضح ليبلر لوزير الخارجية تتشيان تشي-تشين ولشخصيات أخرى التقى معها، أن دفع العلاقات مع إسرائيل سيساعد على تعزيز مكانة الصين في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان يهم الصين للغاية.

يمكن القول بشكل شبه مؤكد أن الحكومة الصينية قررت في ذلك التوقيت - وربما قبلها- إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكنها انتظرت الموعد المناسب، ولقد استمرت في التصرف بحذر، واضعة ردود الفعل العربية المتوقعة في الحسبان، لذلك لم يكن من الممكن التوقع منذ البداية كم من الوقت ستستغرق عملية التقارب، تقدم الصينيون في مراحل، من خلال الحفاظ على السرية التامة لمنع ممارسة ضغوط عليها.. أما إسرائيل فلم تظهر صبرًا، وتطلعت إلى التقدم السريع، كما عانت العملية من التسريبات في إسرائيل لوسائل الإعلام، مما أغضب الصينيين، وأدى في بعض الأحيان إلى إزعاج وعراقيل.

في سبتمبر عام 1989 زار وزير الخارجية الصيني تشيان تشي-تشين عدة بلدان عربية، وبرر في محادثاته الاتصالات الجارية مع إسرائيل "في إطار الأمم المتحدة"، وكجزء من التزامات الصين الدائمة في مجلس الأمن، الذي يحتاج إلى المساعدة لإيجاد حل للتوصل إلى سلام للصراع في الشرق الأوسط، زار ياسر عرفات الصين في بداية أكتوبر من نفس العام، واستُقبل استقبالًا رسميًا وفقًا لكل قواعد مراسم "رئيس دولة فلسطين"، غير أن رئيس حكومة الصين لي بنج (Li Peng) طرح في المحادثات معه مقترحًا لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وحل قضية الشرق الأوسط بالوسائل السياسية، وعبر التخلي عن استخدام القوة، وأعلن أن الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأوصى بإجراء حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأن على إسرائيل الكف عن قمع السكان الفلسطينيين في المناطق التي تحتلها، والانسحاب من "الأراضي العربية المحتلة"، وبنفس القدر يجب أيضًا ضمان أمن إسرائيل، وأن على دولتي فلسطين وإسرائيل الاعتراف ببعضهما، وأن على الشعبين العربي واليهودي التعايش معًا في سلام، ولقد تحدث الرئيس الصيني بصراحة عن العلاقات الصينية الإسرائيلية، في المباحثات التي أجراها خلال هذه الزيارة مع عرفات، وبعدها في الزيارة التي قام بها إلى القارة في 19 من ديسمبر، والتي ذكرناها سابقًا، واعترف أنه كانت هناك حاجة إلى الاتصال بالممثلين الإسرائيليين في إطار الأمم المتحدة، وأن الصين لها علاقات عملية مع إسرائيل، ورغم أنه لا توجد علاقات رسمية بين البلدين، غير أن الصين سوف تدرس إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لو قامت الأخيرة بتغيير موقفها المتعنت وتساعد في جهود السلام، لقد كان ذلك تغييرًا بارزًا في مقابل الشروط التي وضعتها الصين من قبل، والتي طلبت فيها بالانسحاب الإسرائيلي التام من كل الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، والعودة الكاملة لكل الحقوق الفلسطينية، وكذلك حق إقامة

دولة مستقلة. وبالتدريج أقامت الصين، في يوليو عام 1990 علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية.

في 16 من مارس عام 1991 توجه المدير العام رؤبين مرحافي لزيارة الصين. وكان من المقرر أن تكون الزيارة التي وصفت "بالخاصة" سرية. غير أنها تسربت للصحافة، ونشرت في جريدة الجورزلم بوست في 14 من مارس، ونقلت إلى صحف هونج كونج والصحف الأخرى. -وتقريبا- ألغى الصينيون هذه الزيارة لهذا السبب. واستُدعي ممثل "المركز الأكاديمي" الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية الصينية، وأُبلغ أن نشر الزيارة في وسائل الإعلام سبب لهم حرجًا، وأنهم لا يفهمون لماذا يعمل الإسرائيليون ضد مصالحهم الشخصية. وقرروا عدم إلغاء الزيارة لأن مرحاف كان بالفعل في طريقه إلى الصين. مكث مرحاف أربعة أيام في الصين وأجرى محادثات مع موظفي وزارة الخارجية الصينية، الذين أوضحوا له سياسة الصين في الشرق الأوسط. ولقد طرح مسألة بيع السلاح الصيني، خاصة الصواريخ والتكنولوجيا النووية إلى الدول العربية وإيران. والرد الذي تلقاه سمعه في المحادثات الأخرى التي أجراها في المستقبل: بأن أكثر من 90% من السلاح الذي يصل إلى الشرق الأوسط تبيعه الدول الأخرى الأربعة الأعضاء في مجلس الأمن، وأن الصينيين لم يفعلوا شيئًا يزعزع توازن الشرق الأوسط. وطلب الصينيون أن تلتزم إسرائيل بسياسة "الصين الواحدة" وعدم الاعتراف بتايوان. لم يتعنت مرحاف في هذا الموضوع، حيث كانت هذه هي سياسة إسرائيل منذ اعترافها بالصين الشعبية في يناير عام 1950. ووعد بأن تكون العلاقات مع تايوان تجارية فقط وليست حكومية. قال نائب وزير الخارجية الصيني يانج فو-تشانج (Yang Fuchang) لمرحاف أن الصين تأمل في حدوث تطور إيجابي في الشرق الأوسط، وفي العلاقات الإسرائيلية العربية؛ حتى يصبح من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في المستقبل غير البعيد. واقترح عدم القيام بحوار علني بين الصين وإسرائيل لعدم استدعاء "تدخل غير ودود". يبدو أنه لم يقصد العرب فقط، بل أيضًا أصدقاءهم في القيادة السياسية في الصين. وطلب ألا تكون هناك تسريبات.. لكن لم يمر أسبوع حتى نشرت جريدتا معاريف والجوروزاليم بوست -في 27 من مارس- تقارير عن الزيارة. وقد قيل لسوفوت -في وزارة الخارجية الصينية- أنه ليست هناك أية فرصة في هذه المرحلة للقيام برد الزيارة في إسرائيل، لأنه لا يمكن الحفاظ على سريتها.

مع ذلك استُدعي زئيف سوفوت، في 13 من أبريل عام 1991، إلى وزارة الخارجية الصينية، وأُبلغ أن الصين مهتمة بإرسال وفد إلى إسرائيل برئاسة نائب المدير

العام، رئيس قسم غرب آسيا وشمال أفريقيا، وسيحضر الوفد لإجراء "محادثات حول الوضع في الشرق الأوسط". ولقد مكث الوفد في إسرائيل في الفترة من 22-26 من أبريل، وترأسه نائب المدير العام وانج تشانجي (Wang Changyi). ولقد رافقه موظفان آخران من وزارة الخارجية الصينية وانضم إليهما أيضًا تانج جن-تشي (Tang Zhenqi)، ممثل "مكتب السياحة" الصينية، الذي كان مقيمًا في تل أبيب. كانت هذه هي أول مرة يصل فيها دبلوماسيون صينيون في زيارة إلى إسرائيل لإجراء مباحثات رسمية. ولقد بشر الوفد الصيني نظراءه في وزارة الخارجية الإسرائيلية بحدوث تقدم آخر في العلاقات في عدة مجالات: من الآن فصاعدًا سيُسمح بالاتصال المباشر بين "الممثلية الأكاديمية الإسرائيلية" في بكين وبين وزارة الخارجية الصينية، وبين "مكتب السياحة" الصينية في تل أبيب وبين وزارة الخارجية في القدس. ويستطيع هذان المكتبان للاتصال القيام بإرسال برقيات مشفرة، وبريد دبلوماسي، وتقديم الخدمات القنصلية، وسيتمتع أعضاء الطاقم -في الجانبين- بالحصانة الدبلوماسية والحقوق الأخرى المتبعة، مثل الإعفاء الضريبي والجمركي وما إلى ذلك، وفقًا لمعاهدة جنيف. وكان قد تم الاتفاق من قبل على تبادل خمسة طلاب من كل بلد، وتم الاتفاق الآن على خمسة آخرين. كما تمت الموافقة على زيارة مجموعة من الأكاديميين الصينيين لإسرائيل. ولم يحدث فقط أي تقدم في مجال العلاقات التجارية المباشرة والاتصالات مع المكتب الصيني للتجارة الخارجية. فمازال يخشى هذا المكتب من الآثار السلبية على التجارة الصينية مع البلدان العربية. ولقد أوضح أعضاء الوفد الصيني أن الوقت لم يحن بعد لمنح هذه المكاتب الصفة الرسمية، وتغيير أسماء الممثليات أو رفع أعلام الدول علنًا. لكنهم وعدوا بأن ذلك سيحدث قريبًا. ولقد أصرَّ الوفد الصيني على الحفاظ على هذه الاتصالات في سرية. وفيما يخص الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص؛ بقي موقفهم كما هو. وكان من الواضح الآن أن للحكومة الصينية برنامجًا وجدولًا زمنيًا (لم يُعرض على إسرائيل) فيما يخص تطور العلاقات الرسمية. غير أن جريدة يديعوت أحرونوت نشرت تقريرًا في 26 من أبريل عن زيارة الوفد الصيني. كما عرض التلفزيون الإسرائيلي تقريرًا عن الزيارة: "غضِبَ الضيوف. لكن يحتمل أنهم قد بدءوا يعتادون السلوك الإسرائيلي والتسريبات"، اختتم سوفوت.

زار بكين -في الأسبوع الذي مكث فيه وفد وزارة الخارجية الصيني في القدس- وفدٌ من أعضاء الكنيست كان في طريقه إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني في كوريا الشمالية. قام باستقبال الوفد "الرابطة الصينية للصداقة مع الدول الأجنبية".

ومكث في الصين أربعة أيام. وفي بداية شهر أغسطس، زار الصين وفد حزب العمل كضيف على "الرابطة الصينية للتفاهم الدولي". وزار إسرائيل -في يونيو- وفد أكاديمي، برئاسة نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم، كضيف على الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم، ووُقعت بهذه المناسبة اتفاقية بين الأكاديميتين.

لقد أعيقت زيارة مماثلة لوزارة الخارجية الإسرائيلية للصين على مدى أربعة شهور، ربما بسبب التسريبات الإسرائيلية. وفي 16 من أغسطس عام 1991 تم استدعاء زئيف سوفوت إلى وزارة الخارجية الصينية، وأُبلغ أنهم يدعون نائبي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية: رئيس قسم آسيا وأفريقيا والباسيفيك، ورئيس مركز البحوث السياسية. وأبلغ سوفوت أن النائبين الإسرائيليين سيعتبران ضيوفه، وليسا ضيوف وزارة الخارجية الصينية، جرت الزيارة في الفترة 6-13 من أكتوبر، وجرت خلالها محادثات مع رئيس قسم غرب آسيا وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الصينية وانج تشاجاي، الذي رأس وفد قام بزيارة إسرائيل في نهاية شهر أبريل مع بعض أصدقائه، وكذلك مع نائب وزير الخارجية الصينية يانج فوتشانج. قال الصينيون إن مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين هي مسألة "معدل زمني وتوقيت" دون تفسير المقصد من ذلك، وقالوا إن وزارة الخارجية تعمل على تحسين العلاقات التجارية بين البلدين، بناءً على طلب إسرائيل، ولقد تحدث نائب وزير الخارجية الصيني عن أنه لديهم أنباء بأن إسرائيل تبيع السلاح لتايوان، وتحدث النائبان الإسرائيليان عن تزويد الصين العربَ وإيرانَ بالتكنولوجيا العسكرية الصينية، ولقد كانت نقطة التحول في هذه الزيارة ملاحظة نائب وزير الخارجية الصينية لضيوفه عن إذا سأل الصحفيون عن وجودهم في الصين، فإن وزارة الخارجية الصينية ستؤكد حقيقة وجود الموظفين الإسرائيليين في بكين لإجراء "محادثات". وكانت هذه إشارة واضحة لتوجيه الصحفيين إليهم، فوزارة الخارجية الصينية لم ترغب -على ما يبدو- في المبادرة بنشر أمر الزيارة، وبالفعل، عندما سُئل متحدث وزارة الخارجية الصينية -في 10 من أكتوبر- عن زيارة الإسرائيليين، قرأ تصريحًا رسميًا تم إعداده مُسبقًا وأكد على هذه الحقيقة، ولقد نُشر أمر الزيارة في الصحف الصينية وفي الإذاعة، وبذلك خرجت الاتصالات بين البلدين من "السرية". ولقد كان ذلك تطورًا حقيقيًا بالفعل، حدث عشية مفاوضات السلام في مدريد، التي كان من المنتظر أن تبدأ في 30 من أكتوبر.

حددت وزارة الخارجية الصينية أن المرحلة التالية في "نظرية المراحل" في عملية التقدم نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل: ستكون دعوة نائب وزير الخارجية بنيامين نتنياهو لزيارة الصين. وفي 28 من أكتوبر عام 1991 أخبرت وزارة

الخارجية الصينية زئيف سوفوت أن نتنياهو مدعو لزيارة الصين في شهر نوفمبر، وأن الزيارة ستكون علنية، بل ورسمية، وفي ذلك اليوم كتبت وكالة الأنباء اليوغوسلافية من بكين، أن الصين تنوي إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خلال ثلاثة شهور.ولقد أخبرت مجموعةٌ من الأساتذة الصينيين كانت تزور إسرائيل في تلك الفترة، رجالَ وزارة الخارجية في القدس: أن العلاقات ستقام خلال الشتاء أو الربيع المقبلين، أي خلال فترة ثلاثة شهور، ولم يتلق أي عنصر إسرائيلي أي أنباء رسمية عن ذلك، لقد كانت زيارة نتنياهو مهمة للحفاظ على دفع هذه العلاقات، غير أنه كان هناك عائق في القدس لم تعلم به الصين على ما يبدو، فقد كانت هناك علاقات سيئة جدًا بين وزير الخارجية دافيد ليفي وبين نائبه بنيامين نتنياهو، ولم يكن هناك أي أمل في أن يوافق الوزير على سفر نائبه إلى الصين، ولقد كان المدير العام في ذلك الحين هو يوسف هداس الذي اقترح أن يسافر هو نفسه إلى بكين بدلًا من نائب وزير الخارجية، وفي وزارة الخارجية الصينية لا يوجد منصب مقابل لمنصب المدير العام؛ فرؤساء الأقسام (في وزارة الخارجية الإسرائيلية خاضعون للمدير العام)، في وزارة الخارجية الصينية خاضعون مباشرة لنائب وزير الخارجية، وبالفعل كان الصينيون محبطين ولم يفهموا سبب التأخير، لكنهم في 1 من نوفمبر وافقوا على مجيء هداس بدلا من نتنياهو.

غير أنه حدثت هنا مفاجأة، ففي 9 من نوفمبر عُلم أن وزير الدفاع موشه أرنز يزور الصين، ولم تعلم وزارة الخارجية في القدس بذلك، ولقد كان من المفترض أن تكون الزيارة سرية، غير أن السائحين الإسرائيليين الذين شاهدوه أثناء زيارته لسور الصين العظيم قاموا بتصويره، ونُشرت الصور في جريدة يديعوت أحرونوت في 22 من نوفمبر، لذلك مَنع وزير الخارجية دافيد ليفي "هداس" من السفر إلى الصين، وكرد فعل أخبرت وزارة الخارجية الصينية سوفوت أن زيارة هداس شرط لاستمرار دفع العلاقات بين البلدين، كما حضر الممثل الصيني في إسرائيل تانج جنتشي إلى القدس؛ ليوضح أن زيارة المدير العام ضرورية بالنسبة للصينيين في إطار الخطوات التي حددوها نحو تطبيع العلاقات، اقترحت إسرائيل -كمخرج من هذه الأزمة- اقتراحًا يقوم نائب وزير الخارجية الصيني وفقًا له بزيارة القدس أولًا، ولقد صَعُب على الصينيين فهم رد الفعل الإسرائيلي على مبادرتهم ودعوتهم، وفي 11 من ديسمبر فقط، أعلن سوفوت عن قبول هذا المقترح: الصينيون مستعدون لتخطي "مرحلة" واحدة، وسيحضر نائب وزير الخارجية الصينية يانج فوتشانج إلى إسرائيل، وطلب الصينيون -ثانيةً- أن تكون الزيارة سرية، من الممكن تفسير التنازل عن "مرحلة" -بشكل شبه أكيد- بأن الصينيين أرادوا المشاركة في

مناقشات لجنة السلام في الشرق الأوسط، التي كان من المنتظر أن تنعقد في موسكو بعد أسابيع معدودة، في يناير عام 1992. وفي 7 من أكتوبر عام 1991 قال رئيس الحكومة إسحق شامير في الكنيست، أن الدول المهتمة بالمشاركة في عملية السلام في حاجة -أولًا- إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، ويقصد الصين، والهند، والاتحاد السوفيتي. ولقد أُخبر ممثلو الصين في إسرائيل أنه بدون تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي قبل ذلك بفترة قصيرة، لن تستطيع الصين المشاركة في المؤتمر. وكان من الواضح أن شيانج فوتشانج ينوي أثناء الزيارة تمهيد الأرض لإقامة العلاقات.

عُرف في هذه الأثناء أن ياسر عرفات زار الصين في منتصف شهر ديسمبر، ويبدو أنه أُخبر عن العلاقات التي ستقام مع إسرائيل في القريب، ولم يُفاجأ من خطوات الصين تجاه إسرائيل. ولقد غادر نائب وزير الخارجية يانج فوتشانج متوجهًا إلى إسرائيل بعد يوم من انتهاء زيارة عرفات، وعلى الرغم من طلب الصين الحفاظ على سرية الزيارة، إلا أن وزير الخارجية دافيد ليفي -في نفس اليوم- أخبر لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست بالزيارة، ونشرت وسائل الإعلام ذلك.

قدم نائب وزير الخارجية يانج فوتشانج رسالة لدافيد ليفي، عرض فيها إقامة علاقات في شهر يناير المقبل، ولقد دُعي ليفي إلى بكين لهذا الغرض في 24 من يناير (قبل أربعة أيام من انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في موسكو)، وأوضح يانج فوتشانج -ثانية- ضرورة الحفاظ على السرية لمنع أي مضايقات من جانب العرب، وأوضح يانج فوتشانج في حديث مع رئيس الحكومة إسحق شامير، أن الصين ستواصل التمسك بمواقفها التقليدية نحو قضايا الشرق الأوسط، كما طرح في الحوار مسألة مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الصينية للعرب، وعلى الرغم من النشر الذي صاحب زيارته وأثار غضبه، رفض نائب وزير الخارجية الصيني السماح بأي نشر رسمي ومرتب.

لم يمنع النشر والتسريبات لوسائل الإعلام -التي أصبحت مصدر إزعاج للعلاقات مع الصين خاصة في المراحل الأخيرة- تطور العلاقات في نهاية الأمر، ولقد علم الصينيون أن من يقوم بعملية التسريبات شخصيات حكومية وممثليها، ولم يُضف ذلك شيئًا إلى احترام إسرائيل في نظرهم.

جرت مراسم التوقيع على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل في بكين، في 24 من يناير عام 1992، ومرت عشرة شهور فقط منذ فتح مكتب الاتصال الأكاديمي وحتى التوقيع على إقامة العلاقات، لقد كان التطور سريعًا أكثر مما هو متوقع، بناءً على مختلف التكهنات، ولقد كان التوقيع باسم حكومة

إسرائيل من نصيب دافيد ليفي. وأصبحت مثلية المكتب السياحي الصيني في تل أبيب سفارة. وكذلك المكتب الأكاديمي الإسرائيلي في بكين. وعُين زئيف سوفوت على الفور أول سفير لإسرائيل في الصين. وبعد أيام معدودة من ذلك في 29 من يناير أقيمت أيضًا علاقات دبلوماسية مع الهند. التي تأثرت بالطبع بالخطوة الصينية. ولقد حفزت عملية إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين دولًا أخرى في آسيا لاقتفاء أثر الصين. وفي يوليو عام 1993 زار إسرائيل نائب وزير الخارجية الفيتنامي. وأعلن عن نية بلاده إقامة علاقات معها. وأقامت لاوس العلاقات في ديسمبر عام 1993. كما تحسنت العلاقات مع كوريا الجنوبية. وكانت ردود الأفعال العربية هادئة.

بلفتة كرم. ومن خلال تجاهل "اللعنات" التي صُبت أثناء عمل وزارة الخارجية في المراحل الأخيرة؛ كتب البروفسور إسحق شيحور. الذي راقب الأحداث المأساوية للغاية عن كثب: "لدينا مَيل لانتقاد وزارة الخارجية أحيانًا للصورة التي تدير بها الأمور. ومدى تدخلها أو عدم تدخلها في تحديد السياسة الخارجية. أعتقد أنه فيما يخص الشأن الصيني. ليس فقط أن وزارة الخارجية كانت متدخلة بشكل متعمق. بل قادت أيضًا العملية. ولقد صنعت ذلك عن فهم غير عادي. فالطريقة التي أدارت بها وزارة الخارجية عمليةَ تجهيز العلاقات مع الصين. خطوة خطوة. بصبر. وصبر كبير للغاية. وإدراك للمتطلبات الصينية وقواعد اللعبة الصينية. كما لو كانت مأخوذة من كتاب دراسي لإدارة العلاقات مع الصين".

ما هي العوامل التي دفعت الصين لإقامة علاقات مع الصين؟ إن زيف سوفوت. الذي كان يعيش التطورات نفسها. على قناعة بأن خطوات الصين كانت بناءً على عملية تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالتطورات في الشرق الأوسط خلال عام 1991 وخاصة التغيير في موقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل. قد حددت -حسب رأيه- معدل التقارب نحو إقامة علاقات. وربطت بين التقدم في عملية السلام وإقامة العلاقات. ومنذ اللحظة التي وافق فيها عرفات على إقامة اتصالات مع إسرائيل. لم يكن هناك سبب أمام الصين لرفض القيام بذلك. "للصين مصالح في المنطقة. [أرادت] أن تضمن لنفسها التواصل مع جميع الأطراف الإقليمية والتأثير المباشر... وكان على الصين أن تضمن لها -أمام أصدقائها العرب القدامى- وكذلك أمام الصورة الدولية نفسها. أي دور ومكانة مؤثرة. ولقد كان ذلك مرتبطًا في هذه المرحلة بالموافقة الإسرائيلية. ولقد أوجد هذا الوضع دفعة للسياسة الصينية تجاه إسرائيل. أما التطور الثاني الذي سمح بدفع العلاقات مع الصين فهو.... عملية صنع السلام. والتي حُفزت هي أيضًا نتيجة

حرب الخليج، لضعف الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل، ومن الضرر الشديد الذي مس مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وحمايتها في العالم والمنطقة، تلك هي التطورات التي أدت بشكل مباشر إلى عقد مؤتمر مدريد في نهاية أكتوبر عام 1991، والذي كان حاسمًا في اتخاذ القرار الصيني بتطبيع العلاقات مع الصين وتوقيته...".

عرض سوفوت -في موضع آخر- تقديرًا مختلفًا بعض الشيء للسياسة الصينية ودفع علاقاتها مع إسرائيل، فقد ربط خطوات الصين بالتغييرات الداخلية الجذرية فيها، وبانهيار نظام الحكم الشيوعي الذي أدى إلى تغيرات شديدة في ميزان القوى وتأثيره على الشرق الأوسط، وعلى الصراعات العربية وحرب الخليج وآثارها، أدت كل هذه التطورات إلى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد الذي كان "أول خطوة عملية في مرحلة تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي... وفي المرحلة الأخيرة كانت هذه هي السياسة الصينية التي أظهرت واقعية ومرونة، وعملت في سرعة ووائمت نفسها مع الأحداث الإقليمية، ومع المصالح الصينية والتقديرات الصينية حول مدى المساس بعلاقاتها بأصدقائها القدامى في العالم العربي، كانت هذه العوامل حاسمة حتى في ظل التباطؤ الإسرائيلي المفاجئ في المرحلة الأخيرة، وكذلك الاستعداد الصيني للارتجال والمناورة حول عدم القيادة الإسرائيلية في تلك المرحلة". استخدم سوفوت هنا لغة حذرة ونظيفة في وصف العراقيل التي ظهرت في عملية تقدم العلاقات مع الصين، نظرًا لحساسية وزير الخارجية دافيد ليفي، كما يعتقد رؤبين مرحاف أن حرب الخليج قد دفعت بشكل كبير عملية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين، وكذلك حقيقة اهتمام الصين بلعب دور في تسوية القضية الفلسطينية.

يحتفظ إسحق شيحور برأي مماثل؛ فيزعم هو أيضًا أن حرب الخليج شكلت نقطة تحول في تعامل الصين مع إسرائيل، ومنحت الصين الفرصة للتعجيل من عملية التقارب معها، وكان واضحًا للصين -في رأيه- أنه عندما تنتهي حرب الخليج، سيتركز الانتباه العالمي والعربي على الصراع بين إسرائيل والعرب، وأنها كانت مهتمة بلعب دور فعال في تسوية هذا الصراع، وبالفعل، مع استئناف عملية السلام في مؤتمر مدريد -أكتوبر عام 1991- وجدت الصين نفسها خارج العملية، ولم تحضر هناك.. ذلك في الفترة التي أظهرت فيه اهتمامًا بزيادة مشاركتها الدولية، وشارك الاتحاد السوفيتي في مؤتمر مدريد؛ لأنه كانت لديه علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، "كان القرار بتعجيل إقامة العلاقات مع إسرائيل مرتبطًا -بلا شك- برغبة الصين في المشاركة في المؤتمر متعدد الأطراف في موسكو،

في شهر يناير عام 1992".

تتبع مراقب آخر ب.ر. قوماراسوامي هذه القضية، واتفق مع الآراء التي عرضناها فيما سبق، لكنه أضاف عوامل أخرى أثرت في تقديره على سياسة الصين تجاه إسرائيل: أولها: انتهاء الحرب الباردة، التي أنهت عزلة الدبلوماسية الإسرائيلية، والتي استأنفت -في أعقابها- معظم دول العالم الثالث علاقاتها مع إسرائيل، وبقيت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة، وعملت الصين على تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، وجذب الاستثمارات اليهودية إلى التنمية الاقتصادية في الصين، وتوزيع تجارتها عبر رجال الاقتصاد والتجارة اليهود، وفي ظل هذه الظروف كان من المنطقي من جانب الصين أن تقيم علاقات مع إسرائيل.

يمكن فهم ميل الإسرائيليين نحو إعطاء "عملية السلام" وزنًا كبيرًا، وتعليق التغييرات الإيجابية التي طرأت على مكانة إسرائيل الدولية، عليه، ليس من الواضح -بشكل تام- إذا كانت عملية السلام هي العنصر الحاسم، فالمصالح القومية، حتى في حالة الصين، هي التي حددت تغيير سياستها تجاه إسرائيل، وتُحترم في هذا الخصوص وجهة نظر الباحث الصيني، التي تزعم أن مخاوف الصين السابقة بأن يثير التقارب مع إسرائيل غضب العرب، قد تلاشت في يوليو عام 1990، عندما تحقق التطبيع بين الصين والمملكة العربية السعودية، وأضاف قائلًا: أنه من السائد بشكل عام القول بأن التطبيع بين إسرائيل والصين كان الثمن الذي اختارت إسرائيل دفعه، من أجل الحصول على تصريح دخول مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، في موسكو، وهذا -في رأيه- ادعاء مبالغ فيه من زاوية المصالح الصينية، حيث كان الشرق الأوسط بشكل دائم هامشيًا جدًا في اعتباراتها الإستراتيجية، وفقط في عام 1991 بدأت الصين تظهر اهتمامًا أكبر بالشرق الأوسط، وحاولت المشاركة في مؤتمر موسكو، وإن كانت الصين غير مهتمة حقًا بالشرق الأوسط، فمن المحتمل أنها أرادت أن تكون من بين "الكبار" كلاعبة على الساحة الدولية، التي يعتبر الشرق الأوسط إحدى مشكلاتها، كما اعتبرت العلاقات الوطيدة بين إسرائيل والولايات المتحدة ميزة مهمة في نظر الصين، الميزة التي يجب استغلالها لفتح قنوات للولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك التطورات في العلاقات العربية الإسرائيلية التي قللت جدًا المخاوف من حدوث أضرار جراء العلاقات مع إسرائيل، وبالفعل لم تتضرر العلاقات بين الصين والدول العربية.

ما يؤيد الرأي القائل بأنه لا يجب المبالغة في تقدير رغبة الصين في المشاركة في التطورات في الشرق الأوسط، حقيقة عدم إبداء الصين أي اهتمام حقيقي بـ"عملية السلام" العربية الإسرائيلية وبقضايا الشرق الأوسط، بعد إقامة

العلاقات مع إسرائيل وبعد مؤتمر موسكو. ويجب الإشارة إلى أن إقامة علاقات مع إسرائيل كانت شرطًا مُسبقًا وضعته إسرائيل أمام الهند وروسيا، قبل أن يُسمح بمشاركتهما في مؤتمر السلام. فالهند -مثلها مثل الصين- لم تبدِ اهتمامًا خاصًا بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط. أما روسيا فتسعى جاهدةً للعودة للعب دور في المنطقة، مثلما كان في أيام الاتحاد السوفيتي. برهان آخر على الادعاء بأن الصين كان لها مصالح أخرى، نجده في كلمات وزير الخارجية الصينة تشيان تشي تشين، الذي قال لوزير الخارجية شمعون بيريز في 16 من سبتمبر عام 1992، أن العلاقات مع إسرائيل لم تكن حدثًا طارئًا، بل خُطط لها بعناية أثناء الاتصالات التي استمرت لعدة سنوات مع بعض وزراء الخارجية الإسرائيليين، من كل التيارات السياسية، مقتبسًا مثلاً شعبيًا قديمًا يقول "حتى تكون القناة مستعدة لاستقبال المياه".

5. بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية

منذ اللحظة التي أقيمت فيها العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين وإسرائيل، بدأت العلاقات تتطور بسرعة كبيرة في مجالات مختلفة، وتبدد التردد والمخاوف الصينية من رد الفعل العربي، وهو التردد والمخاوف اللذان استمرا في ردع الهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتايلاند، ودول أخرى، لفترة طويلة، وكما ذكرنا.. فإن الصين لم تتأثر مكانتها ولا علاقاتها بالدول العربية، بل إن الصين لم تقم بأية محاولات من أجل المشاركة في "عملية السلام"، على الرغم من أنها قبل إقامة العلاقات لم تُخفِ رغبتها في المشاركة فيها، أو حضور مؤتمر موسكو، على الأقل.

كانت أول مشكلة ظهرت بين إسرائيل والصين وليدة الشائعات التي نشرتها الصحف، حول احتمال بيع إسرائيل لتايوان طائرات من طراز "كفير". وفي 12 من ابريل عام 1992 طلب تانج جينتشي -المسئول عن سفارة الصين في تل أبيب (كان قبلها مدير "مكتب السياحة" وعُين بعد إقامة العلاقات مسئولًا حتى وصول السفير)- طلب توضيحات من وزارة الخارجية حول هذه الشائعات، ولقد عاد السفير الصيني -الذي وصل في شهر يونيو- وطلب هذه التوضيحات، ولقد طرحت وزارة الخارجية في المقابل مسألة مبيعات السلاح الصيني للعرب، خاصة سوريا، ولقد نوقشت هذه المسألة مرات عديدة في الكنيست، ولقد قلقت إسرائيل بشكل خاص؛ بسبب وجود أنباء بأن الصين (مثل كوريا الشمالية) تساعد إيران على بناء بنية تحتية نووية، عبر إمدادها بالمعدات والمعرفة التكنولوجية، ولقد كتب ممثلو المنظمات اليهودية في نيويورك عن ذلك لسفير الصين في واشنطن، دون الحصول على رد مُرضٍ.

في 15 من سبتمبر عام 1992 وصل وزير الخارجية تتشيان تشن في أول زيارة لوزير خارجية صيني إلى إسرائيل، وأجرى محادثات مع وزير الخارجية شمعون بيريز، ومع رئيس الحكومة إسحق رابين، والرئيس حاييم هرتسوج، أوضح تتشيان تشن أن إقامة العلاقات مع إسرائيل في 24 من يناير كانت بالنسبة للصين حدثًا ذا أهمية كبيرة، نتيجة عملية طويلة أُعد لها مُسبقًا في سرية تامة، وأوضح أنه من المعلوم لديه أن حزبي العمل والليكود كانا متفقين في رؤيتهما للعلاقات مع الصين، وفسر ذلك بالجذور التاريخية الطويلة للشعبين، وبالتعامل الإنساني الذي أظهرته الصين تجاه اللاجئين اليهود الذين وصلوا إلى حدودها في النصف الأول من القرن العشرين، و كان الموضوع الرئيسي في كلامه حول مكانة تايوان، أوضح وزير الخارجية الصيني أن تايوان جزء من الصين، وأن حكومته توافق على أن يقيم سكان تايوان نظام حكم منفصل ويحافظون على نمط حياتهم تحت شعار: صين واحدة ونظامان، وأن الصين لا تعارض وجود علاقات اقتصادية بين تايوان و"عناصر أخرى"، لكنها تعارض إمدادها بالسلاح وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ولم يتحدث بشكل مباشر عن طائرات الـ"كفير"، لكن الرسالة كانت واضحة، ولقد رد بيريز أن إسرائيل لن تبيع طائرات لتايوان، وطالب الصين في المقابل بضبط النفس في بيعها تجهيزات عسكرية صينية لدول عربية، أوضح تتشيان تشن أن الصين حذرة في بيع السلاح، وأكد على ذلك لرابين، وأوضح المبادئ الثلاثة التي توجه الصين: الأول: تقوم الصين ببيع السلاح لأغراض الدفاع فقط، الثاني: تبيع الصين السلاح بكميات صغيرة ومحدودة فقط، الثالث: تبيع الصين السلاح بشكل لا يؤثر على استقرار المناطق الخطرة، وأنها حذرة في عدم إدخال عناصر مثيرة للمشاكل في الشرق الأوسط، لم تكن الردود شافية لإسرائيل ولقد تكرر الأمر ثانية بين الدولتين في السنوات التالية.

تطورت العلاقات -كما أشرنا- بسرعة كبيرة، وفي 31 من أكتوبر عام 1992 وُقعت اتفاقية تجارية، وفي فبراير عام 1993 وُقعت اتفاقيات علمية، وطبية، وثقافية، وبدأت شركة "العال للطيران" في إقامة رحلة أسبوعية إلى بكين في سبتمبر عام 1992، وارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين -غير شاملة الصادرات الأمنية- من 22.8 مليون دولار عام 1991، إلى 71.3 مليون دولار عام 1997، وفي تلك الفترة ارتفعت الواردات من الصين إلى إسرائيل من مليون دولار فقط إلى 206 مليون دولار،كما وُقعت اتفاقيات بخصوص الضرائب، والاستثمارات، والجمارك، والبريد والاتصالات، والسياحة، وغيرها، وفي عام 1996 أُنشئ صندوق مشترك للعلوم التطبيقية والأبحاث التكنولوجية، كما استمر التعاون الزراعي في التطور، وفي 8 من أكتوبر عام 1993 وافقت الحكومتان على فتح قنصلية عامة

لإسرائيل في شنغهاي، وافتُتحت القنصلية في أغسطس عام 1994.

في 23 من ديسمبر عام 1992 توجه الرئيس حاييم هرتسوج في زيارة رسمية للصين، وأجرى مباحثات مع القيادات الحاكمة. وفي مايو عام 1993 زار بكين وزير الخارجية شمعون بيريز، الذي طرح في مباحثاته قضية بيع الصواريخ من الصين لإيران، ووعده زعماء الصين بوقف هذه المبيعات، لكن بقيت المخاوف في أن تواصل الصين بيعها عبر كوريا الشمالية. عرضت إسرائيل من جانبها على الصين منظومة مدنية متقدمة لأقمار الاتصالات. وفي السنوات التالية قام بيريز بزيارات أخرى للصين. وفي أغسطس عام 1994 أُقيم مركز إرشاد زراعي إسرائيلي صيني في جامعة الهندسة الزراعية في بكين، وزار رئيس الحكومة إسحق رابين بكين في أكتوبر عام 1993، وأقيمت بعد زيارته مزرعة نموذجية صينية إسرائيلية مشتركة، وأُرسل خبراء إسرائيليون إلى هناك للتدريس ومنح الدورات التعليمية. كما طلب رابين من زعماء الصين التوقف عن تزويد إيران بصواريخ أرض-أرض والأسلحة غير التقليدية، وعاد بيريز وزار الصين في مايو عام 1995 وتلقى وعودًا من تتشيان تشن بعدم بيع الصين صواريخ لإيران والدول العربية. كما تلقى رابين وعودًا مشابهة في ديسمبر عام 1995، عندما التقى في نيويورك برئيس الصين جيانج تسمين (Jiang Zemin) ورئيس حكومته لي بنج، وقال الرئيس الصيني لرابين: إن الصفقة الصينية الإيرانية من أجل بناء مفاعل نووي في إيران قد جُمدت "بشكل مؤقت". ووعد أنه لو تم بناء المفاعل فإنه لن يهدد أمن إسرائيل. كان ذلك بعدما قدمت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" تقريرًا من طهران في نوفمبر عام 1994 بأن الصين ستساعد إيران على بناء مفاعلَين نوويين. وقال سفير الصين في طهران في ذلك الوقت: إن محطات القوى هذه "للأغراض السلمية فقط"، أما تقرير مخابرات الأسطول الأمريكي، والذي نُشر في وسائل الإعلام، فقد قال أن الصين هي المزود الرئيسي لإيران والعراق بأسلحة الدمار الشامل.

خلال عام 1993 وصل إلى إسرائيل قادمًا من الصين وزير الزراعة، وعدد من نواب الوزراء، ووفود من الصحفيين، ووفود من الحزب الشيوعي، ورؤساء المدن، وغيرهم، واستمر تبادل الزيارات بين الوزراء الإسرائيليين والصينيين في السنوات التالية. وفي مارس عام 1994 زار الصين وزير الصناعة والتجارة ميخا حاريش، وفي شهر مايو زارها وزير السياحة عوزي برعام، وفي أبريل عام 1995 زارها كذلك وزير المالية أبراهام شوحاط، الذي وقع على خمس اتفاقيات لدفع التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين، كما زار وزير الزراعة يعقوب تسور الصين، وجاء من الصين -في شهر أبريل- وزير الطاقة الصيني، ووزير الإسكان، وفي أكتوبر عام 1994 زار إسرائيل نائب

رئيس الحكومة المسئول عن الصناعات الأمنية تسو جيهوا (Zou Jiahua). كما وصل وفد برئاسة رئيس لجنة الخارجية في البرلمان الصيني، في شهر مايو عام 1995. وخلال الزيارة طرح الإسرائيليون على أعضاء الوفد الصيني قضية إيران. ولقد وعد أعضاء الوفد بأن "الصين لن تقوم بشيء يضر إسرائيل". وفي نوفمبر عام 1995 زار إسرائيل نائب وزير الخارجية الصيني. كما زار إسرائيل نائب وزير مصادر المياه الصيني. وزارت وفود صينية أخرى إسرائيل اهتمت بمجالات تخصصها. ومنذ عام 1994 وما بعده أجرى الماشاف دورات تدريبية في الصين حول إدارة الأعمال. ولقد شارك 884 صينيًا خلال عام 1995، في دورات تدريبية مختلفة تحت إشراف خبراء إسرائيليين في الصين. كما شارك 120 دارسًا في دورات مختلفة في إسرائيل. ولقد عمل في تلك الفترة في الصين 12 خبيرًا إسرائيليًا بشكل دائم. مع هذا استمرت الصين في الاحتفاظ بمواقفها السياسية المعلنة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي. وفي يونيو عام 1994 أوضح نائب وزير الخارجية الصيني أثناء زيارته لسوريا أنه يجب حل الصراع وفقًا لقرارات مجلس الأمن رقمي 242 و338، وأن على إسرائيل إعادة "الأراضي العربية المحتلة". وأعرب عن تأييد جهود سوريا لاستعادة هضبة الجولان "المحتلة".

وبالتدريج، قال نائب رئيس الحكومة الصيني لي لانتشينج (Li Lanqing)، لوزير التعليم أمنون روبنيشتاين -والذي زار بكين في مارس عام 1995- إن الصين تؤيد موقف إسرائيل في مسألة الإرهاب، وتعارض كل صور الإرهاب، وتؤيد استمرار مفاوضات السلام المباشرة في الشرق الأوسط. ولقد وقع روبنشتاين في نفس الزيارة مع نظيره الصيني على اتفاقية تعاون في مجال التعليم. وفي أثناء عام 1995 زار إسرائيل وفد من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ووزير العلوم الصيني، وجرت مباحثات قبيل التوقيع على اتفاقية للتعاون العلمي بين الأكاديمية الصينية وبين الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم. كما زار إسرائيل وزير التجارة الخارجية الصيني في نهاية عام 1995 على رأس وفد كبير، لدراسة عقد بصفقات تجارية في مجالات الإلكترونيات، والزراعة، والألماس، والفحم، وغيرها. وفي سبتمبر عام 1995 زار الصين وفد من أعضاء الكنيست برئاسة عضو الكنيست موشه كاتساف.

قدَّرت الصينُ إسرائيل لاحترامها رغبتها بخصوص العلاقات مع تايوان والدالاي لاما (انظر الفصل الرابع عشر)، وإن كانت لم تعاملها بالمثل. فعندما عُقد في مدينة شيان (Xian) عام 1996 مؤتمر رؤساء المدن التاريخية، قام المنظمون بدعوة فيصل الحسيني مع رئيس مدينة القدس. ولقد رفض رئيس المدينة الدعوة ولم يشارك في المؤتمر، مع هذا استمرت حركة الزائرين من الجانبين، ووقعت اتفاقيات في

مجالات مختلفة وتوطدت العلاقات. وزار وزير المالية الصيني إسرائيل في مارس عام 1996. وكذلك نائب رئيس الحكومة الصينية ووزير الخارجية تشيان تشيتشن في ديسمبر عام 1997. كما قام وزراء الصحة والزراعة الصينيون بزيارة إسرائيل خلال عام 1997. كما حضرت إلى إسرائيل -في تلك الفترة- شخصيات رئيسية في الحزب الشيوعي الصيني، وحكام المحافظات، ورؤساء المدن، وأعضاء البرلمان الصيني، وموظفي وزارة الخارجية، وغيرهم. وكانت أهم زيارة -بلا شك- زيارة الرئيس الصيني جيانج تسمين الذي وصل إسرائيل في 12 من أبريل عام 2000. ولقد وقع هو والرئيس فايستمان الابن على اتفاقيات تعاون في مجالات التكنولوجيا، والزراعة، والاقتصاد. ولقد تجول الرئيس الصيني في إسرائيل، والتقى بياسر عرفات في بيت لحم. غير أنه خيمت على الزيارة -إلى جانب إعلان الصداقة- قضية طائرة الاستطلاع "فالكون" والتي سنناقشها فيما بعد.

درس في إسرائيل خلال النصف الثاني من التسعينيات المئات من الصينيين، وشارك الآلاف في دورات تدريبية متنقلة في الصين تحت إشراف مدربين إسرائيليين. والمجالات التي درسوها هي: الزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الطائفية، والتنمية القروية، والطب العام، والإدارة، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم. ولقد عمل العشرات من الخبراء الإسرائيليين في الصين في كل هذه المجالات. ولقد كان لبعض الأعمال المشتركة التي تمت بين الإسرائيليين والصينيين نتائج مبهرة. فعلى سبيل المثال تضاعفت المحاصيل الزراعية للمزارعين الصينيين في بعض الأماكن؛ نتيجة أساليب الزراعة الحديثة التي عرضت في المزرعة النموذجية الإسرائيلية. كما جرى تعاون في مجال المعدات الإلكترونية الحديثة للاتصالات، مع الشركات الإسرائيلية وتم بيع الكثير منها في إسرائيل. كما اتخذت الصين خطوة إيجابية في المجال السياسي. ففي 4 من فبراير عام 1997 استجاب وزير الخارجية تشيان تشيتشن لطلب إسرائيل ووافق على أن تستمر القنصلية الإسرائيلية العامة في هونج كونج في عملها، حتى بعد 1 من يوليو عام 1997، موعد نقل حكم المستعمرة من البريطانيين إلى الصين.

واصلت الشخصيات الإسرائيلية زيارة الصين.. ففي 30 من أغسطس عام 1998 توجه وزيرالدفاع إسحق مردخاي لزيارة الصين. غير أن أهم زيارة في تلك الفترة كانت لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حيث غادر متوجهًا إلى الصين في 25 من مايو عام 1998. وكان الموضوع الرئيسي الذي اهتم به هو التكنولوجيا النووية والباليستية، وكذلك الأسلحة الكيماوية وغير التقليدية التي باعتها الصين لإيران. وكان نتنياهو قد حصل على وعد من قادة الصين -في زيارة قصيرة سابقة

قام بها لبكين في أغسطس عام 1997- بالتوقف عن تقديم المساعدات لإيران لبناء المفاعل النووي العسكري. وسمع هذه المرة أيضًا تصريحات من الرئيس الصيني جيانج تسمين، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، وعدوا فيها بعدم بيع الصين بعد ذلك ما قد ذُكر إلى إيران. بل كذَّب رؤساء النظام الصيني الحاكم الأنباء التي نشرت في تلك الأيام عن عمليات نقل أخرى لأسلحة كيماوية لإيران. كما وعدت الصين الولايات المتحدة أنها ستوقف مساعدة إيران في مجالي الصواريخ، والنووي.

في عام 1995 استؤنفت من جديد موجة النشر في الصحف الإسرائيلية وغيرها عن العلاقات الأمنية بين إسرائيل والصين، والتي بدأت كما ذكرنا قبل نهاية السبعينيات. ونُشرت من حين إلى آخر أنباء عن تعاون إسرائيلي صيني في إنتاج طائرة قتالية متقدمة، ترتكز على التكنولوجيا التي طورتها إسرائيل في طائرة "لافي"، والتي أُوقف إنتاجها بسبب الضغوط الأمريكية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ المختلفة. ولقد كذَّب المتحدثون الصينيون والإسرائيليون هذه الأنباء. وفي عام 1992 نُشر أن إسرائيل قد اتُّهمت بنقل تكنولوجيا صاروخ "باتريوت" الأمريكي إلى الصين، وفحص هذا الأمر وفد أمريكي، ولم يجد له أي أساس من الصحة. غير أن الولايات المتحدة حذرت إسرائيل من بيع معدات عسكرية للصين، بما في ذلك المعدات بدون مكونات أمريكية، كي لا تصل التكنولوجيا المتقدمة إلى أيدي إيران والعراق.

كان رئيس الحكومة إسحق رابين والجهاز الأمني الإسرائيلي مهتمين بتلقي الدعوات العسكرية من الصين، وكان الأمر مهمًا للصناعة العسكرية الإسرائيلية التي عانت من التقلص في تلك السنوات؛ حيث تقلصت الصادرات الأمنية إلى الصين، والتي وصلت إلى مبالغ كبيرة في الثمانينيات، والنصف الأول من التسعينيات. وكان هناك -في وزارة الدفاع- من يؤيد استمرار الصادرات الأمنية للصين على الرغم من علاقاتها مع إيران. وفي منتصف شهر يوليو عام 1995 توجه المدير العام لوزارة الدفاع اللواء دافيد عبري إلى بكين؛ لمناقشة إمكانية بيع منظومات تسليح إسرائيلية متنوعة. وفي يناير عام 1996 زار الصين رئيس هيئة الأركان اللواء أمنون شاحاك، وناقش مع نظيره الصيني هذه القضايا. وفي أبريل زار الصين الرئيس عيزر فايتسمان. وفي 19 من أكتوبر عام 1999 وصل إلى إسرائيل وزير الدفاع الصيني، ولقد نوقش التعاون بين الدولتين في حديث عمل أجراه رئيس الحكومة ووزير الدفاع إيهود باراك. وكان على جدول الأعمال صفقات سلاح متنوعة بقيمة أكثر من ملياري دولار. وطلبٌ إسرائيلي بالتوقيع على اتفاقية عدم نقل معلومات من الصين إلى إيران في مجال صواريخ أرض-أرض. وبعد ذلك ببضعة

أسابيع، في 22 من نوفمبر، وصل إلى إسرائيل رئيس البرلمان الصيني، الذي التقى أيضًا بإيهود باراك في محادثات حول المساعدات التكنولوجية والعسكرية، التي تقدمها الصين لإيران لتطوير الصواريخ الباليستية طويلة المدى، وعن التهديد الذي يحيط بإسرائيل جراء ذلك.

السلاح الرئيسي الذي تم الحديث عنه، وسبَّب -في نهاية الأمر- أزمة كبيرة في العلاقات الصينية الإسرائيلية؛ هو طائرة إنذار من طراز "فالكون" أرادت إسرائيل بيعها للصين (مع خيار لثلاث طائرات أخرى). بدأت المحادثات حول صناعة طائرات الإنذار في نهاية الثمانينيات، لكنها شهدت دفعة قوية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، ولقد أخبرت إسرائيلُ الولايات المتحدة عن الاتصالات مع الصين في هذا الخصوص، ولقد وضع الأمريكيون في المرحلة الأولى شرطًا واحدًا: ألا يكون في الطائرة أي مكون أمريكي، وألا تقوم طائرة "الفالكون" على التكنولوجيا الأمريكية، ولقد وقع شمعون بيريز -الذي عُين رئيسًا للحكومة بعد اغتيال رابين- على ضمان حكومي للصين في حالة خرق هذا العقد، وفي يونيو عام 1999 انتُخب إيهود باراك رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع، وفي شهر أغسطس علمت السفارة الإسرائيلية في واشنطن بوجود انتقاد شديد لدى أعضاء البرلمان الأمريكي، وفي قيادة البنتاجون لصفقة الـ"فالكون"، ولقد وُجه الانتقاد -في الأساس- بسبب المخاوف من أن تُشكل هذه الطائرات الاستخباراتية تهديدًا لسفن الأسطول الأمريكي التي تبحر في المياه الآسيوية، والقلق من أن تغير الميزان الاستراتيجي، وتهدد تايوان، ولقد جاءت معارضة هذه الصفقة من أن الصين تبيع تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة لإيران وباكستان، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية أرادت إسرائيل تنفيذ الصفقة للحفاظ على مصداقيتها، وأوضحت ذلك لرئيس الصين الذي زار إسرائيل في أبريل عام 2000، وهي الزيارة التي اعتبرت قمة التعبير عن الصداقة الوطيدة بين البلدين، ولقد ذُكر الأمر صراحة في المؤتمر الصحفي المشترك الذي أقامة جيانج تسيمين وإيهود باراك في 14 من أبريل، ولقد أمل باراك في التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة؛ كي تسمح لها باحترام العقد الموقع مع الصين، بل أنه تحدث عن ذلك مع الرئيس بيل كلينتون لكن دون فائدة.

رفض متحدث وزارة الخارجية الصينية انتقاد الولايات المتحدة لرغبة إسرائيل في بيع طائرات "فالكون" للصين، وقال إن العلاقات بين البلدين ليست من شأن واشنطن، غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تحتمل الضغوط الكبيرة التي مارستها عليها الولايات المتحدة، ولتجنب حدوث أزمة كبيرة ألغيت إسرائيل الصفقة، ووفقًا لأقوال من كانت سفيرة إسرائيل في الصين، أورا نامير، فإن الرئيس الأمريكي بيل

كلينتون ربط عقد مؤتمر كامب ديفيد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في يوليو عام 1999 بموافقة إسرائيل على إلغاء صفقة الـ"فالكون". وأرسل رئيس الحكومة إيهود باراك رسالة إلى الرئيس الصيني جيانج تسيمين أعرب فيها عن أسفه بأن إسرائيل لن تستطيع تزويدها بطائرات الـ"فالكون". وفي تصريح رسمي نُشر في بكين في منتصف يوليو عام 2002، أعربت حكومة الصين عن غضبها من الولايات المتحدة وإسرائيل، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إنه ليس لأي دولة الحق في التدخل في التعاون الثنائي بين إسرائيل والدول الأخرى، وإنه يجب احترام الاتفاقيات؛ لأنها الركيزة الأساسية للعلاقات بين الدول، ولقد تلقى رئيس الصين إلغاء الصفقة كإهانة شخصية له، وكان قد عاد من إسرائيل بانطباعات طيبة مما شاهده في مجالات الزراعة والتكنولوجيا المتقدمة،كما وثق في وعود باراك بأن الصفقة سوف تتم على الرغم من الضغوط الأمريكية؛ لذلك رأى وجود عدم نزاهة في خرق اتفاق وقعت عليه حكومة إسرائيل، وصلت العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى أسوأ مستوياتها بعد خضوع إسرائيل للضغوط الأمريكية، وقُلصت العلاقات السياسية والأمنية مع إسرائيل، وإن لم تتوقف، كما انخفض عدد الزائرين الصينيين إلى إسرائيل، وانخفض عدد الإسرائيليين الذين تتم دعوتهم إلى الصين بشكل واضح، وعلى الرغم من ذلك لم تتضرر العلاقات التجارية بين البلدين، وواصلت الصين برامج التعاون الزراعي، واشترت من إسرائيل قمرين للاتصالات.

توجه شمعون بيريز في منتصف أغسطس 2000 إلى الصين؛ لمحاولة تخفيف الأضرار التي أصابت العلاقات الصينية الإسرائيلية بعد إلغاء صفقة الـ"فالكون"، وسمع كلمات لاذعة من مُضيفيه، ولقد اعتذر بيريز في مؤتمر صحفي علني، وأعلن أن إسرائيل تتحمل المسئولية وستبذل قصارى جهدها لإزالة الأضرار، وعرض على الصينيين -كتعويض- إنشاء مزرعة نموذجية، وتقديم الإرشاد على حساب إسرائيل في المناطق القاحلة غرب الصين، طلبت الصين تعويضات مباشرة بمبلغ مليار وربع المليار دولار، واستعادة مبلغ 200 مليون دولار دفعته للصناعات الجوية الإسرائيلية كمقدم، بما في ذلك الفائدة والتعويضات المادية عن الاستثمارات التي ضاعت هباءً أثناء استعداد سلاح الجو الصيني لاستقبال الطائرات، في بداية يناير عام 2001 توجه إلى الصين مدير عام وزارة الدفاع اللواء (احتياط) عاموس يارون لإجراء محادثات مع رؤساء الجهاز الأمني الصيني، وفي 12 من فبراير وقع يارون على مذكرة تفاهم في بكين مع نظيره الصيني، تدفع إسرائيل بموجبها للصين مبلغ 350 مليون دولار كتعويض عن إلغاء الصفقة.. وهو مبلغ أقل بكثير من المطلب

الصيني الأصلي.

أرسلت الصين إلى إسرائيل في سبتمبر عام 2001 -رغم أزمة الـ"فالكون"- وفدًا من قبل "الرابطة الصينية للصداقة مع الدول الأجنبية"، بمناسبة مرور عشر سنوات على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين. ولقد توجه إلى الصين وفد إسرائيلي مماثل. ولقد حرص رئيس الوفد الصيني الذي وصل إلى إسرائيل على توضيح على من تقع مسئولية الأزمة. وقال "إن العقد الذي وُقع بين البلدين كان رسميًا ومُلزمًا. وإن كان جانبك فيه غير قادر على الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقه. فمن الواضح أن جانبي قد تكبد الخسارة". وأضاف أن هذه القضية أثرت بشكل سيئ على العلاقات بين إسرائيل والصين. لكن أعرب عن أمله في أن يتلاشى هذا التأثير قريبًا. "إن الشعب الصيني يكن مشاعر صداقة كبيرة لإسرائيل. ولقد تطورت بيننا بصورة طيبة منذ إقامة العلاقات. وإن كان لا يعني ذلك أنه لا توجد مشاكل بيننا. على غرار هذه المشكلة على سبيل المثال. على أية حال أعتقد أن علينا النظر إلى الأمام وليس إلى الخلف". سيبرهن المستقبل ما حجم الضرر الذي أضيرت به العلاقات الصينية الإسرائيلية. على أية حال فإنه شبه مؤكد أن الصينيين علموا حدود إسرائيل. فهم يعلمون من ناحية أن لدى إسرائيل دوائر عريضة من الأصدقاء ذوي التأثير الكبير في عدة بلدان غربية. وكانت هذه الحقيقة بلا شك واحدة من الاعتبارات التي أثرت على قرار إقامة العلاقات مع إسرائيل. لكن من ناحية أخرى علمت الصين أن استقلال إسرائيل محدود في عدة مجالات. ومن شبه المؤكد أن هذا الكشف سيكون أمام عيون القادة الصينيين في اتصالاتهم مع إسرائيل في المستقبل في العديد من المجالات.

تعتبر الصين اليوم ثالث أهم جهة تصدر إليها إسرائيل؛ حيث سجلت الصادرات الإسرائيلية للصين حوالي 32% من إجمالي الصادرات لعام 2011، (وإن كانت قد انخفضت هذه النسبة في السنوات الخمسة الأخيرة، والتي بلغت فيها 47%) ووصلت إلى 2.7 مليار دولار.

وتأتي الصين في المرتبة الثانية بين قائمة الدول التي تستورد إسرائيل منها. وفي عام 2011 بلغت نسبة الواردات الإسرائيلية من الصين 34.5% من إجمالي الواردات الإسرائيلية. (بنسبة أقل من السنوات الماضية والتي وصلت إلى 42.3%) وبلغت 5.45 مليار دولار.[1]

استمرت الزيارات الرسمية على المستوى الرسمي؛ حيث زار رئيس الحكومة

[1] المترجم

الأسبق إيهود أولمرت الصين في يناير عام 2007، وفي أغسطس عام 2011 قام رئيس هيئة الأركان العامة الصينية بزيارة رسمية لإسرائيل؛ بغرض تعزيز أواصر الصداقة ودفع التعاون العسكري، والتقى مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وفي مايو عام 2012 قام رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية بني جانتس بزيارة الصين. وفي عام 2012 قام الجانبان بالتواصل من أجل بناء خط قطار إيلات. وفي مايو عام 2013 سافر رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الصين في زيارة رسمية.[1]

6. التبت

إحدى القضايا التي ارتبطت بمنظومة العلاقات الإسرائيلية الصينية كانت قضية التبت وزعيمها الدالاي لاما. نجحت التبت في بداية القرن العشرين في الحصول على قدرٍ كبير من الاستقلال، وإن كانت هناك رعاية صينية من نوع ما انتهت نهائيًا بعد سقوط الحكم القيصري في عام 1911. ولقد نجح التبت في الحفاظ على استقلاله، بمساندة البريطانيين في الهند ولضعف الصين. غير أنه في عام 1950 -بعد خروج البريطانيين من الهند وبلورة نظام الحكم الشيوعي في الصين- عاد الصينيون إلى التبت وأسسوا حكمهم هناك. وفي عام 1959 حدث تمرد في التبت قمعه الجيش الصيني. وفر الدالاي لاما إلى الهند ومن وقتها وهو موجود في المنفى، ويعمل بالعمل الدبلوماسي في أنحاء العالم من أجل استعادة استقلال التبت. وترى الصين في ذلك تدخلًا في شؤونها الداخلية.

في 13 من سبتمبر عام 1960 أرسل الدالاي لاما -من ملجأه في الهند- إلى دافيد بن جوريون، وقال له عن الوضع المأساوي للاجئي التبت، الذين فروا من اضطهاد الجيش الصيني إلى الهند ونيبال، وعن المخاطر التي تهدد حياة أولئك الذين لم يتمكنوا من الفرار. وطلب مساندة إسرائيل القرار الذي سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص هذه القضية.

بعد ذلك بعام، في 20 من ديسمبر عام 1961، توجه الدالاي لاما ثانية إلى بن جوريون، وأوضح له أنه لم يتم اتخاذ قرار بخصوص التبت، في المؤتمر العام السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي عقد في نهاية عام 1960، وأن مشروع القرار الجديد سيعرض على المؤتمر الجديد لعام 1961. وأوضح أن الوضع في التبت قد تفاقم في هذه الأثناء، ويواصل آلاف اللاجئين الهرب إلى الهند. ولقد طلب الدالاي لاما في خطابه المساعدة الإسرائيلية في التصويت في الأمم المتحدة. ولقد رد عليه

[1] المترجم

رئيس الحكومة الإسرائيلية أنه لو عُرض على الجمعية العامة "مشروع قانون معقول يقر بحقوق شعب التبت، فإن إسرائيل ستؤيده مثلما فعلت في الماضي". وبالفعل تم اتخاذ مثل هذا القرار في الأمم المتحدة بأغلبية كبيرة وأرسل وفد التبت في نيويورك رسالة شكر إلى ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة على تصويته.

مرت سنوات وتغير تعامل إسرائيل مع هذه القضية، بعد إقامة العلاقات المنشودة مع الصين في 24 من يناير عام 1992، وفي 23 من نوفمبر عام 1993 طرحت عضوة الكنيست نوعمي حزان القضية على الكنيست، زاعمةً أن التقارير قد تزايدت عن انتهاكات الحكومة الصينية -التي تحتفظ بالتبت كمنطقة محتلة- لحقوق الإنسان هناك، وطلبت معرفة موقف الحكومة الإسرائيلية بخصوص التبت، وهل عبرت عن احتجاجها أمام الصين، رد نائب وزير الخارجية يوسي بيلين: أنه في أول عامين من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، كان المجهود الرئيس مخصص لبناء هذه العلاقات وتقويتها لذلك لم يكن هناك "اهتمام خاص بهذا الموضوع".

وفي مارس عام 1994 حضر الدالاي لاما إلى إسرائيل في زيارة لمدة أربعة أيام والتي أحرجت الحكومة، لذا تجدد أنه من أجل عدم المساس بالعلاقات مع الصين، التي تم التوصل إليها من فترة ليست بالطويلة بعد جهود مضنية، لن يقابله مسئولون حكوميون، كما قال الدالاي لاما أنهم طلبوا منذ البداية أن تعتبر الزيارة لإسرائيل "زيارة حج خاصة" للأماكن المقدسة لدى الأديان التوحيدية الثلاثة، وذُكر أنه حضر لإسرائيل كضيف على "جمعية حماية الطبيعة"، بدأ الدالاي لاما الزيارة بزيارة النصب التذكاري لضحايا النازي "ياد فاشيم"، وحصل أثناء فترة وجوده على الدكتوراه الفخرية من الجامعة العبرية بالقدس، وكان الوزير الوحيد الذي التقاه هو وزير البيئة يوسي ساريد، ولقد زار الدالاي لاما إسرائيل ثانية في عام 1999.

أعطت الصين أهمية كبيرة -على ما يبدو- للموقف الإسرائيلي والرأي العام لديها بالنسبة لقضية التبت، ففي يونيو عام 2001 وصل إلى إسرائيل وفد زراعي من التبت، امتدح أعضاؤه تنمية التبت تحت الحكم الصيني، ولقد استضاف الوفد منظمة"ماتات" التي تهتم بمشروعات التعاون الزراعي مع الصين، والتي أنشئت عام 1993 بمساعدة وزارة الخارجية وتعمل بالتنسيق مع وزارة الزراعة، ومعهد فولكاني والشركات الإسرائيلية التي ترغب في دفع أعمالها مع الصين.

إن قضية التبت مهمة جدًا بالنسبة للصين، التي تعتبرها -كما ذكرنا- شأنًا داخليًا وترفض أي تدخل فيه، لذلك فإنه لا توجد دولة تعترف بـ"استقلال" التبت، ولقد كانت الصين راضية بشكل عام عن الموقف الإسرائيلي من هذه القضية.

الفصل الرابع عشر

تايـوان

عُرفت الجزيرة الصينية تايوان لدى البرتغاليين باسم بورموزا (الجزيرة الجميلة). انتقلت بقايا قوات الصين الشعبية -تقارب المليوني شخص- بزعامة جيانج قاي سق وآخرون إلى تايوان، بعد الانتصار الذي حققه الشيوعيون في الصين بقيادة ماو تسي تونج في الحرب الأهلية، واستيلائهم على الدولة عام 1949. ولقد أعاد جيانج قاي سق بناء نظامه من جديد (الذي عُرف باسم "الصين الوطنية")، واستفاد من المساعدات الأمريكية الكبيرة التي أدت إلى ازدهار اقتصادي كبير. لم تعترف الصين الشعبية أبدًا باستقلال تايوان واعتبرتها "محافظة متمردة" من المنتظر أن تتحد معها. أما الصين الوطنية، تايوان، فقد أرادت لنفسها حكم الصين كلها، وتمسكت في تلك الأثناء بمطلب ضرورة الاعتراف بحقيقة تقسيم الصين إلى كيانين سياسيين مستقلين، حتى يحل التغيير على النظام الشيوعي للصين الشعبية. ولقد اتفق النظامان الحاكمان على أمر واحد فقط؛ وهو أن تايوان محافظة صينية. أدى التقارب بين الولايات المتحدة والصين الشعبية في عام 1971 إلى إبعاد تايوان -في شهر أكتوبر من نفس العام- من الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وقبول الصين الشعبية مكانها.

قبل انتصار الشيوعيين، كان كفاحُ الصين الوطنية ضد الحزب الشيوعي بزعامة ماو دزه-دونج، الذي اشتدت قوته- مسألةَ وجود. لذلك تحفظت من إسرائيل وامتنعت عن الاعتراف بها أو إقامة علاقات معها، بأمل الحفاظ -إلى جانبها- على الدول العربية التي يتزايد عددها في الأمم المتحدة. وفي 29 من نوفمبر

عام 1948 طلبت إسرائيل أن يتم قبولها في الأمم المتحدة. ولقد امتنعت الصين الوطنية (تايوان) عن التصويت إلى جانب خمسة أعضاء آخرين في مجلس الأمن. ولم يحصل طلب الصين على الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة. قال فلطر إيتان فيما بعد عن هذا السلوك، أنه لم يكن هناك سبب لدى إسرائيل للعرفان للصين الوطنية. وفي المقابل كان تعامل أبا إيبن إيجابيًا تجاه تايوان. وفقط في 2 من مارس عام 1949، بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وأربع دول عربية مجاورة لها، وقبل انتصار الشيوعية، اعترفت الصين الوطنية بإسرائيل. وفي 9 من مارس صوتت في صالح قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، بل أن ممثلها ألقى خطبة حماسية في صالحها.

تم قبول إسرائيل في الأمم المتحدة في 11 من مايو عام 1949.. وفي عام 1950 اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية الشيوعية التي سيطرت في تلك الأثناء على كل الدولة، كما ذكرنا من قبل. بعدها قُطعت كل العلاقات التي كانت مازالت قائمة بين إسرائيل وتايوان، بل إن تايوان رفضت منح تأشيرات دخول للإسرائيليين. رغم ذلك، رفضت إسرائيل تأييد المقترحات التي طرحت سنويًا في الأمم المتحدة من أجل قبول الصين الشعبية عضوًا في الأمم المتحدة بدلًا من تايوان. كما امتنعت عن التصويت على هذه المسألة. وفي منتصف الستينيات صوتت صراحة ضد طرد تايوان من الأمم المتحدة. وفي المقابل، طرأ -على ما يبدو- تراخٍ في موقف تايوان القاسي، ومُنحت من حين إلى آخر تأشيرات للإسرائيليين. بل وأُرسل خبير إسرائيلي إلى الجزيرة، من قبَل الأمم المتحدة. وفي أحد المجالات باع مصنع بلجيكي بنادق "عوزي" قام بتصنيعها بتوكيل من إسرائيل. وكان هناك تعاون غير مباشر. ولم تعارض إسرائيل إبرام هذه الصفقة.

حاولت تايوان رغم رفضها -كما ذكرنا- إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بل أنها صعبت من وجود علاقات تجارية- حاولت الاستفادة من إسرائيل علميًا وتكنولوجيًا، خاصة في مجال البحث النووي. ولقد جرى أول اتصال بين الممثلين التايوانيين وممثلي الجهاز الأمني الإسرائيلي في عام 1961 ثم في عام 1965؛ ففي هاتين المناسبتين زار تايوان رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، البروفسور أرنست دافيد برجمان، كضيف على السكرتير العام للجنة التايوانية للطاقة الذرية. لقد حاولت تايوان معرفة هل ستكون إسرائيل مستعدة للتعاون معها في مجال البحث النووي، وتنظيمهم معًا دورات تدريبية وتبادل للعلماء. ولقد كان لإسرائيل في تلك الفترة اتفاقيات تعاون بين لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية وبين لجان الفلبين وتايلاند. وفي أول زيارة لها طلب من برجمان تقديم المشورة للجنة التايوانية. أما في

الزيارة الثانية فقد التقى مع وزير الدفاع ووالده، رئيس الصين الوطنية جيانج كاي سق. أوضح لهما برجمان أنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاقية رسمية علنية حول مثل هذا التعاون، مع دولة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وأوضح أن إسرائيل ليس لديها شيء في مجال الطاقة النووية غير مُعلن أو غير موجه للأغراض السلمية. وتمت مناقشة ذلك في إسرائيل. وكتب وزير الخارجية أبا إيبن إلى البروفسور برجمان أنه لا يجب الاتفاق مع تايوان حول التعاون في المجال النووي.

لم يعترض وزير الخارجية على استمرار اتصالات البروفسور برجمان مع تايوان في مجالات أخرى. وبعد لقاءات برجمان في تايوان عام 1965 زار اثنان من علماء الذرة التايوانيين -رئيس مركز البحث النووي ومساعده، في شهر ديسمبر من نفس العام- المفاعل الذري في ناحل سوريق. وكذلك التخنيون في حيفا. وبعض المشروعات الصناعية. بعد الزيارة توجه أحد العالِمين التايوانيين -في شهر مارس عام 1966- إلى البروفسور برجمان بطلب السماح لـ 12 دارسًا للدراسة في التخنيون. ولقد رفض وزير الخارجية أبا إيبن السماح بمجيء هؤلاء العلماء الشباب. وإن كان قد سمح بعدها -دون أن يعلم برجمان بذلك- بمجيء خمسة تايوانيين إلى معهد فايتسمان، ربما بسبب الارتباط الشخصي لأبا إيبن بمعهد فايتسمان. وفي شهر أكتوبر عام 1967 زار إسرائيل مجموعة من سبعة أفراد من وزارة الاقتصاد التايواني. وكانت النية المعلنة لهم دراسة بنية المجتمع. والاقتصاد. والخلفية التاريخية لإسرائيل. مع هذا فقد طلبوا لقاء رجال أجهزة الأمن. ومع نهاية عام 1967 توجه وزير الدفاع التايواني إلى البروفسور برجمان طالبًا السماح له ولبعض رجاله بالحضور إلى إسرائيل. وزيارة مؤسساتها العلمية. والمنشآت الذرية. والأجهزة الأمنية إن أمكن. وافقت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع على هذه الزيارة. كما وصل إلى إسرائيل وفد تايواني غير رسمي مكث بها من 25 من فبراير حتى 12 من مارس عام 1968. ولقد أجريت لهم زيارات للمنشآت الأمنية. والمؤسسات العلمية والمشروعات المختلفة. ولقد اهتموا في الأساس ببنية النظام البحثي في إسرائيل. وإمكانية إرسال دارسين إلى المؤسسات البحثية الأكاديمية. كما اهتموا بالخبرة التي اكتسبتها إسرائيل في بناء الصناعة الالكترونية. وبإمكانية تبادل المعرفة أو شرائها من مؤسسات البحث والتطوير لدى الصناعة الإسرائيلية. ولقد ترك هذا الوفد انطباعًا في إسرائيل أن تايوان مهتمة بالتخلي عن ارتباطها البحثي والأمني بالولايات المتحدة. وأنها تجد في إسرائيل بديلًا محتملًا.

اعتقد البروفسور برجمان -الذي كان القناة الرئيسية لهذه الاتصالات مع

تايوان- أن على إسرائيل التعامل مع تايوان كدولة تتزايد أهميتها، ويستحسن تطوير العلاقات معها في كافة المجالات. وفي وزارة الخارجية، ثارت المخاوف من توسيع العلاقات مع تايوان "فوق المدى المطلوب، خاصة في القضايا الحساسة"، وتقرر أنه يجب الإشراف على هذه الاتصالات.

في مقابل المجالات "الحساسة" التي بحثت فيها تايوان عن سبل للتعاون مع إسرائيل، فإنها استمرت في تجاهلها ووضع العراقيل في طريقها، في المجال السياسي والدبلوماسي، وكذلك في مجال التجارة المعلنة، حصلت تايوان على النفط من الإمارات الخليجية ولم ترغب في المخاطرة بأعمال انتقامية عربية ردًا على بوادر التقارب بينها وبين إسرائيل، وكان من المفترض أن يسافر موشِه أرئيل -مدير قسم آسيا آنذاك- إلى طايبا في ربيع 1967؛ لإجراء مباحثات لجس نبض حكومة تايوان حول مسألة إقامة علاقات بينها وبين إسرائيل، ولقد تم التوصل إلى تفاهم حول ذلك بين سفارتي إسرائيل وتايوان في طوكيو، غير أنه عندما وصل للقاء سفير تايوان في طوكيو، أُبلغ أن توقيت الزيارة "غير مناسب" وأن الرحلة قد ألغيت، وفي نوفمبر عام 1968 التقى أرئيل مع الممثل الدائم لتايوان في الأمم المتحدة، وأعرب عن أسفه من تضامن تايوان مع العرب في معظم تصويتها في الأمم المتحدة، وعرض تطوير العلاقات بين الدولتين، أجاب الممثل التايواني أن عدد الأصوات العربية في الأمم المتحدة هو الذي يحدد نمط سلوك تايوان.

لم يكن سلوك تايوان أفضل في المجال التجاري، والمثال البارز على ذلك هو التعامل مع شركة مشروعات البحر الميت، التي شاركت على مدى عدة سنوات في مناقصات لتزويد تايوان بالبوتاس.. وعلى الرغم من أن عروضها كانت من بين الأرخص، إلا أنها لم تفز ولو مرة واحدة في المناقصات، واتضح مع مرور الوقت أن أسباب ذلك كانت سياسية، وأن وزارة الخارجية التايوانية قد حظرت استيراد بضائع منشؤها إسرائيل، ومن أجل فحص هذا الأمر أُرسل وفد اقتصادي إسرائيلي برئاسة نائب المدير العام للشئون الاقتصادية في وزارة الخارجية أفيعزر شلوش، إلى تايوان، كانت الزيارة في الفترة من 25- 28 من أبريل عام 1968، وكان المضيفون الرسميون رجالَ "اتحاد التجارة العالمية" في طايبا وليس الحكومة التايوانية، ولقد سمع الضيوف الإسرائيليون أن حكومة تايوان تلاقي صعوبات سياسية تلزمها بالتصرف بحذر كبير تجاه إسرائيل، حيث أن مكانتها في الأمم المتحدة متوقفة على صوت واحد.. كما زاد تأييد الصحافة التايوانية الحماسي لإسرائيل وانتصارها في حرب الأيام الستة عام 1967، من الصعوبات السياسية وسبب احتجاجات عربية رسمية.. كما أن لتايوان مصالح اقتصادية في بعض الدول العربية؛ حيث تقوم

باستيراد الوقود من المملكة العربية السعودية، ومن إمارات الخليج العربي، والفوسفات لصناعة الأسمدة من المغرب، ولا تستطيع تعريضها للخطر. اتضح من الحوارات التي أجراها الوفد مع ممثلي الشركات التجارية أنها تلقت توجيهات سياسية قيَّدتها بالنسبة للاستيراد من إسرائيل. ولقد باءت محاولات الوفد الإسرائيلي للقاء موظفي وزارة الخارجية التايوانية، بالفشل.

أوضحت إسرائيل سياستها تجاه تايوان في رد وزير الخارجية أبا إيبن على الاستجواب في الكنيست بتاريخ 25 من نوفمبر عام 1970؛ حيث أكد -في مواضع مختلفة- وجود علاقات عمل بين تايوان وبين المواطنين والمؤسسات في إسرائيل على المستوى غير الحكومي، أما على المستوى الحكومي فتُجرى من حين لآخر بعض الاتصالات، خاصة في الأمم المتحدة، وليس لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع تايوان؛ نظرًا لاعتراف إسرائيل بالصين الشعبية في عام 1950، وقال إيبن ليس هناك ما يمنع من استمرار تطوير العلاقات التجارية مع تايوان، لكن مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان غير مطروحة على جدول الأعمال.

واصلت تايوان جهودها من أجل شراء التجهيزات العسكرية من إسرائيل، وفي 1971 أرادت تايوان شراء صواريخ "جبرائيل"، وأرادت إرسال وفد إلى إسرائيل من أجل هذا الغرض، ولقد اعترض جدعون رفائيل مدير عام وزارة الخارجية على الصفقة المقترحة وعلى زيارة الوفد؛ بحجة أن الصين الشعبية ستعتَبِر ذلك استفزازًا شديدًا، وأكد أن على إسرائيل التركيز على إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية، على الرغم من ضعف هذه الفرصة، ولقد وافق وزير الخارجية إيبن على هذا الرأي، وطلب من رئيس الحكومة ووزير الدفاع عرقلة أي عملية ترتبط بتايوان حتى إجراء تشاور آخر.

في أكتوبر عام 1971، كتب نائب المدير العام لشئون آسيا وأفريقيا يعقوب شمعوني إلى سفير إسرائيل في واشنطن إسحق رابين، وأوضح له جوهر العلاقات بين إسرائيل وتايوان:

لم تطلب حكومة تايوان أبدًا إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، بل واتخذت -بشكل عام- خطًّا معاديًا لإسرائيل في تصويتها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، حقيقة لقد أظهرت في السنوات الأخيرة اهتمامًا بإقامة علاقات غير رسمية وعملية في مجالات مختلفة، وهي تقوم بذلك الآن "أسفل المنضدة" وبدون إزالة الصعوبات الرسمية، في العلاقات التجارية على سبيل المثال.

استجابت إسرائيل بشكل كبير، في السنوات الأخيرة، لرغبة تايوان في إقامة علاقات غير رسمية، ويقيم في إسرائيل مثل شبه رسمي لجهاز الإعلام التايواني

الذي كان مرتبطًا -على ما يبدو- بجهاز مخابراتها:... هناك علاقات تجارية معينة.. هناك صفقات في المجال الأمني.. وهناك زيارات لبعض الشخصيات..

إن إسرائيل غير مهتمة في هذه المرحلة بتقوية منظومة هذه العلاقات لدرجة تحويلها إلى منظومة أكثر رسمية، وإن كانت لا توجد معارضة لزيادة التجارة واستمرار تحسين العلاقات غير الرسمية.

على الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية، وعلى الرغم من العقبات التي وضعتها حكومة تايوان، تواصلت الجهود -خاصة لدى رجال الأعمال الإسرائيليين- من أجل إقامة علاقات تجارية مع تايوان، التي تتزايد أهميتها الاقتصادية منذ السبعينيات فصاعدًا. بدأت الأمور في التقدم.. وفي عام 1971 زار تايوان وفد تجاري إسرائيلي، في إطار جولة في بلدان آسيوية أخرى. ومع مرور الوقت تطور التعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وفي عام 1979 وُقعت اتفاقية بين إسرائيل وتايوان سمحت لتايوان بإنتاج أسلحة إسرائيلية لاستخدامها، صواريخ "جبرائيل 2". وبناءً على ما تم نشره وقتها في وسائل الإعلام العالمية فإن إسرائيل رغبت في بيع أربعين طائرة "كفير" لتايوان، لم تُنفذ الصفقة سواء بسبب معارضة الولايات المتحدة؛ نظرًا لاحتواء الطائرة على مكونات أمريكية، أو بسبب معارضة وزارة الخارجية الإسرائيلية. محاولة أخرى لبيع طائرات "كفير" لتايوان كانت في صيف عام 1991، وباءت هي أيضًا بالفشل. كما نُشرت أنباء عن بيع إسرائيل لتايوان زوارق دوريات سريعة، وصواريخ من صنع إسرائيل. كما شهدت مجالات أخرى نوعًا من التحرك: افتُتح في تايوان فرع للشركة الملاحية "تسيم". واتُفق بين البلدين -في صيف عام 1990- على إجراء تسهيلات في منح التأشيرات، وحُذفت إسرائيل من قائمة الدول التي يتم إضافة رسوم جمركية عليها بنسب مرتفعة.

في نهاية عام 1990 انقلبت الآية: فإسرائيل التي كانت في تلك الأيام في مرحلة متقدمة من المباحثات مع الصين الشعبية حول إقامة علاقات دبلوماسية، لم تكن مهتمة بإقامة علاقات رسمية مع تايوان. وفي المقابل بدأت تايوان -التي امتنعت حتى ذلك الوقت عن إقامة أي اتصال دبلوماسي مع إسرائيل ورفضت الاعتراف بها- في مغازلة إسرائيل بمعدل متزايد، وهو ما أصبح مصدر إزعاج سعت إسرائيل إلى التهرب منه. وفي بداية عام 1990 أرسل وزير خارجية تايوان إلى إسرائيل نائب مدير قسم شئون غرب آسيا في وزارة الخارجية التايوانية حاملًا رسالة شفهية، لكن لم تستقبله وزارة الخارجية الإسرائيلية واستقبله رجل من وزارة الخارجية في منزله الخاص، خارج إطار منصبه. ولقد قال الدبلوماسي التايواني أنه جاء إلى إسرائيل مبعوثًا من قبل وزير الخارجية؛ ليعرض إقامة علاقات

دبلوماسية كاملة وفتح سفارات. وإن لم يكن الأمر ممكنًا فالاحتمال الثاني هو فتح قنصلية عامة. وإن كان ذلك غير ممكن أيضًا. فهم يقترحون فتح "مكتب تجاري". وكل شيء تريده إسرائيل سيكون على أساس المعاملة فيه بالمثل. كما ذكر الموظف التايواني أن نائب وزير الخارجية التايواني ينوي القيام بجولة في الشرق الأوسط. ومهتم أيضًا بزيارة إسرائيل لمناقشة التفاصيل. وترى تايوان أن في مقدور الدولتين تطوير علاقات حقيقية وتعاون في المجالات العسكرية. والمخابراتية. والسياحية. والتجارية. والاقتصادية.

أوضح الموظف التايواني أن الاعتبار الرئيسي لحكومته على مدى سنوات طويلة- هو الدولة العربية. وذلك بسبب النفط بشكل خاص. وفقط بعد فترة متأخرة اكتشفوا أنه كان من الممكن -في نفس الوقت- تطوير علاقات مع إسرائيل دون المساس بالعلاقات مع الدول العربية. ولقد عرضت إسرائيل على تايوان - حسب كلامه- إقامة علاقات في بداية السبعينيات لكنها رفضت ذلك. وتحاول تايوان اليوم تصحيح ما أهملته في الماضي. ولقد رد عليه محاوره الإسرائيلي أن إسرائيل ستكون مستعدة لدراسة الاحتمال الثالث؛ المكتب التجاري.. لكنها ستدرس في البداية كيفية تصرف الدول الأخرى.

استمرت المباحثات حول شكل العلاقات بين الدولتين حوالي العامين تقريبًا. ولم تكن إسرائيل مستعدة للتسبب في أي ضرر بعلاقاتها الدبلوماسية الجديدة والواعدة مع الصين الشعبية. والتي عارضت أيّ علاقات سياسية ودبلوماسية مع تايوان. لكنها لم تعتبر أنه من السليم التصرف بشكل آخر غير الذي قامت به دول أخرى كثيرة في العالم. والامتناع عن توسيع العلاقات التجارية مع تايوان التي نجحت في تطوير قوة اقتصادية كبيرة. وفي 8 من نوفمبر عام 1992 وصل إلى إسرائيل نائب وزير الخارجية التايواني -رغم محاولة وزارة الخارجية منع زيارته- من أجل التوقيع على اتفاق لفتح مكتب تجاري. فلم تقم وزارة الخارجية الإسرائيلية باستضافته واعتبر ضيفًا على معهد الصادرات الإسرائيلية. ولقد عارضت إسرائيل أي إشارات لمحاولة إعطاء الصبغة الدبلوماسية لمثليتهم. وفي نهاية الأمر فُتح "المكتب الاقتصادي والتجاري لطايبا" في تل أبيب. في مايو عام 1993. وفي أغسطس من نفس العام افتتحت إسرائيل في طايبا "المكتب الاقتصادي والتجاري الإسرائيلي". بذلك حصلت العلاقات التجارية بين الدولتين على الطابع الرسمي. وفي سبتمبر عام 1995 تم تغيير اسم المكتبين -كي يناسب طبيعة نشاطهما- وسُميا منذ ذلك الوقت "المكتب الاقتصادي والثقافي". وليس "المكتب الاقتصادي والتجاري". ويجلس في المكتبين دبلوماسيان متخصصان من وزارتي خارجية الدولتين.

ومنذ ذلك الحين وهناك حركة كبيرة للوفود الاقتصادية والسياحية وغيرهما من الجانبين. كما شارك بعض الدارسين التايوانيين خلال التسعينيات في دورات تدريبية مختلفة في إسرائيل.

وَعدت إسرائيل الصين -مثلما فعلت دول أخرى- أن تقيم مع تايلاند علاقات اقتصادية وسياحية وعلمية وثقافية فقط، ولا تعترض الصين على ذلك، وبناءً على هذا الوعد لن تكون هناك مع تايوان أية علاقات ذات طابع عسكري، أو دبلوماسي، أو سياسي. ولقد كانت تلك الأمور واضحة جدًا لتايوان، واتُفق عليها بعلم الحكومتين، رغم ذلك فقد حاول التايوانيون من حين إلى آخر تجاوز هذه التفاهمات؛ فقد حاول الرئيس التايواني لي تنج هواي (Lee Teng-hui) -على سبيل المثال- زيارة إسرائيل في أبريل عام 1995، وبعض دول الشرق الأوسط، في إطار زيارة شخصية من أجل "الحج". ويبدو أن دوائر اقتصادية إسرائيلية مختلفة كانت مهتمة بهذه الزيارة، وتوجه رجال الصناعة الإسرائيليين إلى رئيس الحكومة وطلبوا منه السماح لرئيس تايوان بزيارة إسرائيل. ولقد عارضت وزارة الخارجية الإسرائيلية ذلك بشدة؛ كي لا يمس ذلك العلاقات مع الصين، ولم تتم الزيارة. ولقد أعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية في بكين عن تقدير حكومته للقرار الإسرائيلي، وفي فبراير عام 1996 رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية طلب نائب وزير الخارجية التايواني القيام بزيارة، وصفت هي الأخرى "بالشخصية". ولقد قالت إسرائيل أنها غير مهتمة بزيارات شخصيات سياسية من تايوان، وأن الشخصيات غير السياسية فقط هي المسموح لها بالزيارة دون أي قيود. وهناك حدث آخر غير مقصود كذلك، وقع في أغسطس من عام 1998، فقد كان هناك جناح لوزارة الخارجية، في المعرض بمناسبة اليوبيل الذهبي على إقامة دولة إسرائيل، تحت اسم "إسرائيل والعالم". وظهر على خريطة ممثليات إسرائيل في العالم علم تايوان، ولاحظ سفير الصين في تل أبيب ذلك واعترض عليه، ولقد استجابت وزارة الخارجية لطلبه وأُزيل العلم التايواني، وقالت وزارة الخارجية أن ظهور العلم التايواني كان نتيجة لخطأ فني.

لم تؤثر هذه الأحداث على تطور العلاقات بين البلدين في المجالات المتفق عليها، فعلى سبيل المثال: في أغسطس عام 1994، وقّع رئيس الأكاديمية التايوانية للعلوم على اتفاقية للتعاون مع الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والآداب، وفي 29 من أبريل عام 1996 وصل إلى إسرائيل وفد تجاري تايواني كبير، يضم 67 شخصًا، برئاسة نائب وزير الاقتصاد لي شو جاو، ولقد درس الوفد إمكانية توطيد التعاون بين الدولتين في مجالات الطيران، والاتصالات، والإعلام، والكيماويات، والتكنولوجيا

الحيوية. لم يلتق أعضاؤه مع وزير الصناعة والتجارة لكنهم التقوا بمدير عام الوزارة، وبكبار الموظفين، وبممثلي الشركات والبنوك المختلفة. ولقد وصل حجم النشاط التجاري بين إسرائيل وتايوان في نهاية عام 1995 إلى 400 مليون دولار، غير متضمنة مبيعات الأسلحة التي المعلومات عنها سرية، وكذلك الألماس. وحتى نهاية عام 1997 زاد حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تايوان بـ ـ51%. وفي عام 2000 وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى حوالي 860 مليون دولار. ولقد واصلت الارتفاع بمعدل كبير في السنوات التالية.

الفصل الخامس عشر

منغوليـا

منغوليا الخارجية (خلاف منغوليا الداخلية، والتي هي قطاع في شمال الصين) دولة مترامية الأطراف، مساحتها حوالي مليون ونصف المليون كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانها بحوالي 6,2 مليون نسمة فقط، وربما أقل بكثير، نجحت منغوليا -التي كانت حتى ذلك التاريخ جزءًا من الصين- في إعلان استقلالها بمساعدة روسيا، وفي مارس عام 1921 شُكلت فيها حكومة شيوعية ثورية بمساعدة الجيش الأحمر، اعترف الاتحاد السوفيتي بمنغوليا -التي سميت من عام 1924 باسم "جمهورية منغوليا الشعبية"- كدولة مستقلة، وبعد الحرب العالمية الثانية ساءت العلاقات بين منغوليا وجارتها الصين وزاد في المقابل تأثير الاتحاد السوفيتي في منغوليا، واستمر هذا الوضع حتى انهيار النظام السوفيتي، قُبلت منغوليا عضوًا في الأمم المتحدة في عام 1951.

يبدو أن الاتصالات الأولى بين ممثلين منغوليين وإسرائيليين قد جرت في موسكو عام 1949، عندما كانت جولدا مائير ممثلة إسرائيل هناك؛ حيث أجرت -بالمصادفة- حوارًا لم يتكرر، مع السفير المنغولي، لم تقم وزارة الخارجية بأية مبادرة تجاه منغوليا كما لم تعتقد أن هناك فرصة في إقامة علاقات طبيعية معها.

في نهاية أبريل عام 1960 ألمح دبلوماسيون منغوليون لنظرائهم الإسرائيليين في وارسو وبراغ، بإشارات مختلفة حول إقامة علاقات دبلوماسية بين منغوليا وإسرائيل، ولقد رد الممثلون الإسرائيليون -بناءً على التعليمات التي تلقوها من إسرائيل- أنه لو رغبت منغوليا في ذلك وطلبته رسميًا؛ فستناقش الحكومة

الإسرائيلية ذلك وستؤيد إقامة هذه العلاقات. لكن لم يكن هناك استكمال لهذه الاتصالات. واقترح يعقوب شمعوني -مدير إدارة آسيا- على وزيرة الخارجية جولدا مائير أن تقوم إسرائيل بالمبادرة وتأمر سفيرها في موسكو بزيارة منغوليا. بأمل أن تؤدي الاتصالات التي ستجرى -أثناء الزيارة- إلى إقامة العلاقات. وافقت وزيرة الخارجية على الفكرة. لكن السفارة المنغولية في موسكو رفضت منح تأشيرة دخول للسفير الدكتور أريه هارئيل. على الرغم من أنه قد سُمح مرة للاعبي الشطرنج الإسرائيليين بزيارة منغوليا. كما سُمح للطلاب الإسرائيليين المشاركة في لقاء مع الطلاب الاشتراكيين. والذي جرى في العاصمة أولان باطور. كما قام بعض المنغوليون بزيارة إسرائيل.

في مارس عام 1967 طرأت في إسرائيل فكرة أنه يجب استغلال التوتر بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. ومساحة المناورة التي منحها هذا الوضع لمنغوليا في كل ما يرتبط بسياستها الخارجية. ومحاولة الاتصال بها بغرض إقامة علاقات دبلوماسية. كما اقتُرح ثانية إرسال أحد موظفي السفارة في موسكو أو إجراء اتصال مع ممثلية منغوليا في الأمم المتحدة. وحتى ذلك لم يتم تنفيذه.

تغير الوضع فقط بعد التغييرات الدرامية التي طرأت على علاقات إسرائيل مع الصين. والهند. ودول أخرى في آسيا. ولقد جرى أول اتصال في القاهرة؛ ففي 5 من ديسمبر عام 1990 قال سفير منغوليا في القاهرة للسفير الإسرائيلي: أن بلاده مهتمة بإقامة علاقات مع إسرائيل. ولقد قيلت أقوال مشابهة بعد عدة أيام لسفير إسرائيل في موسكو. ولقد جرت المباحثات حول إقامة العلاقات في مارس عام 1991 في موسكو. بين مدير عام وزارة الخارجية ورؤبين مرحاف. وبين الممثلين المنغوليين. وفي نهاية سبتمبر عام 1991 صدق البرلمان المنغولي على قرار الحكومة بإقامة علاقات مع إسرائيل. وأعلن المنغوليون أنهم مهتمون بأن يتم ذلك عبر وزيري الخارجية. اللذان كانا موجودين وقتها في نيويورك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في 2 من أكتوبر عام 1991 التقى وزيرا خارجية إسرائيل ومنغوليا في نيويورك. وتبادلا بينهما وثائق إقامة العلاقات الدبلوماسية. واعتُمد سفير إسرائيل في الصين سفيرًا غير مقيم في منغوليا. ولقد زار سفير منغوليا في القاهرة إسرائيل في الفترة من 16- 19 من يوليو عام 1995 وقدم أوراق اعتماده لرئيس الدولة كسفير غير مقيم. ولقد بدأت العلاقات الفعلية قبيل الاعتراف الدبلوماسي وإقامة العلاقات. ففي فبراير عام 1993 تم صياغة اتفاق للتعاون العلمي بين الأكاديمية القومية الإسرائيلية وبين الأكاديمية المنغولية للعلوم. وزار منغوليا في نفس العام

وفد من ثلاثة خبراء زراعيين إسرائيليين، قدم مقترحات بشأن تطوير الزراعة الكثيفة وتدريب المنغوليين في إسرائيل. كما زار إسرائيل فيما بعد -في نوفمبر عام 1994- نائب وزير الزراعة المنغولي، ووقع مع "الماشاف" على اتفاقية تعاون في المجال الزراعي. كما زار إسرائيل في ذلك الوقت مدير مدرسة الخدمات الخارجية المنغولية. وفي عام 1995 مكث في إسرائيل تسعة دارسين منغوليين شاركوا في دورات تدريب زراعية، وفي التنمية القروية، والعلوم والتكنولوجيا.. وتوجه خمسة خبراء إسرائيليون إلى منغوليا في مهام مهنية مختلفة. وفي عام 1996 درس في إسرائيل سبعة دارسين منغوليين آخرين، كما شارك سبعة آخرون في دورات في مجالات مختلفة أقامها الخبراء الإسرائيليون في منغوليا. وفي 12 من مارس من نفس العام زار إسرائيل وزير خارجية منغوليا، ووقع اتفاقية عامة للتعاون الزراعي، وعلى اتفاقية الإعفاء المتبادل من تصاريح الدخول. وفي ديسمبر عام 1997 زار إسرائيل وفد برلماني منغولي.. وارتفع عدد الدارسين المنغوليين إلى خمسة عشر. كما توجه خبراء إسرائيليون آخرون إلى منغوليا لتقديم المشورة والتدريب في مجالات مختلفة. واستمرت عملية تبادل الزيارات في السنوات التالية.

الفصل السادس عشر

اليابان

1. ضغوط المقاطعة العربية

حاربت اليابان في الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وما أن انتهت الحرب حتى كانت اليابان دولة مهزومة تقبع تحت الاحتلال الأمريكي، وفي 5 من ديسمبر عام 1949، بعد عام ونصف من إعلان قيام دولة إسرائيل، قدم يعقوب شمعوني مدير قسم آسيا، برنامجًا لفتح ممثليات إسرائيلية في دول آسيا، ونظرًا لعدم كون اليابان في تلك الفترة دولة مستقلة، بل تخضع لسيطرة الولايات المتحدة، وحتى التوقيع على التسوية السلمية، لم يكن من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية معها.. واعتقد شمعوني أنه لن تكون هناك حاجة إلى فتح ممثلية فيها، إلا إذا تطورت علاقات اقتصادية جادة بين إسرائيل واليابان، وسوف يحتاج ذلك إلى فتح قنصلية في طوكيو، إن مَنْ حدد التعامل مع اليابان في تلك الفترة هو وزير الخارجية موشه شاريت، لأسباب مبدأية: حيث تذكر لليابان كونها حليفة لألمانيا النازية، وخشي من أن إقامة علاقات معها ممكن أن تكون سابقة من أجل إقامة علاقات مع ألمانيا، غير أن شمعوني غيَّر موقفه خلال أسابيع معدودة، وأوصى وزير الخارجية بتغيير رأيه عن اليابان، بعد التغييرات الشديدة التي طرأت عليها منذ انتهاء الحرب، "...إن الحكومة والبرلمان الحاليين يعترفان بذنب اليابان في الحرب، ويعملان على تغيير صورة المجتمع الياباني ونسف

أسسه الإمبريالية والفاشية... ومن الناحية اليهودية الخاصة ليس لدينا... أي شيء خاص ضد اليابان. فلم تكن اليابان معادية للسامية حتى في عهد النظام الفاشي، ويشهد اليهود الذين عاشوا أيام الحرب تحت الحكم الياباني أنه لم تتم معاملتهم معاملة سيئة لكونهم يهودًا. ولو أنه ليس لدينا أي مبررات خاصة لمعارضة عودة قبول اليابان في الأسرة الدولية... فأعتقد أنه من الممكن تقديم شيئًا إيجابيًا حول علاقاتنا باليابان... وكنت لأقترح أن يعيد الوزير النظر من جديد في تعليماته...".

اتخذت وزارة الخارجية قرارًا بشأن العلاقات مع اليابان بعد مرور أكثر من عام. ففي منتصف شهر أبريل عام 1951 توجهت السفارة الأمريكية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية، طالبةً معرفة كيفية تصويت إسرائيل في المناقشات، حول طلب اليابان الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية، ولقد كانت تعليمات شاريت المحددة بأنه يجب الامتناع عن التصويت في المناقشات حول قبول اليابان في أي منظمات دولية، واقترح شمعوني -بعد التوجه الأمريكي له- إلغاء القرار والتصويت بالإيجاب. أيد المدير العام فلطر إيتان توصية شمعوني، غير أن وزير الخارجية قرر أنه "من الأفضل لنا الامتناع في هذه المرحلة، إلا إذا أثبتوا لي أنه حدث في اليابان ثورة داخلية في النظام، على غرار تلك في إيطاليا".

جرى في وزارة الخارجية، في بداية عام 1952، إعادة تقدير للموقف بالنسبة لليابان، واتضح أنها تكتسب لنفسها -وبسرعة- قوة اقتصادية واضحة، وأنه تجدر إقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ولقد كان الافتراض أن تسهل - إقامة علاقات مع اليابان- على إسرائيل كسر العزلة المفروضة عليها في بلدان آسيا، خاصة الهند، وحول الشكوك التي انتشرت في وزارة الخارجية حول ماضي اليابان، كحليف لألمانيا النازية أيام الحرب العالمية الثانية، فقد غلبتها الأنباء حول رفض اليابان التعاون مع النازيين في قتل اليهود الذين كانوا في مناطق حكمها، والأنباء عن نجاة آلاف اليهود بفضل المساعدة التي قدمها لهم اليابانيون، وحول التسامح الذي أظهرته سلطات الاحتلال الياباني تجاه اللاجئين اليهود، الذين لجئوا إلى أماكن مختلفة في الصين تقع تحت الاحتلال الياباني، ولقد ساهم في الإحساس بضرورة سرعة العمل على إقامة العلاقات حقيقة؛ أنه قد أقيم في اليابان - بتوجيه أمريكي- نظام برلماني ديمقراطي، ومع اقتراب نهاية الاحتلال الأمريكي قامت اليابان -تدريجيًا- بإقامة شبكة من العلاقات الخارجية، ولقد انشغلت الدول العربية بإدارة معركة سياسية شاملة ضد إسرائيل، وكان هناك خطر في أن تسبق إسرائيل وتثير معارضة في اليابان ضد إقامة علاقات مع إسرائيل، ومن أجل عدم

تأخير الموعد قام موشه شاريت بإرسال برقية، في 20 من يناير عام 1952، إلى يوشيدا شيجرو (Yoshida Shigeru)، رئيس الحكومة اليابانية ووزير خارجيتها، وأخبره برغبة إسرائيل في فتح ممثلية في طوكيو، وعن أمله في فتح ممثلية يابانية في إسرائيل، وصل الرد الياباني في 12 من فبراير إلى إلياهو إيلات سفير إسرائيل في لندن، عبر رئيس الوفد الياباني في لندن الذي أعلن أن اليابان "ترى أنه من الشرف لها أن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في اللحظة التي سيتم التصديق فيها نهائيًا على معاهدة السلام، وأن تكون العلاقات الخارجية اليابانية في يد الحكومة اليابانية".

استعادت اليابان سيادتها في 28 من أبريل عام 1952، عندما دخلت اتفاقية السلام -التي وقعت في سان فرانسيسكو- حيز التنفيذ، وفي 15 من مايو أعلن وزير الخارجية الياباني أن حكومته قررت قبول عرض إسرائيل، بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين في نفس اليوم، ولقد كانت إسرائيل أول دولة في الشرق الأوسط تقيم معها اليابان علاقات بعد الحرب، وعُين يوسف لينطون أول ممثل لإسرائيل في هذا البلد، وكان أول ممثل دبلوماسي لإسرائيل في قارة آسيا، ولقد قدم أوراق اعتماده للقيصر هيروهيتو في 26 من ديسمبر عام 1953، وحتى ذلك الحين كان الاتصال العملي الوحيد بين الدولتين هو زيارة وفد تجاري إسرائيلي، والتي جرت لليابان في نوفمبر عام 1951 بالمساعدة الفعالة لوزارة الخارجية، ولقد كان الغرض من الزيارة استيضاح إمكانية الحصول على ضمان لشراء معدات ثقيلة، لكن لم يتم طرح شيء، ولقد بدأت أولى العلاقات التجارية الحقيقية في عام 1955 فقط، عندما طلبت اليابان الفوسفات من إسرائيل.

في تلك الأثناء، أدركت اليابان الأهمية الاقتصادية للدول العربية وأقامت -خلال فترة وجيزة- علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية، ولقد أقيمت مع مصر علاقات دبلوماسية في ديسمبر عام 1952، وفي النصف الأول من عام 1953 تجول وفد تجاري ياباني في كل بلدان الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، كما تزايد عدد رجال الأعمال اليابانيين الذين زاروا الدول العربية، وزاد بشكل سريع -بعد هذه الجهود- حجم التبادل التجاري بين اليابان والدول العربية، بل أن اليابان قدرت بشدة وزن الأصوات العربية في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، وفي عام 1954 أقيمت علاقات دبلوماسية مع السعودية، وفي عام 1955 مع العراق، وفي عام 1956 مع إيران، وفي عام 1957 مع ليبيا، وفي عام 1961 مع الكويت، وفي عام 1962 مع الجزائر، وأقامت اليابان في السنوات التالية علاقات دبلوماسية مع بقية الدول العربية.

لم تتسرع اليابان في إرسال ممثل دبلوماسي إلى إسرائيل، ولقد بدءوا -في وزارة

الخارجية في القدس- يخشون أن في هذا الأمر تأثيرًا عربيًا. وطُلب من سفارة إسرائيل في واشنطن التوجه إلى شخصيات أمريكية وإلى الشركات الأمريكية التي لها علاقات اقتصادية مع اليابان؛ لتمارس التأثير عليها.. وفقط في 20 من أغسطس عام 1954، قررت الحكومة اليابانية أن ترسل -أخيرًا- ممثلًا غير مقيم إلى إسرائيل. وعُين في هذا المنصب سفير اليابان في أنقرة. ولقد وصل إلى إسرائيل في 1 من فبراير عام 1955 وقدم أوراق اعتماده لرئيس الدولة في 3 من فبراير. وأسرع بعدها في العودة إلى أنقرة. ولقد عمل رجال الممثلية الإسرائيلية في طوكيو على تقديم طلب؛ بأن ترسل اليابان ممثلًا مقيمًا.. غير أن الرد الذي حصلوا عليه كان أن "الجايموشو" (وزارة الخارجية اليابانية) تواجه صعوبات وضعتها وزارة المالية اليابانية. وفقط في 30 من أغسطس عام 1955 وصل إلى إسرائيل دبلوماسي ياباني، غير رفيع. وفتح ممثلية مقيمة. ولقد كان لقبه: المسئول. ولقد تساوى مستوى التمثيل بين اليابان وإسرائيل فقط في عام 1958 عندما عين الممثل الياباني كممثل.

في أكتوبر عام 1956، زار موشه شاريت اليابان (كما أوضحنا في الفصل الرابع). ولقد أجرى مفاوضات مع القيصر ورئيس الحكومة هاتوياما (Hatoyama). ولقد كان رد فعل اليابان على "عملية قادش" -التي جرت بعد فترة قصيرة من زيارة شاريت- معتدلًا. وفي 3 من أكتوبر عام 1956 أعلن وزير خارجية اليابان أن بلاده تأمل في حل سلمي للأزمة، ولن تتدخل في نزاعات الشعوب الأخرى. وفي عام 1958 زار إسرائيل شخصيات مختلفة من اليابان، ومسئولون حكوميون، وبرلمانيون، وصحفيون. كما شاركت مجموعة من الرياضيين الإسرائيليين في دورة ألعاب آسيا، التي جرت في طوكيو في شهري مايو-يونيو من نفس العام. ولأول مرة قُدمت المنح ليابانيين درسوا في إسرائيل ولإسرائيليين درسوا في اليابان. كما شارك رسامون إسرائيليون في معرض الرسم الآسيوي الذي أقيم في طوكيو في خريف عام 1957. وفي عام 1958 زار اليابان وزير التجارة والصناعة بنحاس سابير. ووُقعت بين الدولتين في أثناء الزيارة اتفاقية لشراء حاويات ومعدات صناعية من اليابان. وفي مايو عام 1959 زار إسرائيل وفد اقتصادي من اليابان. وزار وزير التنمية مردخاي بن طوف اليابان.

في أعقاب "عملية قادش" فُتحت في عام 1956 مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وأصبح هناك إمكانية في الوصول إلى ميناء إيلات. بعدها زاد التعامل التجاري مع اليابان بشكل ما. لكن سرعان ما اتضح أن الضغوط العربية على الحكومة اليابانية وعلى الشركات الاقتصادية اليابانية، قد منعت تقوية العلاقات الاقتصادية بين اليابان وإسرائيل. وفي نوفمبر عام 1959 كتب ممثل إسرائيل في

طوكيو عمانويل نجر إلى وزارة الخارجية في القدس، أن العمل العربي ضد إسرائيل في اليابان ملموس جدًا؛ حيث طلبت مصر من الشركات اليابانية العاملة في الدول العربية الخضوع لقوانين المقاطعة العربية، وبالفعل، امتنعت شركات يابانية كثيرة عن التجارة مع إسرائيل، ولقد كان حجم السوق العربية ونجاح اليابانيين في اختراقه هي العوامل التي أملت عليهم تصرفاتهم، كما لم تضغط الحكومة اليابانية على الشركات اليابانية للتجارة مع إسرائيل، إن كانت لا ترغب في ذلك، كما لم تكن الحكومة اليابانية مستعدة لإقامة محادثات مع إسرائيل حول التوقيع على اتفاقية اقتصادية، ولم تتخذ خطوات ضد المقاطعة العربية، وبالفعل كان حجم التجارة مع إسرائيل محدودًا جدًا، ولم يشكل أي وزن في مقابل الأسواق العربية، وأكثر من ذلك، فقد استوردت اليابان من دول الشرق الأوسط، في تلك السنوات، 90% من النفط الذي تحتاجه في صناعتها التي تطورت بشكل سريع، كما كانت الشركات اليابانية صاحبة امتيازات مهمة في شبه الجزيرة العربية.

كانت العلاقات بين اليابان وإسرائيل طبيعية لكن باردة؛ حيث حافظت اليابان على مستوى منخفض في علاقاتها مع إسرائيل، وتراجعت عن أي خطوة من الممكن أن تمس -في رأيها- مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية؛ فلم تظهر أي صداقة من منطلق الخوف على علاقاتها مع العالم العربي، ولعدم المساس بمصالح الشركات اليابانية العاملة في البلدان العربية، خاصة إمدادات النفط المستورد في معظمه من السعودية، والكويت وإيران، واستوردت بعض الكميات من العراق، وقطر، وأبو ظبي، وعُمان، مع ذلك استمرت العلاقات المحدودة؛ حيث أُنشئ مصنع للمنسوجات في النقب بمساعدة الخبراء اليابانيين، وشراء بعض السفن من اليابان، وأقيم في اليابان -بمبادرة مجموعة من الأساتذة اليابانيين- معهد لدراسة الثقافة اليهودية، وفي عام 1961 مكثت في إسرائيل مجموعة من علماء الأنثروبولوجيا، والجغرافيين اليابانيين التي عملت في حفريات لدراسة الإنسان القديم، وبدأ العشرات من الشباب اليابانيين في التوافد إلى إسرائيل للعمل في الكيبوتسات، قام بإيفاد هذه المجموعات إلى إسرائيل منظمة يابانية خاصة، أقامت في اليابان مستوطنة ذات طابع تعاوني، أو عبر الطوائف المسيحية المؤيدة لإسرائيل، ولقد كان غرضها دراسة حياة الاستيطان العامل في إسرائيل، واكتساب الخبرة العملية في تنظيم الحياة التعاونية، كما استمر التبادل الأكاديمي في الاتجاهين، وفي يوليو عام 1961 زار إسرائيل وفد مكون من ستة أعضاء من لجنة المالية في البرلمان الياباني، والتقى وزراءَ في الحكومة الإسرائيلية، ومحافظَ بنك إسرائيل، كما جاء الصحفيون اليابانيون إلى إسرائيل لتغطية محاكمة آيخمان، التي أثارت أصداءً كبيرة في اليابان، واهتمامًا في

إسرائيل، والعالم اليهودي.

زارت وزيرة الخارجية جولدا مائير طوكيو في مارس عام 1962 (انظر الفصل الثاني، 4)، ولم يكن اليابانيون مهتمين بالزيارة، لكنهم لم يرغبوا في رفضها صراحة؛ حيث توجه رؤساء الممثليات الدبلوماسية العربية في طوكيو بشكل مشترك إلى وزارة الخارجية اليابانية، وهددوا بمقاطعة البضائع اليابانية لو تم توقيع اتفاق تجاري بين اليابان وإسرائيل، ووُعدوا بالفعل بأنه لن يتم التوسع في التجارة مع إسرائيل. لقد كان أمل إسرائيل في أن تسهم هذه الزيارة في تدفئة العلاقات قليلًا بين الدولتين، وأن تكون وزنًا موازيًا للضغوط العربية، وربما تنجح في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي المتبادل إلى مستوى السفارات. وبالفعل، ففي يوليو عام 1963، بعد الرفض المتكرر لليابانيين، تم رفع مستوى التمثيل في الدولتين إلى مستوى السفارات، وكان ذلك بعد أن أصبح لليابان سفارات في كل الدول العربية المستقلة، وتقريبًا في كل دولة مستقلة مهمة في العالم.

زار اليابان، في نهاية ديسمبر عام 1962، رئيس هيئة الأركان الفريق تسفي تسور، والمدير العام لوزارة الدفاع أشر بن ناتان. ولقد التقيا مع قادة "أسلحة الدفاع" اليابانية وتجولا في المنشآت العسكرية المختلفة، وافقت الحكومة اليابانية في هذه الزيارة على تعيين ملحق عسكري للجيش الإسرائيلي في اليابان.

زادت الدول العربية، منذ عام 1963، من ضغوطها على حكومة اليابان لتؤيد سياستها المعادية لإسرائيل. وفي نهاية أبريل عام 1964 زار طوكيو وزير الخارجية الكويتي، وفي مايو من نفس العام زارها وزير الخارجية السعودي. كما زارت شخصيات عربية أخرى اليابان، وفي عام 1966 فتحت الجامعة العربية مكتبًا في طوكيو، عمل على توطيد المقاطعة العربية ضد إسرائيل، ولم يكن عليه الاجتهاد كثيرًا لهذا الغرض، فكما ذكرنا من قبل فإن الشركات اليابانية الكبرى قد خضعت -بموافقة هادئة من الحكومة- ورفضت إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل.

في مارس عام 1966 كانت هناك زيارة عسكرية أخرى لليابان، وكانت هذه المرة لرئيس هيئة الأركان الفريق إسحق رابين، الذي زار ست دول في آسيا في الفترة من 8 من مارس حتى 4 من أبريل، وهم: بورما، وتايلاند، والفلبين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وكمبوديا، والتقى فيها مع الحكام، ومع قادة القوات المسلحة، وفي اليابان لم تحمل الزيارة طابعًا رسميًا، فقد حرص اليابانيون على عدم الخروج عن "الجولة الخاصة للنوايا الحسنة"، كما أن النشر الذي حصلت عليه الزيارة كان محدودًا، وإن كان الضيف قد استقبل بكرم شديد، واحترام لائق، ولقد زار رئيس هيئة الأركان القيادة العليا "للأسلحة الدفاعية"، و"وكالة الدفاع"، والمعهد الرئيسي للبحث والتطوير،

وكذلك مدرسة قيادة الأركان حيث ألقى محاضرة هناك. ولقد أرسلت كل من سفارتي مصر والكويت رسائل احتجاجية لوزارة الخارجية اليابانية، ذكرتا فيها أن زيارة رئيس الأركان من الممكن أن تضر علاقات الصداقة بين الدول العربية واليابان.

بعد عام من ذلك التاريخ، في مارس عام 1967، زار وزير الخارجية أبا إيبن اليابان في إطار جولته الآسيوية، غير أن الحدث الرئيسي في ذلك العام كان حرب الأيام الستة، التي اندلعت في شهر يونيو. وقد جعلت هذه الحرب -وفقًا لأقوال شيلوني- قطاعًا عريضًا من الشعب الياباني يعرف إسرائيل. وفي الوقت الذي أظهرت فيه الدول الغربية تقديرها لإسرائيل؛ لانتصارها العسكري.. فإن المسالمين اليابانيين قد رفضوا استخدام القوة، دون أن يلتفتوا إلى السبب الذي أدى إلى استخدامها. ولقد خشي زعماء الاقتصاد في اليابان أن تؤثر الحرب على إمدادات النفط، فتصرفوا بحذر كبير في اتصالاتهم مع إسرائيل. لم يعتبر اليهود بعد حرب عام 1967 المحرومون (Underdogs) في الشرق الأوسط، بل الفلسطينيون. ولقد أدارت الدوائر اليسارية في اليابان ظهورها لإسرائيل وزادت من مساندتها للفلسطينيين. وكانت إسرائيل في نظر اليسار منحازة إلى الإمبريالية الأمريكية، أما الفلسطينيون فاعتُبروا ضحايا آسيويين.

أعلنت -اليابان قبل اندلاع المعارك- عن تأييدها لحرية الملاحة، مثلما طالبت إسرائيل.. غير أن الصعوبات التي واجهتها اليابان بسبب غلق قناة السويس أدت بها إلى الانضمام -في الأمم المتحدة- إلى المُدينين للأعمال الإسرائيلية، بل أنها ساندت بعض المقترحات المعارضة لإسرائيل، ودعت تدريجيًا إلى الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط لكونه مصلحة دولية. لقد كان خضوع الشركات اليابانية للمقاطعة العربية مشكلة كبيرة في تلك السنوات، ودرست إسرائيل إمكانية البدء في أعمال مضادة، خاصة في الولايات المتحدة، وكانت هذه الوسائل لا تزال في مراحل الاستيضاح والاستعداد لدراسة مدى فائدتها وتأثيرها. ولقد جرت أول تجربة عندما زار وفد نادي رؤساء نيويورك ممثل سفارة اليابان في واشنطن، وطلب إصدار تصريح ضد المقاطعة العربية، وضد التمييز ضد السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي في التجارة بين اليابان والولايات المتحدة، من أجل التوازن. ولقد رد الدبلوماسي الياباني أن أعمال الشركات اليابانية تتم وفقًا لما تراه هي فقط، وأن الحكومة ليس لها أي تأثير عليها. وعلى حد قوله، فإنه نظرًا لمناقشة قضايا الشرق الأوسط في الأمم المتحدة في تلك الأيام، عندما أصرت اليابان على الحفاظ على الحيادية، فإنه لا مجال لتقديم التصريح المطلوب. ولقد أكد الوفد على حساسية اليهود في الولايات المتحدة بالنسبة للموضوعات المرتبطة بالتمييز ضد

إسرائيل. ولقد لعب هذا الأمر دورًا مهمًا في الاعتبارات السياسية لليابان تجاه إسرائيل، في فترة أكثر تأخرًا، وسوف تناقش على حدا بشكل أوسع.

في 8 من يونيو عام 1968 استجاب رئيس الحكومة ليفي أشكول لدعوة رئيس حكومة اليابان إيساكو ساتو (Eisaku Sato)؛ بأن تشارك إسرائيل في المعرض العالمي، الذي كان من المقرر عقده في مدينة أوساكا عام 1970. وأعرب أشكول عن أمله في توطيدٍ آخر لعلاقات الصداقة والتجارة والثقافة بين البلدين. وفي يونيو عام 1968 زار إسرائيل نائب وزير الخارجية الياباني، وقال إن حكومة اليابان تتحفظ من كل الأعمال التي من شأنها أن تعطل عملية التجارة الطبيعية مع إسرائيل. وفي عام 1970 شاركت اليابان لأول مرة في "معرض الشرق" في تل أبيب، و زادت بعد حرب الأيام الستة التجارة بين البلدين. ولقد أجرت السفن بشكل مباشر من إيلات إلى اليابان. وفي السنوات 1972-1973 وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى أكثر من 100 مليون دولار، وحينها وقع حدث هز اليابان بشكل كبير مثلما فعل في إسرائيل.

ففي عام 1969 كان أول اتصال بين منظمة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التابعة لجورج حبش، وبين مجموعة إرهابية من الطلاب اليابانيين الراديكاليين: "الجيش الياباني الأحمر". وفي عام 1971 سافرت إلى لبنان مجموعة من الطلاب اليابانيين من أعضاء هذه المنظمة؛ للتدريب على عمليات إرهابية. وفي 30 من مايو عام 1971 وصل ثلاثة من أعضاء هذه المجموعة إلى مطار اللد. وأطلقوا الرصاص على الجمهور. قُتل جراء ذلك 26 شخصًا، من بينهم العالم المشهور البروفسور أبراهام كاتسير. وكان معظم القتلى سائحين من بورتريكو. وأصيب اثنان وسبعون آخرون. وقُتل اثنان من المهاجمين. واعتُقل الثالث وهو أوكاموتو كوزو (Okamoto Kozo) الذي قدم للمحاكمة وحكم عليه بالمؤبد. وأطلق سراحه في مايو عام 1985، بعد أن قضى 13 عاما في السجن (بعد صفقة لإطلاق سراح السجناء). أحرجت عملية الاغتيال الحكومة اليابانية التي أرسلت وفدًا رسميًا إلى إسرائيل لتقديم التعازي. التقى الوفد الرئيس زلمان شازار ورئيسة الحكومة جولدا مائير، حيث قدم اعتذار رئيس الحكومة اليابانية، وقدم تعويضات لأسر الضحايا بإجمالي 700,000 دولار أمريكي. ولقد احتجت الدول العربية على هذا العمل الياباني، فأرسلت حكومة اليابان أيضًا وفدًا إليها لتقديم الاعتذار عن اعتذار رئيس حكومة اليابان لإسرائيل.

2. حرب يوم الغفران، 1973 وما بعدها

زار الملك فيصل، ملك السعودية، اليابان في الفترة من 20-25 من مايو عام 1971، وحذر من أن اتّباع اليابان لسياسة الولايات المتحدة، في قضايا الشرق الأوسط، ستؤدي إلى نتائج وخيمة، وخضع اليابانيون للضغوط السعودية الكبيرة ووافقوا على إصدار تصريح مشترك، فصَّلوا فيه الإدانات السعودية لإسرائيل بخصوص القضية الفلسطينية، والإعراب عن أمل حكومة اليابان في إيجاد حل عادل لقضايا الشرق الأوسط، بما يوافق قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في نوفمبر عام 1967، كما ورد في هذا التصريح ضرورة حل القضية الفلسطينية على أساس عادل، والحفاظ على الحقوق، وأن الشعب الفلسطيني يستحق كل حقوقه الشرعية، ولقد تجلت سريعًا مقدرة السعوديين في التسبب في الضرر عندما اندلعت حرب أكتوبر عام 1973، وخضعت العلاقات الإسرائيلية اليابانية لاختبارٍ قاسٍ؛ حيث كانت نقطة تحول في سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط بشكلٍ عام، وتجاه إسرائيل بشكل خاص، فقد قامت الدول العربية المنتجة للنفط بفرض مقاطعة جزئية على الولايات المتحدة، وهولندا، واليابان؛ من أجل إجبارها على تأييد موقفها في الصراع مع إسرائيل، وطلب العرب من اليابان السير على خطى دول أفريقيا، وأن تقطع علاقاتها مع إسرائيل.

أصيب اليابانيون بالهلع حيث أن 85% من النفط يأتيها من دول الشرق الأوسط، واتضح لهم ارتباط بلدهم التام بمصادر تزود أجنبية من أجل الأمور الحياتية، وضعفها أمام ابتزاز الدول التي تمدهم بالمواد الخام، لقد هددت مقاطعة نفط الدول العربية بهدم الاقتصاد الياباني، وبقي التهديد بالخنق الاقتصادي باقيًا منذ ذلك الحين، في الوعي السياسي والاقتصادي لليابان، وطلب اتحاد رجال الصناعة الرئيس "كايدنرن" (Keidanren) من رئيس الحكومة تاناكا كاكوي (Tanaka Kakauei) الخضوع للمطالب العربية وقطع العلاقات مع إسرائيل، كما طلب ناكاسون ياسوهيرو (Nakasone Yasuhiro) -الذي كان وزير التجارة الدولية والصناعة آنذاك، وفيما بعد رئيسًا للحكومة- من تاناكا تغيير سياسة اليابان في الشرق الأوسط، ولقد حذر وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر اليابان من اتخاذ مثل هذه الخطوة، وبالفعل امتنع تاناكا عن إغضاب الأمريكيين، كما قامت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة -في تلك الأثناء- بممارسة ضغوط على اليابان مضادة للضغوط العربية، والتهديد بفرض مقاطعة على البضائع اليابانية، ولقد قررت الحكومة اليابانية إرضاء العرب عبر إصدار تصريح مؤيد للعرب، ولقد أملت حكومة تاناكا أن تكون هذه الخطوة كافية من أجل إزالة القيود

التي فرضت على تزود اليابان بالنفط.

في 22 من نوفمبر عام 1973 نشر سكرتير الحكومة نيكايدو سوسومو (Nikaido Susumu) تصريحًا، حدد بأن السلام العادل والدائم سوف يتحقق في الشرق الأوسط، عبر التنفيذ الدقيق والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242، وذكر أن حكومة اليابان ترى أنه لا يجب الحصول على أراضٍ أو احتلالها بالقوة.. وأن على إسرائيل الانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967.. وأنه يجب الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره. ولقد كان في ذلك التصريح نوع من التهديد لإسرائيل، يقول بأن حكومة اليابان ستراقب الوضع في الشرق الأوسط من منطلق القلق الشديد، ويحتمل أن تجد أنه من الضروري -بما يوافق التطورات المستقبلية- إعادة دراسة سياستها تجاه إسرائيل. وبعد يومين من ذلك أصدرت الحكومة ردًا احتجاجيًا مفصلًا انتقد التصريح الياباني والتفسير الذي قدمه لقرار مجلس الأمن رقم 242، وهو التفسير العربي المشوه. ولقد أعربت إسرائيل عن أسفها من أن اليابان قد ابتعدت عن سياستها الحيادية المعلنة وأنها خضعت للتهديدات العربية. كما اتخذت سفارة إسرائيل في واشنطن بعض الخطوات من أجل منع التدهور في سياسة اليابان تجاه إسرائيل.

ولقد كان الافتراض بأنه لو خضعت اليابان لضغوط اقتصادية عربية؛ فإنها ستخضع بنفس الشكل لضغوط اقتصادية مضادة. وبالفعل أخبر ممثلو المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة سفير اليابان في الولايات المتحدة؛ بأن التصريح الياباني يشكل ضربة قاسية لعلاقات اليابان مع الولايات المتحدة، خاصة مع يهود الولايات المتحدة. وحذروا السفير الياباني من المقاطعة المحتملة للبضائع اليابانية التي سيفرضها الكثير من الأمريكيين. ولقد استمع وفد برلماني ياباني -زار الولايات المتحدة في ديسمبر عام 1973- إلى كلمات مشابهة من ممثلي المنظمات اليهودية ومن أعضاء الكونجرس، حول ردود فعل الرأي العام الأمريكي على السياسة الجديدة لليابان في الشرق الأوسط، والتي تعتبر خطوة غير ودود تجاه الولايات المتحدة نفسها. ولقد كان ذلك أولى بشائر الأعمال التي اتخذت في السنوات التالية، في إطار مكافحة خضوع اليابان للمقاطعة العربية. كما حدث أن تم تقديم طلبات مشابهة في بعض دول أمريكا اللاتينية إلى السفارات اليابانية، من قبل الحكومات وعناصر اقتصادية مختلفة، خاصة تلك التي عملت في الاستيراد من اليابان. غير أنه نتيجة لتصريح نيكايدو، الذي أرضى الدول العربية، عاد العرب واعتبروا اليابان في 25 من ديسمبر عام 1973 "دولة صديقة". ورُفعت المقاطعة الجزئية للنفط، وسُمح لها بالاستمرار في شراء النفط، وإن كان بأسعار

أعلى.

خطوة أخرى لتهدئة العرب، التي قررتها حكومة اليابان وقتها، بشكل منفصل عن تصريحات سكرتير الحكومة نيكايدو، هي إرسال بعض القادة السياسيين وكبار موظفي الحكومة إلى الدول العربية؛ ليعرضوا عليهم المساعدات الفنية، والاستثمارات والتعاون الاقتصادي؛ حيث زار ميكي تاكيو (Miki Takeo) كل من مصر، وسوريا، والعراق، وإيران، والسعودية، والكويت، وقطر، وأبو ظبي، ولقد وعد مصر بمنحة قدرها 227 مليون دولار من أجل توسيع قناة السويس وتعميقها، ومشروعات أخرى، ومنحت سوريا قرضًا لبناء معمل تكرير للمواد النفطية، كما وُعدت دول عربية أخرى بالمساعدات، ولقد زار وزير التجارة الدولية والصناعة ناكاسونا ياسوهيرو كلًّا من إيران والعراق في يناير عام 1974، وفي نفس الشهر زار اليابان وزير النفط السعودي ووزير الطاقة والصناعة الجزائري، وطلبا تكنولوجيا يابانية لمشروعات التنمية الاقتصادية لديها، ولقد استجاب اليابانيون لطلبهم، وبدأت الشركات اليابانية في الاتصال والعمل في الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، صوتت اليابان في صالح العرب،بشكل عام، وفي عام 1975 كانت الدولة الكبيرة الوحيدة في معسكر الدول الغربية، التي امتنعت عن التصويت ضد القرار الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

وفي نفس الفترة انتشرت في اليابان ظاهرة أخرى؛ حيث أُنشئت معاهد ومؤسسات لدراسة الشرق الأوسط بمبادرة حكومية، بل وبتمويل منها، ولقد انضم إليها موظفون سابقون وبرلمانيون، وبهذه الطريقة كونت اليابان (لوبي) داخليًّا مؤيدًا للعرب، مهمته تبرير سياسة الحكومة المؤيدة للعرب، ولقد اعتادت هذه المعاهد نشر أوراق عمل من أجل إقناع الجمهور بصحة هذه السياسة، وهكذا تأسس في أكتوبر عام 1973،"، "المركز الشرق أوسطي للتعاون" (The Middle East Cooperation Center)، بمبادرة وزارة التجارة الدولية والصناعة (Ministry of International Trade and Industry – MITI)، فيما بعد "ميتي"، وفي سبتمبر عام 1974 تأسس "معهد الأبحاث الاقتصادية للشرق الأوسط" (The Middle East Economic Research Institute)، بمبادرة "وكالة التخطيط الاقتصادي"، وفي يونيو عام 1979 تأسست "الرابطة البرلمانية للصداقة اليابانية الفلسطينية" (Japan-Palestine Parliamentarian Friendship Association)، ولقد انضم إلى هذه الرابطة أكثر من مائة برلماني، ولقد كان أول رئيس لها وزير الخارجية الأسبق، مؤسسة أخرى من هذا النوع، والتي أُسست في أعقاب أزمة النفط، هي "الشركة اليابانية لتطوير النفط (Japan Oil

.(Development Company – JODCO

وفيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت اليابان خطوات اعتراف تدريجية بها. فقد اعترفت اليابان "بالحقوق الشرعية" للشعب الفلسطيني في مايو عام 1971، وليس فقط بمفاهيم "قضية اللاجئين". ولقد أكد على ذلك البيان المشترك الذي نشر بمناسبة زيارة فيصل -ملك السعودية- لليابان في عام 1971 والذي قد ذكرناه فيما سبق. ولقد عُبر عن ذلك في تصويت اليابان في الأمم المتحدة في قضية اللاجئين في السنوات التالية. كما طالبت الدول العربية اليابان بأن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمنح ممثل المنظمة مكانة دبلوماسي. وفي عام 1975 دعت حكومة اليابان منظمة التحرير الفلسطينية للتباحث حول فتح مكتب لها في طوكيو. وفي يونيو عام 1976 وصل رئيس القسم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق قدومي إلى اليابان.. حيث التقى مع شخصيات مختلفة من بينها رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وفي فبراير عام 1977 فتحت منظمة التحرير الفلسطينية مكتبًا في طوكيو. لكن بدون صفة دبلوماسية. وفي 12 من سبتمبر عام 1978، عندما زار رئيس الحكومة فوكودا تاكيو (Fukuda Takeo) السعودية، دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة. وكذلك من "القدس العربية".. وقال أن المستوطنات غير شرعية، وأدان قوانين ضم هضبة الجولان والقدس، وضَرْبَ المفاعل النووي العراقي، وأعمالًا مختلفة قام بها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. وفي أغسطس عام 1979 توجه وزير الخارجية سونودا سوناو (Sonoda Sonao) إلى إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ليعترفا بعضهما ببعض، ويعملا معها على دفع السلام. وفي 27 من نوفمبر عام 1979 أعلن ممثل اليابان في الأمم المتحدة أن حكومته تساند حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. وفي 1 من ديسمبر عام 1979 أكد رئيس حكومة اليابان أوهيرا ماسايوشي (Ohira Masayoshi) وأعلن: أن "اليابان تتفهم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقهم في إقامة دولتهم الخاصة بهم"، وأضاف أنه يجب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات الأمم المتحدة، حول الصراع في الشرق الأوسط وعملية السلام.

رفضت حكومة اليابان دعوة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للقيام بزيارة رسمية إليها. ولقد جاءت دعوته بمبادرة وزير الخارجية الأسبق كيمورا توشيو (Kimura Toshio)، الذي كان رئيس "الرابطة البرلمانية للصداقة اليابانية الفلسطينية". ولقد أعطت الحكومة موافقتها فقط على دعوة عرفات، من خلال هذه الرابطة. وعندما وصل عرفات إلى اليابان، في أكتوبر عام 1981، كانت الأيام

الثلاثة لزيارته مشغولة بالمؤتمرات الصحفية واللقاءات "غير الرسمية"، مع ساسة ورجال أعمال. كما استقبله رئيس الحكومة ووزير الخارجية "بشكل شخصي". أعلنت حكومة اليابان -فور مغادرة عرفات طوكيو- أن سياستها لم تتغير، وأنها لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنها منظمة وليست دولة، غير أنه استمر -بشكل كبير- التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية، بإيعاز من السياسة التي اتبعتها دول غرب أوربا، وبالتنسيق معها، ولقد تمتع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو فعليًا بمكانة الدبلوماسي، على الرغم من عدم منحه هذه الصفة، وفي مارس عام 1983 دُعي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو إلى حفل عيد ميلاد القيصر، ويعتبر ذلك خطوة استثنائية.

واصلت اليابان القيام بالأعمال، التي هي في صالح العرب، وفي سبتمبر عام 1978 وقّعت مصر وإسرائيل اتفاقية كامب ديفيد، ووُقعت اتفاقية السلام في مارس عام 1979.. وكان رد الفعل الياباني مزدوجًا: فمن ناحيةٍ أصدرت تصريحًا امتدحت فيه رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر وزعيما مصر وإسرائيل، غير أنها أضافت -من ناحية أخرى- تصريحًا أوضحت فيه: أنه نظرًا للانتقاد الذي وجهته الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للاتفاقية، فإن حكومة اليابان تطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 242، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير، وفي 6 من أغسطس عام 1979 دُعي كل السفراء العرب -باستثناء السفير المصري- لمقابلة وزير الخارجية الياباني، وأعطاهم بيانًا عن سياسة اليابان في الشرق الأوسط، ذُكر فيه أن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية يجب أن تكون خطوة أولى فقط نحو سلام شامل، وأن على إسرائيل الانسحاب من كل المناطق التي احتلتها في عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، كما استمرت اليابان في السنوات التالية في مساندة العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

في نهاية عام 1973 لم تقطع اليابان علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب حرب يوم الغفران، غير أنها فرغتها تقريبا من أي مضمون، فقد بقيت السفارتان مفتوحتين، غير أن حجم النشاط بين البلدين كان محدودًا للغاية، وكان أفضل تعبير عن ذلك -من وجهة النظر الإسرائيلية- في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية؛ ذلك بسبب خضوع اليابان الشديد لمطالب المقاطعة العربية ضد إسرائيل، كما ساهمت الصورة السلبية التي ظهرت بها إسرائيل في اليابان في أعقاب حرب لبنان عام 1982، في حرص اليابان على التنفيذ الدقيق لأوامر المقاطعة، أكثر من أي دولة صناعية أخرى، باستثناء كوريا الجنوبية، وعلى عكس

سياسة الصادرات اليابانية الطموحة التي اتخذتها في كل مكان محتمل في العالم. فقد قيد اليابانيون أنفسهم في علاقاتهم المباشرة مع إسرائيل. واستمرت هذه السياسة حتى منتصف الثمانينيات. كما تم ملاحظة الأعراض المصاحبة لها فيما بعد. حتى حرب الخليج في عام 1991، حيث خضعت الشركات اليابانية - خاصة الاتحادات الكبرى- بشكل معلن، لمطالب سلطات المقاطعة العربية بالامتناع عن إقامة أية علاقات اقتصادية مع إسرائيل. كما خضعت في بعض الأحيان شركات يابانية كثيرة لمثل هذه الضغوط من البداية، من خلال مقاطعتها لإسرائيل من تلقاء نفسها.

استمرت الحكومة اليابانية في موقفها بعدم إدانة المقاطعة العربية، ولم تكن مستعدة للعمل من أجل منع تطبيقها في اليابان، أو تشجيع الشركات اليابانية على عدم التعاون مع مطالبها. ولقد ساد في بعض الأحيان انطباع أن الشركات اليابانية قررت مقاطعة إسرائيل، بعد أن تشاورت مع عناصر حكومية رسمية يابانية. وكان العنصر الذي يقدم المشورة في هذا الاتجاه هو مكتب التجارة الدولية والصناعة (ميطي)، الذي نصح الشركات اليابانية بالعمل وفقًا لمبادئ المقاطعة العربية؛ لتجنب الغضب العربي والمساس بالمصالح السياسية والاقتصادية لليابان في الشرق الأوسط.

كان الخضوع المتواصل للشركات اليابانية للمقاطعة العربية سببًا في ضعف حجم التجارة الإسرائيلية اليابانية جدًا في الثمانينيات، ووصل إلى بضع مئات الملايين من الدولارات سنويًا في الاتجاهين. ولقد احتل الألماس 70% من الصادرات الإسرائيلية التي شكلت 28.9% من واردات اليابان من الألماس. أما العلاقات الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمارات المباشرة، والمشروعات المشتركة، أو البحث وتبادل المعلومات- فلم تكن موجودة تقريبًا. فقد رفضت الشركات اليابانية الكبرى -كما ذكرنا سابقًا- التجارة المباشرة مع إسرائيل. ولو قامت بذلك فسيكون بشكل غير مباشر، عبر شركات فرعية أُنشئت لهذا الغرض على وجه الخصوص، أو عبر فروعها في الدول الأوربية. ولم تتأثر فقط تجارة البضائع بالمقاطعة، بل أيضًا المواصلات والخدمات المالية، حيث تأثرت بشكل سلبي. فقد امتنعت شركة الطيران اليابانية "جابان إيرلاينس (JAL) عن الطيران إلى إسرائيل ولم يُسمح لشركة "العال" بالهبوط في اليابان. وصلت سفن شركة "تسيم" بالفعل إلى الموانئ اليابانية، غير أن السفن اليابانية لم تبحر إلى إسرائيل. ولقد قلصت البنوك اليابانية من خدماتها للزبائن الإسرائيليين، ورفضت منح خطوط اعتماد المساعدات المالية طويلة الأجل للأعمال مع إسرائيل. ولم يتم التوقيع على أية

اتفاقية اقتصادية بين اليابان وبين إسرائيل، ورفضت (ميطي) فتح مكتب لها في إسرائيل، على الرغم من أنه كان لها في تلك الفترة الطويلة فروع في 57 دولة أخرى.

اعتاد مثلو حكومة اليابان -كما ذكرنا- القول أن قرار التجارة مع إسرائيل في يد الشركات الاقتصادية نفسها، وأنها لا تتدخل في اعتباراتها، ولقد اعتمد الادعاء الياباني تبرير مقاطعة إسرائيل، لارتباطها الكبير بالنفط العربي، ويضاف إلى هذا التفسير عوامل أخرى.. أولها: أهمية الدول العربية كسوق للبضائع اليابانية، حيث كان الشرق الأوسط ثالث سوق للصادرات اليابانية من حيث الحجم، بعد الولايات المتحدة والسوق الأوربية المشتركة، كما كانت الشركات اليابانية مشاركة بشكل كبير في المشروعات الصناعية، وفي مشروعات البناء الكبرى في الدول العربية، فقد وصلت الاستثمارات اليابانية في تلك الدول -على سبيل المثال- إلى حوالي 3 مليار دولار.

3. الأعمال المضادة

أغضب خضوع اليابان للمقاطعة العربية أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، سواء بين المنظمات اليهودية المختلفة، أم بين أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وليس ذلك فقط لأن اليابان كانت متطرفة في شأن المقاطعة ضد إسرائيل، أكبر من أي دولة صناعية أخرى.. بل لأن الأمريكيين اعتقدوا أن اليابان لا تتعامل بأمانة، وأن يديها غير نظيفة، فقد زعمت من ناحيةٍ أن جماعة رجال الأعمال اليابانية تناصر مبادئ التجارة الحرة وملتزمة بها، وطالبت بأسواق مفتوحة أمام بضائعها في الولايات المتحدة (وفي العالم كله)، غير أنها رفضت من ناحية أخرى اتباع نفس المبادئ في الشرق الأوسط، وفي كل مرة يتعارض مبدأ "التجارة الحرة" مع المصالح اليابانية في الدول العربية- فإن اليابان تتخلى بسهوله عن "التجارة الحرة"، ولقد أضر ذلك بمبادئ الولايات المتحدة.

في عام 1985 تقرر اتخاذ خطوات ضد سياسة التأرجح التي ميزت السياسة الاقتصادية لليابان بشكل عام، وضد إسرائيل بشكل خاص، وفي نفس العام أسست بعض المنظمات اليهودية في نيويورك هيئة تنسيقية تُدعى "اللجنة الأمريكية للتجارة الحرة مع إسرائيل" (American Committee on Free Trade with Israel) والتي عرفت باسم "لجنة وول سترن" على اسم المحامي والتر سترن الذي رأسها، ويبدو أنه لم تعرف بعد أهمية عمل هذه اللجنة ومدى التأثير الذي عرفت به، على التغييرات التي طرأت مع مرور السنين على السياسة اليابانية تجاه إسرائيل، لذا من الضروري وصفها.

عملت "لجنة وولي سترن" حتى عام 1987 بشكل ضعيف، حيث بذلت اليابان جهودًا -وإن كانت محدودة جدًا- من أجل الحفاظ على نوع من التوازن في العلاقات مع إسرائيل، ثم ما أن اقتنعت أن جهود اليابان غير كافية، حتى زادت اللجنة من نشاطها.

ظهرت من حين إلى آخر بوادر دلّت على نوع من التغيير في سياسة اليابان تجاه إسرائيل، عندما زار -على سبيل المثال- هامادا كويتشي (Hamada Koichi) نائب الوزير الياباني المسئول عن وكالة الدفاع، إسرائيل في الفترة من 5-10 من يونيو عام 1977، كضيف على وزارة الخارجية، وفي يوليو عام 1978 زار إسرائيل وفد جمعية الصداقة اليابانية الإسرائيلية، وفي فبراير عام 1984 زار اليابان مدير عام وزارة الخارجية دافيد قمحي، ووصفت زيارته بأنها "زيارة خاصة"، وفي نفس المناسبة تأسست "جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية الإسرائيلية"، وانضم إليها 38 عضوًا من أحزاب مختلفة (في مقابل 118 عضوًا انضموا إلى جمعية الصداقة البرلمانية مع العرب)، وفي أبريل من نفس العام -عام 1984- مُنحت "جائزة اليابان" في العلم والتكنولوجيا للبروفسور إفرايم كاتسير، رابع رئيس لإسرائيل (وأخوه البروفسور أهارون كاتسير الذي قُتل في مطار بن جوريون في مايو عام 1972، على يد الياباني أوكاموتو كوزو وأصدقائه)، لإسهامه في مجال التكنولوجيا الحيوية، وقبل عام من ذلك، في عام 1983، قامت الفرقة الموسيقية الفلهارمونية الإسرائيلية بجولة في اليابان، قدمت فيها العديد من الحفلات، وعُرضت أفلام، وأقيمت معارض في إسرائيل، وكانت هناك اتصالات بين الجامعة العبرية والمجلس العلمي في إسرائيل، وبين الهيئات المناظرة لهما في اليابان، ونُشرت الكتب المؤيدة لإسرائيل باللغة اليابانية، مع ذلك لم يتم التوقيع على اتفاقية ثقافية بين الحكومتين.

يُضاف إلى هذه المجموعة من البوادر التي تدل -على ما يبدو- على تغيير محتمل في السياسة اليابانية؛ الدعوة التي أرسلتها حكومة اليابان إلى وزير الخارجية إسحق شامير، جرت زيارة شامير لليابان في سبتمبر 1985، على الرغم من معارضة الدبلوماسيين العرب في طوكيو، التقى شامير مع رئيس الحكومة ناكاسونا ياسوهيرو، ومع وزير الخارجية أبي شينتارو (Abe Shintaro)، وكذلك رؤساء (ميطي)، ومع رئيس "القايدانرن"، وأكد شامير في اللقاءات والمقابلات الصحفية أن رفض التجارة مع إسرائيل يضر مبادئ التجارة الحرة التي تؤيدها اليابان.

ترك أحدُ الحوارات الكثيرة التي أجراها شامير في طوكيو انطباعًا خاصًا لديه، ففي هذا الحوار الكثيرُ مما يعلمنا عن المفاهيم التي سادت اليابان بالنسبة لإسرائيل، ومن الجدير أن نقرأ عن هذا الحوار كما سجله شامير:

"... أحد الحوارات التي جسدت لي بشكل كبير أن رئيس حكومة إسرائيل يبدو في نظر الكثيرين كممثل للعالم اليهودي بشكل عام، كان في اليابان في الثمانينيات.. بعد أن دُهشت، حتى من القليل الذي رأيته، من الجِد الياباني، وأخلاق العمل الراقية، والانضباط، والإدارة الجادة للحياة العامة، اندهشت أكثر من اكتشاف أن قادة اليابان ينظرون إلينا بغيرة "حظكم طيب"، كذا قال لي وزير كبير (وكان هناك آخرون أكدوا على كلماته)، "تستطيعون الوصول إلى أي مكان ولديكم تأثير غير متناهٍ، لديكم قوة عظيمة، أنت تحتفظون بالولايات المتحدة في جيبكم". لم ينجح كل اعتراضي، وتفسيري أن الأمر ليس كذلك، للأسف الشديد، ابتسم مُضيفي، وأومئوا برؤوسهم، ولم يتركوا أي مجال للشك في أنهم لا يصدقونني، أفترض أن أيًا منهم لم يقرأ أو يسمع أبدًا عن "بروتوكولات حكماء صهيون"، التي كتبها الكاذب المعادي للسامية، الذي استخدم كارهي إسرائيل على مدى السنين الطويلة ليحرض ضد اليهود، سواء في ثورات عام 1917 في روسيا، أم في ألمانيا النازية، أم في الدول العربية، هم لم يريدوا إحراجي بالطبع.. على العكس، فقد امتدحوني على قوة اليهودية العالمية وعلى الشرف الذي حصلت عليه لأمثل جزءًا منها، على أية حال.. في تلك الظروف، وفي ظل حقيقة أننا نحاورنا عبر مترجمين، أدركت أنني لن أستطيع التعامل مع كل دقائق الأمور المرتبطة بالأمر، لذلك تنازلت عن محاولة تبديد أوهامهم.".

كان من الممكن افتراض أن دعوة وزير الخارجية شامير، وبعض الأمور الأخرى، مثل بعض الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين- كانت نتيجة قرار حكومة اليابان البدء في تحسين العلاقات مع إسرائيل، حيث أنه حدث في منتصف الثمانينيات هبوط في أسعار النفط، وقل حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وبين اليابان وتقلص حجم الاستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط، كما أن كمية النفط العربية والإيرانية التي استوردتها اليابان قد انخفضت من 90% في بداية السبعينيات، إلى حوالي 65% في منتصف الثمانينيات، ولقد جاء انخفاض الارتباط الياباني بالنفط العربي نتيجة تنوع مصادر التزود بالنفط، وزيادة شراء النفط من مصادر غير عربية، مثل الصين الشعبية، وإندونيسيا، وماليزيا، والعاملان الآخران اللذان أديا إلى تغيير في سياسة اليابان: الاستنتاج الذي توصلت إليه بعض الشركات اليابانية التي اكتشفت أن تهديدات المقاطعة العربية واهية، وعنصر آخر، ربما أكثر أهمية، وهو خوف اليابان من أن تثير الرأي العام الأمريكي بشكل عام، الذي لم يكن مؤيدًا لليابان، بسبب التوتر التجاري الذي ساد آنذاك بين الدولتين، والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة بشكل خاص.. حيث كان 40% من إجمالي

الواردات من اليابان إلى الولايات المتحدة في أيدي رجال أعمال يهود.

أوضحت الأحداث التي وقعت في تلك السنوات أنه لم يحدث أي تغيير في نظرة اليابان إلى إسرائيل، خاصة ليس في المجال الاقتصادي، وأن كل ما قامت به من لفتات كريمة كانت مناورات في العلاقات العامة، أكثر من كونها تغييرًا حقيقيًا في السياسة. فقد استمرت السياسة الرسمية اليابانية في كونها تلك التي وُصفت في بيان نيكايدو. وكانت إحدى هذه الأحداث المهمة: الزيارة التي قام بها رئيس بلدية نيويورك إدوارد (إد) كوتش (Ed Koch) إلى اليابان، في نوفمبر عام 1985، بمناسبة مرور 25 سنة على إقامة تحالف توأمة المدن بين نيويورك وطوكيو. التقى كوتش أثناء زيارته مع رئيس الحكومة ناكاسونا ومع 15 من زعماء الاقتصاد الياباني في منظمة "الكيادانرن"، وحاضر في بعض الأماكن، وأقام مؤتمرًا صحفيًا بمشاركة الكثيرين. لم يتوانى كوتش، الذي كان معروفًا بتصريحاته اللاذعة، وبأسلوبه المعلن والمباشر، عن انتقاد مضيفيه اليابانيين؛ حيث هاجم في مناسبات عدة سلوك الشركات الاقتصادية اليابانية وخضوعها للمقاطعة العربية، وقال أن اليابان ليس لها الحق في الاحتجاج على اتخاذ الولايات المتحدة خطوات من أجل حماية تجارتها مع اليابان، في الوقت الذي تقوم فيه طائفة الأعمال اليابانية نفسها بتقييد تجارتها مع إسرائيل، من أجل إرضاء العرب. فاليابان تضر -باتخاذها هذه الخطوات- بمبادئ التجارة الحرة، وتظهر رياءً في مواقفها. لذلك -والكلام لكوتش- فإن اليابانيين قادمون للتفاوض مع الكونجرس الأمريكي "بأيدٍ غير نظيفة". فهم يؤيدون التجارة الحرة فقط عندما يكون ذلك مفيدًا للمصالح التجارية اليابانية، غير أنهم يشوهون مبادئ التجارة الحرة لو لم تكن في صالحهم. لقد شارك مئات الصحفيين في المؤتمر الصحفي الذي ذكرت فيه هذه الكلمات، وفي مناسبات أخرى مشابهة، غير أنه لم ينشر شيء مما قال كوتش، في الصحف باللغة اليابانية، وجريدة جابان تايمز (Japan Times)، للقارئين بالإنجليزية، هي فقط التي نشرت أقواله، يبدو أن عدم نشر هذه الأقوال في الصحافة باللغة اليابانية قد تم بناءً على توجيه حكومي. ولقد رد رئيس الحكومة ناكاسونا -الذي سمع هذه الكلمات بطريق غير مباشر في لقاءه مع كوتش- عليه صراحة: بأن السياسة الخارجية اليابانية في الشرق الأوسط تحكمها المصالح اليابانية في هذه المنطقة. أما المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية فقد نشر ردًا؛ بأن اليابان لا توافق على المقاطعة التي فرضتها الجامعة العربية على إسرائيل أو على الشركات التي تتاجر معها، غير أن الحكومة لا تتدخل في القضايا المثارة، نظرًا لرفض العرب التجارة مع أي شركة يابانية، ولقد تردد هذا العذر غير المقنع مرات عديدة قبل ذلك، ولم تقبله إسرائيل أو الدوائر

المختلفة في الولايات المتحدة. وقال كوتش في طوكيو أنه ينوي الاستمرار في الاهتمام بقضية خضوع اليابان للمقاطعة العربية، حتى بعد عودته إلى نيويورك.

واصلت لجنة وولي سترن في نشاطها ضد خضوع اليابان للمقاطعة العربية، وكان الغرض إقناع الحكومة اليابانية بأن هناك ثمنًا لهذا الخضوع. كان من بين النشاطات التي قامت بها: لقاء بعض زعماء "رابطة ضد التشهير" في 20 من أغسطس عام 1986، مع رئيس القسم السياسي في القنصلية العامة اليابانية في نيويورك. ولقد قال الدبلوماسي الياباني لمضيفيه أن حكومته تدرس سبل توسيع التجارة بين اليابان وإسرائيل، غير أنهم طلبوا بأن تعمل حكومة اليابان ضد إخضاع الشركات الاقتصادية للمقاطعة العربية، وعرضوا كخطوة أولية أن ترسل اليابان وفدًا اقتصاديًا إلى إسرائيل. ولقد اهتم القنصل الياباني بمعرفة ما تخطط له الولايات المتحدة ضد اليابان، خاصة إن كان سيحدث هناك توزيع رسائل لهيئات تحرير الصحف. ولقد كان استنتاج أعضاء الوفد من لقائهم أنه يجب تكثيف العمل ضد اليابان، حيث أن الحكومة تبدي حساسية تجاه الضغوط الحكومية الأمريكية، وللنشر السلبي ضدها في وسائل الإعلام. كما اشتغلت لجنة وولي سترن بجمع المعلومات عن أحداث معينة من التصرف بنوع من التفرقة ضد إسرائيل من ناحية الشركات اليابانية، خاصة تلك الممثلة في الولايات المتحدة. كما اعتادت تقديم التقارير عن نشاطاتها بشكل منتظم لنائب وزير الخارجية للشئون الاقتصادية في واشنطن، والتشاور معه. كما تم لقاء مشابه في لندن في 17 من سبتمبر عام 1986، بين أعضاء "المكتب التجاري بريطانيا-إسرائيل" (منظمة انجليزية مؤيدة لإسرائيل)، وبين الممثل في سفارة اليابان هناك. ولقد ظهروا "باسم الطائفة اليهودية في أوربا"، وتحدثوا عن خضوع الشركات اليابانية للمقاطعة العربية، وعن أن الحكومة اليابانية لم تصرح أبدًا علنًا عن معارضتها للمقاطعة.

استمرت بالتدريج الجهود الإسرائيلية من أجل تحسين العلاقات مع اليابان. ففي سبتمبر عام 1986 زار اليابان وفد من الكنيست، برئاسة رئيس لجنة الخارجية والدفاع، عضو الكنيست أبا إيبن، الذي عمل أيضًا رئيسًا للرابطة البرلمانية الإسرائيلية للصداقة مع اليابان. أما العضوان الآخران فكانا عضوة الكنيست جئولا كوهين وعضو الكنيست حاييم قوفمان. ولقد كان مضيفوهم أعضاءً في "رابطة الصداقة البرلمانية اليابانية الإسرائيلية". التقى الوفد مع رجال الإدارة، وزعماء الحركة السياسية، وزعماء الأحزاب البرلمانية، والقيادة الاقتصادية، وأعضاء النادي القومي للصحافة، وأعضاء معهد العلاقات الدولية، وكذلك مع رجال الطائفة اليهودية الصغيرة. ولقد حمل أبا إيبن معه خطابًا من رئيس الحكومة

شمعون بيريز إلى رئيس الحكومة ناكاسونا، فيه مقترح بتطوير العلاقات التجارية بين البلدين. وعرض وفد الكنيست اتخاذ عدة خطوات من أجل توطيد العلاقات بين اليابان وإسرائيل مثل: تبادل الزيارات بين الوزراء، وإرسال وفد اقتصادي ياباني إلى إسرائيل، والتعاون العلمي والتكنولوجي، وزيادة السياحة والخطوات الحقيقية للحكومة اليابانية، من أجل منع الشركات اليابانية من الخضوع للمقاطعة العربية للشركات الإسرائيلية. ولقد كان انطباع أبا إيبن أنه بدون تأثير الولايات المتحدة؛ لن يحدث التغيير المرجو في العلاقات الاقتصادية بين اليابان وإسرائيل.. حيث أن المصلحة اليابانية هي في الحفاظ على علاقات الصداقة القريبة بين اليابان والولايات المتحدة، خاصة في المجال الأمني والاقتصادي، ومن شأنه أن يكون الثقل المقابل الوحيد للمصالح التي لدى اليابان في الدول العربية، وللمخاوف اليابانية المستمرة بأن يُساء إلى العرب.

رأيٌ تشاؤمي آخر عن مغزى اللفتات الطيبة التي قامت بها اليابان تجاه إسرائيل، قدمه للجنة وولي سترن الاقتصادي والصحفي الإسرائيلي يوفال إليتسور، الذي عمل لسنوات طويلة في موضوع المقاطعة العربية، ويعتبر أهل ثقة في هذا المجال. زار إليتسور اليابان في الفترة 30 من مايو وحتى 9 من يونيو عام 1986، والتقى شخصيات من دوائر مختلفة، ولقد كان استنتاجه أن تأثير المقاطعة العربية على العلاقات التجارية بين اليابان وإسرائيل بقي كما هو، وفعليًا لم تكن هناك أية علاقات تجارية بين الشركات اليابانية الكبرى وبين إسرائيل. وفي رأيه فإن "كل تقارير الشهور الأخيرة عن التغيير ترتكز على الأماني أو على محاولات خداع". لقد حاول اليابانيون إثارة انطباع بأنه حدث تغيير، وهو ما لم يحدث في الواقع. اعتقد إليتسور أن الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير على الوضع هي إقناع أصحاب المصالح اليابانيين أن هناك ثمنًا لهذا التوجه ضد إسرائيل، وعليهم الاقتناع بدراسة المخاطر في خسارة السوق العربي، وربما أيضًا تقليص التزود بالنفط، في مواجهة خطر العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. ويجب التطلع إلى أن يوضح ممثلو الرأي العام والإدارة في الولايات المتحدة لواضعي السياسة في اليابان، أن الوضع الحالي غير مرضٍ للشعب الأمريكي وحكومته. ولقد شكك إليتسور في الفائدة من إرسال وفد رجال الصناعة الإسرائيليين إلى اليابان، الذي تم الحديث عنه وقتها، ولقد عارض اتحاد المنظمات الاقتصادية "كايدانرن" مجيئه، أما وزارة التجارة الدولية والصناعة فقد تعاملت معه كـ"ثمن صغير يجب دفعه؛ من أجل إخراج الغضب وإبعاد الضغوط التي يمارسها نائب وزير الخارجية (الأمريكي) للشئون الاقتصادية آلن وليس".

عاد نائب وزير الخارجية آلن وليس وطرح قضية خضوع الشركات اليابانية

للمقاطعة العربية، في لقائه مع وزير الخارجية الياباني في نيويورك في بداية أكتوبر عام 1986، وفي منتصف شهر ديسمبر زار وِليس طوكيو، وطرح أيضًا قضية المقاطعة في لقاءاته مع زعماء "الكايدنرن". ولقد كانت إجابتهم الواضحة: أنهم مهتمون بتنظيم وفد لزيارة إسرائيل، أو استقبال وفد منها، كما تحدث موظفون كبار في وزارة الخارجية، على رأسهم وزير الخارجية جورج شولتز، مع شخصيات يابانية مختلفة.. غير أنهم أجابوهم دائمًا: أن مقاطعة إسرائيل ليست شأنًا حكوميًا، ولقد كان هناك وزن كبير لنشاط رئيس اللجنة الفرعية لشئون آسيا والمحيط الهادي، بالكونجرس الأمريكي، ستيف سولرز، ففي 4 من نوفمبر عام 1986 كتب إلى رئيس الحكومة ناكاسونا ياسوهيرو، وعدَّد المجالات التي تمارس فيها اليابان مقاطعة إسرائيل، وأسماء الشركات التي ترفض التجارة معها، ودعا اليابان إلى سن قانون ضد المقاطعة على غرار القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة في عام 1976 وعام 1977، كما صدرت مثل هذه القوانين في فرنسا وهولندا، وختامًا طرح سلسلة من المقترحات كي تتبعها اليابان من أجل وقف الخضوع للمقاطعة العربية، التي أصبحت عنصرًا مزعجًا في العلاقات الأمريكية اليابانية، ولقد أجاب ناكاسونا على سولرز وقال أنه راضٍ عن التقارب التدريجي بين اليابان وإسرائيل منذ زيارة إسحق شامير لليابان في سبتمبر من العام المنصرم، كما ذكر أن اليابان تعمل على توسيع علاقاتها مع إسرائيل، ودليل على ذلك إرسال نائب وزير الخارجية شينيتشي يناي (Shinichi Yanai) إلى إسرائيل في شهر أكتوبر (من الناحية السياسية لم يحدث شيء في هذه الزيارة)، أضاف ناكاسونا أن حجم التجارة بين الدولتين قد ارتفع في الشهور الأخيرة، وأن حكومته ستتعاون على تنظيم زيارة لوفد اقتصادي إسرائيلي لليابان في ربيع عام 1987، وأنه ينصح المنظمات الاقتصادية اليابانية بإرسال وفد إلى إسرائيل في أسرع وقت ممكن، استمر سولرز في الكتابة إلى ناكاسونا، وطلب إجابات عن الأسئلة التي تجاهلها ناكاسونا، خاصة العرض بأن تصدر اليابان قانونًا ضد المقاطعة، وأكد على قوله بأن التقدم الإيجابي في كل المجالات التي ذكرها، سيكون له التأثير الطيب على علاقات اليابان والولايات المتحدة، خاصة في الكونجرس.

واصلت لجنة وولي سترن والمنظمات اليهودية الكبيرة لقاءاتها مع الممثلين والدبلوماسيين اليابانيين في الولايات المتحدة، والتقى رجال "الرابطة ضد التشهير" مع مستشار الشئون الاقتصادية في السفارة اليابانية في واشنطن، ولم يعترف أمامهم أن هناك تأثيرًا للضغوط التي يمارسها الكونجرس وعناصر أخرى على حكومة اليابان، ولقد وصل الأمر إلى أعلى المستويات في الحكومة وفي الطائفة

الاقتصادية، ونوقش في مكتب رئيس الحكومة وفي قيادة "الكيادنرن". ويرى أن اليابان تخشى من أن تضيف قضية الخضوع للمقاطعة العربية عامل احتكاك، يضر بعلاقاتها التجارية الثنائية الصعبة مع الولايات المتحدة. كما التقى زعماء يهود مع قناصل اليابان في سياتل وفي مدن أمريكية أخرى في الولايات المتحدة، وطُرحت في كل المقابلات قضية خضوع اليابان للمقاطعة العربية ضد إسرائيل، والتعارض بين الخضوع وبين الموقف الياباني الرسمي في مسألة التجارة الحرة. وفي أبريل عام 1987 قُبل مقترح (Sense of Congress) في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في واشنطن، بمبادرة نائب اللجنة لشئون آسيا والمحيط الهادي التابعة للكونجرس الأمريكي، يشجع حكومة اليابان على توسيع علاقاتها التجارية مع إسرائيل ووقف خضوع المجموعة الاقتصادية اليابانية للمقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل. وأخبرت لجنة وولي سترن اليابانيين أنه لو لم تفتح الضغوط الدبلوماسية الطرق التجارية بين اليابان وإسرائيل، فإن المجلس التشريعي الأمريكي سيجد بديلاً. فنظرًا لاتباع الشركات اليابانية التي ترفض التجارة مع إسرائيل أساليب تجارية غير منطقية، فمن الممكن -وفقًا للقانون- منعها من التجارة مع الولايات المتحدة. ولقد نُشرت وثيقة بهذه الروح في 8 من يونيو عام 1987 بين كل أعضاء المجلس، عبر اثنين من أعضاء الكونجرس، وقّع عليها 60 عضوًا وأُرسلت إلى السفير الياباني في واشنطن في 15 من يوليو. ونشرت مقالات وتقارير عن ذلك في الصحافة اليابانية وفي الولايات المتحدة؛ حيث ذكرت أنه يبدو أن الضغط السياسي الأمريكي فقط، يمكن أن يؤثر على اليابان لتغيير تمسكها بالمقاطعة التي تضر التجارة الدولية الحرة، التجارة التي تربح اليابان منها الكثير، لكنها تدفع لها فقط في المقابل وعود بلا تنفيذ.

زار وولي سترن اليابان في الفترة من 20-31 من مارس عام 1987، حيث التقى شخصيات اقتصادية وممثلي وزارة الخارجية. كما قام بزيارة أخرى في الفترة من 29 من أكتوبر وحتى 1 من نوفمبر عام 1988، وكان استنتاجه من المباحثات التي أجراها أن هناك تأثيرًا لضغط الولايات المتحدة، ويجب الاستمرار فيه. وقال للشخصيات التي التقاها في "الكايدانر" وفي (ميطي)، وفي وزارة الخارجية: أن المنظمات اليهودية تقدر التحسن المعين الذي طرأ على العلاقات الإسرائيلية اليابانية، غير أنهم ينوون متابعة التطورات وضمان استمرار التحسن، وأن يكون حقيقيًا وليس "شكليًا"، أو لأغراض "العلاقات العامة" فقط. ولقد رد سترن على كل من قال له أن هناك خطرًا في العلاقات المباشرة مع إسرائيل (أي في كل ما يخص التزود بالنفط والعلاقات التجارية مع الدول العربية)، بأن هناك خطرًا أيضًا في عدم

إقامة علاقات مباشرة مع إسرائيل، لأنها ستضر الجو العام تجاه اليابان في واشنطن والولايات المتحدة بشكل عام، وستؤدي إلى صورة سلبية، وإلى اتخاذ قرارات في الكونجرس، وربما إلى تشريع مباشر، وكذلك إلى اتهام الشركات اليابانية بالتجارة غير المنطقية التي تسبب أضرارًا للشركات الأمريكية.

أضاف حدثان في تلك الفترة مرارة إلى العلاقات اليابانية الإسرائيلية، وإلى نظرة المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة إلى اليابان، الحدث الأول: رفض مدينة كيوتو دعوة القدس إلى مؤتمر دولي للمدن التاريخية، الذي عقد في كيوتو في نوفمبر عام 1987، ولقد توجهت في هذا الخصوص المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، خاصة "الاتحاد ضد التشهير" و"اللجنة اليهودية الأمريكية"، إلى سفير اليابان في واشنطن، لكن بدون فائدة، ولقد كان رد وزارة الخارجية اليابانية بأن القدس محل خلاف سياسي، وشاهد على ذلك الجدل المستمر في الأمم المتحدة حول مكانتها، ولقد كان قرار عدم دعوة القدس من بلدية كيوتو، ولن تتدخل وزارة الخارجية اليابانية في حساباتها، كما رفضت وزارة الخارجية في واشنطن التدخل، لقد اعتبر الخضوع الياباني للمقاطعة الاقتصادية العربية مساسًا بالمصالح الأمريكية المباشرة التي تتطلب تدخلًا، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمكانة القدس.

الحدث الثاني: كان اندلاع موجة من الكتابات المعادية للسامية في اليابان، والانتشار الكبير الذي حصلت عليه هذه الكتابات، إن الظاهرة الغريبة لظهور كتابات معادية للسامية في اليابان، التي ليس لديها يهود تقريبًا، ولا تعرف اليهودية ولا الشعب اليهودي- كان أمرًا معروفًا منذ فترة الحرب العالمية الثانية، ولقد ذكرته فيما مضى (انظر الفصل الأول، 1)، أما هذه المرة فقد أثار الموضوعَ رجلٌ يدعى أونو ماسامي (Uno Masami)، فقد أثارت كتبه ضد اليهودية وضد إسرائيل اهتمامًا كبيرًا وأصبحت من الأكثر الكتب بيعًا، كما كان هناك مؤلفون آخرون نشروا كتبًا معادية للسامية في اليابان، في نفس الفترة، ففي السنوات 1986-1987 طُبع وبيع في المكتبات 86 كتاباً معاديًا للسامية، ولقد طلب طالبان يهوديان أمريكيان من رئيس الحكومة ناكاسونا أن يدين هذه الظاهرة؛ حيث يمس ذلك الأمر مستقبل العلاقات الأمريكية مع اليابان، كما احتجت سفارة إسرائيل في طوكيو رسميًا أمام وزارة الخارجية اليابانية، وفي أعقاب هذه الطلبات أعلن وزير الخارجية كوراناري طاداشي (Kuranari Tadashi)، في 4 من سبتمبر عام 1987، في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، عن إدانة معاداة السامية والمنشورات الكثيرة المعادية للسامية في اليابان، ولقد أرسلت القنصلية اليابانية العامة في نيويورك نسخة من هذا البيان إلى "الرابطة ضد التشهير" وإلى أعضاء الكونجرس

في واشنطن، غير أنها لم تنشر في الصحافة اليابانية.

في بداية عام 1987 ساد الانطباع أن حكومة اليابان، ووزارة الخارجية و(ميطي)، أنهم كانوا مستعدين لإرسال وفد تجاري إلى إسرائيل، غير أن زعماء "الكايدانرن" قد استمروا في معارضتهم. ولقد كان المبرر خشية رجال الأعمال اليابانيين من فقدان أعمالهم في الدول العربية، ورغم انخفاض الارتباط بالنفط العربي، إلا أنه بقي رغم ذلك كبيرًا جدًا.

يبدو أن النشاط المتشعب للولايات المتحدة -الذي وصفناه سابقًا- قد أدى إلى تقدم بسيط وجزئي في العلاقات اليابانية الإسرائيلية بشكل عام، وفي العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل خاص؛ حيث ارتفع التبادل التجاري بين إسرائيل واليابان بوضوح في عام 1987، فقد وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى اليابان إلى 323.3 مليون دولار، والواردات منها إلى 307.4 مليون دولار، وكان ذلك الارتفاع بنسبة كبيرة في الصادرات والواردات خلال عامين، ووصلت الصادرات الإسرائيلية إلى اليابان في عام 1989 إلى 756.5 مليون دولار (منها 565.9 مليون دولار في الألماس)، وبلغت الواردات من اليابان 355.7 مليون دولار، تأتي الزيادة في الصادرات من بيع الألماس، وكذلك أيضًا من التغيير التدريجي في النظرة إلى التجارة مع إسرائيل من قبل الشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة.

ولقد واصلت الشركات اليابانية الكبرى الخضوع للمقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل، حتى شركة ميتسوبيشي، التي وافقت في سبتمبر عام 1987 على البدء في بيع سياراتها في إسرائيل، قامت بذلك بشكل غير مباشر، عبر وكالة شركة مرسيدس بنز، ورفضت العمل مع إسرائيل بشكل مباشر، شركة "فوجي" فقط كانت حالة استثنائية، ففي السبعينيات والثمانينيات باعت هذه الشركة سيارات من طراز "سوبارو" إلى إسرائيل مباشرة، حتى في المجالات الأخرى ظهر بعض التغير في الموقف الياباني المعادي لإسرائيل؛ حيث قامت مجموعة من الخبراء اليابانيين في مجال الأغذية، والتكنولوجيا المتقدمة، والسياحة، بزيارة إسرائيل، وفي نهاية أكتوبر عام 1987 زار اليابان وفد إسرائيلي لممثلي البنوك، ورجال الصناعة، والزراعيين التعاونيين، كضيوف على (ميطي)،. وفي نوفمبر زار إسرائيل وفد من قبل "الكايدانرن"، كما ارتفع -في عام 1987- عدد السائحين اليابانيين الذين زاروا إسرائيل، وفي نهاية سبتمبر عام 1987 التقى في نيويورك وزير الخارجية شمعون بيريز ووزير الخارجية الياباني كوراناري طاداشي، الذي قال أن اليابان تنوي مواصلة تحسين علاقاتها بين الدولتين، خاصة في مجالات الاقتصاد والثقافة، وفي بداية ديسمبر عام 1987 خطب رئيس الحكومة الياباني الجديد نوبورو تاكاشيتا

(Noboru Takeshita) في البرلمان، وقال أن حكومته ستحاول تحسين علاقاتها مع إسرائيل، مع وضع مصالحها مع الدول العربية في الاعتبار.

وبالفعل، بدأ خلال الثمانينيات ظهور تحسن في سياسة اليابان تجاه إسرائيل في عدة مجالات. لكن على الرغم من هذا التحسن لم يحدث تحول حقيقي في خضوع اليابان للمقاطعة العربية، وعلى تحفظها من تطوير حر وكامل للعلاقات مع إسرائيل في كل المجالات. ولقد أرجع أعضاء لجنة وولي سترن التغييرات الإيجابية التي حدثت إلى جهود اليابان، من أجل إضعاف الانتقاد الأمريكي للدبلوماسية اليابانية المؤيدة للعرب. ولقد بُنيت الخطوات التي اتخذتها اليابان لتحسين العلاقات مع إسرائيل، على افتراض أن علاقات طيبة أفضل مع إسرائيل سوف تساعد على تهدئة الغضب الأمريكي عليها، وربما نبع من قلة الخوف من العرب. نموذج على قلة الخوف من العرب مثلته شركة توشيبا (Toshiba)، التي قررت في أكتوبر عام 1987 غلق مكاتبها في الكويت. وقال مستشار كبير للشركة أن هذه الخطوة اتخذت من منطلق "الحساسية الزائدة" لمديري الشركة تجاه مواقف الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، وكرد فعل على المنشورات الكثيرة التي ظهرت في الصحافة الأمريكية، حول خضوع الشركة للمقاطعة العربية.. (تفسير آخر هو الانخفاض الملحوظ في حجم صفقات توشيبا في الكويت، والتي جعلت من الاستمرار في الاحتفاظ بالمكتب هناك أمرًا غير ذي جدوى...)

غير أنه بقيت في نظرها الحقيقة الأساسية: أن الغالبية العظمى من الشركات اليابانية الكبرى تواصل رفضها التجارة مع إسرائيل بشكل علني. ولقد أقامت أقل من 60 شركة يابانية علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل، تعتبر 18 منها فقط "شركات كبيرة"، وأقام الكثير منها الاتصال بشكل غير مباشر عبر شركات أوربية، كما قام بعضها بتقييد أنواع البضائع التي كانت على استعداد للتجارة فيها مع إسرائيل، لم تشر زيارة وفد "الكايدانرن" إلى تغيير في موقف حكومة اليابان، ولم يقم الوزراء اليابانيون بزيارة إسرائيل، ولم توقع الاتفاقيات الاقتصادية، ولم تتجه شركة الطيران اليابانية إلى إسرائيل، وواصلت الحكومة اليابانية الإصرار على رفضها نشر تصريح علني يدين المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، وبعد بضعة شهور من زيارة وفد "الكايدانرن" لإسرائيل، التي علقت عليها الدوائر الإسرائيلية آمالًا كبيرة في التغيير، كان يبدو أن الزيارة كانت عملية محكمة من العلاقات العامة، من أجل تهدئة زعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة.

في 26 من يونيو عام 1988 قام وزير الخارجية الياباني سوسوكا أونو (Sosuke

(Uno) بزيارة إلى إسرائيل، كجزء من جولة في الشرق الأوسط ضمت كلًّا من سوريا والأردن ومصر. كانت هذه أول زيارة لوزير خارجية ياباني لإسرائيل، واستمرت 12 ساعة فقط، خصص أربع ساعات منها للقاءات مع الفلسطينيين في مخيم "دهايشة" للاجئين، ووعدهم هناك بتقديم 250.000 دولار من أجل بناء مركز اجتماعي. وقبل مغادرته طوكيو حضرت إليه مجموعة من السفراء العرب للاحتجاج على نيته زيارة إسرائيل، وأعلن رده في محاضرة ألقاها في نادي الصحافة القومية اليابانية، أن زيارته لإسرائيل لا تدل بأي شكل على حدوث أي تغيير في سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط، وأن اليابان مستمرة في تأييد الدول العربية والفلسطينيين، من حيث المبدأ. ولقد ناقض هذا الموقف الوعود المتكررة للدبلوماسيين اليابانيين، التي أبلغت بها شخصيات إسرائيلية وأمريكية عن نية اليابان تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وإن كان ذلك بشكل بطيء وتدريجي.

زيارة أخرى، جاءت مصادفة لكنها سمحت بالاتصال السياسي على أعلى مستوى، وهي زيارة الرئيس الإسرائيلي لليابان، والتي جرت بمناسبة وفاة الإمبراطور الياباني هيروهيتو في بداية عام 1989، في البداية ثارت التساؤلات في الحكومة الإسرائيلية حول جدوى مشاركة الرئيس حاييم هرتسوج في الجنازة الملكية لمن اعتبر حليف ألمانيا النازية في فترة الحرب العالمية الثانية. ولقد طرح عضو الكنيست ميخائيل إيتان (الليكود) هذه القضية على الكنيست، غير أن الحكومة قررت أن يَمْثُل رئيس إسرائيل في الجنازة، وهكذا في 22 من فبراير التقى الرئيس هرتسوج مع الإمبراطور الياباني الجديد أكيهيتو، وسمع منه كلمات شكر على قرار الحكومة الإسرائيلية المشاركة في التكريم الأخير للإمبراطور هيروهيتو، على الرغم من الجدل العام الذي ثار حول هذا الموضوع في إسرائيل، كما تحدث هرتسوج مع رئيس الحكومة اليابانية تاكاشيتا، الذي قال إن اليابان ملتزمة بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، كما حاول رئيس الحكومة اليابانية ووزير خارجيتها إقناع هرتسوج، بضرورة التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، ولقد رفض هرتسوج هذه المحاولة بقوله: "سياسة إسرائيل هي عدم الحديث مع الإرهابيين". غير أن طريق تحسين العلاقات ما زالت طويلة على الرغم من الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه.

تابعت بحرص لجنة وولي سترن تطور العلاقات بين اليابان وإسرائيل ، لكنها قامت بذلك كهيئة أمريكية يهودية مستقلة، مع أنها تعاونت مع المؤسسات الإسرائيلية بطريقتين: الطريقة الأولى: إشراك شخصيات إسرائيلية في مناقشات اللجنة؛ حيث دُعي القنصل الإسرائيلي العام للمشاركة في الجلسات الشهرية

للجنة كمراقب. كما دُعي إسرائيليون آخرون -عملوا في المسألة اليابانية- من حين إلى آخر. الطريقة الثانية: تبادل الآراء (كتابةً)، والتقديرات، والوثائق بين اللجنة وبين وزارة المالية في القدس، ووزارة الخارجية وسفارة إسرائيل في طوكيو. ولقد اشتكى بعض أعضاء لجنة وولي سترن أحيانًا من صعوبة تحقيق تعاون إسرائيلي منظم في عملها، أو تحديد موقف إسرائيلي معتمد فيما يخص السياسة اليابانية وما يجب اتخاذه حيالها. ولقد استمعت اللجنة بالفعل من حين إلى آخر إلى آراء متناقضة، لممثلي وزارة المالية أو ممثلي وزارة الخارجية، وكذلك فيما بينها، وكذلك أيضًا لسفراء إسرائيل الذين خدموا في طوكيو خلال فترة الثمانينيات، والذين كان لهم آراء مختلفة ومتناقضة في بعض الأحيان، فيما يخص السبل التي يجب اتباعها تجاه السياسة اليابانية، وكان هناك من يعتقد أنه لا يجب العمل بهذه الطريقة. وكان أعضاء اللجنة يقظين للرسائل المتناقضة، التي سهلت عليهم العمل بشكل غير مرتبط بأحد واتخاذ قرارات مستقلة. غير أن أعضاء اللجنة راعوا في بعض الأحيان وليس دائمًا، الضوابط التي جاءت من إسرائيل وأخرت أعمال احتجاجية ضد اليابان، خاصة في المجالَين الذي أظهر اليابانيون فيهما حساسية: ردود الأفعال في الكونجرس، وفي وسائل الإعلام.

في أغسطس عام 1988 أجرى مدير عام وزارة الخارجية أبراهام طامير نقاشًا في الوزارة حول اليابان والمقاطعة العربية. ولقد حدد المشاركون في النقاش أن المقاطعة مازالت عائقًا في طريق تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين. إن التقدم الذي حدث في السنوات الأخيرة، والذي استعرضناه فيما مضى، أبعد من أن يشبع التطلعات الإسرائيلية. ولقد كان استنتاج المشاركين أنه يجب الاستمرار في "الضغط الخفيف وبشكل متوازن" على اليابان، من خلال الأمريكيين الذين لهم علاقات مع اليابانيين، وكذلك عبر وسائل الإعلام، ونُصح بعدم مهاجمة حكومة اليابان. ولقد نُقلت تلك التوصيات إلى لجنة وولي سترن، ونوقشت فيها في 15 من سبتمبر، ولم يتحمس أعضاؤها من هذه النتائج، ورأوا أنه ليس فيها ما يؤدي إلى تغيير، وقرروا الاستمرار في العمل وفقًا لتقديرهم، ووفقًا للظروف والمناسبات.

كان هناك موظفون إسرائيليون صعب عليهم فهم أن أعضاء لجنة وولي سترن هم مواطنون أمريكيون، لديهم الخبرة في مختلف المجالات من العمل العام بشكل عام، والقضايا اليهودية والإسرائيلية بشكل خاص، من بينهم محامون وقضاة، وأنه بدفاعهم عن إسرائيل، وعن اليهود بشكل عام، عملوا كأمريكيين، وفقًا للقانون الأمريكي وبما يوافق الموروث السياسي الأمريكي، وليس كمبعوثين لإسرائيل أو من قِبَلها، علم اليابانيون بالطبع أن اللجنة تعمل لصالح إسرائيل،

لكنهم أدركوا أيضًا أن أعضاءها يقومون بذلك كيهود أمريكيين. وذلك مصدر قوة اللجنة. اعتقدت لجنة وولي سترن أنه حدث بالفعل -في الثمانينيات- تحسن بطيء جدًا ومحدود في علاقات اليابان مع إسرائيل في بعض المجالات.. غير أن هذا التحسن قد جاء عن عدم رضًا. ومن منطلق التهرب. وشعر اليابانيون بعدم الراحة بسبب قلة الصبر الذي أظهرته اللجنة. حيث أرادوا معالجة الأمور المختلفة. وخاصة مسألة المقاطعة والتمييز ضد إسرائيل في مجالات مختلفة. بمعدل بطيء وعلى طريقتهم. ولم تكن لجنة وولي سترن مستعدة لقبول ذلك. سواء لأسباب مبدأيه. أم لأنها شكت في نية اليابان التهرب بطرق مختلفة من تغيير سياستها. علم أعضاء اللجنة أن الضغوط التي مورست على عناصر يابانية مختلفة قد آتت ثمار إيجابية في بعض الحالات. حيث اعترف اليابانيون بقوة اللجنة في التسبب بأضرار لليابان في الولايات المتحدة. خاصة في مجال العلاقات العامة. وأكثر من ذلك. طلبت لجنة وولي سترن من عناصر إسرائيلية قبول التعريف الدقيق والمعتمد لأهدافها. كي تصبح متوائمة مع العناصر الإسرائيلية ذات الصلة بالموضوع. ولقد حدد أعضاؤها نفسهم الوسائل والسبل التي يستطيعون من خلالها تحقيق ذلك ومساعدة إسرائيل. وفي ظل غياب تحديدات دقيقة من إسرائيل. حددت لجنة وولي سترن بنفسها أهداف نشاطها.

واصلت حكومة اليابان "سياسة التوازنات". وفي خريف عام 1989 دُعي ياسر عرفات إلى اليابان. وكذلك وزير الخارجية الإسرائيلية موشه أرنز. وصل عرفات في أكتوبر عام 1989. وكانت الدعوة هذه المرة رسميًا من قبل الحكومة. والتقى مع رئيس الحكومة اليابانية وكذلك مع وزير الخارجية اللذان وعدا بتقديم المساعدات المالية والفنية. زار أرنز اليابان في شهر نوفمبر والتقى هو أيضًا رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وطرح في مباحثاته القضايا الثنائية العادية وضرورة تقوية العلاقات التجارية. بل أنه حاول أن يثير اهتمام حكومة اليابان لتقديم المساعدة -كجزء من العمل الدولي الموسع- من أجل بناء مخيمات للاجئين في الضفة الغربية وغزة. ونقل اللاجئين إلى مستوطنات دائمة.

في هذه الأثناء طرح من جديد -في البرلمان في واشنطن- الطلب بأن تقوم اليابان بتغيير سياستها الاقتصادية الانتقائية تجاه إسرائيل. وفي 7 من أغسطس عام 1989 أرسل 101 عضوًا في البرلمان رسالة إلى رئيس الحكومة اليابانية سوسوكا أونو (الذي زار إسرائيل عندما كان وزيرًا للخارجية) وذكّروه بأن سياسة الولايات المتحدة تعارض أساليب تقييد التجارة أو فرض مقاطعة على البلدان الصديقة للولايات المتحدة. على عكس ذلك فإن كثيرًا من الشركات اليابانية تقاطع إسرائيل.

و ذلك يناقض تأييد اليابان المعلن للتجارة الدولية الحرة. كما طالبوه "بإرسال إشارة قوية وواضحة لمجتمع الأعمال عندك، تشجع التجارة الحرة والمعلنة مع إسرائيل وتعارض المقاطعة التمييزية". وفي مارس عام 1991 أرسل تسعة من أعضاء البرلمان رسالة مشابهة إلى رئيس الحكومة الجديد كايفو طوشيكي (Kaifu Toshiki).

وفي 2 من أغسطس عام 1990 قام العراق بغزو الكويت. وفي 18 من يناير عام 1991 ردت الولايات المتحدة والحلفاء على ذلك وهاجمت العراق (عملية "عاصفة الصحراء"). ولقد اتخذت اليابان خطًا واضحًا وتبرعت ب13 مليار دولار، تكاليف مشاركتها في نفقات الحرب. كما أرسلت إلى الخليج العربي طاقمًا طبيًا، ولم يكن من الصعب عليها القيام بذلك؛ نظرًا لوجود دول عربية ساندت الحلفاء. ولقد تطلعت الولايات المتحدة إلى مشاركة أكبر من الجانب الياباني. وهذه المرة أيضًا - مثل في حرب يوم الغفران عام 1973 - كان هناك إظهار للمخاوف في اليابان، إن لم تكن بنفس الحجم.

ولقد عُبر عن ذلك في عدة خطوات اتخذتها اليابان ضد إسرائيل. ففي منتصف يناير علقت اليابان كل علاقاتها التجارية مع إسرائيل. وأوصى إتحاد البنوك اليابانية أعضاءه بتعليق أعمالهم البنكية مع نظرائهم الإسرائيليين، في حين لم تقم أي دولة بذلك. ولقد توقفت البنوك اليابانية عن قبول خطابات اعتماد البنوك الإسرائيلية. كما رفضت فتح خطابات اعتماد لصالح المصدّرين الإسرائيليين. كما عرقلت نقل الأموال للشركات الإسرائيلية ولم تستأنف طلبات التصدير الإسرائيلي. وفي 15 من يناير أوقفت هيئة البريد اليابانية تعاملها مع هيئة البريد الإسرائيلية. واستأنفت هذه العلاقات فقط في 1 من فبراير في أعقاب احتجاج سفارة إسرائيل في طوكيو. ولقد سببت الشركة اليابانية لمخاطر التجارة الخارجية (Japanese Foreign Trade Risk Insurance Company)، التي تتلقى توجيهاتها من الحكومة اليابانية- ضررًا خاصًا. ففي بعض الحالات تم تفريغ حاويات تحتوي على بضائع متجهة إلى إسرائيل بعد أن تم تحميلها على السفن. وبعد انتهاء القتال عرضت اليابان على بعض البلدان دفع تعويضات عن الأضرار التي تعرضت لها بسبب الحرب. ولم تكن إسرائيل من ضمنها.

وفي 13 من فبراير أرسلت وولي سترن رسالة إلى سفير اليابان في واشنطن، احتجت فيها على هذا التصرف، خاصة عدم تصرف الحكومة اليابانية من أجل منع ذلك. وفي رسالة أخرى، بتاريخ 5 من أبريل، طلبت سترن أن تنشر حكومة اليابان -في اليابان وفي العالم- بيانًا يدين المقاطعة العربية، وعدم الاكتفاء بإرسال مثل هذه التصريحات للطائفة اليهودية في الولايات المتحدة. وفي 4 من أبريل التقى

رئيس الولايات المتحدة جورج بوش (الأب) مع كايفو رئيس الحكومة اليابانية. طلب بوش من كايفو وقف خضوع الشركات اليابانية للمقاطعة العربية ضد إسرائيل وتحسين العلاقات معها. ولقد وعد كايفو بإعادة دراسة علاقة حكومته بالمقاطعة العربية، في أعقاب حقيقة تغيير حرب الخليج التوازن بين الدول العربية وإسرائيل. كما قال أن حكومته ستشجع الشركات اليابانية على التجارة مع إسرائيل والاستثمار فيها. وفي نفس الوقت شُكلت في الكونجرس في واشنطن "فرقة عمل" من أجل مكافحة المقاطعة العربية ضد إسرائيل. ولقد كان أول عمل خططت له هو إعلان المقاطعة المضادة للمستهلكين الأمريكيين للمنتجات الإلكترونية لشركة "هيتاشي". ولقد انضم ثمانية وعشرون عضو كونجرس إلى هذا العمل. كما أرسلوا رسالة إلى الرئيس طالبوه فيها بأن يطلب من الدول الصناعية الكبرى سن قوانين ضد المقاطعة.

4. بعض التحسن في العلاقات

كان أمام إسرائيل الفرصة لانتقاد سلوك اليابان في فترة حرب الخليج؛ عندما قام نائب وزير الخارجية الياباني الدكتور هيساشي أوادا (Hishashi Owada) بزيارة إسرائيل، في زيارة استغرقت يومين في 24 من فبراير عام 1991، والتقى نائبَ وزير الخارجية بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية دافيد ليفي، وكذلك وزير الدفاع موشه أرنز. أعرب أوادا عن أمله في أن تكون هذه الزيارة بداية لفترة جديدة في العلاقات بين الدولتين.

في نهاية مايو عام 1991، بعد ثلاثة شهور من نهاية حرب الخليج، قام وزير الخارجية تارو ناكاياما (Taro Nakayama) بجولة شرق أوسطية، وكانت إسرائيل في برنامج زيارته، وكانت هذه هي المرة الثانية التي يزور فيها وزير خارجية اليابان إسرائيل. كانت الزيارة الأولى -كما ذكرنا- في يونيو عام 1988، وقام بها سوسوكو أونو. لقد كان الغرض من الزيارة -على ما يبدو- هو العمل على تحسين علاقات اليابان مع الولايات المتحدة، ويبدو أن اليابان قد توصلت إلى استنتاج أن هناك ضرورة في تحسين العلاقات مع إسرائيل. وكانت حرب الخليج نقطة تحول في هذا الاتجاه. هناك بعض العناصر جعلت اليابان تعيد تقدير الوضع منها: ضعف القوة الاقتصادية للدول العربية المصدرة للنفط، توفر النفط في الأسواق، تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ضعف قوة التهديد العربي بالمقاطعة العربية، بشكل كبير.. حيث خسرت الأسواق العربية في تلك الفترة شيء من قوة جذبها السابقة، تقليص الخلافات المستمرة بين العرب وأنفسهم من قوة التهديد العربي على اليابان. كما ضعف -في نظر اليابان- الخط الدعائي العربي بأن أي أزمة في

الشرق الأوسط أساسها الصراع العربي الإسرائيلي. توقيع مصر على اتفاق سلام مع إسرائيل وتعايش الدول العربية -بعد سنوات طويلة- مع هذه الخطوة. واستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. وبعد مسامحة مصر كان من الصعب على الدول العربية العمل ضد الشركات اليابانية. أو غيرها. التي تتاجر مع إسرائيل.

على الرغم من استمرار المعارضة العربية لتحسين العلاقات اليابانية الإسرائيلية. إلا أنها أصبحت رمزية فقط؛ وكان العامل الأهم -على ما يبدو- التوتر الاقتصادي المستمر في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان.. مما زاد من حساسية اليابان لنشاط المنظمات اليهودية. لقد كان واجبًا على اليابان أن تكون حذرة في ألاَّ تُغضب يهود الولايات المتحدة. ولقد عجلت حرب الخليج -عام 1991- من معدل هذا التغيير. وإن كان اليابانيون قد واصلوا التصرف ببطء وحذر شديدين. التقى ناكاياما بالرئيس هرتسوج. وبرئيس الحكومة شامير. ووزير الدفاع موشه أرنز. ووزير الخارجية ليفي. وقام بزيارة متحف "المحرقة". كما زار مخيم "دهايشة" للاجئين بجوار بيت لحم. ولقد أكد رئيس الحكومة شامير في محادثاته مع وزير الخارجية الياباني. على مقترح إسرائيل بمشاركة اليابان مع الولايات المتحدة في العمل من أجل القضاء على مخيمات اللاجئين العرب. حيث أن وجودها يعكر الأجواء في الشرق الأوسط ويشكل عاملًا سلبيًا وينسف عملية السلام. واليابان قادرة على المساهمة في هذا الموضوع. أعلن ناكاياما من جانبه أن اليابان مهتمة بتوطيد علاقاتها مع إسرائيل في كل المجالات.

رغم هذه التطورات واصل ممثلو المنظمات اليهودية في متابعة سياسة اليابان تجاه إسرائيل. وتحفيزها على إجراء تغييرات. وفي النصف الثاني من عام 1991 وفي بداية عام 1992 كان هناك ثلاث زيارات لليابان من قبل هؤلاء الممثلين. كانت الزيارة الأولى لوفد "اللجنة اليهودية الأمريكية" التي زارت اليابان في الفترة من 26 من يونيو وحتى 2 من يوليو عام 1991. والتقت شخصيات حكومية. ورجال أعمال. وأكاديميين. وإعلاميين. وكان لديها انطباع بأن الحكومة اليابانية لم تقرر بعد ممارسة تأثيرها الكامل من أجل مكافحة المقاطعة العربية. وفي المقابل لاحظوا استعدادًا كبيرًا من جانب الشركات اليابانية للتجارة مع إسرائيل. والتي بدأت في إرسال مندوبين إليها للبحث عن أسواق جديدة. وأُرسل أيضًا ممثلو الشركات اليابانية إلى الولايات المتحدة للعمل على تحسين صورتها هناك.

كانت الزيارة الثانية لوولي سترن هي التي جرت في الفترة من 30 من سبتمبر وحتى 2 من أكتوبر عام 1991. قال سترن لمحدثيه اليابانيين أن يهود الولايات المتحدة

يُقدّرون التحسن الطارئ على سياسة اليابان تجاه إسرائيل، لكنهم يأملون في تحسنات أخرى. فما زالت المقاطعة ضد إسرائيل سارية في بعض المجالات بين الشركات الكبرى. وإن التقدم المطلوب -في رأيه- هو التصريح الحكومي القاطع ضد المقاطعة. أما الزيارة الثالثة فقد جرت في مايو عام 1992 والتي قام بها إيزي ليبلر، حيث التقى مع مسئولين كبار في وزارة الخارجية ومكتب التجارة الدولية والصناعة (ميطي). وشعر بحدوث تغير كبير في اليابان في نظرتها لمكانتها في العالم بشكل عام، وفي علاقاتها مع إسرائيل بشكل خاص. واعتقد أن موقف اليابان في قضايا مثل العلاقات مع إسرائيل، والمقاطعة العربية وتأييدها لإلغاء قرار الأمم المتحدة 3379، الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية- قد كان -بشكل كبير- بتأثير من التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج وعملية السلام العربية الإسرائيلية، ولليابان -على حد قوله- مصلحة كبيرة في تحقيق الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي ما زال رغم كل شيء المصدر الرئيسي للنفط الذي تحتاجه. وبالنسبة للمقاطعة العربية وجد ليبلر أن الصورة أقل وضوحًا؛ حيث استمع من رجال وزارة الخارجية اليابانية بأنهم يعارضون المقاطعة، لكن مع ذلك فإن الوزارة غير مستعدة للتدخل لدى القطاع الخاص. فمكتب التجارة الدولية والصناعة (ميطي) مازال عائقًا حقيقيًا في هذا المجال. وقيل له أن اليابان أصبحت أكثر مشاركة في عملية السلام، واستضافت المحادثات حول قضايا البيئة التي دارت بين إسرائيل وجاراتها. وقال له وزير الخارجية الياباني أنه لو حدث تقدم في عملية السلام فستقدم اليابان مساعدة لمشروعات في مجال الإعمار والبيئة.

لم يُخفِ رجال وزارة الخارجية في القدس عن نظرائهم اليابانيين، عدم رضاهم عن بطء التقدم في العلاقات اليابانية الإسرائيلية، خاصة مقارنة بالتطور السريع الذي طرأ في تلك الفترة على العلاقات بين الصين وإسرائيل. فمن ناحية طالبت اليابان بالمشاركة في عملية السلام الجارية حينها في الشرق الأوسط. لكن من ناحية أخرى لم يتحقق التطبيع الكامل في العلاقات الثنائية. زعم الدبلوماسيون اليابانيون أن إسرائيل تستعجلهم، وأن اليابان تريد دفع العلاقات غير أن مثل هذه العملية تستغرق وقتًا كبيرًا.

لقد كانت اليابان مهتمة جدًا بالمشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط، مع الولايات المتحدة ودول غرب أوربا. ولقد أعطت لذلك أهمية كبيرة. كذلك من ناحية التفاخر القومي. كما آمنت حكومة اليابان أن هناك بعض المجالات تستطيع خبرتها ومعرفتها فيها المساهمة في حل قضايا مختلفة، بل أنها كانت مستعدة للمساهمة من أجل ذلك الغرض بمبالغ مالية كبيرة. شاركت اليابان في مؤتمر

مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في 30 من أكتوبر عام 1991، وفي المؤتمر متعدد الأطراف الذي عقد في موسكو في يناير عام 1992. لقد كانت اليابان نشطة في مجموعة العمل من أجل البيئة، والقضايا الاقتصادية، والسياحة، والمياه، وفي مؤتمر الدول المانحة.

قدمت اليابان للفلسطينيين في منطقة الضفة الغربية وغزة مساعدات مالية كبيرة، وأنشأت لهذا الغرض "صندوق تنمية ياباني فلسطيني" (Japan-palestine Development Fund) وتبرعت لهذا الصندوق بمبلغ 7.1 مليون دولار، واصلت اليابان التبرع بحوالي 17 مليون دولار سنويًا لمساعدة اللاجئين عبر "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين" (UN Relief and Works Agency – UNRWA)، وفي 27 من يوليو عام 1993 أعلن رئيس الحكومة اليابانية هوسوكاوا موريهيرو (Hosokawa Morihiro) أن بلاده ملتزمة بمنح الفلسطينيين -على مدى عامين- مساعدة تقدر بـ200 مليون دولار، وخصصت في نهاية سبتمبر عام 1994 للسلطة الفلسطينية 25.75 مليون دولار كنفقات أولية، وحتى نهاية يوليو عام 1995 حولت لها 35 مليون دولار آخرين. كما قررت الاستجابة لطلب السكرتير العام للأمم المتحدة للمساعدة في تمويل الشرطة الفلسطينية، وحتى منتصف عام 2003 تبرعت اليابان للسلطة الفلسطينية بـ600 مليون دولار، وفي عام 1994 قررت اليابان المشاركة في قوة الأمم المتحدة (UN Disengagement Observer Force – UNDOF) في هضبة الجولان، وأرسلت وحدة نقل إلى هناك. كما قدمت معونة مالية سخية لكل من مصر والأردن، وسوريا ولبنان.

بعد شهور معدودة من حرب الخليج، زادت المؤشرات بأن اليابان ستقرر اتخاذ خطوات حقيقية من شأنها تحسين العلاقات مع إسرائيل، وفي نفس السنة - 1991- فتحت شركة "تويوتا" -منتجة السيارات الأكبر في اليابان- فرعًا لها في إسرائيل، وجاء من بعدها مثلو الشركات اليابانية الكبرى الأخرى، وفي نفس العام وصل حجم التبادل التجاري إلى 1.4 مليار دولار، وفي عام 1993 وصل إلى 2.1 مليار دولار.

في ديسمبر عام 1992 زار وزير الخارجية شمعون بيريز اليابان، والتقى بوزراء ورؤساء المنظومة الاقتصادية، واتضح أنه لم تُزل كل العوائق بعد، وعلى الرغم من نشر وزارة الخارجية اليابانية بيانًات تُدين المقاطعة الاقتصادية، إلا أن شركات يابانية كثيرة لم تعتبر ذلك أمرًا ملزما لها، وفي عام 1993 زار اليابان وزير التجارة والصناعة ميخا حاريش، وفي نفس العام وُقعت لأول مرة اتفاقيات بين اليابان وإسرائيل، ففي شهر مارس وُقع في طوكيو ميثاق لمنع الازدواج الضريبي والتهرب

المالي. وفي نفس الشهر وقعت في القدس مذكرة تفاهم حول تبادل العلماء بين الجمعية الإسرائيلية لدفع العلاقات العلمية الدولية، وبين الشركة اليابانية لتطوير العلوم. وفي أبريل عام 1993 وُقعت مذكرة حول العلوم الجزيئية بين الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم والجامعة العبرية من جانب، وبين المعهد الياباني العلوم الجزيئية. ولقد عقدت في إطار هذا الاتفاق -في مبنى الأكاديمية في القدس، في يناير عام 1995- ندوة يابانية إسرائيلية في الكيمياء الجزيئية.

زار وزير الخارجية الياباني كوجي كاكيزاوا (Koji Kakizawa) إسرائيل في مايو عام 1994، واتُفق في مباحثاته مع رئيس الحكومة على التعاون الياباني الإسرائيلي في مساعدة دول ثالثة. ولقد أعرب وزير الخارجية الياباني عن اهتمامه بعملية السلام، وقال أنه سيحاول إقناع زعماء سوريا من أجل دفع المباحثات مع إسرائيل. وفي يونيو من نفس العام جرت مباحثات حول قضايا الطيران بين إسرائيل واليابان، وتحدد أن يكون المطارُ الهدفُ لشركة "العال" هو مطار هاندا (Haneda) في طوكيو. غير أن هذا القرار لم يُطبق. وفي ديسمبر زار اليابان رئيس الحكومة إسحق رابين، ولقد وُقع أثناء الزيارة اتفاق تعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا.. وتبادلا الرسائل التي شكلت اتفاق التعاون في مجالات الثقافة والتعليم. ولقد قام رئيس الحكومة اليابانية توميتشي موراياما (Tmoiichi Murayama) برد الزيارة لإسرائيل في الفترة من 16-18 من سبتمبر عام 1995. وكانت هذه أول زيارة لرئيس حكومة يابانية لإسرائيل. وأعلن رئيس حكومة اليابان أن مكتب "المعهد الياباني للصادرات" (Japan External Trade Organization – JETRO) – سيُفتح في إسرائيل في عام 1997. ولقد كان لهذا الإعلان أهمية كبيرة؛ حيث احتوى على رسالة سياسية لمجتمع الأعمال الياباني، تعطي "الصلاحية" للعلاقات مع إسرائيل (عاد موراياما وزار إسرائيل ثانيةً في أبريل عام 1997، بعد أن أنهى مهام منصبه كرئيس للحكومة).

استمرت سلسلة الزيارات التي قامت بها شخصيات رفيعة المستوى -والتي تعمل في مجالات مختلفة- حتى في السنوات التالية، وتجدر الإشارة إلى الزيارة التي قام بها رئيس أركان القوات البرية اليابانية الجنرال نابوتوشي واطانابي (Nabutoshi Watanabe) لإسرائيل في مارس عام 1996، وتبعه نائب الوزير المسئول عن وكالة الدفاع اليابانية يوجيرو ناكاجيمي (Yojiro Nakajima) في مايو من نفس العام. وفي أغسطس عام 1996 زار إسرائيل وزير الخارجية يوكيهيكو إيكيدا (Yukihiko Ikeda)، وفي 4 من مايو عام 1997 وصل إلى إسرائيل رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع إيتشيرو أيزاوا (Ichiro Aizawa)، وفي 20 من يوليو زيارة وزير الدفاع فوميو كيوما (Fumio Kyuma)، وزار وفد برلماني ياباني إسرائيل في 12 من نوفمبر ومرة

أخرى في أغسطس عام 1999. ولقد زار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اليابان (وكذلك كوريا والصين) في أغسطس عام 1997. ولقد التقى برئيس الحكومة اليابانية وبرجال الصناعة اليابانيين. وعرض عليهم التعاون في مشروعات التكنولوجيا المتقدمة. بل وفي تطوير منظومة الصاروخ "السهم". لكن بدون جدوى. فاليابانيون لم يرغبوا في مثل هذه العلاقة القريبة مع إسرائيل في مثل هذا المجال الحساس. ولقد زار رئيس هيئة الأركان اليابانية لأسلحة الدفاع البري الجنرال يوجي فوجيناوا (Yuhi Fujinawa) إسرائيل في مايو عام 1998. كما جرت لقاءات بين رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية واليابانية لمناقشة مشروعات المساعدات المشتركة. كما نوقشت احتمالات تنظيم دورات تدريبية في مجالات الطب والتخطيط الإقليمي. للدارسين من السلطة الفلسطينية ومصر.

على الرغم من التقدم الكبير الذي طرأ على العلاقات بين البلدين في المجالات التي ذكرت سلفًا. إلا أنه مازالت هناك صعوبات. فالعلاقات الاقتصادية لم تصل إلى درجة استغلالها الكامل. ولم يُفتح الاقتصاد الياباني أمام المنتجات الإسرائيلية المختلفة. وقد منع الخلافُ في الرأي حول الترتيبات الأمنية. التوقيعَ على اتفاقية الطيران التي تسمح بالرحلات المباشرة بين مطار بن جوريون وطوكيو. ويبدو أن الخوف من العرب مازال قائمًا. فالمجموعة الاقتصادية اليابانية مازالت تراعي حقيقة أن معظم استهلاك الوقود الياباني مصدره الشرق الأوسط. ومازالت المصالح الاقتصادية في الدول العربية تشكل عاملًا رئيسيًا في اعتبارات السياسية الخارجية اليابانية تجاه إسرائيل.

في عام 2010 وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 4.2 مليار دولار. ولقد كانت قطاعات الصادرات الرئيسية من إسرائيل لليابان: المواد الخام مثل المعادن. الكيماويات. ومشتقات البترول. ومعدات القياس. والأجهزة الطبية وأجهزة الاتصالات. ووصل حجم الواردات الإسرائيلية من اليابان في نفس العام إلى 1.78 مليار دولار.[1]

[1] المترجم

الفصل السابع عشر

كوريا

1. كوريا الجنوبية

من أقدم الشعوب في التاريخ التي حافظت على التواجد المستمر على مدى ألفي عام، ووفقًا للموروث يبدأ تاريخ كوريا في الألف الثالث قبل الميلاد. تأسست مملكة سيلا (Silla) عام 57 قبل الميلاد، في جزء من شبه الجزيرة الكورية التي كانت مقسمة في ذلك الوقت إلى ثلاث ممالك. وفي القرن السابع سيطرت مملكة سيلا على جارتيها ووحّدت كوريا.. ولقد بقيت هذه المملكة حتى عام 935م، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1910 كانت كوريا مملكة شبه مستقلة، دفعت الجزية للإمبراطورية الصينية، وفي عام 1910 ضُمت إلى اليابان التي سيطرت عليها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد سقوط اليابان في الحرب عام 1945 تم تحديد خط عرض 38° كحد بين جيش الاتحاد السوفيتي المتقدم من الشمال، وبين جيش الولايات المتحدة المتحرك من الجنوب، وبذلك -وعلى الرغم من وجود النية في أن تبقى كوريا موحدة- قسمت الدولة عام 1948 وأقيم نظام حكم شيوعي في الشمال.

اندلعت الحرب الكورية في يونيو 1950، مع غزو جيش كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، وكرد فعل على ذلك دخلت قوات الأمم المتحدة (خاصة الأمريكية) إلى الجنوب وصدت جيش الشمال، وفي شهر أكتوبر تدخل الجيش الصيني لمساعدة جيش كوريا الشمالية، ولقد استمرت الحرب حوالي ثلاث سنوات حتى عام 1953.. حيث تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النيران، ولقد باءت كل المحاولات للتوصل إلى اتفاق سلام بالفشل، وفي نوفمبر عام 1961 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن

تظل اتفاقية وقف إطلاق النيران سارية المفعول. وبذلك تم -في الحقيقة- التصديق على تقسيم كوريا بدون اتفاق سلام بين الشمال والجنوب. لقد عانى النظام في الجنوب من عدم الاستقرار السياسي، وإن تحسن الوضع الاقتصادي جدًا بعد أعمال إعادة الإعمار ومساعدة الولايات المتحدة. ولقد شغل سينجمان ري (Syngman Rhee) منصب رئيس كوريا الجنوبية في منصبه من عام 1948 وحتى 27 من أبريل عام 1960، حينما أجبرته المظاهرات التي أيدها الجيش على الاستقالة لاستبداده. وبعد فترة من الحكم الديمقراطي غير المستقر، سقطت الحكومة بانقلاب عسكري، وشُكل مجلس برئاسة الجنرال بارك تشونج هي (Park Chung-hee)، الذي انتخب بعد فترة رئيسًا للدولة في إطار حكم مدني. استفادت كوريا الشمالية من المساعدات السوفيتية، وتطور فيها نظام حكم استبدادي قاسٍ، وشهدت في ستينيات القرن العشرين تدهورًا اقتصاديًا حمل الشعب إلى حافة المجاعة.

لم تظهر إسرائيل اهتمامًا -في سنواتها الأولى- بالشأن الكوري؛ حيث كانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى دولتين، كما ذكرنا، ولم يكن من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية مع الكوريتين، وإن إقامة علاقات مع أي منهما كانت ستسبب لإسرائيل نوعًا من عدم الارتياح في علاقاتها مع كتلة الدول المقابلة. ولقد كان الرأي السائد في وزارة الخارجية في عام 1949 أنه لا ضرورة إلى فتح أي ممثلية في كوريا. لكن الحرب الكورية سمحت لموشِه شاريت بتقديم مبادرة دبلوماسية في الأمم المتحدة، وعرض مقترحات لوقف إطلاق النيران، عبر إدانة عدوان كوريا الشمالية التي قامت بغزو الجنوب. ولقد دارت في الكنيست مناقشة مطولة حول سياسة إسرائيل تجاه الحرب الكورية، أوضح فيها موشِه شاريت سياسة الحكومة بالتفصيل، لكن لم يكن لذلك أي مغزى بالنسبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية.

كتب يعقوب شمعوني إلى وزير الخارجية شاريت -في 6 من يوليو عام1950- وعرض عليه "إعادة التفكير" في موضوع كوريا. لم يوصِ شمعوني بتغيير سياسة إسرائيل المحايدة تجاه الكوريتين. لكنه أشار إلى أن النظام في كوريا الجنوبية نظام قمعي فاسد. أما النظام في كوريا الشمالية فعلى الرغم من كونه شيوعيًا ديكتاتوريًا، إلا أنه يعطي انطباعًا بأنه "نظام أطهر، وأكثر قبولًا وفائدة لدى الناس". ومن المثير قراءة هذا الرأي من منظور عشرات السنين.

لم تُظهر إسرائيل اهتمامًا بموضوع كوريا الجنوبية حتى في السنوات التي تلت الحرب، ولم يعتبر ضيوف هذه الدولة مرغوبًا فيهم في إسرائيل، وكانت التوجيهات لممثلي إسرائيل في الخارج هي الإبقاء على العلاقات مع ممثلي كوريا الجنوبية "في

إطـار الأدب واللياقـة" البحتـة. وكـذلك لم تُظهـر كوريـا الجنوبيـة -الـتي كانـت مشـغولة بإعادة إعمار ما دمرته الحـرب- اهتمامًـا بإسـرائيل. بـل لم تهـتم وقتـها بتطوير سياسة خارجية فعالة.

اقترح يعقوب شمعوني -في مايو عام 1960- إجراء تغيير على سياسة إسرائيل تجاه كوريا الجنوبية (وتجاه فيتنام الجنوبية). فقد حان الوقت -في رأيه- للاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي منتصف شهر أغسـطس عـام 1960 جـرت مباحثات في وزارة الخارجية حول كوريا الجنوبية. قررت بعدها وزيرة الخارجيـة جولـدا مائير التوصية أمام الحكومة أن تمنـح كوريا الجنوبية الاعتراف الكامل. لكن بشرط أن يتم استيضاح مبكر وهادئ مع ممثليها. وأن يُضمن من البدايـة قبـول الاعتـراف الإسرائيلي برضًا وشكر. وأن يكون هنـاك اسـتعداد تـام بعـدها مـن جانـب كوريـا الجنوبية لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وكانت أسباب هذا القـرار: أولًـا: الإدراك أنه مع مرور السنوات. منذ انتهاء الحرب الكورية. قد اعترفت معظم الدول الغربية بكوريا الجنوبية. بما فيها دول لها علاقات مع الصين الشعبية. ولقد بقيت إسرائيل على موقفها المقيد بمجموعة دول التكتل السوفيتي والدول "الحيادية" مثل الهند. وإندونيسيا. وبورما. ثانيًا: سقط النظام الطاغي للرئيس سـينجمن ري. الـذي كـان عائقًا للاعتراف بحكومته. في 27 من ابريل عام 1960. وبدأت عملية ترسيخ لنظـام ديمقراطي برلماني. ولقـد تلقـى سـفير إسـرائيل في واشـنطن تعليمـات بـأن يقـوم باستطلاع. لدى سفير كوريا الجنوبية هناك. ماذا سيكون رد الفعـل علـى الشـروط الإسرائيلية التي ذكرت سابقًا. والذي وعد بنقل ذلك إلى حكومتـه. وكـان المقصـد أنه لو تمت إقامة العلاقات فإنه سوف يـتم اعتمـاد الممثـل الإسـرائيلي في طوكيـو كممثل غير مقيم في سيول. (ولقد اتخذَت -آنذاك- وزيـرة الخارجيـة قـرارًا مشـابهًا بالنسبة لفيتنام الجنوبية؛ حيث كانت المعطيات متشابهة. انظر الفصل العاشر. 2).

لكن شيئًا لم يحدث.. فقد اتضح فيما بعد أن موظفي وزارة الخارجيـة الكوريـة لم يكونوا مهتمين بإقامة علاقات مـع إسـرائيل؛ تجنبًـا لعـدم إثـارة العـداء العـربي تجاهها. تنافست الكوريتان -الشمالية والجنوبية- فيما بينهما حول الحصول على تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكان للدول العربية وزن كبير الأهمية في هذا الصراع. مع ذلك جرت اتصالات أولية؛ حيث أجرى المنتخب الإسرائيلي لكرة القـدم مباريات في سيول. وأُرسل صحفي كوري إلى إسرائيل ليغطي محاكمة آيخمـان. وفي 9 من يوليو عام 1961 قررت حكومة إسـرائيل الاعتـراف بكوريـا الجنوبيـة وإقامـة علاقات دبلوماسية معها. ولقد كان ذلك قبل يوم واحد من زيارة وفد كـوري للنوايـا

الحسنة لإسرائيل. وكان الوفد مكونًا من أربعين عضوًا برئاسة سفير كوريا الجنوبية في لندن، في إطار الحملة الإعلامية التي قامت بها هذه الدولة من أجل شرح التحولات السياسية التي شهدتها. ولقد استقبل الوفد الرئيس الإسرائيلي ووزير الخارجية. وكانت كوريا الجنوبية ممتنة كثيرًا لإسرائيل لموقفها الودود في مناقشات الأمم المتحدة.

قررت إسرائيل -في نهاية عام1961- العمل على إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية. ولقد شاركت وزيرة الخارجية جولدا مائير في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في نفس العام. و تقرر -بعد التشاور الذي تم مع الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة- محاولة لقاء وزير خارجية كوريا الجنوبية، الذي كان متواجدًا هو الآخر في نيويورك. عرضت جولدا مائير أثناء اللقاء بين وزيري الخارجية أن تقوم إسرائيل بفتح سفارة في سيول. ولقد أعطى وزير الخارجية الكوري -الذي لم يبحث الكثيرون وقتها التقرب من دولته- موافقته الفورية، توجه مدير قسم آسيا يعقوب شمعوني إلى سيول، وتم التوقيع في 23 من فبراير عام 1962، على اتفاق لإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء غير المقيمين. ولقد تأخر الإعلان عن هذا الاتفاق بسبب تردد الكوريين، الذين ضغطت عليهم الدول العربية لأجل الامتناع عن إقامة علاقات مع إسرائيل.

وفي 10 من أبريل عام 1962 نُشر -في القدس وفي سيول- الإعلان الرسمي المشترك عن إقامة علاقات دبلوماسية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل. عُين ممثل إسرائيل في طوكيو ممثلًا غير مقيم في سيول. ولقد انتوت حكومة كوريا الجنوبية في البداية تعيين سفيرها في تركيا سفيرًا غير مقيم في إسرائيل. غير أنها تراجعت عن ذلك وقررت تعيين سفيرها في إيطاليا، حيث كان سفيرها في أنقرة سيمثلها أيضًا في دول عربية. قدّم ممثل إسرائيل في طوكيو دانيال لفين أوراق اعتماده كممثل غير مقيم في 23 من مايو عام 1962. وبهذه المناسبة أيضًا عَينت وزارة الخارجية الإسرائيلية قنصلًا شرفيًا في سيول وهو ز.أ بلوكمان (Belokamen)، ممثل شركة شاؤل أيزنبرج في كوريا الجنوبية. لم تكتف إسرائيل بذلك وقررت التواجد الدائم في سيول. لذلك أرسلت إلى كوريا الجنوبية عاملًا شابًا -تسفي كيدار- مسئولًا عن السفارة، ووصل إليها في سبتمبر عام 1964.

بدأت تتطور العلاقات الفعلية بين الدولتين مع افتتاح السفارة الدائمة برئاسة المسئول. وعرضت وزارة الخارجية الإسرائيلية على كوريا برنامج مساعدات في مجالات مختلفة، مثل برامج الري، والتنقيب عن المياه، والمزارع، والتعليم الفني، كما ظهر تعاون في مجالات الأمن. ولقد أبدى جيش كوريا الجنوبية اهتمامًا خاصًا

بـ"الناحل" و"كتائب الشباب – الجادناع". وفي مايو عام 1964 زار إسرائيل جنرالان من كوريا الجنوبية. وفي مارس عام 1965 زارها وفد مكون من عشرة أشخاص برئاسة نائب رئيس المجلس الوطني. وكان خمسة من أعضاء الوفد من أعضاء المجلس الوطني. ومن بينهم أستاذ في الزراعة ورجل صناعة. وبدأ الدارسون الكوريون في التوافد إلى إسرائيل للمشاركة في برامج التدريب وفي دورات تدريبية مختلفة. وفي يناير عام 1966 زار كوريا الجنوبية ضابط من الجيش الإسرائيلي لمناقشة تشكيل وحدات "ناحل"؛ لتتمركز بطول خط العرض 38°. لكن الكوريين فقدوا الاهتمام الذي أبدوه فيما مضى حول فكرة "الناحل". ولم يتم التنفيذ. ولقد زار رئيس هيئة الأركان إسحق رابين كوريا الجنوبية في عام 1966. كما زار إسرائيل وفود عسكرية ومدنية أخرى. وفي عام 1968 أراد الجيش الكوري شراء أسلحة من إسرائيل. بعد الرضا التام عن البنادق الآلية من طراز "عوزي". والتي كانوا قد حصلوا عليها قبل ذلك. كما أراد الجيش تعلم أساليب الحماية المدنية المتبعة في إسرائيل.

ولقد امتنعت كوريا الجنوبية طوال هذه الفترة عن التعامل على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. فلم تفِ بوعدها ولم تعين سفيرًا في إسرائيل. وإلى جانب علاقاتها مع إسرائيل توطدت سريعًا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية. فلقد كان النفط العربي المصدر الرئيسي للطاقة للصناعة المتطورة. وكان للشركات الكورية نصيب متزايد في مشروعات البناء في الدول النفطية في الشرق الأوسط. وزاد عدد العاملين الكوريين في تلك الدول على المائة ألف شخص. ولقد كان الخوف من رد الفعل العربي هو الذي أملى سياسة كوريا الجنوبية التحفظية. وفي 6 من يناير عام 1967 سُئل وزير الخارجية أبا إيبن عن ذلك في الكنيست. وفي نوفمبر عام 1967 زار كوريا الجنوبية سفير إسرائيل في اليابان وطرح الأمر في محادثاته مع وزير الخارجية الكوري ونائبه. لكنهما لم يتراجعا عن موقفيهما. وكان ادعاؤهما أن العلاقات بين البلدين ودودات. بل أنه يجب زيادة التعاون الاقتصادي والفني بينهما. لكن اعتماد سفير في إسرائيل ليس إلا مسألة شكلية غير مهمة سوف تضرهم. وهم غير مستعدين للمخاطرة.

في بداية عام 1969 طرأ تقدم في العلاقات بين البلدين؛ ففي أبريل وصل إلى إسرائيل سفير كوريا الجنوبية في روما لتقديم أوراق اعتماده كسفير غير مقيم. وتقدمت إسرائيل من جانبها أيضًا خطوة أخرى. حيث رفعت في سبتمبر من نفس العام التمثيل الإسرائيلي. وأرسلت سفيرًا مقيمًا إلى سيول مكان المسئول الذي رأس الممثلية هناك منذ افتتاحها عام 1964. ولم تقم كوريا الجنوبية بفتح سفارة مقيمة في إسرائيل.

جسدت أزمة الطاقة التي أعقبت حرب يوم الغفران في عام 1973، مدى ارتباط كوريا الجنوبية بالنفط العربي. وإرضاءً للعرب نشر متحدثون مختلفون باسم حكومة كوريا الجنوبية، تصريحات حول تأييد كوريا الجنوبية الكامل للدول العربية والشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة. واعترفت كوريا الجنوبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ودعت إسرائيل إلى الانسحاب من "الأراضي العربية"، بما فيها القدس التي احتلتها في حرب عام 1967. وتدريجيًا ذكر وزير الخارجية الكوري لسفير إسرائيل في سيول، أن حكومته ليس لديها النية في تقليص علاقاتها مع إسرائيل. لقد كانت أزمة الوقود تؤرقهم.. مما اضطرهم إلى نشر إعلانٍ الغرض منه تخفيف الضغط في مسألة النفط. ولقد أعرب عن أمله في ألا تعطي إسرائيل لموقفهم أهمية كبيرة، وأن العلاقات بين البلدين ستستمر كما كانت في الماضي، وبالفعل.. واصلت وفود برلمانية وغيرها من كوريا الجنوبية زيارة إسرائيل، وزار الإسرائيليون كوريا الجنوبية. كما استمرت أعمال "الماشاف" المختلفة، بل وبعض العلاقات التجارية المعينة.في مايو عام 1978 اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطوة مفاجئة غير متوقعة وأغلقت سفارتها في سيول، وعُين -ثانية- السفير في طوكيو سفيرًا غير مقيم في سيول، وأصبح هناك -بشكل ما- نوع من التعامل بالمثل في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ولقد أكد وزير الخارجية موشِه ديان على أن إغلاق السفارة قد تم بمبادرة من وزارة الخارجية، وأن السبب وراء ذلك هو التوفير في الميزانية. أرسل الرئيس الكوري رسالة شخصية إلى وزير الخارجية ديان بطلب إعادة دراسة قراره، لكن ديان لم يتراجع عنه، ويبدو أن الكوريين قد اعتبروا غلق السفارة بهذا الشكل الأحادي والمفاجئ مُهينًا، وإن كان هناك من يعتقد أن هناك من شعر بالارتياح في وزارة الخارجية في سيول، وربما أيضًا في دوائر الصناعة والاقتصاد.. حيث أن هذه الخطوة قد أدت بلا شك إلى ارتياح لدى العرب.

وحتى يُتاح للجمهور الاطلاع على وثائق تلك الفترة، لن يصبح من الممكن الحكم على قرار إغلاق السفارة في سيول قبل مناقشة جادة، أو كان ذلك نزوة لوزير الخارجية ديان. ولقد اتضح بعد فترة ليست بالطويلة أن ذلك كان خطئًا، وأن هذا "التوفير في الميزانية" قد سبب لإسرائيل أضرارًا اقتصادية وسياسة على حد سواء، واستغرق تصحيح هذا الخطأ سنوات طويلة. ولقد استغل أبا إيبن عدة مناسبات لإثارة هذه القضية، ففي 24 من نوفمبر عام 1986 تحدث في الكنيست عن نشاطه في قضية العلاقات مع كوريا الجنوبية حتى جاءت حكومة الليكود في عام 1978 وأغلقت السفارة؛ حيث سبّب ذلك لإسرائيل ضررًا كبيرًا، وأصبحت كوريا في هذه

الأثناء عملاقًا اقتصاديًا لا يتاجر مع إسرائيل. وبعد عام من ذلك رد أبا إيبن على الأقوال التي ذكرها وزير الخارجية شمعون بيريز في لجنة الخارجية والأمن:

"في بروتوكول عرضك المهم جدًا في لجنة الخارجية والأمن (20.10) وجدت أنه مكتوب: "قبل سنوات كان لدينا أيضًا سفارة (في كوريا الجنوبية) وقد أغلقت". الأمر حقيقي لكنه يعطي انطباعًا أن كوريا الجنوبية هي التي أغلقت السفارة. والحقيقة: لقد أقمنا سفارة في كوريا الجنوبية أثناء زيارتي الرسمية للشرق الأقصى في عام 1967 (اليابان، بورما، تايلاند، كمبوديا، سنغافورا، الفلبين، أستراليا، نيوزلندا). ولقد قامت حكومة الليكود بعد تحول عام 1977 وموشه ديان وزير خارجية بيجن بغلق السفارة لاعتبارات التوفير! وكان ذلك الإظهار الوحيد للتوفير في تاريخ موشه ديان..."

وفي رسالة الرد أكد شمعون بيريز أن عملية "التوفير" هذه قد كلفت إسرائيل ثمنًا باهظًا من الجهود السياسية "حتى هذا اليوم".

لم يمر وقت طويل حتى بدأت إسرائيل -في بداية الثمانينيات- بمحاولة تصحيح ما تم إفساده. وتم التوجه عدة مرات إلى حكومة كوريا الجنوبية كي توافق على إعادة فتح سفارة إسرائيل في سيول. ولقد رفضت كوريا كل تلك الطلبات؛ بزعم أن إعادة فتح السفارة سوف يهدد مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية. وبالفعل، فقد كان ارتباط كوريا الجنوبية بنفط دول الخليج العربي كبيرًا، وكذلك كانت صفقاتها الاقتصادية مع الدول العربية في مجالات أخرى. وفي المقابل كان حجم التجارة بين إسرائيل وكوريا الجنوبية محدودًا جدًا. ففي عام 1986 -على سبيل المثال- بلغت صادرات إسرائيل لكوريا الجنوبية حوالي 16.5 مليون دولار. وبلغت وارداتها من كوريا الجنوبية، خاصة من السيارات، حوالي 39.7 مليون دولار فقط. وفي عام 1987 حدث ارتفاع طفيف في حجم العلاقات التجارية، لكن لم يكن في ذلك ما من شأنه أن يغير الوضع بشكل حقيقي، أو يغير الاعتبارات السياسية لكوريا الجنوبية. ولقد امتنعت الشركات الاقتصادية الكورية -خاصة الكبيرة منها- عن التعامل العلني مع إسرائيل، على غرار تلك التي اتخذتها الشركات اليابانية، وإن كانت وزارة الخارجية الكورية لم تعارض التجارة غير المباشرة. ولم تذكر إسرائيل في الإحصائيات الحكومية الكورية. وفي لقاء المكتب التجاري الكوري-الأمريكي والذي عقد في أبريل عام 1987، قال رئيس شركة "هيونداي" (Hyundai) الكبرى صراحة أنه لو باعت كوريا في إسرائيل فإنها سوف تهدد الأسواق العربية التي يبلغ حجمها ثلاثة مليارات دولار في مقابل احتمال كسب عشرات الملايين من الدولارات من بيع السيارات في إسرائيل. حاولت في نفس العام إسرائيل شراء إطارات من

كوريا الجنوبية، لكن طلبها رُفض من ثلاث شركات مختلفة، كما توقف تبادل زيارات الوزراء أو الوفود البرلمانية.

وفي عام 1987 قررت المنظمات اليهودية في نيويورك العمل ضد سياسة التمييز التي اتبعتها كوريا الجنوبية تجاه إسرائيل، على غرار النشاط الذي قاموا به ضد خضوع اليابان للمقاطعة العربية، ولقد قام بذلك النشاط لجنة الوول ستريت، وكان الهدف منه العمل على إعادة فتح السفارة الإسرائيلية وتوقف كوريا الجنوبية عن خضوعها للمقاطعة العربية، اتبع النشطاء الأمريكيون أسلوب إجراء المقابلات مع الدبلوماسيين الكوريين في الولايات المتحدة، ومع رؤساء الشركات الكورية الاقتصادية الكبرى، ولقد أوضح الكوريون لمن التقوا بهم أنه لا يجب توقع أي تغيير في سياسة حكومتهم حتى بعد عقد دورة الألعاب الأولمبية التي كان من المقرر أن تعقد في سيول 1988؛ حيث أن كوريا الجنوبية -على حد قولهم- غير مستعدة للمخاطرة بالمقاطعة التي ستفرضها الدول العربية على دورة الألعاب، ولم تساعد الضغوط الأمريكية ولا الإسرائيلية، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الكورية أنه من المحتمل حدوث تحسن في العلاقات مع إسرائيل، لكن ليس قبل انتهاء دورة الألعاب.

انتهت دورة الألعاب الأولمبية، لكن لم يطرأ أي تغيير على موقف كوريا الجنوبية، وكانت المبررات التي سمعها ممثلو إسرائيل: أن كوريا الجنوبية قلقة من رد الفعل المحتمل لكوريا الشمالية بالنسبة لحدوث أي تحسن في العلاقات مع إسرائيل، وأنه لن يحدث أي تغيير طالما لم تحل إسرائيل القضية الفلسطينية "والضفة الغربية"، فكوريا في حاجة إلى مساندة دول "العالم الثالث" وأنها لا تستطيع المخاطرة بالتهديدات العربية، ولقد توصل أعضاء لجنة سطرن إلى استنتاج أنه يجب العمل في هذا الشأن في الولايات المتحدة، كما عُلم أن كوريا الجنوبية تنوي استئناف العلاقات مع إيران، على مستوى السفارات، بعد ثماني سنوات من القطيعة.

وفي 25 من مايو عام 1989 التقى أعضاء لجنة وولي سطرن مع رجال القنصلية العامة لكوريا الجنوبية في نيويورك وأوضحوا لهم موقفهم بالنسبة للتمييز ضد إسرائيل، وبعدها بفترة قصيرة تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة كوريا أن يزور سيول من حين لآخر أحد موظفي سفارة إسرائيل في طوكيو، ويمكث في المدينة فترة من الوقت، ويعمل كممثل دبلوماسي إسرائيلي، ولقد عمل هذا الممثل الإسرائيلي أريه أرزي، من مكتب صديق كوري قديم، الذي عمل أيضًا رئيس "المكتب التجاري الكوري الإسرائيلي"، ذلك فضلًا عن الزيارة التي قام بها -كما هو متبع- سفير إسرائيل في طوكيو، والذي كان سفيرًا غير مقيم في سيول، من الصعب القول ماذا

جعل الكوريون يوافقون على تحسين طفيف في نشاط إسرائيل في بلادهم. يحتمل أن يكون ذلك نتيجة الضغوط التي مارستها عليهم المنظمات اليهودية في نيويورك. وربما للمناشدات المتكررة للحكومة الإسرائيلية. يبدو -على أية حال- أن الحكومة الكورية قد توصلت إلى استنتاج: أنه لا يمكن تأجيل قرارها ولا يمكن التهرب من الوعود التي قدمتها قبل دورة الألعاب الأولمبية.

وفي صيف عام 1990 حدث تقدم آخر. فقد وصل دافيد دانيالي إلى سيول. الذي كان لا يزال مسجلًا كسابقه في قائمة الدبلوماسيين الإسرائيليين في طوكيو.. غير أن مكان إقامته الدائم كان لا يزال في سيول. ولقد عمل في كوريا نفسها. وجرت محاولات لتطويع علاقات أفضل في المجال التجاري. لكن بدون فائدة. ولقد كان الافتراض الذي اشترك فيه رجال وزارة الخارجية في القدس. ورجال السفارة في طوكيو. مثل أعضاء لجنة وولي سطرن- أنه يجب الضغط المكثف في الولايات المتحدة؛ من أجل العمل على إبعاد مظاهر التمييز الكوري -التي مازالت قائمة- ضد إسرائيل. ولقد لقي هذا الأمر أهمية ثانوية بعد حرب الخليج. التي اندلعت عام 1991. في ظل أمل حكومة كوريا الجنوبية في الحصول -بعد الحرب- على عقود كبيرة للبناء وإعادة الإعمار. وكان من الواضح أن كوريا ستتصرف بحذر شديد الآن في اتصالاتها مع إسرائيل؛ كي لا تهدد فرصها في دول الخليج. وفي 30 من يناير عام 1991 قررت كوريا الجنوبية المساهمة بمبلغ 280 مليون دولار لتمويل نفقات القوات متعددة الجنسيات في الخليج. ذلك بعد تبرع سابق.. بهذا وصل إجمالي مساهمتها إلى نصف المليار دولار. 100 مليون دولار منها لمساعدة الأردن. ومصر. وتركيا.

في 24 من أبريل عام 1991 توجه محامي وول سطرن إلى سفير كوريا الجنوبية في واشنطن وطلب إعداد مقابلة لأعضاء اللجنة التي يرأسها. مع وزير الخارجية الكوري الذي كان سيزور الولايات المتحدة. ولقد فصّل الخطاب موضوعات الحوار المراد الحديث فيها: مساندة الشركات الكورية ضد المقاطعة العربية. ورفض حكومة كوريا الطلبات الإسرائيلية المتكررة من أجل تطبيع العلاقات بما في ذلك فتح السفارة في سيول. ولقد ورد في الخطاب أن هاتين المسألتين هما مصدر قلق شديد لدى الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة. ولقد أُرسل خطاب مماثل في نفس اليوم إلى سفير الولايات المتحدة للأمم المتحدة توماس ر. فيقرينج. مع ضم طلب أن يطرح هو أيضًا هذه المسائل على وزير الخارجية الكوري.

في الفترة من 3- 5 من أكتوبر عام 1991 زار سيول رئيس قسم آسيا وأفريقيا في وزارة الخارجية؛ بغرض التعجيل من عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين. ولقد اعتبر التوقيت مناسبًا.. فقد كان مؤتمر مدريد على وشك الانعقاد في 31 من

أكتوبر، وتقدمت العلاقات مع الصين بشكلٍ كبير، ولقد انضمت الكوريتان الشمالية والجنوبية إلى الأمم المتحدة وأصبح ارتباطهما السياسي بالدول العربية ضعيفًا، ولم يعد من الممكن أن يكون ذريعة لمعارضة تطبيع العلاقات مع إسرائيل. لقد كان الحديث الأساسي مع نائب وزير الخارجية، الذي أكد على الادعاء بأن العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية هي العامل الأهم في تشكيل السياسة الخارجية لكوريا، غير أن العلاقات مع إسرائيل "يُعاد النظر فيها" وأنه سيحدث تقدم تدريجي و"بالمعدل الكوري". وطلب أن تتحلى إسرائيل بالصبر وتفهم الصعوبات التي تواجهها كوريا. وأوضح الممثل الإسرائيلي أن إسرائيل تصر على وقف التمييز ضدها وتتوقع التطبيع الكامل، خاصة إعادة فتح السفارة، وكخطوة عملية عرض رفع مكانة دانيالي رئيسا للسفارة. وقبل ذلك بيومين -في 3 من أكتوبر- جرى لقاء في نيويورك بين مجموعة من القادة اليهود وبين وزير الخارجية الكوري الذي سمع أقوالًا مماثلة. وقبل ذلك بفترة غير طويلة زار سيول حاكم ولاية ماستشوسيتس، وأبلغ وزير الخارجية الكورية أن عضو مجلس النواب عن ماستشوسيتس قد اتخذ قرارًا يدعو إلى تطبيع العلاقات الكورية الإسرائيلية.كما أوضحت حكومة الولايات المتحدة لحكومة كوريا الجنوبية أن تحسين العلاقات مع إسرائيل يجب أن يتحقق في أقرب وقت، خاصة أن كوريا تم قبولها في الأمم المتحدة ليس من فترة طويلة. كانت خلاصة كل هذه الاتصالات أن هناك حاجة إلى زيادة الضغوط على كوريا الجنوبية، التي تحاول المماطلة والتهرب من اتخاذ القرار، وأن النشاط الرئيسي يجب أن يتم في الولايات المتحدة؛ للارتباط العسكري، وكذلك السياسي والاقتصادي لكوريا الجنوبية بها، لذلك لن تستطيع تجاهل الأقوال التي ستقال هناك.

في 7 من نوفمبر عام 1991، وبعد عودة وزير الخارجية الكوري من زيارته للولايات المتحدة، اتصل مدير عام وزارة الخارجية الكورية بسفير إسرائيل في طوكيو، وأخبره أن الحكومة الكورية قررت السماح لإسرائيل بإعادة فتح سفارتها في سيول، لكن برئاسة مسئول واحد فقط، وأن التاريخ المحدد لفتحها سيكون "بين شهري يناير ومارس". أُبلغ بذلك أيضًا دافيد دانيالي في سيول، وفي 28 من نوفمبر زار سيول نائب رئيس "المؤتمر اليهودي العالمي" إيزي لبلر، حيث التقى هناك مع وزير الخارجية ومع مدير وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، كما شارك في المحادثات السفير الأسترالي (كان ليبلر مواطنًا أستراليًا)، وكان الموضوع الرئيسي في المحادثات هو المصالح الاقتصادية المتشعبة لكوريا الجنوبية في الدول العربية، وخضوع الشركات الكورية لمطالب لجنة المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وحول موضوع فتح السفارة قال وزير

الخارجية الكوري أن الغلق كان قرارًا إسرائيليًا. وأكد الوزير على أنه تم اتخاذ قرار مبدئي بالسماح بإعادة فتحها.

أعيد فتح سفارة إسرائيل في سيول في 9 من يناير عام 1992، وإن كان الافتتاح الرسمي قد تم في شهر نوفمبر من نفس العام. ولقد رأسها دافيد دانيالي بدرجة مسئول مؤقت.. وقد احتاجت كوريا الجنوبية إلى فترة ما حتى تستطيع التعامل بمبدأ المعاملة بالمثل. وفي أكتوبر عام 1993 زار إسرائيل وزير العلوم والتكنولوجيا لكوريا الجنوبية، وكانت هذه أول زيارة لوزير كوري لإسرائيل. وتم التوقيع -في نهاية الزيارة- على اتفاقيات تعاون مع وزارة العلوم الإسرائيلية، ومع الصناعات الجوية، ومعهد فايتسمان. وفي نوفمبر عام 1993 افتتح أول "منتدى صناعي" بين وزارتي خارجية البلدين. أعلن -في ختامه- نائب وزير الخارجية الكوري قرارَ حكومته فتح سفارة في إسرائيل. وقد افتُتحت السفارة في 30 من ديسمبر عام 1993، ومن الجدير بالذكر أن هذا التطور قد حدث بعد عامين تقريبًا من إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل والصين والهند، التي كان لها تأثير على كوريا الجنوبية.

أدير ت العلاقات -في البداية- بشكل بطيء؛ فقد ترددت الشركات الكورية لفترة كي تتعامل مع إسرائيل علنًا؛ خوفًا من العرب. لكن حدث تقدم سريع خلال فترة قصيرة، وبدأت شركة "هيونداي" المنتجة لسيارات بيع سياراتها في إسرائيل. ووصل عدد السائحين الكوريين في إسرائيل خلال تلك السنة -سنة 1992- إلى 8,000 شخص، ارتفع عددهم عام 1993 إلى 10,000 وعام 1994 إلى 13,000. وفي المجال الاقتصادي سجل عام 1993 زيادة بنسبة 54% في الصادرات الإسرائيلية لكوريا، وبنسبة 33% في الصادرات الكورية إلى إسرائيل. ووصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 275 مليون دولار في مقابل 150 مليون دولار في عام 1992. وفي الفترة من 14-16 من ديسمبر عام 1994 زار رئيس الحكومة إسحق رابين سيول، وتم التوقيع بهذه المناسبة على اتفاقية جوية، واتفاقية ثقافية. وكانت اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي قد وقعت قبلها في 21 من نوفمبر، وفي 21 من مارس عام 1995 وقعت اتفاقية للتنازل المتبادل عن الحاجة إلى استخراج تأشيرات. وفي أغسطس عام 1995 عاد أريه أرزي إلى سيول، لكن هذه المرة كسفير. وفي نفس الشهر زار وزير الدفاع الكوري إسرائيل، ووقعت في شهر سبتمبر مذكرة تفاهم بين أكاديمية العلوم في البلدين للتعاون في مختلف المجالات العلمية. كما وقعت اتفاقيات أخرى في السنوات التالية بخصوص الاستثمارات، والتعاون التكنولوجي- الصناعي، والبحث العلمي، والتبادل التجاري. وصل حجم التبادل التجاري بين كوريا وإسرائيل عام 2000 إلى أكثر من مليار دولار، خاصة في قطاعات التكنولوجيا

المتقدمة. وفي عام 1997 زار كوريا الجنوبية رئيس الحكومة ومجموعة من الوزراء.. أما من كوريا فقد زار إسرائيل نائب رئيس الحكومة، ووزير الزراعة ونائب وزير الخارجية. وفي عام 1999 زار إسرائيل رئيس حكومة كوريا الجنوبية وبرلمانيون. وفي نفس العام وقعت بين البلدين اتفاقية حول التعاون في مجال الأبحاث والتطوير الصناعي في القطاع الخاص. ولقد وصل عدد الدارسين الكوريين في الدورات التدريبية الإسرائيلية المختلفة -في إسرائيل وفي كوريا- إلى عشرات كثيرة.

وصل حجم التجارة بين إسرائيل وكوريا الجنوبية إلى 1.95 مليار دولار. ووصل العجز التجاري بين إسرائيل وكوريا عام 2010 إلى 250 مليون دولار لصالح كوريا الجنوبية. ولقد قدرت الصادرات الإسرائيلية إلى كوريا الجنوبية في عام 2010 إلى 850 مليون دولار. وتحتل كوريا الجنوبية المرتبة الخامسة عشرة في قائمة الدول التي تصدر إليها إسرائيل.

ولقد وصلت الواردات الإسرائيلية من كوريا الجنوبية في عام 2010 إلى 1.1 مليار دولار.

والاتفاقيات التجارية التي وقعت بين كوريا الجنوبية وإسرائيل:

Scientific and Technological Agreement (Oct 1994)
Cultural Agreement (Dec 1994)
Air Transport (Dec 1994)
Waiver of Visa Agreement (Dec 1994)
Security Agreement between Defense Ministries (Sep 1995)
Agreement between Customs Authorities (Sep 1996)
Convention for the Avoidance of Double Taxation (Mar 1997)
MOU in the Field of Agriculture (Aug 1997)
MOU in the Field of Tele communication and Post (Aug 1997)
Cooperation in Industrial R&D (Nov 1998)
Protection and Encouragement of Investments (Feb 1999)
Economic Cooperation Agreement (Aug 2000)
Maritime transport Agreement (Aug 2004)
Tourism Agreement (Nov 2005)[1]

[1] المترجم

2. كوريا الشمالية

أول اتصال معلوم بين كوريا الشمالية وإسرائيل كان في 25 من يوليو عام 1962، عندما تلقى مكتب الرئيس، ومكتب رئيس الحكومة، وسكرتارية الكنيست، ووزارة الخارجية رسائل مماثلة من رئيس كوريا الشمالية، أرفقت هذه الرسائل بنصوص قرارات وأقوال دعائية من المجلس الوطني لكوريا الشمالية. طلب يعقوب شمعوني مدير قسم آسيا من مكتب الرئيس ومن مكتب رئيس الحكومة، ألّا يقوموا بالرد على الرسائل؛ لأن إسرائيل لا تعترف بكوريا الشمالية ولا توجد أية علاقات رسمية بين الدولتين. "من أجل عدم الوقوع في خطأ أبسط قواعد الأدب اتفقنا مع سكرتير الكنيست أن يؤكد على تلقي الرسائل". وفي 26 من نوفمبر عام 1963 أرسلت مرة أخرى رسالة من وزارة الخارجية في بيونج يانج إلى وزارة الخارجية في القدس، احتوت على "طريقة تسوية مسألة توحيد كوريا". ولقد نشرت هذه المذكرة بمناسبة المناقشات حول القضية الكورية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقررت وزارة الخارجية الإسرائيلية عدم التأكيد على تلقي الرسالة.

مرت سنوات طويلة حتى حدث نوع من الاتصال بين إسرائيل وكوريا الشمالية، باستثناء بعض زيارات الشيوعيين الإسرائيليين. يحتمل أنه كانت هناك اتصالات أخرى، وربما زيارات متبادلة، لكننا لم نعلم بها بعد. مع هذا، فلا شك أنه لم يكن لهذه اللقاءات -إن تمت- أي مغزى سياسي. لقد كانت سياسة كوريا الشمالية تجاه إسرائيل معادية، وعُبر عنها في خطابات الزعيم كيم إيل سونج (Kim Il-Sung)، وفي البرامج الإذاعية التي كانت مشبعة بالتعبيرات اللاذعة المعادية لإسرائيل، من خلال استخدام معجم المصطلحات الذي كان شائعًا في الدعايات المحلية الشيوعية. تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 1973، في فترة حرب أكتوبر وما بعدها، عندما ترك الطيارون السوفيت مصر، حل محلهم بشكل مؤقت طيارون من كوريا الشمالية لمساعدة سلاح الجو المصري على استخدام طائرات الميج.

كانت أول زيارة إسرائيلية رسمية لكوريا الشمالية في نهاية أبريل عام 1991، عندما توجه وفد الكنيست إلى بيونج يانج للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) . شارك في الوفد -برئاسة عضو الكنيست يهوشواع ماتسا- عضوا كنيست عن حزب الليكود، واثنان من حزب العمل، وسكرتير الكنيست. كما رافق الوفد ممثل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وصحفي. لم يواجه الوفد أية صعوبات في دخول البلاد، على الرغم من أن كوريا الشمالية لم تمنح بشكل عام تأشيرات للإسرائيليين. تم استقبال الوفد الإسرائيلي وفقًا للقواعد المتبعة، مثل أي وفد آخر. وتم رفع علم إسرائيل في القصر الثقافي الذي عقد فيه المؤتمر في بيونج

يانج. وجرت أثناء الزيارة بعض المحادثات الثنائية بين ممثلي البلدين.

بعد ذلك بشهر، في بداية يونيو عام 1991، التقى وزير الخارجية موشِه أرنز مع وزير الخارجية الياباني طارو ناكاياما (Taro Nakayama)، حيث أعرب أرنز عن قلقه من بيع كوريا الشمالية لصواريخ باليستية أرض-أرض لسوريا، وطلب أن تعمل اليابان على وقف ذلك البيع. قال ناكاياما لأرنز أن اليابانيين طرحوا بالفعل -في الحوارات التي دارت بين اليابان وكوريا الشمالية- مسألة شحنات الأسلحة الهجومية طويلة المدى من كوريا الشمالية إلى بلدان في الشرق الأوسط، بما فيها سوريا. ولقد عاد وطرح هذا الموضوع في المباحثات على مستوى الموظفين بين إسرائيل واليابان، وواصلت اليابان كذلك الاهتمام بالمسألة في السنوات التالية. تزايدت شكوك إسرائيل عام 1991 حول بيع كوريا الشمالية للصواريخ، وتوصلت إسرائيل إلى استنتاج أن عشرات الصواريخ من طراز سكاد- B، وسكاد- C قد بيعت إلى ليبيا، وإيران، وسوريا، وأن كوريا الشمالية قد وقّعت عقدًا لبناء خط إنتاج لمئات الصواريخ في سوريا، وربما في دول أخرى كذلك. ولقد كان لهذا الأمر معنى خطير؛ حيث أن صواريخ سكاد C قادرة على حمل رؤوس تزن طنًا لمسافة 500 كم، وهي مسافة كافية لتصل من سوريا إلى أي هدف في إسرائيل. كما يمكن تحميل هذه الصواريخ برؤوس غير تقليدية، نووية أو كيميائية. ولقد صرح اللواء أوري ساجي، رئيس المخابرات العسكرية بهذه الأقوال صراحة في لقاء صحفي في 17 من أبريل عام 1992.

في أكتوبر عام 1991 تم الاشتباه في حمل سفينة شحن كورية شمالية لصواريخ سكاد-C، وتكنولوجيا لإنتاج الصواريخ في سوريا. ولقد عادت أدراجها عندما هددت إسرائيلُ بقصفها. وفي فبراير عام 1992 حذرت إسرائيل المخابرات الأمريكية أن شحنة صواريخ أخرى قد أرسلت إلى سوريا من كوريا الشمالية. بدأ الأسطول الأمريكي في تعقب هذه السفينة، لكنها نجحت في الفرار والوصول إلى الميناء. كما وصلت قطع غيار خاصة للشاحنات التي تستخدم كمنصات متنقلة للصواريخ، من كوريا الشمالية إلى دمشق في أغسطس عام 1992، على طائرتي نقل روسيتين، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة. ونُشر في وسائل الإعلام المختلفة أن كوريا الشمالية قد عكفت على التخطيط لطراز أكثر تطورًا، سكاد- D، الذي سُمي فيما بعد رودونج -1 (Rodong-1)، ويستطيع هذا الصاروخ الوصول إلى مسافة تصل إلى 600 كم، وربما أكثر. وجعل إسرائيل في مرمى قواعد الصواريخ من غرب إيران. كما أعرب الموظفون اليابانيون عن مخاوفهم من هذا الصاروخ، التي تسمح لكوريا الشمالية بتهديد بعض المدن المأهولة في اليابان. وفي

يونيو عام 1993 أذيع أن إيران قد طلبت 150 من هذا الصاروخ في مقابل النفط.

كان القلق الذي أثارته هذه الأنباء في إسرائيل مفهومًا. غير أنه بدأت هنا قصة عجيبة لتصرف بعض موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية. والوصف التالي هو محاولة لاستعادة هذه القصة على قدر الإمكان. وحتى تتاح الوثائق الرسمية والتقارير المعتمدة المرتبطة بها. والموجودة ربما في الأرشيف.. فلا مناص من الاعتماد على التقارير الكثيرة التي نشرت في الصحافة في إسرائيل والولايات المتحدة. يتضح من أسلوب التقارير أن بعضها كُتب على أساس تسريبات متعمدة. أو بإيحاء من عناصر مرتبطة بالموضوع أو ذات صلة به. لذلك يجب التعامل معها بحذر.

في سبتمبر عام 1992 زار الولايات المتحدة إيتان بنتسور. كان حينها نائب مدير عام وزارة الخارجية.. حيث التقى هناك مع رجل أعمال يهودي أمريكي يدعى لزلي بلنود. تاجر ألماس ومجوهرات. كان لبلوند شريك أمريكي من أصل كوري جنوبي. له علاقات في كوريا الشمالية. بما فيها مع أقرباء مقربين من رؤساء الحكم. سمع الشريك من أحد أقربائه ومن مسئولين كبار في الحزب الشيوعي الحاكم -أو في إحدى زياراته لكوريا عام 1992- أن النظام على استعداد أن ينفتح أكثر على العلاقات مع دول الغرب. بعد الأزمة الاقتصادية الشديدة في كوريا الشمالية. وقال عن انطباعاته لشريكه اليهودي. الذي قال له إنه يعرف موظفًا إسرائيليًا سيهمه الأمر. وبعد أن حصل الكوري على موافقة مصادره في كوريا الشمالية. توجه بلوند في ربيع عام 1992 إلى ينتسور وأخبره بالصعوبات الاقتصادية التي تمر بها كوريا الشمالية. وعن استعدادها لتلقى المساعدات الغربية. وبالنسبة لإسرائيل كان من الضروري لها منع وصول الصواريخ إلى إيران وسوريا. ونظرًا لأن كوريا الشمالية باعت السلاح في الأساس من أجل الحصول على النفط والمال. كان الأمل ممكنًا -ولو أمل ضعيف- أن يغير ذلك مخططاتها للحاجة الاقتصادية.

يبدو أن كوريا الشمالية بحثت عن عامل يساعدها على إعادة عمل منجم أو مناجم الذهب في شمال البلاد. التي توقفت لبعض السنوات بسبب نقص التمويل والوسائل التكنولوجية. وعلى الرغم من القيود على العلاقات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية. بعد رفضها السماح لمفتشي هيئة الطاقة الذرية بزيارة المواقع النووية لكوريا الشمالية. فقد واصل رجال الأعمال والشركات في الولايات المتحدة إقامة علاقات اقتصادية مع كوريا الشمالية. بعِلم السلطات الأمريكية. ولقد افترضوا -على ما يبدو- في كوريا الشمالية أن في مقدرة إسرائيل تشجيع رجال الأعمال اليهود على الاستثمار في

المشروعات الأجنبية، وأن لها تأثيرًا على الإدارة الأمريكية، يحتمل أن كوريا الشمالية -التي تعيش في مشكلات- بدأت من أجل ذلك إظهار الاهتمام بإسرائيل.

ولقد أعطى بلوند لبنتسور أرقام هاتف وفاكس رجل الاتصال، جنرال في كوريا الشمالية، ولقد اعتبر الجنرال من أقرباء حاكم كوريا الشمالية كيم إيل-سونج، ولقد أخبر بنتسور بذلك وزير الخارجية شمعون بيريز، الذي حصل على موافقة رئيس الحكومة إسحق رابين للقيام بإجراء اتصالات مع كوريا الشمالية، ولقد اشترط رابين شرطًا واحدًا حيث طلب إطلاع رجال الموساد والإدارة الأمريكية، اتصل بنتسور ومساعده أفي سيطون بالجنرال الكوري الشمالي -التي بقيت هويته سريه- عبر الهاتف والفاكس في مكتبه في بكين، ووفقًا لرواية أخرى فقد أطلع بنتسور وسيطون رئيس الموساد الذي أيد الاتصالات ووجه رجال وزارة الخارجية إلى نائبه إفرايم هاليفي، الذي كان مسئولًا وقتها عن العلاقات الخارجية وعن العمل السياسي للموساد، التقى بنتسور ومساعده مع هاليفي ومساعديه، ولقد شكك رجال الموساد في النتائج التي ستثمر عنها الاتصالات، لكنهم أيدوا استمرار الاتصال مع كوريا الشمالية، وأطلع رجال وزارة الخارجية نظراءهم في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، يجدر التركيز هنا أنه تم التكتيم على هذه الاتصالات بشدة خاصة -طوال تلك الفترة- عن رجال قسم آسيا وأفريقيا وقسم البحوث في وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي مهمتهم الاهتمام بالعلاقات الإسرائيلية-الآسيوية، ولم يجر أي تشاور معهم.

قام رجل الأعمال لزلي بلوند -طبقًا لإحدى الروايات على ما يبدو- بالترتيب لزيارة بنتسور لبيونج يانج، ووفقًا لرواية أخرى تم الترتيب للزيارة بشكل مباشر عبر الاتصالات بين بنتسور وبين الجنرال الكوري الشمالي، دون علم قسم آسيا وأفريقيا في وزارة الخارجية في القدس، على أية حال جرت الزيارة في الفترة بين 1-3 من نوفمبر عام 1992، وكان من بين الوفد الإسرائيلي -بالإضافة إلى بنتسور، وسيطون- روتي كهانوف، التي تتحدث الصينية وعينت وقتها ضمن طاقم السفارة الإسرائيلية في بكين، وكذلك مدير المعهد الجيولوجي في إسرائيل الدكتور عاموس باين، وجيولوجي آخر من هذا المعهد.

تم تسكين أعضاء الوفد في بيت ضيافة رسمي، واصطُحبوا في جولة في منجم الذهب وأقاموا مباحثات مع ممثلين حكوميين، خاصة مع ذلك الجنرال مجهول الاسم ومساعديه، في البداية أنكرت كوريا الشمالية أنها تبيع صواريخ وقطع غيار لسوريا وإيران وليبيا، ولقد اعترفوا بذلك بشكل مفاجئ مع انتهاء الزيارة، طالب بنتسور بإلغاء هذه الصفقات وتقديم كوريا الشمالية وعدًا بألا تنقل

التكنولوجيا النووية إلى إيران أو سوريا، وطالب ممثلو كوريا الشمالية الحصول على مليار دولار من خلال استثمارات في مناجم الذهب لديها وفي مشروعات أخرى، كتعويض عن خسارة الدخل من بيع الصواريخ، ومحاولة دراسة إمكانية القيام - من خلالها- بأعمال مع إسرائيل والولايات المتحدة، وعد أعضاء الوفد الإسرائيلي بتقديم تقرير خلال أسبوعين حول الإمكانات الاقتصادية الكامنة في منجم الذهب الذي زاروه، كما وعدوا بدارسة إمكانية تقديم مساعدة اقتصادية والعثور على مستثمرين إسرائيليين ويهود، كما تقرر مواصلة الاتصال فيما بينهم، لا يتضح مما نشر في الصحافة إن كان بنتسور قد ناقش إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، ولقد أنكر بنتسور نفسه ذلك، وكذلك المتحدث باسم وزارة الخارجية، غير أن وزير الصناعة والتجارة ميخا حاريش، قال في يونيو عام 1993، أثناء زيارته لطوكيو، إن إسرائيل ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية.

هناك تناقض بين مدى التنسيق بين بنتسور وبين الموساد في التقارير الإعلامية، فقد زعم بنتسور وسيطون أنهما أخبرا رجال الموساد بشكل مستمر، في الوقت الذي حرص فيه رجال الموساد على إخفاء نواياهم وأعمالهم عن رجال وزارة الخارجية، علم بنتسور وسيطون مصادفةً، قبل فترة قصيرة فقط من السفر المخطط له إلى كوريا الشمالية، أن الموساد يُجري اتصالات أيضًا مع موظفين في كوريا الشمالية، وأنه ينوي إرسال وفدًا إلى بيونج يانج، رغم ذلك قرر بنتسور الاستمرار في مخططاته، وتوجه للزيارة بعلم وموافقة وزير الخارجية بيريز ورئيس الحكومة رابين، يثير هذا الوصف إشكالية معينة، حيث أنه من غير المعقول أن يوافق وزير الخارجية -وبالطبع رئيس الحكومة- على وفدين في نفس الوقت دون تنسيق بينهما، تُثار إشكالية أخرى حول مصداقية هذه القصة، في ظل التقارير التي تقول أن بنتسور ومجموعته قد دهشوا في رحلة العودة من العاصمة الكورية، عندما التقوا في الطائرة إفرايم هاليفي -رجل الموساد- واثنين من زملائه، الذين عادوا هم أيضًا من رحلة سرية هناك، ولو علم بنتسور من البداية نية الموساد إرسال وفد -مثلما زعم في موضع آخر- فلم يكن هناك مجال للدهشة، على أية حال، يبدو أن المضيفين الكوريين الشماليين لم يخبروا أعضاء الوفدين عن التواجد المزدوج في العاصمة، وبناءً على الرواية التي سردناها سابقًا؛ زعم بنتسور أنه أخبر الموساد بمخططاته، ولو أنه فعل ذلك، فمن الغريب الاعتقاد أن رجال الموساد -لو علموا حقًا بسفر بنتسور- أنهم لم يحاولوا تجنب مثل هذا اللقاء، وسواء هذا أم ذاك، ففي رحلة العودة -هكذا تخبر الصحف- لم يتبادل أعضاء الوفدين كلمة بينهما.

سُرّبت زيارة بيونج يانج -التي من المفترض أن تكون سرية- على الفور، ونشرت

في كثير من وسائل الإعلام العالمية. هكذا علم بالأمر أيضًا رئيس قسم آسيا وأفريقيا، الذي امتعض من الحماس الذي أبداه بنتسور -دون تشاور- في مجال جيولوجي لم يعمل فيه أبدًا. وفيما بعد، بعد نشر الخبر في الصحافة، عارض رئيس قسم المعلومات الاتصالات مع كوريا الشمالية، حيث من المنتظر أن تضر بمصالح إسرائيل، خاصة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان. وبالفعل، أثارت الزيارة ردود فعل سلبية، خاصة في كوريا الجنوبية، واليابان، والصين. وطُلب من ممثلي إسرائيل في هذه البلدان أن يقدموا تفسيرات. وطرح ممثلو هذه البلدان في إسرائيل تساؤلات على رجال وزارة الخارجية في القدس، الذين لم يعرفوا كيفية الرد، لأن الأمر قد حُجب عنهم. ولقد ذكر رئيس قسم آسيا وأفريقيا أن كوريا الشمالية كانت إحدى الدول الأكثر جدلًا في العالم، وأن الاهتمام بها منذ سنوات طويلة هو شأن أساسي لدى الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، ولا تستطيع إسرائيل لعب أي دور حقيقي في هذا الخصوص والمساس بالجبهة الموحدة لتلك الدول، فضلًا عن أنه لا يجب أن تسبب إسرائيل إزعاجًا عبر مبادرات تثير فقط المعارضة، أو منح كوريا الشمالية شرعية من أي نوع كان؛ الشرعية التي تحتاجها كوريا الشمالية بشدة على الساحة الدولية.

قدم بنتسور بعد عودته إلى إسرائيل تقريرًا لوزير الخارجية بيريز: أنه قد تم فتح طريق أمام إجراء مباحثات مع كوريا الشمالية حول إمكانية الحد من تزويد إيران، وسوريا، وليبيا بالصواريخ، واقترح الاستمرار في الاتصالات. وقُدم تقرير الجيولوجيين في 15 من نوفمبر، وورد فيه أن هناك إمكانية اقتصادية لمنجم الذهب، لكن هناك حاجة إلى فحص أولي للوصول لتقدير دقيق. وفي 9 من ديسمبر عام 1992 التقى في واشنطن كل من إيتان بنتسور وإفرايم هاليفي، اللذان وجدا -على ما يبدو- طريقة للعمل سويًا مع موظفين في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث أوضحوا للإسرائيليين أنه من الأفضل القيام بتنسيق خطواتهم مع واشنطن. ولقد ثار فيما بعد جدل في إسرائيل حول هذا الأمر، بين العنصرين حول تفسير الطلب الأمريكي، وهو التفسير الذي سيتضح في اليوم الذي سيمكن الاطلاع فيه على الوثائق الأمريكية. على أية حال، قدَّم رجال الموساد لرئيس الحكومة رابين رأيًا سلبيًا ووجدوا أنه لا يجب الثقة في الكوريين الشماليين، وأنه لا حاجة إلى الاستمرار في المباحثات التي لن تؤدي إلى أية نتائج. ولقد قبل رابين موقف الموساد. وفي تلك الأثناء تلقى بنتسور -في 8 من يناير عام 1993- رسالة من رجال الاتصال لديه في كوريا الشمالية، تحتوي على دعوة لوزير الخارجية شمعون بيريز لزيارة بيونج يانج. وفي 14 من يونيو التقى بيريز في فيينا، في مؤتمر حقوق الإنسان، بوزير الخارجية الأمريكي وورن كريستوفر.

ووزير خارجية كوريا الجنوبية هانج سونج تشو (Hang Sung-Chu)، وناقش معهما الدعوة التي تلقاها لزيارة كوريا الشمالية، عارض الاثنان ولم يسافر بيريز. واتفق في اللقاء مع كريستوفر أن تقوم إسرائيل والولايات المتحدة بتنسيق مواقفهما في كل ما يخص علاقات إسرائيل بكوريا الشمالية. ووعد كريستوفر أن يرسل إلى إسرائيل في أقرب وقت توضيحات بخصوص موقف الولايات المتحدة، بالنسبة لاتصالات إسرائيل مع هذه الدولة. ورغم هذا الاتفاق فقد توجه بنتسور في نهاية يونيو، للقاء آخر مع ممثلين من كوريا الشمالية، ولقد التقوا هذه المرة في بكين، ونُشر في وسائل الإعلام أن رجل الأعمال مارك ريتش قد لعب دورًا في الصفقة التي أمل بنتسور أن تتمها إسرائيل مع كوريا الشمالية: وقف بيع الصواريخ الباليستية في مقابل استثمارات في مناجم الذهب وتقديم إسرائيل المساعدات الاقتصادية، ولقد نشرت هذه الكلمات باسم سفير إسرائيل في كوريا الجنوبية في تلك الفترة، أشر ناعيم، وأوضح أنه تم العثور على مستثمرين غير إسرائيليين، أنكر بنتسور ذلك وقال إن ريتش لم يكن مشاركًا في الأمر.

أعرب الكوريون الشماليون في اللقاء نفسه عن تحفظهم على التسريبات الإسرائيلية، وعلى النشر الذي يصاحب الاتصالات بين ممثلي البلدين، ولقد كشف الكوريون الشماليون في المحادثات عن اهتمامهم بإعادة تشغيل منجم الذهب، وتقديم قرض المليار دولار لبلدهم، ولقد اهتم بنتسور أكثر بالصواريخ الكورية، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق في هذه المحادثات، لكن تقرر الاستمرار في الحفاظ على التواصل، وبعد شهر من ذلك أخبر الكوريون الشماليون نظراءهم الإسرائيليين أن رئيس كوريا الشمالية، كيم إيل-سونج، قد عين ابنته، كيم كيموجي (Kim Kimuji) كممثلة عنه لاستمرار المحادثات مع الإسرائيليين، والتي كان يجب أن تجرى في باريس في أغسطس عام 1993، غير أن هذه المحادثات لم تتم، ولقد رأى الأمريكيون أن الإشارات التي أرسلوها حول تحفظهم على الاتصالات الإسرائيلية مع كوريا الشمالية لم يتم فهمها جيدًا، وقرروا قول كلمات أوضح، ففي 10 من أغسطس أخبر سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، بنتسور: أن بلاده تعارض هذه اللقاءات، وذُكرت أقوال مشابهة لنائب وزير الخارجية يوسي بيلين الذي زار واشنطن في منتصف شهر أكتوبر، وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن أن " موظفين أمريكيين كبارًا قالوا للمسئولين الإسرائيليين أن الولايات المتحدة قلقة بسبب الاتصالات بين إسرائيل وكوريا الشمالية، خاصة في الوقت الذي يخشى فيه المجتمع الدولي للغاية من البرنامج النووي لكوريا الشمالية".

وفي 16 من أغسطس قرر وزير الخارجية بيريز ورئيس الحكومة رابين وقف المحادثات،

ولقد باءت محاولة بنتسور للقاء رابين بالفشل. فقد رفض رئيس الحكومة لقائه، وفي نفس اليوم نشر المتحدث باسم وزارة الخارجية تصريحًا بأن إسرائيل تتوقع أن "تستمر الولايات المتحدة في جهودها لوقف تزويد كوريا الشمالية منطقتنا بالصواريخ، بل وتزيد من هذه الجهود". وقال بيلين أقوالًا مشابهة في الكنيست في 20 من أكتوبر عام 1993، في رد على استجواب. لقد نبعت المعارضة الأمريكية للمحادثات الإسرائيلية–الكورية الشمالية من طلبها الأساسي: أن تتوقف كوريا الشمالية أولًا عن تصدير الصواريخ، وتتخلى عن تطوير الأسلحة البيوكميائية، وتقبل الإشراف النووي على مواقعها النووية المريبة في أراضيها. لقد اعتقدت الولايات المتحدة أن المفاوضات مع الإسرائيليين سوف تضر الضغوط الدولية على بيونج يانج من أجل وقف برنامجها النووي.

اعتقد بنتسور أن وقف الاتصالات مع كوريا الشمالية كان "خطئًا عظيمًا". ولقد نُشر رأيه هذا في الصحف، واتهم الموساد و"عناصر مقربة من رئيس الحكومة" بتدمير هذه الاتصالات وإفشالها. عمل إفرايم هاليفي -على حد قوله- لدى أصدقائه في وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، وأقنعهم بالضغط -من خلال البيت الأبيض ووزارة الخارجية- على وزارة الخارجية الإسرائيلية من أجل وقف المحادثات مع كوريا الشمالية، وكان على قناعة أن سبب معارضة الموساد لم تكن فقط تقديرًا مضللًا، بل تفاهات وحقد وحسد. كما زعم أنه قد أطلع الموساد على نشاطاته، أما الموساد فلم يطلعه، بل نافسه.

لقد رأى رئيس الحكومة إسحق رابين في المباحثات مع كوريا الشمالية خطئًا كبيرًا. فهو لم يثق في كوريا الشمالية، فهي في نظره دولة غير أمينة، واعتقد أنه سيكون من الخطأ الكبير الانجرار وراء وعودها الواهية المضللة. ويرى أن ممثلي هذه الدولة قد حاولوا خداع إسرائيل، وانتقد صراحةً محاولات بعض الإسرائيليين التواصل مع كوريا الشمالية، الذي انتهى بالفشل "لأنهم ساذجين أو عديمي خبرة (ill-conceived) أو كليهما، واعتبر الصفقة المقترحة (حوافز اقتصادية لكوريا الشمالية بدلًا من الدخل الذي تنتظره من بيع الصواريخ) ساذجة وغير مفيدة، وقال إن الماضي الدولي لكوريا الشمالية لا يدفع على الثقة فيها. فكثيرًا ما خرقت اتفاقيات وقف إطلاق النيران التي أنهت الحرب الكورية، وقامت ببناء صناعة عسكرية كبيرة وباعت السلاح دون تمييز. ورغم أنها وقعت على اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty – NPT)، إلا أنها واصلت تطوير قدراتها العلمية وقدراتها على الإنتاج النووي. ورفضت بشدة السماح بإشراف مراقبي الوكالة النووية الدولية على منشأتيها النوويتين. لقد اعتبرت الولاياتُ

المتحدة كوريا الشمالية دولة لا تفي بتعهداتها. وكانت تلك مقامرة غير منطقية الافتراض: أن كوريا الشمالية -التي أظهرت عداءً شديدًا ومستمرًا تجاه إسرائيل- سوف تحترم الاتفاقيات التي ستوقع عليها.

في نهاية الأمر كانت محاولة بنتسور لوقف تصدير الصواريخ من كوريا الشمالية إلى الشرق الأوسط. في مقابل وعود لا غطاء لها لإغراءات اقتصادية. مثل الاستثمار في منجم الذهب- حدثًا غير مهم. وإن كان محرجًا بعض الشيء. ولم يكن له أي غطاء منذ البداية. لم تثمر المحادثات عن أية نتائج. ووصف الأمريكيون الاتصالات بأنها "الأغرب منذ انتهاء الحرب الباردة".. وأضافوا: "أنه لا يجب استبعاد احتمال أن تعمل إسرائيل ببساطة في مجازفات دبلوماسية".

واصل خطر الصواريخ الكورية الشمالية في شغل الرأي العام في السنوات التالية. بل إن الأمر طرح للنقاش في الكنيست عدة مرات. وفي 10 من نوفمبر عام 1993 قال نائب وزير الدفاع مردخاي (موطي) جور لأعضاء الكنيست. عن الاهتمام الذي تبديه إيران بالصواريخ الجديدة التي تطورها كوريا الشمالية. وعن معالجة الولايات المتحدة لهذه القضية. ولقد جرى نقاش مفصل أكثر في الكنيست -في 20 من ديسمبر عام 1993- حول صفقة صواريخ سكاد بين كوريا الشمالية وبين سوريا.. وجرى نقاش في الكنيست -في 22 من يونيو عام 1994. كما ذكرنا من قبل- حول التهديد القائم في تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية. وفي أكتوبر عام 2002 نُشرت الصحف العالمية أن كوريا الشمالية اعترفت بأنها تمتلك أسلحة نووية. وأوضح وزير الخارجية بيريز أن الولايات المتحدة هي الدولة التي تقود المعركة ضد كوريا الشمالية. الدولة غير المسئولة. "ستساند إسرائيل قيادة الولايات المتحدة ومواقفها في هذه الأزمة. نحن غير قادرين على القيادة في هذا الأمر. نحن دولة صغيرة جدًا. لقد أدركنا حجمنا. والمسافة عندما حاولنا اتباع سياستنا الخاصة مع كوريا الشمالية..."

الفصل الثامن عشر

الدول الإسلامية

الدول الإسلامية في آسيا مكون رئيسي من سكان هذه القارة. من هذه الدول: إندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في العالم، بلغ عدد سكانها في نهاية القرن العشرين حوالي 210,000,000 نسمة وهو يفوق بذلك كل الدول العربية مجتمعة. باكستان وبنجلاديش، والتي يصل عدد سكان كل منهما إلى حوالي مائة وعشرين مليون أو مائة وثلاثين مليون. ماليزيا، التي يعيش فيها 18,000,000 نسمة. وكذلك دول صغيرة مثل بروناي والمالديف.

كان من بين الدول الإسلامية في آسيا من أظهرت تشددًا خاصًا في تعاملهم العدائي مع إسرائيل. بل أنها أصبحت شريكًا مباشرًا للعرب في معركتهم السياسية ضد إسرائيل. القليل من المسلمين هم الذين لهم تأثير معين على السياسة الخارجية لبلدانهم، خاصة في مسألة العلاقات مع إسرائيل وإظهار تأييدهم للعرب، مثل المسلمين الموجودين في الهند، وسريلانكا (سيلان)، والفلبين، وتايلاند. كما هناك أقلية من المسلمين أيضًا في دولٍ أخرى في آسيا، لكن لم يظهر لهم تأثير واضح في مجال العلاقات مع إسرائيل.

إن العداء لإسرائيل ورفض الاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها- أمرٌ مشترك بشكل أو بآخر بين كل الدول الإسلامية في آسيا. وتعتمد هذه الظاهرة على مشاعر التضامن الإسلامي مع الدول العربية، وعلى الشعور الديني بالانتماء إلى الأمة الإسلامية العالمية. في العقود الأخيرة زاد الشعور العام الأصولي في كل

البلدان الإسلامية تقريبًا. ولقد كان جزء من هذا الشعور العام بأن اليهود والصهيونية وإسرائيل، هي العناصر المعادية للإسلام، والعرب، والمؤيدة للأمريكيين، وتضغط مثل هذه الدوائر الإسلامية على حكوماتها من أجل إظهار مشاركة في الشؤون الإسلامية العالمية، مثل القضية الفلسطينية ومناصرة كفاح الدول العربية ضد إسرائيل.

لقد بذلت الدول العربية وإيران جهودًا كبيرة من أجل رعاية هذه الرابطة الإسلامية لدى الدول الآسيوية المسلمة. كما عملت كل من السعودية وليبيا بنشاط كبير، وقدما المساعدات الاقتصادية والمالية بأشكال مختلفة. كما قدمت المساعدات العسكرية للحركات الإسلامية الانفصالية في الفلبين، وتايلاند، وبورما. كما حصلت الدول الإسلامية غير المسلمة على المساعدات المالية، وطلب منها في المقابل قطع علاقاتها مع إسرائيل، مثال على ذلك: سريلانكا، تقوم هذه الدول العربية بتمويل بناء المساجد والمعاهد الدينية، وطباعة الكتب الدينية والمنشورات الأخرى. كما حصل الكثير من الطلاب المسلمين من الدول الآسيوية على منح دراسية للدراسة في الشرق الأوسط، خاصة في مصر والسعودية، ومع عودتهم إلى أوطانهم يجلبون معهم الاتجاه الديني الراديكالي المتطرف وكراهية إسرائيل والصهيونية، ولقد انتشرت المنشورات المعادية للسامية -من الشرق الأوسط- في ماليزيا، وإندونيسيا، وبلدان أخرى.. على الرغم من أنه لم يعش يهود في هذه البلدان، ولقد تأثر نهج الحياة والزي وإظهار التعصب الديني في العقود الأخيرة بالشرق الأوسط.

على الرغم من توقيع اتفاقيات سلام بين مصر والأردن، وبين إسرائيل، وعلى الرغم من تطبيع العلاقات الذي بدأ في عام 1992 في علاقات إسرائيل مع الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والتحسن البارز في العلاقات مع اليابان- إلا أن الدول الإسلامية في آسيا -إندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وبنجلاديش، وجزر المالديف، وبروناي- مازالت ترفض إقامة علاقات مع إسرائيل، مع هذا كان يبدو أنه آن الأوان في عام 1992 لدراسة إن كانت التطورات التي ذكرت فيما مضى قادرة على أن تؤثر على الدول الإسلامية المذكورة، ولقد جرت عملية جس النبض مع ثلاث منها: إندونيسيا، وباكستان، وبنجلاديش، وتعتبر ماليزيا صاحبة سياسة استثنائية، ليس فقط معادية لإسرائيل ومتطرفة، بل صراحةً معادية للسامية وفقًا للتعريف الشائع، ولقد كان من يملي هذه السياسة هو رئيس الحكومة، الدكتور داطو محمد مهاتير، ولقد كان الاعتقاد في إسرائيل أنه لا يجب توقع أي تغيير في سياسة ماليزيا طالما استمر مهاتير في منصبه كرئيس للحكومة، غير أنه قد وصلت -في المقابل-

إشارات إيجابية من إندونيسيا ومن باكستان. ولقد انشغل أيضًا في محاولات استيضاح موقف الدول الإسلامية من إسرائيل، مثلو المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وأستراليا، وكذلك دبلوماسيون من بعض الدول الصديقة لإسرائيل. غير أن التطورات الداخلية في هذه الدول وتغيير أنظمة الحكم فيها قد أدت إلى وقف هذه الاتصالات.

انتهى القرن العشرين، ومرت أكثر من خمسين سنة على قيام دولة إسرائيل، غير أن العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإسلامية في آسيا لم تقم -باستثناء فترة معينة- مع جزر المالديف الصغيرة، حتى أن الاتفاقيات التي وقعت مع مصر في عام 1978، ومع منظمة التحرير الفلسطينية (في أوسلو) في عام 1993، ومع الأردن في عام 1994؛ لم تؤدِ إلى أي تغيير في سياستها. بالفعل كان هناك نوع من التحسن في بعض المجالات، خاصة السياحة والتجارة، لكن ليس على مستوى العلاقات الدبلوماسية. لم تخشَ الحكومات في الدول الإسلامية في آسيا كثيرًا من الدول العربية، مثلما خشيت من توجهات المسلمين الراديكاليين الذين كثر عددهم بينها، في الدوائر التي لم تتأثر من الاتفاقيات التي أُبرمت في الشرق الأوسط، حيث لم تكن مستعدة للمخاطرة ومكافحة هذه الدوائر، ولم تكن الدبلوماسية الإسرائيلية قادرة -نهائيًا- على المساعدة هنا.

1. باكستان

تأسست باكستان في 15 من أغسطس عام 1947، نتيجة تقسيم شبه الجزيرة الهندية، حيث بدأ مسلمو الهند بالمطالبة بتقسيم الهند، وفصلهم عن القومية الهندية أو الهندوسية وإقامة دولة قومية-إسلامية مستقلة لهم، وذلك في عام 1940، ولقد زعم زعيمهم محمد علي جناح (1876-1948) أن مسلمي الهند لهم ثقافة خاصة ومنفصلة، وحضارة مختلفة، ولغة، وأدب، وفن، وعمارة، وأسماء، وتشريعات، وعادات، وديانة، وتاريخ، وتقاليد.. وهي كل مقومات شعب مختلف ومنفصل، ولقد عارض زعماء الحركة القومية الهندية -حزب المؤتمر- مطالب المسلمين، غير أن جناح أصرَّ على قوله أن الهندوس والمسلمين في الهند ليسا طائفتين مختلفتين، بل أمتان مختلفتان، لذلك يجب تقسيم الهند بين شعبين، في النهاية فاز مسلمو الهند في كفاحهم، وقُسمت الهند مثلما طلبوا.

منذ تأسيسها تأثرت السياسة الخارجية لباكستان بحقيقة كونها دولة إسلامية قامت على أساس ديني، لقد كان التضامن الإسلامي عنصرًا رئيسيًا في سياسة باكستان بشكل عام، وفي سياستها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وكذلك أيضًا بأصل تأييدها القوي والدائم للقضية العربية، في الأمم المتحدة وفي

المحافل الأخرى. ولقد انتظرت باكستان من جانبها تأييد الدول العربية والإسلامية لها في نزاعها المستمر مع الهند في قضية كشمير وفي قضايا أخرى. لم يركز تأييد باكستان للدول العربية فقط على المساعدات السياسية في الأمم المتحدة وفي كفاحها الصعب. الذي أداره ممثلها في الأمم المتحدة السير ظافر اللّه خان. ضد مشروع التقسيم وفي صالح إقامة دولة فدرالية في فلسطين (انظر الفصل الأول). ففي أثناء حرب عام 1948 كان هناك أنباء بأن باكستان تحاول أن تقدم للعرب مساعدات عسكرية: وصلت شائعات للممثلية الدبلوماسية الإسرائيلية في واشنطن، أن هناك كتيبة باكستانية على وشك أن ترسَل إلى فلسطين للقتال إلى جانب العرب. فقد ذكر إيهود أبريئيل -الذي كان في تشيكوسلوفاكيا من أجل شراء السلاح- أن باكستان حصلت على 250,000 بندقية من أجل العرب على ما يبدو. كما عُلم أن باكستان اشترت في إيطاليا ثلاث طائرات لصالح مصر.

مع ذلك فمع انتهاء القتال والتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النيران. كان هناك من اعتقد في وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه سيكون من المحتمل فتح ممثلية في كراتشي -عاصمة باكستان وقتها- أو على الأقل إقامة علاقات تجارية معلنة معها. كان أول اتصال بين الممثلين الإسرائيليين وممثلي المنظمات اليهودية وبين السفير (المندوب السامي) الباكستاني في لندن في بداية عام 1950. حيث طُلب من حكومة باكستان إعطاء تأشيرات عبور إلى الهند. لبعض اليهود الذين اضطروا إلى الخروج من أفغانستان ورغبوا في الهجرة إلى إسرائيل. رفضت حكومة باكستان السماح لهم بالعبور من أراضيها.. وخرج اليهود من إيران. وفي مارس عام 1952 أعلن في القاهرة ظافر اللّه خان. الذي عُين مؤقتًا وزيرًا لخارجية باكستان. أن هناك حاجة إلى تسوية بين إسرائيل والدول العربية. وإن كان قد قال أن بلاده تؤيد المطالب العربية من إسرائيل. مثل التعديلات الحدودية. ودفع التعويضات. وأخذ الضمانات أنه ليس لدى إسرائيل نوايا عدوانية. بعد ذلك رُتب في نيويورك لقاء بين السفير أبا إيبن وبين وزير الخارجية الباكستاني ظافر اللّه خان في 14 من يناير عام 1953. ولقد سرد وزير الخارجية ذكرياته منذ أيام عمله في الأونسكوب ضد مشروع تقسين فلسطين. وقال أيضًا عن لقائه بالدكتور حاييم فايتسمان. وعن الانطباع الكبير الذي تركه عليه هذا الرجل "من كبار حكماء جيله". وبنصيحة من فايتسمان قام بزيارة فلسطين. وانبهر من "الانجازات الصهيونية". غير أنه غادر البلاد بشعور بالخوف على مصير العرب الذين لن يستطيعوا التعامل مع تقدم اليهود.

وحول قضية العلاقات الباكستانية الإسرائيلية: قال ظافر اللّه خان لإيبن أن حكومته لن تستطيع مواجهة معارضة الشعب المتشدد. وأنه لا مجال للتقارب

بين البلدين على المدى القريب "رغم أن حكومة باكستان لا تُكنّ عداءً لإسرائيل، وتدرك جيدًا أنها عامل في الشرق الأوسط يجب مراعاته". وأعرب في هذه الأثناء عن موافقته على قيام زيارات متبادلة بين الخبراء والطلاب والأساتذة. كما أضاف أنه عندما يبدي العرب استعدادًا للقاء إسرائيل من أجل حل القضايا؛ ستحاول باكستان ممارسة تأثيرها على العرب لصالح التسوية.

في يناير عام 1954 زار إسرائيل ضيف باكستاني جاء بتمويل من الأمم المتحدة ومكث فيها شهرين. فقد اقترحت الأممُ المتحدةُ إسرائيلَ كمكان لدراسته، ووافقت حكومة باكستان على ذلك. ولقد كان مندوبَ النقابات المهنية الحرة الباكستانية. ولقد اهتم ببرنامج زيارته القسم السياسي للهستدروت الذي كان على اتصالات سابقة مع ممثلي حركة العمال الباكستانية، والتي تعاملت بحرص شديد في علاقاتها مع نظيراتها الإسرائيلية. ولقد اهتم بشكل خاص بقضية تحسين أوضاع اللاجئين. وسرعان ما اتضح أنه لم يكن لهذه الزيارة أي مغزى سياسي وكذلك أي استمرارية.

في مارس وأبريل عام 1954 أعلن ظافر اللّه خان في عدة مناسبات أن بلاده لا تعترف بإسرائيل، وأنها ليس لديها النية للقيام بذلك. فإسرائيل هي إسفين غريب في الشرق الأوسط وتشكل خطرًا، ليس فقط على الدول العربية المحيطة بها، بل على العالم الإسلامي أجمع. وأن باكستان ستساعد العرب في الدفاع عن الأماكن الإسلامية المقدسة. كما قال رئيس الحكومة محمد علي، لمجموعة من رجال الدين الفلسطينيين الذين كانوا في زيارة لباكستان: أن قضية فلسطين ليست قضية عربية فقط بل قضية إسلامية، ووعدهم بولاء بلاده لقضية "المسلمون في فلسطين". ولقد وفى بهذا الوعد في مؤتمر رؤساء الحكومات الذي عُقد في كولومبو تمهيدًا لمؤتمر باندونج، وفي أثناء المؤتمر نفسه، وحظي بالشكر على ذلك من الملك سعود ملك السعودية (انظر الفصل الثالث).

أثار كل من التصريحات الباكستانية العدائية، وكذلك نية الولايات المتحدة إمداد باكستان بالسلاح، القلقَ في إسرائيل، وهو القلق الذي ظهر في مناقشات الكنيست، وفي نوفمبر عام 1956، بعد هزيمة مصر في "معركة قادش" عام 1956، اندلعت في كراتشي بعض أعمال التحريض والاضطرابات الغاضبة تجاه حوالي 500 يهودي، كانوا لا يزالون يسكنون هناك في تلك الفترة. ولقد عرضت وزارة الخارجية أن يقوم المؤتمر اليهودي العالمي -أو عناصر أخرى- بالضغط على باكستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك في واشنطن؛ من أجل حماية هؤلاء اليهود.

لم تهدر باكستان أية فرصة لإظهار سياستها المؤيدة للعرب، والمعارضة للصهيونية وإسرائيل، والتي نبعت أولًا وقبل كل شيء من الإحساس بالتضامن الإسلامي، لكن أيضًا لاعتبارات سياسية عملية. ولقد زادت سياستها تجاه إسرائيل تطرفًا. ولقد مالت الدول العربية التي اعتبرت في خمسينيات القرن الماضي مؤيدة للعرب، مثل: الأردن، والسعودية، والعراق، مالت لصالح باكستان، أما تلك التي اعتبرت "محايدة" مثل، مصر وسوريا، فقد أظهرت في بعض الأحيان ميلًا نحو الهند. لم تمتنع باكستان -من جانبها- فقط عن الاعتراف بإسرائيل أو إقامة أية علاقات دبلوماسية معها، بل ساندت العرب دائمًا في الأمم المتحدة بدون أية قيود أو شروط. كما رفضت أيضًا المشاركة في اللقاءات الرياضية التي كان للإسرائيليين نصيب فيها (باستثناء أولمبياد لوس أنجلوس عام 1984) أو السماح بدخول ممثلين إسرائيليين للمشاركة في المؤتمرات الدولية التي عقدت على أرضها، وكان هناك بعض الحالات -وإن لم يكن دائمًا- التي نقلت من أجلها مثل هذه المؤتمرات إلى أماكن أخرى. كما كانت باكستان الدولة الوحيدة -باستثناء بريطانيا- التي اعترفت بسيادة المملكة الأردنية على مناطق الضفة الغربية، التي بقيت تحت سيطرتها بعد انتهاء المعارك في عام 1949، وفي عام 1962 أعلنت الحكومة الباكستانية لكل الدول العربية بشكل رسمي، أن المقاطعة التجارية والاقتصادية والثقافية التي فرضتها على إسرائيل هي مقاطعة شاملة، وأن باكستان تعتبر إسرائيل دولة "محتلة". ووعدت بالعمل "إلى جانب الدول العربية، على استعادة هذه الأرض المقدسة إلى سكانها الشرعيين". وفي 4 من يوليو عام 1967، بعد انتهاء حرب الأيام الستة (5 من يونيو عام 1967)، قبلت الأمم المتحدة مقترحًا باكستانيًا حول الوضع في القدس، حيث أعلنت عن قلقها إزاء الخطوات التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير مكانتها. وفي نهاية عام 1979 ضربت كارثة طبيعية كبيرة شرق باكستان مات فيها حوالي نصف مليون شخص. ولقد عرضت إسرائيل على باكستان -عبر الصليب الأحمر الدولي- المساعدة في إرسال العيادات الميدانية، والأدوية والغذاء.. غير أن باكستان رفضت قبول هذه المساعدات.

إن كان قد رُكز في السنوات الأولى لقيام باكستان في سياستها الخارجية على العلاقات مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، فقد حدث تغيير في بداية السبعينيات في السياسة الخارجية الباكستانية، وعلى الرغم من بقاء هذه السياسة في أساسها سياسة معتدلة مؤيدة للغرب، فإنها أصبحت ذات توجه إسلامي أكثر، ولقد أدى إلى ذلك خيبة أملها من الغرب في أعقاب هزيمتها في حرب عام 1971 ضد الهند، وخاصة مع تعاظم التوجه الإسلامي لدى الشعب وصعود

قوة الدول العربية. ولقد جاء توطيد العلاقات مع البلدان الإسلامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، لعدة أسباب: (1) الحاجة إلى تعبئة تأييد لها في نزاعها مع الهند. (2) الرغبة في دفع المصالح الاقتصادية، مثل واردات النفط منخفض الأسعار، وضمان الدخل القادم من العمالة الباكستانية العاملة في البلدان العربية (وصل هذا الدخل في عام 1983 إلى ثلاثة مليار دولار). والرغبة في تعبئة الدعم السياسي في مواجهة التهديدات السوفيتية أثناء المواجهات في أفغانستان. (4) الرغبة في إظهار التضامن الإسلامي الدولي تجاه الدوائر الدينية الداخلية. (5)الحاجة إلى منع التدخل الإيراني في باكستان. ومنذ هذه الفترة واد التعاون العسكري بين باكستان وبين عدة دول عربية. ولقد عمل آلاف العسكريين الباكستانيين في جيوش السعودية ودول الخليج كمستشارين ومساعدين في صيانة الأسلحة الأمريكية. بل أن باحثًا باكستانيًا زعم أن المعارك التي دارت بين إسرائيل والدول العربية في عام 1967 وفي عام 1973 أسقط الطيارون الباكستانيون الذين استخدموا الطائرات السورية والأردنية. بعض الطائرات الإسرائيلية. أما في المعركة حول بيروت في عام 1982 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد وقع في الأسر الإسرائيلي 50 متطوعًا باكستانيًا خدموا في منظمة التحرير الفلسطينية. وقبلها. بعد حرب أكتوبر عام 1973. وُقعت بين باكستان ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية لتأهيل ضباط منظمة التحرير الفلسطينية في المؤسسات العسكرية الباكستانية.

تطورت علاقات قوية بين باكستان وبين منظمة التحرير الفلسطينية. كانت أول مرة تحظى فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .في مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في لاهور في فبراير عام 1974. وصُدق على هذا القرار بعد ذلك بستة شهور في القمة العربية في الرباط. ولقد حظي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كراتشي. وفي إسلام آباد -العاصمة منذ عام 1960- بالاعتراف الدبلوماسي الكامل منذ عام 1975. وفي فترة الانتفاضة عام 1986 اندلعت مظاهرات في باكستان مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأرسلت الحكومة إلى هذه المنظمة الغذاء والمعدات الطبية. وفيما يخص إسرائيل: فقد حرصت باكستان على عدم اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تهدد علاقاتها مع الدول العربية. أو تثير العناصر الإسلامية في داخل البلاد. هذا بالإضافة إلى الهجوم الباكستاني الكلامي ضد إسرائيل. والذي أصبح في بعض الحالات عاملًا للاحتكاك بينها وبين الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال. حذرت باكستان في شهر مارس عام 1984 الولايات المتحدة من نقل سفارتها إلى

القدس.. وقطعت علاقاتها مع كوستاريكا بعد أن قامت بنقل سفارتها إلى القدس في شهر أبريل من نفس العام.

لم يمنع عداء باكستان الحكومةَ الإسرائيليةَ من الإعلان عامي 1961 و1963، عن موافقتها لبيع بنادق "عوزي" إلى باكستان، عبر شركة إف.إن (F.N) البلجيكية التي قامت بإنتاج هذه الأسلحة بترخيص إسرائيلي. لكن بعد ذلك بسنوات قليلة، خلال الحرب بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير في عام 1965، نصح الخبير الأمريكي في الشؤون الباكستانية السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة أبراهام هرمان، بأن تبدي إسرائيل الرغبة الطيبة تجاه باكستان في المجال العسكري. ولقد رد هرمان بالسلب.

وفي عام 1974 نجحت الهند في إنتاج سلاح نووي. ولقد تبعتها باكستان على الفور من خلال تجاهل ضغوط الولايات المتحدة، التي لم تكن جادة، والتي أرادت لها أن تحظى بذلك. ولقد تلقت باكستان في جهودها النووية مساعدات مالية من ليبيا والسعودية تقدر بمئات الملايين من الدولارات. ولقد تابعت إسرائيل بقلق شديد تطوير "القنبلة الإسلامية"، مثلما أسموا السلاح النووي الذي طورته باكستان، حيث كانت هناك أنباء عن أن العراق حصل على المعلومات النووية من باكستان، وخشوا أن تحصل إيران بعدها وربما السعودية على مثل هذه المعلومات. لم يكن هناك شك في إسرائيل أن العراق ينوي استخدام المفاعل النووي الذي قامت ببنائه لأغراض عسكرية، وكان في التعاون النووي بين العراق وباكستان ما من شأنه أن يعجل من الموعد الذي ستمتلك فيه العراق السلاح النووي. ولقد عمل رئيس الحكومة مناحم بيجن ووزير الخارجية إسحق شامير وآخرون، في عام 1980 في واشنطن وفي عواصم أوروبية أخرى، من أجل تحييد هذا الخطر. ولقد حذر السناتور الأمريكي ألن كرانستون، في خطاب ألقاه في مجلس الشيوخ في 27 من أبريل عام 1981، من مخاطر ضغط الدول العربية على باكستان، صاحبة السلام النووي، للتدخل في النزاع في الشرق الأوسط. كانت إسرائيل قلقة للغاية بسبب التطورات في باكستان، وإن كانت هناك أنباء عن أن باكستان طلبت في حينه مساعدة إسرائيل، من أجل ممارسة تأثيرها في واشنطن من أجل العمل على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الهندية، ووقف السباق النووي بين الهند وباكستان. ولقد عاد الباكستانيون وأكدوا وقتها أنه لا يوجد أي سبب لتدخلهم في الصراع العربي الإسرائيلي.

على الرغم من أن البرنامج النووي الباكستاني كان على ما يبدو معروفًا لإسرائيل، فإن إسرائيل لم تشن -وفقًا للتقارير الإعلامية- هجومًا إعلاميًا ضد

التهديد الباكستاني". ذلك لأن باكستان ظهرت في إسرائيل كدولة مسئولة وليست كدولة إرهابية، مثل إيران والعراق. مع هذا فقد سادت المخاوف في باكستان، خاصة عام 1988، من هجوم إسرائيلي هندي مشترك على منشآتها النووية في كاهوتو (Kahutu)، غير بعيد عن حدود كشمير. ولقد قال رئيس الحكومة الباكستانية نواز شريف، في مقابلة صحفية في 29 من يوليو عام 1991 في كراتشي، لصحيفة دون (Dawn) الباكستانية، أنه يخشى من عدوان إسرائيلي على المنشآت النووية الباكستانية، ولا مبرر في العودة هنا إلى تخمينات مختلفة نشرت في الأوبزرفر في 28 من مارس عام 1988 حول هذه القضية، ونقلت أيضًا في وسائل الإعلام المختلفة. ويكفي القول أن الإسرائيليين الذين كانوا في مواقع قيادية في الحكومة في تلك الفترة، قد أنكروا أنه كانت لدى إسرائيل أية نية في العمل عسكريًا ضد المنشآت النووية الباكستانية، ذلك على الرغم من المساعدات التي قدمتها باكستان للعرب في حربي عام 1967 وعام 1973، والوعود التي قدمت لسوريا بشأن تدخل باكستاني أكبر في الحروب المستقبلية، في حال اندلاعها.

بعد إقامة العلاقات مع الصين والتطبيع مع الهند في يناير عام 1992، بدأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في متابعة الدول الإسلامية الكبرى في آسيا، ومن بينها باكستان. وكانت هناك بعض الإشارات الإيجابية، التي أثارت انطباعًا بأنه حدث تغيير نظري في باكستان تجاه إسرائيل. كانت أول إشارة، وأبرزها، المقابلة التي أجرتها سفيرة باكستان في واشنطن عبيدة حسين، في 31 من يناير عام 1992، بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل والهند قبلها بيومين، والتي قالت أنه في ضوء حقيقة حديث الفلسطينيين مع إسرائيل وأن الهند تحسن علاقاتها معها؛ فليس هناك ما يمنع باكستان من أن تقيم علاقات مع إسرائيل. ولقد نشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية تكذيبًا لهذه التصريحات. أعلن ممثل المؤتمر اليهودي العالمي في ملبورن أنه علم من رجل أعمال باكستانيين -كان على اتصال بهم- أن وزير الخارجية الباكستاني شهريار خان (Shahariyar Khan) سيكون مستعدًا لبدء حوار مع إسرائيل؛ لأنه يعتقد أن باكستان ستستفيد من ذلك. وفي شهر يونيو من نفس العام التقى في واشنطن عضو الكونجرس ستيف سولرز مع وزير الخارجية الباكستاني ومع السفيرة، وسمع منهما أنهما لا يرفضان مقابلة ممثلي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة. وفي خلال العام كانت هناك توجهات لباكستان من جانب بعض الحكومات الصديقة لإسرائيل، حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل. كما جرت بعض اللقاءات -بالمصادفة- بين ممثلين دبلوماسيين إسرائيليين وباكستانيين. ولقد طرأ في نفس الفترة تغيير إيجابي على

موقف باكستان المعلن تجاه إسرائيل، وعلى لغة ممثليها في المحافل الدولية. لقد كان الاعتقاد أن الوضع الاقتصادي الباكستاني الصعب، والعلاقات المتدهورة مع الولايات المتحدة في تلك الفترة، بسبب برامجها النووية على وجه الخصوص، ورغبتها الشديدة في تحسين صورتها- من شأنه أن يكون دافعًا يقنع باكستان بأنه قد حان الوقت من أجل تحسين علاقاتها مع إسرائيل. كما أن كلمات صريحة في هذا الشأن رُددت في لقاءات مع ممثلين باكستانيين، خاصة من ساندوا تغيير التعامل مع إسرائيل ولم يخشوا من الاتصال بإسرائيل.

في 16 من ديسمبر عام 1992 جرى لقاء بالصدفة في طوكيو، بين رئيس قسم آسيا وأفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وبين مدير عام وزارة الخارجية الباكستانية أكرم زكي. والاثنان من الوفد المرافق لوزير الخارجية شمعون بيريز ورئيس الحكومة الباكستاني نواز شريف اللذان زارا اليابان وقتها، وأقاما في نفس الفندق، عن طريق المصادفة. وحول السؤال الذي طُرح في هذا اللقاء، إن كان من الممكن أن يلتقي بيريز بشريف؛ قال مدير عام وزارة الخارجية الباكستاني أنه لا يمكن القيام بذلك سرًا. وعرض ترتيبًا لمثل هذا اللقاء في ديفوس في سويسرا في نهاية عام 1993. حيث سيكون الرجلان هناك. ذكر زكي أن باكستان قد قامت في السنتين الأخيرتين -أي في فترة حكم نواز شريف- بخفض حدة اللهجة المعادية لإسرائيل التي كانت متبعة لديهم قبل ذلك. وأوضح أن الباكستانيين يعتقدون أن أي تعاون مع إسرائيل من الممكن أن يكون مفيدًا، وأنهم كانوا يرغبون في أن تساعد إسرائيل على تحسين مكانتهم المتدهورة في الولايات المتحدة. كما قال أن هناك ضغوطًا تمارس عليهم في مسألة التطور النووي، وأنهم على استعداد لتقديم الضمانات لإسرائيل بأنهم لن ينقلوا هذه التكنولوجيا "للدول التي تقع في غربنا"(أي غرب باكستان، والمقصود إيران والدول العربية). هذا على الرغم من ممارسة ضغوط كبيرة عليها من قبل "دول معينة"، والتي عرضت عليها المال الكثير الذي هي -أي باكستان- في حاجة إليه، في مقابل هذه التكنولوجيا. وكانت باكستان قد قدمت مثل هذه الوعود إلى الولايات المتحدة. ولقد أرادت أن تعرف إسرائيل ذلك أيضًا. ولقد رد عليه مُحاوره الإسرائيلي: أنه من الصعب الانتظار أن تعمل إسرائيل لصالح باكستان طالما لا يوجد تقدم في العلاقات. وقال أن إسرائيل تجري محادثات مع بعض الدول العربية، وأنه ليس هناك سبب في استمرار باكستان في تطرفها التقليدي. ولقد رد زكي على ذلك بقوله أن العامل الذي يعرقل تقدم العلاقات مع إسرائيل، هو في الأساس الخوف من رد الفعل السلبي للدوائر المتشددة في باكستان. ولقد علم عن لقاءات مختلفة جرت مؤخرًا بين ممثلين باكستانيين وإسرائيليين في بعض

العواصم العالمية. وعلم أيضًا بالتصريحات الإيجابية لسفيرتهم في واشنطن عبيدة حسين حول إقامة علاقات مع إسرائيل. لكنه أضاف أنهم اضطروا إلى توبيخها على ذلك.

في بداية التسعينيات قام ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة جاد يعقوبي بإجراء اتصالات مستمرة مع ممثلين باكستانيين. وفي أكتوبر عام 1992 ثار لدى الوفد الإسرائيلي تساؤل حول تأييد اختيار باكستان عضوًا في مجلس الأمن. أيد يعقوبي ذلك. وبالفعل قام الوفد الإسرائيلي بالتصويت لصالح باكستان. بعد الحصول على موافقة وزارة الخارجية في القدس. ولقد فتحت هذه الخطوة الباب أمام سلسلة من الاتصالات بين يعقوبي وبين السفير الباكستاني في الأمم المتحدة جمشي ماركر. الذي شكر الممثل الإسرائيلي على تصويته لصالح باكستان. وفي 17 من مارس عام 1993 قام يعقوبي بترتيب لقاء بين رئيس الحكومة إسحق رابين وبين السفير جمشي ماركر. ولقد قدر ماركر في هذا اللقاء أنه من الممكن التقدم نحو إقامة علاقات بين البلدين. فقط في حالة حدوث تقدم حقيقي نحو السلام في الشرق الأوسط. كما شارك السفير الباكستاني في حفل الاستقبال الذي أقامه جاد يعقوبي. ولقد انتُقد في باكستان على ذلك. في الصحيفة التي كتبت أن كل مسلم أو وطني باكستاني يرى في الاتصال بالإسرائيليين. وفي إقامة علاقات معهم أو مشاركتهم حفل استقبال؛ إقامة علاقة ضد الدولة وضد الطائفة المسلمة. وهذا حتى يتم ضمان استقلال القدس وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. كما التقى جاد يعقوبي مع السفير الباكستاني الجديد في الأمم المتحدة أحمد كمال. وفي 2 من نوفمبر عام 1995 استعرض أمامه التطورات التي حدثت في العلاقات بين إسرائيل والدول الإسلامية المختلفة. وعرض عليه أن تحذو باكستان حذوهم. ولقد ذكر السفير كمال أن تغيير موقف باكستان مرتبط بالوضع في الشرق الأوسط. وخاصة لدى الرأي العام في باكستان.

خلال عام 1993 بُذلت جهود من جانب المنظمات اليهودية لجعل باكستان تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. ولقد التقى ممثلو "اللجنة اليهودية الأمريكية" و"الرابطة ضد التشهير" في الولايات المتحدة. سفيري باكستان في واشنطن والأمم المتحدة للحوار. كما زار نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي إيزي ليبلر إسلام آباد في الفترة من 12-16 من فبراير. ولقد كانت هذه الزيارة بالتنسيق مع وزارتي خارجية إسرائيل وأستراليا (ليبلر. كما ذكرنا. مواطن أسترالي) ووزارة الخارجية الأمريكية. وكانت جزءًا من منظمة الزيارات المماثلة التي قام بها لدول آسيوية أخرى. ولقد رتبت سفيرة باكستان في واشنطن عبيدة حسين. لقاءً لليبر مع شاهباز شريف

(Shahabaz Sharif)، شقيق رئيس الحكومة نواز شريف، الذي يعتبر شخصية مؤثرة في دائرة رئيس الحكومة المصغرة، قال ليبلر له أن تغيير العلاقة مع إسرائيل سيكون في صالح تحسين صورة باكستان المتدهورة في الولايات المتحدة، وقال شاهباز شريف أن باكستان تؤيد دائمًا حلفاءها العرب ضد إسرائيل، وأن باكستان قلقة من المساعدات التي تقدمها إسرائيل للهند في كشمير، من خلال رجال القوات الخاصة الإسرائيلية التي تدرب القوات الهندية، وكذلك وجود النية لدى إسرائيل في السنوات الأخيرة لضرب المنشآت النووية الباكستانية، ولقد أجاب ليبلر أن لديه الصلاحية في القول أن الأمرين محض هراء، وفيما يخص إقامة علاقات مع إسرائيل، أوضح شاهباز شريف أن كل مبادرة لإقامة علاقات سوف تؤدي إلى إشعال الاضطرابات في الدولة، وفي ختام اللقاء حدد الاثنان أن يكون التواصل بينهما عبر السفيرة (المندوبة السامية) الباكستانية في لندن، وبعد ذلك بشهرين، في 19 من أبريل عام 1993، التقى ليبلر مع المندوبة السامية الباكستانية في لندن، غير أن التوقيت لم يكن ناجحًا، فقبل ذلك بيوم واحد حدثت تغييرات سياسية في باكستان وأُقيل رئيس الحكومة نواز شريف من منصبه.

غير أن المشكلة كانت جوهرية أكثر، ففي اللقاء الذي جرى بين دبلوماسي باكستاني ونظيره الإسرائيلي في نيودلهي، والذي جرى في نفس الوقت تقريبًا، في 12 من مارس عام 1993، قال الباكستاني أن الوضع الداخلي في باكستان لن يسمح بأي حال بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث أن رجال الدين قادرون على التسبب في زعزعة داخلية شديدة، لن يستطيع أي حزب سياسي مواجهتها لو حاول طرح فكرة إقامة العلاقات.

في هذه الأثناء استمرت العلاقات مع أحمد زكي، مدير عام مكتب رئيس الحكومة الباكستانية، وقبل أسابيع من الإطاحة بنواز شريف التقى مدير عام مكتبه أحمد زكي في واشنطن في 11 من مارس بعضو الكونجرس جاري أكرمان (Gary Ackerman)، ولقد طرح أكرمان عليه قضية العلاقات الباكستانية الإسرائيلية، وقال أن الولايات المتحدة سوف ترحب بهذا التطبيع، ورد زكي أن هذا الأمر غير محتمل وأن الوقت غير مناسب لذلك، وبعد بضعة أيام، في 16 من مارس، التقى الاثنان ثانية في نيويورك، وهذه المرة في حضور نائب القنصل الإسرائيلي العام هناك، مارك سوفير، ولقد أخبرهما زكي عن اللقاء الذي أجراه في طوكيو مع دبلوماسي إسرائيلي كبير قبل ذلك بعدة شهور، وعن رغبته في العمل من أجل الوصول إلى التطبيع، لكن شريطة أن تكون الاتصالات سرية؛ نظرًا للمعارضة الشديدة في باكستان من جانب الدوائر الإسلامية المتشددة، ولقد أكد على الوعد

بأن باكستان لن تنقل التكنولوجيا النووية إلى أي عنصر آخر، وخاصة إيران، وأوضح أن مخططه لعقد لقاء في ديفوس بين نواز شريف وشمعون بيريز لم ينجح؛ نظرًا لوجود الكثير من الصحفيين الباكستانيين في المدينة، ولقد التقى بيريز هؤلاء الصحفيين الباكستانيين في عام 1994 ونقل رسالته من خلالهم، حيث قال لهم أن على باكستان التوقف عن سياستها غير المنطقية وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولقد أقامت إسرائيل حتى ذلك الحين علاقات مع اثنتا عشرة دولة إسلامية أخرى، وليس هناك سبب في امتناعها عن إقامة علاقات مع إسرائيل بعد أن أنهى الفلسطينيون في 14 من سبتمبر عام 1993 مواجهاتهم المستمرة مع إسرائيل، ولقد أكد في الحوار على إقامة اتصالات بين ممثلين إسرائيليين وباكستانيين، على الرغم من تأييد باكستان الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 من سبتمبر عام 1993، إلا أن رئيس الحكومة -آنذاك- مُعين قريشي صرح في اليوم التالي أن الموقف الباكستاني من الاعتراف بإسرائيل لن يتغير طالما لم تُحل قضية القدس.

في 24 من أبريل عام 1993 أطاح الرئيس الباكستاني غلام إسحق خان برئيس الحكومة نواز شريف، ولقد استقالت سفيرة باكستان في واشنطن السيدة عبيدة حسين احتجاجًا على ذلك، لقد كانت الإطاحة برئيس الحكومة نواز شريف ضررًا كبيرًا لجهود إسرائيل للتوصل إلى حوار مع باكستان، ولم يكن لإسرائيل أو لأصدقائها أي معرفة أو علاقات مع الرئيس الباكستاني، أو مع الرجال الجدد الذين قفزوا إلى الحكم، وكان من الواضح أنه يجب البحث عن سبل للوصول إليهم، ويبدو أن الطريق لم تغلق، ففي 30 من أبريل عام 1993 نُشر في صحيفة "معاريف" تقرير صحفية إسرائيلية سمح لها بزيارة باكستان، ورُتبت لها لقاءات مع بعض رجال الحكم، ولقد أكدت الأقوال التي سمعتها على أنه كان من بين رجال النظام الجديد من يعتقد بضرورة إقامة علاقات مع إسرائيل، غير أنه كانت هناك مخاوف من أن الشارع لن يتفهم ذلك، وستستغل دوائر المعارضة الأمر ضد الحكومة، ولقد سمع وفد "اللجنة اليهودية الأمريكية" الذي التقى في 13 من مايو عام 1993 الوزير المفوض في السفارة الباكستانية في واشنطن، أقوالًا مشابه.

مع هذا كان هناك تحرك بسيط، فقد أعلنت صحيفة باكستانية عن إقامة علاقات بريدية بين باكستان وإسرائيل، عبر دولة ثالثة، فقد وصلت رسائل عليها طوابع إسرائيلية إلى كراتشي عبر القاهرة، ولقد تلقى القاطنون في باكستان مثل هذه الرسائل من أقربائهم في الضفة الغربية وغزة، ولقد أرسلت الخطابات من باكستان إلى إسرائيل أو المناطق المحتلة عبر لندن في ظرفين، على الظرف الخارجي

عنوان مدير البريد في لندن وعلى الثاني عنوان المرسل إليه. وفي 27 من أغسطس عام 1994 نُشر في الصحف الباكستانية أن بعض خبراء السياسة الخارجية قد أعدوا مقترحًا يوصي بإعادة دراسة السياسة تجاه إسرائيل، بشكل جدي وعاجل. وذُكر أن الدول الإسلامية في الشرق الأوسط مدت يد الصداقة والتعاون إلى إسرائيل بدون التشاور مع باكستان. فلماذا لا تستطيع باكستان تطوير العلاقات مع إسرائيل، في حين قامت مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بذلك؟

وحينها وقع حدث يدل على العداء المتأصل والمستمر في باكستان تجاه إسرائيل. فقد دعا ياسر عرفات رئيس حكومة باكستان الجديدة، السيدة بناظير بوتو (Benazir Bhutto) لزيارة غزة. ولقد تحددت الزيارة في 4 من سبتمبر عام 1994. ولقد أراد سفير باكستان في القاهرة الذهاب إلى هناك في 28 من أغسطس؛ من أجل الإعداد للزيارة. ولقد وصل إلى معبر رفح، غير أن إسرائيل رفضت السماح له بالدخول لأن الأمر لم يُنسق معها من البداية. فقد رفضت باكستان -التي لا تعترف بإسرائيل- التوجه إليها والطلب منها بشكل رسمي التصريح بالدخول إلى معبر رفح، الموجود تحت الإشراف الإسرائيلي، وأنها لا تعترف بسلطة إسرائيل على غزة، وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الشرعية هناك. ولقد وصف رئيس الحكومة إسحق رابين رئيسة الحكومة بوتو "بنقص الأدب" لرغبتها في القيام بهذه الزيارة دون إطلاع إسرائيل.

حادث آخر وقع بعد عدة أسابيع من ذلك، في 12 من مايو عام 1994، عندما التقى الرئيس عيزر فايتسمان، أثناء زيارته لجنوب أفريقيا مع رئيسة حكومة باكستان بناظير بوتو. ولقد قالت له أنه يجدر التقدم في عملية السلام كشرط لحدوث انفراجة في العلاقات الإسرائيلية الباكستانية، ونُشر في الإعلام الباكستاني تكذيب رسمي للقاء نفسه. ولقد وصف المتحدث باسم حكومة باكستان الخبر عن اللقاء بـ"الابتداع" وأضاف أن ذلك جزء من حملة التضليل الإسرائيلية، التي تهدف إلى الافتراء على باكستان. وبعد بضع سنوات من ذلك، في 29 من أكتوبر عام 1998، التقى الرئيس عيزر فايتسمان والرئيس الباكستاني محمد رفيق طرار في حفل استقبال، بمناسبة الاحتفالات بمرور 75سنة على تركيا الحديثة. ووفقًا لتقارير الصحف فقد اقترب الرئيس الباكستاني من فايتسمان وصافحه وأعرب عن أمله في "أن يلتقيا ثانية في يوم من الأيام".

وفي مناسبات أخرى في التسعينيات أوضحت رئيسة الحكومة بوتو وشخصيات حكومية أخرى موقف باكستان تجاه إسرائيل واحتمالات إقامة علاقات معها. وفي أبريل عام 1995 زارت بوتو واشنطن. وسُئلت في محادثاتها في وزارة الخارجية عن

العلاقات الباكستانية الإسرائيلية، فأجابت أنها مهتمة -بشكل مبدئي- بدفع العلاقات مع إسرائيل، غير أن عليها أولًا ضمان ألا تستغل الدوائر الإسلامية المتشددة ذلك ضدها. وقبل ذلك في 17 من نوفمبر عام 1994، أوضح وزير الخارجية الباكستاني أنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة باكستان تجاه إسرائيل، وأن باكستان لن تستطيع دراسة الاعتراف بإسرائيل قبل أن يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط، يشمل كذلك حل قضية القدس. وأضاف أن القضية الفلسطينية لا تمس العالم العربي فقط بل العالم الإسلامي كله. كما قال أن التعاون بين إسرائيل والهند يقلق باكستان. كما قالت بوتو في مناسبات عدة أن باكستان ستعترف بإسرائيل فقط لو أن منظمة التعاون الإسلامي (OIC) اتخذت قرارًا في هذا الشأن، وفقط بعد أن يتحقق السلام بين إسرايل وبين جاراتها العربية. وعلى الرغم من هذه التصريحات كان من الممكن ملاحظة تراجع في العداء الباكستاني الشديد، وذلك بعد وصول ثمانية صحفيين باكستانيين إلى إسرائيل في 6 من فبراير عام 1996، وكانت هذه أول زيارة لإعلاميين باكستانيين لإسرائيل، ولم تكن زيارة الصحفيين في مهمة رسمية، لكن كان وراءها عنصر سياسي اهتم -بحذر شديد- بالعلاقات مع إسرائيل.

تدريجيًا نُشرت أنباء عن الاتصالات التي يجريها رجل الأعمال يعقوب نمرودي في باكستان؛ حيث زار باكستان والتقى مع وزير الخارجية الذي شجعه على فتح أعمال بين إسرائيل وبلاده، ولقد اهتم بمجال الاتصالات، وإقامة مركز طبي، وبموضوعات زراعية مختلفة، وبتشجيع السياحة الدينية، وخاصة بتطوير الطائرات، وتقديم قطع الغيار، وفي 4 من نوفمبر عام 1995 قدم نمرودي تقريرًا بذلك لرئيس الحكومة إسحق رابين، الذي رد بالإيجاب على إقامة هذه الاتصالات.

إن غياب التقدم نحو إقامة علاقات دبلوماسية بين باكستان وإسرائيل، قد أدى بزعماء الطائفة اليهودية في نيويورك إلى الاحتجاج على ذلك للقنصل الباكستاني العام في المدينة، ولقد ذكر في اللقاء الذي جرى معه -بمشاركة شخصية بنكية معروفة- أن رفض باكستان إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أمر لا تفهمه الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، خاصة بعد توقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وبين مصر والأردن، ومن المعروف أن هناك جماعات متشددة عارضت تطبيع العلاقات، لكن لم يكن ذلك ليمنع القيام بخطوات تدريجية في مجالات الاقتصاد، والثقافة، والعلاقات الأكاديمية، بما في ذلك تغيير أنماط التصويت في الأمم المتحدة، وإن مثل هذه الخطوات سترحب بها الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، وكذلك الشعب الأمريكي بشكل عام، وربما أيضًا طائفة رجال الأعمال، كما أعرب

زعماء اليهود عن قلقهم من أن تقع التكنولوجيا النووية الباكستانية في أيدي إيران والعراق. ولقد أكد محاوروهم الباكستانيون أن التعاون النووي بين إسرائيل والهند ليس موجهًا ضد باكستان. ولقد وعد القنصل الباكستاني العام أنهم لن ينقلوا أي تكنولوجيا -تقليدية أو نووية- لأعداء إسرائيل أو الغرب. وفيما يخص العلاقات مع إسرائيل لم يذكر شيئًا. وبالفعل، بعدما استولى الجنرال مشرف على الحكم في باكستان في انقلاب عسكري في أكتوبر عام 1999، أسرع الحاكم الجديد إلى تهدئة إسرائيل بالنسبة للمسألة النووية. غير أنه أعلن أيضًا أنه لا ينوي تغيير طبيعة العلاقات. ومن ناحية أخرى قلقت باكستان من العلاقات الأمنية التي تطورت بين الهند وإسرائيل. بل ونقلت -كما نشر في الصحافة- رسالة إلى إسرائيل بأنها تعتبر توطيد هذه العلاقات الإستراتيجية تهديدًا لباكستان. ولقد ردت إسرائيل على باكستان بأن علاقاتها الطيبة مع الهند ليست موجهة "ضد دولة ثالثة". ولقد رفضت إسرائيل طلب باكستان أن تعرض عليها مكونات العلاقات الأمنية بين إسرائيل والهند. وأوضح لباكستان بأنها إن كانت قلقة من علاقات إسرائيل مع الهند، فإنها قادرة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبالفعل، ففي يونيو عام 2003 قال الرئيس الباكستاني مشرف في عدة مناسبات، قبل أن يتوجه إلى الولايات المتحدة وبعد عودته من هناك، أنه يجب دراسة إقامة علاقات مع إسرائيل بشكل جدي. ولقد كان الانطباع الذي تركته كلماته أنها قد قيلت من أجل الاستهلاك المحلي، وأنه لم يقصد تنفيذها.

العوامل الرئيسة التي تمنع حتى هذا اليوم باكستان من الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها هي: (أ) الشعور بالتضامن الإسلامي مع الدول الإسلامية بشكل عام، ومع الدول العربية بشكل خاص. ذلك التضامن الديني هو حجر الأساس في الهوية القومية الباكستانية ومن أسس سياستها الخارجية. (ب) الخوف من ردود فعل الدوائر العريضة لمشكلي الرأي العام الباكستاني، أصحاب التوجهات الدينية الإسلامية الراديكالية. ولهم قوة واضحة في باكستان وكذلك كرههم لإسرائيل شديد. لذلك لا تستطيع باكستان تغيير موقفها السلبي من إسرائيل، أو المخاطرة بدون داعٍ قبل أن تقوم معظم الدول الإسلامية والعربية الأخرى بذلك. (ج) منذ تأسيسها تعاني باكستان من عدم الاستقرار الداخلي، وهو الذي أدى أكثر من مرة إلى تدخل الجيش في العملية السياسية. ومن أجل ترسيخ مكانتهم حاول رجال السياسة المدنيين دائمًا ورجال الجيش التعايش في سلام مع رجال الدين، وأنهم ملتزمون بأن تبقى باكستان دولة إسلامية.

لا يوجد في كل ذلك ما يمنع إقامة علاقات متواضعة بين إسرائيل وباكستان في

مجالات مختلفة، تغييرٌ ما من الممكن أن يحدث لو آمنت باكستان أن في ذلك ما يُحسّن العلاقات مع الولايات المتحدة، وربما أيضًا بعد ممارسة ضغوط من المنظمات اليهودية والسياسيين الأمريكيين أو الأوروبيين، الذين سيكون لهم ثِقل في مواجهة الدوائر الإسلامية الراديكالية. كما من الممكن أن يؤثر التقدم في علاقات إسرائيل مع جاراتها العرب على باكستان، وإن كان من الصعب توقع أن تتخذ خطوات نحو إسرائيل قبل أن يصل العرب إلى تسوية معها.

2. بنجلاديش

في عام 1947 منحت إنجلترا -كما ذكرنا- الاستقلال لشبه الجزيرة الهندية التي قُسمت لدولتين: الهند وباكستان، تكونت باكستان نفسها من قسمين: غرب باكستان وشرق باكستان، ولقد ازداد التوتر بين هذين القسمين من باكستان، قبيل إقامة الدولة، ولقد كان شرق البلاد أقل شأنًا من غربها، ولم تقم الحكومة المركزية -التي كانت في الغرب- بعمل الكثير من أجل تطوير الشرق، وتم معاملة سكان الشرق معاملة سيئة في الإدارة الحكومية والعسكرية، وفي 26 من مارس عام 1971 اندلع تمرد وحرب أهلية في شرق باكستان ضد الحكومة المركزية، كانت المعارك ضارية، وتصرف الجيش بقسوة ضد السكان، وارتكب المذابح فيهم، وقُتل حوالي نصف مليون شخص وفرَّ أكثر من تسعة ملايين إلى الهند، قررت الهند مساعدة المتمردين وخضع الجيش الباكستاني للجيش الهندي، أعلن شرق باكستان استقلاله في 16 من ديسمبر عام 1971 وأطلق على نفسه "بنجلاديش". ولقد كان زعيم التمرد الشيخُ مجيب الرحمن أولَ رئيس لبنجلاديش، وهو المنصب الذي شغله حتى مقتله في أغسطس عام 1975.

ولقد أثارت هذه الأحداث التعاطف في إسرائيل مع أهل بنجلاديش الذين يعانون، وخاصة اللاجئين الذين فرُّوا إلى الهند، بل أن الأمر طرح على الكنيست مرات عدة، وفي 23 من يونيو، ومرة أخرى في 14 من يوليو عام 1971 أعلن وزير الخارجية أبا إيبن أن إسرائيل أرسلت أدوية بقيمة 11,000 ليرة، بل أنها عرضت على حكومة الهند (التي لم يكن لإسرائيل معها علاقات دبلوماسية) مساعدات طبية وإرسال طاقم من الأطباء المتخصصين، والممرضات، والعاملين الاجتماعيين، لرعاية اللاجئين القادمين من بنجلاديش، كما أرسلت نجمة داود الحمراء (على غرار الصليب والهلال الأحمر) ونقابة اتحاد العمال (الهستدروت)، تجهيزات طبية، وجرعات تطعيم (ضد الكوليرا)، وأغذية.. وقد تم نقلها عبر الصليب الأحمر الهندي، ولقد ردت الهند أنه لا حاجة إلى طاقم طبي، بل فقط الأدوية والتجهيزات، مثل الخيام، ولقد وافق السكرتير العام للأمم المتحدة أو تانت لرئيس الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة

يوسف تاقواع. على الأدوية والأغذية التي أرسلتها جمعة داود الحمراء إلى الصليب الأحمر الهندي. كما قامت الهيئات الشعبية مثل "اللجنة الشعبية من أجل أطفال اللاجئين من بنجلاديش" وغيرها. بجمع التبرعات من خلال المدارس. كما أجرت لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست نقاشاً حول ما سُمي "نكبة بنجلاديش". وأعربت في 21 من يوليو عن صدمتها من المذابح التي قام بها الجيش الباكستاني ضد المدنيين. وتضامنها مع معاناة سكان بنجلاديش. كما وزعت وزارة التعليم والثقافة كتيبًا خاصًا حول هذا الموضوع في المدارس.

تلقت القنصلية الإسرائيلية في بومباي توجيهات بنقل شحنة من البنسلين. وهي التي قد أرسلت من إسرائيل. ونظرًا لعدم وجود اتصال مباشر مع بنجلاديش. فقد توجهت القنصلية إلى رئيس هيئة الأركان الهندي. الجنرال جيكوب (يهودي) - الذي كان قائد القوات الهندية التي احتلت دكا. التي أصبحت عاصمة بنجلاديش- من أجل نقل المساعدات عبر الجيش الهندي. وبعد سويعات تُلقي نبأ بعدم اهتمام حكومة بنجلاديش بالمساعدات الإسرائيلية. رغم ذلك نقلت الشحنة عبر القنصل البريطاني العام. ولقد عُلم مؤخرًا أن جزءًا من الشحنة قد نُهب في الطريق. على أية حال. لم تحظى إسرائيل أبدًا بالاعتراف بالجميل من بنجلاديش على المساعدات التي أرسلت إليها.

قبل ذلك. في 28 من ابريل عام 1971. توجه وزير خارجية "حكومة الجمهورية الشعبية لبنجلاديش" إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية. وطلب الاعتراف الدبلوماسي الإسرائيلي بها. كانت إسرائيل مستعدة لمنح هذا الاعتراف لبنجلاديش. غير أنه في نهاية الأمر أعلنت حكومة بنجلاديش أنها غير مهتمة بالاعتراف الإسرائيلي ولا بمساعداتها. رغم ذلك عادت إسرائيل وأعلنت في 4 من فبراير عام 1972 -مع تسع دول غربية- اعترافها ببنجلاديش. وقررت بنجلاديش -من جانبها- أن تتبع مع إسرائيل سياسة مشابهة لسياسة الهند. التي حظيت بفضل تدخلها العسكري على استقلالها. وفضلت عدم إغضاب الدول العربية وعدم إقامة علاقات مع إسرائيل.

حاولت بنجلاديش منذ انفصالها عن باكستان وحصولها على الاستقلال. تقوية علاقاتها مع العالم الإسلامي بشكل عام ومع الدول العربية بشكل خاص. وكان لذلك سببان رئيسيان: (1) التطلع إلى المساندة السياسية للدول العربية. وبالفعل. حصلت بنجلاديش عام 1974 -بمساعدة ضغط الدول العربية- على اعتراف باكستان باستقلالها. بل أنها حظيت بالتأييد الدبلوماسي لمنظمة المؤتمر الإسلامية (OIC). وهي المنظمة التي تربط الدول الإسلامية. والتي طالبت

حكومةَ بورما باستعادة آلاف اللاجئين المسلمين من منطقة أرقان غربي بورما، الذين قد فروا إلى بنجلاديش في عام 1978. (2) يعمل في دول الخليج العربي مئات الآلاف من العاملين من بنجلاديش، وتعتبر هذه الدول سوقًا مهمًا لإنتاجها الزراعي، وخاصة الجوت (نبات يصنع منه الخيش) وهو المنتج الرئيسي في صادرات بنجلاديش.

الدولة الرئيسية التي تساعد بنجلاديش هي السعودية، التي ساهمت كذلك في بناء الجامعة الإسلامية، والمساجد، والمراكز الدينية الأخرى. كما أرسلت مصر إلى بنجلاديش -بعد استقلالها- ثلاثين دبابة من صنع روسيا. كما حصل ضباط بنجلاديش على التدريب العسكري في الأردن، والسعودية، ومعسكرات منظمة التحرير الفلسطينية. قويت التوجهات الإسلامية في بنجلاديش. وفي 1988 تم تعديل الدستور واعتبر الإسلام هو ديانة الدولة. كما اختيرت بنجلاديش عضوة في "لجنة القدس" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي عام 1975 افتُتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في دكّا. ولقد زارها عرفات في عام 1984 وفي عام 1987، وحظي باستقبال حار. وفي عام 1987 أعلنت حكومة بنجلاديش أن 8,000 شاب تطوعوا للقتال إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان لم تلاحظ أية خطوات حقيقية في هذا الاتجاه. لقد أيدت بنجلاديش بشكل دائم سياسة الدول العربية المعادية لإسرائيل، وكفاح منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل، وانضمت إلى المُدينين لإسرائيل في مختلف المحافل. وفي 5 من مايو عام 1984 صرحت بأنها تعارض نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وقبلها، في 23 من أبريل، قطعت علاقاتها مع كوستاريكا والسلفادور؛ لأنهما احتفظتا بسفارتيهما في القدس.

بعد أن أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين والهند في بداية عام 1992، حاولت استيضاح -خاصة خلال عام 1992 وبداية عام 1993- لو كان من الممكن إقامة أية علاقات مع بنجلاديش. قُدر عدد سكانها بأكثر من 120 مليون نسمة. ولقد جرت حوارات جس نبض بين الممثلين الإسرائيليين وبين ممثلين من بنجلاديش في عدة أماكن في العالم. كما التقى زعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وبعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، مع وزراء من بنجلاديش قدموا إلى الولايات المتحدة لطلب المساعدات المالية، وطلبوا منها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وفي العاصمة الكينية نيروبي قال سفير بنجلاديش لنظيرة الإسرائيلي في نوفمبر عام 1992 أن قضية العلاقات مع إسرائيل قد طُرحت لمناقشة الحكومة في دكا، وهناك من يطالب بإقامتها. وفي اتصالات مع ممثلين من بنجلاديش ذكر لهم أن إسرائيل ستكون مستعدة لاستقبال دارسين من بنجلاديش

في إسرائيل ومناقشة مجالات التعاون الأخرى، خاصة في مجال الزراعة والطب.

ولقد كان رد الممثلين من بنجلاديش أن العلاقات التجارية مع إسرائيل في الحسبان، غير أن الأرض غير مهدة بعد لتقدم سياسي. وأوضحوا أن عليهم التصرف بحذر شديد؛ بسبب المشكلات الداخلية الكبيرة التي تواجهها بنجلاديش، وبسبب الخوف من الدوائر الإسلامية الراديكالية، التي من المنتظر أن تستغل الجو العدائي لإسرائيل السائد لديهم وإثارة القلاقل، وبسبب الخوف من المساس بالمساعدات المالية التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات التي تأتي من الدول العربية، وبسبب الخوف على حركة مليون عامل من بنجلاديش يعملون في الدول العربية، وخاصة السعودية، كما أضافوا أنهم يستطيعون دفع التقارب مع إسرائيل في حال تقدم عملية السلام، وخاصة لو حدث تطبيع في العلاقات بين إسرائيل وباكستان، وإندونيسيا، أو ماليزيا، فقد كانت بنجلاديش تتبع سياستهم في ذلك الوقت، كما كان من المهم جدًا رأي السعودية بالنسبة لبنجلاديش.

في نهاية عام 1994، وفي أثناء مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقى شمعون بيريز في نيويورك مع وزير خارجية بنجلاديش مصطفيزور رحمن، الذي أوضح أن العائق الرئيسي في طريق تقدم العلاقات بين بلاده وإسرائيل: هو الخوف من رد فعل المسلمين الأصوليين، وضغط المعارضة الإسلامية من أجل انتخابات مبكرة، رغم ذلك استمر نوع ما من الاتصال بين ممثلي البلدين، اتصال لم يكن له قيمة سياسية كبيرة، ففي بداية يونيو عام 1994 زار إسرائيل عضوان في برلمان بنجلاديش، وفي عام 1995 شارك اثنان من بنجلاديش في دورة تعاونية ولدراسات العمل التي عقدت في إسرائيل، أما في عام 1996 حضر إلى إسرائيل سبعة دارسين من بنجلاديش في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. المالديف

المالديف عبارة عن جزر صغيرة في المحيط الهندي، غرب سيلان-سريلانكا، تبلغ مساحتها 298 كم^2 وقُدر عدد سكانها عام 1981 بحوالي 200 ألف نسمة، جميعهم من المسلمين السنة، وكانت هذه الجزر تحت الحماية البريطانية، والجزيرة الرئيسية فيها مالا (Male) وتعتبر عاصمة الدولة، وفي الجزيرة المجاورة، جان (Gan) احتفظت بريطانيا بقاعدة جوية حتى عام 1976، وفي عام 1965 حصلت المالديف على استقلالها في إطار الكومنولث البريطاني.

في 21 من ديسمبر عام 1962 أرسل إبراهيم ناصر، رئيس حكومة المالديف، الذي عمل من العاصمة السيلانية كولمبو، رسالة إلى دافيد بن جوريون وصف فيها جزر المالديف، وقال أن الدولة تقع تحت الحماية البريطانية، وأن البريطانيين يطالبون

بحقوق إقليمية سابقة لطاقمهم العسكري، وكذلك للمواطنين البريطانيين، وأوضح أنه يتوجه إلى الحكومات الأجنبية ويتطلع إلى مساعدتها في كفاحهم ضد البريطانيين، كي تحترم شروط الاتفاقية الموقعة بينهما، وهي الشروط التي يخرقها البريطانيون. ولقد رد يعقوب شمعوني مدير قسم آسيا -باسم رئيس الحكومة بن جوريون- بأن مشكلات المالديف غير معلومة في إسرائيل، وأن الأمر سيُدرس، وطلب من المسئول في كولومبيا بدراسة القضية.

استمرت الاتصالات مع المالديف بمعدل بطيء؛ لأن إسرائيل كانت حذرة ألا تثير غضب البريطانيين. ولقد حاول ممثلو المالديفيين الاتصال بإسرائيل عبر سفارة إسرائيل في لندن. وبالفعل، تقرر في نوفمبر عام 1964 -من حيث المبدأ- إقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدولة المسلمة المكونة من جزر. لكن بعد عام من ذلك، في عام 1965، عندما كانت المالديف على وشك الحصول على استقلالها، تمت الخطوة التنفيذية وعُين السفير الإسرائيلي في بانكوك أبراهام داروم، سفيرًا غير مقيم فيها. ولقد كان التفكير في أن هناك أهمية في إقامة علاقات مع كل دولة إسلامية، وإن كانت صغيرة وغير مهمة مثل المالديف، خشية أن يسبق العرب إسرائيل ويزعجوها. وكان قد عُلم أيضًا أن مصر بدأت العمل هناك ومنحت المالديف 35 منحة دراسية، سافر داروم إلى العاصمة مالا وقدم أوراق اعتماده للسلطان كسفير غير مقيم، في 29 من ديسمبر عام 1965. ولقد عرض داروم المساعدات الإسرائيلية في حديثه مع رئيس الحكومة إبراهيم ناصر، وإرسال وفد إسرائيلي لدراسة أي المجالات تستطيع إسرائيل تقديم المساعدات فيها، وتم الحديث عن قضايا الزراعة، وتحدد أن تكون متابعة الموضوع في يد المسئول الإسرائيلي في سيلان وممثل المالديف هناك، الذي كان مسئولًا عن علاقات الدولة مع العالم الخارجي.

وفي رد فعل على إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والمالديف امتنع العرب عن إقامة علاقات دبلوماسية معها، ورغم ذلك لم ترتدع هذه الدولة الصغيرة وقررت إسرائيل تقوية العلاقات معها من خلال تقديم المساعدات لها، وكذلك اعتماد سفير المالديف في كولومبو أو سفيرها في الأمم المتحدة سفيرًا غير مقيم لها في إسرائيل، وفي عام 1968 أطيح بالسلطان وانتخب إبراهيم ناصر رئيسًا للجمهورية الجديدة، المنصب الذي شغله حتى الإطاحة به عام 1978، وفي 30 يونيو عام 1969 استقبل الرئيس بترحاب السفير الإسرائيلي الجديد غير المقيم تسفي بروش، الذي كان سفيرًا غير مقيم في رانجون، ولقد كتب له إبراهيم ناصر أنه يتذكر أن إسرائيل كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمالديف فور حصولها على

استقلالها في عام 1965، وأقامت معها علاقات صداقة.

لم يستمر هذا الوضع لفترة طويلة. ففي أغسطس عام 1971 عُين سفير إسرائيلي جديد لرانجون، أريه إيلان. وفي منتصف شهر فبراير عام 1972، بعد عدة محاولات للتهرب والعراقيل التي وضعها المالديفيون، قدم إيلان أوراق اعتماده كسفير غير مقيم، إلى الرئيس المالديفي أمير إبراهيم ناصر. مع ذلك، كان يبدو له أن سفير المالديف في كولمبو قد تلقى تعليمات بمنع مجيئه للتهرب من العلاقات السياسية، لكن بدون قطع للعلاقات. وفي مارس عام 1972 أتيح لأريه إيلان مقابلة وزير الخارجية المالديفي أحمد زكي، الذي قال له أن حكومته تنوي مواجهة ضغوط الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى التي تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، بقوة. بل أنه قال أن رئيس المالديف إبراهيم ناصر قد قرر التوجه إلى إسرائيل؛ كي تقوم بأعمال تجديد وتوسيع في مطار المالديف. وفي سبتمبر عام 1973 وافقت حكومة المالديف على أن تعين إسرائيل سفيرًا جديدًا غير مقيم، بعد أن أنهى إيلان مهام منصبه.. غير أن شيئًا لم يحدث وجُمدت العلاقات في عام 1974.

وعلى مدى عشرين سنة لم تكن هناك أي اتصالات بين إسرائيل والمالديف. وفي بداية التسعينيات فقط، وفي أعقاب التحولات الدرامية في مكانة إسرائيل في آسيا، حدث نوع من التحرك أيضًا في العلاقات مع المالديف. وفي بداية عام 1994 قررت هذه الدولة السماح بدخول السائحين ورجال الأعمال الإسرائيليين. وفي منتصف شهر يونيو عام 1994 تمت الموافقة على دخول الإسرائيليين الذين يحملون جواز السفر الإسرائيلي إلى المالديف، لفترة تصل إلى شهر. وفي بداية شهر أغسطس من نفس العام زار المالديف وفد من موظفي وزارة الخارجية، يضم خبراء في الزراعة ووكلاء سفر من إسرائيل، وذلك لدراسة إمكانية التعاون الاقتصادي. وفي أثناء الزيارة التقى أعضاء الوفد مع وزير السياحة ووزير الصيد والزراعة، وكذلك مع وزير الخارجية المالديفي، الذي قال أن التقدم في العلاقات مع إسرائيل سيكون تدريجيًا، ذلك لأن هناك معارضين لتقدم العلاقات بين الدولتين، بما في ذلك بعض الوزراء في الحكومة. وأضاف أنه على الرغم من أن المقاطعة التجارية مع إسرائيل لم ترفع بعد، فإنه سيوجد حل لذلك خلال فترة قصيرة. وبالفعل.. ففي 13 من نوفمبر عام 1994 تلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس إعلانًا من وزارة الخارجية المالديفية، حول رفع المقاطعة على التجارة مع إسرائيل. ولقد استمر التقدم في العلاقات. وفي عام 1996 زار المالديف خبيران زراعيان إسرائيليان، لكن حتى نهاية القرن العشرين لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

4. إندونيسيا

خلفية تاريخية

يوجد في إندونيسيا حوالي 10,000 جزيرة، بعضها من أكبر الجزر في العالم، في نهاية القرن العشرين قُدر عدد السكان بحوالي 210 مليون نسمة، الغالبية العظمى من سكان إندونيسيا مسلمين، في عام 1927 أسس الدكتور أحمد سوكارنو الحركة القومية الإندونيسية، وبدأ الكفاح ضد الدول الاستعمارية العظمى التي سيطرت على هذه الجزر منذ نهاية القرن السادس عشر، وفي عام 1945، بعد احتلال اليابان في الحرب العالمية الثانية، أعلن سوكارنو استقلال إندونيسيا واختير رئيسًا لها، ولقد عارضت هولندا ذلك واستمرت محاربة إندونيسيا لهولندا للحصول على الاستقلال حتى 1949، ولقد عرفت إندونيسيا وقتها بجمهورية الخادية مستقلة تحت اسم الولايات المتحدة الإندونيسية، ووقعت على اتفاقية سياسية خاصة مع هولندا، واختير سوكارنو رئيسًا، وعُين رفيقه في كفاح الهولنديين، الدكتور محمد حاطا (Muhammad Hatta)، رئيسًا للحكومة، ولقد حظيت إندونيسيا على الفور باعتراف الولايات المتحدة، وبريطانيا، وثماني عشرة دولة أخرى، من بينها إسرائيل، وفي عام 1956 ألغت إندونيسيا من جانب واحد الاتفاق الذي وقعت عليه مع هولندا وأعلنت استقلالها الكامل، واستمر سوكارنو في منصب رئيس الدولة، غير أنه توالى تغيير الحكومات بشكل سريع، وعانت الدولة من عدم الاستقرار السياسي وكثرة التمردات، وفي عام 1957 تزايد الحكم الاستبدادي لسوكارنو.

في نهاية سبتمبر عام 1965 حدث انقلاب عسكري، وسرعان ما ضعفت قوة سوكارنو تدريجيا، وفي ربيع عام 1967 أُطيح به وعين الجنرال كموزو سوهارتو (Kemuzo Shuarto) رئيسًا، ولقد ارتكز حكمه على الجيش حتى أطيح به في مايو عام 1998 بعد مظاهرات متواصلة، على خلفية نظام حكمه الفاسد الذي سبب أزمة اقتصادية حادة لإندونيسيا، وعُين مكانه نائبه وصديقه المقرب، المهندس يوسف حبيبي، وفي يونيو عام 1999 جرت انتخابات حرة في إندونيسيا، لأول مرة منذ 44 سنة، وقد فازت فيها زعيمة المعارضة ميجاواتي سوكارنوفوطري (Megawati Sukarnoputri) ، ابنة أحمد سوكارنو، بغالبية الأصوات.. غير أن عبد الرحمن وحيد، رئيس أكبر تنظيم إسلامي "نهضة العلماء"، فاز بغالبية أصوات البرلمان واختير رئيسًا، واختيرت ميجاواتي نائبة للرئيس، كانت فترة حكم وحيد قصيرة بسبب انتشار ظواهر الفساد، وفي 23 من يوليو عام 2001 أطاح به البرلمان من الرئاسة، واختيرت محله نائبته ميجاواتي سوكارنوفوطري.

عهد سوكارنو

بدأت كثير من الدوائر الإسلامية المختلفة في إندونيسيا الاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط في بداية العشرينيات. ومنذ عام 1922 وما بعده نظمت الحركتان الإسلاميتان الكبيرتان -المحمدية، و"سرقة الإسلام"- مؤتمرات سنوية، ناقشت عدة موضوعات ذات خلفية إسلامية ترتبط بأحداث الشرق الأوسط، مثل قضية الخلافة، والحرب اليونانية التركية، ومستقبل فلسطين. وفي الحرب العالمية الثانية ترددت بين الطائفة المسلمة في إندونيسيا ردود فعل سلبية، حول المعاملة السلبية التي يعاملها البريطانيون لمفتي القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني. ولقد أرسلت المنظمات الإسلامية في إندونيسيا خطابات تأييد للمفتي في عام 1948. ولقد اعتبرته بعض الشخصيات الإسلامية في إندونيسيا طالبًا للخلافة. وكان كل هؤلاء مرتبطين بالعرب. وارتكز ذلك على مشاعر التضامن الإسلامي. علاوة على ذلك، في فترة الحرب العالمية الثانية ظهرت في إندونيسيا -التي كانت في ذلك الوقت تحت الاحتلال الياباني- تعبيرات معادية للسامية مكتوبة بقلم شخصيات إندونيسية.

عمل زعماء الحركة القومية الإندونيسية على تطوير العلاقات مع الدول العربية، خلال فترة كفاحهم من أجل الاستقلال. ومن الأعمال الدبلوماسية الأولى لحكومة إندونيسيا بعد الحرب العالمية الثانية؛ إرسال وفد إلى الشرق الأوسط برئاسة نائب وزير الخارجية الحاج أجوس سليم، الذي عرف اللغة العربية جيدًا. وقد أُرسل بعد أن أوصى مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية أعضاءه في 18 من نوفمبر عام 1946، بأن يعترفوا باستقلال جمهورية إندونيسيا. وبعد أن أعلنت مصر وبعدها دول عربية أخرى أنها لم تعد تعتبر الإندونيسيين مواطنين هولنديين. في 10يونيو عام 1947 وقع أجوس على معاهدة لإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع مصر، واتفاقية تجارية واتفاقية صداقة. وفي 7 من أغسطس افتتح أجوس في القاهرة ممثلية دبلوماسية، برئاسة مسئول يمثل إندونيسيا كذلك في الدول العربية الأخرى. كما زار أجوس سليم سوريا والسعودية، ووقع معهما على اتفاقيات لإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية. وبالفعل، عندما طُرح الصراع المسلح الإندونيسي الهولندي للمناقشة في الأمم المتحدة، ساندت الوفود العربية إندونيسيا. ولقد قاموا بذلك أيضًا في عام 1949، في المؤتمر الذي عقده نهرو في نيودلهي لمناقشة العدوان الهولندي على إندونيسيا.

في وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس أظهروا اهتمامًا بهذه الدولة المسلمة الكبيرة الجديدة، في مرحلة مبكرة. ولقد كان هناك تخبط شديد حول كيفية

التصويت في الأمم المتحدة، في المناقشة التي دارت هناك في نهاية سبتمبر عام 1949، حول قضية استقلال إندونيسيا، ولقد حدد شاريت بأنه يجب تأييد منحها الاستقلال الكامل. وفي 5 من ديسمبر عام 1949 أوصى يعقوب شمعوني مدير قسم آسيا بإقامة ممثلية في إندونيسيا أو على الأقل فتح قنصلية عامة، بعد أن يكون هناك اعتراف متبادل بين الدولتين (الأمر الذي لم يحدث حتى الآن). وفي نفس الشهر أرسل الرئيس حاييم فايتسمان ورئيس الحكومة دافيد بن جوريون، برقية إلى رئيس إندونيسيا أحمد سوكارنو وإلى وزير الخارجية (فيما بعد نائب الرئيس) محمد حاطة، لتهنئتهما على اتفاقية الاستقلال التي تم التوصل إليها مع هولندا، وفي 9 من يناير عام 1950 أرسل وزير الخارجية موشِه شاريت برقية إلى محمد حاطة، وأخبره بقرار حكومة إسرائيل منح الاعتراف الكامل بالولايات الإندونيسية المتحدة، ولقد رد حاطة على شاريت ببرقية شكر في 13 من يناير، وقبل ذلك بثلاثة أيام أرسل أيضًا برقية شكر إلى بن جوريون، ولقد شجع هذا التبادل للبرقيات شمعوني بالعودة في 13 من مارس عام 1950 إلى مقترحه بفتح ممثلية في إندونيسيا، ولقد أوضح أهميتها السياسية والاقتصادية لإسرائيل، كما اعتقد أيضًا، أنه "في ضوء تردد نهرو المثير للغضب، يبدو أن هناك حاجة أكثر إلى اقتحام جدار آسيا" عبر إندونيسيا، وخشي بالفعل أن تتهرب إندونيسيا.. لذلك طرح فكرة أن تقترح إسرائيل أولًا على حاطة إن يرسَل وفد إسرائيلي "للنوايا الحسنة" إلى إندونيسيا، ولم يكن واثقًا أن هذا الرأي سيقبل، ولقد قبل شاريت المقترح وكتب بهذه الروح إلى حاطة، ولقد رد وزير الخارجية حاطة على شاريت في 6 من مايو عام 1950 بروح من الود، غير أنه عرض تأجيل زيارة الوفد إلى تاريخ متأخر.

في نهاية عام 1950 سافر إسرائيلي يدعى ر.ف. جولدمان إلى عدة بلدان آسيوية، من قِبل عدة شركات إسرائيلية لرؤية إمكانية التصدير إليها، وفي إندونيسيا التقى مع موظف كبير يدعى الدكتور عثمان، الذي عمل في الشؤون الاقتصادية، عرض عثمان على جولدمان أن يبرم معاهدة تجارية بين إسرائيل وإندونيسيا، وأن يزور وفد إسرائيلي إندونيسيا ويحضر معه معرضًا كبيرًا للمنتجات الإسرائيلية، لم يعلم جولدمان بعرض إسرائيل على رئيس حكومة إندونيسيا بشأن مثل هذا الوفد وعن الرفض المهذب، ويبدو أيضًا أن عثمان لم يسمع بذلك، في تلك الأثناء تغيرت الحكومة في إندونيسيا، وفي 17 من نوفمبر عام 1951 كان من الممكن معرفة موقف إندونيسيا من إسرائيل بشكل واضح، وبوساطة من دبلوماسي أسترالي التقى موشه شاريت ووزير الخارجية الإندونيسي أحمد سوباردو (Subardjoo) في باريس، ولقد أوضح لشاريت أن 95% من سكان إندونيسيا مسلمين لذلك يجب

على الحكومة التصرف بحذر. وفي نفس الحوار تم مناقشة الحادث الذي وقع قبل ذلك بفترة قصيرة؛ حيث قامت سفينة إندونيسية بنقل شحنة من السكر من كوبا إلى حيفا. وقبل أن ترسو هناك أمرت الحكومة الإندونيسية وكلاء السفينة بعدم تفريغ الشحنة في إسرائيل، كي لا يثير ذلك الانتباه. ويثير جدلًا شعبيًا في إندونيسيا، مما سيؤدي إلى مشاكل في الحكومة. ولقد اعتذر الوزير الإندونيسي وأعرب عن استعداده لدفع تعويضات. ولقد رد شاريت قائلًا أن ما حدث لا يبشر بخير في العلاقات بين الدولتين.

تزايد العداء الإندونيسي لإسرائيل كلما زاد نظام حكم سوكارنو تطرفًا وأصبح أكثر شمولية ويسارية. ولقد ظهر تأكيد آخر على سياسة إندونيسيا المؤيدة للعرب والمعارضة لإسرائيل في النصف الأول من شهر يونيو عام 1952، في صورة منشورات في الصحافة العربية والباكستانية. اقتبست أنباء من وكالة الأنباء الإندونيسية "أنطرة" (Antara). وبناءً على هذه المنشورات، لم يكن لدى حكومة إندونيسيا أي نية للاعتراف بإسرائيل، ذلك نظرًا لأن معظم الشعب الإندونيسي مسلم. وللمساعدة الكبيرة التي قدمتها الدول العربية لإندونيسيا في فترة كفاحها لنيل الاستقلال. ولقد شُعر بذلك بشكل تدريجي؛ ففي بداية شهر فبراير عام 1953 كان رؤبين برقات رئيس القسم السياسي للهستدروت لا يزال يستطيع زيارة إندونيسيا ومقابلة مختلف الشخصيات العامة هناك. وفي نفس الفترة توجه سفير إندونيسيا في لندن، الدكتور سوباندريو (Subandrio) -فيما بعد وزير الخارجية- إلى نظيره الإسرائيلي إلياهو إيلات، وأخبره بأن حكومته كلفته بزيارة إسرائيل بشكل شخصي وغير رسمي، وبدون أي إعلان عن ذلك من الجانب الإسرائيلي، وذلك لاستيضاح إلى أي مدى تعتبر إسرائيل نفسها دولة آسيوية، وماذا يمكن أن تساهم به في تقدم شعوب آسيا بشكل عام، وإندونيسيا بشكل خاص.. وكذلك من أجل دراسة خلفية التوتر بينها وبين جاراتها العربية. حُددت الزيارة في شهر مارس عام 1953 لكنها لم تنفذ. وفي بداية شهر سبتمبر وصل إلى إسرائيل خبير إندونيسي لتأهيل المهاجرين، على أساس منحة من الأمم المتحدة، واشتغل في الدراسة لمدة ثلاثة شهور بتوجيه من وزارة الشؤون الاجتماعية. زائر آخر، وهو سكرتير عام الحزب الاشتراكي الإندونيسي، الذي زار إسرائيل في شهر يوليو عام 1953 كضيف على رؤبين برقات. لكن ذلك كان نهاية الاتصالات؛ حيث اتضح في نوفمبر عام 1953 أن إندونيسيا توقفت عن منح تأشيرات الدخول، في البداية لحاملي جوازات السفر الرسمية، وبعدها للإسرائيليين بشكل عام.

في نهاية عام 1953 فتحت إسرائيل ممثلية لها في رانجون، وكان أول ممثل فيها -

كما ذكرنا- دافيد هاكوهين، وتحدد في الحديث التمهيدي الذي أجراه مع وزير الخارجية موشه شاريت؛ أن تُدرس إمكانية زيارة هاكوهين لجاكرتا لاستيضاح إمكانية تحسين العلاقات بين الدولتين. هاكوهين نفسه لم يزر إندونيسيا، لكنه حاول ترتيب تأشيرات دخول لممثلين لحزب "عمال إسرائيل – مباي" واللذان أرادا المشاركة في مؤتمر التنظيم الاشتراكي الآسيوي، الذي كان من المقرر أن ينعقد في إندونيسيا في مايو عام 1954. ولقد رفضت الحكومة الإندونيسية منح التأشيرات، ونقل مكان انعقاد المؤتمر إلى بورما.

في أغسطس عام 1953 بدأت إندونيسيا جهودها لعقد مؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا، ولقد عُقد المؤتمر في باندونج في أبريل عام 1955، بدون مشاركة إسرائيل (انظر الفصل الثالث). عارضت كل من إندونيسيا وباكستان بشدة دعوة إسرائيل، ونجحتا في إقناع رؤساء حكومات بورما والهند وسيلان -اللذين أيدوا دعوتها- بالتنازل عن الدعوة، وبناء على المقترح الإندونيسي جرى لقاء آخر لدول "كولمبو" في نيودلهي في الفترة من 12-14 من نوفمبر عام 1956. ولقد كانت الدعوة إلى اللقاء بناء على "عملية قادش" والعدوان البريطاني الفرنسي على منطقة قناة السويس، (وكذلك بمناسبة التدخل السوفيتي في المجر في تلك الفترة). ولقد أثار هذا العدوان في إندونيسيا العداء الكبير تجاه إنجلترا، وفرنسا، وإسرائيل، والتأييد لمصر، وفي 2 من نوفمبر أدان البرلمان الإندونيسي بالإجماع العدوان على مصر، وأوصى بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، ولم يكن لإندونيسيا علاقات مع إسرائيل.

وفي الخمسينيات وبداية الستينيات كانت إندونيسيا مضيفة لكثير من المؤتمرات الآسيوية، ولم تُدعَ إسرائيل للمشاركة في أي منها، حتى في مؤتمرات المنظمات الدولية التي كانت إسرائيل عضوًا فيها، وفي حالتين فقط نجحت إسرائيل في نقل المؤتمرات -التي كانت على وشك الانعقاد في إندونيسيا- إلى دول أخرى، التمييز الذي ذاع صيته كان في بطولة الألعاب الآسيوية التي جرت في جاكرتا في أغسطس عام 1962، حيث لم تتم دعوة إسرائيل وتايوان، بمخالفة للوائح الألعاب الدولية، على عكس وعود اللجنة الإندونيسية المنظمة، ولم تنجح توجهات الاتحادات الرياضية في حل الأمر، ولقد طُردت إندونيسيا لذلك السبب من اللجنة الأوليمبية الدولية، واستبعدت من المشاركة في الأولمبياد المزمع عقدها في طوكيو عام 1964، إلا إذا اعتذرت، لقد كان استبعاد إسرائيل من الألعاب الآسيوية في جاكرتا بمثابة مؤشر لما سيحدث في مجال الرياضة، حيث لم يُدعَ الرياضيون الإسرائيليون كذلك في الأحداث الرياضية في بلدان آسيوية أخرى.

في فترة حكم سوكارنو تزايدت التصريحات المعادية من مختلف الزعماء

الإندونيسيين. ولقد كان ذلك الموقف مشتركًا لكل الأحزاب، باستثناء الاشتراكيين الذين أرادوا إقامة اتصالات مع إسرائيل، غير أن هذا الحزب لم يكن لديه تقريبًا أي وزن سياسي. لقد كانت إندونيسيا مشاركة في مشاريع القرارات المعادية إسرائيل في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى. ولقد كانت أسباب هذا العداء الإندونيسي ليس فقط مشاعر التضامن الإسلامية، لكن في الأساس الرغبة في الحفاظ على تأييد الدول العربية لقضية غرب غينيا (إريان جايا)، التي أرادت إندونيسيا ضمها وكانت لا تزال تحت الحكم الهولندي. ولقد اعترف ممثلون دبلوماسيون إندونيسيون أتيح للإسرائيليين الحوار معهم، صراحةً، بأن السبب الحقيقي كان أن عدد أصوات العرب في الأمم المتحدة -وقتها- كان عشرة، ولإسرائيل صوت واحد فقط.

كانت إندونيسيا والهند المؤيدتين الرئيسيتين لمصر بعد تأميمها لقناة السويس. وعندما عُلم أن وحدة عسكرية إندونيسية انضمت (لفترة قصيرة فقط) إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، التي وُضعت في صحراء سيناء بعد "معركة قادش عام 1956)- طُرح الأمر في الكنيست في مارس عام 1957. ولقد أجاب بن جوريون أن إسرائيل لم يطلب منها الموافقة على ضم جنود إندونيسيين إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، غير أنها قررت عدم الاعتراض أو الرد.

عهد سوهارتو

في عهد حكم سوكارنو ساندت إندونيسيا العرب بشكل تام في صراعهم مع إسرائيل. ولقد اعتبر سوكارنو إسرائيل قاعدة للإمبريالية الغربية في العالم الأفروآسيوي. وبعد الإطاحة به في سبتمبر عام 1965 أصبح تأييد إندونيسيا للعرب بشكل أقل. وعلى الرغم من أنها واصلت الإعلان عن مساندتها للقضية العربية، ومطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، إلا أن هذا التأييد الشفهي كان مرتبطًا أكثر بدعوة الجانب العربي إلى "الواقعية" و"الاعتدال". القليل فقط من زعماء إندونيسيا هم من اعتقدوا أن للصراع في الشرق الأوسط تأثيرًا مباشرًا على المصالح القومية لبلادهم، والمنظمات الإسلامية الأصولية فقط هي التي انحازت إلى العرب بشكل تام. وبعد حرب الأيام الستة عام 1967 التي حظيت فيها إسرائيل بتقدير القيادة العسكرية الإندونيسية، أعلن سفير إندونيسيا في واشنطن أن حكومته تؤيد إجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، كحل للأزمة في الشرق الأوسط، واقترح بأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف الدولي على القدس؛ من أجل ضمان حرية الديانة لجميع المعتقدات. كما اقترح وجود إشراف دولي على خليج إيلات وقناة السويس؛ لأنها ممرات ملاحية حيوية

لجميع الدول. لقد كان الموقف الإندونيسي معتدلًا نسبيًا، مقارنة بموقف جميع الدول الإسلامية، ولقد واصلت إندونيسيا التصويت في الأمم المتحدة إلى جانب العرب، غير أن تعبيراتها المعادية للسامية كان ينقصها الآن الحماس المتطرف الذي ميَّز عهد سوكارنو.

علاوة على ذلك، فقد ظهر من التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الإندونيسي آدم مالك للصحف الإندونيسية حول الأزمة في الشرق الأوسط، في 29 من ديسمبر عام 1969، أن على العرب احترام تطلع إسرائيل إلى اعتراف قومي وإقليمي بها، وفي بداية نفس العام، في 23 من يناير، التقى مالك في مباحثات مع ممثل إسرائيلي وطلب منه أن ينقل أصدق تمنياته القلبية إلى أبا إيبن، الذي عرفه جيدًا، وأوضح أنه يجب التطرق إلى التصريحات المتطرفة التي تطلق في إندونيسيا كأنها مجرد كلام، الغرض منه تهدئة الأحزاب الإسلامية، ولقد نصح إسرائيل بإظهار التسامح وتجاهل ذلك الأمر الذي يخدم أغراض السياسة الداخلية، كما قال مالك أن للدعايات العربية حول تدنيس إسرائيل للأماكن المقدسة تأثيرًا على الرأي العام في إندونيسيا، كما نصح إسرائيل بمحاولة جذب المستثمرين اليهود إلى إندونيسيا، حيث أن مستقبل الحكومة مرهون بنجاح برامجها الاقتصادية، ومثل ذلك العمل من الممكن أن يمهد الطريق أمام تطبيع العلاقات بين الدولتين، ولقد رد أبا إيبن على مالك في 5 من مارس عام 1972 في رسالة استعرض فيها الوضع في الشرق الأوسط وجهود إسرائيل، للتوصل إلى اتفاق مرحلي مع مصر حول فتح قناة السويس، والانسحاب الجزئي للجيش الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، وطلب من مالك أن يمارس تأثيره على زعماء مصر.

لاحظ العرب الاتجاه العام الجديد في إندونيسيا بعد تولى الجنرال سوهارتو زمام الحكم، كما أن مختلف الدوائر الإسلامية في إندونيسيا لم تستحسن هذا التغيير، ولتهدئة مخاوف الدول العربية والمنظمات الإسلامية الأصولية في إندونيسيا نفسها، وتعديل "الانطباع الخاطئ" بأن تأييد إندونيسيا للعرب قد انخفض- أعلن الرئيس سوهارتو -في يونيو عام 1970، أثناء زيارة للملك السعودي فيصل لإندونيسيا- التأييد التام لكفاح العرب "المشروع" ضد "العدوان الإسرائيلي"، وفي منتصف عام 1972 توجه وزير الخارجية آدم مالك في زيارة لبعض الدول العربية، وقال في تصريحات أن على إسرائيل الانسحاب من كل "الأراضي العربية المحتلة"، وإعادة "الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني"، لكنه أضاف أن على العرب أن يكونوا واقعيين ويعترفوا بالوضع القائم، كما أعلن مالك أن إندونيسيا لن تعارض فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في جاكرتا، ومرت السنون ولم يفتح هذا

المكتب؛ بسبب معارضة القيادة العسكرية، التي خشيت من التأثيرات السلبية لهذا المكتب على الأمن الداخلي. ولقد كان القلق من أن يكون مكتب منظمة التحرير الفلسطينية عاملًا مثيرًا يساعد نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة المعادية للحكومة. ولقد كانت أول زيارة لعرفات لجاكرتا فقط في يوليو عام 1984. ولقد قام سوهارتو بعدة زيارات لإيران ودول عربية في عام 1975، وعام 1977. ولقد زادت إندونيسيا في تلك السنوات من عدد ممثلياتها الدبلوماسية في الدول العربية من 9 إلى 17.

في سبتمبر عام 1978 وُقعت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. ولقد تصرفت إندونيسيا بحياد تام. ولقد أظهرت تأييدًا لمبادرة الرئيس السادات لزيارة القدس في نوفمبر عام 1977. ولقد وصف الرئيس سوهارتو ذلك بـ"أنها تبعث على الأمل الجديد في السلام". لكنه رفض تأييدها بشكل علني أكثر؛ بسبب معارضة الدول العربية. وفي مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي (OIC) الذي عقد على عجل في شهر مايو عام 1979، امتنعت إندونيسيا مع ماليزيا وبنجلاديش، عن التصويت على طلب تعليق عضوية مصر في المنظمة. وكان يبدو أن إندونيسيا تؤيد بشكل سلبي اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

كثير من الإندونيسيين يتضامنون مع العرب. وفي معظم سنوات حكم سوهارتو فرض قيودًا على النشاط السياسي الإسلامي. وربما لهذا السبب رفضت إندونيسيا على مدى سنوات طويلة السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب في جاكرتا، على عكس الجارة ماليزيا على سبيل المثال، التي منحتها مكانة دبلوماسية كاملة. ولم يناقض ذلك التأييد الكامل الذي منحته إندونيسيا للقضية الفلسطينية ضد إسرائيل. ولقد ذكر الرئيس سوهارتو ذلك رسميًا في خطابه في مجلس النواب في أغسطس عام 1981. لكنه لم يسمح بعد بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويذكر البعض سببًا آخر، وهو أن سوهارتو لم يرغب في أن يعمل مثلُ هذا المكتب في متابعة الصفقات غير الرسمية التي عقدت بين إسرائيل والجيش الإندونيسي. وبالفعل، ووفقًا لأنباء في مختلف الصحف، وقّعت إندونيسيا في سبتمبر عام 1979 على اتفاقية مع إسرائيل، حصلت إندونيسيا وفقًا لها على 28 طائرة "سكاي هوك" و11 مروحية من فائض سلاح الجو الإسرائيلي. وفي سبتمبر عام 1982 اعترفت إندونيسيا لأول مرة علنًا أنها تتاجر مع إسرائيل عبر طرف ثالث. ومنذ خريف عام 1983 رُفع الحظر الذي كان موجودًا في جوازات السفر الإندونيسية لزيارة إسرائيل. مع ذلك استمر التأييد الإندونيسي للعرب وإعلان التضامن الإسلامي معهم. ولقد جاء التعبير عن ذلك في

الانضمام إلى القرارات والتصريحات العلنية ضد إسرائيل، مثلما حدث في فبراير عام 1982، عندما صوت وفدها في الأمم المتحدة ضد إسرائيل لضمها هضبة الجولان، وفي يونيو من نفس العام أدان وزير خارجية إندونيسيا "العدوان الإسرائيلي على لبنان". وفي نهاية الثمانينيات قرر سوهارتو إظهار اهتمام أكبر بالدوائر الإسلامية في إندونيسيا، واعترف رسميًا "بدولة فلسطين"، وفُتحت سفارة هذه "الدولة" في جاكرتا في أبريل عام 1990، بل أن سوهارتو وأسرته بدءوا في اتباع نهج حياة إسلامي أكثر، بما في ذلك قيامهم بالحج إلى مكة في عام 1991، والذي صاحبته دعايات كبيرة.

في بداية عام 1992، في أعقاب إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وكل من الصين والهند- تابعت وزارة الخارجية في القدس الدول الإسلامية في آسيا؛ لمعرفة إن كان لذلك أي تأثير على موقفها تجاه إسرائيل، مرة شهور معدودة ولم يبدُ أنه كان هناك أي صدىً في إندونيسيا للتغيرات الدرامية في علاقات إسرائيل مع الصين والهند، واتضح أنه فيما يتعلق بالدول الإسلامية؛ فإن الأمر مختلف بسبب المنظمات الإسلامية في الداخل، وبسبب العلاقات الإسلامية الدولية في الخارج، ولم تقلد إندونيسيا دولًا مثل تركيا أو مصر، واعتبرتهما "حالات خاصة". مع ذلك كانت هناك محاولة مكنت من القيام بعملية من التقارب الدبلوماسي بين إسرائيل وإندونيسيا، وإن كان من الواضح أنه سيكون بطيئًا جدًا.

لقد كانت الفكرة هي إجراء مقابلة بين وزيري خارجية إندونيسيا وإسرائيل أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ولقد اتضح أن حكومة إندونيسيا حساسة نحو ردود الفعل المحتملة للدوائر الإسلامية المتشددة وحدوث جو من التوتر الداخلي، لو أقامت علاقات مع إسرائيل، وفي نفس الفترة شغلت إندونيسيا منصب رئيس منظمة دول عدم الانحياز، وخافت من أن تضر مثل هذه الخطوة بمكانتها، كما أن ردود فعل الدول العربية كانت عاملًا رَدَع إندونيسيا من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، لكل هذه الأسباب كان من الصعب توقع حدوث تغيير، وعلى الرغم من ذلك فقد طرأت بعض التغييرات المثيرة للاهتمام:

1. بداية حدوث نوع من التخفيف في مَنح تأشيرات دخول الإسرائيليين، في مقابل ما كان متبعًا قبل ذلك.. حيث حصل مختلف الإسرائيليين -خاصة الاقتصاديين والأكاديميين منهم- على تأشيرات دخول لإندونيسيا، ومن البوادر المشجعة كذلك دعوة البروفسور موشه ماعوز من الجامعة العبرية لإلقاء محاضرة في بعض الجامعات في إندونيسيا، بما فيها معاهد إسلامية، وذلك في يونيو عام 1993، ولقد استُقبل جيدًا، لكن في ظل المعرفة القليلة للطائفة الأكاديمية في

إندونيسيا عن إسرائيل وعن علاقاتها بالإسلام؛ حيث استقت معلوماتها من آراء مسبقة ومن الدعايات العربية المعادية، وإن كان لديها أيضًا الكثير من الفضول تجاه إسرائيل (كان الاتصال الأكاديمي السابق في أغسطس عام 1963، عندما زار إسرائيل بروفسور إندونيسي من كلية الزراعة في جامعة بوجور). كما أنه تدريجيا كانت هناك بوادر غير مشجعة، فالأكاديميون الذين دعاهم ماعوز لزيارة إسرائيل لم يلبوا الدعوة.

2. زار الصحفيون الإندونيسيون إسرائيل وبدأت الصحافة الإندونيسية الكتابة عن إسرائيل بشكل موسع نسبيًا، وبأسلوب موضوعي بشكل عام، مع هذا فإن صحفيين ثلاثة، وهم الذين كان من المفترض أن يصلوا إلى إسرائيل في يوليو عام 1993، لم يصلوا؛ لأن الملحق الصحفي في سفارة إندونيسيا في هاج - حيث كان الصحفيون موجودين- قد حذرهم من السفر.

3. بدأت علاقات بريدية واتصال تليفوني مباشر بين البلدين.

4. كان هناك تغيير نحو الأفضل في تصريحات الممثلين الإندونيسيين الرسميين في المحافل الدولية.

5. عندما زار المستشار الألماني هلموت كول إندونيسيا في بداية عام 1993، طرح -بناءً على طلب إسرائيل- مسألة إمكانية إقامة لقاء بين وزيري خارجية إسرائيل وإندونيسيا، وفي محادثات الرئيس كول ووزير خارجيته مع نظرائهم الإندونيسيين لم يرفض الزعماء الإندونيسيون إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، "لكن ليس في الوقت الحالي". كما حاول دبلوماسيون هولنديون نقل رسائل بين البلدين.

في يونيو عام 1993 التقى وزير الخارجية شمعون بيريز مع وزير الخارجية الإندونيسي علي ألاطاس مصادفة، في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، كان الحوار قصيرًا.. وقال بيريز إن إسرائيل مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية مع إندونيسيا، ولقد أجابه وزير الخارجية الإندونيسي أن الأمر من الممكن أن يتم، لو حدث تقدم في مباحثات السلام في الشرق الأوسط، وبعد أن تُحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وبعد فترة وجيزة من ذلك الحوار زار جاكرتا سفير إسرائيل في سنغافورا داني مجيدو، والتقى مع موظفين من وزارة الخارجية الإندونيسية، وحاول دراسة إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى منخفض في البداية: مكاتب مصالح تعمل برعاية دولة ثالثة لها ممثليات دبلوماسية في جاركتا وتل أبيب، ولقد نشرت وزارة الخارجية الإندونيسية تكذيبًا حول وجود "مباحثات رسمية" بين علي ألاطاس وبين نظيره الإسرائيلي حول إقامة

علاقات دبلوماسية. ولقد أكد بيان وزارة الخارجية الإندونيسية بالفعل على وجود حوار، لكنه زعم أن هذا الحوار جاء مصادفة في فترة الغذاء وفي وجود وزراء خارجية آخرين. كما أضاف ألاطاس إلى بيان وزارة الخارجية إلى أنه لا يعلم بلقاء مجيدو مع موظفين في وزارة الخارجية الإندونيسية، وأوضح أنه ليس لدى إندونيسيا أي مخطط لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وفي المقابل قال وزير الدفاع الإندونيسي إدي سودراجات (Edi Sudrajat) أن إندونيسيا ستدرس إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لو استمر الوضع في الشرق الأوسط في التحسن. ولو أن كل الدول العربية أقامت علاقات مع إسرائيل فإن إندونيسيا ستحذو حذوها. وأكد على أن إندونيسيا تساند دائمًا كفاح الفلسطينيين من أجل حق العودة إلى وطنهم الذي احتلته إسرائيل.

زيارة إسحق رابين لإندونيسيا

في تلك الأثناء، في 20 من أغسطس عام 1993، وُقعت في أوسلو اتفاقية المبادئ ("غزة وأريحا أولًا") بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي 21 من سبتمبر وُقعت في واشنطن اتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد رحبت حكومة إندونيسيا ومجلس نوابها بهذه الاتفاقية وأعربا أن أملهما في أن تساعد الأمم المتحدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. كما امتدح الرئيس سوهارتو الاتفاقية، وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى حل شامل لكل القضية الفلسطينية، تلبي آمال الشعب الفلسطيني. ولقد كان وزير الخارجية ألاطاس حذرًا للغاية؛ حيث قال أن إندونيسيا ستواصل التمسك بسياسة تأييد "الكفاح العادل" للفلسطينيين، وأنه من المبكر مناقشة إقامة علاقات مع إسرائيل. وفي مقابل هذه التصريحات الحذرة، اندلعت في جاكرتا، في 20 من سبتمبر، مظاهرات لآلاف المسلمين ضد الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية. ولقد زعمت "لجنة التضامن الإسلامي العالمي" (KISDI) الإندونيسية التي قامت بتنظيم المظاهرات، أن الاتفاقية تمهد الطريق أمام الاعتراف العربي الإسلامي بإسرائيل. أسس هذا التنظيم الدكتور أمين رايس، زعيم تنظيم "المحمدية"، في بداية فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقد هدفت إلى إظهار التضامن مع الفلسطينيين. ولقد ورد في تصريح التنظيم: أن أرض فلسطين تخص الشعوب الإسلامية ولا يجب بيعها بأي صورة كانت. لذلك فإن قرار عرفات التوقيع على الاتفاقية غير شرعي.. وعلى كل المسلمين معارضتها. ودعا المتحدثون في المظاهرات الحكومة بعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

سارع ياسر عرفات إلى زيارة الرئيس سوهارتو، الذي كان في ذلك الوقت رئيس

حركة دول "عدم الانحياز" Non-Aligned Movement – NAM)؛ ليقنع من خلاله أعضاء المنظمة المشاركة في إعادة الإعمار. ولقد وصل عرفات في زيارة لإندونيسيا في 24 من سبتمبر عام 1993، في طريقه عودته من بكين. وأخبر سوهارتو بالاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد أعرب عن ثقته في أن سوهارتو والشعب الإندونيسي سيواصلون مساندة الشعب الفلسطيني. كما عاد وأكد سوهارتو على أنه يساند بشكل كامل النضال الفلسطيني. وأنه على ثقة من أن مبادرة السلام ستؤدي بالشعب الفلسطيني إلى الاستقلال والسيادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد فترة غير طويلة من زيارة عرفات. زار جاكرتا رئيس الحكومة إسحق رابين. وهو أيضًا في طريق عودته من بكين. كما التقى هو أيضًا سوهارتو بصفته رئيس حركة دول "عدم الانحياز". وليس كرئيس لإندونيسيا. جرت المقابلة في 15 من أكتوبر عام 1993، ونُسقت بناء على طلب رئيس حكومة إسرائيل. عبر المخابرات العسكرية الإندونيسية والموساد. وصل رابين على طائرة سلاح الجو الإسرائيلي. وبعد محادثات لمدة ساعة فقط مع سوهارتو واصل طريقه إلى سنغافورا. تم التكتم على اللقاء وأُعلن عنه للصحفيين بعد يوم من مغادرة رابين. ولقد طلب رئيس الحكومة تأييد شعوب آسيا على اتفاقية المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد رد سوهارتو بأن إندونيسيا ترحب بالاتفاقية. وتأمل أن تمهد الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما طرح رابين قضية العلاقات مع إسرائيل. غير أن سوهارتو أوضح له أنه من الممكن دراسة إقامة علاقات دبلوماسية فقط. بعد إقرار سلام شامل في الشرق الأوسط. وبعد أن يحصل الفلسطينيون على استقلالهم. فاجأت زيارة رابين القصيرة الزعماء المسلمين في إندونيسيا. هم لم يعربوا عن معارضتهم للزيارة. لكن قالوا أنه يجب الاستمرار في السياسة الحذرة تجاه إسرائيل. ولقد حذر رئيس "مجلس العلماء" الإندونيسي من أنه: لو أقامت الحكومة علاقات دبلوماسية فورية مع إسرائيل؛ فإن ذلك سيؤدي إلى اضطرابات سياسية. ولتجسيد ذلك قام بعض العشرات من الشباب المسلمين. بعد أسبوع من زيارة رابين. بمظاهرات ضد إسرائيل ونادوا الحكومة إلى عدم الاعتراف بها. ولقد ذُكر في المنشورات التي قاموا بتوزيعها أن إسرائيل نكبة على المسلمين والبشرية جمعاء. ولقد حُرقت في المظاهرات أعلام إسرائيل وصور لرابين.

وفي مجال التصريحات السياسية العلنية لم يطرأ أي تغيير على الجانب الإندونيسي. لكن في مجال العلاقات العملية كان من الممكن ملاحظة وجود تغيير بسيط. بعد فترة وجيزة من توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، سارع وزير الخارجية علي ألاطاس إلى الإعراب عن قلقه من مسألة تنفيذ الاتفاقية؛ حيث اعتبر أصل المشاكل في الصعوبات المرتبطة بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة. كما أعرب ألاطاس عن أمله في أن تنفذ إسرائيل الاتفاقية كما ينبغي. وأكد على موقفه أن الوقت لم يحن بعد من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي المتواصل، ولأن الفلسطينيين لم يحصلوا بعد على حقهم في تقرير المصير. وقال إنه عندما تقرر إندونيسيا -عندما يحين الوقت المناسب- لإقامة علاقات دبلوماسية- فإن ذلك سيتم دون أن تدفعها الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ذلك. كما نشرت وزارة الخارجية الإندونيسية بيانًا رسميًا استنكرت فيه بشدة حكم المحكمة العليا في إسرائيل، الذي قال بأن "المسجد الأقصى" وقبة الصخرة أرض إسرائيلية. كما حظيت المذبحة التي قام بها باروخ جولدشطاين في مسجد بالخليل، بدعايات كبيرة في وسائل الإعلام الإندونيسية، واعتبرت الحكومةَ إسرائيل المسئولة عن ذلك. كما دعا مجلس النواب الإندونيسي العالمَ إلى استنكار هذه المذبحة. ولقد حُرق علم إسرائيل في مظاهرات غاضبة في الشوارع. وفي أكتوبر عام 1993 نشر قائد الجيش الإندونيسي الجنرال فيصل تانجونج (Faisal Tanjung)، تكذيبًا للأنباء حول شراء إندونيسيا للسلاح من إسرائيل. وعندما زار وفد من خمسة أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي إندونيسيا في يناير عام 1994، عقد رئيس "لجنة التضامن الإسلامي العالمي" مؤتمرًا صحفيًا واحتج على طرح أحد أعضاء الوفد (Arlen Spector)، مسألة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، في لقائه مع الرئيس سوهارتو. ولقد أكد سوهارتو -الذي لم يتلفت نهائيًا إلى أقوال العضو- على تأييد النضال الفلسطيني، وطالب بالانسحاب الإسرائيلي من "الأراضي المحتلة"، بل أنه قدم إلى عرفات منحة 2 مليون دولار.

الحدث الآخر الذي أدى إلى ردود فعل سلبية في إندونيسيا؛ هو الزيارة التي قام بها أربعة صحفيين إندونيسيين إلى إسرائيل في 8 من فبراير عام 1994، ولقد مكثوا في إسرائيل مدة أربعة أيام، وأجروا لقاءات مع رئيس الحكومة إسحق رابين ومع وزير الخارجية شمعون بيريز. كما التقوا بعض رجال الاقتصاد، وتجولوا في بعض الأماكن في إسرائيل. كما قام اثنان من الصحفيين -بمبادرة شخصية- بزيارة فيصل الحسيني، الذي كان مسئولًا عن ملف القدس في السلطة الفلسطينية، ومع عودتهم إلى إندونيسيا اندلعت مظاهرات ضدهم أمام مكاتب نقابة الصحفيين الإندونيسية، ولقد طالب المتظاهرون بسحب تراخيصهم الصحفية، وإجراء تحقيق معهم؛ للتحقق من عدم تحولهم إلى "عملاء للدعاية الصهيونية". ولقد

قامت نقابة الصحفيين بتوبيخهم، ونشرت صراحة رأيًا قالت فيه: أنه سيكون على الصحفيين في المستقبل التشاور مع النقابة قبل الاستجابة لدعوات الحكومات الأجنبية، التي ليس لإندونيسيا معها علاقات دبلوماسية. كما قابل الصحفيون وزير الخارجية علي ألاطاس من أجل توضيح ملابسات سفرهم. ولقد صرح ألاطاس فيما بعد في مجلس النواب أن الزيارة تمت قبل أوانها، وكان من الممكن أن تثير انطباعًا خاطئًا بالنسبة لسياسة إندونيسيا الخارجية. وأنهم لو تشاوروا معه قبل السفر؛ لنصحهم بعدم السفر. هذا على الرغم من معرفته بسفر صحفيين إندونيسيين فيما مضى إلى إسرائيل. فقط يوسف حبيبي -وزير البحث والتكنولوجيا- قال إنه لا يجد أي عيب في زيارة الصحفيين إسرائيل. وفي هذا الخصوص ربما تجدر الإشارة إلى أنه في 2 من يونيو عام 1994، قرر مجلس الرقابة الإندونيسي حظر عرض فيلم "قائمة شندلر" الذي أخرجه ستيفن سبلبرج. ولقد كان ذلك على ما يبدو بضغط من الجماعات الإسلامية.

يتضح أنه في تلك السنوات -النصف الأول من التسعينيات- تطورت علاقات تجارية بين إندونيسيا وإسرائيل. فقد كتبت الصحف الإندونيسية علنًا عن ذلك: أنه في عام 1991 صدّرت إسرائيل بضائع إلى إندونيسيا بإجمالي 31,974 دولار فقط. وفي العام التالي ارتفعت الصادرات إلى 1,702,732 دولار. ولقد جرت هذه العمليات التجارية في معظمها عبر سنغافورا. ولقد اشتملت على سلع تكنولوجية متقدمة ، وتجهيزات أمنية، ووسائل اتصال، وكيماويات، ونفط. وفي أغسطس عام 1994 زار إندونيسيا مدير الجمارك الإسرائيلية بناء على دعوة من نظيره الإندونيسي، وبتصديق من الرئيس سوهارتو على ما يبدو. كما جرت مباحثات حول العلاقات التجارية، وترتيبات الجمارك بين الدولتين، وحول إمكانية استيراد سلع زراعية من إسرائيل. ولقد شارك في هذه المباحثات ممثلو وزارة الخارجية الإندونيسية. وفي سبتمبر عام 1994 تم الاتفاق بين الدولتين على السماح بالاتصال البريدي المباشر وفي أكتوبر من نفس العام زار جاكرتا وفد إسرائيلي كبير، برئاسة دان جيلرمان، رئيس مكتب التجارة الإسرائيلية، وهو الذي شارك في المؤتمر حول الصناعات الصغيرة. وفي عام 1994 بدأت شركة الكهرباء الإسرائيلية في شراء الفحم من إندونيسيا، ومنذ عام 1996 وما بعده أصبحت عمليات الشراء ثابتة.. ومنذ عام 2001 وصلت إلى حوالي مليون ونصف المليون طن سنويًا.

عهد عبد الرحمن وحيد وما بعده

شخصية غير عادية من بين الزعماء المسلمين الإندونيسيين، من ناحية العلاقات مع إسرائيل.. كانت هذه الشخصية هي: عبد الرحمن وحيد، رئيس

المنظمة الإسلامية "نهضة العلماء"، والذي لُقب بـ"جوس دور" (Gus Dur). يقدر عدد أعضاء هذه المنظمة بحوالي 30 مليون شخص. كان لوحيد -الذي زار إسرائيل عام 1980- آراء إيجابية عن إسرائيل معلنة وبشكل حر. ولقد اعترض وحيد في الحوار الذي أجراه في مارس عام 1994 مع اتحاد الطلاب الإندونيسيين، على اعتبار إسرائيل دولة سلبية. وقال أن اليهود لا يختلفون عن البشر الآخرين، وأنه يخجل من أن عليه أن يخفي إعجابه بالشعب اليهودي.. وفي رأيه، أنه ليس هناك سبب لعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. مع هذا وافق على ضرورة تصرف إندونيسيا بحرص شديد وعدم التعجل في اتخاذ قرار. وعلى إندونيسيا أن توفق سياستها مع الدول العربية والإسلامية الأخرى.

في 27-28 من أكتوبر عام 1994، عقد معهد ترومان التابع للجامعة العبرية في القدس، ورشة عمل عن اليهودية والإسلام، وكان من بين المشاركين وفد من خمسة من رجال الدين الإندونيسيين، من بينهم عبد الرحمن وحيد الذي ألقى محاضرة في إطار هذه الورشة. ولقد دعاهم رئيس الحكومة إسحق رابين إلى حفل توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن في 25 من أكتوبر. وفي إندونيسيا نُشرت تصريحات استنكار شديدة من جانب "مجلس العلماء الإندونيسي" (MUI)، ومن وجانب الدكتور أمين رئيس، رئيس المنظمة الإسلامية المنافسة -"المحمدية"- الذي زعم أنه "ليس معنى أن صافح عرفاتُ رابين- أننا قادرون على التوصل إلى استنتاج أنه قد آن الأوان لإقامة علاقات (مع إسرائيل)". وقال وزير الخارجية على ألاطاس أنه لم يعرف بالزيارة، وأن وزارة الخارجية الإندونيسية نشرت بيانًا يقول: أن ليس هناك تغيير في الموقف الرسمي الإندونيسي، وأنه لم يحن الأوان بعد لإقامة علاقات. ومع عودته أعلن عبد الرحمن وحيد الذي سافر إلى إسرائيل للمشاركة في السمينار: أنه ليس من حق أحد أن يسلبه هذا الحق. وفي رأيه أنه قد آن الأوان لإقامة علاقات مع إسرائيل. فإذا كانت الدول التي كانت أعداء إسرائيل قد قامت بذلك، فليس هناك سبب في عدم قيام إندونيسيا بذلك، وتساءل: "هل نحن أكثر إسلامًا من الأردن ومن منظمة التحرير الفلسطينية؟". التقى السفير الإسرائيلي في سنغافورا مع أحد أعضاء الوفد عند عودتهم من إسرائيل، وقد أخبره بعلم الرئيس سوهارتو بالزيارة، لكن وزير الخارجية لم يُبلغ بذلك. وهذا ما حدث أيضًا أثناء زيارة رابين لجاكرتا قبل عام من ذلك. لم يتراجع وحيد من الانتقادات التي وُجهت إليه، وفي يونيو عام 1995 تحدث ثانية في مؤتمر أكاديمي في بالي، عن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وقال أنه من المحظور أن ندع الصراع بين اليهودية والإسلام يمنع إقامة هذه العلاقات.

خلال عام 1994 وما بعده، جرت لقاءات أخرى بين شخصيات إندونيسية وإسرائيلية، وكان هناك لقاء بالمصادفة بين الرئيس عيزر فايتسمان ووزير الخارجية الإندونيسي ألاطاس، عندما زار الاثنان جنوب أفريقيا في مايو عام 1994. ولقد أعرب فايتسمان عن أمله في أن تتحسن العلاقات بين البلدين وأن يصبح من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، كما كانت هناك اتصالات في المجال الاقتصادي، وقد كان لها مغزى أكبر على ما يبدو، فلقد زار رجل الأعمال الإسرائيلي شموئيل دنقنر إندونيسيا في شهر أبريل عام 1995، كضيف على رئيس مكتب التجارة والصناعة (KADIN)، أبو ريزال بكري (Abu Rizal Bakri)، ولقد جرت الزيارة بموافقة حكومة إندونيسيا، والتقى دنقنر مع رؤساء الشركات الكبرى في إندونيسيا، ولقد زار وفد اقتصادي إسرائيلي من رجال شركة "بوتقة الصناعات"، برئاسة رئيس الشركة بني جاؤن، إندونيسيا في فبراير عام 1996. ولقد قَدِم طاقم تلفزيوني إندونيسي إلى إسرائيل لأول مرة في يونيو عام 1995، لتصوير فيلم وثائقي عن المجتمع الإسرائيلي، وإجراء مقابلات مع مواطنين إسرائيليين، كما تطورت علاقات طيبة -ستسمح بوجود اتصالات متكررة- بين جاد يعقوبي سفير إسرائيل في الأمم المتحدة وبين نظيره الإندونيسي، ربما لتصويت إسرائيل في أكتوبر عام 1994 لصالح اختيار إندونيسيا في مجلس الأمن كواحدة من الدول غير دائمة العضوية، ولقد اكتملت هذه الخطوة عندما أدان سفير إندونيسيا في الأمم المتحدة، من منطلق منصبه كرئيس لمجلس الأمن، العمل الإرهابي الذي قام به انتحاري في حافلة في رامات أشكول في القدس، الذي وقع في 21 من أغسطس عام 1995، والذي قُتل فيه خمسة إسرائيليون وأصيب العشرات.

في إطار الاحتفال بمرور العام الخمسين على إنشاء الأمم المتحدة في أكتوبر عام 1995، التقى ثانية -هذه المرة في نيويورك- كل من رئيس الحكومة إسحق رابين والرئيس الإندونيسي سوهارتو، ولقد جرى اللقاء في 21 من أكتوبر، ولقد اتفق رابين وسوهارتو فيما بينهما على أن يلتقي سفيرا البلدين للحديث عن العلاقات الثنائية بين البلدين، وبالفعل تمت سلسلة من اللقاءات بين الاثنين، ولقد اقترح يعقوبي البدء في تطبيع تدريجي للعلاقات بدون تأجيل، وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، كما دعا الإندونيسيين إلى الدراسة في إسرائيل، تحدث السفير الإندونيسي عن الحساسية الإسلامية في بلده التي يجب على الحكومة وضعها في الاعتبار، وقال أنه قد سمح للمسلمين والمسيحيين بزيارة الأماكن المقدسة في إسرائيل، وأوضح أن إندونيسيا مهتمة بأن تستمر العلاقات القائمة بين رجال الأعمال من الجانبين، بل وأن تتطور.. غير أنهم غير قادرين في هذه الأثناء بالسماح

بزيارة ممثلين رسميين في الشئون الاقتصادية. كما قال السفير أنه لو تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وسوريا ولبنان؛ سيكون لذلك تأثير كبير. من الممكن التوقع أن يؤدي إلى تحول في العلاقات.

لقد بقيت السياسة الإندونيسية المعلنة بدون تغيير. ولم يطرأ أي تحرك في اتجاه إقامة العلاقات. وإن كان في مجالات عملية مختلفة قد حدث تغييرات من حين إلى آخر. ففي أكتوبر عام 1994 أعلنت وزارة الخارجية الإندونيسية أن الزائرين الإندونيسيين يستطيعون البقاء في إندونيسيا. طالما استمرت اللقاءات أو الاجتماعات التي جاءوا من أجلها. وسيحصل الزائرون الإندونيسيون على تأشيرة الدخول على ورقة منفصلة تُرفق بجوازات السفر. وبعد شهرين من ذلك أعلنت وزارة الخارجية الإندونيسية أنها توافق مبدئيًا على زيارة السائحين الإسرائيليين لإندونيسيا. مع بعض القيود: (1) حظر الإعلان عن مثل هذه الزيارات. (2) أن تكون التأشيرات على ورقة منفصلة. تصدرها سفارة إندونيسيا في بانكوك أو في سنغافورا. يمكن للسائحين الإسرائيليين القدوم فقط في مجموعات منظمة. كما يستطيع الإسرائيليون المشاركة في الأحداث الرياضية أو المؤتمرات الدولية التي تعقد في إندونيسيا. لكن يُحظر رفع علم إسرائيل. أو ترديد نشيدها الوطني. أو استخدام أي شعارات إسرائيلية أخرى. ولمزيد من الحرج. نُشر في الصحافة بعد عدة أيام تكذيب من مدير عام وزارة السياحة الإندونيسية. حول الأنباء عن تغيير إندونيسيا لسياستها تجاه إسرائيل. وأشار إلى أنه لن يُسمح للسائحين الإسرائيليين بدخول إندونيسيا.

بعد زيارة رابين لجاكرتا عام 1993 رُفع الحظر غير الرسمي الذي فرض على سفر الإندونيسيين إلى إسرائيل. ولقد قدم الحجاج من إندونيسيا. قبل ذلك من حين إلى آخر. لكن خلال عام 1994 زار القدس حوالي 4,000 إندونيسي. معظمهم مسلمين. جاءوا للصلاة في "المسجد الأقصى" في القدس. وفي فبراير عام 1995 أعلن وزير الأديان الإندونيسي في مجلس النواب في جاكرتا: أن الحكومة لن تمنع المواطنين الإندونيسيين من زيارة الأماكن المقدسة في القدس. ولقد أضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإندونيسية: أن ليس لهذا القرار أي معنى من ناحية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما سمح أيضًا لرجال الأعمال بزيارة إسرائيل. وفي 17 من نوفمبر عام 1996 قال الرئيس سوهارتو أن حكومته تشجع المسلمين والمسيحيين الإندونيسيين على زيارة القدس عبر الأردن. وأضاف أن آلاف الإندونيسيين يزورون إسرائيل سنويًا. وأنهم يحصلون على تأشيرات الدخول من السفارة الإسرائيلية في سنغافورا.

مرة ثانية وقع حادث في المجال الرياضي، ففي الفترة 1-6 من أغسطس عام 1995 جرت في جاكرتا مسابقة دولية للقوس، ولقد قررت اللجنة الإندونيسية المنظِّمة السماحَ بمشاركة رياضيين من إسرائيل والبرتغال، على الرغم من أن إندونيسيا ليس لها علاقات دبلوماسية معهما، لكن دون أن تسمح لهما برفع علمهما أو ضرب سلامهما الوطني، ولقد احتج اتحاد رياضة القوس الإسرائيلي على ذلك أمام الاتحاد الدولي، وكذلك المؤتمر اليهودي العالمي الذي وصف ذلك "بالعنصرية ومعاداة السامية الغريبة". من ناحية أخرى تزايدت ضغوط الدوائر الإسلامية في إندونيسيا على الحكومة التي لم تسمح نهائيًا بدخول الرياضيين الإسرائيليين، وأعلنت اللجنة المنظمة أن الرياضيين الإسرائيليين يستطيعون المشاركة منفردين، وليسوا كممثلين لبلادهم، ولقد جرت المسابقات بدون مشاركة إسرائيل.

في يناير عام 1996 زار وزير المالية أبراهام شوحاط الهند، وهناك قال أن العلاقات الدبلوماسية بين إندونيسيا (وماليزيا) وبين إسرائيل سوف تقام بعد فترة ليست بالطويلة بعد إقامة سلام مع سوريا، والمنتظر إقراره في القريب، ولقد منح هذا التصريحُ علي ألاطاس فرصة إلى العودة إلى إندونيسيا للإعلان أنها متمسكة بموقفها ضد العلاقات مع إسرائيل، حتى لو أقر السلام بين إسرائيل وسوريا، فعلى حد قوله، يمكن البدء في مناقشة مسألة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل فقط بعد حل القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي كله،حيث أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية قضية رئيسية بالنسبة لإندونيسيا، ولقد علق ألاطاس اتهام فشل مسيرة السلام في الشرق الأوسط بالرفض المتعنت لإسرائيل بتنفيذ التزاماتها وفقًا لقرارات الأمم المتحدة.. وأضاف: أنه على الرغم من زيادة الاتصالات بين الإندونيسيين والإسرائيليين فليس هناك أمل في إقامة علاقات دبلوماسية في المستقبل القريب، كما تحدث عن إمكانية إقامة علاقات تجارية كرد على الأنباء التي نشرت على زيارة وفد شركة "كور"، التي ذكرنا سابقًا، ويرى أن حساسية الشعب في إندونيسيا تجاه علاقات غير رسمية مع إسرائيل قد انخفضت؛ بفضل زيادة عدد الإندونيسيين الذين يزورون المسجد الأقصى.

وفي أعقاب أعمال التطوير في منطقة الأقصى وافتتاح نفق حائط البراق في نهاية عام 1996، أدانت وزارة الخارجية الإندونيسية إسرائيل، مثلما قامت بذلك منظمات إسلامية في إندونيسيا، والتي طلبت مقاطعة إسرائيل في جميع المجالات، ولتجسيد هذا الموقف السياسي الإندونيسي أعلن علي ألاطاس، في 8 من ديسمبر عام 1997، عن تبرع بقيمة 2 مليون دولار لياسر عرفات، وكان ذلك بما يتماشى مع

الالتزام بالتبرع للسلطة الفلسطينية بمبلغ 5 ملايين دولار، والتي قدمت لهم في 9 من يناير عام 1996. وفي فبراير عام 1997 أكد الرئيس سوهارتو على موقف إندونيسيا. وفي رسالة إلى الرئيس المصري مبارك وعد سوهارتو بألّا تقوم إندونيسيا بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل حتى تُعيد كل الأراضي العربية التي احتلتها.

وفي مارس عام 1997 عاد رئيس منظمة "نهضة العلماء" عبد الرحمن وحيد، ليكون موضوعًا للجدل العام. فقد عُلم أنه استجاب لدعوة الانضمام إلى مجلس أمناء "مركز شمعون بيريز للسلام". وقال أنه سيسافر إلى إسرائيل في شهر أكتوبر، وأنه على علم بأنه سيكون هناك معارضون ومؤيدون لهذه الخطوة. وقال وحيد بهذه المناسبة: أنه قد حان الوقت بأن تقيم إندونيسيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهي الخطوة التي ستسمح بمشاركتها في المبادرات الدبلوماسية من أجل دفع السلام في الشرق الأوسط. وأكد على أن بعض الدول العربية قد أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأشار إلى تركيا كنموذج إسلامي، له علاقات مع إسرائيل. وأوضح أن مسألة العلاقات مع إسرائيل قضية سياسية، ولا يجب مناقشتها من زاوية عاطفية. كما يرى أنه إذا كانت هناك جماعات تعارض إقامة علاقات دبلوماسية والحكومة لا ترغب في أن تزعجها هذه الجماعات بالمظاهرات، وإذا قررت الحكومة إقامة العلاقات؛ فستستطيع مواجهة هذا الإزعاج، حيث أن معظم الشعب سيحكم على الأمر وفقًا للنتائج، ولو ظهرت فائدة من إقامة العلاقات فسيتقبل الشعب ذلك. مع ذلك قال وحيد أنه من المحظور المساس بالعلاقات مع العرب.

لقد كانت أقوى معارضة لسفر وحيد إلى إسرائيل من جانب منافسه السياسي أمين رئيس، رئيس حركة "المحمدية" و"اللجنة الإندونيسية للتضامن الإسلامي". انتقدت هذه الجماعات "مؤيدي الصهيونية" في إندونيسيا، وطالبوا حكومة إندونيسيا بالعمل على مقاطعة إسرائيل في كل المحافل الدولية. كما لم يفهم وزير الخارجية علي ألاطاس الدعوة، وقال للصحفيين أن إسرائيل دعت وحيد للانضمام إلى "مركز بيريز" في محاولة لدفع العلاقات الدبلوماسية مع إندونيسيا. سافر وحيد إلى إسرائيل في أكتوبر عام 1997، وشارك في المؤتمر التأسيسي "لمركز بيريز للسلام"، وألقى محاضرة على المشاركين عن التسامح الديني، والتقى شخصياتٍ إسرائيليةً مختلفة، بل اختير لإدارة المركز.

في أغسطس عام 1997 رفضت حكومة إندونيسيا طلب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لزيارة إندونيسيا، أثناء جولته في آسيا، التي ضمت اليابان وكوريا الجنوبية.

في العقد الأخير من القرن العشرين سرعان ما تدهور الوضع الاقتصادي في إندونيسيا، وثارت المظاهرات الجماعية ضد الرئيس سوهارتو وأفراد أسرته الذين اتهموا بالفساد، وتحولت إلى مظاهرات دامية، وفي مايو عام 1998، بعد 32 سنة من الحكم، أعلن الرئيس الإندونيسي سوهارتو عن استقالته، وعُين مكانه نائبه يوسف حبيبي، وكان حبيبي قد زار إسرائيل في الستينيات، فما أن عُين رئيسًا للصناعات الجوية الإندونيسية حتى قام بإقامة علاقات مع منظومة الدفاع الإسرائيلية، وفي منتصف الثمانينيات عينه سوهارتو وزيرًا للعلوم والتكنولوجيا، غير أنه بعد تعيينه رئيسًا لإندونيسيا لم يحدث أي تغيير في العلاقات الإندونيسية الإسرائيلية في المجال الدبلوماسي، على الرغم من اتصالاته مع إسرائيل، ولقد منعه الغليان وعدم الاستقرار الداخلي في إندونيسيا من مثل هذه الخطوة.

وبعد مرور وقت ليس بالطويل، وفي يونيو عام 1997، جرت الانتخابات في إندونيسيا، واختير عبد الرحمن وحيد -المعروف بنظرته الإيجابية لإسرائيل- رئيسًا، واختير خصمه السياسي أمين رئيس، رئيسًا للبرلمان، قال وحيد في محاضرة علنية ألقاها في جزيرة بالي في 24 من أكتوبر: أنه لا يوجد سبب في عدم إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وفي اليوم التالي التقى بالسفراء العرب في جاكرتا، ووعدهم أن المقصود ليس علاقات دبلوماسية، لكنه عاد وأوضح أن إندونيسيا ستحذو حذو بعض الدول العربية وتقيم في إسرائيل ممثلية تجارية، كما قال وزير الخارجية إلفي شهاب، أن المقصود ليس علاقات دبلوماسية كاملة، وربما ليس مكاتب اقتصادية، لكن الحكومة الجديدة تنوي إقامة علاقات مع إسرائيل؛ لأنه بدون مثل هذه العلاقات لن يكون في مقدور إندونيسيا إسماع صوتها في قضايا الشرق الأوسط، وأضاف شهاب قائلًا: أن العلاقات مع إسرائيل هي وسيلة مفيدة لجذب المستثمرين الأجانب إلى إندونيسيا، خاصة من الولايات المتحدة، ولقد أدت نيات الحكومة في إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل إلى المظاهرات، ولقد ساقها الخوف من تزايد معارضة المنظمات الإسلامية أن تتخذ الحكومة قرارًا في 18 من نوفمبر عام 1999، بالتراجع عن نياتها إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، وبمرور بضعة أيام، وفي 25 من نوفمبر، عاد الرئيس وحيد ليطبق رؤيته وأعلن أنه ينوي فتح ممثلية تجارية في داخل السلطة الفلسطينية، وبعد ذلك فتْح أخرى في إسرائيل، ولن تكون هذه الممثلية رسمية، واعترف بوجود انتقاد شديد في إندونيسيا للعلاقات التي ينوي إقامتها مع إسرائيل.

استمرت الاتصالات بين الحكومتين، للبحث عن وسيلة لتحقيق العلاقات، وفي ديسمبر عام 1999 زار جاكرتا وفد إسرائيلي من قبل اتحاد المكاتب التجارية، وتم الحديث عن إمكانية فتح الدولتين لممثليات تجارية غير رسمية، في إطار المكاتب

التجارية. ولقد استكملت المباحثات في إسرائيل في مايو عام 2000 مع وفد إندونيسي كبير من رجال الأعمال والاقتصاد. وفقط في يناير عام 2001 رفعت حكومة إندونيسيا كل القيود على التجارة بين إسرائيل وإندونيسيا. وسلمت رسالة رسمية في هذا الخصوص إلى مدير عام وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية. الذي زار جاكرتا وقتها. وفي ذلك الوقت توجه وفدان إسرائيليان إلى إندونيسيا. الأول برئاسة الدكتور رؤبين حوريش المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة . والثاني برئاسة تسفي جباي نائب المدير العام لشئون آسيا في وزارة الخارجية. التقى أعضاء الوفدان في جاكرتا في حوار عند الرئيس وحيد. وقيل وقتها أنه بعد مرور ثلاث سنوات سيكون احتمال التجارة بين إسرائيل وإندونيسيا مليار دولار سنويًا. (حيث كان معدل التجارة عام 1999 بين البلدين حوالي 20,5 مليون دولار فقط. غير أن الزيادة كانت سريعة ووصلت في عام 2000 إلى 130 مليون دولار). كما أعد الوفدان قائمة بالبضائع والفروع الاقتصادية التي أثارت اهتمام الدولتان.

وفي مجال التعاون والمساعدات الفنية. ظهرت علاقات أولية. ففي عام 1996 عمل في إندونيسيا خبير زراعي إسرائيلي. وبعد عام وصل إلى إسرائيل 13 دارسًا إندونيسيًا. شاركوا في دورات في مجالات الإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 1998 أيضًا وصل دارس إندونيسي في هذا التخصص إلى إسرائيل.

لم تنجح القوة السياسية لعبد الرحمن وحيد في مواجهة المنظمات الإسلامية الراديكالية. التي عارضت نيته التقدم نحو أي علاقات مع إسرائيل. ولقد تورط في فضائح أدت إلى سقوطه. بعد حوالي عامين ونصف من حكمه. ولم يستطع أن ينفذ خطته في فتح ممثليات "للشئون الجارية" مثلما أراد. وعندما اختيرت ميجاواتي سوكرنوفوطري رئيسة لإندونيسيا لم يكن هناك شيء معروف عن رؤيتها لإسرائيل والصراع في الشرق الأوسط. وكان من الواضح أن أساس اهتماماتها سيكون حل المشكلات الصعبة المرتبطة بإندونيسيا. ولم يكن هناك أي سبب منطقي في الافتراض أنها سترغب في التقرب من إسرائيل. وهذا لنفس الأسباب التي منعت سلفها من القيام بذلك.

من التسلسل التاريخي السابق يمكن الافتراض بشكل مؤكد: أن الرؤساء سوهارتو وحبيبي ووحيد كانوا مهتمين بالعمل على تطبيع العلاقات بين إندونيسيا وإسرائيل. ورأوا مميزاته. واتخذ كل منهم خطوات محدودة في هذا الاتجاه. مع ذلك لم يكونوا مستعدين- أو قادرين- على التورط بسبب ذلك في مشكلات داخلية. من شأنها أن تثير الدوائر الإسلامية الأصولية. وليس هناك دليل على أن أيًا منهم قد خاف من ردود فعل الدول العربية.

5. ماليزيا – ماليزيا

أسس اتحاد ماليزيا في أغسطس عام 1957 بعد اتحاد تسع سلطانيات في شبه جزيرة الملايا، التي كانت تحت الحماية البريطانية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ومستعمرتين تحت التاج البريطاني، بلغ عدد سكانها 6.2 مليون نسمة، نصفهم من الملايا، و37% صينيين، و11% هنود، والبقية أوربيون وغيرهم، يسكن معظم الملايون -الذين بدءوا الدخول في الإسلام تدريجيًا قبل 500 سنة- في القرى، ولقد توطدت علاقاتهم بالدولة العربية في المائة سنة الأخيرة، خاصة بعد تزايد الحجيج إلى مكة، واندفاع الكثير من الشباب نحو الدراسات الدينية في مصر والسعودية، ولقد كان لرجال الدين الأثر الكبير على السكان الملايين.

بدأت هجرة الصينيين إلى ملايا بنسب كبيرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع اكتشاف مناجم בדיל واستغلال البريطانيين لها، كما تم جلب الكثير من العمال من الهند للعمل في زراعة المطاط (מטעי הגומי)، من هنا نشأت مشكلة ديموغرافية صعبة من وجود طوائف مختلفة القومية، والديانة، والثقافة.. المشكلة التي تفاقمت كذلك بسبب مؤهلات الصينيين والهنود ومبادراتهم، التي حظيت خلال سنوات قليلة بانجازات اقتصادية لم يشهد الملايون مثلها، وبعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر تعبير عن ذلك في التمرد الشيوعي (الذي سمي في اللغة الرسمية emergency، طوارئ) الذي كان معظم محاربيه من أبناء الطائفة السنية، ولقد خبا هذا التمرد في عام 1960 فقط، ومع نيلها استقلال في عام 1957 وافق ممثلو كل الطوائف، وكذلك غير المسلمين، بأن يكون الإسلام الدين الرسمي للدولة، واللغة الملاية اللغة الرسمية وأن يضاف إلى الدستور مواد مختلفة تضمن أفضلية الملايين في أجهزة الحكم، والجيش، والشرطة، والاقتصاد، والتعليم.

أضافت هذه الأفضلية إلى التوتر الديني والطائفي الذي ساد في ملايا، وبعدها في ماليزيا، حصلت سنغافورا المجاورة -التي كانت كذلك مستعمرة تحت التاج البريطاني- على الحكم الذاتي في عام 1964 (انظر الفصل الثاني عشر)، ولقد فاز "حزب العمل الشعبي (People Action Party – PAP)، في الانتخابات التي أجريت في سنغافورا في عام 1959، وهو حزب ذو طابع اشتراكي، ولقد عرض زعيمه لي كوان يو (Lee Kuan Yew) الاتحاد مع ماليزيا، ولقد كان عدد سكان سنغافورا 1.7 مليون نسمة، حوالي 75% منهم صينيون، و12% ملايون، و8% هنود وآخرون، ولقد خشي رئيس حكومة ملايا طونقو عبد الرحمن أن يزعزع هذا الاتحاد التوازن الديموغرافي، ويضعف مكانة الملايين المسلمين، علاوة على أنه تزايدت في هذا الوقت

التوجهات اليسارية المتطرفة. لذا حدد أنه سيوافق على اتحاد شبه الجزيرة المالاية مع سنغافورا، شريطة أن يكون تمثيلهم في البرلمان الفدرالي أصغر من نسبة السكان. ومن أجل التوازن ومنع وجود أغلبية سنية عرض طونقو توسيع الاتحاد وضم إلى الدولة الجديدة -التي ستسمى ماليزيا- المناطق البريطانية في شمال جزيرة برونياو: سرفاق، وصباح شمال برونياو فيما مضى) وسلطنة براوناي (التي لم تنضم إليهم في نهاية الأمر). ولقد كان إجمالي عدد السكان وقتها في هذه المناطق حوالي 1.5 مليون نسمة من بينهم حوالي مليون مالاي أو أبناء القبائل الأخرى من عرق قريب، يشكل المالايون في ماليزيا حوالي 52% والصينيون حوالي 36%. ولقد تأسس الاتحاد الماليزي في نهاية الأمر فقط في 16 من سبتمبر عام 1963، بعد مفاوضات مستمرة بين حكومتي مالايا وسنغافورا. ولقد انضمت المستعمرات البريطانية في شمال برونياو، سرفاق وصباح، بعد أن وجدت اللجنة المرسلة من قبل الأمم المتحدة أن غالبية سكانها يؤيدون الانضمام إلى الاتحاد.

رفض سلطان براوناي الانضمام، وبعد أقل من عامين، وفي 9 من أغسطس عام 1965، تلقى الاتحاد الماليزي فشلًا ذريعًا مع انسحاب سنغافورا التي أصبحت دولة مستقلة. ويكمن السبب الرئيسي لهذا الفشل في العنصر الطائفي، أي في العلاقات الصعبة بين الصينيين المالايين، وعدم قدرتهم على التغلب على الفوارق الشديدة بينهما من أجل إقامة وحدة سياسية واحدة. ولقد اندلعت خلافات شديدة بين سنغافورا وبين الحكومة المركزية في كوالالامبور قبيل إقامة الاتحاد. ولقد نبع الخلاف من رغبة المالايين في الحفاظ على مكانة الأفضلية في مواجهة الصينيين والهنود، في مقابل طلب سنغافورا المساواة بين كل المواطنين دون تفرقة بسبب الأصل العرقي، أو الطائفي، أو الديني.. ومناصرتها للقومية الماليزية متعددة الأعراق. ولقد أثار النشاط السياسي الكبير لرئيس حكومة سنغافورا لي كوان يو، مخاوف الطونقو، وأدى في نهاية الأمر إلى أزمة الانسحاب.

لم يتبدد العداء بين الصينيين والمالايين في داخل شبه الجزيرة المالاية حتى بعد انسحاب سنغافورا في أغسطس عام 1965، واندلعت -في مرات عديدة في السنوات التالية- اضطرابات دامية. لقد واجهت ماليزيا مع إنشائها صعوبات من جانب جاراتيها -إندونيسيا والفلبين- الذين طرحوا مطالب إقليمية بالنسبة للأراضي في شمال برونياو: صباح وسرافاق. كما زعمت إندونيسيا أن ماليزيا التي كانت مرتبطة آنذاك بمعاهدة حماية مع بريطانيا وتمركز القوات البريطانية على أراضيها- عبارة عن "ممثل الإمبريالية والاستعمار". وفي خريف عام 1964 قام الجيش الإندونيسي بأعمال عدائية ضد ماليزيا، وهي الأعمال التي سميت "بالمواجهة".

ولقد كان أمل الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو أن تؤدي هذه الأعمال إلى تفكك ماليزيا، وتسمح لها بضم صباح وسرافاق. انتهت "المواجهة" بعد إطاحة الجنرال سوهارتو بسوكارنو، وبعد التوقيع على اتفاقيتين بين ماليزيا وإندونيسيا، الأولى في 1 من يونيو عام 1966 في بانكوك، والثانية في 11 من أغسطس من نفس العام في جاكرتا.

يرأس الاتحاد الماليزي واحد من السلاطين التسعة، ويختاره زملاؤه لفترة خمس سنوات، ويسمى "ملك" (Yang Di Pertuan Agong). غير أن القوة السياسية الرئيسية -وكذلك في مجال السياسة الخارجية- كانت في يد رئيس الحكومة. كان طونقو عبد الرحمن هو مؤسس مالايا وأول رئيس حكومة لماليزيا، ولقد كان الشخصية السياسية المسيطرة في مالايا، وبعدها في ماليزيا، حتى استقالته في عام 1971. ولقد كان العنصر الأساسي في سياسته هو التطلع إلى الحفاظ على علاقات طيبة بين الطوائف العرقية المختلفة في البلاد. ولقد أقام لهذا الغرض منظمة سياسية ائتلافية باسم "أليانس" (Alliance)، وهي التي كانت مكوناتها الثلاثة الأساسية أحزاب طائفية، ولقد سيطر هذا الائتلاف على مالايا-ماليزيا منذ حصولها على استقلالها وحتى يومنا هذا.

عمل حزبان آخران -من المعارضة- في نفس الفترة في مالايا، الأول: "الحزب الإسلامي المالايي (Pan-Malayan Islamic Party)، الذي جاء أنصاره في الأساس من المناطق المالاية القروية، والحزب الثاني: الحزب الاشتراكي، الذي كان أساس أعضائه من الطائفة الصينية، ولقد عمل في سنغافورا -كما ذكرنا من قبل- حزب لي كوان يو -PAP- والذي سيطر على الجزيرة.

علم المالايون "أثناء المواجهة مع إندونيسيا" كم هم منعزلون في سياستهم الخارجية، فقبل قيام ماليزيا مثَّل البريطانيون قضايا هذه الدولة، التي أقامت بعض الممثليات الدبلوماسية القليلة، غير أن الدعايات الإندونيسية التي صورت ماليزيا على أنها "مخلوق استعماري جديد يعتمد على الجيش البريطاني"، قد حركت زعماء ماليزيا لاتخاذ عدة خطوات "لتحسين صورتها"، خاصة في العالم الأفروآسيوي، ولقد حظيت الدول العربية في هذه العملية باهتمام خاص على حساب العلاقات مع إسرائيل، ومن أجل الفوز بتأييد العرب، خاصة مصر، وتحييد العداء الإندونيسي؛ استخدم الماليزيون سياسة "التضامن الإسلامي" وبذلوا جهودًا كبيرة بغرض الظهور كدولة إسلامية، خاصة منذ عام 1965 وما بعده، وفي أثناء التقارب مع الدول العربية أصدرت شخصيات ماليزية مختلفة بعض التصريحات المعادية لإسرائيل، واتخذوا مواقف ضد إسرائيل على المستوى الثنائي، وكذلك في المحافل

الدولية.

لم يُنصح في التخطيط الأولي من أجل إقامة ممثليات إسرائيلية في آسيا بفتح ممثلية في مالايا، حيث أنها كانت لا تزال في عام 1949 مستعمرة بريطانية، ولم تطرح بعد فكرة استقلالها، كما لم يُوصى بفتح قنصلية إلا إذا كانت هناك مصلحة اقتصادية خاصة في القيام بذلك، ولقد تغير الوضع في بداية الخمسينيات، عندما بدأت الاستعدادات لمنح الاستقلال لشبه الجزيرة المالاية في عام 1957.

كان أول اتصال سياسي بين إسرائيل وماليا أثناء زيارة موشه شاريت لكوالالامبور في عام 1956، في إطار رحلته في آسيا (انظر الفصل الرابع)، ولقد كان الطونقو آنذاك "وزيرًا رئيسيًا" (Chief Minister) ومرشحًا لتولي منصب رئيس حكومة، بعد نيل الاستقلال الذي حدد للعام التالي، التقى شاريت مع الطونقو في 14 من أكتوبر عام 1956، وعرض شاريت في أثناء الحديث بينهما، أن يُعين قنصل إسرائيلي في كوالالامبور، ومع الحصول على الاستقلال يرفع مستوى التمثيل من قنصلي إلى دبلوماسي، ولقد كان رد طونقو -حسب قول شاريت- "إيجابيًا بدون تردد"، وأوضح أنه "يرحب بالمقترح"، ولقد كان التصديق على الفكرة مرتبطًا على -حد قول طونقو- بموافقة وزارة الخارجية البريطانية المسئولة عن العلاقات الخارجية حتى نيل الاستقلال، وقبل وداعهما عاد طونقو وأكد على موافقته على تعيين قنصل، وقال: "من دواعي الشرف لنا أن نستقبل ممثلًا لإسرائيل".

مرت عدة شهور، وفي 13 من فبراير عام 1957 فقط، أمر قسم آسيا وأفريقيا في وزارة الخارجية في القدس، سفارة إسرائيل في لندن بالتوجه إلى وزارة الخارجية البريطانية وطلب الموافقة على فتح قنصلية، ولقد سأل البريطانيون الماليين عن ذلك، لكنهم لم يسرعوا بالرد، ويبدو أن ميلهم كان نحو الرفض، وفي 26 من يونيو عام 1957 التقى شريت مع فلطر إيتان، ودانيال لفين، وإلياشيف بن حورين، واشتكى من تجاهل الاهتمام بفتح ممثلية في مالايا، وزعم أنه قد مرت خمسة شهور منذ حواره مع الطونقو وحتى تقديم الطلب للحكومة الانجليزية، وقال شاريت "يبدو أنه تم بلورة شيء ما ضدنا في العاصمة (كوالالامبور)"، وعلى الرغم من اندلاع "معركة قادش" (حرب عام 1956)، بعد أسبوعين من زيارته لمالايا، غير أنه لو توجهت إسرائيل في فترة قريبة من موعد وعد الطونقو بالموافقة على قبول ممثل إسرائيلي؛ كان من الممكن التغلب على العائق الكبير لهذه المعركة.. هكذا اعتقد شاريت، وكان سيتم افتتاح الممثلية قبل الحصول على الاستقلال، على غرار ما اُتبع مع غانا، "بذلك كان سيتم ضمان انتقال ناعم للمثلية الدبلوماسية مع

إعلان الاستقلال". أما فيما يخص مالاي، التي ستحصل على استقلالها خلال شهور، فقد أهدرت إسرائيل الفرصة، وزعم شارت أمام محاوريه أن ذلك كان إهمالًا من جانب وزارة الخارجية، وأعرب عن استعداده بإرسال رسالة شخصية إلى الطونقو.

في 13 من أغسطس أخبرت وزارة الخارجية البريطانية سفارة إسرائيل في لندن أن رد الماليين لم يصل بعد، ونصحت بالانتظار بعض الأيام، حتى 31 من أغسطس، في اليوم الذي كان من المفترض أن تحصل فيه مالايا على استقلالها، وحينها يتم إعادة إرسال الطلب بشكل مباشر إلى الحكومة الجديدة التي ستشكل في كوالالامبور. في 16 من أغسطس أرسل رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن جوريون برقية تهنئة إلى الطونقو عبد الرحمن، وأخبره أن حكومة إسرائيل على استعداد لإقامة "ممثلية مناسبة" في كوالالامبور، حتى أن إسرائيل قامت بالتصويت في صالح قبول مالايا في الأمم المتحدة. وفي ظل غياب الرد أمرت وزارة الخارجية في القدس ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة وفي سيدني بأستراليا، باستيضاح الأمر لدى نظرائهم الماليين، وما هو رد حكومتهم. وفي 12 من ديسمبر عام 1957 صرح رئيس حكومة مالايا في المجلس التشريعي بأن "البعض طلب بألا تعترف مالايا بإسرائيل، غير أنني أعتبر أن هذا طلب مبالغ فيه، فإسرائيل هي إحدى الدول التي صوتت في صالح قبول مالايا في الأمم المتحدة، وأن عدم الاعتراف بإسرائيل سيكون خطوة لنكران الجميل". مع ذلك أضاف الطونقو وقال: أنه لا يجب تفسير كلامه على أن مالايا ملزمة بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وفي 23 من ديسمبر أخبر أحدُ أعضاء وفد مالايا في الأمم المتحدة، أحدَ أعضاء ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة بأنه حصل على رسالة من وزير خارجيته، ورد فيها أن مالايا تعترف بإسرائيل، وأن الحكومة تعرضت للهجوم لذلك من المعارضة الإسلامية، وأضاف أنه ليس في نية الحكومة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

في 10 من نوفمبر عام 1959 قدّم ممثل إسرائيل في أستراليا موشه يوفال، تقريرا عن اللقاء الذي أجراه قبل يوم من ذلك مع الطونقو أثناء زيارته لها، ولقد قال له الطونقو: "أتذكر حواري مع السيد شاريت، إن قيادة مالايا تعرف جيدًا طبيعة إسرائيل، غير أن الكثير من المسلمين لدينا يعارضون ذلك، لذا لا نستطيع إقامة علاقات معهم". بعد هذا التقرير أبرق نائب مدير قسم آسيا وأفريقيا إلياشايف بن حورين، في 19 من نوفمبر، إلى يوفال التوجيه التالي: "إن أقوال رئيس حكومة مالايا إليك مهمة ومثيرة للاهتمام، ويبدو لي أنها تفتح الطريق أمام طلب لقاء آخر هادئ معه، قل له أننا ممثلون في الدول الإسلامية الأخرى (في ذلك الوقت اهتم بشكل

خاص بالنموذج التركي). كما يزورنا بشكل رسمي كثير من المسلمين من زعماء المناطق التي ستحصل على استقلالها. وليس فقط أن هذا لن يضر علاقاتهم بالدول العربية، بل سيزيد من أهميتهم هناك. نحن مستعدون لإرسال ممثل بدون المعاملة بالمثل، وإن كان ذلك أيضًا صعبًا؛ فمن الممكن قبول ممثل غير رسمي. فلنقل: ممثل عن الهستدروت؟ الأصل أننا مهتمون برعاية العلاقات. وسندرس أي فكرة جديرة بالدراسة. انظر إلى ذلك كإلى عملية مهمة". غير أنه استقبل هذا التوجيه بعد أن غادر الطونقو أستراليا وفي تلك الفترة اهتم الطونقو بوعد العرب بأن مالايا لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ونشرت هذه الأقوال في صحف المملكة الأردنية.

زار سفير إسرائيل في بانكوك مردخاي (رجي) قدرون كوالالامبور في مارس-أبريل عام 1960، لكنه لم يتح له لقاء الطونقو. وفي أغسطس عام 1960 أتيحت فرصة جديدة لنقل رسالة إلى حكومة مالايا. ولقد كان ذلك بمناسبة مؤتمر اتحاد كرة القدم الآسيوية، التي كانت إسرائيل عضوًا فيها. وكان الطونقو رئيسه. لم يكن اتحاد كرة القدم الإسرائيلي قادرًا على إرسال ممثل. وطلب من وزارة الخارجية إرسال شخص من أقرب سفارة إسرائيلية إلى كوالالامبور. وفي وزارة الخارجية في القدس تقرر إرسال كاتب هذه السطور إلى مالايا. حيث عمل سكرتيرًا ثانيًا في سفارتنا في رانجون ببورما.

جرت الزيارة في أغسطس عام 1960. وفي الحوار الذي جرى خلالها مع رئيس حكومة مالايا. أوضح الطونقو أن إقامة العلاقات مع إسرائيل سيقدم لحزب المعارضة الإسلامية المتشددة سلاحًا. ويضعف قوته أمام الحكومة. لم يبدُ أن هناك أي فرصة في إقامة علاقات دبلوماسية. لكن إظهار النوايا الحسنة من جانب الطونقو وشخصيات مالاية رئيسية أخرى قد أثار الأمل في وزارة الخارجية في القدس. وأن حكومة مالايا لن ترفض محاولات تقارب مختلفة من قبل إسرائيل. وهي التي من شأنها أن تمهد الطريق لإقامة علاقات مستقبلية. كانت إحدى هذه الأفكار التي طرحت وقتها فتحَ قنصلية في سنغافورا (انظر الفصل الثاني عشر) كي تهتم بشؤون مالايا المجاورة.

وفي بداية ديسمبر عام 1960 طرح حزب المعارضة الإسلامية مشروع قرار في البرلمان في كوالالامبور لإلغاء الاعتراف بإسرائيل. ولقد رد الطونقو أنه لا يوجد أي مبرر قانوني لإلغاء الاعتراف بإسرائيل. وليس لمالايا أي علاقة بالدول العربية. باستثناء العلاقات الدينية. ويجب تذكر أن إسرائيل ساندت قبول مالايا في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الدول الإسلامية الأخرى لا تقاطع إسرائيل. ولها معها

علاقات اقتصادية، مع ذلك أضاف الطونقو أنه ليس لماليا علاقات سياسية أو تجارية مع إسرائيل، وأنه لن تكون هناك مباريات كرة قدم معها. ولقد أكد أنه على الرغم من الطلبات المتكررة لم توافق مالايا على إقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية مع إسرائيل.

في 3 من أبريل عام 1961 تأخر رئيس حكومة مالايا في مطار القاهرة، في طريق عودته من مؤتمر رؤساء دول الكومنولث البريطانية في لندن. ولقد سُئل الطونقو في لقائه مع الصحفيين عن علاقات بلاده مع إسرائيل. ولقد أنكر الشائعات بأن حكومته ترغب في إقامة علاقات مع إسرائيل، وأكد أنه لا توجد أية علاقات دبلوماسية أو اقتصادية بين بلاده وإسرائيل. كما ناقش مجلس الجامعة العربية - الذي أنهى اجتماعاته في القاهرة في 1 من أبريل عام 1961 - اعتراف مالايا بإسرائيل، ورفض الطونقو التراجع عن هذا الاعتراف. كما ورد في صحيفة الحياة - التي نشرت قرار جلسة 2 من أبريل - أنه صدرت قرارات سرية أيضًا حول علاقات مالايا بإسرائيل، وأنه طلب من الدول العربية مراقبة هذه العلاقات ومتابعتها. تجدر الإشارة إلى حقيقة أن رئيس الحكومة المالاية امتنع في القاهرة عن التطرق إلى الاعتراف بإسرائيل، واكتفي بالحديث عن عدم وجود علاقات مع إسرائيل.

في نوفمبر عام 1961 زار الطونقو لندن مرة ثانية، وفي 25 من نفس الشهر التقى مع السفير الإسرائيلي أرتور لوريا. ولقد أعرب لوريا عن خيبة أمل إسرائيل من امتناع الحكومة الإسرائيلية عن إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية، وعرض بدء تعيين ممثل على مستوى أقل: قنصلي. ولقد رد الطونقو أنه كانت هناك ردود فعل داخلية قاسية من قبل الجماعات المؤيدة للعرب؛ لاعتراف بلاده بدولة إسرائيل. كما قست الدول العربية، وخاصة مصر، على مالايا. لقد أراد إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، غير أن مالايا لن تستطيع مواجهة هذا الضغط والتحريض ضدها. وفي المقابل رحب الطونقو بتطوير العلاقات التجارية، وعرض فتح قنصلية في سنغافورا، حيث أن مركز النشاط التجاري لمالايا موجود هناك، بل أنه اهتم بوضع العرب في إسرائيل، وعرض إرسال وفد عربي مسلم من إسرائيل لزيارة الدولة الآسيوية.

بعد عدة شهور من ذلك، وفي 25 يونيو عام 1962، ذكرت سفارة إسرائيل في لندن أنه: وفقًا لوزارة الخارجية البريطانية، فإن حكومة مالايا تعارض فتح قنصلية إسرائيلية في سنغافورا. وفي نفس الفترة بدأت الاستعدادات لإنشاء ماليزيا، متضمنة سنغافورا. وكان قد افتتح في سنغافورا قبل ذلك مكتب لشركة تجارية إسرائيلية باسم "أستركو"، التي كان لها فروع في دول آسيوية أخرى. وفي بداية عام

1963 قررت الشركة فتح فرع لها في كوالالامبور. وفي مارس من نفس السنة منحت وزارة الخارجية الماليزية تصريحًا بفتح هذا الفرع، والذي سمي "إنتر آسيا". وفي 16 من سبتمبر عام 1963 أعلن عن إقامة الاتحاد الماليزي. وأرسلت وزيرة الخارجية جولدا مائير برقية تهنئة إلى الطونقو.

في بداية عام 1964، وبعد أقل من عامين من افتتاح الفرع، توصلت شركة "أستركو" إلى استنتاج أنه ليس هناك مبرر اقتصادي للاحتفاظ بالفرع في كوالالامبور، وأن فرع سنغافورا قادر أيضًا على إدارة العلاقات التجارية مع ماليزيا. وأخبر مدير الشركة بذلك مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية يعقوب شمعوني. ولقد طرح التساؤل إن كان من الأفضل الحفاظ -بشكل ما- على التواجد الإسرائيلي في كوالالامبور، عبر إرسال عامل وزارة الخارجية الذي سيظهر هناك كمدير لفرع "إنتر آسيا"، وأنه سيحاول دفع العلاقات بين الدولتين. ولقد تطوعتُ لهذه المهمة.

وفي نهاية مايو عام 1964 وصل إلى البلاد الصديقُ المقرب للطونقو ليم كي سيونج (Lim Kee Siong). ولقد كانت الزيارة بمناسبة البطولة الآسيوية لكرة القدم التي جرت في ذلك الوقت في إسرائيل. ولقد أعطيته رسالة إلى الطونقو ورد فيها: "أنني أنوى زيارة ماليزيا". كما التقى ليم كي سيونج مع وزيرة الخارجية جولدا مائير. ولقد قال لها -بمبادرة منه- أن الشعب الماليزي -والطونقو على رأسه- يكنون الود لإسرائيل، لكن تحت ضغط الظروف، أي الضغوط العربية والخلاف مع إندونيسيا التي عارضت إقامة علاقات مع ماليزيا، وليس هناك إمكانية في إقامة علاقات دبلوماسية. ولقد ردت الوزيرة أن الإسرائيليين يكنون الود سواء للشعب الإندونيسي أم الشعب الماليزي، لكن طالما نعلم طبيعة سوكارنو وسلوكه فليس هناك تفسير أو تبرير لسلوك الطونقو، الذي هو شخص معروف بأنه رجل شجاع صاحب مبادئ. وليس للعرب أو لسوكارنو الحق في التدخل في سياسة ماليزيا الخارجية، كما لا يجب أن نفترض أن الطونقو كان ليوافق على مثل هذا التدخل. ولقد أكد الضيف على أن الطونقو لا يطيق مثل هذا التدخل. ولقد واصلت الوزيرة وقالت: أن حقيقة كون ماليزيا دولة إسلامية لا تبرر عدم وجود علاقات مع إسرائيل، وذكرت كمثال العلاقات الإسرائيلية مع نيجريا وتشاد، ودول إسلامية أخرى في أفريقيا. وطلبت من ليم كي سيونج أن يبلغ الطونقو أن إسرائيل مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، لكنه إذا رأى صعوبة في ذلك؛ فإن إسرائيل ستوافق على التطوير التدريجي للعلاقات بين الدولتين. ولقد دعت الوزيرة حكومة ماليزيا إلى استغلال إمكانية الدراسة -في هذه الأثناء- في الدورات

المختلفة التي تجرى في إسرائيل. وعندما أخبر الضيف عن أعمال التطوير الزراعي التي تتم في ماليزيا عرضت وزيرة الخارجية على أن يتم الاتفاق على تبادل الدارسين والخبراء بين الدولتين. ولقد وعد ليم كي سيونج بإبلاغ الطونقو بالأمر. وبناء على اقتراح الوزيرة، أرسل إلى العنوان الشخصي لليم كي سيونج برامج دورات قسم التعاون الدولي (الماشاف) التابع لوزارة الخارجية؛ من أجل نقلها إلى الوزارة المناسبة.

في 18 من يوليو عام 1964 حضر سكرتير وزارة الخارجية الماليزية زيتون إبراهيم، لزيارة سفير إسرائيل في بانكوك يحيئيل إليسار. ولقد كان الاثنان صديقين قديمين. كما أخبر زيتون إبراهيمَ أيضًا أن التأييد لإسرائيل في ماليزيا كبير. غير أن هناك معارضة أيضًا لذلك. وأن الطونقو يميل إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. لكن عليه أن يراعي المعارضة القائمة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي. ليس فقط في أحزاب المعارضة الدينية. بل أيضًا من بين أبناء حزبه. كما أوضح زيتون -مثل الآخرين- أن الوضع الراهن. الذي يحتاج فيه الطونقو وماليزيا كل تأييد ممكن للدول الإسلامية والعربية. يستلزم الحذر المضاعف في العلاقات الماليزية الإسرائيلية.

في بداية شهر أغسطس عام 1964 حاضر الطونقو أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. ولقد أجاب عن سؤال أحد المستمعين عن العلاقات الماليزية الإسرائيلية بأن ماليزيا في نضال مرير مع إندونيسيا المسلمة. لذلك فإنها غير قادرة على تعريض نفسها للانتقاد الذي سيكون في نهاية الأمر كرد فعل على التقارب مع إسرائيل. وأضاف أن ماليزيا نفسها دولة إسلامية مرتبطة بعلاقات ثقافية مع الدول الإسلامية الأخرى. وعلى الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية فإن نظرة ماليزيا إلى إسرائيل نظرة ودود. وهي نفسها قامت بجهود خاصة من أجل توضيح ذلك لممثلي إسرائيل في مختلف الدول. وعلى خلفية هذه الأنباء توجهتُ إلى كوالالامبور في محاولة لدفع علاقات إسرائيل مع ماليزيا.

مكثت في كوالالامبور من شهر نوفمبر عام 1964 وحتى يناير عام 1966. وفي تلك الفترة بُذلت جهود إسرائيلية متواصلة من أجل دفع العلاقات مع ماليزيا. وهي الجهود التي لم تفلح لسببين أساسيين: الأول: أنها بدأت متأخرة جدًا. عندما أصبحت ماليزيا مشغولة للغاية في تعبئة العالم العربي إلى جانبها. في الصراع الذي أداره وقتها مع إندونيسيا. وأنها تطلعت إلى توطيد علاقاتها مع الدول العربية. الثاني: اهتمت وزارة الخارجية في القدس بهذه القضية بإهمال شديد وبدون أي متابعة ومنهجية. في الوقت الذي ضغطت فيه ثلاثة عوامل على حكومة ماليزيا من أجل إبعادي عن كوالالامبور. وإنهاء التواجد الإسرائيلي في

ماليزيا: حزب المعارضة الإسلامي، والسفارة المصرية، والسفارة البريطانية التي حرصت -بشكل يعبر عن الوصاية- على التوضيح لوزارة الخارجية الماليزية أنه من المستحسن التخلص من الدبلوماسي الإسرائيلي الموجود في كوالالامبور. وبعد تبادل للمشورة بين وزارة الخارجية في لندن وبين السفارة البريطانية في كوالالامبور؛ حرصوا بشكل خاص على عدم معرفة إسرائيل بموقفهم.

إن التشدد في موقف ماليزيا من إسرائيل الذي بدأ في عام 1965، نبع في الأساس من الرغبة في الحصول على تأييد العرب في نزاعها مع إندونيسيا، وجهودها في أن يتم قبولها في "أسرة" الشعوب الأفروآسيوية، في أعقاب مؤتمر دول عدم الانحياز في أكتوبر عام 1964. ولقد ظهر التشدد في تنكر الممثلون الدبلوماسيون الماليزيون لنظرائهم الإسرائيليين، وفي رفض منح تأشيرة دخول للإسرائيليين، وفي المبادرات الماليزية المعادية لإسرائيل، وفي التصريحات المعادية في الأمم المتحدة والوكالات الدولية، بل وإظهار معاداة للسامية، وإن كان في عام 1965 شارك أربعة ماليزيون في دورات المعهد الأفروآسيوي في إسرائيل، وآخر في دراسات في قضايا التعليم- فإنه منذ عام 1966 وما بعده لم يعد الماليزيون يحضرون إلى إسرائيل. ولقد طرحت قضية إسرائيل ثانية في البرلمان في كوالالامبور في 23 من أغسطس عام 1966.ولقد أعلن الطونقو وقتها أن ماليزيا لا تعترف بإسرائيل، غير أنها لم تنتقد سنغافورا على استعانتها بالمستشارين الإسرائيليين، وأنها شبهت وضع سنغافورا في جنوب شرق آسيا كدولة تحيطها إندونيسيا وماليزيا المسلمتين، وإسرائيل المحاطة بالدول العربية. وفي يناير عام 1968 فُرضت قيود على البحارة الإسرائيليين الذين قدموا إلى الموانئ الماليزية وحُظر عليهم النزول إلى الشاطئ، وفي عام 1974 حُظرت نهائيًا التجارة مع إسرائيل، وكذلك منح الإسرائيليين تأشيرات دخول. وبعد خمس سنوات من حصولها على الاستقلال كان لماليزيا علاقات دبلوماسية مع مصر والسعودية فقط. وبعد عام 1967 زاد عدد الدول العربية التي أقامت معها علاقات دبلوماسية، وحتى عام 1991 أكملت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول العربية، وفتحت سفارات فيها كلها.

مع هذا فقد بقيت بعض العلاقات العفوية، مثل الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل ابن الطونقو عبد الرحمن، وهو شاب يبلغ من العمر 35 عامًا، رجل أعمال جاء إلى إسرائيل في أغسطس عام 1968، بمبادرة من رجل الأعمال شاؤل آيزنبرج، وبرفقته، ونظرًا لأنه مثّل شركة أخشاب ماليزية، فقد التقى في إسرائيل مع شخصيات في هذا القطاع، والحالة الأخرى كانت في نوفمبر عام 1969، عندما طلب ممثلون ماليزيون في الاتحاد الآسيوي للرياضة من نظرائهم الإسرائيليين مساندة

ترشيح ماليزيا، لاستضافة ألعاب آسيا في عام 1974، ولقد أكدوا على أن الطونقو التزم بمنع أي تمييز مثلما حدث في ألعاب آسيا في جاكرتا في عام 1962.

تغير الوضع تمامًا عندما اختير الدكتور داطو محمد بن مهاتير لرئاسة حكومة ماليزيا في 1 من يوليو عام 1981، استقال الطونقو من رئاسة الحكومة في عام 1971 وعُين أمينًا عامًّا لمنظمة التعاون الإسلامي، وبين أعوام 1971-1981 عمل رئيسان للحكومة ولم يحيدا عن سياسة ماليزيا تجاه إسرائيل، لكنهم لم يهتموا بها كذلك، ولقد استخدم مهاتير أسلوبًا مختلفًا، ويشهد على عالم مفاهيمه العنصرية كتاب *The Malay Dilemma* الذي وضعه في عام 1969، في أعقاب الاضطرابات الماليزية الصينية الشديدة التي حدثت في ماليزيا في نفس العام، ولقد كتب مهاتير في كتابه -المعادي للصين في الأساس- أن الأجناس تختلف عن بعضها ليس فقط من الناحية العرقية، بل في أمور كثيرة أخرى، فاليهود على سبيل المثال ليسوا فقط ذوي أنوف معقوفة، بل لديهم فهم غريزي في مجال المال، حتى الأعراق الأخرى تحظى في كتابة بمميزات خاصة، ولقد حظر الكتاب وقتها في ماليزيا، وتسبب في طرد مؤقت لمهاتير من الحزب المالاي الحاكم UMNO، وأُعيد بعد فترة ليست بالطويلة، واستمر في تطوير نشاطه السياسي حتى أصبح وزيرًا للتعليم، وفيما بعد رئيسًا للحكومة، ولقد عُرف مهاتير بأنه مسلم متشدد، ومعادٍ لإسرائيل، بل وللسامية، قدم أسلوبًا جديدًا ومختلفًا للعلاقات الخارجية الماليزية بشكل عام، وليس في القضية الإسرائيلية فقط.

في سنوات تولى مهاتير كرئيس حكومة حدثت بعض الحوادث المعارضة للصهيونية والسامية الشديدة، ولقد حظي بعضها بأصداء كبيرة، لقد كانت معاداة السامية التي رعاها مهاتير في ماليزيا فريدة من نوعها، فهي معاداة للسامية بدون يهود حيث لا يوجد يهود في ماليزيا، وفي 27 من يناير عام 1981 ألقى مهاتير خطاباً في السعودية ودعا إلى إعادة الأراضي الفلسطينية بالقوة، حيث أن إسرائيل ليست دولة لا تقهر، وفي السنوات التالية خطب ضد إسرائيل -مستخدمًا مصطلحات التحقير- في مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي مؤتمر دول "عدم الانحياز" في نيودلهي في 10 من مارس عام 1983، وفي مؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي، وفي أماكن أخرى.

وفي يونيو عام 1983 خرج رئيس حكومة ماليزيا بتصريح يدين إسرائيل لغزوها لبنان، وأطلق عليها "أكثر حكومة غير أخلاقية في العالم"، وفي أكتوبر عام 1983، "في المؤتمر السادس" حول فلسطين في "المؤتمر الإسلامي" الذي عقد في نيويورك، عارضت ماليزيا اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وأعرب عن التأييد التام لقرار

"لجنة القدس" (الصادر في أبريل عام 1984) حول قطع العلاقات مع كل دولة تنقل سفارتها إلى القدس.

كان تأييد ماليزيا لمنظمة التحرير الفلسطينية أقوى من التأييد الذي حصلت عليه هذه المنظمة في أي دولة أخرى في جنوب شرق آسيا. وفي عام 1969 كانت ماليزيا أول دولة في آسيا سمحت بفتح مكتب لحركة فتح في عاصمتها، والذي تحول في عام 1974 إلى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي أغسطس عام 1982، بعد أن بدأ مهاتير في العمل رئيسًا للحكومة، حصل هذا المكتب على المكانة الدبلوماسية الكاملة. ولقد زعم وزير الخارجية وقتها أنه يجب المطالبة باعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن يطلب منها الاعتراف بإسرائيل. وفي مايو عام 1983 استضافت ماليزيا -بتمويل الأمم المتحدة- مؤتمرًا ناقش قضية فلسطين، وصاحبها دعايات معادية لإسرائيل في وسائل الإعلام. وفي يوليو عام 1984 قام ياسر عرفات بزيارة رسمية لماليزيا، استقبله فيها الملك، وألقى خطابًا أمام مؤتمر شعبي بمشاركة الكثيرين.

ولقد عُبر عن معاداة مهاتير للسامية في أغسطس عام 1984، عندما ألغيت زيارة الفرقة الموسيقية التابعة لنيويورك لكوالالامبور؛ بسبب طلب وزير الإعلام الماليزي استبعاد عمل الملحن (السويسري اليهودي) أرنست بلوخ من برنامج الحفلات ("شلومو: مقطوعة عبرية للتشيلو والفرقة الموسيقية"). ولقد كانت مبررات الوزير الماليزي بتعبيرات معادية للسامية، ولقد رفضت إدارة الفرقة الموسيقية، وألغيت الحفلات الموسيقية في ماليزيا، ولقد طُبعت *بروتوكولات حكماء صهيون* ووزعت في ماليزيا منذ عام 1983 وما بعده، وفي 12 من أغسطس عام 1986 ألقى رئيس الحكومة مهاتير محمد خطابًا في نادي الصحافة الماليزية، وقال أن اليهود والصهاينة يسيطرون على الاتحادات الإعلامية العالمية، وبعد أربعة أيام أكد على كلامه في مؤتمر شعبي بمناسبة انتهاء موسم الحج، وأضاف أن الصحفيين العاملين في خدمة الصحافة الأجنبية التي يملكها اليهود، تحاول زعزعة الاستقرار في ماليزيا بالتقارير المشوهة، ووصف جريدة *الوول ستريت جورنال* بأنها أداة صهيونية، وفي الخطاب الذي ألقاه في قمة دول "عدم الانحياز" في سبتمبر عام 1986، وهو الذي عُقد في زمبابوي، قال رئيس الحكومة أن طرد اليهود قبل ألفي عام وقمع النازيين لهم في أوربا لم يعلمهم شيئا، على العكس، فهذا الاضطهاد حولهم إلى نفس الوحوش البشعة التي يستنكروها في مادتهم الدعائية، ولقد

أصبحوا تلاميذ جبلس[1] النبغاء. وفي خطاب آخر ألقاه في البرلمان في 10 من أكتوبر عام 1986، تحدث عن محاولات الصهاينة استغلال أفراد وجماعات في ماليزيا من أجل الإضرار باقتصاد الدولة وتخريبها. كما اتهم مهاتير الصحافة "الصهيونية" للدول الغربية بالمسئولية عن قلة الاستثمارات الأمريكية في ماليزيا، وفي كثير من الأحيان هاجم مجلة *النيويورك تايمز*، *والآشيان وول ستريت جورنال* بأنها منشورات صهيونية.

تسببت زيارة الرئيس حاييم هرتسوج لسنغافورا في نوفمبر عام 1986 في ردود فعل معادية وإدانات قاسية ماليزية ضد إسرائيل والصهيونية. ولقد اندلعت الاحتجاجات الشديدة ضد سنغافورا لسماحها بهذه الزيارة، إلى درجة الدعوة إلى وقف إمدادها بالمياه (التي منبعها جنوب ماليزيا) وحرق أعلام سنغافورا. ولقد حذر وزير التعليم الماليزي أنور إبراهيم سنغافورا من أن زيارة هرتسوج ستؤثر على العلاقات بينها وبين ماليزيا. واتهم سنغافورا بأنها لا تحترم مشاعر المسلمين وأحاسيسهم.

ولقد ترددت تصريحات معادية مشابهة من جانب مهاتير وشخصيات ماليزية أخرى في السنوات التالية. وفي أبريل عام 1991 اتهم مصطفي يعقوب، الأمين العام لمكتب العلاقات الدولية للجيل الشاب في الحزب الحاكم المالاي (UMNO)، اتهم الحركة الصهيونية في أستراليا بتنظيم حملة معادية لماليزيا. وبالتطلع إلى إسقاط نظام حكم مهاتير. كما ألقى مهاتير أو ممثلون دبلوماسيون آخرون خطابات معادية لإسرائيل، بشكل منتظم وممنهج، وكذلك إدانات لإسرائيل للمعاناة التي يسببها الاحتلال الغاشم وغير الشرعي للفلسطينيين. وفي أكتوبر عام 1992 رفضت ماليزيا السماح بدخول ممثل شركة "العال" بالمشاركة في المؤتمر الدولي الذي عُقد في كوالالامبور. وفي ديسمبر من نفس العام رفضت ماليزيا السماح بدخول لاعب كرة القدم الإسرائيلي الذي لعب في فريق ليفربول، فألغى الفريق سفره إلى ماليزيا. وفي مارس عام 1994 حظر مهاتير عرض فيلم ستيفن سبلبرج "قائمة شندلر" في ماليزيا، بزعم أنه فيلم دعائي ضد ألمانيا. الهدف منه الحصول على التأييد لليهود وتلويث العرق الآخر؛ الألمان. كما ذكر أن في الفيلم "مشاهد عنف أكثر من اللازم". ولقد أثار الأمر احتجاجات في الولايات المتحدة وأستراليا. بعدها ألغى مجلس الوزراء حظر عرض الفيلم، لكنه طلب حذف سبع مشاهد عنف

[1] 1897-1945، من النازيين ومن قادة نظام هتلر فى ألمانيا النازية، حيث كان وزيرا للاعلام ورئيس مكتب الرايخ للدعايا وتثقيف الشعب.

وجنس. ولقد أصر سبلبرج على عرض الفيلم كما هو أو لا يعرض نهائيًا. وفي النهاية قرر سحب كل أفلامه من ماليزيا.

إن التطبيع الذي بدأ في بداية عام 1992 في العلاقات بين إسرائيل وبين الصين والهند ودول آسيوية أخرى، قد لفت الانتباه في وزارة الخارجية في القدس إلى الدول الإسلامية في آسيا. ولقد كان التصور بالنسبة لماليزيا أن رئيس الحكومة داطو محمد بن مهاتير هو شخصية معادية للسامية، وليس هناك أمل في حدوث تغيير في سياسة بلادة العدائية والمتشددة، طالما بقي رئيسًا للحكومة. مع ذلك كان من الواضح أنه لا يجب الموافقة على أن إظهار العداء يمر بدون رد. وتقرر تعبئة الأصدقاء، خاصة في الولايات المتحدة، حيث اتسعت هناك في السنوات الأخيرة العلاقات الاقتصادية الماليزية. والطلب منهم الرد على سياستها. ومن بين المنظمات اليهودية التي عملت على الرد "اللجنة اليهودية الأمريكية" التي التقى ممثلها في حوار توجيه مع طلاب أمريكيين زاروا ماليزيا.

أدى التوقيع على اتفاقية المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو، في 20 من أغسطس عام 1993؛ إلى نوع من التخفيف في نغمة زعماء ماليزيا. فقد أعلن نائب وزير الخارجية الماليزي في مجلس النواب، أن ماليزيا ترحب بالاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقال رئيس الحكومة مهاتير أن ماليزيا ستدرس إقامة علاقات مع إسرائيل، لكنه حذر أنه على إسرائيل العمل أكثر من أجل السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمله في أن يستطيع -الآن- الفلسطينيون والإسرائيليون العيش بسلام، وأن تعود كل الأراضي الفلسطينية. مع ذلك أشار أن مستقبل القدس بقي بدون حل. وقال نائب وزير التجارة الدولية والصناعة، أن ماليزيا تنوي الدخول إلى السوق الإسرائيلي فور إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي هذه الأثناء ستبقى العقوبات التجارية والاقتصادية ضد إسرائيل سارية. وأعلن وزير الخارجية الماليزي أن ماليزيا ستتبرع بخمسة ملايين دولار لمساعدة الفلسطينيين على إدارة غزة وأريحا، كما ستساعدهم على تطوير البنية التحتية في الأماكن التي ستنسحب إسرائيل منها. وستقدم المساعدة الفنية في مجال الإدارة والشرطة. وقال سفير منظمة التحرير الفلسطينية في كوالالامبور أن ماليزيا هي أول دولة عرضت المساعدات على منظمة التحرير الفلسطينية، منذ التوقيع على الاتفاقية مع إسرائيل. غير أنه في 28 من ديسمبر عام 1993 تراجع مهاتير. وقال في مؤتمر صحفي: أن ماليزيا غير مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية. وعلى الرغم من إقامة بعض دول الخليج علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فإنه في نظر ماليزيا على إسرائيل عمل المزيد قبل أن يصبح من

الممكن الاعتراف بها. فعلى سبيل المثال، لم تعلن إسرائيل بعد اعترافها بدولة فلسطينية، ولم تعلن أنها لن تقوم بأعمال إرهابية من أجل تحقيق أهدافها القومية، في الوقت الذي طُلب فيه من الفلسطينيين التنازل عن مقاومتهم "الإرهابية". وفي 20 من مايو عام 1994 قال نائب رئيس الحكومة أنور إبراهيم أن ماليزيا ستكون مستعدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل فقط بعد أن يتم تنفيذ عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بشكل مُرضٍ.

في 14 من يونيو عام 1994 قام أخو ملك ماليزيا طونقو عبد اللّه بن طونقو عبد الرحمن بزيارة خاصة لإسرائيل، فلقد كان رئيس مجموعة شركات تجارية واستثمارية في ماليزيا، كما التقى طونقو عبد اللّه برئيس الحكومة إسحق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريز، وعندما عُلم بالأمر في كوالالامبور أنكر داطو مهاتير الشائعات بأن الزيارة تمت من قبل حكومة ماليزيا وأن الطونقو عبد اللّه كان في مهمة دبلوماسية، وقال أنه لم يعلم بالرحلة وقدَّر أنها كانت زيارة عمل فقط، وبعد عودته إلى كوالالامبور صرح الطونقو عبد اللّه، في 16 من يوليو عام 1994، أن الزيارة كانت شخصية جدًا، الغرض منها دراسة إمكانية القيام بأعمال في مجالات السياحة والتكنولوجيا الجديدة، في إطار الرحلة التي قام بها إلى أوربا، كما أوضح أن حكومة إسرائيل استغلت الزيارة للحصول على مكاسب سياسية لأنه أخو الملك، في الوقت الذي كان للقائه مع رابين وبيريز طابع اجتماعي فقط، ولقد اعتذر لكل الذين أُضيروا من زيارته، رغم ذلك أعلن وزير العدل الماليزي أن الشركة ستحقق مع الطونقو عبد اللّه، وأن جواز سفره سيصادر لمخالفته القانون بزيارته لإسرائيل.

وفي نفس الفترة التي انشغلت فيها حكومة وإعلام ماليزيا بقضية زيارة الطونقو عبد اللّه لإسرائيل، أعلن مهاتير أن رئيس الحكومة إسحق رابين أرسل إليه رسالة وعرض عليه إقامة علاقات بين الدولتين، بعد التهدئة في العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ولقد رد مهاتير على رابين أنه لن تقام علاقات حتى تحل منظمةُ التحرير الفلسطينية وإسرائيلُ كل القضايا المعلقة بينهما، ولقد أضاف للصحفيين أنه لم يقتنع بمصداقية موقف إسرائيل في مباحثات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأن "إسرائيل مستمرة في إهانة الفلسطينيين ولا تنوي إعادة القدس إليهم". وفي هذه الأثناء ليس هناك أية نية في رفع الحظر على العلاقات التجارية مع إسرائيل، وفي 9 من أكتوبر عام 1994، أثناء الزيارة التي قام بها إلى الأردن، أوضح مهاتير في مؤتمر صحفي أن ماليزيا ستقرر إن كانت ستعترف بإسرائيل، فقط بعد أن توقع اتفاقيات سلام بينها وبين

جميع الدول العربية، وتنفذ شروط العرب والرضا التام للعرب عن تنفيذ الاتفاقيات، وكذلك في قضية القدس، وعلى الرغم من هذه الأمور، فقد أوجدت -في نفس السنة؛ 1994- علاقات غير رسمية بين سفير إسرائيل في سنغافورا وبين وزارة الخارجية الماليزية.

وفي تلك الأيام ظهرت بعض بوادر تغيير في الرؤية الماليزية في بعض المجالات ذات الأهمية الاقتصادية، وفي خلال عام 1994 حصل بعض الإسرائيليين على تصريح للدخول إلى ماليزيا من أجل المشاركة في مؤتمرات دولية في مختلف القضايا.

في 24 من أكتوبر من نفس السنة قررت الحكومة الماليزية السماح للماليزيين المسلمين بزيارة الأماكن المقدسة في القدس والصلاة في المسجد "الأقصى"، لكن دون زيارة أماكن أخرى في إسرائيل، ولقد سُمح للزائرين بالدخول عبر الأردن فقط، ولقد حُددت الزيارة بأسبوعين، ولقد أضاف نائب وزير الخارجية الماليزية الذي أعلن هذا الخبر، أنه لا يوجد أي تغيير في سياسية ماليزيا تجاه إسرائيل، على الرغم من مبادراتها لإقامة سلام مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعندما نُشر هذا الخبر طلب ممثلو الطوائف المسيحية في ماليزيا ترتيبات مشابهة، ولقد صدق وزير الخارجية على طلبهم في 10 من نوفمبر، وفي منتصف شهر نوفمبر التقى في سنغافورا رئيس اتحاد وكلاء السفر في ماليزيا، مع الملحق التجاري والسياحي الإسرائيلي في السفارة في سنغافورا؛ من أجل استيضاح تفاصيل بشأن تنظيم السياحة من ماليزيا إلى القدس، وفي الفترة 1-5 من يناير عام 1995 زار إسرائيل وفد لوكلاء السفر الماليزيين برئاسة رئيس الاتحاد، ولقد شارك وفد ماليزي في المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء، وبعد ذلك في مؤتمر عمَّان في عام 1995، وفي نفس العام تم التوقيع على اتفاقية بين شركة "العال" وبين شركة الطيران القومية الماليزية.

خطوة مهمة أخرى اتخذتها حكومة ماليزيا في نهاية شهر مايو عام 1995، فلقد زار طاقم تلفزيوني إسرائيل حينها، وفي 18 من يونيو بث التلفزيون الماليزي برنامجًا صُور في إسرائيل، وشمل لقاءات مع رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت، ولقاءات أخرى، ولقد بُث الفيلم على خلفية أغاني إسرائيلية، وفي شهر ديسمبر عام 1994 مُنحت تأشيرات دخول لماليزيا لثمانية إسرائيليين، جاءوا للمشاركة في مؤتمر اهتم بالأسمدة.

في مجال العلاقات التجارية كانت الصورة أكثر تركيبًا، ففي 17 من سبتمبر عام 1994 قاطعت السلطات الجمركية الماليزية شحنة من 24,000 طن أسمدة جُلبت إلى ماليزيا، بعد الشك في أن مصدرها إسرائيل، وأن كل ما يأتي منها محظور

وفقًا للقانون. غير أن الحكومة الماليزية بدأت تشعر -على ما يبدو- أن هناك نوعًا من المقاطعة المضادة من قبل التجار اليهود في بلدان مختلفة لا يرغبون في بيع البضائع الماليزية، وسبب لهم ذلك خسائر. وفي منتصف شهر يناير عام 1996 بدأ مكتب التجارة الدولية والصناعة الماليزي في دراسة إمكانية التطوير التدريجي للعلاقات التجارية مع إسرائيل. ولقد أضافت وزيرة التجارة الدولية والصناعة التي أعلنت ذلك، أن هذه التجارة لن يكون لها أي مغزى سياسي. "سيكون ذلك مثل العلاقات مع تايوان. ليس لدينا علاقات دبلوماسية معها، لكن يوجد الكثير من العلاقات التجارية". كما أعلن مدير عام وزارة الخارجية الماليزي أن بلاده لا تتعجل في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولقد أكد على الخبر الذي أذاعه مهاتير قبل أيام معدودة. ولقد جاء إعلانه ردًا على تصريح وزير المالية الإسرائيلي أبراهام ("بيجة" شوحاط الذي صرح... (انظر الفصل السابع)، أثناء زيارته لنيودلهي، أنه يتطلع قريبًا إلى إقامة علاقات رسمية بين إسرائيل وكل من إندونيسيا وماليزيا.

ولقد قرر مدير عام وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية يوسي شنير، مظهرًا نوعًا من الحماس، وطلب توضيحات من حكومة ماليزيا حول معنى قرار السماح بإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. ولقد كان ذلك الطلب نظرًا لعدم وجود توضيحات مباشرة من ماليزيا، وأوضح أنه فور الحصول على التوضيحات المطلوبة، ستحذف وزارة الصناعة والتجارة ماليزيا من قائمة الدول المعادية التي يُحظر استيراد البضائع منها. كما أعلنت المتحدثة باسم سفارة إسرائيل في سنغافورا، أن إسرائيل تتطلع إلى أن تتخذ ماليزيا خطوات لتطبيع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الدولتين. ولو قامت ماليزيا بذلك فإن إسرائيل ستستجيب لها.

يبدو أن ماليزيا لم ترد على الطلب الإسرائيلي، لكن في منتصف شهر فبراير عام 1996 زار إسرائيل رجل أعمال ماليزي، وأجرى مباحثات حول أعمال مشتركة بين شركات إسرائيلية وماليزية. وفي نهاية شهر مارس عام 1996 زار إسرائيل وفد من رجال أعمال ماليزيين، وأجرى لقاءات مع رؤساء اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية حول سبل التجارة المحتملة بين الدولتين، على الرغم من عدم رفع المقاطعة التجارية الاقتصادية الماليزية على البضائع الإسرائيلية. وقال رئيس الوفد الماليزي أنه قد حصل على موافقة لزيارة إسرائيل من وزيرة الصناعة والتجارة الماليزية. وفي بداية شهر مايو عُقد في إسرائيل مؤتمر دولي نظمته هيئة الموانئ. ولقد شارك فيه وفد مكون من ستة عشر شخصًا من ماليزيا، جاءوا بتصريح من حكومتهم، إن هذا التحرك من قبل رجال الأعمال الذين جاءوا لزيارة إسرائيل وتغيير سياسة

ماليزيا فيما يخص منح تأشيرات للإسرائيليين، قد أدى إلى الإحساس أن حكومة ماليزيا على وشك فتح مكتب اقتصادي في تل أبيب. وبالفعل أعلن السكرتير البرلماني لوزارة التجارة الدولية والصناعة الماليزي في البرلمان في شهر يونيو عام 1996، أنه تتم دراسة إمكانية إرسال وفد تجاري رسمي إلى إسرائيل. وأضاف وزير الخارجية الماليزي أن العلاقات التجارية المستقبلية الإسرائيلية ستكون مرتبطة بجهود الحكومة الإسرائيلية الجديدة -برئاسة بنيامين نتنياهو- في التوصل إلى سلام. وفي أكتوبر عام 1996 أقام بنك ماليزي -Public Bank Bhd- علاقات مباشرة مع بنك هابوعاليم في إسرائيل، من أجل السماح لشركات التجارة في الدولتين بالقيام بصفقات مالية مباشرة. وأعلن نائب وزير المالية الماليزي أنه مسموح لرجال الأعمال الإسرائيليين الاستثمار في ماليزيا.

على خلفية جميع هذه التطورات قرر "المجلس اليهودي للعلاقات الطائفية" في نيويورك إقامة اتصالات مع شخصيات ماليزيا، بهدف تحفيز ماليزيا على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولقد جرت بعض اللقاءات مع ممثلي ماليزيا في الأمم المتحدة ومع نائب رئيس حكومة ماليزيا، غير أنها لم تؤتِ أية نتائج عملية.

في عام 1997 اتخذت حكومة ماليزيا خطوتين صغيرتين أيضًا في مجال الشباب والرياضة. ففي الفترة من 3-16 من مارس زارت ماليزيا مجموعة من الشباب الإسرائيلي، من بينهم 14 تلميذًا وتلميذة من المدارس الثانوية. ولقد أُذيع أن رئيس الحكومة مهاتير هو الذي بادر بهذه الدعوة. ولقد زارت المجموعة مدرستين، والتقت مع وزير التعليم وبعض كبار المسئولين. ولم تُثر هذه الزيارة أي اهتمام جماهيري. وفي المقابل، فإن زيارة فريق إسرائيلي للعبة الكريكيت، التي جاءت بعد عدة أيام من مشاركة وفد الشباب في مسابقة الكريكيت الدولية التي جرت في ماليزيا- قد أدت إلى اندلاع المظاهرات؛ حيث تظاهر المئات من المسلمين الأعضاء في حزب المعارضة المسلم، وحرقوا أعلام إسرائيل. كما تظاهر طلاب من مؤسسات التعليم العالي. ولقد عملت الشرطة ضد المتظاهرين واعتقلت بعضهم. ومن أجل تهدئة النفوس سارع وزير الخارجية وأعلن في البرلمان أنه ليس لدى ماليزيا أية نية في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرايل، وأن هذا الموقف سيظل دائمًا "حتى تحترم تل أبيب التزاماتها وفقًا لاتفاقية السلام المُوقعة مع الفلسطينيين".

كما حرص مهاتير نفسه -قبل ذلك بقليل- في نهاية شهر سبتمبر عام 1996، على التأكيد، في مؤتمر صحفي في نيويورك، على مواقفه تجاه إسرائيل. وأوضح أن ماليزيا لن تدرس الاعتراف بها حتى تفي بكل التزاماتها، وفقًا لاتفاقية السلام الموقعة مع الفلسطينيين في عام 1993. كما رد على أعمال العنف التي اندلعت

في تلك الفترة في الضفة الغربية وغزة، واتهم الحكومة الإسرائيلية الجديدة لبنيامين نتنياهو التي تحاول -حسب رأيه- التراجع عن الاتفاق الذي وقعه سلفه إسحق رابين.

وقال مهاتير إن فتح نفق حائط البراق هو عمل استفزازي، ويمس قدسية "المسجد الأقصى". وقال وزير الخارجية الماليزي، الذي خطب في مجلس الأمن في تلك الفترة، أن محاولات إسرائيل جعل القدس عاصمة لها؛ غير شرعية، وإن ماليزيا تساند جهود الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة.

يبدو أن داطو مهاتير بن محمد لم يكن قادرًا على التغلب على غريزته المعادية للسامية. ففي يوليو عام 1997، عندما واجهت ماليزيا أزمة اقتصادية شديدة، كان مهاتير واثقًا أن المذنب في ذلك هو يهودي يدعى جورج سوروس، من مواليد عام 1930، مجري الأصل، ومن الناجين من النازي، درس سوروس بعد الحرب في لندن وانتقل إلى الولايات المتحدة في عام 1956، وكان أساس عمله في مجال الاستثمارات في الأوراق المالية وأسواق المال، ولقد حقق ثراءً كبيرًا من هذه الأعمال، ولقد أثر -على ما يبدو- عمل سوروس في العملة الماليزية، بشكل سيئ على الاقتصاد الماليزي، ولقد امتلأت المقالات في الصحف الماليزية بمسحات من معاداة السامية، ولقد حاول مهاتير تفسير ذلك بهذه الصورة: "لسنا معادين للسامية، فالعرب أيضًا ساميون، فمثلما يربط الناس بين الإسلام والمسلمين والإرهاب، فهناك أناس في هذا البلد يميلون إلى الربط بين هذه الأعمال (المضاربة في العملة الصعبة) وبين اليهود... أنا أعتقد أن معظم اليهود أبرياء لكن الانطباع الموجود هو أن لليهود أموالًا كثيرةً، وهم يعرفون كيف يستغلون بالمال...". وفي أكتوبر عام 1997، عندما تفاقمت الأزمة، استمر مهاتير في كلامه ذي المسحة المعادية للسامية، وفي الخطاب الذي ألقاه في مدينة كوالا-طرنجانو على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الماليزية، أعلن أن حكومته تشك في أن لدى اليهود مخططًا، من أجل تدمير الاقتصاد الماليزي واقتصاد الدول الإسلامية الأخرى.

ولقد احتجت منظمات يهودية في الولايات المتحدة، وأرسل "المجلس اليهودي للعلاقات الطائفية" (JCRC) إلى ممثلي ماليزيا في الأمم المتحدة رسالة احتجاج على تصريحات مهاتير، والتقى زعماء يهود في نيويورك مع دبلوماسيين ماليزيين، وكذلك مع نائب رئيس الحكومة، ووزير المالية الماليزي أنور إبراهيم الذي زار نيويورك، ولقد حاولوا التوضيح أن مهاتير شخص مندفع ولا يقبل مشورة من أحد، لكنه غير معادٍ للسامية، وقال أنور إبراهيم أن مهاتير يؤمن حقًا بنظرية "العلاقة اليهودية الدولية" (بعد فترة ليست بالطويلة من هذه الأحداث أقال مهاتير أنور

إبراهيم، وقُدم للمحاكمة بتهمة الفساد ومخالفات جنسية متعددة، وحكم عليه بسنوات طويلة في السجن)، طالب الزعماء اليهود أن تقيم ماليزيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأوضح السفير الماليزي في الأمم المتحدة وكذلك نائب رئيس الحكومة، أن الحكومة الماليزية تؤيد الحقوق الفلسطينية وتنتقد حكومة نتنياهو، وأن الوقت غير مناسب لاستمرار أعمال التقارب، وأن ماليزيا ليست مستعدة بعد للتطبيع، ولقد أدانت منظمات يهودية أخرى مهاتير كمعادٍ للسامية، كما فعلت ذلك وزارة الخارجية الأمريكية، وأعلن "المؤتمر اليهودي العالمي" أنه سيتقدم بشكوى للجنة حقوق الإنسان المجاورة للأمم المتحدة في جنيف، وقُدم في مجلس النواب الأمريكي مشروع إدانة لمهاتير، وقد طالبه بالاعتذار عن ملاحظاته المعادية للسامية، أو أن يستقيل، رفض مهاتير النقد الموجه إليه ولم يعتذر، والخطوة الوحيدة التي اُتخذت كانت إرسال رسالة ماليزية رسمية، ليست من مهاتير نفسه، إلى لجنة حقوق الإنسان، أوضحت أن كلام مهاتير قد أُخرج عن سياقه، وأنه "لم يقصد أبدًا إهانة اليهود أو يسبب لهم أي أسى". امتدح المؤتمر اليهودي الرسالة واعتبر الحادث منتهيًا، ولقد غضبت إسرائيل من ذلك، واعتبرت هذا الاعتذار غير كافٍ، وأن "المؤتمر اليهودي العالمي" لم يتشاور معها قبل اعتبار الحادث "منتهيًا". وأما مهاتير فقد سعد بانتهاء القضية وحصول ماليزيا على المساندة التي احتاجت إليها، وفي 16 من أكتوبر عام 2003، قبل أسبوعين من تنحيه عن رئاسة الحكومة، عاد مهاتير إلى رؤيته المعادية للسامية، ففي مؤتمر "منظمة التعاون الإسلامي" الذي عقد في كوالالامبور، قال: "إن اليهود يسيطرون على العالم". وعلى الرغم من انتقاده الشديد في العديد من البلدان، إلا أنه لم يتراجع عن ذلك، كما حظي بمساندة وزير الخارجية المصري وشخصيات إسلامية أخرى، امتدحته لأقواله.

بشكل منفصل، وبالتزامن مع الأحداث التي تسبب فيها مهاتير، تواصلت علامات التهدئة في المجالات التي أوردناها، ففي فبراير عام 2000 شارك فريقان من إسرائيل -رجال ونساء- في بطولة تنس الطاولة في ماليزيا، ولقد حذر حزب المعارضة الإسلامي الحكومة من "نتائج غير مرجوة"، وزعم أن "إسرائيل دولة غير شرعية". ولقد رد وزير الشباب والرياضة بأن ماليزيا لا تستطيع التمييز بين أي دولة لو أرادت استضافت أحداث رياضية دولية، وإن كانت ترغب في استضافة بطولة الألعاب الآسيوية في عام 2006، وعاد وأكد على أن موقف الحكومة الماليزية تجاه إسرائيل، القامعة للفلسطينيين، على ما هو عليه، كما يمكن الإشارة إلى أنه في عام 1998 شاركت ماليزيا -لأول مرة منذ عام 1965- في دورة في إسرائيل حول

التنمية الطائفية.

لم تُثر ماليزيا بشكل عام الاهتمام لدى واضعي السياسة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك لدى رجال وزارة الخارجية الذين عملوا في قضايا آسيا، على الرغم من الاستفزازات الكثيرة من جانبها، خاصة منذ تولى مهاتير الحكم. كان موشه شاريت حالة شاذة؛ حيث عمل على إقامة علاقات مع ماليزيا. كما أظهرت جولدا مائير نوعًا من الاهتمام، خاصة بعد الفشل في تجربة إرسال ممثل غير رسمي في عام 1965. أما رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية الذين جاءوا بعد ذلك فقد أظهروا عدم اكتراث وتجاهلوا ماليزيا، على الرغم من أنه كان من السهل الإضرار بهذه الدولة في "عمل انتقامي". كان من الممكن إلحاقه بها في الولايات المتحدة. إن التصريحات المتكررة المعادية للسامية لمهاتير كان من الممكن أن تكون ذريعة لعمل مناسب في الولايات المتحدة، ولقد أظهر رئيس الحكومة إسحق رابين نوعًا من الاهتمام بماليزيا في عام 1994، في إطار عمله في موضوع إندونيسيا، ورؤيته أن الوقت مناسب من أجل محاولة دفع العلاقات مع الدول الإسلامية في آسيا، بعد التطورات التي طرأت على الشرق الأوسط والتغييرات في العالم بشكل عام، غير أن هذا العمل لم يكن جادًا بالشكل الكافي.

6. بروناي

كانت بروناي في القرن السادس عشر سلطنة كبيرة ومهمة، امتد سلطانها على كل جزر بروناي وأجزاء من فلبين اليوم. وفي القرن التاسع عشر تقلصت مساحتها بعد سيطرة البريطانيين على معظم أراضيها، وفي عام 1888 فُرضت الحماية البريطانية عليها، وفي عام 1962 أرادت إنجلترا ضمها إلى ماليزيا، غير أن هذا المشروع لم يفلح للمعارضة الداخلية الشديدة، حصلت بروناي على استقلالٍ جزئي في عام 1971 والاستقلال التام في 1 من يناير عام 1984. تبلغ مساحتها 5,750 كم^2، وقُدر عدد سكانها بحوالي 325 ألف نسمة، غالبيتهم العظمى من المسلمين الماليين، يرأسها السلطان الحاج حسن البلقايا، وتقدر ثروته بعشرات البلايين من الدولارات، وبروناي إحدى أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم.

لكون بروناي دولة إسلامية، فإنها لم تُقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأن إسرائيل لم تحاول تشجيعها على ذلك، ليس على غرار سياستها تجاه الدول الإسلامية الأخرى في آسيا، لقد كان التقدير في إسرائيل أن بروناي لن تتخذ أية خطوة للتقارب مع إسرائيل، قبل أن تقوم جارتاها الإسلامية الكبرى إندونيسيا وماليزيا بذلك، وفي 25 من مايو عام 1994 أقامت بروناي ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقات دبلوماسية، وفي تلك الفترة، في منتصف التسعينيات من

القرن العشرين. جرت اتصالات ضعيفة مع بروناي عبر سفير إسرائيل في سنغافورا. ولقد التقى وزير الخارجية شمعون بيريز ووزير خارجية بروناي محمد بولاقايا في حوار في نيويورك في 29 من مايو عام 1994، بمناسبة الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد أعرب بولقايا عن تقديره لتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط. وعرض استمرار الحوار على مستوى موظفي وزارة الخارجية. كما قال أنه يتطلع إلى دفع العلاقات مع إسرائيل في بعض المجالات.

وفي نوفمبر عام 1999 وصل مستشار سلطان بروناي باجايوكو ناليك باكولي - من مواليد مالي في أفريقيا. وعاش في بروناي وعمل رئيسًا لشركة النفط الكبرى ومسئولًا عن وكالة الاستثمارات القومية- وصل في زيارة إلى إسرائيل. ولقد حضر بناءً على دعوة منتدى المديرين الإسرائيليين. منظمة تضم المئات من مديري الشركات الإسرائيلية الكبرى. وهي التي عقدت مؤتمرها السنوي في تل أبيب. ولقد كانت زيارة باكولي أول زيارة لشخصية رفيعة من بروناي إلى إسرائيل. ولقد قال المستشار أن السلطان أرسله من أجل دفع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. خاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والبناء. وفي المقابل عرض على إسرائيل النفط من بروناي. ولقد فوجئوا في وزارة الخارجية عندما سمعوا بالزيارة لكنهم سعدوا بها. وليست لدينا معلومات عن أي استمرار للاتصال بين الدولتين.

الختام

لا يجب دراسة تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية بمعزل عن نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية في بقية أنحاء العالم. يكشف استطلاع الأحداث التي تهتم بعلاقات الدول الآسيوية مع إسرائيل أن إسرائيل واجهت -منذ نشأتها عام 1948 وحتى بداية التسعينيات- تعاملًا متجاهلًا، بل وعدائيًا من جانب كثير من الدول في آسيا. وكانت الدول الآسيوية الأبرز في ذلك. لكن يجب إضافة إليها الدول الثلاث الأكبر والأهم في القارة: الصين والهند واليابان. ولقد عبرت كل واحدة منها عن علاقتها بإسرائيل بشكل مختلف. كان بصيص الضوء -في بعض الفترات- من الدول الصغيرة نسبيًا على وجه الخصوص، مثل: بورما، ونيبال، والفلبين، وتايلاند، والتي أظهرت قدرًا مختلفًا من الصداقة.

يجب النظر -كما ذكرنا- إلى العلاقات مع الدول الآسيوية كجزء من صورة أكبر. فإسرائيل، بجهودها كي تجد لنفسها مكانًا في المجتمع الدولي، على الرغم من العداء العربي الشديد لها الذي ساندته دول الكتلة السوفيتية- قد واجهت صعوبات لم تواجهها دول أخرى. كان أبرز تعبير عن ذلك في إظهار التمييز ضدها في الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، وفي خضوع كثير من الدول لمطلب المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وإظهار لعدم الود من قبل بعض الدول في مختلف أنحاء العالم. غير أنه في قارة آسيا -التي اعتبَرت إسرائيلُ نفسها جزءًا طبيعيًا منها- كان وضعها أصعب بكثير.

منذ بداية نشأتها، ووضع دولة إسرائيل في آسيا مختلف في الأساس عن وضعها في أوربا أو أمريكا الشمالية والجنوبية. فكانت إسرائيل غير معروفة في آسيا، مثلما كانت آسيا غير معروفة بشكل كبير في إسرائيل. ولقد بدأ هذا الوضع في التغير في ثمانينيات القرن الماضي، مع النشاط الكبير لحركة السياحة في العالم، الذي أخذ السائحين الإسرائيليين إلى كل مكان في آسيا تقريبًا، ومع اتساع أدب الرحلات والمجلات السياحية. وبالتدريج تزايدت المعرفة عن إسرائيل بين الدوائر المثقفة في بلدان آسيا المختلفة.

على هذه الخلفية يجب تفنيد المزاعم، بل الاتهامات، التي تقول بإهمال الهستدروت الصهيوني واليشوف اليهودي في فلسطين لآسيا. ولقد رَد هذا الادعاء عام 1947 الدبلوماسي المؤرخ الهندي ق.م. بانيقر. وحتى بعد قيام الدول ترددت الاتهامات حول "إهمال آسيا". الأمر الأغرب هو أنه كان من بين مدعي ذلك أول مدير عام لوزارة الخارجية الدكتور فلطر إيتان، الذي عمل بنفسه كثيرًا من أجل تقوية تمسك إسرائيل بآسيا، وخاصة الهند. ولقد عدد العوامل التي أدت -على حد زعمه- إلى "إهمال آسيا": أولًا وقبل كل شيء: رجال اليشوف اليهودي في فلسطين، في الفترة التي سبقت قيام الدولة، والذين كانوا من أصل أوربي، وشبوا على القيم الثقافية الأوربية، ولم يكن لديهم أي ارتباط بالثقافات الآسيوية، فضلًا عن كون دول أوربا وأمريكا المصدر الذي استمد منه اليشوف اليهودي القوة البشرية في الهجرات، والإمكانيات المادية التي احتاجها، والمساعدات التي قدمها يهود تلك البلدان. علاوة على ذلك، كانت هذه الدول هي الدول التي ارتبط مصير اليشوف اليهودي وفرص بقائه بها، وهناك كان يجب إدارة الصراع السياسي الصهيوني، في ظل هذا الواقع لم تتبق لدى [اليشوف اليهودي] القوى المطلوبة من أجل رعاية العلاقات مع الدول الآسيوية".

مع الأخذ في الاعتبار القوة الضعيفة للحركة الصهيونية، ومؤسسات اليشوف اليهودي في فلسطين- يبدو أنه من الممكن التشكيك في صدق هذه المزاعم. حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تخضع معظم الدول الآسيوية للاحتلال الاستعماري، وكانت الدول الوحيدة المستقلة الصين، واليابان، وسيام، والتي لم تبدِ تقريبًا أي اهتمام بما يحدث في أنحاء العالم الآخر. رغم ذلك فقد أجرى ممثلو الحركة الصهيونية اتصالات بها، وحصلت الحركة منها على تأييد رسمي لوعد بلفور، ومن الصعب تسمية ذلك "إهمالًا". حتى الهند، التي لم تكن مستقلة وتخضع للحكم البريطاني، فقد حظيت باهتمام اليشوف اليهودي، وذلك -على وجه الخصوص- بفضل مبادرة رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية موشه شيرتوك (شاريت) الذي بذل جهودًا -لم تنجح لسوء الحظ- من أجل الحصول على تأييد زعماء الحركة القومية الهندية: المهاتما غاندي وجواهرلال نهرو. ولا يبدو أنه في ظروف تلك الأيام كان من الممكن القيام بما هو أكثر من ذلك، أو أنه كان هناك فرصة في الحصول على نتائج إيجابية.

حتى بعد قيام الدولة لم "تهمل" إسرائيل آسيا. ففور إعلان الاستقلال وإنشاء وزارة الخارجية الإسرائيلية أرسل موشه شاريت -أول وزير خارجية- إلى نهرو وطلب اعتراف الهند بإسرائيل. وهذا ما قاموا به مع الدول التي حصلت على استقلالها

قبل إعلان قيام دولة إسرائيل. ولقد عملت وزارة الخارجية لدى غالبيتها من أجل الحصول على اعتراف دبلوماسي، باستثناء الكوريتين، وفيتنام الشمالية والجنوبية، وإسرائيل من جانبها لم تتأخر في الاعتراف بالدول التي حصلت على الاستقلال بعدها: اعترفت بالصين الشعبية، وإندونيسيا في 9 من يناير عام 1950، وهكذا صنعت مع ماليزيا عندما نالت استقلالها في عام 1957، وبنجلاديش عام 1971.

ولقد كان شاريت على دراية بالاتهامات التي رددها مختلف الموظفون في وزارة الخارجية، ومن بينهم المدير العام فلطر إيتان، بأن إسرائيل لم تعمل في آسيا بالشكل الكافي، وقرر الرد على ذلك بنفسه بتفصيل أكبر وأشمل في مذكراته التي تعتبر تحليلًا سياسيًا رائعًا، وفيما يلي بعد الفقرات منها:

"...عندما أُعلنت الدولة...توجهتُ في نفس التوقيت إلى الدول الأوربية، وأمريكا، وآسيا، وبقية دول العالم، باستثناء الدول العربية التي شنت حربًا علينا، وطلبتُ منها جميعًا الاعتراف وإقامة علاقات صداقة... وليس فقط الدول الآسيوية هي التي امتنعت لفترة طويلة عن الاعتراف بنا، بل أيضًا بعض الدول الأوربية ذات المواقف والمصالح المباشرة مع الشرق الأوسط، مثل إنجلترا، وفرنسا وإيطاليا، والتي تأخرت في اعترافها بنا....

... ليس صحيحًا بأي حال، أنه كون الشتات اليهودي مركّز في أوربا وأمريكا هو الذي حركنا لنولي وجوهنا أولًا صوب القارتين الغربيتين، في حين عدم وجود الشتات اليهودي في آسيا هو الذي جعلنا ندير ظهورنا للقارة الشرقية الكبيرة... يظهر لدينا أحيانًا ميل لاعتبار عدم الحصول على نتائج تقصير في بذل المجهود الكاف، وبدلا من رؤية أن السبب في عدم التقدم كامن في العوائق التي لم ننجح بعد في التغلب عيها، من الأسهل عليهم تعليق ذلك علينا أنفسنا...

إن قصة جهودنا من أجل أسر قلب الهند أكثر متعة؛ حيث بدأت هذه القصة قبل سنوات طويلة من قيام الدولة، ففي عام 1936 سافر هرمان قالنباخ من جنوب أفريقيا، بناءً على طلب مني، إلى الهند؛ للتأثير على صديقه القديم ومعلمه المبجل المهاتما غاندي، كي يتخلى عن عدائه للصهيونية، ولم تفشل هذه المهمة فحسب، بل قلبت الموازين: فقد نجح غاندي في إثارة الشكوك في قلب قالنباخ حول المصداقية الأخلاقية للصهيونية، ولم تفلح مهمات أخرى قام بها أشخاص من فلسطين في نفس الفترة، وفي عام 1938 أو عام 1939 دار حوار مهم بين الدكتور فايتسمان ونهرو (بحضور ب. لوقر)، وعلى مدار العشرينيات والثلاثينيات زار بعض مشاهير الهنود فلسطين -جميعهم تقريبًا- تلبية لدعوتنا، وسمعوا تفسيرات وفيرة.

وفي عام 1947 كان لي دور في إرسال وفد كبير إلى مؤتمر شعوب آسيا في نيودلهي، قام بإقامة علاقات شخصية مع بعض الشخصيات الهندية المهمة، بما فيها نهرو نفسه، ومنذ عام 1947 وما بعده سعينا للحصول على مساندة أعضاء الوفد الهندي في الأمم المتحدة، وأولهم السيدة بانديت فسر بنجل راو، ومنذ ذلك الحين لم يكن هناك اجتماع للجمعية العامة إلا وجرت فيه لقاءات خاصة بيننا وبين الوفد الهندي، ليس فقط من أجل الحوار المشترك في شؤون الجمعية العامة، بل في الأساس من أجل استيضاح مشكلة العلاقات الهندية الإسرائيلية، وذلك من خلال تركيز كل جهدنا على تعجيل اعتراف الهند بنا، كما أنه في زيارات نهرو نفسه للولايات المتحدة وإنجلترا التقى به سفيرنا هناك في محادثات شخصية، كما أزعج الضيوفُ اليهودُ في الهند -إسرائيليون وأمريكيون- نهرو، في محاولات لتغيير تعامل الهند مع إسرائيل، حتى رأينا أن هناك حاجة إلى تحذير مثل هؤلاء المتطوعين من أي نشاط غير مسئول يخطئ هدفه، ويثير فقط الغضب والكراهية لدى الطرف الآخر، وكم من ممثلينا في العواصم المختلفة نفذوا التعليمات بأمانة، لإعطاء أهمية خاصة لعلاقات الصداقة مع نظرائهم الهنود.

وبمجرد اعتراف الهند -أخيرًا- بإسرائيل، بذلت مجهودًا خاصًا في اجتماع الجمعية العامة لعام 1950 من خلال نائب وزير الخارجية الهندية، لتمهيد الطريق لزيارة رئيس الحكومة، أو زيارتي أنا لنيودلهي.. وهي الزيارة التي خُطط لها وقتها كمدخل لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية... ولم يصلنا الرد المؤكد أبدًا، وفي اجتماع الجمعية العامة لعام 1951 بذلتُ جهودًا لتعبئة التأثير الشخصي للسفير الهندي في الصين لصالحنا، وهو المؤرخ المعروف، والصهيوني منذ سنوات طويلة: بانيقار، وفي نفس المؤتمر استطعنا -بمساعدة السير بنجل راو- الحصول على موافقة الهند على إرسال المدير العام في زيارة رسمية لنيودلهي، ولقد بذل المدير العام جهودًا مضنية من أجل الحصول على قرار في العاصمة الهندية بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولقد غادر نيودلهي شبه متأكد أنه تم اتخاذ قرار مبدأي، وأن تنفيذه ليس إلا مسألة شهور معدودة، غير أنه مر الوقت الذي وعدونا فيها صراحة برد رسمي، ولم نحصل عليه بعد.. كما لم نتلق أي اعتذار عن عدم تقديمه في الوقت المحدد...

يبدو أن ليس كل من اهتم لدينا بقضايا شعوب الشرق كانت لديه خبرة السنوات الطويلة، ولم يتعلموا جميعهم -من التجربة الشخصية- الخدعَ والمكائد والتهرب القادرة عليها هذه الشعوب.

إن قصة الهند أساس قصص أخرى... في عام 1950 أرسلنا وفدًا للنوايا الحسنة

إلى حكومة إندونيسيا، ولقد تلقينا ردًا كريمًا، لكنه سلبي. وعندما انضمت إندونيسيا إلى الأمم المتحدة كنا من بين المرحبين على منبر الجمعية العامة. ولقد حرصنا منذ ذلك الوقت على رعاية علاقات ودودات جدًا مع الوفد الإندونيسي. ورغم ذلك لم تتقلص المسافة الرسمية بيننا، وكذلك لم يدفع العلاقات بيننا لقائي مع وزير خارجية إندونيسيا في باريس عام 1951. وفيما يخص باكستان، فإنه على الرغم من الموقف العدائي الذي أظهره وفد هذه الدولة في الأمم المتحدة تجاهنا، فقد كنا يقظين دائمًا لكل فرصة تتاح من أجل تحسين هذه العلاقات. وفي مرحلة معينة كان يبدو أنه كان من الممكن الاستعانة بأستراليا للوساطة من أجل هذا الغرض. وعلى الفور صدرت التعليمات لاستيضاح وتفعيل هذه الإمكانية، ويحرص وفدنا في الأمم المتحدة بشكل دائم، حتى اليوم، استغلال أي فرصة لإيجاد علاقات مع الوفد الباكستاني. وليس هناك أدنى شك في أن هذا العمل سيؤتي ثماره مع الوقت. لكن الفجوة كبيرة في هذه الأثناء.

أعيق تطور علاقاتنا مع الصين بسبب الاضطرابات والمشكلات الدولية على المستوى العالمي، وأضيرت بسبب الحرب الكورية على وجه الخصوص. ولقد كانت مبادرتنا موجهة دائمًا نحو التقارب والتعاون. ولقد ساندنا في كل مؤتمرات الجمعية العامة قبول الصين الشيوعية في الأمم المتحدة ولم تساند بورموزا في تمثيل الصين. ولم نخش أن نصطدم في هذا المجال مع سياسة الولايات المتحدة ولم نؤثر في بعض الأوقات غضب دوائر عريضة في أمريكا. كما سببنا خيبة أمل كبيرة ليهود الولايات المتحدة. وقمنا بمحاولات جريئة جدًا للتوصل إلى علاقات مباشرة مع الصين الشيوعية. وإن لم نستطع القيام بذلك حتى الآن في ظل الاعتبارات الحاسمة المرتبطة بالأمور الحيوية جدًا للدولة. ونحن لم نيأس بعد. ومازال الحلم قائمًا. على أية حال، إن حقيقة تعرضنا للخطر من خلال الموقف الايجابي تجاه الصين. على الرغم من كونها شيوعية والولايات المتحدة غاضبة منها، تشير إلى الأهمية الحاسمة الكبيرة التي قدمنها باتصالاتنا مع هذه الدولة الأسيوية الكبيرة.

أما فيما يخص اليابان، فإنني أعطي أهمية كبيرة لإقامة ممثلنا لديها ... في الحقيقة لم نستطع الاتصال باليابان قبل ذلك طالما لم توقع معاهدة سلام بينها وبين الدول الغربية العظمى، ولم تعتبر دولة مستقلة تستطيع الدخول في علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى. وكذلك عندما توجهنا إليها اتضح أننا قد سابقنا الوقت واضطررنا إلى الانتظار حتى حصلت على صلاحية العمل.

القاعدة التي تتضح لنا من كل هذه الأمور: أن عملية نسج علاقاتنا الدولية

قد تحددت في نهاية الأمر على حساب ضرورات تاريخية وواقعية موضوعية. ليس عملًا أحادي الجانب يعيبه التجاهل أو الإهمال، بل سعيًا موجهًا لأهداف معينة. سعيًا قوبل بقوانين حديدية اضطررنا للإصغاء إليها، ولم نألُ جهدًا في التغلب عليها، بالقدر الذي كانت الأمور مرتبطة بمبادرتنا الحرة. ولقد عملت في اتجاه واحد وواضح...

يجب التأكيد على أن شاريت قد آمن جيدًا بأن الشعب الإسرائيلي ينتمي إلى شعوب آسيا، وتمتد جذوره في أراضي هذه القارة.. وأن العودة إلى صهيون معناه عملية عودة الشعب إلى وطنه التاريخي. لقد عمل شاريت في الهند منذ عام 1936، قبيل تعيينه رئيسًا للقسم السياسي للوكالة اليهودية. ولقد واصل ذلك في سنوات عمله وزيرًا للخارجية ورئيسًا للحكومة. ولم يكن لدى إسرائيل سياسي عَمِلَ من أجل ترسيخ مكانة إسرائيل في آسيا أكثر مما صنع شاريت. وليس في ذلك ما يضر بعمل دبلوماسيين آخرين في آسيا، والذين كان من أبرزهم جولدا مائير، ويجئال ألون، وإسحق شامير، وإسحق رابين. لكن شاريت كان المبادر الأساسي. عمل إلى جانب شاريت مجموعة من العاملين في وزارة الخارجية الذين رأوا في عملهم الدبلوماسي في آسيا تحديا خاصا. وكان أبرزهم دافيد شمعوني. وليس هو فقط. إن وزارة الخارجية تستطيع أن تذكر برضا أن التخصص في الشأن الآسيوي ورعاية العلاقات الآسيوية مستمر في الأجيال المتأخرة لدى الدبلوماسيين الإسرائيليين.

كان لدى إسرائيل هوية جمعتها مع شعوب العالم وأبعدتها عن بقية شعوب آسيا. إن الحقائق التاريخية التي ميزت التاريخ اليهودي أبعدته عن بقية بلدان العالم، وأثرت على المكانة الدولية لدولة إسرائيل وعلاقاتها الخارجية.

من الناحية الأيديولوجية فقد انحازت إسرائيل في سياستها الخارجية إلى الدول الغربية: الولايات المتحدة وغرب أوربا. وأسباب ذلك معروفة ولا حاجة لتفصيلها. غير أن الأمر أوجد إحساسًا من الغربة السياسية بينها وبين العالم الآسيوي، الذي ينتمي معظمه إلى كتلة دول "عدم الانحياز" كما تشكل في مؤتمر باندونج في أبريل عام 1955 وما بعده. وفي آسيا واجهت إسرائيل حاجزا كبيرًا آخر، وهو قوة الشعور بالتضامن الإسلامي الذي أحاط الدول الإسلامية في آسيا، وأثر بشكل كبير أيضًا على الدول الأخرى في آسيا، ذات الأقلية المسلمة، وخاصة في الهند. ولم يكن هذا العامل من التضامن الإسلامي موجودا في أنحاء أخرى من العالم، باستثناء الدول العربية بالطبع.

لقد كان مؤتمر باندونج نقطة نهاية وتحول أيضًا على حد سواء في جهود الدبلوماسية الإسرائيلية في آسيا. وُضعت الحدود في هذا المؤتمر بين قدرة العرب

على إحباط جهود إسرائيل كي تقبلها معظم شعوب آسيا. وبين قدرة إسرائيل المحدودة على التغلب على هذه العراقيل. ونظرًا لهذه الصعوبات كانت هناك دول في آسيا اعترفت بإسرائيل. لكنها رفضت على مدى عشرات السنين تبادل الممثلين الدبلوماسيين معها (وهي الهند). أو وافقت على اعتماد الممثلين الإسرائيليين لديها لكنها رفضت إرسال ممثلين إليها (وهي سيلان. وتايلاند. وكوريا الجنوبية. وسنغافورا).

على الرغم من ذلك فإن نشاط إسرائيل في آسيا لم يتوقف. وواصلت العمل في كل دولة كان الأمر فيها ممكنًا. بل أنها نجحت بعد مؤتمر باندونج في توسيع علاقاتها بطرق مختلفة مع دولٍ مثل الفلبين. وتايلاند. وكمبوديا. ولاوس. وفيتنام الجنوبية. وكوريا الجنوبية. ونيبال. وسيلان. وسنغافورا. وبورما على وجه الخصوص.

كانت العلاقات الإسرائيلية البورمية -خاصة في السنوات 1953-1963- ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية. ومن الصعب تصور شعبين بعيدين كل البعد. ليس فقط من الناحية الجغرافية. بل أيضًا من الناحية التاريخية والثقافية والدينية. مثل الإسرائيليين والبورميين. وإذا بهما خلال فترة قصيرة تزدهر بين هذين الشعبين علاقات صداقة وثقة. خرجت من المألوف في عالم العلاقات الدولية. ومن ناحية إسرائيل كان هناك شوق قوي لإقامة هذه العلاقات الجديدة. عبر إشراك بورما في التجربة الإسرائيلية المتراكمة في التنمية في مختلف المجالات. وكان هناك شعور أن إسرائيل ستستطيع من خلال بورما خرق الحصار السياسي الذي فرضته الدول العربية عليها. ومن ناحية بورما -القيادة السياسية والقيادات العسكرية على الأقل- كان هناك حماس في تقليد الدولة الجديدة الصغيرة التي لم يسمعوا بها أو يعرفوا عنها. والتي حققت انجازات مختلفة في مجالات تهمهم. لم تُثِر إسرائيل لدى بورما الشكوك التي أثارتها بها الدول الكبرى والمتقدمة. أمثال الولايات المتحدة. والاتحاد السوفيتي. والصين. وألمانيا. وخاصة انجلترا التي سيطرت عليها لسنوات طويلة. أو اليابان التي احتلتها في الحرب العالمية الثانية. لقد تركت إنجلترا واليابان ذكريات أليمة لدى بورما. ولم تكن إسرائيل متهمة بالنوايا الاستعمارية. كما أن أبعادها كانت عملية أكثر ومناسبة للتجربة البورمية بشكل أكبر. كما حاز نظام الحكم الإسرائيلي الاجتماعي الاشتراكي على إعجاب زعماء بورما. ولقد حركت العلاقات التي نشأت بين حزب المباي وبين الحزب الاشتراكي البورمي. عملية التقارب بين الدولتين. ويضاف إلى ذلك عنصر شخصي كبير الأهمية: رغبة أو نو والجنرال ننه فين (حتى الانقلاب العسكري في عام 1962) في توطيد العلاقات مع إسرائيل.

لا شك في أن الأمور ما كانت تجري كما جرت، لولا أرسل شاريت دافيد هاكوهين للعمل كأول ممثل لإسرائيل في رانجون. ولقد حدد هاكوهين مضمون العلاقات وطبيعتها، واستمرت الأمور كذلك بشكل كبير في عهد بعض السفراء الذين خلفوه، وإن كان لم يحظَ أحدهم بالمكانة الخاصة التي حظي بها هاكوهين خلال أسابيع معدودة. ولقد أضافت العلاقات الشخصية التي تطورت بين دافيد بن جوريون وأو نو ثقلًا وطبيعة خاصة للعلاقات البورمية الإسرائيلية، في تلك الفترة القصيرة من ازدهار للعلاقات.

لقد كانت الأداة الأساسية التي طورها دافيد هاكوهين هي أعمال المساعدات الفنية (الماشاف)، والتي أصبحت نموذجًا لأعمال المساعدات الإسرائيلية في السنوات التالية في بلدان أخرى في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ودول حوض البحر المتوسط.. ومع دخول القرن الواحد والعشرين في بعض دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقًا). لقد رسم دافيد هاكوهين نموذجًا خاصًا لنوع المساعدات الإسرائيلية التي يجب تقديمها وطبيعة تنفيذها. كما حدد أيضًا صفات الخبير الإسرائيلي الذي يجب أن يتوجه في مهمات المساعدات. ولسوء الحظ ففي بعض الحالات غير القليلة لم تلتزم إسرائيل بهذه المعايير. لكن كان هناك حالات استثنائية تستحق الثناء. لقد ظهرت منذ البداية الصعوبات التي ساهمت في نهاية الأمر بتدهور العلاقات الخاصة بين بورما وإسرائيل. فصفقة طائرات السبيت فاير شهدت على أن إسرائيل غير قادرة -على ما يبدو- على العمل في هذه المنطقة من علاقاتها الخارجية بناءً على الحلم الكبير. وربما الخيالي جدًا. لدافيد هاكوهين. لقد كان معظم الخبراء الذين أُرسلوا إلى بورما جيدين. سواء من ناحية قدراتهم التخصصية أم من ناحية صفاتهم وشخصياتهم. لكن كان من بينهم حالات شاذة، خاصة أولئك الذين ذكرهم الجنرال نه فين بسوء. بعد أن تولى مقاليد الحكم في عام 1962. ويبدو أن بورما أيضًا كانت عاجزة عن استغلال المساعدة التي عرضتها عليها إسرائيل كما ينبغي. على أية حال. يمكن الأسف على أن أعمال المساعدات الإسرائيلية قد انخفضت بشكل كبير مع مرور السنين. وخاصة لأسباب إسرائيلية داخلية.

كانت الهند على مدى سنوات طويلة ذكرى أليمة للصعوبات التي واجهتها إسرائيل في آسيا. فالنظرة السلبية لغاندي ونهرو للصهيونية واليشوف اليهودي في فلسطين. والمعاملة الباردة التي تلقاها وفد "الجامعة العبرية" في مؤتمر شعوب آسيا الذي عُقد في نيودلهي عام 1947. كانت إشارات واضحة لما ينتظر إسرائيل المستقلة في هذه القارة. لذلك لم يكن هناك مجال للعجب من الاستقبال البارد

الذي حظيت به إسرائيل في معظم دول آسيا. ويحتمل أنه لو كان نهرو قد أظهر نوعًا من الصداقة، لأثر ذلك على بعض الدول الأخرى في القارة، وإن لم يكن على الدول الإسلامية بالطبع. لكن ذلك تخمين لا جدوى من الانشغال به. والحقيقة أن نظرة دول مثل بورما أو نيبال -على سبيل المثال- إلى إسرائيل لم تتأثر بنهرو. أما سيلان فقد تأثرت. لم يظهر نهرو عداءً شخصيًا تجاه إسرائيل أو كثير من الإسرائيليين الذين التقاهم، مثلما فعلت ابنته إنديرا غاندي. لكنه تمسك بنظرة سلبية أساسية تجاه الصهيونية وإسرائيل. علاوة على هذه النظرة السلبية الأساسية فقد وجد أن العلاقات مع إسرائيل لا توازي الأضرار التي تكبدها بسببها في قطاعات أخرى، مع الأقلية الإسلامية الكبيرة في الداخل، ومع الدول العربية في الخارج. لقد صدق كل من حاييم فايتسمان، ودافيد بن جوريون، وغيرهما، عندما بُرهن في بداية عام 1992 عندما طُبعت العلاقات الكاملة بين إسرائيل والهند، عندما قللوا أهمية ردود أفعال مسلمي الهند حول مسألة فلسطين، غير أن الحقيقة هي أن الفزع من رد فعلهم المحتمل كان موجودًا، وكان عاملًا مهمًا أثر على حكومات الهند المستقلة (مثلما أثر على حكومة بريطاني في الماضي، عندما كانت لا تزال تحكم الهند).

لقد أظهر نهرو صبرًا كبيرًا تجاه كل الإسرائيليين -على مختلف المستويات- الذين أرادوا مقابلته، وحاولوا بسذاجتهم إقناعه أن يغير رؤيته السلبية لمسألة إقامة علاقات مع إسرائيل، حيث لقيهم وسمع مزاعمهم، غير أن الأمر لم يقدم أو يؤخر. كما أن رؤساء الحكومات الذين خلفوه لم يجدوا أن من الصحيح أو من الممكن تغيير سياسة الهند. وكانت ابنة نهرو، إنديرا غاندي، حالة استثنائية؛ حيث أظهرت في الفترتين التي تولت فيهما رئاسة الحكومة عداءً حقيقيًا تجاه إسرائيل، وهو العداء الذي خرج عن اعتبارات المصلحة السياسية. فالجهود الدبلوماسية الكثيرة التي بذلتها إسرائيل في الهند كانت بلا رجاء كما يتبين من المحاولات العديدة التي قامت بها إسرائيل في اتصالها مع نهرو ومن خلفوه. والتغييرات الأساسية في سياسة الهند في مختلف المجالات، وليس فقط في مجال السياسة الخارجية، والتي اتبعها رئيس الحكومة ناراسيما راو، هي التي سمحت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. فهو الذي أظهر جرأة سياسية، وقلب السياسة السلبية الهندية التقليدية تجاه إسرائيل رأسًا على عقب، وإن كان ذلك قد تم من خلال بعض التردد، والعراقيل، ومحاولات التهرب. إن الإصرار الشديد الذي أظهرته إسرائيل تجاه الهند في المرحلة التي سبقت تطبيع العلاقات، هي خير برهان على أن ليست التنازلات الأحادية من جانب إسرائيل هي إظهار للسياسة الحكيمة، مثلما

يميل الكثيرون إلى اعتقاد ذلك. إن مناقشة الهند لن تكتمل إذا لم نذكر الدور المهم الذي لعبه الأصدقاء من الساسة، والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، وذلك أيضًا بالنسبة لعملية تحسين العلاقات مع اليابان وكوريا الجنوبية، وأهمية هذا العامل لم تعرف بعد جيدًا، ومن الواجب ذكرها بالقدر المناسب لها.

من الجدير بالذكر أنه بمجرد إقامة علاقات طبيعية مع الهند، بدأت تتطور سريعًا منظومة من العلاقات المتشعبة والمفيدة بين البلدين في مجالات كثيرة ومتنوعة، كما لو كان من أجل إثبات أن الوضع الذي ساد بينهما قبل ذلك كان غير طبيعي. وتحتل الصفقات الأمنية مرتبة مهمة في العلاقات بين البلدين (كما هي في علاقات إسرائيل مع الدول الأخرى)، هل ذلك طبيعي؟ وهل على إسرائيل أن تعتبر من الدول التي تعمل في إنتاج السلاح وبيعه؟ وليس هنا مجال مناقشة ذلك، ويكفي القول أنه طالما أن الدول العربية تفرض على إسرائيل وضعًا من الكراهية، وترفض التعايش معها في سلام؛ فإن على إسرائيل اتخاذ كل السبل لتأمين سلامتها، بما في ذلك تطوير الصناعات الأمنية وتصدير السلاح، والضرورات تبيح المحظورات.

أثارت قصة علاقات إسرائيل مع الصين الشعبية في خمسينيات القرن العشرين، التساؤل: هل أهدرت إسرائيل فرصة إقامة علاقات مع هذه الدولة في ذلك الوقت، ولقد ناقش الكثيرون هذه المسألة، وبالتفصيل، ومن الشواهد التي بين أيدينا -كلها تقريبًا مصادر إسرائيلية، وليست صينية- يصعب معرفة إن كان من الممكن إقامة علاقات مع الصين في عام 1950 أو عام 1951، في فترة الحرب الكورية، عندما كان هناك على ما يبدو استعداد صيني لذلك.كما من الصعب الفصل بشكل قاطع إن كانت الصين أرادت حقًا إقامة علاقات مع إسرائيل في عام 1954، ويحتمل أنه في عام 1954، وبالطبع في عام 1955 كان الأوان قد فات، على أية حال، يعتقد دافيد هاكوهين أن الصينيين كانوا على استعداد لإقامة علاقات، وأن تحقيق ذلك منوط بإسرائيل، ويعتقد بعض المؤرخون والباحثون مثله، لا يمكن الإنكار حقًا أنه كانت هناك بوادر أظهرتها الصين حول مسألة إقامة علاقات مع إسرائيل، لكن تلك البوادر كانت مترددة وغير واضحة، حتى يصبح من الصعب اتهام موشه شاريت لعدم اقتناعه، في العلاقات الدبلوماسية يمكن إرسال رسائل مباشرة وواضحة، ولا حاجة إلى استخدام الإشارات غير المباشرة وغير المفهومة في معظم الأحوال، ويبدو أنه لو أرادت الصين حقًا إقامة علاقات مع إسرائيل، لم يكن تنقصها الفرص في تلك الفترة لعرض ذلك، ويحتمل أيضًا أنها ترددت وخافت من رد

إسرائيلي سلبي، مثلما خشوا في إسرائيل ذلك أيضًا.

شاريت -بشهادته نفسه سابقًا- لم يخشَ على وجه الخصوص من ردود فعل الولايات المتحدة، حول قرار إقامة علاقات مع الصين. ودليل على ذلك تعليماته بالتصويت في الأمم المتحدة، في قضية الصين، عكس سياسة الولايات المتحدة. ويبدو أن السبب الرئيسي الذي أعاق شاريت كان خوفه من معارضة وزيرين لإقامة علاقات مع الصين: وزير الدفاع بنحاس لافون، ووزير التعليم زلمان أران، اللذان كانا من قيادات حزب مباي، ولم تكن ثقة دافيد هاكوهين الكبيرة كافية لإقناع شاريت عندما درس العقبات المنتظرة في الحكومة.

كما ذكرنا، فإن وفدًا تجاريًا إسرائيليًا برئاسة دافيد هاكوهين زار الصين في بداية عام 1955، يشير مستوى الرعاية الذي حظي به هذا الوقت من الحكومة الصينية الشكوكَ حول إن كانت الصين مهتمة حقًا بإقامة علاقات دبلوماسية في ذلك الوقت. ولقد كان من الممكن أن تكون زيارة الوفد فرصة طيبة لإثبات ذلك. ومن المحتمل جدًا أنه قبل وصول الوفد إلى الصين اُتخذ قرار هناك بعدم إقامة علاقات مع إسرائيل، غير أن الزيارة قد تمت على أية حال من خلال الحفاظ على نوع من التواضع. وليس في المعلومات التي لدينا ما هو كافٍ لإثبات ذلك. والإجابة موجودة على ما يبدو في الأرشيف الصيني.

كما اتهم شاريت بأنه لم يسمح بتقدم العلاقات مع الصين لأنه أصر -مثلما فعل مع دول أخرى- على مبدأ المعاملة بالمثل. فقد طلب أن يزور وفد صيني إسرائيل قبل اتخاذ خطوات أخرى لدفع العلاقات. كان لدى شاريت إحساس عميق من الكرامة القومية، وكان يعتقد أن الكرامة القومية هي اعتبار للمصلحة القومية، وتوقع أن يتعامل المجتمع الدولي مع إسرائيل بشكل متساوٍ. غير أن مؤتمر باندونج كان ضربة لهذه النظرية، وأوضح له أن إسرائيل ليست مثل أي دولة طبيعية. ولقد أثبت المؤتمر أن الدول العربية تتمتع بأفضلية سياسية على الساحة الدولية، وأنها تعرف كيف تستغل ذلك ضد إسرائيل كسلاح، إلى جانب الأسلحة التي تمتلكها. وإن كان شاريت قد أخطأ في مسألة العلاقات مع الصين فقد كان ذلك في مجال آخر. فقد افترض أن إسرائيل تستطيع أن تحدد كيفما شاءت إن كانت ستقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومتى؟ وافترض على ما يبدو أن الصين ستوافق على إقامة علاقات في أي موعد تختبرها به إسرائيل. واتضح أنه أخطأ. فإسرائيل لم تتبع هذه السياسة مع الدول الأخرى التي تعجلت لإقامة علاقات دبلوماسية معها، بل وحتى مع التنازل عن مبدأ المعاملة بالمثل، كي لا يسبقها العرب.

على الرغم من العداء الصيني تجاه إسرائيل، والذي تزايد منذ مؤتمر باندونج، إلا أنه كان هناك شعور بقرب ما بين الشعبين. لقد كان دافيد بن جوريون وإسرائيليون آخرون، وكذلك أيضًا صينيون كثيرون، على دراسة بالفروق الكبيرة في حجم السكان والمساحة بين البلدين، ويبدو أن مصدر هذا الشعور كان شيئًا آخر. فالشعبان -الصيني واليهودي- كانا على علم أنهما يمثلان حضارات قديمة، وكان ذلك عاملًا من عوامل الانجذاب نحو الإسرائيليين. فبعد سنوات من ذلك، عندما بدأت تلتقي الوفود وتتباحث فيما بينها حول إقامة العلاقات الدبلوماسية، قال الممثلون الصينيون أكثر من مرة كلمات واضحة بهذه الروح لنظرائهم الإسرائيليين.

بعد سنوات من العداء الشديد والعدوان من الناحية اللفظية، بدأت الصين في عام 1975 (في أثناء الصالون الجوي في باريس) رحلة بطيئة ومطولة نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، والتي وصلت إلى قمتها في يناير عام 1992، مع إقامة العلاقات. ولقد كانت هذه الخطوة الصينية وليدة مزج بين العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. فأولًا: كانت التغييرات الداخلية التي طرأت على الصين مع نهاية "الثورة الثقافية" وصعود قيادات جديدة بعد وفاة ماو تسي تونج، عامل آخر -الذي غير شكل العالم- وهو إنهاء النظام السوفيتي. وقرار الاتحاد السوفيتي في عام 1987 إقامة علاقات مع إسرائيل وتبادل الممثليات القنصلية فيما بينهما، والتي أصبحت عاملًا محفزًا ونموذجًا للصين. كما كانت الصين مهتمة -لأسباب المجد القومي- بالمشاركة في "عملية السلام" (مؤتمر مدريد وموسكو). وبدون إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لم تكن الصين قادرة على المشاركة في هذه الأحداث. كما كانت المشاركة في مؤتمر مدريد في أكتوبر عام 1991، والذي عُقد لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، وفي مؤتمر موسكو في نهاية عام 1992؛ قضية مجد بالنسبة للهند أيضًا. ولقد أوضحت إسرائيل أن الدول التي لن تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية معها، لن تستطيع المشاركة في "مؤتمر السلام". وكانت هذه أول مرة في تاريخ إسرائيل تحتفظ فيها بورقة المساومة هذه في يديها. ولقد أحسن رئيس الحكومة إسحق شامير استخدامها بشكل واضح وبدون تنازلات. مع هذا من الجدير بالذكر -ليس على غرار روسيا- أنه منذ هذه المؤتمرات لم تُظهر الصين -وكذلك الهند- أي حماس للعب دور في "عملية السلام"، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. وفي مقابلهما اليابان التي تشارك في "العملية"، وإن كان بشكل محدود جدًا.

يعتقد البعض أن حرب الخليج عام 1991، وظهور ضعف العالم العربي

وانقساماته. وكذلك ضبط النفس الذي أظهرته إسرائيل في ظل هجمات الصواريخ العراقية، كانت من العوامل التي أثرت على قرار الصين. ويبدو هذا الاعتقاد مبالغًا فيه.. خاصة مسألة لعب ضبط النفس، الذي أظهرته إسرائيل دورًا في اعتبارات الصين؛ حيث أنها لم تكن لتتصرف بنفس الطريقة في ظل استفزاز مماثل.

في المقابل يجب التقدير المناسب لتأثير الضغوط التي مارستها المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، خاصة في الفترة التي أظهرت فيها الصين انفتاحًا تجاه العالم الغربي، وتطلعها إلى التقرب من الولايات المتحدة كوسيلة لتنميتها الاقتصادية. ودليل على ذلك، سواء كان الزائرون الصينيون الذين زاروا الولايات المتحدة والتقوا بشكل دائم مع أصدقاء إسرائيل هناك، أم زيارات الزعماء اليهود التي قاموا بها للصين وتحدثوا خلالها مع الزعماء الصينيين. ولقد كان لذلك بالطبع اعتبار في الاعتبارات الصينية، وإن كان من الصعب تحديد جوهره في ظل غياب الوثائق الصينية التي تؤكد هذا الافتراض.

لقد أظهرت الصين اهتمامًا متزايدًا في التعاون التكنولوجي مع إسرائيل، خاصة في مجالات الزراعة والتكنولوجيا العسكرية بأنواعها. ولقد كان ذلك بالطبع عاملًا له وزنه ولا يجب التقليل من أهميته.

وأخيرًا، ضعْف "العالم الثالث"، الذي أعقب انهيار الشيوعية، ولم يستلزم هذا الوضع الجديد التمسك بتقاليد "العالم الثالث"، بما فيها مقاطعة إسرائيل وإدانتها. وفي نهاية الثمانينيات لم تجد الصين سببًا لمقاطعة إسرائيل؛ حيث لن يخدم ذلك مصالحها.

هذا بالإضافة إلى أنه كان لتغيير سياسة الصين أهمية، ليس فقط في حد ذاتها، بل أيضًا لأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين كان لها تأثير على عملية إقامة العلاقات مع الهند، ومنغوليا، وفيتنام، وكمبوديا، ولاوس، وحتى سريلانكا.

من الجدير بالذكر أن تطبيع العلاقات مع الصين (والهند، ودول أخرى في آسيا) لم يضر علاقات الصين مع الدول العربية وإيران. على العكس، فقد حدثت زيادة في صادرات السلاح من الصين لهذه الدول. وفي استيراد النفط منها. وكان من الممكن أن يثقل هذا الأمر على علاقات إسرائيل مع الصين. وهناك مخاوف في إسرائيل من أن الصين لا تتمهل في صفقاتها مع إيران والدول العربية المتشددة. وكذلك في مجال الأسلحة غير التقليدية. وهناك مخاوف مشابهة من صفقات السلاح المحتملة بين الهند وبين تلك الدول.

كان تطور العلاقات بين إسرائيل والصين في مجالات مختلفة سريعًا للغاية، لكنه واجه صعوبات وعراقيل حقيقية، والعائق الرئيسي وضعته الولايات المتحدة، وكان أبرز مثال على ذلك إلغاء صفقة طائرات "الفالكون" الذي فرضته الولايات المتحدة على إسرائيل، وكان ذلك ضربة شديدة، ليس من السهل تقدير أضرارها على المدى البعيد من ناحية طبيعة مكانة إسرائيل في الصين، والأيام ستخبرنا بذلك.

حققت الدول العربية في اليابان أحد أهم انتصاراتهم في صراعهم مع إسرائيل، من خلال الحرب الاقتصادية والمقاطعة التي فرضوها عليها، وعلى الرغم من إسراع إسرائيل في الاعتراف باليابان قبيل انتهاء الاحتلال الأمريكي، غير أن اليابان قد ردت لها ذلك بإظهار الحذر الذي سرعان ما تحول إلى تحفظ وابتعاد، لمخاوفها من الدول العربية، ولم تكن هناك أي دولة صناعية متقدمة في العالم خضعت برغبتها لقواعد المقاطعة العربية على إسرائيل مثلما فعلت اليابان، ولقد حدث التراجع الشديد في العلاقات بين البلدين بعد حرب يوم الغفران -أكتوبر عام 1973- وتفعيل الدول العربية المنتجة للنفط لمقاطعة النفط، وكان لهذه المقاطعة تأثير كبير على اليابان، وخاصة على القطاعات الاقتصادية فيها، مع ذلك، امتنعت اليابان عن قطع علاقاتها -بشكل رسمي- مع إسرائيل، ربما خشية رد فعل قاس من الولايات المتحدة، واكتفت بأن فرغتها من أي مضمون حقيقي، ولقد بدأ التحسن في العلاقات بين البلدين -تدريجيًا وببطء- بعد حرب الخليج عام 1991، وساهم أيضًا نشاط المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وأستراليا في تغيير تعامل اليابان مع إسرائيل، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات إلا أنها بقيت باردة نوعًا ما، ولم يظهر عليها أي جو من الود مثلما حدث مع الصين والهند.

يشير الباحثون والمؤرخون اليابانيون إلى عدم رغبة اليابان في إغضاب الولايات المتحدة ويهودها؛ من أجل عدم المساس بمصالحها الاقتصادية في هذه البلد، كما يشيرون إلى مؤتمر مدريد، الذي فتح أمام اليابان نافذة على النشاط الدولي، يربط بعض الإسرائيليين التغيير الإيجابي الذي طرأ على سياسة اليابان تجاه إسرائيل بـ"اتفاق المبادئ" ("اتفاقية أوسلو")، التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتطلق على تحسين العلاقات مع اليابان "ثمار السلام"، يمكن التشكيك في هذه الرواية، حيث أثبت توقيع معاهدة السلام مع مصر في 26 من مارس عام 1979، عدم حدوث أي تحسن في وضع إسرائيل في آسيا في تلك الفترة، إن دولًا صغيرة نسبيًا، مثل بورما، ونيبال، وسنغافورا؛ خير دليل على أنه لو أرادت الدولة الآسيوية

ذلك فإنها قادرة على مواجهة الضغوط العربية المضادة لإسرائيل بنجاح، دون أن تضار مصالحها. وكذلك تستطيع الدول الكبرى مثل اليابان فعل ذلك، لو أرادت. كما أن الفلبين يمكن أن تكون نموذجًا طيبًا لصدق هذا الادعاء. فحتى السبعينيات من القرن الماضي أظهرت هذه الدولة تأييدًا غير مستتر لإسرائيل، لكن حدث وقتها تقارب متزايد إلى الدول العربية. ففي سنوات الحكم الأول للرئيس فرديناند ماركوس، أدارت حكومة الفلبين معركة قوية؛ من أجل تحسين علاقاتها مع الدول الإسلامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص. ولقد قامت بذلك بسبب الحاجة إلى تخفيف الضغوط التي مارسها العالم الإسلامي على حكومة الفلبين، حول قضية تمرد مسلمي الجنوب ("المورو")، ومن أجل إضعاف النقد الموجه لسياستها. غير أنه كلما سمح نظام ماركوس بزيادة مشاركة الدول العربية في قضايا التمرد، كلما تزايدت الضغوط عليه. ولقد حدث تطور مشابه في تايلاند، وإن كان بحجم أقل.

ليس كل ما ذكرناه سابقًا كي نقول أن إسرائيل لم تقترف أخطاء في معالجة القضايا الآسيوية المختلفة. فقد حدثت أخطاء مؤسفة في مناسبات كثيرة. ولقد ذكرنا بعضها واستعرضناه في صفحات هذا الكتاب. ويمكن بالطبع العودة والتذكير بالأخطاء البارزة فيها. فعلى سبيل المثال: السلوك الذي ساد في السنوات الأولى من قيام الدولة، بالتحفظ من إقامة علاقات مع دولة معينة، مثل فيتنام الجنوبية على سبيل المثال، دون معرفة إن كانت هذه الدولة مهتمة بإقامة علاقات مع إسرائيل، والاعتماد فقط على الإحساس، أو الوهم غير المدروس بأنها سوف تستجيب. وعندما أظهرت إسرائيل رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية معها اتضح أن فيتنام الجنوبية لم ترغب في ذلك. حالة أخرى أخطر، والتي سببت فيها إسرائيل ضررًا لنفسها، كانت قرار وزير الخارجية موشه ديان غلق السفارة في سيول في مايو عام 1978. كما كانت هناك قضية إهمال الاهتمام بقضية ماليزيا في عام 1965، كما فصلنا في السابق. ويمكن الإضافة إلى كل ذلك القضية الغريبة لرحلة إيتان بنتسور إلى كوريا الشمالية. كما تسببت ضربة التسريبات المصاحبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في صعوبات كثيرة لدى الصين ودول أخرى. غير أن كل ذلك كان مسائل ذات أهمية محدودة، في مقابل القضايا الرئيسية التي عملت فيها إسرائيل في آسيا. ولا مبرر الآن للتخمين اليوم إن كانت سلبيات إدارة الموظفين في وزارة الخارجية سوف يتم تلافيها في المستقبل، ومتى. فإن الأمر مرتبط بالتطورات التي من الصعب التكهن بها من البداية. ويمكن القول هنا أنه كان من الممكن إثارة نشاط في الولايات المتحدة ضد ماليزيا، خاصة ضد إظهار

رئيس حكومتها -داطو مهاتير- معاداة للسامية، غير أنه لم تتخذ مثل هذه الخطوة لتمتع هذه الدولة بأهمية أقل في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

اتضح أنه حتى بعد التحسن الكبير في وضع إسرائيل في آسيا، والذي حدث في بداية التسعينيات من القرن العشرين، لا يمكن اختراق جدار العداء الإسلامي، ذلك على الرغم من بعض البوادر الإيجابية التي ظهرت لدى إندونيسيا، وأقل منها لدى باكستان وماليزيا، حيث اتضح أن التضامن الديني الإسلامي مع الدول العربية، عامل أساسي في سياسة الدول الإسلامية في آسيا تجاه إسرائيل، ولم تؤثر اتفاقيات السلام الموقعة بين مصر والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، واتفاقيات أوسلو، على وضع إسرائيل.. ولم تغير من طريقة تعامل الدول الآسيوية المسلمة معها، كما لم تؤثر بوجه الخصوص على استعدادها إقامة علاقات مع إسرائيل، ولقد لاحظت الدول الآسيوية المسلمة أن السياسة العربية المعادية لإسرائيل بقيت كما هي، حتى في مصر والأردن، إن تنامي التيارات الراديكالية المتشددة في الدول الإسلامية في آسيا، والتي هي جزء من ظاهرة عامة في العالم الإسلامي بشكل عام، وعنصر مهم في علاقاتها الداخلية، سوف تصعب -ربما- على المهتمين بتحسين العلاقات مع إسرائيل، وكان أبرز مثال على ذلك عبد الرحمن وحيد، زعيم إندونيسي بارز وشخصية دينية مسلمة، دعا إلى إقامة علاقات مع إسرائيل بل وقام بزيارتها، لكن ما أن تولى رئاسة إندونيسيا لم يكن لديه القوة السياسية لتحقيق ذلك، ولقد أثبت ذلك الاتصالات المحدودة التي جرت مع شخصيات باكستانية في تلك السنوات، وهي الاتصالات التي لم تثمر عن نتائج.

يبدو أن الظروف غير مهيأة بعد لحدوث تقدم في إقامة علاقات دبلوماسية، بين الدول الإسلامية في آسيا وبين إسرائيل، وشبه مؤكد أن هذه الدول ستفضل انتظار حدث تغيير حقيقي في تعامل الدول العربية -خاصة المتشددة منها- مع إسرائيل، إن حدث شيء من هذا القبيل، إن الشعور بالتضامن الإسلامي لدى دوائر عريضة من السكان المسلمين في آسيا هو عنصر له قوة كبيرة، ويتزايد في العقود الأخيرة، حتى وإن رغب السياسيون في تلك البلدان في ذلك، فإنهم لن يستطيعوا تجاهل مثل هذه الاتجاهات، والأمر لا ينبع فقط من قضية العلاقات مع إسرائيل، بل له تأثير على كل مناحي الحياة في الدول المسلمة، ومن ناحية المصلحة القومية، نجد أن الدول الإسلامية في آسيا ليس لديها مبرر لإقامة علاقات كاملة ومعلنة مع إسرائيل، وإثارة بذلك غضب الدول العربية وإيران، أو غضب الدوائر الدينية المسلمة الأصولية في داخلها، علاوة على أن لكل من هذه الدول مشكلاته الداخلية الكثيرة.

إن إسرائيل مهتمة بالفعل بإقامة علاقات مع باكستان وبنجلاديش، وإندونيسيا، وماليزيا، بل وحتى مع بروناي والمالديف، لكن سيكون عليها الانتظار للوقت المناسب.

يختلف وضع دولة إسرائيل في آسيا في بداية القرن الواحد والعشرين، بشكل كبير عن أي وقت آخر منذ قيام الدولة. فقد تحققت واحدة من الأمنيات الرئيسية للدبلوماسية الإسرائيلية؛ حيث أقيمت علاقات دبلوماسية كاملة مع بلدان القارة، باستثناء كوريا الشمالية الشيوعية، وست دول إسلامية. وعلاقات إسرائيل مع بعض دول آسيا علاقات صداقة، ووطيدة، وطيبة للغاية.

بماذا يتم التعبير عن علاقات الصداقة بين الدول؟ بالعلاقات السياسية والدبلوماسية، وكذلك بزيارة الشخصيات: رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، والوفود البرلمانية، وشخصيات أخرى. ولا تقل أهمية العلاقات التجارية والاقتصادية المنفتحة والحرة. كما أن للتبادل الثقافي أهمية لا يمكن الاستخفاف بقيمتها، معيار آخر لقياس العلاقات بين الدول، وهو نمط التصويت في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى. فهذا المجال الأخير بالذات، ليس كالمجالات الأخرى التي عددناها سابقا والتي حدث فيها تقدم كبير، يجب أن يُذكِّر إسرائيل أنه على الرغم من كل الانجازات والتحسن الذي حدث في العشر أو الخمس عشرة سنة الأخيرة، مازال الوضع السياسي أقل استقراراً مما يعتقد. فمازال العرب وحلفاؤهم -خاصة الدول الإسلامية- يتمتعون بالقوة السياسية الكبيرة على الساحة الدولية، وعلى إسرائيل أن تضع في اعتبارها أنه من الممكن أن توجد أوضاع يُعبر فيه عن هذه القوة، بما هو ليس في مصلحة إسرائيل، مثلما حدث أكثر من مرة في الماضي، وأن يؤثر ذلك على وضع العلاقات الثنائية مع دولة أو أخرى في آسيا (وفي أجزاء أخرى من العالم). من الممكن أن يتغير الوضع بالطبع، وهو أمر تعلمه إسرائيل جيدًا، بأن تجد دولة لها علاقات طبيعية مع إسرائيل أنه من الأفضل التضحية بالمصلحة الإسرائيلية؛ من أجل عدم المساس بالعلاقات مع الدول العربية، ولقد حدث مثل ذلك من قبل.

أهم الأحداث التاريخية

1897	أغسطس	انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول "خطة بازل".
1904	8 من فبراير	اندلاع الحرب الروسية اليابانية.
1917	2 من نوفمبر	تصريح بلفور.
1918	22 من أغسطس	تأييد سيام لتصريح بلفور.
	14 ديسمبر	الصين تؤيد تصريح بلفور.
1919	6 من يناير	اليابان تؤيد تصريح بلفور.
1920	24 من أبريل	سون ياط-سن كتب رسالة تأييد للصهيونية.
1936	19 من يونيو	إعلان "الرابطة الاسلامية" في الهند عن "يوم فلسطين" وقرار حزب المؤتمر برئاسة ج. نهرو تأييد الفلسطينيين.
	10-7 من نوفمبر	انعقاد مؤتمر مسلمي الهند من أجل الفلسطينيين.
	أغسطس – نوفمبر	مهمة الدكتور عمانويل أولسفنجر فى الهند.
1937	يوليو	تصريحات المهاتما غاندى عن الصهيونية.
1938	29 من يناير	تلقي الوكالة اليهودية في القدس طلبًا من ولاية بيقانر في الهند، لإرسال مادة إليها عن الزراعة فى فلسطين.
	26 من نوفمبر	نشر غاندي مقاله عن اليهودية في هاريجان.
1939	26 من أبريل	إرسال مارتين بوبر وي.ل. ماجنس رسائل إلى غاندى.
1945	أبريل – يونيو	انعقاد مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو.
1946	يونيو	عقد أول لقاء بين دافيد بن جوريون وبين هو تشى مين فى باريس.

	4 من يوليو	حصول الفلبين على استقلالها.
1947	23 من مارس	انعقاد مؤتمر شعوب آسيا فى نيودلهى.
	29 من نوفمبر	لإصدار الأمم المتحدة في نيويورك قرار تقسيم فلسطين.
1948	14 من مايو	إعلان قيام دولة إسرائيل.
	17 من مايو	إرسال موشِه شاريت برقية إلى نهرو يطالب فيها باعتراف الهند بإسرائيل.
	ديسمبر	وصول موشه يوفال إلى شنغهاى.
1949	2 من مارس	قبول إسرائيل كعضو فى الأمم المتحدة.
	1 من أبريل	اعتراف الفلبين بإسرائيل.
	11 من مايو	اعتراف الصين القومية بإسرائيل .
1950	9 من يناير	اعتراف إسرائيل بالصين الشعبية وإندونيسيا.
	25 من يونيو	اندلاع الحرب الكورية.
	يوليو	اعتراف سيلان بإسرائيل (لكن دون الإعلان عن ذلك!).
	18 من سبتمبر	اعتراف الهند بإسرائيل.
	25 من سبتمبر	اعتراف تايلاند بإسرائيل.
1951	1 من يونيو	وصول جبرائيل دورون -أول قنصل لإسرائيل- إلى بومباي.
1952	27 من فبراير- 9 من مارس	زيارة مدير عام وزارة الخارجية الدكتور فلطر إيتان للهند.
	15 من مايو	إقامة علاقات دبلوماسية بين اليابان وإسرائيل.
	26 من ديسمبر	افتتاح ممثلية لإسرائيل فى اليابان.
1953	يناير	انعقاد المؤتمر الأول للمؤتمر الاشتراكي الآسيوي في رانجون. قام موشِه شاريت بتمثيل إسرائيل فيه.
	10 من مايو	إقامة علاقات دبلوماسية بين تايلاند وإسرائيل. وتعيين الدكتور بيريتس يعقوبسون قنصلًا شرفيًا لإسرائيل فى بانكوك.
	نوفمبر	توقف الهند عن منح تأشيرات دخول للإسرائيليين.

	21 من ديسمبر	وصول دافيد هاكوهين -ممثل إسرائيل في بورما- إلى رانجون.
	26 من ديسمبر	تقديم يوسف لينطون ممثل إسرائيل أوراق اعتماده إلى إمبراطور اليابان.
1954	7 من أبريل	قرار بورما شراء 3 طائرات، من طراز سبيت فاير، من إسرائيل.
	28 من أبريل - 2 من مايو	انعقاد مؤتمر كولومبو.
	1 – 9 من مايو	مشاركة وفد رياضي إسرائيلي في دورة الألعاب الآسيوية التى أقيمت فى مانيلا.
	14 من سبتمبر	سفير الصين في رانجون يخبر دافيد هاكوهين عن موافقة بلاده على زيارة وفد إسرائيلى للصين.
	23 من سبتمبر	إعلان رئيس الحكومة تشن أن-لاي في خطاب في المؤتمر الشعبي القومي في بكين، عن وجود اتصالات بين الصين وإسرائيل.
	28 من ديسمبر	انعقاد مؤتمر بوغور.
1955	26 من يناير - 29 من فبراير	زيارة الوفد التجاري الإسرائيلي برئاسة دافيد هاكوهين إلى الصين.
	3 من فبراير	تقديم أول ممثل ياباني -غير مقيم- لأوراق اعتماده إلى رئيس الدولة.
	13 من فبراير	اعتراف إسرائيل بكمبوديا ولاوس.
	29 من فبراير - 5 من مارس	زيارة وفد تجاري إسرائيلي للفلبين.
	18 – 24 من أبريل	انعقاد مؤتمر باندونج.
	15 من مايو	وصول مسئول بورمى إلى إسرائيل.
	29 من يونيو - 6 من يوليو	زيارة أو نو رئيس حكومة بورما لإسرائيل.
	15 من ديسمبر	التوقيع على اتفاقية اقتصادية بين بورما وإسرائيل.
1956	5 من مارس	التوقيع على اتفاق للتعاون بين بورما وإسرائيل.

	سبتمبر	مشاركة المنتخب القومي الإسرائيلي في دورة الألعاب الآسيوية لكرة القدم، التي أقيمت في هونج كونج.
	19 من سبتمبر - 9 من ديسمبر	رحلة موشِه شاريت إلى آسيا.
	30 من أكتوبر - 6 من نوفمبر	حرب سيناء (عملية قادش).
1957	12 من فبراير	تقديم يعقوب شمعوني أوراق اعتماده كممثل غير مقيم فى لاوس.
	13 من مارس	تقديم يعقوب شمعوني أوراق اعتماده كممثل غير مقيم فى الفلبين.
	18 من سبتمبر	إقامة علاقات دبلوماسية بين سيلان وإسرائيل.
	ديسمبر	رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل وبورما إلى مستوى السفارات.
1958	يناير	زيارة اللواء موشِه ديان ومدير عام وزارة الدفاع شمعون بيريز لبورما.
	26 من فبراير	التوقيع على اتفاقية الصداقة بين الفلبين وإسرائيل.
	مارس	زيارة وزير التجارة والصناعة بنحاس سافير لليابان والفلبين وتايلاند وبورما.
	أبريل	افتتاح ممثلية إسرائيلية برئاسة مسئول في سيلان.
	مايو – يونيو	مشاركة وفد رياضي إسرائيلي في ألعاب آسيا فى طوكيو.
	26 من نوفمبر	تقديم مردخاي (راجي) قدرون أوراق اعتماده كسفير إسرائيل فى تايلاند.
1959	فبراير	زيارة جئال ألون للهند.
	16 من فبراير	إقامة علاقات دبلوماسية بين كمبوديا وإسرائيل على مستوى الممثليات.
	الصيف	زيارة الجنرال البورمى نه فين لإسرائيل.

	أكتوبر	زيارة الرئيس إسحق بن تسفي وزوجته راحيل (ينائيت) لبورما.
	9 من نوفمبر	لقاء ممثل إسرائيل في استراليا موشِه يوفال مع رئيس حكومة ماليزيا طونقو عبد الرحمن.
1960	1 من يونيو	إقامة علاقات دبلوماسية بين نيبال وإسرائيل.
	23 من يونيو	أول ممثل إسرائيلي مقيم يقدم أوراق اعتماده لرئيس الفلبين.
	يونيو	رفع كمبوديا وإسرائيل مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفارات.
	12 – 22 من أغسطس	زيارة رئيس حكومة نيبال بي. في. قويرالا لإسرائيل. للمشاركة في مؤتمر رحوفوت الذي أقامه معهد فايتسمان.
	سبتمبر	سفر سفير إسرائيل في رانجون الياشيف بن حورين إلى سايجون. من أجل معرفة إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام الجنوبية.
	16 – 21 من سبتمبر	زيارة وفد من الكنيست برئاسة عضو الكنيست دافيد هاكوهين لبورما.
1961	15 من فبراير	لقاء جدعون رفائيل مع ج. نهرو فى حوار.
	9 من يوليو	اعتراف إسرائيل بكوريا الجنوبية.
	22-4 ديسمبر	زيارة رئيس الحكومة دافيد بن جوريون لبورما.
1962	يناير – فبراير	زيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير لليابان. والفلبين. وهونج كونج. وتايلاند. وبورما. وكمبوديا. وفي أثناء زيارتها للفلبين تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارات.
	23 من فبراير	التوقيع على اتفاقية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية بينهما. نُشر ذلك فى العاشر من شهر أبريل.
	2 من مارس	انقلاب عسكري في بورما. وإطاحة الجنرال نه فيه بأو نو من رئاسة الحكومة والسيطرة على الحكم.

	أغسطس	عدم دعوة إسرائيل للمشاركة في دورة الألعاب الآسيوية.
	ديسمبر	زيارة رئيس هيئة الأركان تسفي تسور ومدير عام وزارة الدفاع أشر بن ناتان لليابان.
1963	يوليو	رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل واليابان إلى مستوى السفارات.
	13 – 22 من سبتمبر	زيارة ملك نيبال ماهندرا وزوجته لإسرائيل.
1964	23 – 25 من أبريل	زيارة وزير العمل يجئال ألون للفلبين.
	1 من يوليو	رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين لاوس وإسرائيل إلى مستوى السفارات.
	يوليو	افتتاح سفارة إسرائيلية فى قطمندو.
	نوفمبر	توجه ممثل وزارة الخارجية إلى كوالا لامبور تحت غطاء مدير شركة إنترآسيا والبقاء هناك حتى يناير عام 1966.
	نوفمبر	قرار إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية مع المالديف بعد أن حصلت على استقلالها عام 1965.
1965	نوفمبر	بدء تقديم المساعدات العسكرية الإسرائيلية إلى سنغافورا.
1966	15 – 22 من مارس	زيارة الرئيس زلمان شازار وزوجته لنيبال. وفي طريقه عبر الهند خالفت الحكومة الهندية القواعد الدبلوماسية المتبعة.
	8 من مارس – 4 من أبريل	زيارة رئيس الأركان إسحق رابين لبورما، وتايلاند، والفلبين، واليابان، وكوريا الجنوبية وكمبوديا.
1967	يناير	افتتاح سفارة إسرائيلية في بنوم بنه (العاصمة الكمبودية) .
	مارس	زيارة وزير الخارجية أبا إيبن لتايلاند، وكمبوديا، وبورما، وسنغافورا، والفلبين واليابان.
	5 – 11 من يونيو	حرب "الأيام الستة" عام 1967.
1968	25 من فبراير – 12من مارس	زيارة وفد تايواني غير رسمي لإسرائيل.

	25 – 28 من أبريل	زيارة وفد اقتصادي إسرائيلى لتايوان.
	أبريل	إجراء نائب المدير العام أفيعزر شلوش مباحثات في سنغافورا.
	10 من أكتوبر	افتتاح ممثلية تجارية إسرائيلية فى سنغافورا.
1969	11 من مايو	افتتاح سفارة إسرائيل فى سنغافورا.
1970	14 من يونيو	تعليق حكومة سيريمبو باندارانايكا في سيلان لعلاقاتها مع إسرائيل
1971	يونيو – يوليو	إرسال إسرائيل مساعدات للاجئى بنجلاديش.
	أكتوبر	طرد تايوان من الأمم المتحدة وحل الصين الشعبية محلها.
1972	30 من مايو	يقوم إرهابيون يابانيون بقتل 26 مسافرًا في المطار. فى اللد.
	7 من سبتمبر	التوقيع على اتفاقية بين إسرائيل وفيتنام الجنوبية حول إقامة علاقات دبلوماسية وفتح سفارات.
1973	4 من أبريل	افتتاح سفارة إسرائيل في سايجون (أغلقت في أبريل عام 1975) .
	أكتوبر	حرب "يوم الغفران" السادس من أكتوبر عام 1973.
	22 من نوفمبر	تصريح وزير الخارجية الياباني عن سياسة بلاده في الشرق الأوسط في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973.
1974	سبتمبر	استبعاد اتحاد الكرة الآسيوية لإسرائيل من دورة كرة القدم الآسيوية التى أقيمت فى طهران.
1975	يناير	إغلاق القنصلية العامة لإسرائيل في هونج كونج (افتتحت فى عام 1973) .
	مارس	إغلاق إسرائيل لسفارتها في بنوم بنيه في كمبوديا.
	يونيو	زيارة ممثلون صينيون للجناح الإسرائيلي في الصالون الجوى فى باريس.

1976	23 من فبراير	لاوس تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.
	أكتوبر	استبعاد الإتحاد الآسيوي للرياضة إسرائيل من الألعاب الآسيوية.
1977	21 من يونيو	إسرائيل تستقبل لاجئين فيتناميين.
	15 – 16 من أغسطس	زيارة وزير الخارجية موشِه ديان لنيودلهى.
1978	مايو	إسرائيل تغلق سفارتها فى سيول.
	يوليو	زيارة رئيس البرلمان التايلاندى لإسرائيل.
	يوليو	لقاء سفيري إسرائيل والصين في الأمم المتحدة فى نيويورك.
	سبتمبر	التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل.
	27 من ديسمبر - 10 من يناير عام 1979	زيارة رئيس الكنيست إسحق شامير لتايلاند وكوريا الجنوبية.
1979	مارس	التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.
	أبريل - مايو	زيارة وزير الخارجية موشِه ديان لنيبال. وبورما. وسنغافورا وتايلاند.
	سبتمبر	شراء إندونيسيا 28 طائرة سكاي هوك و11 مروحية من فائض سلاح الجو الإسرائيلى.
	23 من أكتوبر	وصول مجموعة أخرى من اللاجئين الفيتناميين إلى إسرائيل.
1982	يونيو	بدء عملية "سلام الجليل" (حرب لبنان) .
1984	1 من يونيو	افتتاح مكتب "رعاية المصالح" الإسرائيلية بجوار سفارة الولايات المتحدة فى سريلانكا.
1985	أبريل	لقاء وزير العلوم البروفسور يوفال نئمان ووزير العلوم الصيني في مؤتمر علمي في الولايات المتحدة.
	يونيو	زيارة وفد من رجال الأعمال الإسرائيليين برئاسة البروفسور شموئيل فوهوريلس للصين.

	أغسطس	إعادة افتتاح القنصلية العامة الإسرائيلية في هونج كونج. وتعيين رؤبين مرحاف قنصلًا عامًا
	سبتمبر	زيارة وزير الخارجية إسحق شامير لليابان.
	نوفمبر	زيارة رئيس بلدية نيويورك أد كوتش لليابان.
	نوفمبر	مؤتمر دولي للمدن التاريخية في كيوتو. وعدم دعوة القدس.
1986	أبريل	زيارة رئيس سنغافورا لإسرائيل.
	أبريل	مشاركة البروفسور يهوشواع يورطنر -نائب رئيس الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم- فى مؤتمر علمى فى بكين.
	أبريل	لقاء مدير مكتب رئيس الحكومة أبراهام طامبر مع ممثلين صينيين في باريس (وفي العام التالي يلتقى ممثلين صينيين فى نيويورك) .
	مايو	إقامة اتصالات هاتفية مباشرة بين الصين وإسرائيل.
	يوليو	إنشاء فصل لتعليم اللغة العبرية في جامعة بكين.
	نوفمبر	زيارة الرئيس حاييم فايتسمان لليابان. وسنغافورا وسريلانكا. وترفض الفلبين استقباله.
1987	30 من سبتمبر	لقاء وزير الخارجية شمعون بيريز ووزير الخارجية الصينى فى نيويورك.
	أكتوبر	زيارة وفد اقتصادى إسرائيلى لليابان.
	نوفمبر	زيارة وفد اقتصادي ياباني. من قبل قيدرون. لإسرائيل.
1988	26 من يونيو	زيارة وزير الخارجية الياباني سوسوقا أونو لإسرائيل.
	سبتمبر	زيارة القنصل العام في هونج كونج رؤبين مرحاف للصين.
	سبتمبر	لقاء وزير الخارجية شمعون بيريز ووزير الخارجية الصينى تشان قيتشن فى نيويورك.

1989	22 من فبراير	مشاركة الرئيس حاييم فايتسمان في جنازة قيصر اليابان هيروهيتو.
	سبتمبر	افتتاح مكتب اتصال صيني (مكتب سياحي) فى تل أبيب.
	نوفمبر	زيارة وزير الخارجية موشِه أرنز لليابان.
1990	20 من أبريل	سريلانكا تقطع علاقاتها مع إسرائيل.
	يونيو	افتتاح مكتب اتصال أكاديمي إسرائيلي في بكين.
	2 من أغسطس	الغزو العراقى للكويت.
	ديسمبر	زيارة ممثل وزارة الخارجية التايوانية لإسرائيل.
1991	18 من يناير	بدء حرب الخليج (عملية "عاصفة الصحراء").
	يناير	في أعقاب حرب الخليج تُوقِف اليابان كل العلاقات التجارية مع إسرائيل.
	فبراير	موافقة الصين على انضمام الدبلوماسي الإسرائيلي زئيف سوفوت إلى المكتب الأكاديمي فى بكين.
	24 من فبراير	زيارة وزير الخارجية اليابانى الدكتور هيساهي أروادا لإسرائيل.
	16 من مارس	زيارة مدير عام وزارة الخارجية رؤبين مرحاف للصين.
	أبريل	مشاركة وفد الكنيست في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولى الذي عقد فى كوريا الشمالية.
	22 – 26 من أبريل	زيارة وفد وزارة الخارجية الصينية لإسرائيل.
	مايو	زيارة وزير الخارجية اليابانى طارو ناقاياما لإسرائيل.
	27 من يونيو	مهاجمة سائحين إسرائيليين في سرينجر في كشمير، على يد منظمة إرهابية إسلامية، بعدها يتم استئناف الاتصالات مع حكومة الهند.
	2 من أكتوبر	إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل ومنغوليا.

	6 من أكتوبر	زيارة نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للصين.
	18 من أكتوبر	استئناف الاتحاد السوفيتي لعلاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.
	28 من أكتوبر	دعوة وزارة الخارجية الصينية نائبَ وزير الخارجية بنيامين نتنياهو لزيارة الصين. الزيارة لم تتم.
	30 من أكتوبر - 1 من نوفمبر	عقد مؤتمر مدريد.
	9 من نوفمبر	زيارة وزير الدفاع موشِه ديان للصين.
	ديسمبر	زيارة نائب وزير الخارجية الصيني يانج بوتشانج لإسرائيل.
1992	9 من يناير	إعادة افتتاح سفارة إسرائيل فى سيول.
	24 من يناير	إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل.
	28 من يناير	انعقاد المؤتمر المتعدد الأطراف لشئون الشرق الأوسط فى موسكو.
	29 من يناير	إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل.
	مارس	زيارة وفد تجاري إسرائيلى لهانوي.
	15 من سبتمبر	زيارة وزير الخارجية الصيني تشان قيتشن لإسرائيل.
	سبتمبر	بدء رحلات شركة العال إلى بكين.
	31 من أكتوبر	التوقيع على اتفاقية تجارية مع الصين.
	1 – 3 من نوفمبر	زيارة إيتان بنتسور لكوريا الشمالية.
	8 من نوفمبر	زيارة نائب وزير الخارجية التايوانى لإسرائيل.
	ديسمبر	زيارة وفد مكتب التجارة والصناعة الفيتنامي لإسرائيل.
	ديسمبر	زيارة وزير الخارجية شمعون بيريز لليابان.
	23 من ديسمبر	زيارة الرئيس حاييم هرتسوج للصين.
1993	يناير	زيارة وفد وزارة الخارجية الإسرائيلية لهانوي.
	مايو	زيارة وزير الخارجية شمعون بيريز للصين. وتايلاند والهند.

مايو	فتح "مكتب الاقتصاد والتجارة لطايفا" في تل أبيب.
يونيو	زيارة رئيس حكومة نيبال جيريجا كويرالا لإسرائيل.
يونيو	لقاء وزير الخارجية شمعون بيريز ووزير الخارجية الإندونيسى على ألاطاس فى فيينا.
12 من يوليو	زيارة نائب وزير خارجية فيتنام لإسرائيل وإعلانه عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.
أغسطس	افتتاح "مكتب الاقتصاد والتجارة الإسرائيلي" فى تايوان.
20 من أغسطس	توقيع "اتفاق المبادئ" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى أوسلو.
21 من سبتمبر	توقيع اتفاق سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى واشنطن.
4 من أكتوبر	استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وكمبوديا.
16 من أكتوبر	زيارة رئيس الحكومة إسحق شامير لجاكرتا (بعد الزيارة التي قام بها لبكين) ولقاء الرئيس الإندونيسي سوهارتو. ويتوجه منها إلى سنغافورا ويلتقى لى كوان يو.
6 من ديسمبر	استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ولاوس.
30 من ديسمبر	افتتاح سفارة كوريا الجنوبية فى تل أبيب.
1994 مارس	زيارة وزير خارجية كمبوديا لإسرائيل.
مايو	زيارة وزير خارجية اليابان كوجي كاكيزافا لإسرائيل.
7 – 12 من مايو	زيارة لى كوان لإسرائيل.
14 من يونيو	زيارة طونقو عبد اللّه، أخو ملك ماليزيا. لإسرائيل فى زيارة عمل.
24 – 29 من أغسطس	زيارة وزير خارجية لاوس لإسرائيل.

	31 من أغسطس	افتتاح القنصلية العامة الإسرائيلية في شنغهاي.
	أغسطس	زيارة مدير الجمارك الإسرائيلية لجاكرتا بدعوة من نظيره الإندونيسى.
	سبتمبر	موافقة إندونيسيا وإسرائيل على إقامة اتصالات بريدية مباشرة.
	25 من أكتوبر	توقيع اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل.
	أكتوبر	زيارة عبد الرحمن وحيد من إندونيسيا لإسرائيل.
	أكتوبر	زيارة وفد مكتب التجارة الإسرائيلى لجاكرتا.
	ديسمبر	زيارة رئيس الحكومة إسحق رابين لليابان وكوريا الجنوبية.
1995	16 – 18 من سبتمبر	زيارة رئيس الحكومة الياباني طومياتشي مورياما لإسرائيل.
	21 من أكتوبر	لقاء بين رئيس الحكومة إسحق رابين والرئيس الإندونيسى سوهارتو فى نيويورك.
	أكتوبر	افتتاح سفارة تايلاند فى تل أبيب.
1996	يناير	زيارة رئيس الأركان أمنون لفكين شاحك للصين.
	24 من يناير	زيارة وزير المالية إبراهام شوحط لفيتنام والتوقيع على اتفاقية للتعاون في مجالات مختلفة.
	12 من مارس	زيارة وزير خارجية منغوليا لإسرائيل.
	أبريل	زيارة رئيس الدولة عيزر فايتسمان للصين.
	ديسمبر	زيارة الرئيس عيزر فايتسمان للهند.
1977	أغسطس	زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لليابان. وكوريا الجنوبية والصين.
	أكتوبر	زيارة عبد الرحمن وحيد لإسرائيل.
	ديسمبر	زيارة رئيس حكومة سنغافورا ووزير الدفاع الدكتور طونى طان لإسرائيل.

	ديسمبر	زيارة وفد برلمانى منغولى لإسرائيل.
	21 من ديسمبر	زيارة نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية تشان كيتشن لإسرائيل.
1998	25 من مايو	زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للصين.
1999	19 من أكتوبر	زيارة وزير الدفاع الصينى لإسرائيل.
	نوفمبر	زيارة نائب رئيس حكومة فيتنام لإسرائيل.
2000	12 من أبريل	زيارة الرئيس الصينى جيانج زمين لإسرائيل.
	15 من مايو	عودة العلاقات مع سريلانكا على مستوى السفارات.
	أغسطس	إلغاء إسرائيل اتفاقية بيع طائرات فالكون للصين. وزيارة وزير الخارجية شمعون بيريز للصين.
2001	يناير	إلغاء إندونيسيا لقيود التجارة مع إسرائيل.
	12 من فبراير	التوقيع على اتفاقية تعويضات مع الصين بسبب إلغاء صفقة طائرات الفالكون.
2002	فبراير	دفع إسرائيل للصين مبلغ 350 مليون دولار تعويضات بسبب إلغاء صفقة الفالكون.
	25 من مارس	زيارة وزير الخارجية شمعون بيريز لبكين ولقاء وزير الخارجية الصينى.

قائمة الاختصارات

CPCChinatown Planning Council (New York)
DSIDefence Service Institute (Burma)
ECAFE(UN) Economic Commission for Asia and the Far East
ESCAPEconomic and Social Commission for Asia and the Pacific
FEER*Far Eastern Economic Review* (Hong Kong)
DSAIndian Institute for Defence Studies and Analysis (New Delhi)
JCRCJewish Community Relations Committee (New York)
JETROJapan External Trade Organization
KISDIWorld Muslim Committee for Solidarity (Indonesia)
MITIMinistry of International Trade and Industry (Japan)
NAMNon-Alignment Movement
NPTNon-Proliferation Treaty
NYT[The] New York Times
OICOrganization of Islamic Conference
PAPPeople's Action Party (Singapore)
PMIPPan Malayan Islamic Party (Malaysia)
PRO/FOPublic Records Office/Foreign Office (London)
UMNOUnited Malay National Organization (Malaysia)
UNDOFUN Disengagement Observer Force
UNEFUN Emergency Force
UNSCOPUnited Nations special Committee on Palestine
WSAWalter Stern Archive (New York)

المصادر والمراجع

الأرشيف

- ארכיון דוד הכהן, עירית חיפה, ארכיון העיר, חטיבה 16 (אד"ה).
- ארכיון המדינה (אמ).
- ארכיון המכון למורשת בן-גוריון (אב"ג).
- ארכיון יד טבנקין (אי"ט). חטיבה 15 – י. אלון.
- ארכיון מרכזי לתולדות העם היהודי (אמת"י). ארכיון יהודה ליב מגנס (P3).
- ארכיון ציוני מרכזי (אצ"מ).
- בית-הספרים הלאומי והאוניברסיטאי, V-1091 (The Jewish Movement of National Liberation", presented by the Palestine Jewish Delegation, Jerusalem, March 1947).
- גנזך וייצמן (ג"ו), רחובות.
- מרכז אבא אבן לדיפלומטיה ישראלית (מכון טרומן) – (מאאד"י).
- JCRC/NY Archive (Jewish Community Relations Council, New York).
- Public Records Office (PRO), London (Foreign Office [FO] files).
- Walter F. Stern Archive, New York (WSA).

منشورات رسمية

- *דברי הכנסת*.
- *רשומות*, כתבי האמנה 228.
- *שנתון הממשלה*.
- *שנתון המסמכים הרשמיים*, משרד החוץ, מרכז הרשומות, מאגרי מידע והיסטוריה, ירושלים.
- *תעודות מדיניות ודיפלומטיות*, דצמבר 1947 – מאי 1948, עורך כללי: גדליה יוגב, גנזך המדינה, הארכיון הציוני המרכזי, ירושלים תש"ם.

- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך ראשון, 14 מאי – 30 ספטמבר 1948, ערך: יהושע פרוינדליך, גנזך המדינה, ירושלים תשמ"א.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך שני, אוקטובר 1948 – אפריל 1949, ערך: יהושע פרוינדליך, גנזך המדינה, ירושלים תשמ"ד.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך רביעי, מאי – דצמבר 1949, ערכה: ימימה רוזנטל, גנזך המדינה, ירושלים תשמ"ו.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך חמישי, 1950, ערך: יהושע פרוינדליך, גנזך המדינה, ירושלים תשמ"ח.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך שישי, 1951, ערכה: ימימה רוזנטל, גנזך המדינה, ירושלים תשנ"א.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך שביעי, 1952, ערך: יהושע פרוינדליך, גנזך המדינה, ירושלים תשנ"ב.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך שמיני, 1953, ערכה: ימימה רוזנטל, ארכיון המדינה, ירושלים תשנ"ו.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך שלושה-עשר, 1958-1959, ערך: ברוך גלעד, ארכיון המדינה, ירושלים 2001.
- *תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל*, כרך ארבעה-עשר, 1960, ערך: ברוך גלעד, ארכיון המדינה, ירושלים תשנ"ז.

الكتب والمقالات

العبرية

- אביבי, מלי. *התייחסותו של בן-גוריון לאסיה. הודו, סין ובורמה*. עבודה סמינריונית, האוניברסיטה הפתוחה, פברואר 1988 (לא פורסמה).
- אביחי, אברהם. *דוד בן-גוריון מעצב המדינה*. בית הוצאה כתר, ירושלים 1974.
- אבימור, ד"ר שמעון (עורך). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: מדריך לתעוד נבחר. מס' 2 – קמבודיה*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום והמכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונרד דייוויס, ירושלים תשמ"ז1986-.
- אבימור, שמעון (עורך). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: מדריך לתעוד נבחר. מס' 5 – בורמה*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, ירושלים תשמ"ט,

1989.

- אבימור, ד"ר שמעון (עורך). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: מדריך לתעוד נבחר. מס' 6 – הודו*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, ירושלים תשנ"ב, 1991 (ספר זה הוא לקט מסמכים מהארכיון הציוני המרכזי, ארכיון המדינה וארכיונים אחרים).
- אבימור, שמעון. "ימיה האחרונים של שגרירות ישראל בפנום-פן". *רישומים*, בטאון משרד החוץ, גליון מס' 4-3, ירושלים, אייר תשמ"ב, מאי 1982, עמ' 13-12.
- אבן, אבא. *הדיפלומטיה החדשה. יחסים בינלאומיים בעידן המודרני*. עידנים/ידיעות אחרונות, תל-אביב 1985.
- אבן, אבא. *פרקי חיים*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- (ה)אגודה לידידות ולשכת-המסחר ישראל-יפן. בולטין מס' 1, מס' 2, 1985.
- אוניברסיטת בר-אילן, מרכז בס"א למחקרים אסטרטגיים. *ישראל והמזרח הרחוק: יחסים אסטרטגיים מתהווים*. דיונים בביטחון לאומי מס' 7, רמת-גן, ספטמבר 1994.
- אחימאיר, אב"א. "מה יש ללמוד מגאנדי?" מתוך: *כתבים נבחרים. כרך א. הציונות המהפכנית*. הועד להוצאת כתבי אחימאיר, תל-אביב תשכ"ו, עמ' 72-69.
- אחימאיר, יעקב. *הטרגדיה של בנגלה-דש. חומר לשיחה בשעת חברה*. משרד החינוך והתרבות, ירושלים, חשוון תשל"ב.
- אילת, אליהו. *המאבק על המדינה. וושינגטון 1948-1945. כרך ראשון: 1946-1945*. עם עובד והספריה הציונית, תל-אביב 1979.
- אילת, אליהו. *המאבק על המדינה. וושינגטון 1948-1945. כרך שני(א): ינואר 1947 – 15 במאי 1948*. עם עובד והספריה הציונית, תל-אביב 1982.
- אילת, אליהו. *יומן סן-פרנציסקו. תחילת המאבק הציוני בארגון האומות המאוחדות*. הוצאת דביר, תל-אביב 1971.
- אלון, יגאל. "פגישות בהודו". *מבפנים*, כרך 27, מס' 4, 27 בדצמבר 1965, עמ' 371-355.

- אליאב, פנחס. *מלחמת המפרץ. הרקע ההיסטורי וההיבט המדיני*. מרכז ההסברה, משרד החינוך והתרבות, סיון תשנ"א, יוני 1991.
- אראל, משה. *צילנדר וחרב. זכרונות שגריר ישראלי*. הוצאת ראובן מס בע"מ, ירושלים 1992.
- "ארצו של או נו. בורמה – חלון הראווה הישראלי". *סקירה חודשית*, כרך 8, חוברת 12, דצמבר 1961, עמ' 9-3.
- באר, חיים. "העבר אשר לא נשכח אבל התרחק", *דבר השבוע*, 5 באוקטובר 1990, עמ' 14-12.
- בובר, מרטין; מאגנס, י.ל. *שני מכתבים אל גנדי*. הוצאת ראובן מס, ירושלים, ניסן תרצ"ט, אפריל 1939.
- "בורמה – ראש הגשר להתקרבות ישראל-אסיה". *סקירה חודשית*, כרך 2, חוברת 5, מאי 1955, עמ' 7-3.
- בכר, גיורא. "היום בו כוננו יחסים עם הודו". *רישומים*, גליון מס' 22, ירושלים סיון תש"ס, יוני 2000, עמ' 28-27.
- בן-אשר, א.א. (כתריאל כץ). *יחסי חוץ, 1953-1948*. עיינות, תל-אביב תשט"ז.
- בן-גוריון, דוד. *אגרות. כרך שלישי. תרפ"ח-תרצ"ד (1928-1933)*. כינס וליוה בהערות יהודה ארז. הוצאת עם עובד ואוניברסיטת תל-אביב 1974.
- בן-גוריון, דוד. *אנחנו ושכנינו*. הוצאת דבר, תל-אביב תרצ"א.
- בן-גוריון, דוד. "בטחוננו ומעמדנו. לפני מערכת סיני ולאחריה". *שנתון הממשלה תש"כ*.
- בן-גוריון, דוד. "דימוקרטיה בעולם ובעית סין". *דבר* 24 בינואר 1964.
- בן-גוריון, דוד. *זכרונות. כרך א'*. עם עובד, תל-אביב 1971.
- בן-גוריון, דוד. *זכרונות. כרך רביעי, 1937*. עם עובד, תל-אביב 1974.
- בן-גוריון, דוד. *זכרונות מן העזבון. כרך חמישי, 1938*. עם עובד, תל-אביב 1982.
- בן-גוריון, דוד. *זכרונות מן העזבון. כרך שישי, ינואר-אוגוסט 1939*. עם עובד, תל-אביב 1987.
- בן-גוריון, דוד. *חזון ודרך. כרך שני*. עם עובד, תל-אביב 1962.
- בן-גוריון, דוד (ד.ב.). *"יום הודו בועידת פועלי האימפריה (מתוך*

מכתב)". הפועל הצעיר, *גליון 29(40)*, *כרך א'*, *כ"ח באב תר"ץ*, *22 באוגוסט 1930*, *עמ' 9-7*.

- בן-גוריון, דוד. *יומן המלחמה. מלחמת העצמאות, תש"ח-תש"ט. כרך א'*. משרד הבטחון, ההוצאה לאור, תל-אביב 1982.
- בן-גוריון, דוד. *יומן המלחמה. מלחמת העצמאות, תש"ח-תש"ט. כרך ג'*. משרד הבטחון, ההוצאה לאור, תל-אביב 1986.
- בן-גוריון, דוד. *יחוד ויעוד. דברים על בטחון ישראל*. הוצאת מערכות, צבא הגנה לישראל, ירושלים, אלול תשל"א, ספטמבר 1971.
- בן-גוריון, דוד. "ישראל בעמים", *שנתון הממשלה תשי"ג*, עמ' יב-יג (פורסם באנגלית ב- *India and Israel* Vol. V, No. 6, December 1952, pp. 16-17).
- בן-גוריון, דוד. "לקראת עולם חדש", *שנתון הממשלה תשכ"א*, עמ' א-כט.
- בן-גוריון, דוד. *לקראת קץ המנדט (זכרונות מן העזבון: 29 ביוני 1946 – מרס 1947)*. עם עובד, תל-אביב 1993.
- בן-גוריון, דוד. *מדינת ישראל המחודשת. כרך ראשון*. עם עובד, תל-אביב 1969.
- בן-גוריון, דוד. *מדינת ישראל המחודשת. כרך שני*. עם עובד, תל-אביב 1969.
- בן-גוריון, דוד. *נצח ישראל*. הוצאת ספרים עיינות, תל-אביב תשכ"ד.
- בן-גוריון, דוד. *פעמי מדינה (זכרונות מן העזבון: מרס-נובמבר 1947)*. עם עובד, תל-אביב 1993.
- בר-זוהר, מיכאל. *בן-גוריון*, ג'. עם עובד, תל-אביב 1978.
- בן-חורין, א[לישיב]. "קוי יסוד למעמדה של ישראל באסיה", *המזרח החדש*, כרך ז', חוברת 4 (28), תשי"ז1957/, עמ' *252-245*.
- ברגר, הרצל. "ישראל, אסיה והאיחוד האירופי", *מולד*, כרך ט"ו, חוברת 103, ניסן תשי"ז, ינואר-מרס 1957, עמ' *7-3*.
- ברוידא, אפרים. "ראשי-פרקים על הודו וישראל", *מולד*, כרך ב', חוברת 7, תשרי תש"ט, אוקטובר 1948, עמ' 17-10 (מאמר זה פורסם גם כפרק מבוא בספר *הודו משעבוד לחרות*, מאת ה.נ. בריילספורד, ספריה "לדור", עם עובד, תל-אביב תש"ט).

- ברוך, אברהם פ.ק. *גאנדהי וטאגור מחנכי עמם*. המחלקה לענייני הנוער והחלוץ של ההסתדרות הציונית, ירושלים תשכ"ד.
- ברילינט, יהושע; רודנר, מרטין. *סינגפור. סקירה*. היחידה לקשרי חוץ וסיוע (משרד הבטחון?), תשל"ב, 1972.
- גלבוע, משה. "דוד בן-גוריון ויחסו לעולם השלישי ולסין", ב*עיות בינלאומיות, חברה ומדינה*, כרך כ"ה, מס' (47), 3-4, 1986, עמ' פ-פז.
- גפן, אבא. *אשנב למסך הברזל*. ספרית מעריב, תל-אביב 1985.
- גפן, אבא. *חשבון נפש בדרך למדינה פלשתינאית*. צ'ריקובר מוציאים לאור בע"מ, תל-אביב 1999.
- דותן, שמואל. *המאבק על ארץ-ישראל*. משרד הבטחון, ההוצאה לאור, תל-אביב, תשמ"ב, דצמבר 1981.
- "דיוקן ג'אוואהארלאל נהרו", *סקירה חודשית*, כרך 9, חוברת 4, אפריל 1962, עמ' 26-25.
- דיין, משה. *אבני דרך. אוטוביוגרפיה*. הוצאת עידנים, ירושלים, הוצאת דביר, תל-אביב, מהדורת ידיעות אחרונות, תשל"ז, 1976.
- דיין, משה. *יומן וייטנאם*. הוצאת דביר, תל-אביב 1977.
- דניאלי, דוד. "יחסי ישראל-קוריאה: סוגיית השגרירויות", מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 598-597.
- דרוקר, רביב. *חרקירי. אהוד ברק במבחן התוצאה*. ידיעות אחרונות, ספרי חמד, תל-אביב 2002.
- האקדמיה הלאומית הישראלית למדעים. *דין וחשבון שנתי, תשנ"ו, 1995/96*, ירושלים, סיון תשנ"ו, יוני 1996.
- הורוביץ, דוד. *בשליחות מדינה נולדת*. הוצאת שוקן, ירושלים ותל-אביב תשי"ב, 1951.
- הטיס, רולף שילה (עריכה). *לקסיקון פוליטי של מדינת ישראל*. בית הוצאה כתר, ירושלים 1988.
- הכהן, דוד. *יומן בורמה. רשמי שליחות, 1955-1953*. הוצאת עם עובד, תל-אביב תשכ"ד, 1963.
- הכהן, דוד. *עת לספר*. הוצאת עם עובד, תל-אביב 1974.
- הראל, אלחנן. "הפרספקטיבה הכלכלית", מתוך: אוניברסיטת בר-

אילן, מרכז בס"א למחקרים אסטרטגיים. *ישראל והמזרח הרחוק: יחסים אסטרטגיים מתהווים*. דיונים בביטחון לאומי מס' 7. רמת-גן, ספטמבר 1994, עמ' 18-20.

- הרצוג, חיים. *דרך חיים. סיפורו של לוחם, דיפלומט ונשיא*. ידיעות אחרונות, ספרי חמד, תל-אביב 1996.
- הרצל, תיאודור. *עניין-היהודים. ספרי יומן, כרך א, יוני 1895 – אוקטובר 1898*. מוסד ביאליק, הוצאת הספריה הציונית, ירושלים תשנ"ח, 1997.
- הררי, אהוד. "יפן – הענק המתלבט", *סקירה חודשית*, מס' 3, מרס 1971, עמ' 17-30.
- הררי, ד"ר אהוד. "מקומה של יפן בהיערכות העולמית החדשה", *סקירה חודשית*, כרך 27, מס' 5, מאי 1980, עמ' 25-36.
- וייצמן, חיים. *כתבי חיים וייצמן. אגרות. סידרה ראשונה. כרך שלישי. ספטמבר 1903 – דצמבר 1904*. עורכים: גדליה יוגב וקמילו דרזנר, מוסד ביאליק, ירושלים תשל"ב, 1972.
- וייצמן, חיים. *כתבי חיים וייצמן. אגרות. סידרה ראשונה. כרך רביעי. ינואר 1905 – דצמבר 1906*. עורך: קמילו דרזנר, מוסד ביאליק, ירושלים תשל"ג, 1973.
- וייצמן, חיים. *כתבי חיים וייצמן. אגרות. סידרה ראשונה. כרך תשיעי. אוקטובר 1918 – יולי 1920*. עורך: יהודה ריינהרץ, מוסד ביאליק, ירושלים תשל"ח, 1978.
- וייצמן, חיים. *מסה ומעש. זכרונות חייו של נשיא ישראל*. הוצאת שוקן, ירושלים ותל-אביב תש"ט.
- וימן, גבי; נבו, ברוך. *החידה הסינגפורית*. צבעונים הוצאה לאור, ירושלים תשס"א.
- ורצברגר, יעקב. "אילוצים ותמורות במדיניות-החוץ ההודית", *סקירה חודשית*, מספר 3, מרס 1977, עמ' 15-26.
- *"ועידת עמי אסיה ואפריקה"*. *סקירה חודשית*, כרך 2, חוברת 4, אפריל 1955, עמ' 21-25.
- ז'בוטינסקי, ז. *מדינה עברית – פתרון שאלת היהודים*. הוצאת ת. קופ, תל-אביב תרצ"ז.

- ז"ק, משה. *40 שנות דו-שיח עם מוסקבה*. ספרית מעריב, תל-אביב 1988.
- חבס, ברכה. *עולמות רחוקים*. עם עובד, תל-אביב תשט"ז.
- חבס, ברכה; הכהן, דוד. *עשרים יום בהודו. מרס-אפריל 1947*. הוצאת עם עובד, תל-אביב תש"ח.
- חלפון, אורי. "קווים למיבנה שירות החוץ של המדינה היהודית", מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 10-8.
- טולקובסקי, שמואל. *יומן ציוני מדיני. לונדון 1919-1915. לקראת הצהרת באלפור ובעקבותיה*. ערכה: דבורה ברזילי-יגר. הספריה הציונית, ירושלים תשמ"א, 1981.
- יגר, משה. *בורמה ארץ פגודות הזהב*. הספריה למדריך, משרד החינוך והתרבות, מוסד סאלד למען הילד והנוער, ירושלים תשכ"ד, 1964.
- יגר, משה. "החטיפה בקשמיר שקדמה לכינון יחסי הודו-ישראל". *האומה*, גליון מס' 149, סתיו תשס"ג, ספטמבר 2002, עמ' 67-60.
- יגר, משה. *מאלאזיה – נסיונות הידברות עם מדינה מוסלמית*. הוצאת ספרים ע"ש י.ל. מאגנס, האוניברסיטה העברית, ירושלים תשנ"ו, 1996.
- יגר, משה. "מעורבות ערבית במרידות מוסלמיות", *סקירה חודשית*, דצמבר 1976 – ינואר 1977, עמ' 79-66.
- יגר, משה. "מעמדה של ישראל בדרום מזרח אסיה", *סקירה חודשית*, מס' 10, אוקטובר 1979, עמ' 29-24.
- יגר, משה. *מרידות המוסלמים בפיליפינים, בתאילנד ובבורמה-מיאנמר*. פוזנר ובניו בע"מ, ירושלים תש"ס, 2000.
- יגר, משה. "ראבינדראנאת טאגור והשקפותיו על הציונות", *אפיריון*, 74, פברואר 2002, עמ' 8-4.
- יגר, משה, גוברין, יוסף, ועודד, אריה (עורכים). *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*. כתר הוצאה לאור, ירושלים, ניסן תשס"ב, מרס 2002.
- יודפת, אריה. "סין בין מלל לפיכחון. מדיניות סין באסיה ובעולם והשתקפותה במזרח התיכון", *קשת*, כרך י"ז, חוברת ג', אביב 1975, עמ' 169-155.
- יודפת, אריה. "סין העממית והסכסוך הסיני-סובייטי וארצות ערב",

מולד, כרך ד' (כ"ז), חוברת 21 (231), אב-אלול תשל"א, אוגוסט-ספטמבר 1971, עמ' 208-218.

- יעקבי, גד. *יומן ניו-יורק. סיפורו של שגריר ישראל לאו"ם*. ידיעות אחרונות, ספרי חמד, תל-אביב 1997.
- "ישראל והמזרח-הרחוק. אסיה בפתח תקופה חדשה". *סקירה חודשית*, כרך 9, חוברת 2, פברואר 1962, עמ' 20-23.
- כהן, יעקב. "יחסי יפן-ישראל (1985-1988) והסיכויים לעתיד", *רבעון לכלכלה*, כרך מ', חוברת 142, חשון תש"ן, אוקטובר 1989, עמ' 219-225.
- כהן, יעקב. "ישראל-יפן, 50 שנות יחסים – העבר והעתיד", מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 550-564.
- כהן, ישראל. "גאנדי באספקלריה של השנים האחרונות", *הפועל הצעיר*, שנת השלושים וחמש, כרך י"ג, גליון 43, כ"ט באב תש"ב, 12 באוגוסט 1942, עמ' 2-3.
- כהן, ישראל. "כשגאנדי דן בשאלת היהודים", *הפועל הצעיר*, כרך י', גליון 10, כ"ז בכסלו תרצ"ט, 20 בדצמבר 1938, עמ' 11-13.
- כהן, ישראל. "פנים אחרות", *מאזנים*, שנה ראשונה, גליון י"א, ט"ז באדר א' תש"ח, 26 בפברואר 1948, עמ' 248-251.
- כהן, ישראל (כ.). "תשובה ציונית לגאנדי", *הפועל הצעיר*, שנת השלושים ושתים, כרך י', גליון 24, כ"ג באייר תשצ"ט, 12 במאי 1933, עמ' 7-8.
- כסה, יונה. "ביקור בבורמה ובהודו", *ניב הקבוצה*, כרך ג', חוברת ג' (11), סיון תשי"ד, יוני 1954, עמ' 606-617.
- כצנלסון, ברל. *כתבי בארי (ברל). כרך שנים-עשר. דבריו האחרונים*. מהדורה שניה, הוצאת מפלגת פועלי ארץ-ישראל, תל-אביב, ללא תאריך.
- "לאוס", *סקירה חודשית*, כרך 8, חוברת 1, ינואר 1961, עמ' 21.
- לבנון, נחמיה. *הקוד – "נתיב"*. הוצאת עם עובד, תל-אביב תשנ"ה, 1995.
- לוי, מרדכי. "לתולדות יחסי ישראל-תאילנד", מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 599-606.

- לורך, נתנאל. *היום יפנה. שבעים שנותיי הראשונות ומשהו על שקדם להן. מעין אוטוביוגרפיה*. משרד הבטחון, ההוצאה לאור, תשנ"ז, 1997.
- ליסט, נחמן. "משטר בומדיין באלג'יריה", *מולד*, חוברת 202-201, כרך כ"ג, תמוז-אב תשכ"ה, יולי-אוגוסט 1965, עמ' 158-152.
- לפיד, יוסף. "בורמה, בן-גוריון והבודהיזם...", *תמורות*, חוברת ד' (391), טבת-שבט תשכ"ב, ינואר 1962, עמ' 31-30.
- לקויר, זאב. "באנדונג", *מולד*, כרך י"ג, חוברת 82-81, עמ' 128-123.
- *לקט מאמרים על סין*. המכללה לבטחון לאומי, מאי 1965.
- מאיר, גולדה. *חיי*. ספריית מעריב, תל-אביב 1975.
- מדזיני, מירון. *היהודיה הגאה. גולדה מאיר וחזון ישראל. ביוגרפיה פוליטית*. הוצאת עידנים, ידיעות אחרונות, תל-אביב 1990.
- מדזיני, מירון. *סין. הענק המתעורר*. הספריה למדריך, משרד החינוך והתרבות, מכון סאלד למען הילד והנוער, ירושלים תשכ"ה, 1965.
- מדזיני, מירון. "סין וישראל 1955-1950. הזדמנות שהוחמצה?" *קשת*, כרך י"ד, חוברת כ"ד, תשל"ב, 1972, עמ' 22-5.
- מודעי, גד. *טיאוואן. מדריך ליצואן*. משרד הכלכלה והתרבות של ישראל בטאיפה, 1996.
- מיטגאנג, הרברט. "הסיפור שלא סופר", *הארץ*, 31 במאי 1979.
- מרחב, ראובן. "חלום ההיכלות האדומים – מהנמל הריחני לעיר האסורה / מהונג קונג לביג'ינג". מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 578-565.
- מתני, דוד. "ישראל וסרי לנקה". מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 609-607.
- נו, או. *קולה של בורמה. מבחר כתבים*. הוצאת עם-הספר בע"מ, תל-אביב תשכ"ב, 1961 (ליקט: יצחק סיני; תירגם: אהרן אמיר; מבוא ביוגרפי: יעקב שמעוני; הקדמה: דוד בן-גוריון).
- נויברגר, בנימין (עורך). *דיפלומטיה בצל עימות. סוגיות נבחרות ביחסי החוץ של ישראל, 1978-1948*. האוניברסיטה הפתוחה, תל-אביב תשמ"ד, 1984.

- נויברגר, בנימין (עורך). *מלחמות והסדרים. סוגיות נבחרות ביחסי החוץ של ישראל*. האוניברסיטה הפתוחה, תל-אביב 1992.
- נמיר, מרדכי. *שליחות במוסקבה. ירח דבש ושנות זעם*. עם עובד, תל-אביב תשל"א, 1971.
- נקדימון, שלמה. *תמוז בלהבות. הפצצת הכור העיראקי – סיפור המבצע*. מהדורה חדשה ומעודכנת. הוצאת עידנים, ידיעות אחרונות, תל-אביב 1993.
- סופות, ע. זאב. "המדיניות הסינית של ישראל, 1950-1992". מתוך: מתוך: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 579-596.
- ספרן, נדב. *העימות הערבי-ישראלי, 1948-1967*. בית הוצאה כתר בע"מ, ירושלים תש"ל, 1969.
- עינור, חנן; ד"ר אבימור, שמעון (עורכים). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה. מדריך לתעוד נבחר. מס' 3. הסכמים בין ישראל ומדינות אסיה ואפריקה*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, המכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונרד דייוויס, ירושלים תשמ"ז, 1987.
- עינור, חנן; ואבימור, שמעון (עורכים). *שלושים שנות סיוע בין-לאומי של מדינת ישראל*. האיגוד – חברה להעברת טכנולוגיה, והמכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום שליד האוניברסיטה העברית, ירושלים 1990.
- עינור, חנן; ד"ר אבימור, שמעון; קמינר, נעם (עורכים). *תרומת תנועת העבודה ביישום קשרי החוץ של מדינת ישראל באסיה ובאפריקה. תעודות*. המכון לחקר תנועת העבודה ע"ש פנחס לבון, ארכיון העבודה והחלוץ, והמכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, האוניברסיטה העברית בירושלים, תל-אביב, ירושלים תשמ"ט, 1989.
- עמיר, יעקב; או לה, בו. *חקלאות טרופית*. המרכז לידע ארצות חוץ, המכון הלאומי והאוניברסיטאי לחקלאות, רחובות, אוקטובר 1963.
- פאג, גואנג. "האנטישמיות והציונות בעיניים סיניות", *כיוונים* (סדרה חדשה), 6 (43), תמוז תשנ"ד, יוני 1994, עמ' 111-115.
- פולסקי, אנתוני. "סינגפור – ישראל הקטנה של אסיה". *10 שנים של*

קשרי חוץ וסיוע. היחידה לקשרי חוץ וסיוע, משרד הבטחון, ההוצאה לאור, ללא תאריך, עמ' 37-35 (המאמר מתורגם מ-*FEER*, כרך LXV, מס' 37, 11 בספטמבר 1969, עמ' 657-655).

- פורת, יהושע. *צמיחת התנועה הלאומית הערבית-הפלסטינאית, 1929-1918*. האוניברסיטה העברית, ירושלים תשל"א, 1971.
- פישר, לואיז (עורכת). *חיים וייצמן, הנשיא הראשון. מבחר אגרות ונאומים*. ארכיון המדינה, ירושלים תשנ"ה.
- פלאום, שלומית. *בת ישראל נודדת... זכרונות, מסעות ופגישות* (מהדורה שניה). הוצאת אחיאסף, ירושלים תרצ"ו, 1936.
- פלאום, שולמית פרידה. *רבינדרא-נת טאגור. המשורר, הפילוסוף, הסופר, המחנך, הקומפוזיטור, הצייר, המרצה והנוסע*. הוצאת שנטי, ירושלים תש"ו, 1946.
- קשאני, ראובן. *קהילות היהודים במזרח הרחוק*. (הוצאה?), ירושלים, אלול תשמ"ב, ספטמבר 1982.
- ראובני, א. *גוהרלל נהרו וה.ג'. וולס*. דעותיהם ויצריהם. הוצאת דב-בר אהרונסון, ירושלים תש"ה, 1945.
- רבין, יצחק (עם דב גולדשטיין). *פנקס שירות*, כרך שני. ספרית מעריב, תל-אביב 1979.
- רוזנטל, ימימה (עורכת). *דוד בן-גוריון, ראש הממשלה הראשון. מבחר תעודות (1963-1947)*. ארכיון המדינה, ירושלים תשנ"ז.
- רוזנטל, ימימה (עורכת). *לוי אשכול, ראש הממשלה השלישי. מבחר תעודות מפרקי חייו (1969-1895)*. ארכיון המדינה, ירושלים תשס"ב.
- רוזנטל, ימימה; צורף, חגי (עורכים). *יצחק בן-צבי, הנשיא השני. מבחר תעודות מפרקי חייו (1963-1884)*. ארכיון המדינה, ירושלים, תשנ"ח.
- רטנר, יוחנן. "רשמים מבורמה", *מבפנים*, כרך י"ח, חוברת ד', אייר תשט"ז, אפריל 1956, עמ' 559-556.
- ריינהרץ, יהודה. *חיים וייצמן בדרך אל המנהיגות, כרך א* (תרגם מאנגלית: משה רוזן). הספריה הציונית, ירושלים תשמ"ז, 1987.
- ריינהרץ, יהודה. *חיים וייצמן, עלייתו של מדינאי, כרך ב* (תרגמה מאנגלית: דבורה ברזילי-יגר). הספריה הציונית, ירושלים תשנ"ו, 1996.
- רענן, אורי. "ישראל ואסיה לאחר באנדונג, ההזדמנות עדיין קיימת",

הארץ, 27 ביולי 1956.

• רפאל, גדעון. *בסוד לאומים. שלושים שנות מדיניות חוץ, מבט מבפנים*. ספרי ידיעות אחרונות, הוצאת עידנים, ירושלים 1981.

• שגב, שמואל. *וייטנאם בין מלחמה לשלום*. הוצאת אותפז בע"מ, תל-אביב, תשרי תשכ"ז, ספטמבר 1966.

• שחן, אביגדור. *חישול הכנפיים*. צה"ל, הוצאות מערכות, משרד הבטחון, ההוצאה לאור, תל-אביב תשנ"א, 1991.

• שטיינברג, ג'רלד. "כישלונו של משטר הפיקוח על טכנולוגיית טילים (MTCR) במזרח התיכון, *נתיב*, גליון 2 (61), מרס 1998, עמ' 60-51.

• שי, אהרן. "המזרח הרחוק מדי", *פוליטיקה*, מס' 12, ינואר 1987, עמ' 40-38.

• שיחור, יצחק. "הפרספקטיבה הסינית". מתוך: *ישראל והמזרח הרחוק: יחסים אסטרטגיים מתהווים*, דיונים בבטחון לאומי מס' 7, אוניברסיטת בר-אילן, מרכז בס"א למחקרים אסטרטגיים, רמת-גן, ספטמבר 1994, עמ' 14-8.

• שיחור, יצחק. "מודרניזציה צבאית ויכולת ההגנה של סין: פרספקטיווה מזרח תיכונית", *סקירה חודשית*, כרך 31, מס' 6, יוני 1984, עמ' 36-29.

• שיחור, יצחק. "סין בין ישראל לערבים", מתוך: בנימין נויברגר (עורך), *דיפלומטיה בצל עימות. סוגיות נבחרות ביחסי החוץ של ישראל, 1978-1948*, האוניברסיטה הפתוחה, תל-אביב תשמ"ד, 1984, עמ' 527-496.

• שיחור, יצחק. "סין במושב עצרת האו"ם: מאזן ראשון", *מולד* (סדרה חדשה), כרך ד' (כ"ז), חוברת 24 (234), ניסן תשל"ב, מארס 1972, עמ' 616-607.

• שיחור, יצחק. *סין והארגון לשחרור פלסטין: עליות ומורדות*. מכון ליאונרד דיוויס ליחסים בינלאומיים, האוניברסיטה העברית, ירושלים, פברואר 1991.

• שיחור, יצחק. "סין והמזרח התיכון", *מיגוון*, מס' 34, מרס 1979, עמ' 17-13.

• שיחור, יצחק. "סין והמזרח התיכון אחרי מאו: תפקידים חדשים במשחק ישן", *סקירה חודשית*, מס' 5, יולי 1986, עמ' 50-43.

- שיחור, יצחק. "סין יוצאת מקליפתה", *סקירה חודשית*, מס' 11, נובמבר 1978, עמ' 11-21.
- שיחור, יצחק. "סין-ישראל: משקעי העבר וסיכויי העתיד", *מיגוון*, מס' 45, אפריל 1980, עמ' 25-28.
- שיחור, יצחק. "קרעים במסך הבמבוק", *פוליטיקה*, מס' 12, ינואר 1987, עמ' 42-45.
- שיחור, יצחק. "שני צעדים קדימה וצעד אחד אחורנית. יחסי סין-ישראל בשנות ה80-". מתוך: בנימין נויברגר (עורך). *מלחמות והסדרים. סוגיות נבחרות ביחסי החוץ של ישראל*. האוניברסיטה הפתוחה, תל-אביב 1992, עמ' 417-439.
- שיחור, יצחק. "תפקיד המזרח-התיכון במדיניותה של סין", *סקירה חודשית*, כרך 16, מס' 4, אפריל 1969, עמ' 15-29.
- שילוני, בן-עמי. *יפן המודרנית. תרבות והיסטוריה*. הוצאת שוקן, ירושלים ותל-אביב 1997.
- שילוני, בן-עמי. "שנאת ישראל ללא יהודים. האידיאולוגיה האנטישמית של יאפאן בתקופת מלחמת העולם השניה", *ציון*, רבעון לחקר תולדות ישראל, שנה מ"ו, תשמ"א, עמ' 125-145.
- שמיר, יצחק. *סיכומו של דבר*. הוצאת עידנים, ידיעות אחרונות, תל-אביב 1994.
- שמעוני, יעקב. *אסיה בימינו. פרקי היסטוריה מדינית*. הוצאת ספרים יזרעאל בע"מ, תל-אביב 1961.
- שמעוני, י. *ארצות דרום אסיה. תנועתן הלאומית, דרכן לעצמאות ויחסיהן הבינלאומיים (פקסיטן, ציילון, בורמה). חלק ב'*. מפעל השכפול, בית ההוצאה של הסתדרות הסטודנטים של האוניברסיטה העברית, ירושלים תשכ"ג, 1963.
- שמעוני, יעקב. "יחסי ישראל עם מדינות אסיה". *סקירה חודשית*, מס' 10, אוקטובר 1974, עמ' 26-32.
- שמעוני, יעקב. "מבוא". מתוך: שמעון אבימור (עורך). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: מדריך לתעוד נבחר. מס' 5: בורמה*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, ירושלים תשמ"ט, 1959, עמ' ב-י (המאמר הועתק בחלקו גם אצל: משה יגר,

יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 538-537).

- שמעוני, יעקב. "מבוא". מתוך: שמעון אבימור (עורך). *יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: מדריך לתעוד נבחר. מס' 6 – הודו*. האוניברסיטה העברית בירושלים, המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום, ירושלים, תשנ"ב, 1991, עמ' 14-7 (המאמר הועתק בחלקו גם אצל: משה יגר, יוסף גוברין ואריה עודד, *משרד החוץ. 50 השנים הראשונות*, כתר הוצאה לאור, ירושלים, מרס 2002, ניסן תשס"ב, עמ' 542-539).
- שמעוני, י. *עמי דרום מזרח אסיה ומדינותיהם. חלק ג'*. מפעל השכפול, בית ההוצאה של הסתדרות הסטודנטים של האוניברסיטה העברית, ירושלים תשכ"ד.
- שרמן, מרטין. "שיתוף פעולה אסטרטגי הודי-ישראלי כאינטרס אמריקני", *נתיב*, גליון 5-4 (70-69), תשרי תש"ס, ספטמבר 1999, עמ' 20-13.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך א'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ב'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ג'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ד'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ה'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ו'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ז'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן אישי, כרך ח'*. ספרית מעריב, תל-אביב 1978.
- שרת, משה. *יומן מדיני (א) תרצ"ו-1936*. עם עובד, הספריה הציונית, תל-אביב 1968.
- שרת, משה. *יומן מדיני (ב) תרצ"ז-1937*. עם עובד, הספריה הציונית, תל-אביב 1971.
- שרת, משה. *יומן מדיני (ג) תרצ"ח-1938*. עם עובד, הספריה הציונית, תל-אביב 1972.
- שרת, משה. *יומן מדיני (ד) תרצ"ט-1939*. עם עובד, הספריה הציונית, תל-אביב 1974.
- שרת, משה. *משוט באסיה. פרקי מסע*. הוצאת דבר, תל-אביב 1964.

- שרת, משה. "מתוך יומן ז'נבה", *מולד*, כרך כ"ג, חוברת 202-201, תמוז-אב תשכ"ה, יולי-אוגוסט 1965, עמ' 178-165.
- ששר (שרשבסקי), מיכאל. *שיחות עם רחבעם-גנדי-זאבי*. ידיעות אחרונות, ספרי חמד, תל-אביב 1992.

الأجنبية

- *A Handbook of Korea*. Seoul International Publishing House, Seoul 1987.
- Abadi, Jacob. "Israel-Indian Relations. Futile Attempts at Rapprochement", *Journal of Third World Studies*, Vol. VIII, No. 2, Fall 1991, pp. 161-174.
- Aga Khan. *The Memories of Aga Khan*. Cassell and Company Ltd., London 1954.
- Ahmar, Moonis. "Pakistan and Israel – Distant Adversaries or Neighbors?" *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. XX, No. 1, Fall 1996, pp. 20-45.
- Amir, Shimon. *Israel's Development Cooperation with Africa, Asia and Latin America*. Praeger Publishers, New York, Washington, London 1974.
- Ashton, William. "Myanmar and Israel Develop Military Pact", *Jane's Intelligence Review*, Vol. 12, No. 3, March 2000, pp. 35-38.
- *Asian Relations*. Being Report of the Proceedings and Documentation of the First Asian Relations Conference, New Delhi, March-April 1947, Asian Relations Organization, New Delhi, India 1948.
- Avimor, Shimon. "Israel's Relations with Southeast Asia", *Middle East Review*, Vol. XXII, No. 2, Winter 1989/90, pp. 40-50.
- Avimor, Shimon. "Israel's Technical Assistance to Cambodia, 1965-1975", *ASIEN*, No. 23, April 1987, pp. 1-15.
- Avimor, Shimon. "Le Prince Nordom Sihanouk dans la Perspective Isräelienne", *ASEMI*, Vol. XV, No. 1-4, 1984, pp. 311-

326.

- Behbehani, Hashim S., *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-75*. Kegan Paul International Ltd., London and Boston 1981.
- Benda, Harry J., *The Crescent and the Rising Sun. Indonesian Islam under the Japanese Occupation, 1942-1945*. W. van Hoeve Ltd., The Hague 1958.
- *BESA Bulletin*. Bar-Ilan University, No. 10, November 1999, pp. 1, 3.
- Bishku, Michael B., "Personalities and Perceptions: Political and Economic Factors Which Led to India's Involvement in the Suez Crisis of 1956", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. X, No. 4, Summer 1987, pp. 17-32.
- Blinkenberg, Lars. *India-Pakistan: The History of Unresolved Conflicts*. Dansk Udenrigspolitisk Instituts, Munksgaard 1972.
- Brecher, Michael. *Nehru. A Political Biography*. Oxford University Press, London 1959.
- Brecher, Michael. *The New States of Asia. A Political Analysis*. Oxford University Press, London 1963.
- Brecher, Michael. *India and World Politics. Krishna Menon's View of the World*. Oxford University Press, London 1968.
- Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel. Setting, Images, Process*. Yale University Press, New Haven 1972.
- Brecher, Michael. *Decisions in Israel's Foreign Policy*. Oxford University Press, London 1974.
- Brecher, Michael. *Israel, the Korean War and China. Images, Decisions and Consequences*. Jerusalem Academic Press, Jerusalem 1974.
- Buber, Professor Martin. "A Talk with Tagore", *India and Israel* (Bombay), Special Recognition Issue, 15 October 1950, p. 18.
- Buchanan, Iain. *Singapore in Southeast Asia. An Economic and*

Political Appraisal. G. Bell and Sons Ltd., London 1972.

- Busch, Briton Cooper. *Britain, India and the Arabs, 1914-1921*. University of California Press, Berkeley, Los Angeles and London 1971.
- Cain, Kenneth L., "From India to Jerusalem", *Midstream*, Vol. XXXX, No. 3, April 1994, pp. 4-7.
- Calabrese, John. *China's Changing Relations with the Middle East*. Pinter Publishers, London and New York 1991.
- Calder, E. Kent. *Asia's Deadly Triangle. How Arms, Energy and Growth Threaten to Destabilize Asia-Pacific*. Nicholas Brealey Publishing, London 1997.
- Chatterjee, Margaret. *Gandhi and His Jewish Friends*. Macmillan Academic and Professional Ltd., Houndmills and London 1992.
- Chew, Ernest C.T., and Lee, Edwin (eds.). *A History of Singapore*. Oxford University Singapore 1991.
- Clarke, Duncan L., and Johnston, Robert J., "U.S. Dual-Use Exports to China, Chinese Behavior and the Israel Factor", *Asian Survey*, Vol. XXXIV, No. 2, March/April 1999, pp. 193-213.
- Curtis, Michael, and, Gitelson, Susan Aurelia. *Israel in the Third World*. Transaction Books, New Brunswick, New Jersey 1976.
- Dadwal, Shebonti Ray. "The Current Israel-Palestinian Process: Consequences for India", *Strategic Analysis* (IDSA, New Delhi), Vol. XXII, No. 9, December 1998, pp. 1341-1350.
- Dasgupta, Punyapriya. "Betrayal of India's Israel Policy", *Economic and Political Weekly*, Vol. XXVII, Nos. 15 & 16, April 11-18, 1992, pp. 767-772.
- Dawisha, Adeed (ed.). *Islam in Foreign Policy*. Cambridge University Press, Cambridge 1983.
- Dayan, Moshe. *Breakthrough. A Personal Account of the Egypt-Israel Negotiations*. Alfred A. Knopf, New York 1981.

- De Silva, K.M. (ed.). *Sri Lanka. A Survey*. C. Hurst and Company, London 1977.
- Dipoyudo, Kirdi. "Indonesia's Foreign Policy towards the Middle East and Africa", *The Indonesian Quarterly*, Vol. XIII, No. 4, October 1985, pp. 474-485.
- Dixit, J.N., *My South Block Years. Memoirs of a Foreign Secretary*. UBS Publishers Distributors Ltd., New Delhi 1996.
- Eber, Irene. *China and the Jews. Exhibition*. Harvard University Library, Cambridge, Massachusetts 1992.
- Eekelen, W.F. van. *Indian Foreign Policy and the Border Dispute with China*. Martinus Nijhoff, The Hague 1964.
- Esposito, John L., (ed.). *Islam in Asia. Religion, Politics and Society*. Oxford University Press, New York 1987.
- Fifield, Russel H., *The Diplomacy of Southeast Asia: 1945-1958*. Harper and Brothers Publishers, New York, 1958.
- Fischer, Louis. *The Life of Mahatama Gandhi*. Collier Books, New York 1962.
- Freundlich, Yehoshua (ed.). *Political Documents of the Jewish Agency, Vol. I: May 1945 – December 1946*. Hassifriya Haziyonit, Jerusalem 1996.
- Ganesan, N., "Islamic Responses within ASEAN to Singapore's Foreign Policy", *Asian Thought and Society*, Vol. XIII, No. 38, May 1988, pp. 125-134.
- Glucklich, Ariel. "Brahmins and Pharisees: The Roots of India's Anti-Zionism", *Midstream*, Vol. XXXIV, No. 1, January 1988, pp. 12-15.
- Goldstein, Jonathan (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London,1999.
- Goldstein, Jonathan. "Conclusion: From 'Peoplehood' to 'Nationhood'. An Uphill Battle for Chinese and Jews". In Jonathan Goldstein (ed.), *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year*

Retrospective. Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 179-186.

- Goldstein, Jonathan. "Israel and the Great People of China Today", *Midstream*, Vol. XXXIX, No. 6, August-September 1993, pp. 23-25.
- Goldstein, Jonathan. "The Long Road for Sino-Israeli Relations", *Pacific Economic Revuew* (Seattle), Vol. 1, No. 3, Spring 1993, pp. 29, 31.
- Goldstein, Jonathan. "The Republic of China and Israel". In Jonathan Goldstein (ed.), *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London, 1999, pp. 1-139.
- Golub, Jennifer. *Japanese Attitudes toward Jews*. The Pacific Rim Institute of the American Jewish Committee, New York, August 1992.
- Gopal, Sarvepalli. *Jawaharlal Nehru. A Biography. Volume One: 1889-1947*. Jonathan Cape, London 1975.
- Gopal, Sarvepalli. *Jawaharlal Nehru. A Biography. Volume Two: 1947-1956*. Jonathan Cape, Thirty Bedford Square, London 1979.
- Gopal, Sarvepalli. *Jawaharlal Nehru. A Biography. Volume Three: 1956-1964*. Jonathan Cape, Thirty Bedford Square, London 1984.
- Gordon, Leonard A., "Indian Nationalist Ideas about Palestine and Israel", *Jewish Social Studies*, Vol. XXXVII, No. 3-4, Summer-Fall 1975, pp. 221-234.
- Gordon, Murray. *Israel and India: A New Beginning*. The American Jewish Committee, New York, May 1992.
- Haddad, William W., and Foeldi-Hardy, Mary. "Chinese-Palestinian Relations". In P.R. Kumaraswamy (ed.), *China and the Middle East: The Quest for Influence*, Sage Publications, New

Delhi/Thousand Oaks/London 1999, pp. 42-51.

- Halpern, A.M., *Policies toward China: Views from Six Continents*. McGraw-Hill Book Company, New York, Toronto and London 1965.
- Hamid, Muhammad, *The Unholy Alliance: Indo-Israel Collaboration against the Muslim World*. Islamic Book Centre, Council of World Muslim Affairs Publication, Lahore 1978.
- Harris, George L., et al. *Area Handbook of Nepal, Bhutan and Sikkim*. The American University, Washington DC 1973.
- Harris, Lilian Craig. *China Considers the Middle East*. I.B. Tauris and Co. Ltd. Publishers, London, New York 1993.
- Harris, Lilian Craig. "China's Opportunities in the Middle East", *Middle East International* (MEI), No. 294, 20 February 1987, pp. 14-15.
- Harris, Lilian Craig. "The People's Republic of China and the Arab Middle East, 1948-1996: Arab Persepctives". In Jonathan Goldstein (ed.), *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 47-63.
- Heitzman, James, and Worden, Robert L. (eds.). *Bangladesh: A Country Study*. Federal Research Division, Library of Congress, Washington DC, September 1988.
- Heitzman, James, and Worden, Robert L. (eds.). *India: A Country Study*. Federal Research Division, Library of Congress, Washington DC, September 1996.
- Hinton, Harold C., *Three and a Half Powers. The New Balance in Asia*. Indiana University Press, Bloomington and London 1975.
- Hirasawa, Kazushige. "Japan's Tilting Neutrality". In J. C. Hurewitz (ed.), *Oil, the Arab-Israel Dispute, and the Industrial World. Horizons of Crisis*. Westview Press, Boulder, Colorado 1976.
- Hsüeh, Chün-tu (ed.). *Dimensions of China's Foreign Relations*.

Praeger Publishers, New York and London 1977.

- Hunter, Jane. "China and India Bring Israel in from the Cold", *Middle East International*, No. 420, 6 March 1992, pp. 17-18.
- Hunter, Jane. "Israel's Links with North Korea: Denying Missiles to Iran", *Middle East International*, 6 March 1993, pp. 17-18.
- Hurewitz, J.C. (ed.). *Oil, the Arab-Israel Dispute, and the Industrial World. Horizons of Crisis.* Westview Press, Boulder, Colorado 1976.
- Ikeda, Akifumi. "Japan's Relations with Israel". In Kaoru Sugihara and J.A. Allan (eds.), *Japan in the Contemporary Middle East.* Routledge, London and New York, 1993, pp. 155-182.
- Isaacson, Jason F., and Dr. Colin Rubenstein (eds.). *Islam in Asia: Changing Political Relations.* The American Jewish Committee and the Australia/Israel and Jewish Affairs Council, New York 1999.
- *ISRAEL.* Israel Celebrates Its 47th Anniversary in Seoul. A special Festive Magazine. Israel Embassy, Seoul, May 1995.
- *Israel through Burmese Eyes.* Information Division, Ministry of Foreign Affairs, Jerusalem 1958.
- Israeli, Raphael, and Johnes, Anthony H. (eds.). *Islam in Asia. Volume II: Southeast and East Asia.* The Magnes Press, The Hebrew University, Jerusalem 1984.
- Jansen, G.H., *Zionism, Israel and Asian Nationalism.* The Institute for Palestine Studies, Beirut 1971.
- Jupp, James. *Sri-Lanka: Third World Democracy.* Frank Cass, London 1978.
- Karunakaran, K.P., *India in World Affairs: August 1947 – January 1950.* Oxford University Press, 1952.
- Katakura, Kunio. "Narrow Options for a Pro-Arab Shift: Japan's Response to the Arab Oil Strategy in 1973", *Annals of Japan Association for Middle East Studies*, No. 1, 1986, pp. 106-149.
- "Khilafat Movement". *The Oxford Encyclopaedia of the Modern*

Islamic World. Vol. 2, Oxford University Press, 1995, pp. 420-422.

- Kimche, David. *The Afro-Asian Movement. Ideology and Foreign Policy of the Third World*. Israel Universities Press, Jerusalem 1973.
- Kimura, Shuzo. "Japan's Middle East Policy: Impact of the Oil Crisis", *American Arab Affairs*, No. 17, Summer 1986, pp. 62-78.
- *King Birendra and Foreign Affairs* (Special Coronation Souvenir). Centre for Nepal Foreign Affairs Studies, Thapathali, Kathmandu, Nepal, February 1975.
- Kirk, Donald. "Arafat Visits Japan as Mideast Middleman", *The New Leader*, Vol. LXIX, No. 2, 2 November 1981, pp. 5-6.
- Klich, Ignacio. "Israel's China Syndrome", *Middle East International* (MEI), No. 241, 11 January 1985, pp. 14-16.
- Kodikara, Shelton U. (ed.). *External Compulsions of South Asian Politics*. Sage Publications, New Delhi, Newbury Park and London 1993.
- Kozicki, Richard J., "India and Israel: A Problem in Asian Politics", *Middle Eastern Affairs*, Vol. IX, No. 5, May 1958, pp. 162-172.
- Kozicki, Richard J., "Burma and Israel", *Middle Eastern Affairs*, Vol. X, No. 3, March 1959, pp. 109-116.
- Kozicki, Richard J., "Nepal and Israel: Uniqueness in Asian Relations", *Asian Survey* (Berkeley), Vol. IX, No. 5, May 1969, pp. 331-342.
- Krishnamurti, Y.G., *Rebel, King and Statesman. King Mahendra of Nepal*. D. Mordecai, Daw Sen and Co. Private Ltd., Calcutta 1965(?).
- Kroef, Justus M. van der. *Indonesia since Sukarno*. Donald Moore for Asia Pacific Press, Singapore 1971.
- Kumar, Dinesh. "India and Israel: From Conflict to Convergence of Interests", *The Journal of Indo-Judaic Studies*, Vol. 3,

April 2000, pp. 86-116.

- Kumaraswamy, P.R., *Beyond the Veil: Israel-Pakistan Relations*. Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University, Tel-Aviv 2000.
- Kumaraswamy, P.R. (ed.). *China and the Middle East: The Quest for Influence*. Sage Publications, New Delhi/Thousand Oaks/London 1999.
- Kumaraswamy, P.R., "China and Israel: Normalisation and After". In P.R. Kumaraswamy (ed.), *China and the Middle East: The Quest for Influence*. Sage Publications, New Delhi, 1999, pp. 265-286 (Published also in *China Report*, Vol. 34, Nos. 3 & 4, Sage Publications, New Delhi/Thousand Oaks/London 1998).
- Kumaraswamy, P.R. (ed.). *India and Israel: Evolving Strategic Partnership*. BESA Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, Ramat-Gan, September, 1998.
- Kumaraswamy, P.R., "India and Israel: Prelude to Normalization", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. XVIV, No. 2, Winter 1995, pp. 53-73.
- Kumaraswamy, P.R., "India's Recognition of Israel, September 1950", *Middle Eastern Studies*, Vol. 31, No. 1, January 1995, pp. 124-138.
- Kumaraswamy, P.R., "Indo-Israeli Relations: An Overview", *New Outlook*, Vol. 35, No. 6 (333-334), November-December 1992, pp. 39-40.
- Kumaraswamy, P.R., "Israel and China Collaborate on Military Aviation", *Middle East International* (MEI-London), Vol. 510, 6 October 1995, pp. 18-19.
- Kumaraswamy, P.R., "Israel and India: Defence Cooperation Persists", *Middle East International*, No. 600, 21 May 1999, pp. 22-23.
- Kumaraswamy, P.R., "Israel and Pakistan: Strange Bedfellows or Natural Allies?", *Strategic Analysis* (New Delhi), Vol.

XXIII, No. 6, September 1999, pp. 873-893.

- Kumaraswamy, P.R., "Israel, China and the United States: The Patriot Controversy", *Israel Affairs*, Vol. 3, No. 2, Winter 1996, pp. 12-33.
- Kumaraswamy, P.R., "Israel-China Military Relations: India's Red Lines", *Strategic Analysis* (New Delhi), Vol. 18, No. 6, September 1995, pp. 781-792.
- Kumaraswamy, P.R., "Israeli-Pakistani Normalization: Green Light from India?", *Strategic Analysis*, Vol. XXI, No. 9, December 1997, pp. 1355-1365.
- Kumaraswamy, P.R., *Israel's China Odyssey*. Delhi Papers 2, Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi 1994.
- Kumaraswamy, P.R., "K.M. Panikkar and Indo-Israeli Relations", *International Studies*, Vol. 32, No. 3, 1995, pp. 327-337.
- Kumaraswamy, P.R., "Mahatma Gandhi and the Jewish National Home: An Assessment", *Asian and African Studies*, Vol. 26, No. 1, March 1992, pp. 1-13.
- Kumaraswamy, P.R., "Prospects for Israeli-Indian Security Relations", *Survey of Arab Affairs*, Jerusalem Center for Public Affairs, 1 September 1994, pp. 1-5.
- Kumaraswamy, P.R., "South Asia and People's Republic of China: Israeli Diplomatic Relations. In Jonathan Goldstein (ed.), *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 131-152.
- Kumaraswamy, P.R., "Strategic Partnership between Israel and India", *Middle East Review of International Affairs* (MERIA), Vol. 2, No. 2, May 1998, pp. 1-9. (Published also in *Indian Defence Review* (New Delhi), Vol. 13, No. 2. April-June 1998, pp. 63-72).
- Kumaraswamy, P.R., "The Israeli Connections of Sri-Lanka", *Strategic Analysis* (ISDA, New Delhi), Vol. XI, No. 11, February 1987, pp. 1341-1355.

- Kumaraswamy, P.R., "The Limitations of Indo-Israeli Military Cooperation", *Contemporary South Asia* (Oxford), Vol. 5, No. 1, 1996, pp. 75-85.
- Kumaraswamy, P.R., "The Military Dimension of Israel-China Relations", *China Report* (New Delhi), Vol. 31, No. 2, April-June 1995, pp. 235-249.
- Kumaraswamy, P.R., "The Star and the Dragon: An Overview of Israeli-PRC Military Relations", *Issues and Studies*, Vol. 30, No. 4, April 1994, pp. 36-55.
- Kumaraswamy, P.R., "The Strangely Parallel Careers of Israel and Pakistan", *Middle East Quarterly*, Vol. 4, No. 2, June 1997, pp. 31-39.
- Kuroda, Yasumasa. "Japanese Perceptions of the Arab World: Their Nature and Scope". In Ronald A. Morse (ed.), *Japan and the Middle East in Alliance Politics. The* Wilson Center, Washington DC, June 1985, pp. 25-40.
- Kuroda, Yasumasa. "The Oil Crisis and Japan's New Middle East Policy, 1973", *Annals of Japan Association for Middle East Studies*, No. 1, 1986, pp. 150-187.
- Kuroda, Yasumasa. "Japan, the Arab World and Israel", *American-Arab Affairs*, No. 28, Spring 1989, pp. 9-21.
- Laufer, Leopold. *Israel and the Developing Countries: New Approaches to Cooperation.* The Twentieth Century Fund, New York 1967.
- Laytner, Anson. "China's Israel Policy Reviewed", *Middle East Review*, Vol. XXI, No. 4, Summer 1989, pp. 54-60.
- Lee, Kuan Yew. *From Third World to First. The Singapore Story: 1965-2000.* Singapore Press Holdings, Times Editions, 2000.
- Leibler, Isi. *Beijing.* A Report by Isi Leibler, Vice President, World Jewish Congress, May 1990 (Private Edition).
- Leibler, Isi. *Bridging the Gap: World Jewish Congress Mission to*

Beijing. World Jewish Congress, October 1991.

- Leibler, Isi. "China and India – Realms of Opportunity", *Midstream*, Vol. XXXVIII, No. 4, May 1992, pp. 4-5.
- Leibler, Isi J., *Open Door in the Asia-Pacific. Confidential Report to World Jewish Congress Executive on Visit to Japan and Korea, 17-23 May 1992*. World Jewish Congress, June 1992.
- Leibler, Isi. *Report on Visit to Beijing and New Delhi, 9-15 February 1992*. World Jewish Congress, Melbourne, February 1992.
- Leibler, Isi J., *Report on Visit to China*. August 1987 (Private Edition).
- Leibler, Isi. "The Asia-Pacific Rim – A Sleeping Giant Stirs", *Midstream*. Vol. XXXVIII, No. 3, April 1992, pp. 6-7.
- Leibler, Isi J., *Winds of Change in the Asia-Pacific*. Confidential Report of World Jewish Congress Mission to India, Singapore, Thailand, Japan and Korea, 18-29 November 1991. World Jewish Congress, December 1991.
- Leibler, Isi, and Wolpe, Bruce. *Report on World Jewish Congress Mission to Pakistan, 12-16 February 1993*. World Jewish Congress, Melbourne, February 1993.
- Leifer, Michael. "Israel's President in Singapore: Political Catalysis and Transnational Politics", *The Pacific Review*, Vol. 1, No. 4, 1988, pp. 341-352.
- Leifer, Michael. "The Islamic Factor in Indonesia's Foreign Policy: A Case of Functional Ambiguity". In Adeed Dawisha (ed.), *Islam in Foreign Policy*. Cambridge University Press, Cambridge, 1983, pp. 144-159.
- LePoer, Barbara Leitch (ed.). *Singapore. A Country Study* (2nd ed.). Federal Research Division, Library of Congress, Washington DC 1991.
- Lerman, Antony. "Japanese Compliance with the Arab Boycott of Israel", *Research Report*, No. 2, 1991. Institute of Jewish

Affairs, London 1991, pp. 1-17.

- Levi, Werner. *Free India in Asia*. University of Minnesota Press, Minneapolis, 1952.
- Licklider, Roy. "Arab Oil and Japanese Foreign Policy", *Middle East Review*, Vol. XVII, No. 1, Fall 1985, pp. 23-29.
- Loh, Antony Alexander. "The Hegemonic Motif: The People's Republic of China and the Middle East, 1949-1998". In Jonathan Goldstein (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London, 1999, pp. 65-81.
- Macapagal, Diosdado (Fifth President, Republic of the Philippines, 1962-1965). *The Philippines Turns East*. Mac Publishing House, Quezon City 1970.
- Magid, Isador A., "'I Was There': The Viewpoint of an Honorary Israeli Consul in Shanghai, 1949-1951). In Jonathan Goldstein (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 41-45.
- Mainichi Daily News, by the Staff of the Mainichi Daily News. *Fifty Years of Light and Dark. The Hirohito Era*. Published by the Mainichi Newspapers, Tokyo, Japan 1975.
- Ma'oz, Moshe. "Soviet and Chinese Influence on the Palestinian Guerrilla Movement". In Alvin Z. Rubinstein (ed.), *Soviet and Chinese Influence in the Third World*. Praeger Publishers, New York, Washington, London, 1975, pp. 109-130.
- Marwan, Tinta. "Arrogance and Insensitivity", *Inquiry*, Vol. 4, No. 1, January 1987, pp. 20-21.
- Maxwell, Neville. *India's China War*. Jonathan Cape, Thirty Bedford Square, London, 1970.
- Means, Gordon P., *Malaysian Politics*. New York University Press, New York 1970.

- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1947-1974. Volume One.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1976.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1947-1974. Volume Two.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1976.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1977-1979. Volume Four.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1981.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1984-1988. Volume Nine.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1992.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1984-1988. Volume Ten.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1989.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1988-1992. Volume Eleven.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem 1993.
- Medzini, Meron (ed.). *Israel's Foreign Relations. Selected Documents, 1988-1992. Volume Twelve.* Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem,1993.
- Mehden, Fred R. von der. *Two Worlds of Islam. Interaction between Southeast Asia and the Middle East.* University Press of Florida, Gainesville, Florida 1993.
- Melman, Yossi, and Sinai, Ruth. "Israeli-Chinese Relations and Their Future Prospects", *Asian Survey*, Vol. XXVII, No. 4, April 1987, pp. 395-407.
- Menon, V.P., *The Transfer of Power in India.* Princeton University Press, Princeton, New Jersey 1957.
- Merhav, Reuven, and Shichor, Yitzhak. "The Hong Kong Connection in Sino-Israeli Relations". In Jonathan Goldstein (ed.),

China and Israel, 1948-1998. A Fifty YearsRetrospective. Praeger, Westport, Connecticut and London, 1999, pp. 95-106..

- Mihaly, Eugene Bramer. *Foreign Aid and Politics in Nepal.* Oxford University Press, London, New York and Toronto 1965.
- Milkman, Harry, and Schein-Levi, Jordana. "Israel and Asia. A Survey of Bilateral Relations", The American Jewish Committee, New York, November 1986.
- Mizutani, Makoto. "Japan's Aid Programme and the Middle East". In Kaoru Sugihara and J.A. Allen (eds.), *Japan in the Contemporary Middle East.* Routledge, London and New York 1993, pp. 94-124.
- Morse, Ronald A. (ed.). *Japan and the Middle East in Alliance Politics.* The Wilson Center, Washington DC, June 1985.
- Mushahid, Hussain. "How Pakistan Views Israel and the Palestinians", *Middle East International* (MEI), No. 334, 23 September 1988, pp. 20-21.
- Naaz, Farah. "Indo-Israel Relations: An Evolutionary Perspective", *Strategic Analyses* (IDSA, New Delhi), Vol. XXIII, No. 2, May 1999, pp. 241-254.
- Naoki, Maruyama. "Japan's Response to the Zionist Movement in the 1920s", *Bulletin of the Graduate School of International Relations*, International University of Japan (IUJ), No. 2, December 1984, pp. 27-40 (57.495 אצ"מ).
- Naqvi, Saeed. "Where Is the Indian Ambassador to Israel?" *The Pioneer*, April 4, 1992.
- Naramoto, Eisuke. "Japanese Perceptions on the Arab-Israeli Conflict", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XX, No. 3, Spring 1991, pp. 79-88.
- Nobuo, Asai. "Walking a Tightrope in the Middle East", *Japan Quarterly*, Vol. XXXVIII, No. 4, October-December 1991, pp. 407-415.

- Norman, Dorothy (ed.). *Nehru. The First Sixty Years. Volume One*. The John Day Company, New York 1965.
- Norman, Brown W. (ed.). *India, Pakistan, Ceylon*. Cornell University Press, Ithaca, New York 1950.
- Norman, Brown W., *The United States and India and Pakistan*. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts 1958.
- Nuri, Dr. Maqsudul Hasan. "The Indo-Israel Nexus", *Regional Studies*, Vol. XII, No. 3, Summer 1994, pp. 3-56.
- Nyrop, Richard F., et al. *Area Handbook for Ceylon*. American University, Foreign Areas Studies Division, Washington, DC 1971.
- Pan Guang. *The Development of Jewish and Israel Studies in China*. Occasional Papers No. 2. The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, The Hebrew University of Jerusalem, Spring 1992.
- Panikkar, K.M., *In Two Chinas. Memoirs of a Diplomat*. George Allen and Unwin Ltd., London 1955.
- Parasher, S.C., "The Palestine Problem", *Foreign Affairs Reports* (New Delhi), Vol. XXXIV, No. 6, June 1985, pp. 1-10.
- Pathmanathan, Murugesu, and Lazarus, David. *Winds of Change. The Mahatir Impact on Malaysia's Foreign Policy*. Eastview Productions Sdn, Kuala Lumpur 1984.
- Perlman, Moshe. *Ben-Gurion Looks Back*. Weidenfeld and Nicolson, London 1965.
- Pipes, Daniel. "Arab Influences in South Asia", *International Insight*, May/June 1986, pp. 7-10.
- Piscatori, James. "Asian Islam. International Linkages and Their Impact on International Relations". In John L. Esposito (ed.), *Islam in Asia. Religion, Politics and Society*. Oxford University Press, New York, 1987, pp. 230-261.
- Poplai, S.L. (ed.). *India 1947-50. Volume Two. External Affairs* (Select Documents on Asian Affairs). Oxford University Press, 1959.

- Radtke, Kurt W., "Japan-Israel Relations in the Eighties", *Asian Survey*, Vol. XXVIII, No. 5, May 1988, pp. 526-540.
- Rajan, M.S., *India in World Affairs, 1954-56*. Asia Publishing House, New York 1964.
- Rao, P.V.R., *Defence without Drift*. Popular Prakashan, Bombay 1970.
- Reischauer, Edwin O., *The Japanese*. The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London, 1978.
- Rivkin, Arnold. "Israel and the Afro-Asian World", *Foreign Affairs*, Vol. 37, No. 3, April 1959, pp. 486-495.
- Romero, Juan. "Charting Reactions to the Islamic Bomb", *Jane's Intelligence Review*, Vol. 11, No. 3, March 1999, pp. 32-34.
- Rose, S., "The Asian Socialist Conference of 1953". In G.F. Hudson (ed.), *St. Antony's Papers. Number II. Far Eastern Affairs. Number One*. Chatto and Windus, London 1957, pp. 75-93.
- Rubenstein, Colin. "Introduction". In Jason F. Isaacson, and Dr. Colin Rubenstein (eds.). *Islam in Asia: Changing Political Realaities*. The American Jewish Committee and the Australia/Israel and Jewish Affairs Council, New York 1999, pp. 3-18.
- Rubinoff, Arthur G., "Normalization of India-Israel Relations. Stillborn for Forty Years", *Asian Survey*, Vol. XXXV, No. 5, May 1995, pp. 487-505.
- Rubinstein, Alvin Z., *Soviet and Chinese Influence in the Third World*. Praeger Publishers, New York, Washington and London 1975.
- Saeki, Kiichi. "Japan's Energy-Security Dilemma". In J. C. Hurewitz (ed.), *Oil, the Arab-Israel Dispute, and the Industrial World. Horizons of Crisis*. Westview Press, Boulder, Colorado, 1976, pp. 258-265.
- Sagi, Nana (ed.). *Political Documents of the Jewish Agency*.

Volume II, January- November 1947. Hassifriya Haziyonit, Jerusalem 1998.

- Schechtman, Jospeh B., "India and Israel", *Midstream*, Vol. XII, No. 7, August-September 1966, pp. 48-61.
- Schwarz, Adam. *A Nation in Waiting. Indonesia in the 1990s*. Allen and Unwin, Sydney, 1994.
- Segal, Gerald. "China and Israel: Pragmatic Politics", *SAIS Review*, Vol. 7, No. 2, Summer-Fall 1987, pp. 195-210.
- Shai, Aron. "The Israeli Communist Party's Policy Toward the People's Republic of China, 1949-1998". In Goldstein, Jonathan (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London, 1999, pp. 83-94.
- Shaul, Raquel. "Japanese Policy in the Middle East with a Focus on Japan's New Approach toward the Region". In *Japan, Palestine and the Middle East*. Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs – PASSIA, Seminar, Jerusalem, June 1999, pp. 53-64.
- Sheffer, Gabriel. *Moshe Sharett. Biography of a Political Moderate*. Clarendon Press, Oxford 1996.
- Schichor, Yitzhak. "China and the Middle East since Tiananmen", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 519, January 1992, pp. 86-100.
- Schichor, Yitzhak. "Hide and Seek: Sino-Israeli Relations in Perspective", *Israel Affairs* (London), Vol. 1, No. 2, Winter 1994, pp. 188-208.
- Schichor, Yitzhak. "Israel's Military Transfers to China and Taiwan", *Survival*, Vol. 40, No. 1, Spring 1998, pp. 68-91.
- Schichor, Yitzhak. "Long Delicate Process", *Spectrum*, Vol. 5, No. 7, October 1997, pp. 4-5.
- Schichor, Yitzhak. *Small Cracks in the Great Wall: The Prospects for Sino-Israeli Relations*. Research Report No. 5, Institute of

Jewish Affairs, London, August 1987, pp. 1-14.

- Schichor, Yitzhak. "The Chinese Factor in the Middle East Security Equation: An Israeli Perspective. In Jonathan Goldstein (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective.* Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 153-178.
- Schichor, Yitzhak. *The Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977.* Cambridge University Press, Cambridge 1979.
- Schichor, Yitzhak. "The Palestinians and China's Foreign Policy. In Chün-tu Hsüeh (ed.). *Dimensions of China's Foreign Relations.* Praeger Publishers, New York and London 1977, pp. 156-190.
- Shillony, Ben-Ami. "Japan and Israel: The Relationship that Withstood Pressures, *Middle East Review*, Vol. XVIII, No. 2, Winter 1985/86, pp. 17-24.
- Shillony, Ben-Ami. "Japan and Israel: The Special Relationship". In Ronald A. Morse (ed.), *Japan and the Middle East in Alliance Politics.* The Wilson Center, Washington DC, June 1985, pp. 69-79.
- Shillony, Ben-Ami. *The Jews and the Japanese: The Successful Outsiders.* Charles E. Tuttle Company, Rutland, Vermont and Tokyo, Japan 1991.
- Shimoni, Gideon, *Gandhi, Satyagraha and the Jews: A Formative Factor in India's Policy Towards Israel.* Jerusalem Papers on Peace Problems, No. 22. The Leonard Davis Institute for International Relations, The Hebrew University of Jerusalem, Jerusalem 1977.
- Shimoni, Yaacov. "Israel and the People's Republic of China". In Michael Curtis, and Susan Aurelia Gitelson (eds.), *Israel in the Third World.* Transaction Books, New Brunswick, New Jersey 1976, pp. 212-217. (A shortened version of this article was published in *The Jerusalem Post Magazine*, 18 February 1973, under the

pseudonym Shabtai Yin'am.)

- Shub, Louis. *China-Israel*. The University of Judaism, Los Angeles, October 1972.
- Shulman, Frank Joseph. "Japanese-Middle Eastern Economic Relations before the First Oil Shock". In Ronald A. Morse (ed.), *Japan and the Middle East in Alliance Politics*. The Wilson Center, Washington DC, June 1985, pp. 17-24.
- Shulman, Frank Joseph. *The Nature of Japanese Activity in the Middle East: Japanese-Middle Eastern Economic and Political Relations*. University of Michigan, 1968 (fiche).
- Sigal, Leon V., *Disarming Strangers. Nuclear Diplomacy with North Korea*. Princeton University Press, Princeton, New Jersey 1998.
- Slater, Robert. *Israel's Aid to Developing Nations*. Anti-Defamation League of B'nai B'rith, New York 1973.
- Somaratne, G.P.V., "Renewal of Ties Between Sri Lanka and Israel", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 11, No. 1, March 1989, pp. 74-86.
- Somaratne, G.P.V., "Sri-Lanka's Relations with Israel". In, Shelton U. Kodikara (ed.). *External Compulsions of South Asian Politics*. Sage Publications, New Delhi, Newbury Park, London 1993, pp. 194-225.
- Spence, Jonathan D., *The Search for Modern China*. Hutchinson, London, Sydney, Auckland, Johannesburg 1990.
- St. Clair, Alan. "Israel and India Start Tying Knots", *The Middle East*, No. 256, May 1996, pp. 20-21.
- Stanislawski, Howard. "Japan's Israel Problem", *The New Republic*, 9 March 1987, pp. 11-12.
- Steinberg, Gerald M., "Assessing the Impact of the Indian and Pakistani Nuclear Tests on the Middle East", *Jerusalem Letter/Viewpoints*. Jerusalem, Center for Public Affairs, 15 July 1998,

pp. 1-7.

- Stern, Willy. "Japan: A Willing Participant in the Arab Boycott of Israel", *Middle East Review*, Vol. XXI, No. 1, Fall 1988, pp. 47-53.
- Stockwin, J.A.A., *Japan: Divided Politics in a Growth Economy*. Weidenfeld and Nicolson, London 1975.
- Sufott, E. Zev. *A China Dairy. Towards the Establishment of China-Israel Diplomatic Relations*. Frank Cass, London and Portland OR 1997.
- Sufott, E. Zev. "Israel's China Policy 1950-92", *Israel Affairs*, Vol. 7, No. 1, Autumn 2000, pp. 94-118.
- (גרסה עברית של מאמר זה, ר' בספר *משרד החוץ: 50 השנים*, עורכים: משה יגר, יוסף גוברין, אריה עודד, עמ' 579-596).
- Sufott, E. Zev. "The Crucial Year 1991". In Jonathan Goldstein (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective*. Praeger, Westport, Connecticut and London 1999, pp. 107-126.
- Sugihara, Kaoru, and Allan, J.A. (eds.). *Japan in the Contemporary Middle East*. Routledge, London and New York 1993.
- The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace. *1994-1995 Annual Report*. The Hebrew University of Jerusalem.
- *The Mossad Connection and State Terrorism in Sri Lanka*. Tamil Information Centre, London 1986.
- Tinker, Hugh. *The Union of Burma. A Study of the First Years of Independence*. Oxford University Press, London 1959.
- Tokayer, Marvin, and Swartz, Mary. *The Fugu Plan*. Hamlyn Paperbacks, London 1981.
- Turnbull, C.M., *A History of Singapore, 1819-1975*. Oxford University Press, Kuala Lumpur 1980.
- Vinacke, Harold M., *Far Eastern Politics in the Postwar Period*.

Appleton-Century-
Crofts, Inc., New York 1956.

- Walinsky, Louis J., *Economic Development in Burma, 1951-1960*. The Twentieth Century Fund, New York 1962.
- Weinstein, Franklin B., *Indonesian Foreign Policy and the Dilemma of Dependence. From Sukarno to Soeharto*. Cornell University Press, Ithaca and London, 1976.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XIV, Series A, July 1929 – October 1930*. Camillo Dresner (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1978.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XVIII, Series A, January 1937 – December 1938*. Aaron Kleiman (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1979.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XIX, Series A, January 1939 – June 1940*. Norman A. Rose (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1979.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XX, Series A, July 1940 – January 1943*. Michael J. Cohen (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1979.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XXI, Series A, January 1943 – May 1945*. Michael J. Cohen (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1979.
- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XXII, Series A, May 1945 – July 1947*. Joseph Heller (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1979.

- Weizmann, Chaim. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Volume XXIII, Series A, August 1947 – June 1956.* Aaron Kleiman (ed.). Transaction Books, Rutgers University, and Israel Universities Press, Jerusalem 1980.
- Werblowsky, R.J. Zwi. "The Japanese and the Jews", *The Jewish Journal of Sociology*, Vol. XX, No. 1, June 1978, pp. 75-81.
- Whitaker, Donald P., Rinn-Sup, Shinn, Barth, Helen A., Heimann, Judith M., MacDonald, John E., Martindale, Kenneth W., and Weaver, John O. (Co-authors). *Area Handbook for the People's Republic of China.* American University, Washington DC 1972.
- Wolferen, Karel van. *The Enigma of Japanese Power. People and Politics in a Stateless Nation.* Alfred A. Knopf, New York 1989.
- Woodcraft-Lee, Carlien Patricia. "From Morocco to Merauke". In Raphael Israeli, and Anthony H. Johnes (eds.). *Islam in Asia. Volume II: Southeast and East Asia.* The Magnes Press, The Hebrew University, Jerusalem 1984, pp. 67-114
- Woodman, Linda. "Sun Rises on Japan-Israel Trade", *The Israel Economist* (Special Supplement), November 1983, pp. S20-S21.
- Worden, Robert L., Matles Savada, Andrea, and Dalan, Ronald E. (eds.). *China: A Country Study.* Federal Research Division, Library of Congress, Washington DC, July 1987.
- Wurfel, David. *Filipino Politics. Development and Decay.* Ateneo de Manila University Press, Quezon City 1988.
- Xiaoxing, Han. "Sino-Israeli Relations", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXII, No. 2, Winter 1993, pp. 62-77.
- Yahuda, Michael B., *China's Role in World Affairs.* Croom Helm, London 1978.
- Yegar, Moshe. "Israel in Asia", *The Jerusalem Quarterly*, No. 18, Winter 1981, pp. 15-28.
- Yegar, Moshe. "The Establishment of People's Republic of China-Israeli Relations: Broader Implications for Southeast and

South Asia". In Jonathan Goldstein (ed.). *China and Israel, 1948-1998. A Fifty Year Retrospective.* Praeger, Westport, Connecticut and London,1999, pp. 127-130.

- Yoshitsu, Michael. "The Strategic Costs of Oil Dependence". In Ronald A. Morse (ed.), *Japan and the Middle East in Alliance Politics. The* Wilson Center, Washington DC, June 1985, pp. 41-49.

الصحف والدوريات

- *דבר*
- *האוניברסיטה*, כתב-העת של אוניברסיטת תל-אביב
- *הארץ*
- *הבוקר*
- *הדור*
- *זמנים*
- *חדשות*
- *חרות*
- *ידיעות אחרונות*
- *כל העיר*, ירושלים
- ליצואן, מכון היצוא הישראלי
- *למרחב*
- *מעריב*
- *מקור ראשון*
- *משמר*
- *על המשמר*

- *Asahi Evening News* (Tokyo)
- *ASIAWEEK* (Hong Kong)
- *Asia Times*
- *Atlanta Jewish Times*
- *Borneo Bulletin*
- *Boycott Report*, American Jewish Congress, New York
- *Business Times* (Singapore)
- *China Daily* (Beijing)

- *Economic and Business Review Indonesia*
- *Economic times* (India)
- *Far Eastern Economic Review – FEER* (Hong Kong)
- *Free Press Journal* (India)
- *Hankook Ilbo* (Seol)
- *Harian Surya* (Jakarta)
- *Independent* (India)
- *India Abroad*
- *India Newsletter*, Embassy of India, Tel-Aviv (Monthly)
- *India Today*
- *Indian Aviation, Civil and Military*
- *Indian Express*
- *Indonesia Business Weekly*
- *Indonesian Observer*
- *International Herald Tribune*
- *Jane's Defence Weekly*
- *Kidma* (Jerusalem)
- *Merdeka* (Jakarta)
- *National Herald* (India)
- *News Straits Times* (Kuala Lumpur)
- *New Sunday Times*
- *News from Israel* (published by the Consulate of Israel in Bombay)
- *News India*
- *Pacific Defence Reporter*
- *Shalom* (Alumni Bulletin of Israel – Trained Students, Jerusalem)
- *Statesman* (India)
- *Sunday Star* (Singapore)
- *Surabaya Post* (Indonesia)
- *Telegraph* (India)

- *The Asian Wall Street journal*
- *The Atlanta Journal*
- *The Australia/Israel Review*
- *The Burman* (Rangoon)
- *The Business and Political Observer* (India)
- *The Economic Times* (New Delhi)
- *The Hindu*
- *The Hindustan Times*
- *The Indonesian Times*
- *The Jakarta Post*
- *The Jerusalem Post*
- *The Jerusalem Report*
- *The Jewish Chronicle* (London)
- *The Jewish Georgian*
- *The Los Angeles Times*
- *The Malay Mail*
- *The New York Times*
- *The Observer* (India)
- *The Pioneer* (India)
- *The Star*
- *The Statesman* (New Delhi)
- *The Straits Times* (Singapore)
- *The Sun-Herald* (Sydney)
- *The Sunday Star*
- *The Sunday Times* (Singapore)
- *The Times of India*
- *The Wall Street Journal*
- *The Washington Post*
- *Washington Jewish Week*

المترجم فى سطور

- عمرو زكريا خليل إبراهيم
- مواليد القاهرة 1971.
- حاصل على ليسانس الآداب ، قسم اللغات الشرقية- جامعة القاهرة 1993.
- حاصل على تمهيدى الماجستير1995.
- حاصل على دبلوم إدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2001.
- حاصل على دبلوم الدراسات الإسرائيلية، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2011.
- عضو مجلس إدارة جمعية المترجمين واللغويين المصريين.
- عضو جمعية المترجمين العرب.
- عضو جمعية مترجمى اللغة العربية.
- عضو مجلس إدارة أكاديمية آفاق الدولية للغات والتدريب.

أعمال منشورة:

1- الآثار اليهودية فى مصر. (ترجمة)
2- من كَتَبَ التوراة؟ (ترجمة)
3- الأعياد اليهودية (تأليف).
4- اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى، 1947-1977. (ترجمة)
5- ذلك الرجل: ماذا يقول اليهود عن المسيح عيسى بن مريم؟ (ترجمة)
6- أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل. (ترجمة)
7- من أين جئنا؟ بنو إسرائيل: النشأة والتطور الدينى، الشفرة الوراثية للعهد القديم. (ترجمة)
8- الصهيونية فى مائة عام. (ترجمة)
9- ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية (مترجم مشارك)